شرح

ألفية ابن معطي

الجزء الثاني

تأليف الدكتور

علي موسى الشوملي

الناشر مكتبة الخريجي



شرح ألفية ابن معطي

"تحقيق ودراسة"

د. علي موسى الشوملي

الجزء الثاني

الناشر
مكتبة الخريجي



الناشر مكتبة الخريجي
الرياض ــ العليا ــ شارع الإسلام
تلفون ٤٦٤٤٣٨٤ / ٤٦٤٦٢٥٨
ص.ب ١٧٧٣٢ الرياض ١١٤٩٤
TELEX : 204573 MKTBA S.J.

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

(العطف على المضمر وتوكيده)

٤٣٨ والمُضْمَرُ المَرْفُوعُ إنْ وَصَلْتَهُ فَاَعْطِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما أكَّدتَهُ
٤٣٩ كَمِثْلِ سِرْنَا نَحْنُ والغُلَامُ ولا تَسِرْ أَنْتَ ولا الأَقْوَامُ

لا يعطف على المضمر المرفوع المتصل عند البصريين إلا إذا أكد بمضمر منفصل أو يكون فى الكلام مايقوم مقام التوكيد. أما التوكيد فقد ذكر له مثالين أحدهما: المضمر المرفوع فيه بارز وهو قوله: سرنا نحن والغلام. فسرنا: فعل وفاعل، ونحن تأكيد للفاعل والغلام معطوف على الفاعل.

وثانيهما: المضمر المرفوع فيه مستكن وهو قوله: ولا تسر أنت ولا الأقوام فأنت تأكيد للضمير المستكن وهو الفاعل، والأقوام معطوف عليه. وفى التزيل: ﴿اَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[1]. وأما الذى يقوم مقامه فكقوله تعالى: ﴿ماأَشْرَكْنَا ولا آباَؤُنَا﴾[2]. فعطف الآباء على الضمير المرفوع حين فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفى، ولم يذكر المصنف مايقوم مقام الفصل. وكان الواجب أن يقول: فاعطف عليه بعدما أكدته مع عدم الفصل وجوبا، ومع الفصل جوازا. وإنما لم يجوزوا العطف من غير تأكيد لأنه إن كان مستترا كان العطف عليه كعطف لفظ الإسم على لفظ الفعل، وإن كان بارزا كان كعطفه على جزء الفعل. وأما قوله:

---

(١) سورة البقرة آية ٣٥، سورة الأعراف آية ١٩.
(٢) سورة الأنعام آية ١٤٨.

قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[1]

فضرورة لا يقاس عليه. ويمكن أن يقال: أن تهادى حال من الضمير فى أقبلت فهو كالفعل فى المعنى. وآعلم: أنه لا يخلو من أن يعطف اسم ظاهر على مثله، ومن عطف المضمر والعطف عليه. أما الأول فإنما يصح عند اختلاف الإسمين. وإلا لو آتفقا أغنت التثنية والجمع عن العطف، وإذا عطف أحد اللفظين المختلفين على الآخر فلا بد من آشتراكهما فى الحكم المنسوب إلى الأول. ولذلك جاز قام زيد وعمرو، وآمتنع: تكلم زيد والحجر. وأما الثانى: فإنْ كان المضمر منفصلا مرفوع الموضع، أو منصوبه، فحكمه حكم الظاهر. فيعطف مرفوع على مثله نحو: أنا وأنت قائمان، ومنصوب على مثله كقوله:

لَيْسَ إيَّـــــاىَ وإيَّـــــا كَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبَـــــا[2]

ويعطفان على الظاهر. والظاهر عليهما إما عطف المرفوع منهما على الظاهر فنحو: زيد وأنت ذاهبان. وأما عطف الظاهر عليه فنحو: أنا وزيد قائمان. قال:

.... وَإنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أحْسَابِهِمْ أنَا أو مِثْلِى[3]

---

(١) القائل: عمر بن أبي ربيعة من البحر الخفيف.
الشاهد في قوله: «وزهر» حيث عطف الإسم الظاهر على الفاعل المستتر للفعل أقبلت من غير توكيد ولافصل. وهذا مذهب الكوفيين. وقد خرجه بعض النحويين على سبيل الشذوذ. وبعضهم على أن الواو للحال لا للعطف. ويروى عجز البيت: كنعاج الفلا تعسفن رملا.
وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٩/١، الخصائص ٣٨٦/٢، الإنصاف ٤٧٥، ابن يعيش في مفصله ٧٤/٣، شواهد العيني ١٦١/٤، الأشموني ١١٤/٣، ملحقات ديوانه ٤٩٠.

(٢) القائل: نسب البيت ل: عمر بن أبي ربيعة، ونسب أيضا للعرجي.
الشاهد في قوله: «إياي وإياك» حيث عطف الضمير المنصوب «إياك» الثانية على الضمير المنصوب المنفصل الأول. وهذا جائز. وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٨١/١، المقتضب ٩٨/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣، الخزانة ٤٢٤/٢، ديوان عمر ٤٣١.

(٣) القائل: الفرزدق من الطويل في رده على جرير بعد أن نذر ألاّ يهاجي أحداً، ووضع نفسه فى قيد. فلجّ جرير في هجائه والنيل منه وقذف نسائه. فقال قصيدة يهجو بها جريرا. ومنها هذا البيت، وتمامه:

=

وأما عطف المنصوب على الظاهر فنحو: أكرمت زيدا وإياك. قال:

.... فَاللهُ يَرْعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا[1]

وعطف الظاهر عليه: نحو: إياك وزيدا أكرمت. وإنْ كان متصلا فالمرفوع الموضوع لا يعطف عليه إلا بعد تأكيد أو ما يقوم مقام التأكيد، وقد مر بيانه. وإن كان منصوب الموضع جاز العطف عليه مطلقا لكونه فى حكم المنفصل لا كالجزء نحو رأيتُهُ وزيدا. وفى التنزيل: ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وأَهْلَهُ﴾[2]. وإن كان مجرور الموضع فلا يعطف عليه إلا باعادة حرف الجر. ويأتى بيان حكمه.

٩٤٠ كَذَاكَ أَكِّد بَعْدَ تَأْكِيدٍ ظَهَرْ بالنَّفْسِ والعَيْنِ بَدَا أو ٱسْتَتَرْ

إذا أكد المضمر المرفوع المتصل مطلقاً بالنفس والعين فلا بد من تأكيده قبلهما بمضمر مرفوع منفصل نحو: زيد قام هو نفسه، وقمت أنت نفسك، وهند قامت هى نفسها وكذلك قام هو عينه. فذا من قوله: كذاك إشارة إلى العطف

= أنــــا الذائــــد الحامــــي الذمــــار وانما
يدافــــع عن أحسابهم أنــــا أو مثلي

الشاهد في قوله: «وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي» حيث قصد الشاعر هنا النفي والإثبات. فيريد: ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا. ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى: ما يدافع إلا أنا. ومثله كثير في الشعر العربي. وقد آستشهد به كل من: المحتسب ١٩٢/٢، دلائل الإعجاز ٢١٤، ٢٢٣، آبن يعيش في مفصله ٩٥/٢، ٥٦/٨، المغنى ٣٠٩، شواهد العيني ٢٧٧/١، التصريح ١٠٦/١، همع الهوامع ٦٢/١، الدرر اللوامع ٣٩/١، الأشموني ١١٦/١، معاهد التنصيص ٨٩/١، ديوانه ٧١٢.

(١) القائل: لم أعثر على قائله وهو من البسيط. وتمامه:
مُبَــــرّأ من عيــــوبِ النّــــاسِ كلِّهــــمُ
فالله يَرْعَــــى أَبــــاَ حَرْبٍ وإيَّانَــــا

الشاهد في قوله: «وايانا» حيث عطف الضمير «ايانا» على الإسم الظاهر وهو قوله: أبا حرب وهذا ظاهر وجائز في اللغة.
وقد آستشهد به كل من: آبن يعيش في مفصله ٧٢/٣، الهمع ٦٣/١، الدرر ٤٠/١.

(٢) سورة الشعراء آية ١٧٠.

بعد التأكيد أى كما يعطف على المضمر المتصل بعد التأكيد بالمضمر المنفصل كذلك. أكده بالنفس والعين بعد تأكيده بمضمر منفصل، ويريد بقوله: ظهر التأكيد بالمضمر المنفصل. وإنما وجب تأكيده بالمنفصل قبلهما لئلا يلتبس التابع بغيره لأنهما يليان العوامل اللفظية والمعنوية. لأن المتصل المستتر لما لم يكن له فى اللفظ علامة تدل عليه أكد بمضمر منفصل لئلا يكون فى اللفظ كالتأكيد للفعل، ثم حُمِلَ المتصل البارز عليه لاشتراكهما فى كونهما كالجزء من الفعل. وقيل: لما كان المتصل المرفوع لا يستقل بنفسه، والنفس والعين مستقلان، كرهوا أن يؤكد ماليس بمستقل بالمستقل. فأكد بالمنفصل ليصير كالمستقل، وقيل: الضمير المنفصل تأكيد للمتصل، والنفس والعين كلاهما تأكيد للمضمر المنفصل. فإن قيل: فلم كان هذا الحكم مختصا بالنفس والعين دون كل وأجمع وأخواته؟ قيل: لأن النفس والعين أقوى من كل. وكذلك إذا اجتمعا معها قدما عليها، ولأن اللبس بكل أقل لملازمتها التبعية، وحمل على كل: أجمع وما كان من لفظه لكونه أضعف فى التبعية.

وقوله: بدأ أو استتر يريد به ضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا دون المرفوع منه ودون المنصوب والمجرور. فإنما لم يشترك معهما التأكيد بضمير قبلهما لأنهما لا يكونان إلا بارزين، فلا يحصل معهما لبس بخلاف المرفوع.

٤٤١ والمُضْمَرُ المَجْرُوْرإنْ عَطَفْتَا عَلَيْه جِيءْ بِمَا بِه جَرَرْتَا

٤٤٢ نَحْوَ مَضَى بِهِ وبالغُلَامِ وشَذَّ مِنْـهُ بكَ والأيَّـامِ

المضمر المجرور المحل لا يجوز العطف عليه عند البصريين إلا باعادة الجار نحو: مررت بك وبزيد. وفى التنزيل: ﴿مِنْكَ وَمِنْ نُوْحٍ﴾[1] ﴿وبَيْنِى وَبَيْنِكُم﴾[2]، وهو المراد بقوله: جيء بما به جررتا. أى جيء بالحرف الذى جررت به المعطوف عليه فى المعطوف كالأمثلة المذكورة. وأجازهُ الكوفيون مطلقا. أما البصريون فاحتجوا

(١) سورة الأحزاب آية ٧.

(٢) سورة الانعام آية ١٩، سورة الرعد آية ٤٣، سورة العنكبوت آية ٥٢.

بأمور: أحدهما: أن المضمر المجرور كالجزء من الجار بدليل عدم آستقلاله، فلو عطف عليه من غير إعادة الجار لكان كالعطف إما على جزء الكلمة أو كعطف الإسم على الحرف. وكلاهما باطل.

الثانى: أن المضمر المجرور يشبه التنوين. إما من حيث أنه لا يفصل بينه وبين ما اتصل به مطلقاً بخلاف الظاهر، فإنه يفصل بينه وبين العامل كما فى المضاف والمضاف إليه. وإما لأن المضمر المتصل فى غلامى بمنزله التنوين بدليل حذفه فى النداء نحو: ياغلام كحذف التنوين أو لأنه على حرف واحد ساكن كالتنوين. وكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما أشبهه.

الثالث: أنه لما امتنع عطف الضمير المجرور على المظهر فى نحو: مررت بزيد وك إلا باعادة الجار، لم يعطف الظاهر على المضمر إلا بإعادته.

وأما الكوفيون فاحتجوا بالقياس والسماع. أما القياس فلأنه لما كان فضلة كالمضمر المنصوب جاز العطف عليه من غير إعادة العامل. كما يعطف على المضمر المنصوب وأما السماع فبقوله تعالى ﴿تَسَاءَلُوْن بِهِ والأَرْحَامِ﴾[1] على من قرأ الأرحام بالجر. وقول الشاعر:

فَالْيَـــــوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَـــــا وَتَشْتِمُنَـــــا
فَاذْهَبْ فَمَـــابِكَ وَالْأَيَّـــامِ مِنْ عَجَبِ[2]

(١) سورة النساء آية ١.

(٢) القائل: مجهول وهو من البسيط.

الشاهد في قوله: «والأيام» فقد جاء به معطوفا على الضمير المجرورو في «بك» من غير إعادة لحرف الجر. وجَوَّزَ ذلك الكوفيون ويونس والأخفش وقطرب وآبن مالك وغيرهم. وآعتبره البصريون على سبيل الشذوذ. وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٩٢/١، الكامل ٤٥/٢، الإنصاف ٤٦٤، آبن يعيش في مفصله ٧٨/٣، ٧٩، المقرب ٢٣٤/١، الخزانة ٣٣٨/٢، شواهد العيني ١٦٣/٤، الهمع ١٢٠/١، ١٣٩/٢، الدرر ٩٠/١، ١٩٢/٢، الأشموني ١١٥/٣، آبن عقيل رقم ٢٩٨، شواهد التوضيح ٥٥.

والجواب عن الأول مامر من الفرق فى أن المجرور كالجزء وكالتنوين بخلاف المنصوب. وعن الآية أن الواو فيها ليست للعطف بل للقسم. أما بالأرحام نفسها كما أقسم بالزمان فى نحو: ﴿والضُّحَى واللَّيْلِ إذَا سَجَى﴾[1] أو على تقدير حذف المُضَاف وإقامة المضاف إليه مقامه. أى وربِّ الأرحام أو أن الأرحام مخفوض بحرف جر مقدر حذف لدلالة الأول عليه. وأما البيت فشاذ أو مجرور بحرف الجر مقدرا.

(١) سورة الأضحى آية ٢.

(البـدل)

٤٤٣ وَالبدَلُ أَقْدِرْهُ مَكَانَ المُبْدَلِ منه فَأَعْرِبْهُ بِماَ فِي الأَوَّلِ

البَدَلِ والبِدْلُ والبديل بمعنى واحد[١]. وهو فى اللغة عبارة عن ما قام مقام الشيء أو العوض عن الشيء. يقال: أخذت هذا بدلاً عن هذا. أى عوضا عنه. وأما فى الإصطلاح فقيل فى تعريفه: بأنه إِعْلَامُ السامع بمجموع الإسمين على جهة البيان من غير أن ينوى بالأول منهما الطرح. وهذا فى الحقيقة تعريف للإبدال لا للبدل. لأنَّ البدل عبارة عن الإسم الثانى الذى هو أحد التوابع. والإبدال عن جعل الثانى بدلا من الأول فهو الذى ينطبق عليه إعلام السامع بمجموع الإسمين. وقيل: هو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه. فتابع كالجنس ومقصود بما نسب إلى المتبوع يخرج التوابع كلها إلا المعطوف. وبقيد دونه ليخرج المعطوف لاشتراكهما فى القصد بالنسبة. ويدخل فيه جميع أصناف البدل. وآختلف النحاة فى المبدل منه. فذهب المبرد[٢] إلى أنه فى حكم المطرح، لأن الثانى لما كان هو المقصود بالذكر والبيان كان مقصودا بالنسبة إلى استقلاله بالحكم من غير احتياج إلى الأول فى المعنى وهو ظاهر فى بدل البعض والإشتمال. لأن الثانى يستقل

---

(١) انظر اللسان (بدل)، والمعجم الوسيط ٤٤/١.

(٢) يقول المبرد في ذلك في المقتضب ٣٩٩/٤: وأما من بدل منه فيقول الوصف تابع مستغنى عنه، وإنما أبدل من الموصوف لا من وصفه، وليس المبدل منه بمنزلة ماليس في الكلام، إنما أُبدلت للتبين، ولم تقل أنه نعت، لأنه جوهر لا ينعت به. ثم يقول: ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: زيد مررت به أبي عبد الله.
آنظر المقتضب ٣٩٩/٤، سيبويه ٣٧٢/١، شرح الجمل و ٨٨.

بالفائدة والبيان من غير حاجة إليه. وذهب الجمهور إلى أنه لا ينوى به الطرح وإلا لما صح قولنا: زيد رأيت غلامه رجلا صالحا، وزيدا رأيت أباه عمرا على البدل من الأب والغلام. وكذلك كل صورة يحتاج فيها إلى ضمير إذا أُبْدِل الظاهر من ذلك الضمير، ولانه يمتنع أن ينوى بالأول الطرح فى قوله:

وَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَاحَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ[1]

لأن الهاء لو كانت فى نِيَّةِ الطَّرْحِ لصار التقدير كأن حاجبيه معين بسواد فيلزم الإخبار عن المثنى بالمفرد. والجواب: أمّا عن الأول فإنهَ فى نِيّةِ الطَّرْحِ فى الأكثر الأغلب. فلا يقدح ما عرض من النقص فى بعض الصور فى مطلق الحكم، نظراً إلى الأعم الأغلب، ونظيره أن الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول فى الأكثر كما هو الأصلَ فيه. ولا يقدح فى ذلك إذا منع منه مانع عارض فى بعض الصور. أما عن البيت فلأن مُعَينا مصدرا كالممزق يطلق على الواحد والكثير، لأنه جنس، فيصح الإخبار به عن المثنى نظرا إلى عمومه، ولأنه على حذف مضاف أى ذوا مُعَيّنٍ. وأما قول الآخر:

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا
تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[2]

---

(١) القائل: الأعشى من الكامل.
الشاهد في قوله: «ماحاجبيه» فقد جاءت بدلا من الضمير في كأنه، وآعتبره آبن السيد من قبيل بدل الإشتمال. وما زائدة وأبو علي قال: إنها بدل من الضمير، وما: زائدة. وقيل: إن الحاجبين لما لزم أحدهما الأخر صار الإخبار عنهما كالاخبار عن الشيء الواحد.
وقد آستشهد به كل من: سيبويه ١/٨٠، الدرر ٢٢١/٢، إعراب القرآن ٥٧٩، الهمع ١٥٨/٢، الخزانة ٣٧٠/٢، اللسان ١٧٧/١٧، الروض الأنف ١٦٥/٣.

(٢) القائل: الأخطل من الكامل.
الشاهد في قوله: «تركت هوازن» فقد جاء الفعل مؤنثا بالتاء وذلك لان «غدو و رواح» لما أضيف الى ضمير المؤنث أنث الفعل له لاكتسابه صفة التأنيث.
وقد آستشهد به كل من: الخزانة ٣٧٢/٢، اللسان ١٠٠/٢، الأشموني ١٣٢/٣، ديوانه ٣٢٩.

فإنما ألحق التاء بالفعل وهو تركت لأن الغدو والرواح لما أضيف إلى ضمير المؤنث اكتسى منه التأنيث. وقول المصنف: والبدل أقدره مكان المبدل يحتمل وجهين الأول: أنه يريد بقوله أقدره مكان المبدل اطرح الأول، لأنه يرى مذهب المبرد[1]، ولوجوب ذلك فى بدل الغلط.

الثانى: أنه يريد به أن البدل قائم بنفسه لا أن يراد بالأول تنحيته واطراحه كما قال السيرافى. وقيل: المراد بتقدير البدل مكان المبدل منه معه. وإذا قدر العامل معه فقد وليه كما يلى المبدل منه. وقوله: فاعربه بما فى الأول، أى بإعراب المبدل منه وهو الأول، وهل هو فى حكم تكرير العامل أم لا. فيه خلاف. فذهب سيبويه[2] والمبرد[2] والسيرافى[2] إلى أن العامل فيها متحد. وذهب الأخفش والرمانى[2]، وأبو على [3] ومن تابعهم من المتأخرين إلى أنه فى حكم تكرير العامل.

أما الأول فآحتج بأنه لو كرر العامل لفسد المعنى فى نحو: ضربت زيدا رأسه، وأعجبنى الجاريةُ حسنها، واشتريتها نصفها لأنه يؤدى إلى أن يكون زيد والرأس مضروبين، والجارية وحسنها معجبين، وكذلك الجارية مشتراة. وليس الأمر كذلك. بل الضرب واقع بالرأس لاغير، والإعجاب بالحسن والشرى بالنصف، وآحتج الثانى بأمرين: أحدهما القياس وهو أن الثانى لما كان مقصودا بالذكر بدليل عدم اشتراط

(١) انظر المقتضب ٤/٢١١.

(٢) يذكر الإرتشاف ذلك و ٣٠١ فيقول: «ذهب بعض النحويين ومنهم المبرد الى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وليس على نية تكرار العامل وهو ظاهر قول سيبويه في بعض كلامه: ونسب أبو حيان المذهب الأول لسيبويه أيضا ورقه ٣٠١، وأكثر النحاة على أن العامل في البدل مقدر وهو بلفظ الأول فهو في جملة ثانية لا من الجملة الأولى، ولاينوي بالأول الطرح. وقد صرح سيبويه بأن البدل من جملة الثانية. وفي الرضى ١/٣٢٧: ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبع في حكم الطرح، فكأن عامل الأول باشر الثاني، ونسب الرضي المذهب الأول للأخفش والرماني والفارسي ولأكثر المتأخرين.

انظر أيضا: سيبويه ١/٢١٨، ٢١٩، المقتضب ٤/٢٩٥، ٣٩٩.

(٣) أنظر أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الرقي بدمشق سنة ١٩٥٧.

مطابقته الأول فى التعريف والتنكير، ناسب أن يكون مستقلا بعامل غير الأول. وثانيهما: السماع وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾[1]. فكرر العامل صريحا.

وقوله: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا﴾[2]. وقول الشاعر:

رُبَّ حَيٍّ لِمَعَدٍّ عَلِمُوا لِفَقِيرٍ وَلِجَارٍ وَٱبْنِ عَمْ[3]

٤٤٤ مِثَالُهُ جِئْتَ أَخَاكَ جَعْفَرَا عَرَّفْتَ أَوْ نَكَّرْتَهُ أَوْ أُضْمِرَا

البدل يناسب التأكيد، والصفة وعطف البيان فى تبعية الأول فى الإعراب. ورفع المجاز وتقويته وايضاحه. فقد آجتمع فيه ما افترق فيها. ويفارقها من حيث أن تلك يشترط فيها أن تكون مطابقة لمتبوعها فى التعريف والتنكير لانها تتمة لمتبوعها بخلاف البدل. وإنما لم يشترط فى البدل المطابقة فى التعريف والتنكير، لأنه إن كان فى حكم تكرير العامل فظاهر، لأنه يصير كالجملتين، ولا يلزم التطابق فيهما. وإن كان متحدا، فالمتبوع لما لم يكن مقصودا بالشبه، لم يلزم أن يطابقه التابع. ومسائل البدل بالنسبة إلى التنكير والتعريف والإظهار والإضمار تنحصر فى آثنين وثلاثين مسئلة، لأن البدل كما تبين ينحصر في أربعة أقسام. وكل واحد منها ينقسم بآعتبار التعريف والتنكير أبعة أقسام، وبآعتبار الإظهار والإضمار أيضا كذلك، وثمانية فى أربعة اثنان وثلاثون. ستة عشرة صورة باعتبار التنكير والتعريف، ومثلها باعتبار الإظهاروالإضمار. ويأتى بيانها مفصلا.

٤٤٥ وَهْوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَدْ قُسِمَا كُلٌّ مِنَ الكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَا

المشهور أن البدل ينحصر فى أربعة أقسام: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الإشتمال، وبدل الغلط لأنه لا يخلو إما أن يكون الأول مدلول

(١) سورة الروم آية ٣١، ٣٢.

(٢) سورة الأنعام آية ٩٩.

(٣) لم أعثر على قائله. والشاهد في قوله «لفقير ولجار» حيث كسر العامل و هو اللام حرف الجر.

الثانى أو لا. فإن كان الأول فهو بدل الكل من الكل، وإن لم يكن فإما أن يكون بعضا له أو لايكون. فإن كان الأول فهو بدل البعض، وإن لم يكن بعضا له. فإن كان بينه وبين الأول ملابسة فهو الإشتمال. وإلا فهو الغلط. وأما بدل الكل من البعض نحو: نظرت إلى القمر فَلَكِهِ. وبدل البعض بما تحتمله القسمة فى بادىء النظر فلا يخرج عما ذكرنا. أما الأول: فلأنه فى الحقيقه بدل [اشتمال][1]. وأما الثانى: فهو بدل العين من العين، وإلا فهو بدل الغلط. ولا يقال فى قوله تعالى: ﴿فاؤلئكَ يَدْخُلُوَن الجَنَّةَ ولا يُظْلَمُوَن شَيْئًا، جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾[2] بدل الكل من البعض فيها ظاهر، لأنا نقول الجنة جنس، وجنات عدن بعض منها، فهو بدل البعض من الكل. وأما قول الشاعر:

رَحِـمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ[3]

فهو على حذف مضاف أى أعظم طلحة الطلحات، لاعلى ما يتوهم أنه بدل الكل من البعض. فقوله: وهو أربعة قد قسما، يريد أن أقسامه منحصرة فى الأربعة المذكورة، وقوله: كل من الكل كما تقدما، أى كما تقدم من مثاله السابق وهو حيث

---

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (الإشتمال) وكلاهما جائز.

(٢) سورة مريم آية ٦٠.

(٣) القائل: عبيد الله بن قيس الرقيات من الخفيف. من كلمة قالها في طلحة بن عبد الله الخزاعي. ويروى:

نظـــــــر اللـــــــه أعظمـــــــا دفنوهـــــــا
بسجستـــــــان طلحـــــــة الطلحـــــــات

الشاهد في قوله: «بسجستان طلحة الطلحات» حيث حذف المضاف، وأبقى المضاف اليه والتقدير: «بسجستان أعظم طلحة الطلحات».

وفيه شاهد آخر: حيث جمع المذكر العلم على جمع المؤنث السالم فقال: الطلحات ولم يقل الطلحون، بزيادة الواو والنون. وذلك لندرة هذا الجمع ولأنه لم يسمع إلا على صيغة المؤنث. وقد آستشهد به كل من: اللسان (طلح) الحيوان ١٩٧/١، الإنصاف ٤١/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١، همع الهوامع ١٢٧/٢، الدرر اللوامع ١٦٢/٢، شرح الأجرومية ٢٦٥، ديوانه ٢٠.

أخاك جعفر. وهو مثال لبدل الكل من الكل وهو القسم الأول من أقسام البدل، وفائدته أن من الناس من يعرف المذكور بأحد الإسمين دون الآخر ففى جمعهما فضل بيان. وقيل الأولى أن يقال بدل الشيء من الشيء أو بدل هو هو. لأن الألف واللام لا يدخلونها على كل. إذ هى فى تقدير الإضافة، فهى معرفة بدليل نصب الحال عنها فى نحو: مررت بكل قائما. وإن كان بلفظ النكرة، لأن تقديره: مررت بكلهم. وقد ذكرنا أن مسائل البدل منحصرة فى اثنين وثلاثين مسئلة، لأن كل واحد من الأربعة له ثمانية أقسام. أما المعرفة من المعرفة من بدل كل. فمثاله قوله: جئت أخاك جعفرا. وفى التنزيل: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيم، صِرَاطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المَغْضُوبِ﴾[1]. وأما النكرة من النكرة فنحو: مررت برجل غلام، وفى التنزيل: ﴿إن لَلمُتَّقِيْنَ مَفَازاَ، حَدَائِقَ وَأَعْنَابَا﴾[2] فحدائق بدل من مفازا. وكل واحد منهما نكرة غير موصوفة. وأما النكرة الموصوفة من نكرة غير موصوفة فكقول كثير:

وَكُنْتُ كَذِى رِجْلَيْنِ رِجْلِ صَحِيْحَةِ ... وَرِجْلِ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ[3]

(١) سورة الفاتحة آية ٥.

(٢) سورة النبأ آية ٣٢.

(٣) القائل: كثير عزة من قصيدة له من الطويل.

المعنى: آختلف في معنى هذا البيت فقيل: إنه تمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لايرحل عنها. وقيل: لما خانت عزة العهد فزلت عنه، وثبت هو عليها صار كذي رجلين: رجل صحيحة وهو ثباته عليها، وأخرى مريضة وهو زللها عنه. وقيل غير ذلك.

الشاهد في قوله: «رجل صحيحة ورجل رمى» حيث جاء البدل «رجل» نكرة وهي بدل من رجلين وهي نكرة أيضا وعطف على البدل بقوله: ورجل رمى لان المبدل منه مثنى. ولذلك أتى باسمين ولم يكتف باسم واحد «رجل صحيحة» وهذا مايسمى ببدل المفصل من المجمل. ويجوز فيهما الرفع على تقدير: أحدهما رجل صحيحة والأخرى رجل رمى فيها.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٢١٥/١، أمالي المرتضى ٤٦/١، السيرافي ٢٧٥، الخزانة ٣٧٦/٢، شواهد العيني ٢٠٤/٤، مجاز القرآن ٧٨/١، المقتضب ٢٩٠/٤، المخصص ١٨٩/١٦، الأشموني ١٢٨/٣، شرح المفصل ٦٨/٣، ديوانه ٩٩.

والمعرفة من النكرة نحو: مررت برجل زيد. وفى التنزيل: ﴿وإنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللهِ﴾[1]. والنكرة من المعرفة. ويلزم وصفها عند الكوفى، واليه ذهب عبد القاهر والزمخشرى[2] كقوله تعالى: ﴿بالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[3]. لأن البدل للإيضاح، والشيء لا يوضح بما هو أخفى منه.

وأما عند جمهور البصريين فلا يلزم وصفها نحو مررت بزيد رجل. قال الشاعر:

فَلَا وأَبِيكِ خَيْرٍ مِنْكِ أنِّى
لَيُؤْذِينِى التَّحَمْحُمُ والصَّهِيْلُ[4]

فخير نكرة وهو بدل من أبيك ولم يصفه. وقيل: أغنى تخصيصه بمنك عن الصفة. وأما قول الآخر:

إنَّا وَجَدْنَا بَنِى خَوْلَانَ قَاطِبَةً
كَسَاعِدِ الضَّبِ لا طُوْلٍ وَلَا قِصَرِ[5]

---

(١) سورة الشورى آية ٥٢.

(٢) انظر المفصل للزمخشري ص ١٢١.

(٣) سورة العلق آية ١٦.

(٤) القائل: شمير بن الحرث الضبي من الوافر. وهذا البيت من سبعة أبيات له رواها أبو زيد في نوادره. الشاهد في قوله: «خير» فقد رويت بالجر على أنها بدل من وأبيك. ولما كان المبدل منه معرفة وجب أن يكون البدل معرفة كذلك، ولذلك قوله «خير منك» أغنى عن الوصف وجعل البدل جاريا على القاعدة. ويروى برواية أخرى وهي رفع خير على تقدير: هو خير منك. أي خبر المبتدأ محذوف تقديره هو. وآستشهد به كل من: المقرب ٢٤٥/١، الخزانة ٣٦٢/٢، ٣٦٥، نوادر أبي زيد ١٢٤.

(٥) القائل: غير معروف وهو من البسيط. ويروى البيت:

إنا وجدنا بنى خولان كلهم

....

الشاهد في قوله: «لاطول ولا قصر» حيث جاءت بدلا من «كساعد الضب» وهو نكرة والمبدل عنه معرفة. وقد خرج البيت بتخريج آخر: اذ أولّت بتقدير: «لا ذي طول ولا ذي قصر» ليصح =

وطول: نكرة غير موصوفة مطلقا، وهى بدل من ساعد الضب المعرفة. وأما المظهر من المظهر من بدل كل فقد تقدم مثاله وهو الذى ذكره. والمضمر من المضمر نحو: رأيتك إياك. فإياك بدل من الكاف فى رأيتك. وقد جاء بدل المضمر الغائب من مثله فى قوله عليه السلام لعمر رضى الله عنه: «لاولكن انحرها إياها»(١). وينبغى أن يلاحظ الإظهار والإضمار مع قطع النظر عن جهتى التعريف والتنكير. وبالعكس لئلا تتداخل الأقسام. والمضمر من المظهر: نحو: ضربت زيدا إياه. والمظهر من المضمر نحو: مررت به زيد، ورأيته زيدا. قال:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أنَّ فِي القَوْمِ حاَتِماً   عَلَى جُودِهِ لَظَنَّ بالماءِ حَاتِمِ(٢)

فجر حاتما لأنه بدل من الهاء فى جوده. ولا يجوز أن يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من ضمير الغائب عند البصريين. أما امتناع إبدال الظاهر من ضمير المتكلم، فلأن المراد من البدل بيان المبدل منه، وضمير المتكلم أبين من الظاهر وأعرف منه. والشيء لا يبين بما هو دونه فى الإيضاح. وأما امتناع إبداله من ضمير المخاطب، فلعدم احتياجه إلى بيان، ولامتناع بيان الأظهر بالأخفى. وأجازه الكوفيون(٣) فيهما، ووافقهم الأخفش(٣) فى الثانى دون الأول. واحتجوا عليه بأنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة اتفاقاً. وإن كان أحدهما أبين من الآخر وأظهر.

= جعله بدل كل من كل اذ لولا التأويل لكانا متغايرين.
وقد آستشهد به كل من: الخزانة ٣٦٤/٢، الحيوان ١١٢/٦.

(١) أنظر: الإمام أحمد ج٢ من المسند ص ١٤٥، وسنن أبي داود في كتاب المناسك باب ١٦ باب تبديل الهدى، وآبن خزيمة في صحيحه جـ ٤ ص ٢٩١ ورقم الحديث ٢٩١ من كتاب المناسك باب: استحباب المغالات بثمن الهدى.

(٢) القائل: الفرذدق من قصيدة له من الطويل يفتخر فيها بايثاره بالماء غيره.
الشاهد في قوله: «على حالة» حيث أنث لفظة الحال بالتاء وهي لغة فيه. وفيه شاهد آخر هو قوله: «حاتم» حيث جاء بدلا من الضمير المجرور في «جوده» وقد جاء مجرورا.
وقد آستشهد به ابن هشام في شذور الذهب ص ٢٤٥، ٤٤٢، والمبرد في الكامل ١٣٨/١.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٣، البيان في إعراب القرآن ٣١٥/١.

ولذلك يجوز إبدال الظاهر من المضمر مطلقا. وبقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُم إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[1] ﴿الَّذِيْنَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[2]. فالذين بدل من ضمير المخاطب بدل الكل من الكل.

ويقول الشاعر:

فَلَأُحْشَأَنَّكَ مِشْقَصًا أَوْسًا أُوَيْسُ مِنَ الهَبَالَةْ[3]

فنصب أوسا على أنه بدل من الكاف. والجواب عن الأول: أن النكرة تحصل منها فائدة لم تكن فى الأول، إن اشترط فيها الوصف، وإن لم يشترط فيها ذلك حصل من المجموع فائدة لم تحصل لكل واحد منهما على انفراده، بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب فإنهما لشدة ايضاحهما لم يحتاجا إلى البيان مطلقا.

وأما الآية فلا دليل فيها لاحتمال أن يكون الذين منصوبا على الذم، أو يكون مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر والمبتدأ محذوف. وكذلك أوسا فى البيت فإنه يجوز أن يكون منصوبا على الذم أو على المصدر من أَسَةُ أَوْساَ إذا أعطاه. وأما بدل البعض والإشتمال، فيجوز أن يبدل فيهما الظاهر من ضميرى المتكلم والمخاطب، لأنه يحصل منهما فائدة لم توجد فى الأول، وهو نسبة الحكم إلى البعض دون الكل. وإلى المعنى الملتبس بالأول بخلاف بدل الكل، فإن مدلول الثانى فيه هو مدلول الأول.

---

(١) سورة النساء آية ٨٧، سورة الأنعام آية ١٢.

(٢) سورة الأنعام آية ١٢.

(٣) القائل: أسماء بن خارجة، وكان الذئب قد طمع في ناقته الهبالبة وهو من الكامل وقبله:

لي في كل يوم من ذؤالـه ... ضغث يزيد على ابالـه

ذؤاله: الذئب، ضغث يزيد على أباله: أي بلية على بلية، لأحشأنك

يقال: حشأه سهما: رماه به، المشقص: سهم عريض النصل.

الشاهد في قوله: «أوسا» جاءت بدلا من الكاف في قوله «لاحشأنك». وقد آستشهد به كل من: الخصائص ٧٢/٢، سمط اللآلي ٤٣٧، اللسان (حشا، أوى) مجمع الأمثال ٢١٣/١.

٤٤٦ وَبَعْضُهُ مِنْ كُلِّهِ نحو أَكَلْ زَيْدٌ رَغِيْفًا ثُلُثَيْهِ أَوْ أَقَلْ

القسم الثانى من البدل: بدل البعض من الكل. وفائدته تخصيص الحكم ببعضه ولا بد له من ضمير يربطه بالمبدل منه إما ظاهرا أو مقدرا. وفيه أيضا ثمانى مسائل. أما المعرفة من المعرفة فنحو: أكلت الرغيف ثلثيه. وفى التنزيل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[1]. فمن استطاع بدل من الناس وهو بعضهم والضمير محذوف. ويحتمل أن يكون من استطاع فاعل المصدر، لأنه مضاف إلى المفعول. أى: ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا. كقوله:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مُرْبِعٌ وَمَصِيْفُ ....[2]

واما النكرة من النكرة نحو: أكلت رغيفا ثلثا منه. والمعرفة من النكرة نحو: أكلت رغيفا ثلثيه وهو الذى مثل به.

وقوله: أو أقل: معطوف على ثلثيه. والتقدير: أو أقل من ثلثيه مما يصدق عليه أنه بعض، والنكرة من المعرفة: أكلت الرغيف ثلثا منه.

وأما المظهر من المظهر فقد تقدم. والمضمر من المضمر: الرغيف ثلثيه أكلته

---

(١) سورة آل عمران آية ٩٧.

(٢) القائل: الحطيئة وهو مطلع قصيدة من الطويل مدح بها سعيد بن العاص الأموي عندما كان واليا على الكوفة لعثمان بن عفان، وتمام البيت:

أَمِـــنْ رَسْمِ دَار مُرْبِـــع وَمُصِيْـــفُ
لِعَيْنَيْـــكَ مِنْ ماءِ الشؤونِ وَكَيْـــفُ

الشاهد في قوله «مربع ومصيف» حيث جاء بدلا من رسم دار وهو بدل بعض من كل. فان رسم دار مصدر مضاف الى مفعوله ومربع فاعله، ورسم هنا مصدر رسم الخطر الدار أي صيرها رسماً بأن عفاها. ولا يصح أن يراد هنا بالرسم ماشخص من آثار الدار لان ذلك عين لا معنى، والذي يعمل هو المعنى لاغير.

وقد آستشهد به كل من ديوان الحطيئة ٣٩، أمالي ابن الشجرى ٣٥١/١، اللسان (رسم) ١٣٢/١٥، الأغاني ٦٥٢٠/١٨، الخزانة ٤٣٦/٣، الإيضاح ١٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٦، أمالي المرتضى ٤٧/٢.

إياه، فالهاء تعود إلى الرغيف، وإياه إلى الثلث. والمظهر من المضمر نحو: الرغيف أكلته ثلثه. والمضمر من المظهر نحو: ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه. ولا فرق فى ذلك بين ضمير الغائب والمتكلم والمخاطب فنحو: اشتريتني نصفي واشتريتك نصفك. وفى التنزيل: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ﴾(١). فلمن بدل من ضمير المخاطبين وهو الكاف فى لكم. وأما قول الشاعر:

أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ(٢)

فليس المعنى على أن تكون رجلي فيه بدلاً من ضمير المتكلم، بل المعنى: أوعدني بالسجن وأوعد رجلي بالقيد.

٤٤٧ وَذُو اشْتِمَالٍ ثَالِثٌ مِثَالُهُ أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ

الثالث: بدل الاشتمال، والمختار أن الأول مشتمل على الثانى اشتمال المِلْكِ، وقيل: الثانى على الأول لاتصال الثانى به، وتنزل منه منزلة الجزء. وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر. وإنما الإشتمال للخبر المسند إلى الأول لأن اسناد الإعجاب فى نحو: أعجبنى زيد عقله مثلا، ليس لأنه زيد، وإلا لدخل فى هذا الحكم كل من له

---

(١) سورة الأحزاب آية ٢١.

(٢) القائل: عديل بن الفرخ كما ذكره العيني في شواهده وهو من الرجز.
الشاهد في قوله: «أوعدني... رجلي» حيث جاء بالبدل وهو الإسم الظاهر «رجلى» بدلا من الضمير الحاضر في «أوعدني» وهو ياء المتكلم، وهو بدل بعض من كل. وقد خرجه الشارح هنا على أن رجلى لايقصد بها البدلية بل يقصد بها المشاركة في الحكم أي أوعدني بالسجن وأوعد رجلى بالقيد.
وقد آستشهد به كل من: شواهد العيني ١٩٠/٤، الخزانة ٣٦٦/٢، ١٩٠/٤، الدرر ١٦٤/٢، ابن عقيل ١٩٦/٢، شرح شذور الذهب ٤٤٢، الهمع ١٢٧/٢، شواهد التوضيح ٢٠٦، آبن السيرافي ٩٣، اصلاح المنطق ٢٢٦، ٢٩٤، اللسان (وعد) ٤٧٩/٤، ١٠٠/١٥، المحكم ٢٣٧/٢، الحروف لابن السكيت ٢٣٩، مقاييس اللغة ١٢٥/٦، شرح اليقين ١٦٠/٢، شرح المفصل ٧٠/٣، إعراب القرآن ٢٠٧، الأشموني ١٢٩/٣، مجالس ثعلب ٢٧٤.

هذا الإسم. وإنما المراد به أن الإعجاب وقع بشيء من خواصه كالعقل وغيره، ولا بد له من ضمير يربطه بالأول. إما ظاهرا أو مقدرا كبدل البعض. وفيه ثماني مسائل: أما المعرفة من المعرفة فكقوله: أعجبنى محمد جمالُهُ. وفى التنزيل: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ﴾[1]. فالنار بدل من الأُخدود بدل اشتمال. إما على تقدير حذف الضمير أي ذات الوقود فيه، أو أن الألف واللام قاما مقام الضمير. وقيل: النار بدل الكل على تقدير حذف مضاف، أى أصحاب الأُخدود أُخدود النار. وأما النكرة من النكرة فنحو: أعجبنى رجل جمال له. ومنه قول الشاعر:

لَقَدْ كَانَ فِىْ حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ[2]

فثواء بدل من حول، والجملة صفته، والعائد على المبدل محذوف أى ثويته فيه. والنكرة من المعرفة نحو: أعجبنى محمد جمالٌ لَهُ. وفى التنزيل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[3]. لأن الشهر الحرام معلوم عندهم. وحقيقة سؤالهم عن حكم يقع فيه من قتال وغيره. وقيل مثال مجرور على الجوار. والمعرفة من النكرة نحو: أعجبنى رجل جَمَالُهُ. وأما المظهر من المظهر فمثاله مامر. والمظهر من المضمر نحو: الجارية حسنها أعجبت هو. فهو ضمير الحُسْنِ بدل من ضمير

---

(١) سورة البروج آية ٥.

(٢) القائل: الأعشى من الطويل.

الشاهد في قوله: «حول ثواء» فقد جاءت «ثواء» بدلا من «حول» المجرور بحرف الجر في. والجملة المكونة من الفعل والفاعل والمفعول به (ثويته) صفته. والعائد محذوف تقديره: ثويته فيه. وفيه شاهد آخر في قوله: «ويسأم سائم» حيث رفع الفعل يسأم لأنه خبر واجب معطوف على تقضي. وآسم كان مضمر فيها والتقدير: لقد كان الأمر تقضي لبانات في الحول الذي ثويت فيه ويسأم من أقام به لطوله.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٤٢٣/١، المقتضب ٢٧/١، ٥٦/٢، ٢٩٧/٤، جمل الزجاجي ٣٨، ابن الشجرى في أماليه ٣٦٣/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٥/٣، المغنى ٥٠٦.

(٣) سورة البقرة آية ٢١٧.

الجارية. والمظهر من المضمر نحو: الجارية أعجبتنى حسنها. والمضمر من المظهر نحو: حسن الجارية أعجبتنى الجارية هو. ويبدل من ضمير المتكلم والمخاطب نحو: أعجبتنى علمى، وأعجبتنى حلمى. ومنه قوله:

ذَرِيْنِي إِنْ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وما أَلْفَيْتِنِى حِلْمِى مُضَاعَا[(١)]

واعلم: أن بدل الإشتمال لا يكون إلا بالمصادر وبالأشياء المتلبس بها، وبدل البعض بأجزاء المبدل منه وبه يَفْسُدُ قَوْلُ من جَعَل بدل الإشتمال من قبيل بدل البعض، ولأن فى بدل الإشتمال لا يتوقف تشوف النفس على المبدل منه بخلاف بدل البعض، فإنها لا تتوقف على غير المبدل.

٤٤٨ وأَبْدَلُوا الفِعْلَ مِنَ الفِعْلِ إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ وَذَاكَ مِثْلُ ذَا

٤٤٩ إِنَّ عَلَـيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

إذا ترادف فعلان لفظا وزمنا على معنى، جاز إبدال أحدهما من الآخر إبدال الكل من الكل، لأن الترادف يقتضى كون الثانى عبارة عن الأول فى المعنى، فلا وجه للإشتمال والبعضية. ومنهم من جوز فيه جميع الإبدال إلا بدل البعض، لأن الفعل لا يُبَعَّضُ وذلك نحو قولك: إن تأتنى تجى أكرمك. فتجيء مجزوم بدل من تأتني لأنه فى معناه. وفى التنزيل: ﴿وَمَنْ يَفْعَل ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفُ لَهُ العَذَابُ﴾[(٢)]. لأن مضاعفة العذاب ملقى الآثام. وهو المراد بقوله إذا كان بمعناه. أى إذا كان الفعل المبدل فى معنى المبدل منه. واحترز به عما إذا كان أحدهما

---

(١) القائل: عدى بن زيد العبادي من الوافر.
الشاهد في قوله: «الفيتني حلمي» حيث أُبدل الإسم الظاهر وهو قوله «حلمي» من الضمير للحاضر وهو ياء المتكلم من قوله «الفيتني» على سبيل بدل الإشتمال. وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٧٨/١، ابن يعيش في مفصلة ٦٥/٣، ٦٠، الخزانة ٣٦٨/٢، شذور الذهب ٤٤٣، شواهد العيني ١٩٢/٤، الهمع ١٢٧/٢، الدرر ١٥/٢، ديوانه ٣٥.

(٢) سورة الفرقان آية ٦٨.

مباينا للآخر، فإنه يمتنع البدل نحو: إنْ تأتنى تضحك أُكُلِمْكَ فتضحَكُ. مرفوع فى موضع الحال من الفاعل، لأنه ليس فى معنى تأتنى.

وقوله: إنّ على الله إلى آخره. البيت الذى استشهد به من أبيات الكتاب والشاهد فيه أنه نصب تؤخذ وما بعده على البدل، لأن المبايعة تتضمن إما الكره والطوع، لأنها لا تخلو عن أحدهما. ومنه قول الشاعر وهو أيضا من أبيات الكتاب:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلًا وَنَاراً تَأَجَّجَا[1]

فجزم تلمم لأنه بدل من تأتنا إذ هو بمعناه.

٤٥٠ وَٱلْبَدَلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الغَلَطَا كَمِثْلِ جِئْتُ دَعْدَ زَيْداً غَلَطَا

٤٥١ والأَجْوَدُ الإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِبَلْ وَهْوَ عَلَى المَجَازِ سُمِّى بالبَدَلْ

القسم الرابع بدل الغلط. ولم يأت فى كلام فصيح، ولذلك لم يأت فى التنزيل، لأنه يصدر عن سبق اللسان. وإنما ذكر من جملة أقسام البدل، وإنْ كان الغلط لاثبوت له حتى يذكر. لأن الثانى هو المقصود وليس بغلط، وإنما الغلط الأول. وأُضيف إلى الغلط لأنه يذكر بعده فصار كالسبب له. فاطلاق الغلط عليه من اطلاق اسم السبب على المسبب. وهو مجاز وهو معنى قوله: وهى على المجاز سمى بالبدل. وفيه ثمانى مسائل: أما المعرفة من المعرفة فكقوله: جئت دعداً زيدا. أراد أن يقول جئت زيدا فسبقه لسانه الى ذكر دعد، ثم ظهر له الغلط فتداركه. والنكرة من النكرة نحو: رأيت رجلا حمارا. والمعرفة من النكرة نحو: رأيت رجلا الحمار.

---

(١) القائل: عبد الله بن الحر من الطويل.

الشاهد في قوله: «تأتنا تلمم» فقد جاء الفعل تلمم بدلا مطابقا من الفعل تأتنا. والمعروف أن بدل المطابق على نية تكرار العامل، فاننا لو قلنا: متى تلمم بنا في ديارنا... لتم المعنى ولما تغير شيء.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٤٤٦/١، ابن يعيش في المفصل ٥٣/٧، ٢٠/١٠، الإنصاف ٣٧٧/١، الدرر اللوامع ١٦٦/١، النظر رقم ٣٠، شرح الأجرومية ٢٦٢، الخزانة ٦٦٠/٣، المقتضب ٦٣/٢، ٦٦/١، الأشموني ١٣١/٣، يس ١٦٢/٢.

والنكرة من المعرفة نحو: رأيت زيدا حمارا. وأما المظهر من المظهر فقد تقدم مثاله. والمضمر من المضمر: زيد الحمار كَرِهْتُهُ إياه. والمضمر من المظهر — زيد كرهته الحمار.

وآعلم: أن بدل المضمر من المظهر فى بدل البعض والإشتمال والغلط،إنما يقوى جوازه على رأى من جعل العامل فيهما واحدا لكون العائد على المبتدأ من جملته. وأما من لم يجعله فيهما واحدا، فلم ينو جوازه، لأنهما يكونان جملتين، فلا يكون العائد على المبدل منه من جملته.

وقوله: والأجود الإضراب عن ذاك ببل: أى الأجود استعمال الإسم بعد بل للدلالة على الإضراب. فتقول جئت دعدا بل زيدا. فإن لم يحصل لبس جاز حذفها لظهور معناها، وإلا تعين ظهورها نحو: رأيت رجلا حمارا. لاحتمال وصفه بالبلادة. وأما إذا لم يكن عن غلط سبق إليه اللسان، بل ذكر الاول عامدا ثم بدأ له رأى فجاز تركه إلى الثانى فإنه يسمى بداء لا غلطا. ومثل هذا يعتمده الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنين فى الفصاحة.

(باب المبتدأ والخبر)

٤٥٢ اَلْقَوْلُ فِي بَيَانِ الإِسْمِ المُبْتَدَأ   المُبَتَدأُ يُرْفَعُ إِذَ تَجَـــرَّدَا
٤٥٣ مِنْ كُلِّ عامِلٍ لَهُ لَفْظِى   فَاَرْفَعَ بِأَمْرِ فيـه مَعْنَــوِىّ
٤٥٤ أعنى ابتداءِ وَهْوَ رَافِعُ الخَبَرْ   مِثالُـهُ زَيْـدٌ مُصِيْـحٌ لِلْخَبَـرْ

إنما سمى الجزء الأول من الجملة الإسمية مبتدأ، لأنه من ابتدأت الشيء إذا جعلته أولا لفظا أو معنى. والإبتداء عبارة عن مجموع وصفين هما التجرد والإسناد. وقال الجزولى: هو جعل الإسم أوّل الكلام معنى مسندا إليه الخبر، فكلا العبارتين تدل على أنه معنى مركب من وصفين. ومنهم من جعله علة ذات أوصاف ثلاثة. التجرد من العوامل اللفظية لفظا أو تقديراً، والتعرض لدخولها، والإسناد. والعوامل اللفظية كان وأخواتها، وظننت وأخواتها وإن واخواتها، والباء فى بحسبك زيد. ومن فى:

....   وَمَا فِى الرَّبْـعِ مِنْ أَحَـدِ[1]

---

(١) القائل: النابغة الذبياني من قصيدته التي مطلعها:

يادار مّيـــــــة بالعليـــــــاء فالسنــــــــد
أقــــوت وطـــــال عليها سالــــف الأمـــــد

وتمام البيت:

وَقَـــــفْتُ فِيهـــــا أُصَيْلَانــــــا أُسَائِلُهَـــــــا
أَعْـــيَتْ جَوَابـــاً وَمَــــا بالرَّبْـــعِ مِنْ أُحَـــدِ
=

والتقدير فى نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1] و﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[2]. فإن التجرد فيهما لفظ لا تقدير. ويخرج منه ماتضمن معنى الشرط والإستفهام نحو: أيهم تقم أقم معه. وأيهم عندك؟ لعدم تعرضه للعوامل لامتناع دخولها عليه. وأما تعريف المبتدأ فقد قيل: هو الإسم المجرد من العوامل اللفظية المفتقر إلى جزءٍ ثانٍ يُتِمُّ به كلاما. ويدخل فيه نحو: أقائم الزيدان، لأن الجزء الثانى إن أسند إلى المبتدأ نحو: زيد قائم فهو خبر، وإن أسند المبتدأ إليه فهو فاعله، كالمثال المذكور. وقد ذكر المصنف فى تعريفه قيودا. فقوله: الإسم احتراز من الفعل، لأنه لا يكون مبتدأ لامتناع الإخبار عنه. وأما قولهم فى المثل: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه[3]. فأصله أن تسمع فحذف أن من تسمع لدلالة الثانية عليها، وأن مع الفعل بمنزلة الإسم. فلذلك صح الإخبار عنه. وقيل التقدير سماعك. فأوقع الفعل موقع اسم الفاعل.

وقوله: يرفع إذا تجردا من كل عامل له لفظى. يحترز به عن اسم كان وأخواتها

= الشاهد في قوله: «ما بالربع من أحد» حيث جاءت من زائدة بين المبتدأ والخبر. ولذلك فهى عامل لفظي فقط لم يؤثر في الحقيقة على سياق الجملة. وهذا موطن آستشهاد الشارح به.
وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٦٤/١، معاني الفراء ٢٨٨/١، المقتضب ٤١٤/٤، الإنصاف ١٧٠، ٢٦٩، ٦٣٧، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢، ١٢/٨، ١٤٣/٩، ٤٥/١٠، ٤٦، شواهد الشافية ٤٨٠، شواهد العيني ٥٧٨/٤، التصريح ٢٦٧/٢، الهمع ٢٢٣/١، ٢٢٥، الدرر ١٩١/١، ديوانه ١٦.

(١) سورة التوبة آية ٦.
(٢) سورة الإنشقاق آية ١.
(٣) مثل عربي. وقائله غير معروف.
والشاهد في قوله: «تسمع» حيث جاء الفعل بدون أن والأصل: أن تسمع فحذف أن الأولى لدلالة الثانية عليها. والمعيدي: تصغير رجل منسوب الى معد. وكان الكسائي يرى التشديد في الدال. آنظر اللسان (معد) ويروى لان تسمع بالمعيدي خير، وأن تسمع.
وقد آستشهدت به معظم كتب النحو. أنظر سيبويه ٤٤/٤، البيان والتبيين ١٧١/١، مجمع الأمثال ٨٦/١.

واسم إن وأخواتها.والأول من مفعولى ظننت. وكان الواجب أن يقال لفظا أو تقديرا ليخرج به نحو: ﴿وإِنْ أَحَدٌ مِنْ المُشْرِكِيْنُ آسْتَجَارَكَ﴾[1] لمامر.

وقوله: فارفع بأمر فيه معنوى أعنى ابتداء: يريد أن المبتدأ لما كان مرفوعا لم يكن له بد من رافع. وهو إما لفظى أو معنوى. والأول ليس بموجود فتعين الثانى.وإنما عمل لأنه أول. فأعطى الأوُل الأوَل، ولأن المبتدأ يشبه الفاعل فى كونه مخبرا عنه، وفى كونه سابقا فى الوجود على الخبر كالفاعل.

وقوله:وهو رافع الخبر: يريد أن الإبتداء أيضا هو العامل فى الخبر. لأنه لما عمل فى الأول، عمل فى الثانى قياسا على العوامل اللفظية، ولأن الإبتداء لما كان عبارة عن مجموع أمرين. الأولين وآقتضاء الثانى عمل فيهما. وقد أشعر بهما المصنف معا لأن قوله: المبتدأ يفهم أنه أول. ومن قوله هو رافع الخبر يفهم منه أنه يقتضى ثانيا، وأنه لا بد وأن يكون التجريد لاجل الإسناد. ومتى انتفى أحدهما انتفى الرافع. أما الأولوية فبدخول العوامل اللفظية، وأما الإقتضاء فبأن يجرد لغير الإسناد كما جاء فى الحروف المقطعة فى صدور السور.

وقوله: زيد مصيخ للخبر مثال للتجريد والإسناد. ومعنى مصيخ مستمع[2]، للخبر أى للحديث. ولايقال التجرد فيه عدمى فجعله علة أو جزءا منها على خلاف الأصل لأنا نقول: التجرد مع الإسناد صفة قائمة بالإسم وهى وجودية، ولأنا لو سلمنا أنه عدم، لكان العامل إمارة على العمل لا موجب بالذات، والعدم يَجُوُز أنْ يُجْعَلَ أمارة على الشيء. وآعلم: أن فى العامل فى المبتدأ والخبر أقوالا أحدها: الإبتداء وهو ما اختاره المصنف وإليه ذهب المحققون من البصريين وقد مر بيانه.

---

(١) سورة التوبة آية ٦.

(٢) أصاخ له، وإليه: استمع، وعن الأمر: رجع، وعلى حق فلان: سكت عنه وتغاضى. المعجم الوسيط ٢٥٨/١.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الثانى: أن الإبتداء عمل فى المبتدأ، والمبتدأ عمل فى الخبر. وإليه ذهب أبو على[1] وأبو الفتح[2]. أما أولا: فلأن المبتدأ لقربه من الخبر لا يؤثر فيه غيره، وأما ثانيا فلعدم اقتضاء الإبتداء له، لأن الإبتداء ليس وصفا للخبر. الثالث: للمبرد[2]: وهو أن الإبتداء عمل فى المبتدأ وكلاهما فى الخبر قياسا على حرف الشرط وفعله العاملين فى الجزاء.

الرابع:للكسائى[2]، والفراء[2] أن المبتدأ والخبر يترافعان، لأن العمل بحسب الإقتضاء ولما اقتضى كل منهما الآخر عمل فى صاحبه بدليل قوله تعالى: ﴿أَيًّامَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[3]. فان أيا منصوب بتدعوا. وتدعوا مجزوم بها، ويبطله وجوب تقدم كل منهماعلى الآخر من جهة العاملية، وتأخره من جهة المعمولية من حالة واحدة. وهو محال، ولأن الخبر قد يكون موصولا. فلو عمل فى المبتدأ، لعملت الصلة فيما مثلها وهو محال. وأما قولهم: لأن العمل بحسب الإقتضاء فليس على إطلاقه، لأن الإقتضاء لا يوجب عملا، لأن كل واحد من الفاعل والمفعول مقتضى للآخر، مع كونهما غير متعاملين. وأما الآية فالجواب عنها من وجهين:

أحدهما: أن أياّ ليست عاملة بالأصالة لإنها اسم، والإسم أصله أن لايعمل، بل عمل إما لشبه الفعل أو لشبه الحرف. فالعامل فى تدعوا مايتضمنه أى من

---

(١) أنظر في هذا أسرار العربية ص ٧٩ ـــ ٨٤، المغنى ٢/١٤٤ ـــ ١٤٥، المقتضب ٤/١٢٨ ـــ وقد زعم الكوفيون والأخفش أن المبتدأ قد رفع لفعله عند قولنا عبد الله قام.

(٢) يرى سيبويه أن المبتدأ عامل في الخبر فيقول: «فإن المبني عليه يرتفع به كما آرتفع هو بالابتداء وذلك قولك عبد الله منطلق، أرتفع عبد الله لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق، وآرتفع المنطلق لان المبني على المبتدأ بمنزلته.
ويرى المبرد: أن الخبر رفع بالمبتدأ أو الأبتداء. ويرى الكوفيون أنهما يترافعان.
أنظر سسيبويه ١/٢٧٨، المقتضب ٢/٤٩، ٤/١٢، ١٢٦، الإنصاف ١/٤٤ ـــ ٥١، ١/٣١، الإرتشاف و ١٥١، الهمع ١/٩٤، أسرار العربية ٧٦.

(٣) سورة الإسراء آية ١١٠.

معنى حرف الشرط. وتدعوا عامل بذاته فى أى. فليس عملها من وجهة واحدة.

الثانى: أن أيا وإن كان مقدما فى اللفظ فهو مؤخر فى المعنى لأنه مفعول. والمفعول مرتبته التأخير لما مر، وماعرض له من تضمنه معنى حرف الشرط. وإن منع تأخيره لفظا لا يمنع منه تقديرا، بخلاف خبر المبتدأ. فإنه إذا تقدم عندهم بطلت خبريته وآرتفع المبتدأ به على جهة الفاعلية.

القول الخامس: لبعض الكوفيين: وهو أن المبتدأ يرتفع بما يعود إليه من الضمير فى الخبر، والخبر بنفس المبتدأ وهو باطل.. لأنه يلزم منه تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين من حيث أن المبتدأ عامل فى الخبر، والخبر عامل فى الضمير العامل فى المبتدأ. ولأن الضمير قد يكون فى الصلة نحو: زيد الذى قام. ولأن تعمل الصفة ولا شيء منها فيما قبلها، ولأن الضمير لا يعمل مطلقا بدليل امتناع مروري بزيد حَسَنٌ، وهو بعمرو قبيح، لئلا يتعلق حرف الجر بالضمير. وفيه أقوال أُخر لم نذكرها لظهور فسادها ولئلا يطول الكلام بها.

٤٥٥ وُكَلٌّ ما ابتدأ به عَرِّفْهُ وإنْ تُنكِّر صِفْهُ أو أضِفْهُ

المبتدأ على ضربين. معرفة ونكرة. فالمعرفة: هو الأصل، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، ولأن الفائدة لا تحصل إلا اذا أُسند مجهول إلى معلوم، لامتناع اسناد مجهول إلى مجهول. ولأن المراد من الكلام إفادة السامع ما فى نفس المتكلم. فلو كان المحكوم عليه مجهولا، صار الحكم بالنسبة إلى المخاطب مجهولا، وآمتنع الحكم. فهذا هو المراد من قوله: عرفه أى اجعله معرفة عند المخاطب، كما هو عند المتكلم بخلاف الخبر فإنه لا يكون معلوما الا للمتكلم ليحصل به للمخاطب علم لم يكن لأن الشيء إذا تعين جهلت أحواله، فإذا نسب للمتكلم شيئا منها علم المخاطب أن ذلك الحكم منسوب إلى الذات المعنية دون غيرها. ولهذا قالوا: المبتدأ معتمد البيان، والخبر هو معتمد الفائدة. أى يعتمد

فى بيان النسبة على المبتدأ، وفى بيان الفائد على الخبر. وأما النكرة فلا يصح الحكم عليها إلا إذا تخصصت بوجه ما، لامتناع الحكم على المجهول المطلق وذلك فى اثنى عشر موضعا.

(تقديم الخبر):

٤٥٦ أو قَدِمِ الخَبَر ظَرْفاً أو وعا مَعْنَى تَعَجُّبٍ وَنَفْىِ وَدُعَا

٤٥٧ أَوْ فيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ أو مَسْتَفْهَمٌ بِهِ أو الجَوابُ أو مُعَمَّمُ

٤٥٨ أَوْ قَبْلَهُ ما يُوجِبُ التَّصَدُّرَا تقول فى الدَّارِ غُلَامٌ مُخْبِرَا

٤٥٩ وإن تَشَأْ رَفَعْتَ رَفْعَ الفَاعِلِ ومثلُــهُ أَمُــقَصِّرٌ عَوَاذِلِـــى

٤٦٠ فَمُـقَصِرٌ مبتـدأٌ وأَغْنَـــى فَاعِلُـهُ عن خَبَـرِفِى المَعْنَى

قد بينا أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأن النكرة إنما يبتدأ بها إذا تخصصت بوجه تقرب به من المعرفة. والأمور التى تقرب بها منها فى اثنى عشر موضعا.

الأول: أن تكون النكرة موصوفة كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[1] ﴿وَلَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مما تَجْمَعُونَ﴾[2]. فالرَّحْمَةُ وإنْ لم تكن موصوفة، فإنها مشاركة للنكرة الموصوفة بالعطف. وإنما صح الإبتداء بالنكرة الموصوفة إمّا لتخصصها بالصفة وإما لإضمارها فى الصفة قبل الخبر، لأن فى الصفة ضميرا يرتفع بها هو الموصوف.

الثانى: الإضافة إلى النكرة كقولك: غلام رجل خير من غلام امرأة. لتخصصها بذلك كالموصوفة، وإلى هذين الموضعين أشار فى البيت السابق بقوله:

وان تنكر صفه أو أضفه ....

(١) سورة البقرة آية ٢٢١.

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٧.

الثالث: أن يكون خبرها ظرفا بشرط أن يكون الخبر معرفة نحو: فى الدار رجل. وأجازه الكوفيون بشرط التقديم مطلقا، وإنما صح الابتداء بالنكرة ها هنا لأمرين. أحدهما: أنها تخصصت بتقديم الخبر من حيث أنه لم يُبْدأ بها إلا بعد أن صار مخصوصا بوصف الخبر كما فى الفاعل إذا كان نكرة.

وثانيهما: أنه لوتقدم المبتدأ لا لتبس بالصفة، فإذا تأخر تمحض الظرف للخبرية لامتناع تقدم الصفة على الموصوف. واليه أشار بقوله: أو قدم الخبر ظرفا. واحترز به عن تقديمه غير ظرف نحو: قائم رجل.

الرابع: قوله: أووعا: نحو: خلفك رجل. والكلام فيه كالظرف ومن كلامهم[1]: تحت رأسى سرج، وعلى أبيه درع. قالته امرأة يقال لها الزرقاء[2] لتأبط شرا[3]لأنه كان يتردد إليها، وكان لها ابن قد قارب الحُلُمَ فتوعده بالقتل. فقالت أمّه لتأبط شرا: إنه من شياطين العرب، ولقد علقته وتحت رأسي سرج[3] وعلى أبيه دِرع[4] فى ليلة حرب، وأنت أحب إلى منه فاقتله قبل أن يقتلك.

---

(١) تكرم الشارح بشرح هذا القول أثناء شرحه.

(٢) هي الزرقاء بنت عدى بن غالب بن قيس الهمذانية، خطيبة، من ذوات الشجاعة من أهل الكوفة، شهدت مع قومها واقعة صفين، وخطبت فيها مرات تحرض الناس على قتال معاوية، ولما تم الأمر لمعاوية استدعاها فأُحضرت اليه، وحاورته طويلا ثم عادت، وقد أعجب بفصاحتها فبعث اليها بمال.
الأعلام ٧٦/٣، أعلام النساء ٤٤٤/١.

(٣) تأبط شرا: هو ثابت وكنيته أبو زهير بن جابر بن سفيان بن عميثل بن عدى بن كعب ابن حرب بن تميم بن سعد بن فهم بن عمرو بن قيس غيلان. وأمه أميمة من قين وهو بطن من فهم. انظر جمهرة آبن حزم ٢٣٢، الاثماني ٢٠٩/١٨، الشعر والشعراء ٢٧١، الإشتقاق ١٦٢.

(٤) انظر إلى شرح المفصل ٨٦/١.

فإن قيل: فما الفرق بين الظرف والوعاء؟ قيل: أن سيبويه يطلق اسم الظرف على حروف الجر لتعلقها بالفعل كتعلق الظرف، ولأن منها فى وهى الأصل فى اقتضاء الظرفية، ولذلك إذا ظهرت خرج مادخلت عليه الظرفية وصارت هى المقتضية لها. وأما الوعاء فهو المكان الذى يقع فيه الفعل ويحويه.

وآعلم: أن هذا التأويل إنما صير إليه لأنه ردد بين الظرف والوعاء بأو.

الخامس: أن يكون فيها معنى التعجب عند سيبويه[1] نحو: ما أحسن زيدا. لأن مبنى التعجب على الإبهام، ولأن المقصود ليس الإخبار بل التعجب. وأما عند الأخفش فما موصولة وهى معرفة. وإليه أشار بقوله:

معنى تعجب.

السادس: أن يكون فى النكرة معنى النفى نحو: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد. فإنه فى معنى مايقول ذلك رجل إلا زيد. وهو المراد بقوله: نفى أى تكون النكرة اسما فيه معنى النفى، ويحتمل أن يريد بقوله نفى أن تكون النكرة معتمدة على حرف النفى نحو: ماأحد خير منك. أو مارجل خير منك، لأنها فى سياق النفى تعم المعرفة وغيرها. فجاز الإبتداء بها لعمومها. إلا أن قوله بعد ذلك أو قبله ما يوجب التصدر يغنى عنه.

السابع: أن تكون النكرة متضمنة لمعنى الدعاء نحو: سلام عليكم، وويل له، إما لأنه تخصص بكونه سلاما من المتكلم، لأن أصله: أسلم سلاما عليكم، ثم حذف الفعل واقتصر على دلالة المصدر، ثم رفع المصدر طلبا للثبوت، وإما لأن أصل الدعاء أن

---

(١) سيبويه ١/٣٧.

يكون بالفعل، وهو لايكون إلا نكرة. وقيل المراد سلام منى عليكم، فحذف للعلم به.

الثامن: أن تكون النكرة متضمنة لمعنى الشرط كقولك: من يقم أقم معه. وجاز الإبتداء بها لما فيها من معنى العموم. وأشار اليه بقوله: أو فيه معنى الشرط.

التاسع: أن تكون النكرة متضمنة معنى الإستفهام نحو: من عندك؟ وهو المراد بقوله: أو مستفهما به، أى بالمبتدأ. وإنما صح الإبتداء به لعموم مَنْ الإستفهامية النائبة عن تعداد المعارف.

العاشر: أن تدخل النكرة فى عموم السؤال كقولك لمن قال: مَنْ جاءك رَجُلٌ، أىّ رَجُل جاءنى. لأن الجواب: لما كان من شأنه أن يطابق السؤال، جاز الإبتداء فيه بالنكرة، كما جاز فى السؤال.

وقوله: والجواب يعنى جواب المستفهم.

الحادى عشر: أن تفيد النكرة معنى العموم وهو معنى قوله: أو معمما. كقولك: كل رجل خير من آمرأة. وفى التنزيل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ﴾[1] لأنه كالمعرف بلام الإستغراق. فإن قيل: فالشرط والإستفهام فيهما معنى العموم فيكون هذا القسم مكررا. أُجيب: بأنه إنما ذكر لكونه لمجرد العموم بخلاف الشرط والإستفهام. فإن فيهما مع العموم معنى آخر.

الثانى عشر: أن تعتمد النكرة على حرف له صدر الكلام كالنفى والإستفهام وهو المراد بقوله: أو قبله ما يوجب التصدر. أو لا يخلو إما أن تقع بعد الحرف المذكور صفة أولا. أما الاول فنحو: أقائم الزيدان، وما ذاهب غلاماك. فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد

(١) سورة آل عمران آية ١٨٥.

مسد الخبر. وكذلك ذاهب. وإنما جاز الإبتداء بالنكرة لأنه لما كان المراد من المبتدأ ها هنا انتساب المصدر إلى ما بعده استغنى عن تعريفه لتنزله منزلة الفعل من حيث أن المرتفع به فاعل. يقوم مقام الخبر. فإن قلت: أقائم زيد جاز أن يكون مبتدأ وزيد مرتفع به، وجاز أن يكون خبرا مقدماً بخلاف أقائم الزيدان ونحوه. فإنه لا يجوز أن يكون قائم إلا مبتدأ. والزيدان مرتفع به، لامتناع أن يكون المفرد خبرا عن المثنى. وإن لم تقع بعده صفة تعين أن تكون النكرة مبتدأ نحو: أرجل فى الدار أم امرأة. وإنما جاز الإبتداء بها، لأن الحكم لما [كان][1] معلوم الثبوت لأحدهما، تخصص المبتدأ به. وإنما يسئل عن التعيين بأم لما مر.

وقوله: تقول فى الدار غلام مخبرا. مثال للخبر المتقدم ظرفا لا للمستفهم عنه بدليل قوله: مخبرا. وقوله: وإن تشأ رفعت رفع الفاعل يريد أن الصفة الواقعة بعد حرف النفى أو الاستفهام، وهو الذى يوجب التصدر، وكانت مفردة وما بعدها كذلك. ولم يمثل به. وقد ذكرنا مثاله. وأما نحو: أمقصر عواذلى[2] فما بعده لا يكون إلا فاعلا لما مر. فإن قيل: فعلى هذا لا يكون أمقصر عواذلى مثل: أقائم زيد. لأن الأول: يجب فيه أن يرتفع ما بعد الصفة بالفاعلية. والثانى: لا يجب فيه ذلك، فكيف قال ومثله أمقصر عواذلى؟ قيل: لما كان ما بعد الصفة فى أقائم زيد فاعل فى أحد الوجهين. وكان ما بعد الصفة فى نحو: أمقصر عواذلى فاعلا مطلقا كان مثله فى أحد وجهين.

وقوله: وأغنى فاعله عن خبر فى المعنى: يريد أن المرتفع فى الصفة المذكورة ليس خبرا فى اللفظ إلا أنه أغنى عن الخبر لكونه جزءا ثانيا من الجملة. والكلام قد تم

---

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (كان على).

(٢) وذلك لأن المبتدأ وصف، ويأخذ فاعلا يسد مسد الخبر. وقد سبق الوصف بالإستفهام: وشبيهه:أقائم الزيدان. فالزيدان فاعل سد مسد الخبر.

به كالخبر. فهذه المواضع الاثنى عشر التى ذكرها وقد فاته النكرة المصغرة نحو: رجيل فى الدار، وأفعل التفضيل نحو: خير منك خير من زيد. وأن يكون فى معنى الفاعل نحو: شر أهر ذا ناب [1]. ويمكن أن يدخل فيما ذكره بضرب من التأويل.

٤٦١ وَخَبَرُ المُبْتَدَأِ المُفِيدُ اشْتُقَّ أَوْ كَانَ بِهِ جُمُودُ

لما بين أقسام المبتدأ وشروطه أخذ يبين أقسام الخبر. وقوله: المفيد: إنما وصف الخبر بكونه مفيدا، لأن الإعتماد فى حصول الفائدة عليه لما مر. وهو على ضربين مفرد وجملة. فالمفرد هو الأصل لأنه جزء الجملة، وجزء الشيء أصل له، ولأنه يظهر فيه الإعراب إما لفظا أو تقديرا بخلاف الجملة. فإنها يحكم على محلها بالإعراب، ولأنه قد يكون هو المبتدأ فى المعنى. أى إنما يصدق عليه المبتدأ أى يصدق عليه الخبر. وينقسم الى مشتق وجامد. لأنه إن كان مأخوذا من فعل نحو: زيد منطلق وعمرو قائم وبكر حسن سمّى مشتقا، وإلا سمى جامدا. وهو ضربان. أحدهما: أن يكون هو المبتدأ فى المعنى نحو: زيد أخوك، وهند أمك. الثانى: يتنزل منزلة المبتدأ على سبيل المبالغة والمجاز. وهو إما فى الذوات كقولهم: أبو يوسف أبو حنيفة فقها، وجرير زهير شعرا. قال النابغة يصف دروعا:

عُلِيْنَ بِكَدْيُوْنٍ وأُشْعِرْنَ كُرَّةً فَهُنّ إضَاءٌ صَافِيَاتُ الغَلَائِلِ [2]

---

(١) الهرة: جملة على الهرير وهو صوت دون النباح. وذو الناب: الكلب هنا. يضرب في ظهور إمارات الشر ومخايله.

انظر: مجمع الأمثال ٣٧١/١، اللسان (هرر)، المغنى ٦٠٩، سيبويه ٣٢٩/١، حاشية الخضري ٩٨/١.

(٢) القائل: النابغة الذبياني. من الطويل. ويروى صدره:

عُلِيْـــــنَ بِكَدْيُـــــوْنٍ وأُبْطِـــــنَّ كُرَّةً

....

الشاهد في قوله: «هن إضاء» حيث جاء المبتدأ هو نفس الخبر وعلى سبيل المجاز. وإضاء: بكسر الهمزة جمع إضاة بفتحها وهو جمع نادر.

وقد آستشهد به كل من: الإيضاح ٤٩، اللسان ١٩٠/١، ٤٥٢/٦، جمهرة اللغة ٤٢٢/٣،

فهن ضمير الدروع. وإضاء[1] جمع إضاة وهى الغدير. شبه الدروع لصفائها بالغدير مبالغة. والكِدْيَوْنُ دُرْدِيّ الزيت. والكرة البَعَر. وأما فى الذوات والمعنى كقوله:

تَرْتَعُ مَارَتَعتْ حَتّى إذا ادَّكَرَتْ فإنما هِيَ إقْبَالٌ وإدْبَارُ[2]

وعكسه الشعر زهير، والنحو سيبويه. وأما فى المعانى كقولهم: الصدق نجاة والكذب هلاك. واعلم: أن المصنف لما قسم خبر المبتدأ إلى مشتق وجامد استغنى بذكرها عن المفرد لأنهما من خصائص الأفراد لأنَّه بعد يذكر الجملة.

٤٦٢ وَيَسْتَوِى التَّعْرِيفُ والتَّنْكِيرُ وَفِي الّذِى تَشْتَقُّه ضَمِيرُ

٤٦٣ تقول رِبِّيَ اللّهُ واللّهُ أَحَدُ والنَّضْرُ خَوّافٌ وخَالِدٌ أَسَدْ

الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة. أما المبتدأ فلما مر، وأما الخبر فلأن المراد به انتساب أصل المعنى إلى المبتدأ. فهو نظير الفعل الذى لا يكون إلاّ نكرة بالنسبة إلى الفاعل. ويكونا معرفتين بضرب من التأويل. ويجب أن يكون المبتدأ منهما أقوى تعريفا لأنه المحكوم عليه. فإن قيل: فإذا كان المبتدأ وخبره معرفتين فهما معلومان، فما الفائدة التى حصلت بالخبر؟. أجيب بأنهما معلومان من جهة تصور كل واحد على انفراده لكن نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة. فإذا أُسند

- الاقتصادي ١٩٣، المعاني الكبير ١٠٣٣، ١٠٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٥، المخصص ٧٢/٦، ١٥/٣ ١٥ وديوانه ٧١.

(١) اللسان ١٩٠/١.

(٢) القائل: الخنساء من البسيط.

المعنى: تصف الشاعرة في هذا البيت ناقة أو بقرة فقدت ولدها، فكلما أغفلت عنه رتعت، فاذا ذكرته حنت إليه فأقبلت وأدبرت، فضربتها مثلا لفقدها أخاها صخرا.

الشاهد في قوله: «إقبال وإدبار» حيث وردتا مرفوعتين على السعة. والمعنى: ذات إقبال وإدبار، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. ولو نصب على معنى، فإنما هي تقبل إقبالا وتدبر إدبارا، ووضع المصدر موضع الفعل لكان أجود.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ١٦٩/١، ابن السيرافي ٢٠٢، اللسان ١٧٧/٩، ٥٤/١٤، الشعر والشعراء ٣٤٧/١، المقتضب ٣٠٥/٤، ٢٣٠/٣، الأشموني ١١٩/٢، الديوان ٢٦.

أحدهما إلى الآخر حصلت فائدة لم تكن، وفى تمثيله إشعار بذلك وهو قوله: ربى الله. أى ربى الذى أتخذه ربا هو الله لاغير، ففائدته نفى الشرك.

وقوله: ويستوى التعريف والتنكير يريد به فى صحة الإخبار بهما، وإن كان الأصل التنكير لما مر. وقوله: وفى الذى تشتقه ضمير. يريد أن الخبر إذا كان مشتقا لم يكن له بد من تحمل الضمير، لأنه لما عمل فى الظاهر نحو: زيد قائم أبوه وجب أن يعمل فى المضمر كالفعل، والجامع بينهما كونهما دالين على صفة لذات غير معينة. ولأنه يؤكد نحو زيد حسن كله. وقد مثله بقوله: والنضر خواف. ففى خواف ضمير يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله. وأما الجامد فلا يتحمل ضميرا عند جمهور البصريين خلافا للكوفيين[1] والرمانى[1]، والربعى[1] احتج الأول بأن الإسم لا يتحمل الضمير إلا إذا كان فى معنى الفعل. والجامد ليس كذلك. ولهذا لايرفع الظاهر، ولأن الجامد لا يدخل إلا على أصل الذات، والذات لايوجد لذات أخرى، فلو كان فيه ضمير لدل على وجوده لذات أخرى. وهو محال. وأصبح الثانى بأنه لما كان أحد الجزئين محكوما به على الآخر، لم يكن له بد من ضمير يكون رابطة بينهما. والجواب أن الضمير المذكور إن أُريد به النسبة التى هى الفصل فى اصطلاح النحاة. والرابطة فى اصطلاح المنطقيين كان ذلك حقا، إلا أنه لا يجب ذكرها لشعور الذهن بمعناها. وإن أريد به أن يكون ضميرا يرتفع بالجامد كما يرتفع بالفعل وبالأسماء المتصلة به فهو ممنوع لبعد الجامد عن شبه الفعل. لايقال لو لم يكن فيه ضمير لما أكد فى نحو قولهم: هذا قاع عرفج كله، ولما انتصب حالا نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا[2]. لأنا نقول: لأنهما إنما تحملا الضمير لكونهما فى معنى المشتق. فعلى هذا يكون المشتق على نوعين. أحدهما مشتق بصورته ومعناه،

(١) أسرار العربية ٧٢، مغنى اللبيب ٢/٢٧٦، من أسرار اللغة/ إبراهيم أنيس ٣١٨، في النحو العربي للمخزومي ٤٢.

(٢) قول عربي يستشهد به على الحال الجامدة غير المشتقة والتي لا تؤول بمشتق حيث دل على طور واقع فيه التفاضل. ويستشهد به على هذا الموطن. وقد ذكره ابن هشام في أوضح المسالك ٢/٨٠ وذكره غيره من النحاة.

والآخر مشتق بمعناه دون صورته. والجامد لا يكون واحد منهما. نقول: ربى الله. تمثيل للخبر المعرفة الجامد. فإن اسم الله غير مشتق على رأى.

وقوله: والله أحد تمثيل بالنكرة المشتقة، لأن أحدا فى الإثبات مشتق من الوحدة والهمزة بدل من الواو. ومثال المعرفة المشتق: زيد هو القائم. وأما قوله: وخالد أسد فمثال للجامد النكرة وهو مثال لما يتنزل منزلة المبتدأ مبالغة فى التشبيه والتقدير زيد مثل الأسد. وآعلم: أنه لا يخلو المبتدأ والخبر إذا كانا مفردين من أربعة أقسام أحدها: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة. والثانى: أن يكونا معرفتين. وقد مر بيانهما. والثالث: أن يكونا نكرتين ولا يصح إلا إذا تخصصت النكرة بأحد الوجوه المذكورة كما مر. وأما قولهم شىء ماجاء بك. وقوله:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ... ويَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمُ نُسَرّ[1]

فشىء إنما صح الإبتداء به لأنه موصوف بما. وقيل: لأنه فى معنى الفاعل. وأما يوم فعلى حذف الخبر. الرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة وهذا القسم لا يجىء فى الكلام إلّا مع العوامل اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر كقوله:

.... وَلَايَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ ٱلْوَدَاعَا[2]

---

(١) القائل: النمر بن تولب من المتقارب.

الشاهد في قوله: «يوم نساء ويوم نسر» حيث جاء الخبر جملة فعلية وضميره محذوف تقديره: يوم نساء فيه، ونسر فيه.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٤٤/١، شواهد العيني ٥٦٥/١، التمثيل والمحاضرة ٥٦، نهاية الأرب ٦٧/٣، الدرر ٧٦/١، ٢٢/٢، الهمع ١٠١/١، ٢٧/٢، حماسة البحتري ١٢٣، ديوانه ٥٧.

(٢) القائل: القطامي عمر بن سنيم من قصيدة له من الوافر. وتمام البيت:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَاضُبَاعَا ... وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

الشاهد في قوله: «ولايك موقف منك الوداعا» حيث جاء اسم يك «موقف» نكرة وخبرها «الوداعا» معرفة. وأصلهما مبتدأ وخبر. ولا يجوز أن يكون الخبر معرفة والمبتدأ نكرة الا في مثل

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لامتناع الحكم على المجهول بالمعلوم. وأما قوله:

فلا تَحْسِبَنْ هِنْداً لَهَا الغُدْرُ وَحْدَهَا سَجِيَّةُ نَفْسٍ كُلُّ غَانِيَةٍ هِنْدُ[1]

فهو على حذف مضاف. أى مثل هذا لامتناع كون الخاص نفس العام. وأما نحو: أقائم الزيدان، فالمعرفة فاعل فهى مخبر عنها فى المعنى كما مر. ويشترط فى الخبر المفرد مطابقته للمبتدأ فى أمرين. أحدهما: فى الضمير لما قبله من متكلم أو مخاطب أو غائب. وثانيهما: فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب مالم يكن من فعل السبب. فإنه لا يشترط فيه إلا المطابقة فى الإعراب. وأما قولهم:

راكب الناقة طليحان[2]

فإنما جاز فيه تثنية الخبر والمبتدأ مفرد، لأنه على تقدير حذف مضاف. أى أحد طَلْحَيْنِ. وقيل على تقدير حذف المعطوف على المبتدأ فيكون الخبر مطابقا فى التقدير. وقيل على حذف خبر الاول، ومبتدأ الثانى أى راكب الناقة طليح وهما طليحان.

= هذه الحالة بوجود عوامل لفظية داخلة على المبتدأ والخبر.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٣١/١، المقتضب ٦٣/٤، جمل الزجاجي ٥٩، شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٧، الخزانة ٣٩١/١، ٦٤/٤، المغنى ٤٥٣، الهمع ١١٩/١، ١٨٥، الدرر ٨٨/١، ١٦٠، الأشموني ١٧٣/٣، ديونه ٣٧.

(١) القائل: أبو تمام من قصيدة له في مدح محمد بن الهيثم من الطويل.

الشاهد في قوله: «كل غانية هند» حيث جاءت «هند» خبراً للمبتدأ «كل» وهى معرفة والمبتدأ نكرة. ولذلك فقد خرجه النحاة على تقدير مضاف حتى يتناسب المبتدأ مع الخبر. فأولوا: كل غانيه مثل هند فمثل هنا هي الخبر وهي نكرة تناسب المبتدأ.

وتروى: «سجية» بالرفع على أنها خبر للمبتدأ «الغدر» وبالنصب على أنها حال والخبر قوله «لها». وقد غالى الشاعر عندما قال بأن كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك، دلائل الإعجاز ٣١١، الخصائص ٢٧١/٣، ديوانه ١٢٠.

(٢) قول عربي يستشهد به النحاة على آختلاف الخبر عن المبتدأ في الإفراد والتثنية. وقد خرجه النحاة عدة تخريجات منها على تقدير حذف مضاف أي راكب الناقة أحد طليحين. فأحد: خبر للمبتدأ راكب. ومنها: على تقدير حذف المعطوف اذ التقدير: محمد وراكب الناقة طليحان.

٤٦٤ وَتَارَةً أُخْرَى يَكُونُ الخَبَرُ ظَرْفًا وجُمْلَةً وَفِيْهَا مُضْمَرُ

لما فرغ من ذكر المفرد وأحكامه، أخذ فى بيان الخبر إذا كان جملة وهى والكلام مترادفان فى عرف النحاة. وهى من أجملت الشيء إذا جمعت أجزاءه. وكل ما احتمل التفصيل هو مجمل وجملة. واختلف النحاة فى تقسيمهما. فذهب أبو على إلى أنها أربعة أقسام، وتبعه جماعة، وإليه ذهب المصنف: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية. ولايقال لو كان الظرف من الجملة لما صح أن يعطفها عليه. لأنا نقول: لما اختلف لفظاهما جاز عطف أحدهما على الآخر، وإن اتفقا فى المعنى. ولأن الظرف أخص من الجملة مطلقا على هذا الرأى عليه باعتبار مغايرة الخاص العام. ومنهم من ذهب إلى أنهما جملتان اسمية وفعلية، وأدخل الشرطية فى الفعلية لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل، ولذلك إذا وقع بعد أداة الشرط اسم كان معمولاً لفعل مقدر على الأصح. وأما الظرفية فإن علقت بفعل فهى فعلية وإن علقت باسم فهى اسمية على الخلاف الذى تذكره، ويمكن أن يقال: إن الجملة الشرطية لما اختصت بالتركيب من جملتين أخرج كل واحد منهما من الكلامية بادخال حرف الشرط والجزاء عليهما، وجعلا جملة واحدة. والظرفية لما حذف متعلقها رأسا جعل كل واحدة منهما قسما بانفراده نظرا إلى الصورة. وإنما جاز الإخبار بالجملة عن المفرد لامور: أحدها: أن الجملة لما لزم فيها ضمير يعود على المبتدأ أو ما يقوم مقامه كان الإخبار بها معه ضرب من المبالغة. الثانى: أن الجملة يوصف بها المفرد والخبر وصف فى المعنى.

الثالث: أن فى الإخبار بها توسعا فى العبارة، ولابد فى الجملة الواقعة خبرا من ضمير يعود على المبتدأ لأنها لما كانت مستقلة بنفسها لا تعلق لها بغيرها وجب أن يكون فيها ضمير يربطها بما تقع خبرا عنه، ولأن أصل الخبر أن يكون هو نفس المبتدأ على الوجه الذى تقدم. فلما لم تكنه وجب أن يشتمل على ماهو نفس المبتدأ ليصح أن يكون خبرا عنه. وهذا الضمير قد يكون جزء الجملة نحو: زيد قام. ففى قام ضمير يعود على زيد وهو فاعل قام، وقد يكون فضلة نحو: زيد ضربته

وهذا هو المراد من قوله: وفيها مضمر. ويجب أن يقيد بما لم يكن الخبر نفس المبتدأ كضمير الشأن، أو تكون فيها ما يقوم مقام الضمير. وقد يحذف الضمير من الجملة لفظا، إما للعلم به، وإما لوجود ما يقوم مقامه فى الجملة. أما الأول فكقولهم: البُرُّ الكُرُّ بستين، والسمنُ منوانٌ بدرهم. فالبر مبتدأ والكر مبتدأ ثان، وبستين خبر الكر. ويتعلق بمحذوف. والجملة خبر البر. والعائد محذوف للعلم به وهو التسعير يشعر بذكر المُسَعَّر. والتقدير: الكُرُّ منه بستين، وهو فى موضع الحال من الكر. وكذلك السمن منوان بدرهم. لأن السمن مبتدأ، ولا يجوز أن يكون منوان خبره لأن الخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ فى المعنى، أو يتنزل منزلته لما مرّ. والمنوان ليس واحداً منهما فيرتفع بالإبتداء وهو نكرة ولا بد له من مخصص، وليس ذلك فى اللفظ، فوجب أن يكون فى المعنى لما مر، والتقدير: منوان منه بدرهم. فمنه يتعلق بمحذوف وهو فى موضع الصفة لمنوين لأنه نكرة والضمير عائد إلى السمن. وأما الثانى: وهو الذى يقوم مقام العائد فأمور منها: عموم الجنس كما فى نعم الرجل زيد، وعموم الإشارة: حبذا رجلا زيد. ومنها عموم النفى كقوله:

فَأَمّا الصُّدُوْرُ فَلَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ....(١)

---

(١) القائل: توبة بن الحمير، وقيل أنه للحرث بن خالد المخزومي من قصيدة له هجا بها قديما ابن أسد ابن أبي العيص وهو من الطويل. وتمام البيت:

فأمـــــا صُدُورٌ لا صدورَ لِجَعْفَـــــر
ولكِـــنَّ أَعْجَـــازاً شَدِيْـــداً صَرِيْرُهَـــا

الشاهد في قوله: «فلا صدور لجعفر» حيث أنه في الجمل الخبرية لابد من توفر العائد، والعائد هنا عموم النفي. فصدور مبتدأ، ولا صدور لجعفر جملة في موضع الخبر، ولما كان النفي عاما شمل صدور الأولى، والثانية صار بمنزلة الذكر العائد.

وقد آستشهد به كل من: المقرب ١٩، الإيضاح ٨٦، اللسان (ضرر) ١٥٦/٦، الخزانة ٣١٧/١، ٣٦٧/٣، ٥٥١/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩، أسرار العربية ١٠٦.

ومنها الفاء: كما فى قولهم: الذى يطير فيغضب زيد الذباب[1]. ومنها أن يكون المبتدأ ضمير الشأن نحو: هو زيد قائم.

٤٦٥ وَأَحْرُفُ الجرّ مَعَ المَجْرُورِ كالظَّرْفِ فى الإِخْبَارِ والتَّقْدِيْرِ

الجار والمجرور يجرى مجرى الظرف فى جواز الإخبار به عن المبتدأ. نقول: المال لزيد، كما نقول: زيد خلفك. وفى التقدير: أى يقدر حرف الجر تقدير الظرف وهو المراد من قوله: كالظرف فى الإخبار. والتقدير لأن الظرف إذا كان خبرا وهو منصوب لم يكن له بد من متعلق خلافا للكوفين، فإنه ينتصب عندهم على الخلاف، وكذلك الجار والمجرور. وإنما وجب أن يكون له متعلق لأنه معمول، وكل معمول فلابد له من عامل. وإذا لم يكن محققا فلابد وأن يكون مقدرا. واختلف فيه فذهب الأكثرون إلى أنه فعل وهو اختيار أبى على[2]. وذهب قوم منهم ابن السراج[3] وأبو الفتح[3] إلى أنه اسم فاعل. احتج من قال بأنه فعل بأمرين أحدهما: أنه الأصل فى عمل الرفع والنصب فتقديره أولى. وثانيهما: أن الظرف إذا وقع صلة أو صفة للمبتدأ النكرة التى تدخل الفاء فى خبره فلا يقدر إلا الفعل اتفاقا فيجب أن يقدر فى محل الخلاف طردا للباب، ولأنه قد وقع مفسرا لضمير الشأن والصفة فى نحو: أول ما أقول ﴿أَنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[4] واحتج الآخر بأنه إذا قدر اسم الفاعل كان مفردا وهو الأصل فى كونه خبرا لما تقدم، وقياسا على الصفة والحال، ولأنه إذا قدر بالفعل كان مركبا لاستلزامه الفاعل، والمفرد أصل للمركب، ولأنه يقع فاصلا بين أما وجوابها وهو الفاء نحو: أما خَلْفَكَ زيد، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد. ولا يقال: قد فصل بالجملة فى قوله تعالى:

---

(١) قول عربي يستعمله العرب، ويستشهد به النحاة على أن العائد الذي يربط بين المبتدأ والخبر أنواع. ومنها الفاء. فجاءت متصلة بالفعل «يغضب» للتدليل على نمط من أنماط العائد.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١، شرح قطر الندى ١٢٠، ابن عقيل ٢١٠/١ — ٢١١.

(٣) الأصول في النحو ٦٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١، التوطئة للشلوبين ٢٠٤.

(٤) سورة النمل آية ٣٠.

﴿فإمّا إن كَاَن مِنَ المُقَرَّبِيْنَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[1]. لأنا نقول: إنما جاز الفصل بالشرط لأنه جزء من الجملة كالمفرد. واختلف فى انتقال الضمير الذى فى متعلق الظرف. فذهب أبو على[2] إلى أنه ينتقل منه إلى الظرف ويرتفع به كما يرتفع بمتعلقه. وذهب السيرافى[2] إلى أنه يحذف كما يحذف متعلقه. حجة الأول من وجهين: أحدهما: أنه لو لم يكن فى الظرف ضمير يرتفع به لما امتنع تقديم الحال عليه نحو: قائما فى الدار زيد، لأن الظرف عامل ضعيف بخلاف المتعلق، فامتناع تقديم الحال عليه يدل على وجوده فى الظرف لا فى المتعلق. الثانى: أنه لو لم يكن فيه ضمير لما صح الإبدال منه، والعطف عليه وتوكيده ونصب الحال عنه، ولما صحت، دل على أنه موجود. أما البدل فكقوله تعالى :﴿والوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾[3] فيومئذ خبر، والحق بدل منه. فإن قيل: فالحق وصف للوزن فلا يكون فيه دليل. قلنا يمتنع جعله وصفا لأنه قد أخبر عنه. وأما العطف فكقوله:

.... عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ[4]

لئلا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه. وأما التأكيد فكقول الشاعر:

---

(١) سورة الواقعة آية ٨٩.

(٢) الأصول ٦٨/١، أسرار العربية ٧٣، اللباب في علل البناء والإعراب ص ٩١، ٩٢.

(٣) سورة الاعراف آية ٨.

(٤) القائل: الأحوص من مجزوؤ الوافر. وتمام البيت:

أَلَا يَانَخْلَـــــــــــــــــــــةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ
عَلَـــــــــــيْكِ وَرَحْمَـــــــــــــــةُ اللهِ السَّلَامُ

الشاهد في قوله: «ورحمة الله السلام» حيث عطف بواو العطف الجملة الإسمية على الضمير المستتر في عليك العائد إلى السلام لأن تقديره: السلام حصل عليك. فحذف حصل ونقل ضميره إلى عليك واستتر فيه، وخرجه بعض العلماء بتخريجات أخرى.

وقد آستشهد به كل من: مجالس ثعلب ٢٣٩، أمالي الزجاجي ٨١، جمل الزجاجي ١٥٩، الخزانة ١٩٢/١، ٣١٢، المغنى ٣٥٧، ٦٥٩، شرح التصريح ٣٤٤/١، الهمع ١٧٣/١، الدرر ١٤٨/١، ١٦٩/٢، حواش ديوانه ١٨٥.

فَإنْ يَكُ جُثْمَانِى بأرْضٍ سِوَاكُمُ فَإنَّ فُؤَادِى عِنْدكَ الدَّهْرَ أجْمَعُ[1]

فأجمع تأكيد للضمير فى عندك. وأما نصب الحال عنه فكقوله تعالى: ﴿وأَمَّا الَّذِيْنَ سُعِدُوا فَفِى الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيْهَا﴾[2]. وحجة الثانى أن الإسم إنما يرفع إذا كان بينه وبين الفعل مناسبة من جهة الإشتقاق والظرف جامد.

واعلم: أنه لايجوز إظهار ما يتعلق به الظرف استعمالا إذا كان عاما كالكون والاستقرار لما فى الظرف من الدلالة عليه فلا يجمع بينهما. وأما إذا كان خاصا فيمتنع حذفه. فلا تقول: زيد خلفك وأنت تريد قائم خلفك، لأنه لا يلزم من كونه خلفك كونه قائما لامتناع استلزام العام الخاص.

فإن قيل: فقد استعمل المتعلق كما فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتِقَراً عِنْدَهُ﴾[3] فالجواب عنده من وجهين: أحدهما: أن العامل فى الظرف رأه لا مستقرا. والثانى أن مستقرا بمعنى الساكن الذى هو مقابل المتحرك لا بمعنى الكون. وقيل: إنما يمتنع اظهاره إذا صار أصلا مرفوضا، وأما إذا لم يحذف فلا يمتنع اظهاره.

٤٦٦ والظَّرْفُ للزَّمَانِ أخْبِر عَنْ حَدَثْ به ولا تُخْبِر بِهِ عَنْ الجُثَثْ

إذا كان الظرف خبرا فإما أن يكون زمانيا أو مكانيا. فإن كان زمانيا: أخبر به عن الحدث دون الجثة، وإن كان مكانيا: أخبر به عن الحدث والجثة. أما الأول: وهو جواز الإخبار بالظرف الزمانى عند الحدث، وامتناع الإخبار به عن الجثة. فهو أن الحدث لما كان عبارة عن أحوال متجددة من أفعال وحركات وغيرهما.

(١) القائل: جميل بن معمر يتغزل بمحبوبته بثينة من الطويل.
الشاهد في قوله: «عندك الدهر أجمع» حيث أكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولايصح أن يكون توكيد الضمير محذوفا مع الإستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولابد لإسم إن من الرفع بالإبتداء، لأن الطالب للمحل قد زال.
وقد آستشهد به كل من: أمالي ابن القالي ٢١٧/١، السمط ٥٠٥، أمالي ابن الشجرى ٥/١، ٣٣٠، الخزانة ١٩٠/١، المغنى ٤٤٣ شواهد العينى ٥٢٥/١، التصريح ١٦٦/١، الهمع ٩٩/١، الدرر ٧٥/١، الأشموني ٢٠١/١، ديوانه ١١٨.

(٢) سورة هود آية ١٠٨.

(٣) سورة النحل آية ٤٠.

ولايكون شيء من ذلك إلا فى زمان وجب أن يكون لكل حدث زمان مختص به دون غيره. وأما الجثة فلما كانت موجودة مجردة عن الحدث كانت نسبتها إلى جميع الزمان سواء. فلا يصح تخصيصها ببعضها دون بعض. فإن وصف ظرف الزمان جاز وقوعه خبرا عن الجثة كقولك: زيد فى زمن طيب. ومن قوله:

....

وَهَلْ يعمن مَنْ كَانَ فِي آلْعُصُرِ الخَالِي[1]

ولقائل أن يقول الأخبار ها هنا بالجار والمجرور، ولأنه لما ذكر لفظة فى معه تجرد عن الظرفية. ومنهم من يجيز وقوع إذا خبرا عن الجثة، لما فيها من معنى الشرط. وأما قولهم: اليوم خمر وغدا أمر، والجباب شهرين والليلة الهلال. وقول الشاعر:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَه يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتَنْتِجُونَهْ[2]

---

(١) القائل: امرؤ القيس بن حجر الكندي. وهو من أول قصيدة طويلة قالها الشاعر من الطويل. وتمام البيت:

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنَ مِنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

الشاهد في قوله: «العصر الخالي» حيث جاء ظرف الزمان خبرا عن الجثة، وجوز مجيئه خبرا عن الجثة أن وصف الخالي أما إذا لم يوصف فلا يجوز وقوعه خبرا.

وفيه شاهد آخر وهو يعمن حيث أن أصلها ينعمن: وهو فعل مؤكد بالنون، والفاعل «من» بعده. وقد استعملها هنا في غير العقلاء تنزيلا لها منزلة العقلاء.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٢٢٧/٢، أمالي ابن الشجرى ٢٧٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٧، المغنى ١٦٩، شرح شواهد العيني ٤٣٣/١، شرح التصريح ١٣٣/١، همع الهوامع ٨٣/٢، الدرر اللوامع ١٠٧/٢، الأشموني ١٥١/١، ديوانه ص ٢٧.

(٢) القائل: قيس بن حصين بن يزيد الحارثي وهو من الرجز.

الشاهد في قوله: «أكل عام نعم» وذلك بمجيء ظرف الزمان خبرا عن الجثة. وخرج هذا البيت على تقدير مضاف محذوف هو: أكل عام حدوث نعم أو إحراز نعم. وخرج أيضا بتخريجات أخرى.

وقد آستشهد به كل من: ابن السيرافي ص ٨٩، الخزانة ١٩٦/١، الكامل لابن الأثير ٣٨٠/١، حيث نسبه لقيس بن عاصم المنقري، وسيبويه ٦٥/١، المخصص ١٩/١٧، الأغاني ٦٢/١٧ ، ٦١، مجاز القرآن ٥٢٩/١، اللسان (نعم) ٦٥/١٦، شواهد التوضيح ٩٥، الانصاف ٤٥، شواهد العيني ٥٢٩/١.

فإنما هو على حذف مضاف. والتقدير: اليوم شرب خمر، وغدا حدوث أمر ولبس الجباب شهرين. وأما الليلة الهلال، فيجوز رفع الليلة ونصبها. فالنصب على تقدير حذف مضاف أى الليلة طلوع الهلال، أو حدوث الهلال. وأما الرفع فعلى تقدير فعلى تقدير حذف مضاف خبرعن الليلة.أى الليلة ليلة الهلال أو على جعل الليلة الهلال تجوزا.وأما البيت فعلى حذف مضاف أى:أكل عام حدوث نعم أو احراز نعم،أو تكون الجملة الأولى صفةالنكرة والثانية خبر عنها وهى عاملة في الظرف.لأن الخبر يعمل فيها قبل المبتدأ، والصفة لاتعمل فيما قبل الموصوف. ويجوز أن يكون نعم مرتفع بفعل حكاه أبوالفتح. وأجاز الأخفش[1] نصبه بفعل محذوف يفسره مابعده. وأما الثانى هو صحة الإخبار بالظرف المكانى عن الجثة والحدث فلأن لكل جثة وحدث نسبة خاص إلى مكان خاص وهى كونهما فيه دون غيره، لامتناع أن يكون فى مكانين معا فى حالة واحدة. ويجوز الإنتقال عن ذلك المكان إلى غيره. فإذا حكم بذلك،حصل القطع بأحد الجائزين وهو حقيقة الخبر.

٤٦٧ وَرُبَّمَا سَدَّ مَسَدَّ الخَبَــرِ للمُبْتَدَأ حَالٌ كَقَوْلِ المُخْبِرِ

٤٦٨ أَخْطَبُ مَايَكُوْن عَمْرٌو قَائِمَا ومِثْلُهُ ضَرْبِىَ زَيْداً نَائِماً

الحال قد يسد مسد الخبر كما يسد الظرف وحرف الجر مسده، لأنها تشبه ظرف الزمان من حيث أنها تقدر بفى، وأنها منتقلة غالبا. وأن الجملة الواقعة حالا إذا كان معها الواو، قدرت بإذْ، ولأن الخبر قد يحذف وجوبا عند وجود قرينةٍ حاليّة أو مقالية تَسُدُّ مَسَدَّهُ. ولما التزم حذف الخبر هنا، ولم يجز إظهاره، دل على أن الحال سَدَّ مَسَدَّهُ، ولا يجوز ذلك إلا إذا كان المبتدأ مصدرا كقولهم: ضربى زيدا قائما. وأخطب مايكون الأمير قائما، وأكثر شربى السويق ملتوتا ونحوها. وفيه ثلاثة أقوال:

أحدها للبصريين وهو أن ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما، أو وجد قائما فحذف الخبر لدلالة ما يتعلق به وهو إذا عليه. ثم حذفت إذا لدلالة المضاف إليه عليه ثم كان التامة.

(١) انظر الأشموني ٢/٢٠٢، أسرار العربية ٧٥.

وثانيها: للكوفيين وهو أن قائما معمول للمصدر الذى هو المبتدأ والخبر محذوف. والتقدير: ضربى زيدا إذا كان قائما حاصل.

وثالثها: لابن درستويه[1] وابن باب شاذ أنه قام من حيث المعنى كما فى: أقائم الزيدان. وماذاهب غلاماك. والتقدير: ضربت زيدا قائما. ويجوز أن يكون حالا من الفاعل ويجوز أن يكون من المفعول. وإلا ظهر ما ذهب إليه البصريون. أما أولا فلأن الحال إذا جعل من.تتمة المبتدأ، لم يبق مايدل على الخبر. وأما الثانية فلأن المعنى لا يستقيم إلا إذا جعل المبتدأ عاما بالنسبة إلى ما أضيف إليه. فلو قيد بالحال لخرج بالتقييد عن كونه عاما. وأما ماذهب إليه الكوفيون ففاسد لفظا ومعنى. أما المعنى فلأن المراد تخصيص الضرب بحال القيام. وعلى قولهم لا يبقى إشعار بنفى الضرب عن حالة أخرى. وأما اللفظ فشرط وجوب حذف الخبر قيام غيره مقامه كما يبين بعد، وفى جعله من تتمة المبتدأ لا يوجد هذا الشرط، فلا يبقى الوجوب لانتفاء شرطه. وأما بطلان القول الثالث فيعلم من جهة المعنى وهو عدم إفادته عموم النفى عن حال أخرى غير القيام. وأما قوله: أخطب ما يكون عمرو قائما. فأخطب مبتدأ ومامصدرية. أما غير زمانية وتكون تامة وهى صلتها، وما وصلتها فى موضع جر بإضافة أخطب اليها. وأخطب: أفعل تفضيل ولا يضاف إلّا إلى ماهو بعض منه. فأخطب حينئذ مصدر لإضافته إلى المصدر، لأن بعض المصدر مصدر. وما هذه تقدر بالكون. والكون بمعنى الوجود. والتقدير: أخطب مايكون عمرو إذا كان قائما. جعل وجوده خطيبا مبالغة واتساعا. وإذاً تتعلق على هذا بمحذوف وهى فى محل نصب، بدليل أنه حكى عن العرب: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة. وأما أن تكون ما زمانية. وأفعل بعض ماتضاف إليه على مامر. فأخطب حينئذ زمان. وإذا فى محل رفع خبر عنه من غير تعلق بمحذوف. والتقدير: أخطب أوقات عمرو إذا كان قائما. تجعل الأوقات خطيبة تجوزا للإتساع كقولهم: نهارك صائم وليلك قائم. وقد جاء عنهم: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة.

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٥ ــ ٩٨.

وأما قوله: ومثله: ضربى زيدا نائما. فالمراد به أن هذه المسئلة مثل الاولى فى الحذف والتقدير: من غير فرق أى: ضربى زيدا إذا كان قائما إن كان المعنى للاستقبال. وإذا كان قائما إن كان للمضى. وإنما قدر ظرف الزمان، لأن الإخبار به يختص بالأحداث لما مر، وكانت إذا وإذ أولى بالتقدير من غيرهما، إما لكثرة دورهما أو لاستغراقهما جميع الماضى والمستقبل.

وكان تامة وهى ومابعدها فى محل الجر بإضافة الظرف إليها، وحذف الظرف لدلالة الحال عليه لشبهه بها، ولأنها من متعلقات الخبر. ونائما حال من فاعل كان المضمر. فإن قيل: فلم لايجوز أن يكون خبر كان وهى ناقصة حينئذ. فالجواب: إنما لم يجز لعدم دلالته حينئذ على الظرف المحذوف ولامتناع تعريفه مطلقا.

٤٦٩ والمُضْمَرُ العَائِدُ إمّا غَائِبٌ أَوْ مُتَكَلِّمٌ أَوْ المُخَاطَبُ
٤٧٠ تَمْثِيلُ ذَاكَ فِي الخِطَابِ بُيِّناَ فى أنا أَنْتَ القَاتِلِي أَنْتَ أنا

يريد أن الظرف والجملة مطلقا إذا كان فيهما مضمر يعود إلى المبتدأ وجب أن يكون مطابقا له فى التكلم والخطاب والتعيين كما مر فى الخبر المفرد.

فقوله: المضمر العائد اللام فى المضمر للعهد، وهو يرجع على قوله: ظرف وجملة وفيها مضمر. أما الغائب فتجوز: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم. وأما المتكلم فنحو: أنا قمت وأنا قائم أبى. وأما المخاطب فنحو: أنت قمت وأنت قائم أبوك. وقد اجتمع ذلك فى قوله:

.... أَنَا أَنْتَ القَاتِلِي أَنْتَ أَنَا[1]

كَيْفَ يَخْفَى عَنْكَ مَاحَلَّ بِنَا أَنَا أَنْتَ القَاتِلِي أَنْتَ أَنَا[1]

(١) القائل: بعض النحاة من الرجز.
الشاهد في قوله: «أنا أنت» حيث إجتمع ضمير المتكلم وضمير المخاطب معا في بيت من الشعر. وفيه شاهد آخر وهو «القاتلي» حيث أخطأ القائل، والمفروض أن يقوله: القاتله، حيث أبدل الهاء بالياء وذلك ليكون التقدير: الذي قتلته أنا. لأن أل في القاتل: اسم موصول لمعنى الذي، وحق العائد أن يكون بضمير الغائب لا بضمير المتكلم لئلا يصير الإخبار لغواً إذ

فأنا: الذى هو ضمير المتكلم مبتدأ أول، وأنت: الذى هو ضمير المخاطب مبتدأ ثان، والألف واللام فى القاتلى: مبتدأ ثالث وهى أى الألف واللام للمتكلم. والصلة وهى قاتلى لأنت أى لضمير المخاطب. فقد جرى اسم الفاعل الذى هو للمخاطب صلة للألف واللام التى للمتكلم، فقد جرى اسم الفاعل على غير من هو له، فوجب ابراز ضمير الفاعل من القاتلى المرتفع به وهو أنت الثانى، وأنا الأخير خبر عن الألف واللام فى القاتلى وهو عبارة عنهما لأنهما للمتكلم الأول، والقاتلى خبره ضمير عن أنت الأول، وأنت وما بعده خبر عن أنا الأول، والعائد على المبتدأ الأول الذى هو تأخير المبتدأ الأخير الذي هو أنا الثاني،والعائد على أنت الأول الذي هو المبتدأ الثانى، أنت الثانى، الذى هو فاعل صلة الألف واللام، والعائد من الصلة على الموصول وهو الألف واللام والياء فى اسم الفاعل حملا على المعنى، لأنهما عبارة عن المتكلم. ولو حمل على اللفظ لقيل: القاتلة. ومثله قوله:

وأَنا الَّذِي قَتَّلْتُ بَكْراً بالقَنَا ... وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامِ[1]

٤٧١ وَقَدْ يَجِىءُ المَبْتَـدأ مُؤَخَّـرَا ... وقَبْلَه الذّى بِهِ قَدْ أُخْبِرَا

٤٧٢ نحو عَلَى التَّمْرَةِ زُبْد مثلُهَا ... وكَيْـفَ زَيْـدٌ ولِخَالِـدٍ لُهَـا

٤٧٣ وتَـارةً يَسْتَوْجِبُ الـتَّصَدُّرَا ... إن يَعْتَمِد أو عُرِّفَا أو نُكِّرَا

٤٧٤ أو مُخْبَراً عنه بِفِعْلٍ أُخِّرا ... وقَـدْ تَكُـوُن تَارَةً مُخَيَّـرَا

تأخير المبتدأ عن الخبر على خلاف الأصل، لأن المبتدأ محكوم عليه فيجب

= التقدير: الذي قتلتني. وقد ذكر أنه لا يجوز الحمل على المعنى، وأيد هذا ابن السراج في أصوله. أنظر الخزانة ٢/٥٢٧.

(١) القائل: غير معروف. ويروى:

وأنـا الـذي قتـلت بكـرا بالقنـا ... وتـركت مرة غير ذات سنـام

الشاهد في قوله: «الذي قتلت» حيث أعاد الضمير على الذي بلفظ الحاضر لجريان الذي على حاضر وهو المتكلم. وإن كان لفظه من ألفاظ الغيبة. وهذا قليل ويعتبر من الشواذ. وقد آستشهد به: المقتضب ١٣٢/٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٢٥/٤.

تقدمه على المحكوم به عقلا. فإذا قدم فى اللفظ كان ذلك الأصل ليطابق اللفظ المعنى، إلا أن يمنع مانع، ولأن الخبر وصف للمبتدأ فى المعنى وهو متأخر عن الموصوف، ولأنه بالتقديم يمتاز عن الفاعل فى نحو: أزيد قائم.

وقد يعرض للخبر ما يوجب له التقدم تارة، والتأخر أخرى. فهو بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ ثلاثة أقسام: واجب وممتنع وجائز. أما الأول وهو الواجب ففى صور: أحدها أن يتصل المبتدأ بضمير يعود على شيء فى الخبر نحو: فى الدار صاحبها. وقوله: على التمرة زيد مثلها، فعلى التمرة: خبر مقدم، وزيد: مبتدأ، ومثلها: بدل منه. والبدل هو المقصود بالنسبة، فيكون المبتدأ بالحقيقة. وإنما وجب تقديم الخبر ليصح عود الضمير إليه. وإلا لأدى إلى الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وهو محال. وثانيها: أن يكون الخبر مفردا متضمنا معنى الإستفهام نحو: كيف زيد ومتى القتال؟ لأن الإستفهام له صدر الكلام، لأنه سؤال، والسؤال يجب أن يقدم على المسئول عنه، ولأن المعانى تشتمل على مافى خبرها. فلا تتقدم عليها، وإنما قيد بكونه مفردا احترازا من وقوعه خبر جملة نحو: زيد من أبوه؟ وعمرو متى خروجه؟ فإنه لا يجب تقديمه لكونه جملة. وقد وقع الإستفهام فيها فى أول جملته على مايقتضيه التقديم. فإن قيل: كيف سؤال وزيد مسئول عنه. والسؤال غير المسئول عنه، والخبر إذا كان مفردا كان هو المبتدأ فى المعنى. أجيب: كيف ظرف يتعلق بمحذوف وهو الخبر. والتقدير: على أي حال زيد كائن. لأن كيف سؤال عن الحال. وثالثها: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرفا كقولك: لخالد لُهاً. فلُهاً: مبتدأ وهو نكرة ولخالد: الخبر. وإنما وجب تقديمه لأن لا مسوغ للإبتداء بالنكرة ها هنا إلا تقدم الخبر كما مر. واللها: المال. فهذه الصور الثلاث التى ذكرها. ومما يجب تقديم الخبر فيه إذا وقعت أن المفتوحة وماعملت فيه مبتدأة نحو: عندى أنك ذاهب. وإنما وجب تقديمه لئلا تبقى أن عرضة لدخول إن المكسورة عليها، فيؤدى إلى اجتماع حرفين لمعنى واحد، ولأنها لو تقدمت لا لتبست بأن التى بمعنى لعل. لأن لتلك صدر الكلام لما فيها من معنى الإنشاء. فإذا وقعت بعد لولا كقوله تعالى:

﴿فَلَوْلَا أَنَّه كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِيْنَ﴾[1] أو بعد إذا كقوله:

.... إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ[2]

جاز تقديمها لعدم وجود المانع لأن التى بمعنى لعل والمكسورة لا يقعان بعد لولا وإذا وأما الثانى: وهو الممتنع: فقد أشار إليه بقوله: وتارة يستوجب التصدرا. لأنه إذا امتنع تقدم الخبر وجب تقديم المبتدأ وذلك فى مواضع. وقد ذكر منها أربعة. أحدها: أن يعتمد المبتدأ مع كونه صفة رافعة لظاهر على حرف استفهام أو نفى كقولك: أقائم الزيدان، وماذاهب غلاماك. أما وجوب التقديم: فظاهر لأنه رافع مابعده. الثانى: أن يكونا معرفتين متساوى الرتبة نحو: زيد أخوك ومحمد صاحبك. فأيهما قدمت تعين للمبتدأ وامتنع أن يكون خبرا مقدما لئلا يلتبس بالمبتدأ. لأن كل واحد منهما صالح للإخبار عنه، وإليه أشار بقوله: أو عرفا. أى يكون المبتدأ والخبر جميعا معرفتين. وأجاز ابن كيسان جعل الأخير مبتدأ. ولا يقال: قوله: أو عرفا ليس على إطلاقة لأنهما إذا كان معرفتين، والمبتدأ يتنزل منزلة الخبر جاز تقديم المبتدأ وتأخيره لقول الشاعر:

---

(١) سورة الصافات آية ١٤٣.

(٢) القائل: غير معروف. وتمام البيت:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْداً كَمَا قِيْلَ سَيِّداً
إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ

الشاهد في قوله: «إذا أنه عبد القفا» حيث روى بوجهين:

الأولى: فتح همزة إن على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ.

والثاني: كسر همزة إن على تقدير أن ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شيء.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ٢/٢٢٤، ٣٠٣/٤، الخصائص ٣٩٩/٢، المقتضب ٣٥١/٢، سيبويه ٤٧٢/١، الأشموني ٢٧٦/١، أوضح المسالك رقم ١٣٤، ابن عقيل رقم ٩٨، شرح التصريح ٢١٨/١، الدرر اللوامع ١١٥/١، حاشية السجاعي ٢٠٦/٢، حاشية الخضري ١٣٢، منار السالك ٢٨٤/١، شرح الأجرومية ١٧٨.

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ(١)

لأنا نقول إنما قدم الخبر فيه للضرورة، لأن التقديم فيه واجب كما يتبين بعد. وبهذا البيت تمسك ابن كيسان فى الجواز.

الثالث: أن يكونا نكرتين متساويتى الرتبة نحو: خير من زيد خير من عمرو، وغلام رجل صاحب امرأة وهو المراد بقوله: أو نكرا. لان مع التساوى لا يترجح أحدهما للإبتداء إلا بالتقديم.

الرابع: أن يكون المبتدأ مخبرا عنه بفعل مسند إلى ضمير المبتدأ وهو مستكن نحو زيد قام. وهو المراد بقوله: أو مخبرا عنه بفعل أُخر. لأنه لو قدم الفعل لالتبس المبتدأ بالفاعل، ولأن العامل اللفظى أقوى من المعنوى، فنسب العمل إليه. ومنهم من أجاز التقديم إذا كان فى الفعل ضمير بارز نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا لانتفاء اللبس مع وجود علامة التثنية والجمع، لأن الفعل إذا اشتغل بهما لا يرفع الظاهر إلا على لغة من قال: أكلونى البراغيث. وهى ضعيفة. على أنه يحتمل أن تكون البراغيث مبتدأ والجملة المتقدمة هى الخبر. ومن المواضع التى يجب فيها التقديم ولم يذكرها: أن يتضمن المبتدأ معنى ماله صدر الكلام كالشرط والاستفهام نحو: من أخوك؟ وأيهم أبوك؟ وأيهم يقم أقم بعد. ومنها أن يضاف إلى مايضمر ذلك نحو: غلام من أنت؟ وغلام من تضربه اضربه. ومنها أن يدخل على المبتدأ لام الإبتداء نحو: لزيد قائم، لأن لها صدر الكلام. ومنها: أن يكون المبتدأ ما التعجبية

---

(١) القائل: ينسب هذا البيت للفرزدق همام بن غالب — انظر ديوانه ٢١٧.

الشاهد في قوله: «بنونا بنو أبنائنا» فقد قدم الخبر «بنونا» على المبتدأ «بنو أبنائنا» مع استوائهما في التعريف، وذلك لأنه يريد تشبيه أبناء الابناء بالأبناء في المحبة والعطف عليهم، ولايمكن أن يتسرب إلى فهم أحد أن غرضه تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء، فإن أصل المحبة والحنان والعطف للأبناء. والغرض: إثبات أن أبناء الأبناء مثلهم في هذه الخلال لا العكس.

وقد آستشهد به كل من: شرح الكافية ٨٧/١، أوضح المسالك رقم ٧١، مغنى اللبيب ٧٠٢، دلائل الإعجاز ٢٤، الإنصاف ٦٦، مفصل ابن يعيش ٩٩/١، ١٣٢/٩، الخزانة ٢١٣/١، التصريح ١٧٣/١، الهمع ١٠٢/١ الدرر ٧٦/١.

نحو: ماأحسن زيدا. لأن التعجب لما فيه معنى الإنشاء له صدر الكلام، ولأنه يجرى مجرى الأمثال وهى لا تغير. ومنها: أن يكون المبتدأ ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾(١) لأن وضعه أن يفسر بجملة بعده هى الخبر،لأن ذكره أولا مشعر بالتعظيم. فلو قدم الخبر عليه لكان مناقضا للغرض. ومنها أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر ومتنزلا منزلته نحو: أبو يوسف أبو حنيفة لأن الغرض منه تشبيه الأول بالثانى. فلو عكس الترتيب. لاختل المعنى. وقد جاء مقدما فى الشعر كما مر.

وأما الثالث: وهو الجائز: فهو أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة أو ظرفا أو جملة وقد أشار إليه بقوله: وقد تكون تارة مخيرا. فالبصريون يجيزون فى هذا النحو تقديم الخبر على المبتدأ لفظا توسعا فى العبارة واهتماما به خلافا للكوفيين(٢) والأخفش(٢). فإنهم منعوا من تقديمه مطلقا، لأن بتقديمه يرتفع به الظاهر عندهم. ويخرج عن كونه خبرا. أما البصريون فاحتجوا بقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُم وَمَمَاتُهُم﴾(٣). وقول الشاعر:

فَتىً ما ٱبْنُ ٱلْأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَّادِ فى شَهْرَىْ قِمَاحِ(٤)

ففتى خبر مقدم ومازائدة. ومن كلامهم. تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك(٥) وأما

---

(١) سورة الإخلاص آية ١.

(٢) المفصل للزمخشري ص ٢٤، ابن عقيل ١٨١/١ — ١٨٤.

(٣) سورة الجاثية آية ٢١.

(٤) القائل: مالك بن خالد الهذلي.

الشاهد في قوله: «فتى ما ابن الأغر» فقد جاءت جملة إسمية. فتى ما: خبر مقدم. ابن الأغر: مبتدأ مؤخر يمتنع اعراب فتى: مبتدأ لأنه نكرة، ولايجوز الإبتداء بنكرة إلا بوجود مسوغ من المسوغات.

وقد استشهد به كل من: الإنصاف ص ٦٦، اللسان (قمح)، ديوان الهذليين ٥/٣.

(٥) قول عربي يستعمله الناس ويستشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر إذ أن الأصل: أنا تميمي، ولكنه قدم هنا للتدليل على جواز تقديم الخبر، مع استوائهما في التعريف، فالأول مبتدأ والثاني خبر أو العكس. سيبويه ٢٧٨/١.

الكوفيون فاحتجوا بأمرين. أحدهما: لو قدم الخبر مفردا كان أو جملة للزم منه الإضمار قبل الذّكر وهو محال. وثانيهما: أن الخبر صفة فى المعنى قائمة بالذات فلا يكون قبل الموصوف. والجواب: أما عن الأول فإنه ليس بمحال إذا كان التقديم فى اللفظ، والنية به التأخير. وإنما يمتنع أن لو كان مقدما لفظا ومعنى كقولهم: فى بيته يؤتى الحكم[1]. وفى التنزيل: ﴿ فَأَوْجَسَ فى نَفْسِه خيفةً مُوْسَى﴾[2] وأما عن الثانى فإنه يدل على أولية التأخير لا على وجوبه. وذلك مما لانزاع فيه.

٤٧٥ وَتَارَةً يَجُوزُ حَذْفُ المُبْتَدَأ والحَذْفُ فى الخَبَرِ أَيْضاً وَرَدَا

٤٧٦ فى قوله صَبْرٌ جَمِيْلٌ قُدّرَا مُبْتَدَأً قومٌ وقَـوْمٌ خَبَـرَا

٤٧٨ ومِثْـلُ كُلّ رَجُـلٍ وضَيْعَتَـهْ بحذف مَقْرُونَانِ لستَ تُثْبِتُهْ

قد يحذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل من قرينة لفظية أو معنوية أو هما جميعا، أو لوجود لفظ ما سد مسده. ولما كان التقديم والتأخير أقل تغييرا من الحذف قدم عليه. والحذف: إما واجب وإما جائز. أما وجوب حذف المبتدأ ففى قولهم: لاسواء. واتفق سيبويه والمبرد[3] على أن تقدير المبتدأ قبل لا أى هذان لا سواء، واختلفا فى وجوب الحذف. فأوجبه سيبويه ولم يوجبه المبرد. وإنما أوجب سيبوية حذفه لأمرين. أحدهما: لأن لا بمنزلة العوض عن إظهاره. فلو أظهر لكان كالجمع بين العوض والمعوض.

الثانى: إنما لزم المبتدأ الحذف طلبا للمناسبة فى اللفظ بين لا التى بمعنى غير والتى بمعنى ليس. فإن الأولى تقتضى التكرير دون الثانية، وأما جوازه فكقول المستهل الهلال. أى هذا الهلال. وإذا قيل: كيف أنت فقيل صالح أى أنا صالح. وقال الشاعر:

يَوْماً يَمَانِ إِذَا لاقَيْتَ ذَايَمَنٍ وإنْ لَقِيْتُ مِعَدِّيًا فَعَدْنَانِى[4]

---

(١) أنظر مجمع الأمثال للميداني ١٣/٢.

(٢) سورة طه آية ٦٧.

(٣) المقتضب ٣٠٧/٤، ٣٢١، ٣٢٢.

(٤) القائل: عمران بن حطان من أبيات قالها ضمن حادثة رواها المبرد في الكامل ٨٩٨/٣ ويروي

يعنى: أنا يمان. وأما قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[1] فيحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا. والتقدير: أمرى صبر جميل، ويحتمل أن يكون المحذوف الخبر. أى: صبر جميل أمثل من غيره. فصبر مبتدأ. وجميل صفته والنكرة إذا وصفت جاز الإبتداء بها لمامر. وقيل: إن حذف المبتدأ فى هذه الآية أولى. إما لوجود قرينة حالية دالة عليه. وهو قيام الصبر به بخلاف حذف الخبر. فإنه لا قرينة تدل على خصوصيته. وإما لأنه إذا قال: أمرى أو شأنى صبر جميل. أخبر أن ذلك واقع منه فكان فيه دلالة على مدح الصابر، وعلى حذف الخبر يكون المدح للصبر. ولما احتملت هذه الآية الأمرين جميعا من حذف المبتدأ على تقدير، وحذف الخبر على تقدير آخر، مثل بها وأشار إلى الإحتمالين بقوله: قدرا مبتدأ قوم وقوم خبرا. وأما **وجوب حذف الخبر**: فهو فيما التزم فى موضعه لفظ ودل قرينه عليه بخصوصيته وذلك فى خمسة مواضع:

أحدها: بعد لولا نحو: لولا زيد لهلك عمرو. ولأن لولا الإمتناعية تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، أى امتناع الجواب لوجود المبتدأ. ووجود المبتدأ هو الخبر. فالعلم بالخبر الذى هو موجود استفيد من كلمة لولا بخصوصيته. وسد غيره مسده. هذا إذا أردت وجودا عاما. فإن أردت وجودا خاصا فلا يجوز الإضمار فضلا عن الوجوب. فإن قيل: فقد ظهر الخبر بعدها وهو عام فى قوله:

فَلَوْلَا سِلَاحِي عِنْدَ ذَاكَ وَغِلْمَتِي ....[2]

= البيت: عجزه:

....

وإن لقـــــيت معديـــــا فعدنـــــان

الشاهد في قوله: «فعدناني» حيث حذف الشاعر المبتدأ، والأصل أن يقول فأنا عدناني. ولذا جاز هنا حذف المبتدأ.

وقد ذكر هذا البيت في كل من: الخزانة ٤٣٨/٢، الكامل ٨٩٨/٣.

(١) سورة يوسف آية ١٨، ٨٣.

(٢) لم أعثر على قائله. والسبب الذي آستشهد به الشارح موضح بالتفصيل في الشرح ولا داعي لذكره.

وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ﴾[1] فالجواب أن عند ليس بخبر ولا حال، لأن الخبر إذا لم يظهر فالفضلة أولى بعدم الظهور. وإنما هو ظرف يتعلق بما فى سلاحى من معنى القوة والشدة، وأما سيفه فصفة لكتاب. والخبر محذوف.

الثانى: الحال نحو: ضربى زيدا قائما. وقد مر بيانه.

الثالث: لعمرك لأفعلن. فلعمرك مبتدأ وخبره محذوف للعلم به ولقيام جواب القسم مقامه بوقوعه فى محله. ولم يصح أن يكون هو الخبر لعدم الربط من الجملة مطلقا.

الرابع: نحو زيد فى الدار. والتقدير: استقر أو مستقر لما مر. فحذف الخبر للعلم به ولوقوع الظرف موقعة.

الخامس: ماذكره المصنف وهو قوله: كل رجل وضيعته. فكل رجل مبتدأ. وضيعته معطوف عليه. وفيه وجهان أحدهما: أن الخبر محذوف. والتقدير: مقرونان. ووجوب حذفه لحصول الأمرين. أحدهما: الدلالة على خصوصية الخبر لما فى الواو من الدلالة على المعية والإقتران. ووقوع المعطوف موقع الخبر.

وثانيهما: أن الواو بمعنى مع. وكما أنه لا يحتاج إلى تقدير الخبر معها، لم يحتج إليه مع الواو التى بمعناها. وفى هذا الأخير نظر. لأنه مع إنما لم يحتج إلى الخبر معها لكونها ظرفا يصح أن يكون خبرا بخلاف الواو. فإنها لا يصح وقوعها خبرا لكونها حرفا. وقوله: ومثل كل رجل وضيعته يحتمل أن يريد به مثل هذه المسئلة فى وجوب حذف الخبر من المسائل التى مر ذكرها. وإن أُريد به ما يماثلها من نحو: زيد وشأنه، والرجال وأعضاؤها. وأما جواز حذف الخبر فكقولك: زيد لمن قال: من عندك؟ أى زيد عندى. فمن حذف فلطلب التخفيف، ومن أظهر فللعناية ورفع التوهم.

---

(١) سورة الأنفال آية ٦٨.

(الإشـتغال)

٤٧٩ وإنْ أتَى الخَبَرُ وَهْوَ جُمْلَةْ فِعْلِيَّة فِيْهَا ضَمِيْرُ فَضْلَةْ
٤٨٠ يَعُـودُ للمبتَـدَإِ المُقَـدَّمِ كمثل زيدٍ زرتُهُ لِلْكَـرَمِ
٤٨١ فَأتِ لِنَصْبِهِ بفعل مُضْمَرِ مِنْ جِنْسِ ذَا ٱلْفِعْلِ الأَخِيرِ المُظْهِرِ

هذا النوع من الكلام تسميه النحاة ماأضمر عامله على شريطة التفسير، وهو مركب من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، فمنهم من يذكره بعد المبتدأ والخبر، لأنه من فروعه، ومنهم من يذكره بعد الفعل والفاعل، لجواز نصبه وعوده إلى جملة فعلية. وله شروط:

الأول: أن يتقدم اسم وبعده جملة. واحترز بالجملة عن المفرد نحو: زيد ضارب. فلو نصبت زيدا لم يبق ضارب مستقلا.

الثانى: أن تكون الجملة فعلية أو ما فى معناها.

الثالث: أن تكون الجملة أو مافى معناها مشتملة على ضمير الإسم المتقدم لأنها لو خلت منه نحو: زيدا ضربت لوجب نصبه بالفعل الظاهر، وامتنع نصبه بفعل مضمر، فلا يكون منه. وأجاز سيبويه[1] الرافع مع خلو الجملة من الضمير فى الشعر وأنشد:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[2]

---

(١) انظر سيبويه ١/٤٣ ــ ٤٤.

(٢) القائل: أبو النجم العجيلي من الرجز.

الشاهد في قوله: «كله لم أصنع» حيث جاءت جملة الخبر «لم أصنع» خالية من الضمير العائد على المبتدأ وهذا الضمير يجوز حذفه قياسا عند الفراء اذا كان منصوبا مفعولا به والمبتدأ لفظ كل.

ورده المبرد[1] وقال: لاضرورة فى نصبة.

الرابع: بأن يكون الضمير المذكور فضلة أى تكون الجملة مشتملة عليه أو على مايتعلق به على جهة المفعولية. لأن الفعل لو تناوله على جهة الفاعلية بحيث يكون الضمير جزءا من الجملة نحو: زيد قام والزيدان قاما. وجب رفع الإسم المتقدم.

الخامس: أن يكون الفعل المذكور أو مافى معناه بحيث لوسلط على الإسم المتقدم أو مناسبهما لكان معمولا لهما ولمناسبهما. واحترز به عن الإسم المتقدم عليه حرف لايعمل مابعده فيما قبله. فإنه ليس فيه إلا الرفع كالإستفهام. والشرط وما النافية. وإذا تقرر هذا فنعود إلى المتن. قوله: وإن أتى الخبر وهو جملة إشارة إلى الشرط الأول. وقوله: فعلية إلى الثانى. وفيه احتراز عن الجملة الإسمية. ولو قال: فعليه أو مافي معناه لكان أولى كما ذكرنا ليدخل فيه نحو: زيد ضاربه عمرو، فإنه منه وليس الخبر جملة فعلية. وقوله: فيها ضمير إشارة إلى الشرط الثالث. وقوله: فضله إلى الرابع. وقوله: يعود المبتدأ المقدم أى يرجع الضمير من الجملة الفعلية إلى الإسم المذكور، ليصح جعلها خبرا عنه. وقوله كمثل زيد زرته للكرم. مثال: للحكم المتقدم. وفيه تنبيه على الشرط الخامس نحو: زيد هل ضربته وعمرو ماأكرمته، لأنه لو حذف الضمير من الفعل لما تسلط على الإسم المتقدم. لأن للإستفهام والنفى صدر الكلام. نعم لو كان بدل ما النافية أو لا أو لن لجاز النصب فى الإسم المذكور، لأنه يتخطاها العامل، بخلاف ما النافية. قوله: فأت لنصبه بفعل مضمر. يريد أن الإسم المتقدم يجوز رفعه ونصبه. أما الرفع وهو المختار فعلى الإبتداء نحو: زيد ضربته. والجملة بعده هى الخبر. وإنما اختير الرفع لأنه لا يتوقف على تقدير محذوف الذى هو على خلاف الأصل. وأما النصب فبفعل مضمر. لأن الظاهر قد استوفى مايقتضيه لفظا فلا يقتضى غيره. لأن الفعل

- وقد استشهد به كل: الخزانة ١/١٧٣، ٣/٤٤، سيبويه ١/٤٤، السيوطي ١٨٥، شواهد العيني ٤/٢٢٤، المحتسب ١/٢١١، معاهد التنصيص ١/٢٨، ٥٢، الخصائص ٢/٦١، ٣/٣٠٣، المقتضب ٤/٢٥٢، معاني القرآن ٣/٩٥، الهمع ١/٩٧، أمالي ابن الشجرى ١/٨٠، ٩٣.

(١) انظر المقتضب ٤/٢٥٢.

المذكور لايتعدى إلى مفعولين، ولأنه لما وجب الإضمار فى نحو: زيدا مررت به لامتناع نصبه بمررت لكونه غير متعد وجب نصبه مطلقا لئلا يختلف الباب. وذهب الكوفيون إلى أن الناصب له هو الفعل المذكور، لأن التقدير على خلاف الأصل. فلا يصار إليه ما أمكن الحمل على الظاهر، ولأن الضمير عبارة عن الإسم المذكور، فإذا نصبت الضمير كان ناصبا له فى المعنى لأنه ليس غيره. والضمير إما عائد إلى المصدر أو بدل من الإسم المتقدم بدل المضمر من المظهر. قوله: من جنس ذا الفعل الأخير المظهر: أى يقدر الناصب للإسم فى نحو: زيدا زرته فعلا من لفظ المتأخر عن الإسم، لأنه مهما أمكن أن يقدر من لفظ الفعل لم يعدل إلى غيره لما فيه من توفيه اللفظ والمعنى ولا موضع للفعل المتأخر من الإعراب لكونه مفسرا للمضمر.

٤٨٢ وإنْ تَعَدَّى للضَّمِيْرِ فِعْلُهُ بِحَرْفِ جَرّ فَهُوَ أيْضاً مِثْلَهُ

٤٨٣ يَنْصِبَهُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَاظَهَر والرَّفْعُ أوْلَى فيهِ والفِعْلُ خَبَرْ

الفعل المفسر المشتمل على ضمير الإسم المتقدم على ثلاثة أقسام:

أولا: مايتصل بالمضمر المذكور بنفسه نحو: زيدا زرته وهو أقواها لدلالته على المتقدم بلفظه ومعناه وقد تقدم بيانه.

الثانى: مايتصل بضميره بواسطة حرف الجر. وهذا يقدر فيه الناصب للإسم المتقدم من معناه لا من لفظه نحو: زيدا مررت به. والتقدير: جاوزت زيدا مررت به. لأن المرور مجاوزة وملاقاة. وهو المراد بقوله: ينصبه فعل بمعنى الفعل الظاهر لا من لفظه. لأن الظاهر لما لم يكن متعديا دل على المضمر بمعناه دون لفظه. وقوله: والرفع أولى، والفعل خبر أى خبر عن الإسم المتقدم المرفوع بالإبتداء. وإنما كان الرفع أولى فيه لما مر فى القسم الذى قبله.

الثالث: أن يقع الفعل على مايلابس ضمير الإسم المتقدم أى على شىء من سببه.

أما على سبيل الإهانة فنحو: زيد ضربت غلامه أى أهنت زيدا، لأن ضرب غلام الإنسان إهانة له.

وأما لاعلى سبيل الإهانة نحو: زيدا أنت. أنت محبوس عليه. والقسم الأخير يقدر فيه فعل من لوازم الفعل الظاهر كأهنت ولابست. لأن سبب الأول لما اتصل بضميره وصار كأن الضمير هو المنصوب، ولأن وقوع الفعل على شيء من سبب الإنسان كالوقوع عليه.

واعلم: أن كل موضع ضعيف بالنصب قوى للرفع، وإن كان الرفع هو المختار مطلقا. فالأول أقوى من القسم الثانى، والثانى من الثالث. والفعل المقدر لايظهر استغناء عنه بالمفسر لئلا يؤدى ظهوره إلى الجمع بين المفسر والمفسر.

٤٨٤ وإنْ أتى الشَّرْطُ والتَّحْضِيْضُ مِنْ قَبْلُ فالنَّصْبُ هو المفروض

٤٨٥ كمثل هَلَّا خالِداً أَعْطَيتَهُ وإِنْ سَعِيْداً زُرْتَهُ أَرْضَيْتَهُ

النصب فى هذا الباب إما واجب أو جائز أو ممتنع. أما الممتنع فهو أن يتوسط بين الإسم المذكور والفعل الواقع بعده حرف له صدر الكلام، إلا ما استثنى منه. وقد مر بيانه. وأما الجائز فثلاثة أقسام: ما يترجح فيه الرفع على النصب. وقد تقدم بيانه، ومايترجح فيه النصب، وما يستوى فيه الأمران. وسيأتى بيانهما. وأما الواجب النصب فإذا وقع الإسم بعد حرف لا يليه إلا الفعل كحروف الشرط وحروف التحضيض كقوله: هَلّا خالداً أعطيته، وأن سعيداً زرته. والتقدير: هلا أعطيت خالداً وهلا زرت سعيدا. وإنما وجب النصب لوجوب اقتضاء حرف الشرط والتحضيض الفعل. وإذ ليس ظاهرا، وجب أن يكون مضمرا ليتوفر عليهما مقتضاهما. ولأن الشرط لما كان سببا للجزاء كان مقتضيا لتعليق حكم على حكم، والأحكام تختص بالأحداث بخلاف الذوات فإنها لما كانت متحققة الوجود ولم تقبل التعليق المحتمل للوجود وعدمه. فإن ارتفع الإسم بعدهما فعلى الفاعلية لا على الإبتداء. ومنه قول الشاعر:

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ فإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[1]

---

(١) القائل: النمر بن تولب من الكامل. ويروى: «إن منفس».
الشاهد في قوله: «إن منفسا» فقد ورد بروايتين النصب والرفع.

يروى بنصب منفس ورفعه. فالنصب لما مر، والرفع باضمار: إن هلك منفس ونقل عن الأخفش[1] جواز الرفع بعد أن بالإبتداء. وعن الفراء[1] أن أحدا من قوله تعالى: ﴿وإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[2]. مرفوع بالعائد عليه من ضمير الفاعل بعده. وقول المصنف: وإن أتى الشرط والتحضيض من قبل يريد به من قبل الإسم المتقدم الظاهر. ومنه احتراز من وقوع الإسم قبلهما نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، وخالد هلا أكرمته، فإنه يتعين رفعه بالابتداء، ويمتنع نصبه لامتناع أن يعمل فيهما ماقبلهما كما مر. وقوله: فالنصب هو المفروض يشير به إلى وجوب النصب بعدهما وفيه نظر. لأنه إن أراد أن النصب واجب ولا يجوز الرفع بالابتداء كان حقا، وإن أراد أنه لا يجوز الرفع مطلقاً فباطل لما مرّ فى البيت. وقوله: ﴿وإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ﴾[2] ﴿إِن ٱمْرَءٌ هَلَكَ﴾[3]. وقول الشاعر:

.... إِنْ ذُو لُوْثَـــةٍ لَأَنَـــا[4]

= فالنصب وهو رأي جمهور البصريين وسيبويه على أنه منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده والتقدير: إن أهلكت منفسا أهلكته.

والرفع وهو رأي الكوفيين حيث أعرب «منفس» مبتدأ وجملة: أهلكته خبره. ويستدل به على جواز وقوع الجملة الإسمية بعد إن وإذا. وهناك فريق يعرب «منفس» بالرفع على أنه فاعل للفعل المذكور بعده. وفيه خلاف كثير. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٦٧/١، الخزانة ٢/١، ٤٥٠، ٦٤٢/٣، ٤١٠/٤، أمالي ابن الشجرى ٣٣٢/١، السيوطي ١٦١، ٢٨١، الكامل ١٨٤/٢، شواهد العيني ٣٥/٢، المقتضب ٧٦/٢، الإنتصار ٣١، السمط ٤٦٨، الأشموني ٧٥/٢، شرح المفصل ٣٨/٢، ابن عقيل ٤٤١/١.

(١) شذور الذهب ص ٢٧٠، الطبعة الحادية عشر ــ سنة ١٩٦٨.

(٢) سورة التوبة آية ٦.

(٣) سورة النساء آية ١٧٦.

(٤) القائل: قريط بن أنيف من البسيط. وتمام البيت:

إِذَا لَقَـــــــامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ
عِنْـــدَ الحَفِيْظَـــةِ إِنْ ذُوْ لُوْثَـــةٍ لَأَنَا

الشاهد في قوله: «إن ذو لوثة» حيث جاء «ذو» مرفوعا بفعل محذوف مقدر تقديره «ان كان ذو لوثة» واستشهد به الشارح على أن الإسم يأتي مرفوعا بعد إن الشرطية. =

٤٨٦ وإنْ أَتَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ أَوْ حَرْفُ نفى أَوَّلَ الكَلَامِ
٤٨٧ أو كَانَ أَمْرٍ فى مَكَانِ الخَبَرِ أو قَبْلَهُ منصوبُ فِعْلٍ مُضْمَرِ
٤٨٨ كَمِثْلِ زَيْداً آضْرِبَنّ عَبْدَهُ وجَعْفَراً لَا تُخْلِفَنَّ وَعْدَهُ
٤٨٩ أَوْ قَبْلَ الاسْمِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ كَعِبْتُهُ والنَضْرَ عِبْتُ زِيَّهُ
٤٩٠ فالنَّصّبُ فى جَمِيْعِ هَذَا أَجْوَدُ والرَّفْعُ أَيْضاً عَرَبِىٌّ جَيِّدُ

لما ذكر مايترجح فيه الرفع على النصب، ومايجب فيه النصب، ويمتنع الرفع على الابتداء أخذ يذكر مايترجح فيه النصب على الرفع. وقد ذكر له خمسة مواضع:

أحدها: أن يقع الإسم بعد حرف الأولى به أن يلى الفعل وهو قسمان: أحدهما: حرف النفى، والثانى: حرف الإستفهام. وأما حرف الإستفهام فنحو: أزيدا ضربته؟ وإنما كان النصب أجود لأن حرف الإستفهام أولى بالفعل من الإسم، لأنه لايستفهم إلا عما يتجدد ويَحْدُثُ، وذلك هو الفعل. وليس أزيد ذهب به منه لفساد المعنى.

وقوله: وإن أتت همزة الإستفهام فيه احترازان. أحدهما: الإسم المستفهم به نحو: أيهم ضربته فإن الإختيار فيه الرفع فهو راجع إلى القسم الذى بدأ بذكره لأن الإستفهام عن الإسم لا عن الفعل. وثانيهما: عن الإستفهام بهل نحو: هل زيدا ضربته فإنه شاذ، سواء رفع ما بعدها أو نصب. لأن الهمزة أعم تصرفاً منها ولأن هل قد تكون بمعنى قد، وقد لايقع بعدها الإسم: وأما حرف النفى فنحو: ما زيداً ضربته لأن النفى لا يتعلق إلا بالخبر من حيث هو سلب للحكم، والفعل لا يكون إلا خبرا فكان أولى به.

قال الشاعر:

فَلَا حَسَباً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ولا جَدًّا إذَا آزْدحَمَ الجُدُودُ[1]

= وقد أستشهد به كل من: المغنى ص ٢١، حماسة المرزوقي ٢٥، المفصل ص ١٤، أمالي ابن الشجرى ٢/٢٨٨.

(١) القائل: جرير من الوافر.

الشاهد في قوله: «حَسَباً» حيث جاءت منصوبة على تقدير: فلا ذكرت حسبا. وللأخفش رأي

أى لا ذكرت حسبا فخرت به، لأن الضمير فى به يعود على حسب وهو فى محل النصب بفخرت. وقال الآخر:

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لِجَلَالِهِ ... وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنّ يُتْرَكْنَ لِلْفَقْرِ[1]

أى هبن ذا جلال. وقوله: أول الكلام: احترز به عن وقوع حرف الإستفهام والنفى بعد الإسم وقبل الفعل نحو: زيدٌ أضربته، وزيد ما ضربته. فإنه يجب رفع الإسم لامتناع أن يعل ما بعد حرفى الإستفهام والنفى فيما قبلهما لمامر. ويجب أن يفهم من حرف النفى مادون لا ولم ولن لأنها يجوز نصب الإسم الواقع قبلها لأن ما أصل حروف النفى.

الثالث: أن يكون فى الفعل الواقع بعد الإسم المذكور معنى الطلب كالأمر والنهى والدعاء وهو المراد بقوله: أو كان أمرا فى مكان الخبر. أما الأمر فكقوله: زيدا آضْرِبَنَّ عَبْدَهُ، وأما النهى فكقوله: وجعفر لا تخلفن وعده. وأما الدعاء فكقول أبى الاسود الدؤلى[2] يمدح عليا عليه السلام وابن عباس:

= في لا ولات فيقول: إنهما لا يعملان شيئان لأنهما حرفان وليسا فعلين. فاذا وقع بعدهما مرفوع فبالإبتداء والخبر محذوف. واذا وقع بعدهما منصوب فباضمار فعل (شرح المفصل ١٠٩/١). وقد استشهد به كل من: سيبويه ٧٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١، ٣٦/٢، الخزانة ٤٤٧/١، ديوانه ١٩٥.

(١) القائل: هدبة بن خشرم من الطويل.
الشاهد في قوله: «ذا جلال» حيث نصب ذا، ودل عليه الفعل الذي جاء بعده «هبنة» وتقديره: هبنه ذا جلال، وقد قال بهذا الرأي سيبويه على أنه إذا كان بعد الإسم فعل أمر أو نهي واقع على ضميره أو مااتصل بضميره فإنه يختار النصب. وسبب اختيار النصب أن الأمر والنهي لايكونان إلا بالأفعال، لأنك إنما تأمره بايقاع فعل وتنهاه عن ايقاع فعل. وذلك أننا عندما نأمره فإننا نطلب منه إيقاع ما ليس بموجود وكذلك النهي. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٧٢/١، أمالي ابن الشجرى ٣٣٤/١، مفصل ابن يعيش ٣٧/٢.

(٢) هو ظالم بن عمرو بن ظالم بن سفيان بن عمر بن جِلْس. أول من أسس علم النحو. كان من سادات التابعين، شيعيا شاعرا، سريع الجواب، روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم وعنه ابنه ويحيى بن يعمر. شهد مع علي رضي الله عنه موقعة صفين. أول من نقط المصحف، معدود في التابعين والمحدثين والشعراء والأشراف. مات سنة ٦٩هـ بطاعون الجارف (انظر أنباة الرواة ١٣/١، الوفيات ٥٣٥/٢، بغية الوعاة ٢٢/٢).

أَمِيْرَيْنِ كَانَا أُخَيَّانِي كِلَاهُمَا فَكُلًّا جَزَاهُ اللهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْ[1]

وانما ترجح النصب لامتناع أن يقع الأمر والنهى والدعاء خبرا لا على تأويل. والأصل عدمه، ولأن الأمر طلب الفعل، والنهى طلب تركه، ولا يتحقق ذلك إلا فى الفعل، وأما قوله تعالى: ﴿فالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[2] فليس من هذا الباب. أما عند سيبويه[3] فلأن الخبر فى الجملة الأولى محذوف والتقدير: فيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة. والفاء فى الثانية لعطف جملة على جملة. ويمتنع أن يكون الفعل المفسر من جهة أخرى. وأما عند المبرد[4] فوجوب الرفع لكون اللام بمعنى الذى واسم الفاعل بمعنى الفعل والفاء للسببية مثل: الذى يأتينى فله درهم فلو عدل إلى النصب لزال معنى السببية.

الرابع : أن يتقدم الإسم المذكور اسم منصوب بإضمار فعل. إما أن يفسره مابعده نحو: زيدا ضربته وعمرا أكرمته. فيختار فى الثانى النصب. ومنه قوله:

.... وَلَاجَدًّا إِذَا ٱزْدَحَمَ الجُدُودُ[5]

---

(١) القائل: أبو الأسود الدؤلي. من الطويل. ويروى البيت:

أميران كانـــا أخيـــانى كلاهما

فكـــلا جزاه الله عنـــي بما فعـــل

الشاهد في قوله: «فكلا» حيث نصبه باضمار فعل يفسره الفاعل المذكور بعده. وقد وصف الشاعر في هذا البيت أميرين من أمراء قريش أخيار، أحسنا إليه فدعا لهما بحسن الجزاء.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٧١، ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٣٧، ٣٨، ديوانه ٤٦، الأغاني ١١/١١١.

(٢) سورة المائدة آية ٣٨.

(٣) سيبويه ١/٧١، ٧٣.

(٤) المقتضب ٢/١٧٦، ٢٩٩.

(٥) جرير. من الوافر. وتمام البيت:

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ

ولا جَدَّ إِذَا ازْدَحَمَ الجُدُودُ =

فاختير النصب فى جد لأن قبله: فلا حسبا فخرت به. وهو منصوب بفعل مضمر كامر. وأما أن لا يفسره ما بعده نحو: الأسد وزيدا إحذر منه. وإلى هذا القسم أشار بقوله: أو قبله منصوب فعل مضمر. وقد اعتبر وجود المنصوب أى جعله قسما أخر، ولم يجعله من خبر الجملة الفعلية. وسيبويه لم يعتبره.

الخامس: أن يقع قبل الإسم جملة فعلية ويعطف الإسم المذكور عليها، ولم يكن هناك ما يصرف الكلام إلى الإبتداء كاما وإذا للمفاجآت نحو: لقيت زيدا وعمرا أكرمته. وفى التنزيل: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ والظَّالِمِيْنَ أَعَدّ لَهُم عَذَاباً أَلِيْمَا﴾[1]. وإلى هذا القسم أشار بقوله: أو كان قبل الإسم جملة فعلية.

وقوله: والنَّضْرُ عِبْثُ زَيَّهُ: هو الإسم المذكور المعطوف على المتقدم، وإنما ترجح النصب ها هنا طلبا للتناسب. لانك إذا قدرت فعلا كنت عاطفا لجملة فعلية على مثلها، واحترز بقوله: فعلية عن الإسمية إذا عطف عليها الإسم المذكور نحو: زيد قائم وعمرو أكرمته. فإنه يترجح الرفع للتناسب المذكور.

وقوله: فالنصب فى جميع هذا أجود أى فى جميع هذا المذكور من المواضع الخمسة التى مر ذكرها. النصب أجود من الرفع لوجود مرجح النصب فيها وقوله: والرفع أيضا عربى جيد. أى الرفع فى المواضع المذكورة وليس بممتنع بل هو قوى فصيح. وأما القسم الثالث: من الجائز وهو الذى يستوى فيه الرفع والنصب فلم يذكره، وهو كل موضع تجرد عن القرائن الموجبة والمرجحة مطلقا نحو: زيد ضربته

= الشاهد في قوله: «ولَاجد» حيث اختير له النصب بفعل مضمر يفسره المذكور بعده، وفيه شاهد آخر وهو: «فلا حسبا» حيث نصب حسبا على أنه مفعول به لفعل محذوف وصل إلى مفعوله مباشرة دون واسطة تقديره: ولاذكرت حسبا فخرت به ونحوه.

ومعنى البيت: قصد الشاعر في بيته مخاطبة عمر بن لجأ وهو من تيم عدى قائلا له: لم تكسب لهم حسبا يفخرون به، ولذلك جد شريف تعول عليه عند ازدحام الناس للمفاخر. أي ليس لك قديم ولا حديث. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٧٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١، ٣٦/٢، الخزانة ٤٤٧/١، ديوانه ١٦٥.

(١) سورة الإنسان آية ٣١.

وعمرو لقيته فى طريقه. وإنما آستوى فيه الأمران من غير ترجيح، لأن الجملة الأولى ذات وجهين. لأنه إذا نظر إلى الجملة الكبرى كانت اسمية. واختير الرفع لأنه مبتدأ وخبر. وإن نظر إلى الجملة الصغرى كانت فعلية وآختير النصب.

[فإن قيل][1]، فالرفع أولى لعدم الحذف الذى هو خلاف الأصل. قيل: النصب أولى لقرب الجملة الفعلية، لأن مشاكله القريبة أولى من مشاكله البعيدة.

(١) هكذا في (ك) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

(بـاب النواسـخ)

٤٩١ القَوْلُ فيما يَرْفَعُ الأَسْمَاءُ ويَنْصِبُ الأَخْبَارَ حيثُ جَاءَ
٤٩٢ من ذاك أفعال وَمِنْهُ حَرْفٌ والحَرْفُ فى اللُّغَاتِ فيهِ الخُلْفُ

لما فرغ من بيان المبتدأ والخبر ومايتفرع عليهما أخذ يبين العوامل اللفظية الداخلة عليهما. وتنقسم الى أفعال وحروف. أما الأفعال فضربان حقيقية كظننت وأخواتها وهى تنصبها وقد تقدم ذكرها، وغير حقيقية وهى كان وأخواتها، وترفع الأول ويقال له اسمها وتنصب الثانى ويقال له خبرها. لأنها لما نقصت عن درجة الأفعال الحقيقية أطلق على معمولها مايطلق على معمول الحرف، ولأن معمولها الثانى هو الأول فى المعنى بخلاف المفعول مع الفاعل. وأما الحروف فضربان: أحدهما يرفع الأول وينصب الثانى وهو: ماولا المشبهتان بليس فى لغة أهل الحجاز. وثانيهما: بنصب الأول وبرفع الثانى وهو إن وأخواتها ولا التى لنفي الجنس.

وقوله: فيما يرفع الأسماء إلى آخره يريد بالأسماء المبتدأة مطلقا، وبالأخبار أخبارها، وبالأفعال: كان وأخواتها. والحرف ما المشبهة بليس فى لغة أهل الحجاز. وأما بنوتميم فلا يعملونها وكذلك قال فيها الخلف.

(كـان واخواتهـا)

٤٩٣ وَجُمْلَةُ الأَفْعَالِ كَانَ أَضْحَى   أَصْبَحَ ظَلَّ بَاتَ صَارَ أَمْسَى

٤٩٤ لَيْسَ وَمَا زَالَ وما آنْفَكَّ   وما فَتِيءَ مابَرِحَ مادام وما

٤٩٥ صَرَّفْتَهُ منها تقول كَانَـا   زَيْدٌ شُجَاعاً لم يكن جَبَانَا

إنما بدأ بالأفعال لأصالتها فى العمل. ومنهم من سماها حروفا كالزجاجى(١). وآستدل الجمهور على فعليتها بأمور [منها](٢): آتصال الضمائر البارزة المرفوعة المحل بها، وتاء التأنيث الساكنة وتصرفها إلى الماضى والمستقبل، ودخول قد والسين وسوف عليها. وأما الزجاجى فآحتج بأمور: أحدها: أن معانيها فى غيرها لأنها وضعت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة.

وثانيها: أنه لا يتم الكلام بمرفوعها إلا بآنضمام الخبر إليه.

وثالثها: أنها لا تؤكد بالمصدر.

ورابعا: عدم دلالتها على الحدث.

والجواب عن الاول والثانى: ماتقدم من الأمور الدالة على فعليتها. وعن الثالث أن الخبر قد صار عوضا عنه. فلو أكد به للزم الجمع بين العوض والمعوض عنه. وعن الرابع إما لأنها جعلت مشبهة على أن أصل الأفعال إنما جيء به للدلالة على تعيين زمن الحدث، لأن الحدث يستفاد من المصدر من غير تعيين زمن، وإما لأن المراد من وضعها لما كان تعيين زمن الجملة لم تحتج إلى الدلالة على الحدث.

---

(١) وعدّها ابن السراج مشبهات بالأفعال ونسب هذا للمبرد: أسرار العربية ١٣٢، الأصول في النحو ٩٢/١، ٩٣، الهمع ١٠/١.

(٢) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) و (ك) ووجودها أفضل.

ولذلك سميت أفعالا ناقصة. ومنهم من يفسر النقصان بأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام. ولا يقال: إن كان تدل على الحدث فى نحو: كان زيد قائما لأنه قد استفيد منها القيام لأنا نقول: إنما آستفيد القيام من الخبر لا من كان، بدليل تغيير الحدث بتغيير الخبر. فإنك تقول: كان زيد قاعداً فتستفيد القعود منه. ولو استفيد من كان نفسها لم يتغير. وأما نحو: عجبت من كون زيد قائما هو مصدر كان التامة أو الناقصة. فقد مر الكلام فيه فى أول الكتاب. وإنما عملت هذه الأفعال الثلاثة عشر، لأنها تفتقر إلى آسم تسند إليه كسائر الأفعال. فلما أسندت إلى مرفوع يشبه الفاعل وليس الفاعل حقيقة وجب نصب الثانى تشبيها له بالمفعول. وقيل: لما كان معناها تقدير الشيء على صفة لم يكن بد من ذكر الشيء وصفته. والأول يجب له الرفع لإسنادها إليه. فتعين نصب الثانى. وذهب الكوفيون إلى أن خبرها منصوب على الحال. وهو ضعيف. أما أولا فلأن الحال يتم الكلام دونها بخلاف خبر كان الناقص. وأما ثانيا: فلان خبرها قد يكون مضمرا أو معرفا باللام من غير تأويل بخلاف الحال. وقد الحقوا بها ستة أفعال أخر. اثنان لازمان لما ورد فيه فلا يخرجان عن موردهما فيما تكلمت به العرب وهما: جاء وقعد. وأربعة متصرفة فى جميع الكلام وهى غدا وراح وعاد وآض. أما جاء ففى قولهم: ما جاءت حاجتك. وما يحتمل أن تكون نافية وآسمها يعود على سابق أى: ماجاءت الغرارة[1] قدر حاجتك. ويحتمل أن تكون استفهامية، ويجوز رفع الحاجة على أنها الإسم. وماخبرها مقدما. ويجوز نصب الحاجة على أنها الخبر وآسمها ضمير يعود على ما وصح تأنيثه للإخبار عنه بالمؤنث كقولهم: من كانت أمك[2]. وأما قعد ففى قولهم: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة[3]. ولايقال:قعد زيد كاتبا لكونه

(١) غَرّ الرجل غرارة وغِرَّة: جَهِل الأمورَ وغفل عنها فهو غِرٌّ، والماء نَضَبَ، وفلانا خدعة وأطمعه بالباطل. وفلانا: أصاب غرته ونال منه ماأراد. انظر اللسان (غرر) والمعجم الوسيط ٢/٦٤٨.

(٢) قول عربي يستعمله العرب للتدليل على أن 'ما' تقع على مؤنث. كما قال بعض العرب ما جاءت حاجتك. انظر سيبويه ١/٢٤.

(٣) قول مشهور لاعرابي: انظر شرح المفصل ٧/٢٩٠، التوطئة لابن علي الشلوبين/ رسالة ماجستير

مخصوصا بمحله، والحق أنه لا يمتنع أن يقال: قعد كأنه سلطان دون قعد كاتبا. لعدم مناسبة المسموع. ومنهم من لم يلحق هذه النسبة بها بل يجعل المنصوب بعدها حالا. أما من ألحقها فلما رأى من افتقارها إلى خبر كآفتقار كان إليه. وأما من لم يلحق فلما رأى من قصورها عنها، وأنها تتعدى فى الأكثر بحرف الجر نحو: عاد إلى كذا. وأما سيبويه[1] فلم يذكر منها إلا أربعة وهى كان وصار ومادام وليس. ثم قال: ونحوهن مما لا يستغنى عن الخبر.

وقوله: وماصرفته منها. فآعلم: أن الأفعال المذكورة فى التصرف ثلاثة أقسام: أحدها: لماضيه مضارع وأمر وهى السبعة التى ليس فى أوائلها ما.

الثانى: لماضيه مضارع لاغير. وهى التى فى أوائلها ما النافية.

الثالث: لامضارع له ولا أمر وهو ليس ومادام. أما ليس فإنما لم تتصرف لأنها كما سرى العمل منها إلى ماكذلك سرى من ما إليها الجمود. وأما مادام: فمنع من التصرف إما لأنه جرى مجرى المثل، أو لأن المقصود منه طول المدة، والماضى أطولها لعود المستقبل إليه، أو لأنه لما كان للتوقيت والتأبيد دخل فيه المستقبل. أما التوقيت فكقوله تعالى: ﴿ مَادُمْتُ حَيًّا﴾[2]وأما التأبيد فكقوله تعالى: ﴿خَالِدِيْنَ فِيْهَا مَادَامِتِ السَّمَاوَاتُ والأَرْضُ﴾[3]. وقد آجتمع الوجهان فى قول الشاعر:

إِلْبَانُ أبلِ تعلّة بنَ مُسَافِرِ ماذَامَ يَمْلُكُهَا عَلَىَّ حَرَامُ[4]
وطَعَامُ حَجْنَاءَ بنَ أوْفَى مِثْلُهَا مَادَامَ يُسْلَكُ فِي الحُلُوقِ طَعَامُ[4]

= ص ١٨١، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢، الأشموني ٢٢٩/١، همع الهوامع ١١٢/١، الإيضاح في شرح المفصل ٦٩٨/٢.

(١) انظر سيبويه ٣٥/١.

(٢) سورة مريم آية ٣١.

(٣) سورة هود آية ١٠٧.

(٤) القائل: تميمي من البحر الكامل. =

واعلم: أن حكم جميع هذه الأفعال ماتصرف منها ومالم يتصرف فى العمل واحد. فماضيها ومضارعها وأمرها ونهيها وآسم الفاعل منها واسم المفعول. فأما مافى أوله ما وليس فلا يبنى منها اسم فاعل ولا مفعول.

٤٩٦ وَٱلسَّبْعَةُ ٱلأُوْلَى تَقَدُّم الخَبَر فِيْهَا عَلَيْهَا وَعَلَى ٱسْمِهَا ٱشْتَهَرْ

هذه الأفعال بالنسبة إلى تقديم أخبارها ثلاثة أقسام: قسم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها عند البصرى بالإتفاق خلافا للكوفى لأن الخبر لما كان عنده حالا، آمتنع تقديمه لما يؤدى إلى الإضمار قبل الذكر، وقد تقدم الكلام عليه فى خبر المبتدأ. وقسم فيه خلاف. أما القسم الأول فهو السبعة الأولى التى ليس فى أولها ما، وهو الذى بدأ به المصنف. وقسم لا يجوز بالإتفاق مطلقا. تقول: قائما كان زيد. وإنما جاز ذلك، لأنها أفعال متصرفة فى أنفسها، فتصرفت فى معمولها قياسا على تقديم المفعول، ولوروده فى التنزيل وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾[1] فإن أين خبر كان وهو لازم التقديم، فلو لم يجز تقديم الخبر مطلقا لما كان من جملتها ما هو واجب التقديم. وأما أسماؤها فلا تتقدم عليها وهى مرتفعة بها لأنها مشبهة بالفاعل وهو لا يجوز تقديمه فكذلك مأأشبهه. فإن دخلت على هذه السبعة مأو كان آسمها ضمير الشأن والقصة، آمتنع تقديم أخبارها عليها إجماعاً.

٤٩٧ وَلَا تُقَدِّمْ خَبَرَ المُقْتَرِنَــةْ بِمَا عَلَيْهَا وَهْيَ خَمْسٌ بَيِّنَه

٤٩٨ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الخَبَرْ على آسْمِ مِادَامَ وَجَازَ فى الأُخَرْ

يريد بيان القسم الثانى والثالث. أما الأول منهما: فهو كل فعل فى أوله حرف [النفى][2] أما التى فى أوائلها حرف النفى فأربع وهى: مازال ومآنفك وما فتىء

— الشاهد في قوله: «مادام» حيث جاءت دام هنا لتفيد معنيين التوقيت والتأبيد. حيث وقّت الشاعر في الشطر الثاني من البيت الأول، بينما أفاد التأبيد في الشطر الثاني من البيت الثاني. وقد آستشهد به كل من: البيان والتبين ٣٠٦/٣، الكامل ٣٧، امالي ابن الشجرى ٣٢٩/١، ٢٦٣/٢.

(١) سورة الحديد آية ٤.

(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (وليس) — وهو ليس ضروريا لأن النفي يعم ليس وغيرها.

ومابرح. فهذه لا يجوز تقديم أخبارها عليها عند جمهور البصريين. وأجازه ابن كيسان[1] وبعض الكوفيين. حجة المانع أن حرف النفى له صدر الكلام فلا يقدم ما فى حيزه عليه كالإستفهام. وتمسك المجوز بأن معانى هذه الأفعال النفى وإذا دخل النفى على النفى صار إيجابا بدليل امتناع: مازال زيد إلا قائما، ومازال زيد بقائم. والجواب: أن معناها وإن كان إيجابا إلا أن لفظ النفى باق. فبالنظر إلى اللفظ يمتنع تقديم أخبارها عليها، وبالنظر إلى المعنى يمتنع دخول إلا والباء. ومنهم من فرق: فقال: حرف النفى إن كان ما آمتنع التقديم لأنها أم حروف النفى، فمراعاة جانب النفى فيها أقوى. وإن كان لم ولا ولن جاز التقديم. وأما ليس فذهب الأكثرون إلى جواز[2] تقديم خبرها عليها. ومنع منه المبرد[3]والسيرافى[4]. والكوفيون. وهو اختيار عبد القاهر[4] وآبن الأنبارى[5]. أما الأول فأحتج بقوله

(١) وممن شارك في هذا الفراء. انظر شرح الرضى ٣٢٩/٢، الإنصاف ٩٩/١..

(٢) يقول في الإرتشاف و ١٦٧: وأما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنه لايجوز. وذهب قدماء البصريين، والفراء وأبو علي «في المشهور» وابن برهان والزمخشري إلى جواز ذلك. واختاره ابن عصفور، واختلف في ذلك سيبويه فنسب الجواز والمنع اليه.
(أنظر سيبويه ٢١/١، الإيضاح العضدي ١٠١، شرح الرضى ٣٢٩/٢، الإنصاف ١٠٣/١، أسرار العربية ١٤٠).
وممن أجاز التقديم جمهور البصريين، وآبن برهان والزمخشري والشلوبين وابن السراج والسيرافي والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين.
وأنظر أيضا: المقرب ٩٥/١، المفصل ٢٦٩، التوطئة ٢١٤، الأشموني ٢٣٤/١.

(٣) يقول المبرد في المقتضب: ١٩٤/٤: «وليس تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء».

(٤) سيبويه ٤٥/١، ٢٠٠، المفصل للزمخشري ٢٦٩، الإنصاف مسألة ١٧، المقتضب ١٩٤/٤.

(٥) انظر الإنصاف ١٦٤/١. وهو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان ابن سماحة، الإمام أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي.
كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، فاضلا دينا خيرا من أهل السنة، كان يحفظ مائة وعشرين تفسيرا بأسانيدها. وله كتب كثيره منها: الأضداد والمشكل، المذكر والمؤنث، الواضح في النحو، اللامات، المقصور والممدود وغيرها كثير. ولد يوم الأحد لاحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة ٢٧١ هـ، وتوفى ليلة النحر من ذي الحجة ٣٢٧ هـ ببغداد. (بغية الوعاة ٢١٢/١).

تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[1]، فيوم معمول لمصروف، والمعمول إنما يقع حيث يقع العامل. ولا يقال بأنه منصوب بفعل مضمر. أى يلازمهم العذاب يوم يأتيهم. لأنا نقول: التقدير والحذف على خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا للضرورة، وأما الثانى فآحتج بأنه فعل غير متصرف، فلا تتصرف فى معمولها، ولأنه قد أُختلف فى فعليتها، ولأنها تشبه ما النافية. ولذلك بعض العربى يلغى إعمالها فى نحو: ليس الطيب إلا المسك، ولأنها لم تعل بالقلب، فحطت عن درجة الأفعال. وأما الثانى من القسمين المذكورين فما دام نحو: لا أكلمك مادام زيد قائما، لأن مامعها مصدرية زمانية، والمصدر لا يتقدم معموله عليه، لأنه كالجزء منه، وجزء الشيء لا يتقدم عليه. وقد ظهر أن ما فى أوله خمسة أفعال: الأربعة التى فى أوائلها ما النافية، وواحدة فى أوله ما المصدرية وهو مادام. وأما تقديم أخبارها على أسمائها فجائز بالإتفاق لا إشكال فيه. لأنه ليس فيه إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله. وفى التنزيل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2] وأما قول المصنف: ولا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّم الخَبَرُ على آسم مادام وجاز فى الأخر، فمما آنفرد به. وقيل نقله ابن الخشاب عن قوم وأبطل بقوله:

وَأَحْبِسُهَا مَادَامَ لِلزَّيتِ عَاصِرٌ ... وَمَا طَافَ فَوْقَ الأَرْضِ حَافٍ ونَاعِلُ[3]

ولأنها فعل كسائر أخواتها ولأنها أولى من ليس بالجواز لكون جمودها عرض بالتركيب، ولهذا إذا زال التركيب عادت إلى الأصل كقوله:

---

(١) سورة هود آية ٨.

(٢) سورة الروم آية ٤٧.

(٣) القائل: فردبن ضرار ، أخو الشماخ.
الشاهد في قوله: «مادام للزيت عاصر» حيث قدم خبر مادام «للزيت» على اسمها «عاصر» وهذا الشاهد دليل على جواز تقديم خبر مادام على اسمها وهو مناقض لما قاله المؤلف ابن معطي. انظر المفضليات ص ٩٨.

.... ما خَيْـــرُ وُدٍ لَا يَدُوْمُ[1]

وقد آعتذر له بأنها لما لزمت طريقة واحدة وهى الماضى جرت مجرى الأفعال. والأفعال لا تغير، ولأن مامعها مصدرية، وهى وما فى حيزها صلتها، وكأنه يرى الترتيب فى آخر الصلة. ولأنها لما لم تكن مصدرا صريحا كانت فرعا عليه، فلم يتصرف فيها بالتقديم كما تصرف فى المصدر. وقيل لم يسمع خبرها مقدما صريحا فى نظم ولا نثر. وأجيب أيضا عن البيت بأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفا والتقدير: مادام للزيت عاصر فى الوجود. وهذا أبلغ. وللزيت متعلق بعاصر. والتقدير: مادام إنسان عاصر للزيت مستقرا فى الوجود.

٤٩٩ وَكُلُّهَا دَلَّتْ عَلَى آقْتِرَانِ فائـــدةِ الجُمْلَـــةِ بالزَّمَـــانِ

فائدة الجملة نسبة أحد جزئيها وهو الخبر إلى الآخر وهو المبتدأ. نحو: زيد قائم. ولا بد لايقاع هذه النسبة هو حصول قيام زيد من زمان معين. والجملة من حيث هي لا تدل على زمان معين، لأن مضمونها شائع بين الحال وغيره. ولما كانت هذه الأفعال تدل على مجرد الزمان دون الحدث، بخلاف الأفعال الحقيقية، فإنها تدل على اقتران الحدث بزمان معين أُتى بها مع الجملة ليدل على اقترانها بالزمان المعين. ولذلك لم يجوزا وقوع خبر كان فعلا ماضيا. فلا يقال كان زيد قام لأن تعيين الزمان قد علم من لفظ كان، فإن آقترن الماضى بقد جاز ذلك، لأنها تقربه من الحال لأنه لم يتعين بكان. وأما قوله تعالى: ﴿وإِنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾[2] فإنما جاز ذلك لأنه فى معنى المستقبل لكونه شرطا وهو جائز بالإتفاق.

---

(١) القائل: يزيد بن الحكم وتمام البيت:

دُمْ لِلْخَلِيْـــــــــــــــــلِ بِوُدِّهِ
ما خَيْـــــــــــــــــرُ وُدٍّ لَا يَدُوْمُ

الشاهد في قوله: «ماخير ود لايدوم» حيث تقدم معمول «يدوم» عليها فاصلا ما بينها وبين ما. وهذا جائز.

وقد ذكر هذا البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٩٠.

(٢) سورة يوسف آية ٢٧.

٥٠٠ فَكَانَ للماضِى الذى مَا ٱنْقَطَعَا وإِنْ أَتَتْ كان بِمَعْنَى وَقَعَا
٥٠١ كَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ كُنْ فَيَكُونُ مِثْلَه ٱجْعَلْنَـهُ
٥٠٢ فَٱرْفَع بها الفَاعِلَ لا غَيْرُ وَقَدْ زِيْدَتْ فلم تَعْمَل كَذَاكَ قَدْ وَرَدْ
٥٠٣ نَحْوَ علَى كَانَ المسوّمَاتِ وما عَدَا كَانَ لِحَالٍ آتِى

آختلف النحاة فى كان من جهة دلالتها على الإنقطاع والإستمرار. فقال السيرافى: ماتدل عليه كان فى الزمان الماضى منقطعا بمعنى غير ثابت فى حال الإخبار نحو: كان زيد غنيا، وهو الآن فقير. وقد يكون غير منقطع كقوله تعالى: ﴿وكَانَ الله غَفُوْراً رَحِيْمَا﴾(١) لأنه موصوف بذلك فى كل حال.

وقيل لا دلالة لها على الإستمرار مطلقا، لأن وضعها للدلالة على الخبر فى الماضى، فلا يتعدى زمانها إلى الحال. وأما الآية: فإن الدوام والإستمرار لم يستفد فيها من كان نفسها بل بما دل من البراهين على دوام تلك الصفات لدوام المتصف بها. وقول المصنف: فكان للماضى الذى ماآنقطعا يعطى ظاهره أن مراده أنها تدل على الإستمرار مالم يدل دليل على انقطاعه. وقيل إنه لم يرد بقوله: ما انقطعا الدوام والإستمرار، وإنما يريد به أن كان لمطلق الزمان الماضى بخلاف بقية أخواتها. فإن بات تختص بالليل، وظل بالنهار، وصار بالإنتقال كذلك سائرها.

وآعلم: أنه إنما بدأ بكان لأنها هى الأصل فى هذا الباب، لأنها يعبر بها عن كل زمان حدث ولا تخص وقتا دون غيره بخلاف سائر أخواتها كما تقدم، ولأنها أكثر تصرفا. ولذلك كثرت أقسامها. وقوله: وإن أتت كان بمعنى وقعا. فآعلم: أن لكان خمسة أقسام وقد ذكر منها ثلاثة. أحدها: الناقصة وهى التى تدل على آقتران مضمون الجملة بزمانها مطلقا وقد ذكر معنى نقصانها.

الثانى: التامة: وهى فعل حقيقى يدل على الحدث وزمانه ويوكد بالمصدر ويفسر بوقع نحو: كان الأمر أى وقع ويوجد وحدث كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٢) أى توجد. وهو الذى مثل به المصنف. ومنه قول الشاعر:

---

(١) سورة النساءآية ٩٦.
(٢) سورة المائدة آية ٧١.

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِى فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ[1]

وقوله: كن فيكون مثله آجعلَنْه أى مثل المثال المذكور فى الآية فى كونها تامة والتقدير: أحدث فيحدُثُ. وإنما سميت تامة لاستغنائها عن الخبر. وهو المراد بقوله: فارفع بها الفاعل لا غير وقد. والفرق بين التامة والناقصة: أن التامة يخبر بها عن ذات. إمّا متقض حدوثها أو متوقع. وأما الناقصة والغرض بها الإخبار إما بانقضاء الصفة الحادثة من الذات، وإما بتوقعها. وأما الذات فموجودة قبل حدوث الصفة وبعد حدوثها، ولأن التامة المرفوع بها فاعل يتم الكلام به وتؤكد بالمصدر، وتعمل فى الظرف والحال والمفعول له. ويعلق بها الجار. والناقصة بخلافها فى ذلك كله.

الثالث: الزائدة: ولها شرطان: أحدهما أن تكون بلفظ الماضى لاشتراكها فى البناء، وأصل الزيادة للحرف. وثانيهما: أن لا تكون أول الكلام، لأن التقدم يدل على العناية، والزيادة تدل على عدمها فتنافيا، وإنما زيدت لمجرد التوكيد أو الدلالة على الزمان، ولا فاعل لها عند آبن السراج[2] وأبى على[2] لئلا تكثر الزيادة بالجملة. وعند السيرافى[2] فاعلها مصدرها لعدم خلو الفعل عن فاعل.

ومواقع زيادتها خمسة: بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين الجار والمجرور وبين الصفة والموصوف، وبين المعطوف والمعطوف عليه. أما الأول فنحو:

---

(١) القائل: الربيع بن ضبع الفزاري. وهو ممن عمر طويلا وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «كان الشتاء» فقد جاء الفعل «كان» تاما لا يحتاج الى مفعول به. وهو تام دال على مجرد حصول حدث أي: إذا حصل الشتاء ونحو ذلك.
وقد استشهد به كل من: شذور الذهب ص ٣٥٤، رقم ١٧٧، جمل الزجاجي ٦٢، الهمع ١/١١٦، الدرر ١/٨٤.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١٢١، ١٢٢، شرح السيرافي ١/١٩٧، شرح الرضى ٢/٣٥٥، المقتضب ٤/١١٦، التذييل والتكميل ٢/١٢، ويذكر أن لافاعل لها. مذهب الفارسي نقله عنه ابن عصفور. واستدل الفارسي بأن الفعل اذا استعمل استعمال مالا يحتاج الى فاعل استغنى عن الفاعل، ويدل على ذلك «قلما» فعل لكن العرب استعملته للنفي فقالت: قلما يقوم زيد في معنى مايقوم زيد فلم يحتج الى فاعل.

زيد كان قائم. فزيد مبتدأ وقائم خبره، وكان زائدة لاعمل لها. ومعنى الزائدة هو الذى لو سقط لم يختل معنى الكلام من حيث الإسناد، وإن كان له معنى فى الجملة وهو المراد بقوله: زيدت فلم تعمل. ومن زيادتها بين المبتدأ والخبر: قولهم فى التعجب: ماكان أحسن زيدا. فما مبتدأ، وأحسن خبرها. وكان زائدة على الأصح كما يبين فى موضعه. وأما الثانى: فكقولهم: لم يوجد كان مثلهم، أى لم يوجد مثلهم. قال الشاعر:

وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا ... وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ المُحْتَالِ[1]

وأما الثالث فكقول الشاعر:

سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[2]

أى على المسومة. فزادها بين الجار والمجرور. وإلى هذا البيت أشار بقوله: على كان المسومات. محرفة إلى لفظ الجمع لأجل الوزن. وأما الرابع: فكقوله:

فى غُرْفَةِ الجَنَّةِ العُلْيَا التِي وَجَبَتْ ... لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانَ مَشْكُورِ[3]

---

(١) القائل: مجهول وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «ولنعم كان شبيبة» حيث جاءت كان زائدة بين الفعل نعم وفاعلها شبيبة. وهذا موطن من مواطن زيادة كان.
وآستشهد به الأشموني ١/٢٤٠.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله: وهو من والوافر.
الشاهد في قوله: « على كان المسمومة» حيث جاءت كان زائدة بين الجار والمجرور. وهذا موضع من المواضع التي تأتي فيها كان زائدة لا عمل لها.
وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٩٨/٧، ١٠٠، الخزانة ٣٣/٤، شواهد العيني ٤١/٢، شرح التصريح ١٩٢/١، همع الهوامع ٨٩/١، الأشموني ٢٤١/١.

(٣) القائل: غير معروف وهو من البسيط، ويروى صدر البيت:
فِي غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا التِّي وَجَبَتْ
....
الشاهد في قوله: «بسعي كان مشكورِ» حيث جاءت كان زائدة بين المضاف والمضاف اليه وهو موطن من مواطن زيادة كان.
وقد استشهد به الأشموني ٢٤٠/١.

فزادها بين الصفة والموصوف. وأما الخامس: وهو زيادتها بين المعطوف والمعطوف عليه فكقوله:

.... فِي الجَاهِلِيَّةِ كَانَ والإِسْلَامِ[1]

وأما قول الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[2]

فكان زائدة عند سيبويه[3] لأن المراد وصف الجيران بالكرم مطلقا لا فيما مضى، فلولا الحكم بزيادتها لما آستقام هذا المعنى. ولأن لنا وصفا للجيران فهو محله. فلو قدر خبرا لنوى به التأخير وهو على خلاف الأصل. وذهب المبرد[4] إلى أنها ناقصة، لأن الحكم بزيادتها مع وجود آسمها وخبرها ضعيف. وأما القسمان اللذان لم يذكرهما: فالأول منهما التى يضمر فيها الشأن وهى من قسم الناقصة فى التحقيق لافتقارها إلى خبر. لكن أفرد عنها لاختصاصها بأحكام منها: أن آسمها لا يكون إلا مضمراً، وأن ذلك المضمر لا يكون إلا مبهما يفسره مابعده، وأن خبرها

---

(١) القائل: الفرزدق وهو من الكامل. وتمام البيت:

في لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحورُها ... فِي الجَاهِلِيَّةِ كَانَ والإِسْلَامِ

الشاهد في قوله: «في الجاهلية كان والاسلام» حيث جاءت «كان» زائدة بين المعطوف والمعطوف عليه.

وقد استشهد به كل من: الأشموني ٢٤٠/١، الخزانة ٣٥/٤، ديوانه ٨٥٠.

(٢) القائل: الفرزدق من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك.

الشاهد في قوله: «وجيران لنا كانوا كرام» حيث جاءت «كانوا» زائدة وملغاة عن العمل لوقوعها بين الصفة والموصوف إذ التقدير: وجيران كرام كانوا كذلك. وهذا رأي سيبويه ٢٩٠/١، أما ابن هشام فقد قال: أنه ليس من زيادتها قوله: فكيف إذا مررت بدار قوم... الخ لرفعها الضمير خلافا لسيبويه، لأنها مسندة إلى الضمير الذي هو الواو. وذلك يدل على الإهتمام بها.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٩/١، جمل الزجاجي ٦٢، المغنى ٢٨٧، شواهد العيني ٤/٢، التصريح ١٩٢/١، الأشموني ٢٤٠/١، الخزانة ٣٧/٤ ديوانه ٨٣٥.

(٣) انظر سيبوية ٢٩٠/١.

(٤) المقتضب ١١٦/٤.

لا يكون إلا جملة ليس فيها ضمير يعود على اسمها كقولك: كان زيد قائم. فاسم كان مضمر فيهما، وزيد: مبتدأ، وقائم: خبره، والجملة خبر كان، ومعناه: كان الحديث وهو زيد قائم، أو كانت القصة وهى هند قائمة، وأجاز السيرافى اضمار القصة مع المذكر نحو: كانت عمرو قائم. ومما جاء على اضمار الشأن قوله تعالى: ﴿ماكَانَ يَصْنَعُ فِرْعَونُ وقَوْمُهُ﴾[1] ﴿وإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيْهُنا﴾[2] على أحد الوجهين . وقول الشاعر:

إذا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ　　وآخر مُثْنٍ بالّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ[3]

الثانى: بمعنى صار وهى أيضا من أقسام الناقصة لآفتقارها إلى خبر كقوله تعالى: ﴿فأَنْفُخُ فيهِ فَيَكُونَ طَيْراً﴾[4]. وقول الشاعر:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمطىّ كَأنهَا　　قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَخاً بُيُوضُهَا[5]

---

(١) سورة الأعراف آية ١٣٧.

(٢) سورة الجن آية ٤.

(٣) القائل: العجير بن عبد الله السلولي من قصيدة له من الطويل. ويروى صدره:

اذا مت كان النـــــاس نصفــــــان شامت
....

الشاهد في قوله: «كان الناس صنفان» حيث أن اسم كان جاء ضمير الشأن، والجملة الإسمية: الناس نصفان خبر لكان. وورد «صنفين» على أنه خبر كان ولا شاهد في ذلك.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦/١، شواهد العيني ٨٥/٢، نوادر أبي زيد ١٥٦، الخزانة ٦٥٢/٣، ابن السيرافي ١٠٧، الدرر ٤٦/١، ٨٠، الهمع ٦٧/١، ١١١، الأشموني ٢٣٩/١، أسرار العربية ١٣٦، آمالى ابن الشجرى ٣٣٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، ١١٦/٣.

(٤) سورة آل عمران آية ٢٩.

(٥) القائل: ابن أحمر وهو من الطويل، ويروى في الديوان برواية أخرى:

أريهم سهيـــــلا و المطـــــــي كأنها
قطـــــا الحزن قد كانت فراخــــا بيوضهـــــا

الشاهد في قوله: «قد كانت» حيث جاءت كان هنا بمعنى صارت، بل يجب أن يقدر معناها بصار ليصح المعنى. ولو بقيت كان على أصل معناها لفسد المعنى لكونه محالا.

وقد آستشهد به كل من: ابن يعيش في المفصل ١٠٢/٧، الخزانة ٣١/٤، الأشموني ٢٣٠/١.

أى صارت. لأن البيض ما كانت فراخا، بل الأمر بالعكس. وأما قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِى المَهْدِ صَبِيًّا﴾[1] فيحتمل أن تكون بمعنى صار تامة، وصبيا: حال من الفاعل المضمر المستكن فيها، وزائدة وصبيا: حال من الضمير فى الظرف. وإنما لم يذكر المصنف هاذين القسمين أعنى التى فيها ضمير الشأن والتى بمعنى صار وذكر الثلاثة الأولى لكونهما راجعين إلى معنى الناقصة كما بينا. لكن الناقصة يعرض لها أن يكون اسمها ضمير الشأن والقصة وتارة معنى صار. وأما على رأى السيرافى فيكون اثنين لأن التامة تعرض لها الزيادة. وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[2] فيحتمل الثلاثة. وأما قوله تعالى: ﴿ماكَانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤْمنينَ﴾[3] ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم وأَنْتَ فِيهم﴾[4] وما شاكله. الكلام يتعلق بمحذوف هو الخبر. أى مريدا. وقيل الخبر الفعل الداخل عليه اللام وهو ضعيف لأن ما يدخل عليه لام كى يجوز حذفه وخبر كان لا يحذف.

٥٠٤ كمثل ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وإنْ أَتَتْ فِعْلاً لِوَقْتٍ حَدّا

٥٠٥ كمثل أَمْسَيْنَا وَبِتْنَا نَقْتَبِسْ فَارْفَع بِهَا الفاعِل لا غير وَقِسْ

يريد أن يشير إلى معانى سائر الأفعال المذكورة. فقوله فى البيت السابق: وماعدا كان يريد به أخوات كان.

وقوله: لحال يريد به لمعان يأت بيانها مفصلا. فإن منها مايستعمل تاما وناقصا وزائدا. وقوله: وإن أتت فعلا لوقت حدا: يريد به الدخول فى وقت معين. لأن المحدود هو المعين أى الوقت الذى هى مشتقة منه كالمساء والصباح والضحى. ولنذكر معانيها على سياق ماذكره. أما ظل فلها معنيان: أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقت الذى للشمس فيه ظل وهو النهار لكونها مشتقة من الظل.

---

(١) سورة مريم آية ٢٩.
(٢) سورة ق آية ٣٧.
(٣) سورة آل عمران آية ١٧٩.
(٤) سورة الأنفال آية ٣٣.

ولذلك: جاز ظل زيد سائرا. وآمتنع ظلت الشمس طالعة لأن طلوعها لا يكون إلا نهارا بالضرورة.

والثانى: بمعنى صار وتكون عامة فى جميع الأوقات كقوله تعالى: ﴿وإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسوداً﴾(١). ومن المعلوم أنه ليس سواد وجه المبشر مختصا بزمان وجود النهار دون غيره، ولا تستعمل إلا ناقصة. وأما بات: فلها معنيان: ناقصة وتامة. فالناقصة: تفيد اقتران مضمون الجملة ليلا. ولا تدل على اليوم بدليل قوله:

.... بَائتْ طِرَاباً وبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ(٢)

وأما التامة: فتأتى بمعنى عَرَّسَ(٣) وهو النزول آخر الليل. ومنه قولهم: (سِرْ وَبِتْ).

وقوله: وبتنا نقتبس: مثال للتامة. وموضع نقتبس حال، لأن بات تامة ولا يلتبس بالخبر لقوله: فارفع بها الفاعل لاغير. وأما أمسى وأصبح فلهما ثلاثة أحوال: النقصان، والتمام، ومعنى صار. أما النقصان فلا فادة آختصاص الخبر بالأوقات المشاركة لها فى الحروف. فإذا قلت: أمسى زيد غنيا وأصبح فقيراً أفاد [نسبة](٤)

---

(١) سورة النحل آية ٥٨.

(٢) القائل: ساعدة بن جؤية من قصيدة من البسيط رثى بها من أصيب يوم معيط. وتمام البيت:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مُوْهِناً عَمِلٌ ... بَائتْ طِرَباً وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ

الشاهد في قوله: «باتت» حيث جاء الفعل بات ناقصا حيث أفاد اقتران مضمون الجملة ليلا محددا بهذا الزمن من الليل لا النهار. وفيه شاهد آخر في قوله: «كليل موهنا» حيث جاءت موهنا مفعولا به لكليل لانه بمعنى مكل مغير منه لمعنى التكثير. وكليل على وزن فعيل الذي هو من صيغ المبالغة. وفاعل اذا حول إلى فعيل عمل كفاعل عند سيبويه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٥٨/١، المقتضب ١١٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٦، المقرب ١٢٨/١، الخزانة ٤٥٠/٣، المغنى ٧٥/٢.

(٣) أنظر المعاني اللغوية لبات في المعجم الوسيط ٧٨/١، واللسان (بات).

(٤) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

الخبر إلى آسميهما وقت الصباح والمساء. وإن كان الإخبار به فى غير المساء والصباح. وأما التمام فمعناه الدخول فى الأزمنة المذكورة. تقول أمسينا وأصبحنا: أى دخلنا فى المساء والصباح. وفى التنزيل: ﴿سُبْحَانَ اللهِ حِيْنَ تُمْسُونَ وَحِيْنَ تُصْبِحُونَ﴾(١). وأما التى بمعنى صار فلانتقال الشيء من حالة إلى حالة. أما أمس فكقوله:

إنْ أُمْسِ مَاشَيْخاً كَبِيْراً فَطَالَماَ عَمِرْتُ ولَكِنِ لا أرَى العُمْرَ يَنْفَعُ(٢)

وأما أصبح فكقوله:

أصْبَحْتُ لا أُمْلِكُ السِّلَاحَ وَلَا أمْلِكُ رَأْسَ البَعِيْرِ إنْ نَفَرَا(٣)

وقال الأخفش: يكونان زائدتين لأنه روى ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها. وأما أضحى: فتشتمل على جميع الأوقات كظل. وقيل: تختص بزمن الضحى نظرا إلى الإشتقاق. ولها ثلاثة أحوال: النقص والتمام ومعنى صار: أما الناقصة فكقولك: أضحى زيد عالما. وتفيد آقتران مضمون الجملة بوقت الضحى. وأما التمام فللدخول فى الزمان المذكور كأظْهَرَ إذا دخل فى الظهر. ومنه قوله:

ومن فَعَلَاتِي أنَّنِي حَسَنُ القِرَى إذا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أضْحَى جَلِيْدُها(٤)

(١) سورة الروم آية ١٧.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله في المراجع التي اطلعت عليها.
الشاهد في قوله: «ان أمس» حيث جاءت أمس بمعنى صار لتفيد التحول من حال إلى حال وهذه الحالة الثالثة من حالات أمس التي تأتي بمعنى صار كما ذكر الشارح.

(٣) القائل: الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض من المنسرح، وكان قد عاش ٣٤٠ سنة وقال هذا البيت من مجموعة أبيات أخرى عندما بلغ من العمر ٢٤٠ سنة.
الشاهد في قوله: «أصبحت» حث أوردها هنا بمعنى صرت، أي أصبح بمعنى صار دون أن يراد بها مخصوص. وقد استشهد بها كل من: سيبويه ٤٦/١، نوادر أبي زيد ١٥٩، جمل الزجاجي ٥٢، ابن الشجرى في أماليه ١١٨/٢، ابن يعيش في مفصله ١٠٥/٧، التصريح ٣٦/٢.

(٤) القائل: عبد الواسع بن أسامة. وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «أضحى جليدها» حيث جاءت أضحى بمعنى الدخول وهي تامة هنا تكتفي بفاعلها. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في المفصل ١٣/٧، الهمع ١١٦/١، الدرر اللوامع ٨٥/١، الأشموني ٢٣٦/١.

وأما التى بمعنى صار فكقول الآخر:

ثُمّ أضْحُواكَأنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَألْوتْ به الصَّبَا والدَّبُورُ[1]

وأما صار فتستعمل ناقصة وتامة. فالناقصة تفيد آقتران مضمون الجملة بزمن الوجود ومعناها: الإنتقال[2]. أما فى الذات: كصار الطين خزفا. والخمر خلا. وأما فى الصفة كصار الماء حارا، وصار زيد فقيها. وقد يكون الإنتقال لمجرد نسبة: كصار زيد قريبا. وفيها اتساعان: أحدهما خلع الحدث. والثانى: اختصاصها بالحال أى انتقل الأن، بخلاف بقية أخواتها. وأما التامة فبمعنى رجع[2]. ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِلَيْنَا المَصِيْر﴾[3]. وقول الشاعر:

كُلُّ حَيّ صَائِرٌ لِلــزَّوَالِ ....[4]

ويتعدى بالى ولا يفارقها معنى الإنتقال. وأما مادام: فمعناها توقيت لما يصحبها بمدة ثبوت خبرها لاسمها. فإذا قلت اجلس مادمت واقفا. فالمعنى: توقيت الجلوس بمدة ثبوت الوقوف متسربا إلى المخاطب. ولابد أن يتقدمها عامل، لأنها مصدرية واقعة موقع الظرف كخفوق النجم. ولا بد للظرف من مظروف ولا تكون إلا ناقصة غير متصرفة إذا ركبت مع ما. فإذا لم تركب معها كانت تامة كقوله:

---

(١) القائل: عدى بن زيد وهو من البسيط. الشاهد في قوله «أضحو» حيث جاءت بمعنى صارت، يشاركها في ذلك التحول الى معنى صار كل من: كان، ظل، أصبح ، أمسى، وبقيت على عملها. وقد استشهد به كل من: عيون الأخبار ١١٥/٣، أمالي ابن الشجرى ١٠٤/١، ١٠٥، الهمع ١١٤/١، الدرر ٨٤/١، الأشموني ٢٣٠/١، ديوانه ٩٠.

(٢) انظر لهذه المعاني في اللسان (صير)، المعجم الوسيط ٥٣١/١.

(٣) سورة ق آية ٤٣.

(٤) القائل: الحارث بن عباد. وتمام البيت:

كل حي صائـــــــــر للـــــــــــزوال
غير ربي وصالح الأعمـــــــــــــال

ويروى الصدر: كل شيء مصيره للزوال

الشاهد في قوله: «صائر» تامة لا ناقصة وبمعنى رجع: كل شيء راجع للزوال. انظر أيام العرب ١٦٠/١.

دُمْ لِلخَلِيْــــــــــلِ بِوِدِّهِ ماخَيْــــــــــرُ وُدٍ لَا يَدُوْمُ[1]

ومنه دام المطر إذا آتصل. وأما ما فى أوله حرف النفى وهو مازال وأخواتها فتدل على استمرار الخبر لذى الخبر مُذْ صَلَحَ له. وتستعمل ماضية لفظا ومعنى بما. وماضية معنى لا لفظا بلم، وغير ماضية بلا ولن.

أما مازال: فلها ثلاثة معان. أحدها: أن تكون ناقصة وهى التى من هذا الباب ووزنها فَعِل بالكسر يَفْعَل وعينها ياء بدليل قولهم زايلت أفعل كذى. لوكانت واوا لقالوا زاولت ولا تستعمل إلا بحرف النفى إما ظاهرا نحو: مازال زيد قائما. وإما مقدرا كقوله:

تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا لَهَا مَامَشَى يَوْماً عَلَى خُفِّهِ جَمَلُ[2]

وثانيها: زال الشىء يزول إذا فارق موضعه [3]. وهى لازمة. وعينها واو.

وثالثها: زال زيد الشىء يزيلُهُ وعينه ياء ووزنه فَعَلَ يَفْعِل وهو متعد.

وأما ما برح: فمبعنى مازال وليس من بَرِحَ الخَفَاء، ولابد معها من حرف النفى أما ظاهر نحو: مابرح زيد قائما. وأما مقدر كقوله:

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ....[4]

---

(١) القائل: يزيد بن الحكم. من الرجز.
الشاهد في قوله: «ماخير ود لايدوم» حيث جاءت دام هنا تامة وليست ناقصة من أخوات كان. وإذا لاتكون ناقصة إلا إذا اتصلت بما. وهنا انفصلت عن ما فاكتفت بفاعلها.
وقد ذكرها المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ص ١١٩٠.

(٢) القائل: ليلى امرأة سالم بن قحفان. وقد جاء إلى سالم أخ امرأته زائرا فأعطاه بعيرا من إبله وقال لامرأته هاتي حبلا يقرن به ما أعطيناه إلى بعيره، ثم أعطاه بعيرا آخر وقال مثل ذلك. ثم أعطاء مثل ذلك. فقالت: مابقى عندي حبل. فقال عليّ الجمال وعليك الحبال. الشاهد: «تزال» حيث جاءت جواب قسم وحذف منه حرف النفي أي: لاتزال. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٧، الخزانة ٤٨/٤، ديوان الحماسة ١٧٢٧.

(٣) انظر اللسان (زال) والمعجم الوسيط ٤٠٧/١.

(٤) القائل: امرؤ القيس من قصيدة له من الطويل مطلعها:
ألا عم صباحا أيها الطلل البالي =

وأما مافتيء: فبمعنى مازال. ولابد لها من حرف النفي كقوله:

لا تَفْتَؤُا الدَّهْرَ مِنْ سَبْحٍ بأَرْبَعَةٍ كَأَنَّ إِنْسَانَها بالصّابِ مُكْتَحِلُ(١)

وقد يقدر كقوله تعالى: ﴿ تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(٢). وأما إنفك: فإنه من إنفك الشيء إذا تفرقت أجزاؤه(٣). ففيه معنى النفي ولابد من حرف النفي معه ظاهرا أو مقدار كأخواته. قال:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَاحَيِيـ ـتَ بِهَالِكٍ حَتّى تَكُونَهْ(٤)

= وتمام البيت:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً
وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأَوْصَالِي

الشاهد في قوله: «أبرح» حيث جاءت مثبتة، والأصل أن تكون مسبوقة بحرف نفي. وإن لم يكن ظاهرا لابد أن يكون مقدرا أي «لا أبرح» وهذا يتناسب مع سياق البيت والمعنى. وفيه شاهد آخر هو «يمين الله» حيث روى على صورتين: الأولى: الرفع على الإبتداء، والخبر محذوف أي: يمين الله قسمي أو لازمي... والثانية: النصب على أن أصله: أحلف يمين الله، فلما حذف حرف الجر وصل فعل القسم إليها بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقى منصوبا به. وقد استشهد به كل من سيبويه ١٤٧/٢، المقتضب ٣٢٦/٢، جمل الزجاجي ٨٥، الخصائص ٢٨٤/٢، أمالي ابن الشجرى ٣٦٩/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٧، ٣٧/٨، الخزانة ٢٠٩/٤، ٢٣١، المغنى ٦٣٧، شواهد العيني ١٣/٢، شرح التصريح ١٨٥/١، الهمع ٣٨/٢، الدرر اللوامع ٤٣/٢، الأشموني ٢٢٨/١، ديوانه ٣٢.

(١) لم أعثر على قائله: والشاهد في قوله: «لاتفتوأ» حيث سبقت فتيء باداة النفي لا.

(٢) سورة يوسف آية ٨٥.

(٣) اللسان (فلك)، المعجم الوسيط ٦٩٨/٢.

(٤) القائل: خليفة بن براز وهو شاعر جاهلي. والبيت من مجزؤ الكامل. الشاهد في البيت: به عدة شواهد:

الأول: «تنفك» حيث جاءت دون أن تسبق بأداة النفي، والأصل أن تكون مسبوقة بأداة نفي ظاهرة أو مقدرة، وجاءت هنا مقدرة، وقد خرجت على سبيل الشذوذ. اذ التقدير: لاتنفك.

الثاني: في قوله «تنفك» حيث استعملت هنا بصيغة المضارع، ولما كانت لاترد الا بصيغتي المضارع والماضي أصدر العلماء حكماً بأنه فعل متصرف تصرفا غير كامل أي ناقص.

الثالث: بقوله: «تكونه» حيث جاء بخبر كان ضميرا متصلا، والإسم ضمير مستتر محذوف. وقد =

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأكثر ما يأتى الحذف فى غير الماضى. والمعنى الجامع لهذه الأربعة المفارقة وهى فى معنى النفى. فإذا دخل عليها حرف النفى صار معناها اثباتا، لأن نفى النفى إثبات. ولذلك آمتنع: مازال زيد إلا قائما. لأن شرط التفريع أن يقع بعد النفى. وأما قول ذى الرمة:

حَرَاجِيْحُ مَاتَنْفَكُّ إلّا مُنَاخَةً على الخَسْفِ أوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْراَ[1]

فمناخة منصوب على الحال من الضمير فى تنفك وهى تامة لاتحتاج إلى خبر. وعلى الخسف يتعلق بمناخة. أى ماتنفصل هذه الإبل عن السير إلا فى حال إناختها. وقد روى مناخة بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ومحل الجملة حال. وقيل أن إلا زائدة، ومناخة الخبر. وقيل أنها ناقصة، وخبرها على الخسف. ومناخة حال من الضمير وهو ضعيف. أما أولا فلأنه يؤدى إلى تقديم الحال على العامل المعنوى وهو الجار والمجرور. ولا يجيزه سيبويه[2]. وأما ثانيا فلأن الحال المفرغة لا تكون فى الإيجاب. وبه تبين ضعف القول الأول. وأما ليس فيأتى بيانها بعد. وها هنا بحث نذكر فيه مايتعلق بمسائل هذا الباب ويتبين حالها بثلاثة فصول.

= استشهد به كل من: الخزانة ٤٧/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٧، الإنصاف رقم ٥٠١ ص ٨٢٤، شرح شواهد العيني ٧٥/٢، همع الهوامع ١١١/١، الدرر اللوامع ٨١/١.

(١) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبة. من الطويل. الشاهد في قوله: «إلا مناخة» حيث خطأ الأصمعي وأبو عمرو بن العلاء ذا الرمة في هذا البيت. ولكن العلماء خرجوا هذا بخمسة أوجه: الاول: أن الرواية هي: ماتنفك إلا، والآل: الشخص وهو خبر تنفك ومناخة: صفة. الثاني: أن تنفك هنا تامة وليست ناقصة. الثالث: أن تنفك ناقصة وخبرها متعلق الجار والمجرور على الخسف. ومناخة: حال. الرابع أن تنفك ناقصة. وخبرها محذوف، ومناخة حال، وعلى الخسف: متعلق بمناخة. الخامس: أن تنفك ناقصة، ومناخة خبرها، والا: حرف زائد لايدل على معنى، والممتنع هو دخول الا الدالة على الإستثناء على خبر تنفك. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٨/١، الرضى ٢٧٥/٢، خزانة الادب ٤٩/٤، الأشموني ٢٤٦/١، المحتسب ٣٢٩/١، ابن الشجرى ١٢٤/٢، ابن يعيش في مفصله ١٠٦/٧، الإنصاف ١٥٦، المغنى ٧٣، الهمع ١٢٠/١، ٢٣٠، الدرر ٨٨/١، ١٩٥، ديوانه ١٧٣.

(٢) أنظر سيبويه ٤٢٨/١، ٤٢٩.



(زيادة توضيح)

الفصل الأول:

لاتخلو هذه الأفعال من أن يكون اسمها وخبرها إما معرفتين أو نكرتين أو الإسم معرفة والخبر نكرة وبالعكس. أما الأول: فإن كانا متساويين فى التعريف كنت مخيراً فى رفع أحدهما ونصب الأخر متقدما كان المنصوب أو متأخرا كقوله: وكان الأفضل المتفضل. لأنه لا يلتبس الإسم بالخبر لتغايرهما فى الإعراب بخلاف خبر المبتدأ، وإن تفاوتا فى التعريف كان الأعرف أولى بالإسم كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلّا أَنْ قَالُوا﴾[1] فأن والفعل أولى بالإسم. أما أولا: فلأن الإسم الواقع بعد إلا أَخَصُّ مما قبلها لأنه اثبات بعد النفى، والأَخَصّ أحق بالإسم، والأعم أحق بالخبر. وأما ثانيا فلأن ماقبل إلا لما كان منفيا ومابعدها مثبتا كان المثبت أولى بالإسم والمنفى أولى بالخبر، لأن النفى يتناول الخبر. وأما الثانى فإن كانا فى سياق الإيجاب فلابد من كون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو مقدما كما فى خبر المبتدأ. نحو: كان عندك مال، وصار لك عبد. قال:

.... مَادَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيَّا[2]

---

(١) سورة الاعراف آية ٨٢.

(٢) القائل: ابن ميادة وهو الرماح بن ابرد بن ثوبان المرى، ويكنى أبا شرحبيل وهو من الرجز. وتمام البيت:

لَتَقْرَبُنَّ قَرَباً جُلْذِيَّا
مادَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيَّا

الشاهد فى قوله: «مادام فيهن فصيل» حيث تقدم خبر دام وهو الجار والمجرور على اسمها الذي هو نكرة. إذ يتقدم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة، وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا. وقد =

وإن كان فى سياق النفى فإن تساويا كنت مخيرا: أيهما شئت جعلت نحو: ماكان غلام رجل غلام آمرأة. وإن تفاوتا، فالأخص الإسم والأعم الخبر نحو: ما كان أحد مثلك. فأحد وإن كان أعم من مثل فى اللفظ، إلا أنه واقع موقع إنسان. لأن المماثلة فى الإنسانية لا ينفك عنها أحد. وإذا قلت: ماكان رجل صالح مشبها زيدا فى الدار، كنت مادحا له. لأنك أثبت شبه الرجل الصالح له وإذا قلت: ما كان رجل صالح مشبه زيدا فى الدار. كنت مادحا له لأنك أثبت شبه الرجل الصالح له. وفى الدار خبر كان. وأما الثالث: وهو أن يكون الإسم معرفة والخبر نكرة فهو الأصل. وقد تقدم فى نحو: ﴿وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيْمَا﴾[1]، وهو ظاهر. وأما الرابع فلا يأتى إلا فى الضرورة كقوله:

قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَاضُبَاعَا وَلَايَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا[2]

وقول الآخر:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِى بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْىٌ كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارُ[3]

= استشهد به كل من: سيبويه ٢٧/١، نوادر أبى زيد ١٩٤، المقتضب ٩٤/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٣/٣، ٩٦/٧، ١١٥، الخزانة ٥٩/٣، اللسان (جلد، هيا).

(١) سورة النساء آية ٩٦.

(٢) القائل: القطامي. وهو عمير بن ستيم من البحر الوافر. الشاهد في قوله: «ولايك موقف منك الوداعا» حيث جاء اسم يك نكرة والخبر معرفة ولايرد هذا إلا في الضرورة. وفيه شاهد آخر: «ياضباعا» حيث أوردها مرخمة والأصل ياضباعة اسم امرأة. وعوض الألف عن الهاء في حالة الوقف. وقد استشهد به كل من: الأشموني ١٧٣/٣، سيبويه ٤٢٨/١، المحتسب ٣٢٩/١، أمالي ابن الشجرى ١٢٤/٢، المفصل لابن يعيش ١٠٦/٧، الإنصاف ١٥٦، الخزانة ٤٩/٤، المغنى ٧٣، الهمع ١٢٠/١، ٢٣٠، الدرر ٨٨/١، ١٩٥، يس ١٨٥/١، ديوانه ٣٧.

(٣) القائل: الخداش بن زهير من الوافر. الشاهد في قوله: «أظبى كان أمك» حيث جاء اسم كان نكرة وخبرها معرفة وتقدير الكلام «أظبى كان ظبى امك» وجاء هنا للضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٣/١، السيوطي ٣١٠، المقتضب ٩٤/٤، ابن السيرافي ١٦٤، حماسة البحتري ٢١٠، الخزانة ٢٣٠/٣، ٦٧/٤.

فسيبويه[1] استدل بهذين البيتين ونحوهما على كون كان نكرة وخبرها معرفة. أما البيت الأول فالذى سوغ فيه ذلك أن موقفا تخصص بوصفه بالجار والمجرور. والوداع مصدر وتعريف المصدر يقارب تنكيره. وقيل: لما كان آسمها مشبها بالفاعل، والفاعل لا يشترط فيه التعريف جاز أن يقع نكرة وقيل: الوداع مفعول.

وقيل: مفعول له وخبر يك محذوف. وأما البيت الثانى ففيه وجوه: أحدها ما اختاره سيبويه[2]: أن ما بعد الهمزة وهو ظبى مرفوع بكان مقدره يفسرها كان الظاهرة. وخبرها مثل خبرها والتقدير: أكان ظبى أمك. ولا يقال إذا أقدر كان بعد الهمزة لم تكن أم معادلة للهمزة لعدم مناسبة مابعدها لما بعد الهمزة والمراد المعادلة. لأنا نقول: لما وجب حذفها لأجل المفسر بعدها كانت فى حكم العدم. فلم يعتد بتقديرها بعد الهمزة، وما بعد أم خبر مبتدأ محذوف أى هو حمار. الثانى: أن ظبيا مبتدأ، وفى كان ضمير وهو معرفة. وعلى هذا لايكون اسم كان نكرة. فإن قيل: فضمير النكرة يجب أن يكون نكرة، لأنها تُفَسِّره، والمَفُسَّر لا يكون أعرفُ من المُفَسِّر. فالجواب أنّا لا نسلم أن المفسر لا يجب أن يكون أعرف من المفسر مطلقا.

فإن الضمير فى قولك: زيد ضربته أعرف مما يعود عليه وهو زيد، ولأنه لو لم يكن معرفة لما صح الإبتداء به وهو باطل. بدليل جواز ضربت رجلا وهو راكب اتفاقا. الثالث: أنه من باب القلب، لأن الأصل نصب ظبى ورفع الأم. فلما عكس علم أنه حمل على القلب فى الصورة دون المعنى لأمن اللبس. ولا يقال: يلزم منه إذا لم يتغير المعنى تقديم آسم كان عليها وهو محال. لأنا نقول إنما يلزم أن لو كان اسماً حقيقة أى فى اللفظ والمعنى وهو ممنوع. وأما قول حسان:

كَأَنَّ سَبِيْئَةً مِنْ بَيْتِ رَاسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[1]

---

(١) انظر سيبويه ١/٢٢، ٢٣.

(٢) القائل: حسان بن ثابت من قصيدة له من الوافر. قالها قبل فتح مكة وفيها مدح الرسول ﷺ وهجا بها أبا سفيان من أجل هجائه للرسول ومطلعها. =

ويروى كأن سلافة. ففيه وجوه: أحدها رواية سيبويه[1] بنصب المزاج ورفع العسل. إما بأن مزاجها نصب على الظرف فخبرها ظرف مقدم، وإما بأن العسل جنس تقرب نكرته من معرفته. الثانى: رفعهما معا لأن المزاج مبتدأ والخبر عسل وماء. وفى كان ضمير الشأن والقصة. الثالث: رفع المزاج ونصب العسل وهو ظاهر. ورفع ما لأنه فاعل فعل مقدر أى: ومازجها ماء. وأما على أنه مبتدأ محذوف الخبر. الرابع: يروى تكون بالتاء. فيكون فيه ضمير يعود على سبيئة والخبر هو الجملة التى هى مزاجها عسل وماء. وهى فى محل النصب. وقيل: خبر كان فى البيت الذى بعد هذا البيت، وهو قوله:

عَلَى أَنْيَابِهَا أَوْ طَعْمِ غَضٍ   من التُّفَّاحِ أَهْصَرَهُ آجْتِنَاءُ[2]

- عفت ذات الاصابـــــع فالجواء
  إلى عذراء منـــــزلها خلاء

الشاهد في قوله: «يكون مزاجها عسل» حيث ورد خبر يكون معرفة وهي مزاجها، واسمها نكرة وهذا دليل على جواز الإخبار في بابي كان وإن بمعرفة عن نكرة وذلك في الإختيار. واعتبر الزمخشري هذا النوع على سبيل الضرورة. وخرج البيت تخريجا آخر: إذ اعتبر ابن البقاء «يكون» زائدة وهو موضع الشاهد. أي قد تزاد كان في حالة المضارع كما زيدت في حالة الماضي. وعلى هذا يرفع «مزاجها» وهو مبتدأ، وعسل: خبرها. وزيادة يكون أو كان يصح لا اسم لها ولا خبرا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٣/١، المقتضب ٩٢/٤، جمل الزجاجي ٥٨، المحتسب ٢٧٥/١، ابن يعيش في مفصله ١٣/٧، الخزانة ٤٠/٤ ، ٦٣، المغنى ٤٥٣، الدرر ٨٨/١، الهمع ١١٩/١، ديوانه ص ٣.

(١) سيبويه ٢٣/١.

(٢) القائل: حسان بن ثابت من الوافر.

الشاهد في هذا البيت: ليس به شاهد في هذا الموقف، ولكنه تابع للبيت السابق عليه، حيث خرج بعض النحاة على أن في هذا البيت خبرا لكان الموجودة في البيت السابق عليه. وهذا البيت والذي سبقه من قصيدة واحدة لحسان.

الفصل الثانـي:

إنك إذا قلت ماكان فيها أحد خير منك. فالأحسن عند سيبويه[1] تقديم الظرف. وإذا قلت: ماكان أحد خيرا منك. كان الأمر بالعكس، أى الأحسن عنده تأخيره. أما الأول فلأنه خبر كان فهو أحد الجزئين المحتاج إليه. وحينئذ يتعلق بمحذوف. وأما الثانى: فلأنه لغو أى فضلة لاتتعلق بمحذوف لأن خيرا هو الخبر فكان فى تأخيره اشعار بكونه فضلة. وأجاز المبرد[2] التقديم مطلقا واحتج بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدُ﴾[3] فقدم الظرف وهو ملغى فلغى. والجواب من وجوه: أحدها: إنا لا نسلم أن له فضلة بل هو الخبر. وكفؤا منصوب على الحال، لأنه نعت للنكرة وقد تقدم عليها. الثانى: أنه لما لم يكن الغرض نفى الكفؤا مطلقا بل عنه وله كان جزءا من الخبر فلا يتم الكلام إلا به. الثالث: أنه لو أخر لتغيرت الفواصل، وتصحيح الفواصل أهم من تأخير اللغو. الرابع: أن الضمير المتصل بالظرف لما كان عائدا إلى آسم الله تعالى لكون السورة دالة على وحدانيته تعالى، وجب تقديمه للإهتمام. وقال سيبويه: وأهل الجفاء يقرأون: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوا أَحَد﴾[3]. وأراد بأهل الجفاء الأعراب الذين لا يعلمون كيف هو مكتوب فى المصحف ولم يتفطنوا لحكمة التقديم فقرأوا على ما فى أنفسهم.

---

(١) انظر سيبويه ٥٩/١، ١٣١/٢، وشرح المفصل ١١٢/٧، ١١٣.

(٢) انظر المقتضب ٨٨/٤.

(٣) سورة الإخلاص آية ٥.



الفصل الثالث:

لايجوز أن يفصل بين كان ومعمولها بأجنبى منها غير ظرف. فأما قولهم: كانت زيدا الحمى تأخذه. فالحمى مبتدأ وتأخذ الخبر، وزيدا منصوب بتأخذ. وفى كان ضمير الشأن لئلا يؤدى إلى الفصل المذكور وأما بالظرف فجائز نحو: كان اليوم زيد قائما، وكان فى الدار زيد قائما: لكثرة الإتساع فى الظروف. وأما كانت تأخذ زيدا الحمى فجائز لأنه لما تقدم الخبر بمعموله فكأنه وليها خبر لها.

(الحروف العاملة عمل ليس)

٥٠٦ وَلَيْسَ فِعْلٌ مَالَهُ مُسْتَقْبَلُ والحَرْفُ مَا وَهْوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ

آختلف النحاة فى ليس. فالجمهور على أنها فعل لوجود خصائص الأفعال العامة لها وهى اتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها وتاء التأنيث الساكنة كما مر فى أخواتها. وأما آمتناع بعض الخواص عليها فلا يخرجها عن كونها فعلا، لأن الخاصة تطرد ولا تنعكس كما مر. فإن قيل: فقد اتصلت الضمائر البارزة بأسماء الأفعال وبالحرف نحو: ربت. فالجواب: أما عن الأول فلأن التاء التى هى ضمير المتكلم والمخاطب لاتتصل إلا بالفعل فيقال: لَسْتُ ولَسْتَ فتحذف لهما العين. والحذف تصرف، والتصرف مختص بالفعل. وعن الثانى: أن دخولها أصله فى الفعل، ودخولها فى الحرف بطريق الشبه والفرعية. وذهب أبو على[1] فى البغداديات إلى أنها حرف لما مر من الشبهتين المذكورتين، ولعدم تصرفها، ولأنها لنفى الحال كالحرف، ولأنها يعوض بها عن اسم إن فى قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَاسَعَى﴾[2] وأجيب عن الأول: بأن عدم التصرف عارض لشبه الحرف لا فى أصل الوضع. وعن الثانى: أنها لما لم تنصرف لزمت طريقة واحدة كعسى.

وعن الثالث: أن التعويض بها على تقدير تسليمه لما فيها من معنى النفى لا لكونها حرفا وهى فعل ماض لانتفاء حرف المضارعة من أولها ووزنه فَعِل بالكسر. وإلا لكان إما فَعَل بالفتح أو فَعُل بالضم وكلاهما محال. أما الأول فلأن المفتوح لا

(١) انظر الخصائص ١/١٢٥، ١٦٧، ٢/٢٦٠، الإنصاف ١٠٧ ــ ١١١، أسرار العربية ١٤٣ ــ ١٤٥ وأمالي الشجرى ٢/٢٣٨، ٢٣٩، وسيبويه ١/٢٨.

(٢) سورة النجم آية ٣٩.

تسكن عينه إلا فى الضرورة وأما الثانى فلأن ذوات الياء لا تجيء على فعل ولا تستعمل إلا ناقصة لأنها للنفى، والنفى يتناول الأخبار دون الذوات. والأكثر أنها لنفي الحال. فلا يجوز وقوع المستقبل خبرها. فلا يقال: ليس زيد قائماً غداً. ولا يقوم غدا ولا الماضى نحو ليس زيد قام. وقيل: إنها للنفى مطلقا بدليل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم﴾[1]، ولا دليل فيه لجواز أن تكون حكاية حال مستقبله، ويضمر فيها الشأن كقوله:

.... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ[2]

وبنوتميم يجرونها مجرى مافلا يعملونها إذا إنتقض النفى بالا. فيقولون: ليس الطيب إلا المسكُ بالرفع ومنهم من يجعل الخبر محذوفا أى ليس الطيب فى الدنيا إلا المسك. وأما الحرف فى قوله: والحرف ما وهو كليس يجعل. فيريد به ما أشار إليه فى أول الباب وهو قوله:

مِنْ ذَاكَ أَفْعَالٌ وَمِنْهُ حَرْفُ والحَرْفُ فى اللُّغَاتِ فِيهِ الخُلْفُ

والمعنى أن الحرف الذى ذكرنا أنه يرفع الإسم وينصب الخبر هو ما[3].

---

(١) سورة هود آية ٨.

(٢) القائل: هشام أخو ذي الرمة. من البسيط. في وصف امرأة يحبها وهي تهجره وتمام البيت:

هي الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

المعنى: يبين الشاعر مقدار حبه لهذه المرأة فيقول إن وصالها شفاء لما يجده من داء حبها ولو بذلت له شيئا من هذا الحب لنال الشفاء. الشاهد في قوله: «وليس منها شفاء» فقد أضمر في «ليس» والجملة التي بعدها تفسير للمضمر في موضع الخبر وتقديره: وليس الامر الذي هو شفاء ذاتي مبذولا منها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦/١، ٧٣، المقتضب ١٠١/٤، جمل الزجاجي ٦٤، شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٣، المغنى ٢٩٥، همع الهوامع ١١١/١، الدرر اللوامع ٨٠/١.

(٣) في سيبويه ٢٨/١ «باب ماأجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز»... وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا. وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل|وهو القياس لأنها ليست بفعل، وليس (ما) كليس ولا يكون فيها إضمار. وأما أهل الحجاز فيشبهونها =

والخلاف الذى فيه إنما هو باعتبار اللغات كما يتبين بعد.

٥٠٧ فِي لُغَةِ الحِجَازِ إنْ لَمْ يَبْطُلِ النَّفْىُ مِنْهَا وإذَا لَمْ يُجْعَلُ

٥٠٨ خَبَرُهَا مُقَدَّماً عَلَى آسْمِهَا حِينَئِذٍ تُزِيلُهَا عَنْ حُكْمِهَا

٥٠٩ يَشْهَدُ لِلحِجَازِ فى لُغَاتِهِمْ مَقَالَةُ مَاهُنَّ أَمَّهَاتِهِمْ

٥١٠ وَمِنْ عَدَا أَهْلُ الحِجَازِ رَفَعُوا خبرَ مَا إلّا الّذِيْنَ سَمِعُوا

٥١١ النصبَ فى القُرآنِ فيما ذُكِرَا ومنه فى يُوْسُفَ هَذَا بَشَرَا

الأصل فى ما أن لا تعمل، لأن الحرف لما لم يختص بأحد نوعى الإسم والفعل. فقياسه أن لا يعمل لأنه لو عمل وهو غير مختص، فإما أن يعمل فى أحدهما دون الآخر وهو ترجيح من غير مرجح أو فيهما معا وهو محال. لأن الحرف فى العمل فرع على الفعل. ولما لم يعمل الفعل مع أصالته إلا فى نوع واحد وهو الإسم، وجب أن لا يعمل الحرف إلا إذا كان مختصا، وإلا لا نحط الأصل عن الفرع وهو محال. إلا أن أهل الحجاز أجروها مجرى ليس فى العمل لشبهها بها، والشبه من أوجه: أحدها مطلق النفى، وثانيها: خصوصه وهو أنها لنفى الحال كليس. وثالثها: دخولها على المبتدأ والخبر، ورابعها: دخول الباء فى خبرها. ومقتضى الشبه أن ينقل بعض أحكام أحدهما إلى الآخر إمارة على تحقق الشبه. والكوفى يزعم أن خبرها منصوب باسقاط الخافض وهو باطل. لأن هذا إنما يكون فى الحرف المعدى للفعل وهو منتف ها هنا. قال آبن الدهان: ومما يدل على أن العرب لحت فى ما العمل أنهم كفوها عن العمل فقالوا: ماإن زيد قائم. ولايكف إلا العامل. لكنها مع حصول المشابهة من هذه الوجوه لا يعملونها إلا بشروط لكونها فرعا. الأول: أن لا ينتقض النفى، وإليه أشار بقوله: إن لم يبطل النفى منها. أى من ما. وبطلان النفى بثلاثة أمور:

= بليس اذا كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، ومثل ذلك قوله عز وجل: «ماذا بشرا» في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها الا من عرف كيف هي في المصحف. انظر المقتضب ١٨٨/٤، الخصائص ١٢٥/١، ١٦٧، ٢٦٠/٢، الإنصاف ١٠٧ — ١١١ أسرار العربية ١٤٣ — ١٤٥ أمالي ابن الشجرى ٢٣٨/٢ — ٢٣٩، سيبويه ٢٨/١.

أحدها: إلا أو ما فى معناها نحو: مازيد إلا قائم، لأن النفى أقوى جهات الشبه، وقد بطل بدخول إلا. فلو عملت لتوارد النفى والإثبات على حكم واحد وهو محال. وأما قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إلّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلّا مُعَذَّباً[(1)]

فليس منجنونا ومعذبا منصوبين بما مع بطلان النفى، بل إما انتصاب المصادر أى يدور دورانا كما تقول: ماأنت إلا سيرا وإلا تعذب تعذيبا. وإما أن يكون الخبر محذوفا والمنصوب مفعول أى الّا يشبه منجنونا وهو الدولاب فى دورانه وإلا يشبه معذبا.

وثانيها: إنْ المخففة النافية نحو: ماإنْ زيد قائم. قال:

وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ   مَنَايَانَـــا وَدُوْلَـــة آخرِيْنَـــا[(2)]

لأن النفى لما دخل على النفى صار اثباتا. وقيل أن المخففة كافة كفت ما عن العمل اقتصاصا كما كفت ما إنْ. وأما قول الشاعر:

بَنِى غَدَانَةَ ما إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ   ولا صَرِيْفٌ ولَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ[(3)]

---

(1) القائل: نسب البيت لبني سعد، ونسبه ابن جنى لبعض العرب وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «إلا منجنونا، إلا معذبا» حيث وردت ما التي تعمل عمل ليس. ومن شروط عملها ألا يكون خبرها منتقضا بالا. ومع وجود إلا، إلّا أنها عملت في هذا البيت واعتبر ذلك شاذا. إلا أن يونس قد استدل على إعمال ما مع وجود الإستثناء وخرج البيت بتخريجات أرى أن اعتبارها على سبيل الشذوذ أفضل. وقد استشهد به كل من: المقرب ١٠٣/١المغنى ٧٣، التصريح ١٩٧/١، الأشموني ٢٤٨/١، شرح المفصل ٧٥/٨، الخزانة ١٢٩/٢، شواهد المغنى ٢١٩/١.

(2) القائل: فروة بن مسيك المرادي من الوافر. الشاهد في قوله: «فما أن» حيث بطل عمل ما الثانية التي تعمل عمل ليس بسبب وجود أن. وهي هنا كافة لما عن العمل كما كفت ما إن عن العمل. وذكر آبن هشام في المغنى أن «إن» تزاد بكثرة بعد ما النافية إذا دخلت على جملة فعلية أو اسمية كما في هذا البيت. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٥/١، ٣٠٥/٢، سيرة ابن هشام ١٥٠، الوحشيات ٢٨، المقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، الخصائص ١٠٨/٣، المحتسب ٩٢/١، الخزانة ١٢١/٢، المغنى ٢٥، الهمع ١٢٣/١، الدرر ٩٤/١، الصحاح (طبب).

(3) القائل: غير معروف. وهو من البسيط. ويروى البيت: =

فإنما أعملها نظرا إلى أنها لمجرد الزيادة.

وثالثها: أن يعطف على خبرها بحرف يوجب لما بعده نحو: بل ولكن فيقال: مازيد قائما بل قاعد، وما محمد مقبلا بل ذاهب. وإنما وجب رفع المعطوف على الخبر، لأن بل ولكن بمنزلة إلا فى أنهما يثبتان لما بعدهما. فلو عمل النفى فيما بعدهما لزم ماذكرنا من توارد الإثبات والنفى على محل واحد وهو محال. ورفع ما بعدهما إمالأنه خبر مبتدأ محذوف أو معطوف على موضع الخبر على تقدير عدم النفى. الشرط الثانى: أن لا يتقدم خبرها على آسمها. وإليه أشار بقوله: وإذا لم يجعل خبرها مقدما على اسمها وإنما بطل عملها بتقديم الخبر، لأن التقديم مؤذن بالقوة ولا قوة لأنه عامل ضعيف من جهة الحرفية ومن جهة مخالفة القياس، ولأنها لو قدم خبرها على اسمها وهى فرع على ليس التى يجوز تقديم خبرها لزم مساوات الفرع الأصل وهو محال. وأما قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ   إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ(1)

= بنـــي غدانـــة ما إن أنتم ذهبـــا   ولا صريفـــا ولكـــن أنتم الخزف

المعنى: يقول الشاعر: أنتم يابنى غدانة لستم من أفاضل الناس، وإنما أنتم من أراذلهم.

الشاهد في قوله: «ما إن أنتم ذهب»حيث أهمل ما النافية فلم يعملها ولو أعملها لنصب بها الخبر وقال: «ما إن أنتم ذهبا» وإنما أهملها بسبب وجود إن الزائدة بعدها. وفي البيت رواية بالنصب على الإهمال «ما إن انتم ذهبا» لكن العلماء المحققين قرروا في مثل هذه الحالة أنه ينبغي أن تقدر «أن» حينئذ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من ما لا زائدة ، و لا نافية لنفي ما فيصبح الكلام إثباتا لأن نفي النفي إثبات. وقد استشهد به كل من: قطر الندى رقم ٥٠، أوضح المسالك رقم ١٠١، الشذور رقم ٩٠، الخزانة ١٢٤/٢، المغنى ٣١، التصريح ١٩٦، شواهد العيني ٩١/٢، الهمع ١٢٣/١، الدرر ٩٥/١، ملحقات مجالس ثعلب ٨٠٩.

(1) القائل: الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز وهو من البسيط. الشاهد في قوله: «ما مثلهم بشر» فإن بعض النحاة مثل الفراء قد ذهبوا إلى أنه يجوز إعمال «ما» النافية عمل ليس، ولو تقدم خبرها على اسمها، واستدلوا بهذا البيت من قول الفرزدق وقالوا ما: النافية تعمل عمل ليس، مثل: خبرها، والجمهور يرفضون ذلك ويقولون =

«بنصب مثلهم». فالجواب عن الأول من وجوه: أحدها: أنه منصوب على الحال والتقدير وإذ ما فى الدنيا مثلهم بشر. فمثلهم صفة لبشر، فلما قدم نصبه على الحال. ويضعفه إعمال المعانى محذوفة. وثانيها: أنه منصوب على الظرف أى مامثل حالهم فى الشرف بشر. وثالثها: أنه من غلط الشاعر فى التقديم لأنه خلاف لغته لأنه تميمى، فظن أن أهل الحجاز يعملونها مطلقا.

الشرط الثالث: أن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف. لأنه متى فصل بغير الظرف بطل عملها نحو: مازيد طعامك آكل. وأما الفصل بالظرف فلا يبطل به العمل لكثرة الإتساع فيه. وفى التنزيل: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِيْنَ﴾(١)

فمن: زائده. وأحد: اسمها، وحاجزين خبرها. وجاء جمع الخبر حملا على معنى أحد لما فيه من معنى الإستغراق. وقيل: إن حاجزين صفة لأحد على اللفظ، وهو مبتدأ ومنكم خبر مقدم. وأما تقديم الخبر على ما نفسها فممتنع نصب الخبر أو رفعه، لأن النفى له صدر الكلام وأجازه الكوفيون. وقوله حينئذ نزيلها عن حكمها: معناه أن تقديم الخبر وبطلان النفى يزيلان حكم عملها. وأما بنو تميم فإنهم لما اعتبروا مع الشبه الإختصاص الذى هو الأصل فى العمل لم يعملوها لعدم اختصاصها ولأن الشبه معنى لالفظا. ولقائل أن يقول: إن الداخلة على الإسم التى بمعنى ليس غير الداخلة على الفعل. وإنما حصل الإشتراك فى اللفظ وهو لا يوجب الإشتراك فى الحكم، ويؤكده اجماع القراء على لغة أهل الحجاز فى قوله

= بورود الرواية برفع مثلهم على أنها خبر مقدم، وإن كان قد ورد بنصب مثل فهذا خطأ من الفرزدق ويخروجونه بتخريجات أخرى.

وقد استشهد به كل من سيبويه ٢٩/١، المقتضب ١٩١/٤، مجالس ثعلب ١١٣، المقرب ١٠٢/١، الخزانه ١٣٠/٢، المغنى ٨٢، شواهد العيني ٩٦/٢، شرح التصريح ١٩٨/١، الهمع ١٢٤/١، الدرر اللوامع ١٩٥/١، الأشموني ٢٣٠/١، أوضح المسالك رقم ١٠٤، ديوانه ٢١٩.

(١) سورة الحاقة آية ٤٧.

تعالى: ﴿مَاهَذَا بَشَرًا﴾[1] و﴿مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾[2] ولم يقرأ على لغة بنى تميم إلا شاذ. ونقل عن عاصم[3]: ﴿ماهُنَّ امهاتُهم﴾[2] بالرفع.

وقوله: يشهد للحجاز فى لغاتهم: يريد به السماع المذكور وهو قراءة أمهاتهم بكسر التاء، لأن الكسر فى جمع المؤنث علامة النصب والجر. والجر منتف هاهنا لعدم عامله، فيتعين النصب. وقوله: ومن عدا أهل الحجاز رفعوا خبر ما. يريد بمن عدا أهل الحجاز بنى تميم. قوله: إلا الذين سمعوا استثناء من الواو. فى قوله رفعوا. والمعنى: أن بنى تميم لما ورد النصب فى القرآن تابعوه فى القراءة ولم يقرأوا بالرفع على لغتهم، بل قرأوا بالنصب. وقول سيبويه[4] وبنوا تميم يرفعون إلا من درى كيف هى فى المصحف. يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته. وذلك لا يجوز إلا مع التوقيف. وقوله: فيما ذكر يعنى بما ذكره من قوله تعالى: ﴿ماهُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾[2]. وقوله ومنه ﴿فى يُوسُفَ﴾[5] أى فى سورة يوسف وقوله ﴿هَذَا بَشَرًا﴾[1] يريد به قوله تعالى: ﴿مَاهَذَا بَشَرًا﴾[1].

واعلم أن الخلاف إنما هو فى نحو: مازيد قائما على رأى أهل الحجاز، وما زيد قائم على الأخرى. وأما نحو ما زيد إلا قائما وما قائما زيد فممتنع بالإتفاق. وماقائم زيد، ومازيد إلا قائم فجائز بالإتفاق.

٥١٢ وأدْخلُوا البَاء على خَبَرِمَا كَلَيْسَ للتَّأكِيد زِيْد فِيهِمَا

٥١٣ تَقُولُ لَيسَ قَوْلُهُ بِكَذِبِ وَجُرّ ماتَعْطِفْهُ أو آنْصِبِ

٥١٤ تقول مازَيْدٌ بِعَالِمٍ وَلَا مُفضّلٍ وإن تَشَأْ مُفضّلا

---

(١) سورة يوسف آية ٣١.

(٢) سورة المجادلة آية ٢.

(٣) هو عاصم بن أبي النجود، أو ابن بهدلة، أحد القراء السبعة، توفى سنة ١٢٧ هـ ، انظر: طبقات القراء، ومعرفة القراء الكبار ٧٣/١، تاريخ الاسلام ٨٩/٥، طبقات ابن سعد ٢٢٤/٦.

(٤) سيبويه ٢٨/١.

(٥) سورة يوسف آية ٧.

تزاد الباء فى خبر مازيادة مطردة للتأكيد، كما تزاد فى خبر ليس وهو المراد بقوله: كليس للتأكيد زيد فيهما. أى أن الباء تزاد فى خبر ما كما تزاد فى خبر ليس. فزيادتها فى خبرهما لتأكيد النفى بمنزلة اللام الداخلة على المبتدأ لتأكيد الإيجاب. فيكون ليس زيد قائما نفيا لقولك زيد قائم. وقولك: ليس زيد بقائم نفيا لقولك: لزيد قائم. واختلف فى أيهما هو الأصل فى الزيادة. فالأصح أن أصل زيادتها فى ليس لانها فِعْلٌ، وأصل الزيادة فى المفعول، فحملوا ماعليها وخصت الباء بالزيادة لأنها لما كانت للإلصاق واللام للتأكيد، كان بينهما مناسبة من جهة أن ملاصقة الشيء للشيء تؤكد العلاقة بينهما. وهذه الباء لاتتعلق بشيء لانها ليست مُعْدِية، ولا تدخل فى خبر ما فى الأكثر، إلا إذا كانت عاملة. فلايقال: مابقائم زيد. لأنها إنما تدخل فى خبرها للشبه بليس. وقد بطل بالتقديم. وأما قوله:

لَوْ أَنَّكَ يَاحُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا   وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلَا الصَّدِيْقِ[1]

فأدخل الباء على لغة بنى تميم وهو نادر. وإذا عطف على خبر ليس وما على تقدير [زيادة][2] الباء ففيه وجهان: أحدهما العطف على اللفظ وهو أولى نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعد وهو ظاهر. والآخر على المحل نحو: ليس زيد بقائم. ولا قاعدا. وهو المراد بقوله: وجر ماتعطفه أو نصب. أى ماتعطف على المجرور بالباء فى خبر ليس. أو فى خبر ماإذا أعملتها عمل ليس. قال:

---

(١) القائل: مجهول. وهو من الوافر. ويروى البيت:

أمـــا والله أن لو كنت حرا
ومـــا بالحر أنت ولا العتيـــق

الشاهد في قوله: «وما بالحر أنت» حيث دخلت الباء الزائدة على خبر «ما» وهو الحر مع كونه متقدما على الإسم الذي هو «أنت» واختلف النحاة في الباء وخرجت بأكثر من تخريج. وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٢٠٠، معاني القرآن ٢/٤٤، ٣/١٩٢، شواهد العيني ٤/٤٠٩ الخزانة ٢/١٣٣، ٤/٢٢٥، شرح التصريح ٢/٢٣٣، السيوطي ٤١، الدرر ٢/١٢، ٤٥، الهمع ٢/١٨، ٤١.

(٢) هكذا في (ك) وقد سقطت من الأصل (ص). والأفضل وجودها.

مُعَاوِىَ إنَّنا بَشَرٌ فأسجح فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيْدَا[1]

فعطف الحديد على موضع المجرور بالباء على مارواه سيبويه[1]. ولا يلتفت إلى ما يقال أن هذا البيت من قصيدة مجرورة، لأن سيبويه[2] إنما رواه من قصيدة منصوبة وقبله:

.... وَلَا تَرْمُوا بها البَلَدَ البَعِيْدَا[3]

إلى أن قال: ولا الحديدا. وقد يعطف بالمجرور على المنصوب على توهم وجود الباء كقوله:

بَدَا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدرِكَ ماَ مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِياَ[4]

٥١٥ كَذَاكَ ما زَيْدٌ كَرِيْماً عَمُّهُ وَلَا كَرِيْمَةً عَلَـيْكَ أُمُّـهُ

---

(١) القائل: عقيبة بن هبيرة الأسدي. من الوافر. وفي مخاطبته لمعاوية بن أبي سفيان في شكواه من جور عماله. الشاهد في قوله: «ولا الحديدا» حيث عطف الحديدا وهو منصوب على الجبال وهو مجرور بالنظر إلى موضع الجبال وهو النصب. وقد أيد ذلك سيبويه فقال: «ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الاسدي وأنشده. وقد آستشهد به كل من: سيبويه ١/٣٤، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨، المغنى رقم ٧٤٠، الخزانة ١/٣٤٣، الشعر والشعراء ٤٥، المقتضب ٢/٢٣٨، ٤/١١٢، الإنصاف ٣٣٢، أمالي القالي ١/٣٦، جمل الزجاجي ٦٨، ابن يعيش في مفصله ٢/١٠٩، ٤/٩ سمط ١٤٨،.

(٢) انظر سيبويه ١/٣٤.

(٣) القائل: عقيبة بن هبيرة الأسدي. وليس في شطر البيت شاهد نحوي إنما استشهد به الشاعر على أن قافية القصيدة التي أخذ منها الشاهد السابق كان منصوبا دليلاً على صحة رأيه.

(٤) القائل: زهير بن أبي سلمى المزني من الطويل. الشاهد في قوله: «ولا سابق» حيث عطف بالجر على خبر ليس وهو «مدرك» بالنصب بسبب توهم زيادة الباء وذلك لكثرة دخول الباء الزائدة على خبر ليس. وقد توهم أنه أدخل الباء على خبر ليس لكونه مما يجرى على لسانه كثيرا. فجر المعطوف على هذا التوهم. قال الأعلم «حمل قوله ولا سابق على معنى الباء في مدرك لأن معناها لست بمدرك، فتوهم الباء وحمل عليها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٨٣، ١٥٤، ٢/٢٧٨، جمل الزجاجي ٩٦، الخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤، الإنصاف ١٩١، ٣٩٥، ابن يعيش في مفصله ٢/٥٢، ٦/٥٦، الخزانة ٣/٦٦٥، المغنى ٩٦، ٢٨٨، شواهد العيني ٢/٣٦٧، ٣/٣٥١، الهمع ١/١٤١، الدرر ٢/١٩٥، ديوانه ٢٨٧.

٥١٦ فَانْصِبْ كَرِيْمَةً وإِن شِئْتَ ارْفَعِ وإنْ تَشَأ جَرَرْتَ فالكُلُّ وُعِي

٥١٧ وإنْ تَقُل وَلَا كَرِيْمٌ جَعْفَرُ فَارْفَعْهُمَا مُبتدأ وخَبَرُ

إذا عطف على الخبر المنصوب بما بحرف لا يوجب لما بعده. فلا يخلو إما أن يكون فى المعطوف ضمير يعود على المعطوف عليه أولا يكون. فإن كان فيه سواء كان ذلك الضمير مرتفعا بالمعطوف أو مضافا إليه ما ارتفع به، والخبر المعطوف مقدما على المرتفع به نحو: مازيد كريما ولا كريمة أمه، جاز فى المعطوف المقدم نحو: كريمة النصب والرفع والجر. أما النصب فبالعطف على كريم وهو المختار، وأمه مرتفعة بكريمة المعطوف على كريم. كأنك قلت: مازيد كريمة عليك أمه، لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه. وأما الرفع فمن وجهين. أحدهما: الإبتداء. وأمه فاعلة سدت مسد الخبر. والثانى: أن تكون أمه مبتدأ وكريمة خبرا مقدما.

وأما الجر فبالعطف على توهم وجود الباء فى خبرما. كما عطف بالنصب مع وجود الباء على تقدير عدمها. وأمه فاعلة كريمة. وهو قليل. وقد مر بيانه فى العطف على خبر ليس. فقوله: فانصب كريمة إشارة إلى الأول. وقوله: وإن شئت ارفع إلى الثانى وقوله: وإن تشأ جررت إلى الثالث. وإنما أخره لضعفه. فإن تأخر الخبر المعطوف نحو مازيد قائما ولا أخوه قاعدا جاز النصب عطفا على معمول ما. والرفع على الإستئناف. وإن لم يكن فى المعطوف ضمير كما أشار إليه بقوله: ولاكريم جعفر. أى مازيد كريما، ولا كريم جعفر. امتنع النصب والجر. لأنك إن رفعت جعفرا بكريم، آمتنع أن يكون كريم خبرا عن زيد لعدم الرابطة، وإن رفعته بما وكان عطف جملة لزم اعمال مافى الخبر مقدما، وهو ممتنع فى الأصل الذى هو المعطوف عليه، فآمتناعه فى الفرع أجدر. وإذا امتنع النصب آمتنع الجر، وإذا بطل النصب والجر تعين رفع كريم بأنه خبر، وجعفر مبتدأ. وقد تأخر المبتدأ عن الخبر. وأما فى ليس فيجوز أن نقول: ليس زيد قائما ولا قاعدا عمرو. فيكون عمرو معطوفا على اسم ليس، وقاعدا خبره مقدما عليه وهو منصوب بليس لأن خبرها يقدم على اسمها بخلاف خبرما. وأما رفعه بليس مع جر قاعد فيؤدى إلى العطف

على عاملين وهما: ليس والباء. ولايجيزه سيبويه(1)

٥١٨ وَشَبَّهُوا لَاتَ بِلَيْسَ فِي العَمَلْ والاسْمُ مُحْذَوفٌ بِهَا قد اتَّصَلْ
٥١٩ وَرَفْعُ لاتَ حِيْنَ قَدْ يُبَاحُ فلَاتَ حينُ مثْلُ لَا بَرَاحُ

قد شبهوا لا بليس فأعملوها عملها فى نحو: لا رَجُلٌ أَفْضَلَ منك ولاشتراكهما فى النفى وفى الدخول على المبتدأ، والخبر. وهى أضعف من ما لكونها لمطلق النفى. وما للنفى الخاص بليس. ولهذا كان إعمال ما أكثر بل ربما لم يأت آعمال [لا](2) إلا فى الشعر كقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فَأَنَا ٱبْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ(3)

وأما ما: فقد جاءت عاملة فى التنزيل كما مر، ولأن ما تعمل فى المعرفة والنكرة بخلاف لا، فإنها لاتعمل إلا فى النكرة خلافا للكوفيين. ويبطل عملها بما يبطل به عمل ما.

فيقال: لا رجلٌ إلا أَفْضَلُ منك، ولا أفضلُ منك رجلٌ. برفعهما. ولا يأتى

---

(1) سيبويه ٣٣/١.

(2) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (ما). وما ذكر أصح لتناسب الشاهد النحوي بعدها.

(3) القائل: سعد بن مالك من الكامل يعرض بالحارث بن عباد فارس النعامة حيث اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابنى وائل، وهي الحرب الضروس حرب البسوس.
الشاهد في قوله: «لا براح» حيث عملت لا عمل ليس فرفعت الإسم «براح» وحذف خبرها.
وقد استشهد به سيبويه على إجراء «لا» مجرى ليس في بعض اللغات.
وقد اسشتهد به كل من: سيبويه ٢٨/١، ٣٥٤، المقتضب ٣٦٠/٤، ٢٣٩/١، ٢٢٤/٢، جمل الزجاجي ٢٤٢، الإنصاف ٣٦٧، ابن يعيش في مفصله ١٠٨/١، الخزانة ٢٢٣/١، ٩٠/٢، المغنى ٢٣٩، ٦٣١، شواهد العيني ١٥٠/٢، التصريح ١٩٩/١، الأشموني ٢٥٤/١، الهمع ١٢٥/١، الدرر ٩٧/١، ديوان الحماسة ٥٠٦.

خبرها مع اسمها إلا نادرا. وأما لات[1]: فهى لا المشبهة بليس عند سيبويه[2] ومن تابعه من البصريين، لأن تاء التأنيث المتصلة بها من خواص الفعل، فوجب أن تكون بمعنى ليس ليقوى شبهها. وزيادة التاء إما على تأويل الكلمة، كالتاء فى ربت وثمت، وإما للمبالغة كالتى فى نسابة وعلامة، وفتحت لا لتقاء الساكنين. وقيل للفرق بينهما وبين الداخلة على الفعل. وفى التنزيل: ﴿ولاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ﴾[3]. والتقدير: ولات الحين حين مناص. أى مفر. فاسم لات المرفوع بها محذوف، وليس بمضمر فيها على الأصح، لأن الحرف لايضمر فيه. وحين مناص منصوب لأنه خبرها. وألزموا اسمها الحذف كما ألزموا اضمار آسم ليس إذا آستثنى بها تحقيقا للمشابهة. فالحذف فى لات كالإضمار فى ليس. وإليه أشار بقوله: والإسم محذوف بها قد اتصل. أى اتصل حذفه بها ودام دواما متصلا. ومنهم من أجاز اضمار اسمها فيها لقوة شبهها بالفعل. ولايلزم من الإضمار فيما قوى شبهه بالفعل الإضمار فى غيره. ومنهم من يرفع حين مناص فى الآيه وهو قليل على أنه اسمها وخبرها محذوف. أى ليس حين مناص موجودا. وإليه أشار بقوله ورفع لات حين قد يباح.. وأما قوله: فلات حين مثل لابراح. فيشير به إلى البيت الذى تقدم ذكره فى عمل لا. والمراد أنه مثله فى حذف الخبر لا فى الإستعمال. فإن لات لاتعمل إلا فى الحين خاصة. والأخفش[4] ينصب حين مناص بفعل محذوف أى لا أرى

---

(١) لات عند الجمهور مكونه من: لا النافية وتاء التأنيث، وحركت لالتقاء الساكنين قال أبو عبيدة وابن الطرواة: كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها مكونة من لا النافية والتاء الزائدة، وقيل: هي كلمة واحدة وهي فعل ماض، وعلى هذا هل هي ماضي بليت بمعنى نقص استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء، وهو إبدال شاذ كما قال ابن أبي الربيع قولا حكاه في المغنى.
أنظر التصريح على التوضيح ـــ حاشية ياسين ١/١٩٩، ٢٠٠.

(٢) سيبويه ١/٢٨.

(٣) سورة ص آية ٣.

(٤) شرح الرضى ١/٢٩٦، الارتشاف و ١٧٣، اللباب في علل البناء والإعراب ص ١٢٨.

حين مناص. وذهب الكوفيون إلى أنها النافية للجنس لأنها أكثر آستعمالا من التى بمعنى ليس. وقيل: التاء متصلة بحين، وحين وتحين لغتان وهى نافية للجنس. وقيل فى قوله:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ....[1]

حرف جر. وقيل هى ليس قلبوا ياءها ألفا اجتزاء بأحد الشرطين. فأبدلوا من السين تاء. والأصح مذهب سيبويه[2]. لأن نسبة العمل إلى المحذوف على خلاف الأصل. ولأن الفرع قد يكون أكثر استعمالا من الأصل بدليل ياء القسم وواوه، فإنه ليس فى القرآن ياء القسم إلا نادرا. ولأن التاء مفصولة من حين فدعوى اتصالها على خلاف الأصل، ولأن البدل والقلب لا يصار إليهما إلا بدليل ولا دليل. وأما القول بأنها حرف جر فضعيف لعدم ما يتعلق به.

واعلم أن لات تنقص عن لا من وجهين. أحدهما: أن الأكثر حذف اسمها لضعفها لكونها فرعا عليها بخلاف لا. فأنها أكثر ما يحذف خبرها. والثانى: أنها لا تعمل إلا فى الحين، كما أن التاء لا تجر إلا آسم الله تعالى فى القسم ولدن لاتنصب إلا غدوة. وأما قول الشاعر:

---

(١) القائل:أبو زبيد الطائي من الخفيف. وتمام البيت:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ
فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءُ

الشاهد في قوله: «لات» حيث استشهد به الشارح على كونها حرف جر. وقيل فيها إن أصلها ليس. قلبت الياء الفا ثم أبدلوا من السين تاء. وهذا زائد وفيها أقوال كثيرة نكتفي بما استشهد لأجله الشارح. وقد استشهد به كل من: السيوطي ٢١٩، الدرر ٩٩/١، المخصص ٨٢/١٤، الخزانة ١٥١/٢، ١٤٤، الإنصاف ١٠٩/١ شواهد العيني ١٥٦/٢، الأصول ١١٨/٢، المخصص ١١٩/١٦، الأشموني ٢٥٦/١، شذور الذهب ٢٠١، الخزانة ١٤٩/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٩، معاني القرآن ٣٩٨/٢، فرائد القلائد ١٠٦، تأويل مشكل القرآن ٤٠٣، الهمع ٢٦/١.

(٢) انظر سيبويه ٢٨/١.

حَنَّتْ نُوَارُ وَلَاتَ هُنَّا حَنَّتِ ۞ وَبَدَا الَّذِى كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ[1]

فإنما أعملت فى هنا لأنه إشارة إلى الوقت وهو بمعنى حين. والتقدير: ليس الحين حين حنينها. وقيل هو إشارة إلى المكان، فأعملها فى غير الحين وهو شاذ. فأقوى المراتب فى العمل ليس ثم ماثم لا ثم لات. وأما إنْ النافية فلم يعملها سيبويه[2] عمل ليس وأجازه المبرد[3].

---

(١) القائل: حجل بن نضلة. من الكامل. وكان قد أسر بنت عمرو بن كلثوم، وركب بها المفاوز، فلما ابتعدت عن ديار أهلها تلهفت إليهم، واشتقاقت اليهم وحنت ، فقال أبياتا منها هذا البيت. وقيل شبيب بن جعيل. الشاهد في قوله: «هنا» حيث استعيرت من المكان للزمان، وأضيفت للجملة الفعلية وهو حنت ويريد أن لات مع هنا عاملة عمل ليس أيضا لا مهملة، والا لما احتاج إلى هذا التأويل في هنا. وقد استشهد به كل من: المؤتلف ٨٤، ابن يعيش في مفصله ١٥/٣، ١٧، الخزانة ١٥٦/٢، المغنى ٥٩٢، شواهد العيني ٤١٨/١، الهمع ٧٨/١، ١٢٦، الدرر ٩٩/١، الأشموني ١٤٥/١، ٢٥٦.

(٢) لم يذكرها سيبويه خلال حديثه عن ما ولا ولات. انظر سيبويه ٢٨/١ — ٣٤.

(٣) المقتضب ٥٠/١.

(كـاد وأخواتها)

٥٢٠ وألْحَقُوا بكـانَ كَادَ وَعَسَى — دَلِيلُـهُ عَسَى الغُوَيْـرُ أَبْـؤُسَا
٥٢١ وعنهمُ ماكِدْتُ آيباً سُمِـعْ — فالخبر انْصِبْه والإِسْمُ يَرْتِفَعْ
٥٢٢ وَفِيْهِمَا بالفِعْلِ حَسْبُ تُخْبَرُ — تَقُولُ كَادَ سِرُّ زَيْدٍ يَظْهَرُ
٥٢٣ وفى عَسَى تَأْتِى بِأَنْ فى الخَبَرِ — نحو عَسَى مُحَمَّدٌ أَنْ يَشْتَرِى
٥٢٤ وإنْ تَصِلْ عَسَى بِأَنْ سَدّ مسَدّ — آسْمٍ لَهَا وَخَبَرٍ وَقَدْ وَرَدْ
٥٢٥ أَنْ مع كَادَ فى شذوذٍ وضحا — قَد كاد من طولِ البَلَى أَنْ يَمْصَحَاَ
٥٢٦ وَتَرْكُ أَنْ أَوْلِي بِذَاكَ وَرَدَاَ — كَادُوا يَكُونُـونَ عَلَيْـهِ لِبَـدَا
٥٢٧ وَآسْتَعْمَلُوا طَفِقَ أَيْضاً وَكَرَبْ — بِغَيْرِأَنْ كَكَادَ فى الَّذِى آقْتَرَبْ

الذى يدل على كون هذا الكلم أفعالا وجود خصائص الأفعال لها كاتصال ضمائر الفاعل البارزة بها، وتاء التأنيث نحو: عسيت وعسيتا وعسيتم إلى آخرها وانقلاب لام عسى وعين كاد ألفا. وبه يبطل قول من زعم أن عسى حرف. وقوله: والحقوا بكان كاد وعسى: إنما الحقت بها لأنها لتقدير الفاعل على صفة ككان وأخواتها، ولأنها لاتتم بمرفوعها كلاما، وتستعمل تامة وناقصة. فحقها إذن أن تكون من أخواتها، لكن أفردت عنها لامتيازها بكون خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا غالبا. وإنما بدا بكاد وعسى، لأن بقية أخواتها محمولة عليها. أما أوشك فمحمول على عسى، ولذلك تدخل أن فى خبرها. وأما طفق وأخذ وجعل وأنشأ وكرب فمحمولة على كاد بدليل قوله: وآستعملوا طفق أيضا وكرب بغير أن ككاد فى الذى اقترب. وهذه الأفعال تدل على المقاربة، إما رجاء أو حصولا أو شروعا.

فهذه ثلاثة أقسام: الأول عسى: تقول عسى الله أن يشفى مريضك تريد أن قرب شفائه مرجو من الله تعالى مطموع فيه. والثانى: كاد كقولك: كادت الشمس تغرب. يريد أن قربها من الغروب قد حصل. الثالث: طفق وكرب ومنها جعل وأوشك وأخذ وأنشأ. أما عسى ففعل غير متصرف، إنما التزم فيه ذلك، إما لأنه دخله معنى الإنشاء أو حملا له على لعل، لأن كل واحد منهما للطمع فى أن يكون، والإشفاق فى أن لا يكون. ولذلك ذهب ابن السراج[1] إلى أنه حرف وهو ضعيف. لأن شبه الحرف لا يوجب الحرفية وتستعمل ناقصة وتامة. فالناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ككان. ويدل على ذلك ظهور النصب فى خبرها فى قول الزباء[2]:

عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً[3]

---

(١) يقول ابن الخشاب في كتاب المرتجل: فأما عسى فمعناها الطمع والإشفاق، والدليل على أنها فعل: اتصال الضمير بها على حد له اتصاله بالفعل الذي لاشك فيه تقول: عسيت أن أقوم... ص ١٥٤، ولم أجده في كتاب الأصول.

(٢) هي الزباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة بن السميدع، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي، صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيرة يسميها الإفرنج zenobie وأمها يونانية من ذرية كليوبطرة ملكة مصر: كانت غزيرة المعارف، بديعة الجمال، مولعة بالصيد والقنص، تحسن أكثر اللغات الشائعة في عصرها. وليت تدمر فكانت تابعة للرومان بعد وفاة زوجها. والعرب تقول بعد مقتل أبيها سنة ٢٦٧م.
واستولت على مصر مدة. وتاريخها حافل.
أنظر: الأعلام ٧١/٣.

(٣) القائل: هذا المثل قالته الزباء في مناسبة مرت معها. الشاهد في قوله: «أبؤسا» حيث جاء خبر عسى اسما مفردا، والأصل أن يكون جملة فعلية مقترنا بأن. وورد هنا على سبيل الشذوذ. والأمثال كثيرا ما تخرج عن أصولها. وووروده هنا على هذا الشكل شاذ.
وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ٢٥١، ٣٧٢، الخصائص ٩٨/١، ابن يعيش في مفصله ١٢٢/٣، ١٢٣/٥، المقرب ١٧، التصريح ٢٠٣/١، معجم البلدان (غوير)، اللسان (عسى) ٣٢١/٧، مجمع الأمثال للميداني ١٧/٢، ٤٢٤/١، سيبويه ٥١/١.

وهو الذى استدل به على إلحاقها بكان لظهور النصب صريحا فى خبرها فى البيت المذكور. والأبؤس: جمع بأس وهو القوة. وقيل جمع بؤس وهو خشونة العيش والتقدير: عسى الغوير أن ييأس. فقال أبؤس فجاء به منبها على الأصل. ثم آستدل أيضا على إلحاق كاد بكان لظهور النصب فى خبرها وهو قوله ماكدت أيبا[1] ويأتى بيانه. وبيت الزباء شاذ من وجهين: أحدهما أنه جمع المصدر الذى هو بؤس. والثانى: لوقوعه موقع أن والفعل. والأول إن تأول فيه عسى بمعنى صار وهى للتحقيق لا للمقاربة، بأن يقدر عسى الغوير أن يكون ذا بؤس لما فيه من حذف الموصول وصلته. ولا يجيزه البصريون.

واعلم أن خبرها لا يكون إلا مع أن والفعل غالبا كما ذكرنا أولا كقوله عز وجل ﴿عَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالفَتْحِ﴾[2]. أما أن فإنها تخلص المضارع للإستقبال فيصير مطالبا لمعنى عسى الذى هو الترجى لأنه لا يكون إلا مستقبلا، ولأن الخبر فى تأويل الإسم فى الأصل، وأن مع الفعل فى تأويل الإسم. وأما الفعل المضارع فلدلالته على ماهو المقصود فى الرجاء. وأشار إلى استعمال خبرها بأن بقوله عسى محمد أن يشترى. وقد جاء خبرها بغير أن للدلالة على شدة المقاربة كقوله:

عَسَى الهَمُّ الَّذى أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُـــونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[3]

---

(١) جزء من بيت يتم شرحه بعد قليل.

(٢) سورة المائدة آية ٥٢.

(٣) القائل: هدبة بن خشرم العذري من قصيدة له قالها وهو في السجن. من الوافر ويروى صدره:

عسى الكـــرب الـــذي أمسيت فيـــه

....

الشاهد في قوله: «عسى الكرب.. يكون» حيث استعمل عسى استعمال كاد في أن خبرها مضارع بغير أن وهو قليل. والأصل أن يقول: عسى الكرب.. أن يكون وهذا جائز في اللغة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٨/١، المقتضب ٧٠/٣، جمل الزجاجي ٢٠٩، المرزباني ٤٨٣، ابن يعيش في مفصله ١١٧/٧، ١٢١، المقرب ٩٨/١، المغنى ٢٣٥، ٥٧٩، الخزانة ٨١/٤، شواهد العيني ١٨٤/٢، الهمع ١٣٠/١، الدرر ١٠٦/١، التصريح ٢٠٦/١، الأشموني ٢٦٠/١، ٢٦٤، ابن عقيل رقم ٨٦.

وقيل إن موضع أن مع الفعل فى نحو: عسى زيد أن يقوم. الرفع حكاه بعض المتأخرين عن الكوفيين، وهو باطل لأنه فى المعنى مفعول، لأنه يقدر بقارب زيد القيام، ولأن الفعل قد يأتى بغير أن، والفعل لا يبدل من الإسم.

فإن قيل: فإذا استعملت عسى مشفوعة بأن فى الأكثر، فلا يصح أن تكون للمقاربة. أجيب: بأن القرب إنما هو بالنسبة إلى الراجي لأن الشيء المرجو يكون حصوله عند الراجى له أقرب من فوته. فإن قيل: فيلزم من كون خبرها أن مع الفعل أن يكون المصدر خبرا عن الجثة وهو محال. أجيب: بأنه إنما صح لأنه فى تأويل المفعول، أو على حذف مضاف. أى عسى زيد صاحب قيام. وأما التامة: فهى التى تدخل على أن والفعل ويقدر بقرب نحو: عسى أن يقوم زيد. وإليه أشار بقوله: وإن تصل عسى بأن سد مسد اسم لها وخبر. وفى التنزيل:﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾(1) وآستغنى فيها بأن والفعل عن الجزئين كما استغنى عن مفعولى ظننت فى نحو: ظننت أن يقوم زيد لاشتمالها على مسند، ومسند إليه. وفى ارتفاع زيد من نحو عسى أن يقوم زيد وجهان: أحدهما: أنه فاعل يقوم، وأن والفعل فاعل عسى وهى بمنزلة لازم. ولذلك قدرت بقرب. الثانى: أن يكون مرتفعا بعسى والنية التقديم. وفى يقوم ضمير الفاعل والأول هو الوجه. وعليه قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُودَا﴾(2) وأما على الثانى فلا يصح لأنه لو كان ربك مرتفعا بعسى، ومقاما محمودا بيبعثك للزم الفصل بين الصلة والموصول بأجنبى وهو محال. هذا حالها مع الظاهر وأما مع المضمر فلها حالتان:

احداهما: أن يتصل بها الضمير المرفوع المحل نحو: عسيت أن أفعل وعسينا وعسيتا إلى عسين بكسر السين والفتح أعرف. وفى التنزيل: ﴿عَسَيْتُم أَنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ﴾(3) وهى هنا بمنزلة عسى زيد أن يفعل. فزيد: اسمها، وأن يفعل: خبرها.

---

(1) سورة البقرة آية ٢١٦.

(2) سورة الإسراء آية ٧٩.

(3) سورة البقرة آية ٢٤٦.

وثانيهما: أن يتصل بها الضمير المنصوب المحل نحو: عساك أن تفعل إلى عساكن. فسيبويه[1] يجعل الضمير المتصل فى موضع نصب بمنزلته فى لعل، كما أدخلوا أن فى خبر لعلل تشبيها لها بعسى. قال:

لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ....[2]

والأخفش يجعلها على بابها، ويوقع الضمير المنصوب موقع المرفوع مجازا واتساعا. وفى كليهما تغيير. أما سيبويه[1] فغير عسى لأنه تغيير واحد معنوى بخلاف الضمير، فإن تغييره متعدد لفظى. والأخفش[3] غير الضمير لوجوب ثبوت الرفع فى نحو: عسيت وعسينا عملا بالإستصحاب. والمبرد[4] يجعل اسمها مضمرا فيها، والكاف خبرها وفيه تغيير لجعله الخبر غير فعل مضارع مقترن بأن. ويلزم على قوله: أن تبقى أن والفعل بعدها فى نحو: عساك أن تفعل ملغى. وأما كاد ففعل متصرف كسائر الأفعال فى الظاهر. وفى المضمر بخلاف عسى. تقول: كاد زيد يفعل، وكدت أفعل إلى كدت وكدتن. ويقال: كُدت بضم الكاف. إما للفرق بين فعل المقاربة وفعل المكيدة أو لأنه من ذوات الواو لمجيئه فى مصدره. يقال: لا أفعل ذلك ولا كودا ولاهما. فمن كسر جعلها بمنزلة خاف، ومن ضم جعلها من كاد يكاد، ومعناها مقاربة حصول الخبر ولا يكون خبرها إلا فعلا

---

(١) انظر سيبويه ١/٤٧٧ — ٤٧٨.

(٢) القائل: متمم بن نويره. من الطويل يخاطب به الشامت بهلاك أخيه مالك. وتمام البيت:

لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

الشاهد في قوله: «أن تلم» حيث جاء خبر لعل فعلا مضارعا مقرونا بأن حملا لها على عسى. وقد استشهد به كل من: ديوانه ص ١١٩، السيوطي ص ١٩٠، اللسان (علل) ١٣/٥٠٢، الكامل ١/١١٤، ٢٦٠، الخزانة ٢/٤٣٣، شرح سقط الزند ص ٥٥٧، المقتضب ٣/٧٤، المفصل ١٦٤، المغنى رقم ٤٧٣.

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب. ص ١٤١.

(٤) المقتضب ٣/٧٢.

مضارعا بغير أن فى الأعرف. أما الأول فلأنه لما أتى به لشدة الدلالة على تقريب الشيء من الحال، جعل خبرها مضارعا لتكون فيه دلالة على الحال، أو ماقاربه. وأما الثانى فلأن كاد يدل على الحال بدليل امتناع دخول السين عليها. وأن مخلصة للإستقبال فتنافيا. وفى التنزيل: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾[1] قالوا: واسمها والفعل وما بعده فى محل نصب على الخبر بدليل مجيئه اسما صريحا فى قوله:

.... وَمَا كِدْتُ آيِبًا ....[2]

على رواية كدت. وأما ورود أن فى خبرها فى قوله:

.... قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البَلَى أَنْ يَمْصَحَا[3]

فتشبيه لها بعسى لاشتراكهما فى أن الفعل معدوم الحصول وهو شاذ. ولذلك قال: وترك أن أولى بذاك، أى أولى من ورودها فى خبر كاد. وينبغى أن يفهم من

---

(١) سورة الجن آية ١٩.

(٢) القائل: تأبط شرا وهو ثابت بن جابر وهو من الطويل وتمام البيت:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَاكِدْتُ آيِبًا ... وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

الشاهد في قوله: «وماكدت آيبا» حيث جاء خبر كاد اسما صريحا «آيبا» والأصل أن يأتي جملة. ويروى البيت: وماكنت آيبا وعند ذلك فلا شاهد فيه. وقد آستشهد به كل من: الدرر ١٠٧/١، شواهد العيني ١٦٥/٢، الخصائص ٣٩١/١، اللسان (كبد) ٣٨٧/٤، الأغاني ٨٣٤٣/٢٤، شرح التصريح ٢٠٣/١، الخزانة ٥٤٠/٣، المرزوقي ٨٣، إعراب القرآن ٩٣٣، الهمع ١٣٠/١، الإنصاف ٥٤٤، الإشموني ٢٥٩/١، ابن عقيل ٢٧٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧.

(٣) القائل: رؤبة بن العجاج وهو من الرجز المشطور. وقبله:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَانْمَحَى
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البَلَى أَنْ يَمْصَحَا

الشاهد في قوله: «كاد ان يمصحا» حين اقترن المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية. وقد ذكر سيبويه أن المستعمل في الكلام دون أن. ووجود أن معها للضرورة. وهي بهذا تشبه عسى. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٨/١، المقتضب ٧٥/٣، جمل الزجاجي ٢١٠، الإنصاف ٥٦٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٧، المقرب ١٧، الخزانة ٩٠/٤، ١٥٠/٢، الهمع ١٣٠/١، الدرر ١٠٥/١، اللسان (مصح) ملحقات ديوانه ٧٢.

الأولوية الوجوب لا الجواز لتمثيله بقوله تعالى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ﴾[1].

وآعلم أن فى دلالة كاد على النفى والإثبات خلافا. فقال قوم: إنها فى الإثبات تدل على الإثبات، وفى النفى تدل على النفى كسائر الأفعال. وقال قوم: إنها فى النفى إثبات، وفى الإثبات نفى خلافا لسائر الأفعال. ومنهم من قال إن لم تدخل عليها نفى، دلت على الإثبات ماضيا كان لفظها أو مستقبلا. وإن دخل عليها نفى: فلفظها إن كان ماضيا دلت على الإثبات، وإن كان مستقبلا دلت على النفى كغيرها من الأفعال، والأول أصح. لأن الأصل فى كل فعل أن يدل على ماوضع له. فإذا دخل عليه النفى نفى المعنى الثابت. وكاد فعل موضوع لإثبات المقاربة، فإذا دخله النفى نفى تلك المقاربة. أما الثانى: فاستدل بأنه إذا قيل فى الإثبات كاد زيد يقوم. أو يكاد [زيد][2] يقوم، فالقيام غير حاصل ولامعنى للنفى إلا ذلك، لأن النفى يتعلق بالخبر. وأما فى النفى فبقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[3]، وقد فعلوا. وقوله: ﴿إِذْ أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَد يَرَاهَا﴾[4] ومن تخطئة الشعراء لذى الرمة فى قوله:

إذَا غَيَّر النَّأىُ المُحِبّين لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيّة يَبْرَحُ[5]

(١) سورة الجن آية ١٩.

(٢) هكذا في (ك، ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

(٣) سورة البقرة آية ٧١.

(٤) سورة النور آية ٤٠.

(٥) القائل: ذو الرمة من الطويل.

الشاهد في قوله: «لم يكد» حيث يقول بعض النحاة أن كاد نفيها إثبات، وإثباتها نفي. وهذا غير صحيح فاذا قال قائل: كاد زيد يبكي فمعناه: قارب زيد البكاء ولكنه لم يبك. وإذا قيل لم يكد يبكي فمعناه لم يقارب البكاء ولم يبك. ومعنى لم يكد في هذا البيت اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبى التغيير وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه.

وقد استشهد به كل من: مفصل ابن يعيش ١٢٤/٧، الخزانة ٤/ ٧٤، شواهد الفية العيني ٢٧٨/٣، الأشموني ٢٦٨/١، ديوانه ٨٦.

لأنهم لو لم يفهموا من قوله: لم يكد رسيس الهوى الإثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب مية، لم يكن لتخطئتهم له وجه. والجواب عن الأول: أن القيام إذا كان غير حاصل فى الإثبات، لا يلزم منه أن يكون كاد نفيا، لأن كاد موضوعة لمقاربة الفعل لا لوجوده. ولايلزم من عدم دلالته على الوجود الذى هو خارج عن مدلوله، أن يكون نفيا. وعن الآية الأولى إن وجد الفعل فهم من قوله ذبحوها. وأما قوله ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾[1]. لايدل إلا على نفى مقاربة الفعل قبل الفعل، بدليل ماسبق من تعنتهم واقتراحهم أمرا بعد أمر. وهذا دأب من لايفعل ولا يقارب الفعل. وفعلهم بعد ذلك لا ينافى نفى مقاربتهم الفعل قبل. وعن الثانية وهى قوله ﴿لَمْ يَكَد يَرَاهَا﴾[2] يجب أن يحمل على نفى مقاربة الرؤية، وإلا لفسد المعنى لدلالة ماقبله عليه وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية. ولا يجوز أن يكون لم يكد هنا للماضى لدخول أدات الشرط عليها. وأمابيت ذى الرمة فلا يدل فهمهم منه الإثبات. على أنه للإثبات فى نفس الأمر، لاحتمال أن يكون مذهب من خطأه أنه للإثبات. والأولى أن يحمل على نفى مقاربة الزوال للمبالغة. والمعنى أنه لم يقارب الزوال. وأما الثالث فلم يخالف إلا فى الماضى لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[1] وقد فعلوا. وجوابه ماتقدم. وقد جاءت كاد بمعنى أراد فى قوله:

كَادَتْ وكِدْتُ وتِلْكَ خَيْرُ إرادَةٍ ....[3]

وأما كرب: فبمعنى كاد. يقال: كرب زيد يفعل. والمعنى: قارب الفعل ومنه قوله:

---

(١) سورة البقرة آية ٧١.

(٢) سورة النور آية ٤٠.

(٣) لم اعثر على قائله فيما اطلعت عليه من المراجع. والشاهد كما ذكر الشارح مجيء كاد بمعنى أراد.

.... **وَقَدْ كَرَبَتْ أَسْبَابُ نَفسِي تَقَطَّعُ**(١)

وأما أوشك فمأخوذ من قولهم أوشك يوشك بكسر الشين فى مضارعه إذا أسرع. ويستعمل استعمال كاد للدلالة على مقاربة الفعل من غير رجاء كقوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرّاتِهِ يُوَافِقُهَا(٢)

واستعمال عسى فى النقصان والتمام نحو: يوشِكُ زيد أن يقوم. ويوشك أن يقوم زيد. وأما طفق وانشأ وجعل فى بعض معانيه، فلدنو الخبر والأخذ فيه والشروع. وفى التنزيل: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾(٣) ولاتستعمل أخبارها إلا بالمضارع غالبا مجردا

---

(١) القائل: أبو زيد الأسلمى من قصيدة له من الطويل يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن المغيرة والي المدينة وتمام البيت:

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبَتْ أَسْبَابُ نَفْسِي تَقَطَّعُ

ويروى العجز:

وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا.

الشاهد في قوله: «وقد كربت» حيث جاء الفعل كرب بمعنى قارب. وفيه شاهد آخر على الرواية الثانية حيث جاء الخبر مقترنا بأن وهذا نادر.

وقد آستشهد به كل من: الكامل ١٠٩/١، العيني ١٩٣/٢، الدرر ١٠٥/١، الهمع ١٣٠/١، ابن عقيل رقم ٩٣، الشذور ٢٧٤، المقرب ٩٩/١، شرح التصريح ٢٠٧/١، الأشموني ٢٦٢/١، أوضح المسالك رقم ١٢٨.

(٢) القائل: نسبه المبرد في كامله لأمية بن أبي الصلت، ونسبه أبو الحسن في تعليقاته على الكامل للمبرد ٤٤/١، إلى رجل من الخوراج قتله الحجاج بن يوسف الثقفي وذكر أن ذلك هو الصحيح. والشاهد موجود في ديوان أمية بن أبي الصلت ص ٤٢.

الشاهد في قوله: «يوشك من فر... يوافقها» حيث أتى بخبر يوشك مضارع أوشك فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية، وذلك قليل حيث أن الأصل أن يقترن خبرها بأن.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٩/١، الكامل ٤٤/١، ٢٠٧، ابن عقيل رقم ٩١، أوضح المسالك رقم ١٢٥، شذور الذهب ٢٧١الهمع ١٢٩/١، ١٣٠، ا لدرر ١٠٣/١، الدرر ١٠٣/١، ١٠٦، الأشموني ١٦٢/١، دمنهوري ٨٧، ٩١، ٩٦. ابن يعيش ١٢٦/٧.

(٣) سورة الاعراف آية ٢٢، سورة طه آية ١٢١.

عن أن لما بينهما من المنافاة لوجوب تحقق أخبارها فى الحال وأن للإستقبال. وقوله: بغير أن يعنى أن طفق وكرب يستعملان بغير أن لما ذكرنا. وقوله ككاد أى فى الإستعمال بغير أن. وقوله: فى الذى اقترب يريد به كرب دون طفق لما بينا أن طفق للأخذ فى الشىء والشروع فيه بسرعة.

(إن وأخواتها)

٥٢٨ القول فيما يَرْفَعُ الأخبارا وينصِبُ الأَسْمَاءَ حَيْثُ صَارَا
٥٢٩ وهى حُرُوفٌ عَامِلاتٌ عَمَلَا تَخْتَصُّ بالإسم تُعَدّ عن ولا
٥٣٠ إنَّ وأنَّ وَكَأَنَّ ولَعَلْ ولَيْتَ خامِس ولَكِنَّ وَعَلْ
٥٣١ تَقُولُ إنَّ خالِداً كَرِيْمٌ وَلَيْتَ بَكْراً عِنْدَنَا مُقِيْمُ

إنما عملت هذه الحروف لاختصاصها بالأسماء وليست كالجزء. أما الإختصاص فلما مر من أن الحرف لايعمل مالم يختص. وأما قيد «فليس كالجزء» فللإحتراز عن لام التعريف والسين وسوف وقد، لأنها كالجزء مما تدخل عليه لتخصيصها له. وجزء الشيء لا يعمل فيه. وذلك ظاهر فى لام التعريف والسين وسوف. وأما قد فتخصيصها تقريب الماضى من زمن الحال، وتقليل الإستقبال. وكان قياسهاأن تعمل الجر، لأن كل حرف اختص بنوع. فالأصل فيه أن يعمل العمل المختص بذلك النوع. وإنما نصبت الأسماء ورفعت الأخبار، لأنها أشبهت الأفعال لفظا ومعنى. أما اللفظ فمن وجوه أحدها: أن أواخرها مبينة على الفتح كالفعل الماضى. وثانيها: أنها تخفف من مضاعفها كالأفعال. وثالثها: اتصال نون الوقاية بها إذا دخلت على ياء المتكلم كالأفعال. ورابعها: أنها مركبة من ثلاثة أحرف فصاعدا كعدد الأفعال. وأما المعنى فلأن معانيها كمعانى الأفعال. فمعنى إن وأن أكدت، وكأن شبهت، وليت تمنيت، ولعل ترجيت ولكن: استدركت. والفرق بين التمنى والترجى: أن الترجى لما يمكن وقوعه، والتمنى لما يمكن ولما يمتنع. فإن الإنسان يتمنى عود الشباب وهو ممتنع. ولأن هذه الأحرف مختصة بالأسماء كاختصاص الأفعال بها. وهذه الأوجه إن وجد بعضها فى غيرها من الحروف أو

كان بعضها غير مقتض للعمل لكن مجموعها مختص بها ومقتض للعمل. فلما أشبهت هذه الحروف الفعل، وكان منه ما يتعدى إلى مفعول عملت العمل المختص به وهو النصب والرفع وهو المراد بقوله عاملات عملا يختص بالفعل وإنما عملت فى الجزئين، أعنى المبتدأ والخبر، لأنها تقتضيهما معا، ولأن منها ماهو لتأكيد النسبة والنسبة لاتكون إلا بين شيئين، فعملت فيما أقتضته النسبة من الجزئين، فشابهت الفعل المتعدى فرفعت أحدهما ونصبت الآخر. لأن الجر ليس من عمل الفعل، فلاحظ لها فيه. ولا يجوز رفعهما. أما أولا: فلأنه كان يلتبس بالمبتدأ والخبر، فيتوهم أنها ليست عاملة. وأما ثانيا: فلأنها مشبهة لكان، وهى ترفع وتنصب فكذلك ماأشبهها. ولا يجوز أن ينصبهما إما لأنه يؤدى إلى خلو الجملة من مرفوع، وإما لأن ظننت تنصبهما فيؤدى إلى مساوات فرع الفرع الأصل. وإنما لزم فيها تقديم المنصوب على المرفوع وإن كان المرفوع بها مشبها بالفاعل الذى أصله التقديم، والمنصوب مشبها بالمفعول. إما لأن كان يعمل ذلك فيؤدى إلى مساوات الفرع بالأصل وهو محال، وإما للتنبيه على أن عملها فرع على الفعل أو لئلا يلتبس بالأفعال، لأنها أشبهتها لفظا ومعنى. ولايكفى عدم التصرف فارقا، لأن من الأفعال مالا يتصرف، ولئلا يتصل بها ضمير المرفوع البارز الذى لايتصل إلا بالفعل.

وأما قوله: تعد عن ولا: عدها سته. فقد قيل: أن هذه الحروف تعد ستة فيزاد فيها كأن. لأنها لما ركبت من كاف التشبيه وإن، تغير حكمها. وقيل تعد سبعة وتزاد عليها عسى على مذهب سيبوية[1] نحو: عساك أن تفعل وقد مر بيانه. وقوله: وليت خامس ولكن وعل. يوهم أن عل حرف آخر وليس كذلك، بل هى لعل نفسها. واللام إما زائدة وإما أنّ لعل وعل لغتان[2] وهو الأصح. وقد جاء الجر بها

(١) انظر سيبويه ١/٤٧٧.

(٢) يذكر النحاة أن اللام في لعل زائدة ومن هؤلاء أحمد المالقي في كتابه رصف المباني حيث يقول:... وقد تقدم أن اللام في أولها زائدة عليها، والإحتجاج لها في باب اللام وعملها في الوجهين

تنبيها على أن الأصل فى هذه الحروف الجر وهو قليل كقوله:

فَقُـلْتُ ادعُ أُخـرَىَ وَآرْفَـعِ الصَّوْتَ مُعْلِنَـا
لَعَــلَّ أبـي آلمِغْــوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ[1]

ويحتمل أن تكون مخففة وفيها ضمير الشأن، وأدغمت لامها فى لام الجر بعد فتحها مع المظهر حملا على المضمر، ولأنه قد روى بكسر اللام. وقريب مبتدأ. أى جواب قريب، ولابى المغوار خبره، والجملة خبر لعل. وفيها لغات: لَعَلَّ وعَلّ ولَعَنَّ، وعَنّ والأَنَّ وأَنَّ، ورعَنَّ، ورَعَلّ، ولَعاَ.

وآعلم أن هذه الحروف بالنسبة إلى الإفراد والتراكيب ثلاثة أقسام: فإنّ وأنّ وليت مفردة باتفاق. وأما كأن فقيل أنها مركبة من كاف التشبيه وأن. وفتحت الهمزة للتركيب، وقيل: إنها حرف مفرد موضوع للشبه: كليت للتمنى. وأما لكن فمفردة خلافا للكوفيين. فإنها عندهم مركبة من لا وإن. والكاف زائدة والهمزة محذوفة بعد نقل كسرتها إلى الكاف وهو ضعيف، لأن التركيب على خلاف الأصل ولا دليل على دعواهم من الزيادة والحذف والنقل. وأما لعل فقيل: إنها مركبة من اللام وعل. وقيل إنها مفردة. وقد مربيانه.

= ـــ لعل وعل ـــ في المبتدأ والخبر نصبا ورفعا ك: إن المذكورة ... رصف المباني ٣٧٣.

(١) القائل: كعب بن سعد الغنوى من قصيدة له من الطويل في رثاء أخيه أبي المغوار واسمه هرم. ويروى الصدر كالتالي:

فقـــلت ادع أخـــرى وارفـــع الصوت جهـــرة
....

الشاهد في قوله: «لعل أبي المغوار» حيث جر بلعل وهو حرف ترج وجر شبيه بالزائد ـــ لفظ «أبى» على لغة عقيل. وروى البيت أيضا: لعل أبا لمغوار. أبا: اسم لعل، وقريب: خبره. وقد آستشهد به كل من: ابن عقيل رقم ١٩٦، شواهد العينى ٣٤٧/٣، الخزانة ٣٧٠/٤، المغنى ٢٨٦، ٤٤١، الهمع ٣٣/٢، ١٠٨، الدرر ٣٣/٢، ١٤٢، التصريح ١٥٦/١، ٢١٣، الأشموني ٢٠٥/٢، الأصمعيات ٩٦.

٥٣٢ واللاَّمُ فِي خَبَرِ إِنَّ تَدْخُلُ تَقُولُ إِنَّ خَالِداً لَمُفضِلُ

إنما دخلت اللام فى خبر إن المكسورة دون غيرها لعدم المنافاة بينهما، لأن اللام للإبتداء، والمكسورة لا تغير معنى الإبتداء بدليل جواز العطف على محلها بالرفع بعد مضى الخبر كما يبين بعد. ولأنهما قد اشتركا فى التأكيد والإيجاب، وتلقى القسم بكل منهما. وكل منهما لايغير معنى الإبتداء لأنهما يدخلان على المبتدأ لتأكيده، والمؤكد للشيء لا يغير معناه بل يقربه ويمكنه فى النفس، بخلاف أخواتها. فإنها لما أحدثت فى المبتدأ معنى لم يكن له فى الأصل كالتشبيه والتمنى والترجى، لم يدخل على إخبارها لما بين لام التوكيد وهذه المعانى من المنافاة. وأما إن المفتوحة وإن كانت لاتغير الخبر، إلا أنها لما كانت معمولة لما قبلها، ومن شأن اللام أن تعلق ماقبلها عن العمل لم تدخل فى خبرها. وأماقوله:

أَلَم تَكُنْ حَلَفْتَ باللهِ العَلِيّ أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِن خَيْرِ المِطى(١)

فاللام فيه زائدة كما زيدت فى خبر أمسى فى قوله:

.... قَالَ الّذى سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا(٢)

وأما لكن فقد أجاز الكوفيون دخول اللام على خبرها بدليل قول الشاعر:

---

(١) القائل: لم اعثر على قائله: وهو من الرجز. الشاهد في قوله: «إن مطاياك لمن خير المطى» حيث جاءت اللام متصلة بخبر إن المفتوحة على الضرورة، إذ الأصل ألا تزاد اللام في خبر أن، ولكنها جاءت زائدة للضرورة. وقد آستشهد به كل من: الخصائص ٣١٥/١، الهمع ١٤٠/١، الدرر ١١٦/١، الخزانة ٣٢٨/٤.

(٢) القائل: غير معروف. وتمام البيت: وهو من البسيط.

مَرُّوا عِجَالي فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ
قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا

الشاهد في قوله: «لمجهودا» حيث دخلت اللام على خبر أمسى دخولا شاذا، فهي زائدة. وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ١٥٥، الخصائص ٣١٦/١، ٢٨٣/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٤/٨، ٨٧، الخزانة ٣٣٠/٤، الهمع ١٤٤/١، الدرر ١١٧/١، شواهد العيني ٣١٠/٢، الأشموني ٢١٤/٢.

.... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ(1)

ولأنها لا تغير معنى الخبر وهذا ضعيف. أما أولا فلأنه لا دليل فى البيت، لأنه مثل: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى﴾(2). والأصل: لكن إنما هو الله ربى، فنقلت حركة الهمزة إلى النون قبلها وحذفت ثم أدغمت فيما بعدها لاجتماع المثلين كما هو قاعدة الإدغام. ويوقف على لكن بالألف كما يوقف على أنا. وأما ثانيا فلأن لكن موضوعة لمخالفة مابعدها لما قبلها. فلها تعلق بما قبلها. واللام تقطع التعلق والقياس فى هذه اللام أن تتقدم على أن، لأنها قبل دخول أن على الجملة كانت واجبة التقديم عليها، فيجب ذلك بعده عملا بالإستصحاب، ولذلك علقت علمت إذا دخلت على خبرها عن العمل فيها، إلا أنها أخرت لئلا يتوالى حرفا تأكيد. وكانت اللام أحق بالتأخير لأن تأخيرها يبطل عملها لامتناع أن يعمل الحرف متأخرا بخلاف اللام. وأما قول الشاعر:

أَلَا يَاسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيْمُ(3)

---

(1) القائل: غير معروف وهو من الطويل: وتمام البيت:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي
وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

الشاهد في قوله: «لعميد» حيث جاءت اللام مع خبر لكن التي تفيد التوكيد وقد اعتبره البصريون على سبيل الشذوذ، وقد أباحه الكوفيون، وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٨، الخزانة ٣٤٣/٤، المغنى ٢٣٣، الإنصاف ٢٠٩، شرح شواهد العيني ٢٤٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ١١٢/١، همع الهوامع ١٤٠/١، الدرر اللوامع ١١٦/١، الأشموني ٢٨٠/١.

(2) سورة الكهف آية ٣٨.

(3) القائل: نسب هذا البيت إلى محمد بن سلمه، و الصحيح أنه لرجل من بنى نمير لم يسمه الرواة. وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «لهنك» حيث حذف همزة إنك وأبدلها هاء. والهمزة والهاء يتعاقبان في كلام كثير من العرب، وربما زادوا بعد الهمزة هاء وذلك إمارة تقاربهما وتجانسهما عندهم مثل: هرقت الماء بمعنى أرقته وأهرقته. وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ١١٣، الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، ابن يعيش في مفصله ٦٣/٨، ٢٥/٩، المقرب ١٠٧/١، الخزانة ٣٣٩/٤، المغنى ٢٣١، الهمع ١٤١/١، الدرر ١١٨/١، اللسان (لهن).

فإنما جمع بين اللام والهمزة لتغير لفظ إن بإبدال الهمزة هاء. ولها أربعة أحوال. أحدها: أن تدخل على الخبر نحو: إن زيدا لقائم. وفى التنزيل: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾[1] ﴿وإنّه لَمِنَ الصَّادِقِيْنَ﴾[2]. ويشترط أن لا يلى أن الخبر كما لوكان ظرفا نحو: إن أمامك بكرا، وإن فى الدار زيدا، وأن لا يكون الخبر جملة فعلية فعلها ماض. الثانية: على اسمها إذا فصل بينه وبينها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لأَيةً﴾[3] لامتناع الجمع بينهما لما مر. الثالثة: على الفضلة بشرط تقدمها كقوله:

إِنِ آمراً خصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ عَلَى الثَّنَائِي لَعِنْدِى غَيْرُ مَكْفُورِ[4]

أى لعندى مشكور غير مكفور. والعامل فى الظرف وهو لعندى حينئذ. أما مكفور لأن غير بمعنى لا وهو رأى الزجاج. كأنه قال: لعندى لامكفور. وأما أن يكون العامل فيه محذوفا دل عليه مكفور. وإن تأخرت الفضلة امتنع دخولها نحو: إن زيدا آكل طعامك، لأن الفضلة من قبيل الزيادة. والزيادة لا تؤكد. فإذا تقدمت صح تأكيده باللام لوقوعها فى محل الخبر. الرابعة: الفصل كقولك: إن زيدا لهو الظريف. وفى التنزيل: ﴿إِنَّهُم لَهُمُ المَنْصُورُون﴾[5]

٥٣٣ وإنْ تُخَفَّفْ إنَّ فَهِى تَعْمَلُ نحو وإنَّ كُلاًّ وَقَوْمٌ ثَقَّلُوا

---

(١) سورة الطارق آية ٨.

(٢) سورة يوسف آية ٥١.

(٣) سورة الحجر آية ٧٧، سورة النحل آية ١٦.

(٤) القائل: أبو زبيد الطائي وهو من البسيط. ويروى البيت برواية أخرى:

إن امـــرأ خصنـــي يومـــا مودتـــه
على التنـــائي لعنـــدي غير مكفـــور

الشاهد في قوله: «لعندي غير مكفور» حيث ألغى الظرف عندي إذ لا يتقدم المضاف على المضاف إليه وكذلك لا يتقدم معموله حيث أن عند هي معمول مكفور. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨١/١، الإنصاف ٤٠٤، المغنى ٦٧٦، الهمع ١٣٩/١، ٤٩/٢، الدرر اللوامع ١١٦/١، ٥٩/٢، الأشموني ٢٨٠/٢، ديوانه ٧٨٠.

(٥) سورة الصافات آية ١٧٢.

هذه الحروف يجوز تخفيف المضاعف منها إلا لعل إما لعدم السماع به وإما ليكون آمتناعها منه منبهة على الأصل. وقوله: وإن تخفف أن يريد به المكسورة الهمزة. وقوله: فهى تعمل يريد أنها تعمل النصب والرفع كالثقيلة. والقياس أن لاتعمل إذا خففت لانتفاء الشبه اللفظى بينها وبين الأفعال، ولعدم الإختصاص الموجب للعمل. ومن أعملها نظر إلى أن الحذف لا يوجب إبطال العمل قياسا على الفعل نحو: لم يك زيد منطلقا. ولأن شبه الفعل وإن انتفى لفظاً فالشبه المعنوى باق وهو التأكيد والتحقيق، ولأن المحذوف مراد، ولأن التخفيف لا يبطل العمل كما فى رب لأنها تعمل بعد التخفيف اجماعا. وقوله: نحو وإنّ كُلّا إشارة إلى الدليل على إعمالها بقوله تعالى: ﴿وإنَّ كُلًّا لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُم﴾[1] بتخفيف أن ونصب كل على أنه آسمها على قراءة النصب والخبر ليوفينهم. ولمّا: إماّ مخففة أو مشددة. وقد قرىء بهما. فإن كانت مخففة جاز أن تكون ما زائدة للفصل بين لام إن وهى الأولى، ولام القسم وهى الثانية فى ليوفينهم، لامتناع الجمع بين حرفين للتأكيد بلفظ واحد، وجاز أن يكون نكرة وهى الخبر أى ﴿وإنْ كُلًّا لَمّا لَيُوَفينهُّم﴾[1]، وإن كانت مشددة فما هى الخبر أيضا والأصل لمن ما، ثم ادغم نون من فى ميم ما، ويجوز أن تكون لما بمعنى إلا. وأن بمعنى النافية. ونصب كلا حينئذ بفعل محذوف دل عليه ليوفينهم. وفى أن كلا أربعة أوجه: تشديد أن ولما وتخفيفهما، وتخفيف أن وتشديد لما وبالعكس وهو المراد بقوله. وقوم ثقلوا يعنى نون أنّ.

واعلم أن لهذه الحروف بالنسبة إلى التخفيف والكف حالتين: حالة يبطل بها عملها وهو الأكثر، وحالة لا يبطل ومنها: إذا خفف لا يعمل مطلقا كلكن على الأصح، ومنها مالا يخفف نحو: لعل ويأتى بيانه بعد.

٥٣٤ وأُلْغِيَتْ فى نَحْوِ إنْ كُلٌّ لَمَاَ ... كمثل مَا تُلْغَى إِذَا كُفَّتْ بِمَا

٥٣٥ كإنَّمـاَ وَلَيْتَمَـا المَكْفُوفَـةْ ... وحيث أُلْغِيْتْ إن الخَفِيْفَة

---

(١) سورة هود آية ١١١.

٥٣٦مِنَ الثَّقِيْلَةِ فَأَوْجِبْ لاَمَــا تُجْعل وَاجِبًا بِهَا الكَلاَمَا
٥٣٧نحو وإِنْ كادوا لَيَفْتِنُونَكَـــا وهَكَـــذَا لامُ لَيُزْلِقُوْنَكَـــا

قد بينا أن هذه الحروف إذا خففت جاز إعمالها والغاؤها. وهو الأصل لما مر. ومعنى الغائها إهمالها واطراح عملها. وفى التنزيل: ﴿وإِنْ كُلٌّ لمَاَّ جَمِيْعٌ لَدَيْنَا مُحضَرُون﴾[1]. وإليه أشار بقوله: وألغيت فى نحو إن كل لما. فكل: مبتدأ، وجميع: الخبر، وما: زائدة والتقدير: وأن كل لجميع لدينا محضرون. ومن شدد لما جعلها بمعنى إلا وإن نافية. وقولة: كمثل ماتنفى إذا كفت بما. يريد أنها يبطل عملها بالكف كما يبطل بالتخفيف، لأن العلة الموجبة للإلغاء بالتخفيف وهى عدم الإختصاص وزوال شبه الفعل قائمة فى الكف. ولذلك شبه إلغاءها بالتخفيف بالغائها بالكف. ولأنه قد كف ماهو أقوى من هذه الحروف عن العمل وهو الفعل وحرف الجر. فالفعل نحو: قلما وطالما. لأن ماكفتهما عن اقتضاء الفاعل، وهيأتها لدخولها على الفعل. وقيل: الكف كان ذلك ممتنعا. وأما حرف الجر فنحو: ربما وقد مر بيانه.

وآعلم: أن آتصال مابهذه الحروف على ضربين. أحدهما: أن تكون حرفا زائدا للكف فى الأعرف، فيجعلها صالحة للدخول على الجملتين فيبطل عملها على الأفصح. أما الإسمية فنحو: إنَّمَا زيد قائم. وفى التنزيل: ﴿إِنَّما إِلَهُكُم إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[2]

وقول الشاعر:

وَلَكِنَّمَـا أَهْلِـى بِوَادٍ أنِـيْسُهُ ....[3]

---

(١) سورة يس آية ٣٢.

(٢) سورة الكهف آية ١١٠.

(٣) القائل: ساعدة بن جؤية من الطويل. يصف فيه بعده عن أهله وشوقه إليهم وحنينه نحوهم وتمام البيت:

وَلَكِنَّمَـــا أَهْلِـــي بِوَادٍ أَنِـــيْسُه
ذِئَـــابٌ تَبَغَّـــى النَّـــاسَ مَثْنَـــى وَمَوْحَـــدُ =

وقول الآخر:

....لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ[1]

وأما الفعلية فكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾[2]. ﴿وكَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى المَوْتِ﴾[3]

وقول الشاعر:

..............................لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ الْمُقَيَّدَا[4]

= الشاهد في قوله: «ولكنا أهلي بواد» حيث دخلت ما على لكن فكفتها عن العمل ولم تنصب ما بعدها حيث زال اختصاصها. وقد استشهد بها كل من: سيبويه ١٥/٢، المقتضب ٢٨١/٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/١، ٥٧/٨، المغنى ٦٥٤، شواهد العيني ٣٥٠/٤، ديوان الهذليين ٢٣٧/١.

(١) القائل: سويد بن كراع العقلي من الطويل. وتمام البيت:

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرَنْ ... أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ

الشاهد في قوله: «لعلما أنت حالم» حيث جاءت «لعل» وهي من أخوات إن ملغاة عن العمل لاتصال ما الكافة فيها. وأنت: مبتدأ، وحالم خبره. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨، ابن الشجرى في أماليه ٢٤١/٢، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ص ٦٤، الإيضاح في شرح المفصل ٧٨٦/٢، المفصل ١٥٨، الخزانة ٢٩٧/٤.

(٢) سورة الممتحنة آية ٩.

(٣) سورة الأنفال آية ٦.

(٤) القائل: الفرزدق من كلمة له يهجو بها جريرا ويندد بعبد قيس وهو رجل من عدى بن جندب ابن العبز. وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها من الطويل.

وتمام البيت:

أَعِدْ نَظَراً يَاعَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

الشاهد في قوله: «لعلما أضاءت» حيث اتصلت لعل بما الزائدة فكفتها عن العمل، والأصل بها الدخول على الجمل الإسمية. ودخولها على الفعلية لسبب دخول ما وكفها عن العمل. وقد استشهد به كل من: قطر الندى ٥٥، شرح المفصل ٥٤/٨، ٥٧، أمالي ابن الشجرى ٤٢١/٢، الدرر ١٢٢/١، الأشموني ٢٨٤/١، ديوانه ٢١٣.

وأما قول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[1]

فيروى بنصب الحمام ورفعه. فالنصب على جعل مازائدة غير كافة، والرفع على أنها كافة. ويجوز فى لعلما وكأنما ولكنما ماجاز فى ليتما لقوة شبهها بالفعل، وابطال معنى الإبتداء، لأنها تغير اللفظ والمعنى، وضَعُفَ فى إِنَّمَا وأَنَّمَا لعدم تغييرها المعنى. فقوله: كفت بما يحترز به عن الزائدة لأنها يبطل عمل إنّ بها. قوله كأنما وليتما المكفوفة. يريد المكفوفين بها وكأنما وليتما. أما فاعل كفت أو فاعل تلغى على الخلاف فى باب تنازع الفعلين . وإنما خص بالذكر كأنما وليتما لما بينا من أنهما يغيران معنى الإبتداء ودخول ماهذه على أن تفيد مايفيده النفى والإثبات من الحصر، لأنها للكف، والكف فى معنى النفى. لأن الشيء لا يكف إلا بما يناقضه. وإلا لم يبطل عملها.

الثانى: أن يكون اسما بمعنى الذى وتكتب منفصلة كقوله تعالى: ﴿إِنْ مَا اتَّخَذْتُم مِنْ دُوْنِ اللهِ أَوْثَاناً مَوَدَّةٌ بَيْنَكُم﴾[2] على من قرأ برفع مودة، والعائد

(١) القائل: النابغة الذبياني من البسيط من قصيدته التي مطلعها:

يادار ميـــــــة بالعليـــــــاء فالسنــــــــد
أقـــــوت وطـــــالت عليها سالـــــف الأمَـــــد

المعنى: شاهدت المرأة سربا من الحمام الطائر فتمنت أن يكون هذا السرب لها أو نصفه فتزيد مالديها من حمام.

الشاهد في قوله: «ليتما هذا الحمام» حيث يروى بروايتين:

الأولى بنصب الحمام على أنه بدل من هذا التي تعرب مبتدأ، وليت عند ذلك مهملة. ويستدل من هذا على أن ليت إذا اتصلت بها ما الزائدة جاز فيها الإهمال والإعمال. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٦٧/٤، أمالي ابن الشجرى ١٤٢/٢، الخصائص ٤٦٠/٢، الحيوان ٣ /٤٧٨، سيبويه ٢٨٢/١، شرح المفصل ٤٥/٨، ٥٨، شذور الذهب رقم ١٣٨، مغنى اللبيب رقم ٩٢، الهمع ٦٥/١، الأشموني ٢٨٤/١، الدرر ٤٤/١، القطر رقم ٥٦، أوضح المسالك رقم ١٣٨، الإنصاف ٣٠٢، المقرب ١١٠/١، شرح شواهد المغنى ٢٢٠/١، حاشية السجاعي ٦٢، ديوانه ٢٤.

(٢) سورة العنكبوت آية ٢٥.

محذوف وهو المفعول الأول، ومودة: خبر إنّ، وإمّا على قراءة النصب. فما: كافة، وتكتب موصولة. وقوله: وَحَيْثُ ألغيت إنْ الخفيفة من الثقيلة إلى آخر البيت. يريد أوجب دخول اللام للفرق بينها وبين إن النافية. وآعلم أن المكسورة إذ خففت فلا تخلو إما أن يدخل على اسم أو فعل. فإن دخلت على اسم جاز فيها الإعمال والإلغاء. فإن أُعملت لم تحتج إلى اللام الفارقة بينها وبين النافية لحصول الفرق بظهور العمل. إلا أنه قد جاء فى التنزيل إعمالها على قراءة النصب، والتخفيف نحو: ﴿وإنْ كُلًّا لَمّا لَيُوفِيَنَّهم﴾[1] مع دخول اللام فى خبرها كما مر. كأنهم التزموا اللام فى الخبر. إما ليكون فى العمل وعدمه هي طريقة واحدة. أو لأن من الأسماء ما لا يظهر فيه العمل نحو: إنْ سعدى لذاهِبَةٌ فتحتاج إلى اللام، فأجروا الباقى مجراه. وإن لم تعمل فلابد من اللام للفرق بينها وبين النافية. لأنك إذا قلت: إنْ زيد قائم كانت نافية. وإذا قلت: إنْ زيد لقائم كانت مخففة. وفى التنزيل: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2] ﴿وإِنْ كُلٌّ لَمّا جَمِيْعٌ﴾[3] وقد مر بيانه.

وإن دخلت على الفعل فالبصريون لا يجيزون أن يكون ذلك الفعل إلا مما يدخل على المبتدأ والخبر، لأن الأصل فيها أن تدخل عليهما. فإذا فاتها ذلك دخلت على مايقتضيهما. وفى التنزيل: ﴿وإِنْ كَادُوا لَيفْتِنُونَكَ﴾[4]. وقد أشار إليه المصنف لأن كاد من أفعال المقاربة المشبهة بكان كما مر. وكذا قوله: وهكذا لام ليزلقونكا: يريد به قوله تعالى: ﴿وإِنْ يَكَادُ الّذِيْنَ كَفَرُوا لَيَزْلِقُوْنَكَ بأَبْصَارِهِمْ﴾[5] وفيه ﴿وإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِيْنَ﴾[6] و﴿إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرُهُم لَفَاسِقِيْنَ﴾[7]. واللام الفارقة لازمة أيضا. وقد أشار إليها بقوله: لام ليزلقونك. والمراد

---

(١) سورة هود آية ١١١.

(٢) سورة الطارق آية ٤.

(٣) سورة يس آية ٣٢.

(٤) سورة الإسراء آية ٧٣.

(٥) سورة القلم آية ٥١.

(٦) سورة الشعراء آية ١٨٦.

(٧) سورة الأعراف آية ١٠٢.

أن هذه اللام تجعل إن واجبة لا نافية، لإن النفى، يدخل على النفى كما يدخل على الإسم. فإن قيل: فقد جاءت مع الفعل بغير لام في قولهم. أما أن جزاك الله خيرا. قيل: إنما جاز لعدم اللبس. لإن الفعل لما كان للدعاء لم يلتبس بالنفى. وأجاز الكوفيون دخولها على الأفعال مطلقا نحو: إن ضربت لزيدا وإن قتلت لعمرا. واحتجوا بقوله:

باللهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[1]

وبما رُوِىَ عن العرب: إن تزيُنكَ لَنَفْسُكَ، وإن تشينُكَ لَهِيَهْ[2]. وهو ضعيف. أما أولا: فلأنه شاذ على خلاف استعمال الفصحاء. ولهذا لم يأت في التنزيل داخلة على فعل إلا وهو مما يدخل على المبتدأ والخبر. ووجه الشذوذ أنهم أجروا الجملة الفعلية مجرى الإسمية لما لم يظهر عملها على إنما زيد قائم، وإنما قام زيد. وأما ثانيا فلاحتمال أن يكون اللام بمعنى إلا. وأن نافية كما ذهب إليه الكسائى[3]. ويجوز أن تكون اللام زائدة وهو أولى من جعلها بمعنى إلا. وآعلم أن اللام الداخلة على إن المخففة عند أبى على[3] ومن تابعه للفصل لا للتأكيد، لامتناع آجتماع الحذف

---

(١) القائل: عاتكة بنت زيد من الكامل. ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله ويروى:

شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

الشاهد في قوله «إن قتلت لمسلما» حيث خففت «إن» من الثقيلة ووليها فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وذلك شاذ لايقاس عليه إلا عند الأخفش. وقد استشهد به كل من المحتسب ٢٥٥/٢، مفصل ابن يعيش ٧١/٨، ٧٢، المقرب ١١٢/١، الإنصاف ٦٤١، الخزانة ٣٤٨/٤، المغنى رقم ٢٢، أوضح المسالك رقم ١٤٧، ابن عقيل رقم ١٠، شواهد العيني ٤٧٨/٢، التصريح ٢٣١/١، الهمع ١٤٢/١، الدرر ١١٩/١، الأشموني ٢٩٠/١.

(٢) قول عربي: استشهد به الشارح هنا على أن «إن» إذا خففت دخلت على الإسمية ويجوز إعمالها. وإذا دخلت على الجملة الفعلية بطل عملها وجوبا، ولا تدخل إلا على فعل ناسخ. ودخلت هنا على فعل غير ناسخ على سبيل الندرة والضعف. وقد استشهد به العديد من النحاة منهم المغنى ص ٣٧.

(٣) انظر: سيبويه ١٦٣/٣، ١٦٤، المقتضب ٧/٣، الأصول ٢٨٧/١، شرح أبيات سيبويه لابن

الذى هو طلب التخفيف مع التأكيد. والأكثرون على أنها للتأكيد لأن دخول اللام تقوية لتأكيدها عند التخفيف، بدليل دخولها فى خبرها إذا عملت. وإن كانت مخففة نحو: إنْ زيدا لقائم، ولا يجيز إيضا أن يقدر بعد المكسورة ضمير الشأن إذا خففت حطا لها عن مرتبة المشددة، لأنها يكثر عملها مخففة فى الظاهر بخلاف أن المفتوحة. فعلى هذا إذا دخلت المكسورة على الفعل كانت ملغاة مطلقا.

٥٣٨ كذاك أنَّ وكَــأنَّ خُفِّفَــا فى الشِّعْر والقُرَآنِ ذَاكَ عُرِفَا

٥٣٩ نحو كَأنْ لَمْ تَغْنَ أنْ لا يَرْجِعُ أنْ هَالِكٌ فى الشعر أيضا يُسْمَعُ

أنّ المفتوحة وكأنّ إذا خففا يجوز إعمالهما والغاؤهما كإنّ المكسورة. فقوله كذاك إشارة إلى تخفيف إن المكسورة أى كتخفيف إن المكسورة تخفف أن المفتوحة. أما إعمال أن المفتوحة فنحو: بلغنى أنّ زيدا قائم وأنك منطلق. قال:

وَلَوْ أنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَألْتِنِى فِرَاقَكِ لَمْ أبْخَلْ وَأنْتِ صَدِيْقُ(١)

إلا أن إعمالها فى الظاهر مخففة قليل. وأما الغاؤها فلا تخلو إما أن تليها الجملة الإسمية أو الفعلية. فإن وليتها الإسمية لم تحتج إلى اللام الفارقة كما آحتاجت إليها المكسورة وكذلك قال فى المكسورة، فأوجب لاما دون المفتوحة لأن المفتوحة لا تكون نافية، والجملة الإسمية بعدها فى محل خبرها. وآسمها محذوف لفظا، مراد

= النحاس ١٦٦، الفصول الخمسون لابن معطي ٢٠١، ٢٠٢ شرح المفصل ٧١/٨، المقرب ١١٠/١، المفصل ٢٩٧.

(١) القائل: لم اعثر على قائله وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «فلو أنك سألتني» حيث خففت أنْ المؤكدة، وأعملها في الإسم والخبر، فجاء اسمها ضميرا من ضمائر النصب المتصلة وهو الكاف، وجاء بخبرها جملة فعلية وهي قوله: «سألتني فراقك» وأكثر العلماء يرون أن مجيء اسم أن المخففة ضمير مخاطب شاذ. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٧١/٨، اللسان (علم)، الأشموني ٢٩٠/١، الخزانة ٤٦٥/٢ مغنى اللبيب رقم ٣٨، ابن عقيل رقم ١٠٥، الإنصاف رقم ١٢٧، المقرب ١١١/١، الخصائص ٤٦٥/٢، ٤٥٢/٤، شواهد العيني ٣١١/٢، الهمع ١٤٣/١، الدرر ١٢٠/١.

معنى وهو ضمير الشأن. لأنها لما لم تكن إلا معمولة زال معنى الجملة إلى الإفراد فلم يبق للإبتداء وجه. ومه قول الأعشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عِلِمُوا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[1]

فكل مبتدأ، وهالك خبر مقدم عليه، وآسم أن: ضمير الشأن والتقدير: أنه هالك كل من يحفى. ولا يجوز أن يكون كل من يحفى آسمها. وهالك هو الخبر. وقد تقدم على الإسم لامتناع تقديم خبرها على آسمها مخففة كانت أو غير مخففة، إلا إذا كان ظرفا. وإن وليها الفعلية فلابد لها من التعويض، إما عن حذف آسمها لفظا أو عن تخفيفها بحذف أحد نونيها ودخولها على الفعل، إلا إذا كان الفعل دعاء أو سادا مسد العوض، والحروف التى يعوض بها قد والسين وسوف فى الإثبات. ولا ولن ولم فى النفى. وقد عوضوا بما وهو قليل. ثم لا تخلو الفعلية من أن يكون فعلها مثبتا أو منفيا. أما المثبت فإن كان ماضيا فلابد معه من قد نحو علمت أن قد خرج زيد. وقد تحذف قد وهى مرادة كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا﴾[2] إستغناء عنها بلا قبلها. وإن لم يكن ماضيا جاز معه العوض بقد وسوف والسين نحو: علمت أن قد يقوم. وأن سوف يقوم وأن سيقوم. وفى التنزيل:

---

(١) القائل: الأعشى. وهو من معلقته من البسيط: وقبله:

وقـــد غدوت إلى الحانـــوت يتبعنـــي   شاد مشـــل شلـــول شلشل شول

المعنى: يريد الشاعر القول بأنه غدا إلى بيت الخمار معه غلام يشوى اللحم خفيف في عمله، في فتيه كريمة يهينون مالهم في اللذات. إذ هم على ثقة أنهم ميتون فهم يبادرون اللذات قبل أن يخترمهم الأجل.

الشاهد في قوله: «أن هالك» فقد خففت أن مع حذف الإسم، والتقدير: أنه هالك.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٢/١، الخزانة ٥٤٧/٣، الخصائص ٤٤١/٢، الإنصاف ١٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٨، شرح العيني ٨٧/٢، همع الهوامع ١٤٢/١، الدرر اللوامع ١١٩/١، ديوانه ٤٥.

(٢) سورة القصص آية ٨٢.

﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونَ مِنْكُم مَرْضَى﴾[1]. وأما المنفى فإن كان ماضيا لفظا ومعنى فلا وجود أن ينفى بما نحو: علمت أن ماقام زيد. لأنه لو نفى بلا لا لتبس بالدعاء. وإن كان ماضيا فى المعنى دون اللفظ نفى بلم كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لم يَرَهُ أَحَدٌ﴾[2] وإن لم يكن ماضيا مطلقا فنفيه بلا ولن. وفى التنزيل: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[3] فإن كان الفعل دعاء كقوله تعالى: ﴿أَنْ بُورِكَ مَنْ في النَّارِ﴾[4] لم يحتج إلى عوض، لأن الدعاء معنى من المعانى. وأصله بالحرف. وقد جاء الفعل بعدها من غير عوض مطلقا كقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ﴾[5] بالرفع. فإن مخففة وفيها ضمير الشأن والتقدير: أنه يتم. وقول الشاعر:

أَنْ تقرآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا   مِنّى السَّلَامَ وأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا[6]

وأما قوله تعالى: ﴿وأَنْ لَيْسَ للإِنْسَانِ إِلَّا مَاسَعَى﴾[7] فلم يفتقر إلى عوض وأن فيه مخففة بدليل عطف المثقلة عليها. إما لأن ماقى ليس من معنى النفى أغنى عنه. وإما لأن الفعل غير المتصرف لايمكن دخول العوض عليه. وإنما الزموها التعوض مع

---

(١) سورة المزمل آية ٢٠.

(٢) سورة البلد آية ٧.

(٣) سورة البلد آية ٥.

(٤) سورة النمل آية ٨.

(٥) سورة البقرة آية ٢٣٢.

(٦) القائل: مجهول وهو من البسيط. الشاهد في قوله: «أن تقرآن» حيث أهملت أن عن العمل. وجاءت هنا بدلا من حاجة في قول الشاعر:

ان تقضيـــــا حاجـــــة لي خف محملهـــــا   تستـــوجب منـــــه عنـــــدي لها ويـــــدا

أو في محل رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره هي أن تقرآن... وقد استشهد به كل من: شواهد العيني ٣٨٠/٤، المفصل ١٧٣، الخزانة ٥٥٩/٣، شرح التصريح ٢٣٢/٢، الخصائص ٣٩٠/١، المنصف ٢٧٨/١، الأشموني ٢٨٧/٣، الإنصاف ٢٩٧، شواهد التوضيح ١٨٠، مجالس ثعلب ٣٩٠، الأشباه والنظائر ١٣٩/١، السيوطي ص ٣٧، اللسان ١٧٥/١٦.

(٧) سورة النجم آية ٣٩.

الفعل دون الإسم لأنها لحقها معه ضربان من التغيير. أحدهما: حذف آسمها من اللفظ، والآخر وقوع الفعل بعدها. فإن قيل: فلم خصوا المفتوحة عند دخول الفعل عليها بالتعويض دون المكسورة؟ أجيب: بأن المفتوحة لما كان اسمها ضمير الشأن وهو محذوف لفظا لامعنى. التزم معها ذلك ليكون عوضا عن اللفظ بخلاف المكسورة، لأنه ليس فيها ضمير الشأن على الأصح، ولأنها لو لم يعوض لالتبست بالناصبة للفعل بخلاف المكسورة. وإنما لم تعوض الناصبة إما لمخالفة معناها معنى العوض إن لم يوافقها، أو لزوم التكرار إن وافقها. والفرق بين موقع المخففة والناصبة بالنظر إلى الفعل المتقدم عليهما. فإن كان مخففا كعلمت ووجدت ورأيت بمعنى علمت كانت مخففة لأنها للتحقيق كالمشددة. فلا يعمل فيها إلا ما يوافق معناها. وإن كان غير محقق كالرجاء والطمع والإرادة فهى الناصبة. وفى التنزيل ﴿والّذى أطْمْعُ أنْ يَغْفِرَ لِي﴾[1] لأن معانى هذه الإستقبال، والناصبة تصرف العقل إليه. وإن كان الفعل محتملا للتحقيق وعدمه كحسبت وظننت وخلت جاز فيها الأمران: المخفنة والناصبة. لأنه إن قوى أحد الجائزين حتى صار كالعلم فهى المخففة، وإن لم يقو، بل كان ظنا فهى الناصبة. وقرىء ﴿وَحَسِبُوا أنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[2] برفع تكون ونصبها. فالرفع على أنها مخففة من الثقيلة، لأنهم جزموا بذلك، وصار كالعلم. وإن كان جزمهم جهلا، وتكتب لا مفصولة من أن لتقدير الهاء التى هى اسمها فاصلا بينهما. والنصب على معنى أنهم توهموا ورجوا أن لاتكون فتنة، وحينئذ تكتب لا متصلة بأن لعدم الفاصل.

وقوله: أن لا يرجع مثاله لأن المخففة وهو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أفَلَا يَرَوْنَ أنْ لايَرْجِعُ إلَيْهِم قَوْلًا﴾[3]. وأما كأن: فحرف مفرد معناه التشبيه على الأصح. وقيل مركب من كان التشبيه وأن، فالأصل فى قولك: كأن زيدا الأسد. إن زيدا

---

(١) سورة الشعراء آية ٨٢.

(٢) سورة المائدة آية ٧١.

(٣) سورة طه آية ٨٩.

كالأسد. فقدمت الكاف للعناية والإهتمام بالتشبيه ليكون معلوما من أول الأمر، وفتحت الهمزة للتركيب، فإذا خففت فمنهم من يعملها فى الظاهر. كقوله:

.... كَأَنْ وَرِيدَيْـــهِ رِشَاءُ خُلْبِ[1]

ومنهم من لم يعملها فى الظاهر، وتدخل حينئذ إما على الجملة الإسمية كقوله:

وَنَحْـــرٍ مُشْرِقِ اللَّـــوْنِ كَأَنْ ثَدْيَـــاهُ حُقَّـــانِ[2]

وأما على الفعلية كقوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تُغْنِ بِالْأَمْسِ﴾[3] والتقدير كأنها لم تغن بالأمس. فلم تغن فى محل الرفع خبر كأن. وآسمها ضمير الشأن.

وآعلم أنها إذا كانت ملغاة ففيها ضمير الشأن كأن المفتوحة على رأى من

---

(١) القائل: رؤبة بن العجاج. انظر التصريح ٢٨٢/١، وهو من الرجز المشطور وقبله:

ومعتـــــد فظ غليـــــظ القـــــلب

كأن وريديـــــــــــــــه رشاء خلب

ويروى: كأن وريداه. الشاهد في قوله: «كأن وريديه» حيث خفف كأن التي تدل على التشبيه ثم أتى بعدها باسمها منصوبا وبخبرها مرفوعا كما كان يفعل ذلك وهي مثقلة. فيدل ذلك على أن الحرف الذي يعمل لشبهه بالفعل إذا خفف لم يجب أن يبطل عمله. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٨٠/١، المقتضب ٥٠/١، الإنصاف ١٩٨، ابن يعيش ٧٢/٨،٨٣، المقرب ٢٠، الخزانة ٣٥٦/٤، شواهد العيني ٢٩٩/٢، التصريح ٢٣٤/١، اللسان (خلب) ملحقات ديوانه ١٦٩.

(٢) القائل: مجهول وهو من الرجز يروى البيت:

ووجـــــــــــه مشرق اللـــــــــــون

كأن ثديـــــــاه حقـــــــــان

الشاهد في قوله: «كأن ثدياه حقان» حيث أتي بكأن مخففة من الثقيلة وحذف اسمها وجاء بالخبر جملة اسمية من المبتدأ والخبر وهو «ثديان حقان». ولكون الخبر جملة اسمية لم يحتج الى فاصل يفصلها من كأن. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨١/١، ٢٨٣، أوضح المسالك رقم ١٥٢، القطر رقم ٦٠، ابن عقيل رقم ١٠٩، شذور الذهب ٢٨٥، المحتسب ٩/١، المنصف ١٢٨/٣، ابن الشجرى في أماليه ٢٣٧/١، ٣/٢، الإنصاف ١٩٧، ابن يعيش في مفصله ٧٢/٨، الخزانة ٣٥٨/٤، شواهد العيني ٣٠٥/٢، التصريح ٢٣٤/١، الهمع ١٤٣/١، الدرر ١٢٠/١، الأشموني ٢٩٣/١.

(٣) سورة يونس آية ٢٤.

يقول: بأنها مركبة والجملة بعدها خبرها. وأما على رأى من لم يقل بالتركيب فلا ضمير عنده بل هى ملغاة مطلقا. وقول الشاعر:

وَيَـــــوْمٍ تُوَافِيْنَـــــا بِوَجْـــــهٍ مُقَسَّمٍ
كَأَنْ ظَبْيَـــةٌ تَعْطُـــوا إِلَـــى وَارِقِ السَّلَـــمْ[1]

يروى بنصب ظبية على إعمالها مخففة ورفعها على أنها خبرها، وآسمها ضمير المرأة. أيها كأنها ظبية. وجرها على زيادة أن.

٥٤٠ وَكُلُّ مَوْضِعٍ بالإِسْمِ آنْفَرَدَا أَوْ كَانَ مَخْصُوصاً بِفِعْلٍ أَبَدَا
٥٤١ تُفْتَـح إن فيـه نحو قِيلَ لو أَنَّه أَتَـاكَ أَتَـى مُوْلَـى

إِنّ المكسورة والمفتوحة يشتركان فى التأكيد والعمل، ويفترقان بأن المكسورة تبقى الجملة معها على استقلالها، والمفتوحة تخرجها عن كونها جملة وتدخلها فى

---

(١) القائل: نسب هذا الشاهد إلى عدد من الشعراء: فقد نسبه الأعلم لباعث بن صريم اليشكرى، ونسب لعلباء بن أرقم، ونسب لكعب بن أرقم اليشكرى الذي قاله في امرأته. ويذكر الأمالي عبارة «وهو الصحيح» أي نسبته إلى كعب. و في خزانة الآدب ينسب إلى باغث بن صريم، وينسبه البكرى في اللآلى لراشد بن شهاب اليشكري.

المعنى: يصف الشاعر امرأة جميلة بأن لها وجها جميلا حسنا، وعنقا كعنق الظبية وهو من الطويل

الشاهد في قوله: «كأن ظبية» حيث رويت ظبية على ثلاثة أوجه: الرفع والجر والنصب فمن رفعها فعلى أنها خبر كأن واسمها محذوف. ومن نصبها فعلى أنها اسم كأن وخبرها محذوف.. ومن جرها فلا شاهد فيها في هذا الباب. وتروى برواية أخرى:

ويومـــــا توفينـــــا بوجـــــه مقسم
كأن ظبيـــــة تعطـــــوا إلى وارق السلـــــم

وقد استشهد بها كل من: اللسان (قسم)، الأضداد ص ١٠٧، الخزانة ٣٦٤/٤، الكامل ٢٥٠/١، الأمالي ٢٠٦/٢، سيبويه ٢٨١/١، الأشموني ٢٩٣/١، المغنى رقم ٤٢، القطر رقم ٦٢، شرح شواهد المغنى ٤١/١، حاشية الخضري ١١١/٢، حاشية السجاعي ٦٤/١، المقرب ١١١/١، أمالي ابن الشجرى ٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨، الهمع ١٤٣/١، شرح الآجرومية ١٧٢.

حيز المفرد. أما المكسورة فلأنها وقعت فى محل لا يقبل تأثير ماقبله فيه فكانت الجملة معها على استقلالها، لعدم تعلقها بما قبلها. وأما المفتوحة فلأنها وقعت فى محل يقبل تأثير العمل لأنها بتأويل المصدر من خبرها. ولهذا آفتقرت إلى جزء آخر لعدم آستقلالها وتعلقها بما قبلها ولم تقع صلة الذى بخلاف المكسورة. فإن قيل: فكيف لا تكون المفتوحة مستقلة وهى تدخل على المبتدأ أو الخبر. قيل: إنما لم تستقل لكونها موصولة بما بعدها كما أن الذى يوصل بالجملة، ولا تفيد كلاما إلا بضميمه. وقد ذكر ضابطا تعرف به المواضع التى تفتح إن فيه والتى تكسر. أما الفتح فقد ذكر له موضعين. أحدهما: مايختص بالإسم المفرد، والآخر ما يختص بالفعل. وأشار إلى الأول بقوله: وكل موضع بالاسم انفردا. ويريد بالإسم المفرد. وإلى الثاني بقوله: أو كان مخصوصا بفعل أبدا. ثم أنه مثل بكل واحد من الموضعين. أما الثانى: فبقوله: لو أنه. وأما الأول فبقوله: أتاك أنى مولى. أما فتحهما بعد لو فلانها فى محل الفاعل. والفاعل لا يكون إلا آسما مفردا. والتقدير: لو ثبت أنه. ولأن لو تختص بالأفعال، ووجب حذف الفعل لحصول الأمرين وهما الدلالة على خصوصيته بما فى أن من معنى الثبوت، ووقوعها موقعه. وأما بعد أتاك فلأنه فعل وأنى مولى فاعله.

وآعلم أن ماذكره وهو قوله. وكل موضع بالإسم انفردا إلى آخره ضابط كلى. لما تفتح أن فيه. ولابد من معرفة المواضع التى يشتمل عليها الضابط المذكور لتحصل به الإحاطة وهى عشرة:

أحدها: فى محل الفاعل وقد مر ذكره. وثانيها: المفعول نحو عرفت أنك قائم. وثالثها: بعد لولا: كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّه كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِيْنَ﴾[1] لأنها وقعت موقع المبتدأ وحده لأن الخبر لا يظهر. وكذلك: عندى أنك قائم. أى عندى قيامك لأن أن وما عملت فيه فى موضع اسم مفرد مبتدأ. ورابعها: بعد لو. وفى

---

(١) سورة الصافات آية ١٤٣.

التنزيل: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَافِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[1] لأنها فى محل الفاعل وقد مر بيانه. وخامسها: فى محل المجرور نحو: عجبت من أنك منطلق. ويحذف الجر معها قياسا مطردا. وفى التنزيل: ﴿وأَنَّ هَذِه أُمّتكم﴾[2] أى ولأن. والأصح أنها فى محل النصب إذا حذف الجار لوجوب النصب عند إسقاط الخافض، ولئلا يؤدى إلى إعمال حرف جر مع حذفه وهو ضعيف. وسادسها: إذا عطف بها على اسم أو ما أوّل بالإسم: فالأول نحو: سرنى قيامك، وأنك ضارب. والثانى كقوله تعالى: ﴿إِنّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيْهَا وَلَا تَعْرَى﴾[3]. ﴿وأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيْهَا وَلَاتَضْحَى﴾[4] فإنك معطوف على أن لاتجوع فيها. وسابعها: أن تبدل من الإسم كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَواكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِنَ القُرُوْنِ أَنَّهُم إِلَيْهِم لا يَرْجِعُونْ﴾[5] فأنهم بدل من كم على قراءة الفتح، لأنها مفعولة أهلكنا حملا على المعنى. وثامنها: إذا كانت خبرا لمبتدأ كقوله تعالى: ﴿وآخِرُ دَعْوَاهُم أَنِ ٱلْحَمْدُ لله رَبِّ ٱلْعَالَمِيْن﴾[6] على من قرأها مشددة. وتاسعها: بعد مذ مطلقا نحو: ما رأيته مذ أن الله خلقنى. ولابد من تقدير مضاف لاختصاصها بالزمان كما مر. وعاشرها: بعد ظننت وأخواتها. إذا لم يكن معها اللام نحو ظننت أنك قائم. فالأخفش يفتحها لأنها فى محل المفعول الأول. والثانى هو ظاهر إلا أن فيه آستلزام وجوب حذف خبرها من غير ضرورة. وأما سيبويه[7] فلانها عنده سدت مسد مفعولين محكوم به ومحكوم عليه ولاحذف. ولا يقال يلزم على قول سيبويه اختلال الضابط المذكور لأن فتحها فى محل الجملة، لأنا نقول: إنما يلزم ذلك لو لم تكن الجملة فى

(١) سورة لقمان آية ٧٢.
(٢) سورة الأنبياء آية ٩٢.
(٣) سورة طه آية ١١٨.
(٤) سورة طه آية ١١٩.
(٥) سورة يس آية ٣١.
(٦) سورة يونس آية ١٠.
(٧) سيبويه ٤٨١/١، ٤٨٢.

حكم المفرد، وهو ممنوع. لأن الجملة المستقلة لا تغيرها العوامل. وظننت لما نصبهما جعلهما فى قوة المفرد. وإنما فتحت أن فى هذه المواضع لأنها مختصة بالمفرد فهى معمولة لما قبلها وهى فى أكثرها منصوبة المحل فجعل لها الحركة الدالة على المفعولية، وحمل الباق عليه.

٥٤٢ وَكُلِّ مَوْضِعٍ عَلَيْه يَعْتَقِبْ الإِسْمُ والْفِعْلُ فَكَسْرُهُ يَجِبْ

٥٤٣ فَاكْسِرْه بَعْدَ الْقَوْلِ أو اللام وَالابْتِـداءِ وَمَـعَ الأَقْسَامِ

لما بين المواضع التى تفتح أن فيها وهى التى تختص بالمفرد، أخذ يبين المواضع التى تكسر فيها وهى التى لاتختص بل تقع فيها الجملة الإسمية والفعلية. وهو المراد بقوله: وكل موضع عليه يعتقب أى يعتقب الإسم والفعل عليه، ولا يختص بأحدهما، فكسر الحرف وهى أن يجب فيه. وقوله فاكسره: يريد فاكسر أن. وإنما ذكر الضمير فيه، وفيما قبله نظرا إلى الحرف لأنه مذكر. ولما ذكر لمواضع الكسر أيضا ضابطا كليا ذكر بيانها مفصلة وهى عشرة أيضا. وقد ذكر منها أربعة: الأول: بعد القول المجرد من معنى الظن وما تصرف منه كالماضى والأمر والنهى والمصدر واسم الفاعل والمفعول نحو: قال زيد إن عمرا منطلق. وإنما اطلق المصنف قوله فاكسره بعد القول ولم يقيده بما ذكرنا من كونه مجردا عن معنى الظن لأنه يريد أن يذكره فى البيت التالى لما ذكره فيه، وإنما كسرت بعد القول المجرد من معنى الظن لأنه تعتقبه الجملتان: الإسمية والفعلية نحو: قال زيد عمرو منطلق، وقال زيد انطلق عمرو. الثانى: إذا دخل اللام فى خبرها كقوله تعالى: ﴿واللّهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُه﴾(١) لأن اللام فى نية التقديم. فتعلق ماقبلها عن العمل. وأشار اليه بقوله أو اللام. الثالث: الإبتداء. ويريد به ابتداء الكلام نحو: إن زيدا قائم. لأن من ابتدأ كلاما كان مخيرا بين أن يبدأ بالإسم وأن يبدأ بالفعل. وفى التنزيل: ﴿إن الله وملَائكِتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِىَ﴾(٢). الرابع: بعد القسم كقولك: والله إن زيدا قائم.

---

(١) سورة المنافقون آية ١.

(٢) سورة الأحزاب آية ٥٦.

وفى التنزيل: ﴿وَالْعَصْرِ إنَّ اَلإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ﴾[1] لأن جواب القسم تقع فيه الجملتان الإسمية والفعلية كما مر فهذه التى ذكرها. الخامس: إذا وقعت صلة كقوله تعالى: ﴿وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنوءُ بالعُصْبَةِ﴾[2]. السادس: بعد واو الحال نحو: جاء زيد وإنّه يضحك. السابع: بعد حتى الإبتدائية نحو: قام القوم حتى إنَّ زيدا قائم. إن قدرت موضع الجملة كسرت، وإن قدرت موضع المبتدأ وحده فتحت. وإنما قيد بالإبتدائية لتخرج العاطفة والجارة، لأنها تفتح بعدها. الثامن: بعد ألا التى للتنبيه كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُم فى مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِم﴾[3]. التاسع: بعد أما نحو: أما إنّه منطلق. العاشر: إذا وقعت مفعولا ثانيا لعلمت أو خبرا لكأن أو لأن، والإسم الذى قبله جثة. نحو: علمت زيدا إنه منطلق، وكأن زيدا إنه قائم. وقوله:

إنَّ اَلْخَلِيْفَةَ إنَّ اللهَ سَرْبَلَهُ ....[4]

وإنما وجب كسرها لأنها لو فتحت للزم منه أن يكون المصدر خبرا عن الجثة لوجوب تقديرها به مفتوحة.

وآعلم: أن الضابط الذى ذكره المصنف وهو قوله: وكل موضع عليه يعتقب إلى آخره، ذكره أبو على مع الذى قبله، وليس بضابط تام، لأنه ينجزم بما بعد فاء الجزاء نحو قولك: من يكرمنى فإنى أكرمه. فهذا الموضع يتعاقب عليه الإسم والفعل، ولايتعين فيه الكسر، بل يجوز فيه الفتح والكسر. فالكسر بتقدير. فأنا أكرمه فهي واقعة موقع الجملة، والفتح بتقدير: فجزاؤه أنى أكرمه، فهى فى موضع خبر المبتدأ. وقد قرىء قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَه فإِنَّ لَهُ نَارَ

---

(١) سورة العصر آية ١.

(٢) سورة القصص آية ٧٦.

(٣) سورة فصلت آية ٥٤.

(٤) لم أعثر على قائله. ولم أجده في كتب النحو التي اطلعت عليها.
والشاهد وجوب كسر همزة إن كما ذكر الشارح وفرارا من أن يكون المصدر خبرا عن الجثة في حالة فتح الهمزة. لأنها تؤول هي واسمها وخبرها بمصدر.

جَهَنَّمَ﴾(١) بالفتح على تقدير: فجزاؤه أن له نار جهنم. بالكسر وهو الأكثر. ولايقال مابعد فاء الجزاء لا يصح فيه إلا، وفروع الإسم إما لفظا وهو ظاهر، وإما تقديرا لأن فى نحو: من يكرمنى فأكرمه. وإن كان فعلا إلا أنه فى تقدير الإسم. أى فأنا أكرمه لأنا نجيب: أما أولا فلأنه قد يقع الفعل بعدها ويمتنع تقدير الإسم مطلقا نحو: من يكرمنى فليكرم زيدا. وأما ثانيا: فلأن على تقدير تسليمه يجب الفتح لا الكسر. ومن المواضع التى يقع فيها أن. ويجوز فيها الأمران قولهم: أول ماأقول فأنى أحمد الله. أما الفتح فظاهر لأنها فى محل المفرد وهو الخبر وما تحتمل أن تكون مصدرية ونكرة موصوفة. وأما الكسر فلأنها محكية لخبر محذوف هو القول. والتقدير أول ما أقول: قولى إنى أحمد. فلما حذف الخبر بقى معموله دالا عليه. وذكر أبو على للكسر وجها آخر وهو أنها محكية بالقول، والخبر محذوف. أى أول قولى أنى أحمد الله ثابت أو موجود. وزيف هذا القول بأن المحكى بالقول هو نفس القول. فيكون أنى أحمد الله هو نفس القول المضاف إليه أول فيكون الإخبار فى المعنى عن أول أنى احمد وهو الهمزة باعتبار الحروف، وأنى بأعتبار الكلمات وهو باطل. ومنها بعدأما التى للتنبيه نحو: أما إن زيدا منطلق. فالكسر على معنى إلا، والفتح على معنى حق، لأنها تصير حينئذ بمنزلة الفاعل. لأنك إذا قلت: أحقا أنك منطلق كان حقا منصوب على الظرف بدليل ظهور فى معه فى قوله:

أفى حقٍ مُوَاسَاتى أخَاكُــم ... بِمَالى ثُمَّ يَظْلِمُنِى السَّرِيْسُ(٢)

ومنها بعد إذا للمفاجأة نحو: خرجت فإذا إنه عبد. ومنه قوله:

---

(١) سورة الجن آية ٢٣.

(٢) القائل: أبو زبيد الطائي النصراني من قصيدة له من الوافر مطلعها:

ألا أبلـــغ بنـــي عمـــرو بن كعب ... بأني في مودتكـــم نفـــيس

الشاهد في قوله: «أفي حق» حيث جاء «حقا» منصوبا على الظرفية. ودلالة ذلك مجئ في مع حق وهذا ظاهر من الشاهد. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٣٠٩/٤، الاغاني ٤٣٠٢/١٢، اللسان ٤١٠/٧، الأحاجي النحوية ٨٢، الحماسة للمرزوقي ٩٨٣، ديوانه ١٠١.

وَكُنْتُ أرَى زَيْداً كَما قِيْلَ سَيّداً   إذَا أنَّه عَبْدُ القفا واللهازم[1]

أما الفتح فعلى تقدير أنها فى محل المفرد وهو المبتدأ وحده. والظرف هو الخبر زمانية كانت إذا التى للمفاجآت أو مكانية. لأن المبتدأ معنى ويتعلق بمحذوف والتقدير إذا العبودية حاصلة. وأما الكسر فبتقدير وقوعها فى محل الجملة أى فإذا هو عبد. والعامل فى إذا ما فى عبد من معنى الذل.

فإن قيل: فيلزم منه أن يعمل ما فى حيز إن فيما مثلها وهو محال. قلنا: إنما يلزم أن لو كان تقدير العمل عند وجودها وهو ممنوع. فإن تقدير عملها إنما يكون عند عدمها.

٥٤٤ وإنْ أتى مع أتقُولُ إنّا   فَتَحْتَ إنْ كُنْتَ تُرِيْدُ الظَّنّا

٥٤٥ وذَا فى الاَسْتِفْهَام والخِطَابِ   غير حكايـــة ولا إيجاب

قد تقدم أن القول إذا كان بمعنى الظن ووقعت إن فيه فتحت لأنها تكون واقعة موقع المفرد، لأن القول إذا كان بمعنى الظن، لا يقع بعده إلا الإسم، كما أن ظننت كذلك . وبنو سليم يجرون القول مجرى الظن مطلقا، وغيرهم لا يجريه مجراه إلا بشروط. وقد ذكرها المصنف وهى خمسة شروط: الأول: أن يكون الفعل مضارعا، وقد أشار إليه بتمثيله وهو قوله: أتقول. الثانى: أن تقترن به همزة الإستفهام. الثالث: أن يكون الفعل للمخاطب. وأشار إليهما بقوله: وذا فى الإستفهام والخطاب الرابع: ألا يفصل بين الفعل والإستفهام إلا بالظرف أو بأحد جزئى الجملة التى بعده. أما الظرف فنحو: عندك تقول إياك قائماً، وإما بأحد جزئي

---

(١) القائل: الفرزدق من قصيدة له من الطويل. وليس في ديوانه. الشاهد في قوله: «إذا أنه عبد القفا» حيث روى بوجهين: الأول: بفتح همزة أن على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ، واختلف العلماء في خبره. فقال المبرد والأعلم: إذا ظرف وهو متعلق بمحذوف خبر. وقال ابن مالك وجماعة إذا: حرف، والخبر محذوف. والوجه الثاني بكسر همزة إن على تقدير أن مابعدها جملة غير محتاجة إلي شيء. وقد استشهد به كل من: شواهد العيني ٣١٤/٢، ، الأشموني ٢٧٥/١، ابن عقيل ٣٠٥/٢، رقم ٩٨، شرح شذور الذهب ٢٠٧، سيبويه ٤٧٢/١، أوضح المسالك رقم ١٣٤.

الجملة التى بعدها. أما الظرف فكقوله:

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِى لُؤَىّ لَعَمْرُ أَبِيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِيْنَا[1]

الخامس: قوله: غير حكاية. والمراد أن هذه الشروط مع وجودها إذا قصد بما بعد القول الحكاية وجب كسر إن بعدها. لأن معنى الحكاية أن يحاكى باللفظ الثانى اللفظ الأول. وقوله: ولا إيجاب لا حاجة إليه. لأن الإستفهام لا يكون إيجابا. وقوله: إن كنت تريد الظنا لأنك لو لم تقصد بالقول الظن كنت حاكيا فلا يجوز الفتح. وذا إشارة إلى فتح أن. وآعلم أن للعرب فى القول أربعة مذاهب: أحدها: أن تحكى بعده الجملة كقولك: قلت قام زيد. فالجملة فى محل النصب بدليل أنه لو قيل: ما قال زيد: لقيل: حقا أو باطلا، ولا يفتقر إلى رابط لكون المفعول فضلة، ويجب كسر إن بعده لاغير. الثانى: أن يجرى مجرى الظن بالشروط المذكورة. ومنه قوله:

.... فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا[2]

الثالث: أن يجرى مجرى الظن بشرط الخطاب فقط. الرابع: أن بنى سليم

---

(1) القائل: الكميت بن زيد الأسدي من الوافر. الشاهد في قوله: «أجهالا تقول بني لؤى» حيث أعمل تقول عمل تظن وهو مضارع مبدوء بالتاء التي تدل على الخطاب، ومسبوقة بهمزة الإستفهام. وقد فصل بينه وبين الهمزة بأحد المفعولين وهو قوله جهالا. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ١٩٨، ابن عقيل رقم ١٣٦، سيبويه ٦٣/١، المقتضب ٣٤٩/٢، ابن يعيش في مفصله ٨٧/٧، الخزانة ٤٢٣/١، ٢٣/٤، شذور الذهب ٣٨١، شواهد العيني ٤٢٩/٢، التصريح ٢٦٣/١، الهمع ١٥٧/١، الدرر ١٤٠/١، الأشموني ٣٧/٢.

(2) القائل: عمر بن أبي ربيعة من الكامل. وتمام البيت:

أَمَّا الرَّحِيْلُ فَدُوْنَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا

الشاهد في قوله: «تقول الدار» حيث استعمل الشاعر هنا القول «تقول» بمعنى النصب فنصب بها «الدار» على أنها معمولة له. واستشهد به كل من: سيبويه ٦٣/١، ديوانه ص ٤٣٤، شرح التصريح ٢٦٢/١، ابن السيرافي ١٣٠، اللسان (قول) ٩٣/١٤، المقتضب ٣٤٩/٢، المفصل ص ١٣٨، اللسان (رحل) ٢٩٦/١٣، ١٥٧/١٥.

يعملون القول مطلقا عمل الظن من غير الشروط المذكورة. وتفتح أن بعد القول فى الثلاثة الأخيرة.

٥٤٦ وَكُلُّهـا لا يَتَقَـدَّمُ الخَبَـرْ عَلَى آسْمِهَا إلا ظُروفاً تُعْتَبَرْ

٥٤٧ تَقُـولُ لَيْتَ بيننـا مُحَمَّـدَا كقولـه: إنّ عَلَيْنَـا لَلهُـدَى

إنما آمتنع تقديم أخبار إن واخواتها وهو المراد بقوله: وكلها على آسمائها: إما لأنها لا تنصرف .فى أنفسها لكونها حروفا فلا تتصرف فى معمولها، وإما لئلا يساوى الفرع الأصل، وإما لأن خبرها يكون مضمرا منفصلا نحو: إن الكريم أنت. فلو قدم لصار متصلا وتغيرت صيغة الحرف كما مر. قوله: إلا ظروفا تعتبر: يريد أن الخبر يمتنع تقديمه إلا إذا كان ظرفا كقولك: إن فى الدار زيدا، ولعل عندك بكرا، فإنه يجوز تقديمه لاتساعهم فى الظروف حتى أنهم فصلوا بها بين المضاف إليه وبين همزة الإستفهام. والقول الجارى مجرى الظن وبين ما وفعل التعجب. لأن الظرف لما لزم المظروف تنزل منزلته بشدة التباسه به فاتسع فيه مالا يتسع فى غيره. وقيل: إنما جاز تقديم الظرف وهو خبر، لأنه لا يضمر وهو أحد مامنع تقديم الخبر. وقيل: لو لم يقدم الخبر إذا كان ظرفا لامتنع أن يكون آسم إن نكرة كقوله تعالى: ﴿إنَّ فى ذَلِكَ لَأيَة﴾[1] لأن المبتدأ إذا كان نكرة وخبره ظرفا مطلقا لا مسوغ للإبتداء به إلا تقديم الخبر ولزوم تأخيره. وقيل: إن الخبر حقيقة ليس هو الظرف بل ماتعلق به وهو مقدر بعد الإسم. فكان الخبر فى الحقيقة غير مقدم فيكون قوله حينئذ إلا ظروفا آستثناء منقطع لكون الظروف ليست فى الحقيقة أخبارا. وقوله: تعتبر: يحترز به عن الظروف الناصبة، فإنها لا تصلح أن تكون أخبارا كما يبين بعد: وإنما قال ظروفا والمراد بها الظرف وحرف الجر لأن سيبويه[2] يطلق آسم الظرف على حرف الجر لكونها تتعلق بعامل كالظروف. ولأن الفعل اللازم يعمل فيها كما يعمل فى الظرف. وقد مثل بهما. إما بالظرف فبقوله: ليت بيننا محمدا. وإما بحرف الجر

---

(١) سورة البقرة آية ٢٤٨، سورة آل عمران آية ٤٩.

(٢) سيبويه ٥٩/١، ١٣١/٢، ١٣٢.

فبقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾[1]. فإن قيل: فإذا لم يكن الحرف عاملا فى الظرف، وقد فصل به فهلا جاز الفصل بالجملة. أجيب: بأن الظرف يقدر له معه عامل. وأما الجملة فالحرف هو العامل فى محلها وإن لم يعمل فى لفظها.

٥٤٨ وإنْ أتى ظَرْفٌ يَكُونُ خَبَرَا وخَبَرٌ فَاجْعَلْهُ حَالاً مُظْهِرَا

٥٤٩ أو اجْعل الظَّرْفَ مُعَلَّقًا به خُيِّرْتَ بَيْـنَ رَفْعِهِ وَنَصْبِـهِ

٥٥٠ تَقُولَ إنَّ المَالَ عِنْدِى هَيِّنٌ أَوْ هَيِّناً فالنَّصْبُ فيهِ حَسَنُ

إذا وقع الظرف خبرا أو كان تاما وهو الذى يصح وقوعه خبرا عن المبتدأ مطلقا نحو: زيد فى الدار. فإن كان معه نكرة مشتقة فى باب إن وأخواتها نحو: إن زيدا عندك قائما. فإنه يجوز نصب النكرة وهى قائما، ورفعها. فالنصب على الحال من الضمير فى الظرف، والظرف هو الخبر. والرافع إما على أنه هو الخبر والظرف معلق به، أو على أن يكونا خبرين. قال:

وإنَّ لَكُم أصْلَ البِلَادِ وَفَرْعَهَا والخَيْرُ فِيْكُم ثَابِتاً مَبْذُولَا[2]

فاصل البلاد آسم إن ولكم هو الخبر، والخبر معطوف على آسم إن، وثابتا حال من الضمير فى الظرف الذى هو خبر الخير المعطوف على آسم إن، وهو فيكم. أى والخير حاصل فيكم ثابتا مبذولا. ومبذولا إما حال ثانية، أو حال من الضمير فى الحال الأولى. فإن لم يكن تاما نحو: زيد بك واثق لم يجز إلا الرفع، لأن الظرف لا يصح وقوعه خبرا.

---

(١) سورة الليل آية ١٢.

(٢) القائل: مجهول. من الكامل. ويروى البيت برواية أخرى:

إن لكـــــم أصل البـــــلاد وفرعهـــــا
فالخير فيكــــــم ثابتـــــا مبـــــــذولا

الشاهد في قوله: «ثابتا» حيث نصب على الحال والاعتماد فيه على المجرور في الخبر. والرفع فيه حسن.

وقد استشهد به سيبويه ٢٦٢/١. ولم أجده في غيره.

وٱعلم: أن هذا الحكم لا يختص بباب إن، بل هو جار فى باب المبتدأ والخبر، أو ماأصله ذلك تقول: زيد عندك قائما. فزيد مبتدأ، وعندك إن جعلته خبرا نصبت قائما على الحال من الضمير فى الظرف، وإن رفعت قائما كان هو الخبر والظرف معلقا به، وكذلك إذا دخلت عليه كان وظننت وأخواتها كقولك: كان زيد عندك قائما. فإن جعلت الخبر الظرف كان قائما حالاً. وإنما ذكره فى باب إن دون غيرها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر لظهوره فى أن، لأنه فى باب كان وظننت منصوب مطلقا. ولذلك قال: فأجعله حالا مظهرا. أى يظهر فى باب إِنَّ أنه حال. وقوله: إن المال عندى هين، أو هينا مثال للنصب والرفع. فإن نصبت هينا فهو حال، والعامل فيه عندى، وإن رفعته فهو العامل فى عندى وهو المراد بقوله: أو آجعل الظرف معلقا به أى معلقا بالخبر إن رفعته ولا ضمير فى الظرف حينئذ. إلا أن النصب هو الأحسن، لأن الكلام تم بالظرف وهو عندى فوقع هينا فضلة فالنصب على الحال. ولك فى مثل: فى الدار زيد جالس، وابن عمرو قائم أربعة أوجه: جعل الظرف والنكرة المشتقة خبر. وأن تكون النكرة حالا والظرف خبرا أو بالعكس. وأن تكون النكرة خبرا والظرف يتعلق بها كما مر.

(لا النافية للجنــس)

٥٥١ ويَجْعَلُونَ لا كَأَنّ فى العَمَل تَقُولُ لا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطَلْ

القياس يقتضى أن لا تعمل لا لعدم آختصاصها لما مر. وإنما أعملوها لشبهها بأن، لأنها تقتضيها. وربما جعلوا أحد المتناقضين مشابها للآخر من حيث أن كل واحد منها ينافى الآخر، ولتنبه الذهن لهما معا ولأنها لتوكيد النفى، لأن نفى الجنس توكيد فى المعنى، كما أن إن لتوكيد الإثبات، ولأنهما يدخلان على المبتدأ والخبر ويطلبان التصدر، ويتلقى بهما القسم. وقيل: إن لا مشبهة بأن الخفيفة لأنها على حرفين ثانيهما ساكن. والمخففة تعمل وتلغى، فكذلك لا. فلما أشبهتها عملت عملها ليظهر بذلك تأثير الشبه. وقيل إن لا هذه غير التى تدخل على الأفعال لآختلاف معنييهما. قال أبو على الذى يدل على أنها ليست الداخلة على الفعل أنها تنفى جميع المفردات. فقولك: لا رجل فى الدار نفى لاستغراق الجنس. وقولك: لا يقوم فهو نفى للقيام فى المستقبل فقط فهو لنفى نوع ما، وفيه نظر. وإذا تقرر هذا فقوله: ويجعلون لا كأن فى العمل. أى يجعلون لا فى العمل وهو نصب الإسم، ورفع الخبر كأن فى ذلك. وكان ينبغى أن يقول: ويجعلون لا كأن فى العمل فى النكرة إذ أوليتها. إلا أنه لما مثل بقوله لا ذا نجدة غير بطل اكتفى عن القيد المذكور. وأقسام لا كثيرة ولا تعمل إلا نافية أو ناهية. فالنافية: إن دخلت على الفعل لم تعمل شيئا، وإن دخلت على الإسم فتارة تحمل على ليس فتعمل عملها، وتارة على أن فتعمل عملها للمشابهة المذكورة. فهى أذن فرع عليها فى العمل. فهى منحطة عنها ولا تعمل إلا بثلاثة شروط: أحدها: أن معمولها لا يكون

إلا نكرة اسما وخبرا، لأنها لما كانت تفيد النفي العام بدليل امتناع: لا رجل في الدار بل رجلين، كانت متضمنة معنى من. لأن النكرة في سياق النفي لاتقتضى العموم إلا إذا كانت معها من ظاهرة أو مقدرة، وأما المعرفة فلا يمكن تقدير من معها. وأما قوله:

.... لَيَالِيَ لَا أَمْثَالَهُنَّ لَيَالِيَـا[1]

فإن مثلا لا يتعرف بالإضافة. الثاني: لايفصل بينها وبين اسمها مطلقا، لأنها فرع إن الذى لا يفصل بينها وبين معمولها إلا بالظرف. والفرع لابد أن ينحط عن رتبة الأصل لعدم الفصل مطلقا. الثالث: أن لا تتكرر لأنها بالتكرار تكون جوابا عن كلام عمل بعضه في بعض من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل. فأعيد الجواب على وفق السؤال. ولا تخلو النكرة التى تليها من أن تكون مفردة أولا. والأول يأتى بيانه فى الذى بعد ما نحن فيه. والثانى إما أن يكون مضافا أو مشتبها به. فالمضاف لا ذا نجدة غير بطل. وهو الذى مثل به. ونحو: لا غلام رجل عندك. والمشبه به نحو: لا حسنا وجهة ولا صاعدا جبلا عندك، ولا عشرين درهما لك. ولم تذكره لفرعيته على المضاف، ولا خلاف فى نصبهما، وآمتناع بنائهما. أما المضاف فلا متناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد. ولا ينتقض بالصفة لأنها هى الموصوف فى المعنى. والمضاف غير المضاف إليه، ولأن المضاف إليه يعاقب التنوين. وما فيه تنوين تمكن فلا يبنى. وأما المشبهة بالمضاف فحمل على المضاف لمشابهته له من

---

(١) القائل: ذو الرمة. من الطويل وتمام البيت:

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيّ لأَهْلِكِ جِيْرَةٌ ... لَيَالِيَ لَا أَمْثَالَهُنَّ لَيَالِيَا

الشاهد في قوله: «لا أمثالهن لياليا» فنصب أمثالهن بلا لأن المثل نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة، وإنما نصب ليالى على التبيين لأمثالهن على مثال قولنا: لا مثلك رجلا فرجل تبيين للمثل على اللفظ.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٥٢/١، المقتضب ٣٦٤/٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢، السيوطي ٥٢، ديوانه ص ٦٥٠.

حيث أنه عامل فى الثانى كالمضاف. وأن الثانى مخصص له كتخصيص المضاف بالمضاف إليه. وإنما بدأ بالمضاف قبل المفرد لأمرين. أحدهما أن المضاف معرب اتفاقا. وفى المفرد خلاف. وثانيهما أن المضاف يظهر عمل لها فيه بخلاف المفرد.

وآعلم. أنه لا خلاف فى أن لا هى العامل فى الخبر إذا كان اسمها مضافا أو مشبها به. وأما إذا كان مبنيا ففيه خلاف. فسيبويه[1]. ذهب إلى أنه يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، لأنها لما كانت فرعا على أن فى العمل وجب أن لا تعمل فى الخبر لئلا تلزم مساوات الفرع الأصل. وذهب الأخفش[1] والمبرد[1] ومن تابعهما إلى أنه يرتفع بها قياسا على أن، ولأنها تقتضيهما فيجب أن تعمل فيهما قياسا على سائر العوامل، ولأنها تعمل فى الصفة فعملها فى الخبر أولى.

٥٥٢ وَٱبْنِ عَلَى الفَتْحِ الّذِى قَدْ وَرَدَا مُنَكَّراً غَيْرَ مُضَافٍ مُفْرَدَا
٥٥٣ مركبا مع لا كَخَمْسَةَ عَشَر مُضَمَّناً مِنْ نحو قَوْلِى لا وَزَر
٥٥٤ والأَصلُ لَا مِنْ وَزَرٍ ثُمّ حُذِفْ ويُحْذَفُ الخَبَرُ فى لا إِذْ عُرِف

هذا هو القسم الذى يليه لا وهو مفرد نكرة وهو المقابل للقسمين المذكورين. فقوله: منكر يحترز به عن المعرفة. وقد مر بيان العلة فى عدم عملها فى المعارف. وقوله: غير مضاف احترز به عن المنكر المضاف، فإنها تعمل فيه لكنه لا يبنى لما مر. وقوله: مفرد يغنى عن قوله غير مضاف. وكأنه ذكره توكيدا، والأَشْبَه أنه احترز به عن المشابه للمضاف، فإنه غير مضاف ولا مفرد لعمله فيما بعده، ولأن ما بعده من تمامه. وآختلف النحاة فيه من جهة أنه معرب أو مبنى. فالأكثر على أنه مبنى اللفظ منصوب المحل. وذهب الزجاج[2] والسيرافى[2] والرمانى[2] إلى أنه

---

(١) انظر: سيبويه ٣٥٤/١، ٢٧٥/٢، الأصول لابن السراج ٤٧٢/١، المفصل للزمخشري ٧٤، المقرب ١٦٠/١، شرح الكافية ٢٥٥/١، الجني الداني ٢٩٠ ــ ٢٩٢، المقتضب ٣٥٩/٤، شرح الكافية للرضي ٢٣٧/١، الخزانة ٢٤/١، ٨٩/٢، والفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٠٢ حيث يقول ان لا لا تعمل في المعارف.

(٢) يجمع النحاة على أن لا لا تعمل في المعارف فيكون اسمها نكرة، ويبني على الفتح لأنه يركب مع =

معرب، وفتحته فتحة إعرابية، وإليه ذهب الكوفيون أيضا. وإنما حذف التنوين للفرق بين ماهو جواب: هل من رجل؟ وبين ما هو جواب هل رجل؟ وللتنبيه على ضعف عملها وحطا لها عن درجة أن. وكلام سيبويه[1] يحتمل الأمرين. لأنه قال: تعمل لا فيما ينصبه بغير تنوين. وترك التنوين لازم لأنها مع ما بعدها كخمسة عشر. فذكر النصب يدل على الإعراب لأنه لقب يختص به فى الأعرف. وذكر خمسة عشر يدل على البناء. أما القائلون بالبناء فآحتجوا بأمرين ذكرهما المصنف: أحدهما أنها مركبة مع اسمها. والتركيب يوجب البناء بدليل امتناع الفصل بينهما بالظرف. وإليه أشار بقوله: مركبا مع لا أى أنه يليها بلا فاصل. ولا يقال: بأن التركيب يبطل عملها لأن التركيب إنما يكون بعد العمل وقوله: كخمسة عشر يريد فى التركيب والبناء على الفتح. الثانى: أن آسمها متضمن معنى الحرف الدال على عموم النفى لما بينا أن حرف التنوين إنما كان للفرق بين جواب: هل من رجل وبين هل رجل. فجواب الأول: لامن رجل. والثانى لا رجل ليكون الجواب مطابقا للسؤال. فلو لم تكن من ظاهرة أو مقدرة مع الأول لتدل على الإستغراق لما حصل الفرق بين الجوابين. ولما لم تكن ظاهرة فهى إذن مقدرة. وإليه أشار بقوله: مضمنا من. وإنما قدرت مع اسمها ولم يظهروها. لأن بظهورها يبطل عمل لا ولو لم يقدر لبطل حكم الإستغراق المذكور. فراعوا جانب كل واحدة من الكلمتين. أعنى من ولا. فحذفوا من وبنوا النكرة لتضمنها معناها. فكان البناء وافيا بمقتضى من وهو المراد بقوله: والأصل لا من وزر أى حذف من العلة المذكورة. وقيل: لو لم يكن مبنيا لامتنع حذف التنوين منه إلا بمعاقب، ولا معاقب. وبنى على حركة تقوية له لأن بناءه عارض. وعلى الفتح طلبا للخفة. وأما القائلون بالإعراب فآحتجوا بأمور:

= (لا) تركيب «خمسة عشر» انظر:
سيبويه ٢/٢٧٤، ٢٧٥، الأصول في النحو لابن السراج ١/٤٦١، ٤٦٢، اللامات للزجاجي ١٠٤ ـــ ١٠٩، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٦١/٦٢، معاني الحروف للرماني ص ٨١، الجمل للجرجاني ١١.

(١) سيبويه ١/٣٤٨.

أن المضاف والمشبه به لما كانا معربين معا وجب أن يكون المفرد معربا عملاً بالإستصحاب. الثانى: أنه ليس من حكم العامل جعل المعرب مبنيا ولا بالعكس. الثالث: أنه لو لم يكن معربا لما صح العطف على لفظه بالمعرب ولا وصفه والإخبار عنه به. وعملها فيها واحدوكلها ضعيفة أما الأول فلأن المضاف والمشبه به إنما لم يبن شيء منهما لوجود المانع بخلاف المفرد. فإن بناءه لوجوب سبب البناء وانتفاء المانع. فلما افترقا فى هذين الوصفين لم يلزم من إعراب أحدهما إعراب الآخر. وأما الثانى فلأنا لم ندع أن العامل هو الموجب للبناء، بل الموجب له تضمنه معنى الحرف. وأما الثالث: فلأنه لم يبين المعطوف والخبر والصفة لانتفاء سبب البناء عنها، ولأنه معارض بعطف المعرب على المبنى كما فى النداء، وبصنعته وبالأخبار عن المعرب المبنى فى نحو: إن هؤلاء كرام. لأن الإسم مبنى والخبر معرب. وقوله: ويحذف الخبر من لا أى من باب لا. فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقوله: إذ عرف أى لأنه قد عرف. فإذ تفيد هنا التعليل. وإنما عرف لأنه جواب سؤال. والجواب قد يحذف شيء منه لدلالة السؤال على المحذوف. وقد يحذف كله، ويجتزأ بالحرف كنعم أولا فى جواب من قال: هل قام زيد.

وآعلم أن أهل الحجاز يظهرون خبر لا ويحذفونه كثيرا لاسيما إذا كان ظرفا عاما كقولهم: لا بأس، ولا مال ولا أهل أى لا بأس عليك، ولا مال لك ولا أهل لنا. وأما كلمة التوحيد نحو لا إله إلا الله فالخبر فيه محذوف. والتقدير: لا إله فى الوجود. ولا يقال: اسم الله تعالى هو الخبر لأنه خاص، وآسم لا عام. والخاص لايكون خبرا عن العام، ولأنه معرفة وهى لا تعمل إلا فى النكرة اسما وخبرا. وهذا الأخير إنما يصح عند من يجعل لا هى العاملة فى الخبر وإلا فلا. وأما بنو تميم فيحذفونه مطلقا إن لم يكن ظرفا خاصا. فإن كان خاصا نحو: لا رجل فى الدار، فإنه يحتمل عندهم أن يكون خبرا، وأن يكون صفة. وقد يحذف الإسم فيقال لا عليك أى لا بأس عليك.

٥٥٥ وَقَدْ تَقُولُ لا أباً لِعَمْرِو ولا يَدَىْ لَهُ بِدَفْعِ الشَّرّ

٥٥٦ واللاّمُ مُقْحَمٌ كَأَنْ لَمْ يَثْبُتِ وَمِثْلُهُ يابُؤْسَ لِلْحَرْبِ الّتِى

قوله: وقد تقول لا أبا لعمرو يريد أنها لغة قليلة بدليل أنه يأتى بلفظة قد مع المضارع الدال على تقليل الحكم. واعلم: أن فيها وفيماأشبهها ثلاث لغات الأولى وهى الأفصح: أن تقول: لا أب لك. فأب اسم لا وهو مبنى لأنه مفرد ولك خبره. ويحتمل أن يكون صفة والخبر محذوف. وقد حذفت لام الكلمة لأن الأسماء الستة لا تثبت لاماتها إلا فى الإضافة نحو: أبوك وعليها قوله:

فَلَا أبَ وَٱبْناً.............................. ....(١)

وقول الأخـر:

أبِى الإسْلَامُ لا أبَ لِي سِوَاهُ ....(٢)

---

(١) القائل: الفرزدق. وينسب أيضا للكميت الأسدي وللكميت بن معروف وهو من الطويل وتمامه:

فَلَا أَبَ وَٱبْنَـــاً مِثْـــلُ مَرْوانَ وَٱبْنِـــهُ
إِذَا هُوَ بالمَجْـــدِ ٱرْتَـــدَى وَتَـــأَزَّراَ

الشاهد في قوله: «فلا أب وابنا» حيث جاء «أب» خاليا من الإضافة ومن الحرف المحذوف إذ أن الاصل أبو، ولا تثبت لام الكلمة إلا في الإضافة، ولذلك لم تثبت هنا في هذا الشاهد. وفيه شاهد آخر حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ولم يكرر لا، وجاء بالمعطوف منصوبا ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس كله وحده فإنه مبني على الفتح في محل نصب. وقد استشهد به كل من: شواهد الكشاف ص ١١٣، سيبويه ٣٤٩/١، الأشموني ١٣/١، الاغفال ٥٦٠/١، اللامات ١٠٩، الدرر ١٩٧/٢، الهمع ١٤٣/٢، المقتضب ٣٧٢/٤، المفصل ٤٢ شواهد العيني ٣٥٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢، معاني القرآن ١٢٠/١، شرح التصريح ٢٤٣/١، الخزانة ١٠٢/٢.

(٢) القائل: نهار بن توسعة من الوافر. وتمام البيت:

أَبِى الإِسْلَامُ لَا أب لِي سِوَاه
إِذَا ٱفْتَخَـــرُوا بِقَـــيْسٍ أَوْ تَمِيْـــمِ

الشاهد في قوله: «لا أب لي» حيث جاء «أب» خاليا من الإضافة ومن لام الكلمة اذ الأصل أبو. ولما لم يضف أب حذف لام الكلمة، وبقيت على حرفين. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٨/١، الدرر ١٢٥/١، الكامل ١١٦/٢،شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٢، شعر الخوارج ١٣، المفصل ٣١، الهمع ١٤٥/١.

الثانية: لا أبا لك وهى التى ذكرها فى الكتاب وعليها قوله:

ياتيم تيم عَدِىّ لَاأَبَالَكُـــمُ ....[1]

فالمنقول عن سيبويه ومن تابعه أن الإسم المنفى مضاف إلى المجرور بدليل ثبوت الألف. فإنها لا تعود إلا فى الإضافة. ولما لم تعمل لا إلا فى النكرات. أتوا باللام فاصلة لتأكيد الإضافة، لأنها تمنع من الإضافة لفظا، فلا يتعرف المضاف فى اللفظ.فزيادة اللام تقتضى التنكير فى اللفظ وثبوت الألف يقتضى التعريف فى المعنى. والإسم على هذا معرف لإضافته إلى ما بعد اللام معنى. ثم هو مجرور بالإضافة على رأى لا باللام لأنها زائدة. وعلى رأى باللام وهو الأظهر لأنها حرف جر وهو لايعلق عن العمل. وقيل: إن لا أبا لك فى هذه اللغة مبنية كالتى قبلها، والألف نشأت من اشباع الفتحة وهو ضعيف. لأنه لا يكون إلا فى الضرورة. وقيل الإسم مقصور كما فى قوله:

إِنَّ أَبَاهَــا وأَبَــا أَبَاهَــا ....[2]

---

(١) القائل: جرير. من البسيط وتمام البيت:

ياتيم تيم عَدِىّ لَا أَبَــــا لَكُـــــمَ
لا يُلْقِيَنَّكُــــمُ فِي سَوءةٍ عُمَـــــرُ

الشاهد في قوله: «لا أبا لكم» حيث استشهد به الشارح للتدليل على أن الإسم المنفي مضاف إلى المجرور بدليل ثبوت الألف: وهي لاتعود إلا في الإضافة، ولما كانت لا النافية للجنس لاتعمل الا في النكرات، أتوا باللام فاصلة لتأكيد الإضافة لأنها تمنع من الإضافة لفظا فلا يتعرف المضاف في اللفظ. وفيه شاهد: وهو تكرار «تيم» حيث اقحمت بين تيم الأولى وبين ماأضيف إليه، والتقدير ياتيم عدى تيمها، فحذف الضمير من تيمها اختصارا، وقدم تيما فاتصل بِعَدِىّ فوجب له النصب. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٦/١، ٣١٤، المقتضب ٢٢٩/٤، جمل الزجاجي ١٧٠، الخصائص ٣٤٥/١، أمالي ابن الشجرى ٨٣/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٠/٢، ١٠٥ ٢١/٣، العمدة ١٣٦/٢، الخزانة ٣٥٩/١، ١١٦/٢، ٢٧٣/٤، المغنى ٤٥٧، شواهد العيني ٢٤٠/٤، الهمع ١٢٢/٢، الدرر ١٥٤/٢، الأشموني ١٥٣/٣، ديوانه ٢٨٥.

(٢) القائل: ينسب هذا البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وينسب أيضا لرؤبة وهو من

وهو نكرة مفرد وهى كالتى قبلها أيضا. الثالثة: لا أباك بغير لام وهى أضعفها وعليها قوله:

.... وأىّ كَرِيمٍ لا أبَاكَ يُخلَّدُ(١)

وقول الآخـر:

أبِا المَوْتِ الّذى لَابُدَّ أنّى مُلَاقٍ لا أبَـاكِ تُخوّفِيْنِـى(٢)

= الرجز وتمام البت:

إنَّ أَبَاهَـــا وأبـــا أَبَاهَـــا قَدْ بَلَغَـــا فِي المَجْـــدِ غايَتَاهَـــا

الشاهد في قوله: «وأبا أباها» حيث جاءت «أباها» الأخيرة مجرورة بكسرة مقدرة على الألف مع كونها مضافة لغير ياء المتكلم. فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط إعراب المقصور من الأسماء نحو فتى وعصا وماشابههما وهي احدى اللغات الثلاث التي وردت فيها. وقد استشهد به كل من: الدرر اللوامع ١٢/١، شرح التصريح ٦٥/١، ولابي النجم في العيني ١٣٣/١، ٦٣٦/٣ ابن عقيل ٤٦/١، الهمع ٣٩/١، الأشموني ٧٠/١، الإنصاف ١١، والحجة لابن خالوية ٢١٧، شذور الذهب ٤٨، أمالي السهيلي ١١٤، شرح المفصل ٥٣/١، الخزانة ٣٣٧/٣، ملحقات ديوان رؤبة ١٦٨.

(١) القائل: مسكين الدرامي. وهو من الطويل. وتمام البيت مع رواية أخرى:

وَقَـــدْ مَاتَ شِمّـــاخُ وَمَـــاتَ مُزَوِّدٌ وأيّ كَرِيْـــمٍ لا أَبَـــاكَ يُمَتَّـــعُ

الشاهد في قوله «لاأباك» حيث جاءت «أبا» مضافة الى الكاف دون اللام وهو ضعيف كما ذكر الشارح في اللغة ولا يقاس عليه. وقد استشهد به كل من المقتضب ٣٧٥/٤، الكامل ٣٥٠/١، ١٣٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢، الخزانة ١١٦/٢، سيبويه ٣٤٦/١، السيرافي ٨٦/٣، الأصول ٣١٠/١، ديوانه ٥٠.

(٢) القائل: أبو حية النمري. وينسب أيضا للاعشى وهو من البحر الوافر. الشاهد في قوله: «لا أباك» حيث جاءت أبا: إسما للا النافية للجنس، وقد أضيفت إلى ضمير المخاطبة. والقول: لا أبا لك من باب الإضافة واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه وهذا أحد أقوال كثيرة في هذا التعبير. وكما يذكر ابن هشام انه لم يرد في العربيّة سوى بيت آخر غير هذا. وهو ماورد قبل هذا الشاهد (الشذور ص ٣٢٩). وفيه شاهد آخر وهو قوله: «تخوفيني» حيث حذف نون الرفع وأبقى نون الوقاية والذي سوغ هذا الحذف هو اجتماع المثلين. وأصل العبارة تخوفينني بنونين احداهما نون =

أما أنه حذف اللام وهى مرادة، أو أن المضاف فى تقدير التنكير. وأما قوله ولا يدى له. فالأصل فيه لا يدين. فحذف النون لاجل الإضافة. وأتى باللام المذكورة فاصلة لئلا يبطل عمل لا كما مر. وإنما زيدت اللام فيهما دون غيرها من حروف الجر لعدم منافاتها الإضافة فى أصل معناها لأنها تفيد الملك والإستحقاق الذين تفيدهما الإضافة. ولهذا لم يجز: لا أبا فيهما ولا رقيبى عليها لأن فى وعلى لا مدخل لهما فى الإضافة هنا. وأما نحو: لا ثوبى من خز فجائز لاشتراكهما فى أصل التخصيص. وقوله: واللام مقحم أى زائد فى محل لا تزاد فيه. فالمقحم زائد مخصوص، لأن مابين المضاف والمضاف لا يقبل توسط شيء آخر. ولذلك وجب حذف التنوين من المضاف أو النون. وقوله: كأن لم تثبت أى أنه زائد لأنه لو لم يقدر غير ثابت لامتنع النصب فى نحو: لاأبا لك ولا يدى لك. لأن الإسم فيهما معرب فى معنى لا أب لك. ولايدين لك فهذه اللام زائدة من وجه معتد بها من وجه. أما وجه الزيادة فلأن لام الكلمة التى هى الألف لاتثبت إعرابا إلا فى الإضافة، وأما وجه الإعتداد بها فلئلا يبطل عمل لا لامتناع عملها فى المعارف من غير تأويل. وقد شبه هذه اللام فى كونها زائدة لتأكيد الإضافة وأنها في تقدير العدم فى قوله:

يَابُـؤْسَ لِلْحَـرْبِ الَّتِـــى وَضَعَتْ أَرَاهِـطَ فَاسْتَرَاحُـوا[1]

الرفع والثانية نون الوقاية وفيها كلام كثير لا داعي لذكره. وقد آستشهد به كل من: الكامل ٣١٣، ٥٦٣، المقتضب ٣٧٥/٤، الخصائص ٣٤٥/١، أمالي ابن الشجرى ٣٦٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢، المقرب ٤١، الخزانة ١١٨/٢، شذور الذهب ٣٢٨، التصريح ٢٦/٢، الهمع ١٤٥/١، الدرر ١٢٥/١، اللسان (أبى).

(١) القائل: سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة جد طرفه بن العبد الشاعر من مجزؤ الكامل. الشاهد في قوله: «يابؤس للحرب» حيث جاءت اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه وذلك لتأكيد الإضافة. وكذلك لفظ «أراهط» فقد اختلف فيه النحويون. فزعم قوم أنه جمع أرهط الذي هو جمع رهط على خلاف القياس. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٥/١، جمل الزجاجي ١٨٩، الخصائص ١٠٢/٣، المحتسب ٩٣/٢، ابن الشجرى في أماليه ٢٥٧/١، ٨٣/٢، ابن يعيش في مفصله ١٠/٢، ١٠٥، ٣٦/٤، ٦٨/٣، ٧٢/٥، المغنى ٢١٦، يس ١٩٩/١، ديوان الحماسة ٥٠.

لأنه أراد يابؤس الحرب فزاد اللام لتأكيد الإضافة. فقوله: ومثله أى ومثل لا أبا لك يابؤس الحرب. فإن قيل: فاللام فى يابؤس للحرب زائدة من كل وجه فكيف تكون مثلها؟ قلنا: ليس من شرط المماثلة أن تكون من كل وجه وإلا لامتنعت الإثنينية. بل هى مماثلة لها فى أنها مقحمة بين المضاف والمضاف إليه لا فى تحقيق الإضافة وتعريف الأول بالثانى، ولا بأنها معتد بها فاصلة كما فى لا أبالك. والفرق بين هذه اللام وبين اللام فى لا أبالك: أن اللام فى لا أب لك متعلقة بمحذوف فيها مستكن غير زائدة اجماعا. بخلاف اللام فى لا أبالك.

٥٥٧ وأنْ تَصِفْ مَبْنِيَّ لا فَابْنِ مَعَهْ وَقَدْ تَجِيءُ صِفَةً مُرْتَفِعَةْ

٥٥٨ وَتَارَةً تَنْصِبُهَا مُنَوَّنَهْ تَقُولُ لَا رَجُلَ خَوَّاناً هُنَهْ

٥٥٩ وإنْ تَصِفْهُ بالمُضَافِ فَانْصِبِ تَقُولُ لَا عَبْدَ كَرِيمَ الحَسَبِ

اسم لا المبنى وهو المفرد النكرة. يجوز فى وصفة الأول إذا كان مفردا، ولم يفصل بين الصفة والموصوف ثلاثة أوجه: البناء على الفتح والإعراب. إما بالنصب وإما بالرفع. فالأول نحو: لا رجلَ ظريفَ إما لأن فتحة الصفة فتحة بناء لأن الصفة والموصوف جعلا كالشيء الواحد كخمسة عشر، ثم دخل عليهما لا بعد التركيب ولا يجوز أن يكون دخولها قبل التركيب، وهما معربان ثم بنيا معا لأنه يؤدى إلى جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، ولأن فتحة الصفة فتحة إعراب، وحذف التنوين لمشاكلته الأول. والثانى لا رجل ظريفا. وإنما جاز نصبه حملا على اللفظ، لأن حركته لما أشبهت حركة المعرب لاطرادها فى كل نكرة تقع فى هذا الموطن، جاز أن يحمل على لفظه، وإن لم تكن حركة إعراب. ونظيره: يازيد الظريف بالرفع حملا على اللفظ. وإن كان الموصوف مبنيا، وقيل النصب محمول على الأصل الذى يجب للإسم لو لم يتضمن معنى الحرف. الثالث: لا رَجُلَ ظريفٌ بالرفع حملا على محل الموصوف. لأن محله الرفع بدليل رفعه عند الفصل. وهذا هو الأصل فى إعراب المبنيات. نحو: جاءنى هؤلاء الكرام. قال ابن برهان: إذا قلت لا رجلَ فاضلٌ عندك فقد ألغيت لا. وما بعدها فى موضع المبتدأ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ لأن العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف.

وقوله: وأن تصف مبنى لا، احترز بمبنى لا عن المعرب. فإنه لا يجوز بناء الصفة معه، بل يُعْرَبُ كالموصوف نحو: لا غلام رجلٍ ظريفٍ عندك. وقوله: فابن معه ليس على اطلاقه بل كان ينبغى أن يقول: إذا وليته الصفة الأولى مفردة فإنه لو فصل بين الصفة والموصوف نحو: لا رجل فى الدار ظريفا أو كان الموصوف هو الثانية أو الثالثة بعد اسم لا نحو: لا رجل ظريف عاقلا، فإنه لا يجوز فيه إلا الإعراب. وكذلك لو كانت الصفة غير مفردة فإنه يمتنع بناؤها. وقوله: وقد تجىء صفة مرتفعة إشارة إلى الوجه الثالث. وقوله: وتارة تنصبها منونه إلى الوجه الثانى. وقوله منونة ينبه على الخلاف الذى فى الصفة المفتوحة بغير تنوين. فإن منهم من ذهب إلى أن فتحها إعرابية لكن حذف التنوين لمشاكلة الأول كما تقدم. فنبه بقوله: منونة على أن الفتح بلا تنوين لا يكون إعرابا. وقوله: لا رجل خوانا هنه مثال للصفة المفردة المنصوبة. ويجوز حذف التنوين من خوان ورفعه كما مر. وقوله وأن تصفه بالمضاف فانصب. يريد به أن الصفة إذا كانت مضافة كقوله لا عبدَ كريمَ الحَسَبِ أو مشابهة له نحو: لا رجُلَ ضارِباً زيدا لا يجوز فيها إلا الإعراب، لأن الموصوف لما لم يجز فيه إلا الإعراب إذا كان مضافا كانت الصفة كذلك. ولو قال: فأعرب لكان أعم من قوله: فأنصب. لأن صفة المنفى المضافة يجوز رفعها ونصبها[1].

نص عليه الثمانينى[2] كما أن اسم لا المضاف يجوز فى صفته الرفع والنصب نحو:لا غُلَامَ رَجلٍ ظريفٌ وظريفاً. وقيل: يجب نصب الصفة المضافة كما يجب نصب صفة المنادى المضموم إذا كانت مضافة.

---

(١) الأصول ٤٦٧/١، المرتجل لابن الخشاب ١٧٩، شرح جمل الزجاجي ٢١٩/٢، الأشباه والنظائر ٢٧٨/١.

(٢) هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانيني النحوي الضرير. إمام فاضل أديب، أخذ عن ابن جنى. كان يقرأ عليه عوام الناس، والخواص يقرأون على ابن برهان. صنف: شرح اللمع، شرح التصريف الملوكي، المقيد في النحو. توفى سنة ٤٤٢هـ.
واسمه أخذ من «ثمانين» بلفظ العدد، قرية صغيرة بالموصل. (البغية ٢١٧/٢).

٥٦٠ وَٱنْصَبْ أو ٱرْفَع بَعْدَ واوٍ عَاطِفَا وإن تُكَرِّرْ لَا فَكُنْ مُسْتَأْنِفَا
٥٦١ تَقُولُ لَا حَوْلَ ولا قُوَّةَ لى ستَّةَ أَوْجُهٍ بِهَذَيْنِ ٱجْعلـي
٥٦٢ فَتْحُهُمَا والرَّفْعُ فيهِمَا مَعاً وفَتْحُ قُوَّة وحَـوْلٌ رُفِعـا
٥٦٣ وعكسُهُ وجَعْلُ لَا المؤَخَّـرَةْ كلَيْسَ أَوْ زَائِـدَةً مُكَـرَّرَةْ

المعطوف على ٱسم المفرد إن كان نكرة نحو: لا غلام وٱمرأة عندك. جاز فيه الإعراب إما نصبا على اللفظ كقوله:

فَلَا أَبَ وَٱبْناً مِثْلَ مَرْوَانَ وَٱبْنِهِ إذَا هُوَ بِالْمُجْدِ ٱرْتَدَى وَتَأَزَّرَا[1]

لما مر من أن حركته تشبه حركة الإعراب لإطرادها أو رفعا على المحل. ولا يجوز البناء لامتناع جعل أربعة أشياء كالشيء الواحد وهو المراد بقوله: فٱرفع أو ٱنصب بعد واو عاطفا. وعاطفا حال من قوله وٱنصب. وإن كان معرفة وجب الرفع عطفا على المحل، ولا يجوز نصبه لامتناع عمل لا فى المعرفة نحو لاغلام لك والعباس. وهذا التعليل إنما يصح على رأى من يجعل العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه. قوله وإن تكرر لا فكن مستأنفا يريد أنك إذا أتيت بعد حرف العطف بلا جاز العطف والإستئناف. والمراد بالإستئناف أن تفتح الإسم بعد لا. وقوله: لا حولَ ولا قوةَ تمثيل لتكرير لا، وفتح قوة يدل على أن الثانية مستأنفة لأنه جواب ٱستفهام فيه من، كما أن الأولى كذلك. قوله: ستة أوجه. الصواب أن يقول خمسة أوجه لأن الأول إما أن يكون مفتوحا أو مرفوعا. ولا يجوز أن يكون منصوبا منونا لأنه مفرد. فإن كان مفتوحا جاز فى الثانى ثلاثة أوجه. الفتح بناء على الإستئناف والنصب على لفظ المبنى والرفع على محل لامع ٱسمها. وإن كان مرفوعا فليس فى

(١) القائل: قيل للفرزدق وليس في ديوانه. وقيل هو لرجل من عبد مناة ابن كنانة وهو من الطويل:
الشاهد في قوله: «وابنا» حيث جاء بالمعطوف منصوبا على لفظ اسم لا. ويجوز أيضا الرفع عطفا على المحل. وقال أبو علي: يحتمل أن يكون «مثل» صفة وأن يكون خبرا بالنصب والرفع.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٩/١، المقتضب ٣٧٢/٤، ابن يعيش في مفصله ١٠١/٢، ١١٧، الخزانة ١٠٢/٢، شواهد العيني ٣٥٥/٢، التصريح ٢٤٣/١، الهمع ١٤٣/٢، الدرر ١٩٧/٢، الأشموني ١٣/٢.

الثانى إلا الفتح والرفع، لأن نصبه إما عطفا على محل الأول أو على لفظه. وكلاهما باطل لرفعه. فهذه خمسة أوجة لا مزيد عليها. وجهان فى الأول وثلاثة فى الثانى. فإن قيل: تجعل لا الثانية كليس أو زائده مكررة كما ذكره. قيل فعلى هذا ترتقى الأوجه إلى اثنى عشر وجها. فلا وجه لحصرها فى الستة. لأنه إذا رفع ما بعد لا الثانية جاز أن يكون رفعه بالإبتداء، وأن تجعل لابمعنى ليس، وأن تعطفه على محل لا الأولى، والخبر محذوف فى الجميع. وجاز أن تكون لا الثانية زائده فترفعة على محل لا الأولى مع آسمها. فهذه أربعة أوجه على تقدير رفع مابعد لا الثانية وإذا رفع مابعد لا الأولى جاز فيه وجهان: الرفع بالإبتداء، وأن تكون بمعنى ليس فصارت ستة أوجة فى الرفع وحده. وإذا نصب الثانى بالتنوين جاز أن تكون لا زائدة كما فى الأعلام وجارية، فهذه الوجوه إنما تنشأ من جهة الحكم. وأما من جهة ما يجوز فى المنفى، فليس إلا خمسة أوجه: أحدها بناء الإسمين معا على الفتح، نحو لا حول ولا قوة. وفى التنزيل: ﴿لَابَيْعٌ فِيهِ ولا خِلَالٌ﴾[1] وكل واحد منهما جملة مستقلة وخبرها محذوف. وثانيها رفعهما معا لمامر. ومنه قوله:

.... لَانَاقَةٌ لِيَ فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ[2]

وثالثها: بناء الأول على الفتح ونصب الثانى نحو: لا حولَ ولا قوةً عطفا للثانى على لفظ الأول، ولا زائدة كما مر ومنه قوله:

---

(١) سورة ابراهيم آية ٣١.

(٢) القائل: الراعي عبيد بن حصين من البسيط وتمام البيت:

فَمَا هَجَرْتُكِ حَتّى قُلْتِ مُعْلِنَةً
لَانَاقَةٌ لِيَ فِي هذَا وَلَاجَمَلُ

الشاهد في قوله: «لاناقة لي في هذا ولا جمل» حيث عملت لا عمل ليس عندما كررت وهي جملة مقول القول. وقوله «لي» في محل الرفع لأنها صفة لناقة.

«وفي هذا» خبر لا. وجملة: «ولا جمل» معطوف على السابق وخبرها محذوف تقديره: لاجمل لي في هذا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٥٤/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١١١/٢، شواهد العيني ٣٣٦/٢، التصريح ٢٤١/١، الأشموني ١١/٢.

لَانَسَبَ الْيَوْمَ وَلَاخُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[1]

وقال الزمخشرى[2] إنه منصوب بفعل مضمر أى ولا أرى خلة. ولا حاجة إلى هذا التأويل لامكان العطف على اللفظ مع زيادة لا. ورابعها: لاحولَ ولا قوةٌ بفتح الأول ورفع الثانى إما بالعطف على محل الأول على أن لا زائدة، أو أنها بمعنى ليس. ومنه قوله:

.... لَاأُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[3]

---

(١) القائل أنس بن العباس بن مرداس من السريع. المعنى يقول: إنه لا ينفع فيما جرى بيننا من أسباب القطيعة نسب ولا صداقة لان الخطب قد تفاقم حتى صعب رتقه.
الشاهد في قوله: «لا نسب اليوم ولا خلة» حيث ألغى لا الثانية وجعلها زائدة للتأكيد ونونها وعطف «خلة» على محل اسم لا «نسب» وبعض النحاة مثل يونس بن حبيب لا يلغون لا الثانية، إنما يعملونها ويقدرون خبرها محذوفا اذ تقديره: لا نسب اليوم ولا خلة اليوم. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ١١١، أوضح المسالك رقم ١٦٤، شذور الذهب رقم ٣٢، سيبويه ٣٤٩/١، ابن يعيش ١٠١/٢، ١١٣، المغنى ٢٢٦، ٦٠٠، شرح التصريح ٢٤١/١، الهمع ١٤٤/٢، ٢١١، الدرر ١٩٨/٢، الاشموني ٩/٢.

(٢) انظر المفصل للزمخشري/ الطبعة الثانية، دار الجيل ص ٧٥.

(٣) القائل: اختلف في قائل هذا البيت. فقال سيبويه إنه لرجل من مذحج، وقيل إنه لهمام بن مرة أخو جساس بن مرة. وقيل: إنه لرجل من بني عبد مناف. وقال الحاتمي إنه لابن الأحمر. وقال أبو الفرج إنه لضميرة بن ضمرة. وهو من الكامل وتمام البيت:
هَذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ
لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ
ورواية أخرى: هذا لعمركم.......
المعنى: إن هذا الذي تضعونه لي هو الذل والهوان بعينه، فإن وجد مني قبول لتلك الحالة فإني لقيط لايعرف لي بين الناس أب ولا أم.
الشاهد في قوله: «ولا أب» حيث جاء معربا معطوفا على «لا أم» المبنية. والغي لا الثانية عن العمل بالعطف على محل لا الأولى. ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة عمل ليس. وقد استشهد به كل من: المفصل ٧٩، سيبويه ٣٥٢/١، المقتضب ٣٧١/٤، جمل الزجاجي ٢٤٣، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٢، شذور الذهب ٨٦، المغنى ٥٩٣، شرح التصريح على التوضح ٢٤١/١، همع الهوامع ١٤٤/٢، الدرر اللوامع ١٩٨/٢، شرح الأشموني ٩/٢، اللسان (حيس).

وخامسها: رفع الأول وفتح الثانى. ومنه قوله:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تأْثِيمَ فِيْهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيْمُ[1]

وقوله وفتح قوة وحول رفعا يشير به إلى الوجه الخامس. وقوله: وعكسه وهو رفع قوة وفتح حول إلى الوجه الذى قبله وهو الرابع.

وآعلم أن المبرد[2] يجيز رفع مابعد لا بالإبتداء فى المعرفة والنكرة من غير تكرير ولا ضرورة فيكون رفع ما بعد لا بالإبتداء على مذهبه. وأما على رأى سيبويه[2] فلا تكون لا إذا ارتفع ما بعدها من غير فصل ولا تكرير إلا بمعنى ليس. واحتجوا للمبرد[2]ا بأن لا ومامتساويتان فى النفى. وقد جرى الإستعمال مع المفرد بما فلو جرى بلا لما آمتنع. واستغنى فى ذلك بما عنها كما آستغنى بترك عن وذوروا لاختيار ما إلينا رجوعها. فإن قيل: فلم آختص المفرد بما وجاز غيره بلا. قيل: المرجع فى ذلك إلى السماع. وقيل: رجوعها فى البيت وهو قوله:

---

(١) القائل: أمية بن أبي الصلت. من الطويل. وهو مكون من بيتين هما:

فلا لغـــو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم

وفيها لحم ساهـــرة وبحر ومـــا فاهـــو به أبـــدا مقيم

المعنى: إن أهل الجنة لايتكلمون بالباطل، ولا ينسب بعضهم بعضا إلى الاثم، لأنه لايقع من أحدهم حتى ينسب إليه. الشاهد في قوله: «فلا لغو ولا تأثيم» حيث رفع الإسم «لغو» بعد لا على نية الإلغاء أو على إعمالها عمل ليس. ثم أعمل لا الثانية عمل ان فنصب الإسم بعدها «تأثيم». وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ١٦٣، ابن عقيل رقم ١١٣، شذور الذهب رقم ٣٣، آمالي ابن الشجرى ١/١٣١، ملحقات ديوانه ١٩٦، الأغاني ١٧/١٦٥.

(٢) يقول سيبويه في كتابه في هذا الموضع: «وآعلم أنك لاتفصل بين «لا» وبين المنفى كما لا تفصل بين «من» وما تعمل فيه. وذلك أنه لايجوز لك أن تقول لافيها رجل، كما أنه لايجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: هل من فيها رجل. ومع ذلك أنهم جعلوا «لا» ومابعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما بعندهم، كما لايجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشرين بشيء من الكلام لأنها مشبهة بها ١/٣٤٥، وانظر: سيبويه ٢/٢٩٥، الجمل للجرجاني ١٩، المفصل ٨٠ — ٨١، شرح المفصل ٨/١٠٩، المقرب ١/١٨٩، المقتضب ٤/٣٦١.

قَضَتْ وَطَراً وَٱسْتَرْجَعَتْ ثم آذَنَتْ   رَكَائِبُها أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا[1]

فاعل فعل تقديره: لا يقع إلينا رجوعها. فإذا كررت لا ورفع ما بعدها جاز أن تكون بمعنى ليس. والخبر فى محل النصب. وأن تكون زائدة وأن تكون مبتدأ على رأى المبرد، والخبر فى محل الرفع.

٥٦٤ وَٱعْطِفْ عَلَى الموضع فى إنّ كلا   بالرفْعِ بَعْدَ خَبَرٍ تَكَمَّلَا

العطف بالنصب على آسم إن جائز قبل الخبر وبعده. قال:

إِنَّ الرَّبِيْعَ الجَوْدَ وَٱلْخَرِيْفَا   يَدَا أَبِى العَبَّاس والصُّيُوفَا[2]

فعطف على اللفظ بالنصب قبل الخبر وبعده، وهذا لا يختص بأن بل يشترك فيه سائر أخواتها. وأما جواز العطف بالرفع على الموضع فمما تتفرد به إن آتفاقا نحو: إن زيدا منطلق وعمرا وعمرو. قال جرير:

---

(١) القائل: غير معروف. وهو من الطويل. ويروى البيت براوية أخرى:

بكت جزعـــــا واسترجـــــعت ثم آذنت   ركائبها أن لا إلينـــــا رجوعهـــــا

الشاهد في قوله: «لا إلينا رجوعها» حيث أن الأصل تكرار لا، وهنا جوز عدم تكرارها كل من: ابن كيسان والمبرد. ويعتبر عدم التكرار عند غيرهما على سبيل الشذوذ. وللعلماء تخريجات أخرى حول هذا البيت. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦١/٤، أمالي ابن الشجرى ٢٢٥/٢، ابن يعيش في مفصله ١١٢/٢، ٦٥/٤، ٦٦، المقرب ١٨٩/١، الخزانة ٨٨/٢، الهمع ١٤٨/١، الدرر ١٢٩/١، الأشموني ١٨/٢، ٤٠٢، يس ١٩٩/٢.

(٢) القائل ينسب لرؤبة بن العجاج. وهما مشطوران من الرجز. المعنى: شبه مطر الربيع والخريف ومطر الصيف بيدي الممدوح في عموم النفع وكثرة ما ينال الناس من نعمه. وهو من التشبيه المقلوب لقصد المبالغة في وصف الممدوح بالكرم، والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة. الشاهد في قوله: «والخريفا» حيث عطف بالنصب على الربيع الذي هو اسم إن قبل المجيء بخبر ان الذي هو قوله: يدا أبي العباس. وقوله: «الضيوفا»: حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن جاء بخبرها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٥/١، المقتضب ١١١/٤، شواهد العيني ٢٦١/٢، شرح التصريح ٢٢٦/١، الهمع ١٤٤/٢، الدرر ٢٠٠/٢، أوضح المسالك ١٣٩، ملحقات ديوانه ١٧٩.

إِنَّ الخِلَافَـةَ والنُّبُـوَةَ فِيْهِـمُ والمَكْرُمَـاتُ وَسَادَةٌ أَطْهـارُ[1]

فالنصب على اللفظ وهو أولى لأنه حمل على حقيقة الإعراب، والرفع على المحل، وهو حمل على مجازه. والمراد من الوضع فى قوله: وآعطف على الموضع محل اسمها قبل دخولها لأن الحروف لا موضع لها من الإعراب. وقيل المراد به محلها مع آسمها لأنها فى محل المبتدأ. وإنما حمل إن فى العطف على موضع آسمها على لا، لأن لا مركبة مع المفرد كامر. فهى مع ما بعدها بمنزلة كلمة واحدة. فهى أولى بالعطف على موضعها. ولذلك يعطف على موضعها قبل الخبر عند من يرى أنها عاملة فيه. فلما كانت أدخل من أن فى العطف على المحل أو أقوى منها شبهها بها. لأن المشبه به فى حال لابد وأن تكون أقوى من المشبه فيها، وإنما اتفقوا على اختصاص أن بذلك لأنها لا تغير معنى الإبتداء ولم تخرج الكلام من الأخبار إلى غيره بخلاف ليت ولعل. وأما لكن المشدة فمنهم من منع العطف[2] على محل

(١) القائل: جرير بن عطية يمدح فيها بني أمية. من الكامل. ويروى الصدر براوية أخرى:

إن الخلافـــــــــــــــــــــــــة والمروءة فيهم

....

الشاهد في قوله: «والمكرمات» بالرفع حيث عطفها بالرفع على محل اسم إن، وقد خرجت بتخريج آخر على أن المكرمات: مبتدأ والخبر محذوف تقديره: وفيهم المكرمات. وقيل أيضا: إن المكرمات معطوف على الضمير المستتر في الظرف وهو فيهم وهو ضعيف. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٦/١، مفصل ابن يعيش ٦٦/٨، شواهد العيني ٣٦٣/٢.

(٢) يذكر ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ص ٤٥١ هذا الموضوع فيقول:

«... وزعم الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة أن هذه الحروف تنقسم قسمين: قسم لايجوز فيه إلا العطف على اللفظ وهو أن وكأن وليت ولعل. تقول: كأن زيدا وعمرا قائمان... ولايجوز الرفع. ويقول ص ٤٥٢، وقسم يجوز فيه العطف على اللفظ وعلى الوضع فتقول: إن زيدا وعمرا قائمان، ولكن عمرا وزيدا ذاهبان. وإن شئت فرفعت عمرا فيأت على قولهم: إنك وعمرو ذاهبان، لأن لكن بمنزلة إن في أنها لم تغير معنى الخبر كليت... ومذهب الفراء كمذهب الكسائي في كل شيء إلا أنه لايجوز عنده الرفع في المعطف على اسم إن ولكن، إلا إذا لم يظهر الإعراب في الإسم، لأنه لم يسمع من كلامهم الرفع في المعطوف إلا حيث لايظهر الإعراب في المعطوف عليه وهو: أنك وعمرو ذاهبان.

وانظر ايضا معاني القرآن للفراء ٣١١/١، مجالس ثعلب ٢٦٢، الأصول ١٩٥/١.

آسمها بالرفع محتجا بأن ما فيها من معنى الإستدراك أبطل معنى الإبتداء. ولذلك منع البصريون دخول اللام فى خبرها. وأجازه سيبويه[1] وآختاره الزمخشرى والجزولى وآبن الحاجب من المتأخرين. لأن الإستدراك إنما هو بالنظر إلى مغايرة ما بعدها لما قبلها بخلاف العطف فإنه لايتعلق بما يتقدمها، وإنما هو بآعتبار ما بعدها. وما بعدها لم يتغير حكمه ومعناه بدخولها كما لم يتغير بأن. وأما آمتناع دخول اللام عندهم فلمابينا من المنافاة من حيث أن الإستدراك يقتضى التعلق بما قبلها واللام يقطعها عنه. ولذلك علقت علمت عن العمل فى إنَّ. وأما أنَّ المفتوحة فأجاز أبو الفتح العطف على محلها مع اسمها مطلقا. ونقل عن سيبويه جواز العطف إذا وقعت بعد علمت وأخواتها لكونها بعدها فى حكم المكسورة لاستقلال الجملة. ومنعة الأخفش محتجا بأن معنى الإبتداء ليس بباق بدليل كونها فى محل المفرد ومعمولة لغيرها.

وإذا آنتفى الإبتداء فلا جواز للعطف على المحل. وأما التمثيل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ بَرِئٌء مِنْ الْمُشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلُهُ﴾[2]. وأن المفتوحة وهى فى تقدير المكسورة. وقول الشاعر:

وإلّا فَاعْلَمُوا أنَّا وَأَنْتُم بُغَاةٌ مابَقِيْنَا فِي شِقَاقِ[3]

---

(1) سيبويه ١/٢٨٥، ٢٨٦، أسرار العربية ١٥١.

(2) سورة التوبة آية ٣.

(3) القائل: بشر بن حازم من الوافر.
الشاهد في قوله: «أنا وأنتم بغاة» حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله «وانتم» على محل اسم إن الذي هو «نا» قبل أن يأتي بخبر أن الذي هو قوله: «بغاة» وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين كالكسائي والفراء، فأجازوا أن يعطف بالرفع على محل اسم أن، وإن لم يكن قد جاء خبرها. وقد استشهد به كل من:
أوضح المسالك: رقم ١٤٣، سيبويه ١/٢٩٠، دلائل الاعجاز ٢٤، الإنصاف رقم ١١٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٩/٨، ٧٠، الخزانة ٣١٥/٤، التصريح ٢٢٨/١، شرح شواهد العيني ٣١٥/٤، ديوانه ١٦٥.

أى إنا بغاة وأنتم بغاة. فعطف أنتم على محل ضمير المنصوب فلا يفيد. أما الأن فلأن رسوله يحتمل أن يكون معطوفا على الضمير فى الخبر. وقد سد طول الكلام مسد التأكيد، أو أنه مبتدأ محذوف الخبر دل عليه ماتقدم أى ورسوله برىء. فلا يتعين للعطف على المحل. وأما من قرأ بالنصب فهو عطف على اللفظ. وأما قراءة الجر فعلى القسم وإلا لفسد المعنى. وأن البيت فلأن بغاة خبر عن أنتم. وخبر الأول محذوف لدلالة الثانى عليه، وليس من العطف على المحل، وإلا للزم العطف على المحل قبل الخبر. وسيبويه[1] لايجيزه وأجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف. فأجاز رفع الصفة على محل إن وعليه حمل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَّامُ الغُيُوبِ﴾[2] ويحتمل أن يكون خبرا بعد خبرأو بدلا من ضمير الفاعل، ومن نصبه فعلى الحال. فالعطف على المحل فى باب إن على ثلاثة أقسام: جائز بالإتفاق، وممتنع بالإتفاق ومختلف فيه[3]. فالجائز بالإتفاق فى إن المكسورة والمختلف لكن وأن المفتوحة، والممتنع بقية أخواتها. وأما قول الشاعر:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ
وَشَرُّكَ عَنِّى مَا ٱرْتَوَىَ ٱلْمَاءَ مُرْتَوِى[4]

(١) سيبويه ١/٢٩٠، ٢٩٥.

(٢) سورة سبأ آية ٤٨.

(٣) البصريون لايجوزون العطف على الموضع قبل ذكر الخبر، والكسائي يجوز ذلك نحو: إن زيدا وعمرو قائمان. أما الفراء فلا يجوز إلا في ما لم يتبين فيه عمل ان مستشهدا بقوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا...﴾ وسيبويه يعد أنك وزيد ذاهبان خطأ من بعض الأعراب.
أنظر: الإنصاف مسألة ٢٣، شرح المفصل ٦٩/٨.

(٤) القائل: يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي من الطويل. يقولها في عتاب ابن عمه عبد الرحمن ابن عثمان بن أبي العاص. الشاهد في قوله «ليت كفافا كان خيرك» فإن هذه العبارة تحتمل وجهين: الأول: أن يكون كفافا: خبر كان فقدم عليها وعلى اسمها جميعا والأصل عندها: «ليت كان خيرك كفافا». واسم ليت عند ذلك إما ضمير شأن وإما ضمير المخاطب. الثاني أن يكون كفافا: اسم ليت، وجملة كان في محل رفع خبر ليت، واسم كان ضمير مستتر فيها يعود على كفافاً. ويكون «خيرك» بالنصب خبر كان. وقد استشهد به كل من: حماسة البحتري ٢٢٨، أمالي ابن الشجرى ١/١٨٢، ٢٨٥، ٢٩٤، الإنصاف ١٨٤، الخزانة ٣٩/٤، المغنى ٢٨٩.

فالأجود أن يكون كفافا خبر كان. وخيرك وشرك آسمها. وآسم ليت ضمير شأن محذوف أى لين. وجاز وقوع كفافا خبرا عن شيئين، وهو مفرد لكونه مصدرا. والتقدير ليته كان خيرك وشرك مكفوفين عنى. وماظرفية كقوله:

لا أُكَلِّمُــه ما حَنَّتِ النِّـيبُ[1]

وآنتصب باسقاط الجار. ومرتوى: فاعل وذا تقرر هذا. فقوله: وآعطف على [الموضع][2] فى أن يريد آسم إن. وقوله: بعد خبر فيه: آحتراز من موضوع الإسم بالرفع قبل الخبر. وقوله: تكملا يحترز به عن الظرف الناقص إذا كان من تتمة الخبر كقولك: إن زيدا فيك وعمرو راغب. فإنه لا يجوز رفع عمرو بالعطف على موضع إن، وإن كان فيك متقدما لكونه جزءا من الخبر لأنه من متعلقاته. وآعلم أن البصرى لا يجيز العطف على الموضع إلا بعد مضى الخبر مطلقا. وأما العطف قبل الخبر فالنصب لا غير نحو: إن زيدا وعمرا قائمان. ولابد من تثنية الخبر. وأجاز الكوفيون العطف قبل الخبر بشرط عدم ظهور الإعراب فى الإسم نحو: إنى وزيد قائمان. وأجازه الكسائى مطلقا. أما البصرى فآحتج بأنه لو عطف على المحل قبل الخبر للزم أن يعمل فى [المحل][3] عاملان مختلفان. وهما أن والإبتداء وهو محال. فإن قيل هذا المحال إنما يلزم على رأى البصرى، وأما على رأى الكوفى فلا. لأنه يعمل الإبتداء وإن فى الخبر. قلنا: يلزمه المحال من وجه أخر وهو أنه إذا جوز أن زيدا وعمرا ذاهبان كان آرتفاع ذاهبين بعاملين أيضا وهما زيد وعمرو لأنه خبر عنهما. وقد تقدم أنهما عنده يترافعان. وأما الكوفى فاحتج بقوله تعالى: ﴿إِنّ الّذِيْنَ آمَنُوا والّذِيْنَ هَادُوا والصّابِئونَ والنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بالله والْيَوْمِ الآخِرِ﴾[4] وقول الشاعر:

---

(١) لم أعثر على قائل هذا القول. وقد استشهد بها الشارح هنا للتدليل على ان ما هنا ظرفية إذ التقدير لا أكلمه زمنا أو مدة.

(٢) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص + ك) (الموضوع). والموضع هو ماورد في الألفية.

(٣) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص + ك) (العمل).

(٤) سورة المائدة آية ٦٩.

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ فَأَنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ[1]

وبالقياس على محل لا مع آسمها نحو: لا غلام وجارية فى الدار فإنه جائز قبل الخبر بالإتفاق. والجواب: أما عن الآية فمن وجهين:

أحدهما: أن خبر أن محذوف آستغناء عنه بخبر الصابئين فى النية مؤخرا، وخبره محذوف دل عليه خبر إن أى: والصابئون كذلك. وأما عطف الصابئين على الضمير فى هادوا، فلا يصح: أما أولا فلأنه متصل مرفوع وليس بمؤكد، ولا مايقوم مقامه.

وأما ثانيا: فلأنه يؤدى إلى مشاركة الصابئين لليهود فى اليهودية لوجوب مشاركة المعطوف المعطوف عليه فى الحكم. وأما عن البيت فلأنه يحتمل أن يكون قيار على رواية الرفع مبتدأ، وبها خبره، ولغريب خبر إن، والجملة فى موضع الحال. أو يكون خبر قيار محذوفا لدلالة خبر إن عليه. وأما عن القياس على لا. فأما من يعملها فى الخبر. فبالفارق لأن لا لما ركبت مع آسمها صارت كجزء الكلمة. وكأنه لم يعمل فى الخبر عاملان لضعفها بالتركيب.

---

(١) القائل: ضابىء بن الحارث البرجمي. وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «فإني وقيار» فإنه عطف قيار بالرفع على محل اسم إن وهو الضمير في أني. وخرجه المحققون على أنه مرفوع بالإبتداء وخبره محذوف. والتقدير فأني بها لغريب وقيار غريب كذلك.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٨/١، مجالس ثعلب ٣١٦، ٥٩٨، الإنصاف ٩٤، ابن يعيش في مفصله ٦٨/٨، الخزانة ٣٢٣/٤، المغنى ٤٧٥، ٦٢٢، الهمع ١٤٤/٢، الدرر ٢٠٠/٢، معاهد التنصيص ٦٥/١، التصريح ٢٢٨/١، الأشموني ٢٨٦/١.

(بـاب التعجــب)

٥٦٥ اَلْقَوْلُ فِيْمَا لَمْ يُصَرَّف مِنْهُ فِعْلُ التَّعْجُبِ أَبَنْتَ عَنْـهُ

يريد بما لم يتصرف الأفعال الجامدة. والأصل فى الأفعال أن تكون متصرفة لأن التصرف هو آختلاف الصيغ لاختلاف المعانى: كضرب يضرب آضرب. وهو نظير الإعراب فى الأسماء، فعدم التصرف فى الأفعال كعدم الإعراب فى الأسماء، وكما أن عدم الإعراب عارض للإسم. فعدم التصرف أيضا كذلك. وهو إما للإستغناء عنه بغيره كما آستغنى بتصرف ترك عن تصرف وذر ويدع. وإما لعروض معنى الحرف له. والأفعال التى لاتتصرف ستة: فعل التعجب ونعم وبئس وحبذا وليس وعسى. أما الأربعة الأولى فهى التى ذكرها فى هذا الباب. وأما ليس وعسى فقد تقدم بيانهما. وقوله: منه أى من الذى لا يتصرف فعل التعجب. فالضمير منه يعود إلى مامن قوله فيما لا يصرف. قوله: أبنت عنه. أى عن فعل التعجب أى ذكرته فى هذا الباب مبنيا، وإنما لم يتصرف فعل التعجب مطلقا إما لدلالته على الأشياء المنافى المنصرف لكونها دالا على الخبر، وإما لتضمنه معنى الإنشاء الذى أصله أن يكون بالحرف. وعرف التعجب: بأنه آنفعال النفس عند إدراك ماخفى سببه. وخرج عن نظائرة. ولذلك لا يطلق على البارىء تعالى. فإن جاء مايوهم خلافه فهو مؤول. والمراد بالتعجب مايُبَوَّبُ له فى النحو وهو ماوضع لإنشاء التعجب لا مطلق التعجب، وإلا لوجب أن يكون نحو: تعجبت من زيد، ولله دره فارسا من هذا القبيل وهو باطل لكونها أخبارا. والتعجب المصطلح عليه إنشاء.

٥٦٦ تَقُولُ مَاأَحْسَنَ خَالِداً فما مُبْتَدأً مُنَكّــر قَدْ أُبْهِمَــا

٥٦٧ وخَالِدٌ مُنــتصِبٌ بأَحْسَنَــا وإِنْ تَقُل أَحْسِنْ بِخَالِدٍ هُنَا

٥٦٨ فاللَّفْظُ لَفْظُ الأَمْرِ والمَعْنَى خَبَرْ   معناه ما أحْسَنَهُ وَقَدْ ظَهَرْ

لفعل التعجب صيغتان ما أفعل وأفعل به. نحو: ماأحسن زيدا، وأحسن بزيد. وقد تمثل بهما المصنف. أماَ الأولى فهو له: ماأحسن خالدا. وأما الثانية فبقوله: أحسن بخالد، لأن المراد من الباب معرفة الصيغة المستعملة فيه وبيان أحكامها. فذكر الصيغة الأولى وأخذ فى بيان أحكامها فقال: فما مبتدأ إلى آخره. وآعلم: أن مافى نحو: ماأفعل اسم بدليل عود الضمير عيها، وإنما لم يبرز لكونه يعود على مالا يتثنى ولا يجمع. وآختلف فيها بعد آتفاقهم على أنها مبتدأ. فذهب سيبويه[1] والخليل[1] ومن تابعهما إلى أنها نكرة مبهمة غير موصولة ولا موصوفة، وهو آختيار المصنف بدليل قوله: فما مبتدأ منكر قد أُبهما، أى وضعه مبهما، والجملة بعده وهى الفعل والفاعل خبره. فالفعل أحسن، والفاعل الضمير المستكن فيه، وهو العائد على المبتدأ من الجملة، وخالد مفعول به وهو المراد بقوله: وخالد منتصب بأحسن، أى منصوب بوقوع الفعل عليه. وذهب الأخفش[1] إلى أن ما موصولة، والجملة بعدها الصلة والخبر محذوف وهو باطل. أما أولا: فلأن فيه إلزام حذف الخبر دائما مع عدم القرينة. وأما ثانيا: فلأن الصلة لإيضاح الموصول وبيانه. وذلك ينافى ماوضع عليه التعجب من الإبهام لخفاء سببه. وذهب الفراء[2] إلى أنها آستفهامية دخلها معنى التعجب وهو ضعيف. لأن الإستفهام إنشاء، فلا ينقل إلى إنشاء آخر بخلاف الخبر، فإن نقله إلى الإنشاء سائغ معروف. وأما الصيغة الثانية وقد أشار إليها بقوله: وإن تقل أحسن بخالد هنا ففيها مذهبان. أحدهما لجمهور النحاة واختاره المصنف وهو أن لفظه الأمر ومعناه التعجب، فالأصل فى

---

(١) انظر سيبويه ٣٧/١، المقتضب ١٧٣/٤، المفصل للزمخشري ص ٢٧٧.

(٢) لعل الفراء هو أول من ذهب هذا المذهب، ثم تبعه طائفة من النحاة ومن بينهم الزجاج ففي الارتشاف و ٣٢١ يقول: ذهب الفراء والزجاج والزمخشري إلى أنه أمر حقيقة، والهمزة للنقل، وبزيد فعول والباء زائدة، والمخاطب. قال ابن كيسان، وتبعه ابن الطرواة وهو ضمير المصدر الدال على الفعل كأنه قال: ياحسن أحسن بزيد أي الزمه ودم به... أمالي السهيلي ٩٤، شرح الرضى ٣٤٤/٢، أمالي ابن الشجرى ١٤٦/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ص ١٥٢ ـــ ١٥٣.

أحسن بزيد: أحسن زيد. أى صار ذا حسن كقولهم: أجرب الرجل أى صار ذا إبل جربى. وهو المراد بقوله: فاللفظ لفظ الأمر والمعنى خبر. وأوضح مراده بقوله: فى المثال معناه ماأحسنه. وقوله: وقد ظهر أى وقد ظهر معناه. وإنما عدل إلى لفظ الأمر تأكيدا ومبالغة كان المتكلم به يستدعى من يتعجب منه.

وثانيهما: للأخفش، وحكى عن الكوفيين والزجاج[1] وآختاره الزمخشرى[1] فى فى المفصل أنه أمر حقيقة. فعلى الأول الباء زائدة فى الفاعل زيادة لازمة لأنه يجرى مجرى المثل بخلاف الباء فى ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيْدًا﴾ [2]، ولأنها لزمت زيادتها للفرق بين الأمر والتعجب. لأنه إذا قيل: أكرم بزيد على أنه تعجب، ولوقيل: أكرم زيدا لم يعلم ذلك. قال آبن برهان[3]: الجار والمجرور فى محل رفع، لأنه فاعل كما فى ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيْدًا﴾[2] أى كفى الله. وأفعل صيغته صيغه الأمر والمراد به الخبر وعلى الثانى كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِى الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾[4]

---

(١) يقول الزمخشري في ذلك... وأما أكرم بزيد فقيل أصله اكرم زيد، أي صار ذا كرم كأغيد البعير أي صار ذا غدة، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم رحمه الله. والباء مثلها فى: كفى بالله. وفى هذا ضرب من التعسف. وعندى أنه أسهل منه مأخذا أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً أي بأن تصفه بالكرم. والباء مزيدة قبلها في «ولا تلقوا بأيديكم» للتأكيد والإختصاص، أو بان تصيرو ذا كرم، والباء للتعدية، هذا أصله، ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك يارجلان أكرم بزيد ويارجال أكرم بزيد ويارجال أكرم بزيد. أ. هـ. أنظر شرح المفصل ١٤٧/٧، المفصل ٢٧٧ وعلق ابن يعيش على رأي الزمخشري بقوله: وذلك بعيد عن الصواب وذلك لإمور منها: أنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب. فيصح أن يقال في جوابه: صدقت أو كذبت لأنه في معنى حسن زيد جدا، ومنها لو كان أمرا لكان فيه ضمير المأمور فكان يلزم تثنية وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين. ومنها أنه كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر نحو: أكرم بعمرو فيشكرك وأجمل بخالد فيعطيك، على حد قولك: أعطني فأشكرك، فلما لم يجز شيء من ذلك دل على ماذكرناه. ابن يعيش ١٤٨/٧.

(٢) سورة الفتح آية ٢٨، سورة الرعد آية ٤٣، سورة النساء آية ٧٦، ١٦٦.

(٣) انظر كتاب المرتجل لابن الخشاب ص ١٧٦.

(٤) سورة مريم آية ٧٥.

فهذه صيغة الأمر. والمراد به الخبر. وعلى الثاني: الفاعل مضمر، والجار والمجرور فى موضع نصب. والتقدير: أمَّا ياحُسْنُ حُلَّ بِزَيْدٍ أى دم به أو يَاكُلَّ من رأى زيدا أثبت الحسن له. احتج الأول بعدم اختلاف الضمير تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، ولأنه لو كان أمرا حقيقة لجاز أن يؤكد بالنون وأن يجاب بالفاء وأن يجزم جوابه. واللوازم كلها باطلة. وآحتج الثانى: بأنه إخراج اللفظ عن حقيقته إلى مجازه من غير ضرورة. ولأنه يؤدى إلى زيادة الباء مع الفاعل.

٥٦٩ ولا تُصَرِّفْـهُ ولا تُقَدِّمَـا مَعْمُولَهُ ولا تَحُلْ بَيْنَهُمَا

قوله: ولا تصرفه يريد به فعل التعجب وقد مر بيانه. وقوله: ولا تقدما: أراد به ولا تقدمن. فأبدل من النون الخفيفة ألفا فى الوقت. والمراد أن معمول فعل التعجب وهو المتعجب منه لا يجوز تقديمه عليه ولا على ما. فلا يقال: مازيدا أحسن ولازيدا ماأحسن، لأنه فاعل فى المعنى بدليل امتناع حذفه. والفاعل لايقدم على الفعل، ولأنه لما لم يتصرف فى نفسه لم يتصرف فى معموله. أو أنه جرى مجرى المثل، وآتفق على آمتناع الفصل بين ما وفعل التعجب بغير كان. وآختلف فى الفصل بين فعل التعجب ومفعوله بالظرف نحو: ما أحسن فى الدار زيدا وماأحسن اليوم زيدا. فأجازه الجرمى وغيره قياساً على أن فى قولـه:

......................فإنَّ بِحُبِّهَا أخَاكَ مُصَابُ اَلْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ[1]

وعلى نعم وبئس فى قوله تعالى: ﴿بِئْسَ للظَّالِمِيْنَ بَدَلًا﴾[2] وبدليل قولهم:

---

(١) القائل: غير معروف وهو من الطويل. وتمام البيت:

فَلَا تَلْحَنِي فِيْهَا فإنَّ بِحُبِّهَا أخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

الشاهد في قوله: «فإن بحبها» حيث قدم معمول خبر «إن» وهو قوله «بحبها» على الإسم «أخاك» والخبر «مصاب القلب». وأصل الكلام: إن أخاك مصاب القلب بحبها. فقدم الجار والمجرور على الإسم، وفصل به بين إن واسمها مع بقاء الإسم مقدما على الخبر. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٠/١، الأشباه والنظائر ٢٣٩/١، الأصول ١٥٠/١، السيرافي ٥/٣، الهمع ١٣٥/١، الدرر ١١٣/١، الخزانة ٥٢٩/٣، شواهد العيني ٣٠٩/٢، الأشموني ٢٧٢/١، السيوطي ٣٢٧، ابن عقيل ٢٩٨/١.

(٢) سورة الكهف آية ٥٠.

ماأحسن بالرجل أن يصدق. ومنعه الأخفش[1] والمبرد[2] وجماعة لجريانه مجرى المثل. ولذلك لزم فاعله الإضمار بخلاف نعم وبئس. وأما تقديم: ماأحسن بالرجل أن يصدق، فلأن ضمير الفاعل فى يصدق يعود إلى الرجل. فلو أُخر لصار إضمارا قبل الذكر على غير حده وهو محال. قال آبن الدهان[1]: إنما امتنع الفصل بين ما وأحسن بغير كان بالإتفاق، واختلف فى الفصل بين أحسن وزيدا، لأن أحسن خبر عن ما، وآتصال الخبر بالمخبر أشد من آتصال الفعل بالمفعول. وعورض بأن هذا المفعول فاعل فى المعنى لما مر. واتصال الفاعل أقوى من آتصال الخبر. فقد تحصل بفعل التعجب ثلاث خواص: الأولى عدم التصرف.. الثانية: أن يتقدم معموله عليه مطلقا. الثالثة: ألا يفصل بينه وبين معموله مطلقا على رأى. وعلى رأى بالظرف وحرف الجر. وأما بالأجنبى فممتنع بالإتفاق ولايعطف على فاعله ولا يؤكده ولا يبدل منه.

٥٧٠ لَكِنَّ كَانَ قَدْ يَجِيءُ زَائِداً تَقُولُ مَاكَانَ أَشَدَّ خَالِداً

إنما جاز الفصل بين ماوفعل التعجب بكان دون غيرها لأنها إنما دخلت تقوية لمعنى فعل التعجب فى الفعلين، لأنه صار بها كأنه ماض حقيقة. فكأن الفصل لم يحصل. قيل: لما جاز الفصل بها بين الجار المجرور نحو:

.... **عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ**[3]

---

(١) انظر شرح الكافية ٢٨٧/٢، الهمع ٩١/١.

(٢) المقتضب ١٧٧/٤ ــ ١٧٨.

(٣) القائل: غير معروف وهذا عجز بيت من الوافر وتمامه:

سُرَاةُ بَنِي أَبِى بَكْرٍ تَسَامَى
عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

ويروى الشطر الاول: جياد بني أبي بكر تسامى.

الشاهد في قوله: «على كان المسمومة» حيث جاءت كان زائدة بين الجار والمجرور وهو موطن من مواطن زيادة كان، وهي هنا فضلة لا أثر لها.

وقد استشهد به كل من: أسرار العربية ١٣٦، الأزهرية ١٩٧، اللسان ٢٥٣/١٧، شرح شواهد العيني ٤١/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٧، ١٠٠، الخزانة ٣٣/٤، الأشموني ٢٤١/١.

جاز بين ماوأحسن بها لأن اتصال الجار والمجرور أقوى من اتصال مابفعل التعجب فإذا قيل: ماكان أشد خالدا. ففى كان ثلاثة أقوال: أحدها أنها زائدة والتقدير: ماأشد خالدا وهو الأظهر. وإنما زيدت دون أخواتها إما لأنها أم الباب فلها من التصرف ماليس لغيرها، أو لأنها لمطلق الزمان الماضى، بخلاف أصبح وأمسى وبات. وقد شذ ماأصبح أبردها، وما أمسى أدفاها. وثانيها: للزجاج[1] وهو أنَّ كان ناقصة، وأشد فى موضع نصب لأنه خبرها وهو ضعيف لدخول ما التى للتعجب على كان دون أشد. وثالثها: أنها تامة وأشد فى موضع نصب على الحال وهو أضعف من الثانى، لأن فعل التعجب حينئذ يصير فضلة. وإذا قيل: ماأحسن ماكان زيد. فما الأولى للتعجب، والثانية مصدرية. أى ماأحسن كون زيد. ومنهم من أجاز نصب زيد، وجعل آسم كان ضمير ما، وهو باطل. لأن آسمها هو الخبر فى المعنى. وما لما لا يعقل فلا تكون عبارة عن زيد بخلاف ماأحسن ماكان ثوبك، فإنه لا يمتنع نصبه وهو ظاهر. وإذا قيل: ماكان أحسن ماكان زيد فكان الأولى زائده على الأصح. وأما الثانية مصدر وقد تقدم حكمها. وإذا قيل: أحسن من كان زيد وجب النصب وآمتنع الرفع لأن من لا تكون مصدرية.

٥٧١ واللَّوْنُ والخِلَق ان عَجِبْتَا بَنِيْتَ منها مَصْدَراً وَجِئْتَا

٥٧٢ بالفِعْلِ نحو ماأشَدَّ حُمْرَتَهْ ونحو ماأوْضَحَ مِنْهُ بُلْجَتَهْ

٥٧٣ إذْ فِعْلُ كُلّ خِلْقَة وَلَوْنِ مُجَاوِزٌ ثَلَاثَة فى اللَّـوْنِ

لبناء صيغتى التعجب شروط: أحدها: إلا يبنيا إلا من فعل ثلاثى مجرد من الزيادة، لأن أفعل منقول بالهمزة من اللزوم إلى التعدى ليصير ماكان فاعلا مفعولا، وهذا لا يتأتى إلا فى الثلاثى، لأن الهمزة لما أحدثت فى الفعل معنى وهو التعدى صارت كالجزء منه، فلو زيدت فى الرباعى لصار بها على خمسة أحرف، وذلك بناء معدوم فى الأفعال، وأما عدم بناءه من المزيد فيه فلتعذره مع وجود الزائد. الثانى:

(١) انظر شرح السيرافي ١٣٧/١، شرح الرضى ٣٤٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧، التذييل والتكميل ١٧٩/٢.

أن يكونا مأخوذين من فَعُلَ بضم العين فى الأصل أو منقولا إليه نحو: ظَرُفَ وشرف لأنه من أفعال الغرائز ولا يبنى فعل التعجب إلا منها. الثالث: أن لا يبنيا من الألوان والخلق والعيوب الظاهرة. أما الألوان فلأن غالب أفعالها لا تأتى إلا على أَفْعَل وإفْعَال نحو: أسود وإحمار. وهما زائدان على الثلاثى. وكذلك الخلق والعيوب الظاهرة. فلا يقال ماأيداه وما أعوره. وأما العيوب غير الظاهرة كالحمق والرعونة فلا يمتنع بناء فعل التعجب منها فيقال ماأحمقه وأرعنه. وأجاز الكوفيون ماأسوده وماأبيضه فيهما، خاصة لأنهما أصلا الألوان. وهو ضعيف لمامر. وأما قول الشاعر:

جَارِيَةٌ فِى دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ   أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بني إِبَاضِ[1]

فأبيض ليس للتفضيل بل صفة لموصوف محذوف. أى فى درعها جسم أبيض أو شخص أبيض. ومن فى محل الرفع صفة الأبيض وقول أبى الطيب:

---

(١) القائل: رؤبة بن العجاج يستشهد بهذا البيت على أن الكوفيين أجازوا بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض وهو شاذ عند البصريين. وينسب هذا الرجز لرؤبة لأن له أرجوزة على هذا النحو، والغالب أن هذا منها، وهناك روايات لهذا البيت، رواه ابن هشام في المغنى:

جاريـــــــة في رمضان الماضي
تقطـــــــع الحديث بالايماضي

ويروى:

ياليتنـــي مثـــلك في البيـــاض
أبـــيض من أخت بنـــى إبـــاض

ويروى:

لقـــــد أتى فى رمضان الماضي
جاريـــة في درعهـــا الفضفـــاض
تقطـــــع الحديث بالايماض
أبـــيض من أخت بنـــي إبـــاض

وانظر: التمام في تفسير أشعار هذيل/٩٥، المغنى ٨٧، أمالي السيد المرتضى ١/٦٣، ٩٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٦/٩٣، والخزانة ٣/٤٨١، اللسان (بيض) ٣/٣٩١، وشروح سقط الزند ١٧٤، الأصول ١/٦٢، الإنصاف ١٤٩.

.... لَأَنْتَ أَسْوَدُ فى عَيْنِى مِنَ الظُّلَمِ[1]

فقيل إن من حال من الضمير المستكن فى أسود كأنه قال: لأنت مسود كائنا من الظلم. وقيل ارتكب فيه مذهب الكوفى. وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى تفسير المتن. وقوله: اللون والخلق. أما اللون فيريد به البياض والسواد والحمرة والصفرة وماتركب منها. فلا يقال: ماأبيض من البياض وماأسوده من السواد لما تقدم. وماأسود زيدا من السيادة، وماأحمره من البلادة وماأصفره من صفر إذا خلا كقوله:

.... وَلَوْ أَدْرَكْتَهُ صَفِرَ الوِطَابِ[2]

فيجوز بناؤهما منها لأن أفعالها ثلاثية وأما الخلق فالمراد به الأعضاء كاليد والرجل والوجه. فلا يقال: ماأيداه وماأوجهه. فإن أردت ما أوجهه من الوجاهة جاز. وقوله: بنيت منها مصدرا إلى آخره: معناه أنك إذا أردت أن تتعجب من هذه وأمثالها بنيت فعل التعجب من أفعال ثلاثية توجد فيها الشروط المذكورة. وأتيت

---

(١) القائل: المتنبي وهو من البسيط وتمام البيت:

أَبْعِد بَعِدْتَ بَيَاضاً لا بياض له ... لأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي من الظُّلَمِ

الشاهد في قوله «أسود من الظلم» حيث جاء أسود على وزن أفعل التفضيل وهذا غير جائز، بل شاذ وقد خرجه الشارح هنا على أن من: حال من الضمير المستكن في أسود وكأنه قال: لأنت مسود كائنا من الظلم. وقيل إنه مذهب كوفي، وقد استشهد به كل من المغنى رقم ٩٤٣، الخزانة ٤٨٤/٣، ديوانه ٣٠٠/٢.

(٢) القائل: امرؤ القيس وتمام البيت:

وأفلتهن علباء جريضا ... ولو ادركته صفر الوطاب

اللغة: علباء: اسم رجل، الجريض: الذي قارب الموت، الوطاب: جمع وطب وهو سقاء اللبن أو العسل، ويجوز أن يقصد به جسمه تشبيها. الشاهد في قوله «صفر» حيث استشهد به الشارح هنا على أن صفر لاتدل على اللون، ولذلك يجوز أن يتعجب منها إذ أن معناها هنا (خلا) إذ أن الألوان يمتنع التعجب منها مباشرة كما هو معروف. وقد استشهد به كل من: المخصص ١٢٥/٦، الخزانة ١٧٦/٤، حماسة التبريزي ٧٧/١، قواعد المطارحة/ وهي رسالة ماجستير للسيد على الفضلي ص ٣٤٧، وديوان الشاعر ٧٨.

بمصدر الفعل الذى يبنى الألوان والخلق والعيوب والظاهره منه مضافا الى فاعله معمولا منصوبا. وقد تمثل بكلا النوعين. أعنى اللون والخلق. أما اللون فبقوله: ماأشد حمرته. فأشد فعل ثلاثى على فَعُلَ بضم العين بدليل شديد لأن اسم الفاعل لا يأتى على فعيل إلا من فَعُلَ غالبا كشريف وعظيم. وأما الخلق فبقوله: ماأوضح من بلجته. والبلجة: بياض مابين الحاجبين[1]. ثم علل آمتناع بناء فعل التعجب منها بقوله: إذ كل خلقة لونٍ مجاوز ثلاثة. أى ثلاثة أحرف. فإذا للتعليل كأنه قال: لأن فعل كل خلقة ولون أكثر من ثلاثة أحرف. وقد مر بيانه.

وأما قولهم فى السكران: ماأشد سكره. وإن لم يكن فعله زائدا على ثلاثة أحرف فليفصلوا بينه وبين ماأسكره للنهر، ولما يقولوا: ماأقعده فى المكان ليمتاز عما أقعده فى النسب. وآعلم: أن كل مالا يبنى منه أفعل التفضيل لا يبنى منه فعل التعجب والقوة الملازمة بينهما فى صحة البناء وعدمه، ذهب الكوفى إلى أن أفعل فيما أفعله آسم وهو باطل، وإلا لما آتصل به نون الوقاية. ولما كان آخره مفتوحا دائما، ولم صح أن تنصب المعرفة لأن أفعل لا ينصب إلا النكرة. وأما تمسكهم بتصغيره نحو: ماأميلح[2] وبعدم تصرفه وبتصحيح عينه نحو: ماأقومه فضعيف. أما الأول: فلأن المراد به تصغير المصدر، ويأتى بيانه فى موضعه. وأما الثانى فلما مر من دلالته على الإنشاء أو مشابهة الحرف. وأما الثالث: فإنما صحح إما حملا على أفعل لاشتراكهما فى المعنى أو لانه لما جمد أشبه الأسماء فلم يعل ولا يخرجه ذلك عن الفعلية بدليل آستحوذ وأعيلت المرأة.

٥٧٤ وشَذّ مَا أَعْطَاهُ فى الرُّبَاعِى وَمِثْلُهُ يَحْتَاجُ للسَّمَاعِى

اختلف فى التعجب من أفعل الرباعى بزيادة الهمزة فمنعه الجمهور، لأن همزة فعل التعجب لا تدخل إلا على الثلاثى، ولأنه يؤدى إلى حذف حرف، فلا يعلم

---

(١) اللسان (بلج)، والمعجم الوسيط ٦٨/١.

(٢) جزء من بيت شعري وقد سبق شرحه.

أهو من الرباعى أم من الثلاثى فيحصل اللبس حينئذ. وأجازه سيبويه[1] متمسكا بقولهم: ماأعطاه للدرهم وما أولاه للمعروف وما أفقره. لأنه يرده إلى الفعل الثلاثى المضموم العين نحو: عطا يعطوا. ثم يتعجب ثم يدخل عليه همزة التعدية. وهو ضعيف لأن معنى عطا تناول، وما أعطاه ماأكثر عطاءه. فالأولى حمله على الشذوذ. كما ذهب إليه الجمهور وهو المراد بقوله ماأعطاه فى الرباعى، أى أن مثل هذا، وهو ما أوله همزة نحو: أعطا شاذا لا يقاس عليه. فلا يقال: ماأجوبه، بل ما أسرع جوابه.

---

(١) سيبويه ٢/٢٥٠، ٢٥١، المقتضب ٤/١٨١، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٦، الإنصاف ١/١٤٨ ــ ١٥٥.

(أفعال المدح والذم)

٥٧٥ ومنه نِعْمَ وَهْوَ فِعْلُ المَدْحِ وبِئْسَ للذَّمِ وذِكْرِ القُبْحِ

٥٧٦ فالمدح نِعْمَ العَبْدُ عَبْدُ اللهِ والذَّمّ بِئْسَ العَبْدُ عَبْدُ لَاهِي

قوله: فمنه: أى مما لم يتصرف نعم وبئس. وإنما لم يتصرفا لأنهما لما وضعا لإنشاء المدح والذم العامين منعا من التصرف لاخراجهما عن أصلهما إلى شبه الحرف، ولأن التصرف مناف للإنشاء. وقوله: فعل ينبه به على الخلاف الذى فيهما لأنهما فعلان ماضيان عند البصرى[1] والكسائى[1] خلافا لسائر الكوفيين. أما الاول فآحتج على فعليتهما باتصال تاء التأنيث الساكنة، وآستتار الضمير المرفوع وإبرازه متصلا بهما فيما حكى الكسائى نحو: نعما رجلين ونعموا رجالا.

ورفعهما للفاعل الظاهر، ودخول لام القسم فى قوله:

يَميناً لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وَجَدْتُمَا ....[2]

---

(١) يقول ابن الخشاب في كتاب المرتجل ١٦٢: اعلم أن نعم وبئس فعلان جامدان غير متصرفين. وانظر اللباب في علل البناء ١/١٣١، الإنصاف ١/٦٦، ابن يعيش ١/١٢٧، شرح الرضى ٢/٣٤٩.

(٢) القائل: زهير ابن أبى سلمى من الطويل وتمام البيت:

يمينا لنعم السيدان وجدتما عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبْرَمِ

الشاهد في قوله: «لنعم السيدان وجدتما» حيث جاء هذا البيت للتدليل على أنه قد يدخل الفعل الناسخ على المخصوص بالمدح أو الذم سواء أتقدم المخصوص أو تأخر كما في هذا البيت وأصله: لنعم السيدان أنتما. فدخل عليه الناسخ وجدتما. فضمير التثنية نائب فاعل لوجد وهو المفعول الاول له وقوله: لنعم السيدان جواب القسم. والقسم جوابه في محل نصب المفعول الثاني لوجد. ولقد استشهد به كل من: الخزانة ٤/١٠٥، ١٠٧، الهمع ٢/٤٢، الدرر ٢/٤٧.

وفى التنزيل: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِيْنَ﴾[1]، وعطفه على الماضى كقوله تعالى:﴿ولقد نَادَانَا نُوْحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيْبُونَ﴾[2]. فآحتج المخالف بعدم التصرف وبدخول حرف الجر فى قوله: ماهى بنعم الولد.. وقول الشاعر:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارِ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أَخَاقِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِمَا[3]

وبدخول حرف النداء فى قولهم: يانعم المولا. ولعدم صحة آقترانها بالزمان فإنه لا يقال: نعم الرجل أمس. ولقولهم: نعم الرجل زيد. وفعيل من أوزان الأسماء. والجواب عن الأول مامر من المقتضى لمنع تصرفهما. وعن الثانى: أن حرف الجر محمول على الحكاية أى يقول فيه ذلك. وعن الثالث: بأن المنادى محذوف والتقدير يارب أنت نعم المولى. وعن الرابع: أن عدم صحة آقترانهما بالزمان لعروض الإنشاء لهما كا مر. وعن الخامس: أنه شاذ وبتقدير: صحية فالتاء نشأت من الكسرة. وفيهما أربع لغات. فَعِل بفتح الفاء وكسر العين بوزن عَلِم وهو الأصل بدليل قوله:

.... نَعِمَ السَّاعُونَ فى الأَمْرِ المُبِرّ[4]

---

(١) سورة النحل آية ٣٠.

(٢) سورة الصافات آية ٧٥.

(٣) القائل حسان بن ثابت الأنصاري من الطويل: الشاهد في قوله «بنعم الجار» حيث زعم الكوفيون أن «نعم» اسم بمعنى المدح بدليل دخول حرف الجر عليه وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء. والبصريون يعتبرون نعم وبئس فعلان جامدان بدليل دخول تاء التأنيث عليهما. واستدلوا على ذلك بأحاديث وأقوال عربية صحيحة. وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى ١٤٧/٢، الإنصاف ٩٧، ابن يعيش في مفصله ١٢٧/٧، ديوانه ٣٦٩.

(٤) القائل: طرفة بن العبد من قصيدته الرائية المشهورة على الرمل وقبله:

ففـــــداء لبنـــــي قيس على
مأأصاب النـــــاس من سر وضر

وتمام البيت:

ما اقـــــلت قدمـــــي أنهم
نعـــــم الساعـــــون في الأمـــــر المبر

ويروى:

ما أَقَـــــلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَـــــا
نَعِـــــمَ السَّاعُـــــونَ في الْأَمْـــــرِ المُبَـــــرّ =

ويقال: نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبئس إذا أصاب بؤسا. وإذا ثبتت الحركة علم منه أن السكون عارض. وفعل بفتح الفاء وكسرها وسكون العين، وفعل بكسر الفاء والعين معا. وكذلك كل آسم أو فعل ثلاثى عينه حرف حلق كفخذ وشهد. والظاهر أن هذه اللغات فيهما مثل الإنشاء.

وقوله: وهو فعل المدح نعم فعل معناه المبالغة فى المدح، وبئس معناه المبالغة فى الذم، ولما ثبت أنهما فعلان لم يكن لهما بد من فاعل. وفاعلهما إما أن يكون ظاهرا أو مضمرا. أما الظاهر فلا يكون إلا معرفا باللام نحو: نعم الرجل.. وكمثاليه فى الكتاب. أو مضافا إلى ماهو معرف بها نحو: نعم صاحب الرجل زيد. وأما قوله:

وَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لا سَلَاحَ لَهُمْ   وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا[1]

إنما جاز مجيئه غير معرف باللام ولا بما هو مضاف إلى ماعرف بهما مع شذوذه، لذكر الألف واللام فى المعطوف. وقيل هى لغة. وأجاز المبرد[2] وقوع الذى فاعلها إذا قصد به العموم. وآختلف فى اللام[3]. فذهب الأكثرون إلى أنها

= المعنى: يقول الشاعر: نفسي فداء هذه القبيلة ما أقلت قدمي جسمي لأنه نعم الساعون في الأمر الشديد الذي لايطيق غيرهم القيام بمثله. وقد استشهد به كل من المفصل ٢٧٣، المقتضب ١٤٠/٢، الإنصاف ١٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٤، الهمع ٨٤/٢، الدرر ١٠٨/٢، ديوانه ٧٣.

(١) القائل: كثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة. أدرك معاوية رضي الله عنه، وهو من البسيط. الشاهد في قوله: «فنعم صاحب قوم» حيث رفع نعم صاحب على أنه فاعل له مع أنه نكرة مضافة وهي لغة قوم من العرب. وقد حكاها الأخفش عن هذه القبيلة أنهم يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة. ولا سلاح لهم: صفة القوم. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ١٣١/٧، المقرب ٦٦/١، الخزانة ١١٧/٤، شواهد العيني ١٧/٤، الهمع ٨٦/٢، الدرر ١١٣/٢، الأشموني ٢٨/٣.

(٢) المقتضب ١٤٣/٢.

(٣) ظاهر كلام سيبويه ٣٠٠/١ ــ ٣٠١ أن أل في فاعل نعم وبئس للعهد. قال: واعلم أنه محال أن تقول: عبد الله نعم الرجل، والرجل غير عبد الله، كما أنه محال ان تقول: عبد الله هو فيها وهو غيره. وفي التصريح ٩٥/٢ نسب إلى سيبويه أنها للجنس حقيقة. وابن الحاجب في شرحه للكافية

لتعريف الجنس، وإلا لما آندرج المخصوص بالمدح فيه. فيحتاج إلى عود ضمير إلى المبتدأ. وهو خلاف الواقع وقيل هى لتعريف واحد مبهم فى الوجود ومطابق لمعهود ذهنى نحو: أدخل السوق وآشرب الماء. وإلا لو كان للجنس لامتنع أن يفسر بالمفرد. ولما جاز تثنيته وجمعه وهما ظاهرا البطلان. وأما المضمر فيفسر بنكرة على شريطة تفسير منصوبه على التمييز نحو: نعم رجلا زيد. فرجل مميز مفسر للمضمر المستكن والتقدير: نعم الرجل رجلا زيد. وإنما كانت النكرة منصوبة على التمييز، لأن الفعل الناصب لما كان غير متعد لم يكن مفعولا، ولما لم تكن النكرة مشتقة ولا مقدرة به لم تكن منصوبة على الحال. ولا يجوز تقديمها على الفعل. فلا يقال رجلا نعم زيد، لأن الفعل غير متصرف، ولأنها مفسرة لما قبلها. فلو قدمت لكانت خلفا، وقد يفسر المضمر أيضا فيها بما النكرة غير الموصوفة. كقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّاهِيَ﴾[1] أى فنعم الشيء شيئا هى. وقد يجمع بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيدا كقول جرير

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادَا[2]

= ١١٦ يرى أنها لتعريف العهد الذهني، وكذلك الجامي في شرح الكافية ٢٣٢، وابن يعيش يرى أنها لتعريف الجنس وليست للعهد ١٣٠/٧، والمبرد صرح بأنها للجنس ١٤١/٢. وانظر الهمع ٨٤/٢.

(١) سورة البقرة آية ٢٧١.

(٢) القائل: جرير بن عطية من قصيدة له من الوافر. يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز. ديوانه ٥٣/١

المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه بقوله: سر بنا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسيرها، وعش بيننا العيشة المرضية التي كان يعيشها أبوك، واتخذ عندنا من الأيادي البارة كما كان يتخذه أبوك، فقد كانت سيرة أبيك عاطرة، وأنت خليق بأن تقفو أثره. الشاهد في قوله: «فنعم الزاد.... زادا» حيث جمع الشاعر في كلامه بين الفاعل الظاهر «الزاد» المعرفة، والتمييز، وهو قوله «زادا» النكرة وهذا غير جائز عند البصريين. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ١٣٠/٢، اللسان (زود) ١٨١/٤، الإيضاح ص ٨٨، السيوطي ٢١، ٢٩٢، شواهد التوضيح ١٠٩، المقتضب ١٥٠/٢، المرتجل ١٦٩، الأشموني ٢٠٣/٢. الدرر ١١٢/٢، الخصائص ٨٣/١، ٣٩٦، شرح المفصل ١٣٢/٧

٥٧٧ وَكُلُّ مَمْدُوحٍ ومَذْمُومٍ رُفِعْ بالإبْتِداءِ والمِثالِ قَدْ سُمِعْ
٥٧٨ والفِعْلُ والفَاعِلُ قَبْلُ خَبَرِه أو خَبَرٌ والمُبْتَدأ تُقَدِّرُهْ
٥٧٩ وفى عِمُومِ اللَّامِ ما يُغْنِيكَا عِنْ رَاجِعٍ للمُبْتَدأ يَأْتِيكَا
٥٨٠ وَلَو أَتَى الضَّمِيْرُ فيها لم يَعُدْ كنِعْمَ مَوْطِناً حِرَاءُ وأُحُدْ

قد بينا أنه لما كانا فعلين لم يكن لهما بد من فاعل، إما ظاهرا أو مضمرا. ولما كانا للمدح والذم احتاجا مع ذلك إلى مخصوص بالمدح والذم لفظا أو نية، ولأجله آنعقدت هذه الجملة، وإنما احتاجا إليهما لإفادة الإبهام أولا ثم إلى التفسير ثانيا، فيكون ذلك أبلغ وأوقع فى النفس، ولأن مدح الجنس أو ذمه لأجل بعض أفراده تفخيم لذلك المفرد وتعظيم لشأنه.

وقوله: وكل ممدوح يريد به المقصود بالمدح والذم من الجنس نحو: نعم الرجل زيد. فالرجل مرفوع لأنه فاعل نعم. وزيد مخصوص بالمدح. وفى رفعه وجهان. أحدهما: أنه مبتدأ والجملة المتقدمة عليه خبره. وإليه أشار بقوله رفع بالإبتداء. وقوله: بعده والمثال قد سمع. أى قد ذكر فلا يكرر بإعادته. الثانى: أنه خبر مبتدأ محذوف كأنك لما قلت نعم الرجل قيل لك: من الممدوح؟ فقلت هو زيد فعلى الأول يكون جملة واحدة وعلى الثانى جملتان. وقوله: والفعل والفاعل قبل خبره إشارة إلى الوجه الأول. قوله: أو خبر والمبتدأ تقدره إشارة إلى الثانى. والمعنى أن المخصوص بالمدح أو الذم خبر مبتدأ محذوف كما ذكرناه، وإنما قدم رفعه بالإبتداء على الوجه الآخر، لأن من النحاة من لا يجيز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، لأن عوامل المبتدأ تدخل عليه نعم فتنصبه وترفعه نحو: الرجل كنت، ونعم الرجل وجدت. ومنه قوله:

يَمِيْنًا لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وَجَدْتُمَا ....[1]

ولو كان خبرا للزم. أما دخول عوامل المبتدأ على الخبر، أو حذف المفعول الأول من مفعولى ظننت وهو محال. وفيه نظر. فإن قيل على الوجه الأول خبر المبتدأ إذا

(١) تم شرحه قبل صفحات قليلة.

كان جملة وجب أن يكون فيها ضمير لفظا أو نية لما مر فى خبر المبتدأ. فالجواب أن هذا ليس على إطلاقه، بل الواجب أن يكون فيه ضمير أو مايقوم مقام الضمير. وهاهنا لما كان الألف واللام فى فاعل نعم وبئس للجنس المستغرق فى الأظهر لاشتماله على المخصوص وغيره. أغنى ذلك عن الضمير لجريه مجراه فى الربط. وهو المراد بقوله: وفى عموم اللام مايغنيك. أى يغنى عموم الجنس وشموله للفرد المخصوص منه عن العائد. ونظيره قوله:

فَأَمّا القِتَالُ لاَقِتَالَ لَدَيْكُمُ ....(١)

فالقتال مبتدأ ولا قتال خبره ولا ضمير فيه، لأن النفى لما كان عاما للجنس دخل تحته المذكور وغيره. وكذلك لو جعل اللام للعهد على رأى من يرى ذلك، فإن المخصوص بالمدح أو الذم لما كان مفسرا لذلك المبهم فى الوجود المعهود، وعبارة عنه لم يفتقر إلى عائد. وقيل: عليه لو كانت للعهد لامتنع أن يقال: نعم المرأة

---

(١) القائل: الحرث بن خالد المخزومي، من الطويل. في هجاء له لقديم بن أسد بن أبي العيص ابن أمين بن عبد شمس وقبله:

فَضَحْتُـــــم قُرَيْشاً بالفـــــرار وأَنْتُـــــمُ
قَمَـــــدُّون سُودَانٌ عِظَـــــامُ المَنَـــــاكِبِ

وهما من الطويل. وتمام البيت:

فأَمّـــــا القِتَـــــالُ لا قِتَـــــالَ لَدَيْكُـــــمُ
وَلَكِـــــنَّ سَيْـــــراً في عِرَاضِ المَـــــوَاكِبِ

الشاهد في قوله: «لاقتال لديكم» فقد جاءت القتال الأولى: مبتدأ، ولا قتال: خبره، والمفروض وجود ضمير رابط بين المبتدأ والخبر، و قد خلى المثال من الرابط، لأن النفي لما كان عاما للجنس دخل تحته المذكور وغيره، وقد حذفت الفاء التي تدخل بعد إما وهي الرباط. وفيه شاهد آخر «ولكن سيرا» حيث جاء اسم لكن محذوفا وكذلك الخبر. وسيرا هنا مفعول مطلق وعامله محذوف وهو الواقع خبرا تقديره: ولكنكم تسيرون سيرا. وفي «سيرا» وجه آخر حيث يجوز أن يكون اسم لكن، والخبر محذوف تقديره: ولكن لكم سيرا. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٧١/٢، أمالي ابن الشجرى ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩، المغنى ٥٦، شواهد العيني ٥٧٧/١، ٤٧٤/٤، شرح التصريح ٢٦٢/٢، همع الهوامع ٧٦/٢، الدرر ٨٤/٢، شرح الأشموني ١٩٦/١، ٢٤٤، ٤٥/٣، الخزانة ٢١٧/١.

هند. بحذف علامة التأنيث، وما ذاك إلا لتذكير الجنس. ومن أنث راعى لفظ التأنيث. وقوله: ولو أن الضمير فيها لم يعد معناه أن الضمير فى نعم أو بئس لم يعد على شيء، لأنه اضمار قبل الذكر. ويحتمل أن يريد به أنه لم يعد على المبتدأ المذكور بعده أى لا يتوهم أن مثل قوله نعم موطنا حراء، أن الضمير فى نعم يعود على حراء، لأنه مفسر بظاهر بعده وهو موطن، لأن المضمر المفسر بشيء طلبا للتفخيم، لا يعود على غير ذلك الشيء. كضمير الشأن ونحوه كما مر. وأما المخصوص بالمدح أو الذم فى النية لا فى اللفظ كقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ المَاهِدُونَ﴾[1] أى نحن ونعم العبد، أى أيوب. وإنما جاز حذفه لفظا لأنه معلوم من سياق الآيتين. وآعلم: أنه يشترط فى المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون مطابقا للفاعل إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، لكونه هو الفاعل فى المعنى. وأن يكون من جنسه بمعنى أنه يصدق عليه، وإلا لم ترتبط الجملة قبله. ولذلك جاز نعم الرجل زيد، وآمتنع نعم الفرش زيد. وأما قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلِ القَوْمِ الّذِيْنَ كَذَّبُوا﴾[2] فهو إما على حذف المضاف أى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا، وأما أن مثل القوم فاعل، والذين صفته فى موضع جر، والمخصوص محذوف أى مثلهم وهذا الأخير إنما يصح على رأى من يجيز وصف فاعلهما وإلا فلا.

٥٨١ وَجَعَلُوا لِلمَدْحِ أَيْضاً حَبَّذَا فحَبَّ فِعْلٌ وَبِه يُرْفَعُ ذَا

٥٨٢ وآقْتَرَنَا مَعاً فَصَارَا مَدْحَا كَحَبَّذَا نُصْحُ الشَّقِيْقِ نُصْحَا

حبذا لإنشاء المدح بمنزلة نعم، فإذا دخل عليه لا صار بمعنى بئس لأنها ضد نعم قال:

لَاحَبَّذَا أَنْتِ ياصَنْعَاءُ مِنْ بَلَدِ ولا شُعُوبٌ هَوىً مِنّي ولا نُقُمُ[3]

(١) سورة الذرايات آية ٤٨.

(٢) سورة الجمعه آية ٥.

(٣) القائل: زياد بن منقذ العدوى من البسيط. وقيل أيضا: أنه لزياد بن جمل، وقيل: أنه لمرار ابن منقذ. الشاهد في قوله «لاحبذا» حيث جاء باسم الإشارة (ذا) مفردا مذكرا مع حب، مع أن الإسم مؤنث بالألف المدودة. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ١٣٩/٧،

وهو فعل لازم فى الأعرف أصله: حَبُبَ كظَرُفَ لأنه من أفعال الغرائز الدالة على المبالغة التى أصلها اللزوم. فأُدغمت إحدى الباءين فى الأخرى لاجتماع المثلين وأمانحو: رحبتكم الدار. فهو محمول على وسعتكم. وأما مجىء حب متعديا فى قول الشاعر:

فَوَاللهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَاحَبَبْتُــــهُ ....(1)

كما حكاه أبو زيد فنادر. والذى يدل على أنه فَعُل بالضم أمران: أحدهما: مجىء اسم الفاعل منه على فعيل نحو حبيب. وهو من فعل غالبا. والثانى نقل حركة عينه إلى فائه فى قوله:

.... وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِيْنَ تُقْتَلُ(2)

وقوله: فحب قتل يريد ماذكرناه ولفظه الماضى من غير الدلالة على الزمان. أما

المصون ٧١، السمط ٧٠، الهمع ٨٩/٢، الدرر ١١٧/٢، معجم البلدان (نقم) الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩، السيوطي ٤٩، شواهد العيني ٢٥٧/١.

(١) القائل: غيلان بن شجاع النهشلي من الطويل وتمام البيت:

فو اللــــــــه لولا تمره ما حببتــــــــــه
وَلَـــــوْ كَانَ أَدْنَـــــى مِنْ عُبَيْـــــدٍ وَمِشْرَقِ

الشاهد في قوله: «ماحببته» حيث جاء الفعل متعديا، والأصل به أن يكون لازما، فأخذ مفعولا وهو الضمير. وهذا نادر وقد استشهد به كل من الخصائص ٢٢٠/٢، الميداني ٣٦٢/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٨/٧، المغنى ٣٦١، اللسان (حبب).

(٢) القائل: الأخطل التغلبي من الطويل يمدح فيها خالدا بن عبد الله بن أسيد أحد أجواد العرب. وتمام البيت:

فَقُــــلْتُ اقْتُلُوهَـــــا عَنْكُـــــمُ بِمِزَاجِهَـــــا
وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَـــــةً حِيْـــــنَ تُقْتَـــــلُ

الشاهد في قوله: «وحب بها» فإنه يروى بفتح الحاء من «حَبَّ» والفاعل غير ذا. وكلا الوجهين جائز. فإن كان الفاعل ذا تعين فتح الحاء. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ٢٧٨، اللسان ٦٨/١٤، شرح شواهد الشافية ١٤، شواهد العيني ٢٦/٤، الخزانة ١٢٢/٤، الدرر ١١٨/٢، الأغاني ٢٧٩/١، شرح سقط الزند ١٣٩٥، الهمع ٨٩/٢، تهذيب إصلاح المنطق ٥٤/١، الأصول ٧٣/١، الأشموني ٤٢/٣، ديوانه ٦٣.

الأول فلأنه مدح. والمدح إنما يكون لما ثبت. وأما الثانى فلتنزله منزلة نعم فى عدم التصرف، وإبهام الفاعل والتفسير بالمخصوص بعد الإبهام. وقوله: وبه يرفع ذا لما ثبت أنه فعل وجب أن يكون له فاعل. وإنما خص بذا فاعلا لأنه اسم مبهم والغرض منه الإبهام، ثم التفسير بعد الإبهام ليكون أوقع فى النفس. وقوله: واقترنا معا: يريد به ذا مع حب. ولا يستعمل ذا معه إلا مجردا عن حرف التنبيه لأنهما لما آقترنا معا وركبا، صارا كالكلمة الواحدة. فلو ضم إليهما حرف التنبيه لجعل ثلاثة أشياء واحدا وهو باطل. وركب حب دون أحب لخفة الثلاثى إذا آقترن بذا، فمعناه تقريب الممدوح من القلب كقوله: حبذا نصح الشقيق لأن ذا إشارة إلى الحاضر فى الذهن لا فى الوجود، وإلا لوجب أن يكون مطابقا للمشار إليه مطلقا. وقيل: إنما لم يختلف اسم الإشارة بآختلاف المشار إليه تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، لأنه لما ركب مع حبذا جريا مجرى المثل. والأمثال لا تغير. وآختلف فيه لدى التركيب على ثلاثة أقوال: أحدها: أنهما لما ركبا تنزل منزلة المفرد لعدم استقلالهما، فحكم عليهما بانهما اسم تغليبا لجانب الإسمية. وثانيهما: أنه فعل تغليبا لحب لتصدره. وثالثها: أنه لا تغليب فيه لأحد الجزئين على الآخر، بل كل واحد منهما على حقيقته، كما كان قبل التركيب.

٥٨٣ وحَبَّــــذَا مُحَمَّــــدٌ رَسُولَا والحَالُ والتَّمْيِيزُ فى ذَا قِيلَا

فاعل حبذا يفسر بما يفسر به فاعل نعم المضمر لإبهامه. فإن كانت النكرة المفسرة جامدة كقوله: نصح الشقيق نصحا. كانت منصوبة على التمييز. ويجوز تثنيتها وجمعها إذا آختلفت الأنواع دون آسم الإشارة. وإن كانت غير جامدة كقوله: حبذا محمد رسولا فعلى الحال. ويجوز أن يكون تمييزا، على حذف الموصوف وهو المراد بقوله: والحال والتمييز فى ذا قيلا. والأول أولى لعدم الحذف وقوله: ذا إشارة إلى المشتقة غير الجامدة. وآعلم: أن مفسر المضمون فى نعم لازم نحو نعم رجلا زيد. ومفسر فاعل حبذا غير لازم. ومنه قوله:

يَاحَبَّذَا القَمْرَاءُ واللَّيْلُ السَّاجْ وطُرُقٌ مِثْلُ مُلَاءِ النَّسَّاجْ[1]

أما لزوم المفسر مع فاعل نعم فلكونه مضمرا مفتقرا إلى التفسير. ولأنه لو حذف لا لتبس الفاعل بالمخصوص المعرف باللام نحو: نعم رجلا العالم. فلو حذف المفسر لأوهم أن العالم هو الفاعل والمخصوص محذوف. وأما عدم لزومه مع فاعل حبذا فلأنه لما لم يكن مضمرا لم يحتج إلى المفسر. وأما قول الشاعر:

يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ من جَبَلٍ وحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا[2]

فمن يجوز أن تكون نكرة موصوفة على التمييز، وأن تكون موصولة بمعنى الذى، بدلا من ساكن الريان، وأن تكون شرطية يدل على أخواتها ماتقدم.

٥٨٤ وَذَلِكَ المَمْدُوحُ فِيْهَا خَبَرا لِحَبَّذَا أو مُبْتَدأ يُقَدَّرُ

يريد بيان إعراب المخصص بالمدح بعد حبذا فقوله: وذلك الممدوح: إشارة إلى ما ذكره من المثال المتقدم وهو حبذا نصح الشقيق. وقد ذكر فى رفعه وجهين، أحدهما: أن يكون نصح الشقيق خبرا، وحبذا مبتدأ بالنظر إلى تغليب جانب الإسمية فى حبذا وهو المراد بقوله خبر لحبذا. كأنه قال المحبوب نصح الشقيق.

(١) القائل: ينسبه اللسان إلى الحارثي، وأورده الكامل ١٤٨/٣ غير معزو لأحد. والقمراء: الليلة المنيرة بنور القمر، والملاء: جمع ملاءة، وفي شرح الكامل للمرصفي: شبه خيوط الطرق وقد سطع نور القمر عليها بخيوط ملاءة بيضاء قد نسجت.. الخصائص ١١٥/٢، الشاهد في قوله: «ياحبذا القمراء» حيث استشهد الشارح على أن مفسر المضمر في نعم لابد من وجوده وذلك لأن الفاعل محذوف وبحاجة إلى مفسر. أما مفسر حبذا فوجوده ليس لازما لأن الفاعل ظاهر. وهذا موطن الشاهد. انظر الخصائص ١١٥/٢.

(٢) القائل: جرير بن عطية من البسيط من قصيدته التي مطلعها:

بان الخليط ولو طوعت ما بانا

وقطعوا من حبال الوصل أقرانا

الشاهد في قوله: «ياحبذا» حيث استشهد الزاعمون بأن «حبذا» اسم، والدليل على اسميتها: أنها سبقت بأداة النداء. وقد أجيب على هذا الكلام بأن «يا» هنا ليست حرف نداء وإنما هي لمجرد التنبيه. وقد خرج أيضا بتخريج آخر بأن المنادى الذي تقتضيه الياء محذوف. وكأن أصل الكلام. ياهذا حبذا. وقد استشهد به كل من جمل الزجاجي ١٢٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٠/٧، المقرب ٧/١، الهمع ٨٨/٢، الدرر ١١٥/٢، ديوانه ٥٩٦.

الثانى: أن يكون نصح الشقيق مبتدأ، وحبذا خبره كما فى نعم. والإبهام فى ذا قائم مقام العائد وهو المراد بقوله: أو مبتدأ يقدر، ويجوز فى رفع المخصوص بالمدح أوجه أخرى. لأنك إذا قلت حبذا زيد. يجوز أن يكون زيد فاعل حب، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف كأن قائلا قال: من المُقَرَّبِ من القلب؟ قلت زيد. ويجوز أن يكون عطف بيان لذا وأما جعله بدلا منه فضعيف. لأن البدل فى حكم تكرير العامل، ولو كان كذلك لجاز طرحه. وحب لا يعمل إلا فى ذا واحدة وبه يظهر ضعف من جعل ذا زائدة. وزيد فاعل حب. ولأن الرمانى نص على جواز زيد حبذا. والفاعل لا يتقدم. وآعلم: أن حبذا وإن شاركت نعم فى إنشاء المدح، إلا أنها تختص بأحكام لفظية وهى أن فاعلها لا يكون إلا آسم إشارة، وأنه لايجب ذكر مميزها فى حال، وأن لا يطابق فاعلها للمدح تثنية وجمعا.

«باب المصـادر (المشتقات)»

٥٨٥ القَوْلُ فى بيانِ الإِسْمِ العامِلِ كالفِعْلِ فى المَفْعُولِ أو فى الفَاعِلِ

الأفعال تعمل الرفع والنصب بالأصالة، لأنها لا تنفك منه بخلاف الإسم. فقوله: الإسم آحترز به عن غير الإسم من العوامل مطلقا. وقوله: العامل فيه احتراز عما لا يعمل من الأسماء مطلقا وهو الأصل. وإنما يعمل منها ماكان مشابها للفعل من جهة مشاركته له فى الإشتقاق وأن فيه حروفه. وقوله: كالفعل فيه احتراز عن الأسماء التى تعمل عمل الحرف. لأن من الأسماء ماأشبه الفعل فعمل العمل المختص به وهو الرفع والنصب. ومنها ما يعمل عمل الحرف، أما الجر: كالأسماء المضافة، وأما الجزم كأسماء الشرط. قوله: فى المفعول يحترز به عن المشبه بالمفعول نحو رطل زيتا. فإنه لا يعمل النصب من جهة شبه الفعل بل من جهة شبه الفاعل كما مر. وكلما عمل فى المفعول فقد عمل فى الفاعل من غير عكس. فقوله أو فى الفاعل يجب أن يقيده بقوله فقط كما ذكرنا. والأسماء التى تشبه الفعل ثمانية، والذى يعمل عمل الفعل منها خمسة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والمصدر واسم الفعل. فهذه تعمل لمشابهة الفعل إما لأنها كالمصدر، وإما لمشاركتها لها فى الإشتقاق من المصدر للمعانى المذكورة، إما مطلقا على الأصح أو بواسطة.

(باب اسم الفاعل)

٥٨٦ فالأَوَّلُ آسْمُ فَاعِلٍ لِلْحَالِ أَوْ آسْمَ فَاعِلٍ للاسْتِقْبَالِ
٥٨٧ يَنْصِبُ مَفْعُولًا به كَالْفِعْلِ يَقُولُ زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا البُخْلِ
٥٨٨ والشَّرْطُ فِي إِعْمَالِه أَنْ يَعْتَمِد عَلَى مُصَدَّرٍ إِلَيْهِ يَسْتَنِدْ

الأول من أقسام آسم العامل آسم الفاعل. وهو المشتق من المصدر اسما لمن ينسب إليه ذلك المصدر، جاريا على فعله المضارع. والمراد بجريانه عليه أنه فى عدة حروفه وحركاته وسكناته. وإنما قدمه على سائر الأقسام لأنه أقوى شبها بالفعل من غيره، ولذلك يجوز أن يتقدم معموله عليه إذا لم يكن فيه الألف واللام بالإتفاق بخلاف بقية الأقسام. وإنَّما يعمل اسم الفاعل لمضارعته المضارع من أوجه. أحدها: جريانه عليه وهو كونه على عدد حروفه وحركاته وسكناته، والمراد منه أن يكون مطلق حركة بازاء مطلق حركة. فإن المعتبر نوع الحركة لا شخصها. الثانى: أن تلحقه علامة التثنيه والجمع نحو: ضاربان وضاربون كما يلحقان الفعل نحو يضربان ويضربون وإنْ آخْتَلَفَا حكما..

الثالث: أن آسم الفاعل مشترك بين الحال والإستقبال، كما أن المضارع كذلك ولا يعمل إلا بشرطين. الأول: أن يراد به الحال أو الإستقبال والثانى: أن يعتمد على ماقبله وهو أحد ستة أشياء من: مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال أو موصول أو همزة آستفهام أو ما النافية. أما الشرط الأول فلأنه إذا كان لأحد الزمانين أعنى الحال أو الإستقبال كان موافقا للفعل المضارع الجارى عليه فى المعنى واللفظ لما مر، من مشابهته له فتقوى لذلك جهة العمل. وإذا كان للماضى كانت منتفية عنه، فلا يعمل. فيجوز: زيد ضارب عمرا الآن أو غدا، ويمتنع زيد

ضارب عمرا أمس. وأجازه الكسائى[1] محتجا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَسِيْط﴾[2]. فإن ذراعية نُصِبَ بِبَاسِطٍ بالقياس على الضارب زيداً أمس.

والجواب: أما عن الأول فلأنها حكاية حال ماضية تقصد بها التعبير عن ذلك الفعل حال وقوعه. وأما عن الثانى فلأن الألف واللام فى الضارب زيدا، لما كان عند التحليل ينفك إلى الذى والفعل عَمِل عَمَلَ الفعل مطلقا. فالألف واللام إلى الذى وآسم الفاعل إلى ضَرَبَ. فإن قيل: فيم يتعلق الجار والظرف فى نحو هذا مار بزيد أمس. قيل بفعل يدل عليه آسم الفاعل. أى مَرَّ به أمسِ كما فى قولهم: هذا معطى زيد أمسِ دِرْهَماً، ولَأَنَّ الجار والمجرور بمنزلة الظرف تعمل فيه رائحة الفعل.
وأما الشرط الثانى: فلأن اسم الفاعل لما كان فرعا على الفعل فى العمل، والفِعْلُ يعمل مطلقا من غير آشتراط آعتماده على أحد هذه الأمور ليظهر أثر قوة الأصل على الفرع. وأجاز الأخفش والكوفيون إعماله مطلقا، لأن الشبه بالفعل أغنى عن اعتماده. فقائم أخوك: جائز غير ممتنع عند الجمهور. أما أولا: فلامتناع كونه خبرا مقدما لعدم المطابقة، وأما ثانيا: فلأنه لا يعمل عندهم إلا معتمدا، ولا آعتماد. فآسم الفاعل إذن ينحط عن درجة الفعل، فإنه لايعمل إلا مقيدا بالحال أو الإستقبال على الأصح، وأنه لا يعد جملة مع فاعله. ولذلك لايقع صلة للذى، وأنه

---

(١) جاء في التذييل والتكميل ٣/٢١٠ بقوله: وذهب الكسائي وهشام وأبو جعفر بن مضاء صاحب كتاب المشرق إلى جواز إعماله ماضيا، واستدلوا بأنه إنما عمل لكونه يطلب في المعنى، وكذا هذا فيعمل ولا يختص به ماض من مستقبل. ونسب الرضى ٢/٢٢٢ هذا المذهب للمبرد، وفي المقتضب ٤/١٤٨ خلاف ذلك.
وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط في إعماله الإعتماد، واستدل الأخفش على إعماله غير معتمد بقوله تعالى: ﴿ودانية عليهم ظلالها﴾ في قراءة من رفع دانية، فدانية عنده مبتدأ، وعليهم متعلق به، وظلالها فاعل بدانية.
انظر: اللباب في علل البناء ٣٦٧ ــ ٣٦٩، الأشموني ٢/٢١٨، شواهد العيني ٢/٢١٨، قواعد المطارحة ص ٦٣، شرح الرضى ٢/٢٢٢.

(٢) سورة الكهف: آية ١٨.

إذا جرى على غير من هو له برز منه الضمير على الأصح، وأنه يجوز أن يتعدى بحرف الجر. وإن كان فعله متعديا كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيْدُ﴾[1]، والفعل بخلاف ذلك كله. وإذا تقرر هذا فقوله: آسم فاعل للحال: آحترز به عن آسم الفاعل الذى يراد به المضى. فإنه لا يعمل عمل الفعل بل يضاف إلى مابعده إضافة محضة. وقوله: أو الإستقبال يريد أنه يعمل إذا كان لأحد الزمانين الحال أو الإستقبال، وهو إشارة إلى الشرط الأول من الشرطين المذكورين. وقوله: زيد مبغض ذا البخل. زيد مبتدأ ومبغض خبره، الفاعل مستكن فيه، وذا البخل مفعول به وقوله: والشرط فى إعماله إشارة إلى الشرط الثانى. والضمير فى إعماله يعود على اسم الفاعل. قوله: أن يعتمد على مُصَدَّرٍ إليه يستند: يريد بالمصدر أحد الأمور الستة. وهو إما أن يكون صاحبه أو يقع بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفى النفى والإستفهام. أما الأول فالصاحب المبتدأ نحو: زيد ضارب عمرا، وكمثاله فى نحو: زيد مبغض ذا البخل. ولم يمثل إلاّ به. والموصوف نحو: مررت برجل ضارب أبوه زيدا. والحال نحو هذا زيد ضاربا أبوه عمرا. وأما الثانى فنحو: ماقائم غلاماك، وأقائم أخواك؟ وقد مر بيانه. وآعلم أن آسم الفاعل يجرى فى اللزوم والتعدى مَجْرَى فِعْلِه. فاللزوم نحو: زيد قائم أبوه وأما التعدى فإما إلى واحد نحو: زيد ضارب عمرا. وإما إلى مفعولين نحو: زيد معط عمرا درهما، وكان خالدا منطلقا. وأما إلى ثلاثه نحو: زيد معلم أباه عمرا منطلقا.

٥٨٩ فإنّ تُرِد بِهِ المُضِيَّ فَأَضِفْ وإنْ تُعَرِّفْــه بلام وأَلِــفْ

٥٩٠ فالنَّصْبُ لازِمٌ بكلِ حَالٍ فى الحَالِ والمَاضِى والإسْتِقْبَالِ

٥٩١ كَزَيْدٍ الضارِبِ عَمْرا والرَجُلْ وإنْ تَكُن ثنيت أَوْ جَمَعْتَ قُلْ

٥٩٢ الضَّارِبَانِ العَبْدَ والنون ثَبَتْ ولُغَةٌ بالحَذْفِ والنَّصْبِ أَتَتْ

الضمير فى به يعود على اسم الفاعل. أى وأنْ ترد باسم الفاعل المضى. قوله: فأضف أى اسم الفاعل المراد به المضى. وإضافته عند البصرين إذا كان مجردا من

(١) سورة هود آية ١٠٧، سورة البروج آية ١٦.

اللام، واجبةعلى الأصح. ويتعرف بإضافته إلى المعرفة، لَأنّه لَمّا لم يشابه الفعل تنزل منزلة الجوامد، ولذلك نص الأخفش على أنه لا يتحمل ضميرا. وفى التنزيل: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً﴾[1] على الأظهر. وأما قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[2] وهذا معطى زيداً درهما أمس، ومارٌّ بزيد أمس فقد تقدم الكلام عليها. وقوله: وإن تعرفه بلام وألف يريد: وأن تعرف اسم الفاعل بألف ولام فَقَدّم وأَخّرَ. لأن الواو لا تفيد الترتيب: قوله: فالنصب لازم إلى آخره: اسم الفاعل المحلى بالألف واللام نصب لازم مطلقا، أعنى فى الحال والماضى والإستقبال نحو: الضارب زيدا أمس أو الأن أو غدا، ولايقدم معموله عليه وهو منصوب عند سيبويه بأنه مفعول به، لأنه فى تقدير الذى ضرب زيدا. والأخفش ينصبه على التشبيه بالمفعول به، وأبوعلى لا يعمله وفيه الألف واللام إلا فى الماضى دون الحال والإستقبال. وذكر أن غدا فى قول جرير:

فَبِتُّ وَٱلْهَمُّ تَغشَّانِي طَوَارِقُهُ مِنْ خَوْفِ رِحْلةِ بَيْنَ الظَّاعِنِيْنَ غَدا[3]

متعلق ببين أو برحلة لا بالظاعنين. وقيل هو منقول عن سيبويه محتجا بأن الحال والإستقبال لا يفتقران إليهما فى العمل، وإنما يفتقر إليهما الماضى لأنه لا يعمل إلا بدخولهما عليه، ولأنهما لما أشبها الفعل بدليل آمتناع تعريفهما بالإضافه، لم يدخلا عليهما كما لم يدخلا على الفعل. وآعلم أن اسم الفاعل المراد به المضى وفيه الألف واللام نحو الضارب زيد يمتنع إضافته مطلقا، لأنها لما كانت محضة تفيد

(١) سورة الانعام آية ٩٦.

(٢) سورة الكهف آية ١٨.

(٣) القائل: جرير من البسيط.

الشاهد في قوله: «الظاعنين غدا» حيث يحتمل نصب «غدا» بأحد عوامل ثلاثة وهي: رحلة وبين والظاعنين. وقد ذكر أبو علي في إيضاحه هذا البيت وقال فيه: حذف. والتقدير: من خوف الإرتحال وخوف الفراق.

وفيه شاهد آخر قوله: «فبت والهم تغشاني» حيث جاءت بات هنا تامة والواو للحال والهم مبتدأ. وجملة تغشاني طوارقه: خبر، والجملة في محل نصب حال وقد استشهد به كل من: الخزانة ٤٤٣/٣، ديوانه ١٥٨.

التعريف آمتنع الجمع فيها بين تعريفين. وأما إذا كان للحال أو الإستقبال نحو: الضارب زيد الأن أو غدا، فإضافته ممتنعة عند البصريين. وأجازها الفراء[1] قياسا على الضارب الرجل والضاربك. وعلى قوله:

أَلْوَاهِبُ المائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا ....(٢)

والجواب عن الأول: أن الضارب الرجل إنما جاز حملا له على الحسن الوجه، كما حمل الحسن الوجه بالنصب على الضارب الرجل. فلا يلزم من جواز الضارب الرَّجلِ الضاربَ زيد. وعن الثانى وهو الضاربُك ونحوه أن الكاف فى محل النصب بالمفعولية عند الأخفش.[3] وأما عند سيبويه[4]: فإنه فى محل الجر بإضافة الضارب إليه. قياسا على الضارباك. فإنه مضاف إليه بالإتفاق، والباب واحد، ولأن الضمير المتصل يشبه التنوين من حيث أن كلا منهما لا ينطق به مستقلا. فحذف التنوين معه لما بينهما من المعاقبة. ولاكذلك الإسم الظاهر. فإنه لاستقلاله لم يشبه التنوين فجاز نصبه مع وجود التنوين. وأما نحو:

هُمُ الآمِرونَ الخَيْرَ والفَاعِلُونَهُ ....(٥)

---

(١) شرح الرضى ٢٢٢/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٩.

(٢) سيأتي شرحه.

(٣) قواعد المطارحه ص ٦٧.

(٤) انظر سيبويه ٩٤/١.

(٥) القائل: مجهول. وهو من الطويل. وتمام البيت:

هُمُ الآمِرُونَ الخَيْـــــــرَ والفَاعِلُونَـــــــهُ
إذَا مانَخشُوا من مُحْـــدَثِ الأَمْـــرِ مُعْظَمَـــا

ويرويه سيبويه: هم القائلون الخير والآمرونه.

الشاهد في قوله: «الفاعلونه» حيث جمع بين النون والضمير. ومن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلتهما في الضعف والإتصال فهو معاقب لهما إذا كان المظهر مع قوته وانفصاله قد يعاقبهما.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٦/١، الكامل ٢٠٦، مجالس ثعلب ١٥، ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٥/٢، الخزانة ١٨٧/٢، الهمع ١٢٧/٢، الدرر ٢١٥/٢، الصحاح ٢٥٥٩/٦ برواية «مفظعا».

فشاذ .وعن قولهم:

أَلْوَاهِبُ المَائِةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا   عُوذاً تُزَجِّى خَلْفَهَا أطْفَالُهَا(١)

فإنما جاز لأنه تابع. ويجوز فيه مالا يجوز فى المتبوع بدليل قولهم: رُبَّ شَاةٍ وسخلتها. ولأن عبدها مضاف إلى ضمير المائة، فناب منابها لأن فيها الألف واللام، وقوله: وإن تكن ثنيت أو جمعت. قل يريد أن حكم اسم الفاعل إذا كان مثتنى أو مجموعا، وفيه الألف واللام كحكمه إذا كان مفردا فى العمل مطلقا. فإن قيل: فهلا بطل عملها فى التثنية والجمع إذ هما من خصائص الأسماء، كما بطل بالوصف والتصغير. قيل: لما لم يخرج بهماعن شبه الفعل اللفظى لم يبطل بهما العمل، لأن «ضاربان وضاربون» «كيضربان ويضربون»، ولأن الجمع يناسب مدلول الفعل فى العموم فلا منافاة بينه وبين الفعل فى المعنى. قوله: الضاربان العبد والنون ثبت. إذا كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعا وفيه الألف واللام يجوز فيه ثلاثة أوجه: الأول: اثبات النون، والنصب لتعذر الإضافه نحو: الضاربان العبد، والضاربون زيدا قال:

الضَّارِبُونَ عُمَيْراً عَنْ بِيُوتِهِمُ   باللَّيْلِ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظَالِمٌ عَادِ(٢)

---

(١) القائل: الأعشى ميمون من الكامل.

الشاهد في قوله: «وعبدها» حيث جعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام. فقوله «عبدها» بالجر معطوف على المائة وهو مضاف إلى ماليس فيه أل. واغتفر هذا لكونه تابعا، والتابع يجوز فيه مالا يجوز في المتبوع. وقيل في ذلك: إن عطف «عبد» بالجر على المائة ضعيف وسبب الضعف أن اسم الفاعل المقرون بأل المضاف، يلزم أن يكون المضاف إليه معرفا بها أيضا، لمشابهته للحسن الوجه. فإذا عطف على المضاف إليه شيء، لزم أيضا أن يكون معرفا بها، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه. وإنما جاز هنا لكونه مضافا إلى ضمير المعرف بأل، والتقدير: وعبد المائة، ولكونه تابعا يجوز فيه مالا يجوز في متبوعه.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٤/١، المقتضب ١٦٣/٤، المقرب ١٢٦/١، الخزانة ١٨١/٢، ٣٤١، ١٣١/٣، الهمع ٤٨/٢، ١٣٩، الدرر ٥٧/٢، ١٩٢، ديوانه ٢٥.

(٢) القائل: القطامي من قصيدة له. ويروى البيت برواية أُخرى (الديوان):

الضَّارِبُونَ عُمَيْراً عن دِيَارِهِمُ
بالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظَالِمٌ عَادِ =

الثانى: حذف النون والجر بالإضافه وهو الأولى. لأن الإضافة قد أفادت تخفيفا بحذف النون، لأن النون لا يعاقب الألف واللام كما لايعاقبهما الحركة. وفى التنزيل: ﴿المُقِيْمِى الصَّلَاةِ﴾(1) على قراءة الجر. ومنه قوله:

والفارِجِى بَابَ الأَمِيْرِ المُبْهَمِ ....(2)

الثالث: حذف النون والنصب كقول الشاعر:

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرَةِ لَا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِهِم وَكَفُ(3)

وإليه أشار بقوله:

ولغة بالحذف والنصب أتت. وإنما حذف النون للتخفيف لطول الإسم بالصلة لا للاضافة. لأن اسم الفاعل صلة للموصول وهو الألف واللام، فحذف النون تخفيفا كما حذف فى قوله:

= وقد استشهد به كل من: المقتضب ١٤٥/٤، ابن الشجرى في أماليه ١٣٢/١، وديوان القطامي ٨٦ — ٩١، وانظر أيضا ديوان المتنبي ١٥٩/٤.

(1) سورة الحج آية ٣٥.

(2) القائل: رجل من بني ضبة وهو من الكامل.
الشاهد في قوله: «الفارجي باب» حيث أضاف «الفارجي» وهو معرف بأل التعريف إلى مابعده وسبب ذلك أنه جمع، تثبت نونه مع الألف واللام ولا تعاقبهما كما تعاقب التنوين فجاوزت إضافته كما تثبت نونه كما بينه سيبويه ٩٥/١، وقد وصف أقواما أشرافا لايحجبون عن الإمراء، ولا تغلق الأبواب دونهم.

(3) القائل: قيس بن الخطيم من المنسرح.
الشاهد في قوله : «الحافظو عورة» حيث حذفت النون من «الحافظون» وذلك لطول الإسم ونصب الإسم الذي بعدها (عورة) على نية إثبات النون وهذا جائز ووارد في اللغة.
وقد استشهد به كل من: الدرر ٢٣/١، الخزانة ١٨٨/٢، ٣٣٧، ٤٨٣، ٤٠٠/٣، ٤٧٣، اللسان ٣٨٠/١١، جمهرة أشعار العرب ١٢٧، ابن السيرافي ١٥٠، سيبويه ٩٥/١، الأشموني ٢٤٧/٢، المنصف ٦٧/١، الإيضاح ١٤٩، المقتضب ١٤٥/٤، الهمع ٤٩/١، الخزانة ١٩٣/٢، ديوانه ١١٥، ٢٣٨.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أَبَنِى كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّى اللَّذَا ....[1]

قوله: إذ صلة الموصول لام وألف. الضمير فى صلة يعود على اسم الفاعل أى دخل اسم الفاعل الألف واللام وهما الموصول. والموصول فاعل صلة ولام وألف بدل من الموصول بدل نكرة من معرفة. وإذ ومابعدها تعليل لحذف النون. وآعلم: أنّ لاسم الفاعل ثلاثة أحوال: أحدها: أن يكون محلا بالألف واللام. وثانيها: أن يكون منونا عاملا مرادا به الحال أو الاستقبال، مفردا كان أومثنى أو مجموعا بشرط الإعتماد، وقد مر بيانهما. وثالثها: أن يكون مضافا، ولا يضاف المتعدى منه إلا إلى المفعول دون الفاعل لئلا يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه. ولايقال هذا لازم فى اللازم منه، والصفة المشبهة به. فإنهما يضافان إلى الفاعل، لأنا نقول: إنما جاز ذلك لأنه يقدر أولا نصب المضاف إليه على التشبيه بالمفعول، ثم الإضافة ثانيا بدليل أن فى المضاف ضميرا يعود على الموصوف. ذلك فى العطف على مايضاف إليه اسم الفاعل الجر، حملا على اللفظ. والنصب حملا على المعنى، وفيه تفصيل يستدعى بيانه مطولا.

٥٩٣ وَكُلُّ مَاكَانَ مِنِ اسْمِ فَاعِلِ ... تُجْرِيه فى الأعمال مُجْرَى فَاعِلِ

٥٩٤ فيستوى مفّعِل ومُفْعِل ... بفاعِلِ وهكَذَى مُسْتَفْعِلُ

اسم الفاعل إن كان من الثلاثى فصيغته على فاعل، وبه سُمّى لكثرة الثلاثى. وإن كان من غير الثلاثى فهو على صيغةالمضارع بميم مضمومة كان حرف

---

(١) القائل: الأخطل من الكامل:

أَبَنِى كُلَيْبٍ إنَّ عَمّيّ اللّذَا ... قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأغْلَالَا

الشاهد في قوله: «اللذا» حيث حذف نون التثنية لطول الكلام، والأصل أن يقول اللذان وهذا جائز. وقد استشهد به كل من: تهذيب الالفاظ ٤٦١، الشعر والشعراء ١١٩، المقتضب ١٤٦/٤، الإشتقاق ٣٣٨، أمالي ابن الشجرى، ٣٠٦/٢، سيبويه ٩٥/١، ١٩٦، شواهد العيني ٣٢٤/١، الدرر اللوامع ٢٣/١، أوضح المسالك رقم ٤٣، حاشية الخضري ٢٣٥، منار السالك ١٣٦/١ شرح الأجرومية ٥٦، ديوانه ٢٨٧.

المضارعة مضموما أو مفتوحا نحو: ضارب وعالم ومدحرج ومُعْلم ومُكَرم ومقاتل ومستخرج.

وقوله: وكل ماكان من اسم فاعل إلى آخره يريد بفاعل الأول الصفه مطلقا أو بفاعل الذى فى آخر البيت من قوله: تجريه مجرى فاعل المثال الذى هو الوزن للثلاثى فلا يكون على هذا إبطاء لاختلاف معنييهما. قولة: فيستوفى مُفَعّل ومُفْعِل بفاعل يريد أنه يستوى ماهو على مثال مُفّعِل ومُفْعِل فى العمل، إنما هو على مثال فاعل. فالأول نحو: مُعَلِمّ والثانى نحو مُكْرِم. فتقول: زيد معلم عمرا ومكرم خالدا كما تقول: زيد ضارب عمرا. وقوله: وهكذا مستفعل يريد مثال مستفعل نحو: زيد مستخرج عمرا.

(صيغ المبالغة)

٥٩٥ وَشَبَّهُوا الأَمْثِلَةَ المُبَالَغَةَ بِفَاعِلٍ وتِلْكَ حَالٌ سَائِغَةْ
٥٩٦ فى مَثَلِ الفَعَّالِ والفَعِيْلِ ومَثَلِ المِفْعَالِ والفَعُولِ
٥٩٧ وفَعِلٍ أَجْرَوْهُ مُجْرى فَاعِلِ وفُعُلٍ يَعْمَلُ كَالفَوَاعِلِ
٥٩٨ تَقُولُ: زَيْدٌ حَذِرٌ عُيُوبَاً وَقَوْمُ عَمْرٍو غُفُرٌ ذُنُوبَا

يريد أن ماتضمن معنى المبالغة أى تكثير الفعل وتكريره مرة بعد أخرى من أسماء الفاعلين فيما عدا صيغة الفاعل قد تشبهّ به أى بفاعل فى العمل لا فى جريانه على الفعل، لأن مافيها من المبالغة يغنى عن الجريان، أو لأنها معدولة عن اسم الفاعل، فلمحوا الأصل المعدول عنه. وقوله: وشبهوا الأمثلة المبالغة. أراد ذات المبالغة، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقوله بفاعل يريد أنها شبهت به فى العمل لا فى الجريان. وقوله: تلك حال سائغة أى جائزة لأن المراد بهذه الأمثله مايراد بآسم الفاعل من إيجاد الفعل مع زيادة مبالغة وتكثير. وهى خمسة: فَعَّال وفَعِيل ومِفْعَالٌ وفَعُولٌ وفَعِلٌ. فالخليل وسيبويه[1] وجمهور النحاة على أنها تعمل عمل فعلها. وقيل أن فعيلا وفعلا لا يعملان. ومن الكوفيين من لا يعملها مطلقا بل بفعل محذوف، والأول أظهر لما مرّ من أنها لما كانت معدولة عن اسم الفاعل لمعنى المبالغة، جرت مجراه فى العمل، ولأنها أشبهت بما فيها من المبالغة من الأفعال ماوضع منها للمبالغة فعملت عمله، ولأنها قد جاءت فى كلامهم عاملة. أما الأول وهو فاعل فكقول القلاخ:

---

(١) انظر: سيبويه ١/٥٥، ٥٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٨.

أَخَا اَلْحَرْبِ لَبَّاساً إليها جِلاَلَهَا   وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَلاَئِفِ أَعْقَلَا[1]

فإنه وصف جلالها بلبّاس. ولما كثر منه ذلك، أَخْبَرَ عنه بأنه لباس وجلال الحرب الدرع ومايلبس للحرب. وقال سيبويه[2] سمعنا من يقول: أما العَسَلَ فأنا شَرّابٌ[3] وقال الآخر:

....   إِلَى المَوْتِ خَوَّاضاً إِلَيْهِ الكَتَائِبَا[4]

---

(١) القائل: القلاخ بن حزين بن حناب، من الطويل. وهو القلاخ بن حزن من بني مقرن بن عبيد ابن مفاس. شاعر بصري مخضرم، وعمر في الإسلام طويلا.
انظر: معجم الشعراء ٣٤٠، المختلف والمؤتلف ٢ ١٤، سمط اللالي ٦٤٧/٢ ويروى عجز البيت:
وليس بولاج الخوالف أعقلا
المعنى: يفتخر الشاعر بأنه شجاع ملازم للحرب، آخذا لها أهبتها، وبأنه عف لا يغير على جاراته حال غيبة بعولتهن.
الشاهد في قوله: «لباسا جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة وهي قوله «لباسا» إعمال اسم الفاعل فنصب بها المفعول به وهي «جلالها» لأن هذه الصيغة معتمدة على ذي حال وهو كالموصوف.
وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ٢٥٥، أوضح المسالك رقم ٣٧٢، شذور الذهب ٢٠٧، قطر الندى رقم ١٢٩، سيبويه ٥٧/١، المقتضب ١١٣/٢، ابن يعيش في مفصله ٧/٦، شواهد العيني ٥٣٥/٣، التصريح ٦٨/٢، الهمع ٩٦/٢، الدرر ١٢٩/٢، الأشموني ٢٩٦/٢.

(٢) سيبويه ٥٧/١.

(٣) هذا قول عربي استشهد به النحاة لبيان أن صيغة المبالغة تعمل عمل الفعل حيث جاءت صيغة فعال «شراب» عامله فنصبت مفعولها المتقدم «العسل».
وقد استشهد به: سيبويه ٥٧/١، المقتضب ١١٣/٢.

(٤) القائل: سعد بن ناهب.
وتمام البيت:
فيالــــــــرزام رَشّحــــــــوا بي مُقَدِّمــــــــا
إلى الموت خَوَّاضاً إليــــــــه الكَتَائِبَــــــــا
اللغة: رزام: مستغاث به، الترشيح: الرعاية والتأهيل. والشاعر يفزع إلى رزام لكي يرفد مما لديه بأية أنه رجل ميسور يقود الكتائب غير هياب من الموت.
الشاهد في قوله: «خواضا إليه الكتائبا» حيث أعمل صيغة المبالغة «خواض» عمل الفعل فنصبت معمولا «الكتائبا». =

وأما الثانى وهو فعيل فكقول الشاعر:

حَتَّى شَآهَا كَلِيْلٌ مُوْهِناً عَمِلٌ   باتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ[1]

فنصب موهنا بكليل. فإن قيل: فكليل غير متعد لأنه من أكَلّ إذا أعيى، ولا يقال فيه كل زيد عمرا. وهو عبارة عن البرق الضعيف. وموهنا ظرف وهو الساعة من الليل، وحينئذ لاحجة فيه. قلنا: لانُسَلّم بل كليل بمعنى مكل كأنه أكل حُمُرَ الوَحْشِ أى أتعبها وأعياها بالمشى إلى جهته. ولذلك وصفه بأنه لم ينم يعنى البرق كاليم بمعنى مؤلم، وسميع بمعنى مُسْمع فتكون بمعنى متعبها ولا يقال أن فعيلا لا يأتى إلا من فَعُل بضم العين وهو من الغرائز كشَرُف فهو شريف وكَرُمَ فهو كريم، ولايكون إلا لازما فلا يصح أن يكون عاملا لأنّا نقول قد بينا أن فعيلا قد تأتى لغير الغرائز. ومنه قولهم: زيد رحيم عمر. قال:

إذَا مَاصَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسِى لَهُ   أَكِيْلًا فإنِّى لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِى[2]

فأكيل بمعنى آكل. وأما الثالث وهو مِفْعَال فنحو: زيد مطعام عمرا. قال الشاعر:

= وقد استشهد به كل من: أبو تمام في حماسته ١/١٣، الشعر والشعراء ٦٧٧، علل البناء والإعراب للعكبري ٢/٣٧٠.

(١) القائل: ساعدة بن جؤيه من البسيط:
الشاهد في قوله: «كليل موهنا» حيث نصب موهنا بكليل حيث أنها جاءت على فعيل بمعنى مفعل كسميع بمعنى مسمع. وقد استشهد به كل من سيبويه ١/٥٨، المقتضب ٢/١١٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٦/٧٢، المقرب ١/١٢٨، المغنى ٤٣٥، يس ٢/٦١، ديوان الهذليين ١/١٩٨.

(٢) القائل: حاتم الطائي. وقد نسبه الأغاني لقيس بن عاصم المنقري.
الشاهد في قوله: «أكيلا» على وزن فعيل فقد جاءت بمعنى آكل على وزن فاعل وأكيل جاء هنا للمبالغة.
وقد استشهد به كل من: ديوان حاتم الطائي ص ٩، السيوطي ١٩٩، الأغاني ١٤/٤٩٤٢، محاضرات الأدباء ١/٣١٣.

شُمٌّ مَهَاوِيــــنُ أَبْـــــدَانَ الجَـــــزُورِ
مَخَامِـــيْصُ العَشِيَّـــاتِ لَا خُوْرٌ ولا قُزُمُ[1]

فنصب أبدان الجزور بمهاوين وهو جمع مهوان، ومن كلامهم: إنه لمنحار بوائكها[2]. وأما الرابع: وهو فَعُول فكقول أبي طالب يرثي أمية بن المغيرة:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْـــفِ سُوقَ سِمَانِهَـــا
إِذَا عَدِمُـــــوا زَاداً فإِنَّكَ عَاقِــــرُ[3]

---

(1) القائل: الكميت بن زيد من البسيط.
الشاهد في قوله «أبدان الجزور» حيث جاءت أبدان منصوبة لمهاوين لأنه جمع مهوان تكثير مهين. حيث عمل الجمع عمل الواحد.
وقد وصف الشاعر قومه بالعزة والشرف فيقول: هم شم الأنوف أعزة يهينون للأضياف والمساكين أبدان الجزور ويؤخرن العشاء تربصا على ضيف يطرق، فبطونهم خميصة في عشياتهم لتأخيرهم الطعام.
الخور الضعفاء، القزم: الحقراء الأذلاء، الأراذال. ويروى أبداء الجزور وهو أفضل أعضائها إذا فصلت.
وقد استشهد به سيبويه ٥٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٧٦/٦، همع الهومع ٩٧/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٥٤٩/١، ارتشاف الضرب من لسان العرب ص ١٠٥٨.

(2) قول عربي: استشهد به الشارح ليدل على وزن مفعال صيغة المبالغة حيث وردت لفظة منحار على وزن مفعال وهي صيغة مبالغة. وفي اللسان. ومن كلامهم أنه لمنحار بوائكها، والناقة البائكة: سمينة خيار فتية حسنة.
انظر: سيبويه ٥٨/١، اللسان (نحر، باك).

(3) القائل: أبو طالب بن عبد المطلب بن هاشم من الطويل من كلمة له يرثي بها أمية بن المغيرة المخزومي.
الشاهد في قوله: «ضروب.. سوق سمانها» حيث أعمل صيغة المبالغة وهي «ضروب» عمل الفعل، فرفع بها الفاعل وهو الضمير المستتر فيه ونصب المفعول وهو سوق سمانها. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٣٧٣، قطر الندى رقم ١٣٠، سيبويه ٥٧/١، المقتضب ١٤/٢، جمل الزجاجي ١٠٤، ابن الشجرى ١٠٦/٢، ابن يعيش في مفصله ٦٩/٦، الخزانه ١٧٥/٢، ٤٤٦/٣، شذور الذهب ٣٩٣، شواهد العيني ٥٣٩/٣، التصريح ٦٨/٢، الهمع ٩٦/٢، الأشموني ٢٩٧/٢، ديوانه ١١.

فنصب سوقا بضروب، وسوقا جمع ساق. وأما الخامس وهو فَعِل فنحو: حَذِر قال:

حَذِرٌ أُموراً لاتَضِيْرُ وآمِنٌ مَالَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ[1]

فنصب أمورا بحذر. وقيل أن سيبويه[2] سأل من عمل له شاهدا فى تعدى فَعِل فَعَمِلَ له هذا البيت. وُروِىَ أنه لابن المقفع على أنه لا مبالغة فيه. والجواب أن القياس دلنا على إعمالها. وسيبويه[2] نقل إعمالها عن العرب. وهو ثقة فلا سبيل إلى رد مارواه. وقوله: وفُعَل يَعْمَلُ يريد أن جمع هذه الأمثلة فى العمل كمفرداتها ففعل جمع فَعُول. قال طرفه:

ثُمَّ زَادُوَا أَنَّهُم فِى قَوْمِهِم غُفُـر ذَنْبَهُـمُ غَيْـرَ فُجُـرْ[3]

---

(١) القائل: أبو يحيى اللاحقي من الكامل:
الشاهد في قوله: «حذر أمورا» حيث أعمل «حذر» وهو لازم كبطر وأشر وهذا غير جائز. وقد استشهد به سيبويه لأن حذر تكثير حاذر، وحاذر يعمل عمل فعله المضارع، فجرى حذر عند سيبويه مجراه في العمل، لأنه جاء هنا للتكثير. والقياس يؤيد رأي سيبويه. فقد جاء في الشعر لزيد الخيل المهلهل الطائي قوله:

أتـــــاني أنهم مزقـــــــون عرضي
جحـــــاش الكرمـــــلين لها فديـــــد

وأمورا: مفعول به لحذر، وحذر خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، ولا تضير: صفة أمور، وآمن: عطف على حذر. وقد استشهد به كل من سيبويه ٥٨/١، المقتضب ١١٦/٢، جمل الزجاجي ١٥٥، أمالي ابن الشجرى ١٠٧/٢، الخزانة ٤٥٦/٣، شواهد العيني ١٠٧/٣، الأشموني ٢٩٨/٢.

(٢) انظر سيبويه ٥٨/١.

(٣) طرفه بن العبد من الرمل:
الشاهد في قوله: «غُفُر» بضمتين حيث وقع خبر إن وعمل الفعل فنصب مفعولا وهو قوله «ذنبهم» وغفر جمع غفور وهو صيغة مبالغة.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٥٨/١، المفصل ١١٧، نوادر أبى زيد ١٠ الدرر ١٣١/٢، شرح التصريح ٦٩/٢، الخزانة ٤٦٤/٣، شواهد العيني ٥٤٨/٣، ابن عقيل ٩٤/٢، الأشموني ٢٩٩/٢، الهمع ٩٧/٢، ديوانه ٥٨/١.

فنصب ذنوبهم بغُفُر وهو جمع غفور. وإليه أشار بقوله: وقوم عمر وغُفُر ذنوبا.
وقوله: كالفواعل وهو جمع فاعله أى يعمل جمعها كما يعمل غيره من جمع أسماء الفاعلين ومثناها نحو: هما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا، وقطان مكة وَحواجٌ بيت الله، وعواقد حبك النطاق. وقول الحجاج:

أَوَالِفــاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحِمَى[1]

وأما فَعّال فلا يكَسّر. فيقال هم قتالون أَعْدَائهم. وأما مِفْعَال فيكسر على مفاعيل كمهاوين وقد مر بيانه. وآعلم أن حكم أمثلة المبالغة حكم آسم الفاعل فى جميع ماذكرناه مطلقا ولا يبنى إلا من فعل ثلاثى. ولذلك غلطوا من قال: لآل لبائع اللؤلؤ. أما الأول فلأن لامه همزة، ولام لآل لام. وأما ثانيا: فلأن لؤلؤا رباعى فلا يبنى منه لأنه يكون هدما لا بناء.

---

(١) القائل: العجاج من أرجوزة طويلة:
الشاهد في قوله «أوالفا مكة» حيث جاءت أوالف على وزن فواعل وهي جمع تكسير وقد عملت بمعمولها «مكة» حيث نصبتها على المفعولية.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨/١، ٥٦، فرائد القلائد ٢٥٨، شرح المفصل ٧٥/٦، ١١٨/٢، الإنتصار ٢٨٣، الأصول ٣١٤/٢، الحجة لابن خالوية ١٨٠، الموشح ١٤٨، الأشموني ٢٩٩/٢، ١٨٣/٣، ابن عقيل ٩٤/٢.

(اسـم المفعـول)

واسم المفعول يجرى مجرى اسم الفاعل فيما ذكر من العمل، ولايبنى إلا من فعل مُتَعَدّ لكونه جاريا على فعل مالم يسم فاعله. وكما لا يبنى إلا من المتعدى كذلك ماهو جار مجراه. فإن عدى اللازم بحرف الجر جاز بناء اسم المفعول منه وفى التنزيل: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾[1] فإن كان من الثلاثى فصيغته على مفعول نحو مضروب ومقتول. وبه سمى لكثرة الثلاثى. وكان قياسه مُضْرَب ومُقْتَل ليكون جاريا على يُضْرَب ويُقْتَل لكن عدل عنه لئلا يلتبس باسم المفعول من أفعل، وإنما زيد فى الثلاثى لقلة حروفه، وإن كان من الزائد على الثلاثى فلا تخالف صيغته صيغة اسم الفاعل إلا بفتح ماقبل آخره، وكسر ماقبل اسم الفاعل حملا على فعليهما اللذين جريا عليهما. وأما نحو مختار ومجتث وإن اتحدا فيهما صيغة لما يوجبه الإعلال والإدغام. فإنهما مختلفان تقديرا. ثم إنَّ فعله الجارى عليه إنْ تعدى إلى واحد ارتفع مفعوله به وبطل نصبه، كما كان فى فعله نحو: زيد مضروب غلامُهُ. وإن تعدى إلى اثنين ارتفع به الأول وبقى الثانى منصوبا على حاله. وكذلك المتعدى إلى ثلاثة. وكل ماذكر فى اسم الفاعل من اشتراط الزمانين. والإعتماد يشترط فى اسم المفعول. وحكم مثناه ومجموعه حكم اسم الفاعل فى العمل إذا رفعا المضمر. وأما إذا ارتفع به الظاهر فلا يثنى ولا يجمع لقوة شبهه بالفعل. ولذلك لم يجمع المغضوب عليهم.

---

(١) سورة الفاتحة آية ٧.

١

(الصفه المشـبهه)

٥٩٩ ويُشْبِهُ آسْمَ الفَاعِلِ الإِسْمُ الصّفَةْ كَيْفَ أَتَتْ نَكِرَةً أَوْ مَعْرِفَةْ
٦٠٠ فى سبب لا أَجْنَبِىّ أُعْمِلَتْ إِذْ ثُنِيِّتْ وجُمِعَتْ وأُنّثَتْ

يريد بيان القسم الثالث من الأسماء العاملة وهى الصفة المشبهة باسم الفاعل والمراد بها كل صفة لم تجر على فعلها فى حركاته وسكناته وعدد حروفه مما لا مبالغة فيه. وإن كان اسم الفاعل والمفعول ومافيه معنى المبالغة ونحوها صفات فى المعنى، فهى أخص من مطلق الصفة بالشبه باسم الفاعل. وقوله: كيف أتت نكرة أو معرفة: يريد أنها تشبه اسم الفاعل فى العمل نكرة كانت أو معرفة، لأنها تجرى على موصوفها فى الإعراب والتنكير والتعريف. وتشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه. أما وجه الشبه فأربعة: التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وقد ذكر منها ثلاثة فقال: إذا ثنيت وجمعت وأنثت. أى أشبهت اسم الفاعل لأن ثنيت وجمعت وأنثت. ولم يذكر التذكير لأنه قد فهم من التأنيث إذ هو فرع عليه. فيقال: حسن وحسنان وحسنون وحسنة وحسنتان وحسنات كما يقال: :ضارب وضاربان وضاربون وضاربة وضاربتان وضاربات. ويريد بالجمع من قوله: جمعت جمع السلامة مطلقا. وأما وجوه المفارقة فكثيرة. وقد أشار إلى واحد منها، وهو أنها لا تعمل إلا فى السببي دون الأجنبى لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل. فإنه يعمل إذا كان متعديا فى السببى والأجنبى. وأما اللازم منه فحكمه حكم الصفه فتقول: زيد حسن وجه عمرو وكما يجوز ضارب وجه عمرو. ومنها: أن لا يتقدم معمولها عليها. فلا يقال: زيد وجها حسن كما يقال: زيد عمرا ضارب. ومنها: عدم جريانها على

الفعل ولذلك آحتاجت إلى شبه اسم الفاعل. ومنها: أن لا تؤخذ إلا من فعل لازم ومنها: أنها إذا دخل عليها وعلى معمولها الألف واللام كان الأجود فى معمولها الجر بخلاف اسم الفاعل. ومنها: أن لايعطف على المجرور بها بالنصب، فلا يقال زيد كثير المال والعبيد، كما يقال هذا ضارب زيد وعمرا،لأنه إنما يعطف على المحل بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوبا فى المعنى وليس معمولها كذلك. ومنها أن لا توجد ثابتة فى الحال كانت موجودة قبل زمانك أو بعده، بخلاف اسم الفاعل. فإنه إنما يدل على الحدوث كما يدل عليه الفعل يستعمل فى الأزمنة الثلاثة، ويعمل منها فى الحال والإستقبال. ولذلك إذا قصد بالصفة معنى الحدوث أتى بها على صيغة آسم الفاعل الجارى على فعله المضارع الدال على الحال والإستقبال. فيقال فى حسن حاسن فحسن هو الذى ثبت له الحسن مطلقا، وحاسن الذى ثبت له الأن أو غدا، ولا يقال: لو دلت على معنى ثابت لوجب أن تكون مأخوذة من الماضى، لكونه قد ثبت. وحينئذ يلزم أن لا تعمل النصب لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضى. وهو يلزم الإضافة على الأصح. لأنا نقول إنما يلزم ذلك أن لو كان دلالتها على الثبوت، وتعلقها بالماضى يخرجها عن شبه اسم الفاعل مطلقا وهو ممنوع. بل معنى الحال موجود فيها. فإنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على أن الصفة موجودة لاتصال زمانها بزمن اخبارك، لا أنها وجدت ثم عدمت.

٦٠١ وَالأَصْلُ فِى مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْتِفَع وقد يُجَرّ وآنْتِصَابُه سُمِع

٦٠٢ تقول زيدٌ حَسَنُ المَقَال وهو جَمِيْلُ الوَجْهِ والفِعَالِ

٦٠٣ والأصل فيه حَسَنٌ مَقَالُهُ والنَّصْبُ فيهِ جَائِزٌ مِثَالُهُ

٦٠٤ شَنْبَاء أنْيَابا وجَاءَ نَصْبا الحَزْنُ بَابَا والعَقُوْرُ كَلْبا

إنما كان الأصل فى معمولها أى معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل أن يرتفع بها لأنها مأخوذة من فعل غير متعد. وأشار إليه بقوله: والأصل فيه حسن مقاله. وقوله: وقد يجر أى بعد الرفع الذى هو الأصل يكون المختار الجر بإضافتها إلى فاعلها. فتقول: زيد حسن الوجه، وحَسَنُ المقال لأنه لما أضيف اسم الفاعل إلى

معموله المفعول. وكانت فرعا عليه ومشبهة به، أضيفت إلى فاعلها وقد أجروا مجراها اسم الفاعل اللازم، واسم المفعول المتعدى فعله إلى واحد نحو: قائم الأب ومؤدِب الخُدَّامِ. وقوله: وآنتصابه سُمِع يريد آنتصاب معمول الصفة المشبهة بآسم الفاعل وقد جاء نصبه إما على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز إن كان نكرة على الأصح.

وقوله: سمع أى جاء فى الشعر. والمثال فيه:

شَنْبَاءُ أَنْيَابَا والحَزْنُ بَاباً والعَقُورُ كَلْبَا[1]

ويأتى بيانها مفصلا. وآعلم أن مسائلها تحتمل ثمانية عشر وجها وذلك لأن الصفة إما أن تكون مجردة عن اللام نحو: حَسَنٌ أو باللام نحو الْحَسَنُ وعلى كلا التقديرين فمعمولها أما باللام أو مضافا أو مجردا عنهما. واثنان فى ثلاثة ستة، وكل واحد من معمولاتها يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وثلاثة فى ستة ثمانية عشر. منها مسئلتان ممتنعتان وهو مررت بالرجل الحسن وجهه لعدم خفته بالإضافة. ومررت بالحسن وجهٍ لامتناع إضافة المعرفة التى لا تقبل التنكير لوجود أداة التعريف إلى النكرة. ومسئلة مختلف فيها، وماعداها جائز مطلقا. لكن منها ماحسن ومنها ماهو قبيح. ويشترط فى إعمالها أن تكون معتمدة كاسم الفاعل.

الأولى: مررت برجل حَسَنٍ وَجْهُهُ بالرفع وهى أقواها وأصلها. لأن فيها وصف نكرة بنكرة هى فِعْلُ السبب من غير حذف، ولازيادة ولا احتمال، لأن الوجه هو الذى حسن فى المعنى فنسبت الصفة إليه.

---

(١) القائل: رؤبة من الرجز:

الشاهد في قوله: «والحزن بابا والعقور كلبا» حيث جاءت الصفة «الحزن والعقور» عاملة عمل الوصف كاملا فنصبا معمولين وهما: «بابا وكلبا» وهما عاريان عن الألف واللام والإضافة وهو مشابه للحسن وجها.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٠٣/١، المقتضب ١٦٢/٤، الخزانة ٤٨٠/٣، شواهد العيني ٦١٧/٣، الأشموني ١٤/٣، ديوانه ١٥.

الثانيه: مررت برجل حسن وجهه بالنصب. إما تشبيها بالمفعول به وإما على التمييز على رأى الكوفى وعليها قوله:

.... كَوْمَ الذُّرَى وَادِقَةً سُرَّاتُهَا[1]

ويروى سُرَّاتَها.

الثالثة: مررت برجل حَسَنٍ وَجْهِهِ بإضافة الصفة إلى الوجه. وأجازها سيبويه متمسكا بأن الضمير يجرى مجرى الألف واللام، فيجوز كما جاز حسن الوجه. ويقول الشماخ:

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا[2]

فكميتا الأعالى وجونتا صفتان لجارتا، وضمير مصطلاهما عائد إلى جارتا فهو مثل: جاءنى رجلان حسنا وجوههما. ومنعها الباقون. واحتجوا بأنه يلزم منه إضافة

---

(١) القائل: لم ينسب الى قائل محدد، وقد رواه ابن الأعرابي في نوادره. وتمام البيت:

أَنْعَتُهـــا إِنّـــي مِنْ نُعَّاتِهـــا
كُومَ الــذُّرَى وادِقَـــةً سُرَّاتِهَـــا

الشاهد في قوله: «وأدقة سراتها» حيث نصب سراتها «بوادقة» التي هي صفة مشبهه وفاعلها ضمير مستتر فيها، والنصب على التشبيه بالمفعول به. وقال أبو علي هذا البيت على حد هند حسنة وجهها.. وقد استشهد به شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٦، ٨٨، والخزانة ٤٧٨/٣، شرح جمل الزجاجي ص ٥٧٥، المفصل ٢٣٢، اللسان (ورق)، الضرائر ٢٦٣.

(٢) القائل: الشماخ من قصيدة له طويلة من الطويل:

المعاني: جارتا صفا: فاعل أقامت. وأراد الشاعر بهما: الإثفيتين. الصفا: الجبل، كميت الأعالي: صفة جارتا أي شديدتا الحمرة، جونتا مصطلاهما: أسافلهما مسودة. المصطلي: موضع النار. الشاهد في قوله: «جونتا مصطلاهما» حيث جاءت «جونتا» صفة مشبهة من جان يجون أضيف إلى ما أضيف إلى ضمير موصوفهما أعنى مصطلاهما. وضمير مصطلاهما يعود إلى جارتا فهي حينئذ مثال: مررت برجل حسن وجهه بالإضافة. والمبرد يمنعه مطلقا، وسيبويه يخصه. وأجازته الكوفية في السعة وهو الصحيح (الأشموني ١٢/٣).

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٠٢/١، الخصائص ٤٢٠/٢، شواهد المرتضى ٣٠/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٨٣/٦، المقرب ١٤١/١، الخزانة ١٩٨/٢، ٤٧٧/٣، شواهد العيني ٥٨٧/٣، الأشموني ١١/٣، ديوانه ٨٦، الدرر ١٣٢/٢.

الشيء إلى نفسه. وأجابوا عما تمسك به سيبويه[1]. أما أولا: فبالفارق لأن الأصل وهو المقيس عليه لما كان الضمير فيه موجودا فى الصفه لكونه منقولا من معمولها إليها وليس موجودا فى الفرع الصفة لعدم النقل إليها، لم يكن بينهما جامع فافترقا. وأما ثانيا: فمنعوا أن يعود الضمير فى مصطلاهما فى البيت على جارتا، وأعادوه على الأعالى. فإن قيل: فالأعالى جمع والضمير مثنى فلا يصح عوده عليها. قيل: يصح ذلك إذا كان الجمع فى موضع التثنيه كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2] والجمع هنا فى موضع التثنية، لأن جارتا صفا عبارة عن اثنيتين نصبا فى أصل جبل. والجبل الثالث وليس لهما إلا أعليان. وأجيب عن ذلك بمنع لزوم إضافة الشيء إلى نفسه. وإنما يلزم ذلك أن لو كان مدلولهما شيئا واحدا كالحبس والمنع وهو ممنوع. لأنه إما أن يراد بإضافة الشيء إلى نفسه إضافة حسن إلى الوجه أو إضافته إلى الضمير. فإن أريد به الأول فهو من باب إضافة العام إلى الخاص، لأن أحدهما وهو حسن أعم من الآخر وهو الوجه. فهو كخاتم حديد، وإن أريد به الثانى فهو من إضافة البعض إلى الكل. وعن الثانى أن الضمير لو عاد إلى الأعالى للزم أن يكون أعلى الحجرين أسود لعود الضمير المصطلى عليه وأن لا يُسَوّد لبعده عن النار فيلزم منه اجتماع النقيضين وهو محال. فإن قيل فقد نقل النحاة ضعف هذه المسئلة عن سيبويه[3] فيما ذكره عبد القاهر. قلنا: الكلام إنما هو فى جوازها لا فى ضعفها.

الرابعة: حَسَنٌ الوَجْهُ بالرفع. إما على أنه بدل من الضمير الذى فى الصفة وهو بدل البعض، ولا قبح حينئذ فيها لوجود الضمير فى الصفة. وإنما المحذوف العائد من بدل البعض وهو جائز. وإما على أنه فاعل ولا ضمير فيها وهو قبيح لخلو الصفة من العائد مطلقا.

---

(١) انظر: سيبويه ١/١٠٢.

(٢) سورة التحريم آية ٤.

(٣) سيبويه ١/١٠٢، المبرد ٤/١٥٨.

الخامسة: برجل حَسَنَ الوَجْهَ بنصب الوجه. إما على التشبيه بالمفعول، وإما على التمييز كما مر.

السادسة بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ بالإضافة وهى حسنة، لأنها لم يتكرر فيها ضمير ولا خلت منه، بل نقل الضمير من المضاف إليه إلى الصفة، وصارت للموصوف بعد ماكانت للوجه. وكان الجر مختارا لكون فعلها لازما.

السابعة: برجُل حَسَنٍ وَجْهُ بالرفع وهى ضعيفة لعدم العائد.

الثامنه: بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً. بالنصب على التمييز قال:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا(١)

كأنّه قال: نقيَّة أنْيَابَا. فالتنوين محذوف من شنباء، لأنها لا تتصرف والمحطوطة براقة اللون. وقيل المَلْسَاءُ الظهر، وأنيابا منصوب على التمييز لما مر.

التاسعة: برجل حسن وجهٍ بالإضافه وعليها قوله:

لَاحِقُ بَطْنٍ بَقَراً سَمِينِ(٢)

---

(١) القائل: أبو زبيد الطائي من البسيط وهو حرملة بن المنذر، كان نصرانيا ومات على دينه. أدرك الجاهلية والإسلام.

الشاهد في قوله: «شنباء أنيابا» حيث نصبت أنيابا بالصفة المشبهة شنباء لما فيه من نية التنوين، إلا أنه لاينصرف. فامتناع التنوين منه لعدم الصرف لا للإضافة وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٠٢/١، ابن يعيش في مفصله ٨٣/٦، ٨٤ شواهد العيني ٥٩٣/٣، الأشموني ١٤/٣، ديوانه ٣٦.

المعنى يقول الشاعر: إذا أقبلت هذه المرأة رأيت لها خصرا أهيف، وإذا أدبرت رأيت لها عجيزة مشرفة وهي غير متغضنة الجلد من كبر.

(٢) القائل: حميد الأرقط من مشطور الرجز:

المعنى: وصف الراجز به فرسا يضمر البطن ثم نفى أن يكون ضمره من هزال، فقال بقرسمين، واللاحق الضامر. الشاهد في قوله: «لاحق بطن» حيث أضاف لاحق إلى البطن مع حذف الألف واللام منه ونونها للإختصار.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٠١/١، اللسان (رزق) ٣٨/١٧، (وقى) ٢٨٠/٢٠، المفصل ١١٩، ابن السيرافي ١٢٧، شرح المفصل ٨٥/٦، الأصول ٨٧/١.

العاشرة: بالرجل الحسن وجهُهُ بالرفع. وقد ذكرت.

الحادية عشر: بالرجل الحسن وَجْهَهُ بالنصب على ماتقدم.

الثانية عشر: بالرجل الحسن وجهِهِ بإضافة الصفة إلى الوجه وهى ممتنعة لمامر

الثالثة عشر: بالرجل الحَسَن الوجهُ بالرفع.

الرابعة عشر: بالرجل الحسَنَ الوَجْهَ بالنصب تشبيها بالضارب الرجل.

الخامسة عشر: بالرجلِ الحَسَنِ الوجهُ بالإضافة وجاز الجمع بين اللام الإضافة، لأن الصفة لما قصد اجراؤها على المعرفة، وكان لاتتعرف بالإضافة عرفت باللام.

السادسة عشر: بالرجل الحسن وَجْهٌ بالرفع. وقد مرّ بيانه.

السابعة عشر: بالرجل الحسن وَجْهاً بالنصب على التمييز، وفى التنزيل: ﴿بالأَخْسَرِيْنَ أَعْمَالًا﴾[1] وعليها قول رؤبة يهجو رجلا:

فَذَاكَ وَخْمٌ لايُبَالِى السَّبَّا الحُزْنُ بَاباً والعَقُورُ كَلْبَا[2]

الثامنة عشر: بالحسن وَجْهٍ. وقد مر بيان امتناعها.

وأعلم: أن الصفة لابد لها من فاعل يعود على الموصوف. فكل مسئلة خلت من الضمير أو تكرر فيها كانت قبيحة. وإذا نصب معمول الصفة الذى كان فاعلا، أو جر بالإضافة إليه وفيه ضمير قُدِّرَ نَقْلُ الضمير إلى الصفه ليكون فاعلا، ويكون الوصف بفعل الموصوف لا بفعل سببه، ولذلك تطابق الصفة الموصوف تذكيرا وتأنيثا وجمعا.

---

(١) سورة الكهف آية ١٠٣.

(٢) القائل: رؤبة من الرجز في ذَمِّهِ أَحَدَ الناس، ووصفه بأن بابه مغلق دون الأضياف وأن كلبه عقور. الشاهد في قوله «الحزن بابا والعقور كلبا» فقد وردت صفتان مشبهتان هما: «الحزن والعقور» وقد عملا فنصبا مفعولين هما: «بابا وكلبا» وقد عملا مع تجردهما عن الألف واللام والإضافة.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١٠٣، الخزانة ٣/٤٨٠، شواهد العيني ٣/٦١٧، الأشموني ٣/١٤.

(أفعل التفضيل)

٦٠٥ وأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَيسَ يَرْتَفِع مَظْهَرُهُ إلّا شُذُوذاً قد سُمِعْ
٦٠٦ في ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عِيْنَيْه كُحْلٌ منه فى عين الصَفِيّ
٦٠٧ إمّـا أضَفْتَهُ وإمّـا نَصَبْـا كخَيْر حَافِـظٍ وخَيْـر عُقْبَا

أفعل التفضيل هو الإسم المشتق من فعل على جهة الزيادة على غيره. ولايكون إلا على صيغة أفعل، إلا أن يكون قد حذف منه شيء كخير وشر. ولايبنى أفعل التفضيل إلا مما يبنى منه فعل التعجب لما بينهما من المشاركة. أى يشترط أن يكون من: فعل ثلاثى مجرد مما هو على وزن فَعُل بضم العين أو هو مردود إليه إن لم يكن على زنته مما ليس بِلَوْن ولا عَيْبِ ظاهر كما مر. وقد شذ من ذلك: هو أعطى للدينار والدرهم. وأولاهم للمعروف. ونحوها وقيل: إنّ بناءه من عند سيبويه قياسا مطردا كالثلاثى برجوعه للثلاثى بحذف همزته. والأخفش يقصره على السماع. والمبرد يجيز بناء أفعل من كل فعل ثلاثى مزيد فيه مطلقا نحوه استفعل وافتعل وهو ضعيف: لأَنَّهُ لَوْبُنِيَ من الزائد لأدى إلى اختلال فى اللفظ والمعنى، لأنه لو قيل من دحرج أَدْحَرَ ومن اسْتَخْرَجَ: أخرج بالحذف لم يعلم أنه من الدحرجة والإستخراج أو من الدَّحْر والخروج. وإذا تقرر هذا فقوله ليس يرتفع مظهره يريد به مظهر أفعل التفضيل، لأن أفعل إن لم يكن للتفضيل جاز رفع المظهر به اجماعا نحو: مررت برجل أحمر أبوه، وإن كان للتفضيل، فإنه يرفع المضمر وينصب التمييز اتفاقا نحو: زَيْدٌ أَحْسَنُ منك وَجْهاً. ففى أَحْسَنَ ضمير فاعل مرتفع به. ووجها منصوب على التمييز. واحترز بقوله: يرتفع عن نصب الظاهر على التمييز. وأما

الظاهر فلا يعمل فيه لا فاعلا ولا مفعولا به. وأما قول الشاعر:

.... **وأضْرَبُ مِنّا بالسيُّوُفِ القَوَانِسَا**(1)

فمنصوب بفعل محذوف. وقوله: إلا شذوذا يريد أن المظهر لا يرتفع به إلا آرتفاع شذوذ. وقد مَثَّلَهُ بقوله: ما رأيت رجلا أَحْسَنَ فى عينيه كُحْلٌ منه فى عين الصفى. فرجلا مفعول رأيت وأحسن صفه له. وفى عينيه متعلق بأحسن فهو فى موضع نصب وكحل فاعل مرفوع بأحسن، ومنه متعلق بأحسن. والهاء ضمير الكحل، وفى عينى الصفى: حال من الضمير فى منه، وقيل إنه يعمل فى الظاهر، فى كل موضع كان لشىء وهو فى المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيا كالمثال المذكور. فأحسن: صفة لرجل. وهو فى المعنى صفه لمُسَبّبِ وهو الكحل. والكحل مفضل باعتبار الرجل. ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل، أعنى عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا. وإنما عمل عند حصول هذه الشروط لأن بها يصير فى معنى الفعل الذى هو حسن. أى مارأيت رجلا حَسُنَ فى عينيه الكحل حسنه فى عين زيد. وفى الأثر «مامن أيام أحب إلى الله

---

(1) القائل: عباس بن مرداس الصحابي. من الطويل. قالها في جاهليته قبل الإسلام. انظر ديوانه ٦٩ ومطلع القصيدة:

لأسماء رسم أصبح اليوم دارسا ... وأقفر الأرحران فراكسا

وتمام البيت:

أَكَرَّ وأَحْمَى للحَقِيْقَةِ مِنْهُمُ ... وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيُوفِ القَوَانِسَا

الشاهد في قوله «القوانسا مفعول به منصوب بفعل محذوف يدل عليه الفعل اضرب تقديره: «تضرب أو ضربنا القوانس» حيث يمتنع أن يكون منصوباً لا ضرب، لأنها على وزن أفعل التي للمبالغة والتي تجري مجرى فعل التعجب.

وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٦، ١٠٦ الخزانة ٥١٧/٣، المغنى ٦١٨، المغنى ٦١٨، شرح التصريح على التوضيح ٣٣٩/١، شرح الأشموني ٥٦/٣، الأصمعيات ٢٠٥، نوادر أبي زيد ٥٩، شرح الحماسة للمرزوقي ٤٤١، ١٧٠٠، حماسة البحتري ٤٨، الأشباه والنظائر ٢٠٤/٢.

فيها الصوْم منه فى عشر ذي الحجة»[1] فلما تُحُقِّقَ فيه معنى الفعل عمل، ولأنه لو لم يرتفع الظاهر هاهنا لكان مرفوعا بالإبتداء، وأفعل خبر مقدم وهو غير جائز لئلا يفصل بين أفعل ومعموله وهو منه بأجنبى وهو الكحل. وإذا ارتفع به لم يقع الفصل بأجنبي. فإن قيل: فإذا قدم منه على الكحل زال المانع، فيكون مبتدأ لانتفاء المانع. أجيب: بأنه لو قدم على الكحل لزم منه تقديم المضمر على المظهر لفظا ومعنى وهو محال، لأن الهاء فى منه تعود على الكحل، وفى هذا الجواب نظر، لأن ذلك إنما يلزم لو لم يكن الخبر ومايتعلق مؤخرا عن المبتدأ فى المعنى. بل الجواب أن يقال: الكلام فى صورة يكون منه مؤخرا عن الفاعل لا مقدما. وأما عند عدم القيود المذكوره. فلا يعمل لأن أفعل التفضيل لما لم يكن له فعل يشاركه فى معناه وهو الزيادة، لم يعمل فى الظاهر حطا له عن رتبة الأسماء العاملة، لأنها إنما تعمل بالنظر إلى أفعالها. فلا يجوز مررت برجل أفضل منه أبوه بجر أفضل. ويجوز إذا كان مرتفعا على أنه خبر مقدم، وأبوه مبتدأ، والجملة صفه النكرة. وأما قوله:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ... إذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ[2]

---

(١) يروى الحديث برواية أخرى: «مامن أيام العمل الصالح منها أحب إلى الله سبحانه من هذه الأيام يعنى أيام العشر. وهو حديث صحيح / أبو دواد كتاب الصوم، باب في صوم العشر. وانظر الترمذي /أبواب الصوم/باب ما جاء في العمل في أيام العشر، وابن ماجة/ أبواب ما جاء فيه الصيام/ باب صيام العشر.

(٢) القائل: زهير بن مسعود الضبي من الوافر:

الشاهد في قوله: «فخير نحن» وفيها شاهدان. الأول: فقد جاء الضمير نحن فاعلا سد مسد الخبر ولم يتقدم على الوصف (الخبر) نفي أو استفهام. الثاني: فإن «نحن» الذي وقع فاعلا سد مسد الخبر هو ضمير منفصل، وهذا مايؤيد الجمهور. الذين ذهبوا إلى أن الفاعل الذي يسد مسد الفاعل هو ضمير منفصل، ولايجوز أن تعرب نحن: مبتدأ مؤخر. وخير: خبر مقدم خوفامن الفصل بين خبر وما يتعلق به وهو عند الناس.

وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ٤٠، نوادر أبي زيد ٢١، الخصائص ٢٧٦/١، ٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣، الخزانة ٢٢٨/١، المغنى ٢١٩، شواهد العين ٥٢٠/١، الهمع ١٨١/١، الدرر ١٥٦/١.

فقيل: خير خبر مبتدأ محذوف. ونحن: تأكيد للضمير فيه. ومنكم متعلق به. وقيل: نحن مبتدأ وخير خبر مقدم. وقد وقع الفصل. وقيل: منكم متعلق بمادل عليه الأول. وقيل: نحن مرتفع بخير وهو مبتدأ. وقد أغنى فاعله عن الخبر، وهو ضعيف لما مر. وقوله: أما أضفته وأما نصبا: يريد أن أفعل إذا لم يرفع الظاهر إلا شاذا بقى. إما جَرّ مابَعْدَهُ بالإضافة وإما نصبه. فالجر بالإضافة نحو: قوله: كخير حافظ. والنصب على التمييز كقوله خَيْرٌ عُقْبًا. فإن قيل: فكيف عطف الإسم وهو النصب على الفعل وهو أضفته. قيل: إنما جاز ذلك لأن نصبا لما كان مصدرا منصوبا بفعل مضمر أى نصب ينصب نصبا، كان المعطوف فى التحقيق ذلك الفعل، وقيل كل موضع يكون أفعل التفضيل فيه مضافا إلى ماهو بعضه جاز الجر بالإضافه كقولك: وجه زيد أحسن وجه، وشعر زيد أحسن شعر، وزيد أفضل رجل وأفضل الرجال. وإن كان مابعد أفعل جزء منه أغنى من أفعل التفضيل فالنصب لاغير. كقولك: زيد أحسن وجها. لأن أحسن خبر عن زيد والخبر المفرد هو المبتدأ فى المعني فأحسن هو زيد، والوَجْهُ جزء من زيد، فهو جزء من خبره. وكذلك إذا لم يكن جزءا مطلقا فإنه ليس فيه إلا النصب. نحو: زيد أفره عبداً، وأطهر ثوبا. وآعلم: أن أفعل التفضيل لا يستعمل إلا مقرونا بمن أو معروفا باللام. أو مضافا وإنما لزمه فى الإستعمال أحد هذه الأمور الثلاثه ولذلك خطىء أبو نواس فى قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا ....[1]

---

(١) القائل: أبو نواس: أبو على الحسن بن هانيء من البسيط. وتمام البيت:

كَأَنَّ صُغْـرَى وَكُبْـرَى مِنْ فَقَاقِعِهَـا
حَصْبَـاءُ دُرٍّ عَلَـى أَرْضٍ مِنَ الـذَّهَبِ

الشاهد في قوله: «صغرى وكبرى» فقد لحن أبو نواس لأن اسم التفضيل إذا كان مجردا من أل والإضافة وجب أن يكون مفردا مذكرا دائما فتأنيثه لحن.

وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ٦/١٠٠، ١٠٢، المغنى ٣٨٠، شواهد العينى ٤/٥٤، التصريح ٢/١٠٢، الأشموني ٣/٤٨، ٥٢ ديوانه ٢٤٣.

لأن المقصود بوضعه وهو الزيادة على المفضل لا يتأتى إلا بأحدها إما بمن والإضافه فظاهر، لأن المُفَضَّل عليه مذكور معهما، وأما اللام فلأنها تفيد تعريف المعهود على صفة الزيادة فتدخل عليه فى المعهود به. وقد أجيب عن قوله صغرى وكبرى أنه استعملهما استعمال الأسماء كدُنى، لا استعمال الصفات، أو أنهما بمعنى كبيرة وصغيرة لا للمفاضلة، أو أراد صغراها وكبراها فنوى الإضافه. ولا يجوز اجتماع اثنين منها، بل يلزمه إما التنكير مع من أو التعريف. أما باللام أو الإضافه وأما قوله:

فَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصاً ....(١)

فمن فيه ليست للتفضيل، بل إما أن تكون حالا من آسم ليس وهو التاء، وإما أن تتعلق بالأكثر تعلق الظرف، وقيل اللام زائدة وقيل شاذ.

---

(١) الأعشى ميمون بن قيس من الرجز من كلمة له يهجو بها علقمة بن علاقة ويمدح عامر ابن الطفيل وتمامه:

فَلَسْتُ بالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصَى
وإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

الشاهد في قوله: «بالأكثر منهم» فإن ظاهره أنه جمع بين أل الداخلة على أفعل التفضيل «ومن» الجارة للمفضول عليه، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلا بهذا البيت. ومنعه الجمهور. ويخرجونه على:

١ ــ أن «من» تبعيضية وهي متعلقة بمحذوف حال من تاء المخاطب في لست.
٢ ــ أن «أل» في قوله بالأكثر: زائدة والممنوع هو اقتران من بمدخول أل المعرفة.
٣ ــ أن «من» ليست متعلقة بالأكثر المذكور في الكلام، ولكنها متعلقة بأكثر منكرا محذوفا يدل عليه هذا.

وقد استشهد به كل من: التكملة ١١٧، شرح التصريح ١٠٤/٢، القبس ١٠٩، نوادر أبي زيد ٢٥، الجمهرة ٤٠/٢، الخصائص ١٨٥/١، ٢٣٤/٣، شروح سقط الزند ٤٥٢، ١٧٢٠، اللسان (كثر) ٤٤٦/٦، ١٩٩/١٨، شواهد العيني ٣٨/٤، السيوطي ٣٠٥، الخزانة ٤٨٩/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦، ١٠٣، المخصص ١٢٣/٣، ابن عقيل ١٤٢/٢، الأشموني ٤٧/٣.

(المصـــدر)

٦٠٨ ويَعْمَلُ المَصْدَرُ مَهْمَا قُدِّرَا بأنْ وفعلٍ مِنْهُ ماتَنكَّــرَا
٦٠٩ كَسَرَّنِي ضَرْبٌ سَعِيْدٌ عَمْرَا وسَاءَنِي إغْضَابُ عَمْرٍو بَكْرَا
٦١٠ يُضَافُ لِلمَفْعُولِ كَاَسْمِ الفَاعِلِ وقــد يُضَافُ تارةً للفَاعِلِ
٦١١ وإنْ يَكُنْ باللَّامِ قَدْ تَعَرَّفَا كالضَّرْبِ مِسْمَعاً فقالوا ضَعُفَا

هذا هو القسم الرابع من الأسماء العاملة وهو المصدر، وقد مر أنه أصل للفعل على الأصح من جهة الإشتقاق، وهو فرع على الفعل فى العمل لأنه اسم، وحقه أن لا يعمل، لأنَّ العمل بالأصالة إنّما هو للفعل، وإنّما عمل المصدر لمشاركته الفعل فى حروفه، وقيل: إنه يعمل بنفسه لا بالنظر إلى الفعل لاقتضائه المعمول كالفعل، فيكون على هذا أصلا مطلقا. فقوله: ويعمل المصدر مهما قدرا بأن وفعل: يريد أنّ المصدر لا يعمل إلا إذا صح تقديره بأن. وفيه آحتراز عن المصدر المؤكد للفعل والمبين للنوع وعدد المرات لامتناع تقديرها بأن والفعل. وإنّما اشترط فى إعماله صحة تقديره بأن و الفعل ليقوى شبهه به، لأنه فى العمل فرع على الفعل فى الأظهر، بدليل أنه لا يعمل إذا صغر أو وصف. وإنما عدل عن أن والفعل لقصد إبهام الزمان. وآختلف فى المصدر الذى هو بدل من لفظ الفعل نحو: ضربا زيدا أو قتلا عمرا فأجازه أبو على[1] محتجا بقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ

(١) يذكر الارتشاف و ٣٥٨: «اختلف في العامل في المفعول، فذهب سيبويه والأخفش والزجاج والفارسي إلى أن المصدر نفسه هو الناصب للمفعول لما جعلته العرب بدلا منه، وورث العمل الذي كان للفعل، وذهب المبرد والسيرافي إلى أن النصب في المفعول هو بالفعل المضمر الناصب للمصدر. انظر: اللباب في علل البناء ص ٣٧٦، سيبويه ١/١٦٢، ١٦٣، ١٧٩، ١٨٩.

الرِّقَابِ﴾[٢] لأنه لما أضيف ضرب الرقاب إلى المفعول دل على أن العامل هو المصدر لا الفعل، ولأنه ليس المراد. فإذا لقيتم الذين كفروا فاضربوا ضربا مثل ضرب الرقاب، بل فاضربوا الرقاب. وهذا لا يشترط فى إعماله تقدير أنْ والفعل. ومنه السيرافى[١]. وظاهر كلام سيبويه[٣] يدل على جواز إعماله لقوله: ومما يجرى مجرى فاعل فى العمل من المصدر قوله:

عَلَى حِيْنَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[٤]

فالمصدر: إذاً ثلاثة أقسام: مصدر يعمل بالإتفاق وهو ماقُدّر بأن والفعل، وما لا يعمل بالإتفاق. وهو مالا يصح تقديره بأن والفعل، ولا هو بدل من لفظ الفعل، وما فى إعماله خلاف. وهو الذى يكون بدلا من لفظ الفعل، والعامل بالإتفاق يعمل منونا ومضافا ومعرفا باللام. أما الأول وهو أقواها لأنه أشبه الفعل بتنكيره. فقد أشار إليه بقوله: منه ماتنكرا. أى من المصدر مايكون نكره وله ثلاثة أحوال. أحدها: أن يكون له فاعل ومفعول كقوله: سرنى ضربٌ سعيدٌ عَمْراً.

---

(١) يذكر الارتشاف و ٣٥٨: «اختلف في العامل في المفعول، فذهب سيبويه والأخفش والزجاج والفارسي إلى أن المصدر نفسه هو الناصب للمفعول لما جعلته العرب بدلا منه، وورث العمل الذي كان للفعل، وذهب المبرد والسيرافي إلى أن النصب في المفعول هو بالفعل المضمر الناصب للمصدر. انظر: اللباب في علل البناء ص ٣٧٦، سيبويه ١٦٢/١، ١٦٣، ١٧٩، ١٨٩.

(٢) سورة محمد آية ٤.

(٣) سيبويه ٥٩/١.

(٤) القائل: نسب البيت لأكثر من شاعر، فقد نسب للأحوص ولأعشى همدان، ولجرير أيضا وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «ندلا زريق المال» فإن في هذه العبارة مصدرا قائما مقام فعله وهو قوله: «ندلا» وهو واقع في الطلب لأن المقصود به معنى اندل. وقد ذهب ابن مالك إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوبا من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكررا أو واقعا بعد استفهام توبيخي.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٥٩/١، الخصائص ١٢/١، الإنصاف ٢٩٣، شواهد العيني ٤٦/٣، ٥٢٣، التصريح ٣٣١/١، الأشموني ١١٦/٢، ٢٥٨ أوضح المسالك ٢٤٨، (اللسان) (ندل).

فسعيد: فاعل، وعمرو: مفعول. وثانيها: أن يحذف المفعول نحو: عجبت من ضرب زيد. وثالثها: أن يحذف الفاعل كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾(1) وهذا مما يختص به المصدر. فإن قيل: فهلا كان فاعله مضمرا؟ قيل: لما كان المصدر جنسا جرى مجرى الأسماء الجامدة، فلم يتحمل ضميرا. وأما الثانى وهو المضاف فهو دون المنّون فى الرتبة، وأقوى مما فيه الألف واللام، لأن المضاف إن لم يتعرف بالمضاف إليه فظاهر، وإنْ تعرف به فتعريفه إنما يكون بعد مضيه على صورة النكرة ثم يسرى التعريف من المضاف إليه بخلاف المعرف باللام، وله أربع أحوال: إحداها: أن يضاف إلى الفاعل فينتصب المفعول كقوله: وساءنى إغضابِ عمرو بكرا، فعمرو فاعل، وبكر مفعول. وفى التنزيل: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾(2) وإنما جاز إضافة المصدر إلى الفاعل لمغايرته إياه. الثانية: أن يضاف إلى المفعول فيجر به ويرتفع به الفاعل كقولك: أعجبنى ركوب الفرس زيدٌ. ومنه قوله:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مُرْبِعٌ وَمَصِيْفُ ... لِعَيْنَيْكِ مِنْ ماءِ الشُّؤُونِ وَكِيْفُ(3)

أى: أمن أن رسم دار مربع. وقوله: يضاف المفعول كاسم الفاعل، يريد أن المصدر يضاف إلى المفعول كما يضاف اسم الفاعل إليه، لكن المصدر قد يضاف إلى الفاعل، كما تقدم بخلاف اسم الفاعل، فإنه لايضاف إليه لما يلزم منه إضافه

(1) سورة البلد آية ١٤.

(2) سورة البقرة آية ٢٥١.

(3) القائل: الحطيئة من الطويل: وهو مطلع قصيدته التي مدح بها سعيد بن العاص الأموي لما كان واليا بالكوفه لعثمان بن عفان.

الشاهد في قوله: «رسم دار مربع ومصيف» فإن رسم دار مصدر مضاف إلى مفعوله، ومربع فاعله ورسم هنا مصدر رسم المطر الدار أي صيرها رسما بأن عفاها، ولايصح أن يراد هنا بالرسم ما شخص من آثار الدار لأن ذلك عين لا معنى، والذي يعمل هو المعنى لاغير.

وقد استشهد به كل من: أمالي ابن الشجرى ٣٥١/١، اللسان (رسم) ١٣٢/١٥، الأغاني ٦٥٢٠/١٨، الخزانة ٤٣٦/٣، الإيضاح ١٥٨، شرح المفصل ٦٢/٦، أمالي المرتضى ٤٧/٢، ديوانه ٣٩.

الشيء إلى نفسه. الثالث: أن يضاف إلى المفعول ولا يذكر الفاعل كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[1] أي بسؤاله. الرابعة: أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول كقوله تعالى: ﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾[2] أى بعبادتكم إياهم. والمصدر فى جميع الأحوال يتعرف بالمضاف إليه إن كان معرفة مطلقا، بخلاف اسم الفاعل. فإنه لايتعرف منه إلا المراد به المضى، وأما الثالث: وهو المصدر المعرف باللام فهو أضعفها، إما لأنه بدخول اللام عليه يقوي فيه معنى الإسمية، فيبعد عن شبه الفعل الذى لايكون إلا منكرا، أو يضعف تقديره بأن والفعل لامتناع دخول الألف واللام على أن والفعل ولذلك لم يأت عاملا فى المفعول به الصريح إلا فى الشعر. ومنه قوله:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولى المُغِيرَةِ أَنَّنِى
كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[3]

وإليه أشار بقوله: كالضرب مسمعا. فمسمع: اسم رجل وهو منصوب بالضرب، ومنهم من يرويه لحقت فيكون هو العامل، لأن الفعل أولى بالعمل. ولا يقال العامل فى مسمع كررت، لأن كررت لا يتعدى إلا بحرف الجر، وحذفه على خلاف الأصل. وقيل: إن مسمعا منصوب بمصدر آخر مقدر منكر، دَلَّ عليه المعرف. وأما فى التنزيل فلم يعمل إلا فى فضلة من جار ومجرور أو ظرف كقوله

---

(١) سورة ص آية ٢٤.

(٢) سورة فاطر آية ١٤.

(٣) القائل: المرار الأسدي من الطويل: وينسبه بعض النحاة لمالك ابن زغبة الباهلي. الشاهد في قوله: «الضرب مسمعا» حيث نصب مسمعا والعامل في نصبه هو المصدر «الضرب» مع وجود الألف واللام. وقد أنكر بعض النحاة عمل المصدر وفيه الألف واللام لخروجه عن شبه الفعل فينصب ما بعده باضمار مصدر منكور مقدر تقديره. الضرب ضربا مسمعا.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٩/١، ابن السيرافي ص ٤٥، شواهد العيني ٤٠/٣، ٥٠١، شرح المفصل لابن يعيش ٦ /٦٤، الخزانة ٤٣٩/٣، الدرر ١٢٥/٢، المرتجل ٢٩٩، الإيضاح ١٦١، الأشموني ١٠٠/٢، ٢٨٤، ابن عقيل ٧٩/٢، الهمع ١٢٥/٢، ديوانه ١٦٩.

تعالى: ﴿لا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ من القَوْلِ﴾[1] وقوله: [تعالى][2] ﴿لِمَنِ المُلْكُ اليَوْمَ للهِ﴾[3] ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ﴾[4]

٦١٢ وَكُلُّ مَصْدَرٍ فِي الاسْمِ قَدْ عَمِلْ مَعْمُولُه أُخِرّ إِذْ بِهِ وُصِلْ

إنما لم يتقدم معمول المصدر عليه لأنه موصول بمعموله لتقديره بأن والفعل وكما لا يتقدم معمول الفعل إذا ظهرت أن عليه لكونها حرفا موصولا، كذلك لا يجوز أن يتقدم ماهو مقدر. وقد أشار إلى هذا بقوله: [تعالى][5] إذ به وُصِل والتقدير: إذ وصل المصدر بمعموله: فأما قول الشاعر:

فَمَا يَرْجُو ٱبْنَ عَمّي عَنْهُ دَفْعِي[6]

وقول الآخـــر:

.... كَانَ جَزَائِي بالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا[7]

فلا يتعلق عنه، وبالعصا بما بعدهما من المصدر والفعل الذى هو صلته أن بل

(١) سورة النساء آية ١٤٨.

(٢) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

(٣) سورة غافر آية ١٦.

(٤) سورة سبأ آية ٢٣، والآية سقطت من نسخة (ص).

(٥) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (التعليل).

(٦) لم أعثر على قائله في المراجع التي عدت إليها.

(٧) القائل: العجاج من رجزه، وتمام البيت:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا

كَانَ جَزَائِي بالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

الشاهد في قوله: «بالعصا أن أجلدا» فقد جاءت «بالعصا» معمولة «لأن أجلدا» وقد تقدم عليها و هذا جائز. وقد أنكر هذا البصريون. وقالوا: إن معمول الصلة من تمام الصلة فكما لا يجوز تقديم الصلة على أن كذلك لايجوز تقديم معمولها عليها. وخرجه بعض العلماء على أن «بالعصا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تقديره ذلك الجزاء بالعصا وهي جملة معترضة. وقد استشهد به كل من: المحتسب ٢/٣١٠، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥١، الخزانة ٣/٥٦٢، شواهد العيني ٤/٤١٠، الدرر اللوامع ٢/٣، ١/٨٢، شرح الأشموني ٣/٢٨٤، ملحقات ديوانه ٧٦.

بمصدر آخر مقدر، أو بفعل دل المصدر عليه. وأما إذا كان المصدر بدلا من الفعل نحو: ضربا زيدا. فمنهم من جوز تقديمه نحو: زيدا ضربا، لأنه لا يلزم منه تقديم الصلة على الموصول، لأنه فى معنى الأمر. والأمر لا تقدر أن معه وفيه نظر. لِأَنَّ أَنْ قد وصلت بالأمر فلا يمتنع من تقدير المصدر الذى فى معناه بها. وآعلم: أنّ المصدر كما لا يجوز أن يتقدم معموله عليه، لا يفصل بينه وبينه بأجنبى. وأعنى بالأجنبى مالم يعمل فيه المصدر بنفسه ولا بواسطة. وإنما قلنا ولا بواسطة ليدخل فيه تابع معموله لما فيه من التفرقة بين الشيء وأجزاءه. فإذا قلت: أعجبنى ضرب زيد عمرا اليوم عند بكر، إن علقت الظرفين بالمصدر امتنع تقديمهماعليه مطلقا، لأنهما من تمام صلته، وإن علقتهما بأجنبى جاز تقديمها على المصدر وتأخيرهما عنه، وعن جميع صلته. ولا يجوز أن يفصل بشيء منهما بينه وبين صلته، ولا بين شيء من أجزاء صلته، فإن علقت أحدهما بالمصدر والآخر بالفعل، امتنع تقديم ماتعلق به عليه نفسه، وجاز تقديم مايعلق بالفعل عليه وتأخيره وعن جميع صلته. ومن أحكام المصدر أنه لا يجوز اتباعه مطلقا إلا بعد تمامه بصلته فيقال: أعجبنى ضرب زيد عمرا الشديد. ولايقال: أعجبنى ضرب زيد الشديد عمرا لأن التابع لا يكون إلا بعد تمام الكلام ومعمول المصدر من تتمته. ومنها أن يجوز فى توابع مأضيف إليه المصدر من الصفه والتوكيد والبدل والعطف مطلقا الحمل على اللفظ، وهو الأولى للمناسبة فى الإعراب لفظا، والحمل على المعنى على الأصح. فالغت نحو أعجبنى ضرب زيد الظريف بالجر حملا على اللفظ، والظريف بالرفع حملا على المحل. ومنه قوله:

حَتّى تَهَجَّرَ بالرَّوَاحِ وَهَاجَهُ   طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[1]

---

(١) القائل: لبيد بن ربيعه العامري من قصيدة يصف بها حمارا وأتانة من الكامل:
الشاهد في قوله: «المظلوم» حيث يعرب صفة للمعقب مع كونه مجرورا في اللفظ، فأجراه على المعنى وذلك أن فاعل المصدر وإن كان مجرورا باضافة المصدر إليه، محله الرفع. فالمعقب: فاعل المصدر. وقد جر باضافته إليه ومحله الرفع. ولهذا جاز وصفه بالمرفوع مراعاة لجانب المحل. وأيد =

فالمظلوم مرفوع على المعنى، والتقدير: كما أن يطلب المعقبُ المظلوم حَقَّه والتأكيد نحو: أعجبنى ضَرْبُ زيد نَفْسِهِ. ونفسُهُ. والبدل بنحو: ضَرْبُ زيد أخيه وأخوه. والعطف نحو: ضرب زيد عمرٍو وعمرٌو. قال:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةِ الإِفْلَاسِ واللَّيَانَـــا[1]

فالإفلاس منصوب على معنى: لمخافتى إفلاس غيره وليانه. ومنها أنه يعمل مطلقا غير معتمد كما يشترط فى اسم الفاعل. ومنها أنه لا يتحمَّل الضميرَ لما مرّ. ومنها أنه لا يضاف وفيها الألف واللام. وأجاز الأخفش[2] إضافته وفيه اللام إلى ضمير المفعول.

- هذا كثير من النحاة. وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى في أماليه ٢٢٨/١، ٣٢/٢، الإنصاف ٢٣٢، مفصل بن يعيش ٢٤/٢، ٦٦/٦، الخزانة ٣٣٤/١، شواهد العيني ٣١٥/٣، التصريح ٢٧٨/١، ٦٥/٢، الهمع ١٤٥/٢، الدرر ٢٠٢/٢، الأشموني ٢٩٠/٢، ديوانه ١٢٨.

(١) القائل: رؤبة بن العجاج. وقيل هو لزيادة العنبري وهو من الرجز:
الشاهد في قوله «والليانا» فإنه منصوب وهو معطوف على الإفلاس الذي هو مجرور اللفظ باضافة المصدر الذي هو قوله: «مخافة» إليه، لكنه لما كان مفعولا لذلك المصدر كان في المعنى والمحل منصوبا. فلما أراد العطف عليه لاحظ ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة له.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٨/١، المغنى ٤٧٦، التصريح ٢ /٦٥، الهمع ١٤٥/٢، الدرر ٢٠٣/٢، الأشموني ٢٩١/٢، أوضح المسالك رقم ٣٧٠، ملحقات ديوانه ١٨٧.

(٢) الأشموني ٢١٣/٢، جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤/٢.

(أســماء الأفعــال)

٦١٣ وَيَعْمَل اسْمَ الفِعْلِ إن تَعَدّى نحو رُوَيْـدَ وهَلُـمّ سُعْــدَا

هذا هو القسم الخامس من الأسماء العاملة، وهى أسماء الأفعال. وهى كلمات سميت بها الأفعال. فهى كالأعلام عليها، لأنّ منها المرتجل نحو: مَهٍ وصه والمنقول نحو: دونك وعِنْدَكَ، والمشتق نحو: نزال وتراك. وإنما جىء بها مبالغة وآختصارا. والذى يدل على اسميتها أمور: أحدها: صِدْقُ حَدّ الإسم عليها طردا وعكسا. ولا يقال لا يدخل تحت حد الإسم لدلالتها على المعنى المقترن بالزمان، لأنا نقول دلالتها على الزمان إنما كان لدلالة مُسَمَّاهَا الذى هو لفظ الفعل عليه فالزمان مدلول مدلولها. فدلالتها عليه بالعرض لا بالذات، والمنفى فى الحد دلالتها عليه بالذات كما يتبين. وثانيها: التنوين نحو: صهٍ ومهٍ. ونحوهما فى التنكير. وثالثها: قبولها التعريف والتنكير بخلاف الأفعال. فإن وضعها على التنكير. ورابعها: التأنيث وخامسها: إسناد الفعل إليها كقوله:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلَدّ فى الذُّعُرْ[1]

---

(١) القائل: زهير من الكامل:
الشاهد في قوله «نزال» وهو اسم فعل لقوله: انزل. ودل على أنه مؤنث دخول التاء في فعله وهو دعيت، وإنما أخبر عنها على طريق الحكاية، وإلا فالفعل وماكان اسما له لاينبغي أن يخبر عنه.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٧/٢، شرح المفصل ٢٦/٤، ٥٠، المقتضب ٢٧٠/٣، الخزانة ٦١/٣، شرح شواهد الشافية ٢٣٠، الإنصاف ٥٣٥، السيرافي ٦٦/١، الدرر ١٣٨/٢، شرح التصريح ٥٠/١، الشعر والشعراء ١٣٩/١، أمالي ابن الشجرى ١١١/٢، ماينصرف ومالا ينصرف ٧٥، المخصص ٦٧/١٧، الهمع ١٠٥/٢، ديوانه ٢٨١.

فأسند الفعل إلى نزال، وألحق بفعله تاء التأنيث. وأما قول جميل:

.... وَحُقّ لِمِثْلِى يَابُثَيْنَةُ يَجْزَعُ[1]

فليس حق فيه مسند إلى يجزع بل إلى أن المصدرية لأنها مرادة. والتقدير: أنْ يَجْزَعَ. فالإسناد فى المعنى إلى الإسم لا إلى الفعل. وسادسها: أنَّها ليست على أمثلة الأفعال. فامتنع أن يكون أفعالا ولا حروفا لدلالتها على معان فى أنفسها، فتعين أن تكون أسماء. وقيل: إنها ليست أسماء صريحة لاستقلالها بالفائدة، ولا أفعال لعدم تصرفها. ويبطله ماتقدم من الأدلة على اسميتها، وإذا ثبت أنها أسماء فنقول أنها مفردة، وإن كان فيها ضمير مستكن يحسب من هوله لصحة إسناد الفعل إليها، وآمتناع ذلك فى الجملة على الأظهر، فلابد لها من موضع من الإعراب لوجود السبب المقتضى للإعراب لفظا أو محلا وهو التركيب على جهة الإسناد، وموضعها إما رفع بالإبتداء، وفاعلها الضمير المستتر فيها أغنى عن الخبر كما أغنى فى أقائم الزيدان، وإما نصب على المصدر. كأنه قيل فى رويد زيدا: أروادا زيدا. أى أرود إروادا زيدا، لأن التنوينماينون منها، وتنكيره يناسب أن يقع موقع ماكان من المصادر منكرا والأول أظهر، لأن المصادر معربة، فلا يبنى مايقع موقعها، ولأنها أسماء مجردة عن العوامل اللفظيه، فلا تحتاج إلى تقدير عامل لفظى الذى هو على خلاف الأصل، ولا يقال أن فاعلها لما كان غير بارز لم يسد مسد الفاعل بخلاف الصفة، لأن فاعلها لما كان ظاهرا، أغنى عن الخبر، وصير الصفة فى معنى الفعل

---

(1) القائل: جميل من الطويل ـــ وتمام البيت:

جَزَعْتُ حِذَارَ البَيْـــنِ يَوْمَ تَحَمَّلُـــوا
وحُـــقَّ لِمِثْلِـــي يابُثَيْنَـــةُ يَجْـــزَعُ

الشاهد في قوله «وحق لمثلي يابثينة يجزع» إذ الأصل أن يجزع فحذفت أن، وارتفع الفعل وهو نائب فاعل. وقد ذكر ابن جنى بقوله: «وقد حملهم كثرة حذف أن مع غير الفاعل على أن استجازوا ذلك مع اسم مالم يسم فاعله وإن كان جاريا مجرى الفاعل وقائما مقامة.

وقد استشهد به كل من: الخصائص ٢/٤٣٥، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٧، ٨/٤٣، الخزانة ٣ /٦٢٣، ديوانه ١١٨.

لأنا نقول لما كان مدلولها الفعل مع فاعله، جاز فيها بالنظر إلى مدلولها مالم يجز فى الصفه. وقيل لا موضع لها من الإعراب مطلقا، لكون مسمياتها التى هى الجمل لا موضع لها من الإعراب. وبنأوها إما لوقوعها موقع مالا تمكن له فى الأصل وهو الجملة. وهو أولى من قول من زعم أنها مبنية لبناء مسمياتها. فإن منها أف بمعنى أتضجر وهو مضارع معرب، وإمّا لأنَّ منها ماوضعه وضع الحرف كصَهٍ ومَهٍ، فإنها على صيغة هل وبل. وقد مر بيانه. وإذا تقرر هذا فقوله: ويعمل اسم الفاعل إن تعدى، يريد أنه يعمل النصب إن تعدى، لأن اسم الفعل يعمل مطلقا، فلا وجه لتعليق عمله بشرط التعدية. أما رُوَيْدَ فاسم لأُرْود بمعنى أمهل وهو متعد. يقال: أَرْوِدْ زَيْداً أى أمهله. وكان أصلة المصدر الذى هو إرْوادَ، لكنّه صغر بحذف الزوائد تصغير الترخيم. وقد جاء فيه رَوْدٌ مكبرا وهو المَهْلُ. قال:

يَمْشِي فلا تُكَلِّمُ البَطْحَاءُ وَطْأتَهُ ... كَأَنَّهُ ثَمِلٌ يَمْشِي عَلَى رَوَدِ[1]

أى على مهل. وحينئذ لا يكون تصغيره تصغير الترخيم. وقيل: إنه ليس منقولا عن شيء، بل هو مرتجل. لأنّه وأخواته لما كانت كالأعلام على الأفعال، وكان المرتجل هو الغالب فيها، كان حمله عليها أولى، ويستعمل على أربعة أوجه: أحدها: ماذكر من أنه اسم للفعل وفيه ضمير مطابق للمخاطب وعليه قوله:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدّ مَاثَدْىُ أُمِّهِمْ ... إِلَيْنَا وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَبَايِنُ[2]

---

(١) القائل: الجموح الظفرى من البسيط ويرويه اللسان برواية أخرى (١٨٩/٣)

تكـــاد لاتثلـــم البطحـــاء وطـــائتها ... كأنـــــــــه ثمل يمشي على رود

الشاهد في قوله: «رود» حيث جاءت بمعنى على مهل. وتصغيرها يأتي على رويد. وسيبويه يقول: أن رود هي اسم فعل، ولذا قالوا رويدا أي أمهله ولذا فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنث وتصغيره رويد. وقد استشهد به كل من: مفصل ابن يعيش ٢٩/٤، اللسان رود ١٨٩/٣، السبع الطوال ٤٠٣.

(٢) القائل: الهذلي من الطويل ــ انظر ديوان الهذليين ٤٧٧/١:

الشاهد في قوله: «رويد عليا» فقد جاءت «رويدا» وهي اسم فعل عاملة عمل الفعل، فأخذت مفعولا وهو «عليا» وهي معدولة عن قولك أرود، ومعناها أمهل. وقد استشهد به كل من: ابن

فنصب عليا وهو اسم قبيلة برويد. وجُدّ: قُطِعَ، ومازائده وثدى أمهم مرتفع به. وكنى بالثدى عن القرابة، لكون الرضاع الذى هو سبب للقرابة يكون به. ويلحق به كاف الخطاب فيقال: رويدك زيدا. وهو حرف لتبيين المخاطب مطلقا وإلا لو كان اسما لوجب أن يكون له محل من الإعراب. إمّا رفعٌ أو نصبٌ أوجرّ وكلها محال. أما الأول فلأن رويد لا يتعدى إلا إلى واحد، كما أن أرود كذلك بدليل امتناع رويد زيدا عمرا. وأما الثانى فلأنها ليست من ضمائر المرفوع، ولأنها تحذف من غير أن يقوم مقامها شيء ولا كذلك الفاعل. وأما الثالث: فلامتناع اضافتها لامتناعه فى مدلولاتها التى هى الأفعال. وهو فى هذا القسم مبنى لما مر. ومحرك لا لتقاء الساكنين، وبالفتح طلبا للخفة، وثانيها أن يكون حالا نحو: ساروا رويدا أى مرودين ثم صغر تصغير الترخيم. وقيل يحتمل أن يكون صفه مصدر محذوف. والأجود أنه إذا ذكر المصدر كان صفة، وإن لم يذكر كان حالا لأن حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه ضعيف. وثالثها: أن يكون صفة نحو: ساروا سيراً رويداً. أى مُرْوِداً. فحذفت الميم وصغر. ورابعها: أن تكون مصدرا بمعنى الإرواد وهو مصغر تصغير الترخيم تقول: رويدا زيدا. أى أرود زيدا إروادا. فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامة وهو فى هذا الثلاثة معرب، لعدم موجب البناء. وأما قوله:

رُوَيْداً بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيْدِكُمْ ....(1)

- السيرافي ٧٥، سيبويه ١٢٤/١، اللسان ٨٢/٤، ٢٨٢/١٧، المخصص ٧٩/١٤، المقتضب ٢٠٨/٣، ٢٧٨، الأشموني ٢٠٢/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٤، معجم ما استعجم ٧٣٨/٣.

(1) القائل: لوداك بن ثميل المازني من الطويل — وتمام البيت:

رُوَيْداً بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيْدُكُم
تُلاقُوا غَداً خَيْلِي عَلَى سَفَوانِ

الشاهد في قوله: «رويدا» حيث جاء مصدرا منونا عاملا عمل الفعل فنصب «بعض» على أنه معموله. وهو مصدر نائب عن الفعل الذي هو أرودوا وقصد به معنى اتركوا. و بني شيبان: منادى جاء فاصلا ما بين العامل والمعمول.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٤١/٤، شواهد العيني ٣٢١/٤، الحماسة

فيروى بالتنوين على أنه مصدر وبغير تنوين. ويحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون مصدرا مضافا كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾(١) وثانيهما: أن يكون [آسما](٢) للفعل.وأما هلم فقد مر الكلام فى علة بنائها وتركيبها فى صدر الكتاب. وتتعدى بنفسها تارة كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَائِكُم﴾(٣) أى هاتوا وآحضروا. وتارة بحرف الجر كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾(٤) أى أقبلوا. وقوله: هلم سعدا. فسعد: مفعول به منصوب بهلم. أى أحضر سعدا، واستعمالها على هذين الوجهين أعنى التعدى بنفسها وبحرف الجر دليل على أنها اسم للفعل. وأما بنوا تميم فإنها عندهم فعل ولذلك يلحقونها الضمائر. فيقولون للواحد هَلُمَّ وللواحدة هَلُمّى وللاثنين هلما ولجماعة المذكورين هلموا، وللمؤنثين هلميمن، مثل: آرددن. وأجاز الفراء هَلُمَّنَّ بضم اللام وفتح الميم والنون مشددتين وحكى: هَلُمِّينَ يانسوة بياء ساكنة مثل ضمير الفاعل. والأصح أنها اسم كما فى اللغه الحجازية بدليل: إفرادها مع المفرد والمثنى والمجموع مطلقا ولوكانت فعلا لما اختلف حالها. لأنه ليس لفعل من الأفعال حال تتصل به الضمائر البارزة على حسب اختلاف المخاطب. وحال بخلافها. وقيل: إنها عند بنى تميم اسم، وإن ألحقوها الضمائر. لأنهم مجمعون على فتح الميم من هَلُمّ من غير ضمير ولا كسر. ويختلفون فى آخر الأمر من المضاعف نحو شُدَّ وفِرَّ وعَضَّ، لأن منهم من يُتْبِعُ مطلقا ومنهم من يكسر مطلقا. ومنهم من يفتح مطلقا. فلو كانت فعلا لجاز فيها ماجاز فى نظائرها من المضاعف. ولقائل أن يقول: لما حُكِمَ عليها بالتركيب وهو على الأكثر على اختلاف الرأيين معا كما مر لزمت الفتح لثقل التركيب.

= للمرزوقي ١٢٧، معجم ماستعجم ٧٤٠، السيوطي ٢٨٩، المغنى ٨٦/٢، اللسان (رود) ١٧٣/٤، المحتسب ١٥٠/١.

(١) سورة محمد آية ٤.

(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (اسم). ويمكن أن يكون كذلك بحذف (أل) من الفعل فتصبح (اسم فعل). وكلاهما جائز.

(٣) سورة الأنعام آية ١٥٠.

(٤) سورة الأحزاب آية ١٨.

٦١٤ وَهَا وَحَيّهَلْ وَبَلْهَ الشّعْرَا وهَاتِ زَيْداً وتَرَاكِ عَمْرَا
٦١٥ فِيْ شِعْرِهِم قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا تَرَاكِاً مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا
٦١٦ مَنَاعِهَا من إبِلٍ مَنَاعِهَا وَقِيْلَ يُحْتَاجُ إلى سَمَاعِهَا
٦١٧ وَقِيْل بَلْ يُبْنَى عَلَى فَعَالِ كُلّ ثُلَاثِيّ مِنَ الأَفْعَالِ

ها: اسم لخذ، وهو متعد مطلقا نحو: ها زيدا وفيها لغات: أجودها وقوع همزة بعد الألف، وتفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث. وهى لغة [هذيل][1] وهاؤما للإثنين، وهاؤم لجمع المذكورين، وهاؤن يانسوة كهاكن. الثانية: ها بألف مفردة ساكنة للواحد والإثنين والجمع والمذكر والمؤنث. الثالثة: أن تلحق هذه الألف كاف الخطاب وتصرفها نحو: هاكَ، وهاكِ إلى هاكُنّ. الرابعة: أن تجمع بين الهمزة والكاف نحو: هاك زيدا، وهاك إلى هاكن وهو من الجمع بين المبدل والمبدل منه على تقدير أن الهمزة بدل من الكاف. الخامسة: أن تلحقها همزة مكسورة وتصرفها تصرف نادر فتقول: هاء يارجل. السادسة: هَأْ بهمزة ساكنه وهاء مفتوحة مطلقا على مثال هب. وأما حيهل فتارة يتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد بمعنى إيت أو أحضر كما يتعدى الفعل مسماه، وتارة بحرف الجر. أما بالباء إذا كانت بمعنى: أيت. وفى الحديث «إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر»[2] أى أيتو بعمر فهو منهم. وأما بإلى وعلى إذا كانت بمعنى أقبل، وهى مركبة من حى بمعنى أقبل. ومنه حى على الصلاة. ومن هل بمعنى الحث لا التى للإستفهام. ومنه قوله:

أَلَا حَيّيَا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا ....[3]

---

(١) هكذا فى (ق) وفى الأصل (ص) (التنزيل). انظر: المغنى ٣٨٥/١ ابن يعيش ١١٣/٨، رصف المبانى ٤٠٤ ـــ ٤٠٦.

(٢) حديث نبوي شريف: انظره في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (حي) وأحيل إلى مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٤٨/٦.

(٣) القائل: النابغة الجعدي من أبيات له من الطويل في هجاء ليلى الأخيلية.
وتمام البيت:
أَلَا حَيّيَا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا
فَقَدْ ركِبَتْ أَمْراً أَغَرّ مُحَجّلَا =

وقال أبو على إن فى كل واحد من مفرديها ضميرا استصحابا لحالة الإفراد. إلا أن ضمير الفاعل بعد التركيب لا يستقل به أحدهما بل هو فيهما جميعا ونظيره خبر المبتدأ نحو: هذا حلو حامض. وفيها ست لغات: حَيَهَلَ بفتح ياء حى ولام هل كخمسة عشر. وحى هلا بالتنوين للتنكير. وحيهلا بزيادة الألف بعد اللام من غير تنوين كقوله:

بحَيَّهَـلَا يُزْجُـونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ ....[1]

وَحَيْهَلْ بفتح الهاء وسكون اللام كقوله:

يَتَمَارَى فى الَّذِى قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِى حَيَّهَلْ[2]

= ويروى صدرهُ: ألا أبلغا ليلى وقولا لها هلا ....

الشاهد في قوله: «هلا» حيث جاء اسم فعل بمعنى أسرعي، والمشهور أنه اسم لزجر الدابة لتذهب فتكون من أسماء الصوت. وقد استعمل «هلا» منفردا بعد فصله من (حي). والمعنى: يقول الشاعر: حييا ليلى وقولا لها اسكنى وكفى عن هجوى، فقد ركبت في التعرض لمهاجاتي أمرا واضحا، وقد أجابته بأبيات غلبته فيها.

وقد استشهد به كل من: ديوانه ١٢٣، الخزانة ٣١/٣، الإقتضاب ٣٩٧، شواهد العيني ٥٦٩/١، اللسان (أول) ٣٦/١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٤، المفصل ١٥٤.

(١) القائل: النابغة الجعدي من الطويل وهو حسان بن قيس بن عبد الله من جعدة ونسب أيضا لمزاحم العقيلي.. وتمام البيت:

بحَيَّهَـــــلَا يُزْجُـــــونَ كُلَّ مَطِيَّـــــــةٍ
أَمَـــــامَ المَطَايَـــــا سَيْرُهَـــــا المُتَقَـــــاذِفُ

الشاهد في قوله: «بحيهلا» حيث استشهد الشارح بها على حالة من حالات حيهلا وهي بزيادة الألف بعد اللام من غير تنوين.

والمعنى: أنهم يسرعون في السير فهم يسوقون المطايا بهذا الصوت لتسرع في سيرها. وقال إمام المطايا لأنها اذا سبقت الأولى فما بعدها أولى.

وقد استشهد به كل من: المفصل ص ١٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٤، سيبويه ٥٢/٢، الخزانة ٤٣/٣، المقتضب ٢٠٦/٣، ملحقات ديوان النابغة ص ٢٤٧.

(٢) القائل: لبيد بن ربيعه العامري من الرمل:

الشاهد في قوله «حَيَّهَلْ» حيث سكنت اللام، وقالوا أيضا حَيْهَلَ بسكون الياء، وفتح اللام «وحَيهْلَا» بسكون الهاء مع الالف. وإنما سكنوا الهاء لأنها لما ركبت وصارت كلمه واحدة =

وَحَيَّهَلْ: بسكون الهاء وفتح اللام. وحَيَّهْلَا بزيادة ألف من غير تنوين وسكون الهاء وأما قول الشاعر:

وَهَيَّجَ الحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ   يَوْمٌ كَثِيـرٌ يُنَادِيـهِ وَحَيَّهَلُـهْ[1]

فمعرب مرفوع لأنه لم يرد به الحث بل أخبر عنه، أنه يوم كثير فيه هذا اللفظ الذى معناه الحث. وأما بَلْهُ: فيستعمل على وجهين. أحدهما: اسم فعل لِدَعْ تقول: بله زيدا أى دعه. ومنه قول الشاعر:

يَمْشِي القَطُوفُ إذَا غَنَّى الْحُدَاةُ لَهُ   مَشْىَ الجَوَادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا[3]

وقوله: بَلْهَ الشعر أى دع الشعر. فالشعر منصوب ببله. الثانى: أن يكون مصدرا بمعنى الترك، فيضاف إلى مفعوله فيقال: بَلْهَ زيدٍ كما يقال: ضَرْبَ زَيْدٍ ففتحته على الأول بنائية تابعة لفتحة أوله، وعلى الثانى إعرابية. وحكى عن الأخفش[4] فيها مذهبان آخران. أحدهما: رفع مابعد بَلْهَ على أنه بمنزلة كيف

= استثقلوا اجتماع المتحركات، فسكنوا الهاء كما سكنوا السين في إحدى عشرة ونظائره لاجتماع المتحركات.

وقد استشهد به كل من الخصائص ٣٦/٣، ابن يعيش في المفصل ٤٢/٤، ٤٥، الخزانة ٣٩/٣، ديوانه ١٨٣.

(١) القائل: مجهول من البسيط.

الشاهد في قوله: «حيهله» حيث جاء مرفوعا وإن كان مركبا من شيئين فقد جاء اسما للصوت وهو بمنزلة الإسم المركب مثل معدى كرب. وقد وصف الشاعر جيشا سمع به وخيف منه فانتقل عن المحل من أجله وبودر بالإنتقال قبل لحاقه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٥٢/٢، الأصول ٩٧/١، السيرافي ١٢٩/٤، المفصل ٧٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٤، المقتضب ٢٠٦/٣، الخزانة ٤٢/٣، ماينصرف ومالاينصرف ١٠٧.

(٢) القائل: ابن هرمة من البسيط وهو إبراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة من بني الحرث.

الشاهد في قوله: «فبله الجلة» حيث نصب الجلة بدليل اتباعه بالوصف المنصوب والعامل هو بله حيث جاءت بمعنى الفعل، لأن الفعل الذي هو دع أو اترك هو الذي يقتضي نصب مابعده. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ٤٩/٤، اللسان ٣٧١/١٧، التوضيح ٢٠٥.

(٣) يذكر صاحب اللباب في علل البناء والإعراب ص ٣٨٤، فيقول: وأما بله فيكون مصدرا بمعنى غير فيجر ما بعده، وقد يكون اسما لدع فينصب مابعده وقد جاءت بمعنى كيف فترفع مابعدها.

فيقال بله زيدٌ، كما يقال: كيف زيد؟ وقول الشاعر:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا   بَلْهَ الأَكُفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ[1]

يروى بنصب الأكف وجرها ورفعها على الأوجه الثلاثة. المذهب الثانى: أنها حرف جر يستثنى بها بمنزلة حاشى. وقيل اسم بمنزلة سوى. ومن العرب من يقلبه فيقول بَهْلَ وهو مختص بالمصدر لكونه معربا فيحتمل التغيير. وأما هات فقال أبو على[2]: هى اسم للفعل، ومعناه أعطنى، وهو اختيار المصنف لذكره إياها فى أسماء الأفعال. وقوله: وهات زيدا. فزيد منصوب على المفعول به بهات، لأنه متعد على الأظهر، وكسرت التاء لسكونها وسكون الألف قبلها. وقيل: إنها فعل صريح لتصرفها نحو: هاتى يهاتى مُهَاتَاةٌ. مثل: راما يرامى مراماة ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون تصريف الفعل مشتق من لفظها كما آشتق الفعل من لفظ الحرف فى نحو: سألته حاجة. فلولا أى قال لولا كذى لفعلت. وأما تراك فى قوله: وتراك عمرا. فاسم لاترك، وعمرو منصوب، ومناع لامنع وقوله: فى شعرهم قد وردت يريد أن

---

(١) القائل: كعب بن مالك الصحابي من كلمة قالها في غزوة الخندق من الكامل، وسبقه البيت التالي: انظر ديوانه ٢٤٥:

نصل السيـــوف إذا قصرن بخطونـــا   قدمـــا ونلحقهـــا إذا لم تلحـــق

المعنى: وصف سيوفه بأنها شديدة الفتك بأعدائهم، عظيمة النيل منهم، وذكر أن السيوف تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتتركها على أرض المعركة بارزه ظاهرة للشمس. فأما الأكف التي تنذرها سيوفهم فيقول: لاتذكرها ولا تتعرض للبحث عنها، فإنا نعتبرها كأن لم تخلق وذلك لأنهم أكثروا من قطعها. الشاهد في قوله: «بله الأكف» وقد خرجت على أن: بله: اسم فعل أمر، و فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، والأكف: مفعول به لاسم الفعل بله، وبهذا نرى أن (بله) تستعمل مصدرا فيجر ما بعدهما بالإضافة، واسم فعل أمر فينصب مابعدها على أنه مفعول به.

وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٢٤٧، سيرة ابن هشام ٧٠٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٤٧/٤، ٤٨، الخزانة ١٠/٣، المغنى ١١٥، شذور الذهب ٤٠٠، شرح التصريح ١٩٩/٢، الهمع ٢٣٦/١، الدرر ٢٠٠/١، الأشموني ١٢١/٢.

(٢) المقتضب ٢٠٢/٣، ٢٠٥، المفصل للزمخشري ١٥٢.

تراك ومناع قد ورد فى الشعر عن العرب، أما تراك فكقوله:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا وبعده أَمَا تَرَى المَوْتَ لَدى أَوْ رَاكِهَا[1]

أى اتركها من إبل وتراكها الثانى توكيد للأول. وأما مناع فكقوله:

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا وبعده أَمَا تَرَى ٱلْمَوْتَ لَدى أَرْبَاعِهَا[2]

والأصل فى هذا أن الرجل كان يغير على القبيلة فيسوق إبلها فيدركه أول مدرك منهم فيقول له: تراكها من إبل تراكها ومابعده. فيقول له المغير: مناعها من إبل إلى آخره. وقد مر الكلام فى علة بناء فعال لاسم الفعل كنزال، وحكمه أن يكون آخره ساكنا، لأن ماوقع موقعه كذلك فى الأعرف، لكن لما التقى فى آخره ساكنان حرك وخص بالكسر، إما للأصل، وإما لأنه مؤنث، والكسرة مما يؤنث بها، وآختلف فى اطرادها فى الثلاثى. فذهب سيبويه[3] إلى جواز اطرادها فيه. وهو اختيار المصنف بدليل قوله: فَحَاكِهَا أى قِسْ عليها. ومنعه المبرد وجعله مقصورا على السماع كالرباعى فلا يقال قوام ولاقعاد فى معنى قم وآقعد. وفرق سيبويه بين الثلاثى والرباعى فقال: فعال قد كثر مجيئه فى الثلاثى بخلاف الرباعى فإنه لم يأت منه إلا لفظان. أحدهما: قرقار فى قوله:

قَالَتْ لَهُ الرِّيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ وآخْتَلَطَ المَعْرُوفُ بالإِنْكَارِ[4]

---

(١) القائل: البيتان لطفيل بن يزيد الحارثي وهما من الرجز:
الشاهد في قوله: «تراكها ومناعها» حيث جاءت اسم فعل من الفعل الثلاثي ترك ومنع على وزن فعال، وبنيا علي الكسر وجوبا وكان حقهما السكون، وكسرا لالتقاء الساكنين، وخصا بالكسر لانهما مؤنثان والكسر يختص بالمؤنث. وقد استشهد به كل من: ابن السيرافي ٦٠٧، سيبويه ٣٦/٢، ٢٣/١ المقتضب ٣٦٩/٣ ماينصرف وما لا ينصرف ٧٢، الإنصاف ٥٣٧، الخزانة ٣٥٤/٢، شرح المفصل ٥١/٤، أمالى ابن الشجري ١١١/٢، الشذور ٩٠، اللسان (ترك)، المعانى الكبير ٨٦٨، الكامل ٢٧٩/١.

(٢) تابع للشاهد الذي سبقه.

(٣) سيبويه ٣٦/٢ — ٤٢.

(٤) القائل: أبو النجم العجلي.. وهو من الرجز:
الشاهد في قوله: «قرقار» وهو اسم لقوله «قرقر» كما أن نزال اسم لقولك: انزل وحق هذا المعدول

أى قالت للسحاب قرقر بالرعد، والآخر عرعار فى قوله:

مُتَكَنِّفِى جَنْبَىْ عُكَاظَ كِلَيْهِمَا يَدْعُو وَلِيدَهُمُ بها عَرْعَارِ[1]

والعرعرة لعبة للصبيان. ونقل عن الأخفش جواز اطرادها فى الرباعى وهو ضعيف، ومنع المبرد من كونهما اسمى فعل وجعلهما اسمين لحكاية المرور من صوت الرعد فى قرقار وصوت الصبيان فى عرعار. كما يقال: غاق غاق فى حكاية صوت الغراب، وفيه نظر. لأن حكاية الصوت لا يخالف الأول فيها الثانى كالمثال المذكور فى حكاية صوت الغراب. وقوله: وقيل يحتاج إلى سماعها: إشارة إلى مذهب المبرد. فإنه لا يجيز منها إلا المسموع وقوله: وقيل بل يبنى على فعال إلى آخره إشارة لمذهب سيبويه[2]. وآعلم أن فعال يأتى فى الكلام على ثلاثة أضرب: ضرب معرب مطلقا: كصباح وجواد، وضرب مبنى مطلقا. وضرب فى إعرابه خلاف. أما المبنى مطلقا والذى فيه خلاف فثلاثة أقسام: أحدها: اسم الفعل كتراك ونزال وقد تقدم بيانه. وثانيها: الصفات المعدولة وهى ضربان مختص بالنداء،

= أن يكون في باب الثلاثي خاصة، وقرقر فعل رباعي فسمي باسم معدول عن الرباعي عن طريق الشذوذ.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ٥٨/٣، اللسان (قرر) ٣٩٩/٦، سيبويه ٤٠/٢، ماينصرف ومالاينصرف ص ٧٧، المفصل ٧٤، المخصص ١٠٥/٩، الاشموني ١٦٠/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٤، معجم مااستعجم ص ٢٣٨، الانتصار ٢٠٢.

(١) القائل: النابغة الذبياني وهو من الكامل.

المعنى: يقول الشاعر: إنهم آمنون في إقامتهم هناك لعزهم وكثرتهم وصبيانهم، يلعبون بهذه اللعبة لبطرهم ورفاهيتهم. والعرعار: اسم لعبة يلعبها الصغار. الشاهد في قوله: «عرعار» حيث اختلف العلماء فيها. فقال سيبويه: إنها معدولة عن عرعرت. وقال الأعلم: .. عرعارهم إسم من قولك عرعر، والمعدول حقه أن يأتي من باب الثلاثي. وهنا جاء شاذا. وقال المبرد: لم يرد المعدول عن الرباعي، ولذلك أخطأ سيبويه. وعرعار هنا حكاية للصوت. وشارك فيها الكثير من العلماء. ولا مجال لذكر هذه الاراء كلها.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ٦٠/٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٢/٤، الخصائص ٦٠/٣، الأشموني ١٦٠/٣، الإنتصار ٢٠٢، ديوانه ١٠٢.

(٢) سيبويه ٣٦/٢.

وغير مختص به. فالمختص به نحو قولهم: يالكاع ويافساق وياخباث، فهذا معدول عن الوصف كما عدلوا بَرْحَمَان عن راحم، ومَلأْمَان عن لئيم لضرب من المبالغة. ولا يكون إلا للمؤنث، وهى معرفة بدليل وصفها بهما نحو: يافساق الخبيثة. وأما غير المختص به فنحو: حلاق وحياد للمنية لأنها تحلق كل شيء وتحيد الأرواح. وللسنة المجدبة كلاح وجداع وازام من الكلوح وهو العبوس، والجداع والجدع: القطع،والأزم وهو الشدة. وللشمس: براح وحناذ وهى الريح الحارة، والحنذ وهو شدة الحر. وإنما بنى هذا القسم بكلا نوعيه إما حملا له على باب نزال لمشاركته له فى كثير من أحكامه مثل التأنيث والعدل والوزن. وتحمل الضمير والإختصاص بصنف من الكلام، وإما لأنه متضمن تاء التأنيث أو ألفه الممدودة، لأنه لما عدل بفساق عن فاسقة ولكاع عن لكعاء، تضمن معناهما فصار مؤنثا لفظا ومعنى. وثالثها: ماكان علما وهو ضربان: جنسى وشخص. أما الجنسى: فإنه أبداً معدول عن المصدر ولا يكون ذلك المصدر إلا معرفة نحو بداد فى قوله:

.... **والخَيْلُ تَعْدُو فى الصَّعِيْد بَدَادِ**[1]

وفجار فى قوله:

---

(١) القائل: عوف بن عطية بن الخرع من الكامل من قصيدة له يرد فيها على لقيط بن زرارة وتمامه:

وَذَكَرْتُ من لَبَنِ المُحَلَّقِ شَرْبَةً
والخَيْلُ تَعْدُو في الصَّعِيْدِ بَدَادِ
هلا كررت على ابن امك معبد
والعامري يقوده بصفاء

الشاهد في قوله: «بداد» وهو اسم للتبدد معدول عن مؤنث كأنه سمي المتبدد: بده ثم عدلها إلى بداد. وزعم الرضى أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبدده أي متفرقة فهو حال وذلك يخالف ماعليه سيبويه.

وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٤، الخزانة ٣/٨٠، الهمع ١/٢٩، الدرر ١/١٠، الأشموني ٣/٢٧٠، اللسان (بدد، حلق) وانظر: ديوان حسان ١٠٨، ديوان النابغة الجعدي ٢٤١.

.... وَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ[1]

علم معدول عن الفجرة، ولذلك قرنها ببرة وهى علم على المعنى أيضا، بدليل امتناعها من الصرف مع التأنيث وهو لا يمنع إلا مع العلمية، وهو اختيار سيبويه[2]. وقال السيرافى: الأجود عندى أن تكون فجار صفة غالبة، لأنه قابل بها برّة وهى صفة غالبة، وعلة بناء هذا القسم ماذكر فى الذى قبله. وأما الشخصى فنحو: حذام وقطام وسجاح. فحذام علم على امرأة ومنه قوله:

إذَا قَالَت حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فإنَّ القَوْلَ مَاقَالَتْ حَذَامِ[3]

وهو معدول عن حاذمة. والحذم: القطع، وقطام معدولة عن قاطمة والقطم قطع الشيء بأطراف الأسنان وهى علم أيضا قال:

(١) القائل: النابغة زياد بن معاوية الذبياني، من قصيدة من الكامل له يهجو بها زرعة بن عمرو ابن خويلد الفزاري.. وتمام البيت:

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا
فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

الشاهد في قوله: «برة واحتملت فجار» حيث جاءت برة ممنوعة من الصرف للتعريف والتأنيث، وفجار علم للفجور وهي معدولة عن فجرة وهي علم غير مصروف. وقال سيبوية: إنها معدولة عن الفجرة تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ. أي أنها معدولة عن فجرة علما، وأنها لم تستعمل سابقا علما.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٨/٢، مجالس ثعلب ٤٦٤، جمل الزجاجي ٢٣٤، الخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥، أمالي ابن الشجرى ١١٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/١، ٥٣/٤، الخزانة ٦٥/٣، شواهد العيني ٤٠٥/١، الهمع ٢٩/١، الدرر ٩/١، الأشموني ١٣٧/١، ديوانه ٣٤.

(٢) انظر: سيبويه ٣٦/٢.

(٣) القائل: ديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية من الوافر:

الشاهد في قوله: «حذام» فقد جاءت اسما مبنيا في الموضعين ومكانها الرفع على الفاعلية والبناء وجعل الحركة الإعرابية لا تظهر والاسم المبني في محل رفع فاعل. وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى في أماليه ١١٥/٢، الخصائص ١٧٨/٢، ابن يعيش في مفصله ٦٤/٤، التصريح ٢٢٥/٢، الأشموني ٢٦٨/٣، أوضح المسالك رقم ٤٨٢، شرح قطر الندى /١ المغنى ٢٢٠، شذور الذهب ٩٥.

أَثَارِكَــــةٌ تَدَلَّلَهَـــا قَطَـــامِ   وَضَنًّـــا بالتَّحِيَّـــةِ والسَّلَامِ[1]

وأما سجاح فعلم على امرأة وهى التى ادّعت النبوة. وهو من قولهم: وَجْهٌ أَسْجَح أى حسن مستقيم. ومنه ظفار لمدينه اليمن. وسكاب وحصاف لفرسين وهما من سكب الجرى وهو كثرته. ومنه ناقة محصاف أى سريعة وآختلف فيه فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا أما لتضمنه معنى تاء التأنيث، وإما لأنه محمول على باب نزال. وأما بنو تميم فاتفقوا على إعرابه مالم يكن آخره راء. ومنعه من الصرف للعلمية والتأنيث والعدل كما هو رأى عبد القاهر وابن الحاجب كما مر. وأما مافى آخره راء نحو: وبار علم لأرض، وحضار لأحد المحلفين وهما نجمان يطلعان قبل سهيل، أحدهما حضار والآخر الوزن وسميا بذلك لأن الذى يبصر أحدهما يحلف أنه سهيل. فإنهم يوافقون أهل الحجاز فى بنائه على الكسر إلا القليل منهم. فإنهم يجرون فيه على قياس لغتهم فى الإعراب ومنع الصرف. ومنه قول الأعشى:

فَمَرَّ دَهْرٌ عَلَــى وَبَـــارِ   فَهَلَـكَتْ جَهْـرَةً وَبَـــارُ[2]

---

(١) القائل: النابغة الذبياني، مجزؤ الوافر ويروى عجزه: وظنا بالتحية والكلام. الشاهد في قوله: «قطام» فإن محلها الرفع على الفاعلية، وعوملت هنا معاملة الإسم المبني، إذ لو لم تكن مبنية لرفعت. وهي مبنية على الكسر تشبيها لها بنزال وحذام. وهذا مذهب الحجازيين. وأما بنو تميم فانهم يجرونها مجرى مالا ينصرف.
وقد استشهد به كل من: مفصل ابن يعيش ٦٤/٤، أمالي ابن الشجرى ١١٥/٢، ديوانه ٧٥.

(٢) القائل: الأعشى ميمون بن قيس من مجزؤ البسيط:
الشاهد في قوله: «وبار» حيث وردت مرتين. الأولى مكسورة والثانية مرفوعة. وكسر الأولى لأنها مبنية على الكسر، لأنها جاءت على وزن فَعَالِ ولو كانت معربه لجاءت مفتوحة، لأنها ممنوعة من الصرف. وجاءت الثانية مرفوعة على الفاعلية، ولأن القافية في القصيدة مرفوعة أيضا والشاعر استعمل هذه الكلمة بحالتين البناء والإعراب.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤١/٢، اللسان ١٣٤/٧، أمالي ابن الشجرى ١١٥/٢، الأشموني ٢٦٩/٣، الدرر ٨/١، شواهد العيني ٣٥٨/٤، الأصول ٧٤/٢، السيرافي ٧١/١، الموجز ٧٢، المخصص ٦٧/١٧، شرح التصريح ٢٢٥/٢، المقتضب ٥٠/٣، ٣٧٦، شذور الذهب ٩٧، ماينصرف ومالاينصرف ٧٧، الهمع ٢٩/١، مفصل بن يعيش ٦٤/٤، ديوانه ٢٨١.

وإنما بنى ماآخره راء فى الأكثر، لأن الراء حرف فيه تكرير، وله فى الإمالة حصة تخصُّهُ وهم كثيرا مايستحسنون الإمالة فى لغتهم. فلو أعْرَبُوْه لامتنعت الإمَالَةُ فى حالة الرفع.

٦١٨ ومِثْلُهَا مِنَ الظّروفِ دُوْنَكَا ثمّ عَلَيْكَ مِثْلَهَا وَعِنْدَكَا

٦١٩ كقولـه عَلَيْكُـمُ أنْفُسَكُـمْ أىْ إلْزَمُوا كما تقول حِذْرَكُمْ

٦٢٠ وَدُونَ فى الشِّعْرِ أتَى تَصْدِيقُهَا دُوْنَكَهَا ياأُمّ لا أُطِيْقُهَـا

يريد أن هذه الظروف مثل أسماء الفعل فى العمل. فدونك وعندك فى الأصل ظرفا مكان نقلا وسمى بهما الفعل، فإذا قلت دونك زيدا وعندك عمرا. فزيد وعمرو: منصوبان بهما لأنهما صارا اسمين لقولك: خذ زيدا. أو الزم عمرا، وفى كل منهما ضمير مرفوع به لأنه فاعله. وبنيا لما ذكر من العلة فى بناء آسم الفعل، وعلى الفتح لأنه لما سُمِّىَ بهما وهما مضافان. والمضاف مع ماأضيف إليه كشىء واحد، فتح الأول فتح المركبات نحو: حَضْرَ مَوْتَ، وخمسةَ عَشَرَ. وأما عليك فمنقول من الحرفية لأنَّه فى الأصل حرف جر فلما نقل صار اسما كقولك الزم. وقوله: ثم عليك مثلها أى عليك مثل دونك فى كونها آسما للفعل. فإذا قلت عليك زيدا. فزيد منصوب بعليك وفيه ضمير مستكن مرفوع به، ويتعدى بنفسه نحو عليك زيدا وقد يعدى بحرف الجر نحو عليك بزيد. ولا تتعلق هذه الظروف بشىء لأنها عاملة غير معمولة كما لاتتعلق مسمياتها وهى الأفعال بشىء وهذه الألفاظ تختص بالإغراء، لأنَّ دونك لما يتقاصر عَنْكَ وهو بحضرتك، وعندك لما حضرك من أى جهة كان من جهاتك وعليك لما آستعلى عليك [والتعلى][1] فى هذا الضرب من الظروف. والجار والمجرور مقصور على السماع فلا يقال: أمامك زيدا ووراءك عمرا خلافا للكسائى، فإنه أجازه قياسا مطردا. وقوله: كقوله عليكم أنفسكم إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ياأَيُّها الّذِيْنَ آمِنُوا عَلَيْكُمْ أنْفُسَكُمْ﴾[2] فنصب أنفسكم بعليكم ثم

---

(١) هكذا في (ق)، وفي الأصل (ص) (والنقل)، وهنا أفضل.

(٢) سورة المائدة آية ١٠٥.

فسره المصنف بقوله: أى الزموا. وقوله: كما تقول حذركم، إنما شبه عليكم بحذركم فى العمل فى المفعول لا فى المعنى. لأن معنى حذرك زيدا وحذارك أى آحذر، ومعنى عليك الزم، وحذرك مصدر مضاف إلى مابعده، وهو بدل من اللفظ بالفعل، وليس حذرك مبنيا بل منصوب على المصدر كضرب الرقاب. وقوله: ودون فى الشعر أتى تصديقها: يريد أن دون قد جاء فى الشعر تصديق الإغراء بها. روى أبو الفتح فى سر الصناعة أن امرأة من العرب قالت لابنتها:

وفَيْشِيَّةٌ قَدْ آسْتَقَرّ جَوْفُها[1]

فقالت لها البنت:

دُوْنَكَهَا يا أُمُ لا أُطِيقَهَا[1]

فالضمير الذى بعد الكاف فى محل النصب لأنه مفعول به:

٦٢١ كَذَاكَ لَوْ لَمْ يُلْغَ ماأُنْشِدَكا　　يَاأَيُّها المَائِحُ دَلْوِى دُوْنَكَا

لايجوز تقديم شيء من معمول هذه الظروف عليها مطلقا لعدم تصرفها. وأجازة الكوفيون محتجين بقول الشاعر:

يَاأَيُّها المَائِحُ دَلْوِى دُوْنَكَا　　إنّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكَا[2]

---

(١) القائل: غير معروف:
الشاهد في قوله: «دونكها» حيث استعملت دونك اسم فعل أمر بمعنى خذي والكاف مفعول.
انظر شرح شذور الذهب ص ٤٠١.

(٢) القائل: من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم.
الشاهد في قوله: «دلوى دونكا» حيث استدل الكسائي وابن مالك على جواز تقدم مفعول اسم الفاعل عليه وجوز ابن مالك في كتابه التسهيل أن يعمل اسم الفاعل متأخرا في مفعول متقدم عليه. والحقيقة أن «دلوى» معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل. وخرج أيضا على وجه أخر هي: دلوى: مبتدأ، دونك اسم فعل أمر، وفاعله محذوف، والجملة خبر.
وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٦٢، شذور الذهب ٤٠٨، أمالي القالي ٢٤٣/٢، العقد الفريد ٢١١/٥، أمالي الزجاجي ٢٣٧، ابن يعيش في مفصله ١١٧/١، المقرب ١٣٧/١، الإنصاف ٢٢٨، الخزانة ١٥/٣، المغنى ٦٩، ٦١٧، شواهد العيني ٣١١/٤، التصريح ٢٠٥/٢، الدرر ١٣٨/٢، الأشموني ٢٠٦/٢، اللسان (ميح) الهمع ١٠٥/٢.

ولاحجة فيه لاحتمال أن يكون مبتدأ أو دونك خبره، وفيه تنبيه للمخاطب. وأما قوله تعالى: ﴿كِتَابُ اللهِ عَلَيْكُم﴾[1] فكتاب الله مصدر منصوب بفعل مضمر دل عليه ماتقدمه، لأنه لما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتِكُمْ﴾[2] دل على أن التحريم قد كتب عليهم. وقوله: كذالك إشارة إلى قوله: «دونكها ياأم لا أطيقها» أى يأتى معمولها مؤخرا كقول المرأة. وقوله: «لو لم يلغ ماأنشدكا». يريد لو لم يطرح التقديم فيما أنشده الكوفيون دليلا عليه بما ذكره البصريون من التأويل.

٦٢٢ وَكُلُّ ذَا تُغْرِى بِهِ المُخَاطَبَا وَلَا تَقُلْ عَلَيْهِ زَيْداً غَائِبَا

٦٢٣ أمّا عليّ ذَا بمعنى أوْلنِى وَقَوْلُهُم عَلَيْهِ شَخْصاً لَيْسَنِى

٦٢٤ فَهُو شُذُوذُ لاتَقِسْ عَلَيْهِ ....

قد بينا أن هذه الألفاظ أعنى الظروف تختص بالإغراء. ومعنى الإغراء الإلصاق بالشيء فى الأصل، مأخوذ من غَرِىَ به إذا التصق. فكأنَّ المُغْرى بالشيء يأمر بلزومه فذا من قوله: وكل ذا إشارة إلى الظروف المذكوره مطلقا. ولما كان مسماها أمراً، وأصل الأمر أن يكون للحاضر، فالإغراء لايكون إلا للمخاطب اتفاقا وهو المراد بقوله: ولا تقل عليه زيدا غائبا. أى لا تغرى به الغائب لما ذكرنا. وغائبا: حال من الضمير المرفوع فى عليه وهو الفاعل، أو من ضمير المجرور به أو من زيد.وأما قولهم: علىّ ذا فقيل إنه إغراء للمتكلم، وقيل ليس بإغراء له، لأنه لا يأمر نفسه بل يأمر غيره. وإليه ذهب المصنف. ولذلك قال هو بمعنى أولنى. وذا اسم إشارة فى محل النصب بعلى، والمضمر المستكن بعلى المرفوع بعلى ضمير المخاطب لا ضمير المتكلم، لأن على ذا اسم لقولك: أولنى ذا. فكما أن أولنى ضمير المخاطب فكذلك فاعل على. وأما قولهم: رجلا ليسنى فشاذ. أما أولا فلأنه إغراء للغائب أى عليه رجلا غيرى. فليسنى بمعنى غيرى، وأما ثانيا فلأنه جعل خبر ليس مضمرا متصلا، والأجود أن يجعل منفصلا أى ليس إياى. وهو المراد

---

(١) سورة النساء آية ٢٤.

(٢) سورة النساء آية ٢٣.

بقوله: فهو شذوذ لاتقس عليه. أى إغراء المتكلم. والغائب عنده لايقاس عليه، أما الغائب فشاذ بالإتفاق. وأما المتكلم ففيه خلاف ومن شذوذ إغراء الغائب قوله:

شَهِيدِي الوَلِيدُ عَلَى حُبِّهـا   أَلَيْسَ بِعَدْلٍ عَلَيْهَا الوَلِيْـدَ[1]

فنصب الوليد على الإغراء. واسم ليس مضمر فيها. وأما ماجاء فى الحديث وهو قوله عليه السلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم. فإنما حَسَّنه تقديم ذكر الخطاب وهو قوله: «يامعشر الشباب. من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم[2]». وعداّه بالباء لأن الإغراء الصاق. كما تقدم كأنه قال: فليلتصق

٦٢٤ ....   والظَّرفُ إنْ أَكَّدتَ مُضْمَرَيْهِ

٦٢٥ رَفَعْتَ تأكيدَ الضَّمِيرِ المستَتِرْ   وإنْ تُؤَكِّدْ كافَةَ المجرورَ جُرْ

٦٢٦ فَآرْفَعْ عليكَ نَفْسُكَ الفَلاَحَا   وآجْرُرْ عليكَ نَفْسِكَ النَّجَاحا

٦٢٧ وَذَاكَ مخصوصٌ بذِي الظُّرُوفِ   إذ كافُهَا لَيْسَ مِنَ الحُرُوفِ

٦٢٨ فكافُها كالكافِ فى حِذَارَكَا   ليست بحرفٍ مثل كافِ هاءَكَا

يجوز تأكيد ضمير الفاعل فى هذه الظروف والعطف عليه بعد أن يؤكد بمضمر مرفوع منفصل اتفاقا. وأما الكاف فقال آبن باب شاذ: إنه حرف لمجرد الخطاب كالكاف فى ذلك، لأنها لما نقلت وسمى بها الفعل لم يحكم بإضافتها كما لم يضف الفعل. وذهب الجمهور إلى أنه آسم فيجوز تأكيده مطلقا والعطف عليه بإعادة حرف الجر على رأى البصريين، ومطلقا عند الكوفيين. لأن النقل والتسمية كالجزء من الكلمة بدليل نقل عبد الله من النعت والتسمية به. فقوله: والظرف إن أكدت مضمريه: يريد بالمضمرين المرفوع المستكن فى الظرف وهو أنت والمجرور البارز وهو الكاف. واحترز بقوله الظرف نحو: رويدك زيدا. فإنه ليس بظرف ولا

(١) القائل: لم أعثر على قائله، والشاهد في قوله «الوليد» حيث نصب على الإغراء وهو غائب. وذلك شاذ.

(٢) حديث صحيح: انظر صحيح البخاري: النكاح باب ٢، ٣، وانظر مسند مسلم/النكاح — حديث رقم ١.

فيه مضمران بل مضمر واحد وهو المرفوع المستتر، لأن الكاف فيه حرف لمجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب لما مر. وقوله: رفعت تأكيد الضمير المستتر إلى آخره: يريد إن جعلت التأكيد للضمير المستتر رفعته كما فى قوله: عليك نفسه الفلاحا، فنفسك تأكيد لأنت، والفلاح منصوب بعليك. وإنما أتى بالفلاح ليتعين أن تكون النفس تأكيدا، ولما كان المضمر المتصل المستتر من شرطه أن لا يؤكد بالنفس والعين إلا بعد أن يؤكد بمضمر مرفوع منفصل كما تبين فى العطف، اكتفى عنه هاهنا بالمضمر المجرور فضلا، لأنه يقوم مقام التأكيد، وإن جعلت التأكيد للمضمر المجرور وهو الكاف جررته كما فى قوله: عليك نفسك النجاحا. ولو لم يأت بالنجاح منصوبا لما تعين أن تكون النفس تأكيدا للكاف المجرور بعليك لجواز أن تكون هى المفعول كما فى قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[1] وقوله: «وذاك مخصوص بذى الظروف». يريد أن جواز الرفع والجر فى المؤكد مخصوص بالظروف المستعملة فى الإغراء لا أحدهما فقط بانفراده، لأن التأكيد بالرفع لا يختص. فإنه يجوز أن يقال: رويدك أنت نَفْسُك زيدا برفع النفس لاغير وكذلك سائرها. وقوله: إذ كافها ليس من الحروف. تعليل لتخصيص التأكيد فيها بجواز الأمرين، لأن المتصل بها ليس بحرف على الأصح، فلذلك جاز فى تأكيده الجر بخلاف الكاف فى رويدك ونحوه. وقوله: كالكاف أى أن الكاف فى عليك وأخويه من الظروف اسم مجرور المحل، كما أن الكاف فى حذارك اسم مجرور المحل، بإضافة حذار إليه وهو مصدر مضاف إلى الفاعل. فتقول: حِذارِكَ زيدا بكسر الحاء، ومؤكدا الكاف حينئذ يكون مجرورا نحو: حِذارِكَ نَفْسِكَ زيدا. قوله: ليست بحرف مثل كاف هائكا. يريد أن الكاف فى هائك حرف خطاب بخلافه فى عليك فيقال: هاءك أنت نفسك زيدا برفع النفس. ولايقال نفسك بالجر، لأن كافه حرف لا موضع لها من الإعراب. وتقول: عليكم كلكم أجمعون زيدا، فيرتفع كلكم وأجمعون تأكيدا للضمير المستتر. وإن شئت جررت تأكيدا للكاف.

(١) سورة المائدة آية ١٠٥.

(باب المنــادى)

٦٢٩ أَلْقَوْلُ فى النّداءَ والمُنَادَى يا وأيا وأىْ بها يُنَادَى

٦٣٠ يالِلْبَعِيْـدِ وَهَيَــا وإِنْ قَرُب نُودِىَ بالهَمْزِ وأىْ نحو أَرُبْ

النداء من نَدَوْتُ إذا جلست فى النادى وهو المكان الذى ينادى فيه بعضهم بعضا. فلامه واو إلا أنها لما وقعت طرفا وقبلها ألف زائدة قلبت همزة، ويجوز فى نونه الضم والكسر. وهو فى الإصطلاح: عبارة عن تصويتك لمن تريد إقباله عليك لتخاطبه. وقيل: آستدعاء مطلوب من مخاطب أو فى تقدير مخاطب باسمه مع يا وأخواتها لفظا أو تقديرا. وأما المنادى فهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعوا لفظا أو تقديرا. فالمطلوب إقباله جنس، وتدخل فيه الجمادات، لأن المنادى يتخيل منها الإقبال مجازا، وبحرف نائب مناب أدعوا يفصله عن غيره، ولفظا أو تقديرا تفصيل للحرف. والمشهور أن حروفه الخمسة[1] هى التى ذكرها المصنف وهى: يا وأيا وهيا وأى والهمزة. وأما وا فليست فى التحقيق منها لاختصاصها بالندبة، والمندوب ليس بمنادى لأن المنادى هو المطلوب والمندوب هو المتفجع عليه فتنافيا، ومنهم من يذكرها فى حروف النداء لمشاركة المندوب فى كثير من أحكامه. وروى عن الكسائى[2]: آى بالمد فهى أذن سبعة، وأصلها يا وكذلك تستعمل فى القريب

---

(١) يوافق ابن معطي سيبويه في عدد حروف النداء إذ يقول سيبويه في كتابه ٣٢٥/١ «فإن الإسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وآي، وبالألف نحو قولك: أحار بن عمرو، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، أو للإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لايقبل عليهم باجتهاد ، أو النائم المستثقل..

(٢) شرح المفصل ١١٨/٨.

والبعيد. فإن زاد البعد زدت على يا حرفا آخر وهو الهمزة فقلت [أيا][1]. وأما هيا فالهاء بدل من الهمزة كقولهم: هَيّاك فى أياك. وأما أى والهمزه فللقريب لقلة لفظهما وعدم الحاجة إلى مد الصوت وهو المراد بقوله: وإنْ قَرُب أى وأن قَرُبَ المنادى نودى بأى والهمزة، والأولى يقال مراتبها ثلاث: الأُولى أيا وهيا للبعيد مسافة وحكما كالنائم والساهى لزيادة لفظها الحاصل منه مد الصوت المحتاج إليه لأجل البعد. فإن نودى القريب فلحرص المنادى على إقبال المدعو. الثانية: أى والهمزة للقريب، وقيل أن أى للبعيد مسافة وحكما، وقيل أنها بمنزلة يا فى كونها تصلح للقريب والبعيد. ولذلك قيل هى مقلوبة منها. الثالثة: يا للمتوسط. وقد تستعمل للبعيد لما مر، وقد ينادى بها القريب لحرص المنادى على إقبال المنادى. وأما آى بالمد فلا يستعمل إلا فى المرتبة الأُولى. ووا في الندبة وتشاركهافيه يا ولاتقع فى باب الإستغاثه والإختصاص إلا يا فهى أعمها ولذلك هى أم الباب.

٦٣١ وكُـلّ مانَادَيْتَـهُ مَفْعُـولُ وهو لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مَعْمُولُ

إنما كان المنادى مفعولا لأن قولك: يازيد فى معنى أدعو زيدا، وأنادى زيدا ولذلك يظهر النصب فى المضاف والمشابه له والنكرة وغير المقصودة. وإنما أتى بلفظ العموم وهو كل لِيَدْخُلَ فيه أصناف المنادى، وهو المنصوب لفظا أو محلا. وإذا ثبت أنه مفعول فلابد له من عامل. وآختلف النحاة فى عامله. فذهب سيبويه[2] وجمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل واجب الإضمار، وهو آختيار المصنف. بدليل قوله: وهو لفعل مضمر معمول. ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بحرف النداء، ويعزى إلى المبرد[3] وأبى على. ومنهم من زعم أنها أسماء أفعال، والأول

---

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (يا) والأصح ماذكر. وقد سقطت الهمزة من الأصل.

(٢) انظر سيبويه ٣٠٣/١.

(٣) يقول الرضى ١٤١/١، وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد، لأنه يمال إمالة الفعل، فلا يكون إذن من هذا الباب أي مما ينتصب المفعول به بعامل واجب الحذف. ويقول المقتضب ٢٠٤/٤، خلاف مانسبه الرضى إليه. فهو يعتمد مذهب سيبويه. وفي الإرتشاف و ٣٤٤: وقيل الناصب الأداة وهي اسم فعل. والرضى ينسب هذا

أظهر. لأن الفعل هو الأصل فى العمل. فإذا قُدِّرَ قُدِّرَ ماهو الأصل. وأما الحروف فإنما ينصب منها ماشابه الفعل. وإذا أمكن أن يعمل الفِعْلُ الذى هو الأصل فلا يعدل عنه إلى الحرف. وقد أَمْكَن فوجب القول به. احتج المبرد[1] ومن تابعه بأن هذه الحروف قوية المشابهة للفعل بدليل إمالتها وتعلق الجار بها نحو يا لزيد. ونصبها للحال كقوله:

يَابُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَّاراً لأقْوَامِ[2] ....

ولاحجة فيها. أما الإمالة فلأنها لا توجب لها عملا بدليل إمالة بلى مع عدم عملها، وأما تعلُّقُ الجار بها ونصب الحال فممنوع، وإنما هو بالفعل المقدر، ولأنه يلزم أن يفيد الحرف مع الإسم من غير تقدير فعل، وهو محال. لا متناع أن يكون الحرف خبرا أو مخبرا عنه لما مر. وأما القول بأنها اسم لفعل فظاهر البطلان أما أولا فلأن أسماء الأفعال لا يوجد فيها ماهو على حرف واحد. فلو حكم بأن هذه أسماء أفعال للزم منه أن يكون اسم الفعل على حرف واحد، لأن من جملتها الهمزة وهى

= المذهب لأبي على الفارسي. ففي جـ ١٤٢/١: وقال أبو علي في بعض كلام أن «يا» وأخواته أسماء أفعال ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء انتهى. انظر المقتضب ٢٠٢/٤.

(١) المقتضب ٢٥٨/٤ ــ ٢٥٩.

(٢) القائل: النابغة الذبياني: من البسيط حيث كان بنو عامر قد طلبوا إلى قوم النابغة أن يقاطعوا بنى أسد فجهلهم النابغة في ذلك وتمام البيت حيث يروى برواية أخرى:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد
يابؤس للجهل ضرارا لأقوام

الشاهد في قوله: «يابؤس للحرب ضرارا» حيث زيدت اللام في «للحرب» وأصل الكلام: يابؤس الحرب فقد أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه في قوله: «يابؤس للجهل» (الحرب) توكيدا للإضافة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٦/١، شرح الكافية في باب المنادى ١٢٠/١، الخزانة ٢٨٥/١، ١١٩/٢، المقتضب ٢٥٣/٤، المحتسب ٢٥١/١، جمل الزجاجي ١٨٧، الخصائص ١٠٦/٣، أمالي ابن الشجرى ٨٠/٢، ٨٣، الإنصاف ٣٣٠، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٣، ١٠٤/٥، الهمع ١٧٣/١، الدرر اللوامع ١٤٨/١، ديوانه ٧١.

واحد. وأما ثانيا فلأن أسماء الأفعال لابد لها من مرفوع، ولا مرفوع هاهنا، فامتنع أن تكون أسماء أفعال. فإن قيل: فالفاعل يكون مضمرا فيها. أجبنا: بأنه لو كان فيها ضمير لكان لا يخلو إما أن يعود إلى غائب أو متكلم أو مخاطب. والأول محال لعدم تقدم من يعود عليه، والثانى لامتناع كون آسم الفاعل المتكلم بل لمخاطب أو غائب. وأما الثالث: فظاهر الفساد لأنه يؤدى إلى أن يكون المخاطب هو الداعى بالنسبة إلى ضمير الفاعل. والمدعو بالنسبة إلى وقوع اسم الفعل عليه. وإذا ثبت أن الحق هو الأول فوجب اضمار الفعل عندهم إما لكثرة الإستعمال، إذ الحاجة إليه ماسة فالتزم حذف الفعل معه طلبا للتخفيف، أو أن النداء إنشاء، والحروف تدل عليه قطعا. [وصيغة][1] الفعل مشترك بين الإخبار والإنشاء. فلو أظهر الفعل لحصل اللبس، ولايلتفت إلى مايقال من أن الصفة إذا نوديت كانت خبرا، بدليل ايجاب الفقهاء الحد على القاذف فى نحو: يازانى، لأنه وصفه بالزنا المحتمل للوقوع والاوقوع. ولو كانت عبارة عن التصوت لما وَجَبَ الحد. لأنا نقول: إن وجوب الحد إنما يلزم من الخبر بعد وجود النداء، لالنفس النداء.

٦٣٢ وإنّما يُبْنَى عَلَى الضَّمّ العَلَمْ أو مُتَنَكِّرٌ مواجَةٌ يُضَمْ

٦٣٣ تقول يازيدُ وياغلامُ فيستوى المنكور والأعلامُ

لما ذكر أن المنادى مفعول، وكان كل مفعول منصوبا إما لفظا أو محلا، أخذ فى بيان كل واحد من النوعين. وبدأ بالقسم الثانى وهو المنصوب محلا، وأشار إليه بقوله: وإنما يبنى على الضم العلم إلى آخره، ويجب أن يقول: وإنما يبنى على الضم العلم المفرد، مالم يكن مبنيا قبل النداء. أما الأول فلأن نحو امرء القيس وعبد الدار أعلام، ولا يبنى على الضم لفوات الإفراد. وأمّا الثانى فلان نحو حزام مفرد وهو مبنى على الكسر قبل النداء كذلك. فالمبنى على الضم فى النداء المنصوب محلا ماكان معرفة قبل النداء. وهو العلم نحو: يازيد. وما تخصص بالنداء نحو: يارجل. وقد تمثل بهما فى قوله: يازيد وياغلام. وقوله: فيستوى المنكور والأعلام يريد فى البناء

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (وصفة) وهو تصحيف.

على الضم. وفى معناهما: ياأيها الرجل وياهذا الرجل، وياحذام، ويازيدان. ويازيدون لأن هذه كلها من أقسام المفرد، إذ المراد بالمفرد هنا ماليس بمضاف ولا مشبه به، والأولى أن يقال: المفرد يبنى على ما ارتفع به ليكون شاملا للمفرد والمثنى والمجموع على رأى. وإنما يبنى المفرد فى الأعرف لأمرين: أحدهما أنه أشبه المضمر لفظا ومعنا. أما لفظا فلأنه مفرد كلفظ المضمر، وإما معنى من حيث التعريف والخطاب، لأن المنادى مخاطب فى المعنى فالأصل فى يازيد: ياأنت بدليل قوله:

يَاأَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَاأَنْتَا ....[1]

وإنما عدل عنه إلى لفظ الغائب لرفع اللبس، لأن المخاطب قد يكون بعيدا. وإذا قيل ياأنت لم يُعْلَم مَنْ المقصودُ. فإذا قيل: يازيدُ عُلِمَ أَنَّهُ يقصده. الثانى: أنه أشبه الأصوات، لأن الغرض من النداء التنبيه بالصوت، وتحريك المدعو للقبول لا الإخبار. والأصوات مبنيه كهلا وعَدْس. فإن قيل: فهذا بعينه موجود فيما جاء منعه معربا. قلنا: قد كان القياس فيها ذلك،إلا أن النكرة بعدت بالتنكير من الصوت. والمضاف بالإضافه، فَتَخَلَّفَ مُوجِبُ البناء لمانع، فبقى على الأصل، وبنى على حركة، إما لئلا يؤدى إلى اجتماع الساكنين فيما قبل آخره ساكن نحو: زيد وعمرو، وإما لأن له أصلا فى التمكن، لأن بناءه عارض. ولذلك مثله سيبويه[2] بياحكم لئلا يتوهم أنه بنى على حركة هربا من التقاء الساكنين. وخص بالضمة

(١) القائل: سالم بن دارة قاله في مربن واقع وهو من الرجز وصواب إنشاده:

يامُرُّ ياابْنَ وَاقِعٍ يَاأَنْتَا
أَنْتَ الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

الشاهد في قوله: «ياأنتا» حيث نادى الضمير المنفصل الذي يقع في موطن الرفع مناداة الإسم العادي لأن قولنا: يازيد يعني ياأنت.

وقد استشهد به كل من الخزانة ٢٨٩/١، شرح مفصل لابن يعيش ١٢٧/١، ١٣٠، المقرب ١٧٦/١، الخزانة ٢٨٩/١، شرح شواهد العيني ٢٣٢، شرح التصريح مع التوضيح ١٦٤/٢، همع الهوامع ١٧٤/١، الدرر ١٥١/١، شرح الأشموني ١٣٥/٣، أوضح المسالك رقم ٤٣١ الإنصاف ٣٢٥، ابن الشجرى ٧٩/٢.

(٢) سيبويه ٣٠٣/١ — ٣٠٦.

لإمور. أحدهـا: تقوية له لأن له أصلا فى التمكن.
وثانيها: أنه لو لم يُضَمَّ لكان إما مفتوحا أو مكسورا. وكلاهما محال. لأن فى الأول يلتبس بغير المتصرف والمضاف إلى ياء المتكلم بعد قلبها ألفا والإجتزاء بالفتحة. وفى الثانى المضاف إلى ياء المتكلم إذا آجتزى بالكسرة. وثالثها: أنه إذا كان مضافا أو نكرة مبهمة كان مفتوحا، ومضافا إلى ياء المتكلم مكسورا، فضُمَّ فى الإفراد لتستوفى الحركات كما فعلوا فى قَبْلُ وبَعْدُ لاشتراكهما فى الغاية. وآختلف فى تعريف العلم المفرد بعد ندائه. هل هو بما كان قبل النداء أو تعريف بالقصد. فذهب آبن السراج[1] إلى أنه باق على تعريفه للإستصحاب، ولأن من الأعلام مالاشركة فيه ليصح تنكيره كالفرزدق، ولأن النداء يخصص ولا يعرف. وذهب السيرافى[2] والمبرد[2] إلى أن تعريفه بالقصد قياسا على النكرة. والمقصودة بعد سلب العلمية لئلا يجتمع على آسم واحد تعريفان.

٦٣٤ أما المُضَافُ والذى يشابِهُهْ ... وَمُفرَدٌ بالقَصْد لا تُوَاجِهُهْ

٦٣٥ فإنّهـا ثَلَاثَـةٌ تَنْتَصِبُ ... لأنّها لم تُبْنَ فَهْى تُعْرَبْ

٦٣٦ نصبا كَيَارَبَّ العِبَادِ رَبَّنا ... ياغَافِراً ذَنْبَ المُسِيءِ مُحْسِنَا

٦٣٧ وغَيْرُ مَقْصُودٍ كقول أعْمَى ... يارَجُلاً هَلْ مِنْ طَرِيْقٍ ثَمَّا

يريد ماكان منصوبا لفظا ومحلا. وهو المضاف والمشبه به والنكرة غير المقصودة وهى الثلاثة الذى ذكرها. ثم علل إعرابها بقوله لأنها لم تبن فهى تعرب. يريد أن علة البناء إذا كانت منتفية وجب الرجوع إلى الأصل وهو الإعراب فى الأعرف، وإذا وجب الإعراب تعين النصب. لأن المنادى مفعول على مامر بيانه، ولأن المضاف منها تعريفه بما أُضيف إليه لابوقوعه موقع المضمر لفظا وعلة بناء المنادى المفرد مشابهة المضمر لفظا. وأما المشابهة له فلأنه بعض الإسم، وبعض الإسم لايبنى. ولأنه محمول على المضاف لمضارعته له. وأما النكرة غير المقصودة فلبعدها

(١) الأصول ١/٤٠٥، ٤١٤، ارتشاف الضرب ٣٤٤، الهمع ٢/١٧١، ١٧٢.

(٢) المقتضب ٤/٢٠٢ ــ ٢٠٥، سيبويه ١/٣٠٣، الإنصاف ١/٣٢٣ ــ ٣٣٥.

عن شبه المضمر الموجب للبناء، لأن النكرة لواحد لا بعينه، والمضمر لواحد بعينه فالمضاف: كيارَبَّ العِبَاد فى مثاله: وكقوله ربَّنا. والتقدير: يارَبَّنا ولا فرق بين أن يكون معرفة كمثاله أو نكرة كياغلام رجل. وأما المشابه للمضاف فكقوله ياغافرا ذنب المسيء. فذنب المسيء: منصوب لغافر. وعمله فى الثانى النصب، إما لفظا كما فى المثال المذكور، وإما محلا نحو: ياخيرا من زيد. والرفع نحو: ياحسنا وَجْهُهُ. ومحسنًا حال من الضمير فى غافر. والمشابهة له من ثلاثة أوجه أحدها: أن الأول عامل فى الثانى، كما أن المضاف عامل فى المضاف إليه. وثانيها: أنه يتخصص بالثانى كتخصص المضاف بالمضاف إليه. وثالثها: أنه يفتقر فى تمام معناه إلى ماينضم إليه كالمضاف بالنسبه إلى المضاف إليه. ولافرق فى نصب المشابه للمضاف بين أن يكون مسمى به علما أو نكرة مقصودة أو نكرة مبهمة، لأن نصبه إنما كان لمشابهة المضاف مطلقا لكن المسمى به والنكرة المقصودة توصف بالمعرفة دون المبهمة. وأما النكرة غير المقصودة فكقول الأعمى: يارجلا خذ بيدى. لأن الأعمى لم يقصد واحداً بعينه. ومنه قوله:

فَيَارَاكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَاىَ مِنْ نَجْرَانَ أنْ لاتَلاَقِيَا[1]

على الأصح. وآعلم أن النكرة إن كانت مخصصة كقوله

أدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أوْ يَتَرَقْرَقُ[2]

(١) القائل: عبد يغوث بن وقاص الحارثي من قصيدة له قالها يوم أسره في يوم كلاب وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «أياراكبا» حيث جاء نكرة غير مَقصودٍ بها مُعَيَّن، فهو أسير ويريد إبلاغ قومه على ألسنة الناس بأنه لن يلقاهم بعد اليوم فهو لايقصد راكبا معينا وهذا دليل على نداء النكرة غير المقصودة.
وقد استشهد به كل من: شذور الذهب ٥٥١، أوضح المسالك رقم ٤٣٤، قطر الندى رقم ٨٣، ابن عقيل رقم ٣٠٢، سيبويه ٣١٢/١، المقتضب ٢٠٤/٤، الجمل للزجاجي ١٥٨، الخصائص ٤٤٩/٢، ابن يعيش في مفصله ١٢٧/١، ١٢٩، الخزانه ٣١٣/١، شواهد العيني ٤٢/٣، ٢٠٦/٤، التصريح ١٧٦/٢، الأشموني ١٤/٣، المفضليات ١٥٦.

(٢) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبة من الطويل:
الشاهد في قوله: «أدارا» حيث جاءت مناداة وهي نكرة ولكنه خصصت بجزوى وهذا جائز

فنداؤها جائز اتفاقا. وإن كانت مبهمة فقد أجازه البصريون، ومنعه الكوفيون. وزعموا أن النكرة فى قوله: فياراكبا مقصودة. وأصله: ياراكبا وهو ضعيف إذ لا دليل عليه.

٦٣٨ وأَحْرُفُ النِّداءِ قَدْ تَنْحَذِفُ كمثلِ رَبَّنَا ومثلِ يُوسُفُ

٦٣٩ إلّا عَنِ آسْمِ اللهِ والإشَارَهْ فالحَذْفُ فِيْهِما آحْذَرَ اخْتِصَارَه

٦٤٠ لَوْ قُلْتَ هَذَا فى النداءِ واللهِ وشبهَ هَذا وَقَعَ آشْتِبَاهُ

القياس أن لا يحذف حرف النداء لكونه نائبا عن الفعل، لكنهم تجوزوا فى حذفه آختصارا لدلالة الكلام عليه. فإن قيل: فكيف جاز حذف النداء، وحروف المعانى لاتحذف، لأنه أتى بها اختصارا. ولهذا كان حذف حرف الإستفهام شاذا فى قوله:

.... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[1]

قيل لما كان المنادى مخاطبا مشاهدا جاز حذفه عند وجود قرينة دالة عليه لأن حذفه لا يخل بالكلام. أو لأنه نائب عن الفعل فجاز حذفُهُ كالفعل، أو لأنه لما

= اتفاقا وفيه شاهد آخر وهو قوله: «بجزوى» حيث صحت فيه الواو لكونه اسما لا وصفا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١١/١، جمل الزجاجي ١٦٠، الخزانه ٣١١/١، شواهد العيني ٢٣٦/٤، التصريح ٨٠/٢، الأشموني ١٣٩/٣، ٣١٢/٤، ديوانه ٣٨٩.

(١) القائل: عمر بن أبي ربيعة في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله من الطويل وتمامه:

لعمــــــرك ماأدرى وإن كنت داريــــــا
بسبــــــع رمين الجمــــــر أم بثمان

ويروى الصدر أيضا:

فو اللــــــه ماأدري وإن كنت داريــــــا
....

انظر ديوانه ٢٥٨. الشاهد في قوله «بسبع» حيث حذف همزة الإستفهام لدلالة سياق الكلام عليها، وهذا جائز في الشعر للضرورة. والمقصود: أبسبع. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٥/١، المقتضب ٣٩٤/٣، المحتسب ٥٠/١، أمالي ابن الشجرى ٢٦٦/١، ٣٣٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٨، الخزانه ٤٤٧/٤، المغنى ١٤، شواهد العيني ١٤٢/٤، الهمع ١٣٢/٢، الدرر ١٧٥/٢.

كثر استعمال المنادى، ارتكب فيه ضَرْبٌ من الحذف للتخفيف. ولا يحذف من حروف النداء إلا يا لكونها أمّ الباب نص عليه الرمانى[١]. والمنادى فى غاية القرب لأن البعيد يحتاج إلى مد الصوت، وحذف الحرف يخل به. ولا يكون المنادى مستغاثا به ولا مندوبا لحاجتهما أيضا إلى مد الصوت ولا يحذف إلا إذا كان المنادى مضافا كمثل ربنا فى مقاله. وكقوله: ﴿رَبِّى أَرِنى كَيْفَ تُحْيِى المَوْتَى﴾[٢] أو كان علما كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٣] أو كان المنادى أيانحو أيها الرجل وأيتها المرأة. قال:

أَيُّهَا الشَّاتِمِى لِيُحْسَبَ مِثْلِى … إِنّما أَنْتَ فى الضَّلَالِ تَهِيْمُ[٤]

ويمتنع حذفه عن اسم الله والإشارة والنكرة المقصودة والمبهمة. أما امتناع حذفه عن اسم الله تعالى، فلئلا يلتبس فى بعض الصور الخبر بالنداء، لأنك لو قلت: الله ربى وأنت تريد يا الله ربى لأوهم أنه مبتدأ، وربى خبره وقيل: إنما آمتنع حذف حرف النداء منه لأنهم قد عوضوا منه الميم عند حذفه نحو: اللهم. فلو حذف من غير تعويض لكان حذفا للعوض، والمعوض عنه وهو محال. وأما اسم الإشارة فلأن نداءه يدل على اقتران الإشارة بحرف النداء، وفى غير النداء يدل على الإشارة المطلقة. فلو حذف منه حرف النداء لالتبس النداء بغيره، ولأنه يصح أن يكون وصفا لأى. وأجازه الكوفيون محتجين بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُم هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾[٥].

---

(١) انظر: معاني الفراء ٩٢، شرح المفصل ١١٨/٨، المقرب ١٧٥/١، شرح الكافيه ٣٨١/٢، ارتشاف الضرب ٣٤٤، البرهان في علوم القران ٣٤٥/٤.

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٠.

(٣) سورة يوسف آية ٢٩.

(٤) القائل: عبد الرحمن بن حسان من الخفيف:
الشاهد في قوله: «الشاتمي» حيث أن الشاتم لما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت منه النون وقال ابن يعيش: والصواب أن الياء في موضع نصب اتفاقا.
وقد استشهد به كل من: المفصل ٨٥، ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٣/٢، ديوانه ٥١.

(٥) سورة البقرة آية ٨٥.

قالوا أراد ياهؤلاء. وبالقياس على نداء العلم ولاحجة فيه. أما الأية فلاحتمال أن تكون خبر أنتم وتقتلون حال، أو يكون منصوبا بإضمار أعنى على الإختصاص. وتقتلون خبر أنتم. وأما القياس على العنم فبالفرق من الوجوه المذكورة. وأشار المصنف إلى علة آمتناع حذف حرف النداء من هذين الضربين بقوله: لو قلت هذا فى النداء والله، وشبه هذا وقع آشتباه. أما الإشتباه الواقع فى آسم الله فقد مر بيانه. وأما آسم الإشارة فلما ذكر فى الآية من أنه يحتمل غير النداء. وقوله: فالحرف فيهما احذر اختصاره. ليس على إطلاقه. فإن آسم الله تعالى يحذف منه حرف النداء لكن بشرط التعويض. لكن اختصار مع التعويض، وأما امتناع حذفه مع النكرة المقصودة والمبهمة فيتبين بعد.

٦٤١ وَمَالَنَا آسْمٌ فيهِ لَامٌ وَأَلِفْ نُودِى بِلَا أَىّ سوى الله وصُفِ

٦٤٢ تَمْثِيلُ أىْ فِى نِداءِ المَعْرِفه ياأَيُّهَا الإِنْسَانُ والقصدُ الصِّفَهْ

٦٤٣ ولا تقل رَجُلٌ تعنى يارَجُلْ وماعَدَا ذَيْنِ فكَيْفَ شِئْتَ قُلْ

لا يجوز نداء مافيه الألف واللام عند البصريين، لامتناع آجتماع معرفتين على معرف واحد، لأن حرف النداء يقيد تعريف القصد، واللام إما لتعريف العهد أو الحضور وهو المراد بقوله: ومالنا اسم فيه لام وألف نودى. أى ومالنا اسم فيه ألف ولام فقدم وأخر، لأن الواو لا تقتضى الترتيب لما مر. وقوله: بلا أى وصف، الضمير فى وصف يعود على أي. والتقدير نودى بلا أى وصف به. ولايقال فيلزم منه أن لا يجتمع تعريف العملية والإضافة مع حرف النداء. لأنا نقول: أما العلم فتعريفه منوى، أو قد سلب التعريف منه لما مر. والممتنع توارد معرفين على محل واحد. وأما الإضافة فلم يجتمع المعرفان فيها على محل واحد أيضا. فإن قيل: فيلزم على هذا جواز الجمع بين اللام والإضافة لعدم تواردهما على محل واحد. فالجواب: أن تعريف اللام والإضافة يستغنى بأحدهما عن الآخر لتساويهما فى رفع العموم. وأما تعريف النداء والإضافة فإن أحدها لا يقوم مقام الآخر لتغايرهما. فإن تعريف النداء بالقصد بخلاف تعريف الإضافة. وأجاز الكوفيون نداء مافيه الألف واللام

مطلقا قياسا على نداء المضاف والعلم لقول الشاعر:

مِنْ أَجْلِكِ يَاالَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وأَنْتِ بَخِيْلَةٌ بالـوَصْلِ عَنِّـي(١)

وقولهم: يالله. والجواب أما عن القياس فما تقدم، وأما عن البيت فلأن اللام تنزلت منزلة جزء الكلمة لأنها لَيست للتعريف، لأن الموصول يتعرف بصلته. وأمّا عن اسم الله. فمن قال أنه علم مرتجل وليس بمشتق واللام لازمته كالجزء فجاز اجتماعها مع حرف النداء لذلك. ومن قال بأنه مشتق وهو الأظهر، لما مرّ فى أول الكتاب، فاجتماعه مع حرف النداء لتنزله منزلة الجزء لكونه عوضا عن فاء الكلمة. والذى يدل على أن الألف واللام عوض لا للتعريف. قولهم: يا الله بقطع همزة الوصل. وقيل: إنما نودى آسم الله وفيه الألف واللام لكثرة استعماله، إذ الحاجة داعية إلى ندائه، وإنما لم يوصف به أى لأنه عَلَمٌ. وأى إنما يوصف بالأجناس لا بالأعلام. فلا يقال: ياأيها الصَّعِقُ بل يقال يامن هو الصعق فيوصل إلى ندائه بمن الموصولة. ويجعل العلم خبر المبتدأ الذى هو جزء الصلة، وهو المراد بقوله: سوى الله. أى ليس لنا اسم نودى وفيه ألف ولام، ولم يجعله وصفا لأى إلا آسم الله. لأن اللفظ لم يكن نكرة ثم عرف باللام.

وقوله: نودى بلا: أى يريد أنه باشره حرف النداء بلا واسطة. وإلا فجميع الأعلام التى يلزمها اللام كالصعق ينادى بلا أى بل بواسطة من كما مَرَّ بيانه. قوله:

---

(١) القائل: مجهول وهو من الوافر ويروى البيت:

فديـــــتك ياالتـــــي تيـــــمت قلبـــــي
وأنت بخيلــــــة بالـــــــود عنـــــــي

الشاهد في قوله: «ياالتي» حيث جمع بين حرف النداء والمعرف بأل التعريف وأل هنا لازمة لا إضافية، لأنه لايجوز إسقاطها لأنها من بنية الكلمة. والجمع هنا على سبيل الشذوذ. ويروى البصريون أن هذا أخف شذوذا من قولنا يا الغلامان، لأن أل التعريف هنا ليست من بنية الكلمة وإنما هي مزادة على الكلمة.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٠/١، الهمع ١٧٤/١، الأشباه والنظائر ٢١٦/١، الدرر ١٥٢/١، المقتضب ٢٤١/٤، الخزانة ٣٥٨/١، الإنصاف ٣٣٦، أسرار العربية ٢٣٠، شروح سقط الزند ١١٦، شرح المفصل ٨/٢، ــ اللسان (لنا) ١٠٦/٢٠، الأصول ٣١٨/٢.

تمثيل أى لنداء المعرفة يريد أن المعرف باللام لما آمتنع نداؤه وفيه اللام توصلوا إلى نداءه بشيئين: أى وآسم الإشارة. أما الأول: فقد تمثل به فى قوله: يا أيها الإنسان. فأى اسم مبهم مفرد منادى مبنى على الضم، مشفوعا بحرف التنبيه إما لأنه عوض عمايُضَافُ إليه أى، وإمّا عوض عن حرف النداء من الصفة المقصودة بها لإفادتها التنبيه كحرف النداء ومافيه اللام صفة لأى. وقيل خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة لأى. والأول أظهر لعدم مايدل على [حذف][1] المبتدأ الذى هو على خلاف الأصل، ولشدة آقتضاء أى الصفة لابهامها. ويجب رفع الصفة مطلقا خلافا للمازنى[2]. فإنه أجاز نصبها قياسا على صفة العلم وهو ضعيف. لأن المقصود بصفة العلم الإيضاح، والمنادى هناك هو العلم وهاهنا الصفة هى المنادى، وأى وصلة إلى ندائه. ولذلك لا يوقف على الوصلة دون الصفة بخلاف العلم. وإليه أشار بقوله: والقصد الصفة. وإذا كان الوصف هو المنادى فى المعنى، وجب رفعه لتناسب حركته حركة المنادى وإن كانت حركة إعراب. وقيل: إنها حركة بناء، وهو باطل. لأنها لما لم تباشر حرف النداء لم تقع موقع المضمر، وإنما الواقع موقعه أى، ولذلك بنيت. وقد توصف أى باسم الإشارة نحو: يا أيهذا الرجل. قال:

ألَا أيُّهَذَا اللّائِمِى أحْضُرُ الوَغَى
وأنْ آشْهَدَ اللَّذَاتِ هل أنْتَ مُخْلِدِى[3]

فأى هو المنادى، وذا صفته. وإنما وصف أى به إمّا لأن المقصود بالنداء صفة

---

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الاصل (ص) (حرف) وهو تصحيف.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٦٤/١، إعراب القرآن للنحاس ٢٦/١، الإرتشاف ٣٤٧، الهمع ١٧٥/١، أمالي ابن الشجرى ٢٩٩/٢، شرح الكافية ١٤٢/١، شذور الذهب ٨٥٤.

(٣) القائل: طرفة بن العبد من معلقته المشهورة وهو من الطويل ويروى صدره: ألا ايهذا الزاجري.. الشاهد في قوله: «أيهذا الزاجري» حيث جاء بنعت «أي» باسم الإشارة ثم نعت اسم الإشارة بالإسم المحلي بالألف واللام «اللائمي»، و «الزاجري» وهذا هو الغالب في «أي» إذا نعتت باسم الإشارة.
وفيه شاهد آخر هو قوله: «أحضر» حيث نصب بأن المصدرية المحذوفة عند من روى الفعل

اسم الإشارة، ولا يوصف إلا بما فيه اللام، فكان الوصف به كالوصف بما فيه اللام، وأما لتأكيد الإشارة لكون النداء إشارة. وأما الثانى: فما يتوصل به إلى نداء ما فيه الألف واللام وهو اسم الإشارة فيجوز: ياهذا الرجل إن جعلت ذا وصلة إلى نداء مافيه اللام وجب رفع الصفة، وكان حكمهُ حكم ياأيها الرجل إلا أن اسم الإشارة يجوز ذكره من غير صفته. ويمتنع حذف حرف النداء منه بخلاف أى فيهما. وإن لم يجعله وصلة إلى ندائه جاز فى الصفة الرفع والنصب قياسا على يازيدُ العاقلُ والعاقلَ. قوله: ولا تقل رجل تعنى يارجل يريد بيان امتناع حذف حرف النداء من النكرة المقصودة و المبهمة. أما النكرة المقصودة فلأن الأصل فى يا رجُلُ: ياأيها الرجل، فخفف وآختص بناء على بيان يا ودلالتها عليه، فلو حذفت لكان اجحافا بارتكاب حذف ثلاثة أشياء. وأما النكرة المبهمة نحو: يارجلا. فآمتناع الحذف منه لئلا يلتبس بغيره من المفاعيل، ولأنه يصح إِن يوصف به أى. وقد شذ من ذلك افتد مخنوق[1] وأصبح ليل[2] وأطرق كرا[3] لكونها أمثالا جرت مجرى

= منصوبا وهم الكوفيون. والذي أباح ذلك ذكر «أن» مع المعطوف في قوله: وأن أشهد. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥٢/١، شواهد العيني ٤٠٢/٤، الخزانة ٥٧/١، ٢٩٤/٣، ٦٢٥، المقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، شذور الذهب ١٥٣، الاغراب في جدل الإعراب ٦٧، ابن عقيل ٨٩/٣، أمالي السهيلي ٨٣، السيوطي ٢٧٠، المحتسب ٣٣٨/٢، الإنصاف ٥٦٠، الدرر ١٢/٢، ٣/١، الهمع ١٧/٢، ٥/١، ١٧٥، ديوانه ٢٧، امالي ابن الشجرى ٨٣/١، مجالس ثعلب ٢٨٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، ٢٨/٤، ٥٢/٧، المغنى ٣٨٣.

(١) هو قول قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق، فخنقه وقال: افتد مخنوق، فقال له سليك: الليل طويل وأنت مقمر، أي أنت آمن من أن أغتالك ففيم استعجالك في الأسر؟ ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك، أضراطا وأنت الأعلى. فذهبت كلها أمثالا. ويضرب لكل مشفوق عليه مضطر. أنظر: شرح الكافيه للرضى ١٤٦/١، أمثالي الميداني ٧٨/٢، المقتضب ٢٦١/٤.

(٢) أي أدخل في الصباح، وصر صبحا قالته أم جندب زوجة امرىء القيس وكان مفركا ويقال: أنه سألها عن سبب تفريكهن له فقالت له: لانك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الإراقة، بطيء الإفاقة. (انظر: شرح الكافية ١٤٦/١، أمثال الميداني ٤٠٣/١، المقتضب ٢٦١/٤)

(٣) رقية يصيدون بها الكرا ويقولون: أطرق كرا إن النعام في القرى. ما أن أرى هنا كر فيسكن، =

الأعلام، ولكثرة الإستعمال. وأما قوله: وماعدا ذين فكيف شئت قل: فذان إشارة إلى آسم الله وآسم الإشارة والنكرة المقصودة، لأنه جعل آسم الله والإشارة قسما واحدا لاشتراكهما فى التعريف ومخالفتهما للنكرة فيه. وقد يحذف المنادى كقوله: ﴿آسْجُدُوا﴾[1] فى قراءة الكسائى. والتقدير: ياقوم. وعلى قراءة الجماعة الفعل منصوب بأن والنون مدغمة فى لام لا.

٦٤٤ وأن تُضِف للياءِ في النّداءِ قُلْ ياغُلَامِى بِسُكُونِ اللّامِ

٦٤٥ وان تَشَأ فَتَحْتَ أوْ حَذَفْتَهَا وَقِفْ بهاءِ السَّكْتِ إنْ فَتَحْتَهَا

٦٤٦ وان تَشَأ قَلَبْتَ ياءَهُ أَلِفْ كياء غُلَامَا وبهاء السَّكْتِ قِفْ

إذا نودى المضاف إلى ياء المتكلم وكان صحيحا نحو: يا غلامى ويا أخى. وفى التنزيل: ﴿يَاعِبَادِى﴾[2] أو جاريا مجراه ففيه ست لغات. الأولى: ياغلامىْ باثبات الياء ساكنة قياسا على المظهر نحو: يا غُلَامَ زَيْدٍ، وعلى الألف فى قاما. والواو فى ضربوا لأنهما اختاها فى الإعتلال، ولأن الأصل فى البناء السكون. الثانية: ياغلامىَ بفتح الياء قياسا على كاف الخطاب، والتاء فى قمتُ لأنها مثلها فى كونها للمتكلم، فحركت تقوية لها لضعفها وخفائها، وكانت الحركة فتحة لثقل الضمة والكسرة على الياء. الثالثة: وهى أجودها ياغُلَامِ بحذف الياء وابقاء الكسرة دالة عليها، إما طلبا للتخفيف لكثرة الإستعمال مع ابقاء مايدل عليها. وإما لمناسبتها للتنوين لعدم قيامها بنفسها. والتنوين يحذف فى النداء فكذلك ماحل فى محله، ولك الحاق هاء السكت فى الوقف نحو: ياغلامية محافظة على فتح الياء لعدم مايدل عليها. والوقف على حرف ساكن.

الرابعة: ياغلاما: بقلب الكسرة فتحة، وقلب الياء ألفا طلبا للخفة التى فى

= ويطرق حتي يصاد.. والمعنى أن النعام الذي هو أكبر منك قد أصطيدا و حمل إلى القرى. انظر: شرح الكافية ١٤٦/١، وأمثال الميداني ٤٣١/١ ــ ٤٣٢، المقتضب ٢٦١/٤.

(١) سورة الكهف آية ٥٠، سورة الإسراء آية ٦١.

(٢) سورة الزخرف آية ٦٨.

الألف، وهربا من ثقل الياء والكسرة قبلها. وفى التنزيل: ﴿ياأسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾[1] ويجوز الوقف بهاء السكت فيقال: ياغلاماه لخفاء الألف.

الخامسة: ياغلامَ بحذف الألف والإجتزاء بالفتحة كما بالكسرة التى قبل الياء.

السادسة: ياغلامُ بحذف الياء والضم مع إرادة الإضافة. وإنما يفعل ذلك فى الأسماء الغالب عليها الإضافة. فإذا لم تضف إلى غير الياء مطلقا علم أنها مضافة إلى الياء حملا على الغالب.

وإذا تقرر هذا فقوله: وإن تضف للياء فى النداء، يريد به الصحيح ومايجرى مجراه بدليل تمثيله بقوله ياغلامى، لأن المقصود إذا أضيف إلى ياء المتكلم لم يجز حذف الياء منه لامتناع إنكسار ماقبلها، ولا قلبها ألفا لأنه يؤدى إلى الجمع بين ساكنين ولا اسكانها. وقوله للياء يريد إلى الياء. فاللام بمعنى إلى. واحترز بقوله فى النداء عن غير النداء، لأن الوجوه المذكورة لا تجوز إلا فى النداء. وقوله: بسكون الياء إشارة إلى اللغة الأولى. وقوله: وإن تشأ فتحت إلى الثانية. وقوله: أو حذفتها إشارة إلى الثالثة، والسادسة. وهو حذف الياء مع إبقاء الكسرة دالة عليها، وحذفها مع الضم ويدخل فيه الخامسة إن نظرنا إلى أن أصل الألف الياء. وقوله: وقف بهاء السكت إن فتحتها. إشارة إلى مدهاء السكت بها مفتوحة قوله: وإن تشأ قلبت ياءه ألف إشارة إلى الرابعة. وقوله وبهاء السكت قف إشارة إلى الوقف، وبهاء السكت مع الألف. وآعلم أنه إذا لم يكن المنادى مباشرا فى الإضافة ياء المتكلم بل مضاف إلى آسم ذلك الإسم مضاف إليها نحو ياغُلَامَ غُلَامِي امتنع حذفها لبعدها عن المنادى. وقد جاء فى نحو: ياابْنَ أمّ، وياابن عمّ أربعة أوجه: وجهان منها جاريان على قياس غيرهما. اثبات الياء وقلبها قال أبو النجم:[2]

---

(١) سورة يوسف اية ٨٤.

(٢) هو الفضل بن قدام بن عجل بن بكربن وائل أحد مشهورى الرجاز في العصر الأموي، ومن الطبقة الأولى، توفي سنتة ١٣٠ هـ (طبقات الشعراء ١٤٩، الشعر والشعراء ٦٠٣/٢، معجم الشعراء ٣١٠، معاهد التنصيص ١٨/١).

يَابِنْتَ عَمَّا لا تَلُومِى وَٱهْجَعِى ....(1)

والوجهان الأخران: حذف الياء وإبقاء الكسرة، وحذف الألف وإبقاء الفتحة. وهما مخصوصان بذلك دون غيرهما. وقالوا: يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ فى النداء خاصة. واختلف فيها فذهب الكوفى إلى أنها للتأنيث، وياء المتكلم مقدرة بعدها. وذهب إلى أنها عوض عن ياء المتكلم، بدليل آمتناع الجمع بينهما فلا يقال: ياأبتى و ياأمتى وخصا بذلك تفخيما لهما أعنى الأب والأم. ولأنها تقلب فى الوقف هاء، ولو كانت ياء المتكلم مقدرة لامتنع قلبها لتوسطها.

٦٤٧ ونَعْتُ ماتضاف إنْ عَرَفْتَهُ باللّامِ جازَ الضَّمُّ أو نَصَبْتَهُ

٦٤٨ نقول يازيدُ الكَرِيمُ ذا الحسب وإن أضَفْتَ النَّعْتَ فالنَّصْبُ وَجَبْ

يريد بما يضم المفرد المبنى مطلقا غير المبهم، لأن نعت المعرب لا يجوز فيه إلا النصب لأنه نعتُ لمعرب، وكما أنَّ المُعْرَبَ في غير النِّدَاء نعته تابه له كذلك فى النداء فيدخل فى قوله مايُضَمُّ العلم والنكرة المقصودة نحو يا رجل الكريمُ. وكان يجب أن يقول غير المبهم ليخرج منه: ياأيها الرجل. فإنه ليس فى نعته إلا الرفع على الأصح. لو قال: ونعتُ ما يضم لفظا أو تقديرا لكان أعم ليدخل فيه نحو: ياحذام وياسُعْدَى. فإن فى لغتهما الوجهين وليست مضمومة. فالأولى: أن يقال المنادى المضموم لفظا أو تقديرا. غير المبهم لا يخلو إما أن ينعت بمفرد أو مضاف، فإن كان الأول جاز فيها وجهان. الرفع والنصب. كقولك: يازيد الكريم فالرفع على اللفظ والنصب على المحل. أما الحمل على اللفظ فلأن بناءه لما كان عارضا شبهت حركته بحركة الإعراب فى كونها عارضة. وفى اطرادها مع حرف النداء كاطراد الفاعل. ولذلك ينون ضرورة وعليه جاء قوله:

---

(1) القائل: أبو النجم الفضل بن قدامه العجلي. وهو من الرجز المشطور وبعده.

ياابنــــة عمـــا لاتلومـــي واهجعـــي

حتـــى إذا داراك أفـــق فارجعـــى

الشاهد في قوله: «ياابنة عما» حيث أثبت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٨/١، أوضح المسالك ٩١/٣.

ياحَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ ....[1]

وقال الأخفش[2]: نعت المنادى مبنى لأن حركته لما كانت تابعة لحركة بناء وجب أن يكون بناءاً قياسا على تبع صفة منفى لا فى حركته. ولأنه لو كان مرفوعا لافتقر إلى عامل. وكلاهما ضعيف. لأن وجود اللام فى النعت يمنع من بنائه مطلقا.. حركة النعت لطوله بالنعت المضاف، وتنزله منزله الكلمة الواحدة ولخفة حركة المبنى وقوة حركة المعرب. واشترط كونه مضافا إلى علم سواء كان العلم المضاف إليه ابن أو ابنه اسماً أو كنية أو لقبا، لأنه لكثرة استعماله يفتح طلبا للخفة. وإن أُضيفا إلى غير علم كيازيد ابن أخينا، وياهند ابنة عمنا، أو كان غير العلم كيارجل ابن عمرو، فليس فى المنادى إلا الضم. وأما الصفة فلا يجوز فيها إلا النصب. فقوله: فإن نعت بابنة أو ابن. يريد إن نعت بهما العلم المفرد مضافين إلى علم بدليل ماتمثل به من قوله ياعمر بن معمر لما مَرّ من امتناع الإتباع فى غير العلم الموصوف بهما، أو العلم الموصوف بهما مضافين إلى غير علم. قوله فافتحه: أى فافتح المنادى. قوله وآبن يريد أن الفتح فى العلم بناء لا إعْرَاب. لأنه مفرد أى: وابن العلم المنادى على الفتح اتباعا لصفته. وهذا عكس قولهم: يازيد الكريم برفع الكريم. فإنهم أتبعوا فيه حركة الإعراب حركة البناء. وقوله: ياعُمَرَ ابن

---

(١) القائل: بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة رؤبة بن العجاج يمدح فيها الحكم بن عبد الملك ابن بشر بن مروان:

ياحَكَـــمُ الـــوَارِثُ عَنْ عَبْـــدِ المَـــلِكْ
أُوْدَيْتُ إنْ لَمْ تَحْبُ حَبْـــوَ المُعْتَـــنِكْ

الشاهد في قوله: ياحكم الوارث فإن حكم: منادى مبني على الضم لأنه مفرد علم، والوارث: نعت مقترن بأل، و قد روى برفع الوارث ونصبه فدل على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترنا بأل، وكان المنادى مبنيا جاز في النعت الوجهان.

وقد استشهد به كل من: قطر الندى رقم ٨٧، المغنى رقم ١٥، اللسان (ع ن ك)، الخصائص ٣٨٩/٢، ٣٣١/٣، المقتضب ٢٠٨/٤، أمالي ابن الشجرى ٢٩٩/٢، الإنصاف رقم ٤٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢، ديوانه ١١٨.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٦٩/٢.

مَعْمَرِ فمن صدر بيت العجاج وهو:

ياعُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَر ....[1]

وقد روى بالفتح. وأما قوله: وإن ضممت مبدلا، فمعناه وإن ضممت الأول مبدلا للضمة من الفتحة التى للإتباع لم ينكر ذلك لأنّه الأَصْلُ فى المفرد، وإن لم يحصل تخفيف كما كان في الإتباع. وقد جاء الفتح والضم في قوله:

يَاحَكَمُ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجَارُودْ ....[2]

وإنما لم تتبع هاهنا حركة الصفة حركة الموصوف، لأنها لما كانت حركة إعراب لصفة مضافة كانت أولى بالتبعية، ولعدم حصول الخفة المقصودة بالإتباع. وقيل إن حركة المنادى تشبه باطرادها حركة الإعراب وأما [على][3] المحل فهو القياس لأنه لما كان مفعولا منصوب المحل لم يعتد بحركته، كما لم يعتد بحركة هؤلاء فى قولك: ضربت هؤلاء الرجال. وعليه قوله. ياعمر الجوادا. والأصمعى يمنع من وصف المنادى مطلقا، ويجعله خبر مبتدأمحذوف إذا ضم، ومنصوبا بفعل وهو أغنى إذا

---

(١) القائل: العجاج وهو من الرجز:
الشاهد في قوله: «ياعُمَرَ بْنَ» حيث بنى عمر على الفتح اتباعا لحركة الإبن لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم مع كثرة الإستعمال وهو يشبه في قوله: ياتيم تيم عدى... والرفع في عمر أكثر جودة لأنه اسم نُعِتَ بمضاف. وقياسه أن يكون بمنزلة قولهم: يازيد ذا الجمة.
وقد استشهد به: سيبويه ٣١٤/١، ديوانه ١٨.

(٢) القائل: ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وينسب كذلك إلى رجل من بنى الحرمان وتمامه:
ياحكم بن المنذر بن الجارود
سُرَادِقُ المَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُوْدْ
الشاهد في قوله: «ياحكم» حيث يجوز أن يعرب:
أ ــ منادى مبنى على الضم في محل نصب.
ب ــ منادى مبنى على الفتح للإتباع محل نصب.
بن: نعت للحكم باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة. وقد اختار البصريون الفتح: «ياحَكَمَ»
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٣/١، المؤتلف و المختلف ص ١٧٠، المعارف لابن قتيبة ٣٣٩.

(٣) هكذا في (ق، ك) و في الأصل (ص) ولما هو تصحيف.

نصب. لأنه لما وقع المضمر المخاطب لم يوصف كما لم يوصف المضمر وهو ضعيف. لأن الشيء إذا شابه الشيء من بعض الوجوه لم يعط حكمه مطلقا. ولما كان لفظه باقيا على الغيبة وصف بالنظر إلى اللفظ، وإن كان الثانى، فإن كانت إضافته محضة نحو: يازيد صاحب عمرو. ومنه قوله:

أَزَيْدَ أَخَا وَرْقَاء إِنْ كُنْتَ ثَائِراً فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍ فَخَاصِمِ[(١)]

فليس فيه إلا النصف حملا على المحل، لأنه لو ولى النعت حرف النداء لفظا لوجب نصبه، فكذلك إذا وليه حكما. ولأن المتبوع لو كان مضافا لوجب نصبه، فكذلك تابعه وإن كانت غير محضة جاز فيها الرفع والنصب، فإن ناديته فليس فيه إلا النصب. فقوله: إن عرفته باللام: إشارة إلى القسم الأول وهو النعت بمفرد. ويريد بقوله: الضم والرفع، فأوقع اللفظ العام موقع الخاص. قوله وإن أضفت النعت إشارة إلى القسم الثانى وهو المضاف. وقد جمع فى قوله: نقول يازيد الكريم ذا الحسب للمنادى [بين][(٢)] نعتين. أحدهما: مفرد وهو الكريم، فيجوز فيه الأمران، والثانى: مضاف وهو ذا الحسب، فإن جعلته نعتا للمنادى وجب نصبه لما مر، وإن جعلته نعتا للكريم. فإن كان منصوبا وجب نصب صفته المضافة، وإن كان مرفوعا وجب رفعها. فإن تقدم النعت المضاف على المفرد إن جعلته وصفا للنعت المضاف تعين نصبه، وإن جعلته نعتا لزيد المنادى جاز رفعه ونصبه.

٦٤٩ وإنْ نَعَتَّ بِابْنَةٍ أوْ اِبْنِ فَافْتَحْهُ إِتْبَاعًا لِلاِبْنِ وابْنِ

(١) القائل: غير معروف من الطويل ويروى البيت برواية أخرى:

أزيـــد أخـــا ورقــــاء إن كنت ثائـــرا

فقـــد عرضت أحنـــاء أمـــر فخـــاصم

الشاهد في قوله: «أخاورقاء» حيث جاء منصوبا لأنه لما كان وصفا للمنادى المفرد مضافا كان منصوباً حتما. المعنى: يقول الشاعر: وقد ظهر من الأمور المشكلة، مايوجب الخصام والنزاع، فإن كنت مصرا على الطلب بثأرك فقم فخاصم.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٠٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢، المفصل ٣٨، اللسان ٢٢٣/١٨.

(٢) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) (بغير).

٦٥٠ كَقَوْلِهِ: ياعُمَر بنَ مَعْمَرِ وإن ضَمَمْتَ مُبْدَلاً لم يُنْكرِ

إذا نعت المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة مضافين إلى علم مطلقا، ففى المنادى وجهان. البناء على الضم، والبناء على الفتح وهو الأكثر اتباع حركة المنادى وحركة الصفة حركتا بناء، لأنهما صارا بالتركيب بمنزلة خمسة عشر. وقيل إنهما حركتا إعراب، لأن الكلمة الأولى لما اتبعت الثانية، تعدى حكم الثانية إليها. والحق أن الأولى حركة بناء، والثانية حركة إعراب لكونها صفة لما مر.

٦٥١ والضَّمُّ فى إبْـدَالِ مَايُضَمُّ كَقَوْلِهِ يانَصْرُ نَصْرٌ حَتْمُ

حكم المبدل والمعطوف بحرف وليس فيه اللام حكم المباشر مطلقا، أما البدل فإن كان مفردا نحو: ياغلام زيد ويازيدُ زيدُ إذا أريد به البدل لا التوكيد وجب بناؤه على الضم، لأنه إن كان فى حكم تكرير العامل فلا إشكال، وإن لم يكنه فلأنه المقصود بالذكر. والمتبوع كالتوطئة له. فإن لم يختص بالحكم دون المتبوع فلا أقل من المساواة. وإن كان مضافا نحو: يازيد أبا عبد الله وجب نصبه، لأنه فى حكم المباشر بحرف النداء، ولأنه لما وجب نصب الصفة المضافة إضافة حقيقية بالبدل أولى لما بينا، وإن كان المنادى مضافا فالبدل إن كان مفردا نحو: ياأبا عبد الله زيد وجب ضمه. وإن كان مضافا وجب نصبه كالمنادى. فقوله والضم فى ابدال مايضم يريد به أن يجب الضم فى إبدال مايضم. واحترز بقوله إبدال مايضم عن المضاف، ومن المفرد غير المقصود نحو: يارجلا رجلا فإنه لا يجوز فيه إلا النصب إذا لم يقصد به التأكيد، إلا أن يوهم أن البدل المفرد من المضاف لا يضم وليس كذلك فإنه متى كان البدل مفردا وجب ضَمُّهُ مطلقا. لكن مثاله كشف عن مراده.

وقوله: يانَصْرُ نَصْرٌ. هو بيت لرؤبة قد مر ذكره فى عطف البيان أوله:

إنّى وأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً لِقَائِـلٍ يانَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[1]

---

(١) القائل نسبه سيبويه وإبن جنى الى رؤبة العجاج. ونسبه ابن هشام لذى الرمة. الشاهد في قوله: «يانصر نصر نصرا» حيث جاءت نصر الأولى منادى مبنى على الضم في محل نصب، ونصرا =

فنصر الأولى يجب فيه الضم لأنه منادى مفرد. وضم الثانى من غير تنوين لأنه بدل من الأول كأنه قال: يانصر نصر. ونصب الثالث على المصدر أى آنصرنى نصرا.

أو الأغراء كأنه قال: عليك نصرا، أو تأكيد للاول، أو عطف بيان له. ويجوز رفع الثانى منونا ونصبه فالرفع على لفظه، والنصب على محله. والأجود أن يجعل تأكيدا للأول لأنه من لفظه. والثالث: حينئذ أما توكيد للثانى على أنه عطف بيان للأول أو عطف بيان على محل الأول، أو محل الثانى إن كان مضموما.

٦٥٢ والعَطْفُ فِي يازيْدُ والضَّحَّاكُ ... فى الرَّفْعِ والنَّصْبِ لَهُ آشْتِرَاكُ

المنادى المعطوف على المفرد إن كان فيه ألف ولام فالنصب والرفع جائز. وآختلف فى الأولوية: ضعيف لأن وجود اللام فى النعت يمنع من بنائه مطلقا، ولما مر من كون حركة المنادى تشبه باطرادها حركة الإعراب. وأما على المحل فهو القياس، لأنَّهُ لما كان مفعولا منصوب المحل لم يعتد بحركته لما لم يعتد بحركة هؤلاء فى قولك ضربت هؤلاء الرجال. وعليه قوله:

.... **ياعُمَـــــرُ الجَــــوَادَا**[1]

= الثانية عطف بيان على نصر الأولى باعتبار اللفظ.، ونصرا الثالثة عطف بيان على نصر الأولى باعتبار المحل، أو نصبت على المصدرية، أو تأكيد للأولى، ولايجوز في أي من نصر الثانية أو الثالثة أن تكون بدلا من المنادى، لأن البدل كما هو معروف على نيه تكرار العامل.وهذا لايتأتى بهما مع تكرار أداة النداء، ولهذا صح في هذا البيت أن يكون «نصر نصرا» عطف بيان لا بدل.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٠٤/١، المقتضب ٢٠٩/٣، الخصائص ٣٤٠/١، الخزانة ٣٢٥/١، المغنى ٣٨٨، شذور الذهب ٣٤٧، ٤٥٠.

(١) القائل: جرير بن عطية يمدح فيها عمر بن عبد العزيز بن مروان من قصيدة له من الوافر مطلعها:

أبت عينـــاك بالحسن الرقـــادا ... وأنكـــرت الأصادق والبـــلادا

وتمامه:

فمـــا كعب بن مَامـــة وابـــن سُعْـــدَى ... بأجْـــوَدَ مِنْكَ ياعُمَـــرُ الجَـــوَادَا =

فاختار الخليل[1] وسيبويه[1] والمازنى[1] الرفع حملا على اللفظ مطلقا، واختيار أبي عمرو[1] ويونس[2] والجرمى[2] النصب حملا على المحل مطلقا. وأما المبرد[2] فذهب إلى الفرق وهو أن المعطوف إن كان علماً نحو الحارث والعباس اختار الرفع. وإن كان جنسا كالطير والغلام اختار النصب. أما الأول فاحتج بأن حرف النداء وإن كان يمتنع ظهوره مع مافيه اللام، فإنه لايمتنع تقديره. وإذا لم يمتنع كان حكمه المباشر لحرف النداء، ولأنه يجوز فى التابع مالا يجوز فى المتبوع. وأما الثانى فآحتج بأنه لما آمتنع أن يباشر حرف النداء مافيه اللام فى الجملة كان حمله على المحل أولى لضعف الحمل على اللفظ. وأما الثالث: فاحتج إما لاختيار الرفع فلأن اللام مع العلم لما كان لايمنع من تقدير حرف النداء لعدم إفادته التعريف، فالأولى

= الشاهد في قوله: «ياعمر الجوادا» فقد روى بفتح عمر الجوادا بدليل قوافي القصيدة. وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء كان الوصف لفظ ابن أم لم يكن. وقد خرجه البصريون على أن أصله «ياعمرا» حذفت الألف تخلصا من الساكنين فهو كالمندوب، وهذه الألف تشبه ألف الندبة والفتحة فتحة المناسبة لا حركة العامل وهو بعيد لما فيه من التكلف.. وقد استشهد به: المقتضب ٢٠٨/٤، جمل الزجاجي ١٦٥، أمالي ابن الشجرى ٣٠٧/١، ٢٩٩/٢، الأصول ١٩٢/١، الأشموني ١٣٤/٣، المغنى ١٩، شواهد العينى ٢٥٤/١، شرح التصريح ١٦٩/٢، الهمع ١٨٦/١، الدرر اللوامع ١٥٣/١، الخزانه ٢٦٣/٢، شواهد التوضيح ١٠٩، الكامل ١٣٦/١.

(١) يقول المبرد في هذا: أما الخليل وسيبوية والمازني فيختارون الرفع فيقولون يازيد والحارث أقبلا وقرأ الأعرج «ياجبالي أوبي معه والطير». وأما أبو عمر وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب وهي قرأة العامة. المقتضب ٢١٢/٤ ويقول سيبوية ٣٠٥/١. قال الخليل:من قال يازيد والنضير، فنصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصلة. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يازيد والنضر. وقرأ الاعرج «اجبالى أوبي معه الطير» فرفع. ويقولون: ياعمر والحارث وقال الخليل هو القياس كأنه قال وياحارث: ويقول المبرد «أيضا» والنصب حسن على قراءة الناس ٢١٣/٤. وانظر: الأصول ٤٠٨/١، الإيضاح العضدي ٢٣١/١، ٢٣٢، المفصل ٣٧ شرح الكافية ١٣٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢ ـ ٦، سيبويه ٣١٨/١، ١٨٦/٢.

(٢) المقتضب ٢١٢/٤، ٢١٣، والمصادر في الهامش السابق.

تحريكه بحركة المنادى. وإما لاختيار النصب فلأنه لما آمتنع الحكم بزيادتها لإفادتها التعريف كان حمله على المحل أولى. وأما أبو الفتح[1] فجوز الأمرين من غير أولوية. وأنشد:

أَلَا يَازَيْدُ والضَّحَّاكُ سِيْرَا ... فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ[2]

بالرفع والنصب لما مر. وقد قرىء قوله تعالى: ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾[3] برفع الطير ونصبه. وإن لم يكن فى المعطوف الألف واللام فإن كان مفردا نحو: يازيد وعمرو وجد فيه الضم، لأنه إن لم يجعل فى حكم تكرير العامل، فإن حرف العطف قد ناب مناب العامل الممكن تقديره معه. وأجاز الأخفش[4] يازيد وعمرا بالنصب حملا على المحل، وتنبيها على أنه يجوز فى المعطوف مالا يجوز فى المعطوف عليه، ويبطله ماتقدم. وإن كان مضافا نحو: يازيد وعبد الله وجب نصبه، لأنه فى حكم المباشر لحرف النداء كما مر.

٦٥٣ وَآرْفَعْ أَوْ آنْصِبْ يَاتَمِيْمُ جُمَعُ ... وَكُلُّكُـمُ وَكُلُّهـمْ لَايُرْفَـعُ

التوكيد إن كان مفردا جاز فيه الرفع حملا على اللفظ، والنصب حملا على المحل كالصفه. فيقال: ياتميمُ أجمَعُ وأجْمَعَ رفعا ونصبا بإفراد التوكيد حملا على لفظ تميم

---

(١) المراجع السابقه.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله، من الوافر:
المعنى: يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه لأنهما قد صارا في طريق لاسائر فيه يتواريان وراءه ممن يتعقبهما، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما.
الشاهد في قوله: «يازيد والضحاك» فزيد منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب «والضحاك» اسم مقترن بأل غير مضاف معطوف على المنادى بالواو. وقد روى البيت بنصبه ورفعه، فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى اذا كان بهذه المثابة جاز فيه الوجهان الرفع على اللفظ والنصب على المحل. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٣٥، مغنى اللبيب رقم ١٦، قطر الندى رقم ٨٩، جمل الزجاجي ١٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/١، همع الهوامع ١٤٢/٢، الدرر اللوامع ١٩٦/٢.

(٣) سورة سبأ آية ١٠.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٠.

وقوله: جمع ليس بجيد. لأنه تأكيد لجماعة المؤنث كقولك: قام النساء جُمَعُ، وتميمُ ليس كذلك. فالصواب أن يقال: أجْمَعُ كما ذكرنا. ويجوز أن يجمع التوكيد حملا على معنى تميم فيقال: ياتميم أجْمَعِيْنَ وأجْمَعُون إنْ قُصِدَ الحى، وياتميم جمعاء إن قصد به القبيلة. ويقال يانساءُ جُمَعُ بالرفع، وجُمَعَ بالنصب. قوله: وآرفع يريد به حملا على اللفظ. قوله: وانصب يريد به حملا على المحل. وإن كان التوكيد مضافا فليس إلّا النصب لأنه مضاف، وتأثير النداء فى المضاف النصب فتابعه كذلك. فيقال ياتميمُ كلكُمْ بضمير الخطاب اعتبارا للمعنى كما قالوا أنت الذى فعلت لأن المنادى مخاطب فى المعنى. وياتَمِيْمْ كُلُّهُمْ بضمير الغائب اعتبارا للفظ، لأنه وإن كان منادى فهو موضوع للغيبة. ويقال على هذا ياتميم أنْفُسَكم وأنفسُكم. قوله: كلكُم وكلهُم يريد إن شئت أعدت الضمير بلفظ الخطاب وإن شئت أعدت بلفظه الغيبة. وقوله: لا يُرْفَعُ أى لا يجوز فيه الرفع لكونه مضافا. وقد ذكرنا علته.

(النـدبـة)

٦٥٤ وإنْ نَدَبْتَ مَنْ تُنَادِى قُلْتَا   وَازَيْـدُ واعَمْـرُو وإنْ أرَدْتَـا
٦٥٥ جئتَ بِيَا فقـلتَ يَاسَعِيْـدَاهْ   وفى المُضَافِ ياعُبَيْدَ اللَّهَاهْ

الندبة فعله. أما الندب الذى هو الحث على الشيء كأن النادب يحث القلوب على الحزن على المندوب. وأما من النَّدْبِ الذى هو الخفة لقولهم: هو نَدْبٌ فى حاجته. فكأنها خفة ذكر المندوب على لسان النادب وأكثر ما يتكلم به النساء لِضَعْفِ قلوبهن عن آحتمال المصائب. والمندوب ليس بمنادى حقيقة لأن المنادى هو المطلوب اقباله. والمندوب المتفجع عليه فتنافيا. وإنما وُجِّهَ إليه النداء مع العلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التى لحقته، ولأن النداء إذا وجه نحو الجماد والذى لم يعهد منه نطق لتصور الإجابة مجازا فتوجهه نحو ماعهد منه النطق لتصور الإجابة أولى وقوله: وإن ندبت من تنادى: يريد به من يذكر اسمه بلفظ النداء، لا أنه منادى حقيقة لما بَيَّنَّا. ولما كان الميت فى غاية البعد حكما، أحتيج إلى مد الصوت فى دعائه بكونه مخالفا للمنادى حقيقة خصوه بواو. قيل: إنما آختص بها لأن المنادى متأوه متفجع، ولفظ مايفيد هذا المعنى بدليل قوله:

....   تَأَوَّهُ آهَـةَ الرَّجُـلِ الحَزِيْـنِ[1]

---

(١) القائل: المثقب العبدي.. وتمام البيت وهو من الوافر:

إذَا مَاقُمْتَ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ   تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِيْنِ

الشاهد في قوله: «تأوه» حيث أن التأوه أصله لاوه بجميع لغاتها وأوه تلفظ بصيغ متعددة منها: أوه: بسكون الواو وكسر الهاء وكذلك آه بمدة بعد الهمزة وكسر الهاء وكذلك أوّاه. فالهمزة فاء

وأما يا فإنها مشتركة بينه وبين المنادى لكونها أم حروف النداء كما مر. والمندوب إن كان علما فَنُدْبَتُهُ جائزة بالإتفاق. وإن كان مضافا فالأعرف جوازها. لأن الندبة متوقفة على شهرة الإسم مطلقا. ولا يندب الإسم النكره ولا المبهم. وأما قولهم: وامن حفر بئر زمزماه فهو لشهرته بمنزلة العلم المعلق عليه، فصار بمنزلة واعبد المطلباه إذ هو المشهور بحفرها. وقولهم: وارجلا مسحاه شاذ رواه ثعلب[1]. فقوله: وازيد واعمرو تمثيل بالعلم وهو مبنى على الضم، لأن الندوب بمنزل المنادى فى البناء والإعراب. أى يبنى على الضم إن كان مفردا، ويعرب إن كان مضافا. فوازيد واعمرو فى قوله مبنيان على الضم، لأن منهم من يقول لا يبنى المندوب على الضم إلا مع وا خاصة وصلا إن لم تلحقه الألف. وقوله: وإن أردت جئت بيا يعنى إن أردت أتيت بلفظ ياء بدل واو تزيدفى آخر المندوب ألفا كقوله: واسعيداه، والهاء للوقف. واختلف فى الحاق الألف فمنهم من أوجبه ليمتاز عن عموم النداء لأنه إذا قيل يازيد لم يسبق الفهم إلا إلى النداء، بخلاف وا فإنا لاختصاصها بالتفجع تصرفه عن النداء. ومنهم من لم يوجبه ويجعله مبنيا على ماكان من الضم لدلالة قرينة الحال على كونه متفجعا. ومنهم من أجاز: وازيدَ بالفتح لاغير. لدلالتها على الألف. وإنما اختصت الألف بالزيادة لأن المد فيها أمكن من أُختيها فيصير الإسم المندوب واقعا من صوتين فى أوله وآخره لاحتياج الندبة إلى مد الصوت. وأما الهاء فلا تلحق الألف إلا مع الوقف، وهو الأجود لبيان خفائها كقوله: وفى المضاف ياعبيد اللهاه. فالحق ألف المد آخر اسم الله تعالى: والهاء بعده وأما إلحاقها فى الدرج فى قوله:

يَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءِ[2]

= والواو عين والهاء لام.. وهذا يظهر لنا أصل الكلمة وماطرأ عليها من تغيير.
وقد استشهد به كل من: الخصائص ٣٨/٣، المفضليات ٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٤.

(١) انظر شرح الكافية ١٣٨/١، شرح التصريح ١٦٧/٢ — ١٧١.

(٢) القائل: عروة بن حزام من رجز له. وبعده =

فشاذ. ووجهة أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وتحريكهما حينئذ إما بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وأما بالضم تشبيها لهاء السكت بهاء الضمير. واعلم: أنه لا يخلو المضاف إليه من أن يكون ظاهرا أو مضمرا. أما الظاهر فإن لم يكن منونا الحق آخره ألف الندبة على الأصح نحو: ياعُبَيْدَ اللَّهَاهُ واعَبْدَ والمُطَّلباهُ. وأجاز الفراء إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء قياسا على الإنكار نحو: وأعبد المطلبيه. وإن كان منونا نحو: واغلام زيد ألحق ألف، وحذف التنوين هربا من التقاء الساكنين. وإنما لم تقلب ألف الندبة ياء محافظة عليها لمد الصوت. وأجاز الكوفيون كسر التنوين لالتقاء الساكين، وقلب الألف ياء نحو: واغلام زيدنيه. ومنهم من يحرك التنوين بالفتح فيقول: واغلام زيدناه وهو ضعيف. لأنه خارج عن القياس والسماع. وأما المضمر فإن كان لمخاطب فالمفرد تقلب الألف فيه من المؤنث ياء نحو: واغلامكيه لئلا يلتبس بالمذكر نحو: واغلامكاه. والجمع تقلب الألف واوا نحو: واغلامكوه لئلا يلتبس بالمثنى فى نحو: واغلامكماه. وإن كان لغائب فالمذكور المفرد وجمعه تقلب الألف معهما واوا. وأما المفرد فنحو: واغلامهموه لئلا يلتبس بالمؤنث نحو: واغلامهماه وإن كان لمتكلم فإن كان آخره ياء، فإن كانت متحركة الحقت من غير تغيير نحو: واغلامياه، لتحصنها بالحركة، وإن كانت ساكنة ففيها وجهان: أحدهما: تحريك الياء نظرا إلى الأصل، والحاق الألف. والثانى حذف الياء هربا من التقاء الساكنين. وإن كان آخره ألفا منقلبة عن الياء نحو: ياغلامَ فمنهم من لا يلحق ألف الندبة استغناء عنها بالمنقلبة ومنهم من قال: تزاد ألف الندبة لأنها لمعنى، وتحذف المنقلبة. ويقول على هذا واغلاما على من قال واغلام بحذف الياء. وآختلف فى الحاق ألف الندبة بالصفة نحو وازيد الظريفاه فمنعه الخليل

= إذا أتى قربتـــــــه لما شاء
من الشعير والحشيش والماء

الشاهد في قوله: «يامرحباه» حيث ألحق هاء الساكت ب «يامرحبا» وهي في درج الكلام وهذا شاذ. وقد استشهد به كل من المنطق ١٠٥، المنصف ١٤٢/٣ ابن يعيش في شرح المفصل ٤٦/٩، الخزانه ٥٩٢/٤، وليس في ديوانه، الإيضاح في شرح المفصل ٩١٢/٢.

وسيبويه، لأن الصفه غير مندوبة فلا تلحقها علامة الندبة، كما لا يلحق غير المندوب، ولأنها اسم معرب منفصل عن المندوب بدليل إعرابها وبقاء الموصوف فى نحو: يازيد العاقل. والفصل بينها وبين الموصوف فى حال السعة.وأجازه يونس وآبن كيسان وبه قال الكوفى. لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد. ولذلك يبنى مع الموصوف فى باب لا نحو: لا رجل ظريفَ[1] فى الدار وقياسا على المضاف، ولأن الصفة تلزم فى نحو: ياأيها الرجل، لأنهم قالوا: واجمجمى الشاميتاه. فالشاميتان: صفة للجمجمتين.

---

(١) تجوز فى لفظة الظريف وجوه عدة:

(١) النصب فنقول: لارجلَ ظريفاً. فـ«ظريفاً» نعت لرجل على المحل.

(٢) الرفع فنقول: لارجل ظريفٌ. فـ«ظريف» نعت لمحل لا واسمها لأنهما فى محل الرفع.

(٣) البناء على الفتح فنقول: لارجل ظريفَ كما ذكر الشارح لتركب اسم لا والصفة كالإسم الواحد.

(الإستغاثة)

٦٥٦ وتلحق اللام إذا استغثنا بمن تناديه إذا دهمتا
٦٥٧ تقول يالَجعفر لِعمرو ويالخالد لهذا الأمر
٦٥٨ ولام من به استغثت تفتحه إذا المنادى كالضمير يفتحه
٦٥٩ وماعداه لامه مكسور إن لم يكن مكانه ضمير

الإستغاثة: استدعاء مدعو على جهة النصرة والمعونة لرفع ضيم. فهى تقتضى مدعوا ومدعوا إليه. فالمدعو هو المستغاث به وعلامته إلحاق اللام الجارة به لإفادة التخصيص وهو المراد بقوله: وتلحق اللام إذا استغثت بمن تناديه وقوله: إذا دهمتا يريد إذا فجأك أمر تخافه. يقال: دهم الرجل إذا جىء بما يكره من غير تلبث. والمدعو إليه هو المستغاث من أجله. وقوله: ولام من به آستغثت تفتحه. إنما فتحت لام المستغاث به وهو لام الجر، ولا تكون مع الظاهر إلا مكسورة لأنه منادى. والمنادى واقع موقع الضمير، ولام الجر تفتح معه، وإلى هذا التعليل أشار بقوله: إذا المنادى كالضمير تشرحه. أى لما أشبه المنادى المضمر لما مر فتح لام الجر معه كما يفتح مع المضمر. ويريد بقوله: كالضمير تشرحه أنه مخاطب كضمير المخاطب. فيقول يالزيد بفتح اللام كما تقول: يالك بفتحها، ولهذا الشبه تعاد لام الجر فى المعطوف على المستغاث كما تعاد في المعطوف على المضمر. وقوله: يالجعفر لعمرو إلى آخره مثال لاجتماعهما أعنى المستغاث به ولأجله فرقا بينهما لأنه غير منادى، وهو منادى كما تفتحها مع المضمر. ومنه قول عمر رضى الله عنه يالله لِلمسلمين وقول الشاعر:

تَكَنَّفَنِى الوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِى فيالَلَّهِ لِلوَاشى المُطَاعِ[1]

---

(١) القائل: قيس بن ذريح العامري من الوافر. ويروى عجزه:
=

ويجوز الإتيان بالأول دون الثانى. قال الشاعر:

يَالَقَومِى مَنْ لِلْعُلَى والمَسَاعِى   يالَقومِى مَنْ لِلنَّدى والسَّمَاحِ(1)

وبالثانى دون الأول كقوله:

يَاعَجَبــاً لِهَــذِهِ الفَلِيقَــهْ   هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوَبـاءَ الرِّيْقَـهْ(2)

فإن عطف على المستغاث به. فإن لم يكن مع المعطوف حرف النداء، كان لامه مكسورا كقوله:

....   يالَلْكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ مِنْ عَجَبِ(3)

= فيالَلنَّاسِ لِلواشى المطاع

الشاهد في قوله: «فياللناس للواشى» حيث فتح اللام في «للناس أو لله» لأنه مستغاث به، وكسر اللام في «للواشى» لأنه مستغاث من أجله، وهذه الحركات هي التي تفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله.

وقد استشهد به كل من: سيبوية ٣١٩/١، ٣٢٠، جمل الزجاجي ١٧٩، ابن يعيش في مفصله ١٣١/١، شواهد العيني ٢٥٩/٤.

(١) القائل: لم أعثر على قائله ويروى: يالقوم من للندى والسماح.

الشاهد في قوله «يالقومي» حيث أدخل لام الإستغاثه على الأسماء «لقومى العلى» ففتح اللام الأولى للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله وكانت أولى بالفتح لوقوع المنادى موقع الضمير، ولام الجر تفتح مع الضمائر.

والمعنى: رثى الشاعر رجالا من قومه فيقول: لم يبق للعلى والمساعى من يقوم بها بعدهم.

وقد استشهد به كل من: سيبوية ٣١٩/١، الدرر ١٥٦/١، الهمع ١٨٠/١ اللامات ٨٤، المفصل ٢١، ابن يعيش ١٣١/١، المقتضب ٢٥٧/٤، شواهد العينى ٢٦٨/٤، الخزانة ٢٩٦/١.

(٢) القائل: نسبه اللسان (قوب) إلى ابن قنان وهو من الرجز: الشاهد في قوله «لهذه» حيث جاء بلام المستغاث لأجله ولم يأت بلام المستغاث به، وهذا نمط من الأنماط اللغوية للإستغاثة. وكما ذكر المغنى أن مجيء الالف هنا للتعجب. انظر المغنى رقم ٦٩٧، اللسان (قوب)، السيوطي ٢٦٨، والفليقة: الداهية، القوباء: مرض يقشر الجلد، والريقة: الريق، شواهد الشافية ٣٩٩، جمل الزجاجي ١٧٩، التصريح ١٨١/٢.

(٣) القائل: مجهول وهو من البسيط. وتمام البيت:

يُبْكِيــكَ نَاءٍ بَعِيــدُ الــدَّارِ مُغْتَــرِبٌ

يَالَلْكُهُــولِ ولِلشُّبَّــانِ لِلْعَــجَبِ =

لبعده عن حرف النداء، ولانتفاء اللبس بوجود حرف العطف. فإن كان مع المعطوف حرف النداء كقوله:

.... يالعَطَّافِنَــــا ويالَّرِيَـــــاح[1]

كان لامه مفتوحا لما مر، ولام المستغاث به يتعلق بما ينصب المنادى. وهو إما الفعل المقدر أو حرف النداء على مامر من الخلاف فى العامل فيه. وأما لام المستغاث من أجله فيتعلق إما بفعل مضمر غير الذى تعلق به اللام الأولى، نظرا إلى اتفاق لفظى الحرفين، وإما بما يتعلق به اللام الأولى لاختلاف المتعلقين. لأن الأولى تعلقها تَعَلُّقُ المفعول به، والثانية تعلق المفعول من أجله كما تقول: خرجت من الدار لإكرام زيد. قوله: وماعداه لامه مكسور يريد وماعدا المستغاث به، وكان يجب أن يقول إذا لم يكن معطوفا بغير إعادة حرف النداء لمامر، وإنما كسر فيما عدا المستغاث به للفرق بينهما وقد تقدم بيان علم اختصاص الأول بالفتح والثانى بالكسر. وقوله: إن لم يكن مكانه ضمير أى تكسر لام المستغاث من أجله إذا لم يكن مضمرا نحو: يالزيد لعمرو. فإن كان فى محله مضمرا نحو: يالزيد لنا وجب

= الشاهد في قوله «وللشبان» حيث كسرت فيه اللام. والقياس فتحها حملا على المعطوف عليه. ولكن لما كان معلوما وزال اللبس، ولم يكرر حرف النداء كسرت، و اللام في للعجب مكسورة أيضا لأنها لام المستغاث من أجله.

وقد استشهد به كل من: الأصول ٢٧٩/١، الخزانه ٢٩٦/١، المقتضب ٢٥٦/٤، الكامل ١٦٩/٢، الموجز لابن السراج ٤٩، الجمل للزجاجي ١٨٠، الدرر ١٥٥/١، الهمع ١٨٠/١، شواهد العينى ٢٥٧/٤، شرح التصريح ١٨١/٢، الإيضاح ٢٣٦، اللسان ٣٧/١٦، السيرافي ٥٢/٣، الأشموني ١٦٥/٣.

(١) القائل: غير معروف.

الشاهد في قوله: «يالعطافنا ويالرياح» حيث فتح اللام في كل منهما وذلك لتكرار الإستغاثة ووجود حرف العطف الواو مع وجود أداة النداء. وتمامه:

يَالَعِطَافَنَــــــــــا وَيَالَرِيَـــــــــــاح
وأبـــــو الـــــحَشْرَجَ الْفَتَـــــى النَّفَّـــاح

وقد استشهد به كل من: سيبوبة ٣١٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣١/١، الاشموني ١٦٥/٣، الخزانه ٢٩٦/١، ٢٦٨/٤.

فتحه. واعلم أن اللام قد تجيء لمعنى التعجب كقوله أمرىء القيس[1]

فَيَالَكَ مِنْ لَيلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ .... [2]

تعجب من طوله فاستغاث به من طوله وقولهم: ياللْمَاء ويالَلدَّوَاهى. فإن قدر أن الماء والدواهى منادات وجب فتح اللام، فكأنه يقول: ياماء أقبل فهذا حين مجيئك، وهذا يذكر عند كثرة الماء، ويادواهى أقبلى، فإنه لا ينكر إقبالك فى هذا الحين، فإنه من أحيان مجيئك وهذا يذكر عند كثرة الماء ويادواهى أقبلى فإنه لا ينكر إقبالك فى هذا الحين فإنه من أحيان مجيئك وهذا يذكر عند النوائب النازلة بالإنسان. وإن قدر أن المنادى محذوف كأنك قلت أدعوكم ياقوم للماء والدواهى وجب كسر اللام وهو ظاهر. وللإستغاثة خصائص منها: أن لا يجوز إسقاط حرف النداء لما مرّ، وأن لايدخل فيه إلا يا، وأنْ لا يجوز إلحاق علامة الندبة فى آخره.

---

(١) هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، أحد فحول الشعراء الجاهلين، وأحد أصحاب المعلقات المشهورة وحياته وشهرته أشهر من أن تعرف.

(٢) القائل: آمرؤ القيس وهو من الطويل.. وتمامه:

فيـــــالك من ليـــــــل كأن نجومــــــــــه
بكُـــلِّ مُغَـــارِ الْفَتْـــــلِ شُدَّتْ بِيَذْبُـــــلِ

الشاهد في قوله: «فيالك» حيث جاءت اللام هنا للتعجب ومجردة من القسم وهو من معاني اللام الكثيرة. وفيه شاهد آخر «من ليل» حيث جاءت تميزا عن المفرد الذي هو الضمير المبهم في قوله: يالك وفيه أن الضمير غير مبهم لتقدم مرجعه في البيت قبله وهو قوله: ألا أيها الليل الطويل.. والتمييز هنا تمييز نسبة لامفرد. ومن هنا لبيان الجنس.وقد استشهد به كل من الخزانة ٥٥٩/١، ١٠٨/٤، المغنى ٢١٥، شواهد العينى ٢٦٩/٤، الهمع ٣٢/٢، الدرر ٣١/٢، الأشموني ٢١٧/٢، ديوانه ص ١٩.

(الترخـيم)

٦٦٠ ثُمّ إذَا زَادَ المُنَادَى العَلَمُ   على ثَلَاثَةٍ فَقَـدْ يُرَخَّـمُ

الترخيم من خصائص النداء وفى غير ضرورة. وفى معناه اللغوى وجهان: أحدهما القطع. ومنه رَخَّمْتُ الدجاجة إذا قطعتها. والآخر التسهيل والتليين، وهو من صفات الصوت والنطق. ومنه قول ذى الرمة:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ ٱلْحَرِيْرِ وَمَنْطِقٌ   رَخِيْمُ ٱلْحَوَاشِي لَاهُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ[1]

وأما فى الإصطلاح: فهو عبارة عن حذف آخر الإسم المنادى المبنى تخفيفا على جهة الإعتباط، وآختص بالنداء: إما لأنه لما كثر آستعماله احتيج إلى التخفيف، أو لأنه لما كان مشاهدا مخاطبا، جاز حذفُ شىء من حروفه لدلالة الحال عليه. أو لأن الترخيم باب تغيير. وقد كثر ذلك فى النداء. وأما فى غير النداء فيجوز عند سيبوية[2] أن يرخم الشاعر كل آسم يجوز ترخيمه فى النداء للضرورة

(١) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية من قصيدة له من الطويل مطلعها

الا يااسلمـــى يادارمـــى على الـــبلى
ولازال منهلا بجر عائك القطــــــر

المعنى: يصفها بنعومة الجلد وملاسته، وبأنها ذات كلام عذب وحديث رفيق، وأنها لاتكثر في كلامها حتى يملها سامعها، ولاتقتضبه اقتضابا حتى يحتاج سامعها في تفهم المعنى إلى زيادة. والشاهد في قوله: رخيم الحواشي حيث استعمل كلمة رخيم في معنى الرِّقّةِ وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت.

وقد استشهد به كل من: الخصائص ٢٩/١، ٣٠٢/٣، سيبوبه ٣٣٤/١، مفصل ابن يعيش ١٦/١، ١١٩/٢، ابن عقيل ٢٢٤/٢، شرح شواهد الشافيه ٤٩١، شواهد العينى ٢٨٥/٤، الأشموني ١٧١/٣، ديوانه ٢١٢.

(٢) انظر: سيبوبة ٣٤٢/١.

على لغتى الترخيم كقوله:

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[1]

والمبرد[2] لا يجيزه إلا على لغة الضم. وطعن فى رواية البيت على هذا الوجه ورواه وماعهدى كعهدك ياأماما وهو تعسف. واختص بحذف الآخر ليدل على مامضى من الإسم على ماحذف منه بالمبنى، لأنه يثقل بالبناء للزومه، وعلى جهة الإعتباط ليخرج منه ماحذف لعلة تصريفية. قوله: ثم إذا زاد المنادى العلم إلى آخره فيه تنبيه على شروط ذكر بعضها لا يصح الترخيم بدونها. فقوله المنادى فيه إشعار أنه لايرخم إلا المنادى غالبا. وقوله: إذا زاد على ثلاثة: فيه احتزاز عن الثلاثى العلم. وقوله: علم احتراز عن غير العلم. وقد خرج بهذا القيد باقى المعارف مطلقا والنكرات. فإنها لا يرخم شيء منها إلا مافيه تاء التأنيث، وأتى بلفظة قد فى قوله: فقد يرخم لتفيد تقليل الحكم مع المضارع، فإن الترخيم وإن كان جائزا لكنه قليل فى النداء. والأولى أن يقال: الإسم المرخم فى النداء، وإن لم تكن فيه تاء التأنيث فله عند البصريين خمسة شروط. أحدها: أن يكون علما. أما أولا فلان الأعلام منقولة فى الأكثر عن وضعها اللغوى إلى وضع ثان، والنقل تغيير والترخيم تغيير، وهو يؤنس بالتغير بدليل حذف الياء من خيفة فى النسب دون حنيف. وأما ثانيا فلأن الأعلام كثيرا مايتطرق إليها مثل هذا التغيير الذى لا يوجبه قياس،

---

(١) القائل: جرير بن عطية الخطفي من الوافر.
الشاهد في قوله: «أماما» حيث رخم الإسم غير المنادى، ومع ذلك جاء به على لغة من ينتظر الحرف المحذوف، فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله، ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على مايقتضيه العامل، فرفعه وذلك يرد على المبرد الذي أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من ينتظر.
وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٥٧، سيبوية ٣٤٣/١، نوادر أبى زيد ٣١، جمل الزجاجي ١٨٩، ابن الشجرى في أماليه ١٢٦/١، ٧٩/٢، ٩١، الإنصاف رقم ٢٢٤، الخزانه ٣٨٩/١، المغنى ٢١٣، شواهد العينى ٢٨٢/٤، ٣٠٢ التصريح ١٩٠/٢، الهمع ١٨٤/١، الأشموني ١٨٤/٣، ديوانه ٥٠٢.

(٢) لم أعثر على هذا البيت في كتاب المقتضب، ولم أقرا رأي المبرد في هذا الموضوع.

كامالة الحجاج وترك الإدغام فى محبب. وأما نحو: ياصاح وأطرق كرا فشاذ. وثانيها: أنْ يكون مفردا، أى لا يكون جملة فى الأصل كبرق نحره لعدم تأثير النداء فيه، ولأن الجمل تحكى ولا تغير عن وضعها، وأن لا يكون مضافا ولا مشبها به لكونهما معربين، ولأن المضاف والمضاف إليه جريا مجرى الكلمة الواحدة من وجه ومجرى الكلمتين من وجه. فلو رُخِّمَ المضاف لرخم ماليس بآخر الكلمة على الأول، ولو رخم المضاف إليه لرخم ماليس بمنادى على الثاني وكذلك حكم المشبه به. وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف إليه قياسا على المركب ولقول الشاعر:

أَبَا عُرْوَ لَا تُبْعِدْ فَكُلُّ ٱبْنِ حُرَّةٍ سَيَدْ عُوهُ دَاعِى مِيْتَةٍ فَيُجِيْبُ[(١)]

بحذف التاء والتقدير عروة. والجواب: أما عن القياس فلأن المقيس عليه أثر فيه النداء البناء على الضم، بخلاف المقيس فٱفترقات. وأما عن البيت فرخم فيه ماليس بمنادى ضرورة، فلا يقاس عليه. وثالثها: أن يكون زائدا على ثلاثة، لأن الثلاثى أقل الأصول فى المتمكن وأخفها. فلو رخم للتخفيف لكان إجحافا وتحصيلا للحاصل. وأجاز الفراء[(٢)] ترخيم الثلاثى إذا كان متحرك الوسط كعُمَرَ لتنزل الحركة منزله الحرف الرابع، كما تنزلت منزلته فى النسب نحو جمزى، وفى باب مالا ينصرف نحو سقر. ومن الكوفيين من يجوز ترخيمه مطلقا. ورابعها: أن لا يكون مستغاثا لأنه معرب فى النداء، والترخيم لا يكون إلا فيما يؤثر النداء فيه البناء لما

---

(١) القائل: غير معروف وهو من الطويل:
الشاهد في قوله: «أبا عرو» حيث حذف عجز ماأضيف إليه المنادى للترخيم وهو حذف جائز عند الكوفيين. وأصله على هذا: «يا أبا عروة» والبصريون لايجيزون ترخيم المنادى المركب، وقد ورد شبها لهذا البيت في الشعر العربي. وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى ١٢٩/١، الإنصاف ٣٤٨، أوضح المسالك رقم ٤٥١، ابن يعيش في مفصله ٢٠/٢، شواهد العينى ٢٨٧/٤، الخزانه ٣٧٧/١، شرح التصريح ١٨٤/٢.

(٢) الإنصاف ٣٥٦/١ ــ ٣٦٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٢، سيبوية ٥٥/٢، ٣٢٩/١، المفصل ٤٧، الأمالي لابن الشجرى ٨٢/٢، المقتصد ٧٣٤/٢، شرح الكافية ١٥٠/١، شرح التصريح ١٨٢/٢، التوطئة ٢٦٨، الإنصاف ٣٥٦/١، الإرتشاف ٣٥٤، الهمع ١٨٢/١.

مر. وخامسها: أن لا يكون مندوبا، لأن المراد من الندبة مد الصوت. ومن الترخيم حذفه وقطعة فتنافيا، وإن كان فى الإسم المرخم تاء التأنيث لم يشترط فيه العلمية ولا الزيادة على ثلاثة أحرف. أما عدم آشتراط العلمية فلأن التأنيث لثقله يقتضى التخفيف كما تقتضيه العلمية فكان التأنيث خلفا عنها. وأما عدم اشتراط الزيادة على الثلاثة، فلأن اشتراطها إنما كان لئلا يؤدى إلى ابقاء الكلمة على حرفين، ومافيه تاء التأنيث من هذا النحو. فالحذف حاصل له قبل الترخيم للإعلال. والتاء زائدة فى حكم المنفصلة. فلا يُخِلُّ بحذفها شيء من ذات الكلمة وذلك نحو: ثبة وشاة نكرتين. ويأتى بيانه فيما بعد.

٦٦١ فَمِنْهُ مَا يُحْذَفُ منه حَرْفُ ومِنْهُ مَافيه تَوَالىَ الحَذْفُ

يريد أن الإسم المرخم المذكور وهو المنادى العلم لا يخلو إما أن يكون مفردا أو مركبا. والمراد بالفرد هاهنا: مايقابل المركب الذى هو قسيمه. فإن كان مفردا فمنه مايحذف منه حرف واحد وهو ضربان: أصل وزائد، أما الأصل فنحو: ياحار ويامال وياعام فى: حارث ومالك وعامر. وأما الزائد: فإما للتأنيث نحو ياطَلْحَ وياحُبْلَ فى طلحة وحبلى إذا سمى بهما. وأما للإلحاق كمعزى، وأما للتكثير كبعثرى علمين. ومنه مايحذف منه حرفان ولا يكونان أصليين بل زائدين نحو مروان وعثمان. أو زائدة أصلا نحو منصور. وإنا كان مركبا نحو بعلبك حذف منه الجزء الثانى. فقوله: فمنه مايحذف منه حرف: إشارة إلى المفرد الذى يحذف منه حرف واحد مطلقا. وقوله: ومنه مافيه توالى الحذف إلى مايحذف منه حرفان ويأتى بيانه فيما بعد. فإن قيل إن الترخيم لما كان حذفا تلحق الكلمة كان على خلاف الأصل، لأن فهم معنى متوقف على مجموع حروفها بكمالها فكل ماكان الحذف فيه أقل كان أولى، لأنه تقليل لمخالفة الأصل.

٦٦٢ فَمَنْ يَقُلْ ياحَارِ بالكَسْرِ يَقُلْ بالواو ياثَمُو ومن يضمم يُعِلْ

٦٦٣ فَهْوَ يَقُولُ ياثَمِى فَيُبْدِلُ الواوُ ياءً وكذاك يُفْعَلُ

٦٦٤ فى كلّ ماأدَّى إلى الأعلالِ بالقلبِ أو بالهمزِ أو إبْدالِ

٦٦٥ لَأنَّ من يقول يَاحَارُ وَضَمْ ‌ ‌ يُجْرِيه مُجْرَى آسْم تكمل وتَمْ
٦٦٦ ومن يقل ياحارِ والراءُ آنْكَسَرْ ‌ ‌ فَهْو لِبَاقِ الإسْم وَهْماً آنْتَظَر
٦٦٧ كذا تَقُول ياهِرَقْ وياعِمَا ‌ ‌ وياسَعِى وياثَمُو مُرَخّمِاً

فى الإسم المرخم لغتان: أحدهما: إرادة المحذوف، وإبقاء ماقبله من حركة وسكون مالم يؤد إلى اجتماع ساكنين دالاً عليه، إشعارا بإرادة المحذوف وهى الأكثر. والثانية: أن يجعل الباقى علما قائما بذاته مبنيا على الضم. فنقول فى الأولى فى حارث: ياحارِ بالكسر وفى جعفر: ياجعفَ بالفتح وفى برثُن آسم رجل يابرثُ بالضم، وفى هرقل ياهرقْ بسكون القاف خلافا للفراء فإنه يحذف الساكن من نحو هرقل اتباعا للحرف الأخير، محتجا بأن ابقاء ماقبل الآخر ساكنا يؤدى إلى شبه آخر الإسم المعرب بالحرف فى نحو نَعَمْ وأَجَلْ وهو ضعيف. لوجوب إرادة المحذوف بدليل ياثمو وياترقو فى ثمود وترقوه: وإن أدى إلى عدم النظير. وتقول فى ترخيم شقاوة وعظامة علمين ياشقاو وياعظاى بالواو والياء مفتوحين، لأن التاء مرادة. وفى كروان وضميان علمين: ياكَرَو وياضمى فتصحح الواو والياء لأنك تنوى الألف،ولو قلبتهما لجمعت بين ساكنين فى التقدير. وتقول على الثانية ياحارُ وياجعفُ وياهرقُ، وأما المضموم نحو برثن فاللغتان متفقان فيه فى اللفظ وإن اختلفتا فى التقدير. لأن الضمة فى الأولى مقدرة حشوا وفى الثانية مستأنفة بمنزلة الضمة. وفى ياجار وقوله ومن يضمم يُعِل: يريد من يقول: ياحارُ بضم الراء فالمحذوف عنده لا يكون مرادا، وهو إشارة إلى اللغة الثانية وعليها تتفرع مسائل الترخيم. فيقال على هذا ياثمى وياترقى بقلب الواو ياء فى ثمود وترقوه لأنهما لما وقعا طرفين قبل كل منهما ضمة، أُبدل من الضمة كسرة لأنه لم يوجد في لغة العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضم وَصْلا، بدليل الإستقراء. ثم أُبدل من الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها. وأما على الأولى: فلما كان المحذوف مرادا لم يقعا طرفين، فلم يعرض ماذكرنا. وفى شقاوة وعظاية: ياشقاءُ وياعظاءُ بقلب الواو والياء همزة لوقوعها طرفا قبلهما ألف زائدة، كما فى كساء ورداء وفى كروان وصميان:

ياكَرَا وياصَمَا فتقلب الواو والياء فيهما ألفين لوقوعهما طرفين مفتوحا ماقبلها كما فى عصا ورحا وقوله: فى كل ماأدى إلى آخره يريد فى كل ماأدى ترخيمة إلى الإعلال على لغة من قال ياحارُ بالضم، لأن عليها تترتب مسائل الترخيم. فالإعلال يندرج تحته الجميع. أما القلب فنحو: ياكرا وياصما فى كروان وصميان فقلبت الواو والياء فيهما ألفين: وأما الإبدال فنحو: ياثمى وياترقى فى ثمود وترقوه فتبدل من الضمه كسرة ومن الواو ياء. وأما الهمزة فنحو: ياشقاء وياعطاء فى شقاوة وعطاية. وقد تقدم بيان العلة فى ذلك كله. واعلم: أن الأمور التى تترتب على هذه اللغة خمسة: قلب حرف العلة المفتوح ماقبله ألفا. ويندرج فيه الهمزة نحو: ياشقاء إن قلنا أن حرف العلة ينقلب ألفا، ثم يقلب الألف همزة. وإن قلنا أن حرف العلة ينقلب همزة من أول وهلة، كان قسما برأسه. وإبدال الواو المضموم ماقبلها، ورد المحذوف وحذف الموجود. والإمتناع من ترخيم مايؤدى إلى عدم النظير. أما الأولان: فقد تقدم بيانها وأما الثالث: فكقولك فى قاضون علما ياقاضى، وفى أعلون ياأعلى. وإنما رُدُّ المحذوفُ فيهما لعدم موجب الحذف وهو التقاء الساكنين. وفى شاء ياشاة بإعادة لام الكلمة، لأنه لما حذفت التاء التى هى عوض الهاء، أعيدت اللام تقوية للإسم على القيام بنفسه. ولهذه العلة يقال فى ترخيم شيةٍ وديةٍ ياوشى وياوَدْىُ بإعادة الفاء. وأما الرابع: فنحو بهنية وعلانية علمين فتحذف فتحة الياء لعدم إرادة المحذوف، ولا تضم لثقل الضم عليها، ولا تقلب ألفاً لانكسار ماقبلها. وكذلك قولهم جارى فى ترخيم جارية، لأن التاء للتأنيث ليست بمرادة فتسكن الياء، وتقدر الضمة عليها كما فى قاضى. وأما الخامس: فنحو: طيلسان على لغة كسر اللام لئلا يؤدى إلى مثال فَيْعَل لوجوب حذف الألف والنون وليس موجودا على الأصح. وقوله: لأن من يقول ياحارُ وضم إلى آخره إشارة إلى تعليل اللغة الثانية، بناء الإسم على الضم، وهو عدم إرادة المحذوف وجعل الإسم قائما بذاته كما مر، ثم أخذ يعلل اللغة الأولى فى عدم الإعلال فيها بقوله: لأن من يقول حار بكسر الراء فهو منتظر لباقى الإسم وَهْمَاً لَاحِسًّا، أى يكون مرادا. ثم تمثل على إرادة

المحذوف بقوله: ياهرق فى ترخيم هرقل بسكون القاف على لغة من قال ياحارِ بالكسرة. وفى هرقل لغتان: احداهما: بوزن سبطر، والأخرى بوزن زبرج. والترخيم هاهنا إنما هو على الأولى، وقد مر خلاف الفراء[1] فيه. قوله وياعِمَا وياسَعِى يريد أن عِمَاداً وسَعِيدا إذا رخما على اللغة الأولى كانت الألف والياء ساكنتين لفظا وتقديرا لأنهما مدتان قبل الطرف. وأما على الثانية فهما ساكنتان لفظا، مضمومتان تقديرا. ولا يجوز حذفها آتباعا، كألف عمّار وياء مسكين، لامتناع بقاء الإسم المتمكن على حرفين. وآعلم أنه إذا رُخّم الإسم المدغم الآخر على اللغة الأولى، فإن لم يكن قبله ساكن حذف المتحرك أو ترك الساكن بحاله على الأصح، فيقال فى محمر يامحمر وإن كان قبله ساكن حذف الأخير، ورد الحرف المدغم إلى أصله من الحركة، فيقال فى ترخيم مضار اسم فاعل من ضاره يضاره مضارة: يامضارِ، بكسر الراء لَأنّ أصله مضارِب كمُضَارب فلما أحتيج إلى التحريك هربا من التقاء الساكنين فى الوصل، حرك بحركة الأصل. وأما آسم المفعول فيحرك بالفتح.

٦٦٨ وتَحْذِفُ الحَرْفَيْنِ إنْ زِيْدَا مَعاً تَقُولُ ياعُثْمَ ويا أسْمَ آسْمَعَا

٦٦٩ تريد عُثْمَان وأسْمَاء وقُلْ يامَنْصُ ياعَمَّ ويازِحلِ فزِلْ

٦٧٠ حرفين حَرْفُ المَدّ والمؤَخّر إذا بَقِى ثَلَاثة أو أكْثَرُ

يريد بيان مايحذف منه حرفان وهو ماأشار إليه أولا بقوله ومنه مافيه توالى الحذف وهو ضربان. أحدهما: أن يكون الحرفان زائدين معا. والثانى: أن يكون أحدهما أصلا والآخر زائدا. وقوله: زيدا معا يحتمل أن: يريد به أن زيادتها لمعنى واحد، وأنه لا يكتفى بأحدهما دون الآخر. أما الضرب الأول وهو الذى يحذف منه الزائدان معا فعلى أقسام: أحدهما: الألف والنون نحو عثمان ومروان. فيقال ياعثم يامرو. قال:

---

(١) الإنصاف ٣٥٦/١ ــ ٣٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٢، سيبوية ٣٢٩/١، ٥٥/٢، المفصل ٤٧، أمالي ابن الشجرى ٨٢/٢، المقتصد ٧٣٤/٢ شرح الكافية ١٥٠/١، شرح التصريح ١٨٥/٢، الهمع ١٨٢/١، التوطئة ٢٦٨، الارتشاف ٣٥٤.

يامَرْوَ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ ....[1]

لأنهما لما زيدا معا لم يكن حذف أحدهما أولى من حذف الآخر، ولامتناع انفصال أحدهما عن الأخر، لتنزلهما منزلة الحرف الواحد. وثانيهما ألف التأنيث نحو حمراء وأسماء فيقال ياحمر وياأسم. ومنه قوله:

ياأسْم صَبْراً عَلَى مَاثابَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ[2]

وهذا على مذهب سيبويه[3]. فإنه يرى أنَّه من الوسم وهو الملاحة قلبت واوه همزة على غير قياس كما قبلت فى أناة وأُحُد، فوزنها عنده فعلاء وغيره يرى أن وزنها أفعال سُمّى بها، وامتنع من الصرف للتأنيث المعنوى والعلمية. ومذهب سيبويه[3]، أظهر لكثرة التسمية بالصفات، وقلته فى الجموع. ومنهم من منع من ترخيم المؤنث على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر. وأجاز الفراء[4] فى حمراء علما ياحمرا

---

(١) القائل: الفرزدق من الكامل. وتمام البيت:

يَامَـــــــرْوَ إنّ مَطِيَّتِـــــــي مَحْبُـــــــوسَةٌ
تَرْجُـــــو الْحِبَـــــاءَ وَرَبُّهَـــــا لَمْ يَيْـــــأسِ

الشاهد في قوله: «يامرو» حيث جاءت مرخمة وأصل الكلمة: يامروان، وعندما رخمها الشاعر حذف الألف والنون.

وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك ١٠٣/٣، سيبويه ٣٣٧/١، قطر الندى باب الترخيم ـ شرح التصريح ١٨٦/٢، معاهد التنصيص ١٨/١، شواهد العينى ٢٩٢/٤، أمالي ابن الشجرى ٨٧/٢، الأشموني ١٧٨/٣.

(٢) القائل: لبيد من البسيط:

الشاهد في قوله: «ياأسم» حيث أن أصلها ياأسماء ورخمها بحذف الألف والهمزة كما رخم مروان بحذف الألف والنون وهذا رأي سيبويه.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٣٧/١، جمل الزجاجي ١٨٤، شرح التصريح على التوضيح ١٨٦/٢، الأشموني ١٧٨/٣.

(٣) سيبويه ٣٣٧/١ ـ ٣٣٩.

(٤) القائل: أبو النجم:

الشاهد في قوله: «أزحله» حيث جاءت بمعنى كثير التأخر وقد حذف منها بعض الحروف إذ أصلها الزحليل. وأصل حركة اللام هي السكون والضمة الموجودة عليه هي على الهاء ولكن نقلت

بالألف. وثالثها: الواو والنون فى جمع السلامة إذا سُمّى به وبقى بعد الحذف ثلاثة أحرف فصاعدا، فيقال فى زيدون يازيد بحذفهما، فإن لم يبق ثلاثة أحرف، فإنه لا يحذف منه إلا النون. فيقال فى ترخيم بنون علما يابنو لئلا يبقى الإسم على حرفين، فإن كان قد حذف منه شيء للجمع رد لدى الحذف فيقال فى قاضون ياقاضي برد الياء، وفى موسون ياموسى برد الألف لانتقاء موجب الحذف. ورابعها: الألف والنون فى التثنية، فيقال فى زيدان علما يازيد. وأما يدان اسم رجل فمنهم من يقول يايَدُ فيحذفهما لأنه قد لفظ به على حرفين، نقله ابن الدهان. ومنهم من يحذف النون وحدها قياسا على بنون. وخامسها: ياء النسب كزيدىّ علما يحذفان معالأنهما زيدا لمعنى واحد وهو النسب، أو مايشبهها ككرسى علما. وسادسها: الألف والتاء فى جمع المؤنث. فإن كان الإسم منتهياً بتاء التأنيث لم يحذف منه غيرها نحو: طائفة ومرجانة واسطوانة على قول من جعلها أفعلانه أو فعلوانة لا أفعوالة، لأنها لما كانت بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم اختصت بالحذف دون الزائد. الضرب الثانى: أن لا يكونا زائدين، بل يكون أحدهما أصليا والآخر زائدا. كقوله: يامَنْصُ ياعَمّ ويازحل. وقوله: حرفين حرف المد والمؤخر إشارة إلى ماذكرنا من أن أحدهما أصلى وهو المؤخر، والآخر زائد وهو حرف المد قبله، فالأصل فى يامَنْصُ يامنصور، وفى ياعَمّ ياعَمّارُ، وفى يازحل يازحليل. والزحليل: الرجل الكثير التأخر. قال الشاعر:

فَقَرّبَنْ هَذَا وذا أَزْحِلُهْ[1]

أى آخر. ومنه سمى زُحَلْ لبعده. وفى لام زحليل الأخيرة خلاف. فمنهم من

= حركة الهاء إلى الحرف لذى سبقها فصارت أزحله.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٢٨٧، المفصل للزمخشري ص ١٨٨.

(١) القائل: أبو النجم:

الشاهد في قوله: «أزحله» حيث جاءت بمعنى كثير التأخر وقد حذف منها بعض الحروف إذ أصلها الزحليل. وأصل حركة اللام هي السكون والضمة الموجودة عليه هي على الهاء ولكن نقلت حركة الهاء إلى الحرف لذى سبقها فصارت أزحله.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٢٨٧، المفصل للزمخشري ص ١٨٨.

ذهب إلى أنها زائدة بدليل عدمها فى التزحل وحينئذ لا يكون من هذا القبيل أى مما آخره أصل وقبله زائد. ومنهم من ذهب إلى أنها أصل، والأجود التمثيل بمستكن. وفى بعض نسخ الكتاب يامهدُ نزل يريد يامهدى وهو [منقول][1] من هديته إلى الدين هدى، وحينئذ يتم له التمثيل مطلقا، وإنما حذفا معا فى هذا الضرب. فأما الأصلى فلأنه لام الكلمة فهو محل الحذف، وأما الزائد فحذف اتباعا للأصلى، لأنه لما حذف الزائد مع الزائد كما مرّ، كان حذفُهُ مع الأصلى أولى. وقوله: إذا بقى ثلاثة أو أكثر، يريد أنه لا يحذف الأصلى مع الزائد إلا إذا بقى الإسم بعد الحذف والترخيم على ثلاثة أحرف فصاعدا، كما مثلنا به، وأمّا إذا ابقى الحذف على حرفين فلا يحذف منه إلا حرف واحد، نحو سعيد وعجوز وعماد. ومنه قول الشاعر:

تَنَكَّرْتِ مِنّى بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لِمَى وَبَعْدَ التَّصَابِى والشَّبَابِ المُكْرَمِ[2]

أراد لميس فحذف السين فقط. وكذلك إذا كانت الزائدة التى قبل الآخر للإلحاق نحو: برذون فإنه لما كان ملحقا. بِجَرْ دَحْل، أجرى الزائد فيه مجرى الأصلى.

٦٧١ وَكُلّ ماأُنِّثَ باهاءِ حُذِفْ الهَاءُ مِنْهُ وَكَذَا ٱفْعَل فِي الألِفْ

٦٧٢ تَقُولُ ياطَلْحَ وياسَلْمَ ٱعْلَمَا والهاء أثْبِتْهُ بفتح مُقْحِمَا

قد بينا أن مافيه تاء التأنيث لا يشترط فى ترخيمه العلمية ولا الزيادة على ثلاثة أحرف وكل ماأنث بالهاء حذف الهاء منه يدخل فيه المعرفة والنكرة أما المعرفة فإن كان آخره تاء التأنيث كقوله ياطلح جاز فى ترخيمه فى الأصل أربعة أوجه ياطَلْحَ

---

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (مفعول).

(٢) القائل: أوس بن حجر من الطويل: ويرويه سيبوية: وبعد التصافي والشباب المكرم.

الشاهد في قوله «لمى» حيث جاء هذا الإسم مرخما بحذف الحرف الأخير منه وهو السين إذ أصله: لميس وأراد الشاعر أن يقول أنها تنكرت له لمكان الكبر بعد أن كانا على معرفة زمن الشباب.

وقد استشهد به كل من: سيبوية ٣٣٦/١، أمالي ابن الشجرى ٨١/٢، الصاحبى ١٩٤، ذيل السمط ٦٥ ديوانه ١١٧.

وياطَلْحُ بحذف التاء وفتح الحاء وضمها وهما لغتا الترخيم على مامر. وثالثها ياطلحةَ بالحاق التاء مفتوحة كقول النابغة:

كِلِينِى لِهَمّ ياأُمَيْمَـةَ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيِء الكَوَاكِبِ[1]

فقيل هى هاء السكت فى الوقف عوضا عن التاء، فلما وصل جعلها مقحمة أى زائدة، وحركها بالفتح تبعا لحركة ماقبلها، وإليها أشار بقوله: والهاء أثبته بفتح مقحما. فإن قيل: فالإقحام لا يكون إلا بين شيئين وليس هاهنا كذلك، لأن الهاء آخر الكلمة. أجيب: بأن الهاء لما كانت ساكنة، كان اقحامها بين حركة ماقبلها وحركتها. وقيل أن التاء المضمومة لم تحذف لكن أبدل من ضمتها فتحة تخفيفا لثقل التأنيث وقيل هى على لغة من يبني المنادى المفرد على الفتح وعليها قول:

يَارِيحَ مِنْ أَرْضِ الشَّمَالِ هُبِّى[2]

وأما نحو قوله:

.... ياضِبَاعَا ....[3]

---

(١) القائل: النابغة الذبياني من الطويل يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج.
الشاهد في قوله: «ياأميمة» حيث جاءت بفتح التاء وهي لغة لبعض العرب. وقد استشهد به كل من: سيبوبة ١/٣١٥، ٣٤٦، ٢/٩٠، جمل الزجاجي ١٨٦، أمالي ابن الشجرى ٢/٨٣، مفصل ابن يعيش ٢/١٢، ١٠٧، الخزانه ١/٣٧٠، ٣٩٧، ٢/٣١٩، شواهد العينى ٤/٣٠٣، الهمع ١/٧٥، الدرر ١/١٦٠، الأشموني ٣/١٥٣، ٤/٢٠٠، الدمنهوري ٩٩ ديوانه ص ٢.

(٢) القائل: غير معروف. ويروى: ياريح من نحو الشمال هبى. وهو من الرجز المشطور.
الشاهد في قوله: «ياريح» فإنه منادى مفرد. وكان حقه أن يبنى على الضم، ولكنه فتح لأن من العرب من يبنى المنادى المفرد على الفتح ويقولون ياطلحة بفتح التاء.
وقد استشهد به كل من: شواهد العينى ٤/٢٩٤، شرح الأشموني ٣/١٧٤.

(٣) القائل: القطامى من الوافر. وتمام البيت:

قِفِـــى قَبْـــلَ التَّفَـــرُّقِ ياضُبَاعَـــا
ولايَكُ مَوْقِــفٌ مِنْكِ الوِدَاعَـــا

الشاهد في قوله: «ياضباعا» حيث أنه رخم ضباعة فحذف تاء التأنيث فأصبحت ضباعا، فوقف على الألف بدلا من الهاء. وهذا جائز وكثير في اللغة.
وقد استشهد به كل من: سيبوبه ١/٣٣١، المقتضب ٤/٩٣، جمل الزجاجي ٥٩، ابن يعيش في

وقول الآخر:

.... غُوجِى عَلَيْنَا وَآرَبِعى يَافَاطِمَا[1]

فقيل حذف منها هذه الهاء لضرورة الشعر، وجعل المدة التى تلحق القوافى بدلا منها، والحق أنها أعلام مرخمة على لغة إرادة المحذوف. ورابعها: ياطلحة بالحاق التاء مضمومة على تقدير إقحامها ، والضمة لما قبلها على لغة من قال: ياجارُ بالضم، وإن كان آخر المعرفة الف التأنيث فالممدودة قد مر بيانها. وأما المقصورة فتحذف كالتاء تقول ياسَلْمَ وياسَعْدَ ويالَيْلَ فى سلمى وسعدى وليلى قال:

أَلَا يَالَيْلَ إِنْ خُيِّرْتِ فِيْنَا بِنَفْسِكِ فَانظُرِى كَيْفَ الخِيَارُ[2]

وكذلك ألف الإلحاق والتكسير فيقال فى أرطى وقبعثرى علمين ياأرط ياقبعث أقبلا، وأما النكرة فسيبويه[3] يجيز ترخيمها إذا كان فيها تاء التأنيث على لغة من راعى المحذوف مطلقا. وأجازه المبرد[4] فى المقصورة نحو:

= شرح المفصل ٩١/٧، الخزانة ٣٩١/١، ٦٤، المغنى ٤٥٣، الهمع ١١٩/١، ١٨٥، الدرر ٨٩/١، ١٦٠، الأشموني ١٧٣/٣، ديوانه ٣٧.

(١) القائل: هدبة بن خشرم وهو من مشطور الرجز:
الشاهد في قوله: «يافاطما» حيث أن الشاعر رخمها إذ أن أصله يافاطمة فحذف تاء التأنيث ووقف عليها بالألف عوضا من الهاء.
وقد استشهد به كل من سيبوبة ٣٣١/١، الشعر والشعراء ٦٧٢، أمالي ابن الشجرى ٢ /٦٤.

(٢) القائل: مجنون ليلى من الوافر: ويروى عجزه:

....

بنـــفسي فانظـــــري أيــــن الخيـــــار

الشاهد في قوله: «ياليل» حيث رخمت ليلى فحذفت الألف كما تحذف الهاء ويخاطب الشاعر ليلى بقوله: إن خيرت فيّ وفي غيري النكاح فاختاريني ففي الخيار.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٣٦/١، الأغاني ٤٣٢/٢، اللسان ١٦٥/١٣، ابن السيرافي ٤٢٩.

(٣) سيبويه ٣٣٠/١.

(٤) سيبويه ٢٥١/٢، ٢٤٩، الأصول ٤٣٧/١، الموجز في النحو ٥١، الإيضاح العضدي ٢٣٧/١، المفصل ٤٧، ابن الشجرى ٧٩/٢، شرح التصريح ١٨٨/٢، شرح المفصل ٢١/٢، ٢٢، شرح الكافية ١٥٣/١، الهمع ١٨٤/١.

يائَــاقُ سيْــرى وَجَــارِى لَاتَسْتَنْكِــرِى عَذِيْــرِى[1]

ومنع منه فى الشائعة نحو: شجرة وقائمة. وإذا رخمت شاة على لغة من قال ياحار بالكسر قلت ياشا بحذف التاء ومنه قولهم. وياشا أدجنى[2] أى أقيمى يقال شاة داجن إذا لزمت [البيت][3] ولم تسرح للمرعى. وعلى لغة من قال: ياحارُ بالضم ياشاةُ فترد الهاء، لأنه لما حذف التاء التى هى عوض عن الهاء، أعيد اللام تقوية للإسم على قيامه بنفسة. لأنه ليس من كلامهم اسم معرب على حرفين، آخرهما ساكن. فامّا ذومال فالإضافة فيه كالعوض، ولهذه العلة إذا رخمت شية ودية على لغة من راعى المحذوف قلت: ياشي ويادى، وعلى لغة من لم يراع ياواشِيْ وياوَدِىْ، بإعادة فاء الكلمة. وقد تحصَّلَ من هذا أن مافيه تاء التأنيث يخالف سائر الأسماء فى الترخيم من أوجه منها أن ترخيمة أكثر من ترخيمها، لأن التاء لما لم تكن جزءا بدليل عدم ثباتها فى جمع تكسير أو سلامة لم يخل حذفها بذات الكلمة. ومنها أن لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة لما مر ومنها أن الأولى به الحاق الهاء فى الوقف. ومنها أنه لا يشترط فيه.

٦٧٣ أمّا المُرَكَّبُ كمَعْدِى كَرِبَا تقول يامَعْدِى فلا تُرَكِّبا

٦٧٤ كَذاكَ إِنْ رَخَّمْتَ بَعْلَبَكّا ولاتُرَخِّمْ جملةً إذ تُحْكَا

---

(١) القائل: العجاج من الرجز وتمام البيت:

سَيْــرِي وَآشْفَاقِــي على بَعِيْــرِي

جَارِيَ لاتَسْتَنْكِــرِى عَذِيْــرِى

الشاهد في قوله: «جارى» حيث حذف منه حرف النداء ورخم بحذف تاء التأنيث للضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٢٥/١، ٣٣٠، المقتضب ٢٦٠/٤، أمالي ابن الشجرى ٨٨/٢شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢، ٢٠، المقرب ٣٧، الخزانه ٢٨٣/١، شواهد العينى ٢٧٧/٤، التصريح ١٨٥/٢، الأشموني ١٧٢/٣، اللسان (شقر) ديوانه ٢٦.

(٢) قول يستشهد به لترخيم المؤنث الثلاثي بحذف تاء التأنيث. انظر المفصل ص ٤٧ ويقال: دجنت الشاة فى بيتها دجونا مثل قعد قعوداً، وإذا أقامت فلم تبرح ألفته فلم تسرح مع الغنم. انظر سيبويه ٣٣٠/١، اللمحة البدرية فى علم العربية ٤٠١.

(٣) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) و (ك) (البيوت).

إذا رخمت المنادى المركب فلا يخلو إما أن يكون تركيبة على غير جهة الإسناد أو على جهة الإسناد. أما الأول فإن كان تركيب إضافة امتنع ترخيمه على الأصح لما مرّ. وَإنْ لم يكن تركيب إضافة جاز مطلقا سواء كان تركيب اسمين جعلا اسما واحداً كمعدى كرب وبعلبك، أو اسم وصوت كسيبوية وعمرويه، أو تركيب للعدد كخمسة عشر لاتحاد الإسمين وجعلهما كالكلمة الواحدة، بدليل جعل الإعراب على آخرهما، وتأثير النداء فيهما البناء كسائر الأعلام. فيقال يامَعْدِى، ويابَعْل فى معدى كرب وبعلبك بحذف الإسم الأخير لشبهه بتاء التأنيث من حيث يفتح ماقبله كتاء التأنيث، ويحذف فى النسب كحذف التاء عنه ويحقر الصدر من الإسمين كتحقير الإسم الداخل عليه تاء التأنيث. وتقول فى ترخيم خمسة عشر علما ياخمسة. بحذف الجزء الثانى، وفى ترخيم اثنى عشر يااثنَ وياثنُ على اللغتين فيحذف الإسم الثانى والألف، لأن الثانى بمنزلة النون من قولك اثنان، ولما كان الألف والنون تحذف من اثنين، حذف من اثنى عشر. وأما الثانى وهو ماتركيبه على جهة الإسناد نحو: تأبط شرا، وبرق نحره فلا يجوز ترخيمه على الأصح، لأن النداء لم يؤثر فيه البناء مطلقا كالمضاف والمشابه له، لأن ترخيمه يخل بحكاية الجمل، كما يخل بها إعرابها. ومنهم من أجازه قياسا على النسبة إليه فيه نحو: تأبطى، وهو ضعيف لأن النسبة إليه إنما جاز لقيام ياء النسب مقام الجزء الثانى، لأن اجتماعهما معه يؤدى إلى جعل ثلاثة أشياء كشىء واحد بخلاف الترخيم، فإنه لم يوجد مايقوم مقام المحذوف، ولا حصل شرط الترخيم وهو تأثير النداء والبناء فى المرخم فافترقا. وقوله: تقول يامَعْدِ فلا تركبا إلى قوله: كذلك إن رخمت بعلبكا إشارة إلى القسم الأول من قسمى المركب، أى لا تركب فى الترخيم. لأنه بحذف الثانى زال التركيب لفظا، وإن كان مرادا نية. قوله: ولا ترخم جملة إذ تحكى إشارة إلى القسم الثانى منه، وإلى تعليل امتناع ترخيمه بقوله إذ تحكى. وكأنه قال: لا ترخمه جملة إذ تحكى لأنها تحكى. ومعنى الحكاية أن يؤتى باللفظ على ماكان قبل فلا ترخم: يريد فى قوله:

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيْـدُ ....(1)

لأن فيه ضميرا، ويرخم فى قوله:

فقالوا تَعَالَ يَايَزِى بَن مُخَرِّمِ ....(2)

بخلوه منه.

٦٧٥ وخصَّصُوا النِّداَء عن سَمَاعِ بِمِثْـلِ يَاهَنَـاهُ يَالُكَـاعِ

٦٧٦ ولمذكـر فقـل يَالُكَـعُ وَقُـل واللَّهُمّ فيـه يَقَـعُ

يريد بقوله وخصصوا النداء أنهم استعملوا فيه ألفاظا لم يستعملوها. فمن ذلك قولهم: ياهناه أقبل بمعنى يارجل أقبل. قال الشاعر:

وَقَـدْ رَابَنِـى قَوْلُهَـا يَاهَنَـاهُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرٍّ[3]

---

(١) القائل: رؤبة بن العجاج من الرجز. ويروى بمعجم الشواهد العربية أنه لزيد الخيل، وتمام البيت:

نبئت أخوالى بنى يزيد

ظلما علينا لهم فديد

الشاهد في قوله: «يزيد» فإنه علم منقول من فعل أولا ثم استعمل في العلمية، ولذلك لايرخم لاشتماله على ضمير. لأن وزن يزيد هو وزن فعل: يفعل.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ١/١٣٠، ٣٨٨، ٤/٣٧٠، المقرب لابن عصفور ٢٤، مجالس ثعلب ٤/٢١٢، التصريح ١/١١٦، ٢/٢٢١، شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٠١، الخزانة ١/١٣٠، المغنى ٦٢٦، شواهد العينى ١/٣٨٨، ٤/٣٧٠، شرح الأشموني ٣/٢٦٠، اللسان (وزر)، شرح الأجرومية ٢١٣، ملحقات ديوانه ١٣٢.

(٢) القائل: يزيد بن مخرم وهو من الطويل. وتمام البيت:

فقالوا تعال يايزي بن مخرم

فَقُلْتُ لهم إنّي حَلِيْف صُدَاءِ

الشاهد في قوله: «يايزي» حيث أن أصلها يايزيد وقد رخمها هنا الشاعر. وقد علل الشارح أن الترخيم جاز هنا لخلوه من الضمير.

وقد استشهد به كل من سيبويه ١/٣٣٥ ــ ٣٣٦، أمالى ابن الشجرى ٥/٨١، والخزانة ٢/٣٧٨، (تحقيق عبد السلام هارون).

(٣) القائل: امرؤ القيس وهو من المتقارب.

الشاهد في قوله: «ياهناه» حيث جاءت الهاء بدلا من الواو في قوله: هنوك وهنوات. وكان الأصل: هناو فأبدلت الواو هاء فقالوا هناه. =

ولم يقولوا: قام هناه ولا مررت بهناه. وهى كناية عن النكرات، ووزنها فَعَالِ. وآختلف فى أصلها فقيل: الهاء بدل من واو وهى لام الكلمة، والألف زائدة وبدل على أن الهاء بدل من الواو فى قولهم فى الجمع هنوات. قال:

.... عَلَى هَنَوَاتِ شَأنُهَا مُتَتَابِعُ[1]

وقيل: الهاء لام الكلمة، وتحريكها إجراء للوصول مجرى الوقوف. وقيل: لامها محذوف، والألف والهاء زائدان. بدليل: هن وهنه فوزنها فُعَاةُ. وقوله: عن سماع يريد أن هذا التخصيص بالنداء سماعى لا يقاس عليه ومنه قوله: يالكاع فشاذ. وأما استعماله فى غير النداء كقوله:

أُطَوِّفُ ماأُطَوِّفُ ثُم آوِى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[2]

= وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى ١٠١/٢، اللسان ٣٢٩/١٧، ٢٤٢/٢٠، الأشموني ٣٣٤/٤، المنصف ١٢٩/٣، ديوانه ١٦٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/١، ٤٢/١٠، جمل الزجاجي ١٧٥، ياسين ٣٦٨/٢.

(١) القائل: مجهول. من الطويل. ويروى البيت:

أَرَى آبْــنَ نِزَارٍ قد جَفَانِـــي وَقَلَّنِــى
على هَنَـــوَاتٍ شَأْنُهَـــا مُتَتَابِـــعُ

الشاهد في قوله: «هنوات» فأصله: «هن» وأصل هن هنو مثل أب: أبو، أخ أخو. وقد جاء بثبوت الواو، وكان القياس فيها أن تقلب واوه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، إلا أنهم حذفوها مبالغة في التخفيف. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢٧٠/٢، المنصف ١٣٩/٣، أمالي ابن الشجرى ٦٨/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٣/١، اللسان (هنا).

(٢) القائل: الحطيئة من الوافر ويروى بروايات أخرى:

أجول ماأجول ثم آوى... ورواية: اطود ماأطود... ديوانه ١٢٠. الشاهد في قوله: «لكاع» حيث وردت دون أداة النداء، وحقها أن تكون معها لأنها مما اختص بسب النساء وهي لاتفارق الياء. وهي هنا خبر للمبتدأ وقيدته. وهذا مخالف لسنة العرب. ويخرج على: أن لكاع منادى بحرف النداء المحذوف وهو معمول للخبر المحذوف وتقديره: قعيدته: مقول لها لكاع. وهذا من باب حذف العامل وابقاء المعمول. وقد استشهد به كل من المقتضب ٢٣٨/٤، الكامل للمبرد ١٥٣، جمل الزجاجي ١٧٦، أمالي ابن الشجرى ١٠٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٤، الخزانة ٤٠٨/١، شذور الذهب ٩٢، شرح العينى ٤٧٣/٢، التصريح ١٨٠/٢، همع الهوامع ٨٢/١، الدرر اللوامع ٥٥/١، الأشموني ١٦٠/٣، أوضح المسالك رقم ٤٤٦، ديوانه ١٢٠.

فشاذ. ووزن لكاع فَعَال وهو صفة معدولة للمبالغة وهى المرأة اللئيمة، وقيل الأمة. وكذلك يافُساق وياخباث وياغدار وهى معرفة بالقصد بدليل وصفها بالمعرفة نحو: يالكاع الخبيثة. وبناؤها إما لأنها على وزن اسم الفعل كنَزَال، وإما لتضمنها علامة التأنيث وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان، وكانت كسرة لأنها الأصل فى التقاء الساكنين. وقوله لمذكر فقل يالكع: يريد أنه كما يقال يالكاع فى المؤنث يقال يالكع فى المذكر، وكذلك يافسق وياغدر وياخبث ومنه قولهم: يافل. قال:

وَجَاءَتْ حَوَادِثُ فى مِثْلِهَا يُقَالُ لِمِثْلِى وَيْهًا فُلُ[1]

والأصل يافلان فحذف الألف والنون تخفيفا وليس ترخيما على الأصح، وإلا لوجب أن يقال يافُلَا باثبات الألف، كما يقال فى عماد ياعما لبقائه على حرفين. وقد جاء فى غير النداء ذا. قال:

.... فِى لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ[2]

(١) القائل: الكميت بن زيد. الشاهد في قوله: «فل» حيث أن أصلها يافلان فحذف الألف والنون وأصبحت يافل وذلك لأجل التخفيف وقيل: إنها أصبحت كذلك لأجل الترخيم وذلك ليس صحيحا لحذف حرفين بدل حرف واحد. وفيه شاهد آخر.«ويها» حيث جاءت هنا بمعنى طلب الإسراع والإستحثاث على الشيء. ومعنى البيت: أنني أنتدب لجسام الإمور وعظائمها، ولقد حدثت حوادث هامة وعرضت أمور يقال فيها لمثلي اسرع ولاتبطيء. واستشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ٧٢/٤، اللسان (فال) ديوانه ٣٥/٢.

(٢) القائل: أبو النجم العجلي من أُرجوزة له يصف فيها بعض أشياء. وتمام البيت:

تَضِلُّ مِنْـــهُ إِبِلِـــى بِالْهَوْجَـــلِ
فِي لُجَّـــةٍ أَمْسِكْ فُلَانـــاً عَنْ فُلِ

الشاهد في قوله: «عن فل» حيث استعمل فيه كلمة «فل» في غير النداء فجرها بحرف الجر وهذا رأي ابن مالك. وبعض العلماء قالوا : إن أصله: «فلان» فرخم بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة. وأما فل الخاص بالنداء فأصله «فلو» فحذفت لامه كما حذفت لام يد ودم ولايستعمل إلا محذوف اللام.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٣٣/١، ١٢٢/٢، المقتضب ٢٣٨/٤، جمل الزجاجي ١٧٦، سمط ٢٥٧، أمالي ابن الشجرى ١٠١/٢، المقرب ٣٨، الخزانة ٤٠١/١، المغنى ١٥٤، شواهد ألفية العيني ٢٢٨/٤، شرح التصريح ١٨٠/٢، همع الهوامع ١٧٧/١، الدرر اللوامع ١٥٤/١، شرح الأشموني ١٦١/٣، اللسان (لجج، فلن) أوضح المسالك رقم ٤٤٤.

ومنه. اللهم. فالبصرى يرى أن أصله ياالله، فحذف حرف النداء من أوله وعوض منه الميم فى آخره هربا من الجمع بينه وبين اللام، وإن لم يكن للتعريف. وخصت الميم بذلك إما لأنه قد كثرت زيادتها آخرا كزرقم وستهم. وإما لأنها مناسبة للواو التى هى أخت الياء، أو لأنها يعرف بها على لغة طى، وحرف النداء يفيد التعريف، فكانت مشددة لأنها عوض عن حرفين، ومفتوحة طلبا للخفة. وذهب الكوفي إلى أن أصله ياالله أم أى أقصد فحذفت الهمزة من فعل الأمر وآتصلت الميم المشددة بآسم الله تعالى فآمتزجا وصارا كلمة واحدة وهو ضعيف لإمور أحدها: أن الإسم لا يركب مع الجملة. وثانيها: أن الهمزة لاتخفف بالحذف إلا إذا سكن ماقبلها. وثالثها: لزوم تكرير الفعل الذى هو أم فى نحو: اللهم أمنا بخير. ورابعها: عدم الإفتقار إلى حرف العطف فى اللهم آعف عن زيد. ولو كان كما قالوا لافتقر إليه. وخامسها: أن الشرط إذا وقع بعد الأمر. فالأحسن الإستغناء بالأمر عن الجواب كما فى نحو: اتق الله إن كنت مسلما، ولما لم يستغن به فى قوله تعالى: ﴿وإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأمطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾[1] دل على أنه ليس بمركب من الأمر. وسادسها: أنه لايجمع بين حرف النداء والميم وما ذاك إلا لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه. وأما قوله:

إِنِّـى إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّـا أَقُولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا[2]

---

(١) سورة الأنفال آية ٣٢.

(٢) القائل: نسب إلى أبى خراش الهذلي، وقال العيني هو لأمية بن أبي الصلت وهو من الرجز.
الشاهد في قوله: «يااللهم» حيث جمع بين «يا» النداء والميم المشدة التي تأتي في الكلام عوضا عنها، وذلك ضرورة نادرة، وسبب ذلك أن العرب لاتجمع بين العوض والمعوض عنه.
وقد استشهد به كل من: التصريح ١٧/٢، نوادر أبى زيد ١٦٥، المقتضب ٢٤٢/٤، المخصص ١٣٧/١، المحتسب ٢٣٨/٢، أمالى ابن الشجرى ١٠٣/٢، الإنصاف رقم ٢١٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢، الخزانة ٣٥٨/١، المغنى ٢١٣، شواهد العينى ٢١٦/٤، شرح التصريح ١٧٢/٢، الهمع ١٦٨/١، الدرر اللوامع ١٥٥/١، شرح الأشموني ١٤٦/٣، اللسان (أله)، أسرار العربية ٢٣٢.

فللضرورة. واختلف فى وصف اللهم. فمنعه سيبويه[1] لبعده بالتركيب عن التمكن المقتضى للوصف، كما بَعُدَ به حبذا عن الوصوف. وأجازه المبرد[1] قياسا على وصفه مع حرف النداء تنزيلا للبدل منزلة المبدل منه وفيه نظر. وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُمَّ مالَكِ المُلْكِ﴾[2]، ﴿واللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾[3] فمحمول عند الأول على البدل أو على نداء آخر. وعند الثانى على الوصف.

---

(١) انظر المقتضب ٢٤٢/٤، ابن الشجرى ١٠٣/٢، الخزانة ٢٥٨/١، الإنصاف ٢١٢، أسرار العربية ٢٣٢. يقول المبرد ٢٤٢/٤: .... كما اضطر فأدخل (يا) في اللهم لما كان العوض في آخر الإسم.

(٢) سورة آل عمران آية ٢٦.

(٣) سورة الزمر آية ٤٦.

(الإختصـــاص)

٦٧٧ وَبَابُ الإِخْتِصَاصِ كالنّداءِ فى النَّصْبِ بالفِعْلِ وَ فِى البنَاءِ

٦٧٨ كمثل نَحْنُ العُرْبَ أَقْرَى للنُّزُل وإننى أفْعَلُ أيّها الرَّجُلُ

الإختصاص إجراء مفهوم النداء، ضرورة تَرَكُّبِ حقيقته منه، من تنبيه المدعو به ليخاطبه، وهو أعم من النداء مطلقا، وقد يجرد الإختصاص من لفظ التنبيه وطلب الإقبال [لأمر ما][1] فلا يكون نداء حقيقة وحينئذ ينقسم إلى مالا يكون على صورة النداء، وإلى مايكون على صورته. أما الأول فيكون إما للمتكلم كقوله نحن العُرْب أقْرَى للنُّزُل. نحن: مبتدأ، وأقرى خبره، والنزل إما جمع نازل وهم الأضياف أو مايعد للنزيل، والعرب منصوب بفعل مقدر واجب الإضمار، كأنه قال: أعنى وأخص. وأما للمخاطب كقولهم: بك الله نرجو الفضل. والذى يدل على أن العرب ونحوه ليس بمنادى مطلقا، أما الأول فلأن مافيه الألف واللام لاينادى إلا بتوسط اسم آخر بينه وبين حرف النداء.

وأما ثانيا فلأن المضمر هو المظهر فى المعنى لأنه لم يَعْنِ بنحن سوى المظهر ويستحيل أن ينادى الإنسان نفسه، ولأنه لو كان منادى هو مفرد لوجب بناءه على الضم وهو باطل لقوله:

بِنَا تَمِيماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ[2]

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) ومن (ك) والأفضل وجودها.

(٢) القائل: رؤبة بن العجاج من مشطور الرجز.

الشاهد في قوله: «تميما» حيث جاء منصوبا بفعل مضمر وجوبا تقديره أخص أو أعنى وهذا جائز ووارد، وقد استشهد به كل من: الخزانه ٤١٢/١، سيبويه ٢٥٥/١، ٣٢٧، اللسان (نقب) ٢٦٦/٢، شواهد العيني ٣٠٢/٤.

فنصب تميما وهو مفرد معرفة بفعل يمتنع إظهاره. وأما الثانى فكقولهم: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل. ونحن نفعل كذا أيها القوم وأنتم تفعلون كذا أيتها العصابة. فأى مبنى على الضم وهو مختص بمعين كالمنادى، فلفظه لفظ النداء وليس بمنادى حقيقة. أما أولا: فلما مر من أن الجملة للمتكلم، والإنسان لا ينادى نفسه، وأما ثانيا: فلأن صفة أى عبارة عن ضمير المتكلم والمخاطب المتقدم، والمنادى ليس عبارة عن شىء سابق عليه، إلا أنه لما كان مختصا بالمتكلم والمخاطب مطلقا ومنصوبا بفعل مقدر واجب الإضمار أشبه المنادى وهو المراد بقوله: وباب الإختصاص كالنداء فى النصب بالفعل. وقوله: وفى البناء يريد به نحو قوله: إننى أفعل أيها الرجل. فأى مبنى على الضم وهو مختص بمعين كالمنادى وليس المراد بأيها الرجل إلا ضمير المتكلم. وأفعل خبر إن، وأيها الرجل: فى محل نصب على الحال. كأنه قال: أننى أفعل مخصوصا من بين الرجال. وأما ماذهب إليه أبو سعيد من أن أبا وصفته مرفوع، إما بالإبتداء وخبره محذوف والتقدير: ياأيها الرجل المذكور أو خبر مبتدأ محذوف أى المراد يا أيها الرجل. فمما يخرجه عن مضارعة باب النداء.

وأعلم: أن المنصوب على الإختصاص والمدح لايجوز إظهار الفعل الناصب له. إما لأنه لما أشبه النداء أُجْرى مُجْرَاه فى ذلك، وإما لأنهم استغنوا عن استعماله لعلم المخاطب، والإختصاص لا يكون إلا فيما يتقدمه ضمير متكلم أو مخاطب كامر، دون الغائب. فلا يقال: إنهم فعلوا كذا أيها القوم، لِبُعْدِهِ عن شبه النداء وهو الذى يقتضيه كلام سيبويه. وقد جاء النصب على المدح والذم والترحم مع الغيبة، أما الأول فكقولهم الحمد الله الحميد، والملك لله أهل الملك بنصبهما على المدح، وأما الثانى فكقوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[1] فيمن قرأ بالنصب. وأما الثالث فكقوله:

---

(١) سورة المسد آية ٤.

لَنَـــا يَوْمٌ وللكَــــرَوَانِ يَوْمُ تَطِيْرُ البَائِسَاتُ ولا تَطِيْـرُ[1]

فنصب البائسات على الترحم، والفاعل مضمر يعود على الكروان. وقولهم مررت به المسكينَ يجوز فى المسكين النصب على الترحم والجر على البدل من الضمير فى به، والرفع إما بأنه مبتدأ وخبره ماقبله أو مقدر يدل عليه ماقبله، وأما خبر مبتدأ محذوف.

---

(١) القائل: طرفة بن العبد من قصيدة له هجا بها عمرو بن المنذر بن امرىء القيس وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «البائسات» حيث وردت منصوبة على الترحم.
والتقدير أعنى البائسات أو أقصد البائسات. وفاعل تطير محذوف. وقد ورد أيضا برفع البائسات.
واستشهد به الخزانة ٤١٢/١، الشعر والشعراء ١٤٠، ديوان الشاعر ٧.

(باب الإنكار والحكاية)

٦٧٩ القَوْلُ فى المدَّةِ للإِنْكَـــارِ وَقْفاً وَمَا يُحْكَى فى الاسْتِخْبَارِ
٦٨٠ تقـولُ مُنْكِراً أَزَيْـــدُ نِيـــهِ فى كلّ حال بِسْكُونٍ فيهِ

إنما جمع فى هذا الفصل بين الإنكار والحكاية وإن آختلفا فى الحكم، لاشتراك الإنكار وحكاية النكرات إذا كانت بمن فى زيادة المدة فى الوقف. واحترز بمدة الإنكار عن مدة الندبة. ونبه بقوله وقفا على اختصاصها بالوقف دون الوصل، وحروفه إذا كان متصلا الياء والألف والواو. واختلف فى أيها الأصل فقيل: الياء لاطرادها فى الإنكار والتذكير. وقيل: الألف لما فيها من زيادة المدة قياسا على ألف الندبة، ولم يعين سيبويه للأصالة حرفا. فإن كان آخر الكلمة منونا كسر التنوين لالتقاء الساكنين، وتعينت الياء. وقد مثل به فى قوله: تقول منكرا: أزيدنيه. فالدال من زيد مضمومة وبعدها نون مكسورة. وتلك النون هى التنوين الذى حرك لسكونه وسكون المدة التى للإنكار وهى الياء، والهاء التى بعدها للسكت ساكنة. واحترز بقوله: منكرا على كونه مستفهما، وإنما تعينت الياء لانكسار التنوين قبلها. فإن قيل: الإنكار لا يكون إلا فى الوقف، والتنوين لا يوقف عليه. أجيب: بأن [الموقوف][1] عليه هاهنا مدة الإنكار، لا التنوين، وألحقت هاء السكت للدلالة على الوقف، فإنها لا تثبت إلا فيه. فإن قيل: فلم ألحق التنوين مع مدة الإنكار ولم يلحق مع ألف الندبة. أجيب بأن الندبة من فروع النداء، وهو لا يدخله تنوين فى المفرد المعرفة. بخلاف ماتدخل عليه مدة الإنكار. وإن لم يكن

---

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (الوقف) وهنا أفضل.

آخر الكلمة منونا تبعت المدة حركة ماقبلها مطلقا. فتكون ألفاً بعد المفتوح، وياء بعد المكسور وواوا بعد المضموم إعرابا كانت الحركة أو بناء. تقول لمن قال: جاءنى عمر: أعمروه؟ ولمن قال: رأيت عثمان: أعثماناه؟ ولمن قال: مررت بحذام أحذاميه؟ ولمن قال زيد ضرب: أزيد ضرباه؟ وإذا كان آخر الكلمة ساكنا غير التنوين نحو عيسى والقاضى، فقال السيرافى فى حكمه أن تزاد عليه مدة مجانسة للآخر، ثم تحذف. فيقال فى إنكار من قال مررت بعيسى: أعيساه؟ ولمن قال القاضى: القاضيه؟ ولمن قال زيد يغزو: أزيد يغزوه؟ وإن كان الإنكار منفصلا زيد على الكلمة إن المكسورة وهى التى تزاد بعد ما النافية وفى نحو:

وَمَـــا إِنْ طِبُّنَـــا جُبْـــنٌ .... (1)

فتقول منكرا لمن قال: قام زيد أزيدانيه. بسكون التنوين من زيد وبعده همزة إن المكسورة. وتكسر نون إن لسكونها وسكون المدة بعدها، وتلحقها هاء السكت. واعلم أنّ لمدة الإنكار معنيين: أحدهما: إنكار خبر المخبر وتكذيبه فى أخباره، وثانيهما: إنكار أنْ يكون الأمر على خلاف ماذكر. أما الأول فكقولك لمن قال: قدم زيد: أزيدانيه فتتنكر إخباره بقدوم زيد لبطلان قدومه المنكر. وأما الثانى: فكقولك لمن قال: غلبنى الأمير: الأميروه؟ فتنكر أن يكون الأمير على خلاف ماذكر، كأنك تستهزء به منكرا من أن يغلبه الأمير، لأنه ممن يستحق ذلك. وقد

---

(1) القائل: فروة بن مسيك من قصيدة له من الوافر وتمام البيت:

فَمَـــا إِنْ طِبُّنَـــا جُبْـــنٌ وَلَكِـــنْ
مَنَايَانَـــا وَدَوْلَـــةُ آخَرِيْنَـــا

الشاهد في قوله: «فما إن طبنا» حيث جاءت إن زائدة وفاصلة مابين ما وما بعدها. واستشهد به الشارح هنا على أن الإنكار إن كان منفصلا زيد على الكلمة إن المكسورة، وهي التي تزاد بعد ما النافية.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٥/١، ٣٠٥/٢، سيرة بن هشام ٩٥٠، الوحشيات ٢٨، المقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، الخصائص ١٠٨/٣، الكامل ٢٠٠/١، المحتسب ٩٢/١، الخزانة ١٢١/٢، المغنى ٢٥، الهمع ١٢٣/١، الدرر اللوامع ٩٤/١.

حكى سيبويه أنَّ رجلا قيل له: أتخرج إلى البادية إن أَخْصَبَتْ؟ فقال: أنا آتية منكرا أن يكون رأية على خلاف ماذكر.

٦٨١ كَذَا آحْكِ مَنْكُوراً بِمَنْ ولَيِّن رَفْعَا مَنُو نَصْباً مَنَا جَرًّا مَنِي

٦٨٢ وقُلْ مَنَانِ ومَنُونَ ومَنَهْ مَنْتَانِ والجَمْعُ مَنَاتْ مُسْكَنَةْ

الحكاية فى اللغة المماثلة والمشابهة، وفى الإصطلاح: تأدية اللفظ المسموح مجانسته على هيئته الأولى من غير تغيير. وللحكاية أقسام. أحدها: الحكاية بمن وقد بدأ بها لمشاركة المدة التى تلحق آخرها فى النكرة وفقا لمدة الإنكار مطلقا كما مر، وهو المراد بقوله: كذا احك منكورا بمن، وآحترز بقوله منكورا عن العلم مطلقا وما فيه اللام، لأن الحكاية بمن فى الإستفهام ثلاثة أضرب. حكاية النكرة والعلم المنسوب إلى الآباء والأمهات، أما النكرة: فالأصح أن لا يعاد لفظها، لأن النكرة متى أعيدت وجب تعريفها باللام، لئلا يوهم أن الثانية غير الأولى. فإن كان المستفهم بها واقفا الحق بها فى مقابلة كل حركة ماريناسبها من حروف المد واللين وهى الألف والواو والياء، وهو المراد بقوله لين. أى الحق بآخره من إذا كان المسئول عنه نكرة فى الوقف أحد الحروف الثلاثة، ليدل على إعراب الإسم وتثنيته وجمعه وتأنيثه. فتقول إذا قيل: جاءنى رجل منو، ورأيت رجلا منا ومررت برجل منى. وفى التثنية منان ومنين، وفى الجمع منين ومنون، وفى الواحدة المؤنثة مَنَهْ بفتح النون مطلقا لوقوع تاء التأنيث بعدها. ولا تلحق معها العلامات لامتناع الجمع بين مايدل على التأنيث والإعراب، وكان إبقاء علامة التأنيث أولى من دلائل الإعراب، لكون التأنيث دالا على أصل الذات المتصفة به. والإعراب دالا على الأعراض اللاحقه بها. ومنهم من يسكن النون فيقول: مَنْتَ وفى المثنى مَنْتَانِ ومَنْتَيْنِ، والنون ساكنة على أصلها لعدم الموجب للتحريك. وحكى أن الكسائى جوز تحريكها لوقوع تاء التأنيث بعدها. كما فى المفرد. وفى الجمع مَنَاتْ بإسكان التاء مطلقا، لأنها فى محل الوقف. ومن العرب من لم يلحق هذه العلامات فى التثنية والجمع، بل يجعل لفظ المثنى والمجموع مذكرا كان أو مؤنثا كلفظ المفرد فى

الحاق العلامة مطلقا، ولا يجوز أن تكون هذه الأحرف اللاحقة للإعراب لثبوتها فى الوقف دون الوصل، ولا شيء من الإعراب كذلك، ولأن المقتضى للبناء موجود، فلا يوجد مايضاده، وإنما اختص إلحاق هذه الزيادة بالوقف، لأنه محل تغيير من حذف أو زيادة أو إبدال إلى غير ذلك. وأما قول الشاعر:

أَتَوْا نارِي فَقُلْتُ مَنُوَن أَنْتُم   فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا[1]

ففيه شذوذ من وجهين. أحدهما: إلحاق الزيادة فى الوصل، والثانى تحريك النون. وهى لا تكون إلا ساكنة. وقيل هو على لغة من قال: ضرب من منينا. لأن يونس[2] زعم أنه سمعه من أعرابي حكاه عنه سيبويه[2] وهو بعيد من كلام العرب. وقيل: كأنه وقف على منون وسكت عندها ثم ابتدأه. ومن فى الجميع خبر مبتدأ محذوف أى من الرجل الذى ذكرته. ويحتمل أن يكون مبتدأ، والخبر محذوف أى من الرجل الذى ذكرته مسئول عنه، وقوله: وقل منان بزيادة علامة التثنية وهى الألف ونون ساكنة فى الوقف لأنه سؤال من قال: جاءنى رجلان.

وقوله منون بزيادة واو ونون ساكنة بعدها علامة للجمع، لأنه سؤال من قال جاءنى رجال. قوله مَنه بزيادة علامة التأنيث وحدها: لما مر لأنه سؤال من قال جاءتنى امرأة، ورأيت امرأة ومررت بامرأة. قوله منتان فى سؤال من قال: جاءتنى امرأتان والجمع منات يعنى جمع التأنيث فى سؤال من قال: جاءتنى نساء. وقوله مسكنة أى التاء فى منات ساكنة للوقوف كما مر. وإنما أتى بهذه الحروف دون الحركات لأن الحركات لا تثبت فى الوقف، والحروف تثبت فيه. فإن وصلت

---

(١) القائل: شمر بن الحرث الضبي، وقيل: جذع بن سنان الغساني وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «منون» فقد أتي به بشذوذين معا: الأول الحاق الواو و النون لها في الوصل والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة. وذكر أن أحد الشذوذين هو أنه حكى مقدرا غير مذكور. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٠٢/١، نوادر أبي زيد ١٢٣، الحيوان ١٧٦/١، ٣٢٨، ١٩٧/٦، المقتضب ٣٠٧/٢، جمل الزجاجي ٣٢٠، الخصائص ١٢٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٤، المقرب ٣٠٠/١، الخزانه ٣/٢، شواهد العينى ٤٩٨/٤، ٥٥٧، التصريح ٢٨٣/٢، الهمع ١٥٧/٢، ٢١١، الدرر ٢١٨/٢، ٢٣٧، الأشموني ٩٠/٤، ٢٢٠.

(٢) سيبويه ٤٠٢/١.

حذفتها وقلت من يافتى فى الأعرف.

٦٨٣ كذاك أىٌّ وحِكَايَةُ العَلَمْ
أو كُنْيَةٍ مِنْ بَعْدِ مَنْ إنْ ضُمَّ ضُمْ

٦٨٤ وجُرّه إنْ جُرّ وَٱنْصِب إنْ نُصِبْ
وٱسْأَلْ عَنِ الوَصْفِ المَنِىّ إن نُسِبْ

قد تقدم أن للحكاية بمن ثلاثة أضرب. فذكر حكاية النكرة بها، وقبل أن يذكر الضربين الآخرين، أخذ فى بيان الحكاية بأى. فقوله كذاك أى: يريد أنه إذا استفهم بها عن نكرة حكى إعراب تلك النكرة وكميتها وتذكيرها وتأنيثها كما مر فى مَنْ. والفرق بينهما من ثلاثة أوجه. أحدها: أن أيّا معربة ومن مبنية، ولذلك تثبت علامتها المزيدة وصلا كما تثبت فى الوقف.

وثانيها: أنَّ أيّا أعَمُّ مِنْ. مَنْ مطلقا، لأنها يسئل بها عن ذوى العلم وغيرهم.

وثالثها: أن أيا فى الإفراد، لايزاد عليها إلا حركة النكرة. وقد يسئل بأى عن المعرفة أيضا. أما النكرة فإن كان فى وصل قيل لمن. قال: جاءنى رجل أىٌّ بالرفع ولمن قال: رأيت رجلا أيا بالنصب ولمن قال: مررت برجل أىٍّ بالجر. وفى التثنية والجمع فى الأحوال الثلاثة: أيان وأيون وأيّين وأيين وفى المؤنث أيّة ولمثناه: أيّتان فى الرفع وأيّتَيْنِ فى النصب والجر، ولجموعه أياتُ بضم التاء فى الرفع وكسرها فى النصب والجر وكان القياس أن يقال: أىُّ الرجل وأىُّ الرجلين إلى آخره، لأن النكرة متى أعيدت عرفت باللام للعهد كما مر فى من. وأما فى الوقف فباسقاط التنوين من المفرد، والوقف عليه ساكنا مرفوعا ومجرورا، وبابدال التنوين ألفا منصوبا، وبإسكان النون فى المثنى والمجموع مطلقا، وتبدل من تاء التأنيث هاء وتسكن فى الجمع. ومحل أى فى هذه الأحوال الرفع على الإبتداء وخبره محذوف والتقدير: أىٌّ هو وما فى لفظه من صورة الرفع والنصب حكاية فى الأظهر، لأنه لو كان إعرابا ولا عامل هاهنا إلا الأول، للزوم المحال من وجهين، أحدهما: أن يكون كلام المتكلم معمولا لكلام آخره غيره، وثانيهما: أن يكون العامل فى الإستفهام ماقبله، ولأنها

لو كانت إعرابا لكانت كلاما تاما وليس كذلك. وقيل: إنها علامات إعراب وليس بحكاية، بل هي فى حال الرفع خبر لمبتدأ محذوف. وفى النصب معمول لفعل مقدر يفسره الأول، وفى الجر يقدر العامل الأول أيضا. وجاز حذفه لدلالة الأول عليه. وأما المعرفة فتعيده بلفظة بعد أى مرفوعا مطلقا كقولك لمن قال رأيت أبا عبد الله أى أبو عبد الله؟ ورأيت الرجل أى الرجل؟ ولا تجوز حكايته لأن ظهور الإعراب فى أى يمنع من الحكاية.

وآعلم أن المراد من الإستفهام بأى عن المعرفة إنما هو طلب تعينه بوصفه عن الإشتراك الحاصل فى المعارف، وأما عن النكرة فالمطلوب ذاتها لاصفتها.

قوله: وحكاية العلم أو كنية إشارة إلى الضرب الثانى وهو الإستفهام بمن عن المعرفة. وآحترز بقوله العلم عن سائر المعارف، فإنها لا تحكى بعد من.

وآحترز بقوله مِنْ بَعْدِ مَنْ عن مابعد أى. وأما الكنية فصنف من العلم كما مر، فالمعرفة إن كانت علما مطلقا فلغة أهل الحجاز أن يحكيه المستفهم بها كما نطق. فنقول لمن قال: جاءنى زيد وأبو محمد. مَنْ زَيْدٌ وأَبُومُحَمَّدٍ؟ ورأيت زيدا وأبا محمد. من زيداً وأبا محمد؟ ومررت بزيد وأبى محمد؟ من زيدٍ وأبى محمدٍ؟ وهو المراد بقوله من بعد مَنْ إنْ ضُمٍّ ضُمْ وجُرَّهُ إنْ جُرَّ، وآنْصِبْ إِن نُصِبْ. وإنما جاز ذلك فى الأعلام، لأنها لما كانت كثيرة الإستعمال، جاز فيها مالم يجز فى غيرها، بدليل عدم إعلال حيوة ومكوزة وإمالة الحجاج، ولأنها كان يقع فيها الشركة أزيل بالحكاية توهم أن المستفهم عنه غير السابق. وأما غير الأعلام من المعارف فليس فيها إلا الرفع على المبتدأ والخبر. وأما بنوا تميم فإنهم يرفعون بعد من المعرفة مطلقا قياسا على أى، ولأن الحكاية على خلاف الأصل. ويشترط لجواز الحكاية عند الحجازيين أن لا يدخل على مَنْ حرف العطف. فإنك إذا قلت: وَمَنْ زَيْدٌ أو فمن زيد بطلت الحكاية مطلقا، لأن حرف العطف يدل على أن المعطوف غير المعطوف عليه، لامتناع عطف الشيء على نفسه، والحكاية لا يكون فيها الثانى غير الأول. وأن لايكون الإسم الذى بعدها معطوفا عليه، أو مؤكد أو موصوفا بغير

آبن مضاف إلى علم، لأن هذه الأشياء لما كانت للمتقدم المذكور أغنت عن الحكاية لطول الكلام بها. وأما المضاف إلى العلم فما كان الموصوف بمنزلة الشيء الواحد بدليل حذف التنوين منه جرى مجرى الكنية فجازت حكايته.

قوله: واسأل عن الوصف المنى إن نسب. إشارة إلى الضرب الثالث وهو حكاية المنسوب إلى الآباء والأمهات بمن. فإذا سُئل بها عن صفة لعلم منسوبة إلى من يعقل نحو: الهاشمى والعلوى والثقفى، فإنك تأتى بمن لأن السؤال عمن يعقل، وبالألف واللام لأن المسئول عنه لما كان موصوفا بصفة، أتى باللفظ الدال على تلك الصفة، ولأن مَنْ صارت بدخول ياء النسب عليها فى حكم النكرة المشتقة، فصح دخول الألف واللام عليها. وأما ياء النسب فلأن المسئول عنه منسوب، ولأن ياء النسب يخرج الإسم من حيز الأسماء الأوائل أعنى الموصوفات، وتدخله فى حيز الثوانى الصفات. فإذا قيل جاءنى زيد قلت: المنىّ أى الهاشمىّ أم العلوىّ. ولا يقال البَصْرى ولا الكوفى لأن هذا النسب لا يكون إلا فى الآباء والأمهات. ويثنى ويجمع ويؤنث فيقال: المنيان والمنيون والمنية والمنيتان والمنيات ومَنْ هاهنا معربة لأن ياء النسب لا تكون إلا فى المعرب، والإعراب جار عليها مطابقا لإعراب الإسم المتقدم رفعا ونصبا وجرا. ولا يقال: لو كانت معربة لزم أن يكون الشيء معربا مع وجودالسبب المانع عن الإعراب،لأنا نقول:إنما يلزم ذلك أن لم تكن ياء النسب نقلتها عن حكمها كما نقلت الأسماء إلى الصفات وهو ممنوع. وآعلم: أنّ الحكاية تنقسم إلى مفرد ومركب، والمفرد إمّا بمَنْ وله ثلاثة أضرب: حكاية النكرة والعلم والمنسوب. وأما بأى ولا يحكى بها إلا النكرة خاصة، وقد ذكرهما المصنف جميعا أعنى قسمى المفرد. وأما المركب فينقسم إلى جملة فى الأصل وغير جملة، والجملة تنقسم إلى مُسَمَّى بها وغير مُسَمّى بها، فإنْ سُمّى بها نحو: تأبط شرا وبرق نحره حُكِيَتْ مطلقا ولم تُعْرَب لأنها صارت اسما لمفرد، وهى جملة عمل بعضها فى بعض، فإعرابها يخرجها عن كونها جملة، ولذلك لاتثنى ولا تجمع ولا تصغر ولاترخم فى الأعرف كما مرّ، ولا ينسب إليها بتمامها. ومنهم من ينسب إلى جزئها

فيقول: تَأَبَّطِيٌّ وبَرَقِيٌّ. فإن قصد التثنية قيل: كلاهما تأبط شرا أو ذوا تأبط شرا أى صاحبا هذا الإسم. وإنْ لم يُسَمّ بها حُكِيت إما بالقول. وللعرب فيه أربعة مذاهب. أحدها: وهو الأعراف أن تحكى بعده الجملة أو شيء منها، ولا يؤثر فى لفظها بل يكون محلها النصب. فالجملة نحو قلت زيد قائم. وفى التنزيل: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(1) والجزء من الجملة كقولك إذا سمعت من يقول قام زيد أو ضربت زيدا أو مررت بزيد قلت زيدُ أو قلت زيداً أو قلت زيدٍ فتحكى الإسم مقتضبا من كلامه مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا. وثانيها: أن منهم من يجرى القول مجرى الظن بخمسة شرائط أن يكون فعلا، مضارعا، للمخاطب، بعد آستفهام غير مفصول بينه وبين كلمة الإستفهام إلا بالظرف. وثالثها: أن منهم من يجريه مجرى الظن بشرط كونه فعلا مضارعا ويلغى الإستفهام والفصل. ورابعها: أن منهم من يجريه مجرى الظن مطلقا وقد مر بيان ذلك كله عند الكلام فى قوله: وأن أتى مع أتقول: فتحت إن كنت تريد الظنا. وأما بغير القول وهى الجمل الواقعة بعد كتبت وقرأت وسمعت ونحوها كقولك: كَتَبْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ. أى هذا اللفظ، وقَرَأْتُ الحَمْدُ لِلّهِ. وسمعت فى قول ذى الرمة:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً ....(2)

وبعد وجدت فى قوله:

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقُّ الْخَيْلِ بالرَّكْضِ المُعَارُ(3)

---

(1) سورة الكهف آية ٢٢.

(2) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبه العدوى. وتمام البيت:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلَالَا

الشاهد كما ذكره الشارح. وآنظر ديوان شعر ذي الرمة/تحقيق وتصحيح كارليل هنري هيس/ كلية كمبردج سنة ١٩١٩م. ص ٤٤٢.

(3) القائل: بشر بن أبى حازم وهو من الوافر ولم ينسبه سيبويه لأحد.

الشاهد في قوله: «أحق الخيل بالركض المعار» حيث نقل الشاعر هذا الشطر محكيا على لفظه.

ومن هذا القبيل حكاية نقوش الخواتيم ونحوها. يقال: رأيت على فص خاتمه: أبو بكر مكتوبا أو مكتوبة. التذكير حملا على اللفظ، والتأنيث حملا على الجملة، ولا يقال أبا محمد بالنصب إلا إذا كان منصوبا فى الكتابة. ومنه قوله:

وأصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ المُلُوكِ يَلُوحُ على وَجْهِهَ جَعْفَراَ[1]

فإنه حكاه منصوبا كما كان مكتوبا على الدينار، ونصبه بتقدير أقصد جعفرا، فإن كانت النقصة صورة أسد آمتنع الحكاية، وأُعربت بحسب العوامل. لأن الرؤية تقع على الصورة، ويجوز وصفها بالحسن والقبح ونحوهما مما يمكن للصورة، ولا يجوز وصفها بالقوة والخبث لأن ذلك لا يمكن لها، وأما غير الجملة فالذى ليس فيه إلا الحكاية أقسام: فمنه أن يسمى بحرف العطف، والمعطوف نحو: وعمرو من قولك قام زيد وعمرو فإنه يحكى مطلقا لأن حرف العطف لما كان نائبا عن العامل فى

= وهو من أمثال العرب/ آنظر مجمع الأمثال للميداني ٢٣/١، وقيل في تفسيره: أنه لا شفقة لك على العارية لأنها ليست لك. وقيل فى معناه: أنهم جائرون فى وصيتهم لأنهم يرون العارية أحق بالإبتذال. وقيل أيضا: أن العارية أحق بالإستعجال منها لترد سريعا. وقد استشهد به سيبويه ٦٥/٢، الكامل ٢٦٩، المقتضب ١٠/٤، المفضليات ٣٤٤، المخصص ١٨٥/٦، الخزانة ١٧/٤، سر الصناعة ٢٣٦/١، رغبة الأمل ١٨٠/٤، اللسان (عبر) ديوانه ٦١.

(١) لم أقف على قائل هذا البيت. وقد ذكره أبو البقاء في المحصل ١٢٠/٢، وعلق عليه بقوله: «وقيل أراد المثال الذي ضربه جعفر البرمكي».

الشاهد في قوله: «جعفرا» حيث جاء منصوبا على تقدير عامل محذوف إذ قدره الشارح بقوله: أقصد جعفرا.

وأورده أبو حيان في الإرتشاف ٣٣٣ دون أن يعزوه لقائل: وجاء في الأشباه والنظائر للسيوطي ٩٢/٤، أن في «يلوح» روايتين: أحدهما رواية الفراء وهي الرواية الصحيحة أنها بالتاء ولا إشكال على نصب جعفر على هذا لأنه مفعول بتلوح بمعنى ترى وتبصر. تقول لحت الشيء اذا أبصرته وهذا بين لا إشكال فيه ولا تعسف في إعرابه. وأما الرواية الأخرى المشهورة: يلوح بالياء وفيها إشكال: فمن النحاة من قال باضمار فعل... ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة أن جعفرا داخل في الرؤية من جهة المعنى، لأن الشيء إذ لاح لك فقد رأيته.. علل البناء والإعراب ٥٤٠/٢.

الرفع والنصب والجر ينزل منزلة الجملة. ومنه أن يُسَمَّى بحرف وفعل نحو قد ضرب وسوف يضرب. ومنه أن يسمى بحرفين متصلين نحو لولا. وأما الشرطية فهذان يحكيان أيضا لأن الأصل فى الحروف والأفعال البناء.

(باب الأعداد)

٦٨٥ اَلْقَوْلُ فى مُفَسِّرِ الأَعْدَادِ أَوَّلُهَا مَرْتَبَةُ الآحَادِ

يريد بيان إعراب مفسِّر الأعداد، ولما لم يكن ذكره إلا بأسماء الأعداد، لزمه ذكرها. والأعداد جمع عدد، والعَدَدُ فى الأصل مصدر عَدَدْتُ الشَّىءَ. وفى الإصطلاح: هو الكمية المتآلفة من الوحدات. فلا يكون الواحد عددا لأنه مبدأ له، ومبدأ الشىء غير الشىء، وهو أربع طبقات: آحاد وعشرات ومئات وألوف. وبدأ بالآحاد لأصالتها. وألفاظ العدد الموضوعة له اثناء عشر لفظا، وهى من الواحد إلى العشرة، والمائة والألف وماعداها متفرع عليها. أما تثنيه أو جمعا، أما قياسيا كخمسة آلاف أو غير قياسى كعشرين أو بالعطف، إما تقديرا كأحد عشر أو لفظا كأحد وعشرين وهى مبنية على السكون مالم تركب، لأن الإعراب إنما يكون بعد التركيب عددا كان المعرب أو غيره.

(جمـوع القلة)

٦٨٦ تُضِيْفُها إلى جُمُوعِ القِلَّةْ أفْعِلَــةٌ وأفْعُــلٌ وَفِعْلَــهْ
٦٨٧ وَوَزْنُ أفْعَالٍ فصارت أرْبَعَةْ مثالـه تِسْعَةُ أفْـرَاس مَعَـهْ
٦٨٨ وتِسْعُ نِسْوَةٍ وحَذْفُ الهَاءِ من عدد الإناثِ حَتْماً جَاءِى
٦٨٩ وتُثْبِتُ الهَـاءَ مع الذُّكُورِ من حيث ثَلْثَ إلى التعشير

الهاء فى قوله تضيفها تعود إلى مرتبة الآحاد أى تضيف مرتبة الآحاد وهى من الثلاثة إلى العشرة إلى جموع القلة، وهى إربعة أبنية من الجمع المكسر فى الأعرف نحو أَفْعُل وأَفْعَال وأفْعِلَة وفِعْلَة: كأفلس وأفراس وأجرية ونسوة وصبية، وجمعا السلامة المذكر والمؤنث فتقول: ثلاثة أفلس وأربعة أفراس وخمسة أجرية وتسع نسوة، وثلاثة مسلمين وأربع مسلمات. فإن لم يكن للنوع المضاف إليه العدد جمع قلة، أضيف إلى جمع الكثرة لتعذره نحو: ثلاثة رجال.

وقد جاء إضافته إلى الكثرة مع وجود القلة فى قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[1] مع قولهم إقراء. والوجه فيه أنه آسْتُعِيرَ جمع الكثرة فى موضع القلة لخفته لقلة حروفة، وقيل إنه على حذف المضاف، أى ثلاثة أقراء قرؤ. ولم ينبه عليه المصنف. فالأولى أن يقال: المعدود إنْ كان له جمع قله أضيف إليه مطلقا، وإن لم يكن: فإن كان له آسم جمع أضيف إليه نحو ثلاثة نفر وتسعة رهط، وإلا أضيف إلى جمع الكثرة. وإنما أضيفت مرتبة الآحاد إلى جمع القلة، أما الجمع فلأنهم إذا أرادوا أن يذكروا أشخاصا من جنس من الأجناس، وتجاوزوا الواحد والإثنين، أضافوا آسم

(١) سورة البقرة آية ٢٢٨.

العدد إلى مابعده، لأن صيغة جمع اللفظ الدال على الجنس نحو: أَفْلُس ورجال لما لم تكن ناصة على الكمية المعينة، لكونها لا يفهم منها الحصر، وفى عدد تعينه عدلوا إلى ألفاظ العدد، وأضافوها إلى الجنس موضع الجمع ليحصل بذلك معرفة العدد والمعدود. أما لفظ الواحد العددى والإثنين فلم يضيفوها. ولا يقال واحد رجل ولا اثنان رجل، لأن الإسم الموضوع المفرد والمبنى لغير المعنى المقصود، فلا فائدة فى إضافتهما إليه. وقد شذ من ذلك قوله:

.... ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ(1)

وأما كون الجمع قلة فإما لتطابق المعدود العدد، أو طلبا للمشاكلة فى العلة.

قوله: وحذف الهاء من عدد الإناث، يريد أنهم قد خالفوا القياس فى حذف الهاء مع عدد المؤنث من الثلاثة إلى العشرة إذا أضيف إلى الجمع، وإثباتها مع عدد المذكر كذلك. وأما الواحد والإثنان فإنهم جروا فيهما على القياس فأثبتوها مع المؤنث، وحذفوها مع المذكر، وإنما عدل فى ذلك مع إضافة العدد إلى الجمع لأمور: أحدها أن العدد مؤنث، لأنها جماعة وكثرة فلو لم تلحقه العلامة عند إضافته إلى المذكر الذى التذكير لمفرده، لأوهم ذلك تذكير العدد لخلوه عن مايدل على تأنيثه لفظا ومعنى. وثانيها: أن أصل العدد وأوله مؤنث، والمعدود نوعان: مذكر ومؤنث، والمذكر أول فأعطى الأول طلبا للمناسبة. وثالثها: أنهم لما قصدوا الفرق بين جمع المذكر والمؤنث، لأنه يقال ثلاثة طلحات للمذكر وثلاث طلحات للمؤنث، لاشتراك المذكر والتسمية باللفظ وجمعه واحد، كان المذكر أولى باثبات الهاء لأنه أخص. ورابعها: أن المذكر أخف من المؤنث فكان أولى بتحمل الزيادة.

وقوله: وتثبت الهاء مع الذكر إشارة إلى ماذكرنا، وفى التنزيل: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ

---

(1) سبق شرحه وتخريجه. وتمام البيت:

كأن خصيـيــــــــــــه من التدلــــــــــــــدل

ظرف عجـــــوز فيـــــه ثنتــــــا حنظـــــل

وانظر المخصص ٥/٩٨.

أَيَّامٍ فِي الحَجِّ﴾(١). ومنه: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِم سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾(٢). وقوله: من حيث ثلثت إلى التعشير ليخرج منه الواحد والإثنان. فإنهما مجريان فى التوكيد والتأنيث على القياس كما مر. وآعلم أنّ المعدود قد يكون واللفظ مذكر وبالعكس. فيجوز فى كل منهما الحمل على اللفظ تارة، وعلى المعنى أخرى. أما الأول فلقولهم: ثلاثة أنفس وأنا أعنى به الرجال. وكقول الشاعر:

فَكَانَ مِجَنِّى دُوْنَ ماكُنْتُ أَتَّقِي ... ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ(٣)

فحذف التاء حملا على المعنى، لأن المراد بالشخوص النساء بدليل تفسيره كاعبان ومعصر ولقول الآخر:

وإنَّ كِلَاباً هَذِهْ عَشْرُ أَبْطُنٍ ... وَأَنْتَ بَرِيءٌ من قَبَائِلَها العَشْرُ(٤)

---

(١) سورة البقرة آية ١٩٦.

(٢) سورة الحاقة آية ٧.

(٣) القائل: عمر بن أبي ربيعه المخزومي من قصيدته الرائية المشهورة وهو من الطويل ويروى صدره: فكان نصيرى دون من كنت أتقى. الشاهد قوله: «ثلاث شخوص» فإن كلمة شخوص: جمع ومن حقه أن يلاحظ في عدده حال مفرده. ومفرده الذي هو شخص مذكر. وإن كان المقصود به هنا مؤنثا، والواجب أن يقول: ثلاثة شخوص، وتخرج الرواية الموجودة على أنه راعى المعنى المقصود به وهو التأنيث، ويؤيد ذلك ذكر الكاعبين والمعصر وهو ضرورة عند جمهور النحاة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٥/٢، المقتضب ١٤٨/٢، الخصائص ٤٠٧/٢، الانصاف رقم ٤٧٥، المقرب لابن عصفور ٣٠٧/١، الخزانة ٣١٢/٣، شواهد العينى ٣٨٣/٤، شرح التصريح ٢٧١/٢، ٢٧٥، شرح الأشموني ٦٢/٣، أوضح المسالك رقم ٥٢٤، ديوانه ٩٢، الانصاف رقم ٤٧٥، الخزانة ٣١٢/٣.

(٤) القائل: نسبه سيبويه إلى رجل من كلاب وكذلك العينى في شرحه وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «عشر أبطن» حيث أتى بعشر في حالة التذكير دون التأنيث والمفروض أن تأتي مؤنثة فيقال «عشرة» وقد حذف هنا بالنظر إلى المعنى دون النظر إلى اللفظ حيث أن المقصود بالبطن هو القبيلة، وهي مؤنث بدليل ماذكر بعدها من قبائلها العشر وهو ضرورة عند النحاة. وقد استشهد به كل من اللسان «بطن»، سيبويه ١٧٤/٢، شرح العينى ٤ /٤٨٤، الخصائص ٤١٧/٢، الأشموني ٦٣/٤، الكامل للمبرد ٣٨٨/١، المقتضب ١٤٨/٢، الإنصاف ٤٧٣، الهمع ١٤٩/٢، الدرر اللوامع ٢ /٢٠٤

لأنه أراد بالنظر القبيلة. وإذا آجتمع العدد لفظان مذكر ومؤنث، فالحكم للأسبق منها فيقال: ثلاث من البط ذكور وخمس من الإبل ذكور، لأن الصفة لاتزيل معنى التأنيث فى الأصل، فلو عكس لقلب ثلاث ذكور من البط تغليبا للتذكير لتقدمه.

٦٩٠ فإنْ تَجاوَزْتَ أقَلَّ العَدَدِ جئت بِنَيِّفٍ كمثل أحَدِ

٦٩١ مُنْفَتِحاً مَعْ عَقْدِهِ مُرَكَّبا مُفَسَّرًا بِمُفْرَدٍ قَدْ نُصِبَا

قد بينا أن أقل العدد هو مرتبة الآحاد، وهى من الثلاثة إلى العشرة. وأما أكثره فلا نهاية له. فإذا تجاوزت العشرة حيث ينيف أى زائد عليها لأن النيف هو الزائد على الشىء، ولذلك فسره بقوله: كمثل أحد. فهذا النوع من العدد مركب من أحد أو ماتركب منه إلى التسعة ومن العشرة، ونبدأ فيه بالآحاد قبل العشرات لتقدم رتبة الآحاد. وهمزة أحد إماّ أصلية ولا تستعمل حينئذ إلا فى النفى للعموم وكذلك لايثنى ولا يجمع نحو: ماجاءنى من أحد وليس هذا النوع موضع ذكره، وإما بدل من واو، وإما مفتوحة. وهو الذى يستعمل فى عدد المذكر نحو أحد عشر وأحد وعشرين ومضافا نحو أحدهما، وأما مكسورة وهو الذى يستعمل فى عدد المؤنث نحو: إحدى عشرة وإحدى وعشرين آمرأة. وإحداهما ولايستعملان إلا فى النفى أو مضافين. وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1] فأحد فيه بمعنى واحد. قوله: منفتحا مع عقدة مركبا يريد أن هذا النيف مبنى على الفتح مركب مع عقده الذى هو العشرة، وأما علة بناء الأول فلتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها. وأما الثانى: فلتضمنه معنى حرف العطف وهو الواو، ولا يجوز إظهار الواو لأن إظهاره ينافى الإيجاز والإختصار المقصودين بالتركيب، ولأنه يحصل من ظهورها اللبس فى بعض الصور، لأنك لو قلت أعطيت بهذه السلعة خمسة وعشرة لأمكن أن يتوهم المخاطب أنك أعطيت بهما فى صفقتين. وإنما بينيا أعنى النيف والعقد على حركة لأن بناءهما عارض كالتركيب، وكانا مفتوحين طلبا للخفة لطول الإسم بالتركيب،

(١) سورة الإخلاص آية ١.

ولأن الثانى يتنزل من الأول منزلة تاء التأنيث التى لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا حملا على ألف التأنيث . واعلم أن هذه الحكم وهو التركيب، والبناء جار على مازاد على النيف إلى تسعة عشر فى الجزئين جميعا إلا اثني عشر واثنتي عشرة فإن الجزء الأول منهما معرف على الأصح.

والثانى مبنى مطلقا. وأما إعراب الأول فلأنه لما حذفت نونه بانضمام العشرة إليه، وتنزلها منه منزلة النون، أشبه المضاف. ولذلك آمتنعت إضافته، فلا يقال آثنى عشرك كما يقال أحد عشرك متحرك العين وساكنها معربا عند الأخفش والكوفيين، مبنيا عند الجمهور، فلما أشبه المضاف وهو فى حكم الكلمة المثنات بدليل اختلافه لاختلاف العوامل، وجب آجراؤه مجرى المضاف من جهة تنزلة منزلة الكلمة المستقلة لا منزلة الجزء. فوجب أن يبقى لذلك على إعرابه لأنه الأصل. وأما الثانى فبقى على بيانه لتضمنه معنى حرف العطف. قوله مفسرا بمفرد وقد نصبا. يريد أن مميز مابعد العشرة من العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ومابعده من العقود إلى تسعة وتسعين لا يكون إلا مفردا منكرا منصوبا. أما وجه الإفتقار إلى المفسر أى المميز، فلأنها وإن كانت معلومة القدر إلا أن جنس المعدود بها مجهول. وأما كونه مفردا، فلأن المقدار لما استفيد من العدد لم تَدْعُ الحاجة إلى تبيين الجنس فقط، فكان الغرض حاصلا منه مع خفته. فلو ميز بالجمع لكان خاليا عن الفائدة، ولأن التمييز لما كان يحصل به بيان المميز وجب أن يكون جزءا منه، فلو كان جمعا وأقله ثلاثة للزم أن يكون كل جزء من المميز مناسبا للتمييز فى الجمع، وثلاثة فى أحد عشر ثلاثة وثلاثون، فيخرج العدد عن ماقصد به من الكمية. وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾[1] فالمميز محذوف والتقدير: فِرْقَةً أو أُمَّةً. وأسباط: بدل من آثنتى عشرة، وأمما: نعت له. وأما تنكيره فلأن الغرض منه بيان حقيقة المعدود وذلك يحصل بالنكرة فلا يعدل إلى المعرفة التى هى أثقل منها، ولأن النكرة تقبل التكثر والتعدد

---

(١) سورة الأعراف آية ١٦٠.

بخلاف المعرفة. وأما نصبه فلامتناع إضافته، لأنه يؤدى إلى جعل ثلاثة أشياء فى نحو أَحَدَ عَشَرَ وبابه كالشىء الواحد، ولا نظير له لأن التنوين فيه مُقَدَّرٌ، فيمنع من الإضافة كما يمنع إذا كان ظاهرا. فإن قيل: فقد أضيف فى نحو: أحد عشرك وأخواته. قيل: إنما جاز لأن الإضافة فيه إلى المالك وهى غير لازمة بخلاف المفسر، فإنه لازم للعدد لإبهامه.

٦٩٢ وَجِىءْ بإِحْدَى واثْنَتَىْ فى التَّثْنِيَه تقولُ إِحْدَى عَشْرَةَ ٱبْنَةً لِيَهْ

٦٩٣ فمن هنا يُنْصَبُ تَفْسِيْرُ العَدَدْ إلى ٱنتها تِسْعٍ وتِسْعِيْنَ فَعُدْ

٦٩٤ من مِائَةٍ للجَرِّ بالإِضَافَهْ وقِسْ على آحَادِهِ الآلافَهْ

يريد أن ينبه أولا على تذكير العدد وتأنيثه. فإحدى فى قوله: وجى بإحدى تأنيث أحَد لما مر. أما تأنيث إحدى عشرة وٱثنتى عشرة فلا إشكال فيه، لأنهما جاريان فيه على القياس. وأما جواز الجمع فيهما بين علامتى التأنيث فلاختلافهما فى اللفظ، ولأنهما لما كان ٱسمين فى الأصل ٱنفرد كل منهما بما يستحقه فى الأصالة قبل التركيب، ولأن التاء فى ٱثنتين لما كانت بدلا من لام الكلمة لم تتمحض للتأنيث، وحملت ٱثنتا عشرة عليها.وقيل: إن ألف إحدى للإلحاق كألف مِعْزَى، والتاء فى ثنتين للإلحاق بجذع. قوله واثنتى فى التثنية: يريد وجىء باثنتى فى التثنية أى فى النيف. ولذلك حذف النون ليشعر حذفها بأن مراده النيف. فإذا جاوزت إحدى عشرة وٱثنتى عشرة جرت فى النيف على العشرة على حالة قبل التركيب فى إثبات العلامة مع المذكر، وحذفها مع المؤنث. وأما العشرة فالحال فيها على العكس من ذلك، فتثبت التاء فى عدد المؤنث، وتحذف من المذكر. لأن فى إثباتها مع المذكر الجمع بين علامتى تأنيث مع الإستغناء عنه. فيقال ثلاثة عشر رجلا، وثلاث عشرة ٱمرأة إلى تسعة عشر وتسع عشرة. وشين عشرة من إحدى عشرة إلى تسعة عشر ومابينهما مفتوح أبدا إن كان العدد لمذكور. ومنهم من يسكن العين من أحد عْشَر لتوالى الحركات وعلى هذه اللغة قرىء قوله تعالى: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا﴾[1] بإسكان العين. وإن

(١) سورة يوسف آية ٤.

كان لمؤنث ففيه لغتان. سكون الشين وهو لغة أهل الحجاز وكسرها وهى لغة تميم. أما التسكين فلطلب الخفة وهو الأحسن لثقل المؤنث، وأما الكسر فللتنبيه على أن عشرا مؤنث. وقد جاء فتح الشين مع المؤنث وقد قرىء آثنتا عشرة. ويجوز فى ياء ثمانى عشرة الفتح وهو الأفصح قياسا على أخواته، والإسكان تشبيها بمعدى كرب ويجوز حذفها مع فتح النون وهو قليل. ومنه قول الأعشى:

وَلَأَشْرَبَنَّ ثَمَانِياً وَثَمَانِيَا وثَمانَ عَشْرَةَ واثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا[1]

قوله: فمن هنا تنصب تفسيرا لعدد: يريد من إحدى عشرة وقد مر الكلام فى علة نصبه ومابعده إلى تسعة عَشَرَ وهو العدد المركب. وأما مُمَيِّزها مابعدها من العقود إلى تسعة وتسعين. فأما إفراده فى الأظهر وتنكيره فلما مر فى العدد المركب، وأما وجوب نصبه فلأمرين: أحدهما: أنه لو أضيف لكان إمّا أنْ تثبت نونه أو تحذف، فإن ثبتت آمتنعت الإضافة لوجود النون، وإن حذفت كان حذف حرف من كلمة ليست لجمع محقق كمسلمين. فلما تعذرت إضافته وجب نصبه. وثانيهما: لو أضيف إليه لأضيف إلى مفرد ليس بمعدود لعدم تركبه وهو باطل. لأن الباب لإضافة العدد إلى المعدود، ولاترد إضافة المائة إلى مميزها لكونها مفردة اللفظ بخلاف العقود. وأما إضافته إلى الملك فى قول الشاعر:

.... وستُّوك قَدْ كَرُبَت تَكْمُلُ[2]

---

(١) القائل: الأعشى وهو من الكامل. ويروى: ولقد شربت ثمانيا وثمانيا.
الشاهد في قوله: «ثمان عشرة» حيث وردت لفظة «ثمان» مضافة وقد جردت من الياء وفتح آخرها. وثمان: إذا أضيفت جاز فيها أربعة أحوال منها حذف الياء وكسر النون أو فتح الياء أو سكونها وحذف الياء مع كسر النون أو فتحها. وقد استشهد به كل من المقرب ٣٠٩/١، الأشموني ٧٢/٤، اللسان (ثمن).

(٢) القائل: الكميت بن زيد من قصيدة له من المتقارب يمدح فيها عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد ابن العاص وتمام البيت:

ومـــا أنت ويك ورسم الديـــار
وستـــوك قد كربت تكمـــل

الشاهد في قوله: «وستوك» حيث أضاف العدد «ستون» إلى صاحبه حيث أن العدد الذي في

وقول الآخر:

بَرِئْتُ إلَـــيْكَ مِنْ خَمْسٍ وعَشرِى الحَاسَبِيـــــــــــنَ[(١)]

فإنما جازت لكونها غير لازمة لما مر. وإنما من العشرين إلى التسعين ومابينهما بالواو والنون مع اشتراك المذكر والمؤنث ومن يعقل ومالا يعقل تغليبا للمذكر العاقل على غيره كقوله:

دَعَتْنِى أخَاهَا بَعْدَ مَاكَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ مالا يَفْعَلُ الأَخَوانِ[(٢)]

وقيل: كَسْرُ عَيْنِ العشرين إشعارا بالتأنيث، والجمع بالواو والنون. ولا يلزم ذلك فى الثلاثين فما فوقها، لأن حذف الثاء من ثلاثين مثلا يدل على التأنيث، والحاق الواو والنون يدل على التذكير، ولا يستعمل فى النيف إلا أحد وإحدى دون واحد وواحدة فيقال: أحد وعشرون رجلا وإحدى وعشرين امرأة إلى آخرها، وإذا عطف العقود على ماقبل العشرة رُوعِىَ فى المعطوف عليه التذكير والتأنيث فيقال: اثنان وعشرون رجلا واثنتان وثلاثون امرأة، وكذلك ثلاثة وأربعون إلى تسعة إلى آخر العقود. قوله: فَعُدّ من مائة للجر بالإضافة، يريد أنك إذا تجاوزت تسعة وتسعين إلى المائة فما زاد عليها إلى التسعمائة جررت مميزها كما كان إلا فى مميز الآحاد، ومن الثلاثة إلى العشرة. إلا أن مميز الآحاد يكون مجموعا لفظا ومعنى كما مر. ومميز

آخره النون يضاف إلى صاحبه أكثر من إضافته إلى المميز وأصبح معنى العبارة: قَرُبَ ان يكمل ستون سنة من عمرك. فحذف كل هذا وقال ستوك. وقد استشهد به كل من: الخزانة ١/٥٥٨، الهمع ١/٢٥٤، الدرر ١/٢١٠، ديوانه ٢/٢٩.

(١) لم أعثر على قائله، ولم أجده في الكتب التي رجعت إليها، وقد ذكر الشارح سبب الإستشهاد به.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «أخوان» حيث جاءت مثنى للمفرد: أخ، والقاعدة أن التثنية تعيد المحذوف إلى أصالته، فأصل: أخ: أخو، ودل على ذلك التثنية فنقول: أخ: أخوان، وفيه نقطة أخرى حيث غلب المذكر على المؤنث فقال أخوان ولم يقل أختان. وهنا قاعدة تقول إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر لأنه الأصل. والمعنى: يقول الشاعر: دعتنى هذه المرأة أخاها بعد أن وقع منى ومنها ما لايكون من الأخوين، يريد مايكون بين المحبين. وقد استشهد به كل من المفصل في ١١١، الكامل ١/٧٣، الكنايات ٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٢٧.

المائة لا يكون إلا مفردا. أما الجر والإضافة إلى مميز المائة، فلأنها أشبهت العشرات من حيث أنّها عَشْرُ عَشَرَات، كما أن العَشْرَة عَشْرَة آحاد، ولا مانع من الإضافة فحملت عليها. وأما إفراد مميزها فيطابق لفظها فيقال مائة درهم ومائة دينار. وأما قوله تعالى: ﴿ثَلَثَمَائَةٍ سِنِيْنَ﴾[1] فيمن قرأ بالتنوين. فذهب الزجاج إلى أنه بدل من المضاف والمضاف إليه أى ولبثوا سنين. ولا يكون تمييزا وإلا لوجب أن يكون قد لبثوا تسع مائة سنة لما مر من أن أقل الجمع ثلاثة، وثلاثة فى ثلثمائة تسع مائة. وذكر فى الكشاف أن سنين عطف بيان، وقيل أنه وصف بالجامد كامرأة كَلْبَةٍ، وإنما أفردوا المائة من نحو ثلثمائة إلى تسع مائة وكان القياس مئات أو مئين، إما لثقل الكسرة والتأنيث لكونه جمعا مؤنثا، أو لأنه وضع المفرد موضع الجمع استغناء به لعدم اللبس كقوله:

كُلُوا فى بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا .... [2]

وقد رجع الشاعر إلى الأصل المذكور فى قوله:

ثَلَاثُ مِئِينٍ لِلْمُلوكِ وَفَى بِهاَ رِدَائى وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ[3]

---

(١) سورة الكهف آية ٢٥.

(٢) القائل: غير معروف وهو من الوافر. وتمام البيت:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا
فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيْصُ

المعنى: عفوا عن كثرة الأكل واقنعوا باليسير، فإن زمانكم زمن مجاعة وجدب. الشاهد في قوله: «بطنكم» حيث استعمل صيغة المفرد بدلا من صيغة الجمع إذ لو جمع لقال بطون. ولكنه عدل إلى صيغة المفرد. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش ٢٢/٦، سيبويه ١٠٨/١، الخزانة ٣٧٩/٣، المقتضب ١٧٢/٢، المفصل ١١٠، الأصول ٢٤٥/١، معاني القرآن ١٠٢/٢، ابن الشجرى ٣١١/١، الهمع ٥/١، الدرر ٢٥/١، السيرافي ٢٦٧، أسرار العربية ٢٢٣.

(٣) القائل: الفرزدق من الطويل.

الشاهد في قوله: «ثلاث مئين» حيث جمع المائة على مئين، وكان حقه أن يقول ثلاث مائة وهذا الجمع شاذ لأن الجمع يدل على عدد من المفرد أقلها ثلاثة فقوله: مئين معناه ثلثمائة. والثلاثةالتي هي العدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى «ثلاث مئين» هو تسعمائة وهو غير مقصود.

والمبرد يرى إضافة هذا العدد إلى المائة قياسا مطردا. وقد تحذف النون فى تثنية المائة نحو: مائتى رجل، ومائتى امرأة لوجوب إضافتها إلى المميز. وأما قوله:

إذَا عَاشَ الفَتَى مائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ والفَتَاءُ[(١)]

فشاذ للضرورة. قوله: وقس على آحاده آلافه. يريد أن حكم مميز الألف حكم مميز المائة فى كونه مجردا مفردا نحو: ألف درهم، وألف ثوب. ويشارك المائة فى التثنية نحو: ألفى رجل، ويفارقها فى أنه يجمع مكسرا نحو عشرة آلاف ونحوه، لأن الألف لما كان مذكرا جاز جمعه لعدم آجتماع ثقل الجمع والتأنيث فيه بخلاف المائة. وآعلم أنّه قد تحصل: أن المميز لما كان فضلة كان منصوبا ومجرورا، أما المنصوب فمميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين، ولا يكون إلا مفردا لمامر. خلافا للفراء[(٢)]. وأما المجرور فعلى ضربين أحدهما: مفرد وهو مميز المائة والألف غالبا. والثانى مجموع لفظا أو معنى وهو مميز الثلاثة إلى العشرة. أما جمعه فلأن مدلوله مجموع والأصل مطابقة اللفظ المعنى، فجاء على الأصل. وأما جره، فلأنه لما كان مجموعا أضيف إليه طلبا للخفة. فإن قيل: يلزم منه إضافة الشىء إلى نفسه، لأن المضاف من نحو ثلاثة أثواب هو نفس المضاف إليه. أجيب بالمنع ولأن العدد مغاير للمعدود، كما أن الأجزاء فى كل القوم غير المجزى، فإن جاء فى مميز العشرة فما دونها البدل نحو: عندى ثلاثة أثواب، أو النصب على التمييز والإفراد، فلا

= وقد استشهد به كل من: المقتضب ١٧٠/٢، ابن الشجرى في أماليه ٢٤/٢، ٦٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٢١/٦، الخزانة ٣٠٢/٣، شواهد العيني ٤٨٠/٤، شرح التصريح ٢٧٢/٢، شرح الأشموني ٦٥/٤، أوضح المسالك رقم ٥٢٥، ديوانه ٨٥٣.

(١) القائل: الربيع بن ضبع الفزاري من قصيدة له من الوافر. الشاهد في قوله «مائتين عاما» حيث أضاف المائتين إلى العام وأبقى نون التثنية ولم يحذفها. والأصل أن يحذفها والإبقاء هنا شاذ لايقاس عليه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٠٦/١، ٢٩٣، المقتضب ١٦٩/٢، مجالس ثعلب ٣٣٢، جمل الزجاجي ٢٤٦، ابن يعيش ٢١/٦، المقرب ٢٠٦/١، الخزانة ٣٠٦/٣، شواهد العينى ١٨١/٤، الهمع ٢٥٣/١، الدرر ٢١٠/١، التصريح ٢٧٣/٢، الأشموني ٦٧/٤، اللسان (فتا).

(٢) انظر سيبويه ١٠٧/١، المقتضب ١٦٦/٢ — ١٦٨، الأصول ٣٨٠/١.

يكون إلا فى العشر لكون الإضافة أخصر لحذف التنوين وجعلهما كالشيء الواحد.

٦٩٥ وَعَرِّفِ الثّانِىَ فى الآحادِ   وأوّلاً رُكِّبَ فى الأَعْـدادِ

إذا قصد تعريف العدد فلا يخلو من أن يكون مضافا أو مركبا أو معطوفا. أما المضاف وهو مرتبة الآحاد والمئين والألوف فلا يعرف إلا الثانى وهو المضاف إليه. فيقال خمسة الأثواب ومائة الدينار، وألف الدرهم، وخمس مائة ألف دينار، صاحب الرجل الذى تعرف، فيسرى التعريف إلى الأول، وإنْ بَعُدَتِ الإضافة بإضافته إلى الثانى. وقوله: وعرف الثانى فى الآحاد يريد به من الثلاثة إلى العشرة. وإنما وجب تعريف الثانى لأن الإضافة لما كانت فيها معنوية، امتنع تعريف الأول، لأنه إنْ أضيف إلى معرفة كان جمعا بين تعريفين وهو باطل. لأنه إنْ حصل التعريف بأحدهما لزم إلغاء الآخر، وإن حصل بالمجموع لزم خروج كل منهما عن كونه معرفا وهما ظاهرا البطلان. وإن أضيف إلى نكرة كان جمعا بين متنافيين لأن المعرفة تدل على تعيين المُسَمّى. والنكرة تدل على عدم تعيينه. وأجاز الكوفيون تعريف الأول قياسا على الحسن الوجه، ولأن الكسائي حكى الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم. والجواب: أما عن الأول فلأن الحسن الوجه إضافته لفظية منفصلة، لا تفيد تعريفا. فلا تقاس عليها المعنوية المفيدة له. وأما عن الثانى فلأن ما تمسكوا به من الرواية ضعيف، لكون قائلها غير فصيح، لأنه على خلاف ماروى عن الفصحاء. قال الفرزدق:

مازال مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إِزَارَهُ   فسَمَا فَأدْرَك خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[(١)]

---

(١) القائل: الفرزدق من قصيدة له من الكامل يمدح بها يزيد بن المهلب.

الشاهد في قوله: «مذ عقدت» حيث أضيفت مذ إلى الجملة الفعلية. وفيه شاهد آخر وهو «خمسة الأشبار» حيث جرد المضاف من أل التعريف فإنه مستعمل في الفصيح بخلاف مايراه الكوفيين. وقد استشهد به كل من: شواهد العينى ٣/٣٢١، السيرافي ٢/٢٩، شواهد الكشاف ٤/١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٣٣، الخزانة ١/١٠٣، الدرر اللوامع ١/١٨٥، ٢١٦، التكملة ٨٢.

وقال ذو الرمة:

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمُ أو يَكْشِفُ العَمَى
ثَلَاثُ الأَثَافِـــى والدِّيَـــارُ البَلَاقِــــعُ[1]

وأما المركب ففية ثلاثة أقوال: أحدها: جمهور البصريين وهو أن يعرف الإسم الأول بانفراده نحو: الأحد عشر رجلا والإثنتى عشرة امرأة. إلى التسعة عشر رجلا. وهو آختيار المصنف، وأشار إليه بقوله: وأولا ركب فى الأعداد، أى عرف الإسم الأول من العدد المركب، لأنه لما تنزل بالتركيب منزلة الكلمة الواحدة، لم يدخل التعريف إلا على الجزء الأول منه، لامتناع دخول أداة التعريف حشو الكلمة. وأما امتناع تعريف المميز فلما مر، وثانيها للكوفيين والأخفش وهو أن يعرف الاسمان معاً دون المميز فيقال: الأحد العشر درهما، والخمسة العشر دينارا، لأن الإسمين فى تقدير العطف ولو عطف أحدهما على الآخر لفظا لاشتركا فى التعريف، فكان التقدير فى حكمه. وثالثها: لقوم من الكوفيين وهو اختيار جماعة من الكتاب. وهو أن يعرف الإسمان معا والمميز فقال: الأحد العشر الدرهم. أما تعريف المركبين فلما مر آنفا. وأما المميز فلأن قولك عشرون درهما أصله عشرون من الدراهم فعرف هاهنا نظرا إلى الأصل، ولأن الدرهم هنا جنس، والجنس يقرب تعريفه من تنكيره. ولقوله:

---

(١) القائل: ذو الرمة وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «ثلاث الأثافي» حيث أضاف «ثلاث» إلى «الأثافي» المعرف بأل. والقاعدة المعروفة من ضرورة تجريد المعرف بأل منها عند الإضافة، ولكن الشاعر أبقاها هنا لتعريف ثلاث بدل تنكيرها.
المعنى: يقول الشاعر: كيف يرد السلام أو يزيل اللبس بشرح حال الأحبة وماصاروا إليه: أحجار القدور، الديار الخالية.. يريد أن ديارهم أقفرت من السكان ولم يبق فيها من يرد سلام المسلم أو يجيب عن سؤال السائل. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٢/٢، اللسان ٣٦٨/٧، المفصل ٨٤، الخزانة ١٠٣/١، المخصص ١٠٠/١٧، ١٢٥، الدرر ٢٠٦/٢، الهمع ١٥٠/٢، الأشموني ١٨٧/١، المقتضب ١٧٤/٢، ١٤٤/٤، ديوانه ٣٣٢.

....

رَضِيْتَ وَطِبْتَ النَّفْس يابَكْرُ عَنْ عَمْرو[1]

وهو ضعيف لما مر من أن المميز يجب أن يكون نكرة، وأن اللام فى البيت زائدة. أما المعطوف فتعرف الإسمان معا نحو: الأحد والعشرين رجلا، والإحدى والعشرين امرأة إلى التسعة والتسعين، لأن كل واحد منهما كلمة مستقلة للفصل بينهما بحرف العطف.

٦٩٦ وآبْنِ آسْمَ فَاعِل كحَادِى عَشَرا   وثَــالِثٍ ورَابِــع كما ترَى

٦٩٧ قال تعالى ثَانِىَ آثْنَيْنِ كَمَا   قَدْ قَالَ ثَالثُ ثَلَاثَةٌ وَمَا

٦٩٨ أىْ أحَدُ آثْنَيْنِ فَإنْ نَوَّنَا   كرابِــع ثَلَاثَــة نَصَبْتَــا

يريد أنه يجوز أن تبنى من لفظ العدد اسم فاعل مطلقا، فتقول الأول والأولى والثانى والثانية إلى العاشرة، وتركب الإسمين فتقول الحادى عشر والثانى عشر والحادية عشرة والثانية عشرة. والحادى قلب الواحد لكونه من الوحدة فوزنه عالف. وقيل ليس بمقلوب لأنه من حدا يحدوا، لأن الحادى تابع للعشرة كما أن حادى الإبل تابع لها. والثالث عشر والثالثة عشرة إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة تبنى الإسمين معا على الفتح كما تبنيهما فى أحد عشر وبابه، وتحذف التاء من الإسمين فى المذكر وتثبتهما فيهما فى المؤنث. أما حذفهما من الجزء الأول من المذكر، فلأنه

---

(١) القائل: رشيد بن شهاب اليشكري من الطويل وتمام البيت مع رواية أخرى:

رَأيْـــــتُكَ لَمَّـــــا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَـــــا   صددت وطـبـت النـــفس ياقـــيس عن عمـــرو

الشاهد في قوله: «وطبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب أن يكون نكرة وذلك ضرورة وهو رأي البصريين. أما الكوفيون فلا يقولون بوجوب تنكير التمييز بل يجوز عندهم التنكير والتعريف على سواء. ولذلك لاتكون أل زائدة بل تكون معرفة. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ٣٧، شواهد العينى ١/٥٠٢، ٣/٢٢٥، شرح التصريح ١/١٥١، ٣٩٤، همع الهوامع ١/٨٠، ٢٥٢، الدرر اللوامع ١/٥١، ٢٠٩، شرح الأشموني ١/١٨٢، المفضليات ٣١٠.

اسم فاعل المذكر. وأما من الثانى فلأنه عدد مركب مع المذكر فلم تثبت معه التاء كما فى تركيب العدد، وأما ثبوتها فيهما مع المؤنث فظاهر أما الأول فللدلالة على أنه اسم فاعل مؤنث، وأما الثانى فلأنه عدد مركب مع المؤنث فتثبت معه العلامة كما تثبت فى العدد المركب مطلقا. وإذا تقرر هذا فاعلم أنه لا يخلو اسم الفاعل المشتق من العدد غير المركب. إما أن يريد به أنه واحد من المذكورين أو يراد أنه زائد عليهم، لكنه يصير مايدخل عليهم مثله. والأول إما أن يضاف إلى العدد الموافق له فى اللفظ نحو: ثانى آثنين وثالث ثلاثة، وإما إلى ماهو أكثر منه كقولك: هذا ثالث عشرة أى الواحد من العشرة الذى ذكر فى موضع الثلاثة ولا تجوز إضافته إلى ماهو دونه فلا يقال: ثالث آثنين بمعنى أنه واحد من اثنين، لأنه ليس من الإثنين معنى الثلاثة بخلاف العشرة، فإن فيها معنى الثلاثة. وعلى كلا التقديرين فليس فيه إلا الإضافة مطلقا على الأظهر. أما أولا فلوروده فى التنزيل مضافا كقوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾[1]، ﴿وثَانِيَ آثْنَيْنِ﴾[2]، وأما ثانيا فلأن معنى قولنا ثانى اثنين أو ثالث ثلاثة أنه أحد اثنين أو ثلاثة «أو بعض اثنين أو ثلاثة» وواحد وبعض لا ينتصبان اتفاقا فكذلك مافى معناهما. وأما ثالث فلأنه إنما يعمل النصب إذا كان فى معنى الفعل وهو باطل. لأن ثالث ثلاثة لو كان فى معنى مُصَيّر ثلاثة مثلا لكان تحصيلا للحاصل إذ الثلاثة حاصلة دونه. ومنهم من أجاز تنوينه ونصب مابعده كثالث ثلاثة، محتجا بأن معنى ثَلَّثْتُ ثلاثة أتممت ثلاثة، وهو ضعيف لما مر. وأما الثانى وهو أن يراد به أن يصير الإثنين ثلاثة بنفسه فلابد من أن يكون العدد أنقص منه بواحد، لأن لفظ التمام يجب أن يكون أكثر من لفظ المتمم بواحد. واسم الفاعل منه حينئذ لا يخلو إما أن يراد به المضى أولا. فإن أُريد به المضى فليس فيه إلا الإضافة عند البصرى كقولك هذا رابع ثلاثة أمس. وإن أُريد به الحال أو الإستقبال جاز فيه النصب والإضافة.

---

(١) سورة المائدة آية ٧٣.

(٢) سورة التوبة آية ٤٠.

أما النصب فنحو: هذا رابع ثلاثة الآن أو غدا قياسا على آسم الفاعل فى غير العدد، والمعنى أنه يُصَيِّرُ الثلاثة أربعة. وأما الإضافة وهو الأظهر، لأنه ليس له قوة آسم الفاعل فى غير العدد. والمعنى أنه يصير الثلاثة أربعة.

ولهذا لم يذكر سيبويه[1] النصب بل قال: نقول هذا خامس أربعة، تريد خُمُس الأربعة وفى التنزيل: ﴿مَايَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[2]. وفيه رابعهم وسادسهم وثامنهم. وأشار المصنف إلى القسم الأول وإلى تفسيره وهو مايراد به أنه أحد المذكورين بقوله: أى أحد اثنين. يريد أن معنى قوله تعالى: ﴿ثَانِىَ آثْنَيْنِ﴾[3] أى أحد اثنين لما مر. وأشار إلى القسم الثانى وهو المصير بقوله: فإن تؤنث كرابع ثلاثة نصبت أى نصبت الثانى بالإسم الأول المصير. وقد بينا أنه لا ينوى إلا إذا أريد به الحال أو الإستقبال، وأن لفظه لابد وأن يكون أكثر من لفظ معموله بواحد. واعلم أنك إذا جاوزت العشرة فلا يخلو إما أن يتفق لفظا العدد أو يختلفا. فإن آتفقا جاز بناء آسم الفاعل منه آتفاقا، ولا يكون إلا على المعنى الأول، وهو أن يكون واحدا من العدد الذى أضيف إليه. لأن مازاد على العشرة لافعل له، وفى كيفية آستعماله ثلاثة أوجه. أحدها: أن يذكر الإسمان جميعا فى الأول والثانى فيقال: حادى عشر أحد عشر. وفى المؤنث: حادية عشرة إحدى عشرة. فحادى عشر تركيب مبنى على الفتح لأن الأصل حادى وعشرة وكذلك أحد عشر، والجزء الأول أعنى حادى عشر مضاف إلى الجزء الثانى. أعنى أحد عشر وهو فى موضع الجر بإضافته الأول إليه. وثانيهما: أن يحذف الإسم الثانى من المركب الأول آستغناء عنه بذكره فى الثانى نحو: حادى أحد عشر وحادية أحد عشر. وحادى على هذا الوجه معرب بوجوه الإعراب لانتقاء علة البناء وهى

---

(١) انظر: سيبويه ١٧٢/٢، المقتضب ١٨٢/٢، ١٨٣. واختار المبرد رأى المازني والأخفش في تخطئة هذا الرأي. انظر: هامش المقتضب ١٨٣/٢.

(٢) سورة المجادلة آية ٧.

(٣) سورة التوبة آية ٤٠.

التركيب. وأما أحد عشر فمبني لكونه مركبا، وهو فى موضع الجر بإضافة الأول وهو حادى إليه. وثالثها: أن يحذف العجز من الأول والصدر من الثانى فيبقى لفظه لفظ المضاف فيقال: حادى عشر، وحادية عشر إلى آخرها. واختلف فى الأول. فالبصرى يرى أنه مبنى على الفتح لكونه مركبا مع عشر.

والكسائى والفراء ذهبا إلى أنه معرب لأنه لما حذف منه العجز روعى فيه الإنفصال. وأما الثانى وهو عشر فمبنى على الفتح بالإتفاق لتضمنه معنى حرف العطف كما كان قبل الحذف. وإن اختلف اللفظان نحو: ثالث عشر اثنى عشر ورابع عشر ثلاثة عشر فسيبويه[1] وأكثر النحاة أجازوه على وجه الإضافة قياسا على متفق الألفاظ لاشتراكهما فى تقدير الإضافة.

ومنعه الأخفش[2] والمازنى[2] والمبرد[2] لامتناع أن يبنى من العدد المركب المختلف اسم الفاعل بمعنى المُصَيِّر بخلاف المتفق، فإنه لما لم يكن بمعنى المصير بل بمعنى أحد العدة لم يمتنع ذلك فيه.

٦٩٩ وفِي التَّوَارِيخِ اللَّيَالِي عُدَّتِ نحو كَتَبْتُهُ لِخَمْسٍ خَلَتِ

٧٠٠ من غُرَّةٍ إلى انْتِصَافِ الشَّهْرِ وَبَقِيَتْ إِلَى سِرَارِ الْبَدْرِ

التاريخ: كلمة معربة وفيه لغتان: أَرَّخْتُ وَوَرَّخْتُ، وهو عبارة عن توقيت الزمان ليعرف به مقدار مابين أول مدة الإبتداء إلى أى وقت شئت. وقيل:

(١) يقول سيبويه في ذلك ٢/١٧٣: «... و نقول هو خامس أربع إذا أردت أن تصير أربع نسوة خمسة ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك. وعلى هذا نقول: رابع ثلاثة عشر كما قلت خامس أربعة عشر».

(٢) يقول المبرد في المقتضب ٢/١٨١: «... كما تقول هذا رابع ثلاث، وخامس أربع فهذا قول النحويين المتقدمين، وكان أبو الحسن الأخفش لايراه صوابا وذلك لأنك إذا قلت: رابع ثلاثة فإنما تجريه مجرى ضارب ونحوه، لأنك كنت تقول: كانوا ثلاثة فربعهم، وكانوا خمسة فسدسهم، ولايجوز أن تبنى فاعلا من خمسة وعشرة جميعا لأن الأصل: خامس عشر أربعة عشر ثم يقول: والقياس عندي ماقال وهو قول المازني».

انظر: التفصيل في هذا الموضوع: المقتضب ٢/١٨١ ــ ١٨٢، سيبويه ٢/١٧٣، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٣٦، شرح الكافية ٢/١٤٩.

اشتقاق من الإِرْخ بكسر الهمزة وفتحها، وهو ولد البقرة الوحشية البيضاء، والجامع بينهما الشهرة. كما أن الشهر لما بين الهلالين لاشتهاره، والسنة لاثنتى عشره شهرا لإنارتها بآجتماع الشهرة، وفى ضمنها آثنى عشرة مرة. لأن أصلها سنوة من السناء وهو النور وقيل خصته خصت البقرة بذلك، لأنهم يكنون بها عن السنين وفى التنزيل: ﴿إِنِّى أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾(١) فسروا البقرات هنا بالسنين. ولما كان التاريخ مشتملا على ليال وأيام، كان الأصل أن يبدأ فيه بالأيام تغليبا للمذكر على المؤنث طردا للقاعدة فى تغليب المذكر.

وإنما عدل عنه لأن التاريخ مبنى على الأسبق، والأسبق هى الليلة لأنها أول الشهر لأن الهلال إنما يظهر ليلا، ولأن مدار تاريخ العرب على الأشهر القمرية وبزوغ القمر وظهوره فى الليل، وقيل إنَّ شهرة الأيام أغنت عن تغليبها، فإذا أرخت فى أول الشهر قلت: كتبته غرة شهر كذا، أو مستهل شهر كذا، أو من أول يوم كذا، ولا تقول لليلة خلت وأنت فيها، لأنها لم تمض فإذا دخلت فى اليوم قلت: لليلة خلت، ولليلتين خلتا. والأجود أن يقال: لثلاث ليال خلون ولخمس خلون إلى عشر خلون. فإذا جاوزت العشر قلت: لإحدى عشرة ليلة خلت إلى خمس عشرة ليلة خلت. وقول المصنف لخمس خلت ضعيف، لأن التقدير: لخمس ليال خلون إلى العشرة لأن من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع. وخلون صفة لليالى وهو جمع مكسر غير عاقل، فالأفصح أن يؤتى بضمير الجمع المؤنث وهو النون.

وإن كان لا يمتنع الإتيان بالتاء تنزيلا لها من منزلة المدة. وأما من أحدى عشرة ليلة خلت إلى خمس عشرة ليلة خلت فلا يجوز إلا بالتاء، لأن المميز فيه واحد مؤنث. وخلت صفة للمميز. قوله: وبقيت إلى سرار البدر. يريد أنك جاوزت النصف الثانى من الشهر قلت فى تاريخه: كتبته لخمس عشرة ليلة بقيت من شهر كذا إلى تسع عشرة ليلة بقيت. وتقول فى اليوم العشرين: لعشر ليال بقين. فيأتى بضمير الجمع الذى هو النون لأنه صفة لجمع لما مر. فثبت أن خَلَوْنَ وخلت

(١) سورة يوسف آية ٤٣.

مختصان بالصنف الأول وبقيت وبقين بالنصف الأخير فى الأعراف. ومنهم من يأتى بحرف الشرط فيقول: لعشر إن بقين، ولخمس عشرة ليلة إن بقيت تحريا من نقصان الشهر أو مخافة الخطأ. وقوله: إلى سرار البدر يريد به إلى خفائه، لأن السرار هو الإخفاء ومنه: أسر الحديث. وقد أطلق اسم البدر على القمر حالة السرار تجوزا، إما بآعتبار ماكان عليه أو بما يؤول إليه، لأن البدر لايصدق عليه حقيقة إلا وقت كما له. وسمى بدرا إما لسعته أو لأنه يبادر ليلة المقابلة الشمس فى الطلوع. وآعلم أنهم غلبوا التاريخ المؤنث على المذكر، كما غلبوا ضَبُعَان تثنية ضَبُعُ للمؤنث والمذكر هربا من اجتماع الزوائد، فإذا أتيت بالمفسِّر المذكر كقولك: كتبت لخمسة أيام خلت، ولابد من التاء لأن المضاف إليه مذكر. وأما إذا جمعت بينهما وقلت: سرت خمسة عشرة بين يوم وليلة فالأجود تغليب المؤنث لما مرّ كقوله:

أقَامَتْ ثَلَاثِيْـنَ يَومـاً وليلـة ....[1]

ومنهم من يغلب المذكور فيقول: ثلاث من بين يوم وليلة. وقيل: إن أوّل من أرّخ فى الاسلام عمر[2] رضى الله عنه، وأما فى الجاهلية فإنهم كانو يؤرخون بالوقائع.

---

(١) لم أعثر على قائله: وقد استشهد به الشارح على أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث في الأعداد غلب التأنيث التذكير. فقال اقامت بالتأنيث مع ان العدد مذكر ومؤنث.

(٢) عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(كـم الخـبرية)

٧٠١ وَشَبَّهُــوا بالعَــدَدِ الكَثِيــرِ كَمْ فى السؤَالِ نَاصِبَ التَّفْسِيرِ
٧٠٢ تَقُولُ كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ ناصِبَهْ وَٱخْفِضْ بِكَمْ حيثُ تَكُونُ وَاجِبَهْ
٧٠٣ أىْ خَبَرِّيةٌ كَكَمْ عَبْدٍ لِيَا وهى نَقِيْضُ رُبَّ وَٱسْمٌ بُنِيَا
٧٠٤ مَوْضِعُهَا فِى حَالَتَيْهَا يُعْرَبُ يُرْفَع أو يُجَرُّ أو يَنْتَصِبُ
٧٠٥ نحو بِكَمْ بِعْتَ وكَم مَلَكْتَا وكَمْ لَهُ آسْتَخْبَرْتَ أَوْ أَخْبَرْتَا
٧٠٦ وَٱنْصِبْ بِكَمْ مفسّراً إنْ فُصِلَا كَكَم بِجودٍ مُقْرِفًا نَالَ العُلَى
٧٠٧ والجَرّ فى السُؤَالِ بعد كَمْ وَرَدْ والنَّصْبُ فى الأَخْبَارِ أَيْضاً لا يُرَدْ

إنما شبهت كم بالعدد لأنها يكنى بها عنه. أما فى الإستفهام فعن مطلقه. وأما فى الخبر فعن كثيرة، ولأن جوابها فى الإستفهام عدد كما يبين. وهو اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، والإضافة إليها. وجواز وقوعها مبتدأة، ومفعولة، وعود الضمير إليها، وابدال الإسم منها نحو: كَمْ مَالُكَ: أعشرون أم ثلاثون؟. وآختلف فيها من جهة التركيب والإفراد، فذهب البصرى إلى أنها مفردة لأنه الأصل، والكوفى إلى أنها مركبة من كاف التشبية وما الإستفهامية، وحذف ألفها كما يحذف مع حرف الجر فى نحو: لم. وأسكن الميم، وإذا تقرر هذا فلنذكر مايتعلق بتفسيرها على ترتيب مافى الكتاب من مباحث.

الأول :

فى مميزها: ولما كانت مبهمة فى أصل وضعها لم يكن لها بد من مميز فى كلا

وجهيها، أما الإستفهامية فمميزها منصوب مفرد. أما نصبه وهو الأصل فلأنها لما كانت لمطلق العدد مع قطع النظر عن قلة أو كثرة، وجب أن تحمل على وسط العدد وهو ينصب مميزه، لأنها لو حملت على أحد الطرفين لكان ترجحيا من غير مرجح، ولأن الإستفهامية تقتضى الفعل الذى من شأنه أن ينصب. وأما أفراده فلأنها بمنزلة عدد منون، ولا يفسر إلا بواحد مفرد. فإن كان الإسم بعدها جمعا نحو: كم لك غلمانا لم يكن مفسرا، بل كان منصوباً على الحال، والعامل فيه الجار والمجرور. والمميز محذوف والتقدير: كما نفسا غلمانك؟ فى حال ماهم كذلك، فلو قدمت غلمانا على الجار والمجرور نحو: كم غلمانا لك، امتنع عند البصريين مطلقا، لأنه لا يكون تمييزا لكونه جمعا، ولا حالاً لكونه مقدما على العامل المعنوى.

وأما الخبرية فمميزها مجرور ويكون مفردا وجمعا. أما جره فلأنها لما كانت للتكثير حملت على نهاية العدد وهو يَجُر مُمَيِّزه، ولأنها نقيضة رُبّ، فحملت فى العمل عليها. وأما جواز كونه مفردا وجمعا، فلأنها لما كانت لعدد كثير كالمائة والألف جاز فيها الإفراد، ولما كانت موضوعة للتكثير، ولفظها لايدل عليه بخلاف المائة والألف، جاز أن يكون جمعا اشعارا بدلالتها على الكثرة. وأشار المصنف إلى مميز الإستفامية بقوله: كم فى السؤال ناصب التفسير. وقد احترز بالسؤال عن الأخبار، وناصب حال من كم. والتفسير التمييز وكم هي الناصبة له. فإذا قيل كم درهما لك. فدرهم منصوب بكم على تقدير التنوين، كما ينصب المفسر بعد أحد عشر بتقدير التنوين كما مر. ومثل المنصوب بها بقوله: تقول كم عبدا ملكت ناصبة. أى أنها الناصبة لعبد بتقدير التنوين، والنون فى نحو عشرين درهما. وأشار إلى مميز الخبرية بقوله: وخفض بكم حيث تكون واجبة.

وقوله: أى خبرية تفسير لقوله واجبة ككم عبد لنا. تمثيل للخبرية الواجبة. ومعنى كونها واجبة أن الكثرة بها متحققة بخلاف الإستفهامية. فإن [المسئول][1]

---

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل «ص» السؤال.

بها غير متحقق عند السائل. واعلم أن من قد تدخل على مميزها أما الإستفهامية فنحو: كم من رجل جاءك؟ وأما الخبرية فكقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾[1]. ودخولها مع الخبرية أكثر. وتقدر الخبرية تامة بمنزلة اسم منون والمميز مجرور بمن، واختلف فى المجرور بعدها بغير من. فالأكثر أنه مجرور بكم. ونقل عن الخليل[2] والكوفيين أنه مجرور بمن مقدره بدليل ظهورها مع المميز فى بعض الصور كما يبين. وفى المعطوف كقوله:

كَمْ مِنْ ضَاحِكٍ مِنْ ذَا وَكَمْ مِنْ سَاخِرٍ[3]

المبحث الثانى :

فى علة بنائها: أما الإستفهامية فلتضمنها معنى حرف الإستفهام، وأما الخبرية فحملا لها على الإستفهامية لاشتراكهما فى اللفظ، ولأن وضعها على حرفين كوضع بعض الحروف، أو حملا لها على رب، لأنها نقيضتها فى المعنى. وأشار إلى هذا الوجه بقوله: فهى نقيض رب. أى أنها نقيضتها من حيث أنها للتكثير كما أن رب للتقليل فهما متناقضتان فى المعنى. قوله: واسم بنيا إشارة إلى كونها اسما، وإلى علة بنائها. أما اسميتها فقد مر بيانه، ولأنه يصدق عليها حد الإسم لأنها كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة. وأما علة بنائها فلما مر آنفا. وأما سكونها فلأنه الأصل فى البناء.

---

(١) سورة الأعراف آية ٤.

(٢) انظر: سيبويه ٢٩٣/١، الإنصاف ٣٠٣/١، شرح المفصل ١٢٦/٤.

(٣) القائل: الأعشى وهو من البحر السريع.
الشاهد في قوله: «كم من ضاحك وكم من ساخر» حيث جاء مميزكم الخبرية مجرورا بحرف الجر الظاهر. وهذا جائز، وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى في أماليه ٣٦٤/١، وديوان الأعشى ص ٢٠٦.

المبحث الثالث :

لما ثبت أنها اسم لم يكن لها بد فى كلا وجهيها من موضع من الإعراب إذا ركبت مع العوامل، إما رفعا أو نصبا أو جرا. وأشار إليه بقوله: موضعها فى حالتيها يعرب. ويريد بحالتيها كونها استفهامية وخبرية. قوله يرفع أو يجر أو ينتصب: يريد أن إعرابها على حسب مايقتضيه العامل من الإعراب، إلا أنه لا يجوز أن يكون فاعلا ولا مفعولا [لما][1] لم يسم فاعله، لأنها لما كان لها صدر الكلام لتضمنها معنى الإستفهام أو معنى الإنشاء، والعامل فى الفاعل والمفعول الذى لم يسم فاعله لا يكون إلا متقدما عليهما لما مر فى الفاعل. آمتنع [فيهما][2].

قوله: نحو بكم بعت. مثال للمجرور لدخول حرف الجر عليه، والجار يتعلق بالفعل الذى هو بعت، لأن الإستفهام له صدر الكلام. وقوله وكم ملكتا: مثال لكونها منصوبة المحل، والعامل فيها الفعل الذى هو ملكت. ويدل على نصب محلها ظهور النصب فيما يضاف إليها نحو غلام كم رجل ضربت. فغلام منصوب بضربت. قوله: وكم له مثال للمرفوعة المحل وله خبرها. قوله: استخبرت أو خبّرتا يريد أنه لا فرق بين كونها خبرية وبين كونها استفهامية فى الحكم على محلها بالإعراب على حسب مايقتضيه من العوامل كما مر فى الإستفهامية. فإن الحكم بذلك لا يختلف فيهما. والأولى أن يقال فى ضابط إعرابها: أنها إذا لم تكن ظرفا ولا مصدرا، فإن لم يدخل عليها حرف الجر، فإن كان بعدها فعل لازم أو اسم جار ومجرور نحوكم رجلا قام، وكم مالك وكم عبدا لك، وكم غلام لى فهى مبتدأة مطلقا. وجاز الإبتداء بها وهى نكرة لتضمنها حرف الإستفهام، أو لما فيها من العموم. ويجوز أن تكون المعرفة التى بعدها مبتدأة وهى الخبر. وإن كان الفعل بعدها متعديا، فإن لم يشتغل عنها بضميرها نحو: كم عبدا اشتريت، وكم جارية أعتقت

---

(١) سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

(٢) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (فيها).

فهى مفعولة للفعل الذى بعدها، إلا أن يحذف العائد ضرورة، وإن اشتغل بضميرها نحوكم عبدا ملكته، وكم جارية أعتقتها فهى مبتدأ، والجملة بعدها خبرها. ويجوز أن تكون مفعولة بفعل يفسره الظاهر، ولا يقدر إلا بعدها لامتناع أن يعمل فيها فعل قبلها مطلقا. والأول أولى لعدم الحذف الذى هو على خلاف الأصل. وإن دخل عليها حرف جر أو أضيف إليها فهى مجرورة نحو: بكم رجل مررت، وعلى كم [رجل][1] نزلت، وغلام كم رجل أكرمت. والجار يتعلق بالفعل الذى بعدها لما مر. وكذلك فى الخبرية. وإن كانت ظرفا أو مصدرا وبعدها فعل كانت منصوبة به مطلقا. وإن كانت ظرفا وبعدها مصدر كقولك: كم يوما سفرك كان المصدر مبتدأ. وهى الخبر وتتعلق بمحذوف، ولا يجوز أن تكون هى المبتدأ لامتناع الإخبار بالحدث عن الزمان لما بينهما من المغايرة.

المبحث الرابع :

فى الفصل بينها وبين مميزها. أما الخبرية فالأجود نصب المميز لضعف عملها فى المضاف عند وجود الفاصل. فإن الجر وإن كان هو الأرجح، فإنه صار فى هذه الصورة مرجوحا كما فى نعت النكرة والبدل فى الإستثناء إذا تقدما. وهو المراد بقوله: وانصب مفسرا بكم إن فصلا. أى فى كم الخبرية، لأن مميزها قبل الفصل كان مجرورا بالإضافة. وآستدل على النصب مع الفصل بالظرف يقول الشاعر:

كَمْ بِجودٍ مُقْرِفاً نَالَ العُلَى وشريفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[2]

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (رجلا).

(٢) القائل: أنس بن زنيم من المديد، قالها لعبيد الله بن زياد. ويروى البيت برواية أخرى:

كم بجود مقـــرف نال العـــلا

وكـــريم بخلــه قد وضعـــه

الشاهد في قوله: «كم بجود مقرفاً» حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها بفاصل وهو قوله: «بجود» الجار والمجرور و مع الفصل نصب مميزكم فقال مقرفا. =

يروى بنصب مقرف. وقد فصل بالظرف وهو بجود. ومنهم من يجره مع الفصل. قال:

كَمْ فى بَنِى سَعْدِ بنِ بَكْرٍسَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيْعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ[1]

كما يجره مع الفصل بالظرف فى غيركم كقوله:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِىّ يُقَارِبُ أو يُزِيْلُ[2]

وسيبويه[3] لا يجيزه فى غير الشعر، والأفصح النصب لما مر. ومنه قول الآخر.

تَؤُمُّ سِنَاناً وَكَمْ دُوْنَهُ مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُهَا[4]

= وقد استشهد به كل من: الأشموني ٨٢/٤، شواهد العينى ٤٩٣/٤، الخزانة ١١٩/٣، شرح شواهد الشافية ص ٥٣، الدرر ٢١٢/١، ٢٠٦/٢، الحماسة البصرية ١٠/٢، الهمع ٢٥٥/١، ١٥٦/٢، المقتضب ٦١/٣، الإنصاف ٣٠٣، سيبويه ٢٩٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٤.

(١) القائل: الفرزدق وهو من الكامل:
الشاهد في قوله: «كم في بنى سعد بن بكر سيد» حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها «سيد» بفاصل طويل وهو الجار والمجرور وقد جاز هذا لوروده في الشعر العربي. ومثله سيبويه للضرورة. وكم مبتدأ والجار والمجرور «في بنى سعد» متعلق بمحذوف خبر. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٩٦/١، المقتضب ٦٢/٣، الإنصاف ٣٠٤، الأشموني ٨٢/٤، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٠/٤، شروح العينى ٣٩٢/٤.

(٢) القائل: أبو حيه النميري وهو من الوافر.
وصف الشاعر في هذا البيت رسوم الدار فشبهها بالكتاب في دقتها والإستدلال بها، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب.
الشاهد: في قوله: «بكف يوما يهودي» حيث فصل بين المضاف وهو «بكف» والمضاف إليه وهو «يهودي» بأجنبي «يوما» وبقى على جره وهذا غير جائز إلا في الضرورة. وقد استشهد به كل من: المقتضب للمبرد ٣٧٧/٤، الأشموني ٢٧٨/٢، سيبويه ٩١/١، الإنصاف ٤٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١، ٢٥٠/٢، التصريح على التوضيح ٥٩/٢، همع الهوامع ٥٢/٢، الدرر اللوامع ٦٦/٢.

(٣) سيبويه ٩١/١، الأصول في النحو ٣٨٣/١، شرح المفصل ١٣٠/٤، المقتضب ٥٩/٣ — ٦١.

(٤) القائل: زهير بن أبي سلمى من المتقارب وقيل لابنه كعب.
الشاهد في قوله: «وكم دونه من الأرض محدودبا» حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها المنصوب =

وأما قول القطامى[١]:

كَمْ نَالَنِى مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ　　إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ[٢]

فيروى منصوبا ومرفوعا ومجرورا. أما النصب فلأجل الفصل على الأظهر. وأما الجر فعلى لغة من جر مع الفصل. وأما الرفع فلأنه فاعل نالنى. وكم ظرف زمانى أى كم مرة أو يوما. وإذا قلت: كم ضربت رجلا، وجعلت رجلا تمييزا، فالأولى الإتيان معه بمن لئلا يلتبس بمفعول ضربت. وإذا جعلت رجلا مفعولا به لضربت كانت كم منصوبة المحل، إما مصدرا أو ظرف زمان. وأما الإستفهامية فيجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحرف الجار جوازا حسنا مطلقا. نحو: كم لك غلاما، وكم عندك جارية بخلاف العدد الذى بمعناها، فإنه لا يَحْسُنُ اشتريت

= «محدودبا» بفاصل وهو الظرف والجار والمجرور. وهذا وارد في اللغة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٩٥/١، العقد الفريد ٢٠٧/٣، المحتسب ١٣٨/١، الإنصاف ٣٠٦، العمدة ١٣/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٩/٤، ١٣١، شرح شواهد العينى ٢٩١/٤، الأشموني ٨٣/٤، اللسان «غور».

(١) هو عمير بن شبيم بن عمرو بن عباد «أبو سعيد» يقال له أيضا (صريع الغواني) ولعله أول من لقب بهذا اللقب، كان نصرانيا فأسلم وهو ابن أخت الأخطل الشاعر المشهور، من الطبقة الثانية من شعراء الإسلام. قيل أحسن الناس ابتداءا في الجاهلية امرؤ القيس وفي الإسلام القطامي. توفي سنة ١٣٠هـ.
انظر معجم الشعراء ٩٣، الأغاني ١٧٥/٢٣، ٣٤٣، الخزانة ٣٧١/٢.

(٢) القائل: القطامي من قصيدة له من البسيط يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم والي المدينة في عهد مروان بن الحكم.
المعنى: يقول الشاعر: لقد أنعم على هؤلاء وزادوا في إنعامهم عند فقري وحاجتي التي بلغت إلى حد أنني لا أقدر على الإرتحال لطلب الرزق ضعفا وفقرا.
الشاهد في قوله: «فضلا» فقد جاء في ثلاث حالات: النصب على أنه تمييز لكم الخبرية ومع وجود الفاصل بين كم وتمييزها. وسيبويه يوجب ذلك في الضرورة والفراء يجيزه في السعة. والجر: على لغة من جر مع الفصل اي دون تأثر بالفصل والرفع على إلغاءكم. وهو فاعل للفعل نالني. وقد استشهد به كل من سيبويه ٢٩٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٤، الأشموني ٨٢/٤، الخزانة ١٢٢/٣، المقتضب ٦٠/٣، الإنصاف ٣٠٥، شواهد العيني ٢٩٨/٣، جمهرة القرشى ١٥٣، الهمع ٢٥٥/١، الدرر ٢١٢/١، ديوانه ٦.

خمسة عشر لك عبدا، ورأيت عشرين عندك جارية، وإنما حسن الفصل مع كم دون العدد، لأنهم جعلوا الفصل مع كم عوضا عن التمكن الذى سُلِبَتْ عنه مع كثرة استعمالها، فلا يرد نحو خمسة عشر، وإن كان غير متمكن. أما أولا فلأن العلة مركبة من عدم التمكن وكثرة الإستعمال. وفى خمسة عشر قد آنتفى أحد جزئى العلة وهو كثرة الإستعمال، وأما ثانيا فلأن بناء خمسة عشر عارض للتركيب. وأما ثالثا فلأن كم يجوز حذف مميزها عند قيام القرينة الدالة عليه نحو: كَمْ مَالُكَ؟ وكم ضربت أكثر من جواز حذف مميز العدد نحو: أعشرون عندك أم ثلاثون؟ وإذا ترجح جواز الحذف كان جواز الفصل أرجح لكونه أسهل منه. وأما قوله:

عَلَى أَنَّنِى بَعْدَ مَاقَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيْلَا[1]

فشاذ لا يقاس عليه.

المبحث الخامس :

فى جواز حمل كل واحدة منهما على الأخرى فيما هو الأصل فى مميزها وأشار إليها بقوله: والجر فى السؤال بعد كم ورد، والنصب فى الأخبار أيضا لا يرد. أى لا يُجَرُّ بالإستفهامية وينصب بالخبرية لما بينهما من المشابهة فى اللفظ ولزومهما الصدر وآفتقارهما إلى مميز، والحكم على موضعهما بالإعراب، وأن لا يكونا فاعلين، وأنهما يجوز الحمل على لفظهما تارة وعلى المعنى أخرى فى التثنية والجمع

---

(١) القائل: عباس بن مرداس. انظر ديوانه ص ١٣٦.
الشاهد فى قوله «ثلاثون للهجر حولاً» حيث فصل بين التمييز ومميزه بأجنبي وهو الجار والمجرور، واعتبره الشارح شاذاً. وقد استشهد به كل من: الخزانه ٥٧٣/١، شواهد العينى ٤٨٩/٤ الدرر ٢١٠/١، سيبويه ٢٩١/١، اللسان (كمل) ١١٨/١٤، الأشمونى ٢٧١/٤، المقتضب ٥٥/٣، شرح المفصل ١٣٠/٤، الإيضاح ٢٢٤، الإنصاف ١٧٤، الأصول ٢٤٦/١، مجالس ثعلب ٤٩٢، السيرافي ١٨/٣.

والتأنيث، لكنه لا يكون ذلك فى الإستفهامية مطلقا، بل إذا كانت مجرورة نحو بكم درهم بعت لأنها لما كانت مع مميزها كالشيء الواحد، استغنى بدخول حرف الجر عليها عن دخوله. وقيل الجر بمن فالباء عوض عن مِنْ المقدرة، أعنى الداخلة على كم كما كانت الواو عوضا عن رب. فعلى هذا لا تكون الإستفهامية محمولة فى الجر على الخبرية. وأما النصب فى الخبرية فإن بنى تميم ينصبون بها نحو: كما رجلا زارنى، وإن لم يفصل بينها وبين مميزها. ومنه قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَاجَرِيُر وخَالَةٌ فدعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيّ عِشَارِى[1]

يروى بنصب عمة وخالة وجرهما ورفعهما. أما النصب فيحتمل أن تكون كم خبرية وآستفهامية. فإن كانت خبرية كان تكثيرا للعمات، لأن الكلام فى معرض الهجو. وهو إنما يكون بما قد ثبت وهو الخبر لا الإستفهام. وإن كانت آستفهامية كان السؤال عن العمات تهكما وآستهزاء. والمعنى أخبرنى عن عدد تلك الأزمان التى حلبن عشارى فيها، أو عن عدد الحلبات. فإنى قد نسيتها. وأما مع الجر فلا تكون إلا خبرية، لامتناع أن يكون مميز الإستفهامية مجرورا من غير عوض لما مر. وأما الرفع فبالإبتداء. والخبر إما قد حَلَبَتْ، وساغ الإبتداء بالنكرة لأنها وصفت بالجار والمجرور، أو يكون الجار والمجرور هو الخبر، وجواز الإبتداء بالنكرة حينئذ إما لاعتمادها على الإستفهام قبلها، وإما لأن كم معلولة لخبرها. فيصير تقدم معمول

---

(١) القائل: الفرزدق من قصيدة له يهجو بها جريرا.

الشاهد في قوله: «عمة» فقد وردت على الروايات الثلاث: الرفع، النصب، الجر. والرفع «عمة» مبتدأ نكرة، وسوغ ذلك وقوعها بعد كم الخبرية. والشارح استشهد بها هنا مع رواية النصب فإن بني تميم ينصبون بكم الخبرية. وعلى هذا يكون المعنى عمات كثيرات قمن بهذا العمل. لأن الكلام في معرض الهجاء.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٥٣/١، ٢٩٣، السيوطي ١٧٤، الخزانة ١٢٩/٣، شواهد العينى ٥٥٠/١، الدرر ٢١١/١ شرح التصريح ٢٨٠/٢، شواهد العينى ٤ /٤٨٩، الخزانة ١٢٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٤، اللسان (كم) ٤٣٣/١٥، الهمع ٢٥٤/١، الأشموني ٢٠٧/١، ٢١٢، ٨١/٤، المقتضب ٥٨/٣، ابن عقيل ١٩٥/١، الأصول ٢٤٨/١، ديوانه ٣٦١/١.

الخبر بمنزلة تقدم الخبر، ويجوز فى كم مع الرفع أن تكون آستفهامية وخبرية. [فالاستفهامية][1] سؤال عن الحلبات تهكما، والخبرية إخبار عن العمة. أما كم فتحتمل أن تكون مصدرية وظرفية بالنظر إلى مميزها، لأنه إن قدر كم حلبة كانت مصدرية، وإن قدر كم مرة أو يوما كانت ظرفية، والأجود أن تكون كم مع رفع العمة آستفهاما. لأن الإستفهامية يحذف مميزها، والخبرية لا يحذف مايضاف إليه. لأن حذف المضاف إليه وابقاء المضاف ضعيف. واعلم أن كم لما كان لفظها مفردا مذكرا، ومعناها يصح أن يعبر به عن كل ذى كمية مطلقا، فإذا عاد عليها ضمير جاز أن يعود على اللفظ تارة نحو: كم رجل لقيته وامرأة، وكم رجل جاءك، وامرأة جاءك. وتارة على المعنى نحو: كم امرأة لقيتها وكم امرأة جاءتك، وكم نساء لقيتهُنَّ، وكم رجال جاءوك؟ وفى التنزيل: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فى السَّمَوَاتِ لا تُغْنِى شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً﴾[2]. فالضمير فى جميع هذه لابد وأن يعود على كم لكونه مبتدأ وخبرة جملة. ولا يعود على المميز لئلا يبقى المبتدأ بلا عائد.

---

(١) هكذا في (ك) و في الأصل (ص) و (ق) فالإستفهام.

(٢) سورة النجم آية ٢٦.

(باب معانى الأدوات)

٧٠٨ القَوْلُ فى مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ يحَتَاجُهَا الناشِىءُ فى التَّعَلُّمِ

البقايا جمع بقية مثل عطايا وعطية، وباقية الشىء وبقيته بمعنى واحد، والكلم اسم جنس، وليس بجمع على الأصح لمامر. ويؤيده تذكير وصفه كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾[1] لو كان جمعا لامتنع تذكير وصفه. وقوله يحتاجها أى يحتاج إليها، فلما حذف الجار عداه إلى المفعول. ويريد بالناشىء المتوسط فى العلم لا الموغل فيه.

٧٠٩ مَعْنَى كَأَىّ كَمْ ومِنْ لَهَا آلْتُزِمْ جَيْرِ وأىّ مثل نَعَمْ قَبْلَ القَسَمْ

يريد أن معنى **كأى** معنى كم الخبرية فى الدلالة على العدد الكثير وهو الأعرف، لأنها لما ركبت من كاف التشبيه وأى الإستفهامية حصل من اجتماعهما معنى لم يكن لكل واحد منهما حالة الإنفراد، وهو التكثير الذى تفيده كم الخبرية. وأى مجرور فى الأصل بالكاف لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل، فإن قيل فحرف الجر لايكون عاملا إلا إذا كان متعلقا بفعل أو معنى فعل وليس هاهنا كذلك. قيل: إن العمل لا يتوقف على التعلق، فإن الزائد يعمل كالباء فى خبر ليس مع كونه غير متعلق بشىء مطلقا. فإن قيل: فالكاف ليس بزائد، فلا يقاس على ماهو زائد. أجبنا: بأن المراد أن عمل حرف الجر لا يتوقف على كونه متعلقا بشىء فى الجملة. والحق أن الكاف إنما يتعلق هاهنا بشىء، لأنه لما رُكِبَ مع أى صار كالكلمة الواحدة، ولهذا زال الشبه عن الكاف، والإستفهام عن أى، والإسم

---

(١) سورة فاطر آية ١٠.

الذى بعدها إذا لم يدخل عليه من نحو: كأى رجلا جاءك وجب نصبه على التمييز للزوم التنوين المانع من الإضافة. والعامل فيه كأين وموضعها رفع بالإبتداء. ولو قلت كأين رجلا رأيت كان موضعها نصبا بالفعل بعدها لأنه مُتَعَدّ. والأكثر أن يدخل عليه من. وفى التنزيل: ﴿وَكَأَىّ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾[1]، ﴿فكَأيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[2]. وإليه أشار بقوله: ومن لها التزم، وإنما التزم معها فى الأكثر لأنها لما لم تدل على التكثير فى الأصل قرن بها من الدالة على الجنس تقوية لدلالتها على التكثير، ولأن المجرور بعدها لما كان يُوهِمُ أنه بدل من أى أُزِيلَ بدخول من عليها بخلاف كم. ولئلا يحصل اللبس فى بعض الصور، لأنه إذا قيل كائن رجلا ضربت مثلا آحتمل أن يكون رجل منصوبا بالكائن فيكون واحدا فى معنى الجمع الكثير، وأن يكون منصوبا بضربت، وكائن: ظرف أى كائن مرة أو زمانا ضربت رجلا، فيكون التكثير للمرار، ورجل حينئذ مفرد لفظا ومعنى. وفيها ست لغات: الأولى: كاين بوزن كعى وعليها أكثر القراء. الثانية: كائن بوزن كاعن وعليها قول جرير:

وَكَائِنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ... يَرَانِى لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا[3]

---

(١) سورة الطلاق آية ٨.

(٢) سورة الحج آية ٤٥.

(٣) القائل: جرير من قصيدة له من الوافر. ومطلعها:

سئمت من المواصلة والعتابا ... وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

الشاهد في قوله: «كائن» حيث استعمل الشاعر هذه الصيغة من صيغ كاين. وهنا الحالة الثانية بوجود الهمزة. وفيه شاهد آخر «هو المصابا» حيث جاء ضمير الفصل «هو» بلفظ العائد بعد ضمير الحاضر وذلك لقيامه مقام غائب. ويروى البيت برواية أخرى. يراه لو أصبت هو المصابا. وهو هنا جار على ماتقرر من ضرورة كون ضمير الفصل موافقا لما قبله في الغيبة والتكلم والخطاب. ولأبي على الفارسي توجيه في هذا البيت، فالضمير فصل بين المضاف المقدر وهو مصاب وبين الظاهر وهو قوله المصابا. أي يرى مصابي هو المصابا. ووجه ثالث: أن يجعل الضمير فصلاً للياء مع مافي ظاهر ذلك من الإختلاف بين معناهما. فقد استشهد به كل من: ابن الشجرى ١٠٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣، ١٣٥/٤، المقرب ١١٩/١، الخزانة ٤٥٤/٢، المغنى ٤٩٥، الهمع ٦٨/١، ٥٦، ٧٢/٢، ٧٦، الدرر ٤٦/١، ٩٢/٢، الأشموني ٨٧/٤، ديوانه ١٧.

ويحتمل حينئذ وجهين: أحدهما أن تكون الياء المشددة قدمت على الهمزة فصار كيّي مثل هينّ وليّن ثم حذفت الياء الأخيرة تخفيفا فصار كيء: بياء ساكنة بعدها همزة كما قالوا هَيْن ولِيْن فى هيّن وليّن، ثم أبدل من الياء ألفا اجتزاء بأحد الشرطين وهو آنفتاح ماقبلها كما فعلوا فى طائي. والأصل طيىء. وثانيهما: أن المحذوف هو الياء الأولى الساكنة، ثم قلبت الأخيرة ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها. ويونس[1] يذهب إلى أن كاين فاعل من كان يكون. وقال المبرد[1]: لما ركبت الكلمتان بنى منهما آسم على فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التى كانت فى أى فاء عينها ولامها أحد الياءين، وحذفت الأخرى تخفيفا. اللغة الثالثة: كيىء بوزن هين من غير حذف ولا إبدال. الرابعة: كىء بوزن كيع كبيت وشيخ وهو من اللغة التى قبلها بحذف الياء المتحركة ولم تقلب الياء ألفا لسكونها. الخامسة: كأى بهمزة ساكنة بعدها ياء مكسورة بوزن ظبى. السادسة: كى بوزن كع فإنهم حذفوا العين واللام معا، ونقلوا كسرة اللام إلى الهمزة، فحذفت الياء لأجل التنوين كعَم وشَجٍ.

وأما **جير**: فحرف فى الأظهر ومعناه التصديق كنعم. وبنيت على الكسر لأنه الأصل فى التقاء الساكنين. ولم يراعوا فيها طلب الخفة كأين وكيف لقلة آستعمالها. وقد تفتح طلبا للخفة ولا يصدق بها إلا فى الخبر، فهى بمنزلة أجل كما يبين بعد وقد جمع بينهما الشاعر فى قوله:

وَقُلْنَ عَلَى آلْفِــرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ
أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ[2]

---

(١) الأشموني ٤/٨٦ — ٨٩.

(٢) القائل: مضرس بن ربيعي. وقيل إنه لطفيل الغنوى وهو من الطويل:
الشاهد في قوله: «أجل جير» حيث جمع بين لفظين في معنى واحد لأن كليهما بمعنى الإيجاب ذكرهما الشاعر معا لأجل التأكيد كأنه قال: أجل أجل. أو جير جير وهذا جائز. وقد استشهدبه كل من: شواهد العينى ٤/٩٨، الخزانة ٤/٢٣٥، السيوطي ١٢٥، أمالي الزجاجي ٣٢، المفصل ١٧٠، الأشموني ٣/٨١، معاني القرآن ٢/١٢٢، ونسبه البغدادي في الخزانة لطفيل الغنوى انظر الخزانة ٤/٢٣٦.

وقد تُقْسِمْ بها العرب نحو: جير لأفعلن ومعناه: حقا لأفعلن. ومنهم من ذهب إلى أنها اسم[1] بدليل تنوينها فى غير القوافى فيما حكاه الجزولى[1] عن شيخه ابن بري فى قول الشاعر:

وَقَائِلَةٍ أَسِيْتُ فَقُلْتُ جَيْرِ أَسِيءُ إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ أَنَّهْ[2]

ولو كان جير قافية ودخلة التنوين لما كان فيه حجة، لجواز أن يكون تنوين ترنم. ومعنى أسيت حزنت، وأسيء حزين. وعلة بنائها على هذا الوجه إما حملها على الحرفية، وإما لوقوعها موقع الفعل. لأن معناها أعترف. وأما إى: بكسر الهمزة فلا تستعمل إلا مع القسم نحو: إى والله، وإى ها الله ذا وفى التنزيل: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِىْ وَرَبِّي إِنّه لَحَقٌّ﴾[3]. وياؤها ساكنة كميم نعم مالم يلقها ساكن نحو: أى الله فإنه يجوز فتحها لئلا يلتقى ساكنان. ويجوز فى الياء وجهان آخران. أحدهما: إثبات الياء ساكنة ومدها للحرف المدغم، وحذف الهمزة من اسم الله اجراء للمتصل مجرى المنفصل نحو دابَّة.

وثانيهما: حذف الياء لالتقاء الساكنين وهو اللام والياء فيبقى الله بهمزة مكسورة، لأن همزة الوصل تحذف منه للدرج. ويجوز فى آسم الله بعدها مطلقا النصب والجر، أما النصب فعلى حذف حرف القسم وهو الأصل. وأما الجر فمنهم من لم يجزه إلا إذا كان معها هاء التنبيه عوض عن حرف القسم، ومنهم من أجازه مطلقا كما أجاز الجر فى نحو اللهِ لأفعلن من غير عوض. وهو مختص باسم

---

(١) معاني الحروف للرماني ١٠٦، رصف المباني للمالقى ١٧٦، سيبويه ٢٨٦/٣، الصاحبى لابن فارس ١٢٠، شرح المفصل ١٢٤/٨، المقرب ٢٠٧/١، الهمع ٤٤/٢، المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٢٦١/٢.

(٢) القائل: نسبه صاحب كتاب الأشباه والنظائر لبعض بني أسد. ولم ينسبه أحد وهو من الوافر. الشاهد في قوله: «جير» حيث نونت، والتنوين من خصائص الأسماء.
وقد استشهدبه كل من: ابن هشام في مغنى اللبيب ١٢٠، الدرر ٥٢/٢، ٨٩، الهمع ٤٤/٢، ٧٢، اللسان «اسا» ٣٦/١٨، السيوطي ص ١٢٥، الخزانة ٢٣٨/٤.

(٣) سورة يونس آية ٥٣.

الله تعالى. وقول المصنف: جير وأى مثل نعم يريد أنّهما مثل نعم فى التصديق. أما جير فلا يُصَدَّقُ بها إلا فى الخبر. وأما أى فيجاب بها كما يُجَابُ بنعم وتستعمل فى جواب الإستفهام مشفوعة بالقسم لتأكيد الإيجاب كما مر فى قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾[1]. قوله قبل القسم يعنى فى أى وحدها، فإنّا قد بينا أنه لا يستعمل إلا مع القسم نحو: أى وربى. وأما جير فلا يلزم ذلك فيها بل هو جائز.

٧١٠ نَعَمْ بِمَعْنَى الوَعْدِ والتَّصْدِيقِ بَلَى لِنَقْضِ النَّفْى بِالتَّحْقِيقِ

نعم حرف معناه التحقيق والتصديق لما يتقدمه من كلام مثبت أو منفى، خبرا كان أو استفهاما. فهذه أربعة أقسام: الإثبات والنفى الخبريين والإستفهام والتقرير: مثال الأول: إذا قال إنسان قام زيد وأردت تصديقه. قلت: نعم. فإن أردت تكذيبه قلت لا، وكذلك النفى. فإنه إذا قيل: لم يقم زيد وأردت تصديقه فى نفيه قلت: نعم. وأما الإستفهام والتقرير فنحو: أقام زيد أو لم يقم زيد. فإذا قلت فى جوابه نعم فالمعنى نعم قام زيد. أو نعم لم يقم زيد.

فإن قيل: فالتصديق إنما يصح فى الخبر دون الإستفهام، لامتناع كون المتكلم به مخبرا. فالجواب أن التصديق إنما هو بالنظر إلى مابعد الإستفهام من كلام مثبت أو منفى ملغى عنه الإستفهام. وأما قوله: نعم بمعنى الوعد والتصديق، فهذا ظاهر كلام سيبويه[2] وابن السراج[2]. وقيل إنه لا يريد به فى كلام واحد، يعنى أنها عدة فى الطلب وتصديق فى الخبر وهذا ليس على إطلاقه، لأنها إنما تكون عدة فى الإستفهام إذا كانت جوابا عن شىء ينتظر وقوعه كقولك: هل تزورنى؟ فإذا

(١) سورة يونس آية ٥٣.

(٢) يذكر أحمد المالقي في رصف المباني ٣٦٤ فيقول: اعلم أن (نعم) معناها العدة والتصديق وهي حرف جواب لما قبلها أبدا، إلا أنها إن كان ماقبلها طلبا فهي عدة لاغير وإن كان ماقبلها خبرا فهي تصديق لاغير. ويقول: ونعم توجب لاغير ولايقع قبلها المنفى، ولو جاز لجاز. وينسب القول الأخير لابن عباس.

وانظر: أمالي السهيل ٩٤، الجنى ٢٠٤، المغنى ٣٨١، الهمع ٧٦/٢.

قال نعم. فقد وعد بالزيارة. وأما إذا لم ينتظر وقوعه فإنها تكون تصديقا كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُّم مَّاوَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا، قَالُوا نَعَم﴾[1] أى وجدنا. ويدل على حرفيتها كونها نقيضة لا، وامتناع دخول الأسماء والأفعال عليها، وفيها أربع لغات: أحدها: فتح النون وهى المشهورة، وثانيها كَسْرُ النون وهى لغة كنانة وبها قرأ الكسائى. وثالثها: كسر العين آتباعا للنون، ورابعها: نَحَمْ بالحاء.

وأما بلى: فحرف مفرد على الأصح موضوع لنقض النفى واثبات مابعده. ولهذا لاتقع إلا بعد النفى مطلقا. أى خبرا كان أو تقديرا. فإذا قيل: قام زيد أو هل قام زيد. تعين جوابه بنعم. وإذا قيل ماقام زيد أو لم يقم زيد أو ألم يقم جاز وقوع نَعَم وبلى فى الجواب، لَأنَّ نعم تشارك بلى فى جواب النفى، وتختص نعم بجواب ماعداه، ويفترقان بعد اشتراكهما فى النفى من جهة أن المعنى مع نعم تصديق نفى ماقبلها. والمعنى مع بلى اثبات مابعد النفى الذى قبلها لأنه إذا قيل: ألم أُحْسِن إليك؟ فإن قلت نعم فقد صدقته وأنت جاحد للإحسان. لأن معناه نعم لم تحسن إلى، وإن قلت بلى صدقته مثبتا له، لأن معنى ألم أحسن إليك: أحسنت إليك. فيكون المثبت بعد بلى موافقا لما قبله فى الإثبات وهو المراد بقوله بلى لنقض النفى بالتحقيق، لأن نقض النفى إبطاله وإزالته. ويلزم من إزالته وابطاله اثبات نقيضه وهو التحقيق. ولهذا المعنى تعين الجواب فى قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[2] قالوا بلى لأنها لما ردت النفى ونقضته كان فيها إثبات، ودلالته على التوحيد، ولو أجابوا بنعم لكانوا قد كفروا.

فإن قيل: الإستفهام إذا دخل على النفى صار تقريرا، فيكون قوله: ألست بربكم فى قوة قوله أنا ربكم. فلم يبق نفى تبطله بلى أجيب بأنها إنما دخلت لازالة النفي دون الإستفهام لأنها جوابه فلا تزيله. فإن قيل: فقد جاءت بلى بعد الإثبات فى قوله:

---

(١) سورة الأعراف آية ٤٤.

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٢.

وَقَدْ بَعُدَتْ بالوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا بَلَى إنْ مَنْ زَارَ القُبورَ بَعِيْدُ[1]

قيل: النفى قبلها مقدر، فكأن قائلا قال فى جواب بَعُدَت مابعدت. فقال بلى إن من زار القبور لبعيد، ولأنه نادر لايقاس عليه. وأعلم أن حروف التصديق والإيجاب ستة وهى: نَعَم وبَلَى، وأَجَل، وجَيْر، وأىّ. وإن فى أحد أقسامها، وإنما سميت حروف تصديق لأن فيها مواطأة للمتكلم على مايقوله. فإن قيل بلى لا مواطأة فيها قلنا: لا نسلم ذلك مطلقا، فإنه إذا قيل ألم أحسن إليك فقلت بلى كان ذلك تصديقا ومواطأة.

٧١١ قَدْ لتوقُّع وتَقْــرِيْبِ وُضِعْ كَلَّا لِرَدْع ولِزَجْرِ مُرْتَدِعْ

قد: إما أن تدخل على الماضى أو على المضارع، فإن دخلت على الماضى كانت للتقريب والتوقع. أما التقريب فمعناه أن زمن وجود الفعل قريب من الحال نحو: قد قَامَ زَيْدٌ، وقد قامت الصلاة، ولولا قد لما حصل هذا المعنى. ولذلك اشترطوا دخولها على الماضى إذا وقع حالا. فإن لم يكن الفعل قريبا من الحال لم تدخل عليه قد. وأما التوقع فهو الإنتظار، لأنك إنما تُخْبِرُ بالخبر الذى تدخل عليه قد لمن يتوقعه كقولك: قد جاء زيد لمن تتوقع مجيئه. ومنه قد قامت الصلاة، لأن المصليين يتوقعون قيامها وينتظرون. وإن دخلت على المضارع كانت للتقليل كرُبَّ مع الأسماء. ومن أمثالهم: إن الكَذُوبَ قَدْ يَصْدِقُ[2]، وإن الجَوادَ قَدْ

---

(١) القائل: غير معروف. ويروى البيت برواية أخرى:

وقــــد بعــــدت بالـــــوصل بينـــــــي وبـــــينها
بلى إن من زار القبــــــــــور ليبعـــــــــــدا

الشاهد في قوله: «بلى» حيث استشهد بها الشاعر هنا على أن «بلى» قد تأتي بعد الإثبات وهذا غير صحيح. وإذا ورد فهو على سبيل الشذوذ. وقد خرجه الشارح على أن النفي هنا مقدر. وقد استشهد به البغدادي في الخزانة ٤/٤٨٤، وذكر انه جاء في شعر الطهوي على الشكل التالي:

فلا تبعـــــــدن ياخير عمـــــــرو بن جنــــــدب
بلى إن من زار القبـــــــــور ليبعـــــــــدا

(٢) قال أبو عبيده: هذا المثل يضرب للرجل تكون الإساءة منه كثيرة، ولكنه قد يحسن لمرة من المرات. مجمع الأمثال ٨/١. منه الهنة من الإحسان.. انظر: مجمع الأمثال ١١/١.

يَعْثِرُ[1]. وقد تكون معه للتحقيق. وفى التنزيل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[2]، ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فى السَّمَاءِ﴾[3] فالأكثر أنها فيهما للتحقيق. كأنهم نقلوها من معنى التقليل إلى التحقيق كما فعلوا ذلك فى رب. وقال فى الكتاب هى فى قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾[3] للتكثير كالتى فى قول الشاعر:

قَدْ أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ ....[4]

إن الإنسان لا يمدح نفسه بما قيل عنه. ويجوز أن يفصل عن الفعل وقد فى القسم كقولك: قد والله أحسنت إِلَيَّ. وأن يحذف الفعل بعدها كقول النابغة:

أزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[5]

---

(١) يضرب لمن يكون الغالب عليه فعل الجميل ثم يكون منه الزلل. مجمع الأمثال ٨/١.

(٢) سورة النور آية ٦٤.

(٣) سورة البقرة آية ١٤٤.

(٤) القائل: عبيد بن الأبرص. ونسبه سيبويه للهذلي وهو من البسيط وتمام البيت:

قَدْ أَتْرُكُ القَرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

الشاهد في قوله: «قد أترك» حيث جاءت قد لإفادة التكثير. وقد أشار الى ذلك المعنى سيبويه وغيره من النحاة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٠٧/٢، المقتضب ٤٣/١، أمالي ابن الشجري ٢١٢/١، شرح المفصل ١٤٧/٨، الخزانة ٤ /٥٠٢، المغنى ١٧٤، الهمع ٧٣/٢، الدرر ٨٩، ديوانه ٧١. وفي ديوانه ذي الرمة بيت قريب منه يقول ص ١٤٧:

والتارك القرن مصفرا أنامله في صدره قصدة من عامل صرد

(٥) القائل: النابغة الذبياني أحد فحول الجاهلية، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم. من قصيدة له من الكامل يصف فيها المتجرده زوج النعمان بن المنذر ومطلعها:

من آل مية رائح أو مغتدى عجلان ذا زاد وغير مزود

الشاهد في قوله: «قد» حيث حذف الفعل بعدها. وفي هذا البيت شاهدان آخران: الأول: دخول تنوين الترنم على قد فتقرأ: قدن، وهذا دليل على أن هذا التنوين لايقتصر على الأسماء فقط بل يدخل على الحروف أيضا. =

وأما كلا[1] فحرف مفرد على الأصح لأن دعوى التركيب مع كونه على خلاف الأصل لا دليل عليه. واختلفت العبارات فى معناه. فقال سيبويه[1]: معناه الردع والزجر. وهو النهي عن ارتكاب الشيء. وقال الزجاج[1]: معناه الردع والتنبيه وفى التنزيل: ﴿فَأَمَّا الإِنْسَانُ إِذَا مَا ٱبْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ ونَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّى أَكْرَمَنْ، وأَمَّا إِذَا مَا ٱبْتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّى أَهَانَنْ كَلَّا﴾[2]. أى ارتدع عن هذا أو تنبّه على الخطأ فيه فليس الأمر كذلك. فإن التضييق والتوسعة لا يدلان على الإهانة والإكرام، لأنه قد يُضَيَّقُ على المصطفين من عباده فى الدنيا، ويُوسِعُ على الكفار، وامّا للإستصلاح عند من يرى ذلك، وأما لأنَّه لا يُسْئَلُ عما يفعل. وقد جاءت بمعنى حقا كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى﴾[3] وبمعنى أى إذا وقع بعدها القسم كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾[4] والمعنى أى والقمر، وبمعنى ألا

= والشاهد الثاني: هو تخفيف كأن ومجيء اسمها ضمير الشأن، والفصل بينها وبين خبرها بقد لأن الكلام إثبات. ولو كان نفيا لكان الفصل بلم.

وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ١٨/٢، الدرر ١٢١/١، ١٠٤/٢، شرح التصريح ٣٦/١، الخزانه ٣٤/١، ٢٣٢/٣، ٣٦٢/٤، شواهد العيني ٨٠/١، ٣١٤/٢، السيوطي ١٦٧، ٢٥٩، الأغاني ٣٧٩٤/١١، الهمع ٤٣/١، ٨٠/٢، الأشموني ٣١/١، شرح المفصل ٥/٨، ١١٠ ١٨/٩ ديوانه ٣٠.

(١) يقول الزمخشري في المفصل: «كلا» قال سيبويه هو ردع وزجر. وقال الزجاج كلا: ردع وتنبيه وذلك قولك كلا لمن قال لك شيئا تنكره نحو: فلان يبغضك وشبهه أي ارتدع عن هذا وتنبه عن الخطأ فيه.. ابن يعيش ١٦/٩.

ويقول رصف المباني ٢١٢: اعلم أن كلا في كلام العرب معناها الزجر والردع، ولا تعمل شيئا وهي بسيطة عند النحويين، إلا أن ابن عريف جعلها مركبة من كل ولا وهذا كلام مُخْلَفٌ لأن «كل» لم يأت لها معنى في الحروف. وفي اللسان ٩٦/٢٠: «وقال الأخفش معنى كلا الردع والزجر. قال الأزهري وهذا مذهب سيبويه وإليه ذهب الزجاج في جميع القرآن».

وانظر: الجنى الداني ٢٣٣، المغنى ٢٠٥، وتأويل مشكل القرآن ٥٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩.

(٢) سورة الفجر آية ١٥، ١٦.

(٣) سورة العلق آية ٦.

(٤) سورة المدثر آية ٣٢.

التى للإفتتاح والتنبيه كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لا تُطِعْهُ﴾[1].

٧١٢ إِذْ لِلْمُضِيّ وإِذَا للآتِي وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجَآتِ

إِذْ ظرف لما مضى من الزمان، وآختصت بالماضى لأنه لما كان نوعا واحدا جعل ماهو أقل حروفا مختصا به. وبناؤها إما لافتقارها إلى جملة تبين معناه كآفتقار الموصل إلى ذلك، وإما لأنها على صيغة الحرف، لأن إذ على صيغة من وأن، ولا تضاف إلّا إلى جملة، إما اسمية نحو جئتك إذ زيد قائم، وإما فعلية نحو: قمت إذ قام زيد، وإذ يقوم زيد. وتنقل معنى المستقبل إلى الماضى. ومحل الجملة الجر بإضافتها إليها، وتتعلق بالفعل قبلها أو مايقوم مقامه. وإذا دخلت على المضارع فالأحسن أن يتأخر عن الإسم نحو: إذ زيد يقوم، ولا يَحْسُنُ إذا كان ماضيا نحو: إذ زيد قام، بل الوَجْهُ إذ زيد قائم، وإذ قام زيد فتضاف إلى الماضى للمشاكلة، ولأن حق خبر المبتدأ أن يكون اسما أو مايضارعه، ولأنها إذا أضيفت إلى جملة آسمية كان الزمان الماضى مستفادا من لفظة فلا حاجة إلى دلالة الفعل عليه. وقد تشعر فى بعض المواضع بالتعليل نحو: أكرمتك إذ أكرمتنى. فإن قطِعَت عن الإضافة عِوَّضَت منها التنوين كيومئذ وحينئذ.

فإن قيل: فهلا فعلوا ذلك فى إذا. أجيب: بأنها إنما اختصت بذلك لكونها للماضي وهو متحقق وقوعه، بخلاف إذا. فإنها للمستقبل وهو غير معلوم الوقوع وإذا رُكِّبَتْ مع ماصارت مبهمة كمتى فيجازى بها، وهى تنقل لدى التركيب إلى الحرفية أو هى باقية على اسميتها فيه خلاف بين سيبويه[2] والمبرد[2]. وقد تقدم بيانه فلا وجه لإعادته.

---

(١) سورة العلق آية ١٩.

(٢) يقول سيبويه في ذلك في كتابه ٤٣٣/١: «..وسألته عن (إذا) مامنعهم أن يجاوزوا بها، فقال الفعل في إذا بمنزلته في إذ. إذا قلت: أتذكر إذ تقول فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى وبين هذا أن (إذا) تجيء وقتا معلوما. ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمر البسر كان حسنا، ولو قلت آتيك إن احمر البسر كان قبيحا. (فإن) أبدا مبهمة وكذلك حروف الجزاء (وإذا) توصل بالفعل فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه.» ويقول

وأما إذا: فللزمان المعين المستقبل، وهو المراد بقوله للآتى وبناؤها إما لتضمنها معنى الشرط، وإما لافتقارها إلى جملة تبين معناها، وتختص لتضمنها معنى الشرط بالفعل، ولذلك إذا وقع بعدها اسم قدر بينها وبينه فعل ليتوفر عليها ماتقتضيه من الفعل، لأن الشرط لما كان تعليقا لما يصح أن يوجد، وأن لا يوجد وهذا المعنى لا يكون إلا فى الأحداث المتجددة كان مختصا بالأفعال، فإن كان ذلك الإسم مرفوعا كان فاعل ذلك الفعل المقدر كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[1] وإن كان منصوبا كان مفعولا، والعامل فيه أيضا ذلك المقدر كقوله:

إِذَا ابْنُ أَبِى مُوسَى بِلاَلاً بَلَغْتِهِ ... فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ[2]

والتقدير: إذا بلغت ابن أبى موسى. ومنهم من منع اختصاصها بالفعل لجواز إذا زيدا ضربتُه ووجوب ارتفاعه حينئذ بالإبتداء، ولو كانت مختصه بالفعل لامتنع رفعه. وإنما شاع ذلك فيها لنقصانها عن حرف الشرط. ومحل الجملة بعدها على الرأيين معا الجر بالإضافة. ويتعلق بجوابها لأن مايليها من فعل الشرط الذى هى مضافة إليه فى الأظهر لايعمل فيها لامتناع أن يعمل المضاف إليه فى المضاف، وإنما لم تجزم مع كونها متضمنة معنى الشرط لتعيين زمانها على مامر. وقد تتجرد عن معنى الشرط

= المبرد في المقتضب ٥٤/٢: «وإنما منع إذا من أن يجازي بها لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة، ألا ترى أنك إذا قلت: إن تأتيني آتيك، إنما معناه: إن يأتيني واحد من الناس آتيه».
وانظر: الأضداد للأنباري ١١٨، الأزهية ٢١١، ابن يعيش ٩٥/٤، المغنى ٩٢، الهمع ٢٠٦/١.

(١) سورة الانشقاق آية ١.

(٢) القائل: ذو الرمة وهو من الطويل.
المعنى إذا بلغتني الممدوح وهو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري فقد استغنيت عن استعمالك، لأني قد حللت عنده في سعة وخصب فلا أحتاج إلى الرحيل. الشاهد: في قوله: «إذا ابن أبي موسى بلالا» فقد وردت «ابن وبلال» في حالتي الرفع والنصب. فإذا جاءت ابن بالنصب فهي مفعول لفعل محذوف مقدر هو والفاعل. وإن روى (ابنُ) على الرفع فالمقدر المحذوف هو العامل وحده. وفيها رأي آخر وهو أن الإسم «ابن» إذا جاء مرفوعا قدرت إذا غير عاملة مع تضمنها معنى الشرط.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢/١، المقتضب ٧٧/٢، الخصائص ٣٨٠/٢، أمالي ابن الشجرى ٣٤/١، ابن يعيش في شرحه ٣٠/٢، ٩٦، المغنى ٤٣٥، ديوانه ٢٥٣. (برواية الرفع).

وتبقى ظرفا لاغير كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[1] لأنها لو كانت شرطا لكان جوابها مادلّ على أقسم المقدر الإنشائى. إذ ليس فى الكلام مايصلُحُ جوابا سوى القسم، فيصير القسم مقيدا وهو باطل لفساد المعنى. لأنه يلزم منه أن لا يكون القسم حاصلا إلا إذا أوجد شرطه وهو ظاهر البطلان. فهى إذن ظرف فى موضع الحال من الليل يتعلق بمحذوف. والتقدير والليل حاصل فى وقت غشيانه. فيكون القسم حينئذ مطلقا لا مقيدا. وقوله: وقد تكون للمفاجآت. يريد أن لإذا معنى آخر غير الزمان وهو المفاجآت. وهى عبارة عن موافقة الشيء فى حال أنت فيها فيلزم المبتدأ بعدها، وتكون حينئذ ظرف مكان لأنك تقول: خرجت فإذا زيد قائما فتنصب قائما على الحال. فلو لم تكن إذا هى الخبر لامتنع نصبه، وإذا كانت خبرا عن زيد لم تكن ظرف زمان، لامتناع وقوع ظرف الزمان خبرا عن الجثة، وإذا آمتنع أن تكون للزمان تعين أن تكون مكانا. فإن رفعت قائما كان خبرا عن زيد. وإذا ظرفا له. ومنهم من يجعلها زمانية مطلقا، وتكون على هذا الرأى مضافة إلى الجملة، ولا تعمل فيما يليها، بخلاف إذا كانت مكانية. فإن ظروف المكان لاتضاف إلى الجملة إلا حيث خاصة، وقد تقع جوابا للشرط كالفاء كما مر لما بين المفاجآت والتعقيب من المناسبة. وآعلم أن إذ قد تستعمل للمفاجآت أيضاً كإذا كقولك: بينما زيد قائم إذ أقبل عمرو. وبينا نحن بمكان كذا إذ فلان قد طلع علينا. كما تقول إذا. إلا أن الأكثر وقوع إذ فى جواب بينما، وإذا فى جواب بينا وبينما، وبينا وبينما ظرفا مكان فيهما معنى الشرط، ولذلك لا يعمل فيهما إلا جوابهما مطلقا إن لم يكن إذ وإذا فى جوابهما وهو الأفصح. ومنه قوله:

وَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقُ وَفْضَةٍ وَزِنَادِ رَاعٍ[2]

(١) سورة الليل آية ١.

(٢) القائل: نصيب وهو من الوافر. وقيل إنه لرجل من قيس غيلان.
الشاهد في قوله: «بينا» حيث استعملت هنا بدون اذ وهو الأفصح. فإن إذ لو أتى بها وأضيفت إلى الجواب لم يحسن إعمالها فيما قبلها، وإنما جاز ذلك لأن إذ ظرف والظروف يتسع فيها ما لايتسع مع غيرها. =

فأتانا هو العامل فى بينا. فإن كانا فى جوابهما فمنهم من جعل مابعدها وهو الجواب عاملاً فيهما، وحكم عليهما بالزيادة، ومنهم من جعل العامل فيهما محذوفا وهو آستقر، وهما خبران عن إذ وإذا، لأنهما فى محل الرفع بالإبتداء لخروجهما إلى حيز الإسمية، وتجردهما عن الظرفية. والأخير ضعيف لأنهما من الظروف اللازمة للظرفية فلا يصح الحكم بخروجهما عنها.

٧١٣ وَهَلْ لِلاسْتِفْهَامِ كالهَمْزِ وإنْ تَكُونُ نَفْياً وتُزَادُ مِثْلَ أنْ

الإستفهام مصدر آستفهم ومعناه طلب الفهم. وفى بعض النسخ وهل للإستفهام والهمز بواو العطف على هل وهو الأصح. والتقدير وهل والهمز للإستفهام. وفى بعضها وهل للإستفهام كالهمزة. واعلم أن للإستفهام ثلاثة أحرف: هل والهمزة وأم. فأم: قد مر بيانها فى العطف، ولذلك لم يذكرها المصنف، ولأنها غير خالصة للإستفهام حال استعمالها فيه. وأما **هل والهمزة**: فيشتركان فى قلب معنى الخبر إلى الإستخبار فى دخولهما على الجملة الإسمية والفعلية، للسؤال عن مضمونها نحو: هل زيد قائم؟ وهل قام زيد؟ وأزيد قائم؟ وأقام زيد؟ إلّا أنَّ الهمزة أعم تصرفا من هل، إما لأنها أخصر من اللفظ، وإما لأنها الأصل للزومها الإستفهام، ولعموم تصرفها آختصت بأحكام لا يشاركها فيها هل. منها أنها تقع معادلة أم المتصلة كما مر دون هل. ومنها أنها تأتى للإنكار كقوله تعالى: ﴿الله أذِن لكم﴾(١) ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى الله مَالَاتَعْلَمُونَ﴾(٢) ومنها التوبيخ كقوله:

أطَرَباً وأنْتَ قِنسَرِيٌّ ....(٣)

= وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٨٦ — ٨٧، السيوطي ٢٧٠، المفصل ٨٠، الدرر ١/١٧٦، الهمع ١/٢١١، الإغفال ١/٢٤٢، سر الصناعة ١/٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٧، ٦/١١، ابن السيرافي ٢٨٧، المحتسب ٢/٧٨، اللسان (بين) ١٦/٢١١ ، ديوانه ١٠٤.

(١) سورة يونس آية ٥٩

(٢) سورة يونس آية ٦٨.

(٣) القائل: العجاج وهو من مشطور الرجز. وتمام البيت:

أطَرَباً وأنْتَ قِنسَرِيٌّ
والدَّهْرُ بالإنْسَانِ دَوَّارِيٌّ؟ =

ومنها دخولها مع البدل من الإستفهام كقولك: كم دراهمك؟ أَخَمْسَةٌ أم ستة؟ ومنها أنها تدخل على الفاء والواو وثم. وفى التنزيل: ﴿أَوَكُلَّماَ عَاهَدُوا﴾[1]، ﴿أفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ﴾[2]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَاوَقَعَ آمَنْتُم به﴾[3]. ومنها تدخل على بعض الجملة كقولك أبزيد؟ لمن قال مررت بزيد، ومنها أنها إذا وقع بعدها اسم وبعده فعل، كان تقديره فاعلا أو مفعولاً على حسب تعلق الفعل أولى من تقديره مبتدأ. وأما هل: فلا يقدر ذلك بعدها إلا على ضعف. وتأتى هل بمعنى قد عند سيبويه[4] نحو: هل خرج زيد. والأصل: أهل خرج زيد بدليل قوله:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ والأَكَمِ[5]

= الشاهد في قوله: «أطربا» حيث جاءت الهمزة للإنكار التوبيخي.
وقد استشهد به كل من: الخصائص ٣/١٠٤، ١٠٥، المحتسب ١/٣١٠، آمالي ابن الشجرى ٢٩/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٣٩، المقرب ١٦٢، المغنى ١٨، ٦٨١، الهمع ٢/٢٣٠، الدرر ١/١٦٥، ٢/٢٣٠، الاشموني ٤/٢٠٣، اللسان (دور)، ديوانه ٦٦.

(١) سورة البقرة آية ١٠٠.

(٢) سورة هود آية ١٧.

(٣) سورة يونس آية ٥١.

(٤) يقول سيبويه ١/٥١: «وتقول أم هل فإنما هي بمنزلة قد..» ويقول في ص ٤٩٢: وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد. وانظر: إيضا ماكتب عن هل في كل من: ابن يعيش ٨/١٥٠، المغنى ٣٨٦، المقتضب ١/١٨٢، ورصف المباني ٤٠٦.

(٥) القائل: زيد الخيل وهو من الطويل:
الشاهد في قوله: «أهل» فقد دخلت الهمزة على «هل» فدل ذلك على أن «هل» بمعناها الأصلي قد، وإنما تدل على الإستفهام بهمزته. وقد حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وفيها أحوال أربعة. الأول: سيبويه: يقول أن هل بمعنى قد، والإستفهام مفهوم من االهمزة، ولذا فلا شاهد فيها هنا. الثاني: الفراء والكسائي والمبرد: أن هل تأتي للإستفهام. الثالث: ابن مالك إن دخلت عليه الهمزة كانت بمعنى قد، وإن لم تدخل الهمزة فقد تكون للاستفهام. الرابع: أبو حيان وجماعة: لاتكون بمعنى قد أبدا، وإنما هي للإستفهام.
فقد استشهد به كل من: المقتضب ١/٤٤، ٣/٢٩١، الخصائص ٢/٤٦٣، أمالي ابن الشجرى ١/١٠٨، ٢/٣٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٥٢، الخزانة ٤/٥٠٦، المغنى ٣٥٢، الهمع ٢/٧٧، ١٣٣، الدرر ٩٥، ١٣٨.

إلا أنهم التزموا معها حذف الهمزة لكثرة وقوعها فى الإستفهام. وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[1] هى فيه بمعنى قد إذ لا وجه للإستفهام، وإذا آستعملت بمعنى قد اختصت بالفعل مطلقا. والأولى أن يقال: أنها للإستفهام، ويدخلها معنى قد دفعا للإشتراك، لكن استعمالها فيه دون الهمزة لما مر. ولذلك شبهها المصنف بها على إحدى الروايات.

وآعلم أنّه يجوز حذف همزة الإستفهام لدلالة أم المعادلة عليها كقوله:

لَعَمْرِى وَمَا أَدْرِى وإِنْ كُنْتُ دَارِيَا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[2]

ولا يكون حرف الإستفهام إلا أول الكلام، لأنه سؤال، والسؤال يجب أن يكون مقدما على المسئول عنه، ولأنهما يدلان على نوع من الكلام. والدليل يجب أن يذكر قبل المدلول. قوله: وإن تكون نفيا وتزاد: يريد أن المكسورة المخففة تكون نافية بمنزلة ما وزائدة أما النافية: فكقوله تعالى: ﴿إِنِ الكَافِرُونَ إلا فى غُرُور﴾[3]، لأن إلا لا تستعمل مفرغة إلا بعد النفي. وقد تأتي للنفي من غير إلا. وفى التنزيل: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَاهُم فِيْمَا إِنْ مَكَّنَاكُم فِيْهِ﴾[4] وإنما لم تعمل على ما حطا لها عنها، وقد جاء إعمالها فى الشعر كقوله:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَـى أَحَـدِ ... إلا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ[5]

---

(١) سورة الانسان آية ١.

(٢) القائل: عمر بن أبي ربيعة المخزومي من الطويل:
الشاهد في قوله: «بسبع... أم بثمان» حيث حذفت الهمزة المغنية عن لفظ «أى» وأصل الكلام «أبسبع رمين أم بثمان» وإنما حذفها اعتمادا على انسياق المعنى وعدم خفائه. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ٢٩٤، سيبويه ٤٧٥/١، المقتضب ٢٩٤/٣، المحتسب ٢٠/١، ابن الشجرى في أماليه ٢٦٦/١، ٣٣٥/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٥/٨، الخزانة ٤٤٧/٤، المغنى ١٤، شواهد العيني ١٢٤/٤، همع الهوامع ١٣٢/٢، الدرر اللوامع ١٧٥/٢،ديوانه ٢٥٨.

(٣) سورة الملك آية ٢٠.

(٤) سورة الأحقاف آية ٢٦.

(٥) القائل: مجهول وهو من الوافر:
الشاهد في قوله: «إن هو مستوليا» حيث أعمل «إن» النافية عمل ليس فرفع بها الإسم «هو» =

وهو شاذ. وأجاز المبرد[1] والكوفيون إعمالها مطلقا قياسا على ما. وليس لأنها بمعناها فى نفى الحال وهو ضعيف. لأنه قياس فى اللغة، وهى لاتثبت بالقياس على الأصح، ويجوز فى خبرها إذا كانت نفيا ثلاثة أوجه: أحدها: أن تقع إلا فى خبر الإسم الواقع كما مر. وثانيها: أنْ تستعمل بغير إلا كقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾[2]ج وثالثها: أن تقع [لما][3] المشددة الميم موقع إلا كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4] فيمن قرأ بالتشديد كما مر فى باب إن. وأما الزيادة فتزاد بعد ما النافية لتأكيد النفى زيادة مطردة. وقد مر بيانه فيما يبطل إعمال ما الحجازية. وأما قول الفراء: إنهما حرفا نفى ترادفا كترادف حرفى التأكيد فى مثل: إن زيدا لقائم فضعيف لامتناع اجتماع حرفين لمعنى من غير فاصل ولا بحكم بزيادة أحدهما. وقد تزاد بعد ما المصدرية. قال:

وَرَجِّ ٱلْفَتَى لِلْخَيْرِ ماإنْ رَأَيْتَهُ فى الشَّرِ خَيْرٌ لا يَزَالُ يَزِيْدُ[5]

= ونصب بها الخبر «مستوليا» وهي بهذا لاتختص بالنكرات مثل لا، فالضمير اسم ومعرفة واعتبرها المؤلفون شاذة.

وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ٨٢، أوضح المسالك ١١١، شذور الذهب ١٣٦، المقرب ١٠٥/١، الخزانه ١٤٣/٢، شواهد العينى ١١٣/٢، التصريح ٢٠١/١، الهمع ١٢٥/١، الدرر ٩٦/١، شرح الأشموني ٢٥٥/١.

(١) انظر: المقتضب ١٨٨/١، سيبويه ٤٧٥/١، ٥٥٥، ٢٨٣/١، المقتضب ٤٩/١، ١٨٨، الاضداد ١٨٩، الازهيه ٣٢، الجنى ٨٢، المغنى ١٧، الاشموني ٨٥/٣، رصف المباني ١٠٤.

(٢) سورة يونس آية ٦٨.

(٣) هكذا في (ق، ك) أما الأصل (ص) (أما).

(٤) سورة الطارق آية ٤.

(٥) القائل: المعلوط القريعي من الطويل. ويروى عجزه: على السِّن خيرا لايَزَالُ يَزيدُ.

الشاهد في قوله: «ماإن» حيث جاءت «إن» زائدة وغير عاملة بعد ما المصدرية وأصبح معنى الكلام: ورج الفتى للخيرة مدة رؤيته. وفيه شاهد آخر في قوله: «خير لايزال يزيد» حيث قدم لفظ خيرا وهو معمول خبر يزال «يزيد» على لايزال وهذا جائز. فاذا تقدم معمول خبر يزال عليها جاز تقدم الخبر عليها، لأن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله، وهذا البيت رد على الفراء الذي يمنع من ذلك. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٠٦/٢، الخصائص ١١٠/١، مفصل ابن يعيش ١٣٠/٨، المقرب ٩٧/١، المغنى ٢٥، ٣٨، ٣٠٤، شرح شواهد العينى ٢٢/٢، شرح التصريح ١٨٩/١، الهمع ١٢٥/١، الدرر اللوامع ٩٧/١، شرح الأشموني ٢٣٤/١.

أى مدة رؤيته وهو قليل. وقد تكون شرطية ومخففة من الثقيلة وقد مر بيانهما. فأقسام إن المكسورة المخففة أربعة. قوله: مثل أن يريد أنّها تزاد كما تزاد أن المفتوحة الهمزة المخففة، والمفتوحة تزاد زيادة مطردة بعد لما كما فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[1]، ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾[2] ومنهم من يزيدها بعد لمّا المكسورة. والأعرف فتحها. وإنما حكموا بزيادتها هاهنا مفتوحة لأن لمّا ظرف زمان، ولا يضاف إلا إلى الجمل الفعلية، وأن يجعل مابعدها فى حكم المفرد ولما لايضاف إليه. وقد يزاد بين القسم ولو نحو: والله أن لو أكرمتنى. وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ﴾[3]، ﴿وأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾[4]، ﴿وأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ﴾[5]. فمنهم من حكم بزيادتها فى الجميع، ومنهم من جعلها: مخففة من الثقيلة فى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ﴾[3]، و﴿أَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾[4]. ومصدرية فى: ﴿وأَنْ أَقِمْ﴾[5]، وأما زيادتها مع الكاف فى قوله:

.... كَأَنْ ظَبْيَةٍ..................[6]

(١) سورة يوسف آية ٩٦.

(٢) سورة العنكبوت آية ٣٣.

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٥.

(٤) سورة الجن آية ١٦.

(٥) سورة يونس آية ١٠٥.

(٦) القائل: نسب هذا البيت لعدد من الشعراء، فقد نسبه الأعلم لباعث بن صريم البشكري، ونسب لعلباء بن أرقم، ونسب لكعب بن أرقم اليشكري الذي قاله في امرأته. ويذكر الأمالي عبارة «وهو الصحيح» أي نسبته لكعب. وينسبه البغدادي في الخزانه لباغث بن صريم وينسبة البكرى في اللآليء، لرائد بن شهاب البكري. وتمامه:

وَيَوْماً تُلاَقِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ
كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

المعنى يصف الشاعر امرأة جميلة بأن لها وجها جميلا حسنا وعنقا كعنق الظبية. الشاهد في قوله: «كأن ظبية» فقد رويت «ظبية» على ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر. فمن نصبها: فعلى أنها اسم كأن، وخبرها محذوف. ومن رفعها: فعلى أنها خبر كأن واسمها محذوف. ومن جرها فعلى أن الكاف حرف جر، وأن زائدة بين الجار والمجرور، وظبية مجرورة بالكاف، وكأنه قال: كظبية

على من رواه بالجر فنادر وتكون مخففة من الثقيلة. وقد تقدم بيانه فى بابها. وناصبة للفعل المستقبل. وقد ذكرت فى نواصب الأفعال. ومفسرة ويأتى بيانها فأقسامها أربعة: زائدة ومخففة وناصبة ومفسرة كالمكسورة. وذهب الكوفيون إلى أنها فى قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى﴾[(1)] بمعنى إذ. وهى عند البصريين فى موضع نصب لأنه مفعول له والتقدير لأن جاءه:

٧١٤ لَوْ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ وُضِعَا ... لَوْلَا امْتِنَاعٌ لِوُجُودٍ وَقَعَا

٧١٥ لَوْلَا مَعَ الأَفْعَالِ حَرْفُ حَضّ ... أَلا لِلاِسْتِفْتَاحِ أَوْ لِلْعَرْضِ

لو تستعمل على ضربين أحدهما امتناع الجزء وهو الثانى لامتناع الشّرط، وهو الأول وهو المراد بقوله: لو امتناع لامتناع. وفى التزيل: ﴿لَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[(2)]. فأمتنع الثانى وهو الرفع لامتناع الأول وهو المشيئة. وهى حرف شرط. ولم تعمل لاختصاصها بما لا يقبل الإعراب وهو الماضى. فإن دخلت على المستقبل فهو فى معنى الماضى خلافا للفراء[(3)]. فإن وقع بعدها آسم كان معمولا لفعل مقدر يفسره مابعده كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُونَ﴾[(4)]فأنتم مرفوع بفعل مقدر يسفره تملكون. وأما قول الشاعر:

لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِى شَرِقٌ ... كُنْتُ كالغُصَّانِ بالمَاءِ اعْتِصَارِى[(5)]

= تعطوا. وقد استشهد به كل من: اللسان (قسم)، الأضداد ١٠٧، الخزانه ٣٦٤/٤، الكامل ٥٠/١، الأمالي للقالي ٢٠٦/٢، سيبويه ٢٨١/١، الأشموني رقم ٢٧٧، أوضح المسالك رقم ١٥١، شذور الذهب رقم ١٤٠، شرح الأجرومية ١٧٢، الدرر اللوامع ١٢١/١، المغنى رقم ٤٢، القطر رقم ٦٢، شرح شواهد المغنى ٤١/١، حاشية الخضري ١١١/٢، حاشية السجاعي ٦٤/١، المقرب ١١١/١، أمالي ابن الشجرى ٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨، همع الهوامع ١٤٣/١، وهو من الطويل.

(١) سورة عبس آية ٢.

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٦.

(٣) انظر المقتضب ٧٦/٣، ابن يعيش ١١/٩، الجنى ١٠٨، المغنى ٢٨٣، رصف المباني ٢٨٩.

(٤) سورة الإسراء آية ١٠٠.

(٥) القائل: عدى بن زيد التميمي من الرمل: =

فالأجود أن تكون أوقع الجملة الإسمية موقع الفعلية، وإلا لو رفع قوله: حلقى بفعل مضمر يفسره شرق، لبقى شرق خبرا لمبتدأ آخر محذوف، فيؤدى إلى أن له موضعا من الإعراب، وكونه يقتضى بأن لا موضع له من الإعراب. وقيل: كان مضمرة وفيها ضمير الشأن، والمبتدأ والخبر خبرها. ولها مع شرطها وجزائها أربعة معان أحدها: أن يتجرد حرف النفى من شرطها وجزائها كقولك: لو جئتنى لأكرمتك. وتدل حينئذ على آمتناع الشىء الذى هو الجزاء على امتناع الشىء الذى هو الشرط كما ذكر المصنف. وإليه ذهب جمهور النحاة. والأولى أن يقال أنها تدل على امتناع الشرط لامتناع الجزاء، لأن امتناع اللازم مستلزم لامتناع الملزوم، ولا ينعكس لاحتمال أن يكون اللازم أعم. وثانيها: أن يقترن حرف النفى بشرطها وجزائها معا كقولك: لو لم تكرمنى لم أكرمك. ومعناه حصول الشىء لحصول غيره، لأنها لامتناع الشىء، وآمتناع الشىء مستلزم بنفسه. فإذا اقترن حرف النفى بكل واحد من الشرط والجزاء سلب عنهما الامتناع فحصل الثبوت، لأن سلب السلب إيجاب. فإن قيل فقد قالوا نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه. وهو يخالف ماقررتم من القاعدة فى لو، لأنه يقتضى أن يكون العصيان ثابتا على تقدير ثبوت الخوف، لاقتران حرف النفى بكل منهما، وهو محال. فالجواب: أنه ذكر فى معرض المدح للمبالغة فى نفى العصيان عنه، لأنه إذا كان انتفاء الخوف مستلزما لنفى العصيان، كان آستلزام وجود الخوف لنفى العصيان أولى. فيكون

= الشاهد في قوله: «لو بغير الماء» حيث دخلت لو على الجملة الإسمية، والأصل أن تدخل على الجملة الفعلية. وقد خرج على أكثر من وجه: فقيل على تقدير لو شرق بغير الماء حلقي هو شرق. فهو شرق: جملة مفسرة للفعل المضمر وخرجه أحدهم على اضمار «كان الشأن» إذ يصبح الكلام لو كان الشأن بغير الماء حلقى. فحلقي شرق: في موضع النصب على انها خبر كان. وقيل. هو محمول على ظاهره، والجملة الإسمية وليتها شذوذا.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٦٢/١، الشعر والشعراء ٢٢٩/١، الأغاني ٣٢/٢، شواهد العيني ٤٥٤/٤، الخزانة ٥٩٤/٣، ٤٦٠/٤، ٥٢٤، السيوطي ٢٢٥، الحيوان ١٣٨/٥، ٥٩٣، الدرر ٨١/٢، الهمع ٦٦/٢، الأشموني ٤٠/٤، شرح التصريح ٢٥٩/٢، ديوانه ٩٣.

نفى العصيان عنه ثابتا على كل تقدير. ونظيره: لو أهنتني أكرمتك. فإنه إذا وجد الإكرام على تقدير وجود الإهانة، كان وجوده على تقدير عدمها أولى.

وثالثها: أن يقترن حرف النفى [بشرطها دون جزائها كقولك. لو لم تكرمنى أكرمتك، أو معناه على ماذهب إليه الجمهور امتناع الشيء الذى هو الجزاء لحصول غيره، وهو شرطها المنفى لاستغراق نفى الإمتناع المستلزم لثبوته. ورابعها: العكس من هذا وهو أن يقترن حرف النفى بالجزاء][1]دون الشرط كقولك: لو جئتنى لم أكرمك، ومعناه: حصول الشيء الذى هو جزاؤها المنفى لامتناع غيره وهو شرطها. ويدخل على الثانى الذى هو الجزاء، لام مفتوحة للدلالة على أن مادخلت عليه هو اللازم، لما دخلت عليه لو. وفى التنزيل: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[2]، ففى اللام إشعار بأن الثانية لازمة للأولى، ويجوز حذفها كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[3] ويجوز حذف جوابها مطلقا للتعظيم والعلم بأنها تقتضى جوابا وفى التنزيل: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾[4]. وأما قوله تعالى: ﴿ولَوْ أَنَّ مَافِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مانَفِذَتْ كَلِمَاتُ اللهِ﴾[5]. فيحتمل وجهين أحدهما: أن جواب لو محذوف والتقدير: لنفذت هذه الأشياء، ومانفذت كلمات الله.

وثانيهما: أن مانفذت هو الجواب مبالغة فى نفى النفاذ لأنه إذا كان نفى النفاذ لازما على تقدير كون مافى الأرض من شجرة أقلاما، والبحر مدادا كان لزومه على تقدير عدمها أولى.

الضرب الثانى: أن تكون للتمنى كقولك: لو تأتينى فتحدثنى بمعنى ليتك

---

(١) هكذا في (ق) وقد سقط مابين المعقوفين من الأصل (ص) والأصح وجوده.

(٢) سورة الأنبياء آية ٢٢.

(٣) سورة الواقعة آية ٧٠.

(٤) سورة هود آية ٨٠.

(٥) سورة لقمان آية ٢٧.

تأتينى فتحدثنى. وفى التنزيل: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُون﴾[1] ويجوز فى الجواب النصب على إضمار أنْ والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف لجواب ليت.

وأما **لولا**: فى قوله لولا امتناع لوجود وقعا فلها معنيان: أحدهما: آمتناع الشيء لوجود غيره أى يمتنع جوابها لوجود المبتدأ بعدها، ويجب حذف الخبر إذا كان عاما لطول الجواب، كما فى باب المبتدأ والخبر. كقولهم لولا على لهلك عمرو. وإنما كانت امتناعاً لوجود، لأنها لما كانت مركبة من لو ولا، ولو معناها امتناع لامتناع صارت باقتران حرف النفى امتناعاً لوجود، فإن اقترن بالثانية حرف النفى كقولك لولا زيد لم أقم كانت وجودا لوجود لما مر. وتدخل اللام فى جوابها إشعارا بأن معناها آرتباط إحدى الجملتين بالأخرى لما مر فى لو. وفى التنزيل: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُم وَرَحْمَتُهُ لاتَّبعتُمُ الشَّيْطانَ﴾[2].

الثانى: التحضيض: ولا تدخل إلا على فعل لفظا أو تقديرا، لأن الحض هو الحث على إيقاع الفعل. فإن وقع بعدها اسم مرفوع أو منصوب كان مفعولا لفعل مقدر، وتكون حرف جر مع المضمر المتصل عند سيبويه[3]. وقد مر بيانهما فى أول الكتاب.

وأما **ألا**: فلها معنيان: أحدهما: الاستفتاح والتنبيه، والآخر العرض. أما الأول فلافتتاح الكلام وتنبيه المخاطب للدلالة على صحة مابعدها. وتدخل على الجمل مطلقا كقولك: ألا يازيد أقبل، إن القوم خارجون. ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ المُفْسِدُوْنَ﴾[4]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيْهِمِ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[5]. وقال الشاعر:

---

(١) سورة القلم آية ١.

(٢) سورة النساء آية ٨٣.

(٣) انظر: سيبويه ٢٧٩/١، الإنصاف ٥٢ ـــ ٥٦، أمالى ابن الشجرى ٢١٠/٢، ٣١٢، الكامل ١٣٨/٣، المقتضب ٧٣/٣، الأزهية ١٧٥، ابن يعيش ١٢٠/٣، ١٤٥/٨، الجنى ٢٤١، المغنى ٣٠٢، الهمع ٣٤/٢، ٦٦، رصف المباني ٢٩٢.

(٤) سورة البقرة آية ١٢.

(٥) سورة هود آية ٨.

أَلَا يَازَيْـدُ وَالضَّحَّاكُ سِيْرَا ....(1)

وقال فى الكشاف ألا مركبة من همزة الإستفهام وحرف النفى لإفادة معنى التنبيه على تحقيق مابعدها، لأن الإستفهام إذا دخل على النفى أفاد تحقيقا كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾(2). وأما: فى معنى ألا فى الإستفتاح والتنبيه كقولك: أما أنك خارج. قال الشاعر:

أَمَا وَالَّذِى أَبْكَى وأَضْحَكَ وَٱلَّذِى أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِى أَمْرُهُ الأَمْرُ(3)

وأما الثانى فنحو: ألا تنزل فتصيب خيرا. وقد تقدم بيانه فى نواصب الأفعال. وقد يدخلها معنى التمنى فتنصب النكرة بغير تنوين كقولك: ألا ماء بارد أشربه. وأن شئت قلت: ألا ماءً باردا. وحكمها حكم لا فى ذلك.

---

(1) القائل: غير معروف وهو من الوافر.
المعنى: يطلب الشاعر من صديقيه بأن يغذا السير ويجدا فيه، لأنهما قد صارا في طريق لاساتر فيه يتواريان وراءه ممن يتعقبهما، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما. وتمام ا لبيت:

أَلَا يَازَيْـــدُ والضَّحَّـــاكُ سَيْـــراً
فَقَـــدْ جاوَزْتُمَـــا خَمَـــرَ الطَّرِيـــق

الشاهد في قوله: «ألا» حيث جاءت ألا لتفيد الإستفتاح وهو معنى من المعنيين الذين تفيدهما ألا. وفيه شاهد آخر وهو قوله: «يازيد والضحاك» فزيد: منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب. وقوله: الضحاك: اسم مقترن بأل غير مضاف وهو معطوف على المنادى المبني عطف نسق بالواو. وقد استشهد به كل من: قطر الندى ص ٢٩٢، جمل الزجاجي ١٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/١، الهمع ١٤٢/٢، الدرر ١٩٦/٢.

(2) سورة القيامة آية ٤٠

(3) القائل: أبو صخر الهذلي وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «أما والذي» حيث جاء أما أداة لتنبيه المخاطب مع ماسيتحدث به المتحدث. وأما من حروف التنبيه المعروفة. وكذلك ها وألا. وقد جاءت هنا للإستفتاح بمنزلة ألا وذلك لوقعها قبل القسم. وقد استشهد بها كل من: شرح شعراء الهذليين ٩٥٧/٢، السيوطي ٦٢، ٧٥، الشعر والشعراء ٥٦٣، اللسان ٤٦١/٢، أمالي ابن الشجرى ١٤٤/١، ١١٥، المغنى ٥٤، الأغاني ١٨٢٥/٥، المفصل ١٦٨، شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٨، الدرر ٨٧/٢، شرح السكري ٩٥٧، الهمع ٧٠/٢.

٧١٦ حَتّى تُسَمّى غَايَةً فى الجُمَلِ   إمّا لِتَفْصِيـلِ كَلَامٍ مُجْمَـلِ

فى حتى لغتان: عتى بالعين وهى لغة هذيل وبها قرأ ابن مسعود: ﴿عَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾(١) وبالحاء وهى المشهورة، وتكون جارة وعاطفة. وحرف ابتداء. أم الأولان فقد مر بيانهما، وأما الثالث فإذا وقع بعدها الجملة كقول الشاعر:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا   بِدَجْلَةَ حَتّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ(٢)

وقوله: تسمى غاية فى الجمل: يريد أنها إذا دخلت على الجملة الإسمية وصارت حرف ابتداء لا يخرجها ذلك عن كونها غاية بدليل قوله:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غُزَاتُهُمْ   وَحَتَّى الجِيَادُ مايُقَدْنَ بأرْسَانِ(٣)

فعطف حتى الثانية وهى حرف ابتداء على الأولى وهى غاية، بدليل أن الفعل

---

(١) سورة القدر آية ٥.

(٢) القائل: جرير من الطويل. انظر ديوانه ٤٥٧، الحيوان ٣٠٠/٥، ورواية الديوان:

فمـــا زالت القـــتلى تمور دماؤهـــا   بدجلـــة حتـــى ماء دجلـــة أشكـــل

وروى بطبقات فحول الشعراء ص ٤٨١:

ومــــازالت القــــتلى تمج دماؤهـــا   مع الحد حتـــى ماء دجلـــة أشكـــل

الشاهد في قوله: «حتى ماء» فقد جاءت حتى هنا حرف ابتداء، ومابعدها جاء مرفوعا. وهذا هي الحالة الثالثة لحتى.

وقد استشهد به كل من: مغنى اللبيب ١٢٨، ٣٨٦، الأشموني ٣٠٠/٣، الخزانة ١٤٢/٤، شرح شواهد المغنى ٣٧٧/١، شرح الآجرومية ٨٨، شرح المفصل ١٨/٨، الهمع ٢٤٨/١، ٤٢/٢، الدرر ٢٠٧/١، ١٦/٢، ديوانه ٤٥٧، الحيوان ٣٣٠/٥.

(٣) القائل: امرؤ القيس. ويروى الصدر: سريت بهم حتى تطل مطيهم. وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «حتى» فقد وردت مرتين: الأولى عاملة والثانية غير عاملة، فقد جاءت مكررة بعد حتى الناصبة. وزعم ابن السيد أن «حتى» الأولى غير ناصبة بل هي عاطفة، وقد رفع الفعل بعدها «تكل» وجملة تكل مطيهم. معطوفة بحتى على سريت بهم. وقد استشهد به: سيبويه ٤١٧/١، المقتضب ٤٠/٢، جمل الزجاجي ٧٨، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٥، المغنى ١٢٧، التصريح ٣٠٩/٢، الهمع ١٣٦/٢، الدرر ١٨٨/٢، ديوانه ٩٣.

بعدها منصوب باضمار، فهى لا تخرج عن الغاية مطلقا، ولا موضع الجملة الواقعة بعدها من الإعراب لعدم وقوعها موقع المفرد خلافا للزجاجى[1]. فإنه زعم أن محلها من الإعراب الجر وهو ضعيف لأنه يؤدى إلى تعليق حرف الجر عن العمل وهو محال.

قوله: **أمّا** لتفصيل كلام مجمل يريد أن أما المفتوحة الهمزة حرف معناه التفصيل. وهو إما لتفصيل بعد الإجمال كقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِيْنَ شَقُوا فَفِى النَّارِ﴾[2]، ﴿وأَمَّا الَّذِيْنَ سُعِدُوا فَفِى الجَنَّةِ﴾[3] لأنها تفصل ماأجمل فى قوله تعالى: ﴿يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾[4]. وأما للإقتصار على شيء مما ادعاه المخاطب كما يقال: زيد عالم شجاع فيقال: أما زيد فعالم أى لم يصدق عليه شيء من تلك الأوصاف إلا العلم.

وقوله: لتفصيل كلام مجمل ليخرج به تفصيل المفرد، فإن ذلك يكون بأو، وأما المكسورة الهمزة كما مر. وآحترز بالمجمل عن المفصل، فإنه لما كان مفصلا فى نفسه لم يحتج إلى تفصيل. وآختلف فى تعدد الأقسام بعدها. فمنهم من قال: إن العدد لازم، وحمل قوله تعالى: ﴿الرَّاسِخُونَ فِى العِلْمِ﴾[5] على معنى: وأما الراسخون فى العلم ليحصل بذلك ذكر المتعدد بعدها، وقطعه عن قوله تعالى: ﴿وَمَايَعْلَمُ تَأْوِيْلَهُ إِلّا اللهُ﴾[6]. ومنهم من قال إنه غير لازم، بل قد يذكر بها قسم واحد، ولا ينافى ذلك أن يكون للتفصيل لما فى نفس المتكلم كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِيْنَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[6]. والأول هو الأظهر.

---

(١) انظر سيبويه ٤٨٣/١، المقتضب ٣٨/٢، آمالي السهيلي ٤٢، المقرب ١٩٨/١، ٢٦٨، ابن يعيش ١٥/٨، ٩٤، أسرار العربية ١٠٥، المغنى ١٣١.

(٢) سورة هود آية ١٠٦.

(٣) سورة هود آية ١٠٨.

(٤) سورة هود آية ١٠٣.

(٥) سورة النساء آية ١٦٢.

(٦) سورة آل عمران آية ٧.

واعلم أن ماحرف مفرد على الأصح، وفيها معنى الشرط بدليل لزوم الفاء لها، ولذلك قدرها سيبويه[1] بمهما. فإنه قال: إذا قلت أمازيد فمنطلق، فكأنك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق. فلو لم يكون معناها الشرط لما صح تفسيرها بما هو فى معناه. ولا يقال: يلزم من تفسيرها بمهما أن تكون اسما، لأنا نجيب بمنع اللزوم. فإن الحرف يفسر بالإسم، ولا يلزم منه كون الحرف اسماً لأنك تقول معنى أن للتأكيد وليت للتمني . ولا يلزم منه أن يكونا آسمين. وإذا ثبت أنها حرف شرط وجب أن يليها الفعل لكنهم التزموا حذفه. وجعلوا الإسم الذى بعد الفاء التى هى جوابها عوضا عنه. وأولوه: إياها. وأدخل الفاء على مابعده لئلا يلى الفاء حرف الشرط، وكذلك الإسم إن كان مرفوعا فهو مبتدأ كقولك: أما زيد فمنطلق. وإن كان منصوبا نحو: أما زيدا فأنا مكرم. وفى التنزيل: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وأمّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[2]. فالناصب له مابعد الفاء على الأصح وهو جزء مما بعدها، أما أم: أولا فلا قتضاء مابعد الفاء إياه، وأما ثانيا فإنه إنما قدم على عامله ليكون عوضا عن الفعل المحذوف لما مر، مع كونه متعلقا بما بعده. فإن قيل: فاء الجزاء لا يعمل مابعدها فيما قبلها عند البصرى. أجيب: بأن ذلك إنما جاز لكونها واقعة فى غير موضعها، لأن من حقها أن تلى أما. وقيل العامل فيه الفعل المقدر بعد أما فيكون جزءا من الجملة المحذوفة والتقدير مهما يذكر أحد زيدا فأنا مكرم. ولا يخفى ضعفه لا جماعهم على رفع زيد من نحو: أما زيد فمنطلق. ولو كان مقدرا لما جاز رفعه لامتناع تعلق الفعل المقتضى عن العمل، إذ ليس من أفعال القلوب.

(١) يقول سيبويه في كتابه ٣١٢/٢: «وأما أمّا» ففيها معنى الجزاء كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا. ويقول المبرد في المقتضب ٧/٣: أما المفتوحة فإن فيها معنى المجازاة وذلك قولك أما زيد فله درهم. وأما زيد فاعطه درهما. فالتقدير: مهما يكن من شيء فاعط زيدا درهما، فلزمت الفاء الجواب لما فيه من معنى الجزاء.
ويلخص المبرد ذلك بقوله: وجملة هذا الباب: أن الكلام بعد أما على حالته قبل أن تدخل، إلا أنه لابد من الفاء لأنها جواب الجزاء. وانظر: المغنى ص ٧٩.

(٢) سورة الضحى آية ١٠.

واختلف فيما بعد إن، إذا كان مقتضيا لما بعد أما نحو: أما زيدا فإني ضارب، فالأصح أنه لا يعمل فيه إلا الفعل المقدر، لامتناع أن يعمل مابعد أن فيما قبلها. وأجازه المبرد[1] محتجا بأنه لما جاز تقديمه على فاء الجزاء، لم يبعد جواز تقديمه على أن، للمعنى الذى يقدم لأجله على الفاء. والجواب: أن الفاء إنما جاز فيها ذلك لكونها واقعة غير موقعها لما بينا فظهر الفرق. فإن وقع بعدها ظرف نحو: أما يوم الجمعة فزيد منطلق فالعامل فيه منطلق على الأصح. فإن فإن دخل على الإسم أن نحو: أما يوم الجمعه فإن زيدا منطلق فلا يعمل فيه مابعد أن لما مر. ويجوز حذف الفاء في الجواب للضرورة كقوله:

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ....[2]

٧١٧ لَمّا كَحِينِ وأَجَلْ مِثْلُ نَعَمْ قَطُّ كَعَوْضٌ زَمَنٌ يُنْفَى يُضَمْ

لما: تكون بمعنى حين كقولك: كلمتك لما كملني زيد. أي حين كلمني. ولا يليها إلا الفعل الماضي. وفي التنزيل: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾[3]

---

(١) المبرد لم يجز هذا الرأي، وقد نسب ابن الشجرى في أماليه الموافقة للمبرد فقد قال: ٣٤٩/٢ «وإن قلت أما زيد فإني ضارب فهذا غير جائز عند النحويين إلا أبا ا لعباس المبرد فانه أجاز نصب زيد بضارب» وكأن الشارح قد اعتمد على هذا القول. ولكن السيوطي في الهمع يدافع عن المبرد فيقول ٦٨/٢: «وقال أبوحيان: وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح. قال: وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه. قال الزجاج: رجوعه مكتوب عندي بخطه». انظر المقتضب ٢٧/٣.

(٢) القائل: الحارث بن خالد المخزومي من الطويل. وتمام البيت:

فَأَمَّـــــا الْقِتَـــــالُ لَاقِتَـــــالَ لَدَيْكُـــــمُ
وَلَكِـــــنَّ سَيْـــــراً فِي عِرَاضِ المَـــــرَاكِبِ

الشاهد في قوله: «لاقتال لديكم» حيث حذفت الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما. والأصل أن يقول: فلا قتال لديكم. وجاء حذفها هنا للضرورة. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٧١/٢، أمالي ابن الشجرى ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٨/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧، ١٢/٩، المغنى ٥٦، شواهد العينى ٥٧٧/١، ٤٧٤/٤، التصريح ٢٦٢/٢، الهمع ٧٦/٢، الدرر ٨٤/٢، الأشموني ٢٢٤/١، ٤٥/٣، الخزانة ٢١٧/١.

(٣) سورة يونس آية ٩٨.

يريد حين آمنوا. ومثله ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾[1]، ﴿وَلَمّا جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾[2]، ﴿وَلَمّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾[3] والعامل فيه جوابها فهى فى الماضى بمنزلة إذا فى المستقبل. وفيها معنى الشرط لتوقف وقوع جوابها على وقوع الفعل الذى يليها. كقولك: لما جاء زيد أكرمته. ألا ترى أن الإكرام إنما وقع لوقوع مجيء زيد وهى مبينة إما للزوم الإضافة إلى الجملة، وإما لتضمنها معنى حرف الشرط، وتكون معنى ألا وتستعمل أما بعد النفي كقولك: ماقام لما زَيْدٌ. تريد إلا زيد. وفى التنزيل: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4] فقيل: لما هاهنا بمعنى إلا، وأما بعد القسم كقولك بالله لماقمت. وتكون لما حرف الجزم. وقد مر بيانه.

وأما **أجل**: فحرف بمنزلة نعم فى التصديق يختص بالخبر اثباتا ونفيا. فإذا قيل: زيد أفضل الناس، أو ليس بفاضل، قيل فى جوابه أجل. وإنما اختصت بالخبر جوابا. وإن كانت بمعنى نعم، لتنحط عن رتبتها. لأن نعم أكثر استعمالها منها ولذا لا تستعمل فى العدة فى جواب الإستفهام. وأجاز الأخفش[5] استعمالها فى الإستفهام إلا أنه يخالف أن استعمالها فى الخبر هو الأفصح. ولهذا قيل: إن نعم أحسن منها فى الإستخبار وهى أحسن منها فى الخبر[6]. وأما **قط**: فظرف لما مضى من الزمان، وأصله من القط وهو القطع لأنه لا يستعمل إلا فى الماضى وهو منقطع عما بعده، لانقضائه ووقوعه وبنائه. إمّا لتضمنه معنى لام التعريف لدلالته على آستغراق زمن الماضى مطلقا، وإمّا لتضمنه معنى من الدالة على الإستغراق، وإما لتضمنه معنى المضاف إليه لكونه حذف وهو مراد، لأنه بمعنى زمن المضى. وعلة بنائه على الضم هو علة بناء الظروف المقطوعة عن الإضافة. وقيل إنما ينى لتضمنه معنى منذ التى تقدر بها

---

(١) سورة غافر آية ٨٤.

(٢) سورة هود آية ٧٧، سورة العنكبوت آية ٣١.

(٣) سورة هود آية ٥٨.

(٤) سورة الطارق آية ٤.

(٥) انظر: رصف المباني ٥٩، الجنى الداني للمرادي ١٤٣، المغنى ١٥، الهمع ٧١/٢.

(٦) ينسب هذا القول للأخفش. رصف المباني ٥٩.

المدة. وبناؤه حينئذ على الضم لشبهه بمنذ، وفيه أربع لغات أشهرها قط: بفتح القاف وتشديد الطاء مع فتحها. الثانية: بضم القاف آتباعا لضمة الطاء. الثالثة: فتح القاف وتخفيف الطاء مع ضمها. الرابعة: ضم القاف مع ضم الطاء وتخفيفها. وأما **عوض**: فتوافق قط من وجه وتخالفها من وجه. أما التوافق فلأنه لا يستعمل إلا مع النفى كقط فى الماضى فلا يقال عوض أفارقك، بل يقال عوض لا أفارقك، وعوض لا أنساك. قال الأعشى:

تَشِبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا ... وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدى والمحَلِقِ
رَضِيْعَىْ لِبَانِ ثَدْىَ أُمٍّ تَقَاسَمَا ... بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفرَّقُ[1]

أى لا يتفرق أبدا. فَعَوْضٌ فى محل النصب على الظرف، والعامل فيه يتفرق. وأما التخالف فلأن عوض لاستغراق المستقبل وقد لاستغراق الماضى. قوله: قط كعوض يريد أنه مثل قط فى الأول وهو أنه لا يستعمل إلا مع النفى، وأنه مبنى على الضم كقط. وأشار إليه بقوله: زمن يبنى بضم، واشتقاقه من عاضه يعوضه عوضا، ولما كان الزمان كلما تقضى منه جزء خلفه جزء آخر وصار عوضا عنه سمى عوضا، وعلة بنائه إنما لتضمنه معنى لام التعريف لأنه موضوع لاستغراق

---

(١) القائل: الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة له من الطويل يمدح بها المحلق فرفع من شأنه ومطلعها:

أرقت وماهـــــذا السهـــــاد المؤرق ... ومـــــابي من سقـــــم ومـــــابي معشق

الشاهد في قوله: «عوض لايتفرق» حيث أن عوض ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على الضم في محل نصب. وأكثر مايستعمل مع القسم بحيث يكون من متعلقات جواب القسم. وهو هنا متعلق بقوله: يتفرق الذي هو جواب القسم. وجاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظروف.

وقد استشهد به كل من: الدرر ١٨٣/١، الخصائص ٢٦٥/١، الأغاني ٣٤/٩، اللسان (عوض) ٥٦/٩، ٢٥٨/١٧، المفصل ٨١، الخزانة ٢٠٩/٣، السيوطي ١٠٥، آمالي السهيلي ١١٣، الإقتضاب ٣٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٤، الإنصاف ٤٠١، الهمع ٢١٣/١، مغنى اللبيب رقم ٢٤٦، ديوانه ٢٢٥.

الزمان، وإما لتضمنه معنى من الدالة على الإستغراق، وأما لتضمنه معنى المضاف إليه لكونه بمعنى عوض العائضين. فإن ذكر المضاف إليه كان معربا كقولك: لاأفعله عوض العائضين، أى دهر الداهرين. وآنتصابه حينئذ على الظرف، وإنما حرك آخره إذا كان مبنيا هربا من التقاء الساكنين إما بالضم وهو الأكثر حملا له على الظروف المقطوعة وإما بالفتح طلبا للخفة. وإنما لم تلزم الضم كما لزمه قط، لأن فى الضم زيادة ثقل، فآحتمله قط لخفته بالإدغام بخلاف عوض. فإن قيل: فلم أعرب أبدا وهو موضوع لاستغراق الزمن المستقبل دون عوض؟ قلنا لما كان يدخله الألف واللام جَذَبَهُ دخولهما إلى التمكن، ومنعه من البناء بخلاف عوض فإنه لا يستعمل بهما.

٧١٨ كيف للإستفهام عن أحوال الواو فى تقدير إذ للحال

كيف آستفهام عن حال الشيء لا عن ذاته، كما أن ماسؤال عن حقيقة الشيء، ومن عن مشخصاته مطلقا. وبنيت لتضمنها معنى همزة الإستفهام، وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان، وكانت فتحة طلبا للخفة. وقد تفيد معنى التعجب المردود إلى الأناسى كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُوْنَ بِاللهِ﴾[1] ولا تكون جواب كيف إلا نكرة، ولذلك كانت الحال نكرة. وفائدة وضعها: الإيجاز والإختصار، ولأنها تنتظم الأحوال كلها آنتظام أين للأماكن كلها. والأظهر أنها آسم مجرد عن الظرفية مطلقا بدليل إبدال الإسم الصريح منها كقولك: كيف زيد؟ أصحيح أم سقيم؟ ولأن مدلولها الحال، وهى ليست ظرفا، ولأنها لا تدخل عليها حرف الجر إلا على الندرة فى قولهم: على كيف تبيع الأحمرين. وأما قول من قال: آنظر إلى كيف تصنع فضعيف، لأن الحرف الذى يدخل على الإسم الذى فيه معنى الإستفهام، لا يعمل فيه ماقبله، ولا يخلو من أن يقع بعدها آسم أو فعل. فإن وقع بعدها آسم، فإن لم يكن معه مايصح أن يكون خبرا عنه كانت هى الخبر. وقدرت بالصفة كقولك فى جواب من. قال: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ وإن كان معه مايصح أن يكون خبرا، حو كيف زيد جالس جاز أن يكون جالس خبرا عن

(١) سورة البقرة آية ٢٨.

زيد، وكيف فى موضع الحال من ضمير جالس وهو العامل فيها. وجاز نصبه على الحال من الضمير فى كيف إذ هى الخبر بمنزلة آسم الفاعل، والعامل فيها لأن الإستفهام وحده لا يعمل فى الحال. وإن وقع بعدها فعل نحو: كيف يقوم زيد، قدرت بالجار والمجرور، والتقدير: على أن حالة وأى هيئة. وأجاز الكوفيون المجازاة بها. وقد مر الكلام عليه عند ذكر الجوازم. وقد جاء فى كيف كى بحذف الفاء فقيل أنها لغة. وعليها قوله:

أَوْ رَاعِيَانِ لِبُعْرَانٍ لَنَا شَرَدَتْ كَيْ لا يُحِسَّانِ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثَرَا[1]

أراد كيف. ولذلك ثبتت النون بعدها. وقيل بحذف الفاء تخفيفا للضرورة. وأما الواو فى قوله: الواو فى تقدير إذ للحال، فإنما قدرت بإذ إشعارا بأنها فى محل النصب كاذ. ولأن الحال تشبه الظرف ولذلك يقدر بفى. فإذا قيل: جاء زيد والشمس طالعة كان معناه إذ الشمس طالعة، ولذلك لا يحتاج إلى عائد من الجملة إلى ذى الحال كما لا يحتاج إليه مع الظرف إذا قلت: جاء زيد وقت الشمس طالعة، وإذا الشمس طالعة. واختصت الواو بالحال لإفادتها معنى الجمع مطلقا دون الفاء وثَمّ. فإن قيل: الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول فكيف يصح أن يقال: الشمس طالعة ونحوه صفة لهيئة الفاعل؟ قيل: التقدير موافقا طلوع الشمس. والموافقة وصف هيئة الفاعل. ومثله قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُم أَنْفُسُهُمْ﴾[2] إذ التقدير موافقا آهتمام طائفة أنفسهم.

٧١٩ سَوْفَ مَعَ السِّينِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنْ أَىْ حرف تَفْسِيرٍ ومِثْلُ ذَاكَ أَنْ

السين وسوف حرفان موضوعان للإستقبال ومعناهما التنفيس وهو التوسعة.

---

(١) القائل: لم اعثر على قائله:
الشاهد في قوله: «كي لايحسان» فقد جاءت «كي» من كيف، وذلك أنه لو كانت كي هنا هي المصدرية لانتصب الفعل بعدها ، فمجيئه بالنون التي للرفع دليل على أنها ليست كي المصدرية بل كيف التي حذف آخرها. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤، الخزانة ١٩٥/٣.

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٤.

وهما أخص بمعنى الإستقبال من سائر الحروف الدالة عليه، لأنهما لا يدلان إلا على مجرد الإستقبال، لكن فى سوف دلالة على زيادة تنفيس، كأنهم جعلوا زيادة الحرف دالة على زيادة المعنى، وفى سوف ثلاث لغات. وقد تقدم بيانها فى صدر الكتاب، وقد أُدخلت السين فى خبر عسى لمشاركتها لأن فى الإستقبال، قال:

عَسَى طَيِّـيءُ من طَيّـيءٍ بَعْـدَ هَذِه
سَتُطْفِـيءُ غُلَّاتِ الكُلَـى والجَوَانِـحِ[1]

وإنما لم يعملا مع كونهما مختصين بالفعل لتنزلهما منزلة أحد أجزاءه كلام التعريف مع الأسماء. ويدل عليه فى قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[2] لأن هذه اللام إنما تدخل على الإسم والفعل المضارع. فلولا أن سوف قد صارت كأحد حروف الفعل لها، لامتنع دخول اللام عليها.

وأما أى بفتح الهمزة وسكون الباء فلها وضعان: أحدهما: النداء وقد مر بيانه، وثانيهما: التفسير وهى الأصل فيه لعمومها، لأنها تصلح لتفسير كل كلام محتاج إليه. وشرطها أن تقع بين كلامين الثانى بمعنى الأول ومفسر له كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِيْنَ رَجُلًا﴾[3]. فلو سئل عن تفسيره لقيل: أى من قومه.

ومنه قول الشاعر:

وَتَرْمِيْنَنِي باللَّحْظِ أَىْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَيَقْلِيْنَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي[4]

(١) القائل: قسام بن رواحه السنبسي من الطويل:
الشاهد في قوله: «ستطفيء» حيث جاء بالسين نيابة عن أن لكونها للإستقبال. وقال الزمخشري في ذلك: ولما انحرف الشاعر في هذا البيت عما عليه الإستعمال، جاء بالسين التي هي نظيرة أن يعنى: لما لم يأت الشاعر بما حقه أن يجيء به مع عسى في الخبر وهو إن أتى بما يقوم مقامه في الدلالة على الإستقبال وهو السين دل على أن ذلك شاذ. وقد استشهد به الهمع ١/١٣٠، المفصل ١٧٤، الدرر اللوامع ١/١٠٧، السيوطي ١٥٠، معجم الشعراء ٢٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١١٧، ١٤٨، الخزانة ٤/٤٧، المغنى ١٥٣.

(٢) سورة الضحى آية ٦.

(٣) سورة الأعراف آية ١٥٥.

(٤) القائل: غير معروف وهو من الطويل: ويروى صدره: وترمينني بالطرف أي أنت.. الشاهد في

فقوله: أى أنت مذنب تفسير لقوله وترميننى باللحظ، وقوله: لكن إياك أصله لكنَّه فحذف ضمير الشأن. وإياك: مفعول أقلي. وقيل: التقدير لكننى فحذف ضمير المتكلم وهو آسم لكن والأول أظهر، لأنه قد عهد حذف ضمير الشأن وقيل: التقدير لكنه أنا إياك. ومثله قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾[1] فألقيت حركة الهمزة على النون فصار لكننا، ثم أدغمت النون فى النون وحذف ألف أنا لأنها تسقط فى الوصل، فبقى لكن هو الله ربى. قوله: ومثل ذلك أن قد بينا، إنّ لأن أقساما ومن جملتها أن تكون تفسيرا بمعنى أى. ولا تقع مفسرة إلا بثلاث شرائط: الأولى: أن تأتى بعد كلام تام لأنها نفس الجملة، ولهذا لم تكن فى قوله تعالى: ﴿وآخِرُ دَعْوَاهُم أنِ ٱلْحَمْدُ لله رَبّ ٱلْعَالَمِيْن﴾[2] مفسرة لأن ماقبلها مبتدأ، وهى فى موضع الخبر، الثانية: أن لا تكون معمولة للفعل الذى يفسره نحو أمرته بأن قم، لأن الباء متعلقة بالفعل فهى من صلته، فلا تكون مفسرة له ضرورة وجوب كون المفسر من جملة أخرى. الثالثة: أن يكون الفعل الذى يفسره فى معنى القول، وليس بقول صريح على الأصح كقولك: ناديته أن قم، وأمرته ﴿أن ياإبراهيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرؤْيا﴾[3] فيه الشرائط تمام ماقبلها من الجملة وعدم تعلقها بما قبلها. والنداء والأمر فى معنى القول وليس بقول صريح. وأما قوله تعالى: ﴿وٱنْطَلَقَ ٱلْمَلأُمِنْهُمْ أَنِ آمشُوا﴾[4] فقيل أن مفسره، لأن الإنطلاق متضمن لمعنى القول وقيل، الإنطلاق عبارة عن الأخذ فى القول فتكون بمنزلة صريحة. وأن مُفَسِّرَةٌ

= قوله: «أي» حيث أنها تأتي على حالات عدة: ومنها أن تكون تفسيرية وقد وقعت هنا تفسيرية، ومابعدها بيان لمعنى الجملة التي قبلها. والمعنى: أي أشارت إليّ بطرفها إشارة أني مذنب في حقها. وأي تفسير الجملة وغيرها وهي أعم من «أن» المفسرة، لأنها يفسر بها المفرد والجملة و القول وغيره. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٨، الخزانة ٤٩٠/٤، المغنى ٧٦، همع الهوامع ٧١/٢، الدرر اللوامع ٢٠٧/١، ٨٧/٢.

(١) سورة الكهف آية ٣٨.

(٢) سورة يونس آية ١٠.

(٣) سورة الصافات آية ١٠٥.

(٤) سورة ص آية ٦.

وقيل مصدرية. فإن قيل: فقد جاءت بعد صريح القول كقوله تعالى: ﴿مَاقُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ ٱعْبُدُوا﴾(١) قلنا لادلالة فيه على أنها مفسرة لاحتمال كونها مصدرية.

٧٢٠ هَيْهَاتَ أَىْ بَعُدَ مثل شَتَّانَ وَشكَانَ أَىْ قَرُبَ مِثْلُ سَرْعَانْ

هيهات آسم لبعد فهو آسم لفعل ماض(٢) وهو مبنى إما لوقوعه موقع الماضى وأما لشبهه الجملة فى الفائدة والجملة مبنية، ويستعمل مكررا للمبالغة. قال:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيْقِ نُوَاصِلُه(٣)

والعقيق وخل مرتفعان بهيهات على الفاعلية. وأما قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾(٤) ففى فاعلها ثلاثة أوجه. أحدها: ماتوعدون. واللام زائدة.

وثانيها: أن يكون مضمرا للدلالة ماتقدم عليه، والتقدير: هيهات بعثكم

---

(١) سورة المائدة آية ١١٧.

(٢) ذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبنى لابهامه ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء، ويكسرها تميم، ويقفون بالتاء، وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي على أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء. وحكى أحد العلماء فيها ست وثلاثين لغة هيهاه، وأيهاه، وهيهات، وأيهات، وهيهان، وأيهان.

وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورته، وكل واحدة منونة وغير منونه فتلك ست وثلاثون. وحكى آخرون: هيهاك، أيهاك، أيهاء، أيهاه، هيهاء هيهاء. أهـ انظر: منهج السالك ٣/١٩٩، ٢٠٠.

(٣) القائل: جرير وهو من الطويل: ويروى الصدر: فهيهات هيهات العقيق ومن به.

الشاهد في قوله: هيهات هيهات العقيق.. وهيهات خل حيث استعمل هيهات في الموضعين اسم فعل ماضى بمعنى بعد، ورفع به فاعلا كما كان يرفعه لو وضع موضعه بعد، وهو الفعل الذي يدل اسم الفعل على معناه. وقد كررت هيهات هنا للتوكيد وللمبالغة في هذا التأكيد. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٣/٤٢، شرح التصريح ١/٣١٨، ٢/١٩٩، شواهد العينى ٣/٧، ٤/٣١١، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٥، اللسان «هبه» ١٧/٤٥١، الدرر ٢/١٤٥، النقائض ٢/٦٣٢، الهمع ٢/١١١، شذور الذهب ٤٠٢، الصحاح ٢٢٥٨، معاني القرآن ٢/٣٢٥، الإيضاح ١٦٥، ديوانه ٩٦٥.

(٤) سورة المؤمنون آية ٣٦.

واخراجكم لأجل ماتوعدون. وثالثها: أن يكون التقدير بعد الصدق لما توعدون. وفيه لغات: هيهاتَ بإثبات التاء مفتوحة هربا من التقاء الساكنين وطلبا للخفة، وهى لغة أهل الحجاز، ومكسورة على أصل التقاء الساكنين، وهى لغة أسد وتميم، ومضمومة عن ناس من العرب. وقد قرىء بهن جميعا. وقول الراجز.

هَيْهَاتُ مِنْ مُصْبَحَهَا هَيْهَاتِ ....[1]

يروى بضم الأول وكسر الثانى من غير تنوين، وتنوين مع اللغات الثلاثة لإرادة التنكير. قال:

تَذَكَّرْتُ أياما مَضَيْنَ رَوَاجِعَا فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتٍ إلَيْنَا رجُوْعُهَا[2]

فنون هيهات الثانية من الكسر ورجوعها فاعل هيهات الأول أن جعل هيهات الثانى توكيدا أو فاعل الثانى على الأصح إن لم يجعل توكيدا. ومنهم من يسكن التاء وعليها قراءة عيسى الهمدانى. ومنهم من يحذفها فيقول: هَيْهَا. ومنهم من يبدل تاؤها نونا مكسورة على الأصل فيقول: هيهانِ. ومنهم من يبدل من الهاء الأولى همزة فيقول أيهانِ بنون مكسورة وليست بدلا من التاء لعدم النظير. وقد تزاد عليها الكاف لمجرد الخطاب فيقال: أَيْهَاكَ. ويقال أيها بحذف التاء، وأيهات. وقيل: أنها مع الفتح والضم اسم مفرد. وتاؤها الثانية مثلها فى غرفة وظلمة بدليل قلبها فى الوقف هاء فيقال هيهات. وإلفها إما عن ياء أصلها هيهه من المضاعف كزلزلة،

---

(١) القائل: ححميد الأرقط من أبيات يصف إبلا قطعت بلادا حتى صارت في القفار. وتمامه:

هيهات من مصبحهـــــــا هيهات
هيهات حجـــــــر من ضبيعـــــــات

الشاهد في قوله: «هيهات» حيث وردت مكررة لمرتين في الأولى مضموه التاء وفى الثانية مكسورة التاء وهي لغة من لغات العرب. وقد استشهد به المفصل ص ١٦١.

(٢) القائل: نسبه اللسان إلى الأحوص:

المعنى: يقول الشاعر: لقد تذكرت ما مر من الشباب وتمنيت رجوعه وكيف يرجع ما مر وانقضى.
الشاهد في قوله: «هيهات هيهات» فقد أتى الشاعر بحالتين من حالات هيهات وهما التنوين وعدمه، وترد أيضا بفتح التاء على لغة أهل الحجاز، وبكسرها على لغة أسد وتميم، وبالضم على لغة قوم. وقد استشهد به كل من: اللسان ٤٥٢/١٧، الزهره ٣٤٨، المفصل الزمخشري ١٦٠.

فآنقلبت الياء ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها، وأما للإلحاق كأرطأة. وأصلها هَيْهَة بوزن فَعْلَة. وأما مع كسر التاء فإنها جمع المضمومة والمكسورة، وأصلها هيهات، فحذفت اللام بعد قلبها ألفا لئلا يلتقى ساكنان. وإنما لم يقلب كألف حبلى لعدم تمكنها كألف ذا وكسرة التاء للبناء والوقف عليها كالوقف على مسلمات وتنوينها للتنكير. وقيل يحتمل أن تكون مع الضم والفتح جمعا. ومنهم من يسكن التاء وقفا ووصلا. وأما **شتان** فآسم للفعل بمعنى بعد على الأصح ومعناه افتراق الشيئين فى معنا بعدا، ولفظه مأخوذ من الشت وهو التفرق. وفعلت شتت وبناؤه لوقوعه موقع الماضى، وفتح إما ليوافق أوله أو لمجاورة الألف. وقد يكسر النون. والأفصح أن يؤتى له باسمين مرفوعين به أحدهما بنفسه والآخر بتوسط الواو لأن الشتات لا يكون إلا من اثنين نحو شتان زيد وعمرو أى آفترقا وتباعدا ويزاد عليه ماكقول الشاعر:

شَتَّانَ مَايَوْمِى عَلَى كُورِهَا ... وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِى جَابِرِ[1]

فما زائدة، ويومى فاعل شتان، ويوم حيان معطوف عليه. وأما قول الآخر:

لَشَتَّانَ مابَيْنَ آلْيَزِيدَيْنِ فِى النَّدَى ... يَزِيد سُلَيْم والأَغَرَّ آبْنِ حَاتِمِ[2]

(١) القائل: الأعشى (ميمون بن قيس) وهو من الطويل:
الشاهد في قوله: «شتان مايومي ويوم حيان» حيث جاءت شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق وتعمل عمل الفعل تماما فرفعت فاعلا وهو يومي. والما: زائدة بين اسم الفعل وفاعله.
وقد استشهد به كل من: شذور الذهب ٤٠٣، اللسان (قيس) برواية خالد، المفصل ٧٦، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٤، حاشية ياسين على التصريح ١٩٩/٢.

(٢) القائل: ربيعه الرقي من قصيدة له يمدح فيها يزيد بن حاتم المهلبي ويذم يزيد بن أسيد السلمى. وكان قد ورد إلي يزيد بن حاتم يستجديه وهو والي مصر.
الشاهد في قوله: «شتاه مابين» فان هذا الاسلوب قد رفضه الأصمعي وأنكر صحته ولكن جمهور النحاة وافق عليه حيث اعرب «شتان» اسم فعل ماض بمعنى افترق مبني على الفتح لا محل له من الاعراب، وما اسم موصول فاعل بشتان مبني على السكون في محل رفع. بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة وهو مضاف واليزيدين مضاف اليه.
وقد استشهد به كل من: الاغاني ٣٨/١٤، العقد الفريد ٢٨٧/١، ٣٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٤، ٦٨، الخزانة ٣ /٤٥، شذور الذهب ٤٠٤، الكامل المبرد ٣٧٠/١.

فالأصمعى لم يجز روايته لأنه لا يجيز شتان مابين زيد وعمرو، ولأن ماإنْ كانت موصولة لم يكن لشتان إلا فاعل واحد، ولا يكون إلا متعددا. وإن كانت زائدة لم يكن لها فاعل مطلقا لأن بين ظرف فلا يصلح لذلك. ومنهم من أجازه. قال لأن تباعد مابينهما مستلزم لتباعدهما. وحينئذ لافرق فى المعنى بين شتان زيد وعمرو وبين شتان مابين زيد وعمرو. وأما **وشكان** فآسْم لَوشُكَ بمعنى قَرُبَ أو سرع فمسماه فعل ماض، وعلته فى البناء، وفتحه كعلة بناء شتان وتضم واوه وتفتح وتكسر. ومن أمثالهم: وشكان ذا خروجا[1] فذا فاعل وشكان، وخروجا تمييز. وأما سرعان فآسم لسَرُعَ. وفى سينه ثلاث لغات: فتحها وضمها وكسرها. وعلة بناءه وفتح نونه يفهم مما تقدم. ومن كلامهم[2] سَرْعَانَ ذا أهالة. واختلف فى أصل المثل فقيل: إن بعض العرب من الحمقى اشترى شاة هزيلة يسيل رغامها من أنفها، فقالت له أمه لم اشتريتها؟ فقال: أو ماترين إهالتها تسيل من أنفها؟ فقالت: سرعان ذا أهالة. وقيل: أن أعرابيا طلب من راع شاةً سمينة ليشتريها فجاءه بشاة يسيل رغامها. فقال: أين ماطلبت منك؟ فقال: ألا ترى شحمها يسيل من منخريها. فقال له ذلك. وقيل: كان لرجل نعجة هزيلة يسيل رغامها، فقيل له ماالذى يسيل؟ فقال ودكها. فقال له السائل: سرعان ذا أهلة. وذا فاعل سرعان، والإشارة إلى الرغام وإهالة منصوب إما على التمييز أو على الحال.

وآعلم أن الأسماء التى ذكرها فى هذا البيت مسماها كلها أفعال ماضية.

٧٢١ وَهَيْتَ أَسْرِعْ إِيهِ زِدْ قَطْكَ آحْتَسِبْ
لَعَا آنْتَعِشْ مَهْ كُفَّ آمِينَ آسْتَجِبْ

هيت اسم لفعل الأمر إما بمعنى أسرع أو بمعنى أقبل ولايتعدى كمسماه. وتكرر للمبالغة. قال الشاعر:

---

(١) قاله الدنوشري من اسم الفعل وشكان بمعنى قرب أو أسرع، وتضم واوه وتفتح وتكسر. ومن أمثالهم: وشكان ذا خروجا، فذا: فاعل وشكان وخروجا تمييز.
انظر حاشية ياسين على التصريح ١٩٨/٢.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ٣٢٦/١.

أنَّ ٱلْعِـــــرَاقَ وأهْلَـــــهُ سَلَمُ لَدَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا[1]

أى أسرع أسرع. وبناؤه لوقوعه موقع الأمر. وحرك لئلا يلتقى ساكنان. وفيه ثلاث لغات: فَتْحُ التاء وضمها وكسرُها. فالفتح طلبا للخفة كأين وكيف، والضم تشبيها لها بحيث، والكسر على أصل التقاء الساكنين. ولم يعتبر ثقل الكسر مع الياء لقلة استعمالها كما فى جير. ويجوز فى الهاء الفتح مع فتح التاء والكسر مع ضمها، والهمز وتركه. واللام التى تتصل بها فى نحو: هيت لك لبيان المخاطب. وقيل معنى مضمومة التاء جئت إليك. وقيل أنا مهيأة لك، وأما إيهٍ بكسر الهاء فاسم لحَدِّث إذ أمرته بزيادة الحديث. كما أن أيها بالفتح آسم لطلب الكف عن الحديث، وقد مر الكلام فى بيانه مطلقا، وتنوينه وعدمه فى صدر الكتاب.

واعلم أن فى قوله: إيه زد أى معناها زد، نظرا لأن زد متعد، وإيه لا يتعدى لأنه لا يقال: إيه حديثا بمعنى زد حديثا. وكذلك لو قيل: أنها اسم لحدث لأن حدث متعد فيكون مسماها أيضا متعديا، فيلزم أن يكون إيه متعديا وهو باطل لعدم استعماله متعديا. فالأجود أن يقال: إيه اسم لقولهم تحدث لأنه لازم مثله. وأما **قَطْكَ**: فمسماه آكتف كقدك. وقوله آحتسب هو بمعنى اكتف. وبنى لوقوعه موقع الفعل على السكون لعدم ماتقتضي الحركة. والكاف حرف خطاب على الأصح، وكأن قط مخففة من قططت الشيء إذا قطعته كما أن قدك من قدك الشيء إذا قطعته طولا فكان الإكتفاء قطع أو قدما سواه.

وأما **لعا**: فمسماه انتعش. ومعنى آنتعش ارتفع. ومنه سمى سرير الميت نعشا

---

(١) القائل: لم أعثر على قائله: وهو من مجزؤ الكامل، وقد انشده الفراء مع بيت آخر لأحد الشعراء في مدح علي بن أبي طالب رضي الله عنه. والبيت الذي سبق الشاهد:

أَبْلِـــــغ أَمِيَــــــر المُـــــــؤْنِين
أَخَـــــا العِـــــرَاقِ إِذَا أَتَيْتَـــــا

الشاهد في قوله: «هيت هيتا» حيث جاءت «هيت» هنا اسم فعل أمر بمعنى أسرع وهي لازمة لاتتعدى إلى مفعول به. والمعروف أن لهيت لغات ثلاثة الفتح والكسر والضم. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٢٧٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٢/٤، اللسان (هيت).

لأنه يرفع على رؤوس الناس يقال ذلك للعاثر قال:

....

فَالسَّوْطُ أَدْنَى لِهَا مِنْ أَنْ أَقُوْلَ لَعَا[1]

والتنوين فى لعا للتنكير. وَدَعْ ودَعْدَعَا: في معنى لعا. وأمامَهْ: فاسم لاكفف الكف المعهود. فإن أريد به التنكير نون أى كُفَّ كَفًّا، وبنى إما لوقوعه موقع فعل الأمر الذى هو مسماه أو موقع الجملة. وعلى السكون لأنه الأصل، وإذا دخله التنوين حرك بالكسر لأنه الأصل فى التقاء الساكنين. وأما آمين: فمعناه آسْتَجِب. وفيه لغتان القصر بوزن فعيل والمد بوزن فاعل. وهو من أبنية العجم. وقيل الألف نشأت من فتحة الهمزة فلا يكون أعجميا، وبناؤه لبناء مسماه، وفتح آخره طلبا للخفة لأنه لو كسر لوقعت الياء بين كسرتين. وقيل: آمين: اسم من أسماء الله تعالى والتقدير يا الله استجب فحذف منه حرف النداء. واستجب وهو ضعيف لأنه يلزم أن يكون مبنيا على الضم لأنه مفرد معرفة، ولا تستعمل إلا عقيب دعاء وليس بدعاء، لأنه اسم واحد مفرد، والإسم الواحد لا يسمى دعاء. وقد اشتقوا من لفظه فعلا فقالوا آمنت أى قلت آمين. قالوا لبيت أى قلت لبيك.

وآعلم أن الأسماء التى ذكرها فى البيت مسماها كلها أمر كما فسرها، وأسماء الأفعال كلها تنقسم إلى مالا يتعدى مطلقا وإلى مايتعدى من وجه دون وجه، وتنقسم أيضا إلى ماهو لتسمية الأوامر وإلى ماهو لتسمية الأخبار، والغلبة للأول. أما المتعدى مطلقا فنحو: رُوَيْدَ وتَيْدَ وَهَا. وأما غير المتعدى مطلقا، فإما من الأوامر فنحو هيت لك، وأيه ومه وصه. وإما من الأخبار فنحو هيهات وشتان

---

(١) القائل: الأعشى. وتمام البيت مع رواية أخرى:

بِذَاتِ لَوْث عِفِرْنَاةُ إِذَا عَثَرَتْ
فالتَّعْسُ أَدْنَى مِنْ أَنْ أَقُولَ: لَعَا

الشاهد في قوله: «لعا» حيث استشهد بها الشارح على أن معناها الإرتفاع.

انظر: اللسان ٣٢/٦، وتهذيب اللغة ١٩٢/٣.

وسرعان. وأما مايتعدى من وجه دون وجه فأربعة. الأول: هَلُمَّ: فإن لها معنيين أحدهما: بمعنى أَحْضِرِ وَهَاتِ وهى حينئذ متعدية، والآخر: بمعنى أقبل وهى لا تتعدى. الثانى: حَيَّهَل فإنها تكون بمعنى إيت كقولهم: حَيَهَل الثريد وهى حينئذ متعدية لتعدى مسماها، وتكون بمعنى أقبل وأسرع، وهى لازمة للزوم مسماها. الثالث: دُوْنَكَ فإنها تستعمل بمعنى خذ والزم. فتكون متعدية، وتارة بمعنى أُدْنُ وأقرب كقوله:

فَأَوْقَدْتُ نَارِى فَآدْنُ دُوُنَكَ وَآصْطَلِى

فلا تتعدى. وهذه الثلاثة أسماء للأوامر. الرابع: بداد: وتستعمل تارة آسما لفعل الأمر كقولهم فى الحرب: بداد أى ليأخذ كل منكم قرنه فيكون متعديا لتعدى مسماه. وتارة معدولا عن المصدر كقولهم: جاءت الخيل بداد أى متبددة. وهو على هذا لازم للزوم مسماه.

(باب أبينة الثلاثى والرباعى والخماسى)

٧٢٢ اَلْقَــولُ فى أبْنِيَــةِ الآحَادِ إذَا خَلَتْ مِنْ طَارِىءٍ مُزْدَادِ

يريد بالآحاد الأسماء، لأن الأفعال تذكر فيما بعد، وإنما بدأ بذكرها قبل الشروع فى ذكر الجمع، لأن الآحاد هى الأصول والجمع فرع عليها، فلا حصول له دونها مطلقا، ولما كانت الأسماء الآحاد مجردة عن الزائد، وغير مجردة قيدها بقوله: إذا خلت من طارىء مزداد، ليخرج به ماكان منها غير مجرد من حروف الزوائد، لأن مراده بالآحاد التى لا زائد فيها بل كل حروفها أصول. وتنقسم إلى ثلاثى ورباعى وخماسى على الأصح، وزعم الكوفى أن الثلاثى هو الأصل، وأن فى الرباعى زيادة حروف، وفى الخماسى زيادة حرفين وهو ضعيف. أما أولا فلأن حروف الزيادة محصورة على ما سيأتى. وأما ثانيا فلأنهم لما قصدوا المغايرة بينها جعلوا للثلاثى همزة غالبا لخفته، لأنه أتى على العدة التى تقتضيها حكمة الوضع. ألا ترى أن الحرف الأول للابتداء لا يكون إلا متحركا، والحرف الآخر للوقف ويكون متحركا وساكنا، والحرف الثانى للفصل بينهما لئلا يلى الإبتداء الوقف. وجعلوا للرباعى خمسة لتكون أثقل، وللخماسى أربعة لثقله على الرباعى. وعلى قولهم: لاتبقى هذه الحكمة فى الترتيب، ولا يجوز أن تكون الأصول أقل من ثلاثة ولا أكثر من خمسة. أما الأول فلئلا يلى الوصل الوقف كما مر آنفا إذ المتجاورين كالشىء الواحد. فإن نقص عن ذلك وهو معرب فلابد وأن يكون قد دخله حذف كيدودم. وأما الثانى فلأن السداسى ضِعْفُ الثلاثى، فلو كان أصلا لأوهم أنه مركب كبعلبك، لكن قد يبلغ الإسم الثلاثة بالزيادة إلى سبعة أحرف نحو آحْمَارَّ آحْمِيْرارا، وآشْهَابَّ إشهيبابا لأنه من الشهبة والحمرة. ولا تجوز الزيادة

عليها. وأما قرعبلانة آسم لدويبة فثمانية أحرف بتاء التأنيث وهو مزيد الخماسى.

٧٢٣ فَعْلٌ كفَلْسٍ كجَمَلٍ فِعْلٌ كحِبْرٍ فِعِلٌ كإبِلٍ

٧٢٤ فُعْلٌ كَقُفْلٍ فَعَلٌ كصُرَدٍ وَزِدْ مِثالَ عَضُدٍ وكَبِدٍ

٧٢٥ وعُنُقٍ وعِنَبٍ وفُعِلٌ قد جَاءَ فى الشّذُوذِ منه دُئِلُ

بدأ بالثلاثى لأنه الأصل فى الخفة لما مر، وذكر له أحد عشر مثالا، والتقسيم يقتضى أن تكون أبنيته اثنى عشر قسما، لأن الفاء لوجوب تحركها لابد وأن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة. والعين كذلك وتزيد عليها بالسكون. فإذا ضربت الثلاثة التى للفاء وفى التى للعين كانت اثنى عشر وهو الحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة، لكن واحدا منها لايوجد له فى الأسماء ولا فى الأفعال، لثقل الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم. وأما الحِبُك بكسر الحاء وضم الباء فإن ثَبَتَ فَعَلَى التداخل لأنه يقال: حُبُك كعُنُق وحِبِك كإبِل. فالمتكلم بحبك كأنه قصد الكسر أولا ثم غفل فذكر الضم ثانيا. وأكثر مايكون التداخل من كلمتين. وآخر وهو المضموم الفاء المكسور العين مختص بالفعل الثلاثى الماضى الصحيح العين غير المضاعف المبنى للمفعول نحو: ضُرِبَ. ولم يأت فى الأسماء إلا علما منقولا كدُئِل وهى قبيلة أبى الأسود أو شاذا. اسم لدويبة شبيهة بابن عرس فيما حكاه الأخفش. وعن الليث أن الوَعِل لغة فى الوَعْل، فبقى عشرة. أربعة منها لمفتوح الفاء وثلاثة لمكسورها وثلاثة لمضمومها، أما الأربعة الأول فَفَعْلٌ: بفتح الفاء وسكون العين، ويكون اسم عين وصفة ومصدرا، فالإسم: كفَلْس وصَقْر، والصفة كسَهْل وصَعْب، والمصدر كضَرْب، وفَعَل: بفتح الفاء والعين ويكون كذلك، فاسم العين كجَمَل، والصفة: كنحو بَطَل، والمصدر نحو طَلَب. وفَعِل بفتح الفاء وكسر العين ويكون كذلك. فالإسم نحو كَبِد والصفة نحو: حَذِر والمصدر نحو كَذِب ولَعب. وفَعُل: بفتح الفاء وضم العين ويكون آسْما كعَضُد ورَجُلٍ، وصفة كحَدُث ويَقُظ. وهو أقل من الذي قبله لثقل الضم. وأما الثلاثة التى لمكسور الفاء ففعل بكسر الفاء وسكون العين. ويكون اسم عين كحِبْر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وصِفَة كِنضْو وجِلف، ومصدرا كعِلْم وفِسْق. وفِعَل بكسر الفاء وفتح العين وهو أقل من الذى قبله لثقل عينه بالحركة. ويكون اسما كعِنَب، وصفة نحو: لِحَم وزِيَم أى متفرق وقوم عِدَى. وهو آسم جنس يوصف به الجمع كالركب والسفر وليس بتكسير. وقد يوصف به المفرد وهو نادر. ومصدرا نحو شبع وفعل بكسرهما وهو أقل من الذى قبله، لثقل الكسرة وخفة الفتحة، ويكون اسما كإبل وصفة كامرأة بلز وهى العظيمة، وقيل القصيرة وهو قليل. وأما الثلاثة المضمومة الفاء فَفُعْل بضمها وسكون العين، ويكون اسم عين كفُعْل وبُرْد، وصفة كحُلْو ومُرّ وعُبْر. يقال: ناقة عُبْر أى لا يزال يسافر عليها، ومصدرا نحو شُغْل. وفُعَل بضم الفاء وفتح العين، وتكون آسما كصُرَد ورُبَع وصفة نحو حُطَم. قال:

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بسواق حُطَمْ ....(١)

ومصدر كهُدىً وسُرَى، وفُعُل بضمها ويكون آسما كعُنُق وطُنُب وصفة كناقة سُرُح، ومصدرا كعُسْر لغة فى العُسُر كنُذُر وفى التنزيل: ﴿فَذُوقُوا عَذَابِى وَنُذُرِ﴾(٢) أى انذارى.

٧٢٦ وَلِلرّبَاعِي قِمَطْرٌ سَلْهَبُ وَزِبْرِجٌ ودِرْهَمٌ وجُخْدَبُ

ذكر للرباعي المجرد خمسة أبنية وهى التى يعرفها الجمهور. فالأول: فِعَلْل بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام ـــ الأولى، ويكون آسما كقِمَطْر وهو وعاء الكتب،

---

(١) القائل: الحطم القيس كماذكر سيبويه وهو من مشطور الرجز. ونسبه آخرون لأبي زغبة الخزرجي ولرشيد بن رميضه وبعده:

قد لفهـــا الليـــل بسواق حطـــم
ليس براعـــي إبـــل ولاغنـــم

الشاهد في قوله: «بسواق حطم» حيث جاء حطم نعتا لسواق. فكل منهما نكرة وليس بمعدول عن حاطم لأن فعل لايعدل عن فاعل إلا في باب المعرفة: عمر وزفر عامر وزافر. وقد استشهد به كل من سيبويه ٢/١٤، البيان والتبيين ٢/٣٠٨، المقتضب ١/٥٥، ٣/٣٢٣، الكامل ٢١٥، المخصص ٥/٢٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٦/١١٢، اللسان (حطم).

(٢) سورة القمر آية ٣٩.

وقيل الشديد. ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيْرًا﴾[1] وصفة كليث هِزَبْر أى جرىء.

الثانى: فَعْلَل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام. ويكون اسما كجعفر وهو فى الأصل اسم للنهر، ثم نقل وسمى به وصفه كسَلْهَب للطويل. الثالث: فِعْلِل بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام الأولى ويكون اسما كزِبْرِج وهو الذهب، وقيل النقوش المختلفة الألوان، وقيل السحاب الأحمر، وصفة كعِنْقِصْ للمرأة القليلة الحياء، وخِضْرِم[2] للماء الكثير. الرابع: فِعْلَل بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، ويكون اسما كدِرْهَم، وصفه كَهْبَلع وهجْرع إنْ كانت الهاء أصلا فيها كما ذهب إليه سيبويه وهو الأظهر لقلة زيادة الهاء أولاً.

الخامس: فُعْلُل بضم الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى، ويكون اسما وصفة، فالإسم كجُحْدُب[3] وبُرْثُن[4]. وقيل أن جُخْدُبا صفة وهو الضخم. وأما الصفة فنحو جُرْشُع وهو العظيم من الإبل. وزاد الأخفش بناء سادسا وهو فُعْلَل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى نحو: جُخْدَب. وسيبويه[4] لم يثبته، ورواه بالضم. ونقل أنه رأى الكوفيين، وحجتهم مارواه الفراء من نحو بُرْقُع[5] وطُحْلُب وجُؤذر وجُخْدَب، ولا حجة فيه. أما برقع وطحلب فالأجود فيهما ضم

---

(١) سورة الإنسان آية ١٠.

(٢) من معاني الخضرم: الجود والعطاء.

(٣) الجحذب: الجراد الاخضر الطويل الرجلين.

(٤) والبرثن للسبع والطير كالأصابع للإنسان.

ويضيف سيبويه كلمة أخرى على الوزن نفسه وهي التُرْتُم ويقول: ٢/٣٣٥، فالأسماء نحو الترتم والبرثن والحبرج والصفة نحو الجرشع والصنتع والكندر فالترتم من أمثلة سيبويه. وقد ذكره أيضا أبو الفتح في المصنف ٢٥/١، ولم تذكره المعاجم اللغوية التي بين أيدينا. وانظر: المقتضب ٢٠٤/١.

(٥) البرقع: نقاب المرأة ومايستر به وجه الدابة بضم فسكون ففتح وقد يكسر أوله، والأصل ضم الثالث.

القاف واللام [فيكونان][١] كَبُرْثُن. وأما جؤذر فإنّه أعجمى. وأما جُخْدَب فالرواية الجيدة فيه ضم الدال وعلى أنه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففا من جخادب. كما قالوا أن عُلْبطا مخفف من علابط. والأظهر ماذهب إليه الأخفش. أما أولا فلأن الفراء ثقة فى روايته فلا وجه لردها، ويقويه إظْهار التضعيف فى نحو سؤدد وعندد لإرادة الإلحاق بجُخْدُب. ولو لم يكن له هذا البناء لقيل سُوَّد وُعنَّد. فلو كان معدوما لوجد ماهو ملحق به. ولذلك ألف بُهْمَات ملحقة بهذا البناء إذ قد امتنع أن يكون للتأنيث لدخول التاء عليها. وأما ثانيا فلأن قولهم: الأجود فيما رواه الضم فليس محل النزاع بل فى إثبات هذا البناء وعدمه. وفيه تسلم وجودها.

٧٢٧ وللخامسى جاء قِرْطَعْبٌ وله سَفَرْجَل جَحْمَرِش قُذَعْمِلَهْ

للخماسى المجرد أربعة أبنية حَطًّا له عن الرباعى لكونه أثقل. وقد جمعها فى هذا البيت كما جمع الرباعى فى الذى قبله. فالأول فِعْلَلّ بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون الثانية. ويكون اسما كِقْرطَعْب وهو السحاب، وقيل دابة. وصفة كجِرْدَحْلٍ وهو الضخم من الإبل. الثانى: فَعَلَّلِ بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى وفتح الثانية. ويكون اسماً كسَفَرْجَل وصفة كشَمَرْدَل وهو القوى السريع من الإبل وغيرها. الثالث: فَعْلَلِل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر الثانية. ويكون اسما عند أبى عثمان[٢] وأبى الفتح[٢].

فالاسم كَقَهْبلسٍ للذكر والصفة كجَحْمَرِش[٣] للعجوز الكبيرة. قال الراجز:

قَدْ قَرَنُونِى بِعَجُوزٍ جَحْمَرِش[٤]

---

(١) هكذا ف (ق، ك) وفي الأصل (ص) (فيكون) وماذكر هنا أفضل.

(٢) ذكر المازني في تصريفه أن أوزان الخماسي المجرد تكون أسماء وصفات، ولكنه لم يمثل لفعللل اسما. وقال «ابو الفتح في شرحه ٣٠/١، وفعللل: ذكر أبو عثمان أنه يكون اسما وصفة، وذكر أبو العباس أنه إنما جاء في هذ المثال في النعت، وقد اتبع المبرد وسيبويه فى ذلك.

(٣) يقول سيبويه ٣٤١/٢: «.. ويكون على مثال فعلل في الصفة. قالوا: قهلبس وجحمرش وصهلصق، ولانعلمه جاء اسما.

(٤) القائل: غير معروف وهو من الرجز: =

وقال المبرد[1]، لاتكون إلا صفة. الرابع: فُعَلْلِل بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر الثانية ويكون آسما كقُذَعْمِل. ولا تستعمل إلا بعد النفى، إما بهاء أو بغير هاء. يقال: ماله قُذَعْمِلَة أى شىء، وصفة كخُبَعْثِن وهو الشديد من الرجال والأسْدُ والإبل، وقد يستعمل القذعمل صفة أيضا. يقال: امرأة قذعملة للقصيرة، وناقة قذعملة للشديدة. وزاد ابن السراج[2] بناء خامسا وهو هُنْدَلِع لبقلة، والأظهر أنّه رباعى، والنون زائدة وإلا لكان نحو كنهبل بناء خماسيا وذلك يؤدى إلى كثرة أبنية الخماسى فيجوز على هذا أن يكون له بناء سادسا وسابعا.. وحينئذ لاوجه لحصرها فى الرباعى أو الخماسى.

= الشاهد في قوله: «جحمرش» حيث استشهد به الشارح على مجىء لفظه جحمرش صفة. وجاءت هنا صفة لعجوز.
وقد استشهد به الحيوان ١٦١/٧، المنصف لابن جنى ٥/٣.

(١) انظر: المقتضب ٢٠٦/١ يقول المبرد في ذلك: «ويكون على «فَعْلَلِل نعتا» وذلك قولهم: عجوز جحمرش وكلب نخورش.

(٢) لم أعثر عليه في كتاب الأصول جـ ١، جـ ٢.

(باب جمع التكسير)

٧٢٨ القَوْلُ فى الجَمْعِ الّذِى يُكَسَّرُ وَاحِدُهُ عَنْ وَضْعِهِ يُغَيَّرُ

التكسير تفعيل من كسرت الشيء بعد التئام أجزائه، وقد تقدم بأن الجمع إما صحيح وإما مكسر، أما الصحيح فقد مر بيانه، وأما المكسر فلما كان عبارة عما تغيّر فيه نظم الواحد، وبناؤه إما لفظا أو تقديرا كما تقدم فى أول الكتاب كان له أربعة أحوال. أحدها: أن يكون الجمع أكثر من الواحد كرجال،

وثانيها: عَكْسُهُ نحو كُتُبْ. وثالثها: أن يتساويا فى الحروف ويختلفا فى الحركة كغذافر وجوالق. [فإنهما يُضَمُّ أوّلهما][1] فى الوحد، فإذا كُسِرَ جُعِلَ بدل الضم فتحة، وتُتَوهَّمُ الألَف فى الجمع غيرها فى المفرد وكذلك أَسَد، فإنه يفتح أوله فى [المفرد][2] ويضم فى الجمع على العكس منهما. ورابعهما: أن يتساويا فيهما ويختلفا فى التقدير كفُلُك وهِجَان ودِلَاص. وقد تبين منه أن تغيير البناء أعم من تغيير النظم مطلقا.

وأن نحو غدافر وأُسُد لم يتغير فيه إلا البناء وهو تكسير. وقول المصنف فى الجمع الذى يُكَسَّرُ: يحترز به عن الجمع المصحح ثم فسر معنى قوله: يكسر بقوله: واحده عن وضعه يغير. لأن التكسير تغيير صيغة الواحد [عما][3] كان عليه مطلقا. ويريد بالوضع فى قوله عن وضعه البناء الذى كان عليه والهيئة قبل التكسير. وقوله: يُغَيّر أيّ يُكَسّر مطلقا. واعلم أن جمع التكسير يَعُمُّ من يعقل

(١) هكذا في (ك) وفي الاصل (ص) و (ق) (فانها اولهما). وهو تصحيف.

(٢) هكذا في (ق، ك) وفي الاصل (الواحد).

(٣) هكذا في (ق، ك)، وفي الاصل (ص) (كما) وهو تصحيف.

وغيرهم فى أسمائهم نحو رجال وأفراس وفى صفاتهم نحو كرام وظراف وطوال وحُمْر وهو فى الأسماء أكثر منه فى الصفات، لأن من الصفات مالا تكسير له كما سيأتى:

٧٢٩ أوّلها فُعْلٌ كأُسْد فى أَسَد وفُعُلٌ كنُمُر وكأُسُد

قد ذكر للثلاثى المجرد ثلاثة عشر بناء، وقد يشترك فى البناء مفردان وأكثر أولها: فُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين. وإنما بدأ به لخفته، وقد كُسِر عليه فَعْلا بفتح الفاء وسكون العين نحو: سَقْف وسُقْف، وفَعَل بفتح الفاء والعين نحو: أَسَد، وقيل أن سُقُفا اسم جمع، وأسْد مخفف من أُسُد المضموم العين، وكسروا عليه فُعُلا بضم الفاء ونحو فُلْك فيكون الإختلاف بهما تقديرا كما مر.

البناء الثانى: فُعُل بضم الفاء والعين. وقد كسر عليه فَعِل بفتح الفاء وكسر العين كنمر ونمر. قال:

فِيهَا عَيائِيلُ أُسود ونُمُر(١)

وفَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو: سَقْف وسُقُف ورَهْن ورُهُن وفعَل بفتحهما نحو: أَسَد وأُسُد. وقيل أن أَسَداً مقصور من أسود.

٧٣٠ وَفَعْلَةٌ كرَجْلَةٌ وفِعْلَةُ جِبَبَةٌ تِيَرَةٌ وحِسْلَةْ

البناء الثالث: فَعْلَة بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسروا عليه إلا اسما واحدا وهو فَعُل بفتح الفاء وضم العين نحو رَجُل ورَجُلَة. وقد أضافوا إليه العدد القليل قالوا ثلاثة رَجْلَة آستغناء به عن أرجال. وقيل إنه اسم جمع وليس بتكسير.

البناء الرابع: فِعَلَة بكسر الفاء وفتح العين وقد كسر عليه فُعْل بضم الفاء

---

(١) القائل: حكم بن معية الربعى وهو من الرجز:
الشاهد في قوله: «عيائيل ونمر» فعيائيل: أبدلت الهمزة من الياء، فأصلها عيائل، لكنه لماأشبع الهمزة اضطراراً نشأت الياء كقوله: تنقاد الصياريف لأنه عيل واحد العيال. والثانى: ونمر حيث جاءت جمعاً لنمر كما جمع أسد على أسد لتساويهما في عدد الحروف وحركاتها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٩/٢، المقتضب ٢٠٣/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٨/٥، ٩١/١٠، المقرب ١٠٧/٢، ١٦٣، شواهد الشافية ٢٧٦، شواهد العينى ٥٨٦/٤، التصريح ٣١٠/٢، ٣٧٠، الأشموني ٢٩٠/٤، اللسان (عيل).

وسكون العين نحو: جُبّ وهو البئر العميقة، وجِبَبَة. وقالوا: خَرْجٌ وخِرْجَة، وحُجْرٌ وحُجَرَة وكُرْزٌ وكِرَزَة. وفَعْل بفتح الفاء وسكون العين كَثَوْرٌ وثِيَرَة. وقالوا أَثْوِرَة فى القطعة من الأقط فرقا بينه وبين الثور من الحيوان، وفِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو حِسْل وهو ولد الضب، وحِسْلَة وقِرْد وقردة وقد كسروا عليه فُعُلا بضم الفاء والعين نحو طُنُب وطِنْبَة وهو نادر.

٧٣١ وأفْعُلُ كأفْلسٍ وأزْمُنِ وأضْلُعِ وأرْجُلِ وأرْكُنِ

البناء الخامس: أَفْعُل وقد كسروا عليه أمثلة من الثلاثى المجرد: أحدها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين فقالوا فِلْس وفَرْخ وأفْرُخُ ونَسْر وأنْسُر. وفى مضاعفه كَفّ وأكُفّ وصَكّ وأصُكّ وضَبّ وأضُبّ. وفى فعل معتل العين منه قَوْسٌ وأقْوُس. وثَوْبٌ وأثْوُب وعَيْنٌ وأعين. وفى معتل لامه: دَلْوٌ وأدْلِ وظَبى وأظُبّ. وقد آطرد فيه. وثانيها: فَعَل: بفتح الفاء والعين نحو زَمَن وأزْمُنْ قال:

....

هَلِ الأَزْمُنِ اللائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ[1]

وقياسه أن يكون جمع زمان. وقالوا: جبل وأجبل ورسن وأرسن حكاه الفراء. ومنه قول الشاعر:

خلَعُوا أرْسُنَ الجِيَادِ وَسَارُوا قَارِنِيهَا بِشَاحِجَاتِ البِغَالِ[2]

وفى معتل عينه: دَرٌّ وأدْوُر ونَار وأنْوُر. وفى معتل لامه: عصا وأعص والأصل

---

(١) القائل: ذو الرمة وهو من الطويل. وتمام البيت:

أَمُنْزِلَتَي مَيّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا ... هَلِ الأَزْمُنُ اللائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

الشاهد في قوله: «الأزمن» فهي جمع زمن والقياس ألا يكون على هذا الوزن الذي ذكره الشاعر بل القياس أن يكون جمع أزمان. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٨/٢، المخصص ٦٣/٩، ديوانه ٣٣٢، المقتضب ١٧٦/٢، شرح المفصل ١٧/٥، ٣٣/٦، الكامل ٣٧.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله: ولم أجده في المراجع التي اطلعت عليها.

الشاهد في قوله: «أرسن» حيث جاءت على وزن افعل لانها جمع سن كما ذكره الشارح.

أعْصُو، فأبدل من الضم كسرة ومن الواو ياء كما فعلوا فى أظب، وأذل لئلا يؤدى إلى مالا نظير له فى كلامهم. وثالثها: فِعَل بكسر الفاء وفتح العين نحو: ظِلَع وأظْلعُ وهو قليل كأنهم شبهوه بزمن وأزمن. ورابعها: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو: رِجْل وأرْجُل. وفى التنزيل: ﴿وَٱمْسَحُوا بِرُؤُسِكُم وأرْجُلِكُم﴾[1] ولم يتجاوزه للقليل والكثير. وقالوا: ذئب وأذؤب وضِرْس وأضْرُس. وخامسها: فُعْل بضم الفاء وسكون العين: رُكْن وأرْكُن، وحكى غضن وأغضن وقُفْل وأقْفُل.

٧٣٢ ثم فَعِيـــلِ كَعَبِيْـــدِ قَيَّسُوا قالوا كَلِيبٌ وكَذَا الضَّرِيْسُ

البناء السادس: فعِيل وقد كسروا عليه فَعْلا بفتح الفاء وسكون العين نحو: عَبْد وعَبِيد وكَلْب وكَلِيب. وهذا البناء تكسير عند الأخفش. وأما عند سيبويه[2] فهو اسم للجمع كالحامل والباقر. وفِعْلا بكسر الفاء وسكون العين كضرس وضريس وهو قليل. وقالوا فى مفتوح الفاء والعين بقر وبقير، وهو اسم للجمع على الأصح.

٧٣٣ ثمّ فِعَال كالفِرَاخ قَالُـــوا فيه بِثَار وكـــذا رِجَـــالُ

٧٣٤ كذا القِرَاطُ والجِمَالُ قُولُوا ثم فُعول فَقُـــل الوُعُـــولُ

البناء السابع فِعَال: وقد كسروا عليه أمثلة: أحدها فَعْل بفتح الفاء وسكون العين فقالوا: فَرْخ وفِراخ، وكَلْبٌ وكِلَاب وكَعْب وكِعَاب. وفى معتله سَوْط وسِيَاط وثَوْبٌ وثِيَاب وحَوْض وحِيَاض. وفى معتل لامه دلو ودِلاء وظَبْى وظِباَء ولم يأت فيه معتل العين بالياء كما لم يأت معتل العين بالياء على فعول، لئلا يلتبس ذوات الواو بالياء لانقلاب الواو ياء فى فعال. وقد شذ فَوْجُ وفُوْجٌ فى ذوات الواو، ولقلب الواو ياء فى فعال خمسة شروط: أن يكون جمعا فلذلك لا تقلب فى قوام وخوان، وأن لا يكون بعد الواو ألف، ولذلك لاتقلب من طوال. وأن يكون المفرد ساكن العين فلا تقلب زَوْجَه، وأن لا يكون معتل اللام نحو طواء لئلا يتوالى

---

(١) سورة المائدة آية ٦.

(٢) سيبويه ١٧٦/٢.

إعلالان، وأن يكون قبل الياء كسرة، لأنها هى الموجبة لقلب الواو مع هذه الشروط. وثانيها: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين. فقالوا بِئْر وبِئَار، وذِئْبٌ وذِئَابٌ. وفى مضاعفة زق وزقاق، وفى معتل عينه ريح ورياح. وثالثها: فَعُل بفتح الفاء وضم العين نحو: رَجُل ورجال وسَبُع وسباع. ورابعها: فُعْل بضم الفاء وسكون العين فقالوا قُرْط وقراط وهو مايعلق فى أعلا الأذن. وفى مضاعفه: خُفّ وخِفاَف وَعُشٌ وعِشَاش، وقُفّ وقفاف وقد كثر فيه. وخامسها: فَعَل بفتح الفاء والعين نحو: جَمَل وجِماَل وجبَل وجبال. وحَجَر وحِجَار، وهو كثير. وسادسها: فُعَل بضم الفاء وفتح العين فقالوا:رُبَع: رباع. ولم يذكره فى الكتاب.

٧٣٥ كذا البُرُوج وكذا العُرُوقُ كذا الضُلُوعُ وكذا السُّوُوقُ

٧٣٦ كذا الأُسُودُ ثمّ مَعْ فِعَالَهْ فُعُولَــة بُعولَــةٌ جِمَالَـــه

البناء الثامن: فُعُول: وقد ذكر لتكسيره خمسة أمثلة: أحدها: فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو وعِل ووُعُول. وأشار إليه بقوله: ثم فعول فعل الوعول. والوعل الكبش الجبلى. وأما قوله عليه السلام «فى آخر الزمان وتهلك الوعول وتظهر التحوت»[١]. فالمراد أنه يهلك من له القدر، ويتقدم من كان تحت أرجل الناس لعدم السادة. وقالوا نَمِرٌ ونُمُور. وثانيها فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو بُرْج وبُرُوج وبُرْد وبُرودُ وجُرْح وجُرُوح. وفى التنزيل: ﴿والجُرُوْحُ قِصَاصٌ﴾[٢]. وقالوا فى مضاعفة عش وعشوش.

وثالثها: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين. فقالوا: عِرْق وعروق، وجِذْع وجذوع. وفى مضاعفه: لصّ ولصوص. وفى لغة من كسر اللام وفى معتل عينه دِيْك ودُيُوك وفيل وفيول. وفى معتل لامه تجىء ويجىء. ورابعها: فِعَل بكسر الفاء وفتح العين نحو: ضِلع وضلوع، وإِرَم وإِروم. وخامسها: فَعَل بفتح الفاء والعين

---

(١) حديث نبوي كما في جمع الزوائد للهيثمى جـ ٧ ص ٣٢٤، والحديث في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمى ص ٤٦٥ ورقم الحديث ١٨٨٦.

(٢) سورة المائدة آية ٤٥.

نحو: أَسَد وأُسُود وساق وسوق لأن الأصل سَاق سَوَق. فقلبت الواو ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها. ويجوز تصحيح واوه وهمزها. وقد مر أن فعولاً فى معتل العين شاذ، لوقوع الواو بعد ضمتين متواليتين. وقالوا فى معتل لامه عَصًى وعَصِىٍ، وقَفًا وقِفِى. وقد كسروا عليه بناء. [وسادسها][1] وهو فعل بفتح الفاء وسكون العين فقالوا بَقْل وبُقُول وبَطْن وبُطُون ونَسْر ونُسُور، وفى معتل لامه: دَلْو ودُلِىّ، وثدى وثدى، ولم يذكره المصنف.

البناء التاسع: فُعُولَة: وقد كسروا عليه: فَعْلا بفتح الفاء وسكون العين فقالوا بُعُولة وفُحُولَة وعُمُومَة وخُؤولَة وخُيُوطَة. العاشر: فِعَالَة: وقد كسروا عليه فعلا بفتح الفاء والعين فقالوا: جِمَالة وذِكَارة وحِجَارة. وهذان البناءان أغْنِى فُعُولَة وفِعَالة هما فُعُول وفِعَال زيد عليهما تاء التأنيث لتأكيد الجمع.

٧٣٧ وجاء فى فِعْلاَنَ كالخِرْبَانِ وَجَاءَ كالثِّيرَانِ والنِغْرَانِ

٧٣٨ وجاء كالقِنْوَانِ والعِيْدَان فُعْلاَنُ كالحُمْلاَنِ والظُهْرَانِ

٧٣٩ وجاء كالذُؤْبَانِ والزُقَّانِ وجاءَ أَفْعَالُ عَلَى أَوْزَانِ

البناء الحادى عشر: فِعْلان بكسر الفاء، وقد كَسَّروا عليه خمسة أوزان من الثلاثى المجرد: أحدها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين فقالوا: عَبْد وعِبْدَان. وفى معتل العين ثَوْر وثِيْران. وثانيهما: فُعَل بضم الفاء وفتح العين نحو: نُغَر ونِغْرَان.. قال الشاعر:

يَحْمِلْنَ أَوْعِيَةَ المُدَامِ كَأَنَّها قَدْ عَلِقَتْ بأَكَارِعِ النغْرَانِ[2]

والنغر: العصفور الصغير. وثالثها. فِعْل بكسر الفاء وسكون العين كِقنوْ

---

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل: (ص): (سادس) والأصح ماذكر.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله:

والنغر كصرد وهو البلبل، وفراخ العصافير وضرب من الحُمَّرِ أو ذكورها، والجمع نغران. انظر: القاموس: (نغر)، وقيل النغران طير كالعصافير، حمر المناقير، ومؤنثه نغرة كهمزة، وأهل المدينة يسمونه البلبل. وانظر: حاشية الشافية.

وقِنَوان والقنو العذق بما عليه، وينبغي أن يتوهم أن الكسرة فى قنوان غير التى فى قنو لئلا يصح فيه الواحد. ورابعها: فُعْل بضم الفاء وسكون العين ويختص به منه معتل العين بالواو ونحو: عُوْد وعِيْدان، وحُوْت وحِيْتَان وكُوْز وكيزان. وغُول وغِيْلان، ونون ونينان.

وخامسها: فَعَل بفتح الفاء والعين نحو: ضَرَب وضِرْبَان وهو ذكر الحبارى. ويَرَق ويِرْقَان، وَوَرَل وَوِرْلان. وفى معتل العين منه جَار وجِيْرَان، وتَاج وتِيْجَان وقاع وقِيْعَان. ولم يذكر المصنف هذا الوزن.

البناء الثانى عشر: فُعْلَان: بضم الفاء وقد كسر عليه ثلاثة أمثلة: أحدها فَعَل بفتح الفاء والعين نحو: حَمَل وحُمْلان وسَلق وسُلْقَان وهو المطمئن من الأرض. وثانيها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو: ظَهْر وظُهْرَان، وبَطْن وبُطْنَان وتَعْب وتُعْبَان وهو مسيل الوادى. وثالثها: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو: ذِئْب وذُئْبَان، وصِرْم وَصُرْمَان. وقالوا فى مضاعفة زِقّ وزُقَّان.

٧٤٠ قَدْ جَاءَ كالأَحْمَال والأَجْنَادِ وجَاءَ كالأَرْطَابِ والأَزْنَادِ

٧٤١ وجاء كالأَعْنَاقِ والأَعْضَادِ وجاء كالأَضْلَاعِ والأَكْبَادِ

٧٤٢ وجاء كالآبَالِ والأَجْمَالِ ثلاثَ عَشْرَةَ عَلَى التوالى

البناء الثالث عشر: أَفْعَالٌ وهو أعم أبنية الجمع، لأنه قد كسر عليه الأسماء الثلاثية العشرة وقد ذكرها فى الكتاب[1]، ونحن نأتى عليها على سياق نظمه مع التعرض لما أهمله. أولها: فَعَل بفتح الفاء والعين: نحوه جَمَل وأَجْمَال. وقالوا جَبَل وأَجْبَال وأَشَد وآشاد. وفى معتل العين منه بَاع وأبواع، ونَاب وأَنْيَاب وفى معتل اللام رَجَا وأَرْجَاء للناحية، وصفا وأصفاء وغضا وأغضاء. وربما اقتصروا عليه من كثرة نحو: أقلام وأقتاب وأموال. وثانيها: فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو: جُنْد

(١) يقول سيبويه في ذلك ١٧٧/٢: «وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلا فانك إذا كسرته لأدنى العدد بنيته على أفعال وذلك قولك جمل وأجمال ... فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجئ على فِعَال وفعُول ... فانه يجيء على فِعَال وفُعُول....».

وأَجْنَاد وقالوا: قُفْل وأَقْفَال وبُرْد وأَبْرَاد. وفى مضاعفه خُفّ وأَخْفَاف وعُشّ وأَعْشَاش. وفى معتل العين عنه عُوْد وأعْواد، وغُوْل وأَغْوَال وفى معتل اللام: مُدى لمكيال وأمداء. وثالثها: فُعَل بضم الفاء وفتح العين نحو: رُطَب وأَرْطَاب. وقالوا رُبَع وأَرْبَاع وهو مانتج فى الربيع. ورابعها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين وليس بقياس فى صحيح العين منه نحو: زَنْد وأَزْنَاد. قال:

.... وَزَنْــدُكَ أَثْــقَبُ أَزْنَادِهَـا[1]

وقد جاء فَرْخ وأَفْرَاخ، وسَطْر وأَسْطَار، ورَأْدٌ وأرآد. وقالوا فى معتل العين منه أَشْوَاطٌ وأَبْيَات وأَلْوَاح وأَبْوَاب وهو مطرد. وخامسها: فُعُل بضم الفاء والعين نحو: عُنُق وأَعْنَاق. وقالوا: طُنُب وأطْنَاب، وأُذُن وآذَان، ولم يتجاوزوه. وقد شذ طنبه كما تقدم. وسادسها: فَعُل بفتح الفاء وضم العين نحو: عَضُد وأَعْضَاد وقالوا عَجُز، وأَعْجَاز. ولم يتجاوزه فيهما كما يتجاوزوا رجالا وسباعا فى الكثرة. وسابعها. فِعَل بكسر الفاء وفتح العين نحو: ضِلَع وأَضْلَاع. وقالوا عِنَب وأَعْنَاب وإِرَم وآرام. وهو العلم ينصب فى الطرق. وفى معتله مِعًا: وأَمْعَاء. وثامنها: فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو كَبِد وأَكْبَاد. وقالوا: فَخِذ وأَفْخَاذ ووَعِل وأَوْعَال وتاسعها: فِعِل بكسر الفاء والعين نحو: إِبْلا وآبال، وقالوا طِلّ وآطال. والإطل الخاصرة. وعاشرها: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو: حِمْل وأحمال وقالوا بِئْر وآبار، ورِيحْ وأَرْوَاح، وجِيْد وأَجْيَاد فهذه ثلاثة عشر بناء للثلاثى المجرد. وقوله: ثلاث عشر: يحتمل أحد أمرين: إما أنه أنث العدد لأن مراده الصيغة وهى مؤنثة. والتقدير: ثلاث عشرة

---

(١) القائل: الأعشى. وهو من المتقارب. وتمام البيت:

وُجِــدْتُ إِذَا آصطَلَحُــوا خَيْرَهُــمْ وَزَنْــدُكَ أَثْــقَبُ أَزْنَادِهَــا

الشاهد في قوله: «أزنادها» حيث جمع زندا عليه وقياسه المطرد في بابه أزند كفلس وأفلس ولكنهم قد يشبهون بابا بباب وهذا وارد في اللغة. وأما ماورد فهو غير قياسي. وقد استشهد به كل من: المقتضب ١٩٦/٢، أمالي ابن الشجرى ٣٢٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٥، شواهد العينى ٥٢٦/٤، شرح التصريح ٣٠٣/٢، الأشموني ١٢٥/٤، ديوانه ٥٥٤.

صيغة، أو أنه أضاف النيف إلى العشرة كما هو رأى الكوفيين. والأول أظهر. وقد بقى مما يُكَسَّر عليه الثلاثى المجرد ولم يذكره فعله بكسر الفاء وسكون العين نحو: جار وجِيَرَة، وقاع وقِيْعَه. وفى التنزيل: ﴿كسَرَابٍ بِقِيْعَةٍ﴾[1] وفِعلى نحو: حِجْلى جمع حجل. قال:

.... حِجْلَى تَدَرَّجُ فى الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[2]

وهو نادر. وأفعلة نحو: نجد وأنجدة، ورجاء أرجية وهما أيضا شاذان:

٧٤٣ وبَابُ فَعْلٍ أفْعُلٌ فى القِلَّة مالم يكن ثانية حَرْفَ عِلَّهْ

٧٤٤ والكثرةُ الفُعُـول والفِعَـالُ وغيـرُه قلّتـه الأَفْعَـال

فَعْل المفتوح الفاء الساكن العين إذا كان صحيح العين فبناؤه فى القلة أى قياسه أن يجمع على أفْعُل مطلقا نحو: أفْلُس وأكُف وأدُل وأظُب، لأنَّه لما كانا أكثر الآحاد جمعا لخفته، ناسب أن تكون قلته أفْعُلا لخفتها. فإن قيل: فقد قالوا أزناد وأفراخ وأزاد. فالجواب: إنما جمعت هذه القلة على أفعال تشبيها لها بما عينه حرف علة. أما النون فى زِنْد فلما فيها من الغنة، وأما الهمزة فى زناد فلأنها إذا خففت صارت ألفا. وأما الراء فى نحو: فَرْخ فأما لأن الراء حرف مكرر ليشبه حرف العلة، أو لأن التكرير يقوم مقام الحركة، أو لأنه محمول على طير إذ هو بمعناه إن كان

---

(١) سورة النور آية ٣٩.

(٢) القائل: عبد الله بن الحجاج الثعلبي من كلمة له من الكامل يخاطب بها عبد الملك بن مروان يعتذر إليه من صحبته لعبد الله بن الزبير. وتمام البيت:

ارحم أُصَيْبِيَتى الذين كأنهم
حِجْلَى تَدَرَّجَ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ

الشاهد في قوله: «حجلى» جمع لحجلة حيث جمع الشاعر فعل على فعلى. ولم يأت الجمع على هذا الوزن سوى: حجلى وظربى.

وقد استشهد به كل من: الأغاني ٢٦/١٢، المحتسب ٢٧١/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٤/٥، ٢١، ١٣٤، اللسان (حجل) ١٥١/١٣، المفصل ١٩٠، التكملة ١٢٦، المخصص ١٥٦/٨، ١٨٧/١٥، المقصور والممدود للقالى ١٦٨.

معتل العين فقياسه على أفعال نحو: أبواب وأسواط وألواح وأبيات وأقياد، ولم يجمع على أفعال استثقالا للضمة على الواو والياء. وقد شذ منه أعين وأبيت وأقوس وأثوب. قال:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا(١)

وأما فى الكثرة فالصحيح العين مطلقا يجمع علي فعال وفعول، فمنه مايلزم فعالا نحو كلاب وكباش. ومنه مايلزم فعولا نحو: فُلوس وعُصور، ومنه مايتوارد الجمعان نحو: كعاب وكعوب وفحال وفُحُول ودِلاء ودُلى. وأما المعتل العين فإن كان بالياء فيختص بفعُول نحو بيت وبيوت إلا ماشذ كما مرّ. وإن كان بالواو فيختص بفعال نحو: حوض وحياض وثوب وثياب، فتقلب الواو ياء لضعفها بالسكون فى الواحد لما بينا قوله: وغيره قلته الأفعال: يريد أن غير فَعْل المفتوح الفاء الساكن العين من أبنية الآحاد الثلاثية، لم تجمع فى القلة إلا على أفعال وقد تقدمت أمثلته عند ذكر بيانه وهو أفعال. وقد شذ رجا وأرجية كما مر.

٧٤٥ وفى الرُّبَاعِي مع الخُمَاسِي يأتى فَعَالِلُ على القِيَــاسِ

٧٤٦ نحو ضَفَـادِعَ وفى سَفَرْجَـلِ جَمْعاً سَفَـارِجُ بحذفـه قل

٧٤٧ وأن تَشَأْ عَوِّضْ فقل سَفَارِيج فَصَارَ بالتَّعْـوِيضِ كالهَمَالِيـجِ

أما الرباعى فلم يكسر إلا على بناء واحد وهو فَعَالِل بفتح أوله وإلحاق ألف التكسير ثالثة، وقبلها جمعان ومابعدها مكسور. وهو قياسه المطرد فى جمعه سواء كان أول الواحد مفتوحا أو مضموما أو مكسورا، أصلا كان أو ملحقا به. فالأصل نحو قوله: ضفادع فى جمع ضفدع، ويقال درهم ودراهم وزبرج وزبارج

---

(١) القائل: معروف بن عبد الرحمن من قصيدة مرجزة:

الشاهد في قوله: «أثوبا» حيث جاء به الشاعر هنا جمعا للمفرد ثوب وهو شاذ إذ أن القياس أن يجمع على أفعال أو فعال: ثوب: أثواب أو ثياب.

وقد استشهد به كل من سيبويه ١٨٥/٢، المقتضب ٢٩/١، ١٣٢، ١٩٩، مجالس ثعلب ٤٣٩، ٤٤٠، المنصف ٢٨٤/١، ٤٧/٣، التصريح ٣٠١/٢، الأشموني ١٢٢/٤، اللسان (ثوب).

وبُرْثُنٍ وبراثن. والملحق به صيرف وصيارف وجدول وجداول وجهور وجهاور وقَسْوَر وقساور، وكذلك مازيادته لغير الإلحاق نحو: مساجد وتناضب وأجادل. وإنما لم يتجاوزوا فى الرباعى هذا البناء قليلا كان أو كثيرا، لأنه لايمكن أن يحذف فيه شيء. وأما الخماسى فلا يكسر إلا على آستكراه، لأنه مستقل لكثرة حروفه، فلو جمع بجملتها لازداد ثقلا، ولأن الجمع تصرف وأصله للفعل. وهو لايكون خماسيا. قال سيبويه[1]: لا يزال الإسم فى سهولة حتى يبلغ الخمسة. قال السيرافى: معناه أن لا يكسر إلا إذا سئل عن تكسيره. فإذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا، والأجود حذف الأخير لأنه طرف، وهو الذى حصل به الثقل. فتقول فى سفرجل: سفارج، وفى جحمرش: جحامر، وفى قرطعب: قراطع، وفى قذعمل: قذاعم. وقيل إن كان فى الإسم شيء من حروف الزيادة، فالأولى حذفه فيقال فى جحمرش: جحارش، وفى فرزدق: فرازق لأن الدال تشبه التاء. فإن كان فيه زائد حذف مع الأخير فيقال فى خندريس: خنادر، وفى عضرفوط عضارف. قوله: وإن تشأ عوض فقل سفاريج. يريد أنه يجوز أن يعوض من الحرف المحذوف من الخماسى مطلقا، مدة ساكنه قبل الطرف جبرا لما لحق الإسم من الحذف، فيقال فى سفرجل: سفاريج، وفى قرطعب: قراطيع. قوله: فصار بالتعويض كالهماليج يريد أنه يصير بالتعويض فى زنة الهماليج. إلا أن الياء فى الهماليج ليست للتعويض، بل هى تنقله عن ألف هملاج وهو السرعة، لا نكسار ماقبلها، فالياء فى الهمالج لازمة فى حال السعة، وفى سفاريج غير لازمة. لأن كل اسم ثلاثى كان أو رباعيا وصار بالزيادة خمسة أحرف، وكان قبل آخره مدة، فإن كانت ألفا أو واوا قلبت ياء نحو: سراديح ومفاتيح ويعاقيب وعصافير، وإن كان ياء بقيت بحالها نحو: قناديل ومساكين. ولا يقال: إذا عوضت الياء من الحرف الخامس لم تحصل الخفة لكون الإسم بها كما كان أولا ذا خمسة أحرف. لأنا

---

(١) يذكر سيبويه ١١٩/٢، أن تكسير الخماسي المجرد مستكره. وذكر أيضا ١٠٦/٢ أن تصغيره وتكسيره بحذف لامه ١٢١/٢.

نقول: لما كانت الزيادة مدة ساكنة محمولة على ما رابعه مدة منقلبة بدليل جعل التعويض قبل الطرف كالمنقلبة، لم يحصل بها الثقل. فالياء فى سفاريج كالياء فى الهماليج وقناديل.

٧٤٨ وَفَعْلَة كالجَفَناتِ سُلِّمَتْ وكالجفانِ والمُؤونِ كُسِّرَتْ

٧٤٩ وفِعْلَةٌ كُركُبَاتِ وغُدَدْ والقِبَابِ وكسُرَّاتِ وَرَدْ

٧٥٠ وفِعْلَةٌ كالسِدِراتِ والكِسَرْ ....

ماتلحقه التاء من أبنية الإسم الثلاثى المجرد قياسه أن يكون اثنى عشر وزنا، ففعلة الساكنة العين تكون إما مفتوحة الفاء أو مضمومتها أو مكسورتها، وتجمع مطلقا تصحيحا بالألف والتاء، وتكسيرا إما بالألف والتاء. فقد مر بيانه فى صدر الكتاب وقوله: وفَعْلَة كالجفنات سلمت يريد أنها تكون فى القلة بالألف والتاء. وأما التكسير فقد اطرد جمعها فى الكثرة فى فِعَال وفُعُول. أما فِعَال فكقوله: كالجِفَان فى جمع جَفْنَة. وقالوا قَصْعَة وقِصَاع، وفى المضاعف منه سَلّة وسِلَال، وفى معتله مطلقا رَوْضَة ورِيَاض، وظَبْيَة وظِبَاء.

وأما فُعُول فنحو قوله: المُؤون فى جمع مانة وهى أسفل البطن وهو قليل. قالوا بَدْرَة وبُدُور، وفى معتله بَيْضَة وبيوض قال:

.... فِرَاخاً بُيُوضُهَا[1]

---

(١) القائل: ابن أحمر وهو من الطويل وتمام البيت:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِىُّ كَأَنَّهَا
قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا

الشاهد في قوله: «بيوضها» حيث جاءت على وزن فُعُول ومفردها بَيْضَه على وزن فَعْلَه.
وفي شاهد آخر قوله: «فقد كانت» حيث جاءت كان بمعنى صارت ويجب هذا ليصح المعنى، اذ لو بقيت كان على معناها لفسد المعنى لكونه محالا. وقد استشهد به كل من: شرح المفاصل لابن يعيش ١٠٢/٧، الخزانة ٢٣١/٤، الأشموني ٢٣٠/١، الحيوان ٥٧٥/٥، اللسان (عرض) ٤٩/٩، ٢٤٩/١٧، التكملة ١٠٩، المعانى الكبير ٣١٣/١، أسرار العربية ١٣٧، المرزوقي ٦٨، المفصل ٤١، شرح الجمل ٧٧/١، ديوانه ١١٩.

وقد جاء فيها فِعَل بكسر الفاء وفتح العين نحو: حَلْقَة وحِلَق، وهضبة وهِضَبْ، وقيل جمع حِلْقَة على حَلَق بفتح الحاء واللام على غير قياس إلا على رأى من حكى فى واحدها حَلَقَة وتفتح الحاء واللام. وفى معتل العين خَيْمَة وخِيَم. وفُعَل: بضم الفاء وفتح العين فيما عينه واو نحو: دَوْلَة ودُوَل ونَوْبة ونُوَب وفى معتل اللام مطلقا قَرْيَة وقُرَى، وبَرْوَة وبُرَى. وأما فُعْلَة المضمومة الفاء فقد جمعت فى القلة تصحيحا بالألف والتاء كقوله: كالرُكبات فى جمع رُكْبَة. وقالوا فى مضاعفه سُرّة وسُرَات. وأما فى القلة تكسيرا فليس لها فيه قلة، وأما فى الكثرة فقد جاء فيها فُعَل بضم الفاء وفتح العين كقوله: عُدَد فى جمع عُدّة. وقالوا رُكْبَة ورُكَبْ وظُلْمَة وظُلَم. وفى المعتل مطلقا سُوْرة وسُور ومُدْيَة ومُدَى وفِعَال نحو: بُرْمة وبِرَام وقد اطرد فى مضاعفة كقوله: كالقِبَاب فى جمع قُبّة. وقالوا قُفّة وقِفَاف وجُبّة وجِبَاب وقُلّة قِلَال، وقوله: وكسرات ورد. يرد ماذكرناه فى مضاعفة فى القلة بالألف والتاء. وأما فِعلة المكسورة الفاء للجمع فى القلة تصحيحا بالألف والتاء فى قوله كالسِدِرَات فى جمع سِدْرَة وفى الكثرة تكسيرا على فِعَل بكسر الفاء وفتح العين كقوله: والكسر فى جمع كسرة. وقالوا لقحة ولِقَح وفِرْقَة وفِرَق وهو مطرد. وفى مضاعفة قدة للجماعة وقِدَد. [وقدورد][1] فى المعتل مطلقا: قيمة وقِيَم، وقَرْية وقِرَى، ورُشْوَة ورِشَا، ولِحْيةَ ولِحَا. ولاتجمع رشوة بالألف والتاء إلا على لغة من لا يكسر العين اتباعا لكسر التاء ولئلا تنقلب الواء ياء. وقد جاء فى فِعْلة أفُعل نحو: نِعْمَة وأنْعُم وهو مقصور على السماع. قال سيبويه ومنه شِدّة وأشد، وقيل أن أشد جمع لا واحد له.

٧٥٠ .... فَعَلَــةٌ كثَمَـرَاتِ وَثَمَـــرْ

٧٥١ وكالرِحَـابِ وكنُــوق وقِيَــمْ فُعَلَــةٌ كتُخَمَــاتِ وتُخَــمْ

٧٥٢ فِعِلَــةُ كنَمِــرَاتِ ونَمِـــر فَعُلَــة كسَمُــراتِ وسَمُــرْ

قد ذكر لما ألحقت به التاء متحركة العين أربعة أبنية: أحدها: فَعَلَة بفتح الفاء

(١) هكذا في (ك) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

والعين أما ثَمَرَة فتجمع فى القلة بالألف والتاء كثَمَرَات. وأما قوله ثَمَر فاسم جنس وليس بجمع على الأصح وتجمع على ثمار. قوله: وكالرحاب إلى آخره يريد أن فَعَلَة بفتحهما قد كسرت على فِعَال كرَحَبَة ورِحَاب. ورَقَبَة ورِقَاب. وحكى أبو زيد رَحْبَة بإسكان الحاء، وعلى فُعْل بضم الفاء وإسكان العين كَنَاقَة ونُوْق وخَشَبَة وخُشْب. وفى التنزيل: ﴿كَأَنَّهُم خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ﴾[1]، على قراءة الضم. وقالوا فى نَاقِة نِيَاق وأَنْيُق على أفْعُل وأصله أَنْوُق فقدموا الواو هربا من ثقل الضمة عليها فصار أونقا ثم قلبت الواو اتساعا للتغير فوزنه أعفل. وقيل: حذفت العين التى هى الواو وعرض منها ياء زائدة فوزنه أيفل. وأما أيانق لجمع أَنْيُق وعلى فِعَل بكسر الأول وفتح الثانى فى معتل العين نحو: قَامَه وقِيَم وتَارة وتِيَر. وقد يجمع على فُعُول نحو: دوات وَدُوِى، وصفات وصُفىّ، وعلى فَعَل بفتحهما كَدَوَاة ودوًى، فدُوِىّ مقصور جمع دوات كنواة ونوا، وعلى فعلان نحو: أمة وأموان قال:

أما الإِمَاءُ فلا يَدْعُونَنِي وَلَداً إِذَا تَدَاعَى بَنُو الأَموانِ بِٱلْعَارِ[2]

وثانيهما: فُعَلَة بضم الفاء وفتح العين فجمعها فى القلة تصحيحها بالألف والتاء كتُخَمَات فى جمع تُخْمَة وفى الكثرة تكسيرا على فُعَل بضم الفاء وفتح

(١) سورة المنافقون آية ٤.

(٢) القائل: القتال الكلابي من البسيط. ويروى العجز:

....

اذا ترامـــــى بنـــــو الأمـــــوان بالعـــــار

وهناك رواية أخرى في الكامل حيث نسب لعبيد المضرحي والرواية هي:

أنـــــا آبـــــنُ أَسْمَـــــاءَ أَعْمَامِـــــي وأَبي
إِذَا تَرَامـــــى بَنُـــــو الأَمْوَانِ بالعَـــــارِ

الشاهد في قوله: «أموان» حيث جاءت هنا جمعا لأمه. وأصل أمه: أموه بدلالة ظهورها في الجمع أموان. ومعنى البيت: يفتخر الشاعر بنفسه ويقول: إنني ابن حرة، فإذا ترامى بنو الاماء بالعار لم أحسب منهم ولم يلحقني من التعيير مايلحقهم.

وقد استشهد به كل من الكامل ٣٤ أمالى القالى ٢٢٣، أمالى ابن الشجرى ٢/٥٣، قصائد السبع الطوال ٢٢٢، سيبويه ٢/٩٩، جمل الزجاجي ٣٥٣، اللسان (أما)، ديوانه ٥٤، ٥٩.

العين كتُخَم وبُهَم. وأما قولهم رُطَب فى نحو رَطْبة ورُطَب، فرُطب: اسم جنس وليس بجمع بدليل تذكيره وتأنيثه.

وثالثها: فَعُلَة بفتح الفاء وضم العين ولا يجمع إلا بالألف والتاء نحو: صَدُقَة وصَدَقَات وكقوله: ثَمَرات فى جمع ثَمُرة. وهى لغة فى ثَمَرة المفتوحة الفاء والعين معا. وكذلك الثُّمُر بضم الأول والثانى أيضا لغة. وأما سَمُر فى نحو سَمُرَة وسَمُر لشجر العضاة، فاسم جنس كالثمر وليس بجمع ويجمع بالألف والتاء. ورابعها: فُعُلة بضم الفاء والعين فى قوله كبُسُرات بالألف والتاء فى جمع بُسْرَة، وأما بُسُر فاسم جنس. وقد بقى مما لم يذكره من أمثلة المتحرك العين فَعِلة بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَلِمَة وكَلِمَات وخَرِبَة وخَرِبَات. وأما كَلِم: فاسم جنس على الأصح لما مر. وقالوا فى تكسيرها فِعَل نحو مَعِدَة ومِعَد ولا يقاس عليه غيره. وفِعْلة بكسر الفاء وفتح العين نحو: عِنَبَه وعِنَبَات بالألف والتاء لا غير. وأما عنب فاسم جنس وفِعِلة بكسر الفاء والعين ولا تجمع إلا بالألف والتاء نحو بكرة وبكرات فهذه عشرة أبنية مما تلحقه التاء.

٧٥٣ وفى فِعَال جاء خُوْن أَخْوِنَه وَعُيُـنٌ أجِلَّـةٌ وأصْوِنَـه

٧٥٤ وفى فَعَال قُذُلٌ وأجْوِبَـهْ وفى فُعَال جاء قُرْد أغْرِبَه

٧٥٥ وجاء كالغِرْبَان والذِبَّانِ وفى فَعِيل جاء كالرُّغْفَانِ

٧٥٦ أرْغِفَـةٌ وأنْصِبَـاءٌ وسُرُر وفى فَعُول مِثْلُ خِرْفَانِ كَثُر

الأسماء الثلاثية الجامدة المجردة من تاء التأنيث مما ثالثه حرف مد، تأتى على خمسة أمثلة، لأن الألف لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا، فيقع الإختلاف فى أول الكلمة وذلك ثلاثة أمثلة: فِعَال فَعَال فُعَال بكسر الفاء فى الأول، وفتحها فى الثانى، وضمها فى الثالث. والواو لا يكون ماقبلها إلا مضموما. ويكون الأول مفتوحا نحو: فَعُول لأن كسر الفاء قبل الضم معدوم، وضمها مختص بالجمع نحو فُلُوس أو بالمصدر نحو: خُرُوج. وأما نحو: سُدُوس فقد رواه الأصمعي بفتح الفاء. وأما الياء فلا يكون ماقبلها إلا مكسورا نحو فَعِيل. والأول يتعين فتحه لأن كسرَهُ

يؤدى إلى توالى أربع كسرات، لأن الياء فى تقدير كسرتين وضمه إلى مالا نظير له غالبا، فكانت خمسة ولتكسيرها أحد عشر بناء. أما فِعَال بكسر الفاء فلفظه مشترك بين المفرد والجمع، وإنما بدأ به لأنه أكثر استعمالا من سائرها. وقد جاء فى القلة على أفْعِلَة نحو: حمار وأحْمِرَه وفراش وأفْرِشَه ولسان وألْسِنَة على من ذكر. وفى التنزيل: ﴿سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾[1] ومن أنث قال: السُنْ وفى معتل العين خَوان وأخْونَة وهو مايُمَدّ عليه الطعام، وصوان وأصونة وهو عينة الثياب. وفى الكثرة على فُعُل بضمهما فى صحيح العين نحو: حمار وحُمُر وكتاب وكتب وجدار وجدر. وفى التنزيل: ﴿آمَنَ بِاللهِ وَكُتُبِهِ﴾[2] وقرىء ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ﴾[3] ويجوز التخفيف نحو: حُمْر وكُتْب، وإن كان معتل العين، فإن كان بالواو وجب التخفيف استثقالا للضمة على الواو نحو: خوان وخون ورواق وروق وقد جاء الضم فى الشعر. قال:

.... وفِي الأَكُفّ اللَّامِعَاتِ سُوُرُ[4]

وهو جمع سوار. وإن كان بالياء جاز التخفيف والتثقيل مطلقا، لأن الياء أخف من الواو نحو عيان وعين لحديدة تكون فى متاع الفدان، كما قالوا فى جمع صيود وبيوض: صُيُد وبُيُض. وتجوز عِيْن وصِيْد وبِيْض. بالإسكان وإبدال الكسرة من الضم لئلا تنقلب الواو ياء. وإن جاء مضاعفا، أو معتل اللام قصروه على أفْعِلَة نحو: خلال وأخلة وهو عُوْدٌ يجعل فى عروق الجوالق. وعِنَان وأعِنَّة وكساء وأكْسِيَة وسقاء وأسْقِيَة ورشاء وأرْشِيَة. قال:

---

(١) سورة الأحزاب آية ١٩.

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٥.

(٣) سورة الحشر آية ١٤.

(٤) القائل: عدى بن زيد:

الشاهد في قوله: «سور» حيث جاءت جمعا لسوار وقد حرك الواو فيها بالضم على الأصل تشبيها للمعتل بالصحيح عند الضرورة. والأصل التخفيف بتسكين الراء ولكن ضمها للضرورة. وقد استشهد به سيبويه ٢/٣٦٩.

وٱضْطَرَبَ ٱلْقَوْمُ ٱضْطِرَابَ الأَرْشِيَةِ[1]

وإنما لم يتجاوزوه أما المضاعف فلأنه لا حرف به من جنس واحد من غير إدغام. لو قيل: خُلُل بوزن فُعُل مثلا وهو مستثقل. وأما المعتل فلئلا يؤدى إلى ماليس بموجود فى اللغة وهو أن يكون فى آخر الإسم واو قبلها ضمة نحو: كِسَو إنْ لم يُغَيّر، وإن أُبدل من الضمة كسرة صار منقوصا وبقى على حرفين إذا لقيه بعدها ساكن كالتنوين. وقول المصنف: وفى فعال جاء خون إشارة إلى جمع الكثرة.

وقوله: أخونه إلى القلة وكذلك قوله عين وأصونة. وأمّا فَعال بفتحها فقد جاء فى القلة على أفْعِلَة نحو: قذال وأقذلة وهو مؤخر الرأس، وجواب وأجوبة وفدان وأفدنة وزمان وأزمنة. وأما غزال وغزلة فنادر. وفى الكثرة على فُعُل نحو: قذال وقُذُل وفدان وفُدُن. ويجوز فُدْنٌ وقُذْلٌ بالتخفيف.

وقوله: وفى فعال قذل يريد فى الكثرة. وقوله أجوبة إشارة إلى القلة. وقد جاء فى الكثرة على فُعْلان. قالوا غزال وغُزْلَان، ولا يتجاوزون بالمعتل أفْعِلَة للعلة المذكورة نحو: غطاء وأغطية، وقضاء وأقْضِيَة وسماء وأسْمِيَة للسحاب إلا للمظل على الأرض لأنها لا تجمع إلا بالألف والتاء نحو: سموات. وأما سَمَى فى الكثرة فى سماء المطر فقليل. وقيل هي مؤنثة فتكون فى الكثرة على القياس، وفى القلة على غير قياس. وأما فُعَال بضمِ الفاء فقد جاء فى القلة على أفْعِلَة نحو: غراب وأغربة وخُرَاج وأخْرِجَة وزُقَاق وأزِقّة وذُبَاب وأذِبّة وحُوَار وأحْوِرَة، وجاء فيه على فِعْلة كغلام وغِلْمة وهو قليل وفى الكثرة على فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو قُراد وقُرْد، وذُباب وذُبّ وغُرَاب وغُرْب. وقد جاء ضم العين نحو: قُرُدُ وغُرُب وقوله: وفى فُعَال جاء قرد يريد فى فُعال بضم الفاء قولة جاء قُرْد أى جاء فيه ضم الفاء وسكون العين فى الكثرة. وقولة: وجاء كالغِرْبَان يريد أنه قد جاء فيه فِعْلان بكسر الفاء نحو

---

(١) لم أعثر على قائله في المراجع التي عدت إليها. وقد استشهد به الشارح لبيان أن رشاء يأتى على أرشية كما وردت في الشاهد.

ذِبّان وعِرْيَان وغِلْمَان. وقد جاء فُعْلَان: بضمها نحو حُوْرَان وزُقّان والأول أكثر. وربما اجتمع الكسر والضم فى كلمة واحدة لأنهم قالوا جوران وجيران، وأما فعيل فقد جاء فى القلة على أفْعِلَة نحو: رغيف وأرْغِفَة وجَرِيب وأجْرِبَة وسرير وأسِرّة وشذ جنين وأجْنُنْ. وقالوا: صبىّ وصبية وهو قليل. وفى الكثرة على فُعُل نحو رغيف ورُغُفْ وجَدِيْد وجُدُد وسرير وسُرُر. ومنهم من يفتح الراء الأولى طلبا للتخفيف. وعلى فِعْلان بكسر الفاء نحو ظَلِيْم وظِلْمَان لذكر النعام وقَضِيب وقِضْبَان وصبى وصِبْيَان وهو قليل. وبضمها كرُغْفَان وكُثْبَان. وقد يجتمع الضم والكسر فى الإسم الواحد نحو: قُضْبَان فإنه يجوز فيه ضم الفاء وكسرها وعلى أفْعِلاء نحو: نصيب وأنْصِباء وخميس وأخْمِسَاء وعلى فعال نحو: فصيل وفصال وعلى فعائل نحو: أفيل لولد الناقة وأفائل. وعلى فَعَل بفتحها نحو أدِيْم وأدَم. وقيل اسم للجمع وهو الأعْرَف. ومثله أفيق وأفَق. وأما فَعُول فقد جاء فى القلة على أفْعَلة نحو: خروف وأخرفة وعمود وأعمدة وقعود وأقعدة وعلى أفْعَال ولم يتجاوزوه فى المعتل نحو: فلو وأفلاء وهو قليل. وفى الكثرة فِعْلان بكسر الفاء ونحو خَرُوف وخِرْفَان وقَعُود وقِعْدَان وعتود وعِتْدَان. وعلى فُعُل بضمهما نحو عَمُود وعُمُد وعَتُود وعُتُد وأما عَمَد بالفتح: فهو اسم جمع على الأظهر، ولقولهم هو العَمَدُ وجاء على فعائل فقالوا للدلوذنوب وذنائب.

٧٥٧ وفَاعَل دَوَانِق وفَاعِـل جاء جاء له الحِيطَانُ والكَوَاهِلُ

فاعل بفتح العين لا يكون إلا اسْماً، ويُكَسَّر على فواعل نحو دانق ودوانق وخاتم وخواتم على لغة من فتح التاء، وربما الحقوا الياء فقالوا [دوانيق][1] وهو قليل. وإنما قلبت ألفه واوا مطلقا لأجل ألف الجمع وكان قلبها إلى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وفَيْعَل نحو صيرف وصيارف، أو حملا على التصغير. وأما فاعِل بكسر العين المجرد من تاء التأنيث فيكون اسما صريحا وصفة.

وأما الإسم فيكسر على ثلاثة أبنية معرفة كان أو نكرة. أحدها: فواعل نحو:

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (طوارنيق) وهو تصحيف والأصح ماذكر.

كاهل وكواهل.والكاهل[1] معزز العنق من الظهر. وقالوا: خالد وخوالد وخاتم وخواتم على من كسر. وأما خواتيم فالأظهر أنه جمع خاتام لغة فى الخاتم. قال:

فَقُل لِذَاتِ الجَوْرَبِ المُنْشَقّ أَخذْتِ خَاتَامِى بِغَيْرِ حَقّ[2]

وذهب الفراء[3] إلى أن بواطيل بالياء من كلام المولدين. وثانيها: فِعْلان كسر الفاء نحو حائط وحِيْطَان، والياء فيه منقلبة عن واو لأنه من حاط يحوط، لسكونها وانكسار ماقبلها. وقالوا غائط وغِيْطَان وجان وجِنّان وحاجز وحِجْزَان وهو مايمسك الماء من شفة الوادى. وثالثها: فُعْلَان: بضم الفاء نحو: فالق وفُلْقَان للمطمئن من الأرض، وخائر وخُوْرَان. وقالوا فى المضاعف غال وغُلّان وسال وسُلّان. وقد جاء معتلة فى القلة على أفْعِلَة نحو: واد وأَوْدِيَة لأنه لو جمع على فواعل لأدى إلى الجمع بين واوين، وقلب الثانية همزة. ولو جمع على فُعْلان مطلقا للزم ضم الواو وكسرها، وكلاهما مستثقل فى الجمع، ولم يذكر المصنف فُعلان بضم الفاء. وقوله جاء له الحيطان والكواهل. والهاء فى له تعود إلى فاعل بكسر العين. وأما الصفة فيأتى ذكرها فيما بعد:

٧٥٨ وفى الإناثِ أعْنُقٌ وأذْرُعٌ وأعْقُبٌ وأيْمُنٌ متّسِعٌ

يريد أن الأمثلة الخمسة التى ثالثها حرف مد ولين المتقدم ذكرها إذا كانت لمؤنث، فإنها تكسر فى القلة على أَفْعُل. لأنه يختص بالمؤنث مطلقاً إلا ماشذّ. أما فَعَال بالفتح فنحو عَنَاق وأعْنُق. وقالوا: أتان وأتن. وأما مكان وأمْكُن فحمل له على فعالى نحو: عذرى وعَذَارى. وقيل فيه عَذَارِىّ مشددا، وعذارِ كالمنقوص ولم يسمع منه عذراء وعذر لما قالوا حَمْرَاء وحُمُرْ.

(١) الكاهل: مقدم أعلى الظهر، مما يلى العنق وهو الثلث الأعلى فيه ست فقر. انظر اللسان (كهل)

(٢) القائل: مجهول:
الشاهد في قوله: «خاتامي» حيث جاءت في خاتم: خواتم — وخواتيم هي جمع خاتام التي هي لغة في خاتم. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢٥٦/٢، شرح شواهد الشافية ١٤١، اللسان ٤/١٥، شرح المفصل ٥٣/٥.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٥، حيث يقول: «قال الفراء لم يجيء في فاعل فواعيل إلا في شيء من كلام المولدين، قالوا: باطل وبواطيل،...».

٧٥٩ وفى الصِّفَاتِ شِيْخَةٌ خُلْقَانُ ... كُثٌّ كُهُولٌ أجْلُفٌ حِسَانُ
٧٦٠ ومثل أبْطَالٍ صعاب وَوَرْدْ ... فى أفْعَل حُمْرٌ وبِيْضٌ فاطَّرَدْ
٧٦١ وصَفْاً وفى الأسْمَاء كالأفَاكِلِ ... فاعِلَةٌ تُجْمَعُ كالعَوَاذِلِ

لما كان الثلاثى المجرد عن الزيادة ينقسم إلى اسم وصفة كما مر فى أبنية الآحاد وذكر تكسير الإسم أولا، أتبعه بتكسير الصفة لكونها فرعا على الإسم، وقياسها أن لا تكسر كالفعل، بل تجمع جمع [سلامة][1] لمشابهته الفعل بالحاق علامته. فقولك: ضاربون كيضربون لفظا، لكن لما كانت الصفة قد تُقَام مَقَام الموصوف، صح تكسيرها تغليبا لجانب الإسمية. أما فَعْل بفتح الفاء وسكون العين فتكسر فى القلة على فِعْلة بكسر الفاء كقوله: شِيْخَة فى جمع شَيْخ. وقد جاء على أفعال قالوا: أشْيَاخ وهو مطرد فى معتل العين كضيف وأضْيَاف. وجاء على أفْعُل نحو عبد وأعْبُد، وعَبْلٌ وأعْبُل، وفى الكثرة على فِعَال نحو: صَعْب وصِعَاب، وقَتْل وقِتَال، وعلى فُعُول كشُيُوخ وضُيُوف وكُهُول، وعلى فِعْلان بكسر الفاء كشِيْخَان وضِيْفَان وبضمها نحو عُدان وعُقدان، وعلى فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو: كَثٌّ وكُثٌّ يقال: رجل كَثُّ اللحية ورجال كُثٌّ. وقالوا: فرس وَرْدٌ وخيل وُرْد، ورجل ثَطٌّ وقوم ثُطٌّ. وعلى مَفْعَلَة كشيخ ومشيخة، وهو قليل. وأما فَعَل: بفتحها فقد كسر فى القلة على أفْعَال نحو: بَطَلٌ وأبْطَال، وخَلَفٌ وأخْلَاف، ونَصَفٌ وأنْصَاف وعَزَبٌ وأعْزَاب وفى الكثرة على فُعْلَان بضم أوله كقوله خُلْقَان فى جمع خلق، وقالوا ذَكَر ذُكْرَان، وقالوا أخٌ وأخوان بكسر أوله فى الصَّداقَة. وعلى فِعَال نحو حَسَن وحِسَان، وعلى فُعُل نحو: نَصِف ونُصُف وهو نادر. وأما فِعْل: بكسر الفاء وسكون العين فيكسر فى القلة على أفْعَال نحوض خِلْف وأخْلَاف ونَضْو وأنْضَاء وحِلْو وأحلاء، وعلى أفْعُل كجلف وهو قليل. والجلف الشاة المسلوخه بغير رأس. وفى الكثرة على فُعُول قالوا عِلْج وعُلُوج. وأما فَعِل: بفتح الفاء وكسر العين فيكسر فى القلة على أفعال نحو: نَكِر وأنكار ويَقِظ وأيقاظ على لغة الكسر. وفى

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (السلامة).

الكثرة على فعال نحو عَجِل وعِجَال وفرح وفِرَاح، وعلى فُعْل نحو خَشِن وخُشْن، وعلى فَعَالى نحو حَذِر وحَذَارى وعَجِلٌ وعَجَالى، وعلى فَعْلى نحو زَمِن وزَمْنَى. وأما فَعُل بفتح الفاء وضم العين فقد كُسِّر فى القلة على أفْعَال نحو نجد وأنجاد ويقظ وأيقاظ فيمن ضم وفى التنزيل: ﴿وَتَحسَبُهُمْ أيْقَاظاً﴾[1] وأما فُعْل بضم الفاء وسكون العين فقد كُسِّر فى القلة على أفْعَال نحو: حُرّ وأحْرَار، ومُرّ وأمْرَار، ولم يسمع له كثرة. وأما فُعُل بضمهما فيكسر فى القله على أفْعَال نحو: جُبُب. وأجْبَاب. ويقال: جُبُبٌ للواحد والجمع. وقالوا عُلطُ وأعْلاط، قال:

.... أوْرَدْتُــهُ قَلَائِصاً أعْلَاطَــا[2]

وهو قليل. وأما فِعِل بكسرهما فنحو امرأة بِلِز. وقياسه فى القلة أبلاز كآبال. وأما فُعَل بضم الفاء وفتح العين نحو: حُطَم فقياسه فى القلة أحْطَام كأرطاب وأما فِعَل بكسر الفاء وفتح العين فقياسه أفعال نحو: سِوىَ وأسْوَاء وعَدَا وأعْدَاء ولا يخفى عليك بعد هذا حل ألفاظ الكتاب ومقاصد المصنف. وآعلم أن هذه كلها تجمع بالواو والنون فى المذكر إذا آستوفت الشروط المعتبرة فيه نحو: صعبون وحسنون وخبثون وفرحون. وفى التنزيل: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بمَا لَدَيْهِم فَرِحُون﴾[3] وكذلك سائرها. وفى المؤنث بالألف والتاء. وشذ عِلْجَة وعِلَج. ومنها مايجمع جمع السلامة ولا يكسر نحو: رجل حلو الشمائل وقوم حلوون ورجل جد لذى الحظ.

(١) سورة الكهف آية ١٨.

(٢) القائل: نقاوة الأسدي ابن عم الخدلي. ويروى أيضا لرجل من بني مازن وهو من الرجز وتمام البيت:ـــ

كالتـــرجمان لقـــى الأنباطـــا
أوردتـــه قلائصا أعلاطـــا

الشاهد في قوله: «أعلاط» حيث استشهد به الشارح على أن لوزن فعل أفعال فقال: علط أعلاط، وذكر هذا الشاهد تدليلا على مايقول.

انظر الرجز في السيرافي ١٢٦، اللسان (فرط) ٢٤٢/٩، (لغط) ٢٦٨/٩ ـــ ٢٧٠، مقاييس اللغة ٢٦٣/٥، تهذيب الألفاظ ٥٩٧، ٨٤٤، الصحاح ١١٣٩/٣، الصحاح ١٩٢٨/٥، مختصر تهذيب الألفاظ ٣٦٢ شرح سقط الزند ١٦٣٣، تهذيب اللغة ٥٨/٨.

(٣) سورة المؤمنون آية ٥٣.

وجدون وندس وندسون ووجل ووجلون. وفى التنزيل: ﴿إِنَّامِنْكُم وَجِلُون﴾[1] وأما قوله: وورد فى أحمر وبيض فاعلم أن أفعل إما أن يكون صفة أو غير الصفة. والصفه غالبة وغير غالبة. أما الصفة غير الغالبة فإن كان مؤنثه فعلاء كسر على فُعْل بضم الفاء وسكون العين كمؤنثه نحو: أحمر وحُمْر، وأسود وسود، وأبيض وبيض. والأصل فى بيض بُيْضٌ بضم الأول، لكن كسر لئلا تقلب الياء واوا فيلتبس بجمع ماعينه واو كسود فى جمع أسود.

قوله: فاطرد يريد جمع أفعل صفه قياس مطرد على فُعْل. وقد جاء على فُعْلَان بضم الفاء نحو: سُوْدَان وشُقْرَان. وقالوا بيضان بكسرها لتسلم الياء. وقد جاء على فُعْلَى ويختص بما يتضمن عيبا نحو: أحْمَق حَمْقَى وأنْوَك ونُوْكَى. وإن كان مؤنثة على فُعْلَى أو أفْعِلَة كسر على أفاعِلْ. مطلقا كالأكابر والأفاضل. وفى التنزيل: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيْهَا﴾[2] وقالوا رَمَلٌ وأرامل. وبالواو والنون فى التصحيح الأفضلون. وفى التنزيل: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْن﴾[3] ﴿بالأَخْسَرِيْنَ أعْمَالَا﴾[4] وكذلك الصفة الغالبة نحو أبْطَح وأبَاطِح وأجْرَع وأجَارِع، وبالواو والنون جمع السلامه إن آستوفى الشروط. وأما الإسم غير الصفة مطلقا فيكسر على أفاعل أيضا نحو: أفكل وأفاكل وأشار إليه بقوله: وفى الأسماء كالأفاكل، والأفكل الرعدة. وقالوا أدم وأوادم وأجْدَل وأجَادِل. وآحترز بالإسم عن الصفة غير الغالية. فإن حُكْمَ الغَالبِةِ حُكْمُ الإسم مطلقا فى الجمع. وأما قوله: فاعلة تجمع كالعواذل. فاعلم أن فاعلة مطلقا تجمع على فواعل نحو عاذلة وعواذل وكاتبة وكواتب وفاطمة وفواطم وعاتكة وعواتك. وقد أجروا مافيه الهمزة مجرى الياء فقالوا: قاصعاء، وقواصع ونافقاء ونوافق وسابياء وسواب وكذلك المؤنث الذى لا تاء فيه نحو طالق وطوالق، وطامث وطوامث

---

(١) سورة الحجر آية ٥٢.

(٢) سورة الأنعام آية ١٢٣.

(٣) سورة آل عمران آية ١١٩، سورة محمد آية ٣٥.

(٤) سورة الكهف آية ١٣٠.

وخاسر وخواسر. وقد جاءت على فُعَّل مطلقا نحو: نائمة ونُوَّم وصائمة وصُوَّم وحائض وحُيَّض وحَاسِرٍ وَحُسَّر.

٧٦٢ وَفَاعِــلٌ كَشُهَّــدِ حُلُــولِ فَوَارِسِ رُكْبَانِ غُوْذِ حُوْلِ

٧٦٣ هَلْكَى وأشْهَادِ غُزِىّ ونُزُلْ بَرَرَةِ صَحْبِ وُلاةِ ونُــزُلْ

فاعل إذا كان صفة مطلقا فله فى التكسير أربعة عشر بناء على الأصح. وقد ذكر له اثنا عشر مثالا. أحدها: فُعَّل كشاهد وشُهّد وهو الحاضر. وقالوا فى معتل العين منه نائم ونُيّم وصائم وصُيّم وعائل وعُيّل. قال:

.... وإذا هم نزلوا فماوى القبل[1]

وقالوا نُوّم وصُوّم بالواو. وفى معتل اللام غاز وغُزَّى. وفى التنزيل: ﴿أَوْكَانُوا غُزًّى﴾[2] الثانى: فُعُول نحو: حال وحُلُول وهو من حل فلان بالمكان، فهو حال فيه. وقالوا جالس وجلوس وقَاعِد وقُعُود. وفى التنزيل: ﴿قِيَاماً وقُعُودًا﴾[3]. الثالث: فَوَاعِل: نحو: فَارِس وفَوَارِس وهو شاذ، لأن فواعل فى الصفات مخصوص بصفة المؤنث، فلو كسر عليه صفة المذكر لا لتبس فاعله بفاعل المؤنث وأما فوارس فلما كان صفة تختص بالمذكر جرى مجرى الإسم، فجاز جمعه على فواعل. وذهب المبرد إلى أنه أصل فى المذكر والمؤنث لأنه قد جاء هالك وهوالك وناكس ونواكس. وقيل إنه لم يأت فيمن يعقل إلا فوارس وهوالك ونواكس. قال:

وإذَا الرِّجَالُ رَأَواْ يَزِيْدَ رأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ[4]

---

(١) لم اعثر على قائله، ولم أجده في المراجع التي اطلعت عليها.

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٦.

(٣) سورة آل عمران آية ١٩١.

(٤) القائل: الفرزدق من قصيدة له من الكامل يمدح فيها آل المهلب:

الشاهد في قوله: «نواكس» حيث جاءت جمعا لناكس وهي صفة للعاقل. وقد جاء جمع ناكس وزن فاعل على فواعل: نواكس: وهي مخالفة لما تعارف عليه النحاة من أنه لايجمع على فواعل نعتا للمذكر خوفا من التباسه بصفات المؤنث: فلا يقولون في ضارب ضوارب ولا في قاتل: قواتل لأن هذين الجمعين للمفرد: ضاربة وقاتلة: فيقال: ضاربة: ضوارب، وقاتلة قواتل: وقد أورد العرب =

وقيل الرواية نَوَاكِس يريد نواكسين. وأما فى غير من يعقل فقد جاء منه شواهق وصواهل ونواهق ونوادل إلى غير ذلك تشبيها لما لا يعقل بالمؤنث بالتاء.

الرابع: فُعْلان: نحو: راكب ورُكْبَان وصاحب وصُحْبَان وراع ورُعْيَان. الخامس: فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو: عائذ وعُوْذ وهو القريبة من وقت النتاج. وحائل وحُوْل وهى التى لم تحمل من ضراب الفحل. وقيل الأصل فيهما عُوُذ، وحُوُل بضم الواو فحذفت الضمة طلبا للخفة.

السادس: فُعْلَى ويكون فيما يتضمن نحو هالك وهلكى ووامق وومقى.

السابع: أفْعَال نحو: شاهد وأشهاد. وفى التنزيل: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ﴾[1] وقالوا: ناصر وأنصار وصاحب وأصحاب. الثامن: فَعِيل نحو: غاز وغَزِى. وقال أبو على إنه مفرد يقع على الجمع. فهو أسم للجمع كعازب وعَزِيْب وحاج وحَجِيْج.

التاسع: فُعُل بضم الفاء والعين نحو: نازل ونُزُل. العاشر: فَعَلَة: بفتح الفاء والعين نحو: بار وبررة وكافر وكفرة وفاجر وفجرة. وفى التنزيل: ﴿كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾[2]، ﴿الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ﴾[3] الحادى عشر: فُعَلَة بضم الفاء وفتح العين وهو مختص بمعتل اللام نحو: وال وولاة وقاض وقُضاَة. والأصل وُلِيَة وقُضِيَة تحركت الياء وآنفتح ماقبلها قلبت ألفا. الثانى عشر: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو صاحب وصَحْب. وراكب ورَكْب وهو ليس بجمع عند سيبويه[4] كما تبين فى صدر الكتاب خلافا للاخفش. وأما قوله: بُزُل بضم الفاء والعين فجمع بازل وهو البعير

= كلمة فارس فجموعها على فوارس لأنه لايلتبس بالمؤنث. وجاءت نواكس هنا للضرورة. وقد استشهد بها كل من سيبويه ٢٠٧/٢، المقتضب ١٢١/١، ٢١٩/٢، الكامل ٢٧٢/١، جمل الزجاجي ٣٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٥، الخزانة ٩٩/١، شرح شواهد الشافية ١٤٢، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٥، ديوانه ٣٧٤ ــ ٣٨٠.

(١) سورة هود آية ١٨.

(٢) سورة عبس آية ١٦.

(٤) سورة عبس آية ٤٣.

(٥) سيبويه ٢٠٩/٢.

المُسِنّ، وأصله بُزْل بسكون العين فهو من القسم الخامس، إلا أنه حرك للضرورة. وأما الثلاثة التى لم يذكرها فنحو: فُعَّال كشُهّاد وكُفّار ورُكّاب وفى معتل العين صُوّام ونُوّام. قال:

.... فَمَا أَرَّقَ النُّوَامَ إِلّا سَلامُهَا[1]

وفُعَلَاء كشاعر وشُعَرَاء وجاهل وجُهَلَاء. وفِعَال نحو صِحَاب ورعاء. وقالوا أم وإِمَام وفى التنزيل: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِيْنَ إِمَامًا﴾[2]

٧٦٤ وفى فَعِيْـل أَنْبِيَـاءِ ونُـذُر قَتْلى وخِصْيَان وأَيْتَامٌ، كَثُر

يريد فى فَعِيل: إذا كان صفة فإنه يكسر على أمثلة ذكر منها خمسة. أحدها: أَفْعِلاء نحو نَبِيى وأَنْبِيَاء وصَدِيق وأَصْدِقاء. وقد اطرد فى مضاعفه. قالوا لبيب وأَلِبّاء وطبيب وأَطِبّاء وعزيز وأَعِزّاء. وقالوا فى المعتل منه غَنِيّ وأَغْنِيَاء وشَقِّي وأَشْقِيَاء. وثانيها: فُعُل بضم الفاء والعين نحو نذير ونذر. وفى التنزيل: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ﴾[3] وقالوا جديد وجُدُد. وثالثها: فَعْلَى ويكسر عليه فعيل بمعنى مفعول نحو: قَتِيْل وقَتْلَى وجَرِيْح وجَرْحَى وأسير وأَسْرَى أو بمعنى فاعل مما به آفة أو دخل فى أمر مكروه نحو مَرِيْضٍ ومَرْضَى وغَرِيْق وغَرْقَى. ورابعها: فِعْلَان بكسر الفاء نحو: خصى وخصيّان وعلى فُعْلَان بضمها نحو: ثنى وثُنْيَان. وخامسها: أَفْعَال نحو: يتيم

---

(١) القائل: أبو الغمر الكلابي من الطويل. وتمامه:

أَلا طَرَقَتْنَا مية ابنة منذر فَمَا أَرَّقَ النُّوَامَ إلا سَلَامُهَا

ويروى عجزها:

فما أرق النيامية إلا كلامها.

الشاهد في قوله: «النوام أو النيام» حيث أن أصل النوام: النيوام، قلبت الياء واوا وأدغمت في الواو وقلبت الواو ياء. وادغام الياء في الياء شاذ.

وقد استشهد به كل من: شواهد العينى ٢٧٨/٤، التصريح ٢٨٣/٢، الأشموني ٣٢٨/٤، يس ٣٨١/٢.

(٢) سورة الفرقان آية ٧٤.

(٣) سورة القمر آية ٢٣.

وأيْتام وشَرِيف وأشْرَاف. قوله: كثر: يريد أن ماذكره من الأمثلة الخمسة هو الكثير المطرد. وأما مما لم يذكره. فَفُعَلاَء نحو: كريم وكُرَماء وفَقِيه وفُقَهاء. وفِعَال: نحو ظِرَاف وكبَار وصِغَار وفى التنزيل: ﴿وَمَلائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾[1]، ﴿وسَلَقُوكُمْ بأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾[2]، وفِعْلَة نحو: خصى خِصْيَة وأَفْعِلَة نحو: شحيح وأشِحّه وفى التنزيل: ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُم﴾[2] وفُعُول: قالوا ظريف وظروف. وقد جاء على فَعَالى وفُعَالى قالوا: أسَارَى وأُسَارَى.

٧٦٥ فَعُولٌ الأنْثَى عَجَائِزٌ وَفُعْلُ هم وُدَداءُ وأوِدَاء رُسُل

فَعُول يستوى فيه المذكر والمؤنث إفرادا وجمعا. وقد ذكر لتكسيره أربعة أبنية: الأول: [فعائل][3] جمع الأنثى من فعائل عَجُوز وعَجَائِز، وقالوا صَعُودٌ وصَعَائِد. الثانى: فُعَلاء. قالوا وَدُوْدٌ وَرُدُاءُ تشبيها له بفعيل نحو كريم وكُرَماء. ولم يجمع فى هذا البناء من فَعُول غيره. الثالث: أفْعِلَاء نحو: أودّاء. الرابع: فُعُل بضم الفاء والعين نحو: رسول ورُسُل وقالوا صَبْور وصبُرٌ مطلقا وجَزُور وجُزُر.

٧٦٦ وفى فِعَال دُلُث هِجَانُ وَجَمْعُ ذَا بالوهم يُسْتَبَانُ

فِعَال بكسر الفاء صفة يكسر على ثلاثة أبنية: أحدها: فُعُل بضمها نحو: دِلَاث ودُلُث للسريعة من النوق، وكناز وكُنُز. وثانيها: فِعَالٌ بكسر الفاء نحو ناقة هِجَان ونوق هِجَان، وهى البيض. وقالوا درع دِلَاص ودروع دِلَاص. ويتوهم أن كسرة المفرد غير كسرة الجمع، والألف التى فى الجمع غير التى فى المفرد كما مر. وهو معنى قوله وَجَمْعُ ذا بالوهم يُسْتَبَانُ. أى بالوهم يُتَبَيَّنُ الفرق بين الواحد والجمع، ولا يستنكر ذلك بدليل تكسيرهم فعالا نحو: جِوَار على فِعَال، وليس بينهما إلا اختلاف حركة الفاء. وثالثها: فعائل. ولم يذكره. قالوا شمال للخليفة وشمائل.

---

(١) سورة التحريم آية ٦.

(٢) سورة الاحزاب آية ١٩.

(٣) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) و (ك)، والأفضل وجودها.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٧٦٧ وفى فَعال صنع نور الخفر وفيعل كأهوناء قد ظهر

أما فَعال بفتح الفاء صفة فقد ذكر لتكسيره بناءين. الأول: فُعُل بضم الفاء والعين نحو صناع وصُنُع وهى المرأة الحاذقة، وقالوا جماد للبخيلة وجمد. الثانى: فُعْل بسكون العين فى معتله نحو نوار ونور. وهى النفور من الريبة. وكذلك قالوا نور الخفر لأن الخفر الحياء. وقالوا عوان وعُوْن وجواد وجُوْد. وقيل أصله الضم إلاأنهم حذفوا الضمة استثقالا على الواو، وقد جاء فى جمعه فعلاء نحو: جبان وجبناء وفِعال بكسر الفاء نحو: جواد وجياد. وأما قوله: وفيعل كأهوناء قد ظهر فاعلم أن فَيْعِلاء بكسر العين يختص بمعتلها، ويكسر على أفْعِلَاء نحو: هين وأهوناء وبُيّن وأبْيِنَاء. وحكى الجرمى فى جيد وأجود والأصل فى هين هيون، فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو وأدغمت فى الياء. فإذا جمع ظهرت الواو فى الجمع لعدم الموجب لقلبها، ويجمع جمع السلامة وهو الأصل فيه. وفى الحديث «المؤمنون هينون لينون»[1]. وعلى أفْعَال: قال: ميّت وأموات وفى الصحيح ميتون. وفى التنزيل: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾[2]. وعلى فِعَال نحو جَيِّد وجِيَاد.

٧٦٨ ومفعل كَيْفَ أتى مَفَاعِلُ مَدَاعِسٌ مَنَاكِرُ مَطَافِلُ

يريد أن كل اسم فى أوله الميم زائدة وبعدها ثلاثة أحرف أصول فإنه يجمع على مفاعل مطلقا، وله تسعة أمثلة: لأن الميم إما أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، وكذلك العين. وضرب ثلاثة فى مثلها تسعة. أما مِفْعَل بكسر الميم فنحو مِدْعَس ومَدَاعِس. وهو الرمح الأصم. وأما مُفْعَل بضم الميم وفتح العين فنحو: مُنْكَر ومَنَاكر. وهو اسم المفعول. وإما بضم الأول وكسر الثانى فنحو مُطْفِل ومطافل وهى الظبية التى لها طفل، فهذه هى التى ذكرها. وأما سائرها فنحو: مَسْجِد ومَسَاجِد بفتح الميم وكسر العين ومَدْخَل ومَدَاخِل بفتحهما معا. ومُنْخُل ومُنَاخِل بضمهما ومِنْخِر ومناخر بكسرهما وكذلك ماكان فيه الفاء فنحو معونة

---

(١) حديث مرسل: انظر: الجامع الصغير للسيوطي. ومختلف فيه بين الحسن والضعيف.

(٢) سورة الزمر آية ٣٠.

معاون. وآعلم أن كل آسم ثلاثى فى أوله ميم زائدة ومعها حرف آخر زائد فإنه يحذف منه الزائد، وتبقى الميم لدلالتها على اسم الفاعل والمفعول، وتجمع على مفاعل. نحو مقطع ومقاطع ومغتسل ومغاسل ومقتدر ومقادر. ومزدجر ومزاجر ومختار ومخاتر ومصطفى ومصاف.

٧٦٩ وَعَنْكَبُوتٌ جَمْعُه عَنَــاكِبْ والجَمْعُ قد يُجْمَع كالأَكَالِبْ

ماكان من الأسماء رباعيا وفيه زائد، فلا يخلو إما أنْ يكون الزائد رابعا مدة أولا يكون: فإن لم يكن حذف الزائد مطلقا فى الجمع كما فى نحو عنكبوت، لأن التاء والواو فيه زائدتان. والوزن فَعْلَلُوت. بدليل حذفهما فى قولهم: العنكباء والمعنى واحد فيصير عنكبا بوزن جَعفر، ويقال فى تكسيره عناكب كما يقال جعافر. ويقال فى قمحذوة قماحذ، وفى محرنجم حراجم. وفى حبو كرى حباكر وفى جحجبا جحاجب، وفى مدحرج دحارج وفى جحنفل جحافل، وفى سميدع وقدوكس سمادع وقداكس. وأما نحو عذافر فإن تكسيره بحذف ألفه. والإتيان بألف التكسير فى موضعه. وإن كانت مدة رابعة لم تحذف لما مر بل تثبت الياء. وتقلب إليها الألف واوا نحو: سراديح وشياطين وعصافير ويعاقيب ودهاليز. وأما نحو: عيضمون للناقة المسنة، وعيسجون للغليظة، فإنه يجب حذف الياء فيهما لتقع الواو رابعة فتقلب ياء، فيقال: عضامين وعساجين وإلا لو حذفت الواو لأدى إلى حذف الياء، لأنها ليست رابعة. فيخرج الإسم عن بناء التكسير. وأما قوله: والجمع قد يجمع كالأكالب. فاعلم أن الجمع إن كان قلة كسر على أفاعل فيقال فى أكلب: أَكَالِب. فأكالب جمع أكلب وأكلب جمع كلب. وقالوا: أيد وأياد وأسورة وأساور. وفى التنزيل: ﴿وَحُلُّوا أَسَاوِرَ من فِضَّةٍ﴾[1] وعلى أفاعيل نحو: نَعَمٌ وأَنْعَام وأناعِيم. وقالوا عرب وأعراب وأعاريب. وقالوا أشقيات وأُعطيات بالألف والتاء فى جمع أشقية وأُعطية، وإن كان كثرة كُسّر على مفاعيل: فإنهم قالوا: مصير ومصران ومصارين وعلى فعائل نحو: جمال وجمائل. وبالألف والتاء نحو: جمالات ورجالات. وآختلف فيه، فظاهر

---

(١) سورة الإنسان آية ٢١.

كلام سيبويه[1] يدل على أنه مقصور على السماع وليس بقياس. لأنه قال: ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والحلوم. وأجازه المبرد[2] قياسا مطردا. وقال آبن الخباز: إن الزمخشرى[3] يراه قياسا. وكلام آبن الحاجب فى شرح المفصل[3] يدل على خلافه.

٧٧٠ وفى المهالبــة هاء لاحقــة وهــى للتعــويض كالزنادقــة

التاء اللاحقه بمفاعل فى الجمع مشتركة بين معان. أحدها: التعويض من ياء النسب نحو المهالبة، فإنه جمع مُهَلّبِى منسوب إلى المهلب. كما أن التاء فى الزنادقة عوض من الياء فى زنديق. وهو المراد بقوله للتعويض كالزنادقة.

وثانيا: لتأكيد تأنيث الجمع نحو: الملائكة. وثالثها: للدلالة على التعريف نحو: الموارخة. ورابعها: أن تكون للنسب والعجمة نحو: البرابرة والسيايحة.

وخامسها: كما ذكر فى الزنادقة وهو جمع زنديق وهو فارسى. والأصل زناديق فلما حذفت الياء عوض منها التاء، وكذلك لا يجوز الجمع بينهما. وآعلم أنه قد جاءت جموع على غير واحدها المستعمل. فمن ذلك: ليلة وليال، وقياس مفرده ليلاء، ومنه باطل وأباطيل، وقياس مفرده ابطيل، وحديث وأحاديث، وكأنه جمع أحدوثة، وهى عبارة عن المعنى المتحدث به. والحديث عبارة عن اللفظ، ومنها لمحة

(١) يذكر سيبويه في كتابه ٢/٢٠٠ عنوانا جانبيا «هذا باب جمع الجمع» ويقول: أما أبنية أُدنى العدد فتكسر منها أفعلة وأفْعل على أفاعل، لأن (أفعلا) بزنة أفعل وأَفْعِلَة بزنه أَفْعَلَة كما أن أَفْعَالًا بزنة إِفْعَال وذلك نحو: أَيْدٍ وأَيَادٍ وأوطب وأواطب...
وأما ماكان (أفعالا) فانه يكسر على (أَفاعيل) لأن أفعالا بمنزلة إفعال وذلك نحو: أنعام وأناعيم، وأقوال وأقاويل، وقد جمعوا (أفعلة) بالتاء كما كسروها على أفاعل وذلك قولهم. أعطيات وأسقيات ومثل ذلك الحمرات والطرقات والجزرات وكذلك الطرق والبيوت.

(٢) قال المبرد في المذكر والمؤنث: «والجمع يجمع إذا اختلفت أنواعه وكذلك تقول طريق وطرق وطرقات، وأوطب وأواطب.. ومالم أذكره لك من الجمع فجمعه جائز إلا ماكان على مثال مفاعيل أو مفاعل فانه لاتكسير يتجاوز هذه الغاية.
انظر: المقتضب ٣/٣٣٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٤ ــ ٧٧.

وملامح وذكر ومذاكير. وقياس المفرد بينهما ملحمة ومذكار. ومنها: شبه ومشابه، وقياس واحده مشبه. ومنها: حاجة وحوائج فكأنهم بنوه على حائجة. ومنها ضرّة وضرائر، فكأنهم جمعوه على فَعَال. وفِعَال على فعائل وقالوا: أبابيل وعبابيد ولم ينطقوا لهما بمفرد. وقياسهما: وعَبْدِيد.

(بـاب التصغـير)

٧٧١ أَلْقَـوْلُ فى أَبْنِيَـةِ التَّصْغِيـــرِ أَشْبَـهُ شيءٍ هُوَ بالتَّكْسِيرِ
٧٧٢ على فُلَـــيْسٍ وَذُرَيْهِمٍ بني ثم دُنَيْنِيْــرِ بِيَــاءِ لَيِّـــنِ

التصغير والتحقير مترادفان وهما فى الأصل مصدرا صَغَّر وَحقَّر، وهو وصف فى المعنى بدليل أن اسم الفعل والمصدر لا يعملان مصغرين، كما لا يعملان موصوفين لبعدهما بذلك عن شبه الفعل. ويؤكده أنه لما قيل لبعض العرب كيف تصغر دمكمكا وهو العظيم الجثة قيل: شخت وهو الدقيق نظرا إلى المعنى. وفائدته الإختصار. أما أولا فلأن علامة التصغير مع تغير الحركة تقوم مقام وصف الشيء بالصغر. وأما ثانيا فلأن قولك رجل يحتمل الكبير والصغير، فإذا أردت التخصيص قلت رُجَيْل صغير، فإن أردت مع التخصيص الإختصار قلت: رجيل ولذلك لم يصغر الفعل وأما قول الشاعر:

يَامَا أُمَيْلَحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا من هاؤلَيّاءِ بين الضَّالِ والسَّمَرِ(1)

(١) القائل: نسب هذا البيت لأكثر من شاعر من البسيط ومنهم: العرجى، مجنون ليلى، ذو الرمة، ورواه ابن يعيش بصيغة أخرى:

يَامَـــــا أُمَيْلِـــــحَ غِزْلَانـــــاً شَدَنَّ لَنَـــــــا
من هؤلَيّائكـــــــــن الضَّالِ والسَّمَـــــــــرِ

الشاهد في قوله: «أميلح» فقد جاء مصغرا لأملح. والتصغير كما هو معروف من خصائص الأسماء، ولهذا فقد اعتبر الكوفيون أن صيغة أفعل هي اسم بدليل تصغيرها. والبصريون لا يوافقون على هذا الرأي، ويخرجون البيت على أساس الشذوذ. وخرجه آخرون على أن صيغة التعجب لما أشبهت صيغة التفضيل في الوزن، وكان فعل التعجب جامدا، أعطوا فعل التعجب حكم اسم التفضيل فأجازوا تصغيره. وقد استشهد به كل من: شرح شواهد الشافية ١/١٩٠، اللسان

فإن التصغير فيه راجع إلى المصدر، كما أن الإضافة إلى الفعل راجعة إلى المصدر. فإن قيل: فِعْلُ التعجب جامد فلا يكون له مصدر. قلنا: لما كان له مصدر فى الأصل ولم يذكر معه أجروه مجراه تجوزا، وله ثلاثة معان. تحقير مايوهم [أنه عظيم كرجيل، وتقليل مايوهم أنه كثير كدريهمات وهو مختص بالجمع وتقريب مايوهم][1] أنه بعيد نحو قبيل الفجر وفويق وتحيت.

قال:

.... تَئُوبُ فَتَأتِي مِنْ تُحَيْتِ ومِنْ عَلِ[2]

وهو مختص بالظروف. وزاد الكوفيون تصغير التعظيم كما فى قوله:

.... دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[3]

ونحو: ياأخى وياصديقى، وكُنَيْفٌ مُلِيءَ عِلْماً. وكلها عند البصريين من

= ٣٢٠/٢، أمالي ابن الشجرى ١٣٠/٢، الدرر ٤٩/١، ٢٢٩/٢، الهمع ٧٥/١، ١٩١/٢، الإنصاف ١٢٧، ديوان مجنون ليلى ١٦٨، اللسان ٤٤٠/٣، شواهد العينى ٤١٦/١، ٦٤٣/٣، الخزانة ٤٢/١ ـــ ٤٧، الأشموني ١٨/٣، ٢٦، الخزانة ٩٥/٤، المغنى رقم ٩٣٧.

(١) هكذا في (ق) وقد سقط من الأصل (ص) والأصح وجوده.

(٢) القائل: الشنفري من الطويل وتمامه:

إِذَا وَرَدَتْ أَصْدَرْتُهَا ثم أنها ... تَئُوبُ فَتَأْتِي مِنْ تُحَيْتِ وَمِنْ عَلِ

الشاهد في قوله: «تحيت» حيث صغرها الشاعر تحقيرا لما يتوهم أنه بعيد، إذ الأصل تحت. فلما أراد الشاعر إظهار أن هذا المكان ليس بعيد في الأسفل

قال: تحيت.. وقد استشهد به البغدادي في الخزانة ٤٠٤/١.

(٣) القائل: لبيد بن ربيعه العامري من الطويل وتمام البيت:

وكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنامِلُ

الشاهد في قوله: «دويهية» حيث جاءت مصغرة لكلمة داهية وهي المصيبة من مصائب الدهر وقد اعتبر الكوفيون هذا التصغير للتعظيم، وفسره معظم العلماء أنه للتعظيم وقد استشهد به كل من: شرح الشافية لابن الحاجب رقم ٣٨، ابن الشجرى في أماليه ٢٠/١، همع الهوامع ١٨٥/٢، الأشموني ١٥٧/٤، الدرر ٢٢٨/٢، ديوانه ٢٥٦.

الأقسام الأول بِضَرْبٍ من التأويل. وأما قوله: أشبه شيء هو بالتكسير. فآعلم أن التصغير يشبه التكسير من وجوه ولذلك قال سيبويه[1]: التصغير والتكسير من واد واحد، أحدها: أنه فرع على المُكَسَّر، كما أن المكسر فرع على المفرد وثانيها: أن المكسر تتغير صيغته كما تتغير صيغة الواحد فى التكسير. وثالثها: أن له بناء مخترعا كالتكسير. ورابعها: أن ياء التصغير تقع ثالثة، كما أن علامة التكسير فى أكثر الثلاثى، ومازاد عليه كذلك مطلقا. وخامسها: رد اللام المحذوفة من الثلاثى فيها. وسادسها: حذف الزائد الذى ليس بمد رابع، واثباته إذا كان كذلك. وسابعها: حذف الأصلى فيهما. وثامنها: فتح ماقبل ياء التصغير كفتح ماقبل الألف. وتاسعها: حذف ألفات الوصل. وعاشرها: إعلال اللام بحرف اللين قبلها. وأما قوله: على فُلَيْسٍ وَدُرَيْهِمٍ بنى إلى آخره. فمعناه أن للإسْم المتمكن فى التصغير بحسب عدة أبنية الأصول ثلاثة أمثلة غالبا: فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل فالأول للثلاثى مطلقا نحو: فُلَيْس. وبريد وجُدَيْع. والثانى: للرباعى والخماسى المحذوف اللام من غير تعويض نحو: دريهم وجعيفر وسفيرج وفريزد، الثالث: للخماسى المعوض من محذوفه، ولما رابعه حرف مد ولين نحو: سفيريج ودنينير وما خرج عن هذه الأمثلة فلعلة يأتى ذكرها.

وقوله: بياء لين: الأشبه أن يريد بها المنقلبة مطلقا، لأنها ساكنة مكسور ماقبلها، ويحتمل أن يريد به ياء التصغير لأنها ساكنة. أو الياء التى للتعويض. وآعلم أن المراد من هذه الأمثلة موازنة الحركات والسكنات فى الجملة لا مقابلة الأصل بالأصل، والزائد بالزائد. وإلا لما صَحّ أن يقال وَزْنُ نُوَيْسٍ فى تصغير ناس فُعَيْل، وضُوَيْرب فى تصغير ضَارِبٍ فُعَيْعِل ومفيتيح فى تصغير مفتاح فُعَيْعِيْل لأن وزن الأول فى التصريف عويل والثانى فويعل والثالث مفيعيل.

٧٧٣ أَوَّلُهَا جَمِيْعُهَا قَدْ ضُمَّا فَلِلثُّلاَثِى فُعَيْلُ حُتِمَا

الضمير فى أولها يعود على الأمثلة المذكورة للتصغير مطلقا، واعلم أن الإسم

---

(١) انظر: سيبويه ٢/١٠٦.

المتمكن تلحقه فى التغصير أربع تغييرات: ضَمُّ أوله وفتح ثانيه وزيادة الياء ثالثة وكسر مابعد الياء فى غير الثلاثى. أما ضم أوله فلأن لفظ المصغر يشبه فعل مالم يُسَمَّ فاعله، إما لأنّه يتضمن معنى المكبر وزيادة، كما يتضمن معنى الفاعل، وإما لأنه مسبوق بالمكبر كما أن مالم يسم فاعله مسبوق بمسمى الفاعل. وقيل: آختص أوله بالضمة لأن الشفتين تنضم لها فيصغر المخرج بانضمامها فكان مناسبا لمعنى التصغير.. وأما فتح ثانية فلأنه لو ضم لانقلبت ياء التصغير واوا، ولو كسر لالتبس بالمكبر نحو مقيم ومحيل، ولأنه لو ضُمَّ لتوالت ضمتان، ولو كسر التوالت كسرتان، لأن مابعد الياء يكسر، وهى لسكونها لا يعتد بها حاجزا. وأما زيادة الياء فلأن تغيير الحركات لا يكفى فى امتياز المكبر عن المصغر لأن فى المكبر ما الأول منه مفتوح. الثانى: كصُرَد ولأن التصغير معنى فلابد له من حرف يدل عليه، وكانت ياء لأن الأولى بالزيادة حروف المد واللين، والألف قد أستبدّ بها الجمع، والياء أقرب إليها لثقل الواو، وكانت ثالثة لأنها لا يمكن وقوعها أولا لسكونها، ولا ثانيا لئلا تقلب واوا لانضمام ماقبلها، ولا آخراً وإلا لكانت حرف إعراب، فيفضى إلى حذفها للتنوين الطارىء عليها. وأما كسر مابعدها إن لم يكن حرف إعراب فإنما ليجانس الياء، وإما حملا على ألف التكسير لكونها من واد واحد. وأما قوله فللثلاثى فُعَيْل حتما: فمعناه أن اللازم للإسم المتمكن مطلقا من هذه التغييرات، إنما هى الثلاث الأول، لوجوب آشتمال الثلاثى منه عليها. ولذلك قال حتما ونصب حتما على المصدر أى حتم ذلك فيه حتما أى أوجبه وجوبا.

٧٧٤ فقل ممثلا لذاك راويا أخشى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً غاديا

قد تقدم أن الثلاثى مطلقا له من الأمثلة المذكورة للتصغير فعيل. فقوله لذاك إشارة إلى مثال الثلاثى وهو فعيل. وأما ركيب ورجيل فتصغير ركب ورجل بفتح الراء وسكون الجيم. وقوله: راويا إشارة إلى البيت الذى يحتج به على أنهما ليسا بجمعى تكسير لراكب وراجل لتصغيرهما على لفظهما. وقوله راويا إشارة إلى الذى ذكرهما فيه وصدره:

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْباً أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا[1]

ولو كان من الجموع لرد إلى الواحد لكونهما على أبنية جموع الكثرة لأن فَعْلاً ليس من جموع القلة. وذهب الأخفش إلى أن فَعْلا فيهما جمع تكسير لأنه لما كان له مفرد من لفظه وكان دالا على الكثرة دلّ على أنه جمع تكسير، لأن دلالة المفرد على الجمع على خلاف الأصل. وذهب الكوفيون إلى أن اسم الجنس نحو نَخْل وثَمَر جَمْعُ تكسير ويُبْطِلُهُ مَامَرَّ:

٧٧٥ وفى الرُّبَاعِىِّ فُعَيْعِلٌ وَجَبْ وفى الخُمَاسِىِّ الأَصِيلِ يُسْتَحَبْ

أما الرباعى الأصل أو الزائد أو الملحق به فيجب تصغيره على فعيعل بتكرير العين فيقال فى جعفر: جعيفر، وفى درهم دريهم، وفى أجدل أجيدل، وفى مجلس مجيلس وفى عجوز وصيرف وجهور: عُجَيْز، وصيَيْرِف وجُهَيْوَر، ويقال فى غلام غُلَيِّم، وإنما كررت العين فى هذا المثال دون اللام، إمّا لظهور المثلان فى المضاعف نحو سُلّم وسُلَيْلم وسُكّر وسُكَيْكر، وإما لأنهم غَلَّبُوا العين على اللام إذ هى أحق بالمحافظة عليها من التغيير، بدليل إعلال اللام فى نحو: هَوَى وثَوىَ دون العين. وأما الخماسى المجرد من الزيادة وهو المراد بقوله: الأصيل أعنى الذى كل حروفه أصلية، فَتُرَدُّ بالحذف إلى مثال الرباعى لئلا يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها وقوله: يستحب أى يستحب فيه فعيعل دون فعيعيل. والمعنى أن ترك التعويض من

---

(١) القائل: أحيحة بن الجلاح:
الشاهد في قوله: «ركيبا» حيث صغر هنا لفظ ركب على ركيب. وهذا يدل على أن لفظة ركب هي مفرد وليس جمعا لراكب كما يرى أبو الحسن. لأنه لو كان كذلك لقال في التصغير وفقا للقاعدة المعروفة في تصغير الجمع. ركب: رويكبون إن كان لمذكر ورويكبات إن كان لمؤنث. وقد استشهد به كل من: شرح شواهد الشافية ٢٠٢/٢، شرح المفصل ٧٧/٥، الأغاني ٣٢٨/١٥، التكملة ٢٣٧، الإقتضاب ١٥٢، البيان في غريب القرآن ٣٣٨/١، ١٣٦/٢، اللسان ٢٥٨/١٣، المنصف ١٠١/٢، المخصص ٥٥/٢، ١٢٢/١٤، الخزانة ٣٧/٣، المقرب ١٢٧/٢.

المحذوف مستحب لأن الغرض من الحذف التخفيف. فلو أتى بالعوض لزم مخالفة الغرض.

٧٧٦ إذْ كُنْتَ تَحْذِفُ الأَخِيْرَ مِنْهُ نحو سُفَيْرِج فَعَوّضْ عَنْهُ

٧٧٧ نحو سفيريج وَطَوْراً أُلْزِمَا نحو دُنَيْنِيْرِ بِيَاءٍ خُتِمَا

٧٧٨ فى كُلّ ما الرَّابِعُ منه حَرْفُ مَدْ وَبَعْدَ حَرْفِ المَدّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدْ

قد بينا أن الخماسى المجرد من الزيادة يرد بالحذف إلى مثال الرباعى. فقوله إذ كنت تحذف الأخير منه بيان لعلة وجوب الرد إليه لأنه بحذف الحرف الأخير منه يصير رباعيا فيقال فى سفرجل[1] سُفَيْرج وفى جحمرش: جُحَيْمِر. واعلم أنه قد اختلف فى المحذوف، فسيبوية[2] يوجب حذف الأخير كما ذكره المصنف، لأن الزيادة به حصلت، ولأن الإسم لايزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع. وانما يحذف ماارتدع عنده، ولأنه ظرف وهو أولى بالتغيير، ومنهم من لا يوجب حذف الأخير بل يحذف ماكان من حروف الزيادة أو شبيها به. فتقول فى جحموش: جحيرش لأن الميم من حروف الزيادة، وفى فرزدق: فريزق لأن الدال تشبه التاء وهى من حروف الزيادة، ومنهم من لا يحذف منه شيئا. وسمع الأخفش سفيرجل بكسر الجيم وهو نادر. لأنه يؤدى إلى أن يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها. والصدر أقوى.

وقوله: فعوض عنه: أى وعوض عن المحذوف فى الخماسى، فيأتى على مثل فعيعيل نحو: سفيريج وفريزيد وجحيمير. فالياء عوض عن الحرف الخامس. والمستحب عدم التعويض لما مر. قوله: وطورا الزما: يريد أنه إذا كان رابع الإسم حرف مد ثلاثيا كان أو رباعيا وبعده حرف لزمت الياء مطلقا لأنه إن كان ألفا أو

(١) يقول ابن جنى في المنصف ٣٣/١: التحقير والتكسير ضرب في التصرف، وأصل التصرف للأفعال لأنها بالزوائد أخف، فلما لم يكن لام فعل خماسي لم يكسر نحو سفرجل ولا حقر إلا بحذف حرف ليصير إلى باب دحرج، «وعند سيبويه والمبرد تصغيره. وأمثاله: على سفيرج وفريزق. المقتضب ٢٤٩/٢، سيبويه ١٠٦/٢، ١٢٥، اللباب ٥٥٩، شرح اللمع ٢٩٥.

(٢) سيبويه ١٠٦/٢، ١٠٧.

واوا قلب ياء لسكونه وانكسار ماقبله. فيقال فى نحو دينار دنينير وفى سرداح ومفتاح ومضروب وعصفور: سريديح ومفيتيح ومضيريب وعصيفير. وإن كان ياء أقرت بحالها نحو: معيطير وقنيديل. فإن وقع حرف المد خامسا حذف ولم يقلب. فيقال فى عضرفوط: عضيريف، وفى يستعور يسيتيع. وقد آحترز عن وقوعه خامسا بقوله فى كل ما الرابع منه حرف مد.

وبقوله: وبعد حرف المد حرف قد ورد عن وقوعه ظرفا. وآعلم أنه إذا كان فى الثلاثى زائدان فإن كان أحدهما أقوى حذفت الأضعف. فتقول فى منطلق ومقتدر: مطيلق ومقيدر بحذف النون والتاء، وتبقى الميم لدلالتها على اسم الفاعل. فإن عوضت الياء قلت: مطيليق ومقيدير: وتقول فى مختار مخيّر [بالحذف][1] والإدغام، وفى مضطرب مضيرب بحذف الطاء لأنها بدل من تاء الإفتعال. فإن كان مضاعفا نحو مِدَقّ فتقول فى تصغيره مُدَيْق من غير حذف، وإن كانا متساويين كنت مخيرا فى حذف أيهما شئت. فتقول فى حبنطى وقلنسوة حبيط وقليسية بحذف النون وحبينيط وقلينيسة بحذف الألف والواو. فإن كان حذف أحدهما يلزم منه حذف الآخر من غير عكس، حذف الذى لا يستلزم الحذف. كما ذكر فى التكسير فى عَيْضَمُون وعَيْسَجُون. وآختلف فى نحو مقعنسس الملحق بالرباعى. فسيبويه يحذف النون والحرف الأخير لدلالة الميم على جريانه على الفعل، وتسلط التغير على الأواخر. والمبرد يحذف الميم والنون ويبقى السين، لأنه ملحق بمُحْرَنْجِم، والملحق يجرى مجرى الأصلى. وأما الرباعى فإن لم يكن الزائد فيه مدة رابعة حذف مطلقا فيقال فى مد حرج ومحرنجم وعنكبوت وفدوكس وسميدع: دحيرج وحريجم وعنيكب وقديكس وسميدع. وإن كانت رابعة قلبت الألف واوا وأثبت الياء، وأما الخماسى فتحذف منه الزائد مع الحرف الخامس لما مرّ.

٧٧٩ إلّا أُفَيْعَالًا فاثْبِتْ أَلِفَــه كَذَا فُعَيْلانُ فى الاسمِ والصِفَةَ

٧٨٠ كذا فُعَيْــلَاءُ فلا يُغَيَّــرُ من لَفْظِهِ الأَلِفُ إذ يُصَغَّرُ

(١) هكذا في (ق، ك) وقد سقطت من الأصل (ص).

٧٨١ فقل حُمَيْرَاءَ وقل سُكَيْرَانْ وقل أُجَيْمَالٌ وقِسْ فَقَدْ بَانْ

قد استثنى مما يقع حرف المد فيه رابعا وبعده حرف: ثلاث صور، ولم يقلب حرف اللين فيها وهى: أُفَيْعَال جمعا وفُعَيْلَاء وفُعَيْلَان أما أفيعال فنحو: أُجَيْمَال تصغير أجمال جمع جمل، وأُنَيْعَام تصغير أنعام، وإنما لم تقلب وأن كانت مَدّة لئلا يختل معنى الجمع، فيلتبس بتصغير المفرد نحو: أجيمال وأنيعام فى تغصير أَجْمَال وأَنْعَام مصدرين، وإليه أشار بقوله: فأثبت ألفه يعنى فى التصغير كما ذكرنا. وأما فعيلان وهو مافى آخره ألف ونون زائدتان سواء كان علما نحو عثمان ومروان أو صفة نحو سكران وغضبان فإنه لا تغير ألفه فى التصغير.

فيقال: عثيمان ومريوان وسكيران وغضيبان حملا لها على ألف التأنيث الممدودة، وهو المراد بقوله فى الإسم والصفة. وأما نحو سلطان وسرحان فتقلب ألفهما فى التصغير فيقال سليطين وسريحين لأن الزيادة فيهما للإلحاق، ولذلك قلبت فى التكسير نحو سلاطين وسراحين. ويقال زعيفران بالألف لعدم مايلحق به، أو لأنه لو كسر لقيل زعافر. وقالوا فى تصغير انسان أُنَيْسَان وأُنيسين وهو مبنى على تكسيره، لأنه قد جاء فيه أناسى وأناسين. فمن قال أناسى صغره على انيسان من غير قلب، ومن قال: أناسين قال فيه أنيسين بالقلب. وأما فعيلاء وهو مما فى آخر ألف التأنيث الممدودة، فلا يغير فيه ألف التأنيث ولا الألف التى قبلها. فيقال فى حميراء وصحيراء، لأنه لو آنكسر ماقبل ألف المد، لتقلب ياء، للزم قلب الهمزة المبدلة من ألف التأنيث بعدها، فيلتبس ألف التأنيث فى حميراء بألف الإلحاق نحو حربى وعلبى، ولأنها أشبهت تاء التأنيث [فى تحمل الإعراب وآنفتاح][1] ماقبلها. وأشار إلى مثال أفعال بقوله: وقل أُجيمال. وإلى مثال فعيلان مطلقا بقوله: وقل سكيران، وإلى مثال فعيلاء بقوله: فقل حميراء. وقوله: وقس فقد بان، معناه وقس فعلان علما على فعلان فَعْلَى النكرة كما بيناه.

٧٨٢ وألِفَ التَأْنِيْثِ مِثْلُ هَائِهِ تَثْبُتُ لَا تَزُولُ عَنْ بِنَائِهِ

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) فقد حذفت وبدلا منها قوله (بعدها فيلتبس ألف ماقبلها).

٧٨٣ نحو حُبَيْلَى ومِثَالُ الهَاءِ طُلَيْحَةٌ فِقِس عَلَيْهِ الجَاءِى

المؤنث ذو العلامة لا يخلو إما أن يكون بالتاء أو بالألف المقصورة أو الممدودة. أما التاء فإنها تثبت فى المصغر مفتوحا ماقبلها، ثلاثيا كان أو زائدا، سمى به قبل التصغير أو بعده. فيقال فى طلحة طليحة وفى ضاربة ضويربة وفى قطاة قطيّة وفى سفرجلة سفيرجة. أما ثبوت التاء فلأنها بمنزلة الجزء الثانى من المركب وهو لايحذف فى التصغير، ولأنها لما كانت تعود فى الثلاثي الذي لا تاء فيه، وجب أن لا تحذف الموجودة. وأما فتح ماقبلها، فإما حملاً على ماقبل الف التأنيث، وإما على ماقبل آخر المركب، وإما الألف المقصورة، فإن كانت رابعة فهى مثل التاء فى الثبوت نحو حُبَيْلَى وسُكَيْرَى وسُعَيْدَى لأنها لما كانت لازمة للكلمة، تنزلت منزلة الجزء من الرباعى وهو لا يحذف منه شيء. وفتح ما قبلها محافظة عليها. وقول المصنف: وألف التأنيث: يريد به المقصورة. وقوله: مثل هائة يريد أنها مثل هاء التأنيث، أى أنها مثلها فى الثبوت كما يبين. ويريد بألف التأنيث الرابعة بدليل تمثيله بحبيلى، وإن كانت خامسة فما فوقها حذفت لأنه لما حذف الأصلى خامسا كان حذف الزائد فيه أولى فيقال: فى حججبى اسم رجل حجيجب، وفى قرقرى قريقر وفى حبارى حبير، وفى حبوكرى حبيكر بحذف الواو والألف، لأنه سداسى، وفى حولاء حُوَيْلَى بحذف ألف التأنيث لأنها سادسة. والرابعة تقلب ياء لانكسار اللام قبلها. وتُدْغَم فى الياء بعدها. ومنهم من يجعله فى التصغير منقوصا، إما لأنه يحذف إحدى اليائين من المدغم تخفيفا، أو لأنه حذف من الإسم الأخير تخفيفا، وقلب الألف ياء لانكسار ماقبلها. وأما ألف التأنيث الممدودة فتثبت فى المصغر مطلقا لما مر. وقالوا: فيما زاد على خمسة أحرف: قويصعاء وأريبعاء ومعيلجاء. واختلف فى بروكاء وجلولاء. فسيبويه[1] يحذف منهما الواو فى التصغير فيقول: بريكاء وجليلاء. والمبرد يقلبها ياء ويدغمها فى ياء التصغير قياسا عليهما وفيهما تاء التأنيث، نحو جلولة وبروكة. فإن الواو تقلب فيهما ياء، وتدغم فى ياء التصغير

(١) سيبويه ٢/١٠٩.

آتفاقا. وأما المؤنث الذى ليس فيه علامة فيأتى ذكره. وأشار إليه بقوله: فقس عليه الجاءى.

٧٨٤ وكُلُّ مَحْذُوفٍ إذَا مَاصُغِّرَا يُرَدُّ للأصل فَقُل مُصَغِّـرَا
٧٨٥ وُعَيْـدةٌ يُدَيَّـة شُوَيْهَـة ثُبَيَّـةٌ عُضَيَّـةٌ سُتَيْهَـةْ
٧٨٦ وقل أُبَيٌّ وفُوَيْـةٌ وذوَىّ ....

وقوله: وكل محذوف يريد من الثلاثى لأن كل اسم متمكن على حرفين لابد وأن يكون قد حذف شيء من حروفه لامتناع تركيبه من أقل من ثلاثة أحرف أصول مبدأ ومقطع وفاصل. فإذا صُغِّر وجب رد المحذوف ليتم به مثل التصغير. لأنه لو لم يصغر على مثال فُعَيْل لوقعت ياء التصغير معتقب الإعراب، ووضعها أن تكون ساكنة كألف التكسير، وحينئذ لا يخلو المحذوف من أن يكون فاءاً أو عينا أو لاما. أما الأول فنحو عدة وزنة وشية. فيقال فى تصغيرها: وعيدة ووزنية ووشية، لأنه من الوعد والوزن والوشى، ولو سُمِّىَ: بوكل ووخذ لقيل: أُكَيْل وأُخَيْذ. وأما الثانى فنحو [مذ][1] وسل علمين فيقال مُنَيْذ وسُيَيْل ويقال فى سه: سُتَيْهَه. وأصلها سَتَه بدليل تكسيرها على أستاه، فلما صغر رد إليه المحذوف. وهذه إحدى لغاتها. وفى الحديث: العينان وكاء السَّهِ[2]. ويقال ست بحذف اللام ويجوز إلحاق همزة الوصل به فإذا صغر رد إليه المحذوف. إلا أنه على الأولى العين وعلى الآخرتين اللام. وكذلك ثبه ولثه فيمن جعل المحذوف عينيهما لأنهما من باب يَثُوبُ إذا رجع. ومن لاث يلوث. وأما الثالث فله صور فمنها: يَدٌ وأصلها يَدَىٌ فلما صغرت ردت الياء التى هى اللام، وأدغمت فى ياء التصغير، وكذلك غُدَىّ ودُمَىّ فى غد ودَم. ومنها شويهة وأصلها شوهة لقولهم فى الجمع شياة، وتشوهت شاة أى صدتها. ومنها ثُبَيَّة على من جعل اللام هو المحذوف وأصلها ثَبْوَة من ثَبَى أى دام. فلما

---

(١) هذا في (ق، ك) وقد سقطت من الأصل (ص).

(٢) أنظر: أبو داود: الصحيح/ كتاب الطهارة باب ٧٩، وانظر أيضا ابن ماجة/ الطهارة ٦٢، وانظر: مسند أحمد ٩٧/٤.

صغرت رد اللام الذى هو الواو وقلبت ياء لوقوعها بعد ياء ساكنة. وأدغمت قبلها ياء التصغير. ومنها عضية وهى شجرة ذات شوك ولامها إما واو كقولهم فى الجمع عَضَوَات فردَّت للتصغير وقلبت ياء لوقوع ياء التصغير قبلها. وأدغم فيها ياء التصغير. وأما ها لقولهم عضاه. ويقال حينئذ فى تصغيرها: عضيه وكذا شفه لأن من قال أصلها شفهه قال شفيهه. ومن قال شفوة قال شُفَيّة. ومنها أُبَىّ وأُخَىّ وأصلهما أَبَوٌ وأَخَوٌ لأنهما من الأبوة والأخوة. ولقولهم فى التثنية: أبوان وأخوان. فردت الواو فى التصغير وقلبت ياء لما مر، وأدغم فيها ياء التصغير، ومنها فُوَيْه فرد لامه وهى ها بدليل الجمع على أفواه، ومنها ذُوَىّ تصغير ذوا بمعنى صاحب ولامه إما ياء على الأظهر فردت وأدغمت فى ياء التصغير، وإما واو فترد وتقلب ياء وتدغم فيها ياء التصغير. والمصنف أشار إلى القسم الأول بقوله: وُعَيْدَة، وإلى الثالث بقوله: يُدَيَّة إلى آخره. ولم يذكر الثانى. وآعلم أن المحذوف منه حرف قد تكون معه زيادة. ولا يخلو إما أن يمكن جعله على مثال التصغير معها أو لا يمكن، فإن أمكن لم يُرَدّ الحرف الأصلى على الأصح لحصول الصيغة بالزائد دونه. نحو ميت وأصله مَيْوِتْ بزنة فَيْعل فقلبت الواو إلى الياء لاجتماعهما، وسبق الأولى منهما بالسكون. فإذا خفف حذف من العين وبقى الزائد لدلالته على اسم الفاعل ووزنه فَيْل. فيقال فى تصغيره مُيَيْتٌ. وكذلك كل مابقى بعد الحذف على ثلاثة أحرف، والصيغة معها حاصلة نحو نُوَيْس وهوير تصغير ناس وهار. لأن أصل ناس عند سيبويه[1] أناس، فحذف الفاء تخفيفا. وأما من قال من نيوس فلم يحذف منه شيء وكذلك من قال: ألفها منقلبة عن ياء هى لام الكلمة، قدمت إلى موضع العين وأصله من نسى. وأما هار فقيل أصله فاعل فحذفت عينه من غير قلب. وأما من قال وزنه فَعْل لكنه أُعِلّ لتحرك حرف العلة وآنفتاح ماقبله وأصله فاعل لكن قلبت عينه إلى بعد اللام، وقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها على رأى من جعل عينها واوا ثم حذفها للتنوين على قياس المنقوص، فلا يكون قد حذف أيضا

(١) سيبويه ٢/١١ — ١٣.

منه شيء، وإن لم يمكن جعل الإسم مع الزيادة على مثال التصغير حذفت ورد المحذوف مطلقا. فيقال فى ابن واسم: بنىّ وسُمَىّ بحذف همزة الوصل ورد اللام، وإبدالها ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، لأن همزة الوصل إن حذفت فى الدَّرْج آختل المثال. وإن لم تحذف لزم مخاَلَفةُ وضعها. وأما نحو بنت وأخت وهنت فيقال فى تصغيرها [بنية][1] وأُخَيَّة وهُنَيَّة، لأن التاء خرجت برد المحذوف عن كونها عوضا، وصارت لمجرد التأنيث كالتاء فى قائمة بدليل أنها تكتب هاء ويوقف عليها بها، ويحرك ماقبلها والتاء لا يعتد بها فى المثال كما لا يعتد بها فى شفيهه ونظائرها. وإنما لم يعتد بها لأنها لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا، فلو وقعت ياء التصغير قبلها للزم تحركها وهى لا تكون إلا ساكنة.

٧٨٦ .... وفى عصاً وبَابُه فَقُل عُصَىّ

٧٨٧ وفى عَمٍ وبابه فقل عُمَىّ ومثل نَحْوٍ أدْغِم فَقُل نُحَىّ

ماجاء فى آخره حرف علة فإن كان مقصورا أو منقوصا ثلاثيا، فلابد من إدغام ياء التصغير فى لامه بعد قلبه إلى الياء مطلقا. أما المقود فنحو غضا وهو ضرب من الشجر ولامه ياء لقولهم أرض غضيا أى فيها شجر الغضا فإذا قلبت ألف إلى أصلها وأدغم فيها ياء التصغير فيقال غُضَىّ وكذلك عُصَىّ وقُفَىّ، بعد قلب الواو إلى الياء، وإدغام ياء التصغير فيها.. وأما المنقوص فنحو عم وشج بحذف لامه ليكون التنوين بعدها، فإذا صغر رُدّت وأدغم فيها ياء التصغير فيقال: عَمَىٌّ وشَجِىٌّ. وإن كان آخره واوا أو ياء قبلها ساكن من الثلاثى، فالياء تدغم فيها ياء التصغير فيقال: فيها نُحَىٌّ وظبى وعمى وشجى وصبى. والواو تقلب إلى الياء وتدغم فيها فيقال فى نحو:نحىّ، والأصل نحيو فلما آجتمع الواو والياء والسابق ساكن، قلبت الواو ياء وأدغم فيها ياء التصغير وهو المراد بقوله: أدغمن أى أدغم ياء التصغير المنقلبة عن الواو مثل دلى وعَريّ فى تصغير دلو وعروة. إلا أن الإدغام

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (بنيت) وهو تصحيف.

يجب أن يحمل على ماهو أعم من الواو المنقلبة. لما بينا أن ياء التصغير تدغم فى الياء مطلقا.

٧٨٨ ومثْلُ يَحْيَى قُل يُحَيّى كاسِرَة فصار كالقَاضِىّ بياءِ آخِرَه

يريد أن مثل يحيى وهو مايجتمع فيه ثلاث ياءات، لأن ألفه تقلب ياء لانكسار ماقبلها، وهى الياء الواقعة بعد ياء التصغير، فتحذف الأخيرة لدلالة كسرة الياء التى بعد ياء التصغير عليها. وهو المراد بقوله: قل يُحَيِّى كاسره. أى كاسر الياء التى أدغمت فيها ياء التصغير. فيصير منقوصا كالقاضى بياء آخره، وكان قبل التصغير مقصورا غير متصرف للوزن والتعريف. وفى صرفه مصغرا أقوال: أحدها: لسيبويه أنه غير مصروف لأن الياء إنما حذفت كراهة آجتماع الياءات، فهى فى حكم المنطوق بها، وثانيها لعيسى بن عمر أنه مصروف لأن المحذوف غير مراد مطلقا. وثالثها: لأبى عمرو أن تنوينه كتنوين المنقوص نحو جوار تثبت رفعا وجرا عوضا وتحذف نصبا. وكذلك أَحْوَى أفْعَل من الحُوَّة. فإذا صغر وقعت ياء التصغير بعد الحاء وانقلبت الواو ياء، والألف لانكسار ماقبلها. فآجتمع ثلاث ياءات. وفى صرفه بعد التصغير كما ذكر من الخلاف فى يحيى.

٧٨٩ وألِفُ الإلْحَاقِ نحو أرْطَى ونحو مِعْزَى يَسْتَوِى بِمُعْطَى

٧٩٠ فقل أُرَيْطٍ ومُعَيْزٍ ثمّ قُلْ قُبَيْعِثٌ تُغنى القَبَعْثَرى الجَمَل

٧٩١ وفى حُبَارَى قل حُبَيّرٌ حُذِفْ وإن تَشَأ قلت حُبَيْرَى بالأَلِفْ

الألف إنْ كانت رابعة لغير التأنيث تقلب فى التصغير ياء لانكسار ماقبلها. ويصير الإسم منقوصا سواء أكانت الألف للإلحاق أو مبدلة عن حرف أصل. أما ألف الإلحاق نحو أرطى على أحد التأويلين ونحو مِعْزَى فيقال: أُرَيْطٌ ومُعَيْزٌ فتقلب الألف ياء لما ذُكِرَ، وتحذف لسكونها وسكون التنوين بعدها. وأرْطَى ملحق بجعفر ومعزى ملحق بدرهم وهجرع، والذى يدل على زيادة الألف حذفها منهما فى قولهم أديم مأروط. أى مدبوغ بالأرطى. وقولهم فى مِعْزَى معز ومعيز. وعلى كونها

للإلحاق وليست للتأنيث تنوينها. وإدخال التاء عليها نحو أرطى ومعزى وأرطأة ومعزاة قال:

.... مَالَ إِلَى أَرْطَأَةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ[1]

وأما المبدلة من حرف أصل فنحو مُعْطَى ومَرْمَى ومَعْزَى فيقال فيها معيط ومُرَيْمٌ ومُعَيْز لما مرّ، فيستوى الملحق والأصلى فى القلب. وصيروا الإسم منقوصا. وإليه أشار بقوله وألف الإلحاق نحو أرطى إلى قوله فيستوى بمعطى. وإن كانت خامسة فصاعدا، فإن كانت لغير التأنيث ولا زائد معها. فإن كانت للإلحاق نحو: حبركى حذفت كالأصلى فيقال حبيرك. وإن كانت للتكثير سادسة نحو: قبعثرى وهو الجمل حذفت مع الحرف الذى قبلها وهو الراء، كما يحذف لام سفرجل لأنها خامسة. فيقال: قبيعث، وإن كان معها زائد نحو مصطفى ومستدعى فلابد من حذفه ماعدا الميم لدلالتها على آسم الفاعل فتبقى الألف رابعة، فتقلب ياء لانكسار ماقبلها. فيقال: مُصَيْف ومُدَيْع. وإن كانت الألف للتأنيث ومعها ألف زائدة نحو حُبَارى وجُمَادى، فالأجود حُبَيّر وحُمَيّر بحذف ألف التأنيث وقلب الأولى ياء، وآدغام ياء التصغير فيها لعدم خروجه بذلك عن مثال التصغير. ولذلك قال: قل حبير. وقوله: حذف يريد الألف لكونها خامسة. ويجوز حُبَيْرَى وجُمَيْدَى

---

(١) القائل: منظور بن حية الأسدي من الرجز يصف ذئبا. وتمام البيت:

لمّـــــا رَأى لادَعَـــــةَ ولا شَبَـــــعْ

مَالَ إلى أَرْطَـــــأةِ حِقْـــــفٍ فَالْطَجَـــــعْ

الشاهد في قوله: «أرطاة» حيث أن بها ألف الإلحاق، وهي ملحقة لجعفر، والألف التي بها ليست للتأنيث، ولذلك فهي تؤنث. وقد أنثها هنا باضافة تاء التأنيث لها، وفيه شاهد آخر: «فالطجع» حيث أن أصله: اضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق وهو الضاد. ثم أبدل الضاد لاما وهو إبدال شاذ. والأصل في هذه الكلمة «اضتجع» قلبت التاء طاء فصارت اضطجع، ثم قلبت الضاد لاما فصارت الطجع، ففي الكلمة إبدال قياسي وإبدال شاذ. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٦٣/١، ٣٥٠/٢، والمحتسب ١٢٤/١، المخصص ٢٤/٨، المقرب ١٧٩/٢، شواهد الشافية ٢٧٤، شواهد العينى ٥٨٤/٤، شرح التصريح ٣٦٧/٢، الأشموني ٢٨٠/٤، ٣٣٢، أوضح المسالك رقم ٥٦٤.

بحذف بالألف الأولى وإبقاء ألف التأنيث، فيصير حبرى بوزن حبلى. وأشار إليه بقوله: وأن تشأ قلت حبيرا بالألف. وقيل يجوز حبيرة وجميدة بحذف الألفين وتعويض تاء التأنيث.

٧٩٢ وارْدُدْ إلَى الوَاحِدِ جَمْعاً كَثُرا فَآجْعَلْهُ جَمْعاً سالِماً مُصَغَّرا

٧٩٣ نحو رُجَيْلَيْــن ظُرَيْــفين وآجْمَع بتاء غَيْرَ عَاقِلِيْنَا

والجمع إمّا قِلَّة أو كَثْرَة على ماتبين. فإن كان جمع قلة صغر على لفظه من غير تغيير كالمفرد. فيقال فى أفلس: أُفَيْلِس، وفى أجمال: أُجَيْمَال، وفى أجرية أُجَيْرِيَة، وفى غلمة: غُلَيْمَة. وإنما أُجْرِى مُجْرَى المفرد فى التصغير لأنه لا جمع أقل منه ليُرَدَّ إليه. وإن كان جمع كثرة، فإن لم يكن له جمع قلة تعين رده إلى المفرد، وجمعه جمع السلامة. فإن كان مذكرا عاقلا جمع بالواو والنون فيقال فى رجال رجيلون وفى ظراف ظريفون وفى شاعر شويعرون. وبالألف والتاء إن لم يكن كذلك فيقال فى مساجد وقناديل: مسيجدات وقنيدلات. وإنما أجرى رجل ونحوه مجرى الصفات فى جمع السلامة حال تصغيرها دون تكسيره، لخروجه بالتصغير من الجمود إلى معنى الصفة. وإن كان جمع قلة كنت مخيرا بين رده إلى جمع القلة وبين رده إلى الواحد، وجمعه جمع السلامة. نقول فى غلمان: غليمة. وإن شئت غليمون. وفى فلوس وكلاب وجمال: أفيلس وأكيلب وأجيمال وفليسات وجميلات. وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظة لأن التصغير فيه معنى التقليل، ولفظ الجمع يقتضى التكثير فتنافيا. وإذا تقرر هذا فقوله واردد إلى الواحد جمعا كثرا، خرج به جمع القلة. قوله: فاجعله يعنى جمع الكثرة قوله: سالما مصغرا يريد أنه تجعله سالما، إما بالواو والنون إن آستوفى الشروط كقوله نحو: رجيلين ظريفين. وبالألف والتاء إن لم يستوف الشروط، ولم يذكر له مثالا. وقد مرّت أمثلته وهو المراد بقوله: وآجمع بتاء غير عاقلين. وآعلم أن الجمع السالم يصغر على لفظه مطلقا، لأنه للقلة فيقال فى الزيدين والمسلمين والهندات والمسلمات: الزُيَيْدُوْنَ والمُسَيْلمُوْنَ والهُنَيْدَاتُ والمسيلمات. وفى نحو سنون وبنون سُنَيّات وبُنَيّات، لأن التصغير لما رد المحذوف وزال العوض، قلبت اللام ياء وأُدغم فيها ياء التصغير.

٧٩٤ وشَذَّ قَوْلُهُم زُهَيْرٌ صُغِرَا مُرَخَّمَا كَذَا عُثَيْمٌ حُقِرَا

تصغير الترخيم عبارة عن حذف زائد الثلاثى والرباعى مطلقا وتصغير مابقى بعد الحذف طلبا للخفة. وهى بذلك لمشاركته الترخيم فى مطلق الحذف فيقال فى أزهر زهير وفى عثمان عثيم وفى أسود سويد. فيحذف الزائد لانتفاء المانع. ويقال فى غلاب غليبة، وفى حذام حذيمة وفى زينب زنيبة وفى مقعنسس قعيس، وفى مدحرج دحيرج فيكون تصغيره مرخما كتصغيره فى غير الترخيم. والإعتماد على الفرق بالقرائن، أو أن تصغير الترخيم لا يجوز الحاق التعويض به ويجوز فى غيره نحو: دحيريج فافترقا. وكذلك حميد فى ترخيم أحمد ومحمد ومحمود. وآعلم أن هذا النوع من التصغير قياسى عند جمهور النحاة. وقال المصنف: هو شاذ لما فيه من كثرة الحذف والإلتباس، فهو مقصور عنده على السماع لأن الشاذ هو الذى لا يقاس عليه. وقال الفراء لا يكون إلا فى الأعلام دون الصفات قياسا على ترخيم النداء، فيجوز ترخيم حارث علما وتمنعه صفة. وكذلك أسود وأحمر ونحوهما. ويبطله قولهم: حُمَيْقٌ جملة وهو تصغير أحمق. وقيل حميق اسم رجل فعلى هذا لا يرد نقصا. وآعلم أن الأسماء الأعجمية نحو إبراهيم وإسماعيل تارة يحذف منها فى ترخيم التصغير حرفان فيقال: برهيم وسميعيل وهو اختيار سيبويه[1]. وتارة ثلاثة أحرف فيقال أبيره وأسيمع وهو اختيار المبرد وحكى سيبويه عن الخليل: بريه وسميع وهو شاذ.

٧٩٥ كَمِثْلِ مَاشَذَّ مُغَيْرِبَانِ فى مَغْرِبٍ كَذَا عُشَيْشِيَانُ

يريد أنه قد شذت ألفاظ فى التصغير فجاءت على خلاف المكبر بالزيادة فيهما

---

(١) يقول سيبويه في ذلك ١٣٤/٢: «اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في التصغير حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف، وذلك قولك في حارث حريث، وفي أسود سويد. وزعم الخليل أن يجوز أيضا في ضفندد ضفيد وفي مقعنسس قعيس، وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة. وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة الثلاثة تحذف الزوائد حتي يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه».

وانظر: المقتضب ٢٦٨/٢ ــ ٢٩٢.

كما شذ تصغير الترخيم بحذف ماكان فى المكبر من الزائد. إلا أن الأول شاذ بالإتفاق بخلاف الثانى: أما مغيريان فالقياس فى تصغيره مغيرب كما يقال فى مشرق مشيرق. وأنهم صغروا مغربان بالزيادة وهو فى الشذوذ نظير نجرانى فى النسب، كأنهم نسبوا إلى نجران. وأما عشيشيان فى تصغير العِشَى، فالقياس عُشَىٌّ كصُبَىّ بحذف الياء الأخيرة من اليائين، وادغام ياء التصغير فيما بعدها. وقالوا عُشَيَّان بزيادة الألف فهذا ماذكروا. ومما لم يذكره عشيشة فى عشية وهى فُعَيْلة من عشي يعشوا. وقياس تصغيرها عُشَيَّة بحذف ياء فعلية وآدغام ياء التصغير فى المنقلبة عن لام الكلمة وفيها: أنيسيان فى إنسان والقياس أنيسان كسكيران، وهو مشتق من الأنس على الأصح، فالوَزْن فى التكثير فعلان، وفى التصغير فعيلان. وأما من قال من النسيان فالوزن أفْعَان لحذف لامه، وفى التصغير أفيعلان لثبوتها. ومنها أُصَيْلَان وأصيلال فى الأصيل، والقياس أصيل. فأبدلوا من الياء المدغمة فيها لاما، وفصل بينهما بالألف، ومن اللام الأخيرة نونا، وقيل أنه جمع أصيل، وشذوذه من جهة تصغير جمع الكثرة وإبدال النون لاما. ومنها رويجل فى تصغير رجل، قياسه رجيل. وإنما رويجل تصغير راجل. وقالوا فى صبية وغلمة أصيبية وأغيلمة.

وآعلم أن من الأسماء ماجاء فى كلامهم مصغرا ولم يستعمل له مكبرا نحو: الجميل لطائر، والكعيث لبلبل. ومكبرهما جُمْل وكُعْث بدليل جمعهما على فعلان كصردان، وقالوا الكميت فى تصغير الترخيم، ومكبره أكمت لجمعه على كمت والثريا ومكبرها ثروى.

٧٩٦ مِثْلُ شُذُوذ قَوْلِهِم هَاذَيَا ۔ تَصْغِيْرُ هَذَا وَكَذَا اللَّتَيَّا

٧٩٧ كمثل قول القائل آلْمَرْوِىّ ۔ أنَى أبُو ذَيَّالِك الصَّبِيّى

يريد أن الأسماء المبهمة: الموصولات والإشارة شذت عن قياس التصغير مثل شذوذ مغيربان ونحوه مما تقدم. فمثل فى صدر البيت منصوب لأنه صفة لمصدر محذوف والتقدير شذ مغيربان عن القياس شذوذا مثل شذوذ قولهم هذيا ونحوه. وكان قياسها أن لا يصغر مطلقا للزوم البناء لها، وقوة تشبهها بالحرف. إلا أنها

لما كانت تتصرف تصرف الأسماء فى تثنيتها وجمعها ووصفها، والوصف بها ووقوعها فاعلة ومفعولة ومضافا إليه، ألحقت بالمعربة فى التصغير لأنه وصف فى المعنى. ولذلك لا يصغر غيرها من المبنيات مطلقا. ووجه الشذوذ فيها أنها تركت أوائلها مفتوحة، وجعلت ياء التصغير ثانية والحقت الألف بأواخرها. أما فتح أوائلها فللإشعار بأنها غير متمكنة، وأنها مخالفة للأسماء المتمكنة فى تصغيرها. وأما وقوع ياء التصغير ثانية، فلأنها على حرفين فى اللفظ، وإن كان لها أصل لا يرد، لإيغالها فى شبه الحرف. وأما الألف فلأنها عوض عن الحرف الذاهب أو عن ضم أوائلها. أما أسماء الإشارة فقالوا فى ذا: ذَيّا وفى تا:تَيّا. قال:

أَلَا قُلْ لِتَيّا قَبْل مِرَّتِها آسْلَمِى ....(1)

وأصل ذا ذىّ فعينها ولامها ياء، فحذفت الأخيرة التى هى اللام تخفيفا، وقلبت العين ألفاً لئلا يبقى الإسم على زنة الحرف، وقيل عينها واو إمّا متحركة أو ساكنة. والأَوّل أَظْهَرُ بدليل إمالة ألف ذا. وإذا كانت العين ياء وجب أن تكون اللام كذلك، لامتناع مثل حَيَوْتُ فى كلامهم. فلمّا صُغِّرَ رد اللام وقلبت الألف ياء لوقوعها قبل ياء التصغير، فتجتمع ثلاث ياءات، والأجود حذف الأولى التى هى العين، وإدغام ياء التصغير فى اللام لتقع ياء التصغير ثالثة تقديرا، وإلا لو حذف اللام فإن أدغمت فى العين كانت ثابتة لفظا وتقديرا، وإن قُدِّمَت العين وأدغمت ياء التصغير فيها، لزم تحركها لوجوب آنفتاح ماقبل الألف، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة. وأما ياء التصغير فلا تحذف لأنها لمعنى، فحذفها يخل بذلك المعنى.

---

(1) القائل: الأعشى وهو ميمون بن قيس. وهو من الطويل. وتمام البيت:

أَلَا قُلْ لِتَيّـــا قَبْــلَ مِرّتِهَـــا آسْلَمِـــــى
تَحِيِّـــــــةَ مُشْتَــــاقِ إِلَيْهَـــا مُتَيَّـــــمِ

الشاهد في قوله: «تيا» حيث استشهد به الشاعر على استعمال أسماء الإشارة فقالوا في ذا: ذيا وفي تا: تيا. والشاهد الشعري دليل على ذلك، وشاعرنا يستشهد بشعره ويعتبر حجة في علم اللغة.

انظر: ديوانه ص ١١٩، وجمل الزجاجي ٢٥٢.

وكذلك الكلام فى تا. ولا يصغر ذى لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث، وتصغر مع حرف التنبية، فيقال فى هَذَيّا وهَاتَيَّا ومع حرف الخطاب نحو: ذيّاك وذوياللك وتياك وتيالك. قال:

أَوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ العَلِـىِّ   أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِىِّ[1]

وهو البيت الذى آستشهد به. ويقال فى التثنية ذَيّانِ وتَيّان فى الرفع، وذَيَّيْنِ وتَيَّيْنِ فى النصب والجر، بحذف ألف العوض لأجل علامة التثنية. وقالوا فى أولا مقصور الياء فتقع ياء التصغير ثالثة على أصلها وتقلب الألف الأخيرة ياء لسكونها وسكونْ الألف التى زيدت أخيرا عوضا من الضمة، وليست الضمة التى فى أوله للتصغير، بل هى التى كانت مُكَبَّرة. وفى أُولاءِ ممدودة الياء فتزداد ألف التعويض قبل الهمزة، وتقلب أَلِفُ أولاءِ ياءً، وتدغم فيها ياء التصغير، وقلب الألف فيهما أعنى المقصور والممدود، وإدغام ياء التصغير فيها، دليل على أن ألف ذا وتا هى التى قلبت، وأدغمت ياء التصغير فيها. ووقوع ياء التصغير ثانية، وأما الموصولات فيقال فى تصغير الذى والتى: اللذيَّا واللتَيَّا، فتقع الياء ثالثة لكونها على ثلاثة أحرف، وتدغم فى اللام، والأول مفتوح فيهما لأن الألف عوض عن الضمة. وفى التثنية اللذيّان واللتَيّان فيحذف العوض لئلا يلتقى ساكنان وكذا فى الجمع. اللذيُّون واللذيين. وآختيار سيبويه[2] ضم الياء المشددة قبل الواو وكسرها قبل الياء، واختيار أبى الحسن فتحها مطلقا لتدل على الألف المحذوفة كما فى جمع المقصور، فلا يكون بين لفظى التثنية والجمع فرق فى النصب والجر إلا فتح النون وكسرها.

---

(١) القائل: رؤبة الراجز:
الشاهد في قوله: «أني» حيث يجوز فيه الوجهان الكسر لأنه جواب القسم، والفتح على إضمار على. أي: أو تحلفي بربك على أني. فلما أضمر الجار فتحت أن وفيه شاهد آخر حيث جاءت ذيالك متصلة بحرف الخطاب.
وقد استشهد به كل من: شواهد العينى ٢/٢٣٢، شرح التصريح ١/٢١٩، الأشموني ١/٢٧٦، اللسان ٢٠/٣٣٦، معاني القرآن ٢/٧٠.

(٢) سيبويه ٢/١٤٠، المقتضب ٢/٢٩٠، المخصص ١٤/١٠٥.

وأما اللاتى ونحوها فترد فى التصغير إلى المفرد على الأصح، لأنه جمع كثرة فيقال اللتيات. ومنهم من يصغره على لفظه، ويحذف الياء الأخيرة، لأنه ليس بجمع حقيقى. وآعلم أن من وأين وحيث وعند ومع وغير ونحوها لا تصغر كما لا تصغر المضمرات لا يغالها فى الإبهام.

٧٩٨ وارْدُدْ إلى المُؤَنَّث الثُّلاثِى هاءً بِهِ عَلاَمَـةُ الإنـاثِ

٧٩٩ فَقُـل قُدَيْـرَةٌ تُرِيْـدُ القِـدْرَا وَبَعْدَ هَذَا الباب ذَاكَ يُدْرَى

المؤنث الثلاثى المجرد عن علامة التأنيث إن لم يُسَمّ به مذكر وجب رد هاء التأنيث إليه فى التصغير غالبا. فتقول فى قدر: قُدَيْرَة، وفى أذن أُذَيْنَه وفى شمس شُمَيْسَة وفى هِنْد هُنَيْدَة وفى دَعْد دُعَيْدَة. والذى يدل على تأنيث القدر عود الضمير عليها مؤنثا. قال: إذا رد عافى القدر من يستعيرها[1] وإنما وجب رد العلامة إلى الثلاثى فى التصغير، إما لأن التصغير يرد الأسماء إلى أصولها، فكما أعاد المحذوف من الثلاثى، أعادها لأنها حذفت من المكبر تخفيفا، وإما لأنه وصف فى المعنى. ولما لزمت الهاء فى وصف المؤنث، لزمت فى تصغيره. ولا يقال: لو لزمت الهاء فى تصغير الثلاثى للزومها فى صفته، للزمت فى تصغير الرباعى، لاشتراكهما فى لزوم الفاء للصفة. لأنا نقول: إنما لم يلزم فى الرباعى لوجود الحرف الرابع القائم مقامها كما يبين. وقيل: إنما وجب رَدُّ العلامة، لأن تقديرها والتصغير كما منهما على خلاف الأصل، فلو لم ترد العلامة فى التصغير للزم مخالفة الأصل من وجهين. وإن سمى به مذكرا لم ترد الهاء فيقال هنيد ودعيد. وأما قولهم عُيَيْنَة وأُذَيْنَة علمين، فإنما سمى بهما بعد التصغير. وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى بيان المتن. فقوله: واردد إلى المؤنث احترز عن المذكر إذا سمى بلفظ المؤنث. وقوله الثلاثى عن الرباعى، فإنك لو صغرت زينب لقلت زيينب بغير هاء، وكذلك عقيرب وعقيب فى تصغير

(١) لم أعثر على قائله: ولم أجده في الكتب التي اطلعت عليها.

الشاهد في قوله: «القدر» حيث جاءت مؤنثة وذلك لعود الضمير المؤنث عليها في قوله: «يستعيرها».

عقاب وعقرب لقيام الحرف الرابع مقام الهاء. وقوله هاء يريد به التاء المنقلبة فى الوقف هاء. قوله علامة الإناث، أى علامة التأنيث. وكان ينبغى أن يقول فى التصغير لكنه آكتفى: إما بالمثال، أو لدلالة سياق الكلام عليه. ولو قال غالبا أو فى الأمر العام لكان أجود، لعدم ردها فى نحو قويس ودريع وجريب على ماسيأتى بيانه. قوله: فقل قديرة يريد القدرا معناه أنك ترد التاء إليها فى التصغير وهو ظاهر قوله. وبعد هذا الباب ذاك يدرى. أى يذكر المؤنث بغير علامة بعده مستقصى. وتصغير الثلاثى يدرى منه.

(باب المذكر والمؤنث)

٨٠٠ القَوْلُ فى التَّأنِيْثِ والتَّذْكِيْرِ تَذْكِير الإِسْمِ الأَصْلِ كالتَّنْكِيْرِ

إنما كان تذكير الإسم الأصل لأمرين: أحدهما: أن شيئا آسم مذكر يندرج تحته كل موجود مذكرا كان أو مؤنثا، فهو أعم من المؤنث مطلقا. والعام أصل للخاص لأنه أعرف منه فى الوجود. الثانى: أن المذكر لا يفتقر إلى علامة يدرك معناه بها بخلاف المؤنث. فإنه يفتقر إلى أمر زائد، إما لفظا أو تقديرا. والأصل عدمه، والتأنيث للأسماء لانقسام مدلولها إليهما دون الأفعال والحروف. أما الأفعال فلأن مدلولها المصادر، وهى مذكرة لأنها أجناس، ولأنها عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله فى الزمن المعين ولا معنى للتأنيث فيه. وأما التاء اللاحقة للفعل نحو قامت وضربت فللدلالة على تأنيث الفاعل كما مر، وأما الحروف فلما لم يكن لها دلالة على معنى فى نفسها بل فى غيرها، تنزلت منزلة الجزء من ذلك الغير، وجزء الكلمة لا يوصف بتذكير ولا تأنيث. وإما دخولها على لات وربت وثمت، فإما للمبالغة وإما على تأويل الكلمة. وكذلك حروف التهجى تذكر على معنى الحرف، وتؤنث على معنى الكلمة. فمن التذكير قوله:

تَخَالُ مِنْهَا الأَرْسُمَ الرَّوَاسِمَا كَافاً وَمِيْمَيْنِ وَسِيْناً طَاسِمَا[1]

(١) القائل: غير معروف. وهو من الرجز:

الشاهد في قوله: «وسينا طاسما» حيث جاء بالوصف المذكر «طاسما» نعتا للسين المؤنثة. لانه أراد الحرف وقصد التذكير بذكرها، ولو أمكنه التأنيث عى معنى الكلمة لجاز. وفيه شاهد آخر على أن حروف المعجم إذا تعاطفت أعربت، فإنه لما جاء بحروف العطف بين اسمي الحرفين أعربهما. فالأول والثالث منصوبان بالفتحة والثاني منصوب بالياء للتثنية.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١/٢، جمل الزجاجي ٢٨٦، المخصص ٤٩/١٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٦.

ومن التأنيث قول آخر:

.... **كَمَا كُتِبَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِيْمُهَا**(1)

٨٠١ ثُمَّ المُؤَنَّثُ الذى نُورِدُهُ إمّا حَقِيْقِيّ وإمّا ضِدُّهُ

المؤنث ضربان حقيقى وغير حقيقى. أما الأول فما كان بازائه ذكر من الحيوان من نوعه، أو كان له فرج مطلقا نحو امرأة عناق وناقة. وإنما قيل له حقيقى، لأنه لا يختلف باختلاف الأوضاع والإصطلاحات. وأما الثانى فهو مايقابل الحقيقى ولذلك عبر عنه المصنف بالضد لكونه مقابلا له. ويتعلق بالوضع والإصطلاح وتختلف باختلافهما. ومأخذه السماع. وكل واحد من الحقيقى وضده إما بعلامة أو بغير علامة. أما الحقيقى وذو العلامة مطلقا فلا إشكال فيه، وأما الخالى من العلامة من غير الحقيقى فيستدل على تأنيثه بأمور منها: الإشارة نحو هذه عين وقدر، ويعود الضمير عليه مؤنثا نحو الشمس رأيتها والقدر أغليتها، بالحاق التاء فى فعله نحو: طلعت الشمس أو نعته نحو: دار حسنة، أو الحال منه نحو: أبصرت الشمس مشرقة، أو فى خبره نحو: العين جارية، أو فى التصغير فى الثلاثى نحو: أذنيه. وبتكسيره على أفعل ميما زاد على الثلاثى فى الأعرف نحو: عقاب وأعقب وذراع وأذرع، واسقاط الهاء من عدده فيما دون العشرة نحو ثلاث قدور. وأما قوله:

.... **سَائِلْ بَنِى أسَدٍ ماهَذِهْ الصَّوْتُ**(2)

---

(1) القائل: الراعي من الطويل. وتمام البيت مع رواية أخرى:

أَهَاجَتْكَ أَيَاتٌ أَبَانَ قَدِيْمُهَا
كَمَا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِيْمُهَا

الشاهد في قوله: «كتبت كاف» حيث أنث الفعل «كتبت» لتأنيث الكاف على معنى اللفظ. وفيه شاهد آخر: «كاف تلوح وميمها» حيث رفعا على أنهما نائب فاعل لقوله: «كتبت» وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١/٢، المقتضب ٢٣٧/١، ٤٠/٤، جمل الزجاجي ٢٨٦، شرح المفصل ٢٩/٦، اللسان (ك و ف).

(2) القائل رويشد بن كثير الطائي وهو من البسيط. وتمام البيت:

ياأيها الراكب المزجي مطيته
سائل بني أسد ماهذه الصوت =

فإنه حمل الصوت على الصيحة. وقول العربى: فلان جاءته كتابى فاحتقرها. فإنما ألحق العلامة حملا للكتاب على الصحيفة، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيْبٌ مِنَ الْمُحْسِنِيْنَ﴾(1) فقيل أن المراد بالرحمة المطر. فذكر حملا على المعنى. وقيل أن فعيلا بمعنى مفعول، وقيل أن قريبا بمعنى النسب أى ذات قرب. وأما قول الشاعر:

.... ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ(2)

فإنما أسقط التاء من عدد المذكر حملا على المعنى لما فسره به الكاعبين والمعصر لما مر فى باب العدد.

= الشاهد في قوله: «ماهذه الصوت» حيث جاء باسم الإشارة المختص بالمؤنث المفرد ووصف به الإسم المذكر وهو الصوت. وقد استعمل هذه الصيغة بالنظر إلى معنى الصوت. فمعناه. الجلبة أو الضوضاء أو الصيحة. وهذه الفاظ مؤنثة، لذا أنت اسم الإشارة لذلك.

وقد استشهد به كل من: اللسان (صوت) شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٥، الخصائص ٤١٦/٢، الإنصاف ٧٧٣، الخزانة ١٦٧/٢، الهمع ١٧٥/٢، الدرر ٢١٦/٢، شرح ديوان الحماسة (التبريزي) ١٦٤/١، شرح المرزوقي ١٦٦.

(١) سورة الأعراف آية ٥٦.

(٢) القائل: عمر ابن أبي ربيعة من الطويل. وتمام البيت:

وَكَانَ مِجَنِّى دُوْنَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى ... ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ

ويرويه سيبويه:

فكان نصيري دون من كنت ...

....

الشاهد في قوله: «ثلاث شخوص» حيث أتى باسم العدد مذكرا مع أنه مضاف إلى معدود مذكر. ولو أتى به وفق مايقتضيه الإستعمال العربي لقال: «ثلاثة شخوص» بالتاء، لكنه نظر إلى المعنى، فالمقصود بالشخوص هنا النساء بدليل التفصيل في ذلك بقوله: «كاعبان ومعصر» وهما النساء.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٥/٢، المقتضب ١٤٨/٢، الخصائص ٤١٧/٢، الإنصاف ص ٧٧٠، المقرب ٣٠٧/١، الخزانة ٣١٢/٣، شواهد العينى ٣٨٣/٤، شرح التصريح ٢٧١/٢، شرح الأشموني ٦٢/٣، ديوانه ٩٢.

٨٠٢ غَيْرُ الحَقِيقِىّ عَلَى نَوْعَيْـنِ نَوْعٌ بِلَا عَلَامَةٍ كَالعَيْــنِ

لما كان المؤنث غير الحقيقى ينقسم إلى نوعين، أحدهما بعلامة والآخر بغير علامة ظاهرة، ذكر النوعين أولا ثم بدأ بالمجرد عن العلامة الظاهرة لاحتياجه إلى مزيد بيان. وقوله: بلا علامة يريد به ظاهرة فى اللفظ، لأنه لابد من تقديرها بدليل ظهورها فى التصغير. وينقسم إلى ماهو من أعضاء الحيوان، وإلى ماليس منه. فمن الأول قوله كالعين ويدل على تأنيثها عود الضمير عليها فى قوله:

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا ....(١)

وأما قوله:

....

وَالعَيْـنُ بالإِثْمِـدِ الحَـارِىّ مَكْحُـولُ(٢)

---

(١) القائل: كعب بن مالك وقيل: حسان بن ثابت وقيل عبد الله بن رواحه:
وتمام البيت وهو من الوافر:

بَكَتْ عَيْنِــــى وَحَـــقَّ لَهَـــا بُكَاهَــــا
وَمَـــا يُغْنِــــى البُكَـــاءُ وَلَا العَوِيْــــلُ

الشاهد في قوله: «عيني» حيث أنها مؤنث لفظي، ويدل على تأنيثها عودة الضمير المؤنث عليها وكذلك تأنيث الفعل لها.
وقد استشهد به كل من: ديوان كعب ص ٢٥٢، الروض الأنف ٢٢٣/٣، الجواليقي ٢٦٧، الكامل ١٣٠/١، ابن ولاده ص ١٥، ١٣٣، الإقتضاب ٣٦٩، شواهد الشافية ٦٦، اللسان (بكى) ٨٨/١٨، السيرة ٢١٢/٣، المنصف ٤٠/٣، مجالس ثعلب ١٠٩، الموشح ١٤٥.

(٢) القائل: طفيل الغنوى من البسيط. ومقام البيت:

إِذْ هِيَ أَحْـــوَى مِنَ الرِّبْعِــــيّ حَاجِبُــــــهُ
والعَيْـــــنُ بالأَثْمِــــدِ الحَـــــارِيِّ مَكْحُــــولُ

الشاهد في قوله: «مكحول» حيث جاءت خبرا عن العين، وهو مذكر والعين مؤنث. وقد خرجه سيبويه على أنه من باب مراعاة المعنى، لأن معنى العين هو الطرف وهو مذكر. وخرجه بعض النحاة على أن مكحول خبر للمبتدأ حاجبه. وخبر العين محذوف يدل عليه خبر محكول. والتقدير: حاجبه مكحول والعين كذلك. وهذا تخريج بعيد.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٤٠/١،الإنصاف رقم ٤٨١، شرح المفصل لابن يعيش ١٨/١٠، ديوانه ١٨.

فإنه حمل العين على العضو فلذلك لم يقل مكحولة:

٨٠٣ وَعُنُــقٍ وفَخِــذٍ والأذْنِ والرِجْلِ والعَقِبِ ثمّ السِّنِّ

العنق مؤنثة لقوله عنيقة وفيها ثلاث لغات: ضَمُّ العين، والنون فيها الضم والفتح والكسر، وقيل إنها تذكر وتؤنث، فعلى هذا لا يجوز أن يذكر فيما يؤنث لا غير. وقيل المضمومة والنون هى المؤنثة. وأما فَخِذٌ فلقولهم فى التصغير فُخَيْذَة وفيها أربع لغات فَخِذٌ بفتح الأول وكسر الثانى. فِخِذٌ بكسرهما، فَخْذٌ بفتح الأول وإسكان الثانى، فِخْذٌ بكسر الأول وإسكان الثانى، وأما الأذن فيضم ذالها ويسكن. ودليل تأنيثها قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾[1] وتصغيرها أُذَيْنَة. وأما الرِجْل فدليل تأنيثها وصفها بالمؤنث وعود الضمير عليها مؤنثا. قال الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِى رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ ... وَرِجْلٍ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ[2]

وأما العقب: فدليل تأنيثها تصغيرها والحاق التاء بفعلها نحو عقيبة. وقولهم ماذهبت له عَقِبٌ، وقد يُسَكَّنُ قافها. وأما السِنُّ: فهى واحد الأسنان بدليل تأنيثها إلحاق التاء بفعلها يقال: كبرت سنى، وتصغيرها سنينة. وقد يعبر بها عن العمر فيقال هى فتىء السن[3]

٨٠٤ وَالْيَدِ واليَمِيْنِ ثُمّ الإصْبَعِ والقِتْبِ ثم الكَرْشِ ثم الضِّلْعِ

---

(١) سورة الحاقة آية ١٢.

(٢) القائل: كثير عزه وهو من الطويل:

الشاهد في قوله: «رجل» حيث جاءت هنا مؤنثة. ودليل تأنيها وصفها بالتأنيث فقال: «صحيحة» وكذلك عودة الضمير المؤنث عليها قوله «رمى فيها».

وفيه شاهد آخر وهو قوله: «رجلين رجل صحيحة ورجل رمى» حيث جاء البدل المطابق. فقد وردت «رجل صحيحة ورجل رمى» بدل مطابق من رجلين، وهما نكرتان لان المبدل من نكرة يكون كذلك، وهذا كثير في اللغة ابدال النكرة من النكرة.

وقد استشهد به كل من: الزجاجي في الجمل ٣٦، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٨/٣، الأشموني ١٢٨/٣، مغنى اللبيب ٤٧٢، والعينى في شرح شواهد الألفية ٢٠٤/٤، سيبويه ٢١٥/١، الخزانة ٣٧٦/٢، شرح الآجرومية ٢٦٣، المقتضب ٢٩٠/٤، ديوانه ٩٩.

(٣) انظر هذه المعاني في اللسان (سنن) وفي المعجم الوسيط ٤٥٤/١.

اليد مؤنثة لإلحاق التاء بفعلها وعود الضمير عليها مؤنثا، وتأنيث الحال عنها، وفى التنزيل: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾[1]. ﴿وَٱضْمُمْ يَدَاكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ﴾[2] ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يكد يَرَاهَا﴾[3] ولأن التاء تُرَدُّ إليها فى التحقير نحو يدية. وأما اليمين فيدل على تأنيثها الإشارة إليها نحو هذه اليمين وجمعها على أفعل نحو أيمن، ولأنها فى معنى اليد. وكذلك اليمين من الحلف لغير الأعضاء. وأما الإصْبَع فلقولهم: ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعَهَ. وفيها سبع لغات: كسر الهمزة وكسر الياء للإتباع، وفتحها طلبا للخفة، وفتح الهمزة فى الياء والضم والفتح والكسر وضم الهمزة، وفى الباء الفتح والكسر. وقيل جاء فيها إصْبُع بكسر الهمزة وضم الباء وهو نادر. وأما القِتَبُ: لواحد أقتاب وهو البطن[4] فدليل تأنيثها التصغير نحو قتيبة وبه سمى ابن قتيبة[5]. وأما الكرش: فدليل تأنيثها الإخبار بها عن المؤنث نحو: هي الكرش ووصفها بها. قالوا: عليه كرش[6] منثورة، إذ كنوا بها عن كثرة العيال. وهى لغير الإنسان، لأن له المعدة فى مكانها. وأما الضلع فمؤنثة لوصفها به فى الحديث: خلقت المرأة من ضلع عوجاء[7] وفيها لغتان فتح اللام وسكونها، والضاد مكسور بحالها.

---

(١) سورة الحج آية ١٠.

(٢) سورة طه آية ٢٢.

(٣) سورة النور آية ٤٠.

(٤) انظر هذه المعاني في اللسان (قتب) والمعجم الوسيط ١/٥١٦.

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. ولد سنة ٢١٣ هـ وتوفي سنة ٢٧٦ هـ فارسي الأصل ـــ ولد بمدينة بغداد، وقيل بالكوفة، تتلمذ على أبيه وعلى أحمد بن سعيد اللحياني، وابن سلام الجمحي وغيرهم، من مصنفاته: كتاب الوزراء، كتاب صناعة الكتابة، تفسير غريب القرآن، كتاب المعارف، تأويل مشكل القرآن، الشعر والشعراء، وكتاب معاني القرآن. (انظر تأويل مشكل القرآن ص ١ ـــ ٤٢).

(٦) انظر هذه المعاني في اللسان (كرش)، المعجم الوسيط ٢/٨٧٣.

(٧) انظر: صحيح البخاري/ الأنبياء الباب الأول، وانظر: مسلم/الرضاع رقم ٦٢، والحديث يروى بلفظ آخر استوصوا بالنساء خيرا، فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج.

٨٠٥ والسَّاقِ والقَدَمِ ثم العَضُدِ والكَفّ والشِّمَالِ ثم الكَبِد

الساق: مؤنثة ودليل تأنيثها الحاق التاء بالفعل المسند إليها. وفى التنزيل: ﴿وَٱلْتَفَّتِ السَّاقُ بالسَّاقِ﴾[1] وأما القدم: فمؤنثة لقوله تعالى: ﴿فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾[2] ولقول الشاعر: أوزلت القدمان[3] وأما العضد: فيدل على تأنيثه قول الشاعر:

أَبِنِى لُبَيْنَا لَسْتُمُ بِيَدِ إلّا يداً لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ[4]

فعضد اسم ليس. فالحق تاء بها لتأنيث آسمها ويُسَكَّنُ ضادها ويُضَمّ وهو الأصل. وأما الكف: فهى مؤنثة لعود الضمير عليها مؤنثا قال:

....

وَكَفّ فَوَاضِلِ خضِلِ نَدَاهَا[5]

(١) سورة القيامة آية ٢٩.

(٢) سورة النحل آية ٩٤.

(٣) القائل: لم أعثر على قائله أو تمام البيت.
الشاهد في قوله: «القدمان» حيث جاء القدم مؤنثا فأنت الفعل وقال: زلت.

(٤) القائل: يروى هذا البيت لأوس بن حجر ـ كما يرويه بعض النحاة أنه لطرفة وهو من الكامل، الشاهد في قوله: «عضد» حيث استشهد الشارح بهذا البيت للتدليل على تأنيث «عضد» حيث أنث الفعل الناقص لها «ليس» فقال ليست لأنه جاء اسما لها، وفيه شاهد آخر وهو قوله: «إلايدا» حيث جاء منصوبا على البدلية من موضع الباء في «بيد» والتقدير: «لستما يدا إلا يدا لا عضد لها» ولا يجوز الجر على البدل من المجرور لأن ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفي. وقد استشهد به كل من: اللسان ٢١٠/١٣، والمفصل ٣٨، شرح شواهد الكشاف ٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٢، سيبويه ٣٦٢/١، شرح التصريح ٣٥١/١، معاني القرآن ١٠١/٢، ٤١٦، المقتضب ٤٢١/١، ديوان أوس ص ٢١، ملحقات ديوان طرفه ١٥١، ويرويه سيبويه:
يا ابنى لبينى لستما بيد
....

(٥) القائل: بشر بن أبى حازم. وتمام البيت:
لَهُ كِفَايَةُ كَفٍ كَفُّ ضُرٍّ
وَكَفّ فَوَاضِلِ خَضِلِ نَدَاهَا =

كَفَّـــاكَ كَفٌّ لا تُلِيـــقُ دِرْهَمَــــا
جُوْداً وأُخْـرَى تُعْـطِ بالسَّيِّـفِ الدَّمَــا[1]

فألحق التاء بتليق وتعط. وقال أخرى. وأما قول الأعشى:

أَرَى رَجُلًا مِنْهُم أَسِيْفاً كَأَنَّمَا يَضُمُّ عَلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبًا[2]

فمخضبا إما صفة لرجل، وإما أنه حَمَلَ مُخَضَّبًا على معنى الكف وهو العُضْوُ. وقيل هو حال إمّا من الضمير فى يضم، أو من الضمير فى كشحيه، وأما الشمال: فتأنيثها لأنها فى معنى اليد، ولأنها تجمع على أفعل نحو أشمل. وقد تبين أنه لايجمع ماثالثة حرف لين عليه إلا المؤنث. وأما الكبد: فدليل تأنيثها قوله عليه

= الشاهد فى قوله: «كفّ» حيث جاءت مؤنثة والدليل على تأنيثها عود الضمير عليها مؤنثاً بقوله: نداها. وقد استشهد به كل من: اللسان ٢٤١/١٢، معاني القرآن ١١٨/٢.

(١) القائل: لم أعثر على قائله.
الشاهد في قوله: «كف» حيث جاءت مؤنثة هنا وأنث الفعل لها فقال: تليق، تعط. وعاد الضمير عليها مؤنثا. وفيه شاهد آخر وهو قوله: «تعط» حيث جاء مضارعا مرفوعا وغير مجزوم. وقد حذفت الياء هنا وعوض عنها بالكسرة كدليل عليها.
وقد استشهد به كل من:
الإنصاف رقم٢٤٨،اللسان ٢٤١/١٢، ٣٠١/٩، أمالي ابن الشجرى ٧٢/٢، معاني القرآن ٢٧/٢، ١١٨، ٢٦٠/٣، الخصائص ٩٠/٣، ١٣٣.

(٢) القائل: الأعشى: ميمون بن قيس من الطويل. وهو البيت الثالث والعشرون من قصيدته التي مطلعها:

كفـــــى بالــــــذي توليتــــــه لو تجنبــــــا
شفـــــاء لسقـــــم بعدمــــــا كان أشيبـــــا

الشاهد في قوله: «كفا مخضبا» فقد جاء بالوصف المذكر «مخضبا» نعتا لكف وهو مؤنث، ومن المعروف أنه لابد من التجانس بين النعت والمنعوت من حيث التذكير والتأنيث. وقد خرج الشاهد هنا على أن الشاعر قد نظر إلى المعنى حيث قصد بالكف العضد، وهو مذكر.
وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى في أماليه ١٥٨/١، ٢٢٧، الإنصاف ٧٧٦، مجالس ثعلب ٤٧، الكامل ١٦/١، اللسان (خ ض ب)، ديوانه ٨٨ ــ ٩١.

الصلاة والسلام: «فى كل ذى كبد حرى أجر»[1] فوصفها بالمؤنث.

٨٠٦ ومن سِوَى الأَعْضَاء عَيْنٌ وَيَدُ والأُذْنُ والرِّجْلُ وسَاقٌ تُحْضَدُ

يريد بيان القسم الثانى من المؤنث غير الحقيقى وهو ليس من أعضاء الحيوان فمنه العين: لعين الماء، وعين السحاب، وعين القبيلة، وعين الميزان، وعين الركبة إلى غير ذلك. وفى التنزيل: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ يُفَجِّرُونَهَا﴾[2]، و﴿فِيْهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾[3] وكذلك سائرها. وأما اليد للنعمة[4] فدليل تأنيثها وصفها به نحو: له عندى يد جميلة. قال:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ ....[5]

وتصغيرها نحو: يُدَيَّة، والحاق التاء بالفعل المسند إليها نحو: نالتك يده، وكذلك التى بمعنى القدرة. وأما الأذن: للدلو والكوز[6] فمؤنثة بدليل حذف التاء

---

(١) حديث صحيح. وانظر: البخاري/المساقاة ٩، مظالم ٢٣، أدب ٢٧، وانظر: صحيح مسلم، باب السلام -حديث ١٥٣، وانظر: ابن ماجة باب الأدب ٨، وانظر: مسند أحمد ٢٢٢/٢، ٣٧٥، ٥١٧.

(٢) سورة الإنسان آية ٦.

(٣) سورة الغاشية آية ١٢.

(٤) انظر هذا المعنى في اللسان (يدى) والمعجم البسيط ١٠٦٣/٢.

(٥) القائل: غير معروف مع كثرة الإستشهاد به عند علماء النحو وهو من الكامل وتمامه:

يَدَيَـــــانِ بَيْضَاوَانِ عِنْـــــدَ مُحَلِّـــــمٍ
قَدْ تَمْنَعَـــــانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَـــــدَا

ويروى عجزه: قد تمنعانك منهما أن تهضما. وأيضا: قد تمنعانك أن تذل وتقهرا.

الشاهد في قوله: «يديان بيضاوان» حيث جاءت يد مؤنثة تأنيثا معنويا وهي بمعنى النعمة فقد وصفت بمؤنث عندما قال: يديان بيضاوان.

وفيه شواهد أخرى.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ١٥١/٤، ٨٣/٥، ٥٦/١٠، شواهد الشافية ١١٣، الخزانة ٣٤٨/٣، عرضا، الأشموني ١١٩/٤، المنصف لابن جنى ٦٤/١، ١٤٨/٢، يس ٢٣٣/٢.

(٦) الكوز: إناء بعروة يشرب به الماء ـــ المعجم الوسيط ٨٠٤/٢.

من عددها. قال يصف دلوا واسعة الفرع، لها أديمان اثنان، لها عناجان[1] وست آذنان. وأما الرجل: للقطعة من الجراد فتأنيثها لأنها بمعنى القطعة والطائفة[2]. أوما الساق: من الشجر فمؤنثة لأنها للنبات، كالساق التى للإنسان لقيامه عليها. ومعنى تُخْضَدُ تقطع لأن الخضد: قَطْعُ الشجر[3]

٨٠٧ والدَّارُ والعَرُوضُ والصَعُودُ وسَقَرٌ جَهَنَّمٌ والذَّوْدُ

الدار مؤنثة. وفى التنزيل: ﴿الدَّارُ الآخِرَةُ﴾[4] وقال الشاعر:

يَادارُ أقْوتْ بَعْدَ إصْرَامِهَا ....[5]

وقالوا هذه الدار نعمت البلدة، فأشاروا إليه بما يشار به إلى المؤنث، وألحقوا التاء فى فعله. وإن كان المثال مذكرا لأنه عبارة عن الدار. ويدل على تذكيره قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا البَلَدِ﴾[6]، وأما العروض للناحية والشعر[7]، فمؤنثة بدليل عود الضمير عليها مؤنثا. قال:

لِكُلِّ أُناسٍ مِنْ مَعَدّ عِمَارَةٌ عَرُوضٌ إليها يَلْحَقُونَ وجَانِبُ[8]

(١) العناج: زمام البعير، وحبل أو سير يشد تحت الدلو ويتصل طرفاه من أعلاه بما تتصل به آذانها، فإذا انقطعت آذانها أمسكها أن تقع في البئر ــ المعجم الوسيط ٢/٦٣٠.

(٢) انظر هذه المعاني في: اللسان (رجل) والمعجم الوسيط ١/٣٣٢.

(٣) انظر هذه المعاني في: اللسان (خضد) والمعجم الوسيط ١/٢٤٠.

(٤) سورة القصص آية ٧٧، ٨٣، سورة العنكبوت آية ٦٤، سورة الأعراف آية ١٦٩.

(٥) القائل: لم أعثر على قائله.
الشاهد في قوله: «يادار» حيث جاءت مؤنثة والدليل على ذلك تأنيث الفعل «أقوت» وعود الضمير المؤنث عليها في قوله: «إصرامها».

(٦) سورة البلد آية ١.

(٧) انظر هذه المعاني في اللسان (عرض) والمعجم الوسيط ٢/٥٩٣.

(٨) القائل: الأخفش بن شهاب التغلبي. ويروى العجز: عروض اليها يلجأون وجانب. الشاهد في قوله: «عروض» حيث جاءت هنا مؤنثة، ويستدل على تأنيثها بعودة الضمير مؤنثا عليها في قوله: «اليها».
وقد استشهد به كل من: شرح المفضليات ٤١٤، السمط ٨٦٨، معجم مااستعجم ٨٦، جمهرة اللغة ٢/٣٨٧، تهذيب اللغة ١/٤٦٥، مقاييس اللغة ٤/١٤٢، ٢٧٢، اللسان ٩/٣٤، التكملة ١٨٤، المخصص ١٢/٥٨.

وأما الصعود وهى الأرض[1] التى يصعد فيها فمؤنثة لوصفها به قالوا: أخذ فى صعود منكرة، ولأنها فى معنى العقبة. وأما سَقَرٌ: فعلم على النار[2]. ودليل تأنيثها عدم تصرفها وعود الضمير عليها مؤنثا ووصفها به. وفى التنزيل: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَاسَقَر، لا تُبْقِى وَلَا تَذَر، لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرْ﴾[3] وكذلك جهنم: فإنها علم مؤنث على النار أيضا كسقر. وفى التنزيل: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ التِّي يُكَذِّبُ بِهَا المُجْرِمُونَ﴾[4] وقيل: هى مأخوذة من الجهنام وهى البئر البعيدة القعر[5]، وأما الذود: فهى الجماعة [6] من الإبل من الثلاثة إلى التسعة. وفى الحديث: «ليس فيها دون خمس ذود صدقة» [7]

٨٠٨ وَالْخَيْلُ والغَنَمُ والجَزُورُ والكأسُ والقَلُوصُ والحَدُورُ

الخيل اسم جمع، ودليل تأنيثها قوله تعالى: ﴿والخَيْلِ المُسَوَّمَةِ﴾[8] وفى الحديث: «الخَيْلُ مَعْقُودٌ فى نَوَاصِيها الخَيْرُ»[9] واشتقاقها من الخيلاء لأن فيه مرحا[10]. وأما الغنم: فاسم جمع يطلق على الضأن والمعز[11]. ولا يقال فى واحدة

---

(١) انظر هذه المعاني في اللسان (صعد) وفي المعجم الوسيط ٥١٥/١.

(٢) انظر المعجم الوسيط ٤٣٥/١.

(٣) سورة المدثر آية ٢٧ — ٢٩.

(٤) سورة الرحمن آية ٤٣.

(٥) انظر المعجم الوسيط ١٤٤/١.

(٦) انظر اللسان (ذود) والمعجم الوسيط ٣١٧/١.

(٧) انظر البخاري: كتاب الزكاة ٣٢، ٤٢، ٥٦، صحيح مسلم، كتاب الزكاة الحديث ٢،٥،٧.

(٨) سورة آل عمران آية ١٤.

(٩) انظر البخاري/الجهاد باب ٤٣، ٤٤، وكتاب الخمس من البخاري الباب الثامن، وفي المناقب من البخاري باب ٢٨، وصحيح مسلم باب الزكاة الحديث (٢٦) وفي باب الامارة من صحيح مسلم الحديث ٩٧، ٩٨، وانظر: الترمذى في فضائل الجهاد الباب العاشر، والنسائي في باب الخيل الباب رقم ١، والباب رقم ٧، وابن ماجه في الجهاد الباب الرابع عشر.

(١٠) انظر هذه المعاني في اللسان (خيل) وفي المعجم ٢٦٦/١ — ٢٦٧.

(١١) انظر اللسان «معز» والمعجم الوسيط ٦٦٤/٢.

غنمة، ويدل على تأنيثه قول الشاعر:

وإِذَا أَنْتُم لَيْسَتْ لَكُم غَنَمَانِ ....[(١)]

فالحق التاء بليس وهو اسمها وكذلك سائر أسماء الجموع مطلقا. فإن الغالب عليها التأنيث. وأما الجزور[(٢)]: فمؤنثة لقولهم عشر جزور، فحذف التاء من العدد المضاف إليها وقيل لبعض العرب، ماأطيب الأشياء؟ قال: جزر سمينة، وموسى حذمة[(٣)] في غداة شبمة[(٤)]. فوصفها بالمؤنث وسميت جزورا لأنها تجزر، أى تقطع أعضاؤها. أما الكأس: فيدل على تأنيثها قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِنْ مَعِيْنٍ بَيْضَاءٍ لَذَّةٍ للشَّارِبِيْنَ﴾[(٥)]. وقول الشاعر:

.... وَكَانَ الكَأسُ مَجْرَاهَا اليَمِيْنَا[(٦)]

فوصفت بالمؤنث وأعيد الضمير عليها كذلك. ولا نسمى كأسا إلا إذا كان فيها الشراب، وإلا فهى قدح. وتجمع على كؤوس وأكؤس وكأس. وأما القلوص

---

(١) لم أعثر على قائله: في المراجع التي عدت اليها.
والشاهد في قوله: «غنمان» حيث أنثها وذلك بعودة الضمير عليها في قوله «ليست».

(٢) انظر اللسان «جزر» والمعجم الوسيط ١٢١/١.

(٣) انظر اللسان «حذم» أي قاطعة ــ المعجم الوسيط ١٦٣/١.

(٤) شبمة، شبما: برد وأحس الجوع والبرد، فهو شبمة يقال: ماء شبمة، وغداة شبمة، ويقال: قلب شبمة: بارد قليل الحس ــ اللسان «شبم» والمعجم الوسيط ٤٧١/١.

(٥) سورة الصافات آية ٤٥.

(٦) القائل: عمرو بن كلثوم. وتمام البيت: وهو من الوافر:

صَدَدْتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الكَأْسُ مَجْرَاهَا اليَمِيْنَا

الشاهد في قوله: «الكأس» فقد جاءت هنا مؤنثة وزاد على ذلك وصفها بالتأنيث وكذلك لعودة الضمير المؤنثة عليها كذلك بقوله: مجراها اليمينا. وفيه شاهد آخر في: «اليمينا» حيث جاءت ظرفا متصرفا حيث تستعمل غير ظرف: مبتدأ، فاعل، نائب فاعل... ووردت ذات مضافة إليهما نحو قوله تعالى: ﴿تزاور عن كهفهم ذات اليمين وتقرضهم ذات الشمال﴾ وقد استشهد به كل من: سيبويه ١١٣/١، شذور الذهب رقم ١١١، همع الهوامع ٢٠١/١، الدرر اللوامع ١٩٩/١.

فهى للفتية من الإبل[١]، ودليل تأنيثها إلحاق التاء بالفعل المسند إليها. قال:

حَنّت قَلُوصِي أَمْسِ بالأُرْدُنّ ....[٢]

قال: وفى ذكرها فى قسم المؤنث غير الحقيقى نظر. وأما الحَدُورُ، فهى ماينحدر فيه من الأرض[٣]، عكس الصعود. وهى مؤنثة لقولهم: حدور سهلة، ولأنها كالصعود فى الصورة وكذا الهبوط. والكئوود لعقبة صعبة.

٨٠٩ وعُرسٌ وضَرَبٌ والطَسْتُ والمَنْجَنِيْقُ ولَظَى والقَلْتُ

الذى يدل على أن العرس مؤنث الإخبار عنه بالمؤنث. ومنه قول الشاعر:

إنَّا وَجَدْنَا عُرسَ الحَنَّاط لَئِيمةً مَذْمُومَةَ الحُوَّاطِ[٤]

وأما الضرب فهو العسل الأبيض[٥]. وقيل ماغلظ منه، ويدل على تأنيثه ووصفها بالمؤنث وعود الضمير عليها مؤنثا. قال:

وَمَا ضَرَبٌ بَيْضَاء يَسْقِى دَبُوبَها ....[٦]

---

(١) انظر اللسان «قلص» والمعجم الوسيط ٧٥٥/٢.

(٢) القائل: العجاج من مشطور الرجز.

الشاهد في قوله: «قلوص» حيث أتى بها الشارح على أنها اسم مؤنث، واستدل على ذلك بتأنيث الفعل لها فقال الشاعر: حنت.

وقد استشهد به كل من: اللسان (حنن) ٢٨٥/١٦، المؤتلف والمختلف ١٧٩، التكملة ١٨٣، القيس ١٦٠، المعرب ٧٦، ديوان العجاج ص ١٩٠.

(٣) انظر اللسان «حدر» والمعجم الوسيط ١٦١/١.

(٤) القائل: غير معروف.

الشاهد في قوله: «عرس» حيث جاءت هنا مؤنثة مع خلوها من تاء التأنيث فدل على استعمالها مؤنثة الإخبار عنها بأوصاف مؤنثة وهي قوله: لئيمة مذمومة. وقد استشهد به كل من المخصص ٩٢/١٧، شرح شواهد الشافية ٩٩.

(٥) انظر اللسان «ضرب» والمعجم الوسيط ٥٣٦/١ ـــ ٥٣٧.

(٦) القائل: ساعده بن جؤية من الطويل. وتمام البيت:

وَمَا ضَرَبٌ بَيْضَاء يَسْقِى دَبُوبَهَا
دُقَاقٌ فَعُرْدَانِ الكُوَاثِ فَضِيمُهَا

الشاهد في قوله: «ضرب» وهي العسل الأبيض، فقد جاءت مؤنثة ودل على تأنيثها وصفها ببيضاء وقد استشهد به: ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ٣٧٦، ديوان الهذليين ٢٠٧/١.

وأما الطست[1] فدليل على تأنيثها عود الضمير إليها مؤنثا. قال:

أإنْ رَأيْتَ هَامَتِى فى الطِّسْتِ تُوقِدُهَا الشَّمْسُ ائِتِلَاقِ التُّرْسِ[2]

فالهاء فى توقدها ضمير الطست. فإن قلت فهلا كان ضمير الهامة. قلنا: يمتنع من جهة المعنى لأن الشمس لا توقد الهامة، ولأنه يقال فيها طَسٌّ وطَسَّةٌ والمعنى واحد. ويصغر على طيسة، ويجمع على طسوس وطساس. وأما المنجنيق[3] فهى معربة، ودليل تأنيثها الحاق التاء بالفعل المسند إليها. قالوا: أصابته المنجنيق. وجمعها بالألف والتاء وقال: بالمنجنيقات وبالأمايم[4]. وأما لظى فعلم على النار[5]، وهى مؤنثة لقوله تعالى: ﴿كَلَّا إنَّها لَظَى، نَزَّاعَةً للشَّوَى﴾[6] فوصفها بالمؤنث. وأما القلت فهى نُقْرَةٌ فى الجبل يجتمع فيها الماء[7] قال:

.... وقلت أقَرَّت ماءَ قَيْسِ بنِ عَاصِمِ[8]

---

(١) إناء كبير مستدير من نحاس ونحوه يغسل فيه. المعجم الوسيط ٥٥٧/٢، اللسان «طس» ٤٢٩/٧.

(٢) القائل: رؤبة. ويروى:

حَتَّـــلا رَأَتِـــى هَامَتِـــى كالـــطَّسْت
تُوقِدُهَـــا الشَّمْسُ ائتِـــلَاقَ التُّـــرْسِ

الشاهد في قوله: «الطست توقدها» حيث أنت لفظة الطست ودلل على تأنيثها بعودة الضمير المؤنث عليها فى قوله توقدها وقد ذكرها ابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ص ٥١٣، واللسان (طس) ٤٢٩/٧.

(٣) انظر المعجم الوسيط ٨٥٥/٢.

(٤) القائل: لم اعثر على قائله: وهو من الرجز.

والشاهد في قوله: بالمنجينقات، حيث جمعها جمع مؤنث سالم فزاد الألف والتاء على مفرده. وقد ذكره ابن الخباز في الغرة المخفية في شرح الدرة ص ٥١٣.

(٥) انظر المعجم الوسيط ٨٢٧/٢، اللسان «لظى».

(٦) سورة المعارج آية ١٥، ١٦.

(٧) انظر اللسان «قلت» والمعجم الوسيط ٧٥٣/٢.

(٨) القائل: لم أعثر على قائله. وتمام البيت:

لحي اللـــــه أعلى تلعـــــة خفشت به
وقـــــلت أقـــــرت ماء قيس بن عاصم =

فأعاد الضمير إليها مؤنثا من صفتها وهى الجملة التى بعدها.

٨١٠ والشَّمْسُ والأَرْضُ مَعَ السَّمَاءِ كَذَاكَ قُدَّامُ مَعَ الـــوَرَاءِ

الشمس مؤنثة لعود الضمير عليها مؤنثا، وفى التنزيل: ﴿والشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[1]، ﴿والشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرّلَهَا﴾[2] فأما الشمس فى القلادة كالهلال فمذكر. وأما الأرض فيدل على تأنيثها قوله تعالى: ﴿والأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾[3]، وكذلك الدابة لما يلى حافرها. قال:

وَلَمْ يُقَلِّبْ أَرْضَهَا بِيْطَارُ ....[4]

وأما السماء المطلة فمؤنثة[5]. وفى التنزيل: ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾[6]. وأما السماء للمطر فقيل أنه مذكر بدليل جمعه على أسمية. وقالوا ثلاث أسمية. فحذفوا التاء من العدد المضاف إليها وذلك يدل على تأنيثه. وأما قدام ووراء من الظروف

= الشاهد في قوله: «وقلت أقرت» حيث وردت «قلت» مؤنثة وقد أعاد إليها الضمير ووصفها بالتأنيث بقوله: «أقرت».

وقد ذكره ابن الخباز في شرح الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: رسالة دكتوراه محققة.

(١) سورة الشمس آية ١.

(٢) سورة يس آية ٣٨.

(٣) سورة النازعات آية ٣٠.

(٤) القائل: حميد الأرقط وتمام البيت:

ولم يُقَلِّبْ أَرْضَهَا البَيْطَارُ
ولا لِحَبْلَيْهِ بها حَبَارُ

الشاهد في قوله: «أرضها» حيث جاءت مؤنثة بدليل إضافة ضمير المؤنث إليها.

وقد استشهد به كل من: القبس ١٥٨، الكامل ٧٨/٢، ١١٠/٣، جمهرة اللغة ٥٩/١، ٢١٩، السمط ٩١٥، الإقتضاب ١٤٠، ٣١٢، مختصر الألفاظ ٢٧، اللسان (قلب) ١٨٠/٢، ٢٧١/٣، ٢٣١/٥، ٣٨٠/٨، المقاييس ١٢٧/٢، ١٠٧/٥، المعاني الكبير ١٥٥، التكملة ١٧٩، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٨٨، الإقتضاب في شرح أدب الكاتب ص ٣١٢، أدب الكاتب ٢١، تهذيب اللغة ٤٣٤/٣.

(٥) المعجم الوسيط ٤٥٢/١.

(٦) سورة النازعات آية ٢٧.

فيدل على تأنيثها الحاق التاء بهما فى التصغير، وأما قدام فكقوله:

قُدَيْدِيمَــةُ التَّجْــرِيبِ والحِلْــمِ إننــى
أرَى غفـلاتِ العَيْشِ قَبْـلَ التَّجَارُبِ[1]

وأما وراء فقالوا وُرَيَّة بوزن وُرَيْعَة وتصغيرها شاذ كما يتبين بعد.

٨١١ فَذِى وشبهِها إذا صَغَّرْتَهَـا رُدَّ إلَيْهَا الهَاء إذْ نَوَيْتَهـا

٨١٢ الّا الرُّبَاعِىَّ مع الخُمَاسِى ورُبَّمَا شَذّ عَنِ القِيَــاسِ

٨١٣ قَالُوا قُدَيْدِيْمَــةٌ فِى قُدَّامَ كَذَا وُرَيِّئَــةُ عنهم نَامِــى

٨١٤ مِثْـلَ شُذُوذِ قَوْلِهـم قُوَيْسُ كَذَا دُرَيْـعٌ وكَــذَا عُرَيْسُ

٨١٥ فَحَذَفُوا التَّـاءَ كَذَا نُيَيْبُ كَذَا عُرَيْبٌ وكَــذَا حُرَيْبُ

قد تقدم أن الثلاثى المؤنث المجرد من العلامة وهى الهاء إذا لم يُسَمَّ به رُدَّتْ إليه فى التصغير. وكانت الأسماء المؤنثة لم تذكر عند الحكم المذكور، فلما ذكر منها طرفا صالحا، أشار إليها بأن الهاء تُرَدُّ إليه فى التصغير وإلى مايشبهه من المؤنث بغير علامة مما يذكر. وقد تقدمت عليه. وقوله: رُدّ إليها الهاء إذا نويتها، يريد أنها لما كانت منوية أى مقدرة مرادة فى المكبر، وجب ردها فى المصغر. لأن التصغير يرد الأشياء إلى أُصولها لما مر. وأما الرباعى ومازاد عليه فَلَا تُرَدّ إليه التاء فى تصغيره،

(١) القائل: القطامي. وهو من الطويل.
الشاهد في قوله «قديديمة» فقد استشهد بها الشاعر على أنها مؤنثة وذلك بالحاق تاء التأنيث بها عند التصغير ليدل على تأنيثها. وهي أيضا موطن لشاهد آخر حيث صغر قدام بقديديمة بالهاء، وإنما أدخلوا الهاء في تصغير قدام مع تجاوز الحروف الثلاثة للتفريق بينها وبين غيرها.
وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢/٢٧٣، ٤/٤١، جمل الزجاجي ٢٥١، أمالي ابن الشجرى ٢/١٥٥، اللسان (قدم) ١٥/٣٦٤، الخزانة ٣/١٨٨، ماينصرف ومالا ينصرف ٧٠، ديوانه ٥٠.
وقد ذكره أبو هاشم السجستاني في كتاب التذكير والتأنيث ص ٢٧٣، وذكره المبرد أيضا في كتاب المذكر والمؤنث ص ١٣٨ ويقول فيه «فالعرب تقول في تصغير قدام ووراء قديديمة ووريئة ولم يكن حق هذا أن تدخله الهاء لأنها لاتدخل فيما جاوز الثلاثة، ولكن لما كانت الظروف بابها التذكير وكانت هاتين مؤنثتين اضطروا إلى إبانة ذلك فيها. قال القطامي.. الخ.

أكان مصغرا قبل التسمية أو بعدها. لأن الحرف الرابع يتنزل منزلة هاء التأنيث لكونه جاء بعد العِدَّة التى عليها الأصول. فلا تكون التاء منوية فى مكبرة فيقال: فى عقرب عُقَيْرِب، وفى عقاب عُقَيْب. وفى زينب زُيَيْنَبْ. وقوله إلا الرباعى مع الخماسى آستثناء من قوله فذى وشبهها إذا صغرتها. فإن قيل: فتلك ثلاثية فكيف صح الإستثناء الرباعى ومازاد عليها منها. قلنا: كما إن فيها الثلاثى فيها الرباعى وأيضا نحو قوله: والسماء، والخماسى وهو قوله: قدام. وقوله: وربما شذ عن القياس إلى قوله كذا ورئية عنهم نامى. فاعلم: أنه قد شذ من الرباعى، ومازاد عليه ثلاثة ألفاظ. قدام وهو خماسى، وأمام ووراء: وهما رباعيان ردّا إليها الهاء فى التصغير. فقالوا: قديديمة وأميمة ورييية باثبات الهاء الأخيرة. والقياس حذفها لاجتماع ثلاث ياءات. وإنما خرجت هذه عن حكم الرباعى لأنها مؤنثة دون بقية الظروف التى هى من الجهات الست. فلحقتها العلامة لئلا يتوهم أنها مذكرة، وقيل ألحقت التاء تنبيها على الأصل كالقود[1]، والحيكة. وحكى بعضهم ذريعة فى ذراع وهو شاذ. قوله: مثل شذوذ قولهم قويس إلى آخره. يريد أنه قد شذ فى الثلاثى أيضا ألفاظ وصغرت بحذف التاء كما شذت فى الرباعى باثباتها على العكس. أما القوس فدليل تأنيثها قوله:

إِذَا زَلَّ عَنْهَا السَّهْمُ ....[2]

فأعاد الضمير عليها مؤنثا. وإنما قالوا قويس ولم يردوا الهاء، لأنه حمل القوس على العود، وأما الدرع فمؤنثة لقولهم: دِرْعٌ سَابِغَة. وهو محمول على الثوب أو الملبوس. وأما عُرَيس فتأنيثها ظاهر مما مر. وكأنهم حملوها على الأملاك أو الفرح أو

---

(١) القواد: طائفة من الخيل تقاد في السفر بجوار الركب ولاتركب، بل تودع حتى يحتاج إليها في دفاع عن الركب. انظر هذه المعانى فى اللسان «قود» والمعجم الوسيط. ٧٦٥/٢.

(٢) لم أعثر على قائله، ولم أجده في المراجع التي اطلعت عليها.
وقد استشهد به الشارح على تأنيث كلمة القوس، وليس في هذا الشطر كلمة القوس، فقد تكون في الجزء الباقي من البيت. وقد تكون روايته: إذا زل عنها القوس. وعند ذلك أنث القوس باعادة الضمير المؤنث عليها.

السرور. وأما الناب: فهى المسنة من الإبل، ولم ترد إليها التاء فى التصغير. لأنها منقولة عند الناب من الأسنان. وهو مذكر. وأما العرب فدليل تأنيثها قولهم: العرب العرباء والعاربة. وإنما لم تزد الهاء فى تصغيره لأنهم أرادوا به الجيل المخصوص من الناس، وأما الحرب فمؤنثة لقولهم: الحرب خدعة. ولم تزد الهاء فى تصغيرها، إما لأنه محمول على القتال، أو لأنه مصدر فى الأصل وصف به، فلما صغر راعوا أصله المنقول منه وهو مذكر. ومن الثلاثى الشاذ فعيل[1] وفريس. والأول محمول على الجلد والثانى على المركوب.

٨١٦ أمّا الّذِى أُنِّثَ بالعَلَامَةِ فالهاءُ نحو غُرْفَةٍ وَرَامَةْ

لما فرغ من ذكر المؤنث بغير علامة من غير الحقيقى، أخذ فى ذكر ذى العلامة منه. فعند سيبويه[2] العلامة التاء والألف، وأما الهمزة فى نحو صحراء فبدل من ألف التأنيث. وعند أبى الحسن[2]، التاء والألف والهمزة. وبدأ بالمؤنث بالتاء فقال: فالهاء نحو غرفة ورامة. وتكون فى الوصل تاء وفى الوقف هاء فى اللغة الفصيحة فرقا بينها وبين الأصلية نحو بيت وقوت، ولتكون مخالفة للتاء المتصلة بالفعل لأنها لا تتغير وصلا ووقفا. ولذلك خصها بالذكر دون التاء. وآختلف فى أيهما الأصل فذهب البصرى إلى أنه التاء، والهاء فرع عليها لأنها تثبت فى الوصل تاء بالإتفاق. وقلبها إنما كان للفرق بينها وبين الفعل أو للبس المذكر، ولأن من العرب من يقرؤها فى الوقف كما هى فى الوصل كقوله:

بل جَوْزِتَيْهَاءَ كَظَهْرِ الجَحَفَتْ ....[3]

(١) سيبويه ١٧٦/٢ — ١٨٢.

(٢) سيبويه ١٧٦/٢ — ١٨٢.

(٣) القائل: سؤر الذئب من أرجوزة له:
الشاهد في قوله: (الجحفت) حيث و قف الشاعر على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء. وقد قال ابن منظور «... من العرب إذا سكت على الهاء جعلها تاء فقال: هذا طلحت...» اهـ
وفيه شاهد آخر في قوله: «جوزتيهاء» حيث جر جوزتيهاء برب المحذوف بعد بل.
وقد استشهد به كل من: الخصائص ٤٠٣/١، ٩٨/٢، المحتسب ٩٢/٢، المخصص ٧/٩، ٨٤/١٦، ٩٦، الإنصاف ٣٧٩، ابن يعيش في شرح المفصل ١١٨/٢، ٦٧/٤، ١٠٥/٨، ٨٠/٩، ٨١، شرح شواهد الشافيه ١٣٨، اللسان (حجف).

وذهب الكوفى إلى أن الهاء هى الأصل، لأنها من مخرج الألف والهمزة اللتين هما علامتا التأنيث، فجعلها علامة التأنيث أولى، فظهر أنه يريد بالهاء التاء معبرا عنها بما تؤول إليها فى الوقف بدليل قوله فيما بعد: وعلم التأنيث تاء وألف، والهاء عن تاء تنشأ إذ تقف. واعلم أن التاء تدخل فى الكلام لإمور: أحدها: للفرق بين المذكر والمؤنث. أما فى الصفات وهو قياس مطرد نحو: ضارب وضاربة وقائم وقائمة. وأما فى الذوات نحو: آمرى وآمرأة وإنسان وإنسانة قال:

إِنْسَانَةٌ فَتَّانَةٌ بَدْرِ السَّمَاءِ لَهَا خَجَلْ ....(١)

وحمار وحمارة، وبرذون وبرذونة، وغلام وغلامة. وثانيها: للفرق بين آسم الجنس والواحد منه: كثمر وثمرة، وطلح وطلحة. وثالثها: للفرق بين الواحد وجنسه على العكس من الذى قبله نحو: كم للواحد، وكمة للجنس وهو قليل. ورابعها: للمبالغة فى الوصف نحو: علامة ونسابة. وراوية وفروقة وملولة الكثير الخوف والملال. وخامسها: لتأكيد معنى التأنيث نحو: ناقة ونعجة. وسادسها: لتأكيد معنى الجمع وهى إما لازمة كصبية وغلمة، أو غير لازمة كحجارة وذكارة وبعولة وصياقله: وسابعها: للدلالة على النسب: كالمهالبة والأشاعرة. وثامنها: للدلالة على العجمة: كموازجة وجوارية. وتاسعها: للنسب والعجمة معها: كالسبائحة والبرابرة. وعاشرها: لتأكيد لفظ التأنيث نحو: ظلمة وغرفة. والحادى عشر: للعوض عن حذف التاء فى الجمع نحو: قرازنة وزنادقة وشياطنة. الثانى عشر: للفرق بين العدد المضاف إلى المذكر نحو: ثلاثة رجال. والمضاف إلى المؤنث نحو: ثلاث نسوة. وقيل تأتى للدلالة على المفرد بدليل دخولها على اللفظ الواقع على المذكر والمؤنث بصيغة واحدة نحو: حمامة ذكر وبطة ذكر وهو راجع إلى الفرق بين آسم الجنس والواحد، فهذه إذا سُمّى بها لاتنصرف، ولا يكون ماقبلها إلا مفتوحا إلا أن تكون ألفاً نحو قطاة وحصاة.

---

(١) لم أعثر على قائله: وقد استشهد به الشارع للتدليل على أن العرب تستعمل لفظة إنسان للمذكر ولفظة إنسانة للمؤنث و الدليل قول الشاعر لهذا البيت.

٨١٧ والألِفُ المَقْصُورُ نحو دُنْيَا ونحو بُشْرَى وكذاك طُغْيَا
٨١٨ وأُدَمَى والقَهْقَرَى والخَوْزَلَى وأُرَبَى وذَفَرَى ونَمَلَى
٨١٩ ومثل دِفْلَى وكذاك شَرْوَى ومثل حِجْلَى وكَذَاكَ دَعْوَى

هذه العلامة الثانية وهى ألف التأنيث المقصورة. فقوله والألف معطوف على قوله والهاء. وهى فى الإسم إما لمجرد التأنيث أو مشتركة بينة وبين الإلحاق. فمن الأبنية المختصة بالمؤنث فُعْلَى بضم الفاء وسكون العين. وتكون إما اسما أو صفة. والإسم إما مصدر نحو البُشْرَى بمعنى البشارة والرُّجْعَى، وإما غير مصدر نحو: الطغى للصغير من بقر الوحش، وحُزْوَى لموضع، وبُهْمَى لنبت. وأما بُهَماتٌ بالتاء فألفه للتكثير وليس للتأنيث، كما أن الألف فى دِفْلَى مؤنثة للإلحاق. ومع عدم التنوين للتأنيث والصفة، وأما مؤنثة الأَفْعَال ويلزمه إذا لم يكن معه من أمّا الألف واللام أو الإضافة كمذكرة نحو: الدنيا والفضلى ودنياهم وفضلاهم إلا إذا جعلت اسما بالغلبة كقوله:

.... فى سَعْى دُنْيَا طَالَ مَاقَدْمُدّتِ[1]

فإنها تجرى مجرى الأسماء. وأما ليس مؤنثة نحو حبلى وخنثى. وقد أشار بقوله: دنيا إلى المؤنث أَفْعَل وقد أجراه مجرى الأسماء. وبقوله: بشرى إلى المصدر. وبقوله: طُغْيَا إلى الإسم. ومنها فُعَلَى بضم الفاء وفتح العين نحو: أُدْمى وشُعْبَى وهما اسمان لموضع. وأُرْبَى للداهية. ولم يرد على هذه الصيغة غيرها. ومنها فَعَلَى بفتح الفاء والعين. وهى إما اسم: كذفرى لروضة. ونملى وأجلى لموضعين، وأما صفة نحو:

(١) القائل: العجاج من رجز له وإكمال البيت.

يَوْمَ تَرَى النُّفُوسُ ماأعَدَّتِ
فِي سَعْى دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ

الشاهد في قوله: «دنيا» حيث أنها قد جردت من اللام والإضافة لكونها بمعنى العاجلة. ومعنى هذا أن الإسمية قد غلبت عليها لكثرة الإستعمال، ولهذا لم تجر على موصوف غالبا وذلك كما غلبت الإسمية على نحو الأجرع والأبطح. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٠/٦، الخزانة ٥٠٨/٣، ديوانه ٥.

جَمَزَى وَمَرَطَى وبَشَكَى وقلَسَى فهذه ثلاثتها لا يكون ألفها إلا للتأنيث بدليل آمتناع صرفها نكرة وآمتناع الحاق التاء بها. ومنه قوله: القهقرى وهو الرجوع إلى خلف. ووزنها فَعْلَلَى بفتح الفاء وسكون العين وهى إما مصدر أو صفة للمصدر أى الرجعة القهقرى. ومنه قوله والخوزلى بوزن فوعلى وهو صفة لضرب من المشى فيه تفكك. وأما المشترك فبناءان أحدهما فِعْلَى بكسر الفاء وسكون العين. أما المؤنث منه فهو إما مفرد أو جمع. والمفرد مصدر كذكرته ذكرى. وفى التنزيل: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لِذِكْرَى﴾[1] وغير مصدر كقوله: دُفْلَى وكذلك ذِفْرَى فيمن لم ينون. والجمع كقوله حجلى جمع حجل. وهو طائر، وضربى جَمْعُ الضربان. وأمّا التى للإلحاق فضربان. آسم كمعزى وذفرى فيمن ينون، وصفة كرجل كيصُىّ للذى يأكل وحده، وعزهى للذى لا يطرب للهو. وسيبويه[2] لم يثبته صفة إلا وألفه للإلحاق مع التاء نحو: عزهاه. وأما قسمة ضيزى ومشية حيكى فأصلهما عنده فُعْلَى بضم الفاء. وإنما كسرت ليَسْلَمَ الباء عن القلب. وثانيهما: بفتح الفاء وإسكان العين، أما المؤنث منه فتكون إما إسما أو صفة. والإسم إما مصدر كالدعوى فى مثاله والنجوى. وأما غير مصدر نحو رضوى اسم جبل، وسلمى لأحد جبلى طيء. دعّوى لأحد منازل القمر. والصفة إما مفرد أو جمع. فالمفرد إما مؤنث فعلان كسَكْرَى وعَضْبَى. وأما ليس كذلك نحو قوله: شردى بمعنى مثل. واست جَهْوَى أى مكشوفة والجمع نحو هلكى وجرحى وقتلى. وأما التى للإلحاق فنحو: أرطى على من قال أديم مأروط وعلقى بدليل تنوينها، وإلحاق التاء بها، وتترى على قراءة من نونها فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾[3].

٨٢٠ والألِـف الممـدود كالسَّرَّاءِ ومثـل عَلْيَـاءَ وسَابِيَـاءِ

العلامة الثانية ألف التأنيث الممدودة وهى الهمزة التى قبلها ألف زائدة، والأبنية

---

(١) سورة الزمر آية ٢١.

(٢) سيبويه آية ١٩٩/٢.

(٣) سورة المؤمنون آية ٤٤.

التى تلحقها تأتى على ضروب منها: فَعْلاء بفتح الفاء وسكون العين، ولا تكون إلا للتأنيث وهى ضربان اسم وصفة. أما الإسم فثلاثة أضرب: أحدها آسم عين مفرد كالصحراء والبيداء والعلياء. وهى آسم موضع كقوله:

أَلَا يَابَيْتُ بِالْعَلْيَــاءِ بَيْتُ ....[1]

وليس بمؤنثه الأعلى كالأحمر والحمراء لأنه يقال: الأَعْلُون فى الجمع. ولا يقال الأحمرون، ولأنها لو كانت صفة مطلقا لصحت لامها التى هي الواو، لأنها من علوت، كما صحت فى القنواء والعشواء. الثانى: مصدر كالسراء والنعماء والضراء. الثالث: الجمع نحو الحلفاء والقضباء والظرفاء وأشياء عند الخليل وسيبويه. وأصلها شيياء بوزن فعلاء، فقلبوا اللام التى هى الهمزة إلى موضع الفاء هربا من آجتماع همزتين، ولا تتصرف للتأنيث ولزومه. وذهب الأخفش والفراء إلى أنه جمع. وآختلفا فى مفرده. فقال الأخفش: الواحد شيء مجمع على أفعلاء على غير القياس، لأن قياس الواحد شيء مثل هذين صديقين وأصدقاء والأصل أشيياء فحذفت الهمزة تخفيفا. وقال الفراء: واحدة شيّء كهَيّن وأهوناء فحذفت الهمزة فى الجمع أيضا تخفيفا، وكلاهما ضعيف. لأنه لو كان جمعا لرد فى التصغير إلى المفرد وليس كذلك، لقولهم فى تصغيره أشياء. وقال الكسائى إنه جمع على أفعال، لأن فعلاء المعتل العين قياسه أن يجمع على أفعال كبيت وأبيات بدليل إضافة العدد القليل إليه نحو ثلاثة أشياء. وإنما ترك لكثرة الإستعمال وهو باطل، لأن كثرة الإستعمال

---

(١) القائل: عمر بن قنعاس من الوافر. وتمام البيت:

أَلَا يَابَــيْتُ بالعَلْيــاءِ بَيْتُ
ولــولا حُبُّ أَهْــلِكَ ما أَتَــيْتُ

الشاهد في قوله: «بالعلياء» حيث استشهد به الشارح على بيان أقسام الأسماء فهي عنده ثلاثة أضرب. أحدها: اسم عين مفرد. وعلياء اسم عين مفرد. وفي البيت شاهد آخر وهو قوله؛ «بيت» حيث رفعه لأنه قصده بعينه ولم يصفه بالمجرور بعده فينصبه لأنه أراد: لي بالعلياء بيت غيرك ولكني أوثرك عليه لمحبتي في أهلك. وقد استشهد به سيبويه ٣١٢/١، المخصص ١٥٣/١٥، ٤٠/١٦.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مما يخف به الإسم، فكان يجب أن تصرف، ولأنه كسر على أشاوى، وأفعال لا تكسر على أفاعل. وأما إضافة العدد القليل إليه فبالنظر إلى معناه. وأما الصفة فضربان. مؤنث أفعل نحو: سوداء وحمراء وماليس كذلك نحو: حلة شوكاء وديمة هطلاء وداهية دهياء. ومنها فُعَلَاء بضم الأول وفتح الثانى نحو: سُيَرَاء[1] وهى حلة يكون فيها خطوط. وفاعلاء نحو: سابياء، وفاعولاء نحو: عاشوراء وفعلياء نحو: كبرياء، وفعالاء: نحو: براكاء وفعولاء نحو: بروكاء، وفعيلاء كبشر قريناء وفِعِلّاء نحو: زِمِيكّاء بسكرتين وتشديد الكاف لذنب الطائر[2]. وقد يقصر. وفعللاء نحو: عقرباء وهو موضع[3] وفيعلاء كخنفساء وفعلياء كذكرباء، وأفْعِلَاء كأصْدِقاء، وأما ماكان على وزن فِعْلاء وفُعْلاء بكسر الفاء وضمها مع سكون العين نحو: عِلْبَاء وحِرْباء وقُوْبَاء[4] فهمزته ليست للتأنيث بدليل تنوينه، بل منقلبة عن حرف إلْحَاق، فمكسور الفاء ملحق بسرداح ومضمومها بقرطاس. وأما سيناء من قوله تعالى: ﴿طُوْرِ سَيْنَاءَ﴾[5] على من كسر السين فهو أما: فَيْعَال كدَيْمَاس[6] وأما فِعْلَاء كعِلْبَاء. فلا ينصرف مطلقا لأنه علم على موضع.

٨٢١ فَعَلَمُ التَّأنِيْثِ تَاءٌ وَأَلِفْ والهاءُ عن تاءِ تنشّا إذْ تَقِفْ

٨٢٢ والياء فى هَذِى وتاءُ قَامَتْ ونونُ قُمْنَ ويَقُمْنَ بَانَتْ

قد تقدم أن علم التأنيث التاء والألف عند سيبويه[7]، والهمزة التى فى نحو

(١) السيراء: ضرب من البرود فيه خطوط صفر، وثوب مسير: فيه خطوط من القز كالسيور — انظر اللسان «سير» والمعجم الوسيط ٤٦٧/١.

(٢) الزمك: منبت ذنب الطائر — المعجم الوسيط ٤٠٠/١.

(٣) العقرباء: انثى العقارب، وحديدة نحو الكلاب تعلق في السرج والرحل. المعجم الوسيط ٦١٥/٢.

(٤) داء في الجسد يتقشر منه الجلد وينجرد منه الشعر — اللسان «قوب» والمعجم الوسيط ٧٦٥/٢.

(٥) سورة المؤمنون آية ٢٠.

(٦) الديماس: الكن، السرب المظلم — المعجم الوسيط ٢٩٦/١ — اللسان «دمس».

(٧) سيبويه ١٧٦/٢ — ١٨٢.

صحراء بدل من ألف التأنيث، لوقعها طرفا بعد ألف المد. وأما أولا فلأنهم أنثوا بالتاء والألف مطلقا، ولم يؤنثوا بالهمزة إلا مع ألف المد. أما ثانيا فلأنها ترد إلى الألف فى الجمع كقولهم: فى صحراء صحارى، لأن ألف المد لما قلبت ياء لانكسار ماقبلها عادت ألفاً لزوال المد، ثم قلبت ياء لعدم آنفتاح ماقبلها، وأدغمت فيها الياء الأولى. ولو كانت أصلا لثبتت [كما تثبت][1] فى جمع قُرّاء. وأما عند أبى الحسن فالهمزة نفسها علم التأنيث. فالعلامات عنده ثلاث. لأن دعوى آجتماع ألف التأنيث مع ألف المد وقلبها همزة لوقوعها طرفا على خلاف الظاهر وقوله: والهاء عن تاء تنشّىء إذ تقف: يريد به ماذكرناه أولا من أن الهاء اللاحقة بالأسماء بدل من تاء التأنيث على الأصح لما مر. قوله: والياء فى هذى فآعلم أن منهم من زاد فى علامة التأنيث الياء فى هذى. وهو مذهب الكوفى لأن اسم الإشارة عنده عبارة عن الذال وحدها. والحق أنها ليست بعلامة تأنيث بل الصيغة بكاملها فى المؤنث. كذا فى المذكر. وقوله وتاء قامت إلى آخره. فآعلم أن التاء الساكنة فى نحو قامت فللدلالة على تأنيث الفاعل كما مر. وأما نون قُمْنَ فى الماضى ويقمن فى المضارع فلجمع المؤنث، كما أن واو فعلوا لجمع المذكر. ومما يدل على التأنيث التاء فى هندات، والكسرة فى أنتِ وقمتِ والنون فى أُنْتنَّ وهُنّ، والياء فى نحو اضربى وتضربين.

٨٢٣ ثُمَّ المُؤنَّثُ الحَقِيقِيّ عُرِفْ   بِخِلْقَة خُصّت به لا تُختَلفْ

٨٢٤ وَهْوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبٌ منه   بِلَا عَلَامَةِ تُبِينُ عَنْهُ

٨٢٥ كَزَيْنَبٍ وَطَالِقٍ وجَيْئَلِ   وَرَخِلٍ وحَائِلٍ ومُطْفِلِ

لما فرغ من ذكر غير الحقيقى من المؤنث أخذ فى بيان الحقيقى منه. وقد تقدم أن الحقيقى لا يختلف بآختلاف الأوضاع والإصطلاحات، لأنه مختص بخلقة يعرف بها من جهة الحس، وهو الفرج المُعَدُّ للنسل، وتلك الخلقة حقيقة واحدة موجودة فى كل فرد من أفراد الحيوان. وهو المراد بقوله: عرف بخلقة خُصَّتْ به لا

(١) هكذا في (ق، ك)، وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

تختلف. وهو على ضربين مجرد عن علامة وذى علامة. أما الأول فكقوله: زينب وهو علم مرتجل على امرأة ولا يعرف له اشتقاق. وطالق وهو وصف مختص بالمؤنث الحقيقى كطامث وحائض وقاعد. وفيه ثلاثة أقوال: أحدها: للخليل أنه على معنى النسب أى لنسبة المعنى إلى من قام به كقولهم: لابن تامر: أى ذولبن وذو تمر، لا أنه مأخوذ من فعله الصادر عنه. لأنه لو أخذ من فعله لإرادة الحدوث أو الإخبار عن الماضى فلابد من التاء نحو: طالقة وحائضة الآن أو غدا وفى التنزيل: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[1]، ولولا ذلك لقال: ذات أرضاع. وثانيها: لسيبويه: وهو أنه يتأوّل الموصوف بشىء أو إنسان أو شخص كما يؤول غلام رَبْعَةٌ ويَفْعَةٌ بنفس حتى يصح وصفه بالمؤنث. وثالثها: للكوفيين وهو أن هذه الصفات لما كانت مختصة بالمؤنث، لم يحتج إلى التاء استغناء عنها بالصيغة. وأُبْطِل مذهبهم بالضامر والعاشق. فإنهم يجريان على المذكور والمؤنث بلفظ واحد نحو: جمل ضامر وناقة ضامر ورجل عاشق وامرأة عاشق وفيه نظر. لأنه إنما يبطل به لو جعلوا الحكم عاما. وأما إذا جعلوه مختصا بطالق وحائض ونحوهما فلا يبطل بما ذكر. وأما جيئل فعلم على الضبع. وأما الرخل فولد الضأن الأنثى والذكر الحمل. وجمعها رُخَال بضم الراء كما قالوا: تُوءَام فى جمع توام. وأما الحائل فالناقة التى لم تحمل فى تلك السنة. وأما مطفل فصفة لمؤنث وليست بجارية على الفعل كطالق وحائض ومرضع وقد تقدم حكمها.

٨٢٦ وَضَرْبُـهُ الثانى لَهُ عَلاَمَــةٌ فالهاءُ كالمرأةِ والغُلاَمَـــــــة

٨٢٧ والألف المقصور وزن فُعْلَى كمثل سُلْمَى ومثال فُضْلَى

٨٢٨ ومثل قُصْوَى ومثال أُخْرَى ووزن فَعْلَى فى مثال سَكْرَى

٨٢٩ والألـــف المدود كالحَمْـــرَاءِ ونُفَسَاء قِسْ عليه الجاءِى

وأما الثانى وهو ذو العلامة من المؤنث الحقيقى فعلامته التاء والألف والهمزه على رأى. كما ذكر فى غير الحقيقى. أما التاء فنحو قوله: المرأة وهى تأنيث المرء.

---

(١) سورة الحج آية ٢.

وفيها لغتان: امرأةٌ ومَرْأةٌ. والغُلَامَة وهى تأنيث الغُلَام. قال:

وَمُـرَكَّضَةٌ صَرِيحِـيٌّ أبُوهَـا   يُهَانُ لَهَا الغُلَامَةُ والغُـلَامُ[1]

وقالوا: شيخ وشيخة. قال: كأنها شيخة رقوب وإنسان وإنسانة ورجل ورجلة وحمار وحمارة، وبرذون وبرذونة. وأما الألف المقصور فكقوله: سُلْمَى بضم السين وهو اسم امرأة. ومنه: زهير بن أبى سُلْمَى. وهو كنية أبيه. ولا تضم السين إلا فيه. والفضلى وهو تأنيث الأفضل. وهو أفعل التفضيل، ولا تستعمل إلا باللام أو الإضافة أو بمن. والقصوى وهى تأنيث الأقصى. فإن جعلت اسما قلبت الواو ياء نحو: القصيا بمعنى القاصية البعيدة، كالدنيا بمعنى الدانية القريبة وأخرى تأنيث آخر وهو أفعل التفضيل، ولا توصف بهما إلا بعد تقدم شيء من نوع موصوفهما نحو مررت بزيد ورجل آخر وهند وامرأة أخرى. وفى التنزيل: ﴿ولا تَدْعُ مَعَ الله الهاً آخَرَ﴾[2] ولا نقول: مررت بزيد وحمار آخر لاختلاف نوعيهما. وسكرى بوزن فعلى تأنيث سكران. ومن العرب من يقول: سكرانةُ بالتاء فهذه الصفات إن جرت على مؤنث حقيقى كان تأنيثها حقيقيا وإلافلا. وأما الألف الممدودة فكقوله كالحمراء بوزن الفعلاء. وهى صفة مشتركة بين الحقيقى وغير الحقيقى. فيقال: امرأة حمراء وجُلَّةٌ حمراء. فالأجود أن يمثل فى هذا القسم بمثل الحولاء والعوراء ونُفَسَاء فُعَلَاء، والنفساء مختصة بالحقيقى، لأنها التى وضعت الولد. وسُمِّيَتْ بذلك إما لأنها خرج منها نفْس وهو الولد أو الدَّم، أو لأنها من التنفس وهو الإتساع.

---

(١) القائل: أوس بن غلفاء الهجيمي يصف فرسا وهو من الوافر. الشاهد في قوله: «الغلامة» بزيادة التاء على غلام للفرق بين المذكور والمؤنث وقد ورد الكثير من ذلك في القرآن الكريم والشعر العربي. وقد ورد كذلك شيخ وشيخة، وامرىء وامرأة ومرء ومرأة. قال تعالى: ﴿أم امرؤهلك﴾ وقال: ﴿امرأة العزيز تراود فتاها﴾. وقد استشهد به كل من أمالي ابن الشجرى ٢/٢٨٧، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٩٧، لسان العرب ١٢/٤٤٠، التكملة ١٥٢، المخصص ١/٣٦، ١٦/٩٩.

(٢) سورة القصص آية ٨٨.

(باب النســـبة)

٨٣٠ اَلْقَوْلُ فى النِّسْبَةِ وهى ياءٌ زائـدةٌ تُعْـزَى بها الأَسْمَـاءُ
٨٣١ إلى قَبِيْلٍ أوْأبٍ أو لِبَلَـدْ أو لِصِنَاعِـةِ ويـاؤُهُ تُشَدّْ

النسبة بضم النون وكسرها معناها الإضافة. وسيبويه[١] يترجمها بباب الإضافه من حيث أن ياء النسب تجعل المنسوب من قبيلة المنسوب إليه، أو من أهل بلدته أو صنعته. إلا أنها إضافة معكوسة كالإضافة فى الفارسية. لأن إذا قيل مثلا تميمى كان تميم هو المضاف إليه فى المعنى بخلاف الإضافة الصناعية من نحو غلام زيد. ولما كان النسب معنى طارئا على الكلمة كالإعراب والتثنية والجمع، آحتاج إلى إمارة دالة عليه احتياج تلك المعانى إليها. وكانت الياء لأنها من حروف اللين. إذ هى أولى بالزيادة. وآختص بالياء دون الواو والألف، لأنها تصير حرف إعراب للكلمة. والألف يمتنع ظهور الإعراب معها، والواو يستثقل عليها. وزيدت مشددة لتقوى على تحمل الحركات، ولئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، وآنكسر ماقبلها طلبا لمجانسة الياء. وهذه الياء تنقل الإسم من المعرفة إلى النكرة، ومن الجمود إلى الإشتقاق حتى يتحمل الضمير ويرفع الظاهر، ولا موضع لها من الإعراب بدليل ظهور إعراب الكلمة فيها خلافا للكوفيين. فإنهم ذهبوا إلى انهاء اسم فى محل جر بإضافة الأول إليها. واحتجوا بما جاء عن العرب نحو: رأيت التميمى تيم عدى[٢]

(١) سيبويه والمبرد سميا هذا الباب بباب الإضافة سيبويه ٦٩/٢، المقتضب ١٢٣/٣، أسرار العربية ٣٦٩. (كانت ياء تشبيها بياء الإضافة لأن النسب في معنى الإضافة ولذلك كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بباب الإضافة).

(٢) قول عربي وصوابه: رأيت التيم تيم عدى. ويمكن لتيم «الثانية أن تكون منصوبة على البدلية من تيم =

بجر تيم الثانى على البدل من الياء فى التميمى، ولا يبدل الإسم إلا من مثله، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون جره بإضافة اسم محذوف إليه. والتقدير صاحب تيم عدى. فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على جره لدلالة النسب عليه، وإذا تقرر هذا: فقوله: فهى ياء إشارة إلى تخصيص الياء بالنسبة دون غيرها. وقوله: زائدة احترز به إما عن ياء المتكلم فى نحو: ياحيى أو عن الياء فى القاضى. وقوله: تعزى بها الأسماء لتخرج به نحو كرسى. فإنها وإن كانت زائدة فى آخر الإسم، إلا أنها تعزى بها الأسماء أى لاتنسب. قوله إلى قبيل أو أب إلى آخره فاعلم أن النسب لما كانت إضافة فى المعنى، والإضافة إما حقيقية أو غير حقيقية، كان النسب أيضا كذلك. أما الحقيقية من النسب فهى التى تفيد أن النسبة أى الإضافة إلى قبيل نحو عربى وعجمى أو إلى أب نحو: علوى وقرشى أو لبلد نحو بصرى وكوفى، أو لصناعة نحو أبرى لصانع الإبر أو بائعها. وأما غير الحقيقة فنحو: كرسى وتختى. فإن الياء لا تدل على نسبة ولا مبالغة كما فى أحمرى وأصفرى. وأما قوله: وياؤه تشد فقد سبق بيانه. وآعلم أن المنسوب قد يكون على

= الأولى، ويمكن أن تكون مجرورة على البدلية من الضمير (الياء) في التيمى، وهذا نادر. إذ لايبدل الإسم إلا من مثله.. أما ابدال الإسم من الضمير فلا حجة فيه. وشبيه لهذا القول قول جرير:

ياتيـــــمَ تَيْـــــمَ عَدِيٍّ لا أَبَالَكُـــــمُ
لَايُلْقِيَنَّكُـــــمُ في سَوْءَة عُمَـــــرُ

انظر: سيبويه ٢٦/١، المقتضب للمبرد ٢٢٩/٤، الخزانة ٣٥٩/١، ١١٦/٢، شواهد العينى ٢٤٠/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢، ٢١/٣، الخصائص ٣٤٥/١، ابن الشجرى في أماليه ٨٣/٢، المغنى ٧٠٩، الأشموني ١٥٧/٣، ابن عقيل ٨٤/٢.

وسيبويه والمبرد يستعملان عبارة: ياتيم تيم عدى. ويقول المبرد في ذلك ٢٢٧/٤، فالأجود في هذا أن تقول ياتَيْمُ تَيْمَ عدى، فترفع الأول لأنه مفرد، وتنصب الثاني لأنه مضاف، وإن شئت كان بدلا من الأول، وان شئت كان عطفا عليه عطف البيان فهذا أحسن الوجوه.

ويقول السيرافي في تعليقه على سيبويه ٣١٥/١: يازيد زيد اليعملات: قال أبو سعيد مذهب سيبويه أن زيدا الأول هو المضاف الى اليعملات، والثاني توكيدا للأول لاتأثير له في المضاف إليه، ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى محذوف والثاني مضاف إلى المذكور..»

صيغة لا تلحق الياء المشددة بآخره. بل تغير له الصيغة بكمالها. وله لفظان فَاعِل وفَعّال. وأما الأول فنحو: لابن وتامر ودارع ولاحم. معنى ذى كذا، وليس بجار على الفعل كما تقدم فى طالق وحائض وقوله تعالى: ﴿فِى عِيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[1] حملها الخليل على النسب أى ذات رضى. والتاء للمبالغة لا للتأنيث. وقال الفراء راضية بمعنى مرضية. وأما الثانى فنحو: ثبات وهو الذى يَعْمَلُ الثُّبُوتَ وهى الطيالس من الخز. وقيل الذى الذى يبيعها وعواج وجمال، وفعال أكثر استعمالا من فاعل. وإن كان النسبة إليهما موقوفة على السماع، لأنه لا يقال لبائع الفاكهة فكاه، ولا لصاحب الشعير: شعار. والفرق بينهما أن فعالا لمبالغته موضوع لما يكون صنعة وعلاجا وفاعل موضوع لما يكون صنعة وعلاجا. وفاعل موضوع لمن يلابس الشيء من غير دلالة على مبالغة.

٨٣٢ وقبله كسر كَزَيْدِىّ النّسَبْ وحَذْفُ كُلّ هَاءِ تَأنِيْثٍ وجَبْ

٨٣٣ لِشَبَه بَيْنَهُمَا وهَرَبُوا من جَمْع تأنِيْثَيْنِ فى آسم يُنْسَبُ

قوله وقبله كسر يريد به ماذكرنا من أن ماقبل ياء النسب يجب كسره طلبا لمجانسة الياء، ولأنه لو فتح لا لتبس بالمثنى الذى حذف نونه. والضم ثقيل فتعين الكسر. وقوله وحذف كل هاء تأنيث وجب. يريد أنه إذا نسب إلى اسم وفيه تاء التأنيث، وجب حذفها نحو فاطمى ومكى وبَصْرِى. وعلل ذلك بأمرين أحدهما: أن تاء التأنيث لما كانت تشبه ياء النسب، لم يجمعوا بينهما. بيان الشبه: أن الياء تخليص الواحد من الجنس نحو: روم رومى، وحبش وحبشى كما تخلصه التاء نحو: نخل ونخلة وحمام وحمامة. وهو المراد بقوله: لشبه بينهما. وثانيهما: أنه لو لم تحذف التاء للزم اجتماع علامتى تأنيث فى بعض الصور وذلك إذا نسب إلى مؤنث نحو: امرأة مكية وكوفية، ليقع الفرق بين المذكر والمؤنث، وأشار إليه بقوله: وهربوا منه جمع تأنيثه إلى آخره. ولأنه لو لم تحذف التاء لأدى إلى تأنيث المذكر، لأنه إذا نسب رجل إلى مافيه التاء نحو فاطمة

(١) سورة الحاقة آيه ٢١.

انتقل مدلول الإسم المؤنث إلى المنسوب المذكر فيصير المذكر مؤنثا وهو باطل. ولأن التاء لو لم تحذف لأدى إلى الجمع بين متنافيين من حيث أن التاء وياء النسب تقتضى أن تكون طرفا وأن تتحمل الإعراب. وأما قولهم دواتي وذاتى فى النسب إلى دواة وذات فخطأ. والصواب دووى وذووى.

٨٣٤ وفى الثَّلَاثِــى إِذَا نَسَبْتَــا إلى مثــال فَعِــلٍ فَتَحْتَــا
٨٣٥ أوسطه قل نَمَرِىّ ثم قِسْ ذُكِّر أو أُنِّثَ ليس يَنْعَكِسْ
٨٣٦ وأكسر إِذَا زَادَ كَتَغْلِبِــىّ وَزِبْرِجِــىّ وقُــذَ غْمِلِــىّ

إذا نسب إلى آسم ثلاثى مكسور العين مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا، فإنه يجب فتح العين منه أى وسطه. فيقال فى نَمِر ودُئِل وإِبِل وشَفْرة[1]: نَمَرىّ ودُؤَلِىّ وأَبِلى وَشِفَرىّ لثقل توالى كسرتين وياءين. وشفرة: اسم قبيلة. ويقال أرض شفرة أى ذات أزهار مختلفة. فإن زاد على الثلاثى، فإن كان رباعيا ثانيه ساكن نحو: ثعلبى ويثربى ومغربى. فللعرب فيه مذهبان: إبقاء كسر ماقبل الآخر إن كان مكسورا أو فتحة. والأول آختيار سيبويه[2]، والفتح عنده متوقف على السماع لأن التغيير على خلاف الأصل، ولأن الكلمة قويت بكثرة حروفها لتخلل الحرف الساكن، وهو الثانى بين حروفها. وأجاز المبرد الوجهين مطلقا من غير ترجيح، لأنه لما سكن ثانى الكلمة صار كأنه موقوف عليه، ومابعده مبتدأ به، ومنفصل مما قبله. فإن كان ثانية متحركا نحو عليط، أو زائدا على أربعة أحرف نحو: قذ عمل فليس فيه إلا الكسر. ولنرجع إلى شرح المتن. فقوله: وفى الثلاثى إذا نسبتا: احترز به عن الرباعى، وقوله إلى مثال فِعِل يعنى بكسر العين. وآحترز به عن المضموم العين كعضد والمفتوح كفرس، والساكن كفلس. فإن ذلك لا يغير حركته ولا سكونه لمخالفته الكسرة، وكونها من غير جنسها قوله: فتحتا أى تجعل بدل كسرة العين فتحة. قولة: أوسطه بيان لموضع التغيير. ومثله

---

(١) انظر المعجم الوسيط ٤٨٦/١، اللسان «شفر».
(٢) سيبويه ٦٩/٢ ــ ٧٢.

بقوله: نمرى وقد بينا علة ذلك قوله: ذكر أو أنث ليس ينعكس، يريد أنه يجب إبدال كسرة العين فى الثلاثى فتحة مطلقا. أعنى مذكرا كان أو مؤنثا، ولا يختلف هذا الحكم فيه. قوله: واكسر إذا زاد يعنى على ثلاثة أحرف كقوله: تغلبى وزبرجى إلى آخره. والمراد بقوله: واكسر إذا زاد أنه إذا كان فى آخره كسرة تركت بحالها [لأنك][1] تكسر ماليس بمكسور.

٨٣٧ وَمِنْ فُعَيْلَةٍ مع الفَعُوْلَـهْ ... تَحْذِفُ حَرْفَ اللّيْنِ كالفَعِيْلَةْ

٨٣٨ مُثْلُهـا ثَلاثَـةٌ مَعْرُوفَـهْ ... قُرَيْظَـةٌ شَنُـوءَةٌ حَنِيْفَـةٌ

٨٣٩ تَقُولُ مِنْهَا حَنَفِيٌّ فَاتِحَا ... أَوْسَطَهُ كَشَقَرِيّ وَاضِحَا

٨٤٠ الا مُضَاعَفاً أو المُعَلَّلا ... فَامْنَعْهُمَا الحَذْفَ وقُلْ مُمَثِّلَا

٨٤١ يُعْزَى عَزِيْزِيّ إلى عَزِيْزَةْ ... كذا حُوَيْزِيّ إلى حُوَيْزَةْ

٨٤٢ فإنْ خَلَتْ مِنْ هاءِ تَأنِيْثٍ فَلَا ... تُحْذَف وقُلْ هَذَا قُرَيْشِيُّ الوَلَا

يريد أن ماكان بوزن فُعَيلة بضم الفاء أو فَعِيلة بفتحها أو فَعُولة غير معتل العين ولا مضاعفها، فإنه يحذف منه حرف اللين وهو الياء والواو ويفتح أوسطه بالرد من فَعِل المكسور العين إلى مفتوحها. مثال المضموم قوله: قُرَيْضَة، والمفتوح قوله حَنِيْفَه وفَعُولَة قوله شَنُوْءَة. أما ذاتُ الياء مطلقا فنقول فى النسب إليها قُرَضِيّ وحَنَفِيّ وكذلك جُهَنِيّ ورَبَعِيّ فى جهينة وربيعة. أما وجوب حذف الياء فللفرق بين فعيلة المؤنث وفعيل المذكر لأنه يقال فى كريمة كَرَمِيّ، وفى كَرْمٍ كَرِيمِيّ. وكان حذفها من المؤنث أولى لأنه لما حذف من التاء تبع حذف الياء لأن التغيير يؤنس بالتغيير، وأما فتح الوسط بالرد إلى فعل فلما مر من توالى كسرتين وياءين. وأشار إليه بقوله: نقول هذا حَنَفِى فاتحا أوسطه، حتى أنك لما حذفت الياء من حنيفه بقيت الكلمة حَنَف بوزن نَمِر وشَقِرة بكسر الثانى فأبدل من الكسرة فتحة كما فعل فى نمرى وشقرى. وقوله واضحا يريد أنه بعد حذف حرف اللين منه صار ثلاثيا مكسور العين كشقرة ففتح أوسطه وذلك واضح فيه

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (لأأنك) وهو تصحيف.

أى ظاهر. وأما ذات الواو فتقول فى النسب إلى شنوْءة وفروقة وعَدْوَة: شناءى وفرقى وعدوى. وعلة الحذف مامر فى الياء. وسيبويه[1] يرى أن حذف الواو من فعوله وفتح عينا قياسا مطردا بمنزلة فعيلة من غير فرق. لأنه قد جاء عن العرب شنىء فى شنوْءة. وأما المبرد[2] فيوافقة [على][3] حذف الياء دون الواو محتجا بأنهم قد جمعوا بين واوين. فقالوا فى النسب إلى عَدُوّ عدوّىّ ولم يجمعوا بين ياءين. وقالوا فى عدى عَدَوِىّ، وغيروا الكسرة فى نَمرٍ ولم يغيروا الضمة من عَضُد. ومذهب المبرد أقوى من جهة القياس. إلا أن النص مع سيبويه، ولأن ماصار إليه أخف. قوله: إلا مضاعفا أو المعللا هو استثناء من قوله بحذف حرف اللين. قوله: فأمنعهما الحذف يريد مضاعف العين ومعتلها. أما المضاعف فنحو عزيزة وشديدة. وأما المعتل فنحو بنى حويزه وبنى طويلة وهما قبيلتان. فيمتنع حذف حرف اللين بينهما مطلقا، فيقال عزيزى وشديدى وحويزى وطويلى. أما المضاعف فلأنه لو حذف منه الياء لالتقى حرفان من جنس واحد. فإن أدغموا أحدهما فى الآخر أدى إلى كثرة التغيير واللبس. وإن لم يدغموا حصلوا على غاية الثقل من آجتماع المثلين نحو: شديدى. وأما المعتل فلأنه لو حذفت الياء منه للزم أما قلب الواو ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها فتؤدى إلى كثرة التغيير، واللبس أو مخالفة القاعدة إنْ لم تقلب. قوله: فإن خلت من هاء التأنيث إلى آخره يريد أن الكلمة إذا خلت من تاء التأنيث نحو قريش وثقيف وعدو، لم يحذف منها حرف اللين فى الأعرف. فيقال: قريشي وثقيفى وعدوى قال:

يَجِيءُ قُرَيْشِيٌّ عَلَيْـهِ مَهَابَـةٌ سَرِيْع إِلَى دَاعِي النَّدَى والتَّكَرُّمِ[4]

---

(١) سيبويه ٢/٧٣.

(٢) المقتضب ٣/١٣٦ ـ ١٣٨.

(٣) هكذا في «ق، ك» وفي الأصل (ص) (في) وهنا أفضل.

(٤) القائل: مجهول من الطويل. ويروى صدره: بكل قريشي عليه مهابة.

الشاهد في قوله: «قريشي» حيث أجراه الشاعر في النسبة على أصلها ووفاه حروفه. ولم يحذف

وإنما لم يحذف لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث نحو حنيف وحنيفة، ولأن حذف الياء إنما كان تبعاً لحذف التاء كما اتبع حذف الواو في منصوب حذف الراء في الترخيم. وأما قولهم عميريّ في عميرة كلب فشاذ لايقاس عليه:

٨٤٣ وإنْ يَكُنْ تَأنِيثُهُ بالألف مَقْصُورَةً فإن نَسَبْتَ فَاحْذِفِ

٨٤٤ أَلِفَهُ كالهَاءِ قُلْ حُبْلِىّ وإنْ مَدَدْتَ قُلْتَ صَحْرَاوِيّ

لما بين أن المؤنث بالتاء يجب حذفها أخذ يذكر حكم المؤنث بالألف مطلقاً وهو وإن كان تأنيثه بالألف المقصورة فلا يخلو إما أن تكون رابعة أو أزيد: فالرابعة: إن كان ثانى الكلمة التى هى فيه ساكنا نحو حبلى وسكرى فالأجود حذفها فتقول حُبْلِيّ وسكريٌّ إما لشبهها بتاء التأنيث، أو طلبا للخفة. أو لأنها زائدة وهو الذى آختاره المصنف، ويجوز قلبها واوا فتقول حُبْلَوِىّ وسُكْرَوِىّ تشبيها لها بالمنقلبة عن الأصل، للزومها الكلمة، وتثبوتها فى التصغير والتكسير. ومنهم من يلحقها بالممدودة بزيادة ألف فتقول: حِبْلَاوِىّ ودِنْيَاوِىّ. وإن كان متحركا نحو جَمَزَىٍ وبَشَكَى وجب حذفها لتنزل الحركة منزلة الحرف الخامس كما فى قَدَمٍ وسَقَرٍ فى منع الصرف. فيقال فى حُبَارى وجمادى وسمانى: حُبَارِىّ وجُمَادِىّ وسُمَانِىّ. وإن كان تأنيثه بالألف الممدودة قلبت واوا مطلقا، فتقول فى صحراء وحمراء وسابياء: صحراوىّ وحمراوىّ وسابياوىّ. وأشار إليه بقوله: وإن مَدَدْتَ قلت صحراوى. وإنما تعين القلب لامتناع حذفها وإقرارها. أما الحذف فلأنها قويت بتحركها. وأما الإقرار فلئلا تقع علامة التأنيث حَشْواً. وأما تخصيص الواو فلأنها لو قلبت ياء لاجتمع ثلاث ياءات.

٨٤٥ وإنْ يَكُن عَلَى ثَلَاثٍ والألِفْ آخِرُهُ أَصْلٌ فَلَيْسَ يَنْحَذِفْ

٨٤٦ تقول هذا رَحَوِىّ مُبْدِلا وإن يزد كَمْلَهوىّ أُبْدِلَا

= ياءه وهو القياس، لأن الياء لايطرد حذفها إلا فيما كانت فيه هاء التأنيث نحو جهينة ومزينة، إلا أن العرب آثرت في قريش الحذف لكثرة الإستعمال له فقالوا: قرشى.

وقد استشهد به كل من سيبويه ٢/٧٠، ابن السيرافي ٦٧٠، الإنصاف ٣٥٠، اللسان (قرش) ٢٢٦/٨، المخصص ٢٣٨/١٣، شرح المفصل ١١/٦.

٨٤٧ وإنْ تَشَأْ فَآحْذِف وقل مَلْهِىّ   وقُلْ بِحَتْمِ الحَذْفِ مُصْطَفِىّ

لما ذكر حكم ألف التأنيث أخذ فى بيان التى لغير التأنيث وهى المنقلبة. فإن كانت ثالثة قلبت واوا فيقال فى عصاورحى: عَصَوِىّ وَرحَوِىّ. فالواو منقلبة عن ألف هى منقلبة عن واو أو ياء. فهى إذن بَدَل بَدَلٍ. أما القلب فلأن ياء النسب لما كان قبلها مكسورا لم يكن بد من حذف الألف أو قلبها لتعذر تحريكها، والحذف ممتنع لئلا يبقى الإسم المتمكن على حرفين فتعين القلب. وكان إلى الواو دون الياء، لئلا يجتمع ثلاث ياءات. وقوله: والألف آخره أصل يريد بدل أصل، فحذف المضاف لأنه قد علم أن الألف لا تكون أصلا فى آسم متمكن ولا فعل مطلقا، بل تكون إما زائدة أو بدلا عن أصل. وفيه نظر. لأن الألف فى الثلاثى لا يكون زائدا فلا فائدة فى قوله أصل. وقيل فيه آحتراز عن الألف الداخلة على الثلاثى. وقوله: فليس ينحذف يريد مابيناه من أن الألف فى الثلاثى لا يجوز حذفها. وإن كانت رابعة منقلبة عن حرف أصلى نحو ملهى ومغزى ومرمى. فلأجود قلبها واوا كالثلاثى فيقال مَلْهَوِىّ ومَغْزَوِىّ ومَرْمَوِىّ محافظة على الحرف الأصلى للفرق بين وبين الزائد كألف حبلى. وقد جاء الحذف نحو ملهى ومغزى تشبيها للأصل بالزائد. وأشار إلى الوجه الأول بقوله: وإن يزيد كملهوى أُبْدِلَا. وإلى الثانى بقوله: وأن تشأ فآحذف وقل مَلْهِىّ. وأجاز بعضهم مَلْهَاوِى كحُبْلَاوِى. وإن كانت خامسة فصاعدا فليس فيها إلا الحذف مطلقا فيقال مصطفىّ ومرامىّ ومستدعِىّ وقبعثرِىّ. وأشار إليه بقوله: وقل بحتم الحذف مصطفىّ أى أنه يجب حذفها إذا كانت خامسة فصاعدا منقلبه كانت أو زائدة.

٨٤٨ وألف الإلْحَاقِ نَحْوَ أَرْطَى   تُبْدِله وآحْذِفْهُ مِنْ حَبَنْطَى

الألف المنقلبة عن حرف الإلحاق وإن كانت رابعة كان حكمها حكم المنقلبة عن أصل نحو أرطى ومعزى. فالأول ملحق بجعفر والثانى بدرهم. فتقول أَرْطَوِىّ ومعزوِىّ بالقلب وهو آختيار المصنف وهو الأجود. ويجوز أرطىّ ومِعْزِىّ

بالحذف تشبيها بألف حبلى. ومنهم من يزيد ألف المد فيقول أرطاوى. وإن كانت خامسة وجب حذفها، لأنه لما وجب حذف الخامسة المنقلبة عن حرف أصلى كألف مصطفى. كان وجوب حذف الزائد الملحق به أولى. فتقول: حبنطى حبنطىّ وهو المراد من قوله وآحذفه من حبنطى وهو العظيم البطن، وألفه للإلحاق بسفرجل.

٨٤٩ وَهَمْزُ قُرّاءِ أصِيْلٌ بَاقِـى والهَمزُ ذُوْ الإِبْدَالِ والإِلْحَاقِ

٨٥٠ كهمـزةِ الـكِسَاء والحِرْبَـاءِ يُنْسَبُ كالقُـرَّاءِ والحَمْـرَاءِ

مافى آخره همزة وقبلها ألف زائدة وهو الممدود. أربعة أقسام لما مر فى التثنية. أحدها: ماهمزته أصلية نحو قراء ووضاء بدليل وجودها فى جميع تصاريف الكلمة. ويجب إثباتها فى النسب فيقال قراءِىّ ووضاءِىّ. وقد جاء قبلها واوا تشبيها لها بالزائد وهو شاذ. وثانيها ماهمزتُهُ منقلبة عن حرف أصلى نحو كساءِ ورداءِ . والأجود فيها الإقرار كالأصلية فيقال كساءِىّ ورداءِىّ لأنها بدل عن أصل. ويجوز قلبها واوا نحو كساوىّ ورداوىّ لأنها لما لم تكن أصلية فى الجملة أُجْرِيَتْ مُجْرَى الزائد. وثالثها: ماهمزته منقلبة عن حرف الإلحاق نحو حرباء وعلباء. وفيها الوجهان: الإقرار كحرباءِىّ وعلباءِىّ كالأصلية إذ هى ملحقة بأصل. وقلبها واوا كالزائد نحو حرباوىّ وعلباوىّ وهى أقرب إلى القلب من الأصلية. ورابعها: ماهمزته زائدة للتأنيث نحو حمراء وصحراء وليس فيها إلا القلب فى الأعرف. وقد مر بيانه. وإذا تقرر هذا فقوله: وهَمْزُ قُرّاءِ أصيل يريد أنها ليست بزائدة وقوله باق: يريد أن الهمز ثابت فى جميع تصاريفها كما مر من الدلالة على أصالتها. وقوله: والهمز والإبدال والإلحاق إشارة إلى المبدلة عن حرف أصل. والمبدلة عن حرف الإلحاق، ثم مثل لكل واحد من الضربين. فقال كهمزة الكساء والحرباء. لأن الأولى بدل من لام الكلمة وهو الواو. والثانية من الباء التى هى بازاء سين قرطاس لما مر. قوله: تثبت كالقراء والحمراء إشارة إلى جواز الوجهين. الإقرار كما تُقَرُّ الهمزة الأصلية فى قراءى. والإبدال كما

تبدل فى حمراء. فكساءى وحرباءى كقراءى وكساوى وحرباوى كحمراوى. فما فى آخره همزة قبلها ألف زائدة حينئذ طرفان وواسطة، فالأصلية لا يجوز فيها إلا الإقرار، والزائد للتأنيث يجب قلبها واوا فى الأعراف فيهما، والمنقلبة عن أصل. والزائدة للإلحاق يجوز فيها الوجهان: الإقرار كالأصلية والقلب كالزائدة.

٨٥١ والياءُ فى ٱلْمَنْقُوصِ واواً أُبْدِلَتْ ثالثـةً كالعَمَـوِىّ مُثِـلَتْ

٨٥٢ وإنْ تَزِدْ فَٱحْذِفْ وقل قاضِىٌّ ومنهمُ مَنْ قَالَ قَاضَوِىٌّ

٨٥٣ إذْ شَذّ عَنْهُمْ فَتح تَغْلَبِىّ والـلازمُ الحَـذْفِ كمُشْتَرِىّ

الياء فى المنقوص إن كانت ثالثة نحو عم وشج فالنسب إليه كالثلاثى المقصور، لأنك تُبْدِلُ من كسرة العين فتحة كما فى نَمِر، وتقلب من الياء ألفاً فيصير عَماً وشَجاً كعَصَى ورَحَى ثم تقلب الألف واوا فتقول: عَمَوِىّ وشَجَوِىّ. وإن كانت رابعة كالقاضى والراعى والجانى، فالأجود حذفها لأن فتح ماقبل آخر الرباعى لما كان محمولا على فتح آخر تغلب. وكان إبقاء الكسرة فيه هو المختار لما مر. كان ابقاء كسرة المنقوص كذلك. وإذا كان ماقبلها مكسورا كانت ساكنة على حالها، وحينئذ يجب حذفها لئلا يلتقى ساكنان. فيقال قاضى وداعى وجانى قال:

كَأَنَّ رِيقَتَهَا بَعْدَ الكَرَى ٱغْتَبَقَتْ صَرْفاً تَخَيَّرَهَا الحَانِىّ خُرْطُومَا[(١)]

ومنهم من يقول: قاضوى وغازوى وحانوى بالقلب. وعليه قول الشاعر:

وَكَيْفَ لَنَا بالشُّرْبِ إنْ لم تَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الحانِوِىّ ولا نَقِدُ[(٢)]

---

(١) القائل: لم أعثر على قائله:
الشاهد في قوله: «الحاني» حيث جاء منسوبا مضافا أي ياء النسبه كما ذكره الشارح.

(٢) القائل: الفرزدق: وقيل ثعلب وقيل أنه لذي الرمة، وقيل لأعرابي، وهو من الطويل. ويرويه سيبويه:
وَكَيْـــفَ لَنَـــا بالشُّرْبِ إنْ لَمْ تَكُـــنْ لَنَـــا
دَوَانِيْــــقُ عِنْــــدَ الحَانَــــوِىٍّ ولانَقَــــدُ
الشاهد في قوله: «الحانوىّ» حيث نسب إلى الحانية تقديرا، وقلبت الياء واوا كما في النسبة إلى القاضى : قاضويّ.

لأنه يبدل من الكسرة التى قبل الياء فتحة، كما أبدل من كسرة اللام فى تغلب فتحة، فتقلب الياء ألفا ثم تقلب الألف واوا. وإن كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها لزيادة الثقل كما كان فى الألف خامسة، ومازاد عليها فى المقصور، فيقال فى مشتر ومستقض ومستدع: مشترى ومستقضى ومستدعى. وأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله: والياء فى المنقوص واوا أبدلت ثالثة. ومثله بقوله كالعموى وكان يجب أن يقول: أُبدلت ألفا ثم الألف واوا لما تبين. إلا أنه [تساهل][1] فى كلامه لأنها تؤول بعد قلبها ألفا إلى الواو. وأشار إلى الثانى بقسمية: أما الحذف فقوله: وإن تزد فاحذف وقل قاضى. وهو المختار، وأما القلب فبقوله: ومنهم من قال قاضويّ. وعلل كون الحذف هو المختار دون القلب بقوله: ومنهم من قال قاضوى. وعلل كون الحذف هو المختار دون القلب بقوله: إذ شذ عنهم فتح تغلبى لما مر. وأشار إلى القسم الثالث بقوله: واللازم الحذف كمشترى أى يجب حذف الياء خامسة. وأعلم أنه إذا كان فى آخر الإسم الثلاثى واو أو ياء قبلهما ساكن فإن لم تكن فيه تاء التأنيث لم تغير بالإتفاق. فيقال ظَبْيٌّ وغزويٌّ فى ظبى وغزو. ولأن حُكْمَهُ حُكْمُ الصحيح. وإن كان فيه تاء التأنيث ففيه خلاف. فسيبويها[2] والخليل ذهبا إلى أنه فى حكم المجرود عن التاء مطلقاً لأنها تحذف فيبقى كالذي لاتاء فيه. فيقال فى ظبية وغزوة ظَبْيِيٌّ وَغْزِوِيٌّ. وذهب يونس[2] والزجاج إلى أنه تَغير بالقلب فيقال: ظَبَوِيّ وغَزَوِيٌّ فتحرك العين، وتقلب اللام ألفا، فيصير كالنسب إلى عَصَى كراهة اجتماع الياءات فى المؤنث، بدليل اثباتها فى كريمى. وحذفها من كريمة، ولأنه

= وقال سيبويه: إنه منسوب إلى الحانه وهي بيت الخمار.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٧١/٢، المحتسب ١٣٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٥، المقرب ٦٥/٢، شواهد العينى ٥٣٨/٤، شرح التصريح على التوضيح ٣٢٩/٢، شرح الأشموني ١٨٠/٤، اللسان (حنا) ملحقات ديوان ذي الرمة ٦٦٥.

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (ساهل) وهو تصحيف.

(٢) سيبويه ٧١/٢.

قد جاء عن العرب: قَرَوِىٌّ وزَنَوِىّ فى قرية وبنى زنبة وهو عند سيبويه[1] من النسب الشاذ. وكان الخليل[1] يعذر يونس[1] فى ذوات الياء دون الواو، ولأن قلب الياء يزيد اجتماع الياءات بخلاف الواو. فإن فيه زيادة حركة بلا فائدة.

٨٥٤ وَرُدَّ مائحْذِف مثل أخَوِىّ ودَمَوِىّ إن تَشَأ وشَفَهِــىّ

٨٥٥ فى شَفَةٍ وآنْسُبْ إلى آسْتٍ سَتَهِى كذا إلى شِيَةٍ آنْسُب وَشَوِىّ

٨٥٦ وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُـم وَشْيِىٌّ وآنْسُب لمثــل عِدَةٍ عِدِىٌّ

٨٥٧ وآنْسُب إلى شَاةٍ فَقُل شَاهِىٌّ أمَّا إلى ماء فقـل مَاءِىٌّ

٨٥٨ ومثل لا إذَا نَسَبْتَ مُدَّهْ تقـــول لاءِىٌّ كالإسم رُدَّهْ

الإسم المتمكن لا يكون على حرفين إلا وقد حذف منه. إما فاؤه أو عينه أو لامه فإذا نسبت إليه فمنه مايجب فيه الرد. ومنه مالا يُرد. ومنه مايجوز فيه الأمران. أما محذوف اللام فلا يخلو إما أن لا يعوض عنه، أو يعوض فإن لم يعوض فإما أن يجب رَدُّهُ فى التثنية أو الجمع بالألف والتاء أو لا يجب رده فيهما. فهذه ثلاث أقسام لمحذوف اللام. الأول: الواجب الرد فى التثنية من غير عوض نحو أخ وأب. ويجب رد لامه فى النسب. فيقال أخوى وأبوى لوجوب رده فى التثنية نحو أخوان وأبوان، بل النسب أقوى من التثنية على تغيير اللفظ، وأشار المصنف إلى هذا القسم بقوله: ورد ماتحذف مثل أخوى. وقالوا فى النسب إلى ذى مال ذووى. برد المحذوف وإن لم يرد فى تثنية المذكور لوجوب رده فى تثنية المؤنث نحو ذواتا مال كما تقدم بيانه. وقالوا فى النسبة إلى فم فَمِىّ وفَمَوِىّ كما قالوا: فمان وفموان. الثانى: ماليس بواجب الرد فى التثنية ولا معوض منه نحو: دم ويد[2] فلا يجب رده فى النسب. فإن شئت قلت: دموىّ ويديىّ

---

(١) سيبويه ٢/٧١.

(٢) يقول المبرد في المقتضب ٣/١٥٢: «..أما الأخفش فيقول يدي ويديي ويقول أن أصل (يد) فعل، فان أردت ماذهب رجعت بالحرف إلى أصله فهذا قوله في كل هذا». ويقول ص ١٥٦: «.. وكان أبو الحسن الأخفش يقول في النسب إليها وشي لأنه إذا أردت ماذهب من الحرف رددته إلى أصله، وتثبت الياء لسكون ماقبلها..».

برد اللام، وإن شئت قلت دَمِيّ ويَدِيّ من غير رد. وإليه أشار بقوله. وَدَمَوِيّ إنْ تشأ. أى أنت مخير بين الرد وعدم الرد. أما الرد فلأن النسب لما قوى على رد لام ماكثرت حروفه من المعتل، قوى على ماقلت حروفه منه. وأما عدم الرد فلعدم التثنية فإنه يقال فيها: يدان ودمان إلا فى ضرورة الشعر كما مر. واختلف فيما هو ساكن العين من هذا النحو. فسيبويه[1] يحركه بالفتح جَبْراً له لما دخله من الحذف قبل الرد. وأبو الحسن يسكنه لأنه الأصل. وكذلك شفة فإنه يجوز أن يُنْسَبَ إليها برد اللام التى هى الهاء بدليل جمعها على شفاه، وتصغيرها على شفيهة. فيقال شَفَهِيّ لما مر، وبعدم الرد فيقال شَفِيّ. وإنما لم يجب الرد لعدم وجوبه فى التثنية، ولذلك عطفه على قوله: ودموى أن تشأ وشفهى. وقيل لم يسمع فيها فى النسب إلا الرد. وقالوا فى ثبه ثُبِّى وثَبَوِيّ. لقولهم ثابت فى الجمع. وقالوا عَضَوِيّ فى عضة لقولهم عضوات على تقدير كون لامه واوا على تقدير كونها هاء فلا يلزم الرد. فيقال: عضى وعضهى. الثالث: ماعُوِضّ عن لامه وهو إما همزة الوصل أو التاء. أما الهمزة فنحو: آسْتِ وآبن وآسم. فإن حذف العوض ردت اللام لئلا يبقى على حرفين فيقال: ستهى وبنوى وسموى. وأشار إليه بقوله: وآنسب إلى ست ستهى. وإن لم يحذف لم يرد لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه. ويجوز فى ابنم بنوى. برد اللام وحذف الزائد. وآبنمى من غير رده، ولا حذف الزائد وأما التاء فنحو بنت وأخت. فسيبويه[2] يحذف التاء ويرد اللام. فيقول بنوى وأخوى تشبيها لها بتاء التأنيث لأن ماهى فيه مؤنث، ولأن اللام يُرَدُّ فى الجمع والتصغير. فيقال بنوات وأخوات وبنيّة وأخيّة. ويونس يقر التاء ولا يرد اللام فيقول: بنتى وأختى لأن التاء لما سكن ماقبلها جرت مجرى الأصل، إذ تاء التأنيث لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا أو فى حكمه. ولهذا يوقف عليها بالتاء وأما محذوف الفاء فإن كان لامه معتلا وجب رد التاء لامتناع وجود آسم معرب

---

(١) سيبويه ٧٣/٢.

(٢) سيبويه ٨١/٢.

على حرفين ثانيهما ياء. وذلك نحو شية وأصلها وَشْيَة. فلما حذفت الفاء التى هى الواو عوضت منها التاء واختلف فى النسب إليها بعد الإتفاق على الرد. فسيبويه يرد الواو التى هى الفاء مكسورة، ويبدل من كسرة العين التى هى الشين فتحة فتنقلب اللام ألفاً، والألف واوا، فيقال وَشَوِىّ. والأَخْفَش يحذف حركة العين مطلقا ويرد الكلمة إلى أصلها. إذ أصلها الإسكان اجماعا فيقال: وشيى بسكون الشين. والمصنف أشار إلى مذهب سيبويه[1] أولا بقوله: كذا إلى شية انسب وشوى. وإلى مذهب الأخفش ثانيا بقوله: وقد يقول بعضهم وشييّ. والواو مكسورة على الرأيين معا. وكذلك الحكم عندهما فى كل ماكان معتل الفاء واللام نحو دية. فيقال على الأول وَدَوِىّ، وعلى الثانى وَدْيِىّ.

فإن قيل: كيف جاز أن يقال شية ودية فتبقى الكلمة مع الياء على حرفين ولا يجوز مع ياء النسب وهو فى قوة حرفين لكونه مشددا؟ قيل: إنما رد مع ياء النسب دون التاء لأن النسب عارض، ولأنه باب تغيير، وإن لم يكن لامه معتلا نحو عدة وزنة لم ترد ألفا لبعدها من محل التغيير وهو الطرف. فإنها لما كانت الياء فيها متطرفة وهى ضعيفة لقبولها التغيير قويت برد الفاء. وأشار إليه بقوله: وآنسب لمثل عِدَة عِدِىّ. وأما قولهم: عدوى وزَنَوِىّ فمحمول على القلب. أعنى قلب الفاء إلى موضع اللام. فالوزن عَلِفِى. وأما شاة فى قوله: وانسب إلى شاة فقل شاهى. فهى واحد الشاء والنسب إليها شاهى برد الهاء التى هى اللام، وتبقى الألف لأن الرد عارض، ويدل على كون لامها هاقولهم فى الجمع شياة. وفى التصغير شويهة. وهى من قسم محذوف اللام الواجب الرد. وإنما وجب رَدُّ اللام لئلا تبقى الكلمة بعد حذف التاء على حرفين ثانيهما ألف. وشاء الجمع ينسب إليه شاوى. قال:

فَلَسْتُ بِشَاوِىّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ[2]

---

(١) سيبويه ٢/٧٩ — ٨٢.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله وعلى تمام البيت.

الشاهد في قوله: «شاوى» حيث جاءت نسبة إلى شاء فقال شاوى وهذا ماذكره الشارح.

وأما ماء فلامه هاء بدليل جمعه على أمواه. وقولهم: ماهت الركيّة تموه موها. فأبدل من الهاء التى هى اللام همزة، وقلبت الواو ألفا، فهو كشاء فى الإبدال والقلب. إلا أن النسب اليه يجوز فيه إقرار الهمزة وإبدالها. فيقال: مَاءِىّ ومَاوِىٌّ. بخلاف شاء. وأما قوله: ومثل لا إذا نسبت مُدَّهُ. فآعلم أنه إذا سمى بمثل لاوما وهو ماكان على حرفين، ثانيهما ألف مطلقا، فلابد من زيادة ألف أخرى لامتناع كون المعرب على حرفين ثانيهما حرف مد فتقلب الألف الثانية همزة لامتناع اجتماع ألفين. فإذا نسبت إليه ففيه وجهان، الإقرار والقلب، لآءى وماءى، ولاوىّ وماوىّ. لأن الهمزة بدل عن حرف زائد. ومن زاد الهمزة من أول وهلة قال: لاءىّ باقرارها. وإن قال لاوى كان كقراوى. وكذلك تفعل بما إذا كانت اسما. وذا للإشارة. فقد ظهر أنه يرد بالزيادة إلى ثلاثة أحرف كعِدَّةِ حروف الإسم وهو معنى قوله كالإسم رده.

٨٥٩ وآنْسِب بوَاوٍ لعَلِىّ عَلَوِىّ كذا إلى أُمَيَّةَ آنسبْ أُمَوِىّ
٨٦٠ وإنْ تَشَأ قلت أُمِيّىٌّ بِشَدّ والأَجْوَدُ الأَوَلُ والثانى وَرَدْ

إذا نسب إلى مثال فعيل وفعيلة بضم الفاء وفتحها واللام فيهما معتل نحو: على وقصى وصُرَيّة وأُمَيّة استوى مافيه التاء وماليست فيه فى حذف الياء الزائدة، وإبدال الكسرة التى على العين فتحة فيها هى فيه كما فى نمر، وقلب اللام ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها، وقلب الألف واوا كما فعل فى عصى ورحى. فيقال عَلَوِى وقُصَوِىّ. فالواو فى على منقلبة عن ألف مبدلة على ياء مبدلة عن واو، لأنه من العلو. ويقال: ضرورى وأموى بحذف الياء لما مر. وأمية قبيلة من قريش وهى تصغير أمة وأصلها أموة فلما صغرت ردت إلى الأصل، فآجتمعت الياء والواو. وسبقت إحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وآدغمت فيها ياء التصغير. وفى النسب إليها وجهان: أحدهما وهو الأجود كما ذكر المصنف: حذف الياء الأولى، لأنها زائدة فتنقلب الياء الأخيرة ألفا لانفتاح ماقبلها فيصير إما بوزن هدى ثم يبدل من الألف واوا فيقال أموى. وثانيهما: إثباتها لأن الياء المشددة لما

سكن ماقبلها لم يستثقل الإعراب عليها، كما لم يستثقل على التى قبلها ساكن. فقالوا: أميى كما قالوا ظبيى. وقد حكى هذا القول سيبويه[1] عن يونس[1].

وآعلم أنهم قالوا فى تحية: تحوى فأجروها مجرى على وضربة وأميّة فى حذف الياء الساكنه والقلب، وإن كانت فى الوزن مخالفة لها لأن الموجب للقلب هو الثقل لما كان موجودا لم يعتد بالوزن. وقالوا فى مرمى اسم مفعول مرمىّ بحذف الياء المشددة للثقل، والإتيان بياء النسب. ومنهم من يحذف الساكنة التى هى بدل من واو مفعول، ويفتح ماقبل الياء فتنقلب ألفا، ثم يقلبها واوا فيقول: مرموى.

٨٦١ وآنسب أُسَيْدِيّا إلى أُسَيِّدْ وفى مُهَيِّمِىّ اليـــاء أرْدُدِ

إذا [نسب][2] إلى اسم قبل آخره ياء مشددة نحو: هيّن وميّت وأُسَيّد وهو تصغير أسود. والأصل أسيود فقلبت الواو ياء لوقوع ياء التصغير قبلها ساكنة وأدغمت ياء التصغير فيها، حذفت الياء المتحركة فيقال هينى وميتى وأسيدى. وإنما حذفت المتحركة دون الساكنة هربا من آجتماع ياءين وكسرتين. وهو فى

---

(١) يقول سيبويه ٧٤/٢ ــ ٧٥ مايلي: «باب الإضافة إلى كل اسم آخره ياء وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنا، وماكان آخره واوا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنا، وذلك نحو: ظبيي ورمى وغزو ونحو. تقول: ظبي، ورميى وغزوى ونحوى ولاتغير الياء والواو في هذا الباب لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل. تقول: غزو فلا تغير الواو كما تغير في غير، وكذلك الإضافة إلى نحى والعرى. فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافا. فمن الناس من يقول في رميه: رميى وفي ظبية ظبيى وفي دميه دميى، وفي فتيه: فتيى وهو القياس من قبل أنك تقول: رمى ونحى، فتجرى مجرى مالا يعتل نحو: درع وترس ومتن، فلا يخالف هذا النحو، كأنك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظبية ظبيى ولاينبغى أن يكون في القياس. وأما يونس فكان يقول في ظبية: ظبوى وفي دميه: دموى وفي فتيه: فتوى. فقال الخليل: كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعلة. هذا قول الخليل. وزعم أن الأول أقيسها وأعربها..»

(٢) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (نسب) والأصح ماذكر هنا لأن جواب إذا مقترن بالتاء (حذفت)

غاية الثقل، ولأنهم إذا أرادوا التخفيف فى غير النسب، لم يحذفوا إلا المتحركة نحو ميت وهين. قال سيبويه[1]: ولا أظنهم قالوا طائىّ إلاّفرارا من طيىّ. وذلك لأن وزنه فيعل، لامه همزة وقلبها ياء مشددة. فإذا نسب إليه حذفت الياء الثانية على الأصح، فيبقى طيى مثل سيدى. فتقلب الساكنة ألفا آجتزاء بأحد الشرطين. وأما مُهَيِّم تصغير مُهَوِّم وهو النائم مطلقا فلا يقال فيه إلا مهيمىّ بإثبات الياء المشددة، وزيادة أخرى للتعويض. لأنه فى التصغير يحذف منه الواو الأولى الساكنة، لأن الإسم بها خرج عن مثال التصغير، وتبدل التى بعدها ياء. وقد تقدم أن التعويض فى مثل هذا جائز. فإذا نسب إليه صار التعويض واجبا لبعد الياء المشددة بياء التعويض عن الطرف، وإلا للزم حذف المتحركة كما فى سَيِّد ومَيِّت. فيؤدى إلى حذف حرفين من الكلمة. أحدهما: أحد الواوين فى مهوم لتناهى مثال التصغير، والآخر المنقلب عن الواو وهو إجحاف بها. وإذا آمتنع حذف الياء المشددة وهى ياء التصغير مع الياء المبدلة من عين الكلمة، وجب رد ياء التعويض، اجتمع فى الكلمة مع ياء النسب خمس ياءات. وأما مهيم اسم الفاعل من هيمة الحب فالنسب إليه مهيمى بحذف الياء المتحركة لأنه كسيد وميت.

٨٦٢ وارْدُدْ الى الفَرْدِ الجموعَ فى النَسَبْ
إلى رِجـــالٍ رَجُلِـــــىّ قُلْ تُصِبْ

٨٦٣ كذا إلى زَيْدَيْـــنِ زَيْـــدِىّ آنْسُبِ
ومثــــــل ذاك المُثَنّـــــى أوْجِبِ

٨٦٤ إلا إذا كان آسمَ جَمْـعٍ عَلَمَـــاَ
فلا تُغَيِّـــرهُ لِئَـــلَا يُبْهَمَــــا

٨٦٥ نَحْـــو كِلَابِـــــىّ مَعَافِــــرِىّ
مَدَائِنِـــــــىّ وكأبنـــــــاوى

(١) سيبويه ٢/٨٥.

٨٦٦ وآنْسُب إلى يَبْرِيـــنَ يَبْرِينِــــيٌّ
وَقَـــدْ يَقُـــولُ بَعْضُهُـــم يَبْـــرِىّ
٨٦٧ كَذَا نصيبيـــنُ وقِنسَرِيـــنُ
وَمِثْلُهـــا بالـــوَاوِ ماطِـــرُونَ

الجمع إما أن يكون له واحد من لفظه أولا. فإن لم يكن له واحد من لفظه نسب إليه من غير تغيير نحو رَهْطى ونفرى ونَسوِى ومذاكرى وعَبادِ يدىّ، لأنه لا واحد له يُرَدُّ إليه. وإن كان له واحد من لفظه فلا يخلو إما أن يكون جمعا مكسرا أو مصححا. أما الأول فإن لم يُعَلَّق علما على واحد رُدّ إلى واحده فى النسب. فيقال فى رجال رَجُلىّ، وفى مساجد لرجل يلازمها مَسْجِدِىّ. وفى الفرائض والصحائف فرضى وصحفى كحنفى، لأن الواحد فريضة وصحيفة. وإنما وجب رده إلى الواحد، لأن النسب لما كان يرد الإسم إلى الوصفية والوصف هنا لواحد، وجب رده إلى المفرد لئلا يؤدى إلى وصف الفرد بالجمع وهو باطل، ولأن المقصود من النسبة إلى الجمع معرفة جنس المنسوب إليه. وأن المنسوب ملابس له، وذلك يحصل بلفظة الواحد مع خفته، وإن علق بالنقل فلا يرد إلى الواحد بل يترك على لفظ الجمع من غير تغيير، لئلا يحصل اللبس بين الجمع والواحد المسمى به، وكذلك إذا غلب على قوم بأعيانهم حتى صار كالعلم عليهم. وهو جمع. فإنه لا ينظر فيه إلى الجمعية، فلا يرد إلى الواحد.

وأما الثانى وهو جمع المصحح، فإن كان مؤنثا بالألف والتاء حذفا مطلقا. فيقال فى مسلمات وهندات: مُسْلِمّى وهِنْدِىّ. وإنما حذفا لئلا تقع تاء التأنيث حشوا لأنهما يفيدان الجمع والتأنيث، والقياس ابقاؤه على صيغة الجمع. ولذلك إذا سمى رجل بجفنات قيل فى النسب إليه جَفَنِىّ بفتح العين لأنه لم يرد إلى الواحد. ولو نسب إليه جمعا لقيل فى النسب إليه جَفْنِىّ بسكونها فرقا بين كونه جمعا وبين كونه منقولا إلى العلمية. وإن كان مذكرا بالواو والنون فإن لم يجعل علما لشىء وجب رده إلى الواحد. فيقال فى الزيدين والمسلمين: زيدى ومسلمى

بحذف علامة الجمع لئلا يؤدى إلى وصف المفرد بالجمع لما مر، ولئلا يؤدى إلى آجتماع إعرابين فى اسم واحد، وكذلك فى المثنى. فإنه يجب رده إلى واحد للعلة المذكورة. وإن علق الجمع المصحح علما لشيء، فإن جعل النون معتقب الإعراب، لم تحذف علامة الجمع لأن إعرابه بالحركات بمنزلة إعراب المفرد لزوال معنى الجمع. فيقال فى زَيْدِينَ: زيدينى ويصرف لأجل ياء النسب، وإن لم يجعل معتقب الإعراب، بل حكى إعرابه وجب الحذف لما تقدم. وقد جاء الوجهان فى نحو: نصيبين وقنسرين ويبرين. وهى أعلام على مواضع معينة[١]
وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى تفسير ألفاظ الكتاب فقوله: واردد إلى الفرد الجموع فى النسب. يريد به ماتقدم من وجوب رد الجمع إلى الواحد فى النسب، وكان ينبغى أن يقول فيما له واحد لتخرج عن أسماء الجموع كما مر. وكأنه آستغنى عن ذلك بالمثال فى قوله: إلى رجال رجلى. فمثل بالجمع الذى له واحد من لفظه وهو جمع التكسير فعلم بذلك مراده. وقوله: كذا إلى زيدين زيدى آنسب. إشارة إلى الجمع المصحح ووجوب رده إلى الواحد، كما فى جمع التكسير. وحذف منه علامة الجمع قوله. ومثل ذاك فى المثنى أوجب. يريد أنك توجب رده إلى الواحد. وحذف علامة التثنية منه لما مر. فيقال فى الزيدان والمسلمان: زيدى ومسلمى. قوله: إلا إذا كان آسم جمع علما. هو آستثناء من قوله: وآردد إلى الفرد الجموع. ولمعنى أن الجمع يرد إلى المفرد إلا إذا جعل علما. قوله: لئلا يبهما إشارة إلى علة آمتناع رد الجمع المسمى به إلى الواحد، وهى حصول الإبهام أى اللبس فى المنسوب، فلا يعلم أهو منسوب إلى الجمع أم إلى واحد مسمى بالجمع. ثم أخذ يمثل بالجمع المسمى به فيقال نحو: كلابى إلى قوله مدائنى. أما كلاب فآسم رجل، فيقال فى النسب إليه كلابىّ. وأما مَعَافر بفتح الميم فهو أخو تميم بن مسرد النسب إليه: معافرىّ. ومعافر[٢] أيضا بلد باليمن.

(١) سبق إعطاء لمحة عن هذه الأمكان.

(٢) في متن الألفية: كلابى معافري مدائنى.

مدينة يمنية قديمة كانت موجودة ثم زالت مع الأيام وأطلق اسم جديد على المنطق الموجودة فيها واسم المنطقة الآن لواء تعز.

وأما المدائن: فهو علم على البلدة المعروفة بالعراق. فيقال فى النسب إليها مدائنى. وأما قوله وكأبناوى فمعناه ماذكرنا أولا وهو أن الجمع إذا غلب على قوم بأعيانهم حتى صار كالعلم عليهم لم ينظر فيه إلى الجمعية. فلا يرد إلى الواحد للعلة المذكورة، فيقال فى الأنصار: أنصارىّ، وفى الأبناء أبناء سعد بن زيد مناة أبناوىّ وهم خمسة: عبد شمس وجشم وكعب وعوف وعوانه. وأما أبناء فارس فالنسب إليهم بالرد إلى الواحد. قوله: كذا نصيبين وقنسرين إشارة إلى عدم رد الجمع السالم إلى الواحد إذا سمى به، وإلى ماجاء فيه الوجهان منه. لأن من جعل الإعراب على النون قال: نصيبينّى وقنسرينىّ ويبرينىّ وصرفها. والياء لازمة قبل النون مطلقا. ومن حكى الجمع قال: يَبْرِىّ ونَصِيبِىّ وقِنّسْرِىّ بحذف علامة الجمع مطلقا. وأما قوله ومثلها بالواو ماطرون. فيريد أنها مثل نصيبين وقنسرين ويبرين فى جعل النون معتقب الإعراب تارة والحكاية أخرى. إلا أن تلك إذا جُعِل النون معتقب إعرابها لا يكون إلا بالياء، لأنها أخف من الواو، ولأنها لا تدل على إعراب معين. وماطرون لا يكون إلا بالواو. فماطرون حينئذ تماثلها من وجه وتخالفها من وجه. وآعلم أن حكم المثنى إذا سمى به كقولهم: خليلان آسم رجل والسَّبُعَان آسم موضع حكم الجمع المصحح فمن جعل النون معتقب الإعراب. قال: خليلانىّ وسَبُعَانِىّ. وعلى هذا يحمل بحرانىّ فى النسب إلى البحرين. ولو نسب إليه على الوجه الآخر لا لتبس، وبالنسب إلى البحر. ومن حكى التثنية قال: خليلىّ وسَبْعِىّ بحذف علامتها.

٨٦٨ وآحْذِف من مُضَافِ ثَانِى آثْنَيْنِ مثل المُرَكَّبِ الّذِى فى آسْمَيْنِ

٨٦٩ تَقُولُ عَبْدِىّ وبَعْلِىّ وَقِسْ وفى المُضَافِ ذَاك طَوْراً يَنْعَكِس

٨٧٠ فِى كُلِّ مَاتَعْرِيفُهُ بِالثَّانِى كَآبْنِ الزُّبَيرِ وَبَنِى شَيْبَانِ

٨٧١ فقل زُبَيْرِىٌّ وشَيْبَانِيُّونَ وشَذَّ فى المضاف عَبْقَسِيُّونْ

٨٧٢ وَعَبْشَمِيَّةٌ وعَبْدَرِىٌّ مِثْلَ شُذُوذِ قَوْلِهِم حَارِىّ

المركب ضربان. مضاف وغير مضاف. أما المضاف فلا يخلو المضاف إليه

من أن يقصد به مسمى بعينه أو لا يقصد به مسمى. بل جعل المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة. فإن كان الثانى حذف المضاف إليه وهو ثانى اثنين فى قوله: وٱحذف من المضاف ثانى اثنين، وٱنسب إلى الأول فيقال فى عبد القيس وٱمرىء القيس عبدى وامرءى. قال:

وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا المَرْئِيُّ لَغْواً كما أَلْغَيْتَ فى الدِّيَةِ الحُوارُ[1]

وإنما حذف المضاف لأنه لما لم يقصد به مسمى على حياله، تنزل منزلة المركب، فحذف المضاف إليه كحذف الثانى من المركب وهو المراد بقوله: مثل المركب الذى فى ٱسمين. وأما قولهم منافىّ فى عبد مناف فقيل: إنما نسب إلى المضاف إليه هربا من اللبس بعبد القيس. وقوله عبدى مثال لما حذف من المضاف إليه وهو منسوب إلى عبد شمس. قوله: وبَعْلِىّ مثال للنسبة إلى بعل بك كما يأتى بيانه. وإن كان الأول وهو أن يُقْصَد بالمضاف إليه فسمى بعينه فعلى العكس أن يحذف المضاف دون المضاف إليه كابن الزبير وبنى شيبان وبنى كراع. فيقال: زبيرىّ وشيبانيون وكراعىّ وهو المراد بقوله: وفى المضاف ذاك طورا ينعكس. ثم بين ذلك فقال: فى كل ماتعريفه بالثانى، وقد تقدم ذكر أمثلته. وكذا حكم الكنى نحو: أبى محمد وأبى بكر وأبى طالب فيقال: محمدى وبكرى وطالبى. وإنما نسب إلى الثانى لأن المضاف إليه مقصود بدلالته، ونسبة المضاف إليه، ولأنه لو نسب إلى المضاف لالتبس بغيره ولذلك عدلوا عن النسب إلى المضاف فى عبد مناف. وٱعلم أنه يصح أن يقال كل مايتعرف بالثانى ينسب إلى المضاف إليه. ولا يصح أن يقال: وكل مالا

---

(١) القائل: ذو الرمه. ويروى في ديوانه:

ويهلك بينها المرئى لغـــوا
كما ألغيت في الدية الحوارا

الشاهد في قوله: «المرئى» حيث أن أصله امرؤ القيس «فلما نسب إلى الإسم المركب حذف الجزء الثاني منه فأصبحت مرى، والمرى هنا نسبة إلى امرىء القيس والحوار: ولد الناقة. وقد ذكره القالى ١٤١/٢، وفي ديوان الشاعر ص ٧٦، وفي اللسان والتاج (لغت).

يتعرف بالثاني لاينسب إلى المضاف إليه لأن الكنى لا يتعرف الأول منها بالثانى. وينسب إلى المضاف إليه، وقد يصاغ منها آسم وهو أن يتركب من بعض حروف المضاف وبعض حروف المضاف إليه، وينسب إليهما فيقال فى عبد القيس: عبقسى وفى عبد الدار عبدرى. وفى عبد شمس: عبشمى. قال:

وَتَضْحَكُ مِنّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيْرًا يَمَانِيَا[1]

وهو مقصور على السماع فلا يقاس عليه وهو المراد بقوله: وشذ فى المضاف عبقسيون إلى قوله وعبدرىّ. وأما غير المضاف ينسب إلى صدره مطلقافى الأعرف فيقال فى معدى كرب، وبعلبك معدىّ وبعلىّ، وفى تأبط شرا وبرق نحره: تأبطِىّ وبَرَقِىّ. وإنما حذف الثانى من المركب لتنزله منزلة تاء التأنيث، والحق به المحكى. وأجاز الجرمى[2] النسب إلى الثانى فيقال كربىّ وبكىّ. ومنهم من ينسب إلى الإسمين معا فيقول معدىّ كربىّ. قال:

تَزَوَّجْتُهَــا رَامِيَّــةً هُرْمُزِيَّــةً   ....[3]

(١) القائل: عبد يغوث بن وقاص الحارثي من قصيدة له من الوافر قالها حين وقع أسيرا لبني تميم.
الشاهد في قوله: «عبشمية»، حيث جاء بهذه اللفظة منسوبة لعبد شمس. وفيه شواهد أخرى ففي قوله: شيخه حيث جاء بتاء التأنيث مع شيخ وذلك للتفريق بين المذكر والمؤنث في الجنس، حيث تأتي تاء التأنيث على عشرة أنواع ومنها التاء التي وردت في الشاهد للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس.
وفيه شاهد أخر: في قوله: «لم ترى» فإنه إذا كان مضارع الفعل رأى معتل اللام كان ثبوت حرف العلة مع الجازمة شاذا. وقد خرجت على وجهين:
الأول أنه جاء على الضرورة والثاني أن يكون على لغة من قال: راء مقلوب رأى فجزم فصارت قرأ ثم خففت الهمزة فقلبها ألفا لانفتاح ماقبلها وهذه لغه مشهورة. وقد استشهد به كل من: الأشموني ١٠٣/١، المفضليات ١٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٥، ١١١/٩، ١٠/ ١٠٤، ١٠٧، المغنى ١٨٨، ٢٧٨، المحتسب ٦٩/١، أمالي القالي ١٣٢/٣، جمل الزجاجي ٢٥٧.

(٢) المخصص ٢٤٢/١٣، شرح الشافية ٧١/٢ ــ ٧٧.

(٣) القائل: مجهول وهو من الطويل، وتمام البيت: =

وقد رَكبوا من الإسمين آسما واحدا فقالوا حضرمىّ كما قالوا عَبْدَرِىّ. وإذا سمى بالعدد حذف الثانى فى الأعرف. فيقال فى خمسة عشر خمسىّ وفى اثنى عشر اثنىّ أو ثَنَوِىّ، بإعادة اللام كما يقال آسمى وسموى ولا تنسب إليه إلا إذا كان علما، لئلا يلتبس بالعدد المفرد، لأنه إذا نسب إليه وهو علم كان معلوما للمخاطب فلا يحصل لبس. وقد جاء النسب إلى كان واسمها. قال:

وَمَا أَنَا كُنْتِيٌّ وَمَا أَنَا عَاَجِنٌ ....[1]

وهو على خلاف القياس. لأن القياس إذا نسب إلى الفعل يحذف ماعداه كالجمل المحكية فقياس النسب إلى كان: كونىّ بحذف الضمير ورد اللام قوله مثل: شذوذ قولهم حارىّ معناه أن عبقسيا وعبشمية ونحوهما فى الشذوذ مثل شذوذ حارى كما يذكره فى البيت التالى لما فيه ذكر حارى.

٨٧٣ كَذَا سَلِيقىّ الى السَلِيْقَة وهُذَلِىّ خالف الطَّرِيْقَة

٨٧٤ وحَذْفُ إِحْدَى ياءَى النّسْبَةِ فى مثل يَمانٍ عَوَّضُوا بالألِفِ

= تَزَوَّجْتَهـا رَامِيَّـةً هُرْمِزِيَّـةً
بِفَضْلِ الـذِّي أَعْطَـى الأَمِيْـرِ مِنَ الـرِّزْقِ

الشاهد في قوله: «رامية هرمزية» حيث أن أصلها رامهرمز وهي بلدة من نواحي خوزستان، ولما نسب الشاعر إليها وهو علم مركب الحق ياء النسبة فى كل جزء فقال: رامية هرمزية وهذه النسبة على رأي بعض النحاة. والنسبة المشهورة راميّ، لأن المركب ينسب إلى صدره. ويجوز أن يقال هرمزيّ. والنسبة هنا على الجزئين نادرة وضرورة. وقد استشهد به كل من شرح الشافية ١١٥، المخصص ٢٤٣/١٢، ١١٩/١٧، المقرب ٥٨/٢، شرح شواهد الشافية ١١٥، التصريح ٣٣٢/٢، الأشموني ١٩٠/٤.

(١) القائل: الأعشى وهو من الطويل. وتمام البيت:
وَمَـا أَنَاكُنْتِيّ وَمَـا أنـا عَاجِـنُ
وَشَرُّ الرِّجَـالِ الكُنْتِيّ وعَاجِـنُ

الشاهد في قوله: «كنتى» حيث نسب الشاعر هنا إلى كان وهي جملة.
وعادة العربي أن يحذفوا لياء النسب عجز المركب غير المضاف.
وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ١٤١/١، ٧/٦، المقرب ٨٦، الهمع ١٩٣/٢، الدرر ٢٢٩/٢، الأشموني ١٨٩/٤، اللسان (عجن، كون).

قد شذت ألفاظ فى النسب. فجاءت على غير القياس فلا تؤخذ إلا سماعا. فمنها حارى فى النسب إلى الحيرة. كما ذكر أولا. والقياس حِيْرِىّ، لأنه لا يحذف منه فى النسب إلا التاء. وإنما ألحقوه ألفاً لئلا تتوالى الكسرات والياء، وكأنهم نسبوا إلى حار كما فى زبينة: زبانىّ. وقد جاء حيرية. قال:

كَأَنَّ حَيْرِيّة غَيْرى ملاحِيَّة   بانت تُؤَرِّيه من تَحْتِهِ لَهَبَا[1]

ومنها سليقىّ فى النسب إلى السَّلِيْقَة. وقوله كذا سليقى إشارة إلى الشذوذ الذى فى حارىّ. والقياس سَلَقِى كَحَنَفِىّ لأن فعيلة لا ينسب إليها إلا بحذف الياء وإبدال كسرة العين فتحة كما مَرّ. والسليقة الطبيعة، والسليقى الذى يتكلم بالطبيعة معربا. قال:

إِنَّ السَّلِيْقَةَ للنَّحْوِىّ إِنْ جُمِعَا   كالماءِ فِيهِ لِحَرِّ النَّارِ إِطْفَاءُ[2]

ومنها هُذَلِىّ وهو عكس سليقى، لأن فعيلا إذا لم يكن فيه تاء التأنيث لا تحذف منه الياء كقرشي فى النسب إلى قريش. فالأصل فى النسب إلى هذيل: هُذَيْلِىّ وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضمر. ومنه قوله:

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُوا إِذَا هِىَ فَاخَرَتْ   أَبَا هُذَلِيّا من غَطَارِفَةٍ نُجِدِ[3]

وقد جمع فيه الوجهين. ومنها يمان فى المنسوب إلى اليمن فحذفوا إحدى

---

(١) لم أعثر على قائله:
الشاهد في قوله: «حيريه» حيث جاءت منسوبة إلى حار. ولم أعثر عليه في المراجع التي اطلعت عليها.

(٢) القائل: غير معروف، لم أعثر عليه.
الشاهد في قوله: «السليقة» حيث استشهد الشارح هنا على المعنى اللغوي للسليقة التي تفيد الطبيعة والمتحدث باللغة السليمة معربا ودون عناء.

(٣) القائل: غير معروف:
الشاهد في قوله: «هذيلية، أبا هذليا» فقد استشهد به الشاعر في موضعين فقد جاء في قوله: «هذيلية» باثبات الياء فيها بينما حذفها (الياء) من الكلمة الثانية «أبا هذليا» والقياس في مثل هذا إبقاء الياء وعدم حذفها وهذا مايؤيده سيبويه.
وقد استشهد به كل من: المفصل ١٠٨، شرح المفصل ٦/١٠، الإنصاف ٣٥١.

الياءين وعرضوا منها الألف، لأنه قد عهد من قوانين العربية أن الياءين من علاقة النسب دون الألف، وكذا شاءام وتهام فى النسب إلى الشام وتهامة. ولا تشدد الياء مع الألف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه. ومنهم من قال: يمانىّ وشامىّ وتهامىّ. فشدد الياء مع الألف. فعلى هذا لا يكون الألف عوضا. وقيل شامىّ بالتشديد ونحوه. ليس منسوبا إلى شام المنسوب بل هو مبنى على شاءام المنسوب تقديرا، والا لوجب حذف الألف لأنها عوض عن إحدى الياءين. لأنهم إذا نسبوا إلى آسم منسوب حذفوا منه الياءين أولا وجاءوا بياءين غيرهما للنسب، بدليل عدم صرف نجاتى جمع نجتى. وصرف نجاتى المنسوب. فلو لم يكن منسوبا إليه لآمتنع صرفه. ومن النسب الشاذ أيضا صَنْعَانِى وبَهْرَانِىّ لأن القياس قلب الهمزة واوا، قالوا سُهَلى بالضم فى النسب إلى السهل، خلاف الحزن وسهلىّ بالفتح. إلى رجل آسمه سهل فرقا بينهما، كما قالوا دُهْرِىّ بالضم لمن طال عمره وَدَهْرِىّ لمن يقول بقدم الدهر. وقالوا بِصْرِى بكسر الباء والقياس فتحها.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(باب المقصور والممدود)

٨٧٥ أَلْقَوْلُ فى المَقْصَور وَالمْمدُودِ يُعْرَف بالقِيَــاس والتَّعْدِيْــدِ
٨٧٦ من القِيَاسِ أنْ تَقُولَ المَصْدَرُ لفَعَـل يَعْتَـلّ حَتْمَـا يُقْصَرُ
٨٧٧ مثل الصَدَى وكالطَوَىَ والمُفْتَعَلْ يُقْصَر مثل المُشْتَرَى كذا الفُعَلْ
٨٧٨ نحو القُرَى كثر المِشَى كالحيكى والمَرَطَى والخَوْزَلَى والبَشَكَى

المقصور[1] والممدود صنفان من نوع الإسم المتمكن. لأن المقصور كل آسم معرب فى آخره ألف، والممدود كل آسم معرب فى آخره همزة قبلها ألف. وقد تقدم بيان كيفية إعرابهما فى أول الكتاب. والغرض هاهنا معرفة الطرق المؤدية إليهما، لئلا يُمَدُّ مايقصر وبالعكس، وكل منهما قياس وسماعى. وهو المراد بقوله: يعرف بالقياس والتعديد. أما السماعى فلما كان مأخذه من كتب اللغة لأنه موقوف على النقل لم يذكره. وأما القياس، فإنه هو الذى يجب على النحوى إعطاء الضابط فيه ليقاس عليه غيره، لأنه يحمله على نظيره من الصحيح غالبا، فيعرف حاله منه لأنه إن كان ماقبل آخر النظير من الصحيح مفتوحا فالمعتل مقصور، وإن كان ألفا فهو ممدود، أما المقصور المقيس فقد ذكر لمعرفته طرقا منها: أن كان مصدر لفعل بكسر العين فى الماضى معتل اللام، فإنه يجب أن يكون مقصورا وهو المراد بقوله: لفعل يعتل حتما يقصر. أى يُقْصَرُ وجوباً وذلك مثل الصدى والطوى والعمى. لأنه لما كان ماقبل آخر

(١) يوضح ابن الأنباري في أسرار العربية، ص ٤٠ مفهوم المقصور فيقول: سُمّى مقصورا لأن حركات الإعراب قصرت عنه أي حبست، والقصر الحبس، وقوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿حور مقصورات في الخيام﴾.

نظيره من الصحيح مفتوحا، وجب أن يكون ماقبل آخره أيضا كذلك. وإذا تحركت لامه بحركة الإعراب وهو معتل، وجب قلبها ألفا لتحركها، وآنفتاح ماقبلها. وأما غَرِىَ بالشيء يَغْرى إغراء فرواه سيبويه[1] بالمد على خلاف القياس. ورواه الأصمعى بالقصر على القياس. ومنها أن آسم المفعول كالمفتعل بفتح العين. وأما أشبهه إذا زاد على ثلاثة أحرف من المعتل اللام كان مقصورا كالمشترى. لأنه من اشتراه فهو مشترى. وأشار إليه بقوله: كالمفتعل يقصر مثل المشترى. لأن ماقبل آخر نظيره من الصحيح مفتوح نحو: مقتطع ومختبر. وأما آسم الفاعل منه فمنقوص لآنكسار ماقبل آخره. والمصدر ممدود. ومنها ماكان من الجموع بوزن فُعَل بضم الفاء وفتح العين. أما لفَعْلَة بفتح الفاء نحو: قَرْيَة وقُرَى أو لفُعْلَةِ بضمها نحو: عُرْوَة وعُرَى، وبوزن فِعَل بكسر الفاء وفتح العين لفعلة مكسورة ألفا نحو جِرْيَة، وجِرّى ومِشْيَة ومِشَى، ولِحِيْةَ ولحا ورِشْوةَ ورِشَا. والأكثر فى رُشَىً ضم الفاء لأجل الواو، وسُمِعَ لِحْيَة ولُحا بضم الفاء والقياس الكسر. لأن نظير هذين الوزنين من الصحيح ظِلَمةٌ وظُلَم وكِسْرَة وكِسَر. فلما آنفتح ماقبل الآخر فى المعتل كما آنفتح فى الصحيح قُلِبَ حَرْفُ العلةِ ألفا. وأشار إلى هذه الطريق بقوله: كذا الفعل. وهو يتناول الوزنين. وآعلم أن كل جمع على فُعَالى بضم الفاء وفتحها لا يكون إلا مقصورا نحو سُكارى وصَحارى، وكذلك فَعْلَى جمع فعيل نحو قتلى ومرضى. ومنهم ماجاء من أسماء المَشْى وهو قوله كذا المشى إلى آخره. أما المستثنى فجمع مِشْيَة بوزن فِعْلَة بكسر الفاء. وإنما مثل به هاهنا إما لقصد التمثيل بالفعل جمع فعَلة كما مر، وإما لأنه أتى بعده بما هو ضرب من المشى. فكأنه قال: أنواع المشى مقصور بكسر الأول، وأما الحِبَكَى بكسر الحاء وفتح الباء فمصدر وهو ضرب من المشى

---

(١) يقول سيبويه في ٢/١٦٢: «.. وقالوا غَرِى يَغْرَى غَرىً وهو غَرٍ، والغراء شاذ ممدود كما قالوا الظماء».

يتحرك فيه المنكبان[1] وأما المرطى والبشكى فلضربين من العدو[2]. وأما الخوزلى فمشية فيها تفكك، ومن المشى القَهْقَرَى[3] والجَمَزَى[4].

٨٧٩ كذاك فِعّيلى كخِلِّيفَى قُصِر كَذَاك فَعْلَى ضِدّ فَعْلَانَ الذَكَرْ

٨٨٠ وفَعَلٌ واحدُ أفْعَالِ يُعَلْ تَقْصُرُهُ مثل رَحَى وَزْن فَعَلْ

قوله كذاك إشارة إلى ماهو كالمقصور المقيس وهو ماجاء من المصادر بوزن فَعْلَى للمبالغة، والتكثير نحو: الخليقى وهو الخلاقة، والدليلى هو كثرة العلم بالدلالة. وحكى الكسائى الخصيصاء بالمد والقصر. والمشهور القصر، ولكون هذا الوزن مختصا بالقصر غالبا أكده بقوله قُصِر، فقوله كذاك فَعْلا إلى آخره. أى من الطرق التى يعرف بها المقصور المقيس فَعْلى مؤنث فَعْلان الذى لا تلحقه التاء نحو: غَضْبى وعَطْشى وسَكْرى، فإنها مؤنث غضبان وعطشان وسكران. قوله: الذكر صفة تأكيد إذ فعلان الذى فى مقابلة فعلى لا يكون إلا ذكرا. وهذه الطريقة وماقبلها كالخليقى. والمثنى غير الجمع لا نظير له ليقاس عليه، إلا أن ألفه لما كانت للتأنيث كان مطردا فى بابه. وكذلك فُعْلى مؤنث الأفعل نحو: الصغرى والأصغر والكبرى والأكبر. قوله: وفَعَل واحد أفعال يعل أى ومن الطرق المقيسة ماكان جمعه على أفعال. فإن واحده متى كان معتل اللام كان مقصورا غالبا وذلك مثال رحى وأرحاء، وكذلك ندا وأنداء، ورحى لواحد النواحى وأرحاء وقَفًا وأقْفاء. ومنهم من يمد القفاء. وإنما كان الأظهر فيه القصر لأن أفْعَالًا يجمع عليه فَعَل المفتوح الفاء والعين، فمتى كان معتل اللام كان مقصورا لتحرك حرف العلة، وآنفتاح ماقبله. ونظيره من الصحيح قلم وأقلام، وجبل وأجبال.

---

(١) لسان العرب (حبك).

(٢) المعجم الوسيط ٨٦٤/٢.

(٣) المعجم الوسيط ٧٦٤/٢.

(٤) المعجم الوسيط ١٣٤/١.

٨٨١ ومَفْعَلٌ يُقْصَرُ إمّا مَصْدَرَا أو الزَّمانَ أو مكَانًا قُصِرَا
٨٨٢ كمثل مَرْمَى وكَذَلكَ مُفْعَلٌ كمثل مُعْطَى وكذا مُسْتَفْعَلُ
٨٨٣ كمثل مُسْتَدْعَى كَذَاكَ فَعْلَى كأجَلَى وبَرَدَى ونَمَلَى

مَفْعَل بفتح الميم والعين لا يكون فى معتل اللام إلا مقصورا، مصدرا كان أو مكانا أو زمانا نحو المرمى. فإنه يقال فى المصدر رَمَيْتُ رَمْياً ومَرْمَى، وفى الزمان وفى المرمى أى وقت الرمى، كما يقال دنا المشتى. وفى المكان وقفت فى مرماك أى فى مكان رميك، لأن نظيره من الصحيح المَضْرَب والمَدْخَل والمَخْرَج. وأما مُفْعَل بضم الميم وفتح العين فهو آسم المفعول لما كان ماضيه أربعة أحرف فلا يكون فى معتل اللام إلا مقصورا نحو مُعْطَى. يقال أعطيت زيدا فهو مُعْطَى. وقد يأتى منه المصدر والمكان بلفظ المفعول. أما المصدر فكقوله تعالى: ﴿بسمِ الله مُجْرَاهَا ومُرْسَاهَا﴾[1] أي إجراؤها وإرساؤها . وأما المكان فكقولك: هذا مقام زيد أى مكان إقامته وأما مُسْتَفْعَل بضم الميم وفتح العين من معتل اللام فيكون آسم فعل مستدعى. ويجب أن يكون مقصورا لأن نظيره من الصحيح ماقبل آخره مفتوح نحو مستخرج، ويكون للزمان، والمكان مصدرا. وآعلم أن كل مصدر فى أوله ميم أو آسم زمان أو مكان مطلقا أو آسم مفعول من الزائد على الثلاثى مطلقا لا يكون من المعتل إلا مقصورا، لأن ماقبل آخر نظيرها من الصحيح مفتوح. وأما آسم الفاعل فمقصور لما مر. قوله كذاك فعلى أى وما جاء بوزن فعلى بفتح الفاء والعين فهو مقصور نحو: أَجَلَى وبَرَدَى وعَمَلَى وهى أعلام على مواضع بأعيانها. ولم يأتِ على وزنها ممدود إلا ثلاثة ألفاظ قوماء وجفناء وهما موضعان، وتأداء وهى الأمة يقال هو ابن تأداء بإسكان الهمزة الأولى وفتحها.

٨٨٤ ويُعْرَفُ المَمْدُود بالقِيَاسِ كَمَصْدَر لا سْتَفْعَل السُّدَاسِي
٨٨٥ كمثل الاسْتِلْقَاء والفِعَالِ نحو رِمَاءِ وكالإِفْتِعَالِ

(١) سورة هود آية ٤١.

٨٨٦ أَوْزِنَةِ الإِفْعَالِ وَالأَفْعَالِ ... وزنة الفِعْلَاءِ والفِعْلَالِ
٨٨٧ كَمثل إِعْطَاءٍ مع الأَرْجَاءِ ... ومثل حِرْبَاءٍ مع الزِّيْزَاءِ

وأما الممدود المقيس فيعرف بأمور. أحدها: المصادر الزائدة على ثلاثة أحرف مطلقا فمنها: أن يكون مصدرا لفعل معتل اللام، أوله همزة وصل نحو الإستلقاء والإشتراء والإرعواء لأن ماقبل آخر نظيره من الصحيح ألف زائدة نحو الإستخراج والإقتراب والإحمرار. فإذا كانت الألف قبل حرف العلة وهو ظرف وجب قلبه همزة فيصير ممدودا، لأنه عبارة عن آسم متمكن فى آخره همزة قبلها ألف زائدة. ومنها أن يكون مصدرا لفاعلت نحو: راميت رماء وواليت ولاء، وعاديت عداء لأن نظيره من الصحيح القتال والطلاب. ومنها أن يكون مصدرا لَأفْعَلَ نحو أعطى إعطاء. فإعطاء إفعل بكسر الهمزة. ونظيره من الصحيح: أكرام إكراما. ومنها فعلال المضاعف نحو زوزى زيزاء وحاحا حيحاء، لأن نظيرهما الزلزال والقلقال. يقال: زوزى إذا نصب ظهره وأسرع. وقيل إذا آرتفع فى سيره، وزويت به أى طردته. ومن المصادر المعتلة ماكان من الأصوات على فُعَال بضم أوله كالدعاء والثغاء والرغاء والعواء. لأن نظائرها النباح والصراخ والصياح. الثانى: الجموع فمنها أن كل جمع على أفعال معتل اللام فهو ممدود نحو رحاء وأرحاء لأن نظيره من الصحيح جبل وأجبال. والرحاء جانب البير وواحده مقصور. ومنها ماجاء على فعال معتلا نحو: دلو ودلاء وظبى وظباء، لأن نظيرهما من الصحيح كلب وكلاب وكعب وكعاب. ومنها أن كل ماجمعه على أفعلة وهو معتل اللام، فواحده ممدود نحو كساء وأكسية، ورداء وأردية، وقباء وأقبية. لأن نظيرهما قذال وأقذلة وفدان وأفدنة. وقد شذ منه: ندى وأندية، وقيل إنه جمع نداء. ونداء جمع ندى المقصور فهو جمع الجمع. وقيل: إنه مد المقصور وجمعه. وهو رأى الكوفيين. ولا يجيزه البصريون لأنه رد الأصل إلى الفرع بخلاف العكس. الثالث: ماجاء ملحقا بِفِعْلَال مكسور الفاء ومضمومها نحو حرباء وقرباء. فالأول ملحق بسرداح، والثانى بقرطاس على لغة من ضم

القاف، وكذلك ماكان من الصفات نحو: فعلاء مؤنث أفعل كحمراء وبيضاء، ولنرجع إلى تفسير ألفاظه. فقوله كمصدر لا ستفعل السداسى إشارة إلى القسم الأول. ومثل بما فى أوله همزة وصل بقوله كمثل الإستلقاء والإفتعال. وقوله: والفعال إشارة إلى مصدر فاعلت وإلى مثاله بقوله نحو: رماء. وقوله: أوزنه الإفعال والأَفْعَال والأول بكسر الهمزة إشارة إلى مصدر أفعل ومثاله قوله: إِعْطَاء. والثاني بفتح الهمزة إلى جمع فَعّل وهو من القسم الثاني. وأشار إلى مثاله بقوله: مع الأرجاء. وقوله: وزنة الفعلاء إشارة إلى القسم الثالث، وهو الملحق بفعلال. وقوله والفعلال إلى المصدر والمضاعف وهو من القسم الأول. وأشار إلى مثاليهما بقوله: ومثل حرباء مع الزيزاء. وقد مر بيانه.

٨٨٨ أما السَّمَاعُ فِيْهِمَا فَيَكْثُرُ وقد يُمَدُّ تَارَةً مايُقْصَرُ
٨٨٩ إمّا بِمَعْنَى واحد أو مختلف ولفظه مختلف أو مُؤْتلِفْ
٨٩٠ نحو الزِنَاء والبُكَاء والرِبَا وكالصلاءِ والفِداء والكِبَاء

قد تقدم أن السماع فيهما أى فى المقصور والممدود متوقف على النقل وهو كثير لتشعبه فلا يدرك بضابط كلي. وآعلم أنه قد يتوارد القصر والمد على الكلمة الواحدة، فتقصر تارة وتمد أخرى، ويأتى على أربعة أوجه. لأن اللفظ إما أن يكون متحدا أو مختلفا. وعلى كلا التقديرين فالمعنى إما متحد أو مختلف. أما الأول وهو يتحد اللفظ والمعنى فنحو الزِنا والزِناء والغِدا والغِداء بكسر الأول فى القصر والمد. والبُكا والبُكاء بضم الأول فيهما. والمقصور بينهما يكتب بالياء مطلقا. وأما الثانى وهو يتحد اللفظ ويختلف المعنى فنحو الكِبا والكباء بكسر الأول فيهما. فالمقصور الكناسة والممدود العود الذى يتبخر به. وأما الثالث: وهو أن يختلف اللفظ ويتحد المعنى فكالصِلاءِ بالكسر والمد، والصَّلَا بالفتح والقصر لحر النار. والبكى بكسر الباء مقصور وبفتحها ممدود. وأما الرابع: وهو أن يختلف معا فكالربا بالكسر والقصر للزيادة، والرباء بالفتح والمد للفخر ولغنا لخلاف الفقر بالكسر والقصر. والغناء بالفتح والمد بمعنى الإكتفاء.

(باب الإمالة)

٨٩١ القَوْلُ فى الهِجَاءِ والإِمَالَهْ إِعْلَمْ بأنَّ الأَلِفَ المُمَالَهْ
٨٩٢ هى التى قَدْ قُلِبَتْ عَنْ يَاءِ أو جَاوَرَتْ لِكَسْرَة أوْ رَاءِ
٨٩٣ مِكْسُورَة نَحْوَ رَمَى ومَرْمَى وباعَ وآشْتَرَى ونَحْوَ أعْمَى
٨٩٤ وهكذا إِنْ قُلِبَتْ عَنْ وَاوِ مَكْسُورَةٍ كخَاف خَوْفَ الغَاوِى
٨٩٥ والـراءُ نَحْوَ كَافِرِ والنَّارِ والكسر نحو لِعِبَادِ البَارِى

الهجاء هو ذكر مايدل على الحروف البسيطة التى هى مادة الكلم. موقوفة مفصلة لفظا أو خطا كقولك جعفر ج ع ف ر. والإمالة[1] فى الأصل: العدول بالشيء عن جهته. وفى الإصطلاح: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء. وإنما ذكر الإمالة مع الهجاء، لأن الإمالة قد يستدل بها على الهجاء. فإنه إذا جهل أصل مآخره ألف، فإن أميل كتب بالياء وإلا كتب بالألف. وفائدة الإمالة: تناسب الأصوات، وتقريب الحروف بعضها من بعض، ليحسن الصوت ويخف النطق بها. لأن الفتحة والألف يطلبان أعلا الفم، والكسر والياء على العكس. فإذا تجاوروا فى كلمة حصل التنافر. فإذا قربت الفتحة من الكسرة والألف من الياء صار الجميع طالباً أسفل فلم يحصل تنافر لجرى اللسان على نمط واحد، وهى لغة قيس وتميم وأسد. وقد غلبت فى قراءة[2] حمزة والكسائى.

---

(١) يقول ابن الأنباري في أسرار العربية ص ٤٠٦: إن قال قائل. ماالإمالة؟ قيل: إن تنح بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء. فإن قيل فلم أدخلت الإمالة الكلام؟ قيل: طلبا للتشاكل لئلا تختلف الأصوات فتتنافر، وهي تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بنى تميم و غيرهم...»

(٢) حمزة: هو حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة الكوفي، أحد القراء السبعة (٨٠ ــ ١٢٧هـ»

وأما التفخيم فلغة أهل الحجاز. وٱعلم أن للإمالة أسبابا ستة وترجع إلى أصلين وهما الياء والكسرة. وإنما ٱحتاجت إلى سبب لأنها لما كانت على خلاف الأصل ٱفتقرت إلى مرجح، والسبب مجوز لا موجب، وينقسم إلى قوى وضعيف، ويمتنع عند وجود المانع كما يتبين بعد. السبب الأول: كون الألف منقلبة إما عن ياء أو واو. فإن قلبت عن ياء أميلت مطلقا، أى سواء كانت عينا نحو باع وغاب، أو لاما نحو رمى وسعى وٱشترى والفتى والهدى وأعمى. وإنما أميلت تنبيها على الأصل. وإن قلبت عن واو فلا يخلو إما أن تكون عينا أو لاما. فإن كانت عينا فإما فى ٱسم أو فعل، فإن كانت فى اسم لم تمل نحو باب ودار إلا إذا وقعت بعدها راء مكسورة وقد شذت إمالة باب ومال. وأما ناس فمن جعل ألفه مقلوبة من نسى فلا إشكال فى إمالته، ومن جعلها من الواو ومأخوذة من ناس ينوس إذا تحرك فيها شاذة. وإن كانت فى فعل فإن كانت مكسورة بوزن عَلِمَ جازت إمالته نظراً إلى كسر العين نحو خاف ومات على لغة مت بكسر أوله. وإلا ٱمتنعت مطلقا. وإن كانت لاما فإن كانت ثالثة فى ٱسم نحو عصى وقنا لم تمل لأنها لم ترجع إلى الياء فى حال. وأما العلا فإنما ساغ إمالتها لأنها جمع العلياء. وقد قلبت واوها فى المفرد ياء، وقد شذ إمالته العشى. وإن كانت فى فعل أميلت نحو غزا ودعا، لأنها تصير إلى الياء فى بناء الفعل للمفعول نحوى غزى ودعى ولا يرد نحو قيل وقيد الفرس فيما تقلب عينه ياء فى بناء المفعول، لأن اللام لما كانت طرفا كانت أقبل للتغيير بخلاف العين، وإن كانت رابعة فصاعدا أميلت مطلقا لأن الواو تصير ياء نحو ملهى ومغزى.

الثانى: أن يجرى الألف مجرى المنقلبة عن الياء كألف التأنيث. إما لأنها تنقلب فى التثنية ياء نحو حبليان، أو لأنها لو بنى منها فعل لكان من الياء، وكذلك التى للإلحاق نحو معزى أو التكثير نحو: قبعثرى.

= ويقول عنه ابن مطرف بأنه كان أورع أهل زمانه، كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش. انظر طبقات القراء ١/١٩٦، تقريب النشر ١٧.

الثالث: مجاورة الألف الكسرة إما قبلها أو بعدها. أما التى قبلها فلابد وأن يكون بينها وبين الألف إما حرف واحد نحو عباد البارى وعماد لامتناع أن يكون ماقبل الألف إلا مفتوحا، وحرفان أولهما ساكن نحو شملال وجلباب. فإن كان ماقبلها ثلاثة أحرف فصاعدا أولها ساكن نحو فَتَلْتُ قِنْبًا ومِرْوَحَتَا زَيْدٍ، أو حرفان متحركان نحو: أكلت عنبا آمتنعت الإمالة. أما الزائد فلبعد الكسرة عن الألف. وأما المتحركان فلقوة الحرف بالحركة منعت من كونه كالمعدوم. وأما قولهم يريد أن يضربها مع تقدم متحركين وعنده درهما مع تقدم ثلاثة أحرف بالإمالة فشاذ: والذى يسوغه أن الهاء حرف خفى فلم يعتد بها. وأما التى بعدها فشرط أن لا يفصل بينها وبين الألف مطلقا، وسواء كانت الكسرة بناء نحو عالم وعائد أو إعرابا نحو أخذت من مالك. وإنما لم يفصل بين الألف والكسرة إذا كانت متأخرة، لأنها قبل الألف أقوى منها فى إيجاب الإمالة بعده. وآختلف فى الكسرة المقدرة بعد الألف نحو جاد وجواد. فمنهم من أجازه نظرا إلى أن الكسرة مقدرة. ومنهم من منعه لكونها معدومة لفظا. وأما نحو ماش فى الوقف فإمالته قويه لأن حذف الياء عارض للوقف. الرابع: الياء وهى إما أن تقع قبل الألف أو بعدها، أما التى قبلها فتؤثر فى الإمالة إن جاورتها من غير فاصل نحو سيال وسفيان، أو كان الفاصل حرفا واحدا نحو شيبان وغيلان. فإن كان الفاصل حرفين آمتنعت الإمالة نحو: خيزران وديدبان إلا أن يكون أحدها هاء نحو جئتها. وأما التى بعدها فلا تؤثر فى الإمالة إلا إذا كانت مجاورة مكسورة نحو: مباين ومبايع اسمى فاعل. وقيل التأثير إنما هو الكسرة فعلى هذا لا تأثير للياء الواقعة بعد الألف مطلقا. الخامس: أن تجاور الألف راء مكسورة. إما قبلها نحو رشاء أو بعدها نحو البارى وقوله تعالى: ﴿عَذَابَ النَّارِ﴾[1]. فإن كانت مضمومة أو مفتوحة منعت الإمالة مطلقا لوجود مايضادها، لأنها لما فيها من التكرير تجرى مجرى حرفين متحركين فيمتنع كما يمتنع المستعلى. وأما

---

(١) سورة البقرة آية ١٢٦.

المكسورة فبالعكس، لأنها تقوى الإمالة لتضاعف موجبها. وكذلك تقلب الحرف المستعلى إذا لم يقدم عليه كطارد وعارم. فإن بعدت الراء على الألف بحرف نحو: كافر جازت الإمالة مع الكسر مطلقا وآختلف فيها مع الضمة والفتحة. وقيل: الإمالة فى كافر لأجل الكسرة ولا أثر للراء لبعدها عن الألف. وآعلم أنه إذا آكتنف الألف راءان: الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، غلبت المكسورة المفتوحة نحو: الأبرار والفرار. لأنها إذا غلبت المستعلية فالمفتوحة أولى. السادس: طلب التناسب كقراءة الكسائى: تلاها وطحاها ودحاها وسجاها بالإمالة، وهى من الواو، ولتوافق رؤوس الآى التى قبلها وبعدها كما جمعت الغداة على الغدايا إذا آقتربت بالعشى. وإن آمتنع ذلك فيها عند الإنفراد. السابع: أن تجاور الألف ألف أخرى قبلها ممالة.

نحو رأيت عمادا وكتبت كتابا وحسبت حسابا فى الوقف بإمالة العين الأولى للكسرة قبلها، والثانية المبدلة من التنوين طلبا لمشاكلة الألف الممالة قبلها. والفرق بين المناسبة التى فى هذا القسم والذي قبله مطلقا أن المناسبة الأولى تكون فى كلمتين، وهذه فى كلمة واحدة. وقد شذ عن القياس الحجاج والعجاج فأمالوهما علمين فى حالة الرفع والنصب مع عدم الموجب للإمالة. وقيل للفرق بين العلم والصفة، لأن العلم لما كان أعرف وأشهر لم يخل به تغييره، ولأن الأعلام الأغلب عليها التغيير عن أصلها. ومن قواعدهم أن التغيير يؤذن بالتغيير. ولنرجع إلى تفسير ألفاظه. فقوله: هى التى قد قلبت عن ياء. إشارة إلى السبب الأول وهو كون الألف منقلبة عن ياء. وقوله نحو: رمى ومرمى مثال لكونها ثالثة لاما مطلقا. وقوله: باع مثال لكونها عينا فى الفعل. وقوله: وآشترى وأعمى مثال لكونها لاما فى الفعل الزائد على الثلاثة. والإسم قوله أو جاورت الكسرة إشارة إلى السبب الثالث وهو كون الألف مجاورة للكسرة مطلقا، لأنه يعم ماقبل الألف ومابعدها. وأشار إلى مثالها بقوله: عباد البارى. وقوله وراء إشارة إلى السبب الخامس. وآحترز بقوله مكسورة عن وقوعها بعد

الألف مضمومة أو مفتوحة، فإنها تمنع الإمالة لما مر. وأشار إلى مثالها مكسورة بقوله: والراء نحو كافر والنار. قوله: وهكذا إن قلبت عن واو إشارة إلى كون الواو سببا إذا كانت عينا مكسورة فى الفعل وإلى مثاله بقوله: خاف خوف الغاوى. والذى يدل على أن أصل خاف خوف بوزن علم قولهم فى مضارعه يخاف. وأصله يَخْوَف بفتح الواو. فلما تحركت وآنفتح ماقبلها قلبت ألفا، ولم يكن فى الماضى العين مكسورة لقيل خاف يخوف كقام يقوم.

٨٩٦ وآلْهَاءُ للتّأنِيْثِ قَدْ أُمِيْلَت بَعْدَ حروفٍ بَعْدُ قَدْ أُبِيْنَتْ

٨٩٧ فى ذَوْدِ كَلْبِ نَهْرٍ شَمْسٌ جَثَتْ كخِيْفَة وَقْفاً وقد تَبيَّنَتْ

إنما جاز إحالة تاء التأنيث لأنها تبدل فى الوقف هاء. والهاء تشبه الألف فأميلت كإمالتها. إلا أن الألف تمال فى الوقف وغيره، والهاء لا تمال إلا فى الوقف. ووجه الشبهه بينهما أن كلا منهما يفيد التأنيث، وأن مخرجهما واحد، وأن ماقبلهما مفتوح. وأنهما يزادان مطلقا، وأنهما ساكنان، وأن فى الهاء خفاء كالألف. والحروف التى تمال تاء التأنيث بعدها. فقيل: إنها ثمانية عشر حرفا. وقد جمع المصنف منها خمسة عشر حرفا فى قوله: ذود كلب بهر شمس جثت. فالذال كلذه وموقوذه. والواو كقوله والدال جامدة. والكاف أيكة ومشتركة واللام كاملة، والياء حية، والنون جنة، والهاء وجهة، والزاى بارزة والشين موحشة والميم نعمة. والسين المقدسة والجيم بهجة والثاء مبثوثة والتاء بغتة. وقد بقى منها الفاء والياء والهمزة. أما الفاء فقد مثلها فى قوله: كخيفة وقفا، وآحترز بقوله وقفا عن الوصل فإنها لا تكون فيه هاء. وإنما تمال إذا كانت هاء. وأما الياء والهمزة فنحو راضية والنشأة. وآعلم: أن الحروف التى تمال التاء بعدها فى المشهور خمسة عشر يجمعها: فجثت زينب لذود شمس[1] وأما الباقية من الحروف فعشرة منها: يمتنع إمالتها بعدها مطلقا، وهى حروف الإستعلاء. فتمتنع إمالتها كما تمنع الألف. وأما الثلاثة الأخر فلأن العين والحاء لما كانا قريبين من

(١) شطرة شعريه جمعها الشارح لتبين عدد الحروف التي تمال وليسهل حفظها.

مخرج العين والخاء المستعليتين حملا عليهما فى المنع. وأما آمتناعها بعد الألف فلأنها لا تكون إلا ساكنة قبل الحرف الممال. لا يكون إلا متحركا لقرب فتحة ذلك الحرف من الكسرة فتنافيا. وأما الأربعة وهى الهمزة والكاف والهاء والراء، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة نحو النشأة ومكة والبررة والهلكة والسفاهة وحفرة آمتنعت الإمالة. أما الهمزة والهاء فحملا على الألف لقربهما من مخرجها. وأما الكاف فلقربها من مخرج القاف. وأما الراء فلأنها لتكررها صارت كحروف الحلق وإن كان قبلها ياء أو كسرة جازت الإمالة نحو ليلة ومشركة، والعبرة. وجهة.

٨٩٨ وإِنْ تَقَدَّم أحْرُفٌ مُسْتَعْلِيَـة فَٱمْنَعْ لَهَا الإمَالَةَ المُسْتَوْلِيَةْ

الحروف المستعلية تمنع الإمالة وهى سبعة: الغين والخاء والقاف والصاد والطاء والضاد والظاء. وسميت بذلك لأنها تخرج من ظهر اللسان ملاصقا للحنك الأعلى. وإنما منعت الإمالة لأن الألف تتصاعد معها. فلو أميلت إلى الياء لطلبت السفل، فيؤدى إلى الجمع بين متنافيين. وآعلم أن فى هذه الأحرف تفصيلا: لأنّها إنْ كانت فى فعل وفيه مايسوغ الإمالة نحو خاف وطاب وطغى وصغى لم تمنع الإمالة مطلقا لقوة تصرفه وقوة وجود سبب الإمالة فيه. إذ هى فى الفعل أكثر لما مر. وإن كانت فى آسم: فإما أن تكون قبل الألف أو بعده. فإن كانت قبله ولم يفصل بينه وبين الألف، منعت إمالته مطلقا نحو غانم وخامل وقاعد وصاعد وضامر. وإن فصل بينهما بحرف واحد، فإن كانت متحركة إما مفتوحة نحو ضباب أو مضمومة نحو صمات وخيال منعت إمالته أيضا، وإن كانت مكسورة نحو: صعاب وغلاب وطلاب وقفاف، أو ساكنة بعد مكسورة نحو مضمار ومطعان ومفتاح ومباح ففيها وجهان: أحدهما الإمالة وهو الأجود لأنه لما وجدت الكسرة وكان المستعلى أولا منعتها عند حد ارتفاعها. فلو لم تمل للزم التصاعد بالألف بعد الكسرة وهو مستثقل. وثانيهما: عدم الإمالة لكون الفاصل بينهما مفتوحا. وإن كانت بعد الألف منعت الإمالة مطلقا سواء تلتها

نحو واغل وباخل وعاصم وعاضد ونافت وناطف وظالم وبينهما فاصل، إما حرف واحد نحو عارض وناشط ونافق أو حرفان نحو معاريض ومنابيع ومقارين. وإنما منعت هذه الحروف الإمالة بعد الألف مطلقا، لأنها تقضى الإصعاد بعد الإنحدار وهو شاق بخلاف ماإذا تقدمت ــ فإنه على العكس.

٨٩٩ وَكُلُّ مَقْصُور بِيَاءٍ ثُنِّيَا كَمَا إِذَا أُمِيْلَ فَاكْتُبْهُ بِيَا

٩٠٠ كَمِثْلِ حُبْلَى ورَحَى فِقِسْ تُصِبْ كُلُّ ذَوَاتِ اليَاءِ بالياء كُتِبْ

للشيء وجود فى الأعيان: أى فى نفسه. وهو مدلول عليه ولا يدل على شيء مطلقا. ووجود فى الأذهان: وهو دال على العين حقيقة لاوضعا. ولا تخلف باختلاف الأوقات والأمم. ووجود فى اللفظ وهو دال وضعا على الذهنى. ومدلول من جهة الكتابة، ووجود فى الخط. ودلالتها هذين الأخيرين أعنى اللفظى والخطى تختلفان باختلاف العصور والأمم. وقد يمكن أن يجعل لكل موجود فى الأذهان أو فى الأعيان رقما فى الكتابة، إلا أنه لما كان فى ضبط ذلك مشقة، عدل عنه وجعل لكل حرف مسموع من الحروف البسائط رقم. وقوبل بتركيب تلك الحروف وتركيب تلك الرقوم، فالخط إذا دال على اللفظ بحروف هجائية مرقومة، وقيل هو تصور اللفظ بحروف هجائية. والخط يشتمل على عشرة أنواع: المهموز والمقصور والممدود والزيادة والحذف والبدل والوصل والفصل والنقط والشكل والاعجام. أما المقصور. فإن لم يكن قبل ألفه ياء فلا يخلو إما أن يكون ثلاثيا أو زائدا. فإن كان ثلاثيا نظر إلى ألفه. فإن كانت منقلبة عن واو كتبت بالألف نحو عصا وقفا وقطا ليطابق الخط اللفظ، ولأنهم كرهوا أن يكون فى آخر الإسم واو قبلها فتحة. وخالف الكوفى فى مكسور الفاء نحو: ربا، وفى مضمومها نحو: ضُحا فكتبه بالياء وهما من ذوت الواو. إن كانت منقلبة نحو ياء كتبت بالياء نحو رحى وفتى وهدى. وإن كان زائدا على الثلاثى كتب بالياء مطلقا نحو: معزى وملهى ومعطى وحبلى وسكرى ومرتجى وقبعثرى وجمادى. فإن كان قبل ألفه ياء نحو: الحيا وحريا وصديا والمحيا

وخطايا كتبت بالألف كراهة آجتماع يائين. وأما نحو يحيى وربى إذا كانا علمين، فإنما كتبا بالياء لئلا يلتبس يحيى بالفعل وربى بالصفة. فإن أضيف المقصور كتب بالألف مطلقا. وإذا تقرر هذا فقوله: وكل مقصور بياء ثانيا. فآعلم: أنه قد يستدل على كون ألف المقصور منقلبة عن واو أو ياء بأمور: أحدها: التثنية نحو: عصوان ورحيان ومعزيان وحبليان. وثانيهما: الإمالة نحو: فتى والربا على رأى من أماله وهما اللذان ذكرهما. وقوله كمثل حبلى ورحى مثال للمقصور الذى يثنى بالياء. وقوله: كل ذوات الياء بالياء كتب إنما هو على رأى البصرى كما مر، وهو مراده. وثالثها الجمع بالألف والتاء نحو قنوات وحصيات. ورابعها: كون فاء الكلمة واوا نحو: وغى وودى وقد شذ من ذلك الواو فجاء فاؤها ولامها واوا. وآختلف فى عينها فقيل من الياء. وقال الأخفش من الواو. وخامسها: كون عينها واوا نحو: شوى وطوى حملا على الأكثر. وقد شذ منه: الصواء للحجارة التى تنصب على الطريق. وسادسها: ظهوره فى الفعل المضارع نحو: يغزو ويرمى. وسابعها: المصدر نحو غزو ورمى. وثامنها: المرة الواحدة من المصدر نحو: غزوة ورمية بفتح الأول، والهيئة منه غزوة ورمية بكسره. وتاسعها: إسناد الفعل إما إلى ضمير المتكلم أو المخاطب نحو: غزوتُ ورميتُ. وعاشرها: تصريف الفعل من الكلمة فعصا من الواو لقولهم عصوت بالعصا، ورحى بالياء لقولهم: رحيت بالرحى. فإن لم يعرف للكلمة آشتقاق مطلقا. فإن أميلت ألفه نحو متى وبلى كتب بالياء. وإلا كتب بالألف. وأما كلا فتارة تكتب بالياء لسماع الإمالة وتارة بالألف ترجيحاً لكونها من الواو بدليل إبدال التاء منها. وقد كتبوا إلى وحتى وعلى من الحروف بالياء، وكرى بالياء لظهورها فى الإضافة نحو لديه.

٩٠١ والإِسْمُ والفِعْلُ بِذَا لا يَخْتَلِفْ وآكْتُبْ ذَوَاتَ الواوِ كُلّا بالأَلِفْ

٩٠٢ يُبِيْـنُ أصْلَـهُ لَكَ الخِطَـابُ هَذَا عَلَيْهِ آصْطَلَحَ الكُتَّابُ

يريد أنه لا يختلف الإسم والفعل إذا كانا من ذوات الياء بذا الحكم، أى فى

كونهما يكتبان بالياء. فيكتب رمى وسعى بالياء كما يكتب رحى وفتى بها. وكذلك إذا كانا من ذوات الواو فإن كلا منهما أغنى الأسماء والأفعال. يكتب بالألف من غير تفاوت وهو المراد بقوله: وآكتب ذوات الواو كلا بالألف. فيكتب غزا ودعا بالألف كما يكتب عصا وقنا بها. قوله يبين أصله لك الخطاب الضمير فى أصله يعود على الفعل. لأن بإسناده إلى المخاطب يتبين أصل ألفه كما مر. ولا يصح ذلك فى الإسم. وقيل يحتمل أن يعود الضمير إلى مايكتب مطلقا ويفسره مايفهم من سياق الكلام. وحينئذ لا يختص بالفعل لأن من الأسماء الثلاثين مايبين أصله إذا آشتق منه فعل وأسند إلى ضمير الفاعل نحو عصوت ورحيت لما مر. فإن قيل: أصل الفعل كما يظهر عند إسناده إلى ضمير المخاطب فإنه يظهر عند إسناده إلى ضمير المتكلم وغيره. فلا معنى لتخصيصة يكون للمخاطب. أجبت: بأنه لم يرد به المخاطب وحده لأن الخطاب عام يصدق على المخاطِب والمخاطَب جميعا، لأنه مصدر خطاب يخاطب. ومصدره المخاطبة. والخطاب والمفاعلة لا تقع من واحد. وفى هذا الجواب نظر. لأن الفعل إذا آتصل به ضمير يسكن له آخر الفعل متكلما كان أو مخاطبا أو ضمير جماعة المؤنث. رجع إلى أصله وكذلك إذا آتصل به ضمير الغائبين مطلقا نحو غزوا ورميا. والحق أن مقصوده إبانة الأصل بالضمير الذي يسكن له لام الفعل مطلقا. فأى واحد من أفراده ذكره حصل مقصوده. فلا يقال [لم][1] خصه بهذا دون هذا. قوله: هذا عليه آصطلح الكتاب يريد أن ماذكره هو الأعرف وهو مذهب البصريين بخلاف الكوفيين. فإنهم يجيزون أن يكتب [من كان][2] ومن ذوات الياء بالألف نحو رحى وفتى. وقال فى الفصول[3]: إن كان مايكتب بالياء فإنه يكتب بالألف من غير عكس.

٩٠٣ خوْفَ ٱلْتِبَاسٍ مِثْلَ مَاقَدْ كَتَبُوا بِألَفٍ مِنْ بَعْدِ واو ضَرَبُوا

٩٠٤ وَشِبْهَهُ وزَيْدَ وَاوُ عَمْرِو لا عُمَرٍ فى رَفْعِهِ والجَرّ

(١، ٢)هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

(٣) الفصول الخمسون ص ٢٥٧.

قوله: خوف التباس إشارة آصطلاح الكتاب أى إنما فعل الكتاب ماذكره من اصطلاح حذف القياس الألف المنقلبة عن الياء بالمنقلبة عن الواو فى اللغة العربية، كما أنهم فى الزيادة كتبوا: ضربوا ونحوه بالألف بعد واو الجمع خوفا من اللبس فى بعض الصور. لأن هذه الواو قد يقع بعدها ضمير للمذكرين الغائبين وهو هم. فيحتمل أن يكون مرفوع المحل لكونه تأكيدا لضمير الفاعل، وأن يكون منصوبا لكونه مفعولا فيكون منفصلا. فآحتيج إلى فارق بين الضميرين ففصلوا بينه وبين والواو إذا تأكد بألف نحو ضربوا هم للدلالة على آنفصاله، ولم يفصلوا بينهما إذا كان مفعولا للدلالة على آتصاله. وقد زادوا ألفا فى نحو جاءوا وشاءوا لئلا يلتبس واو الضمير بواو العطف ولم يزيدوا فى نحو: يدعو ويغزو لعدم اللبس. قوله: وشبهه يريد أنهم قد شبهوا واو الجمع الحرفية بواو الضمير فزادوا بعدها ألفا إذا أضيف الجمع إلى ظاهر نحو: ضاربوا زيد، ولم يزيدوا إذا أضيف إلى مصغر نحو: ضاربوك وبنوك. وزادوا واوا فى عمرو علما فى الرفع والجر فرقا بينه وبين عمر، لأن صورتهما فى الخط واحدة. وآختص عمرو بالزيادة لأنه أخف لفظا من عمر بدليل صرف عمرو وآمتناع صرف عمر. وأما فى النصب فلا يحتاج إلى زيادة لأن إبدال التنوين فى عمرو ألفا يكفى فارقا، وزيدت الواو دون غيرها من حروف المد إذ هى أولى بالزيادة، لأن الألف تلتبس بالمنصوب، والياء فى المضاف إلى ياء المتكلم، فلم يبقى إلا الواو. وآعلم أنهم قد زادوا الواو فى أولئك فرقا بينه وبين إليك. وفى أُخَىّ مصغرا لئلا يلتبس بالمكبر. والألف فى مائة للفرق بينه وبين منه فى نحو أخذت منه مائة. وألحقوا المثنى بالمفرد فى الزيادة نحو مائتين بخلاف الجمع نحو مبين لفوات صيغة المفرد فيه.

٩٠٥ وَكَتَبُوا آلْهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيْفِ وأولاً بالألِــفِ المَعْــرُوفِ

قد تقدم أن للخط أقساما من جملتها المهموز: وآعلم أنه لا صورة للهمز فى الخط تخصها، وإنما تصوره بصورة حروف اللين. فقوله: وكتبوا الهمز على

التخفيف وأولا بالألف. ليس على إطلاقه. لأنها إذا خففت لا تكتب ألفا إلا إذا آنفتح ماقبلها ساكنه كانت أو متحركة. فالأجود أن يقال: الهمزة لا تخلو إما أن تقع أولا أو وسطا أو أخيرا. فإن وقعت أولا كتبت بالألف مطلقا سواء كانت فى اسم نحو: أحد وأُحد وإبل أو فى فعل نحو: أخذ. أو فى حرف نحو: إنَّ وأن لأنها لما لم يكن لها فى الخط صورة كتبت بصورة حروف المد واللين لانقلابها إذا خففت إليهن، وآنقلابهن إليها. وإن وقعت وسطا فإما أن تكون ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة كتبت بحرف يجانس حركة الذى قبلها. فتكتب واوا إذا انضم ماقبلها نحو مؤمن ويؤمن وياء إن آنكسر نحو: بئر وبئس وألفا إن آنفتح نحو: رأس ويأكل. وإن كانت متحركة فما قبلها إما أن يكون ساكنا أو متحركا. أما الأول فإن كان صحيحا ففيها وجهان: أحدهما أنها لا صورة لها مطلقا لأن تخفيفها بنقل حركتها إلى ماقبلها أو حذفها. والخط يتبع التخفيف. وثانيهما: أن تصور بالحرف الذى منه حركتها فتكتب المفتوحة ألفا نحو: يسأل، والمضمومة واوا نحو يلوم، والمكسورة ياء نحو صيم لانتفاء إعتبار ماقبلها لسكونه. وإن كان معتلا فإن كان ألفا كتبت المفتوحه ألفا، والمضمومة واوا والمكسورة ياء: ملائم والتلاؤم والمليكة اعتبارا بحركتها، لأن تخفيفها يؤدى إلى جعلها بين بين. وإن كان واوا ساكنة أو ياء ساكنة زائدتان نحو مقروءة وخطيئة فلا صورة لها لأن تخفيفها بالإدغام. وأما الثانى: فإن كان حركة الهمزة فتحة كتبت واوا إن كان المتحرك قبلها مضموما نحو: مؤجل وجؤن وياء إن كان مكسورا نحو: فئة وبئر. وألفا إن كان فتحة نحو سأل، وإن كان حركتها ضمة كتبت واوا إن كان ماقبلها مفتوحا نحو: لؤم ورءوف، أو مضموما نحو توضؤؤ. وتودؤوا نظرا إلى حركتها، وياء إن كان مكسورا نحو يقرئك نظرا إلى حركة ماقبلها وقيل يكتب واوا بالنظر إلى حركتها، وإن كانت كسرة كتبت ياء مطلقا نظرا أكان قبلها فتحة نحو يئس أو ضمه نحو سُئِل أو كسرة نحو يُقْرِئك. وإن وقعت آخرا فإن سكن ماقبلها فلا صورة لها فى الخط نحو: الخُبْ والجُزْ. وأما

نحو: أخذتُ جُزْءاً فى النصب، فالألف بدل من التنوين. فإن أضيف إلى مُضْمَرٍ صورت بحركة نَفْسِهَا فتكب نحو هذا جُزْؤُكَ بالواو، رأيت جُزْأَكَ بالألف ومررت بجزئِك بالياء. وإن تحرك ماقبلها صورت بحركة ماقبلها، صورت بحركة مطلقا فيكتب نحو: قرأ ويقرأ بالألف. وردؤ ويردؤ بالواو، ويُقْرِىء بالياء. فإن آتصل بها ضمير كتبت بحركة نفسها نحو يقرؤه ولن تقرأه. وآعلم أن الهمزة إذا وقعت طرفا وقبلها ألف زائدة وهو قسم الممدود من الخط. فإن كانت فى آسم منون كتبت فى الرفع والجر بألف واحدة، وفى النصب بألفين بينهما همزة لأنَّه يُبْدَل من تنوينه ألف فى الوقف. والخط يقع فى الوقف، وإن لم يكن منونا، فإن أضيف إلى مضمر وليس ياء المتكلم كتب فى الرفع بالواو، وفى الجر بالياء وفى النصب بالألف نحو: هذا رداؤك، ومررت بردائِك ورأيت رداءَك. وإلا كتبت بألف واحدة مطلقا. ويكتب سايل وتساؤل بالحرف الذى منه حركته.

٩٠٦ وَأَلِفُ آبْنٍ وآبْنَةٍ وصَفاً حُذِفْ   كَحَذْفِ تَنْوِينِ كَزَيْدِ بْنِ خَلَفْ

آبن وآبنة إذا وقعا بين علمين وصفين حذف ألفهما من الخط مطلقا. وتنوين الموصوف من اللفظ. أما حذف التنوين: فإما لكثرة الإعمال لأن لكلٍ واحد من الناس ولابنه علما يخصه، وإما لالتقاء الساكنين. وقيل لهما وهو الأصح. وأما حذف الألف من ابن فإما تبعا لحذف التنوين من الموصوف كقوله: كزيد بن خلف. فإن ألفه حذف من الخط تبعا لحذف التنوين من زيد. وإما لكثرة الإستعمال. فإن لم يقعا بين علمين نحو: هذا زيد آبن آخينا وهند آبنة عمنا، أو وقعا بين علمين ولم يكونا وصفين بل إما خبرين نحو زيد ابن عمرو وهند آبنة خالد، أو بدلا كقوله: جارية ابن قيس ابن ثعلبة امتنع حذفهما مطلقاً لعدم كثرة الإستعمال. والمصنف أطلق القول فى الحذف وكأنه اكتفى بالتمثيل لتعذر القيد فى النظم. وآعلم أن للحذف أسبابا: أحدها كثرة الإستعمال وهو أقسام فمنه ماذكره. ومنه حذف ألف الوصل من اسم فى نحو: بسم الله خاصة بدليل

عدم حذفها من قوله تعالى: ﴿إقْرأ بٱسْمِ رَبِّكَ﴾[1]، ﴿وبٱسْمِ الله مَجْرَاها﴾[2] ونحوهما. ومنه حذف الألف من الرحمن مطلقا، ومن الله ومن سليمان وشعبان ومروان وعثمان وٱسمٰعيل واسحق وهرون لعدم اللبس فيها بكثرة استعمالها وشهرتها، بخلاف اسرافيل وميكائيل وهاروت. وثانيها: عدم القياس الكلمة بغيرها، فمنه حذف ألف ثلث إذا أضيفت أو وقعت صفة ثلث نساء، ونساء ثلاث. وأما نحو رأيت ثلاثا فلا تحذف لئلا يلتبس. وحذفها من الدراهم إذا أضيف إليها نحو ثلاثة دراهم، لأن العدد لا يضاف إلى المفرد. ومنه حذف همزة الوصل من لام التعريف إذا دخل عليه لام الجر أو لام الإبتداء نحو: للرجل وللرجل أفضل من المرأة. ولا يحذف مع الياء والكاف. وثالثها: كراهة ٱجتماع الأمثال فنحو آدم وآخر تكتب بألف واحدة. وتحذف الأخرى تخفيفاً ومنه حذف إحدى الواوين تخفيفا من نحو: داود وطاوس. ومنه حذف اللام من الذى والتى ونحوهما عند ٱجتماع ثلاث لامات. ورابعها: أن تصير الكلمة مع ماٱنضم إليها كالشيء الواحد نحو: هذا وهذه وهؤلاء، فإن الألف إنما حذف من حرف التنبيه لشدة ٱتصاله بٱسم الإشارة. وخامسها: للفرق بين معنيين نحو: الحرث والقسم فإنه يحذف الألف منهما، وتزاد لام التعريف إذا كانا علمين، ولا يحذف إذا كانا صفتين نحو الرجل الحارث والقاسم وكذلك لو كانا علمين بغير لام نحو: حارث وقاسم. وأما باقى أقسام الخط فلما لم تكن مذكورة فى المتن آثرنا تركها مخافة الإسهاب.

---

(١) سورة الفلق آية ١.

(٢) سورة هود آية ٤١.

(باب أبنية المصادر)

٩٠٧ اَلْقَوْلُ فى أَبْنِيَةِ المَصَادِرِ وفِعلِها المُشْتَقّ مِنْهَا الصَّادِرِ
٩٠٨ أَمْثِلَة الفِعْلِ الثُّلَاثِى فَعَلَا فَٱكْسِرِ وقُلْ فَعِل وٱضمم فعلا

المصدر فى الأصل آسم لموضع الذى تصدر عنه الإبل، لأنها إذا آنصرفت عنه توليه صدورها. وفى الإصطلاح آسم للمعنى الصادر عن الفاعل مطلقا أعنى الفعل الحقيقى. وأصل للفعل اللفظى الذى هو قسيم الإسم والفعل والحرف. لأنه مشتق منه على الأصح لما مر فى صدر الكتاب. فالفعل إذا صادر عنه والغرض هاهنا بيان أبنية المصادر أى أمثلتها وصيغها. والأفعال المشتقة منها. ولما كانت الأفعال محصورة، والمصادر فى الثلاثى غير محصورة، قدم ذكر الأفعال. وهى ضربان: ثلاثي ورباعى. وكل واحد منهما مجرد ومزيد، وليس فى الأفعال الأصول ماهو على أكثر من أربعة أحرف حطالها على درجة الأسماء. أما الثلاثى فله ثلاثة أمثلة وقد ذكرها: فَعَل بفتح العين كضرب وفَعِل بكسرها كعَلِم وفَعُل بضمها كظرف. وإنما آنحصرت فى الثلاثة لأن الفاء لما لم تكن إلا مفتوحة، واللام محل التغيير، والعين تتحرك بالحركات الثلاث، وجب أن تنحصر فى عدد الحركات. وأما فُعِل بضم الفاء وكسر العين فإنه مختص بما لم يسم فاعله. وهو منقول من الفعل المبنى للفاعل على الأصح. أما فَعَل بفتح العين فيأتى مضارعة يَفْعِلُ بكسر العين وهو أما متعد نحو ضربه يَضْرِبُهُ. أو غير متعد كجَلَسَ يَجْلِسُ ويَفْعُل بضمها ويؤخذ سماعا. وهو إما متعد نحو قَتَلَهُ يَقْتُلُهُ أو غير متعد نحو خَرَجَ يَخْرُجُ وسَمَدَ يَسْمُدُ إذا لهى. وفى التنزيل: ﴿وأَنْتم

سَامِدُونَ﴾[1] وقد جاء فى مضارع عَكَفَ يَعْكِفُ الكسر والضم على اللغتين ولا يأتى مضارعه مفتوحا إلا إذا كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق، وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، وليس معتل العين ولا مضاعفا. نحو قرأ يقرأ وسأل يَسْأل، وجبه يَجْبَهُ ووَهَبَ يَهَبُ. وبخ يَبْخَعُ. وفى التنزيل: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾[2]. وذَعَرَ يَذْعَرْ ونَسَجَ يَنْسَجُ ونحر يَنْحَرُ، ودمع يَدْمَعُ وشغَلَ يَشْغَل وسلخ يَسْلَخُ وفَخَرَ يَفْخَرُ. وقد شذ أبى يَأبى وقَلَى يَقْلَى. وقيل حسنة كون لامه ألفا، وهى من حروف الحلق. وأما رَكَنَ يَرْكَنُ فمن تداخل اللغتين. وإنما عدل عن الأصل وهو الضم والكسر إلى الفتح، طلبا للمناسبة. لأن الفتحة من الألف وهى من حروف الحلق. وقد جاءت عين المضارع معها على الأصل بنحو، نفخ يَنْفُخُ ودخل يَدْخُلُ ونَطَحَ يَنْطِح ونحت ينحِت ورَجَعَ يَرْجِعُ وقَرَعَ يَقْرَعُ. وأما فَعِلَ بكسر العين فيأتى مضارعه مالم يكن معتل العين، ولا مضاعفا على يَفْعَل بالفتح غالبا ويكون متعديا نحو حَمِدْتُهُ أَحْمَدَه، وشَرطت الشيء أَشْرُطُهُ، ولازما نحو فَرِحَ يَفْرَحُ وبَعِدَ يَبْعَدُ إذا هلك. وفى التنزيل: ﴿كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾[3]. وقد شذ منه أفعال فى غير معتل الفاء، فجاءت مكسورة العين نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعُمُ ويَئِسَ يَيْئَسُ. وأما معتل الفاء فقد كثر فيه كسر العين نحو وَمَقَ يَمِقُ ووَرِثَ يَرِثُ وولى يلِى. ولم يأت منه مضموم العين،إلا فَضَلَ يَفْضُل وحضر يَحْضُرُ ومات يَمُوتُ ودامِ يَدُوْمُ على من كسر فاءها عند اتصالها بضمير المتكلم أو المخاطب. وأما فَعُلَ بضم العين فليس فى مضارعه إلا الضم نحو شَرُفَ يَشْرُفُ وظَرُفَ يَظْرُفُ ولم يأت متعديا إلا فى مثال واحد وهو رَحُبَتْكَ الدار، كأنهم حملوه على وسعكم. وقيل لم يسمع ممن يوثق بعربيته، وإنما كان لازما لأنه موضوع للطبائع والغرائز التى لا تتوقف إلا على فاعلها.

---

(١) سورة النجم آية ٦١.

(٢) سورة الكهف آية ٦.

(٣) سورة هود آية ٩٥.

٩٠٩ فَعَلَ يَفْعِلُ من المُعَـدّى لَهُ مَصَادِرٌ تُعَــدُّ عَدًّا
٩١٠ ضَرْبٌ وقيل سَرِقَ وغَلَبَ سَرِقَـةً غَلَبَـةً وكَـذِبُ
٩١١ وَحِمْيَـةٌ حِمَايَـةٌ لَيَّـانُ ومثلها الحِرْمَانُ والغُفْـرَانُ

لكل واحد من الأفعال الثلاثية المذكورة أمثلة من المصادر، وطريق معرفتها السماع لكثرة آختلافها، وعدم لزومها طريقة واحدة فى تبعيتها الفعل. لأن بعضها يتداخل على مصادر بعض وهو المراد بقوله: له مصادر تعد عدا. فمعرفتها إذا من اللغة أبلغ من معرفتها من النحـو . أما فَعَل يَفْعِل المتعدى بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع فقد ذكر له آثنى عشر مثالا. أحدها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو ضَرْب. وهو أكثرها دورا فى الأفعال الثلاثية، فهو أصلها لا طراده، وقيل لأنها ترجع إليه عند دخول التاء نحو: ضَرْبَةً وقَتْلَةً. والمرة الواحدة هى الأصل، ومازاد عليها فرع. وثانيها: فِعْل بكسر الفاء نحو: قِيْل وهو مصدر قاله البيعة بمعنى أقاله. وقد جاء الفتح فى أوله وهو الأعرف. وثالثها: فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو: سَرَق سَرِقاً. ورابعها: فَعَل بفتح الفاء والعين كغلب غَلَبًا وخامسها: فَعِلة بفتح الفاء وكسر العين نحو: سرق سَرِقَة. وسادسها: فَعَلة بفتح الفاء والعين نحو: غَلَبَة غَلَبَة. وسابعها: فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو كَذِب. وثامنها: فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين نحو: حميت المريض حِمْيَةً. وتاسعها: فِعَالة بكسر الفاء نحو حميت المكان حِمَاية، لأنه لما اتفق مع البناء الذى قبله فى المعنى وهو المنع خالفوا بينهما فى الصيغة. وعاشرها: بفتح الفاء وسكون العين نحو ليان[1] وهو المطل. قال:

تُطِيْلِيْنَ لَيّانِى وأنْتِ مَلِيَّةٌ[2]

(١) اللّين: ضد الخشونة، يقال: لان الشيء يلين لينا وليانا وتليّن ...
واللّيان: نعمة العيش. وبالفتح: المصدر من اللين ... اللسان (لين).

(٢) القائل: لم أعثر على قائله أو تمام البيت
الشاهد في قوله: «ليانى» حيث جاءت على وزن فعلان كما ذكر الشارح.

وقد جاء مكسور الفاء. الحادى عشر: فِعْلان بكسر الفاء وسكون العين نحو الحِرْمَان. الثانى عشر: فُعْلَان بضم الفاء وسكون العين نحو الغُفْرَان. وقد بقى مما لم يذكره فِعَال كضِرَاب وفِعَالة كبغى بِغَاية وفَعَلة كغَلَبَة ومَفْعِلَة كمَغْفِرَه وفَعِيلة كعَقِيْرة.

٩١٢ فَعَلَ يَفْعُلُ شكُوْر وجَلَب قتْلٌ وكُفْرٌ وكِتَابٌ لكَتَبْ

٩١٣ حِجٌّ ونِشْدَةٌ وشُكْرَانٌ خَنِقْ فَعِلَ يَفْعَلُ المُعَدّى قد نُطِقْ

٩١٤ فيه بِحَمْدٍ وسَمَاعٍ وعَمَلْ شُرْبٍ وغِشْيَانٍ سَفَادٍ فَكَمَلْ

وقد ذكر لمصدر فَعُل يَفْعُلِ المعدى بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع تسعة أمثلة أحدها: فُعُول كشكره شُكُورا. وجحده جُحُودًا. وقيل شَكَورُ جمع شُكْر لأن فعولا يجرى قياسا على اللازم نحو: دخول دُخُولا. وثانيا: فَعَلٌ بفتح الفاء والعين نحو: جلب الشىء إذا جاء به جَلَباً. وقد يكون الجلب نفس المجلوب. وقيل هو حَلْبٌ بالحاء غير المعجمة من حلبت الناقة وغيرها أحلبها حلبا. وثالثها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو قتله قَتْلا وهو الأصل لما مر. ورابعها: فُعْل بضم وسكون العين نحو كَفَر كُفْراً وشكر وشُكْراً. وخامسها: فِعَال بكسر الفاء نحو كتب كِتَابا وكتابة وهما بمعنى واحد. وسادسها: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو حج حِجًّا. وجاء فيه فتح الفاء، وقرىء بها. وسابعها: فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين نحو: نَشَدْتُ الضالة أَنْشُدُها نِشْدة. وثامنها: فُعْلَان نحو: شكر شُكْرَاناً وتاسعها: فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو: خَنَق يَخْنُقُ خَنِقاً. ومن أمثلة مصادر فِعْلَان بكسر الفاء نحو كِتْمَان. وفِعْلى بكسرِ الفاء كذِكْرَى، وفُعْلَى بضمها كبشرى، وفَعْلَى بفتحها كدعوى، وفُعَال كدُعَاء. وأما فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المستقبل فقد ذكر لمصدر المتعدى من ستة أمثلة. أولها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو: حَمِدَه يَحْمَدَهُ حَمْداً. وهو الأصل لما تبين. وثانيها: فَعَال بفتح الفاء نحو: سمعه سَمَاعا. والسمع الأذن، وقد يكون بمعنى الإنقياد. ومنه

السمع والطاعة. وثالثها: فَعَل بفتح الفاء والعين نحو: عَمِلَ عَمَلا. ورابعها: فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو شرب شُرْباً. ويجوز فتح الفاء وفى التنزيل: ﴿شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾(١) قرىء بضم الأول وفتحه. وخامسها: فِعْلان بكسر الفاء: غشيته غِشْيَاناً إذا جئته. ويكنى به عن البضاع. وسادسها: فِعَال بكسر الفاء نحو: سفدها سِفَاداً إذا واقعها. ومن أبنية فَعْلَةٌ بفتح الفاء وسكون العين كرَحِمْتُهُ رَحْمَةً وفِعْلة بكسر الفاء كشِرْكة وفُعْلَة بضمها كفُجْأة وفُعُول كَلَزِمَهُ لُزوماً، ومَفعِلَه كمَحْمِدَة، وفَعَلان بفتح الفاء والعين كشَنَّان. وفعالية ككَرَاهِيَة.

٩١٥ فَعَلَ يَفعَلُ بِحَرْفِ الحَلْقِ تُفْتَحُ مُسْتَقْبَلَة فِى النُّطْقِ
٩١٦ كمثل يَسْأَلُ سُؤَالاً وَنَصَحْ يَنْصَحُهُ نَصَاحَةً نُصْحاً أصَحْ

قد تقدم أن فَعَل بفتح العين فى الماضى إذا كان عينه أو لامه حرف حلق فتح عين مستقبله. وقد ذكر للمتعدى منه أربعة أبنية. فُعَال بضم الفاء نحو: سألة يسأله سُؤَالا. وفَعَالة بفتح الفاء نحو: نَصَحَة يَنْصَحُهُ نَصَاحَةً، وفَعِيْلَة نحو نصيحة، وفُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين نحو نَصَحَهُ نُصْحاً، وهو الأصل بدليل قوله أصح. وإنما لم يفتح إذا وقع حرف الحلق فاء نحو: أَمَرَ يَأْمُرُ وعَصَبَ رأسه يعصبُهُ لأن الفاء تقتضى الإنتقال من سفل إلى علو وهو سهل بخلاف اللام. فإن الإنتقال من الضمة والكسرة إليه، تقتضى الإنتقال من سفل إلى علو على العكس من الفاء. وفيه مشقة.

٩١٧ مَصْدَرُ غَيْرِ المُتَعَدّى أطَّرَدَا فيه الفُعُولُ كالجُلُوسِ وَرَدَا
٩١٨ فيه مُزَاحٌ ضَحِكٌ فِسْقٌ حَرَد مُكْثٌ ثَبَاتٌ نَدَمٌ عَجْزٌ وَرَدْ

لما ذكر مصادر فَعَل بفتح العين، وفَعِل بكسرها فيه المتعديين، أخذ يذكر مصادر غير المتعدى. أما فَعَل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع فقد ذكر له فى غير مالامه وعينُهُ حرف حلق مثالين. أحدهما: الفُعُول وهو المطرد فيه لأنه المقيس عند سماع غيره نحو: جَلَس جُلُوسا. وثانيهما: فَعْل

(١) سورة الواقعة آية ٥٥.

بفتح الفاء وسكون العين نحو عَجز يَعْجَزُ عَجْزاً. ومن أمثلته أيضا فعيل نحو هدير وصهيل، وفِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو: حرص حِرْصاً. وفِعَال بكسر الفاء كضِرَاب. وفُعَل بضم الفاء وفتح العين نحو سُرًى، وفَعْلَان كضرب الدهر ضَرْبَاناً. وأما فَعَل يَفْعُل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع من غير المتعدى فقد ذكر لمصدره ثلاثة أمثلة. أحدها فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو فَسَق يَفسُقُ فِسْقاً وجاء يَفْسِق بكسر العين. وثانيها: فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو: مَكَث يَمْكُثُ مُكْثاً. وقيل هو من فَعُل يَفْعُل بضم العين مطلقا. والأول أظهر لأن اسم الفاعل منه قد جاء على فاعل محو مَكَث فهو ماَكِث. وثالثها: فَعَال بفتح الفاء نحو: يَنْعَس نُعَاساً. وهو كثير فى الأصوات كالصراخ. وفَعْل بفتح الفاء وسكون العين كصَمَتَ يَصْمِتُ صَمْتاً، وجاء صُمُوتا وصَمَاتا. وفَعَالَة كطَهُرَ طَهَارَةً وفعيل كذمل ذميلا وفَعَلان كنزا ينزوا نزوانا، وفِعْلَة كفَطِنَ يَفْطَنْ فِطْنَة. وفِعَال كعمر عِمَارة، وفَعَالِيَة نحو علن يعلن عَلَانِيَة. وأصلها فُعُول لأنه المقيس عليه عند عدم السماح. وأما فَعِلَ يَفْعَل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع فقد ذكر لمصدر غير المتعدى منه ثلاثة أبنية، الأول فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو: ضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحِكاً، وجاء فيه ضَحْكاً بسكون العين والفاء على حالها، وضِحْكا بكسر الفاء والعين ساكنة، وضِحِكا بكسرهما حكاها الجوهرى. وثانيها: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو: حَرِدَ يَحْرَدُ حَرْداً. وإنما حرك عينه لإقامة الوزن. وقيل: جاء فيه حَرَداً بفتح الراء. وثالثها: فَعَلٌ بفتح الفاء والعين نحو نَدِم نَدَمًا. ومن أمثلته فُعْلَة بضم الفاء كغُلْمَة وفِعَالَة كرِمَايَة وفُعُولة كعُقُوبَة. ولم يذكر مصادر الثلاثى المجرد من فَعُل يَفْعُلُ بضم العين فى الماضى والمضارع، ولابد من الإشارة إليها. وقد تقدم أنه لا يكون إلا لازما غالبا، ولمصدره أمثلة أحدها: فَعَالَة بفتح الفاء نحو: كَرُم كَرَامَة وظَرُفَ ظَرَافَة وهو الأكثر فيه. وثانيها: فُعُولَة كسَهُل سُهُولَة. وثالثها: فَعَال بفتح الفاء كجَمُدَ جَمَاداً وكَمُلَ كَمَالاً. ورابعها: فِعَلٌ بكسر الفاء كعِظَم. وخامسها:

فُعْل بضم الفاء وسكون العين كحُسْن. وسادسها: فَعَل بفتحهما نحو: كَرَمٍ وشَرَفٍ. وسابعها: فَعْلَة بفتح الفاء وسكون العين نحو: كَثْرة. وثامنها: فُعْلة بضم الفاء مع السكون نحو: كَدُرَ الماء كُدْرَة. وآعلم أن مَفْعَلاً مطرد فى كل فعل متصرف، فإذا جهل مصدر فعل ثلاثي مطلقاً فابن منه مَفْعَلاً بفتح العين. وأما مَفْعِل بكسر العين فإنه للزمان والمكان، وقد حمل عليه المصدر. وفى التنزيل: ﴿إِلَى اللهِ مَرْجِعَكُمْ﴾[1] و﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيْضِ﴾[2]. والقياس الفتح. وقد يجىء المصدر على بناء اسم الفاعل والمفعول أما الأول فكقوله:

.... ولا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلَامِ[3]

على الأظهر وقول الآخر:

كَفَى بالنَّأى مِنْ أَسْمَاءَ كَافِى ....[4]

---

(١) سورة المائدة آية ٤٨، ١٠٥.

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٢.

(٣) القائل: الفرزدق من الطويل وتمام البيت:

عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمِ الدَّهْرَ مُسْلِماً
وَلَاخَارِجاً مِنْ فِيّ زُوْرُ كَلَامِ

الشاهد في قوله: «ولاخارجا» حيث جاء منصوبا لوقوعه موقع المصدر الموضوع مكان الفعل على مذهب سيبويه. والتقدير: عاهدت ربي لايخرج من في زور كلام خارجا. ويجوز أن يكون قوله: ولاخارجا منصوبا على الحال. والمعنى عاهدت ربي غير شاتم ولاخارج. أي: عاهدته صادقا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٣/١، المقتضب ٢٦٩/٣، ٣١٣/٤، الكامل ٦٩، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٩/٢، الخزانة ١٠٨/١، ٢٧٠/٢ عرضا، المغنى ٤٠٥، ديوانه ٧٦٩، شواهد الشافيه ٧٢، آمالي المرتضى ٤٦/١.

(٤) القائل: بشر بن أبي حازم في مدح أوس بن حارثه لما خلى سبيله من الأسر والقتل ـــ وتمام البيت: وهو من الوافر.

كفى بالنأى من أسماء كافى
وليس لحبها إذ طال شافى
فيالك حاجة ومطال شوق
وَقَطْعُ قرينة بعد ائتلاف

=

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وتدخله الهاء نحو العاقبة، والفاصلة. وفى التنزيل: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾(١) وأما الثانى: فكالميسور والمعسور والمعقول والمرفوع والموضوع والمفتون. وبالهاء نحو: المكروهة والمصدوقة. ولم يثبت سيبويه المعول فى المصادر وكلها تسمع ولا يقاس عليها.

٩١٧ وللرُّباعِى مِثَالُ فَعْلَلا مَصْدَرُهُ فَعْلَلَةٌ كَشَمْلَلا

٩١٨ ومِنْه مُلْحَقٌ بِهِ كَجَهْوَرَا حَوْقَلَ مثله كَذَاكَ بَيْطَرَا

٩١٩ ومِنْهُ ذُوْ التَّضْعِيْفِ وهو فَعَّلا مَصْدَرُهُ الفَعِيْلُ ثم أفْعَلا

٩٢٠ ومصدره الإفْعَالُ ثم قَالُوا فَاعَلَ مِنْهُ المَصْدَر الفِعَالُ

لما فرغ من ذكر المصادر الثلاثى أخذ فى ذكر مصادر الرباعى وهى قياسية مطلقا لعدم اختلافها. والرباعى ضربان: أصل وغير أصل. أما الأصلى فما كانت حروفه كلها أصولا، وله بناء واحد وهو فَعْلَلَ. ويكون متعديا كدحرج الحَجَرَ وشَرْهَفَ الصَّبِىَ أى أحسن غذاءه، ولازما نحو طَرْمَسَ إذا انقبض، وبَرْهَمَ إذا أَحَدَّ النظر. وله فى غير المضاعف مصدران. فَعْلَلَةٌ كَدَحْرَجَة وسَرْهَفَةٍ. وفِعْلَال كدِحْرَاج وسِرْهَاف. قال:

.... سَرْهَفْتُهُ ماشِئْتَ مِنْ سِرْهَافِ(٢)

= الشاهد في قوله: «كافى» حيث نصب كاف على المصدر وإن كان لفظه لفظ اسم الفاعل والمراد كافيا، وإنما سكن الياء ضرورة جعله في الأحوال الثلاثة بلفظ واحد كالمقصور. وقد جاء ذلك كثيرا. وقد وقف عليه بالسكون وكان حق المنصوب أن يبدل تنوينه ألفا، لكنه هنا حذف التنوين ووقف عليه بالسكون وهذه لغة. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٢/٢٦١، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٥١، الخصائص ٢/٢٦٨.

(١) سورة الواقعة آية ٢.

(٢) القائل: العجاج والدرؤبة. وقد نسبه بعض العلماء لرؤبة، والصحيح أنه لأبيه. انظر ديوان العجاج ٤٠ وتمام البيت:

يأتي على الأهـــــلين والآلاف

سرهفتـــــه ماشئت من سرهـــــاف

والسبب في نسبة هذا البيت لرؤبة: أن له قصيدة تزيد على الثمانين بيتا من هذا الروى. الشاهد في =

وفى المضاعف ثلاثة مصادر: فَعْلَلَة كَزَلْزَلَةَ. وفِعْلَال كزِلْزَال بكسر أوله وهى قراءة الفتح. وأما شَمْلَلَ فليس من الرباعى الأصل، وإنما هو لملحقة. إلا أنه لما كان الزائد فيه وهو اللام من جنس الحرف الأصلى مثل به. وأما غير الأصلى فما كان ذا أربعة أحرف بزيادة. وينقسم إلى ماهو ملحق بالرباعى الأصلى وإلى ماهو موازن له. أما الملحق به فما كان بناء مصدره موافقا لمصدر الأصل. وله ستة أبنية. أحدها: شَمْلَلْتُهُ شَمْلَلَةً إذا ألبسته الشَّمْلَة. وثانيها: جَهْوَرَ جَهْوَرَةً. وهو من الجهر والإرتفاع. وثالثها: فَوْعَل كحَوْقَلَ. يُقَالُ حوقل الرجل إذا كَبِر وعجز عن مباشرة النساء. ورابعها: فَيْعَل كبَيْطَر إذا شق، ومنه سمى البيطار لأنه يشق جلد الدابة لإصلاحه. وخامسها: فَعْلا كسَلْقَى يقال: سَلْقَيْتُهُ سَلْقَاة إذا ألقيته على قفاه. وسادسها: فَعْنَلَ كقَلْنَسَ يقال: قَلْنَسْتُه قَلْنَسَةَ إذا جعلت القلنسوة فى رأسه. ويقال: قَلْسَيْتُه قَلْسَاة وأصله قلسية. فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها. فهذه الأمثلة كلها مصادرها كمصدر الأصل فالشمللة والحوقلة والدحرجة وكذلك سائرها. وأما الموازن للرباعى مما كانت حركاته وسكناته بازاء حركات الأصل وسكناته بالزيادة، ولايناسب مصدره مصدر الأصل فى الوزن وله ثلاثة أمثلة. فَعَّل المضاعَفُ العين وأَفْعَلَ وفاعل. وقد ذكرها المصنف. أما فعّل ذو التضعيف فله أربعة مصادر. الأول: التفعيل وهو الذى ذكره لأنه أكثرها. وفى التنزيل: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوْسَى تَكْلِيْمًا﴾(١). الثانى: التفعلة: نحو كَرّم تكرمة وبصّر تبصرة. وفى التنزيل: ﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَى﴾(٢). الثالث: فَعّل

= قوله: «سرهاف» حيث ذكر مصادر الرباعي وأن له بناء واحدا هو فعلل. ويأتي متعديا مثل: دحرج وسرهف. وأن للرباعي في غير المضاعف مصدران: فعللة وفعلال. وقد جاء «سرهاف» على وزن فعلال. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٩٣/٢، الخصائص ٢٢٢/١، ٣٠٢/٢، المنصف ٤١/١، ٤/٣، المخصص ٢٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٦، ٤٩.

(١) سورة النساء آية ١٦٤.

(٢) سورة ق آية ٨.

بتشديد العين كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بآيَاتنا كِذَّابًا﴾[1]. الرابع: مفعل نحو: مَزَّق مُمَزَّقاً. وتكثر التفعلة فى معتل اللام نحو: عَزَّى تَعْزِيَةً وسَمَّى تَسْمِيَة. وقيل أصلها التفعيل. فحذف أحد الحرفين تخفيفا، وعوض عن التاء تعويضا لازما لئلا يؤدى [إلى][2] صيرورة تاء التفعيل حرف الإعراب. وقد جاء فى الشعر على الأصل. قال:

فَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيّـا ....[3]

ويأتى فَعَّل لأربعة معان: أحدها: التكثير وهو الغالب عليه نحو قَطَّعْتُ الثياب وغلقت الأبواب. وثانيها: السلب نحو: فَزَّعْتُه وقَذَّيْتُ عَيْنَهُ: أى أزلت عنه الفزع وعن عينه القذى. وثالثها: التعدية نحو: عَرّفته وفَرّحته. أى صيرته ذا معرفة وذا فرح. وأما خَطَّأْتُهُ ولحَّنْتُهُ فمعناه نَسَبْتُهُ إلى ذلك. ورابعها: كونه بمعنى فَعَّل نحو: زُلْتُهُ وزَيَّلْتُهُ ومِزْتُهُ وَمَيَّزْتُهُ. وأما أَفْعَلَ فمصدره الإفْعَال كما ذكر نحو: أَكْرَم إكراما وأعطا إعطاء. فإن كان معتل العين نحو إقامة وإعانة حذفت إحدى الألفين لا متناع اجتماعهما، وعوض منها التاء. وآختلف أولا فى الألف

---

(١) سورة النبأ آية ٢٨.

(٢) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) ومن (ك).

(٣) القائل: غير معروف، وهو من الرجز. وتمام البيت:

فهـــي تنـــزي دلوهـــا تنزيـــا
كما تنـــزى شهلـــة صبيـــا

ويروى أيضاً:

بات ينـــزى دلـــوه تنزيـــا
كما تنـــزى شهلـــة صبيـــا

الشاهد في قوله: «تنزيا» فإن القياس فيه أن نقول تنزية بالتخفيف كما يقول في زكى: تزكية، وسمى تسمية. ولكنه أورده هنا كمصدر فعل بتشديد العين الصحيح اللام مثل: سلم تسليما وكلمه: تكليما. وقد استشهد به كل من: المخصص ١٠٤/٣، ١٨٩/١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٦، المقرب لابن عصفور ١٣٤/٢، شرح شواهد العينى ٥٧١/٣، شرح التصريح ٧٦/٢، شرح الأشموني ٣٠٧/٢، اللسان (شهل).

المحذوفة فذهب سيبويه إلى أنها الزائدة لضعفها بالزيادة وقربها من الطرف. وذهب الأخفش إلى أنها المنقلبة عن العين لاعتلالها. وثانيها فى لزوم العوض وعدمه. فسيبويه يرى أنه غير لازم مطلقا. والفراء يرى أنه لازم إلا فى الإضافة لقيام المضاف إليه مقامه. كقوله تعالى: ﴿وأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾[1]. وأما أريته إراءة فلا يلزم فيه التعويض مطلقا، لأن عين الكلمة وهى الهمزة نقلت حركتها إلى الفاء وحذفت، ويأتى أفْعَل لمعان منها: التعدية: وهو الأكثر نحو: خرج وأخرجه. ومنها التعريض للشىء إما تعريض المفعول لفعل الفاعل نحو: أبعت الفرس إذا عرضته للبيع. وإما تعريضه لغير الفاعل نحو: أقبرته إذا جعلت له قبرا، وأسقيته إذا جعلت له ماء على سبيل الهبة. وعرضته لشربة. ومنها السلب وهو إما سلب الفعل عن المفعول نحو: أشكيته وأعجمته إذا أزلت شكواه والعجمة. وأما عن الفاعل نحو: قَسَطَ إذا جَارُوا، قَسِطَ إذا عدل. ومنها الصيرورة وهو إما أن ينسب الفعل إلى الفاعل وليس فِعْلَهُ نحو: أغَدَّ البعير وأَجْرَبَ إذا صار ذا غُدَّةٍ وجَرَبٍ، أو ينسب إليه، وهو فِعْلُهُ نحو: ألْأم الرجل إذا صار ذا لؤم. أو ينسب الفعل إلى الفاعل، والمراد غيره نحو: أجرب الرجل وأنحر وأخال إذا صار ذا إبل فيها جَرَب ونُحار وخُيّال، أو تراد الدلالة على المقاربة من غير حصول نحو: أصْرَمَ النخل وأحْصَدَ الزرع. ومنها وجود الشىء على صفة نحو أحمدته أى وجدته محمودا. وأحييت الأرض أى وجدتها حية النبات. ومنها: الدلالة على الكثرة نحو: البن الرجل وأتمر إذا كثر ذلك عنده. ومنها أن تكون بمعنى فَعَلْتُ نحو: قِلْتَ البَيْعَ وأَقَلْتُهُ وشغلته وأشغلته. وأما فاعل فمصدره فِعَال وهو الذى أشار إليه بقوله: فاعل منه المصدر الفعال نحو: قاتل: قتالا ومفاعلة نحو مقاتلة. وفَيْعَال نحو: قَيْتَال. وقال الفراء وهو الأقيس لأن ألف فاعل ينقلب ياء لانكسار ماقبلها، والياء عوض من الألف التى قبل اللام. ويأتى لمعان أحدها: أن يقتضى شيئين كل واحد منهما فاعلا ومفعولا فى المعنى. إلا أن أحدهما مرفوع والآخر منصوب. فإن

---

(١) سورة التوبة آية ١٨.

كان الفعل يتعدى إلى واحد، فإن لم يمكن مشاركتها المفعول فيه تعدى إلى اثنين نحو: جذبت الثوب وجاذبت زيدا الثوب. فإن أمكن تعدى إلى واحد نحو: ضربت زيدا وضاربته. وثانيها: للتكثير: بمعنى فَعّل نحو: ضاعفته وناعمته بمعنى ضعَّفته ونَعَّمْتُه. وثالثها: بمعنى فعال نحو: سافر ودافع بمعنى سفرا إذا خرج للسفر ودفع. ورابعها: بمعنى أَفْعَل نحو: عافاك الله بمعنى أعفاك أى صيرك ذا عافية. وطارقت الفعل بمعنى أطرقت.

٩٢١ وللخماسيّ تَفَعْلَلَ ٱنْفَعَلْ تَفَعَّل ٱفْعَلَّ تَفَاعَلَ ٱفْتَعَلْ

٩٢٢ تمثيل كُلّها تَدَحْرَجَ ٱنْكَسَر تَكَبَّرَ ٱرْتَدّ تَعَاظَم ٱقْتَدر

٩٢٣ مصدرها التَّدَحْرُج ٱنْكِسَارُ تَكَبُّرُ ٱرْتِدَاد ٱقْتِدَارُ

قد تقدم أن الأفعال المجردة من الزوائد إما ثلاثية أو رباعية. فلا يكون فيها ماهو على خمسة أحرف أو أكثر إلا بزيادة، إما على أصل الثلاثى أو الرباعى. فقوله وللخماسى يريد به ماكان ذا خمسة أحرف بالزيادة. ولا يخلو أوله من أن تكون فيه تاء أو همزة. وقد ذكر من كل واحد منهما ثلاثة أبنية. أما القسم الأول وهو مافى أوله التاء. فأولها قوله تفعلل وهو رباعى زيد فى أوله التاء نحو تدحرج. ومصدره التدحرج. وكذلك الملحق به نحو: تجلبب وتجورب وتشيطن وتسهول، وتسلقى وتقلنس. فإنها كلها مصدرها كالتدرج. ويأتى تفعلل مطاوع فعلل نحو دحرجته فتدحرج، ولغير المطاوعة نحو تغطرف وترهول. وثانيهما قوله تفعل وله مصدران. أحدهما: التفعل نحو تكبر تكبرا، وتكلم تكلما قال:

.... وَنُشْتِم بالأَفْعَالِ لا بِالتَّكَلُّمِ[1]

---

(١) القائل: معبد بن علقمة. وتمام البيت:

وتجهل أيدينا ويحلم رأينا ... ونشتم بالأفعال لا بالتكلم

الشاهد في قوله: «بالتكلم» على وزن تفعل حيث أن هذا مصدر لتفعل وله وزن آخر وهو تفعال. وشاهد الشارح هنا على الوزن الأول للمصدر تفعل. وقد استشهد به المرتجل ص ٢٠٩، والكوكب الدرى ص ١٥.

وثانيهما: تفعال نحو تملق تملاقا. قال:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فحُبُّ عَلَاقَةٍ وَحُبّ تِمِلَّاقٍ وحُبٌّ هُوَ القَتْلُ[1]

ويأتى تفعل مطاوع فعل نحو قطعته فتقطع. وبمعنى التكلف نحو تشجع وتحلم وتصبر، وبمعنى التجنب عن الشىء نحو تأثم وتحرج وتهجد إذا تجنب الإثم والحرج والهجود. وبمعنى آتخاذ الشىء نحو: تبوأت الدار وتبياه. أى آتخذ ذلك مبيأة. وليس تديرت الدار منه لأنه تفعيل. وقلبت واوه ياء لاجتماعها مع الياء. وبمعنى التشبيه نحو تقيس وتنزر إذا تشبه بقيس ونزار. وبمعنى استفعل نحو تكبر وتعظم. وبمعنى فعل وفى التنزيل: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُم﴾[2] أى قطعوا. وثالثها: قوله تفاعل ومصدره تفاعل. نحو تعاظم تعاظما وتباعد تباعدا. ويأتى لما يكون من اثنين فصاعدا للمشاركة فى أصل الفعل نحو: تضارب زيد وعمرو، وتقاتل الزيدون والعمرون وحينئذ إن كان الفعل يتعدى إلى واحد لم يتعد إلى مفعول ثان، وإن تعدى إلى اثنين كا فى مالم يسم فاعله. وبمعنى حصول الفعل فى الظاهر وليس بحاصل فى الحقيقة نحو تجاهل وتغافل وتعامى. وبمعنى فعل نحو تعاظم بمعنى عظم ومطاوع فاعل نحو باعدته فتباعد. وأما القسم الثانى: وهو مافى أوله همزة الوصل فأولها قوله: آنفعل ومصدره آنفعال نحو إنكسر آنكسارا والغالب عليه مطاوعة فعل. والمطاوعة عبارة عن قبول أثر الفاعل وحصوله فيه نحو كسرت الإناء فآنكسر، ولا يكون إلا حيث يقع علاج وتأثير بالجوارح. وهذا لا يقال علمته فآنعلم وعدمته فآنعدم، لامتناع تحقق المطاوعة فيهما. وأما قلته فانقال فجوازه بالنظر إلى تحريك اللسان. ويأتى مطاوع أفعل نحو أغلقت الباب فآنغلق وهو قليل. وقد جاء لغير المطاوعة نحو: انسلخ الشهر

(١) القائل: مجهول. الشاهد في قوله: «تملاق» حيث جاء على تملق مطاوع ملق، ويروى فحب علاقة بالتنوين وبغير تنوين، والإضافة في الموضعين جعله منقوصا من الأجزاء الخماسية. وقد استشهد به كل من: المفصل ١١٤، شرح المفصل ٤٧/٦، ١٥٧/٩، اللسان (ملق) ٢٢٤/١٢، مجالس ثعلب ٢٩.

(٢) سورة الأنبياء آية ٩٣.

وآنكدرت النجوم أى تناثرت. وثانيها قوله: أفعل ومصدره إفعلال نحو آربدا إربدادا، وآحمر احمرارا. وثالثها: قوله: آفتعل نحول: إقتدر إقتدار واكتسب اكتسابا. ويجىء لمعان: مطاوعة فعل نحو شويته فاشتوى وغممته فاغتم ويقال انشوى وانغم. ومطاوع أفعل نحو أحرقته فآحترق، وأقترضته فآقترض، وبمعنى تفاعل نحو: آجتوروا وآختصموا وبمعنى فعل من غير زيادة على معناه نحو: قلعه فانقلع وخطفه فآختطف. أو للزيادة على معناه للتكثير نحو: عمل فاعتمل وكسَّب وآكتسب. وفى التنزيل: ﴿لَهَا مَاكَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا آكْتَسَبَتْ﴾[1] علق الأول وهو كسب على الخير لدلالته على أصل الفعل من غير مبالغة لعدم طلب نفس الإنسان له غالبا. والثانى هو اكتسب على الشر لدلالته على المبالغة فى الشر لميلها إليها بالطبع غالبا. وآعلم أن الأفعال التى فى أولها التاء لا فرق بينها وبين مصادرها فى الزنة إلا بكون الفعل مفتوح العين مطلقا، والمصدر مضمومها كالتدحرج والتكبر والتعاظم فى مصدر تدحرج وتكبر وتعاظم. ولم يذكر مصدر تفاعل وهو تعاظم آستغناء عنه بمصدر تفعلل وتَفَعُّل لموافقتهما له فى ضم عينه. وأما التى فى أوائلها الهمزة فالفرق حاصل بزيادة الألف فى المصدر دون الفعل كالإنكسار والإرتداد والإقتدار فى مصدر انكسر وارتد واقتدر.

٩٢٤ وللسداسى آسْتَفْعَلَ آفْعَنْلَى آفْعَالْ
إفْعَوْعَلَ آفْعَوَّلَ منه آفْعِيْعَالْ

٩٢٥ كَآجْلَوَّذَ آسْتَعْطَفَ وآسْلَنْقَى آشْهَابّ
وآغْدَوْدَنَ آسْحَنْكَكَ فَآنْقَضَى البَابُ

ذكر للفعل السادسى أعنى ماكان على ستة أحرف ستة أبنية، ولا يوجد فى الأفعال وهو أكثر منه بخلاف الأسماء فإنها تبلغ بالزيادة سبعة أحرف نحو أشهيباب وعلى ثمانية مع تاء التأنيث نحو: قرعبلانة. وقد مر بيانه فى أبنية آحاد الأسماء. والسداسى ينقسم إلى مايكون من مزيد الثلاثى وإلى مايكون من مزيد

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦.

الرباعى. أما مزيد الثلاثى فهى الأمثلة التى ذكرها وهمزة الوصل لازمة للفعل والمصدر فى أولها إما استفعل فنحو آستعطف وآستخرج. وله خمسة معانى: أحدها: طلب الفعل نحو آستخفه واستعجله أى طلب خفته وعجلته. ومر مستعجلا أى طالبا من نفسه العجلة وآستخرجه أى طلب خروجه بلطف. وثانيها: التحول نحو آستحجر الطين وآستنوق الجمل. وآستتيست الشاة. وآستنسر البغاث. وثالثها الإصابة على إصابة نحو: آستعظمته وآستجدته أى وجدته عظيما وجيدا. ورابعها: بمعنى فَعَلَ نحو: قَرَّ وآستقر وعلا قرنه وآستعلاه. وخامسها: الصيرورة: نحو آستحصد الزرع أى حان وقت حصاده. وأما أفْعَنْلَى فنحو آسْلَنْقَى إذا نام على قفاه. وأما أفْعَالَّ فنحو اشهابَّ ومعناه التزايد فى الشهبة من غير وقوف، وأكثر مايجىء فى الألوان نحو أشهابّ وآحمارّ وآسوادّ وأوهام. وفى التنزيل: ﴿مُدْ هَامَّتَان﴾[1] وقرىء: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وتَسْوَدّ وُجْوهٌ﴾[2] وأما افعوعل فأصل وضعه للمبالغة ويكون لازما نحو: أغدودن البيت والشعر أى طال، وآعشوشبت الأرض وآخشوشن الشىء وآحلولى. ومتعديا نحو: آعْرَوْرَيْتُ الفرس إذا ركبته عريانا. وأما آفْعَوَّلَ فنحو: اجلوذ الليل إذا ذهب. وقيل أسرع قال:

فَيَاحَبَّــــذَا بَرْدُ أَنْيَابِهَـــــا   إِذَا أَظْلَمَ اللَّيْـلُ وآجْلَـوَّذَا[3]

ويكون لازما كالمثال المذكور، ومتعديا كآعْلَوَّطَه إذا عَلَاه. وأما افعنلل فنحو: آسحنكك الليل إذا اشتد سواده، ولم يذكر المصنف لافعنلل وزنا. وآقتصر على مثاله نحو: اسحنكك. وآعلم أن الفرق بين صيغ هذه الأفعال فى المضى وبين مصادرها يحصل بأمرين: تغيير الحركة وهو كسر ثالث المصدر وزيادة الألف

---

(١) سورة الرحمن آية ٦٤.

(٢) سورة آل عمران آية ١٠٦.

(٣) القائل: ابراهيم بن سفيان من البحر المتقارب.
الشاهد في قوله: «اجلوذا» حيث جاءت سداسية على وزن أفعول وتأتي بمعنى ذهب.
وقد استشهد به كل من: الكامل ٧٥٥، الدرر اللوامع ٢/١١٧، البغية ص ١٨١.

قبل آخرها نحو: استعطاف واستلقاء واشهيباب واغديدان وآستحنكاك وآجلواذ. وأما مزيد الرباعى فله مثالان: افعنلل نحو احر نجم إذا آجتمع وافعلّ نحو اقْشَعَرّ وآكْفَهَرّ. وأكثر مايكون فيما يتغير.

٩٢٦ وآعْلَـم بأنّ ألفـاتِ الـوَصْلِ
تَدْخُـل فى الْأَمْـرِ الثُّلاثِـى الأصلِ

٩٢٧ تُكْسَرُ إنْ كُسِرَثـان أو فُتِـح
والضَمّ إن يضم ثان متضح

إنما سميت الهمزات التى فى أوائل الكلمة ألفات نظرا إلى صورتها فى الخط كما مر، وتنقسم إلى همزات قطع وهمزات وصل. أما همزة القطع فهى التى تقطع مابعده عن الإتصال بما قبلها وتثبت وصلا وآبتداء. وتدخل فى الكلم الثلاثى نحو: أجرو أخذ وإن وسواء كانت أصلاً كما ذكر أو غير أصل. وإما بدلا نحو: أقتت وأشاح، أو زائدا نحو: أعطى وأكرم. وأما همزة الوصل فهى التى يتصل مابعدها بما قبلها وتحذف فى الدرج وتثبت فى الإبتداء ليتوصل بها [إلى][1] النطق بالساكن لتعذر الإبتداء به، ولذلك سميت همزة وصل. وتدخل فى الكلم الثلاث كهمزة القطع. أما الفعل فالرباعى منه لا تدخله مطلقا لعدم آحتياجه إليها. وقد شذ دخولها على فعلين منه وهما تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ نحو: تَزَيَّن وتدارا فإذا أُعِلّا بالإدغام سكن أولهما فآحتاجا إلى همزة الوصل فى الآمر والماضى، وإن كان ثلاثيا مجردا عن الزيادة فلا تدخل إلا على أمر المخاطب الفاعل منه. إذا كان مابعد حرف مضارعه ساكنا، لَأَنَّ الأمر مأخوذ من المضارع. فإذا حذف حرف المضارعة، والإبتداء بالساكن متعذر، آجتلبت الهمزة توصلا إلى النطق لما مر وهو المراد بقوله: تدخل فى الأمر الثلاثى الأصل. فآحترز بقوله: الأمر عن الماضى والمضارع، وبقوله: الثلاثى عن الرباعى، وبقوله الأصل عن الثلاثى المزيد فيه، وقوله: تكسر إن كُسِرَ ثانٍ أو فتح

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

إلى آخره أى ينظر إلى عين المضارع منه وهو ثانية. فإن كانت مكسورة أو مفتوحة كسرت الهمزة نحو إضرب واعلم واذهب. وإن كانت مضمومة ضمت نحو: أُدخل وأُقتل. وآختلف فيها فقيل: زيدت متحركة. أما المكسورة فلاتباع الكسر، وأما المضمومة فلاتباع الضم، وإنما لم تفتح آتباعا للفتح لئلا يلتبس الأمر بالمضارع وبالماضى الرباعى وقفا. فكسرت معه حملا على مكسور العين. وقيل ساكنة مطلقا، وكسرت لالتقاء الساكنين. إلا أنه عدل بها من الكسر إلى الضم فى مضموم العين لئلا يؤدى إلى الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم وهو ثقيل بدليل عدم وجود فِعُل بكسر الفاء وضم العين فى كلامهم مطلقا على الأصح. وأما الخروج من الكسر إلى الضم فى نحو ارموا. ومن الضم إلى الكسر فى نحو: اغزى. فلما كان عارضا لاتصال الفعل بضمير الجمع فى الأول وهو الواو، وبضمير الواحدة فى الثانى وهى الياء لم يعتد به، وإن كان الفعل زائدا على الرباعى مطلقا فيأتى بيانه.

٩٢٨ وَأَلِفُ الوَصْلِ مَعَ الخُمَاسِى   يَلْحَقُ مَكْسُوراً كَذَا السُّدَاسِى

٩٢٩ فى الأَمرِ والماضِى وفى المصادِرِ   كالإِنْطِلَاقِ وآصْطَفَى وآسْتَأثِرِ

إذا كان الفعل خماسيا أو سداسيا بالزيادة فالهمزة فى أوله للوصل فى الماضى والأمر منه. أم الخماسى فالأبنية التى تقدّم ذكرها من مزيد الثلاثى وهو آفتعل وآفْعَلّ وآنْفَعَلَ. وأما السداسى فالستة التى ذكرت من مزيد الثلاثى، والإثنان من مزيد الرباعى فالمجموع أحد عشر بناء. وأمثلتها آقتدر وآنطلق وآحمرّ وآستخرج وآشهَابَّ وآغدودن وآجلَّوذَ واسحنكك وآسلنقى وآحْرَنْجَمَ وآقْشَعَرّ. وإنما آحتاجت إلى همزة الوصل أماّ فى المخاطب الفاعل منها فلما مر، وأما فى الماضى فلأنها لما طال بناؤها بالحروف والحركات، أُسْكِن أوائلها تخفيفا، وجىء بالهمزة مكسورة إن كان مبنيا للفاعل وهو الأصل، ولذلك قال: يلحق مكسورا، ومضمومة إن كان مبنيا للمفعول. وأما دخولها فى الإسم فعلى ضربين قياسى وسماعى. فالقياس مصادر الأفعال المزيدة المذكورة وهى التى فى أوائلها

الهمزة مطلقا نحو: الإقتداء والإرتداء والإنطلاق إلى آخرها. فقد تبين أنها تدخل عليها فى الماضى كما ذكر نحو إصطفى والأمر نحو استأثر. والمصدر نحو الإنطلاق. ودخلت على مصادرها كما تَدْخُلُ على أفعالها طلبا للمناسبة، لأن المصدر تابع للفعل صحة وآعتلالا وعملا على الأظهر. ويَنُوبُ أحدهما على ذكر الأخر نحو: سقيالك ورعيا. ومن كذب كان شرا له. وأما السماعى ففى الأسماء المحصورة الآتى ذكرها.

٩٣٠ وألِفُ الوَصْلِ أتَى فى الإِسْمِ ۝ فى آمْرَأةٍ وآثْنَيْنِ وآبْنِ وآسْمِ
٩٣٢ وآستوفى آمْرِىءٍ وفى الحرف كأل ۝ لكنه يُفْتَحُ كأيْمُنِ جُعِل
٩٣٢ وَألِفُ آلْوَصْلِ مَتَى يُوصَل حُذِفْ ۝ كَأيْمُنِ آللّهِ وَبِآسْمِهِ حُلِفْ

يريد بيان القسم الثانى من الأسماء التى تدخل عليه ألف الوصل وهو السماعى. وقوله فى الإسم أى فى الإسم الذى ليس بمصدر، لأنها تدخل سماعا على أعيان محصورة وهى عشرة: آمرؤ وآمرأة وآثنان وآثنتان وآسم وآبن وآبنة وآست وآبنم وآيمن فى القسم. وإنما دخلت عليها همزة الوصول لأنها لما سكنت أوائلها، إما لاعتلال لاماتها أو لأنها معرضة للإعتلال، عوض منها همزة الوصل. أما آمْرُ ومؤنثة آمرأة. ويقال مَرْءة فلامها همزة وهى معرضة للإعلال بالتخفيف بالتاء وحركتها على ماقبلها، أو حذفها فيقال المرء والمرأة. وحركة الراء فى آمرء تابعة لحركة إعراب الهمزة. ومنهم من يفتحها مطلقا، ويثنيان فيقال امران وآمرأتان ولا يجمعان. وأما آثنان مؤنثة فاعلا بحذف لامها ولا يستعمل لهما مفرد، وأما آسم فأصله سِمْو كحِنْوٌ، فحذفت لامه ونُقِلَ سُكُونُ المِيمْ إلى السين. وقد مر بيانه، وما فيه من الخلاف فى أول الكتاب. وأما آبن فأصله بَنَوكَجَمَل بدليل تكسيره على أبناء فاعل بحذف لامه وقال الزجاج أصله بِنْوٌ بكسر الفاء وسكون العين كجذع بدليل كسر الهمزة. وأما آبنة فمؤنثة. وحكمها حكمه فى الإعلال. وأما آبنم فهو آبن، والميم زائدة كزرقم وستهم.

وحركة النون تابعة لإعراب الهمزة كآمرء. وأما آست فأصله سته كجمل بدليل جمعه على أستاه. فلامه محذوفة. وقد تُرَدّ وتحذف عينه وفى الحديث: «العينان وكاء السَّهِ»[1] وقد تحذف اللام من غير تعويض فيقال سِتٌّ. وأما أيمن فقد مر ذكر الخلاف الذى فى همزته فى القسم. وإنما لحقته همزة الوصل لما يلحقه من التغيير بالحذف هو أيم الله. فلامه معرضة للحذف. والمصنف ذكر من هذه العشرة ستة: أولا وهى قوله فى آمرأة إلى قوله: وفى آمرء. وآحترز بذكر آبن عن ذكر آبنة وعن ذكر آبنم لأن الميم فيه زائدة لما مر. وبذكر آثنين عن ذكر آثنتين إذ لافرق بينهما إلا بالتذكير والتأنيث. وأما أيْمُن فذكر فى البيت الأخير قوله: وفى الحرف كأن يريد بيان دخول همزة الوصل على الحرف وهو لام التعريف نحو أل فى قوله: آلرجل. وآلغلام على رأى سيبويه لأن أداة التعريف عنده اللام وحدها، وهى ساكنة لايمكن الإبتداء بها. فأتى بالهمزة ليمكن الإبتداء بها. وقد تقدم مافيها من الخلاف فى باب التعريف والتنكير. وهى مفتوحة مع لام التعريف، وأيمن الله أما مع اللام فطلبا للخفة لكثرة الإستعمال. وقيل: له وللفرق بين دخولها على الحرف وعلى الإسم والفعل. وأما مع أيمن فلمناسبتها لام التعريف لأنها قد تحذف وتبقى على حرف واحد، ولأن أيمن أشبه الحرف فى لزومه محلا واحدا وهو معنى قوله. لكنه أى لام التعريف فيفتح كأيْمُنِ جعل أى جعل ألف الوصل مفتوحا مع لام التعريف كما جعل مفتوحا مع أيمن. قوله وألف الوصل متى يوصل حذف.. فآعلم أن ألف الوصل متى اتصل مابعدها بما قبلها فإن لم تدخل عليها همزة آستفهام حذفت مطلقا كليمن الله وباسمه أى باسم الله لاستغناء مابعدها بحركة ماقبلها. وأما قول الشاعر:

---

(١) انظر: أبو دواد / الصحيح/كتاب الطهارة باب ٧٩، وانظر: ابن ماجة الطهارة ٦٢، مسند أحمد ٩٧/٤.

إِذَا جَاوَزَ آلإِثْنَيْنِ سِرٌّ فإنهُ ببَثٍّ وَتكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِيْنُ[1]

فللضرورة. لأن إثباتها فى الدرج خارج عن قانون كلام العرب. وإن دخل عليها همزة الإستفهام، فإن كانت همزة الوصل مكسورة حذفت مطلقا، نحو أين زيد عندك أشتريت لزيد ثوبا؟ وفى التنزيل: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِيْنِ﴾[2]. وإن كانت مفتوحة مدت ولم تحذف لئلا يلتبس الإستفهام بالخبر. وذلك مع لام التعريف وأيمن نحو: آلرجال عندك، وآيمن الله يمينك. وفى بعض النسخ بدل قوله كيمن الله كأيمن الله. وهو إشارة إلى قلبها ألفا وعدم حذفها مع الإستفهام.

٩٣٣ وإِنْ أَتى مِنْ قَبْلِهِ مُسَكَّن فَكَسْرُهُ أَوْ ضَمُّهُ مُعَيَّن

٩٣٤ نحو قُلْ آدْعُو وقُمِ آللّيْلَ فقِس وَفَتْحُ مِنْ نَحو مِنَ آللهِ اقتبِسْ

ألف الوصل إن كان ماقبله متحركا. فقد تقدم الكلام عليه، وإن كان ساكنا فإن لم يكن معتلا، حرك لئلا يجتمع مع الحرف الساكن بعده، لأن الألف تحذف فى الدرج لما مر. إما بالكسرة وهو الأصل فى التقاء الساكنين كقوله تعالى: ﴿قُمِ آللَّيْلَ﴾[3] ﴿لَمْ يَكُنِ آلَّذِيْنَ﴾[4] وأما بالضم إذا كان مابعد الساكن الثانى مضموما كقوله: ﴿قُلُ آدْعُوا﴾[5] وثالث ﴿آخْرُجْ﴾[6]. وإنما ضم الأول

---

(١) القائل: قيس بن الخطيم وهو من الطويل. ويروى البيت برواية أخرى:

إذا جاوز الإثـــــــنين سر فانـــــــــه

بنشر وتضييـــــــــــــــــع الحديث قمين

الشاهد في قوله: «الإثنين» حيث أثبت همزة الوصل في درج الكلام للضرورة وهو غير جائز في حالة الإختبار. وقد استشهد به كل من: نوادر أبى زيد ٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩، ١٣٧، شواهد الشافية ١٨٣، الهمع ١١١/٢، الدرر ٢٣٧/٢، ديوانه ١٠٥.

(٢) سورة الصافات آية ١٥٣.

(٣) سورة المزمل آية ٢.

(٤) سورة البينة آية ١.

(٥) سورة سبأ آية ٢٢.

(٦) سورة يوسف آية ٣١.

اتباعا لضم مابعد الثانى، وإلا لَزِم الخروج من كسر إلى ضم لازم. وأما نحو مِنَ آللهِ فإنما فتحت نون من، وبعدها ساكن هربا من توالى كسرتين كسرة الميم والنون بدليل كسر نون عن لفتح أولها. وكذلك فتحوا الميم فى قوله: ﴿أَلَم اللهُ﴾(١) لئلا يجمعوا بين كسرة الميم الأولى وكسرة الميم الثانية، وبينهما ياء ساكنة. وإن كان الساكن قبله معتلا، فإن كان حركة ماقبله من جنسه حذف مطلقا لالتقاء الساكنين نحو: يغزو القوم ويرم العرض ويخش الله. وآضربوا القوم وآعبدوا الله. وآضربا الرجل، وآمتنع التحريك لثقل الحركة عليه. وإن لم تكن حركة ماقبله من جنسه وذلك فى الواو والياء خاصة. فإن كان ضميرين أو علامة الجمع حركت الواو بالضم والياء بالكسر نحو آشتروا الضلالة. ومصطفوا القوم واخش الله. ومصطفى الله، وإلا حركت بالكسر كقوله تعالى: ﴿لَوِ آسْتَطَعْنَا﴾(٢).

(١) سورة آل عمران آية ١.

(٢) سورة التوبة آية ٤٢.

(باب التصريف)

٩٣٥ القولُ فى التَّصْرِيفِ وَهْوِ يَشْتَمِلْ عَلَى زِيَادَةِ وَحَـذْفِ وَبَـدَلْ

التصريف فى الأصل مصدر صرفت الشىء إذا جعلته منتقلا فى جهات مختلفة، مشبه بتصريف الرياح من مهابها. ولذلك قيل: أصل التصريف فى الأفعال لتنقلها فى الأزمنة. وأما فى الصناعة فقيل: هو عبارة عن العلم بذات الكلم أى جوهرها من حيث معرفة الأصل منها، والزائد والصحيح والمعتل والتام والناقص، والمظهر والمدغم والمبدل، والأصل والفرع. وهو غير جامع لخروج التقاء الساكنين والوقف والنسيب والتصغير منه. وقيل: هو العلم باصول تُعْرَفُ بها أصول أبنية الكلم التى ليست باعراب، ليدخل فيه ماخرج من الأول. ويشتمل التصريف على خمسة أقسام زيادة وحذف وحركة وسكون وإدغام. وترجع كلها فى التحقيق إلى الثلاثة الأول التى ذكرها، إذ الحركة والسكون يدخلان فى الزيادة والحذف، والإدغام يدخل فى الحذف إن كان فى المثلين، لأنه بالإسكان وهو حذف الحركة. وفى البدل إن كان فى المتقاربين. ولما كانت الأسماء المتمكنة العربية، والأفعال مشتملة على حروف أصلية وزائدة أُحتيج إلى التمييز بينهما. أما الأصلية فهى الحروف اللازمة للكلمة مطلقا، وتتنزل منها منزلة المادة المعينة لوجودها فى جميع تصاريفها، وإن اختلفت صورها فكما أن الخشب موجود فى جميع الصور التى هو مادتها. كذلك الحروف الأصلية التى للكلمة كالضاد والراء والباء مثلا من نحو: ضرب يضرب ضارب مضروب ضربت فإنها موجودة فى جميع الأبنية المذكورة. فإن لم يوجد الأصل بتمامه فى بعض الصور كان لعلة نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش وكذلك

حذف هذه الحروف لالتقاء الساكنين نحو لم يبع ولم يقم. أما الزائد فضده، وقد تقدم ذكر الأبنية الأصول من الأسماء والأفعال، فما خرج منها كان زائداً أو ناقصا. وقد وضعوا الفاء والعين واللام فى مقابلة الأصول، وعبروا عن الزوائد بالفاظها. فإن لم تكن فى الموزون زوائد. فإن كان ثلاثيا قوبل أوله بالفاء وثانيه بالعين وثالثه باللام. ولم يحتج إلى زيادة، وإن كان رباعيا كجعفر ودحرج كرر اللام مرتين. فقيل وزنه فعلل. وإن كان خماسياً وذلك فى الأسماء خاصة نحو سفرجل كرر ثلاث مرات. وإن كان فيه زائد أتى به فى المثال بلفظه فيقال وزن أحمد أفعل، وآستخرج وآحرنجم آفعنلل . وقد آستثنى منه ثلاثة مواضع لم يقابل الزائد فيها بلفظه. أحدها: أن يكون مبدلا من تاء الإفتعال فيقال: وزنه آفتعل ولا يقال آفدعل ولا آفطعل. وإن كان الدال والطاء زائدين لكونهما بدلا من زائد. وإنما فعلوا ذلك إما لثقل هذا اللفظ وخفته مع التاء، وإما لإرادة بيان أصل الزنة. وثانيها: أن تكون للإلحاق نحو قردد. فيقال وزنه فعلل ولا يقال وزنه فعلد، لأن الحرف الملحق يجرى مجرى الأصل. وثالثها: أن يكون الحرف مكرراً من جنس حرف الكلمة. إما فاء نحو كوكب أو عين نحو ضَرّب وقَطَّع أو لام نحو جَذَبَّ. فإنه يقال وزنها فوعل وفعّل وفَعَلَّ. ولا يقال فوفل ولا فرعل ولا فعلب. ويأتى له مزيد بيان. وآختلف فى المبدل من الأصل فمنهم مايقابله بالأصل. ومنهم من يقابله بلفظه، فعلى الأولى وزن كساء فعال وعلى الثانى فعاء. وآعلم: أن الطريق التى يعرف بها الزائد من الأصلى ثلاث: إحداها: الإشتقاق: وهو أظهرها وهو عبارة عن آقتطاع فرع من أصل يدور فى تصاريفه مع ترتيب الحروف. وزيادة المعنى. فالياء فى ضيغم زائدة لأنه من الضغم والواو فى كوثر لأنه من الكثرة، والميم فى موعد لأنه من الوعد. والثانية: عدم النظير. فالنون زائدة فى نرجس لأنه ليس فى الكلام مثل جعفر بكسر الفاء.

وكذلك فى قرنفل لعدم فَعْلُل كسَفَرْجُل بضم الجيم. الثالثة: كثرة زيادة الحرف فى ذلك الموضع فيحكم على الهمزة فى نحو أفكل وأيدع بالزيادة

لأنها قد آطردت زيادتها أولا، وبعدها ثلاثة أصول نحو: أحمر. وعلى النون فى غضنفر وجحنفل لكثرة زيادتها ثالثة ساكنة. وقد يستدل بطريق واحدة من هذه الثلاثة على الزيادة. وقد يجتمع منها آثنان. وربما آجتمعت الثلاثة.

٩٣٦ وأحْرُفُ الزِّيادَةِ المُنْحَصِرَة آوَيْتُ من سَهْل هَجَاء العَشَرَة

حروف الزيادة التى لا تكون من جنس حروف الكلمة عشرة وقد جمعها فى قوله أويت من سهل. وجمعها غيره فى نحو: أسلمنى وتاه، والموت ينساه. وياهول أسنم، وهم يتساءلون. وهويت السمان. والمراد من كونها زوائد أنه لا يوجد زائد فى الكلمة مما ذكر إلا منها، لأنها لا تكون إلا زوائد، وإلا لكانت حروفا. وأى وأمن وسهل كلها زوائد وهو باطل. وإنما خُصّت بالزيادة دون غيرها لأن أولى مازيد حروف المد واللين لكثرة آستعمالها، لأنها لا تخلو كلمة إمّا منها أو من أبعاضها التى هى الضمة والفتحة والكسرة، ولأنها لما فيها من اللين يسهل النطق. وسائر حروف الزوائد مشبهة بها. أما الهمزة فلأنها تشبه الألف لأنها من مخرجها، وكذلك تقلب إليها وتصور بها. وأما الميم فلأنه من مخرج الواو وهو من الشفة، ولأن فيه غنة تمتد إلى الخيشوم، كالمد الذى فى حروف اللين. وأما النون ففيها غنة كالمد. وإذا سكنت تُمَدُّ فى الخيشوم كآمتداد الألف فى الحلق. وأما التاء فلأنها مهموسة والهمس يناسب حروف اللين، ولأن مخرجها قريب من مخرج النون. وأما السين فتناسبها بما فيها من الهمس والصفير، ولأن مخرجه قريب من مخرج التاء. وأما الهاء فتشبه الألف لخفائها ولمجاورة مخرجها. وأما اللام فمشابهة للنون، لأنه قريب من مخرجها. وكذلك يدغم فيه نحو من لدنه. وتحذف مع نون الوقاية كما تحذف مع مثلها فيقال لعلى كما يقال أنى. وآعلم أن هذه الحروف تزاد لمعان: أحدها: الدلالة على معنى كحروف المضارعة وألف ضارب الدالة على آسم الفاعل، وميم مكرم الدالة عليه، وواو مضروب الدالة على آسم المفعول، والهمزة فى أذهبته الموجبة للتعدية، وزيادتى التثنية والجمع وياء التصغير وألف التكسير وواوه. وثانيها:

الإلحاق كواو كوثر وياء صيرف ونون رعشن. وثالثها: المد كواو عجوز وألف رسالة وياء صحيفة. ورابعها: التعويض كالتاء فى زنادقة والسين فى يستطيع. وخامسها: التكثير كميم زرقم وألف قبعثرى. وسادسها: الإمكان كهمزة الوصل لتمكن النطق بالساكن. وسابعها: بيان الحركة أو الحرف كهاء السكت نحو غلامية وياغلاماه.

٩٣٧ فَالْهَمْزَ نحو أفْكَــلِ وأوَّلِ ... وأوْرَقِ خُطَائِـطِ وشَمْـأَلِ

٩٣٨ مالم يكـن بنـاؤه كأيقــق ... أو بَانَ أصْلاً كَاشْتِقَاقِ أوْلَقِ

زيادة الهمزة ضربان مطرد وغير مطرد. فالمطرد إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أُصول، عرف الإشتقاق الدال على الزيادة نحو: أَحْمَر وأَبْيَضَ وأجدل وأذهَبَ، أو لم يعرف نحو أفكل وهو الرِّعْدَة، وجمعه على أفاكل. فلو سمى به رجل لم يصرف للتعريف ووزن الفعل. وأيدع هو آسم طائر. وقيل هو آسم للزعفران وقيل دم الأخوين، ووزنه أفعل حملا على الأكثر. إذ باب أفعل أكثر من باب فَيْعَل. وإنما حكم بزيادتها فيما لا يُعْرفَ له آشتقاق حملا للفرد على الأعم الأغلب، وكذا حكمها إذا كان بعدها أكثر من ثلاثة أحرف، لكن بعضها زائد كاجفيل واخريط، لأنهما من الجفل والخرط. وأما أول فذهب البصريون إلى أنه أفعل فاؤه وعينه من جنس واحد وهو الواو وهو أَفْعَلُ التفضيل، بدليل آقترانه بمن نحو قولهم هو أوّل من كذا أو لأن مؤنثه أولى، وهى فعلى. وذهب الكوفيون إلى أن أصله أَءْوَلُ بوزن فَعْوَل، فَأُبْدِلَتِ الهمزة الثانية واوا، وأُدغمت فى الواو الزائدة بعدها. وقيل وزنه عندهم فَوْعَلُ، إما من وأل إذا نجا وأصله أَوْوَلُ فنقلوا الهمزة إلى موضع الفاء، وأدغموا الواو فى الواو. أو من آل يؤول إذا رجع، وأصله أَوْوَلُ فآدغمت واو فَوْعَنَ الزائد فى عين الكلمة. وأما أورق فهمزته زائدة لأنه من الوُرْقَةِ وهو لون فيه غُبْرَة فهو كأبيض وأحمر، فإن وقع بعد الهمزة حرفان من غير إعلال نحو أخذ وأتّب، أو ثلاثة ليس كلها أُصولا نحو: أزار أو كان بعدها أربعة أحرف أصول نحو آصطبل واصطخر، حكم بأصالتها مطلقا. أما إذا وقع

بعدها أقل من ثلاثة أحرف فلئلا ينقص الإسم أو الفعل عن أقل الإصول. وأما أربعة أحرف فلأن الرباعى لا يزاد فيه أولا إلا إذا كان جاريا على الفعل، وكذلك إذا آجتمع مثلان ولم يدغم الأول منهما فى الثانى للدلالة على أن الأخير منهما للإلحاق كبناء أيقق وأكلل ووزنهما فعلل. فلو لم يكن أصلا لأدى إلى زيادتها أولا، وبعدها أقل من ثلاثة أصول، ولأنها لو كانت زائدة لوجب أن يقال أيق واكل كاشم وايل مكررة وهو المراد بقوله: مالم يكن بناؤه كأيقق. أى يحكم بزيادة الهمزة أولا وبعدها ثلاثة أصول مالم يجتمع مثلان ولم يدغم الأول منهما فى الثانى كما ذكر. وكذلك إذا قام دليل على عدم الزيادة كإمعة وامرّة، لأنه لو حكم بزيادة الهمزة فيهما للزم كون الفاء والعين من جنس واحد كددن وهو قليل. ولأنه ليس فى الصفات إفعلة بكسر الهمزة وفيها فِعَّلَة. وأما أولق وهو الجنون فيحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلا. ووزنه فوعل بدليل ثبوتها فى المفعول فى قولهم: رجل مألوق. وهو الذى آختاره المصنف. ويحتمل أن تكون زائدة وهو أفعل، لأنه مِنْ ولق يَلِقُ إذا أسرع. وأما غير المُطَّرد فإذا وقعت حشوا أو أخيرا. أما زيادتها حشو فكقوله: حطائط وشَمْأَل. أما حُطائط فهمزته زائدة. ووزنه فعائل بدليل الإشتقاق، لأن الحطائط الصغير فهو من الحط كأنه محطوط عن الكبير. وأما شَمْأَلَ فوزنه فَاعَل والهمزة فيه زائدة بدليل سقوطها فى نحو شملت الريح. وقولهم فى معناها شَمّل وشَمْول بغير همزة. ومما زيدت الهمزة فيه حشوا: الجرائض والنئدلان. والجرائض الجمل الشديد وهمزته زائدة، ووزنه فعائل لقولهم فى معناه جِرْوَاصٌ وهو فِعْوال. والنَّئْدُلَان الكابوس. والهمزة زائدة لقولهم فى معناه النيدلان وهو فيعلان بغير همز. وأما أخيرا فنحو حمراء وصفراء فى المفرد على رأى، وأصدقاء وعشراء وأنبياء فى الجمع. وقال أبو الفتح: إنها فيه مطردة. وآختلف فى ضَهْيَاء. فذهب سيبويه إلى أنها فعلاء، والهمزة زائدة بدليل جمعها على ضُهْبِ كحمر بغير همزة وهى[1] المرأة التى لاتحيض. وقولهم فى معناها

---

(١) انظر اللسان (ضهب).

ضَهْيَا كحمرا. وهو دليل على أصالة الياء وزيادة الهمزة. ومنهم من ذهب إلى أنها فعلية. فالياء زائدة. والهمزة أصلية.

٩٣٩ والألف السّاكن نحوِ فَاعِلٍ وفى الفِعَال زِيْـدَ والفَوَاعِـل

٩٤٠ وَزِيْـدَ للتَّأنِيْثِ أما أرْطَـى فزيـد إلْحَاقاً كذا حَبَنْطَـى

اعلم أن الألف لا تقع أصلا فى الأسماء المتمكنة والأفعال، لعدم قبولها الحركة، بل إما منقلبة أو زائدة. وإنما تكون أصلا غير منقلبة فى الحروف نحو ماولا، والأسماء الموغلة فى شبه الفعل نحو إذا ومتى. ولا تزاد أولا لسكونها. وقد نبه عليه بقوله والألف الساكن. وتزاد ثانية بعد الفاء نحو فاعل كضارب فى آسم الفاعل وضَارَبَ فى الفعل للمفاعلة ونحو: ساباط فيما عداهما. وتزاد للمد ثالثة بعد العين، وفى فِعَال مطلقا نحو كتاب وغلام وجواب. وفى فِعَالة كرسالة وللتكسير مطلقا نحو قوله الفِعَال كرجال وفراخ. والفَوَاعِل كضوارب. وقد تزاد للمد بعد اللام رابعة نحو سِرْدَاح لأن وزنه فعلال، فالألف بعد اللام الأولى وكذلك فى نحو حمراء وصحراء.. وتزاد للتأنيث نحو حبلى وسكرى، وللإلحاق نحو معرى. ولا تزاد فيهما إلا أخيرا. وأما ألف أرطى ففيها خلاف فمن قال أن همزته أصل بدليل ظهورها فى اسم المفعول فى قولهم أديم مأروط إذا دبغ بالأرطى وهو شجر. قال بأن ألفه للإلحاق بجعفر لأنها ليست للتأنيث، وهو رأى سيبويه[1] ولذلك تدخلها التاء والتنوين نحو أرطأة وأرطى. ومن قال أن الهمزة زائدة لسقوطها فى قولهم أديم مرطى. قال بأن الألف المبدلة عن حرف أصلى هو لام الكلمة، ووزنه أفعل. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش. وآعتذر عن التنوين ودخول التاء بأنه آسم كأيدع وقد تزاد خامسة. إمّا للإلحاق نحو حبنطى وهو المنتفخ البطن، فإنه ملحق بسفرجل ووزنه فَعَنْلَى. فالألف والنون زائدان، وأما للتأنيث نحو حُبَارى وجُمَادى. وقد تزاد سادسة: إمّا للتكثير نحو قبعثرى لأنها ليست فيه للإلحاق لعدم ماتلحق به، ولا للتأنيث لصرف ماهى فيه، فتعين

(١) سيبويه ٢/٣٢٠، ٣٤٤.

أنها للتكثير. وإما للتأنيث كَمَكْوَرَى. وأما زيادتها سابعة فللتأنيث لا غير نحو بردرايا لموضع معين. ولم ينبه على زيادتها سادسة وسابعة.

٩٤١ والـوَاوُ زِيْـدَ ثَانِياً كَجَوْهَـرِ وكَوْثَـرِ وثَالِثـاً كجَهْـوَرِ
٩٤٢ وزِيْـدَ رَابِعاً كمثل تَرْقُـوَة وخَـامِساً مثالـه قَلَـنْسُوَةْ

الواو لا تزاد أولا إما لثقلها لأنه لا يمكن أن تكون أولا إلا متحركة أو لئلا يؤدى إلى قلبها همزة، فلا يُعْلَمُ أهى الزائدة أم الهمزة. أما فى الأسماء فلأنها معرضة لضم أوائلها فى التصغير ضما لازما فتقلب همزة. وأما فى الأفعال فلأنها تبنى للمفعول فتقلب همزة كما فى قوله تعالى: ﴿وإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[1] على قراءة الهمزة. وإنما تزاد ثانية للإلحاق كجوهر وكوثر، فإنهما ملحقان بجعفر ودليل زيادتها فيهما الإشتقاق. وأما جوهر فلأنه من الجهارة وهى الجمال[2]. وسمى بذلك لحسنه، وأما كوثر للكثير العطاء فمن الكثرة. وثالثة إما للإلحاق كجهور من الجهر وهو الإظهار ومنه صوت جهورى[3] وهو ملحق بجعفر، ومثله جدول وقسور، وقد تكون للإلحاق بدرهم كخِرْوَع. وقال أبو الفتح ليس فى اللغة فِعْوَل إلّا بِرْدَع فى ناقة. وجِدْوَل لغة فى الجَدْوَل. وإما للمد نحو عجوز وعمود وعتود. وإما للجمع نحو حمول وطُلُول وسُتُور. ورابعة: إما للإلحاق نحو: هَبْلَوْق فإنه ملحق بسفرجل. وللمد: نحو زُنْبُور وعُصْفُور. وللبناء: كتَرْقُوَة وهو العظم الذى يصل بين نُغْرَة النحر والعاتق من الجانبين ووزنه فَعْلُوَة. ودليل زيادتها إما عدم النظير لأنه ليس فى الأبنية فَعْلُلَة بضم اللام الأولى. وإما لأنها مع ثلاثة أصول من غير تكرير، وقد قلبوا الواو فيها تاء فى تصريف الفعل فيها لوقوعها رابعة. قالوا تَرَقَّيْتُهُ إذا ضربت ترقوته. وخامسة: إما لكثرة البناء نحو قلنسوة أما بدليل الإشتقاق فى نحو قَلْنَسْتُهُ فتقلنس. وإما لحذفها من نحو قَلْنَسَهُ إذ هى فى معناها.

---

(١) سورة المرسلات آية ١١.

(٢) انظر اللسان «جهر» والمعجم الوسيط ١٤٩/١.

(٣) انظر اللسان (جهر) المعجم الوسيط ١٤٢/١

وإمّا لأن معها ثلاثة أحرف أُصول، إذ النون فيها زائدة وكذلك قَمَحْدُوَة. وإما للمد نحو عَضْرَفوط للعظيم من الأعضاء وهى فى عِزْوَيْت أصل ووزنه فِعْلَيتْ كعِفْرِيْت لأنه من عزا يعزوا.

٩٤٣ والياءُ زِيدَ أوّلاً كيَعْمَلِ وثانياً كزَيْنَبٍ وجَيْئَلِ

٩٤٤ وثالثاً مِثْلَ قَضِيبٍ اطَّرَدْ وخامساً كمَنْجَنِيْقٍ قَدْ وَرَدْ

الياء تزاد أولا أما فى الأسماء فنحو يعمل للبعير القوى[1] على السير ويرمع ويلمد ويربوع ويثرى ويهتر بتشديد الراء وتخفيفها، إما بدليل الإشتقاق وإما لأنها مع ثلاثة أصول. وأما نحو ياجج فلأن الحرف الأخير للإلحاق، بدليل عدم الإدغام مع اجتماع المثلين فوزنه فعلل. وأما يَسْتَعُوْر: فالواو زائدة ووزنه فعللول. فلو حكم بزيادة الياء لكانت زائدة مع أربعة أصول فى غير الأسماء الجارية على الأفعال، وهو على خلاف زيادتها. وأما فى الأفعال فللمضارعة نحو يضرب ويُكْرِم وهى فيها مطردة. وتزاد ثانيا نحو زينب وجَيْئَل. وهى فيهما للإلحاق بجعفر، ولايعرف لهما اشتقاق. إلا أنه لما كثر زيادتها للإلحاق ثانياً فى نحو ضيغم وصيرف، وخيفق لأنها من الضغم والصرف والخفق، حُمِلَا فى ذلك عليه، ولأنها لما كانت مع ثلاثة أصول فيهما مع عدم مُعَارِض الزيادة وجب أن يُحْكَمَ بزيادتها. وثالثا أما للمد نحو قضيب وهو مطرد. وأما للإلحاق نحو جذيم وعِثْيَر إذ هما ملحقان بدرهم. ويدل على الزيادة فيهما الإشتقاق. وأما التصغير نحو فليس ودريهم وهو ظاهر. ورابعا: للإحاق نحو زبنية من الزبن وهو الدفع[2]، لواحد الزبانية وكذلك عِفْرِيَة. وللمد نحو قنديل ودهليز. وخامسا: إما للمد نحو منجنيق وهو معروف، لأنها لا تكون أصلا فى ذوات الأربعة مع عدم التضعيف. وإما للإلحاق نحو قلنسية وسلحفية. أما زيادتها فى قلنسية فظاهر كما مر. وأما فى سلحفية فلحذفها فى الجمع نحو سلاحف. وإنما تزاد الواو والياء سادسة كالألف، لأن الألف أبعد منها فى المد.

(١) اللسان (عمل).

(٢) انظر اللسان «زبن» والمعجم الوسيط ٣٨٨/١.

وأكثر [استعمالا][1] وأخف فى اللفظ وآعلم أن حروف اللين وهو الألف والواو والياء إذا وجد واحد منها مع ثلاثة أحرف أصول، فإن لم يكن فى الكلمة تكرير حكم بالزيادة مطلقا عرف الإشتقاق أو لم يُعْرَف، وإن كان فيها تكرير نحو صيصية وجب الحكم عليه بالأصالة لأنه لا يجوز جعل الحرفين معا زائدين لئلا تبقى الكلمة على أقل من ثلاثة أصول ولا أحدهما. أما الأول فلأنه يؤدى إلى أن تصير الكلمة من باب دَدَنٍ: وأما الثانى منها فلأنه يصير من باب سلس. وكلاهما قليل. فلا يحمل عليه مع إمكان الإنصراف عنه. إذ مضاعف الفاء والعين فى الرباعى كثير كزلزل وقلقل فيجب الحمل عليه. وكذلك يحكم بأصالة الواو فى مكرر الرباعى نحو الوسوسة لصوت الحُلِى، والوجوجة للحدة.

٩٤٥ والتاءُ زِيْدَ أوّلاً كتَتْفُلَا وتُرْتُبٍ وثانِياً كآفْتَعَلَا

٩٤٦ وآخِراً كَعَنْكَبُوتِ يَكْثُرُ وَزِيْدَ للتَّأنِيْثِ وَهْوَ الأكْثَرُ

التاء تزاد أولا. أما فى الأسماء نحو تتفل[2] لواحد الثعلب وهو مشتق من التفل وهو رمى الريق اللينة. وصِغَره وجريه فى مشيه بسهولة. ويقال فى مؤنثه تَتْفُلَهُ وهو الذى مثل به المصنف. إلا أنه حذف التاء وأشبع الفتحة، فنشأ منها الألف، أو أنه أبدل من التاء هاء للوقف. ومن الهاء ألفا. وفى تتفل ثلاث لغات: ضم التاء والفاء وفتح التاء وضم الفاء، وعكس ذلك. وتُرْتَب وهو من الرتوب وفيه ثلاث لغات: فتح التاء الأولى وضم الثانية، وضم الأولى وفتح الثانية وضمهما. ودليل زيادة التاء أما الإشتقاق لأنه من رتب إذا ثبت، أو عدم النظير إذ ليس فى الكلام مثل جعفر بضم الفاء، وكذلك هى فى نحو تنضب وتَدْرَاء وتجفاف وتمثال. وأما فى الأفعال فإما للمضارعة نحو تَفْعَلُ مطلقا وأما فى الماضى نحو تَفَعَّل، وهو مطاوع فعل نحو كسرته فتكسر، وتفاعل مطاوع فاعل كناولته فتناول. وتفوعل مطاوع فوعل كضروبته فتضورب، وتفيعل مطاوع فيعل كبيطرته فتبيطر وهو مطرد فيها.

---

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) ووجودها أفضل.

(٢) انظر اللسان «تفل».

وفى مصادرها. وتزاد ثانيا فى آفتعل وهو مطاوع فعل كقطعته فاقتطع وشَوَيْتُه فاشتوى، وكذلك فيما تَصَرَّفَ منه وهو ظاهر للإشتقاق، وآخرا إمّا لغير التأنيث كعنكبوت وهو فعللوت. ودليل زيادتها قولهم فى معناه العنكباء. وقوله يكثر يعنى آخرا بعد الواو نحو جبروت ورحموت ورهبوت لأنه من الجبر والرحمة والرهبة. وأما طاغوت فاصله طيغوت فقلبت الياء ألفا وهو من طغى يطغى بدليل الطغيان فهو مقلوب لتقدم اللام على العين فوزنه حينئذ فَلْعُوت. وأما للتأنيث وهو الأكثر لأنه لمعنى مقصود فى المفرد نحو مُسْلِمَة. والجمع نحو مسلمات وقضاة وخيوطة وجمالة وحجارة وذكارة. وآعلم أنّ التاء هى الأصل فى التأنيث لما مر. والهاء بدل منها فى الوقف. وتكتب بصورة الهاء ووقفا ووصلا إلا إذا أضيفت إلى المضمر مطلقا، فإنها تكتب بالتاء مثل مسلمتى وشجرتك ورحمته. لأنه لما لم ينفصل هذا المضمر لامتناع قيامه بنفسه يتنزل منزلة الجزء مما قبله فصارت التاء حشوا. وإنما قلبوا منها فى الوقف والخط هاء ليفرق بينها وبين التاء التى تزاد فى الفعل للدلالة على تأنيث الفاعل نحو ضربت وقامت. وقيل للفرق بينها وبين الأصلية فى نحو بيت وقوت.

٩٤٧ والمِيمُ زِيْدَ أَوَّلَا كمُكْرَمِ وآخِراً كزُرْقُمٍ وسُتْهُمِ

٩٤٨ وشَذَّ حَشْواً لَبَنٌ قُمَارِصُ ومن دِلِاصٍ قولهم دُلَامِصُ

الميم تزاد أولا وهو الأكثر وهى فيه كالهمزة، لأنها متى وقعت أولا بعدها ثلاثة أصول ولم يعارض دليل على الأصالة حكم بزيادتها. وقد اطرد فى اسم الفاعل نحو مكرم ومستخرج. والمفعول نحو مَضْرُوب، والمصدر والزمان كالمَضْرَب والمقتل وكذلك فيما عدل عن اسم الفاعل للمبالغة نحو مطعام ومِطْعَان. وفى آسم الألة كمِقْرَاض ومِقَصّ. وفى نحو مأسدة ومسبعة للمكان الذى يكثر فيه ذلك، ودليل الزيادة فيها الإشتقاق. وأما نحو مَنْبِج آسم بلد وإن لم يُعْرَف له آشتقاق، فإنه يحكم على ميمه بالزيادة. إما لوقوعها أولا بعد ثلاثة أصول، أو لأنه ليس فى الإصول ماهو مثل جعفر بكسر الفاء. فإن عارض دليل على الأصالة وهو إمّا ملازمة الإشتقاق كميم مَعَدّ، فإنها فاء لقولهم تَمَعْدَدَ أى صار على خلق مَعَدّ. أو

تكلم بكلامه، وهو تَفَعْلَلَ كَتَدَحْرَجَ. ولا يكون تَمَفْعَلَ لأنه لا يعرف فصيحا. وأما تمسكن وتمدرع وتمندل فالأجود فيه تَسَكَّن وتَدَرَّع وتَنَدَّل. وكذلك الميم فى مراحل لضرب من الوشي لقولهم مُمَرْحَل. ولو كانت زائدة لقيل مَرَحَّل أو مُرَحَّل، وليس فى الكلام مثل مَفَعَّل ومُفَعَّل وأما إن وقع بعدها أربعة أحرف أصول كميم مَرْزَحُوش، فإنها أصل والوزن فَعْلَلُول كعضرفوط ومنجنون ومنجنيق. لأن الزيادة لا تلحق الرباعى أولا إلا إذا كان جاريا على الفعل لقلة التصرف فيه، أو ظهر بعدها مثلان نحو مهدد آسم آمرأة، ومأجج آسم موضوع لوجوب كون الأخير منها للإلحاق. وآمتناع كونها زائدة مع أقل من ثلاثة أصول. وآختلف فى مَلَك فقيل إنها زائدة لأنها من الملكة وهى القوة، والهمزة زائدة بدليل جمعه على أملاك. والأكثر أنها أصلية. وآختلف فى أصله فقيل أصله من لاك إذ أرسل. فالهمزة عين ووزنه مفعل. وقيل من الألوكة وهو الرسالة فالهمزة فاء أُخرت إلى مكان العين فوزنه مفعل. وأما غير أول فلا يحكم عليها بالزيادة إلا بدليل. وهو إما أن تزاد آخرا كزرقم بضم الزاء للأزرق. وستهم للأسته وهو العظيم العجز قال:

.... ليست بِزَلَّاءَ وَلَكِنْ سُتْهُمِ[1]

---

(١) القائل: غير معروف. وقد ذكره ابن برى في الصحاح. وتمام البيت:

لَيْسَت بِكَرْوَاءَ وَلَكِن خِدْلِمُ
ولا بِزَلَّاءَ ولكن سُتْهُمُ

اللغة: الكرواء: الدقيقة الساقين. الخدلم: الناعمة الممتلئة الساقين والذراعين وهي الصفات التي كان يحبها العربي في المرأة في ذلك الوقت. الشاهد في قوله: «ستهم» حيث أتى الشارح بهذا البيت لبيان استعمال «ستهم» اللغوى، حيث قصد الشاعر هنا فيها العظيم العجز.

وقد استشهد به كل من: المنصف لابن جنى ٣/٢٢، الصحاح (بكر) اللسان (كرا) وفي كتاب كفاية المتحفظ يقول:

ويرويه ابن جنى بقوله: أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد قال: أنشدنا أبو العباس ثعلب:

لست بكحلاء ولكن زرقم
ولا بِرَسْحَاءَ ولكن سُتْهُم

المنصف ٣/٢٥.

وكذلك فسحم للشيء الفسيح[1] وحلكم[2] للأسود. وآمرأة دَفْعُمُ من الدفعاء وناقة دلقم للتى آندلق لسانها لكبرها. ورجل شجعم وأيتم، والإشتقاق فيها ظاهر. وأما زيادتها حشوا فشاذ كما ذكر وذلك نحو قمارص ودلامص. أما قمارص فهو اللبن الجامد، ووزنه فماعل لأنه من القرص، ولقولهم لبن قريص. وأما دُلامِص[3] فاحتج الخليل على زيادتها بسقوطها فى الإشتقاق نحو دلاص ودليص. وقال المازنى: لو قال قائل أن دلامصا[4] من الأربعة ومعناه دليص وليس بمشتق منه لكان قولا قويا، كما أن لألأ فيه بعض حروف اللؤلؤ وليس منه، لأنّ فَعّال إنما يبنى من الثلاثى لاغير. ولؤلؤ رباعى. وحكى عن الفراء أنه كان يقول لبائع اللؤلؤ لاءأ بوزن لعاع وهو خلاف المسموع. وقد أشير إلى هذا فيما تقدم.

٩٤٩ والنون زِيْدَ أوَّلَا كَنَرجِسِ وثانيا كعُنْصُلِ وعَنْبَسِ

٩٥٠ وزيد فى القِنَفْخَر والكَنَهْبُلِ كَذَاك فى الضَيْفَنِ والجَحَنْفَلِ

النون يزاد أولا إما فى الإسم فنحو نرجس ووزنه نَفْعِل فلو سُمِىّ به لم ينصرف، وإنما حكم بزادتها لأن أصالتها تؤدى إلى مالا نظير له فى الكلام، إذ ليس فى الأصول مثل جِعفِر بكسر الفاء. ومن قال نرجس بكسر النون فإنه وإن كان على مثال زبرج فهى أيضا زائدة لأنه لما كان البِنَاءانِ لمعنى واحد آمتنع الحكم عليها بالأصالة فى لغة دون أخرى، ولأن بعدها ثلاثة أصول. فإن قيل: نرجس أعجمى فلا يحكم عليه بالزيادة، لأنه فى ذلك كالحروف. قيل لما تكلمت به العرب وصرفته فى الجمع والتصغير ونحوهما أجروه مجرى العربى. ولهذا قيل إن ألف لجام وواو نوروز وياإبراهيم زائدة لجمعها على لجم ونوازيز وأباره. وأما فى الفعل ففى المضارع إذا كان للمتكلم مع غيره، وللواحد العظيم نحو نضرب ونَقْعُدُ، وفى الماضى للمطاوعة نحو

---

(١) المعجم الوسيط ٦٨٨/٢.

(٢) المعجم الوسيط ١٩٣/١.

(٣) انظر سيبويه ٣٥٢/٢، المقتضب ١٩٧/١، تصريف المازني ١٥١/١.

(٤) المعجم الوسيط ٢٩٢/١.

كسرته فآنكسر وجبرته فآنجبر. لأنه لما كان حرفا غنيا فيه سهولة وآمتداد إلى الخيشوم، ناسبت معنى المطاوعة لأنها سهولة. وتزاد ثانيا فى نحو عنصر وعنبس والقنفخر والكنهبل. أما زيادتها فى عنبس فظاهر للإشتقاق لأنه من العبوس. وأما عنصل فلعدم النظير، لأنه ليس فى الكلام مثل جعفر بفتح الأول وضم الثالث، ولذلك من قال عنصل بضم الأول وفتح الثالث لأنه بناء معدوم عند سيبويه(٥). ومثله جندب[1] وقنبر. وأما القنفخر فكقولهم فى معناه آمرأة قفاخرية بحذف النون وهى العظيمة الجثة. وأما الكَنَهْبُل بضم الباء وهو الشجر العظام فلعدم النظير، لأنه ليس فى الأصول مثل سفرجل بضم الجيم. وكذلك من قال كنهبَل بفتح الباء لامتناع زيادتها فى لغة. وأصالتها فى أخرى، والنون فى عنتر أصل والوزن فَعْلَل مثل جعفر. وقيل زائدة لأنّها إمّا من عَتَرَ إذا ذَبَحَ العتيرة، أو من العَتْر وهو الشدة. وتزاد ثالثة. أما في الإسم نحو جحنفل وقرنفل. أما جحنفل وهو العظيم الشفة فلسقوطها فى الجحفلة وهو بمعناه. ولأنها وقعت موقع الألف الزائدة ولذلك تعاورتا الكلمة الواحدة نحو شرنبث وشرابث وجرنفش وجرافش. وقيل لوقوعها موقع ما لايكون إلا زائدا وهو حرف العلة نحو فَدَوْكس وسَمَيْدَع وعُذَافر. وأما قرنفل فلعدم النظير لأنه ليس فى الأصول مثل سفرجل بضم الجيم. وأما فى الفعل فنحو إحرنجم وهو من مزيد الرباعى كما مر. ورابعة مثل ضَيْفَن ورَعْشَن وبَلْعَن. أما ضيفن[2] فقال المازنى: نونه زائدة لأنه من الضيف ووزنه فَعْلَن. وقال أبو زيد إنها أصلية والياء زائدة، ووزنه فَيْعَل كصيرف لأنه من ضفن الرجل إذا جاء ضيف الضّيِّف. وأما رعشن وبلعن فللاشتقاق وهو ظاهر. واعلم أن النون قد تكثر زيادتها أخيرا. أما خامسا فنحو سكران وعطشان وغضبان وعثمان ومروان. إلا أن الأصل فى زيادة هذه النون بعد الألف الزائدة، إنما هو للصفات، والأعلام محمولة

(١) يقول سيبويه في ذلك ٢/٣٥٠: «والنون من جُنْدَب وعُنْصَل وعُنْظَب زائدة لانه لايجيء على مثال فُعْلَل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له واكثر ذلك النون ثابته فيه..» ثم قال: «وأما جندب فالنون فيه زائدة لأنك تقول جدب فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه مالا نون فيه.

(٢) يقول سيبويه ٣٢٧/٢: «وتلحق رابعة فيكون على فعلن في الصفة قالوا رعشن وضيفن وعلجن ولانعلمه جاء اسما». وقال المبرد: الضيفن هو الجائي مع الضيف.

عليها. ولهذا قيل إنه متى وُجِدَت ألف ونون حكم بأنهما زائدان إلا أن يقوم دليل على الأصالة كما فى فينا لأنه من الفنن. وأما سادسة نحو زعفران وعنفوان وعقربان. وأما أرْجُوان فقيل أُفْعُلان من رجى يرجو، وقيل افعوال من رجن، وقيل فُعْلُوَان من الأرج. وأما سابعة نحو عبيثران وعنوبران. وتزاد أخيرا للدلالة على الصرف فى الأسماء المتمكنة وبعد ألف التثنية والجمع عوضا من الحركة والتنوين، وللتوكيد فى الأفعال المضارعة والأمر. وفى الأمثلة الخمسة من المضارع.

٩٥١ والسّينُ فى آسْتَفْعَلَ كَآسْتَطَاعَا وَزِيْدَ لِلتَّعْوِيضِ فى آسْطَاعَا

السين تزاد زيادة مطردة فى آستفعل لطلب الفعل ونحوه كما مر. ومصدره وماتصرف منهما كالمستقبل وآسم الفاعل والمفعول. والأمر والنهى كآستخرج استخراجا فهو مستخرج. ودليل الزيادة الإشتقاق وهو ظاهر. ومع كاف الضمير للمؤنث المخاطب وقفا فى لغة بكر نحو أكْرَمْتُكُس ومررت بِكُسْ محافظة على بيان كسرة الضمير. وأما آستطاع فالسين والتاء فيه زائدان وهو آستفعل والهمزة للوصول مكسورة. وفيه ثلاث لغات. إحداها ماذكر، الثانية: آستاع بحذف الطاء والهمزة فيها مكسورة للوصل. أما أنهم حذفوا الطاء التى هى الفاء كَرَاهَة ثقل اجتماعها مع التاء، لأنهما من مخرج واحد، وإما أن التاء حذفت أولا وأبدل من الطاء تاء. الثالثة: اسطاع بحذف التاء لمجانستها الطاء والهمزة بحالها مكسورة للوصل. وفى التنزيل: ﴿فَمَا آسْطَاعُوا أَنْ يَظْهِرُوهُ﴾[١]. وأما آسطاع بفتح الهمزة فى الماضى وقطعها وضمها فى المَستقبل فالسين عند سيبويه[٢] زائدة للعوض عن ثقل حركة العين إلى الفاء. وأشار إليه بقوله: وزيد للتعويض فى آسطاعا. والأصل أطْوَعَ بفتح الواو فلما نقلت الفتحة إلى الطاء لارادة الإعلال، قلبت ألفا لتحركها فى التقدير وانفتاح ماقبلها الأن. ورد المبرد[٣] على سيبويه أمّا أولاً فلأنَّ الشىء إنما يُعَوَّضُ منه

(١) سورة الكهف آية ٩٧.

(٢) سيبويه ٣١٣/٢، ٣٣٢، ٣٣٣.

(٣) يقول المبرد في المقتضب ١٩٨/١: «وأما السين فلا تلحق زائدة إلا في موضع واحد وهو استفعل وماتصرف منه».

إذا لم يكن موجودا، وحركة العين موجودة لأنها منقولة إلى الفاء. وأما ثانيا فلأنها لو كانت للعوض لاطردت فى كل مايوجد فيه الثقل وليس كذلك. والجواب أما عن الأول فلأن العوض إنما كان من ذهاب الحركة عن العين فى الجملة لا عن ذهابها عن الكلمة مطلقا. وأما عن الثانى فلأنه إنما لم يطرد لأنه تعويض جواز لا تعويض وجوب. وقال الفراء: أصله آستطاع فحذفت التاء وقطعت الهمزة وفتحت وهو ضعيف لقطع همزة الوصل فى الاختيار من غير موجب. وقد تُبْدَل من الطاء فى آستطاع المفتوح الهمزة تاء فيبقى آستاع والخلاف فيه ماذكر.

٩٥٢ والهَاءُ فى هِرْكَوْلَةٍ إذْ أصْلُها رَكْلَ وهاءُ أُمَّهاتِ مِثْلُهَا

الهاء تزاد غير مطردة أما أولا كزيادتها فى هركولة عند الخليل[1] لأنه من الركل إذ الهركولة العظيمة الخلق، وهى تركل فى مشيها. وكذلك هَبْلَعُ لأنه من البلع وهو الأكول. والذى عليه الأكثرون أنها أصل فيهما لقلة زيادتها أولا. فعلى الأول وزن هركولة هفعولة وهبلع وهفعل. وعلى الثانى هركولة فعلولة وهِبْلَع فِعْلَل. ونقل عن الأخفش زيادتها أولا فى نحو هجرع وهلقامة، لأنه من الجرع واللقم. وزيدت فى أهراق يهريق بقطع الهمزة فى الماضى، وضم حرف المضارعة فى المستقبل، وفتح الهاء فيهما عوض عن حركة العين كالسين فى اسطاع. وأما ثالثا: نحو فرس سلهب لقولهم فى معناه سَلَبٌ. وأما رابعاً: كالهاء فى أمّهات ووزنها فعلهات. وهى مثل هِرْكَوْلَةٍ فى عدم الإطراد، وهو المراد بقوله وهاء أمهات مثلها. ويدل على زيادتها أنها جمع أمّ.. فالهمزة فاء والميم الأولى عين، والثانية لام والغالب فى الأناسى الأمهات. وفى التنزيل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهَاتِكُمْ﴾[2]. وفى البهائم الامّات. وربما جاء على العكس. وقد جمع الشاعر بين اللغتين فى الأناسى. قال:

إذَا الأمَّهاتُ قَبُحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّـلَامَ بأُمَّاتِكَـا[3]

(١) يقول سيبويه ٣١٢/٢: «أما الهاء فتزاد لتبين بها الحركة، وبعد ألف المد في الندبة والنداء نحو. واغلاماه وياغلاماه..».

(٢) سورة النساء آية ٢٣.

(٣) القائل: مروان بن الحكم من المتقارب. الشاهد في قوله: «الأمهات ــ باماتكا» حيث أن الشاعر

وقيل إنها أصل لقولهم فى الواحدة أمهة بوزن فَعَلَّة كأُبَّهَة. وقال الشاعر:

أُمَّهَتِى خِنْدِفُ واليَأْسُ أبِى ....(1)

وفى كتاب العين أمهة وتَأَمَّهْتُ. والأول أظْهَرُ. أما أولا فلسقوطها فى قولهم أُمٌّ بُنَيَّة الأُمُومَة. وأما ثانيا فلأنه خلاف المسموع. وأما أَمَّهَة فَتَأَمَّهْتُ فشاذان. وتزاد أخيرا للوقف زيادة مطردة. وهى إما لازمة نحو مَهْ وعَهْ وهى إذا بقيت الكلمة على حرف واحد أو غير لازمة نحو لِمَهْ وقِيْمَة وغُلَامِيهْ واغزه. وهو عند بقائها على أكثر من ذلك.

٩٥٣ واللَّامُ نحو عَبْدَلٍ وذَلِكَ كَذَاكَ لِلْبَعِيدِ قُلْ هُنَالِكَا

اللام لا تكثر كثرة غيرها من حروف الزوائد، ولذلك آستَبْعَدَ الجرمي(2) كونها منها لبعد مشابهتها حروف العلة. وقد زيدت فى نحو عَبْدَل وزَيْدَل بدليل عبد وزيد. وفى فَجْحَل وهو الذى تتدانى قدماه وتتباعد كعباه، لأنه فى معنى أفحج وفى هدمل لأنه من الهدم. وفى أسماء الإشارة نحو ذلك وتالك وأولالك. وأما هنالك فهو إشارة إلى مابعد الأمكنة. وإنما زيدت فيها لتدل على بعد المشار إليه، ولذلك

= قد جمع بيع اللغتين. فأم تجمع في الأناسى على أمهات، وفي البهائم: أمات. وهذا الغالب ولكن الشاعر استعمل الحالتين في الدلالة على الأناسى. وهو قليل. وقد استشهد به كل من: شرح شواهد الشافية ٣٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠، شرح التصريح ٣٦٢/٢، المفصل (٢٠٠)، الدرر ٦/١، الهمع ٢٣/١، اللسان ٢٩٥/١٤.

(1) القائل: قصى بن كلاب بن مرة أحد أجداد النبي ﷺ. وتمام البيت:

أمهتى خندف واليأس أبى وحاتم الطائي وهاب المئى

الشاهد في قوله: «أمهتى» حيث ظهرت فيه الهاء على الأصل في الكلمة لأن أصل أم أمهة، ولذلك يجمع على أمهات. ويقال الأمهات للناس، والأمات للبهائم.

وقد استشهد به كل من: جمهرة أشعار العرب ٢٦٧/٣، أمالى القالى ٣٠١/٢، المحتسب ٢٢٤/٢، السمط ٩٥٠، الروض ٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠، الخزانة ٣٠٦/٣، التصريح ٣٠٦/٢، التصريح ٣٦٢/٢، الهمع ٢٣/١، الدرر ٥/١.

(2) انظر: ماكتب عن زيادة اللام في سيبويه ٣١٣/٢، حيث قال: واللام تزاد في عبدل وذلك ونحوه، وتصريف المازني ١٦٥/١، ١٦٦، الخصائص ٤٩/٢.

لا يجمع بينها وبين ها التى للتثنية الدالة على قرب المشار إليه لما بينهما من التضاد. وأما هَيْقَل لذكر النعام[1] فقد ورد فيه هَيْق وهَقْل ويحتمل أن تكون اللام زائدة، والياء أصلية وبالعكس، وهى زائدة فى فيشلة وطبشل لقولهم فى معناهما فيشه وطبش. وقيل اللام فى فيشلة أصلية والياء، ووزنها فيعلة من الفشل وهو سيلان الماء[2]. وقيل اللام فى ورنتل زائدة وإلا لكان الواو إما زائدا أو أصلا. والقسمان باطلان. أما الأول فلامتناع زيادتها أولا لما مر. وأما الثانى فلأن حروف العلة لا تكون فيما هو على ثلاثة أحرف فصاعدا إلا زوائد مالم يعرض التكرير. وقد تقدم بيانه. وأما إذا حكم بزيادة اللام فلا يلزم هذا المحال لأن الكلمة إنما كانت ثلاثية بالواو والمراد أن تكون ثلاثية بغيرها.

٩٥٤ وكُلُّ حَرْفٍ زِيْدَ لَا تُغَيِّرَهْ   بِلَفْظِهِ إذَا وَزَنْتَ تَذْكُرُهْ
٩٥٥ والأَحْرُفُ التى تَكُوْن أصْلاً   قَابِلْ بها إذا وَزَنْتَ فِعْلَا
٩٥٦ وأن تَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ كَرِّرِ   اللّامَ نحو فَعْلَل فى جَعْفَرِ

وقد تبين أنهم لما قصدوا التمييز بين الأصلى والزائد من حروف الكلمة وضعوا قانونا كليا وزنوها به وهو فَعَل، فقابلوا بالفاء والعين واللام الحروف وهو المراد بقوله قابل بها إذا وزنت فعلا. أى قابل بها الفعل إذا وزنت الأصل. فإن كان الموزون ثلاثيا لم يحتج إلى زيادة عليه. وإن كان أكثر من ثلاثة كرر اللام مرتين فى الرباعى وثلاث مرات في الخماسى من الأسماء. فيقال وزن جعفر فعلل، ووزن جحمرش فَعْلَلِل، وإنما آختصت اللام بالتكرير لأن الزائد مجاورها وقد حَجَزت بينه وبين العين والفاء، وإن كان فيه زائد عبروا عن بلفظه فقالوا وزن أحمر أفعل، وضارب فاعل ومضروب مفعول، وصيرف فيعل وكلتبان وهو القراد فعتلان، لأنه من الكلت، وقماص فماعل ودلامس فعامل وكذلك سائر مافيه الزيادة. وأن منها ثلاثة مواضع مستثناة وهو مايكون الزائد فيه مبدلا من تاء الإفتعال، أو للإلحاق أو مكررا من

---

(١) المعجم الوسيط ٢/٩٨٩.

(٢) المعجم الوسيط ٢/٦٩٠.

جنس حرف الكلمة. والمكرر إما أن يكون فاء أو عينا أو لاما وكل واحد منها قد يكون بٱنفراد وقد يكون مع غيره. أما الأوّل فالفاء تكرر إما بغير فاصل نحو دَدَن ووزنه فَعَل، وأما بفاصل نحو كوكب، ووزنه فَوْعَل، وأما العين فتكرر إما بغير فاصل نحو عَلّم وقَطّع ووزنها فَعَّل وإما بفاصل نحو عثوثل وغَدَوْدَن ووزنهما فَعَوْعَل. وأما اللام فإما مع عدم الفصل نحو أحْمَرّ وحدب فى غير الملحق، وقَرْدَدَ ومَهْدَدَ فى الملحق. وإما مع الفصل نحو جلباب وشملال، وأما الثانى فعلى ضربين أحدهما أن تتكرر الفاء والعين نحو [مَرْمَرِيْس][1] ومرمريت ولم يكرر فيه غيرهما. وثانيهما أن تتكرر العين واللام نحو صمحمح وبرهرهة ووزنهما فعلعلة. وأما نحو قلقل وزلزل فالأجود أن وزنهما فَعْلَل، وقيل فَعْفِل. فإن قيل فلم خُصَّ الفعل أعنى الميزان فى مقابلة الأصل دون غيره. فالجواب من وجهين: أحدهما: إنما ٱختاروه إشعارا بأن أصل التصريف للأفعال. وثانيهما لعمومة أفعال القديم والمحدث علاجا كان الفعل أو غير علاج غريزة أو غير غريزة قال الله تعالى: ﴿لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾[2] وإنما وزن الزائد من المكرر بلفظ الأصل لاشتراكهما فى لفظ الأصل، ولأن منها مايلزمه الإدغام عند ٱجتماع المثلين. واعلم أنه إذا كان فى الموزون قلب أو حذف ٱعتبر ذلك فى الوزن. أما القلب فيقال: وزن آدر أعفل ووزن أشياء [أفعاء][3] لأن أصلها شيئا بوزن فعلاء على الأظهر كما مر وحادى عالف على العكس لتأخر الفاء عن اللام، وجائى فالع على رأى الخليل، والقِسِيّ فِلوِعٌ لأن واحده قوس. وأما المحذوف: فيقال وزن قاض فاع ويَدِفَع وفم فل.

٩٥٧ فإنْ بَنَيْتَ فَعْلَلاً من ضَرَبَا تُلْحقه بِجَعْفَر قل ضَرْبَبَا

٩٥٨ وإنْ بَنَيْتَ من وَأى كمَفْعَل مَوْأى على مثالِ مَرْمَى يُجْعَلُ

لما كان علم التصريف مستعصيا على الفهم كباب الأخبار فى النحو، قصد

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (مريس) وهو تصحيف.

(٢) سورة الأنبياء آية ٢٣.

(٣) هكذا في (ق، ك) أما في الأصل (ص) (لفعاء) وماذكر هنا أصح وأفضل

التصريفيون تسهيله بالتصرف فى مادة الكلمة أعنى حروفها بالنقل من الصيغة التى هي عليها إلى صيغة أخرى، ليحصل بذاك التدرب والرياضة فيه. فمعنى قولهم ابن من كذا مثل كذا هو أنك تفك تركيب لفظ كلمة كذا عما كان عليه من البنية، وتركبه على وزن لفظ كلمة كذا جاريا على القانون الذى تقتضيه مماثلة البناء المقصود مماثلته. وذلك أن تقابل الحروف الأصلية التى هى الفاء والعين واللام من المطلوب مثاله فى الحركة والسكون. وتأتى بالزائد على لفظه إن كان فى المقصود مثاله زائد. فإن أُحتيج إلى تكرير كرر أما مرة أو مرتين كما مر، وإن عرض مايوجب الإعلال أعل. ويجوز أن تبنى من الثلاثى رباعيا وخماسيا من غير عكس، ومن الرباعى خماسيا ولا عكس وإلا لكان ذلك هدما لابناء، ولهذه العلة كان الميزان ثلاثيا وهو فَعَلَ، لأنه لو كان رباعيا مثلا لما أمكن وزن الثلاثى إلا باسقاط حرف. وآعلم أنه قد آختلف فى البناء، فذهب سيبويه إلى أنه لا يبنى من العربى إلا عربى مثله. لأن الغرض منه التمرن، وأحكام الأصول العربية دون غيرها. وذهب الأخفش إلى جواز بناء العربى من مثله ومن العجمى بالعكس لأنه أكثر تمرنا ورياضة فى تصرف صيغ الكلم. ومنع الجرمى البناء من شيء مماثلا لآخر مطلقا آختراع ألفاظ لا معانى لها. فعلى قول الجمهور إذا بنيت ثلاثيا فإن واقَعَهُ فى الزنة آمتنع مطلقا فلا يقال: ابن من ضرب مثل رمى، وإن خالفه صح البناء إذا بنيت من ضرب مثل سمع كسرت الراء، وإذا بنيت منه مثل ظرف ضممتها لاغير. وإن بنيت منه رباعيا فإن كان بوزن جعفر وهو الذى أشار إليه المصنف قلت ضربت فتفتح أوله، والباء الأولى، وتسكن ثانية وتكرر الباء مرة واحدة. وإن كان بوزن زبرج قلت ضِرْبِبْ بكسر أوله وسكون ثانية وكسر الباء الأولى وتكرر الباء. وإن كان بوزن سِبَطْر قلت ضِرَبّ بكسر أوله وفتح ثانيه، وإدغام الباء الأولى لسكونها فى الثانية، وإن بنيت منه خماسيا. فإن كان بوزن سفرجل قلت ضَرَبَّبَ كررت الباء مرتين، وأدغمت الأولى لسكونها فى الثانية، وفتحت أوله وثانيه ورابعه، وإن كان بوزن جحمرش قلت ضَرْبَبِبْ بفتح أوله واسكان ثانية وفتح ثالثه وكسر رابعه من غير إدغام. وقس على ماذكر سائر أبنية الرباعى

والخمـاسى مـن الصحيح مطلقا. أما المعتل فنحو وأى بمعنى وعد هو معتل الفاء واللام، إذ فاؤه واو وعينه همزة ولامه ياء، فإن بنيت منه مثل مفعل كما ذكر المصنف قلت مَوْأى بوزن مَوْعد وموهب وموأى، فآنقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما قلبت الياء فى مرمى ألفا. وإن خففت الهمزة بالفاء حركتها على الواو الساكن قبلها قلت موى. ولا يلزم منه قلب الواو ألفا لأنه يؤدى إلى آجتماع إعلالين، وإن بنيت منه مثل جعفر قلت وَأْيًا وأصله وإيي فالهمزة الساكنة فى مقابلة العين والياءان المتحركان فى مقابلة الفاء والراء. ولما تحركت الأخيرة وآنفتح ماقبلها قلبت ألفا. فإن خففت الهمزة قلبتها ألفا لسكون ماقبلها. فقلت. وأيا. وإن بنيت منه مثل سفرجل قلت وأَيًّا، تقلب الثالثة ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها، وتدغم الأولى فى الثانية لسكونها. وإن بنيت منه مثل أَحْمَر قلت أَوْأى. فإن خففت الهمزة قلت أوى. ولا تقلب الواو ألفا لما مر من لزوم آجتماع إعلالين. وإن بنيت منه مثل إِصْبَع بكسر الهمزة وفتح الباء قلت: إِيًّا انقلب من الواو ياء لسكونها وآنكسار ماقبلها. ومن الياء الأخيرة ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها. وإن خففت الهمزة بالقاء حركتها على الياء قبلها حذفتها فصار أيا. وأما بكسر الهمزة والياء فتقول أى تبدل الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها. وتحذف الياء الأخيرة لسكونها وسكون التنوين. وإن بنيت منه مثل عَنْسَل: فإن أخذ على أنه من العنس واللام زائدة قلت وَأْنَل، وإن أخذته من العسلان والنون زائدة من اللام أصل قلت ونأى، وأصله وناى. فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها. وإن خففت الهمزة قلت ونا. ولما كانت الأبنية كثيرة أثرنا فيها الإختصار، لأن من فطانة مايرشده القدر الذى أوردناه. ولك أن تبنى من الصحيح مثله ومثل المعتل. ومن المعتل مثله. ومثل الصحيح. واعلم أن الواو والياء فى المعتل مطلقا قد يشتركان ويختلفان.. أما الأول فإنهما يقعان فاء: نحو وعد وينع ووعد ويسر، وعينا نحو: قال وباع وقول وبيع، ولاما نحو: غزى ورمى وغزو ورمى، وفاء وعينا نحو يوم وويل وبين فى اسم مكان، وعينا ولاما نحو طويت وحَيَيْتُ وقُوّة وحَيّة، وفاء ولاما نحو: وأيت ويديت،

والياء على رأى من يجعل عينها ياء وفاء ولاما ونحو: يبيت. والواو على رأى الأخفش لأن تأليفها عنده من الواو، كما أن يَيَّتُ من الياءات. وقالوا ليس من العربية كلمة فاؤها واو ولامها واو إلا الواو. ولذلك حكموا على نحو: الوغى بأن يكتب الفها ياء لانقلابها عن الياء. وأما الثانى فلأن الواو تقع فاء والياء لاما دون العكس نحو وشيت ووقيت. والواو عينا والياء لاما فى الأظهر نحو طويت وشويت من غير عكس. وأما نحو الحيوان فأصله الحييان فلما آجتمعت الياءات قلبت الأخيرة واوا كراهة آجتماع الأمثال. وذهب المازنى إلى أنها فيه أصل.

٩٥٩ وَٱلْحَذْفُ فى الوَاو وياء وأَلِفْ فمنه مالِغَيْرِ عِلَّةٍ حُذِف

٩٦٠ كالأَب واليَد آعْتِبَاطاً عُرِفَا ومِنْهُ مالِعِلَّـةٍ قَدْ حُذِفَـا

٩٦١ كالحَذْفِ لِاْلْتِقَاءِ سَاكِنَيْـنِ والحذفُ لِاْلْتِقَـاءِ هَمْزَتَيْـنِ

٩٦٢ نحو فَتىً وَصْلاً ونحو أُكْرِمُ أو مُلْحَق به كمثل يُكْرِمُ

لما ذكر أقسام الزائد ومايتعلق به أخذ فى بيان الحذف، لأنه فى مقابلة الزائد وهو ضربان. مطرد وهو ماحذف لعلة فيحذف حيث وجدت العلة. وغير مطرد وهو ماكان لغير علة فيقصر على السماع. ويسمى آعتباطا، مأخوذا من عبطت الناقة وآعتبطتها إذا ذبحتها[1]، ولا علة. والحروف التى تحذف أحد عشر حرفا يجمعها قولك: يخفن حائط وهب. وقد ذكر منها أربعة أحرف وهى الواو والياء والألف والهمزة، ونحن نأتى على الجميع إن شاء الله تعالى. أما الضرب الثانى وهو غير مطرد ففى عشرة أحرف. الواو والياء والألف والهمزة والهاء والنون والياء والحاء والخاء والفاء، أما الواو فنحو قوله أب. وأصله أبو بدليل أبوان فى التثنية. وقولهم أبٌ بَيّن الأُبُوّة. ومنه آبن وأصله بَنَو بفتح الباء والعين فى الأعرف. وقيل لامه ياء لأنه من بنى يبنى، ولأن الولد مبنى من ماء أبيه. ومنه قلة وثبة وكرة لأنها من كورت العمامة. وغَدٌ أصله غَدْوٌ. وقد جاء على التمام قال:

---

(١) انظر هذا المعنى في اللسان «عبط» والمعجم الوسيط ٢/٥٨٠.

.... إنَّ مَعَ اليَوْمِ أخَاهُ غَدْوَا[1]

وأما الياء فنحو قوله يد وأصلها يَدْىٌ بدليل يديت إليه يدا. أى نعمة[2] لأن العطاء يكون باليد. ولقولهم فى التثنية يديان. ومنه مائة. وأصلها ميئة وقد جاء مبين على الأصل، حكاه الأخفش ومنه دم. ولامه ياء على الأكثر بدليل قوله:

.... جَرَى الدَّمَيَانِ بِٱلْخَبَرِ ٱلْيَقِيْنِ[3]

وقيل: لامه واو لقولهم دموان وأما الألف ففى نحو: أم والله. وأصله أما والله فحذفت الألف من أما. وأما الهمزة فتحذف فاء، ونحو ناس عند سيبويه ووزنه عال. ويلتزم الحذف مع الألف واللام فلا يقال الأناسُ إلا فى الضرورة كقوله:

---

(١) القائل: غير معروف من الرجز وتمام البيت:

لاتَقْلُوَاهَــــا وادْلُوَاهَــــا دَلْــــوَا
إنَّ مَعَ اليَــــوْمِ أخَــــاهُ غَدْوَا

الشاهد في قوله: «غدوا» حيث جاءت أصلا للكلمة: غد وهي تشابه أب: أبو وغد: غدو. وفيه شاهد آخر بقوله: «أخاه غدوا» حيثّ أبدل النكرة وهي قوله «غدوا» من المعرفة وهي قوله «أخاه» وإنما كان معرفة لأنه اسم مضاف إلى الضمير وذلك ظاهر. وقد استشهد به كل من المقتضب ٣٢٨/٢، ١٥٣/٣، المنصف ٦٤/١، ١٤٩/٢، المخصص ٦٠/٩، أمالى ابن الشجرى ٣٥/٢، شواهد الشافية ٤٤٩، شذور الذهب ٤٤٤، اللسان (دلا).

(٢) انظر المعنى في المعجم الوسيط ١٠٦٣/٢، واللسان (يدى).

(٣) القائل: من الوافر، اختلف النحاة في نسبة هذا البيت. فنسبه قومه إلى الفرزدق وآخرون إلى الاخطل وآخرون إلى المرداس بن عمرو والبغدادي نسبه لعلي بن بدال بن سليم وتمامه:

فَلَــــو أنَّــــا عَلَــــى حَجَــــرٍ ذُبِحْنَــــا
جَرَى الدَّمَيَــــانِ بالخَبَــــرِ اليَقِيْــــنِ

الشاهد في قوله: «الدميان» حيث ثني كلمة الدم، وجعل لامه ياء ومن المقرر أن التثنية والجمع يردان الاشياء إلى أصولها فمجيء الدميان بالياء يدل على أن اللام المحذوفة عن الدم وهي الياء. وقيل إن أصلها الواو فيقال في التثنية الدموان. وهذه مسألة خلافية بين النحاة وبها كلام كثير. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، ١٥٣/٣، مجالس ثعالب ٣٢٨، المنصف ١٤٨/٢، ابن الشجرى ٢ /٣٤، الإنصاف رقم ٢٢٨، ابن يعيش في شرحه ١٥١/٤، ٥ /٨٤، ٢٤٩، الخزانة ٣٤٩/٣، شواهد الشافية ١١٢، الأشموني ١٠٩/٤، المقرب ٤٤/٢.

إنَّ المَنَايَـــا يَطْلَعْـــنَ عَلَـى الأُناسِ الآمِنِيْنَــا[1]

وقيل أنه من ناس ينوس إذا تحرك. وقيل مقلوب من نَسِيَ كما مر. وعَيْناً نحو تَرى. وأصله تُرْءَى بالهمزة. وقد جاء على الأصل في الشعر. قال:

رَأتْ عَيْنَـىّ مَالَـمْ تَرْأيَـاهُ كِلاَنَـا عَالِـمٌ بالتُّرّهَـاتِ[2]

ولاما نحو أشياء عند الفراء. وأما الهاء: ففى فوك بدليل فُوَيْهٌ وأفْوَاهٌ. وفى شاة وأصلها إما شَوَهَة بتحريك العين التى هي الواو، فلما تحركت وانفتح ماقبلها قلبت ألفا. وأما شَوْهَة بسكونها إذا هو الأصل. إلا أنه لما باشرت الواو التاء تحركت لها فقلبت ألفا. وأما النون ففى نحو مذ وإنْ إذا خففت، وأما الباء فمن رب إذا خففت. وقرىء: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا﴾[3] بالتخفيف. وأما الحاء فمن نحو حَرٍ، وأصله حرح بدليل حريح وأحراح. وأما الخاء فمن بخ إذا خفف. ويقال لتعظيم الشى وتفخيمه[4]. وأما الفاء فمن سوف فى نحو سو أفعل ومن أف مخففة.

(١) القائل: ذوجدن الحميري. الشاهد في قوله: «الأناسى» حيث اجتمعت أل التعريف والهمزة وهذا لايكون إلا في الشعر. والقياس أن نقول الناس فأصله أناس فحذفت الهمزة وعوض عنها أل، إلا أنها ليست لازمة إذ يقال في السعة أناس وهذا يدل على أن أل في البيت ليست عوضا من الهمزة، إذ لو كانت عوضا لم يجز أن يقال: ناس من غير همزة ولا أل، إذ لايجوز الخلو عن العوض والمعوض عنه وسيبويه يعتبرها عوضا من الهمزة. وقد استشهد به كل من: مجالس العلماء ٧٠، الخصائص ٣/١٥١، ١/١٢٤، ابن الشجرى في أماليه ١/١٢٤، ٢/١٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٩، ٥/١٢٦، الخزانة ١/٣٥١، شرح شواهد الشافية ٣٩٦.

(٢) القائل: سراقة بن مرداس البارقي من الوافر. الشاهد في قوله: «ترأياه» فقد ذكر سيبويه أن كل شيء كان في أوله زائدة من الزوائد الأربعة نحو أرى، ترى يرى، ترى، فإن العرب لاتقول ذلك بالهمز. أي أنها لاتقول: أرأى ونرأى ونحوهما وذلك لأنهم جعلوا همزة المتكلم في أرى تعاقب الهمزة التي هي عين الفعل، وهي همزة أرأى حيث كانت همزتين، وإن كانت الأولى منها زائدة والثانية أصلية. وكأنهم إنما فروا من التقاء همزتين، وإن كان بينهما حرف ساكن وهو الراء. ثم حملوا سائر حروف المضارعة على الهمزة. وقد جاء أراهم على الأصل وهو قليل. وقد استشهد به كل من: نوادر أبى زيد ١٨٥، المحتسب ١/١٢٨، الخصائص ٣/١٥٣، أمالى ابن الشجرى ٢/٢٠، ابن يعيش في شرح المفصل ٩/١١٠، شواهد الشافية ٣٢٢، المغنى ٢٧٧، ديوانه ٧٨.

(٣) سورة الحجر آية ٢.

(٤) انظر هذا المعنى في المعجم الوسيط ١/٤٠.

وأما الضرب الأول وهو ماحذف لعلة فمنة ماحذف لالتقاء الساكنين فى الوصل نحو عصا وهذا قاض يافتى حذفت الألف والياء لسكونها وسكون التنوين، وهذا الحكم مطرد فى كل حرف علة لقيه ساكن بعده غير مدغم سواء كان الساكن الذى يليه من نفس الكلمة نحو قم وبع وخف أو من كلمتين نحو يرمى الغرض ويغزو الجيش، ويخشى القوم. وقوله نحو فتى وَصْلاً مثال لما يُحْذَفُ لالتقاء الساكنين. وآحترز بقوله وصلا عن الوقف. فإنه لاحذف فيه لعدم موجب الحذف وهو التقاء الساكنين. قوله والحذف لالتقاء همزتين أى ومن المطرد ماحذف لالتقاء همزتين وذلك فى مضارع أفعل نحو أكرم فى مثاله وأصله أأكرم بهمزتين، الأولى همزة المتكلم والثانية الزائدة فى أكرم. فآستثقل آجتماعهما فحذفت الثانية، لأن الأولى لمعنى وهو المضارعة، ولأن الثقل حصل بالثانية ثم ألحق به تكرم ويكرم ونكرم. وإن لم تلتق فيه همزتان لئلا يختلف بناء المضارع من المثال الواحد وهو المراد بقوله: أو ملحق به كمثل يكرم أى حمل على المتكلم بقية الصيغ طردا للباب. وقد جاء على الأصل فى الشعر. قال:

فَإِنَّـــــهُ أهْـــــلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَـــــا(١)

فإن كانت الهمزة الثانية فاء الفعل نحو أسس وأخذ وأدى. فإنها تبدل واوا نحو أوسس وأودى وأوخذ ولا يحذف.

٩٦٣ والوَاوُ بَيْنَ الكَسْرِ واليَاءِ حُذِفْ مُطَّرِداً كَيَعِدُ الحُكْمُ عُرِفْ

الواو تحذف حذفا مطردا فى المضارع إذا وقعت فاء بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ظاهرة أو مقدرة. فالظاهرة نحو يَعِدُ ويَلِدُ. والأصل يَوْعِدُ ويَوْلِدُ. والمقدر نحو

(١) القائل: أبو حيان الفقعسى من الرجز المشطور، الشاهد في قوله: «يؤكرما» حيث جاء به على ماهو الأصل الأصيل فيه، ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفا، وذلك حين اضطر إلى إقامة وزن البيت، وليست الضرورة إلا معاودة الأصول المهجورة. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٩٨/٢، الخصائص ١٤٤/١، المخصص ١٠٨/١٦، الإنصاف ٦٠٥، أوضح المسالك رقم ٥٨٠، الخزانة ٣٦٨/١، شواهد الشافية ٥٨، شواهد العينى ٥٧٨/٤، ٥٩٣، التصريح ٣٩٦/٢، الهمع ٢١٨/٢، الدرر ٢٣٩/٢، الأشموني ٣٤٣/٤، اللسان (كرم).

يَهَبُ ويَسَعُ لَأَنَّ أَصْلَهُ الكسر، والفتح عارض لأجل حرف الحلق. وإنما حذفت الواو طلبا للخفة لأن الياء والكسرة لما كانتا متجانستين آستثقل وقوع الواو المغايرة [لما][1] بينهما، إذ هى فى تقدير ضمتين. وأما حذفها فى سائر حروف المضارعة نحو أعد ويعد وتعد، فحمل على الياء لما مر فى حمل يكرم ومابعده على أكرم، وكذلك الأمر نحو عد وزن. [والمصدر][2] إذا كان فيه التاء وهو مكسور الفاء نحو عدة وزنة. وفى القيود المذكورة لحذف هذه الواو آحترازات: فيا الواو عن الياء نحو بيع التمر يبيع، ويَسَّرَ الناقة إذا قسم لحمها أجزاء[3] ييسرها. فإنها لا تحذف لمجانستها لما قبلها وهو الياء، وبكون الياء مفتوحة عن المضمومة من نحو يوعد مضارع أوعد. فإن الواو هاهنا لا تحذف لئلا يؤدى إلى الإجحاف بالكلمة بحذفها مع حذف همزة أفعل، ولأن الواو جانسها ماقبلها وهو ضم الياء، وبكونها بين ياء وكسرة عن وقوعها بين ياء وفتحة نحو يوجل وكذلك يوعد، فيما لم يسم فاعله لفوات فتح الياء وكسرها بعد الواو. وأشار إلى القيد الأول بقوله والواو إلى الثالث بقوله بين الكسر والياء وآجتزأ عن الثانى بالمثال فى قوله كَيَعِدُ إلى آخره. وآعلم أن معتل الفاء من الواو يأتى على أوجه. أحدها: أن يكون مفتوح العين فى الماضى ومكسورها فى المضارع، فلا يجوز فيه إلا الحذف لما مر نحو وعد يعد.. ووصب الدين إذا دام يصب. وفى التنزيل: ﴿وَلَهُ الدِّيْن وَاصِبًا﴾[4] وثانيها: كسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع لغير حرف الحلق، على العكس مما قبله، وليس فيه إلا الإثبات نحو وجل يوجل لوقوع الفتحة بعد الواو. وفى مضارع وجل أربع لغات: فتح العين وهى القياس، وياجل بقلب الياء ألفا آجتزاء بأحد الشرطين، وينجل تقلب الواو ياء كراهة لاجتماعهما، وينجل بكسر الياء لتنقلب الواو ياء. وثالثها: كسر العين فى الماضى المضارع. ويتعين الحذف بنحو ورث

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الاصل (ص) (لها) وهو تصحيف.

(٢) هكذا في (ن، ك) وقد سقطت من الاصل (ص) والافضل وجودها.

(٣) انظر هذا المعنى في المعجم الوسيط ٢/١٠٦٤، اللسان «يسر».

(٤) سورة النحل آية ٥٢.

يرث ووثق يثق وومن يمن. وأما وسع يسع ففتحته عارضة لحرف الحلق. ورابعها: فتح العين فيهما عكس ماقبله نحو وضع يضع ووهب يهب. وولغ[1] يلغ وليس فيه إلا الحذف لأن الفتح عارض لأجل حرف الحلق. وأما وذر فاصله يوذر بالكسر. وإنما فتحت عينه التى هى الذال وإن لم تكن حرف حلق ولا لامه، حملا على يدع إذا كان بمعناه فعروض الفتحة منه كعروض الضمة فى يجد فى لغة بنى عامر. فحذف الواو فيهما نظرا إلى الأصل. وخامسها: ضم العين فيهما وليس فيه إلا الإثبات لانتفاء علة الحذف نحو وجه يوجه، ووضو يوضؤ، ووجف يوجف.

٩٦٤ وَخفَّفُوا الهَمْزَةَ بالحَذْفِ كخَبْ   فى الخَبْءِ إذْ سُكِّنَ قَبْلَهَا وَجَبْ

تحقيق الهمزة هو الأصل والتخفيف على خلافه. ولما كان تخفيف الهمزة لا يعدو ثلاثة أقسام: الحذف وبين بين والإبدال. وذكر التخفيف لكون الحذف الذى الكلام فيه قسم منه وهو أبلغ فى التخفيف. وأحكام الهمزة متعلقة بحركة ماقبلها وسكونه وبحركة نفسها. ولا تعلق لها بما بعدها. والتخفيف ضربان مقيس وغير مقيس. فالمقيس هو تخفيفها من الأوجه المذكورة بعد إلقاء حركتها على ماقبلها، وغير المقيس هو الحذف من غير إلقاء. واعلم أن الهمزة إذا كان ماقبلها ساكنا. فإن كان صحيحا، وألقى حركتها عليه طلبا للتخفيف وجب حذفها سواء كان الساكن قبلها من كلمة واحدة نحو خبء وجزء أو من كلمتين نحو من أبوك ومن أمك وكم إبلك، وإنما وجب الحذف لامتناع إبدالها وجعلها بين بين. أما الإبدال فلأنه يؤدى إلى الجمع بين ساكنين. وأما بين بين فلأنه يقربها من الساكن. فيؤدى إلى الجمع بين الساكنين كما يأتى بيانه. وإن كان معتلا فإن كان ألفا جعلت بين بين، وإن كان واوا أو ياء أصليين نحو شيء وسوء، أو ضميرين نحو آضربوا أحمد وآضربى أخاك، أو إعرابا للأسماء الستة نحو: هو أبوك. أو التثنية

---

(١) وَلَغَ الكَلْبُ وغيره من السباع في الإناء ومنه وبه — يَلَغُ ويالَغُ ولغاً ووُلُوغاً ولغانا: شرب مافيه بأطراف لسانه، أو أدخل فيه لسانه فحركه فهو والغ وهي والغة. اللسان «ولغ»، والمعجم الوسيط ١٠٥٧/٢.

نحو مررت بغلامى أبوك أو الجمع نحو قاضوييك وبنى ابراهيم، أو زائدين للإلحاق نحو الجواب فى المكان المتسع. فإن الواو فيه للإلحاق بجعفر. فإن حركتها فى الجميع تُلْقَى على الساكن قبلها، وتحذف إذا أريد تخفيفها كما فى الصحيح. وإن كانا زائدين فياتى حكمهما.

(باب الإبدال)

٩٦٥ وأحْرُفُ الإبْدَالِ يَأْتِي التَّبْيِينْ بِحَصْرِهَا فى أجُهِدْتُمْ طَاوِيْنْ

إبدال الحرف هو عبارة عن إقامة الحرف مقام آخر فى محله بعد حذفه طلبا للمناسبة مطلقا أو الضرورة. والفرق بين البدل والعوض أن العوض يكون فى غير محل المعوض منه، كالالف فى آبن والياء فى سفيريج. فإنهما فى غير محل اللام، بخلاف البدل. والفرق بين القلب والبدل: أن القلب لا يكون إلا فى حرف اللين، والبدل يكون فيها وفى غيرها. فهو أعم من القلب. وآختلف فى حروفه فذكر المصنف أنها أحد عشر[1] يجمعها أجهدتم طاوين، ثمانية من حروف الزيادة والجيم والطاء والدال من غيرها، وإليه ذهب أبو على فى التكملة، وأبو الفتح وابن السراج. وقال الزمخشرى[2]: إنها ثلاثة عشر يجمعها: آستنجده يوم طال. وهى حروف الزيادة مع ثلاثة أحرف. وقال قوم: إنها خمسة عشر حرفا: الزوائد العشرة والطاء والدال والجيم والضاد والزاى يجمعها آستنجده يوم طال زض، وآعلم أن الطريق إلى معرفة كون الحرف بدلا من غيره يكون بأُمور. أحدها: الإشتقاق: كتجاة وميزان فإنهما من المواجهة والوزن: وثانيها: [كثرة][3] الأصل وقلة الفرع

(١) يشارك ابن معطي سيبويه في عدد الحروف حيث يقول سيبويه، ٣١٣/٢: «هذا باب حروف البدل... وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى وثلاثة من غيرها..» ويوافقهما أيضا المبرد في المقتضب حيث يقول ١٩٩/١ «وهي أحد عشر حرفا، منها ثمانية من حروف الزوائد التي ذكرناها وثلاثة من غيرها..».

(٢) شرح المفصل ٧/١٠، ٨.

(٣) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (كسرة) وهو تصحيف.

كالثعالبى فى الثعالب، وثالثها: كون البناء فرعا والحرف المبدل منه موجود فى البناء. الأصل زائد نحو الضوارب. فالواو بدل من الألف الزائد فى ضارب. ورابعها ظهور الأصل فى الفرع نحو أمواه ومُوَيْه.

٩٦٦ والهَمْزُ قَدْ يُحْذَفُ إذ يُخَفَّفُ يُبْدَلُ منه مثل رَأْسٍ أَلِفُ

٩٦٧ ومثل مُؤَمِنٍ بواو يُبْدَلُ ومثل بِئْر محض يَاءٍ يُجْعَلُ

٩٦٨ وإنْ فَتَحْتَهَا وضُمَّ أو كُسِرْ مَاقَبْلَهَا كَمُؤَنٍ أو كمِئَرْ

٩٦٩ أَبْدَلْتَها للضَّم واواً فُتِحَتْ كَذَا لِكسْرٍ صَارَ ياء حُرّكَتْ

وقد بينا أن الهمزة تخفف من ثلاثة أوجه الحذف والإبدال وجعلها بين بين، ولكل واحد منهم حكم يتعلق بالحذف والبدل. أما مايتعلق بالحذف فقد مر ذكره، وأما ما يتعلق بالبدل فقد ذكر أن حروف المد واللين والهاء تبدل من الهمزة. وقيل: إن الغرض من بيان ذكر البدل ماوقع فيه الحرف بدلا عن غيره، لا ما أبدل غيره منه. وهاهنا قد ذكر مايبدل من الهمزة. ويمكن أن يقال أن المراد ذكر مايبدل من الهمزة، إلا أن ذكر البدل يستلزم ذكر المبدل منه. لأنه لم يعتبر فى حروف البدل الترتيب. وإذا تقرر هذا فآعلم أن تخفيف الهمزة ضربان: أحدهما: تخفيف الهمزة المفردة.وثانيهماتخفيفها إذا اجتمع همزتان. أما الأول فإن لم تقع الهمزة أولا فلا يخلو إما أن تكون ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة دبْرها حركة ماقبلها إذ لا حركة لها فى نفسها . فإن كانت فتحة قلبت ألفا نحو رأس وقرأ. وإن كانت ضمة قلبت واواً نحو مؤمن ولؤم . وإن كانت كسرة قلبت ياء نحو بيروجيت وسواء كانت مع الحركة فى كلمة كما ذكر أو فى كلمتين نحو إلى الهدى ايتنا، والذى ايتمن. يقول: ايذَنْ لى. وإن كانت متحركة فإن كان ماقبلها ساكنا صحيحا أو واوا أو ياء أصلين أو علامة إعراب مطلقا، ألقى حركتها على ماقبلها، وخففت بالحذف متصلا كان أو منفصلا كما مر فى حذف الهمزة فى نحو خبء. وإن كان معتلا زائدا، فإن كان واوا أو ياء مدتين أو ماتناسبه المدة كياء التصغير، قلبت الهمزة إليه وأدغم فيها كمقرؤة وخطيئة وأقيس. وإن كان ألفا

جعلت بين بين، لان الألف لا يدغم. فلو أبدلت لزم إدغام الألف فيها، ومعنى بين بين: أن تجعل بين نفسها وبين الحرف الذى منه حركتها، فيقال هذا كساؤك فتجعل بين الهمزة وبين الواو، وفى مررت بكسائك بين الهمزة والياء، ورأيت كساءك بينها وبين الألف. وإن كان ماقبلها متحركا فلها معه تسعة أحوال. لأنه يكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وحركتها إما فتحة أو ضمة أو كسرة. والحاصل من ضرب الثلاثة فى مثلها تسعة. فإن كانت حركتها فتحة، فإن آنضم ماقبلها أُبدلت واوا نحو مؤن وجؤن جمع مونة وجونة. وإن آنكسر أبدلت ياء نحو مير جمع ميرة. وإنما أُبدلت لامتناع جعلها بين بين. وقد جعلها يونس هنا بين بين وهو شاذ. وماعدا ذلك فهى فيه بين الحرف الذى منه حركتها وبين الهمزة، وهى المفتوحة المفتوح ماقبلها نحو سأل وقرأ، والمضمومة وقبلها الحركات الثلاث. فالضمة نحو رؤس وكؤس والفتحة نحو رؤف [ونئوم][1] والكسرة نحو: المستهزئون وسنقرئك عند سيبويه والخليل خلافا للأخفش. فإنه أبدلها ياء خالصة، والمكسورة ومثلها كذلك فالفتحة نحو سئم ويئس، والضمة نحو سئل، والكسرة نحو خاطئين ومستهزئين. وإن وقعت الهمزة أولا نحو أب وأم فليس فيها إلا التحقيق لأن جعلها بين بين يؤدى إلى الإبتداء بما يقرب من الساكن. وأما الثانى وهو تخفيف الهمزة عن آجتماع همزتين. فإن كانا فى كلمة واحدة فلابد من تحرك الأولى، والثانية إن كانت ساكنة وجب إبدالها حرف لين من جنس حركة ماقبلها كراهة آجتماعهما، فتقلب ألفاً بعد الفتحة، وواوا بعض الضمة، وياء بعد الكسرة. نحو أدم وأؤتمن وأيت. وإن كانت متحركة فكذلك، فتقلب المفتوحة ألفاً نحو أَأَتْ زيداً، والمكسورة ياء نحو أيمة جمع إمام على أفعلة، والمضمومة واوا نحو أعطى زيد درهما. وإن كانا فى كلمتين ففيهماخمسة أوجه تخفيف: تخفيفهما معا إذ هو الأصل، وتحقيق الأولى وتخفيف الثانية وعكسه. وهو تخفيف الأولى وتحقيق الثانية وتحقيقهما معا والفصل بينهما بألف.

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (لؤم).

٩٧٠ وأبْدَلُوا الهَمْــزَةَ فى أَرَقْتُ هاء وإِيَّــاكَ وفى أَنَــرْتُ

يريد بيان ابدال الهاء من الهمزة. فآعلم أن الهاء قد أبدلت من أربعة أحرف: الهمزة والألف والياء والتاء. ولما كان إبدالها من الهمزة هو الأكثر ذكره. أما من الهمزة ففى نحو أرقت وأياك وأنرت. أما أرقت فقالوا فيه هرقت. فأبدلوا من الهمزة الزائدة ها يقال هراق الماء إذا صبّه يهرقه بفتح الهاء. وأراقة يريقه إراقة، وأما أهراق الماء بالهمز مع الهاء فقيل الهاء زائدة عوض من حركة العين فهى كالسين فى آسطاع. وأما إياك فقالوا فيه هياك. فأبدلوا من الهمزة هاء. وقرىء شاذا ﴿إِيّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِيْن﴾[1] وأما أنرت الثوب إذا جعلت له نيرا أى علما، فقالوا فيه هنرت فأبدلوا الهاء من الهمزة الزائدة. وقالوا فى أرحت الدابة هرحتها وفى أردت الشيء هردته، وفى لأنك قائم لهنك قائم. قال:

.... لِهَنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيّ كَرِيْمُ[2]

وفى أما والله: لقد كان كذاهما والله. وفى هن فَعَلْتَ فَعَلْتُ. والأصل فى إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ فأبدلوها من همزة إن الشرطية. وأما إبدالها من الألف ففى قولهم إِنَّهْ فى إِنَّا وفى مَهْمَه إذا الأصل ماما، فأبدلت من ألف ما الأولى. وأما قوله:

وَقَـدْ رَابَنِـى قَوْلُهَـا يَاهَنَـاهُ ....[3]

---

(١) سورة الفاتحة آية ٥.

(٢) القائل: رجل من بنى نمير لم يسمه الرواة. من الطويل وأخطأ من نسبه إلى محمد بن سلمة لأنه من الرواة. وتمام البيت:

أَلَا يَاسَنَـــا بَرْقٍ عَلَـــى قُلَـــلِ الحِمَـــى
لِهَـــنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَـــىّ كَرِيْـــمُ

الشاهد في قوله: «لهنك» حيث حذفت همزة أنك وأبدلت هاء. والهمزة والهاء يتعاقبان في كلام كثير من العرب، ولربما زادوا بعد الهمزة هاء وذلك إمارة تقاربهما وتجانسهما. وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ١١٣، الخصائص ١/٣١٥، ٢/١٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٣، ٩/٢٥، المقرب ١/١٠٧، الخزانة ٤/٣٣٩، المغنى ٢٣١، الهمع ١/١٤١، الدرر ١/١١٨، اللسان (لهن).

(٣) القائل: امرؤ القيس من المتقارب. وتمام البيت:

=

فقيل الهاء فى هناه مبدلة عن ألف منقلبة عن واو وهى لام الكلمة فى أحد الأقوال. وأما إبدالها من الياء ففى قولهم: هذه أُمَّةُ الله. والأصل هذه فأبدل من الياء هَا وليست الياء للتأنيث لأنه يفهم من الصيغة، بل هى عين الكلمة. وقيل: إنما تبدل هاء فى الوقف نحو هذه. وأما فى الوصل فيقال هذى وهو الأصل. وقد أُبدلت من الياء فى نحو هنيهة تصغير هنوة فقلبت الواو ياء لاجتماعهما، وسبق الأول منهما بالسكون، وآدغامها فى الثانية، ثم أُبدل منها الهاء كراهة آجتماع التضعيف. وأما إبدالها من التاء ففى نحو: قائمة وقاعدة فى الوقف فى الأعرف.

٩٧١ وَأبْدَلُوا الألِفَ هَمْزاً لِتَصِحْ فى مثل حَمْرَاءَ وصحراء يَضِحْ

٩٧٢ كذاك مع شذوذه شَأَبَّـــهْ مثل الضَّالين رووا دابَّـــه

إبدال الهمزة من الألف ضربان. واجب مطرد وجائز شاذ. أما الأول فمن ألف التأنيث الواقعة بعد الألف الزائدة عند سيبويه نحو حمراء وصحراء. فالهمزة فيهما بدل من ألف التأنيث لوقوعها طرفا بعد ألف المد، لأن الأصل أن يقال: حمرا وصحرا بألف واحدة بوزن سكرى، فلما اجتمعت ألف المد وألف التأنيث قلبت الثانية همزة لامتناع آجتماعهما لسكونهما وآمتناع حذفهما أو حذف أحدهما لآختلال المعنى المقصود، وقلب ألف المد لزواله بالحركة. ويدل على أن أصل الهمزة الألف أمران أحدهما: الرجوع إلى القصر فى الضرورة كقوله:

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُم .... (١)

= وَقَـــدْ رَابَنِـــى قَوْلُهَـــا يَاهَنَـــاهُ
وَيْـــحَكَ أَلْحَـــقْتَ شَرًّا بِشَرّْ

الشاهد في قوله: «ياهناه» حيث يرى الشارح أن الهاء في آخر الكلمة منقلبة عن الألف، والألف منقلبة عن واو هي لام الكلمة. وقد استشهد بها الشارح لبيان ذلك.

وقد استشهد به كل من جمل الزجاجي ١٧٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٤٨/١، ٤٢/١٠، ٤٣، أمالي ابن الشجرى ١٠١/٢، شواهد العينى ٢٦٤/٤، الأشموني ٣٣٤/٤، يس ٣٦٨/٢، ديوانه ١٦٠.

(١) القائل: الأحوص. وقيل أعشى همدان وهو من الطويل. وتمام البيت:

=

وثانيهما: ردها إلى الألف فى الجمع وقلبها ياء لانكسار ماقبلها كقوله:

وَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرٍ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا[1]

وقد مر بيانه فى التذكير والتأنيث وما فيه من الخلاف. وقوله ليصح معناه أن ألف التأنيث إذا أبدل همزة صار حرفا صحيحا قابلا لجميع حركات الإعراب. وقوله يَضِحْ من قولهم وضح الشيء يَضَحُ إِذَا ظَهَرَ أى يظهر إبدال الهمزة فى مثل حمراء أو صحراء ظهورا جليا لما مر من الدليل عليه. وأما الثانى وهو الشاذ الذى لا يطرد بل يتوقف على السماع، فابدالها من الألف قبل الحرف المشدد نحو شابة فالهمزة بدل من الألف لأن الأصل شَابَّة ودَابّة فلما كرهوا الجمع بين ساكنين وهو الألف والياء الأولى المدغمة فى الثانية همزوا الألف وقالوا: آبياض وآدهام. فهمزوا الألف فيهما لما مر. ومنه قراءة أيوب السختيانى ﴿وَلَا الضَّالِيْن﴾[2] بابدال الألف همزة لسكونها وسكون اللام الأولى من الضالين بعدها. وقد أُبدلت من الألف فى نحو العالم، إن لم يكن بعدها حرف مشدد. قال:

=

يَمُــــــــرُّونَ بِالدَّهْنَاخِفَافــــــــاً عِيَابُهُــــــــم
وَيَرْجَعْـــــنَ مِنْ دَارِيْــــــنِ بُجْــــــرَ الحَقَـــــائِبِ

على حين ألهى النــــــــاس جل أمورهـــــــم
فنُـــــدلاً زريـــــــق المال ندل الثعـــــــالب

الشاهد في قوله: «بالدهناء» حيث أن أصل الهمزة الألف، وقد عاد الشاعر إلى القصر هنا للضرورة «الدهناء» وقد استشهد به كل من: سيبويه ٥٩/١، الإنصاف ٢٩٣، شواهد العينى ٤٦/٣، التصريح ٣٣١/١، الأشموني ١١٦/٢، ٢٥٨، اللسان (بذل)، ملحقات ديوانه ٢٨٩، وشرح ابن عقيل ١٧٨/٢.

(١) القائل: الوليد بن يزيد: الشاهد في قوله: «الصحاريا» حيث أنه جمع صحراء، فلما قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياء قلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيث ياء أيضا والألف هنا هي بدل من ألف التأنيث كالتي في نحو حبلى وسكرى. وقد استشهد البغدادي في الخزانة ٣٢٤/٣.

(٢) سورة الفاتحة آية ٧.

.... وَخَنْدَفٌ هَامَةُ هَذَا العَأْلَمِ[1]

٩٧٣ والوَاوُ واليَاءُ إِذَا تَحَرَّكَا مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ لازِمٍ فَلْيُشْرَكَا

٩٧٤ في الإنقلاب ألفاً نحو رمى ومثل مَرْمَى ودعا وكالعَمَا

٩٧٥ مَالَمْ يَجِيْئَا فى مِثَالِ الخَوَنَةْ ومَيْلِ وَدَعَوَاتِ بَيِّنَةْ

يريد بيان إبدال الألف من أختيها وهما الواو والياء. فآعلم أن الواو والياء إذا كان فى اسم أو فعل، وتحركا حركة لازمة وقبلهما فتحة ــ لا مانع مطلقا ــ قلبا ألفا، إما آستثقالا للحركة مطلقا عليهما للزومها، وإما كراهة ثقل آجتماع الأمثال. لأن كل واحد منها يقدر بحركتين. فإذا آنضم إلى حركته وحركة ماقبله، آجتمع فى التقدير أربع حركات متوالية فى كلمة واحدة وذلك مستثقل. ويكونان إما عينين أو لامين لامتناع آنقلاب الفاء ألفا. فالعينان كقال وباع وباب وناب. واللامان نحو دعا ورمى وعصا ورحى وقلبهما لاما أقوى من قلبهما عينا، لأن اللام محل التغيير لكونه طرفا. ولذلك إذا آجتمع مايقتضى إعلالهما، أعل اللام دون العين. فإن وجد مانع لم يقلبا. وهو إما سكون ماقبلهما نحو قَاْول وبَاْيع. ولا يرد نحو كساء ورداء، لأنهما قلبا همزة من أول وهلة على الأصح. أو سكون مابعدهما نحو دعوا ورميا وغليان ونزوان وصحيان، لأن قلبهما يؤدى إلى الجمع بين ساكنين المستلزم لحذف أحدهما، أو الجمع بين إعلالين نحو هوى وشوى، لأن اللام لما آنقلبت ألفا

---

(١) القائل: العجاج. وهو من الرجز. وتمام البيت:

يَادَارَ سَلْمَى يَاآسْلَمِى ثم آسلمى

فَخِنْدِفُ هامَةُ هَذَا العَأْلَمِ

الشاهد في قوله: «العالم» حيث همز عالم و ذلك من قبل أن الألف في العالم تأسيس لايجوز معها إلا مثل ساجم ولازم. فلما قال ياآسلمى ثم آسلمى همز العالم لتجرى القافية على منهاج واحد في عدم التأسيس. وقد استشهد به كل من: الخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٩، الإنصاف ١٠٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٢/١٠، ١٣، شواهد الشافية ٤٢٨، الدمنهوري ١٠٨، اللسان (سحم، علم) ديوانه ٥٨ ملحقات رؤبة ١٨٣، المفصل ٣٦١.

فيهما لتحركها وآنفتاح ماقبلها، آمتنع قلب العين لئلا يؤدى إلى الجمع بين إعلالين. وإذا عرفت هذا فقوله والواو والياء إذا تحركا إشارة إلى الشرط الأول من الشرطين المذكورين وهو تحركهما. وآحترز به عن كونهما ساكنين نحو ثوب وبيت، فإنهما مع انفتاح ماقبلهما، لم يقلبا لعدم توفر أحد الشرطين وهو تحركهما. وكان ينبغى أن يقول إذا تحركا حركة لازمة ليخرج ماتحركا فيه بحركة عارضة نحو: لو آستطاعوا، ولو أنك بالقاء حركة أن على الواو، ولا يقال حركة الإعراب عارضة فى نحو عصا ورمى. وقد قلبا لأجلها، لأنا نقول مطلق حركة الإعراب لازمة فى الوصل. وحذفها فى الوقف عارض بخلاف حركة التقاء الساكنين، فإن الأصل عدمها. وقوله من بعد فتح لازم: إشارة إلى الشرط الثانى لقلبهما، وهو آنفتاح ماقبلهما نحو عَوْض وطَوْل. وآحترز بقوله لازم عن الفتح العارض نحو عور وحول لأنه فى معنى أعور أحول وصيد البعير لأنه فى معنى أصيد، فالأصل السكون والفتح عارض. ولا يقال آحترز به عن مثل دعوات وظبيات لكون ماقبلهما ساكنا فى المفرد نحو دعوة وظبية والحركة عارضة فى الجمع لأنا نقول آمتناع قلب الواو والياء فى دعوات وظبيات إنما كان لئلا يؤدى إلى آجتماع ألفين لما مر، بدليل آمتناع قلبهما فى قطوات وفتيات، ووجوب قلبهما فى المفرد نحو قطاة وفتاة، لتحركهما وآنفتاح ماقبلهما. قوله فليشركا فى الإنقلاب ألفا، يعنى الواو والياء إذا وجد الشرطان اللذان ذكرهما وقد مرت علته. وقوله نحو رمى مثال للفعل وآنقلاب الياء التى هى اللام فيه ألفا. وذكره أولا لأنه الأصل فى الإعلال. قوله: ونحو مرمى مثالا لانقلابها كذلك فى الإسم. قوله ودعا مثال لانقلاب الواو التى هى لام فى الفعل ألفا. وقد مر مثال كونها عينا فى الفعل نحو قال وباع. وفى الإسم نحو باب وناب. قوله مالم يجيئا فى مثاله الخونة وميل. أما ميل فمنبهة على الأصل، وأما الخونة فمنهم من يعلها ويقول خانة لتحقق الشرطين فيها وهو تحركها وآنفتاح ماقبلها. ومنهم من لم يعلها وهو الأكثر. إما منبهة على الأصل فى مثل سادة وعادة. وإما أن تاء التأنيث أخرجت الكلمة عن وزن الفعل، وأجبت له التصحيح إذ الفعل هو

الأصل فى الإعلال، كما أخرجتها ألف التأنيث عن شبهه نحو الحيدى والصورى. والألف والنون فى نحو الجولان والطوفان والجبلان. ومنعتها القلب. وأما نحو ماهان وداران فأصلهما موهان ودوران عند سيبويه والقلب شاذ، وقال المبرد: القلب هو الأصل. فإن قيل فقد صحتا فى الفعل مع تحركهما وآنفتاح ماقبلهما نحو آجتوروا وآعتوروا. قلنا إنما صح ولم يقلبا لأنهما فى معنى ماسكن قبلهما لأنهما بمعنى تجاوروا وتعاوروا. وأما قوله: دعوات فمثال لما يمتنع قلبه لئلا يؤدى إلى آجتماع ألفين لما مر.

٩٧٦ والوَاوَ إنْ يَسْكُن وَقَبْلَهُ آنْكَسَر فاقلبه ياءً نحو مِيْزَانٍ آشْتَهَرْ

يريد أن الواو إذا سكنت وآنكسر ماقبلها ياء، واحترز بسكونها عن المتحرك نحو عِوَض. وآعلم أن الواو تقلب ياء إذا سكنت وآنكسر ماقبلها، ولم تكن مدغمة سواء كانت الواو فاء أو عَيْناً أو لَاماً. أما الفاء فنحو ميزان وميقات وميعاد لأنه مفعال من الوزن والوقت والوعد. وإنما قلبت ياء امّا لأنها لما سكنت وآنكسر ماقبلها جَذَبَتْها الكسرة إلى جنسها تغليبا لها. وأما لأن النطق بالواو بعد الكسرة ثقيل جدا فقلبت إلى الياء المجانسة لها لكون النطق بها أخف، فإن زالت الكسرة بالتصغير أو الجمع عادت الواو لانتفاء موجب القلب نحو مويزين وموازين. وأما العين فنحو ريح وعيد وديمة، لأنها من الروح والعود والدوام، وإذا زالت الكسرة عادت نحو رويح وأرواح. وأما قولهم عييد وأعياد فالتزموا الياء فى التصغير والتكسر للفرق بينه وبين عُود أو عَوْدٍ. وأما اللام نحو غاز وعال ودان، لأنه من الغزو والعلو، والدنو، وإنما قلبت اللام ياء مع فوات أحد الشرطين وهو السكون. إما لأن لام الكلمة لما كان محل التغيير بدليل تعاقب الإعراب عليه، آجتزىء فى القلب بأحد الشرطين وإما لأنها لو لم تقلب لأدى إلى وقوع واو فى آخر الإسم قبلها حركة، وذلك معدوم مع ثقل الضم والكسر عليها.

٩٧٧ ويُبْدَلَانِ هَمْزَةً فى فَاعِلِ وجَمْعُهُ كَبَائِعِ وَقَائِلَ

الواو والياء يبدلان همزة فى فاعل أى فى آسم الفاعل الصفة المشتقة وجمعه، إذا وقعت الواو والياء عينا فيه لا لاما. أما آسم الفاعل المفرد فكما مثل به فى قوله كبائع وقائل. وأما بائع فعينه ياء لأنه من البيع. وأما قائل فعينه واو لأنه من القول وفى وجوب قلبهما همزة وجهان: أحدهما أن منهم من يقلبهما ألفا أولا لتحركهما بعد ألف زائدة، ولوقوعهما بعد ألف زائدة قريبة من الطرف، ثم قلبت الألف همزة كما قلبوا الواوين فى صيُمّ وقُيّم حملا على عِصِيّ. وثانيهما: أن منهم من يقلبهما همزة من أول وهلة، ولا حاجة إلى قلبهما ألفا. وإنما وجب إعلال عين آسم الفاعل وقلبهما همزة حملا على إعلال فعله. ولذلك إذا لم يعل الفعل لم يعل آسم الفاعل نحو عور فهو عاور وحول فهو حاول وصيد فهو صائد. ولما وجب إعلاله فإما أن يكون بالحذف أو القلب، والأول ممتنع لأنه يؤدى إلى لبس صيغة آسم الفاعل بصيغة الفعل. فإن قيل فالإعراب والتنوين يفصلان بينهما، فإذا كانا فيه عُلِمَ أنه آسم الفاعل. وإذا تجردا عنه عُلِمَ أنه فعل. قلنا: إنما لا يكفى ذلك فارقا لانقلابه فى حال الوقف، فيحصل اللبس عند ذلك. فلما تعين القلب عدل إليه. قوله: ويبدلان همزة فيه إشعار بأنه يختار المذهب الثاني وهو القول بأن الواو والياء يبدلان همزة من غير تدريج وهو قول عبد القاهر. وأما جمع آسم الفاعل فى قوله: وجمعه فنحو قائلة وقوائل وبائعة وبوائع، لأن الموجب للإبدال فى المفرد همزة موجودة في الجمع. فإن اكتنف ألف الجمع ياءان نحو خير خياير أو واو وياء نحو سييق فعيل من السوق وسييايق فالأصح همز الثانية وهو رأى سيبويه. وأما ضييون وضياون من غير همز فشاذ منبه على الأصل. وأما إذا وقع بعد ألف الجمع ثلاث أحرف نحو طواويس وعواور فى قوله:

.... وتَكْحُلُ العَيْنَيْنِ بِالعَــوَاوِرِ[1]

---

(١) القائل: جندل بن المثنى وهو من مشطور الرجز. وتمام البيت:

=

فلم تهمز لبعدها عن الطرف. إما لفظا كما فى طواويس أو تقديرا كما فى عواور إذ أصله عواوير.

وآعلم أن إبدال الواو والياء همزة واجب فى موضعين. أحدهما: وقوعهما عينا فى آسم الفاعل لوجوب آعتلالهما فى فعله لما مر. الثانى: إذا آجتمع فى أول الكلمة واوان متحركان نحو أواصل وأواق جمع واصلة وواقية. والأصل وواصل وواق بوزن فواعل. وكذلك أُوَيْصِل تصغير واصل يجب قلب الثانية همزة لتحركها. لأنه لما ثقل آجتماعهما لتحركهما ولم يُمْكِن تخفيفهما بالإدغام لامتناع الإبتداء بالساكن عُدِلَ إلى همزة الأولى. ولذلك لم يجب الإبدال إذا آجتمعا، والثانية ساكنة نحو وَوْصَل. وفى التنزيل: ﴿ماوُوْرِى عَنْهُمَا من سؤآتِهِمَا﴾[1]

٩٧٨ كَذَاكَ يُبْدَلَان فى فَعِيْلَهْ مثل فِعَالَةْ مع الفَعُولَهْ

٩٧٩ هَمْزاً فقل جَامِعَها صَحَائِف كذا رَسَائِلُ وَكَذَا تَنَائِفُ

٩٨٠ أمّا مَعَايش فلا تَهْمِزْهَا لأنها مَفَاعِل فَمِزْهَا

يريد أن الأمثلة التى ثالثها حرف لين فَعِيلَة وفعالة مطلقا وفعولة إذا جمعت جمع تكسير أُبدل من حرف اللين منها همزة، أما الواو والياء نحو صحائف وتنائف

= حَتّى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِى
وَكَحَلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ

الشاهد في قوله: «العواور» فإن أصله العواوير. بياء بعد الواو، منقلبة عن ألف المفرد كما تقول جمع قرطاس قراطيس، والواو إذا كانت قريبة من طرف الكلمة تقلبت همزة و كذلك الياء تقول: أول: أوائل: قال الأعلم: الشاهد في تصحيح واو العواور الثانية لأنه ينوي الياء المحذوفة من العواوير، والواو إذا وقعت في مثل هذا الموضع لم تهمز لبعدها من الطرف الذي هو أحق بالتغيير والإعتلال، ولو لم تكن فيه ياء منونه للزم همزها كما قالوا في أول: أوائل والأصل أواول.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٣٧٤، الخصائص ١/١٩٥، ٣/١٦٤، المحتسب ١/١٠٧، ٢٩٠، الإنصاف رقم ٤٨٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٠، ١٠/٩١، شواهد الشافية ٣٧٤، شرح التصريح ٢/٢٦٩، شرح الأشموني ٤/٢٩٠، اللسان (عور) شرح شافية ابن الحاجب رقم ١٧٦ أوضح المسالك رقم ٥٦٦.

(١) سورة الاعراف آية ٢٠.

فلوقوعهما بعد ألف التكسير، لأنهما مدتان زائدتان لا أصل لهما فى الحركة. وأما الألف فى نحو رسالة فلما زيد عليها ألف الجمع التقى ألفان، الأولى ألف الجمع، والثانية ألف رسالة الزائدة، حركت الثانية بالكسر لامتناع آجتماعهما وحذف أحدهما، فانقلبت همزة فقيل رسائل. وقيل الواو والياء فى نحو صحائف وتنائف محمولان فى القلب على الألف فى رسالة. إذ تحريكها ليس بمتعذر بخلاف الألف، فإن ذلك متعذر فيها. فإذن أصل هذه الأمثلة فى الهمز إنما هو الألف لأنها أقعد فى المد. قوله كذلك يبدلان إشارة إلى الواو والياء، قوله فى فعيلة: يعنى فى جمع فعيلة وفعولة. وقوله مثل فعالة أى مثل إبدال الألف فى جمع فعالة. وفى شبيهه آبدال الياء والواو همزة فى جمع فعيلة وفعولة بالألف فى فعالة إشعار بأن الأصل فى الإبدال إنما هو الألف كما قيل. وأما مطايا وركايا فى جمع مطية وركية بوزن فعيلة معتلة اللام، فأصلهما مطايؤ ركايؤ كصحائف، لأن الواحد مطيوة وركيوة، فآنقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها فصار مطاوىء وركاىء، ثم أُبدل من كسرة الهمزة فتحة طلبا للخفة لثقل الجمع، فآنقلبت الياء ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها فصار مطاءا وركاءا بهمزة مفتوحة بين ألفين. فآبدل من الهمزة ياء كراهة لاجتماع الأمثال، إذ الهمزة قريبة من الألف فصار مطايا وركايا. قوله: أما معايش فلا تهمزها: يريد أن نحو معايش ومقاوم ومعاون لا يبدل فيه حرف العلة همزة فى الجمع كما أُبدل فى نحو صحائف ورسائل وتنائف. وهى الأمثلة التى تقدم ذكرها، لأن حرف العلة فى معيشة ومابعدها عين الكلمة وأصلة الحركة. إلا أنه أعل بنقل حركة عينه إلى فائه. فلما أُحتيج إلى تحريكه لوقوعه بعد ألف التكسير حرك ولم يهمز لأن له أصلا فى الحركة، وهو المراد بقوله لأنها مفاعل. فمزها أى الياء فى معيشة عين الكلمة وليست بزائدة بخلافها فى صحيفة ونحوها. وزن معيشة عند سيبويه يحتمل أن تكون مفعلة بكسر الياء فنقلت الكسرة إلى العين،ويحتمل أن تكون مفعلة بضمها [فنقلت][1] إلى العين، ثم أبدل من الضمة كسرة محافظة على

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (فتقلب).

العين لئلا تقلب واوا كما فى موسر وموقن. وقد روى خارجه عن نافع[1] همز معايش وهو لحن عند النحاة. ولذلك قال الزمخشرى[2] ورواية خارجة عن الصواب خارجة. وأما مصيبة فقياس جمعها مصاوب كمقاوم. قال:

وإِنّى لَقَوّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ جَرِيْرٌ وَلَا مَوْلَى جريرٍ يَقُومُهَا[3]

وأما من همزها فهو على خلاف القياس وهو محكى عن بعض العرب، وكأنه أجرى الأصلى مجرى الزائد، وعده أبو الفتح من أغلاطهم. وقال الزجاج: لما كانت الواو فى المفرد منقلبة عن واو مكسورة إذ أصل مصيبة مصوبة بكسر الواو فنقلت الكسرة إلى الصاد آستثقالا لها على الواو، فآنقلبت ياء لسكونها مفردة، وانكسار ماقبلها قلبت همزة فى الجمع حملا على الواو المكسورة فى وشاح ووسادة. ورد بأن الواو المكسورة إنما تقلب همزة إذا كانت أولا لاحشوا.

٩٨١ وأبْدِلَا هَمْزاً لِأَجْلِ أَلِفِ زَائِدَةٍ قَبْلَهُمَا فى الطَّرَفِ
٩٨٢ نحو كِسَاء ورَدَاءِ أمَّــا شَقَــاوَةٌ عَبَايَــةٌ فَحَتْمَــا
٩٨٣ يصحَّحان فيهمــا للهائَيْــنْ تصحيحَ مِذْرَوَيْنِ والثِّنَايَيْن

يريد أن الواو والياء يبدلان همزة إذا وقعتا بعد ألف زائدة طرفا، وكان ينبغى أن يقول: تبدل الهمزة من الواو والياء لأنها هي التى تبدل منهما إلا أنه تساهل فى كلامه. إذ مراده ظاهر. وقد آحترز بقوله لأجل ألف عن أن لا يكون قبلهما ألف

---

(١) هو نافع بن عبد الرحمن أبو رويم، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٦٩. انظر طبقات القراء ٢ /٣٣٤، المعارف ص ٢٣٠، غرائب القرآن على هامش الطبرى ٩/١، وفيات الأعيان ٥/٥.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١٠.

(٣) الأخطل التغلبي من قصيدة يهجو بها جريرا:
الشاهد في قوله: «مقاوم» حيث جاءت جمعاً لمقامة، فالواو والياء تصحان فيها لوقوعهما بعد ساكن فلم يجز قلبهما ألفين. وقد استشهد به كل من الخصائص ١٤٥/٣، المقتضب ١٢٢/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٩٠/١٠، ٩٧، ديوانه ١٢٣.

مطلقا نحو عصا ورحى فإنهما يبدلان ألفا لا همزة. وبقوله زائدة عن كون الألف قبلهما أصلا نحو آى جمع آية. ورأى جمع راية للعلم، والأصل فيهما أييٌ ورَوْىٌ بدليل قولهم أياءُ. ولم يقولوا أواء. وأن الرّاية رَوَيْتُ الحديث إذا أظهرته إذ الراية تظهر أمر صاحبها. وبقوله فى الطرف عن وقوعهما غير طرف كما يذكر بعد، وطرف الكلمة آخرها. وأما كساء: فلامه واو لأنه فِعَالٌ من الكسوة بدليل قولهم كسوت. وأما رداء فلامه ياء لأنه فِعَال من الرِدْيَة. ولا دليل فى تَرَدَّيْتُ لاحتمال أن تكون الياء منقلبة عن الواو لوقوعها رابعة، كما فى أعْلَيْت ورانيت، فلما وقعا طرفا بعد ألف زائدة ولم [يتحصنا][1] بحرف إعراب أُبدلا همزة. أما من أول وهلة أو أنهما قلبا ألفا ثم قلبت الألف همزة كما مر فى إبدالهما همزة فى آسم الفاعل. وفى علة قلبهما ألفا وجهان أحدهما: لتحركهما وآنفتاح ماقبلهما لأن الألف حاجز غير حصين لسكونه. وثانيهما: أن الألف تُعِيْنُ على قلبهما لأنه من جوهر الفتحة، ولانها تقدر عندهم بفتحتين. لا يقال هذه العلة بعينها موجودة فيما تكون الألف فيه منقلبة عن عين الكلمة نحو آيَةٍ ورَاَيِةٍ فيلزم حينئذ قلبها، لأنا نقول: إنما يلزم تحقيق المقتضى عند عدم المانع وهو ممنوع. أما أولا: فلئلا يؤدى إلى الجمع بين إعلال اللام مع إعلال العين بخلاف الألف الزائدة. وأما ثانيا: فلأن الزائد يقدر كالمعدوم حتى تقلب اللام ألفا لانفتاح ماقبلها، ولا يمكن تقدير الأصلى كالمعدوم، فكان مانعا من القلب قوله أما شقاوة عباية فحتما يصححان فيهما. يريد أن الواو والياء إذا تحصنا بحرف الإعراب، لم يقلبا لعدم تطرفهما نحو شقاوة وعباية. وإليه أشار بقوله: للهائين أى لان الكلمة مبنية من أول أمرها على التأنيث، فلم يقعا طرفين وأما من قال عباة وصلاة وعطاة. فإن الكلمة لم تُبْنَ على التأنيث فيها من أول أحوالها بل آستعملوا لفظها أولا على التذكير. وقلبوا الواو والياء لتطرفهما، ثم طرأ التأنيث على التذكير. قوله تصحيح مذروين والثنايين. يريد أن الواو والياء صحتا فى شقاوة وعباية، كما صحت الواو والياء فى مذروين وثنائين فى المثنى، لبنائهما على

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (يتمحضا).

التثنية من أول أمرهما بناء شقاوة وعباية على التأنيث كذلك، وإلا لو بنى مذروان على مذرى وهو المفرد وثناءين فى قولهم: عقلته بثنائين وهما طرفا الحبل على مفرد لو نطق بمفرده لوجب أن يقال فى الأول من ريان تقلب الواو ياء لوقوعها رابعة. وفى الثانى تناءين بالهمز لوقوع الياء طرفا بعد ألف زائدة.

٩٨٤ وَيُهمِزِ الوَاوَ إِذَا ضَمَمْتَهُ وٱلْوَاوَ أَوّلاً إذا كَسَرْتَهُ

٩٨٥ كَوُقّتَتْ وكَـوِشَاحٍ وأُحُـدْ وأَثْؤُبٌ مثل قُؤُوسٍ ٱطَّرَدْ

إبدال الهمزة من الواو واجب وجائز. فالواجب يكون فى موضعين. وقد مَرّ بيانهما. ومراده الآن أن يبين الجائز. وهو ينقسم إلى مطرد وغير مطرد. فالمطرد هو الذى يجرى قياسا، ولا يتوقف على السماع، وغير المطرد بخلافه. أما الأول ففى مواضع أحدها: إذا آنضمت الواو ضما لازما وهى فاء الكلمة نحو وُقِّتَتْ من الوقت وهو فِعْل مبنى للمفعول وَوُعِدْ ﴿وٱسْتَخْرَجَهَا مِنْ وعِاء أَخِيْهِ﴾[1] على من قرأ بضم الواو. وإنما اطرد إبدال الهمزة منها هربا من ثقل آجتماع ثلاث ضمات، لأن الواو تقدر بضمتين. وخصت الهمزة بذلك لأنها من أول المخارج، والواو من آخرها حملا للأطراف على الأطراف. وآحترز بقوله ضَمَمْتَهُ عن كونه مكسورا أو مفتوحا. ويريد بقوله: إذا ضَمَمْتَهُ الضمّ ليخرج عنه وقوع الواو لاما نحو دَلْو وماحركته عارضة لالتقاء الساكنين نحو ضَمّة. ولا تنو الفضل فإنها لا تهمز لأن ضمة الإعراب ليست بلازمة، وثانيها إذا وقعت عينا وهى مضمومة ضما لازما نحو أَثْوُب وأَدْوُر فى جمع ثوب ودار. وأما قُؤُوسٌ فجمع قوس. وقد وقعت الواو فيه عينا مضمومة مشفوعة بأخرى زائدة ساكنة، فجاز همزها لثقل الضمة على الواو. وتبقى الثانية بحالها. وأوردها فى مثال الجائز المطرد لئلا يُتَوَهَّمَ أن آجتماع الواوين كيف كان، يوجب إبدال الواو همزة، لأنه إنما يجب بشرط تحرك الثانية لما مر. فإن كانت العين مُدْغَمَةً نحو التقوُّل والتحول آمتنع الإبدال لئلا يؤدى إلى إبدال

---

(١) سورة يوسف آية ٧٦.

الواوين همزتين. أحدهما مدغمة فى الأخرى. وكذلك إذا كانت الضمة على الواو للفرق بينه وبين الفعل. فإنها لاتهمز زائدة كانت الواو كالتَّرَهْوُل مصدر تَرَهْوَلَ أو أصلية كالتفاؤل مصدر تفاول. ورابعها: آجتماع واوين: الأولى منهما مفتوحة، والثانية ساكنة وليست بعين نحو: ووعد ووُرِىَ. وقد مرّت الإشارة إليه. وأما الثانى

وهو الجائز غير المطرد ففى موضعين أحدهما إذا وقعت الواو أولا مكسورة فى اَلأَعْرَفِ خلافا للمازنى، فإنها عِنْدَه من المطرد نحو شاح ووسادة. ومن وعاء أخيه على قراءة الكسر وهو المراد بقوله والواو أولا إذا كسرته. وإنما قيد الواو المكسورة بالأَوَّلِيَة ليَخْرُجَ منه ماكانت فيه غير أول نحو طويل وأجود به وأطول. وأما إبدال واو مصائب المكسورة همزة قياسا على المكسورة لاما كما حكى عن الزجاج فقد تقدم أنه شاذ لا يعرج عليه. فإن قيل فقد قالوا وجاج وأجاج فأبدلوا من الواو المكسورة أولاً همزة وهو دليل على الإطراد. قلنا: لانسلم أن الهمزة بدل من الواو، بل هما لغتان كما فى وكدت وأكدت. فإن قيل: فلم لا يكون وشاح وأشاح لغتين. أجيب: بأن ظهور الواو فى نحو توشحت وموشح يدل على أن الهمزة بدل. وإنما لم يطرد همز المكسورة لأن الكسرة تعد بياء صغيرة، وآجتماع الواو والياء لا يوجب الهمز كيوم وريح. وأما المازنى فإنما يجعله مطردا نظرا إلى ثقل الكسرة على الواو فى الجملة. والموضع الثانى: الواو المفتوحة لأنها لما كانت أخف من الهمزة ولم يعدل من الأخف إلى الأثقل إلا بدليل سمعى. وقد جاء منه قولهم: امرأة أناة. أصله وناة لأنه من الونى وهو الفتور. وأسماء: أصله وسماء لأنه من الوسامة على رأى سيبويه[1] كما مر.

وأما أحد فإن أُخذ من الوحدة التى هى مبدأ العدد وأصله كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[2] فهمزته منقلبة على الواو المفتوحة آجماعا، وإن لم يؤخذ منها بل

---

(١) شرح المفصل ٩/١٠.

(٢) سورة الإخلاص آية ١.

كان المستعمل فى النفى للعموم نحو: ماجاءنى من أحد. فهمزته أصلية. فإذن قول المصنف واحد يجب أن يحمل على الأول دون الثانى.

٩٨٦ وأُبْدِلَت تاء صَرِيْحَا نَحْوَبِنْتِ وأُخْتِ وآتَّــزِنْ وتَقْــوَى

يريد أن التاء تبدل من الواو. فقوله وأبدلت تاء فيه تسامح لما مر. أما بنت فالتاء فيه بدل من الواو التى هى اللام، لأنه من البُنُوَّةِ. وقيل: إنها مبدلة من الياء. ولا دليل فى البنوة على أن اللام واو، لاحتمال أن يكون أصله الياء كما قالوا الفتوة وهو من الياء، وهو ضعيف. لأن إبدال التاء من الواو أكثر فالحمل عليه أولى. وأما أخت فلامها واو لأن أصلها أخو لقولهم فى الجمع أخوات، فأُبدل من الواو تاء وليس التاء فيهما للتأنيث. أما أولا فلسكون ماقبلها فيهما ووجوب فتح ماقبل تاء التأنيث. وأما ثانيا: فلأنها لا تبدل فى الوقف هاء. وأما ثالث: فلأنه لو سمى بهما لانصرفا فى المعرفة، ولو كانت التاء فيهما للتأنيث لامتنع صرفهما، نص عليه سيبويه[1]. فإن قيل: فقد نقل عن سيبويه[1] أنه يطلق لفظ التأنيث على التاء فى بنت وأخت وهو مناقض لما ذكرتم فى الظاهر، فكيف الجمع بين القولين؟ أجيب: بأن إطلاقه لفظ التأنيث عليها إنما هو بطريق المجاز، لأن التاء لما كانت لاتبدل فى هاتين الكلمتين إلا مع التأنيث صارت كأنها علامة تأنيث كما ذكره أبو الفتح.

فإن قيل: فما علامة التأنيث فيهما؟ قلنا علامته الصيغة وهى بناء أُخْت على وزن قُفْل، وبناء بِنْت على وزن جِذْع لأنهما لما كان على وزن فَعَل بفتح الفاء والعين ونقلا على المثالين المذكورين، دل أنهما للتأنيث بدليل آمتناع دخول تاء التأنيث عليهما ماداما على هذه الصفة. وأما آتزن فأصله أو تزن لأنه آفتعل من الوزن. فأُبدل من الواو التى هى فاؤه وأُدغمت فى تاء آفتعل. وهذا البدل مطرد لازم

---

(١) يقول سيبويه ٢/٣١٤: «...وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في أتعد واتهم وأتلج وتراث وتجاه ونحو ذلك، ومن الياء في افتعلت من يئست ونحوها، وقد أبدلت من الدال والسين في ست وهذا قليل. ومن الياء كانت لاما في اسنتوا وذلك قليل..».

بخلاف الذى قبله. أما آطراده فلأن التاء تبدل من كل واو وقعت فى آفتعل. وأما لزومه فلأن التاء تبدل من الواو فى كل ماتصرف من آفتعل مما فاؤه واو مطلقا، نحو آتَّعَد وآتَّزَن ومُتَّعِد ومُتَّزِن. وإنما أُبدلت الواو تاء، لأن التاء أقوى منها لأنها أجْلَدُ على تحمل الحركة مع مناسبتها لها فى قرب المخرج الذى يناسب لين الواو، ولأنها لو لم تعمل لقلبت فى الماضى ياء وجوبا، لسكونها وآنكسار همزة الوصل قبلها مطلقا، وواوا إن آنضم نحو موتعد، وألفا إن انفتح نحو ياتعد. فلما كرهوا كثرة التغيير، أبدلوها إلى حرف لا يتغير. ومن العرب من لا يدغم ويقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها ولانضمامه. وأما تقوى فاصلها وَقْوَى بوزن فعلا من الوقاية، فأُبدل من الواو التى هي الفاء تاء، وكذلك تقية وتقاة وتَقَيْتُ وتُقًى. وآعلم أن إبدال التاء من الواو مطرد وغير مطرد. أما المطرد فمن كل مافاؤه واو إذا بنى منه آفتعل وماتصرف منه نحو آتزن وآتعد. وقد تقدم بيانه. وأما غير المطرد فما عداه. والواو إما: فا نحو تقوى وتجاه وتراث وتخمة وتكلة وتُكْلان وتَتْرى، لأنه من المواترة. وأما تورية فقيل أنها فوعلة. ومن ورى الزند وأصلها وَوْرِيَة. فأبدل من الواو تاء، وآنقلبت الياء ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها. وقيل: إنها تفعلة فأبدل من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا. وقيل تفعلة بفتح العين. وإما لاما: نحو بنت وأخت وهنت بدليل جمعه على هنوات وكِلْتَى على من قال أصلها كَلْوَى كما مرّ.

٩٨٧ ويُبْدِلُونَ التَّاءَ دَالاً قَالُوا إِزْدَانَ يَزْدَانُ لَهُ مِثَالُ

يبدل الدال من التاء إذا كان فاء آفتعل أحد حروف ثلاثة، وهى الزاء والذال والدال. أما الزاى ففى الماضى والمضارع وآسم الفاعل والمصدر، والأمر والنهى نحو ازدان وأصله ازتان لأنه آفتعل من الزَّيْن. فأبدل من التاء دالا. وقوله له مثال: أى مثال لما أُبدل فيه التاء دالا. وهو قوله إزدان فى الماضى ويزدان فى المضارع. وأما الدال فنحو أدّرى وأصله أدْ تَرِى من الدراية. فأُبدل من التاء دالا فاجتمع مثلان فأُدغم أحدهما فى الآخر. وأما الذال فنحو أذّكر. وأصله آذْ تَكِرُ من الذكر فصار بالإبدال إذ دكر فقلبت الدال ذالا، وأُدغمت الأُولى فى الثانية على الأظهر، وإنما

أبدل من التاء دال بعد هذه الأحرف كراهة الخروج من قوة الجهر الذي فيه إلى ضعف الهمس الذي فى التاء. فأبدلت إلى الدال لتوافق ماقبلها من الحروف فى الجهر والمخرج.

٩٨٨ والتَّاءَ طَاءً فى فَحَصْط وآضْطَجَعْ والنُّونُ مِيماً مِثْل عَنْبَرِ سُمِعْ

الطاء تُبْدَل من التاء مطردا إذا كانت فاء آفتعل وما تصرف منه حرفا من حروف الإطباق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء، لأنه لما كان فى الخروج من الحروف المستعلية المجهورة المطبقة، إلى حرف مستفل مهموس مشقة على اللسان، أُبدل منه طاء لموافقتها ماقبلها فى الإطباق والإستعلاء، والتاء فى المخرج فحصل التناسب فى الصوت والخفة فى اللفظ. أما الصاد فنحو آصطبر. وأصله آصتبر، فأبدل من التاء طاء. ويجوز إصّبر بإبدال التاء صاداً وإدغام إحداهما فى الأخرى وهكذا متى كان فاء افتعَل صادا ففيها الوجهان وأما الضاد المعجمة فنحو قوله: اضطجع والأصل اضتجع فأبدل من التاء طاء. ويجوز إبدال التاء إلى ماقبلها، وإدغام الأولى فيها لسكونها، ولا يجوز أن تدغم الضاد فى الطاء لئلا يذهب مافيها من التفشى والإستطالة. ويجوز إبدال الضاد لاما قال:

.... مَالَ إِلَى أَرْطَأَةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ[1]

(١) القائل: منظور بن حية الأسدي يصف ذئبا. وتمام البيت:

لَمّـا أَنْ رَأَى أَنْ لَادَعَـةَ وَلَاشِبَـعْ
مالَ إِلَـى أَرْطَـاةِ حِقْـفٍ فَالْطَجَـعْ

الشاهد في قوله: «فالطجع» فإن أصله فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق وهو الضاد، ثم أبدل الضاد لاما وهو ابدال شاذ. والأصل في هذه الكلمة: «اضتجع» قلبت التاء طاء فصارت اضطجع، ثم قلبت الضاد لاما فصارت الطجع. ففيها إبدال قياسي وإبدال شاذ. وقد استشهد به كل من الخصائص ٦٣/١، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣، المحتسب ١٢٤/١، المخصص ٢٤/٨، المقرب ١٧٩/٢، شواهد الشافية ٢٧٤، شواهد العينى ٥٨٤/٤، شرح التصريح ٣٦٧/٢، شرح الأشموني ٢٨٠/٤، ٣٣٢، أوضح المسالك رقم ٥٦٤.

وأما الطاء فنحو آطرد وأصله آطترد. فأبدل من التاء طاء، وأُدغمت الأولى فى الثانية. وأما الظاء المعجمة فنحو آضطلم من الظلم بالإظهار وهو الأصل. وأصله آظتلم. فأبدل من تاء آفتعل ظاء لما مر. ويجوز أظلم بإبدال الظاء المبدلة من تاء افتعل طاء معجمة، وإدغام الظاء التى هى الفاء فيها ترجيحا للأصلى على الزائد. وأظلم بابدال الظاء التى هى فا آفتعل طاء غير معجمة والإدغام. ففيه ثلاثة أوجه وقد رويت الأوجه الثلاثة فى قول زهير:

هُوَ الجَوَادُ الّذِى يُعْطِيْكَ نائِلَهُ عَفْواً ويُظْلَمُ أحْيَاناً فَيُظَّلِمُ(١)

وقد روى فيه وجه آخر وهو فينظلم بنون المضارعة. وأما قوله فحصط فقد ذكر مثالا لما تبدل الطاء فيه من التاء لوقوعها بعد الصاد لما فيها من الإطباق كما مر. وقد نقل عن العرب فحصط برجلى وهو شاذ، لأن التاء فى فحصت اسم وهو ضمير الفاعل والذي سوغه أمران. أما أولا فلأن الفاعل كالجزء من الفعل، وكأنه أحد حروفه. وأما ثانيا: فلأنها لما وقعت بعد صاد ساكنة شبهت تاء آفتعل. قوله والنون ميم يريد أن الميم يبدل من النون فى اللفظ دون الخط مطردا إذا وقعت ساكنة قبل الباء نحو عنبر وسنبا. وقد آجتزأ المصنف بمثاله وهو قوله عنبر عن التقييد، وإنما أُبدلت ميما لان النون الساكنة مخرجها من الخيشوم وهو حرف رخو، والباء حرف شديد مجهور مخرجه من الشفة، فلما آستثقل الخروج من حرف ضعيف إلى مايضاده عدل إلى الميم لتوسطها بينهما، لأنها تشارك النون فى الغُنَّة والباء فى المخرج. فإن تحركت النون نحو: الشَّنَب والعِنَب آمتنع إبدال الميم منها

---

(١) القائل: زهير بن أبى سلمى من البسيط. الشاهد في قوله «فَيَظَّلِمُ» إذ أن أصله فيظتلم «فالظاء في الكلمة والتاء زائدة لأنها تاء الإفتعال فقلبت التاء طاء فأصبحت فيضطلم بظاء معجمة بظاء مهملة. ومن العرب من يبقيها كما هي. ومنهم من يقلبها فيدغم إحداهما في الأخرى فتصبح فيظلم أو يقلب الظاء طاء فتصبح فيطّلم. وقد استشهد به كل من سيبويه ٤٢١/٢، ابن يعيش في المفصل ٤٧/١٠، شواهد العينى ٥٨٢/٤ التصريح ٢٩١، أوضح المسالك رقم ٥٧٦، ديوانه ١٥٢.

لقوتها بالحركة وخروجها من الفم. وأما قول رؤبة:

يَاهَالُ ذَاتُ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ　　وَكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنَامِ[1]

يريد البنان فابدالها من المتحركة شاذ، أبدلت الميم من الواو لاشتراكهما فى المخرج ومناسبة الغنة التى فيها اللين، الواو كما مر. وقال الأخفش: الميم بدل من الهاء لأنه عنده محمول، فهو على القلب والتقدير: فلما حذفت الواو أُبدلت من الهاء. ومن الياء فى قولهم: بنات مَخْرٍ للسحاب، والأصل بَخْر لأنه من بخار الأرض، ومن اللام نحو أمرجل. وفى الحديث: ليس من أمْبِرّ أمْصِيَام فى أمْسَفَر[2]

٩٨٩ واليَاءُ جِيماً فيهِ لِلمُحْتَجّ　　خَالِى عُوَيْفٌ وأبو عَلِجٌ

الجيم تبدل من الياء فى الوقف غالبا لاشتراكهما فى المخرج والجهر. إما لأن الجيم أبين منها لزيادتها عليها بالشدة، وإما لأن الياء تشبه الحركة، ولذلك تحذف فى الجزم كما تحذف الحركة، والحركة لا يوقف عليها. فإن كانت الياء مشددة أُبدل منها الجيم مشددة. وإن كانت مخففة أُبدلت منها مخففة. أما المشددة فقال أبو عمرو قلت لرجل ممن أنت فقال: فقيمج. فقلت: من أيهم؟ فقال مرج. أراد فقيميا ومريا. وقد أبدلت منها فى الوصل آجراء له مجرى الوقف. قال:

خَالِى عُوَيْفٌ وأبوعَلَجّ　　المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ[3]

وبالغَدَاةِ فَلَقَ البَرْنِج　　يُقْلَعُ بالوِدّ وبالصَّيْصَجِّ[3]

---

(١) القائل: رؤبة بن العجاج. انظر ملحقات ديوانه ١٨٣، الشاهد في قوله «البنام» إذ أن أصله البنان، فأبدلت النون ميما على سبيل الشذوذ. وفيه شاهد آخر هو ياهال فهو منادى مرخم إذ أصله ياهالة فحذف الحرف الأخير للترخيم. ومعنى التمتام الذي فيه تمتمة أي تردد في النطق، والمخضب استعمال الحناء. وقد استشهد به كل من: المفصل ٢٠٣، شرح المفصل ٣٣/١٠، ٣٥، شواهد العينى ٥٨٠/٤، شرح التصريح ٣٩٢/٢، شرح شواهد الشافية ٤٥٥، الأشموني ٣١٩/٤.

(٢) انظر: الإمام أحمد في المسند الجزء الخامس ص ٤٣٤.

(٣) القائل: تنسب هذه الأبيات لرجل من أهل البادية لم يعين اسمه وهو من الرجز. الشاهد في قوله: «علج، العشج، البرنج، الصيصج» حيث أن أصل الجيم فيها كلها هو الياء

أراد أبو على والعشى والصيصى والبرنى وهو نوع من الثمر. وقال الآخر:

كَأَنَّ فى أَذْنَابِهِــنَّ الشُّوَّلِ ... من عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الأَجَّلِ[1]

والأصل الإبل. وأما الخفيفة فكقولهم:

لَاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ ....[2]

= المشددة، فأبدلت هذه الياءات جيما وكذلك في بقية الكلمات إذ أن الأصل: «أبو على، العشى، البرنى، الصيصى وهذا الإبدال شاذ. وقد أورد سيبويه في كتابه ٢٢٨/٢ قوله: وأما ناس من بنى سعد فإنهم يبدلون الجيم مكانا الياء في الوقف، لأن الياء خفيفة. فأبدلوا من موضعها أبين الحروف وذلك قولهم: هذا تميمج يريدون هذا تميمى...» وتسمى هذه اللغة: عجعجة قضاعة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٨/٢، أمالي القالى ٧٧/٢، المحتسب ٧٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩، ٧٥/١٠، المقرب لابن عصفور ٢٩/٢، ١٦، شرح شواهد الشافية ٢١٢، شواهد العينى ٥٨٥/٤، شرح التصريح ٣٦٧/٢، الأشموني ٢٨١/٤، أوضح المسالك رقم ٥٦٥.

(١) القائل: أبو النجم العجلى:
الشاهد في قوله: «الأجل» حيث أن أصل الجيم فيها هو الياء والأصل «الايل» فأبدلت الياء جيما وهو إبدال شاذ. وهناك قبيلة عربية تستعمل هذا الإبدال. وقد استشهد به كل من: الطرائف الأدبية ص ٦٣، المحتسب ٧٦/١، اللسان ٢١١/١٣ (شول) ٣٩٨/١٣، السمط ٧١٢، تهذيب إصلاح المنطق ١٤٨/١، الخزانة ٤٠١/١، شواهد الشافية ٤٨٥، إصلاح المنطق ٨٣، شرح المفضليات ص ٣٥٠.

(٢) القائل: غير معروف وهو لإعرابي من البادية لم يسمه الرواة ولا شرح الشواهد وهو من الرجز. وتمام البيت:

لَاهُــــمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِــــلْتَ حَجَّتِــــجْ
فَلَا يَزَالُ شَاحِــــجٌ يَأْتِــــيكَ بِجْ

الشاهد في قوله: «حجتج» حيث أبدلت الياء من الجيم وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة وقد قال الجوهري: وعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج. أي هذا راعي خرج معي. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ٩ /٧٤، ٥٠/١٠، نوادر أبي زيد ١٦٤، مجالس ثعلب ١٤٣، المحتسب ٧٥/١، المقرب ١٦٦/٢، شواهد الشافية ٢١٥، شواهد العينى ٥٧٠/٤، التصريح ٣٦٧/٢، همع الهوامع ١٧٨/١، ١٥٧/٢، الدرر اللوامع ١٥٥/١، شرح الأشموني ١٤٧/٣، ٤٨١/٤.

وأما قول الآخر:

حَتّى إِذَا مَاأَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا[1]

فإنما أبدل من الياء جيما لئلا تنقلب الياء ألفا لتحركها وآنفتاح ماقبلها، فيؤدى إلى حذفها لالتقاء الساكنين، وألف أمسجا للإطلاق. وكذلك الياء فى علج ومابعده.

(١) القائل: العجاج وهو من الرجز: الشاهد في قوله «ماأمسجت وأمسجا» حيث أبدلت الياء بالجيم كالمثال السابق والأصل «ماأمسيت وأمسيا» ولكن قلبها إلى جيم جاء على لغة قبيلة قضاعة. وتسمى هذه ب: عجعجة قضاعة. وقد استشهد به كل من: المحتسب ٧٤/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٥/١٠، المقرب ١٦٦/٢، شواهد الشافية ٤٨٦، وليس في ديوانه.

(باب الإدغام)

٩٩٠ آلْقَوْلُ فى الإِدْغَام بِآخْتِصَارِ وبَعْــدَه ضَرَائِــرِ الأَشْعَــارِ

الإدغام بالتخفيف مصدر أدغم إدغاما كأكرم إكراما. ويقال أدغم بالتشديد وهو آفتعال، ولا يكون غالبا إلا من مصادر أفعال مطاوعة الثلاثى كما مر. ولا يقال أدغمت إلا أن يقدر له فعل ثلاثى، والأول عبارة الكوفى والثانى عبارة البصرى. وقد آستعملهما المصنف معا، وهو فى الأصل من أدغمت الشىء فى الشىء إذا أدخلته فيه. ومنه أدغمت اللجام فى الفرس إذا أدخلته فيه. وقالوا للحمار الذى لونه بين الخضرة والزرقة أدغم، لدخول أحد اللونين فى الأخر وآمتزاجه به. وفى الإصطلاح: عبارة عن أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير فاصل بينهما بحركة ولا وقف، فيصيران لشدة آتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة شديدة، والغرض منه التخفيف والتسهيل. لأن إدغام أحد الحرفين المتماثلين فى الآخر، وآرتفاع اللسان بهما دفعة واحدة أخف من عوده بالحركة إلى موضع فارق، لأنه يتنزل منزلة مشى المقيد، لأنه يرفع قدمه ويعيدها إلى موضعه لمنعه القيد سعة الخطوة. وقوله وبعده أى وبعد الإدغام. وقوله ضرائر الأشعار: الضرائر جمع ضرورة كالركائب فى جمع ركوبة.

٩٩١ أمّا ادّغامُ الحَرْفِ فى مَثِيلِهِ كالدَّالِ فى الدَّالِ فَمِنْ تَمْثِيلِهِ
٩٩٢ شَدّ يَشُدُّ شُدّ دَاوُودا مُحَرّكاً أو سَاكِناً مَوْجُودَا

قوله: ادغام هو عبارة البصريين كما مر. قوله فى مثيله: يريد فى مثله مخرجا ولفظا، وأوضحة بقوله كالدال فى الدال. وآعلم أن الحرفين إذا التقيا، فإما أن يكونا

مثلين أو متقاربين، فإن كانا مثلين فهما على ثلاثة أضرب. أحدها: أن يسكن الأول ويتحرك الثانى. وثانيهما: عكسه. وثالثها: أن يتحركا معا، فإن كان الأول وجب الإدغام لحصول شرطه إن لم يمنع مانع. وسواء كانا فى كلمة واحدة نحو جمل حِدَبّ للغليظ[1]، أو فى كلمتين نحو قد دخل. وأما قوله تعالى: ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[2] وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ﴾[3] فإنما لم تدغم الواو فى الواو فى الأولى، ولا الياء فى الياء فى الثانية، لعروض مانع الإدغام، لأن المدّ الذي فى الواو فى آمنوا مع كونها ضميراً، وفى الياء فى يوسف تام. فهو كالحركة الفاصلة بين الحرفين، وكذا فى الهمزتين، لثقل آجتماعهما، إلا نحو سآل ولآل لبائع اللؤلؤ. وأما آمتناعه فى نحو قوّول فلئلا يلتبس بياء فَوْعَل تَفعَّل من المضاعف، وإن كان الثانى وهو أن يتحرك الأول منهما والثانى ساكن سكونا لازما، آمتنع الإدغام مطلقا لانتفاء شرطه نحو ظَلَلْتُ. وَرَسُولُ الحَسن. وآحترز بكون السكون لازما عن سكون الوقف نحو يَشدُّ ويَمُدُّ. فإنه لا يمنع الإدغام آتفاقا، وعن سكون الجزم وماشابهه نحو لم يَشْدُدّ وشَدَدَ. وإن كان الثالث وهو أن يتحرك المثلان معا فهما فيه بالنسبة إلى الإدغام على ثلاثة أقسام. واجب وجائز وممتنع. أما الواجب فهو أن يكونا فى كلمة واحدة ولامانع مطلقا مما نذكره فيما بعد، نحو شد يشد فى أكثر تصاريفه أعنى الماضى والمضارع والأمر والنهى والمصدر وآسم الفاعل، ولذلك ذكره المصنف متصرفا إلى الماضى والمضارع والأمر والنهى. وقولنا فى أكثر تصاريف الكلمة فيه آحتراز من آسم المفعول. وأصل شدّ شدد فحذف حركة الدال وأدغمها فى الثانية. وأصل يشدّ: يشدد فنقل حركة الدال إلى الشين. وأما الجائز فهو أن يكونا فى كلمتين أو مافى حكمهما. فالكلمتان كقوله: بددا وودا ونحو: جعل لك وثوب بكر. وإنما لم يجب الإدغام فى الكلمتين لعدم وجوب آجتماع

---

(١) انظر هذا المعنى في اللسان «حدب» والمعجم الوسيط ٢١٨/١.

(٢) سورة البقرة آية ٨٢.

(٣) سورة يوسف آية ٧.

المثلين فيهما، بخلاف الكلمة الواحدة والذى فى حكمهما تاء الإفتعال نحو: آقتتلوا لأنها لما لم تلزم الكلمة جرت مجرى كلمة أخرى. فلذلك جاز فيها الوجهان. وأما الممتنع ففى صور إحداها: أن يكون الحرف الثانى للإلحاق. أما فى الفعل نحو جلبب أو فى الإسم نحو: مهدد. لأن الإدغام يزيل موازنة الملحق بالملحق به. وثانيها: أن يكون الحرف الأول مشددا نحو ﴿تَمّ مِيْقَاتُ﴾[1] لأنه إن فك الإدغام وأسكن الحرف الثانى ليدغم فيما بعده لزم الجمع بين ساكنين. وإن لم يفك آمتنع إدغام حرفين فى حرف. وثالثها: أن يكون الأول تاء متكلم نحو جلست تجاهك أو مخاطب نحو أنت تعلم، إما لأنه على حرف واحد أو لئلا يؤدى الإدغام إلى التقاء الساكنين، إذ ماقبل الضمير ساكن. ورابعها: أن يؤدى إلى لبس مثال نحو: طَلَل وسُرُرِ لأنه لو أُدْغِم لا لتبس طلل بطلّ، وسرر بسرّ لأنه حينئذ لا يعلم العين ساكنة أم متحركة مطلقا مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة. وخامسها: أن يكون ماقبل الأول منهما حرفا ساكنا ليس بمدة نحو قَوّم مالك، وعدد وليد. وفى التنزيل: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾[2] وإنما آمتنع الإدغام فى الأعرف لئلا يؤدى إلى التقاء الساكنين على غير حده.

٩٩٣ أمّا ادّغام المُتَقَارِبَيْن كَالْذَالِ فى الـذَّالِ مُلاصِقَيْن

٩٩٤ كإذَّرَى وقد ذُّرى فَقِس تُصِبْ فالقَوْلُ فى ذكرِ المَخارجِ يَجِبْ

يريد بيان القسم الثانى وهو أن يكون الحرفان متقاربين. ونريد بكونهما متقاربين، إما فى المخرج أو فى صفة من الصفات التى تذكر بعد. وآحترز بالمتقاربين عن المتباعدين مخرجا وصفة لانه ليس كل متقاربين إذا آلتقيا كيف كان أُدغما، بدليل عدم إدغام الشين فى الجيم لبعدهما صفة مع تقاربهما فى المخرج. لأن فى الشين تفشيا تفيد زيادة فى الصوت ليس فى الجيم مثله، والإدغام يذهب بذلك ولما كان الإدغام عبارة عن النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة لما مر، فإذا أريد

(١) سورة الأعراف آية ١٤٢.

(٢) سورة يوسف آية ٣.

إدغام أحد المتقاربين فى الآخر وجب قلبه إلى الآخر ليصيرا مثلين فيصح الإدغام. فإن كان الأول منهما ساكنا ففيه القلب والإدغام، وإن كان متحركا ففيه الإسكان والقلب والإدغام. فقوله: كالذال فى الدال أى كالذال المعجمة فى الدال المهملة. وقوله ملاصقين: فيه آحتراز من الفصل بينهما بفاصل أو بوقف. قوله: كاذرى أصله إذ ترى وهو آفتعل من ذرت الريح التراب وغيره تذروه. فأبدل من تاء آفتعل دالا لما مر. فآجتمع الذال المعجمة والدال المبدلة من التاء فقلبت الذال دالا وأُدغمت فى التى بعدها. قال:

كَيْـفَ تَرَانِـى أذَّرِى وَأدْرِى ....[1]

وقوله وقد ذرى مثال لالتقاء المتقاربين فى كلمتين والعمل فيهما مامر. وآعلم أن إدغام المتقاربين واجب وجائز وممتنع كالمتماثلين. أما الواجب: فإن لم يلتقيا فى كلمة، والأول منهما ساكن، ولم يؤد الإدغام إلى لَبْسٍ بناء ببناء نحو آمّحى وهو آنفعل من المحو وهَمَّرَش فى هَنْمَرِش وهى العجوز المسنة، فأبدلت النون فيهما ميما، وأدغمت الأولى فى الثانية لأمن اللبس. أما الأول فلأنه ليس فى المضاعف مثل أفعّل، وأما الثانى فلأنه ليس فى ذوات الأربعة من المضاعف فَعّلَلَ. وأما الممتنع فان يلتقيا فى كلمة فيؤدى إدغمها إلى اللبس نحو كنية وشاة زَنْما[2] وغَنْمَ زُنّم وعُتُدّ وتَد يَتِدُ. أما كنية فإنه لو أدغم النون الساكنة فى الياء لا لتبس بكية النار فى الخط. وأما النافية فلئلا يلتبس بالمضاعف، ولذلك قالوا فى مصدر وتد ووطد:

---

(١) القائل: راجز لم يعرف اسمه. وتمام البيت:

كَيْـــــــفَ تَرَانِــــــــــــى أذَّرِى وأدْرِى
غِرَّاتِ جُمْــــــــــلِ وتَـــــــــــدَرّى غِرَرى

الشاهد في قوله: «أذرى» حيث اجتمعت الذال المعجمة والدال المبدلة من التاء. إذ أن أصلها إذ ترى، فأبدلت من تاء افتعل دالاً فقلبت الذال دالاً، وأدغمت فى التى بعدها فأصبحت اذري. وقد ذكره ابن سيده في مخصصه ٤/١٤.

(٢) زنم: الشاة أو البعير زنما: قطع من أذنه هنة فتركها معلقة (المعجم الوسيط ١/٤٠٣).

تِدَة وطِدَة، ولم يقولوا وتدا ووطدا، لأنهم إن أدغموا حصل اللبس، وإن أظهروا حصل الثقل. ولو أدغم مضارع وتد لأدى إلى محذور آخر وهو الجمع بين إعلالين. وأما الجائز فإن يلتقيا فى كلمتين، ولم يكن فى الأول منهما صفة زائدة على الثانى تذهب بالإدغام نحو ذهبت زينب، ﴿وإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾[1] ﴿وجَعَلَ رَبُّكَ﴾[2] والضابط أن المتقاربين إن تكافآ جاز إدغام أحدهما فى الآخر كالدال والذال، وإن تفاضلا آمتنع إدغام الفاضل فى المفضول من غير عكس. فحروف «ضوى مشفر» لا تدغم فيما يقاربها فى الأعرف. أما الضاد فلاستطالتها. وأما الواو والياء فلما فيهمامن المد. وأما الميم فلما فيها من الغنة. أما الشين فلا نتفاء تفشيها كما مر. وأما الفاء فلزوال التأنيف الذى فيها، لأنه صوت يخرج من الفم كالنفخ عقيب النطق. وأما الراء فلما فيها من التكرير وهو ظاهر. وكذلك حروف الحلق إذا آجتمع منها حرفان أحدهما أدخل فى الحلق، والآخر أقرب إلى الفم، أُدغم الأدخل فى الحلق فى الأقرب إلى الفم ولا ينعكس، لأن الأدخل أثقل. فإذا أدغم فى الآخر كان فيه قلب الأثقل إلى الأخف بخلاف العكس. ولما كان متقارب الحروف ومتباعدها وفاضلها ومفضولها لم تعرف إلا بمعرفة مخارجها وصفاتها، ولم يكن بد من ذكرها أشار إليه بقوله: القول فى ذلك المخارج يجب. ولما كان ذكر المخارج أهم من ذكر الصفات قدم المخارج عليها.

٩٩٥ لَهْوِيَّةٌ حَلْقِيَّةٌ شَجْرِيَّةٌ وأَسَلِيَّةٌ مع النِطْعِيَّهْ

٩٩٦ ولِثَوِيَّةٌ مع الذَلْقِيَّةْ وشَفَهِيَّةٌ مع اللِينِيَّهْ

المخارج جمع مخرج وهو عبارة عن المقطع الذى ينتهى صوت الحرف عنده وقيل هو الموضع الذى ينشأ منه الحرف. والتحقيق أن كل حرف له مخرج غير مخرج الآخر، وإلا لو اتَّحَد مخرجاهما لكان هو إياه. فآختلاف الحروف [لسبب][3]

---

(١) سورة التكوير آية ٧.

(٢) سورة مريم آية ٢٤.

(٣) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (وليست) وهو تصحيف.

اختلاف المخارج. لأن صوت الإنسان إنما يحذف بسبب الهواء الذى يستنشق سالكا إلى قصبة الرئة. ثم يتكرر راجعا، فإن لم يمر فى رجوعه بشىء من المخارج، كان كصوت سائر الحيوانات. وإن مر بها واستفاد منها هياتا يمتاز بها عن صوت آخر مثله فى الحدة والثقل تميزا فى المسموع سمى حرفا. والطريق إلى معرفة مخرج الحرف أن تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل مكسورة وتنطق به ساكنا، فحيث آنقطع جَرْسُ الحرف فثم مخرجه، ألا تراك تقول أم، أب فتجد مخرج الميم والباء من الشفتين ومن هنا لم يكن للألف مخرج، لأن صوتها لا ينقطع عند حد مما ذكر، بل هى نَفَسٌ مستطيل. وقيل: إن له مخرجا لكنه مخرج متسع فى هواء الفم، ولذلك قيل له هاو وهواءى لأنه يهوى فى الفم حتى يتصل بالحلق ثم ينقطع مخرجه إلى الحلق، لأن فيه مقطعه. فبالنظر إلى مقطعه له مخرج، وبالنظر إلى منشأه وأبتدائه لا مخرج له. وآختلف فى كمية المخارج فذهب سيبويه[1] ومن تابعه إلى أنها ستة عشر مخرجا: فى الحلق منها ثلاثة مخارج، وفى الفم ثلاثة عشر مخرجا: عشرة فى اللسان، وآثنان فى الشفة، وواحد فى الخيشوم. وذهب الجرمى والفراء إلى أنها أربعة عشر مخرجا، لأن النون والراء واللام لها مخرج واحد وهو طرف اللسان. والأول أصح لما سيأتى بيانه. وقبل الخوض فى بيان المخارج فلنذكر عدد الحروف وهى سبعة وأربعون، فمنها حروف العربية من الأصول وخلوص مخارجها وهى تسعة وعشرون حرفا: الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والجيم والشين والياء والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والتاء والصاد والزاى والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو. ومنها ستة فروع عليها مستحسنة. أما كونها فروعا فلقربها من الأصول وآمتزاجها بها. إن لم تخلص فى مخارجها، وأما كونها مستحسنة: فلوقوعها فى فصيح الكلام. وربما قرىء بأكثرها. فأولها النون الخفيفة

---

(١) يقول سيبويه ٢/٤٠٥: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجا. فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف...».
وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢٤.

التى مخرجها من الخيشوم عندم ملاقاتها الحروف التى تخفى عندها وهى خمسة عشر حرفا من حروف الفم. الثانية: همزة بين بين. وقد مر ذكرها فى تخفيف الهمزة. الثالثة: ألف الإمالة وسيبويه يسميها ألف الترخيم لتليين الصوت بها، وتسهيله ونقصان الجهر وتقليله. لأنها ليست بألف خالصة ولا ياء خالصة. والرابعة: ألف التفخيم نحو: الصلوة والزكوة وهى لغة أهل الحجاز، سميت بذلك لأنها ينحى بها نحو الواو طلبا للعلو. ولذلك تكتب بالواو وهي ضد ألف الإمالة. الخامسة: الصاد كالزاى نحو الصراط، ومصدر الصراط ويصدر لأن الطاء والدال ينافران الصاد لما فيهما من الجهر، فأشرب الصاد صوت الزاى لتوافقهما فى الجهر. السادسة: الشين التى كالجيم كقولهم: أشدق وأجدق لأن الشين حرف رخو مهموس. والدال بعدها حرف شديد مجهور، فلما تنافرا قربوا الشين من الجيم لموافقتها لها فى المخرج، وللدال فى الجهر، ومهنا أحد عشر حرفا مستقبحة لا تقع فى كلام فصيح ولا فى شعر. ولا قرىء بها. فالأول الجيم كالكاف فى لغة بنى تميم، وأهل اليمن فى جمل كمل. الثانى: عكسه وهى الكاف كالجيم. الثالث: الجيم كالشين فى نحو: آشتمعوا وأشدر فى آجتمعوا وأجدر. الرابع: الضاد الضعيفة كطرب فى ضرب وهى لغة من آعتاض عليه آخراج الضاد. الخامس: الصاد كالسين نحو سبع فى صبع. السادس: الظاء كالتاء كقولهم فى ظلم تلم وهى لغة أهل المغرب. السابع: الطاء كالتاء وهى من لغة أهل المشرق كقولهم ثالب فى طالب. الثامن: الباء كالفاء وهى من لغة أهل الفرس، فإنهم يقولون فى بورفور وفى يريد فريد، وفى أصبهان أصفهان. التاسع: الشين كالزاى كقولهم أزرب فى أشرب. العاشر: الجيم كالراء كقولهم أُخرر فى أخرج. الحادى عشر: القاف كالكاف كقولهم: فى قادر كادر. ولنرجع إلى ذكر المخارج فنقول: أما الحلق فقد تقدم أن فيه ثلاثة مخارج. فللهمزة والهاء والألف أقصاه، وللعين والخاء أدناه إلى الفم. وأما مخارج اللسان فأولها مخرج القاف وهو من أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك. الثانى: مخرج الكاف وهو أسفل قليلا من أسفل قليلا من مخرج القاف. الثالث:

مخرج الجيم والسين والياء هو وسط اللسان ومايحاذيه من الحنك الأعلى وهو وسطه. الرابع: مخرج الضاد وهو من أول حافة اللسان ومايليها من الأضراس. الخامس: مخرج اللام وهو من أول حافة اللسان من أدناها إلى منتهى الطرف ومايحاذيه من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية. السادس: مخرج النون مابين طرف اللسان وفويق الثنايا. السابع: مخرج الراء وهو أدخل فى ظهر اللسان قليلا من مخرج النون لانحرافه إلى مخرج اللام. الثامن: مخرج الطاء والتاء والدال وهو مابين طرف اللسان [وأطراف][1] الثنايا العليا. التاسع: مخرج الصاد والراء والسين وهو مابين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا. العاشر: مخرج الظاء والتاء والذال وهو مابين طرف اللسان وأطراف الثنايا. وأما مخرجا الشفة فالأول للفاء وهو باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا على الأصح. والثانى للباء والميم والواو وهو مابين الشفتين فى الأعرف. وأما مخرج النون الخفية ويقال لها الخفيفة فمن الخيشوم نحو عنك إذا وقعت ساكنة قبل الحروف التى فيها كما مر. فهذا ترتيب سيبويه. وقد أطلق المصنف على الحروف ألقابا تخفى باعتبار مخارجها وهيئاتها، وهو آصطلاح الخليل. فقوله: حلقية إشارة إلى حروف الحلق الستة عدا الألف وقد مر ذكرها. وقوله: لهوية إشارة إلى القاف والكاف لأن مبدأهما من اللهات وهو مابين الفم والحلق. وقوله: شجرية [إشارة][2] إلى الشين والجيم والضاد لأن مبدأها من شجر الفم. وهو أما مفرجه أى مفتتح الفم كما قال الخليل، وأما مجتمع اللحيين عند العنفقة. كما قال غيره. وقوله: وأسلية إلى الصاد والسين والزاى لأنها تخرج من أسلة اللسان وهو طرفه ومستدقة. وقوله: النطعية إشارة إلى الطاء والتاء والدال، لأنها تبتدىء فى مخرجها من نطع الغار الأعلى وهو سقفه. وقوله: لثوية إلى الظاء والثاء والذال، لأنها من اللثة وهي اللحم الذى تنبت فيه الأسنان. وقوله: الذلقية بإسكان اللام وتحريكه ويقال الذَّوْلَقِيّة أيضا إشارة إلى الراء واللام

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (وأصول).

(٢) هكذا في (ق، ك) وقد سقطت من الأصل (ص)

والنون، لأنها من طرف اللسان وطرف كل شىء ذلقه. وقوله: شَفَهِيّة. ويقال الشَّفَوِيّة إلى الفاء والياء والميم لأن مخرجها من الشفة. وقوله: اللينية إلى الواو والياء الساكنين المفتوح ماقبلهما، لأنهما يخرجان فى لين وسهولة، إلا أنهما لما لم يجانسها ماقبلهما فى الحركة نقصا عن المد الذى فى الألف. وبقى فيهما مجرد اللين لسكونهما.

٩٩٧ مَهْمُوسَة مَجْهُورَةٌ مُسْتَرْخِيَة شَدِيْدَةٌ بَيْنَهُمَا مُسْتَعْلِيَة

٩٩٨ مُطْبَقَةٌ مُنْحَرِفٌ مُكَرَّرٌ هاوٍ أغْنَانِ طَوِيْلٌ صُفَّرُ

لما ذكر مخارج الحروف أخذ فى بيان صفاتها وهى كثيرة حتى أن أبا محمد المكى المقرىء ذكر لها فى كتابه الموسوم بالرعاية لتجويد القرآن أربعة وأربعين صفة، لكنها قد تتداخل فى الحروف. لأن الحرف الواحد قد يجتمع له منها صفتان وثلاث أو أكثر بحسب عروضها له. والحروف قد تشترك فى بعض الصفات وتختلف فى بعض. والمخرج واحد. وتتفق فى بعض الصفات والمخرج مختلف. وقد ذكر لها المصنف ثلاثة عشر وصفا. الأول: الهمس وأشار إليه بقوله مهموسة وهى عشرة يجمعها قولك: سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ، أو ستشحتك خصفة وهو أخصر من الأول. والشحت: الإلحاح فى السؤال، وخصفة آسم امرأة ومعناه ستكدى هذه المرأة عليك، لأن الشحات هو المكدى فليس كما يظن أنه لامعنى له. وإنما سميت مهموسة لضعف الصوت بها عند آعتادها على مخارجها إذ الهمس هو الصوت الخفى وفى التنزيل: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾[1] لأن هذه الأحرف لما ضعف الإعتاد ولم تمنع النفس من الجرى معها صارت كالمنسل مع النفس فخفى صوتها لذلك. الثانى: الجهر وأشار إليه بقوله مجهورة وهى تسعة عشر حرفا وهى ماعدا المهموسة ويجمعها قولك لقد عظم زنجى ذو أطمار غصبا. وقوله:

غَزَالٌ أدْعَجٌ نضّ ذُو قَرْطٍ نَظِيمٍ[2]

---

(١) سورة طه آية ١٠٨.

(٢) نظم شعري جمع الحروف المجهورة وعددها تسعة عشر حرفا.

وجمعها الجوهرى فى قوله ظل قويرض إذ غزا جند مطيع. وإنما سميت مجهورة لاتساع آعتماد الحروف من مخارجها. ومع النفس أن تخرج معها لأن الجهر آرتفاع الصوت فهو ضد الهمس. الثالث: الإسترخاء وأشار إليه بقوله: مسترخية. وتسمى الرِّخْوَة أيضا وهى ثلاثة عشر حرفا: الصاد والضاد والحاء والخاء والسين والشين والدال والزاى والهاء والطاء والعين والفاء والباء ويجمعها: عض سَهْ فَحَصرَ خَدَثَ شطّ. وسُمِّيَت بذلك لجرى الصوت معها عند النطق بها لضعف الإعتماد عليها. ألا ترى إلى جريان الصوت مع السين والشين والحاء فى قولك: المَسُ والرّشُ والسَّحُ. فإن قيل: فعلى هذا لا فرق بين الرخوة والمهموسة لاشتراكهما فِي جَرْى النفس معهما وعدم حبس الصوت. أجيب: بأن المهموسة تردد فى اللسان بنفسها أو بحرف اللين معها من غير ترديد من الصدر بخلاف الرخوة. فإن النفس يجرى معها من غير ترديد. الرابع: الشدة: والأحرف الشديدة ثمانية يجمعها قولك: أجدت طبقك أو أجدك قطبت. والشدة إنحصار صوت الحرف فى مخرجه، ألا ترى أنك إذا قلت الحج آمتنع مَدُّ الصوتِ فيه. وأصل الشدة: القوة وذلك أن الصوت لما آنحصر فى مخرج الحرف آشتد وقوى، لامتناع قبوله التليين. والفرق بين الشديدة والمجهورة أن المجهورة يقوى الإعتماد فيها مطلقا، والشديدة يشتد الإعتماد بلزومها موضعها حتى انضغطت مواضعها. فإذا إنضم إلى الشدة فى الحرف إطباق وجهر وآستعلاء كالطاء مثلا كان فى غاية القوة، لأن هذه الصفات من علامات قوة الحرف، كما أن الهمس والرخاوة والخفاء من علامات ضعفة. الخامس: مابين الرخاء والشدة وهو المراد بقوله بينهما أى بين الرخوة والشديدة وهى ثمانية أحرف يجمعها لم تروعنا. وقيل هى خمسة أحرف يجمعها لم ترع. وإنما كانت هذه بين الشديدة والرخوة، لأنها لم يتم فيها انحصار الصوت، ولا تم فيها جريانه. فالعين لشبهها بالحاء كأنها تنسل عند الوقف إلى الحاء، فليس لصوتها الإنحصار التام، ولا جرى الرخوة فهى بينها. السادس: الإستعلاء: وأشار إليه بقوله مستعلية وهى سبعة أحرف يجمعها: قض خض ضغط. وسميت بذلك لاستعلاء اللسان عند النطق بها

إلى الحنك الأعلى أطبق أو لم يطبق. والإنخفاض بخلافه. وحروفه اثنان وعشرون وهى ماعدا المستعلية. السابع: الإطباق: والمطبقة أربعة أحرف من حروف الإستعلاء والصاد والضاد والطاء والظاء. وسميت بذلك لانطباق الحنك الأعلى على مخارجها من اللسان عند النطق بها، والمنفتحة بخلافها وهى باقى الحروف وذلك خمسة وعشرون حرفا، لأنها لا ينطبق لها اللسان ولا ينحصر الصوت معها كانحصاره مع المطبقة. الثامن: الإنحراف والمنحرف: اللام فقط سمى بذلك لانحرافه إلى ناحية طرف اللسان، وقيل لانحرافه إلى مخرج الضاد، ولذلك إذا فخم قاربها فى اللفظ. التاسع: التكرير والمكرر هو الراء سمى بذلك لترديد اللسان فى مخرجه عند النطق به وآضطرابه. ولذلك [نزلوه][1] منزلة حرفين، وحركته منزلة حركتين. وفيه آنحراف كاللام، إلا أن اللام ليس فيه آضطراب. العاشر: الهُوَى: والهاوى هو الألف. ويقال له الهواءى. أما الأول فلأن اللسان يهوى به أكثر من هويه بالياء والواو، والهاوى مشتق من الهوى بضم الهاء وهو الصعود والإرتفاع[2] لأن الألف تخرج من أقصى الحلق صاعدا إلى الحنك، فيتسع مخرجه لهواء الصوت والهوى بفتح الهاء وهو الإنخفاض. أما الثانى فلما مر. الحادى عشر: الغنة. والاغنآن الميم والنون، سميا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الأنف، لأن صوتها لما اتصل بالخياشيم حدث منه صوت أغن. فقوله: أغنان هو تثنية أغن. الثانى عشر: الإستطالة والمستطيل هو الضاد لأنه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام وعبر عنه بقوله طويل. الثالث عشر: الصفير والحروف الصفيرية ثلاثة: الصاد والسين والزاى لأنها لما آنحصر الصوت فى مخرجها حدث من ذلك الصفير وهو ظاهر عند النطق بها، مأخوذ من الصفير للفرس. وأشار إلى هذا الوصف بقوله: صُفَّرُ. وآعلم أن لمعرفة مخارج الحروف وصفاتها فوائد منها: أنه يستفاد من الصفات معرفة مايحتاج إلى التعديل ليحسن فى السمع مما لا يحتاج. ومنها مقابلة الحروف بما يشاكلها فى القوة

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (تركوه).

(٢) انظر هذه المعاني في اللسان «هوى» والمعجم الوسيط ١٠٠١/٢.

والضعف فى المعانى بدليل جعل القضم للشيء اليابس والصلب لقوة القاف وصلابتها، والخضم للشيء الرطب لضعف الخاء ورخاوتها، ومنها فضيلة مالكل حرف على غيره ليعرف مايجوز إدغامه فى مقاربة، وما لا يجوز. ولنتكلم على إدغام الحروف حرفا حرفا على سياق ماذكرناه أولا، لتحصل الإحاطة التامة بجواز الإدغام فى المقارب وآمتناعه. فنقول: الهمزة لا تدغم فى مقاربها، ولا يدغم مقاربها فيها ولا فى مماثل إلا إذا كانت عينا فى نحو سأل ورأس كما مر. أما آمتناع إدغامها فى مقاربها فلاختصاصها فى مزيد قوة لا توجد فى المقارب، ولأن تخفيفها يغنى إدغامها، وأما آمتناع إدغام مقاربها فلئلا يؤدى ادغام الأقرب إلى الفم فى الأدخل فى الحلق، ولئلا يؤدى إلى الخروج من الأخف إلى الأثقل، والألف لا يدغم ولا يدغم فيها مطلقا. وأما الهاء فتدغم فى مثلها نحو أجبه هلال. وفى التنزيل: ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾(١) ولا تدغم فى مقاربها إلا فى الحاء [إن](٢) كانت قبلها نحو أحبه حاتما، أو بعدها نحو أمدح هلالا. فيقال أحبحاتما وأمد حلالا. وإنما أُدغمت الهاء فى الحاء لاشتراكهما فى الهمس والرخاوة والتقارب. وأما العين فتدغم فى مثلها كقوله آرفع عليا. وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾(٣) وفى الحاء مطلقا فى آرفع حاتما: أرفحاتما وفى أذبح عتودا: إذ بحتودا. وأما الحاء فتدغم فى مثلها نحو إذبح حملا. وفى التنزيل: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتّى أَبْلُغَ﴾(٤) وقد تقدم أن الهاء والعين يدغمان فيها. وأما العين والخاء فيدغم كل واحد منهما فى مثله وفى صاحبه فإدغام العين فى مثلها لم يوجد فى التنزيل إلا ماروى عن أبى عمرو، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِيْناً﴾(٥) وإدغام الخاء فى مثلها كقولك لا

(١) سورة القارعة آية ٩.

(٢) سقطت من الأصل (ص) ومن (ق، ك) والأصح وجودها.

(٣) سورة البقرة آية ٢٥٥.

(٤) سورة الكهف آية ٦٠.

(٥) سورة آل عمران آية ٨٥.

تنسخ خلقك. وآدغام الغين فى الخاء كقولك أدمغ خلقا. وإدغام الخاء فى الغين كقولك إسلخ غنمك، إلا أن إدغام الغين فيها أحسن. أما أولا فلأن العين مجهورة والخاء مهموسة، وأجتماع المهموسين أخف من آجتماع المجهورين. وأما ثانيا: فلأن الخاء أدخل فى الفم. فالإدغام فيها أحسن من إدغام الأدخل فى الحلق. وأما القاف والكاف فتدغم كل وحدة منهما فى مثلها وفى صاحبتها فالقاف فى مثلها كقولك أسبق قاسما. وفى التنزيل: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ﴾[١] والكاف فى مثلها كقوله تعالى: ﴿نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا﴾[٢] والكاف فى القاف كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾[٣] وعكسه كقوله: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[٤] وأما الجيم فقد أدغمت فى مثلها نحو آخرج جابرا. وفى الشين نحو: أخرج شيئا. وفى التنزيل: ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾[٥] وإنما أدغمت فيها أمّا أولا فلما بينهما من التقارب، وأما ثانيا فلأن ما فى الجيم من الجهر والشدة يقابل مافى السين من التفشى. وروى إدغامها فى التاء عن أبى عمرو فى قوله تعالى: ﴿ذِى المَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾[٦] وهو ضعيف لبعدها عن الجيم ويدغم فيها ستة أحرف وهى الطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء نحو اربط جملا، وأحمد جابرا، و﴿وَجَبَت جُنُوبُهَا﴾[٧]، وآحفظ جارك، ﴿وإذا جاؤوكم﴾[٨]، ولم يلبث جالسا. وإنما أدغمت فيها وإن لم تقاربها حملا للجيم على الشين. فإن قيل فيها تفشيا يتصل بمخارج هذه الأحرف. وأما الشين فلا تدغم إلا فى مثلها نحو أقمش شيخا. وتدغم فيها ثمانية أحرف. الجيم واللام

---

(١) سورة الأعراف آية ١٤٣.
(٢) سورة طه آية ٣٢.
(٣) سورة النور آية ٤٥.
(٤) سورة الفرقان آية ٥٤.
(٥) سورة الفتح آية ٢٩.
(٦) سورة المعارج آية ٣.
(٧) سورة الحج آية ٣٦.
(٨) سورة المائدة آية ٦١.

والطاء والدال والثاء والذال والتاء نحو خرج شعبان دون التاسع، ولا تخالط شرا. ولم ترد شيئا وأصابت شربا. ولم تحفظ شعرا، ولم يتخذ شريكا. أما إدغام الجيم فيها فلشدة قربها منها. وأما اللام فلكثرتها فى الكلام مع مقاربتها لها. وأُدغمت فى الشين دون الجيم مثل: الجار لبعد الجيم عن الشين. وأما الستة الباقية فلما مر. وأما الياء فتدغم فى مثلها، إما متصلة نحو عى وحى، وأما شبيهة بالمتصلة وذلك عند الإضافة إلى ياء المتكلم نحو قاضى ورامى، وإما منفصلة عما بعدها وقبلها فتحة نحو أخشى ياسرا. فإن كان قبلها كسرة نحو اعلمى ياسرا آمتنع الإدغام لئلا يؤدى إلى ذهاب المد بالإدغام، بخلاف المنفتح ماقبلها، وتدغم فيها الواو نحو طويت طيا، والنون فى نحو من يعلم. وأما إدغام الواو فيها فلاشتراكهما فى المد. وأما النون فلمشابهتها لحروف اللين بالغنة، وأما الضاد فلا تدغم إلا فى مثلها لئلا تذهب مافيها من الإستطالة بالإدغام. وأما ماروى عن أبى عمرو من إدغامها فى الشين فى قوله تعالى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[1] فضعيف. أما أولا فلسكون ماقبل الحرف المدغم، وأما ثانيا فلذهاب آستطالتها بالإدغام. ويدغم فيها مايدغم فى الشين إلا الجيم، لأنها أخت الشين وذلك نحو الضاحك. وحط ضمانك ورد ضاحكا. وشدت ظفائرها، وآحفظ ضانك، ولم يلبث ضاربا، وآنبذ ضاربا. وإنما جاز إدغام هذه الحروف فى الضاد لأنها لاستطالتها تصل بهذه الحروف إذ هى من طرف اللسان والثنايا. وأما اللام فإن كانت للتعريف وجب إدغامها فى مثلها، وفى ثلاثة عشر حرفا وهى: الضاد والراء والنون والشين والطاء والدال والذال والتاء والطاء والثاء والصاد والزاى والسين. إما لمقاربة هذه الأحرف لها فى المخرج، إذ أحد عشر حرفا منها من طرف اللسان كاللام، وآثنان يتصلان بطرفه، وهما الضاد والشين لما فيهما من الإستطالة والتفشى، وإما لكثرة لام التعريف في الكلام، وإما لتنزلها منزلة جزء الكلمة. وإن لم يكن اللام للتعريف، كان إدغامها فى الراء نحو هل رأيت

---

(١) سورة النور آية ٦٢.

لشدة القرب بينهما بالإنحراف الذى فى اللام، وإلى ضعيف وهو إدغامها فى النون كقولك: هل نخرج. لأن اللام من حروف يرملون والنون يدغم فيها من غير عكس. وإلى وسط وهو إدغامها فى البواقى. وأما الراء فتدغم فى مثلها نحو: ﴿أُذْكُرْ رَبَّكَ﴾[1] وتدغم فيها اللام نحو فعل ربك للمتقارب الذى بينهما ولاشتراكهما فى الصفات والنون أيضا. نحو: ﴿وإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُم﴾[2] لما بينهما من التقارب. وأما النون الساكنة مطلقا فلها مع سائر الحروف إذا وقعت بعدها أربعة أحوال: الإدغام والإظهار والقلب والإخفاء. أما الإدغام: ففى ستة أحرف وهى حروف يرملون نحو: من يعلم ومن راشد ومن محمد، ومن لك، ومن وال، ومن نحن. أما إدغامها فى الراء واللام فلشدة التقارب. وأما فى الميم فلاشتراكهما فى الغنة، وأما فى الواو والياء فلأن النون تشبه حروف المد، وأما النون فظاهر. وأما الإظهار فمع حروف الحلق نحو من آمن، ومن هاجر وكذلك سائرها، لبعدها عن مخرج النون. وأما القلب فالى الميم إذا وقع بعدها الياء نحو سميا وعمير لما مر. وأما الإخفاء فمع سائر الحروف وهى خمسة عشر حرفا وهى القاف والكاف والصاد والجيم والشين والضاد والراء والسين والطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء والفاء. لأنها لما لم تبعد عن النون بعد حروف الحلق ولم تقرب قرب يرملون، جعل لها حكم بين الإظهار والإدغام. وأما الطاء والثاء والدال والذال والظاء والثاء والصاد والزاى والسين وهى تسعة ومن ثلاثة مخارج. فالستة الأولى يدغم بعضها فى بعض لشدة التقارب، وتدغم أيضا فى الثلاثة الأخيرة فيدغم بعضها فى بعض، ولا يدغم فى الستة الأولى لئلا يذهب منها الصفير، وإذا أدغمت حروف الإطباق فالأقيس بقاء الإطباق قياسا على بقاء الغنة كما روى عن أبى عمرو. قرأ ﴿فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ﴾[3] مع بقاء الإطباق. وأما الفاء فلا تدغم إلا فى مثلها

---

(١) سورة آل عمران آية ٤١، سورة الكهف آية ٢٤.

(٢) سورة ابراهيم آية ٧.

(٣) سورة الزمر آية ٥٦.

كقوله تعالى: ﴿وماأُخْتُلِفَ فِيهِ﴾[1] وأما إدغامها فى الباء فى قراءة الكسائى ﴿نَخْسِفَ بهم﴾[2] فضعيف. وأما الباء فتدغم فى مثلها كقوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم﴾[3] فى قراءة أبى عمرو. وفى الفاء نحو: ﴿إِذْهَبْ فَمَنَ تَبِعَكَ﴾[4] وفى الميم نحو ﴿آرْكَبْ مَعَنا﴾[5] ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾[6] أما فى الفاء فإنما حسن إدغامها فيها دون العكس لما فيها من شبه التفشى. وأما الميم فلا تدغم إلا فى مثلها كقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾[7] وتدغم فيها الياء والنون كما مر.

٩٩٨ وَمِنْ شُذُوذٍ مُدْغَمٍ عَلْمَاءِ مِلْعَب بَلْحَرِث مِنه جَاءِى

هذا النوع ليس من الإدغام فى التحقيق لتعذر مدغم ومدغم فيه. وإنما هو حذف على غير قياس تخفيفا. وأشار إلى كونه غير قياسى بقوله ومن شذوذ مدغم. وعبر عن الحذف بالإدغام تجوزا. أما قولهم علماء فأصله على الماء فسقطت همزة الوصل للدرج، وألف على لالتقاء الساكنين هى ولام التعريف فآجتمع مثلان وهما اللام من على ومن الماء. والإدغام ممتنع لسكون الثانى فحذفوا لام على كراهة آجتماع المثلين من غير إدغام، وإنما لم يحذفوا الثانية لدلالتها على التعريف. قال الشاعر:

غَدَاةَ طَعَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وائِلِ
وَعَاجَتْ صُدُوْرَ الخَيْلِ نَحْوَتَمِيْمِ[8]

---

(١) سورة البقرة آية ٢١٣.

(٢) سورة سبأ آية ٩.

(٣) سورة البقرة آية ٢٠.

(٤) سورة الإسراء آية ٦٣.

(٥) سورة هود آية ٤٢.

(٦) سورة البقرة آية ٢٨٤.

(٧) سورة البقرة آية ٣٧.

(٨) القائل: قطرى بن الفجاءة من الطويل ونسب أيضا لآخرين. الشاهد في قوله: «علماء» إذ أن أصله على الماء، فهمزة الوسط تسقط للدرج، وألف على تحذف لالتقائها مع لام المعرفة فصار =

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقال الأخر:

فَمَا سَبَقَ القَيْسِيُ مِنْ سُوءِ سِيْرةٍ وَلَكِنْ طَغَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالِدِ[1]

وأما قوله ملعب فأصلة من العب فآجتمع المتقاربان وهما نون من ولام التعريف، فحذف نون من لسكونها وسكون لام التعريف لتعذر الإدغام. إلا أن حذف النون على خلاف الأصل لإمكان تحريكها. وإنما حذفت تشبيها لها بحروف المد لما فيها من الغنة. وأما قوله بلحرث فأصله بنوا الحرث أو بنى الحارث، فحذفوا الواو والياء لالتقاء الساكنين، فآجتمعت النون واللام فحذفت النون لتقاربهما وآمتناع الإدغام لما مر، وهذا الحكم مطرد فى كل قبيلة أضيف إليها بنون، وظهر فيها لام التعريف، ولا تدغم نحو بنى العنبر وبنى العجلان وبنى الفين. فإن كانت اللام مدغمة نحو بنى الفجار وبنى التمر آمتنع الحذف لئلا يجتمع على الكلمة إعلالان: الإدغام والحذف، وفيه نظر. لأن الإعلالين إنما لم يجتمعا غالبا فى كلمة واحدة وأما فى الكلمتين فلا يعد فى جوازه.

= اللفظ عللماء فحذفوا لام على كراهة اجتماع المثلين كما حذفوا اللام في ظلت. وقد استشهد به كل من: المفصل ٤٠٥، شواهد الشافية ٤٩٨، الحماسة الشجرية ٢٢١/١، مجموعة المعاني ٣٧، الكامل ٢٢٣/١، ١٨٢/٥، شعراء الخوارج ٤٤.

(١) القائل: الفرزدق: الشاهد في قوله: «علماء» حيث أن أصل الكلمة: على الماء فالتقت اللامان: الأولى متحركة والثانية ساكنة. وامتنع الإدغام بينهما لعدم ادغام المتحرك في الساكن فحذفت الأولى طلبا للتخفيف.
وقد استشهد به كل من سيبويه ٤٢٤/٢، الكامل للمبرد ٢١٨/٢، المقتضب ٢٥١/١، جمل الزجاجي ٣٨١، أمالي ابن الشجرى ٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/١٠، ديوانه ٢١٦.

(الضـرورات الشـعرية)

٩٩٩ وفى آضْطِـرَارِ الشِّعْـــرِ جَازَ صَرْفُ
مالَـيْسِ مَصْرُوفــاً وجَــازَ الحَــذْفُ
١٠٠٠ حَذْفُ الحُرُوفِ وآنْجِذَافُ الحَرَكَة
كما أَتَتْ سَوَاكِـــنٌ مُحَرَّكَـــــة

لما كان الشعر موزونا بأفاعيل محصورة فى عدد معين من الحروف والحركات والسكنات، فالشاعر يضطر فى بعض الأحوال إلى الخروج عن القواعد الكلية، لإقامة الوزن وآرتكاب ماليس منها، إما بزيادة اللفظ أو نقصانه أو غير ذلك، إذ هو غير مختار فى جميع أحواله، إلا أنه لا يخرج عن القوانين المذكورة على أى وجه آتفق، بل يسلك طريقه لها وجه فى العربية. ولذلك قال سيبويه[1] ليس شىء يقصدون إليه إلا وهم يحالون به وجهاً. فإن جهلنا ذلك فإنما جهلنا ماعلمه غيرنا، أو يكون وصل إلى الأول مالم يصل إلى الآخر. وقد حصروا ضرورات الشعر فى سبعة أبنواع: أحدها الزيادة، وثانيها: النقصان وثالثها: التقدم والتأخر، ورابعها الإبدال، وخامسها: تغيير الإعراب عن وجهه. وسادسها: تذكير المؤنث. وسابعها: تأنيث المذكر. أما صرف مالم ينصرف فهو من الزيادة لأنه بزيادة حرف وهو التنوين. فإذا آضطر الشاعر كان له مراجعة الأصل، لأن الأصل فى الأسماء الصرف. وهو ثلاثة أقسام: قسم لاخلاف فى آمتناع صرفه وهو ماكان فيه ألف التأنيث. لأن التنوين بحذف الألف فلا تحصل زيادة فى الوزن. فقول المصنف إذن

(١) سيبويه ٤٢٩/٢.

جاز صرف ماليس مصروفا وليس على اطلاقه، وقسم فيه خلاف. وهو أفعل منك، فالبصرى يجيز صرفه لافادة زيادة التنوين قيام الوزن. ومنعه الكوفي للزوم منك وقسم لاخلاف فى جواز صرفه للضرورة وهو ماعدا ذلك. قال:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ(1)

وأما ترك ماينصرف فأكثر البصريين لا يجيزه. وقد مر تقدم الكلام فيه فى بيان غير المنصرف. ومن الزيادة زيادة حرف مد ولين فصاعدا فى القوافى للإطلاق كقولهم: الصياريف والدراهيم. ومنها زيادة الحركة فى المنقوص كقوله لا بارك الله فى الغوانى هل. فزاد الحركة المفردة لإقامة الوزن، ومنها قطع ألف الوصل كقوله:

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِبَثٍّ وتَضْيِيعِ الحَدِيْثِ قَمِيْنُ(2)

وأما الحذف فى قوله: حذف الحروف وآنحذاف الحركة. فآعلم: أن الحذف ضربان: حذف حرف وحذف حركة، أما الأول. فإما حذف حرفين كقول لبيد.

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ ....(3)

---

(1) القائل: أبو كبير الهذلي من قصيدة له من الكامل يمدح فيها تأبط شرا كان زوج أمه.
الشاهد في قوله: «عواقد» حيث صرفها الشاعر هنا ونونها ضرورة ولإقامة الوزن، وحقها أن تكون ممنوعة من الصرف لورودها على صيغة منتهى الجموع. وفيها شاهد آخر عند رواية عواقد بالنصب بدل التنوين المرفوع. وفيه دليل عند ذلك على إعمال اسم الفاعل مجموعا جمع تكسير. وقد استشهد به كل من: شرح أشعار الهذليين ١٠٧٢/٣، سيبويه ٥٥/١، ٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٦، السيوطي ٨١، الخزانة ٤٦٦/٣، الشعر والشعراء ٦٧١/٢، شواهد العينى ٥٨٨/٢، الإنصاف ٤٨٩، الأشموني ٢٩٩/٢، المغنى رقم ٩٤٢.

(2) القائل: قيس بن الخطيم وهو من الطويل. ويروى عجزه: ببث وتكثير الوشاة قمين.
الشاهد في قوله: «الإثنين» حيث أثبت همزة الأصل في درج الكلام للضرورة وهو غير جائز في حالة الإختيار. وقد استشهد به كل من: نوادر أبي زيد ٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩، ١٣٧، شرح شواهد الشافية ١٨٣، الهمع ١١١/٢، الدرر ٢٣٧/٢، حماسة البحترى ١٤٧، اللسان ١٢/٣، ٢٢٧/١٧، الكامل ١٧/٢، المفصل ١٩٨، ديوانه ١٦٢.

(3) القائل: لبيد. وتمام البيت: وهو من الكامل:

=

أراد المنازل وكقول العجاج:

قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحِمَى(١)

فحذف الألف والميم وكسر الميم الأولى، وقيل حذف الميم الأخيرة وحدها. وأبدل من الألف ياء. وقيل حذف الألف فبقى الحمم فأبدل من أحد حرفى التضعيف ياء كما قالوا: قَصَّيْتُ البازى. والأصل قَصَصْتُ. وأما حذف حرف واحد فأقسام فمنه: حذف حروف العلة. أما الواو فكقوله:

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَاءَ كَانُ حَوْلِى ... وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الشُّفَـاءُ(٢)

= دَرَسَ المَنَـــا بِمُتَالِــــعٍ فَأَبَـــانِ
وتَقَـــادَمَتْ بالحُــــبْسِ فالسُّوبَـــانِ

الشاهد في قوله: «المنا» حيث حذف حرفين إذ أصلها المنازل. وهو حذف قبيح وغير مستحب. وقد استشهد به كل من: الإنصاف ١/٨١ ، ٢/٤٣٧، الهمع ٢/١٥٦، الدرر ٢/٢٠٨، الأشموني ٣/١٦١، ديوانه ١٣٨، شرح ديوان لبيد/تحقيق احسان ٦٢، المحتسب ١/٨٠، شواهد الشافية ٣٩٧، شواهد العيني ٤/٢٤٦.

(١) القائل: العجاج. وهو بيت من الرجز ويروى أوالفا مكة من ورق الحمى. ديوانه ٥٩.
الشاهد في قوله: «الحمى» فان أصلها الحمم. فحذف الحرف الأخير وهو الميم و الحذف كما ذكر المؤلف على قسمين حذف حرف أو حذف حركة وما حصل بالشاهد فقد قيل أنه حذف الألف والميم، وكسم الميم الأولى وقيل حذف الميم الأخيرة وحدها وأبدل من الألف ياء، وقيل حذف الألف فبقى الحمم فأبدل من أحد حرفي التضعيف ياء. وفيه شاهد آخر في قوله: قواطنا أوالفا على الرواية الثانية حيث نصب الإسم الذي بعدها (مكة) بما تقدم عليه الذي هو أوالف «مواطن» الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٨، ٥٦، أمالى القالى ٢/١٩٩، الخصائص ٢/١٣٥، المحتسب ١/٧٨، الإنصاف رقم ٣٤٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٦/٧٤، ٧٥، شواهد العينى ٣/٥٥٤، ٤/٢٨٥، شرح التصريح ٢/١٨٩، الهمع ١/١٨١، ٢/١٥٧، الدرر ١/١٥٧، ٢/٢١٨، الأشموني ١/٢٩٩، ٣/١٨٣، اللسان (حمم).

(٢) القائل: مجهول لم ينسب لاحد معين. ويروى برواية أخرى مع بيت ثان:
فلــــــو أن الاطبــــــاء كانُ حولي
وكان مع الأطبـــــــــاء الأساة =

أراد كانوا فحذف واو الجمع، واجتزأ عنها بالضمة. وكقول الآخر:

وَبَيْنَاهُ يَسْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَن رَجُلٍ رَخْوُ المِلَاطِ نَجِيْبُ[1]

فحذف الواو وأبقى الضمة. وأما الياء فكقوله:

.... دَارٌ لسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكِ[2]

= إذا ماأذهبـــوا ألما بقلبـــي
وإن قيـــل الشفـــاة هم الأساةُ

الشاهد في قوله: «كانُ» بضم النون حيث استغنى بهذه الضمة عن واو الضمير، والأصل كانوا حولي، فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلا عليها. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٧/٥، ٩/٨٠، الإنصاف ص ٣٨٥، الخزانة ٤/٥٥١، ٢/٣٨٥، أسرار العربية ص ٣١٧.

(١) القائل: نسب هذا البيت لشاعرين هما: العجير السلومي والمخلب الهلالي: ويروى البيت برواية أخرى:

فَبَيْنَـــاه يَشْرِى رَحْلَـــهُ قَالَ قَائِـــلٌ
لِمَـــنْ جَمَـــلٌ رِخْـــوُ المِـــلَاطِ نَجِـــيبُ

الشاهد في قوله: «فبيناه» حيث أن أصلها «فبينا هو» بضم الهاء وفتح الواو فحذفت الواو وهذا دليل على زيادتها وأن الضمير هو الهاء فقط. وهذا مذهب الكوفيين. والبصريون يقولون إن حذف الواو هنا للضرورة وذلك لأن هو ضمير منفصل فمن حقه أن يجرى مجرى الظاهر من جهة أنه مستقل بنفسه، فلا يبقى على حرف واحد. وقال سيبويه: .. اعلم أنه يجوز في الشعر مالايجوز في الكلام من صرف مالاينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء إلى أن يقول: ومايجوز في الشعر أكثر من ذلك..

وقد استشهد به كل من: اللسان ٤/٤٤٦، ٢/٣٦٦، الدرر ١/٣٦، سيبويه ١/١٤، الإغفال ٢/٢٤٤، الخزانة ٢/٣٩٦، الأصول ١/٦٩٧، الخصائص ١/٦٩، أمالي ابن الشجرى ٢/٢٠٨، الخزانة ١/٧٢، شرح المفصل ١/٦٨، ٣/٩٦، الإنصاف ٥١٢.

(٢) القائل: غير معروف، فلم ينسب لشخص معين وهو من مشطور الرجز و قبله:

هَلْ تَعْـــرِف الـــدَّارَ على تِبْرَاكَـــا
دَارٌ لسُعْـــدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَـــا

الشاهد في قوله: «إذه» حيث أن أصلها «إذ هي» فحذفت الياء وعوض عنها بالكسرة وهذا =

أراد إذ هى. فحذف الياء وآجتزأ بالكسرة. وكقول الآخر:

قَالَتْ سُلَيْمَى آشْتَرِ لَنَا سَوِيْقَا ....[1]

وأما الألف فكقوله:

وَصَّانِيَ العَجَّاجُ فِيْمَا وَصَّنِى[2]

ومن ذلك حذف النون فى قوله:

فَلَسْتُ بَآتِيهِ ولا أَسْتَطِيعُهُ وَلِكِ آسْقِنِى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[3]

= مايؤيد الكوفيين، أما البصريون فيرون أن الحذف للضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩/١، اللسان (هيا) ٢٠/٢٥٤، ارتشاف الضرب ١٢٣، الدرر ٣٦/١، الهمع ٦١/١، شرح شواهد الشافية ٢٩٠، الخزانة ٣٩٩/٢، ٤٤٣/٣، ٢٢٧/١، الإنصاف ٦٨٠، الخصائص ٨٩/١، الموشح ١٤٧، الحجة لأبي علي ١٠/١، السيرافي ٢٦٤/١، التكملة ٣٩، أمالى ابن الشجرى ٢ /٢٠٨، الإيضاح ٧٥، الأصول ٧١٦/٢.

(١) القائل: العذافر الكندى. وهو من الرجز وتمام البيت:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيْقَا
وَهَاتِ بُرَّ البَخْسِ أَوْ دَقِيْقَا

الشاهد في قوله: «اشتر حيث سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقها الكسر فتوهم الشاعر أنها لام الفعل فسكن اللام، وقد استشهد به كل من الخصائص ٣٤٠/٢، ٩٦/٣، شواهد الشافية ٢٢٤، ٢٢٦.

(٢) القائل: رؤبة بن العجاج. انظر ملحقات ديوانه ١٨٧.

الشاهد في قوله: «وصنى» فقد قصد إلى التخفيف فحذف الألف، إذ أن أصل الكلمة: وصاني والتخفيف وارد في الشعر العربي. واستشهد به: إعراب القرآن ٧٣٨، الخصائص ٣١٧/٢.

(٣) القائل: قيس بن عمر بن مالك النجاشي الحارثي، من الطويل، قالها في وصف ذئب.

الشاهد في قوله: «ولك اسقنى» إذ أن أصل العبارة و لكن اسقنى فالتقى فيها ساكنان نون لكن وسين اسقنى، فحذف النون للتخلص من التقاء الساكنين حيث اضطر لإقامة الوزن.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩/١، الخصائص ٣١٠/١، ابن الشجرى ٣١٥/١، الإنصاف ٦٨٤، ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٢/٩، الخزانة ٣٦٧/٤، المغنى ٢٩١، الهمع ١٥٦/٢، الدرر ١١٠/٢، الأشموني ٢٧١/١، أوضح المسالك رقم ١٠٠.

أى ولكن. ومنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله:

.... ولاذاكِــرِ الله إلّا قَلِيــلَا[1]

ومنه حذف الفاء من جواب الشرط كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ الله يَشْكُرُهَا ....[2]

أى فالله يشكرها. وأما الثانى وهو حذف الحركة فضربان. أحدهما: حذف حركة الإعراب. فسيبويه أجازه فى المرفوع والمجرور، ومنعه المبرد مطلقا محتجا بأن حركة الإعراب للبيان فلا تحذف. وأما سيبويه فاَحتج بقوله:

---

(١) القائل: أبو الأسود الدؤلى. أنظر ملحقات ديوانه ١٢٢. وتمام البيت:

فَأَلْفَيْتُــــــــــهُ غَيْــــــــرَ مُسْتَعْــــــــتِبٍ
ولا ذاكـــــــــــــرِ الله إِلَّا قَلِيْــــــــــــلَا

الشاهد في قوله: «ولا ذاكر الله» حيث نصب لفظ الجلالة على التعظيم وهو معمول لذاكر. وكان المفروض أن ينون «ذاكر» لكنه حذف التنوين للضرورة الشعرية. ولو أضاف الذاكر إلى الله لحذف التنوين وجوبا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨٥/١، مجالس ثعلب ١٤٩، المقتضب ١٩/١، ٣١٣/٢، الأغانى ١٧/١١، الخصائص ١٢/١، ١٣، أمالى بن الشجرى ٣٨٣/١، الإنصاف رقم ٤١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢، ٣٤/٩، الخزانة ٥٥٤/٤، المغنى ٥٥٥، الهمع ١٩٩/٢، الدرر اللوامع ٢٣٠/٢.

(٢) القائل: الحطيئة: وتمام البيت:

مَنْ يَفْعَـــــلِ الحَسَنَـــــاتِ الله يَشْكُرُهَـــــا
لايَـــذْهَبُ العُـــــرْفُ بَيْـــــنَ الله والنَّـــــاسِ

ويروى:

من يفعــــل الخير لا يعــــدم جوازيــــه
لايــــذهب العــــرف بين اللــــه و النــــاس

الشاهد: «الله يشكرها» حيث جاءت الجملة الإسمية جوابا للشرط، والأصل أن ترتبط بالفاء ولكن حذفها وأصل العبارة: فالله يشكرها. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٤٨٩/٢، ديوانه ٥٤٥. وفي الرواية الثانية شاهد آخر: «جوازيه» فقد تأتى جمعا لجاز، أى لا يعدم شاكراً عليه. ويجوز أن تكون جمع جزاء أي لايعدم جزاء عليه. وقد جاز جمع جزاء على جواز لمشابهة المصدر اسم الفاعل.

.... وَقَدْ بَدَاهَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ[1]

فحذف ضمة النون من هَنُك تشبيها لها بضمة عضد لقوة آتصال المضمر المجرور بجارة. ويقول الآخر:

سِيْرًا بَنِي العَمِّ فالأَهْوازُ مَوْعِدُكُم ونَهْرُ تِيْرِى وَلَا يَعْرِفْكُمُ العَرَبُ[2]

فحذف ضمة الفعل وهو تعرفكم. وأما قول أمرىء القيس:

فَالْيَوْمَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ[3]

---

(١) القائل: الأقيشر الأسدي، وهو المغير بن عبد الله، وكان قد سكر فبدت عورته فضحكت منه امرأته فقال ثلاثة أبيات وهذا منها. وصدر البيت:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ مافِيهِمَا وَقَدْ بَدَاهَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

الشاهد في قوله: «هنك من المئزر» حيث سكن النون من هنك في حالة الرفع تشبيها بما تحرك وسطه بالضم فخفف نحو عضد، وظرف وما أشبهها، وهذا شاذ لايقبل أبدا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٢٩٧، الخصائص ١/٧٤، ٣/٩٥، المحتسب ١/١١٠، العمدة ٢/١١١، أمالى ابن الشجرى ٢/٣٧، ١/٤٨، الخزانة ٢/٢٧٩، شواهد العينى ٤/٥١٦، الدرر اللوامع ١/٣٢.

(٢) القائل: جرير وهو من البسيط. ويروى الصدر: سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم.
الشاهد في قوله: «تعرفكم» حيث سكن الفعل المضارع للضرورة. وهذا يقبل في الشعر ولا يقبل في غيره. وقد استشهد به كل من: الأغانى ٣/٢٥٧، السمط ٥٢٧، المخصص ١٥/١٨٨، الخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، معجم البلدان (تيرى) ديوانه ٤٨.

(٣) القائل: امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة له يذكر فيها ما فعل ببني أسد في أخذه بثأر أبيه. ديوانه ١٧٣، ورواه الكامل ١/١٤٣ برواية:

فاليوم أسقى غير مستحقب اثما من الله و لا واغل

الشاهد في قوله: «أشرب» حيث جزم الفعل المضارع مع عدم تقدم أدوات الجزم عليه وللعلماء فيه أقوال: السيوطي يقول أن ذلك لغة، سيبويه يقول إنه للضرورة وتعليل آخر: إنه لما توالى في الكلمة مع مابعدها ثلاث حركات (رَ، بُ، غَ) لما توالت هذه الحركات أشبهت عضدا في وجود فتحة تتبعها ضمة، والعرب تجوز تسكين ضاد عضد ونحوه، ولشبهها استساغ لنفسه أن يسكن وسطها.

=

فقيل أسكن الباء للضرورة، وقيل الرواية فاليوم أسقى، وحينئذ لا ضرورة وقيل: أمر نفسه وحذف اللام للضرورة، وثانيهما حذف حركة الإعراب مطلقا. قال:

أَوْطَنْتُ وَطَناً لَمْ يَكُنْ مِنْ وَطَنِى[1]

وقال الآخر:

أى من تراب خلقه الله آدما[2]

وأما تحريك الساكن فى قوله كما أتت سواكن محركة فيرجع إلى زيادة الحركة وتكون فى المجزوم وغيره. أما الأول فكقوله:

صُمَّتْ عَلَى مَخْلُوقَةٍ لَمْ تَكْمُلِ[3]

وأما الثانى فكقول رؤبة:

.... مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ[4]

= وقد استشهد به كل من سيبويه: ٢/٢٩٧، نوادر أبي زيد ٣١٣، الخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، ابن يعيش في شرح المفصل ١/٤٨، المقرب ٢/٢٠٤، الخزانة ٣/٥٣٠، شذور الذهب ٢١٢، الدرر ١/٣٢، التصريح ١/٨٨، الهمع ١/٥٤.

(١) القائل: رؤبة من رجزه وبعده:

أوطنت وطنا لما يكن من وطنى
لو لم تكن عاملها لم أسكن
بها ولم أُرْجُنْ في الرُّجُنِ

(٢) القائل: لم أعثر عليه، ولم أجده في الكتب التي اطلعت عليها. انظر اللسان ١٣/٤٥١.

(٣) لم أعثر على قائله.

(٤) القائل رؤبة بن العجاج أحد الرجاز المشهورين. انظر ديوانه وتمامه:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِى المُخْتَرَقْنْ
مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

الشاهد في قوله: «الخفق» والمخترق: حيث أن الحركة فيهما السكون للقاف في كل. ولكن الشاعر حركهما. ومن جهة أخرى في الكلمتين موطن لشاهد آخر حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل. ولو كان هذا التنوين مما يختص بالإسم لما لحق الأسماء المقترنة بأل. وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفا صحيحا سميت القافية قافية مقيدة. وقد استشهد به =

أراد الخَفْق بالسكون. ومنه قول الآخر:

إِذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ... ضَرْباً أَلِيماً بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا[1]

أراد الجلد بسكون اللام.

١٠٠١ والفَصْلُ والقَلْبُ وقَصْرُ مَايُمَدُّ ... وشَدّ ماخَفّ وفَكُّ مَايُشَدّ

أما الفصل فيرجع إلى التقديم والتأخير، لأنه إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه فاصل فقد تأخر المضاف إليه عن محله، ويأتى فى الكلام على ضروب منها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف مطلقا. وقال:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً ... يَهُودِىّ يُقَارِبُ أَوْيُزِيلُ[2]

أراد بكف يهودى يوما. وقال الآخر:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا ... أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ[3]

= كل من ابن عقيل رقم ٣، الخصائص ٢٥٨/١، ٢٦٠، المنصف ٣١٨/٢، المحتسب ٨٦/١، ٢٧/٢.

(١) القائل: عبد مناف بن ربع الجرمى الهذلي. ويروى البيت برواية أخرى:

إذا تأدب نوح قامتا معه ... ضربا أليما بسبت تلعج الجلدا

الشاهد في قوله: «الجلدا» حيث حرك الشاعر الحرف الساكن وهو اللام. وأصله «الجلْدا» بسكون اللام ولكنه حركها. وقد استشهد به كل من الخزانة ١٧٢/٣، الكامل ٣٣٦/١، اللسان (جلد) ٩٧/٤، نوادر أبي زيد ٣٠، الخصائص ٣٣٣/٢، المنصف ٣٠٨/٢، المقرب ١١٦، الهمع ١٥٧/٢، الدرر ٢١٤/٢، شرح ديوان الهذليين ٦٧٢/٢، ديوان الهذليين ٣٨/٢.

(٢) تم شرح البيت سابقا.

(٣) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبة من البسيط: الشاهد في قوله: «أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس» فقوله: «أصوات» مضاف إلى قوله: أواخر الميس، وقد فصل بين المضاف والمضاف اليه بالجارين والمجرورين الذين هما من أيغالهن بنا. وأصل الكلمة كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٢/١، الخصائص ٤٠٤/٢، الخزانة ١١٩/٢، ٢٥٠، نوادر أبي زيد ٩٣/١، ٩٥، المقتضب ٤/ ٣٧٦، الإنصاف ٤٣٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٠١/١، ١٠٨/٢، أسرار البلاغة ١٠٢، ديوانه ٧٦٦.

أى أصوات أواخر الميس وأما الفصل بغير الظرف فقبيح جدا. وقد جاء فى قوله:

تَمُــرُّ على مائسْتَمِــرَّ وَقَــــدْ شَفَتْ
غَلاَئِلَ عَبْدَ ٱلْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَــا(١)

أراد فقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها. ففصل بعبد القيس وهو الفاعل. ومنها: الفصل بين الفعل والفاعل. وإما بالمبتدأ والخبر كقوله:

وَقَدْ أدْرَكَتْنِي والحَوَادِثُ جَمَّةٌ أسِنَّةُ قَوْمٍ لاضِعَافٌ وَلَا عُزْلُ(٢)

فأسنة فاعل أدركتنى. وقد فصل بينهما بالجملة الإبتدائية. وإما بمفرد من جملة أخرى كقول الفرزدق:

هَيْهَاتَ قَدْ سَبَقَتْ أُمَيَّةُ رَأْيَهَا فَٱسْتَجْهَلَتْ حُلَمَاؤُها سُفَهاؤُهَا(٣)
حَرْبٌ جَرَتْ مابَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَــا أبناؤُهَــا(٣)

---

(١) القائل: مجهول وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «شفت غلائل عبد القيس منها صدورها» حيث يرى الكوفيون أنه قد فصل بين المضاف «غلائل» والمضاف إليه «صدورها» بأجنبي وهو فاعل شّفت الذي هو قوله عبد القيس. والجار والمجرور الذي هو قوله منها. وأصل الكلام على هذا: وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها. وقد استشهد به كل من الخزانة ٢/٢٥٠، الإنصاف ٤٢٨.

(٢) القائل: اختلف في نسبته. فقيل أنه لرجل من بنى دارم، وقيل أنه لجويرة بن زيد وقيل هو لحويرثة ابن بدر. الشاهد في قوله: «أدركتنى والحوادث جمة أسنة» حيث فصل بين الفعل والفاعل بالجملة الإسمية المكونة من المبتدأ والخبر وهي: «الحوداث جمة» والفاعل هو أسنة وهذا وارد في اللغة. وقد استشهد به كل من: الدرر ٢٠٥/١، الهمع ٢٤٨/١، الخصائص ٣٣١/١، اللسان «هيم» ١١١/١٦، آمالى ابن الشجرى ٢١٥/١، السيوطي ٢٧٣.

(٣) القائل: الفرزدق الشاهد في قوله: «فاستجهلت حلماؤها سفهاؤها، بتشاجر ابناؤها» حيث فصل الشاعر بين العامل والمعمول في البيتين. فقد فصل بين الفعل والفاعل في البيت الأول بقوله: «حلماؤها» وفصل بين المصدر والعامل «بتشاجر» ومعموله «أبناؤه» بجملة فعلية، وهذا وارد في اللغة. وقد استشهد به كل من: المقرب لابن عصفور ص ٢٥، اللسان (كفر ٤٦٤).

فقيل حلماؤها من البيت الأول بدل من أمية، وقد فصل بين آستجهلت وسفهاؤها الذى هو فاعله. وأبناؤها فى الثانى مرفوع بتشاجر لأنه مصدر وآباؤها فاعل [كفرت][1]. ومنها الفصل بين الصفة والموصوف كقول الفرزدق:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلّا مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُـوهُ يُقَارِبُـهُ[2]

يمدح إبراهيم بن إسماعيل خال هشام بن عبد الملك، وأبو أم هشام أبو إبراهيم. والمعنى: وما مثل إبراهيم الممدوح حيّ يقاربه أى أحد يشبهه إلا مملكا. يعنى إلا خليفة أبوه أبو أمه. يعنى أم الخليفة أبوه أى أبو الممدوح فالهاء فى أبو أمه عائدة على الملك وهو هشام بن عبد الملك، والهاء فى أبوه عائد على إبراهيم والتقدير: ومامثله فى الناس حى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه: ففى اليت ثلاثة فصول: أما أولا: فبين المبتدأ الذى هو مثله وبين خبره بالإستثناء المقدم. وأما ثانيا: فبين المبتدأ والخبر اللذين هما فى محل النصب نعت لمملك. وأما ثالثا: فبين الصفة والموصوف. فالموصوف حى. والصفة يقاربه. والفاصل بينهما الجملة الإسمية المذكورة وهى قوله: أبو أمه. وأما القلب فى قوله: والقلب فهو التقديم والتأخير من جهة المعنى دون اللفظ كقوله:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدّجُون قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِم هَجَرُ[3]

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (تغطت بالسلاح) وهو زيادة.

(٢) القائل: الفرزدق وهو من الطويل: الشاهد في قوله: «حي أبوه يقاربه» حيث جاء الفصل بين الصفة «يقاربه» وبين الموصوف (حي) بفاصل مكون من جملة اسمية (أبوه) وهذا جائز ووارد في الشعر. وفي البيت فواصل أخرى بين المبتدأ والخبر مثله مملك وغيرها. وقد استشهد به كل من: الأصول ٧٢١/٢، معاهد التنصيص ١٦/١، الكامل ١٨/١، الموضح ١٥٢، ١٦٢، الخصائص ١٤٦/١، ٣٢٩، ٣٩٣/٢.

(٣) القائل: الأخطل. وهو من البسيط. الشاهد في قوله «بلغت سوآتِهِم هَجَرُ» حيث عكس القاعدة المعروفة في النحو من رفع الفاعل ونصب المفعول، وقد ورد ذلك باللغة العربية عند ظهور المعنى مثل: خرق الثوب المسمار. والأصل هنا أن يقول: بلغت سوآتُهم هجرَ لأن الفاعل في

فجعل الفاعل وهو السؤات مفعولا. والمفعول وهو هجر فاعلا، والمعنى على العكس ومنه قول الآخر:

.... كان الزِّنَـاءُ فَرِيْضَةَ الرَّجْـمِ[1]

والمعنى: كانت فريضة الزناء الرجم. ومنه قول أمرىء القيس:

.... كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بالمُتَنَزِّلِ[2]

فالمتنزل هو الذى زل. وأما قوله تعالى: ﴿ماإِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ﴾[3] فقيل بأنّه على القلب وهوَ الأكثر، لأن العصبة هى التى تنؤ بالمفاتيح. وقال الفراء:

= المعنى هو سوآتهم. وفي البيت ورد مفعولا به. وقد استشهد به كل من: أمالى ابن الشجرى ٣٦٧/١، الكامل ٢١٧/١، مجاز القرآن ٣٩/٢، اللسان ٤٨/٧، الجمل للزجاجي ٢١١، الأصول ٧١٩/٢، سيبويه ١١٨/٢، المغنى ٦٩٩، الهمع ١٦٥/١، الدرر ١٤٤/١، الأشموني ٧١/٢، ديوانه ١٧٨.

(١) القائل: النابغة الجعدي، وهو من الكامل. وتمام البيت:

كَانَتْ فَرِيْضَةَ ماتَقُـــــولُ كَمَـــــا ... أَنَّ الزِّنَـــــاءَ فَرِيْضَةُ الرَّجْـــــمِ

الشاهد في قوله: «أن الزناء فريضة الرجم» فقد جاءت هذه العبارة مقلوبة، والأصل فيها أن الرجم فريضة الزنا. واختلف علماء العربية في جواز هذا، فأباحه السكاكى وعارضه مجموعة وخطأوا كل من قال على هذا المنوال. وفئة ثالثة قالت: أنه إذا كان قد تضمن اعتبارا لطيفا فهو جائز مقبول، وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو مردود على صاحبه. وقد استشهد به كل من: مجاز القرآن ٣٧٨/١، تأويل مشكل القرآن ١٩٩، السمط ٣٦٨/١، أمالي المرتضى ٢١٦/١، الخزانة ١٨٤/١، ديوانه ٢٣٥، الإنصاف ٣٧٣، وكتاب القطع والائتلاف ١٠٩.

(٢) القائل: امرؤ القيس. وهو من الطويل. وتمام البيت:

كُمَـــيْتٌ يَزِلُّ اللِّبْـــدُ عَنْ حَالِ مَتْنِـــهِ ... كما زَلَّتِ الصَّفْـــواءُ بالمُتَنَـــزِّلِ

الشاهد في قوله: «الصفواء بالمتنزل» حيث رفع المفعول «الصفواء» وجر الفاعل. انظر: ديوانه البيت الحادي والخمسين من معلقته ص ٢٠، السجستاني ١٤٦، النهاية ٤٦٤/١، المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣٠٨ حاشية الدمنهوري على متن الكافية ٩.

(٣) سورة القصص آية ٧٦.

والمعنى أن المفاتيح تثقل العصبة وتميلهم بثقلها. فعلى هذا لا قلب. وأما القصر فى قوله: وقصر مايمد: فيريد به قصر الممدود وهو من النقصان وهو جائز فى الضرورة مطلقا لأنه رد فرع إلى أصل قال:

لَابُدَّ مِنْ صَنْعَا وإِنْ طَالَ السَّفَرْ ....[1]

وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز إلا إذا كان له بعد القصر نظير فى الأبنية الصحيحة فلا يجز قصر نحو حمراء وأنبياء. أما الأَوَّل فلان مؤنث أَفْعَل لم يأتِ إلا مَمْدُوداً. وأما الثانى فلأن قَصْرَهُ يُؤَدّى إلى مالا يكون عليه الجمع وهو ضعيف، لأن حذف الزائد إنما هو للضرورة. فالرجوع إلى الأصل لا يختص بماله نظير دون مالا نظير له. وأما مد المقصور فلا يجيزه البصرى لأنه رد أصل إلى فرع بزيادة الحرف. وأجاز الكوفيون. وأما تشديد المخفف فى قوله: وشد ماخَفّ فراجع إلى الزيادة. تشديد الحرف إنما يكون بزيادة مثله عليه كقوله:

ضَخْـمٌ يُحِبُّ الخُلُـقَ الأَضْخَمَّـا[2]

وقول الآخر:

.... بِبَـازِلَ وَجْنَـاءَ أَوْ عَيْهَـلِّ[3]

(١) القائل: راجز غير معروف. وتمام البيت:

لَابُـدّ مِنْ صَنْعَـا وإِنْ طَالَ السَّفَـرْ
وإِنْ تَحَنَّـى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَـرْ

الشاهد في قوله: «صنعا» حيث قصرها الشاعر للوزن الشعري وهو جائز. وقد استشهد به كل من: المخصص ١١١/١٥، ٤٢/١٦، شواهد العينى ٥١١/٤، التصريح ٢٩٣/٢، الهمع ١٥٦/٢، الدرر اللوامع ٢١٠/٢، الأشموني ١٠٩/٤.

(٢) القائل: رؤبة بن العجاج: الشاهد في قوله: «الأضخما» حيث قصد الأضخما دون تشديد، ولكنه شدد في الوصل ضرورة تشبيها بما يشدد في الوقف. ولو قال: الأضخم فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف، لأن الوقف على الألف لا عليها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١١/١، ٢٨٣/٢، المنصف ١٠٩/١، المحتسب ١٠١/١، المخصص ٧٨/٢.

(٣) القائل: منظور بن مرثد الأسدي. وينسب منظور لامه فيقال له منظور بن حبه وهو من الرجز =

وهو من إجراء الوصل مجرى الوقف، لأن من العرب من يقف على آخر الكلمة بالتشديد لِتَدُلَّ على التحريك فى الوصل. وقد يُخَفَّفُ المُشَدَّد على العكس، وهو راجع إلى الحذف. قال:

.... وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشرٍّ[1]

وقال الآخر:

.... لا يَدَّعِى ٱلْقَوْمُ أَنّي أَفِرْ[2]

= ومثله:

نسل وجـــد الهائم المغتـــل
بيـــازل وجنـــاء أو عيهل

الشاهد في قوله: «عيهل» حيث شدد اللام في الوصل ضرورة، والأصل أن يكون تشديده عند الوقف لعلم أنه متحرك في الوصل. وفيه شاهد آخر في قوله: «ببازل» حيث وصف الناقة به من غير أن يلحق به تاء التأنيث وذلك يدل على أن هذا اللفظ يطلق على المذكر والمؤنث. وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٧٨٠، اللسان (عهل) نوادر أبى زيد ص ٥٣، سيبويه ٢٨٢/٢، الخصائص ٣٥٩/٢، شرح الشافية رقم ١٢٧.

(١) القائل: امرؤ القياس من قصيدة له مطلعها:

لا وأبيـــك ابنـــة العامـــرى
لا يحسب القـــوم أني أفـــر

وتمام البيت:

وَقَـــدْ رَابَنِـــي قَوْلُـــهُ يَاهَنَـــاهُ
وَيْـــحَكَ أَلْحَـــقْتَ شَرًّا بِشَرِّ

الشاهد في قوله: «بشر» حيث أن بعض العرب تقف على آخر الكلمة بالتشديد لتدل على التحريك في الوصل، وقد يخفف المشدد على العكس كما في هذا المثال، وفي هذه القراءة إذ قد يقرأ بالتشديد. وقد استشهد به كل من جمل الزجاجي ١٧٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٤٨/١، ٤٢/١٠، آمالى ابن الشجرى ١٠١/٢، شواهد العينى ٤ /٢٦٤، الأشموني ٣٣٤/٤، يس ٣٦٨/٢، ديوانه ١٦٠، الخزانة ٤ /٢٦٤، المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٦١٢.

(٢) القائل: آمرؤ القيس. انظر ديوانه ١٥٤. وتمام البيت:

=

والمراد: بشر أو أفر. فخففا بحذف أحد الراءين. وأما إظهار المدغم فى قوله: وفك مايشد. فراجع إلى زيادة الحركة المقدرة كقوله:

الحَمْدُ لله العَلِىّ الأَجْلَلِ ....(1)

وقول الآخر:

مَهْلاً أعَاذِلِ قد جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى أنّي أجُودُ لِأقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا(2)

وقد بقى من أنواع الضرورات أربعة: البدل وتغيير الإعراب وتذكير المؤنث

= لا وَأَبِيْكِ ابْنَةَ العَامِرِىّ لايَدَّعِى القَوْمُ أنّى أفِرْ

الشاهد في قوله: «أفر» حيث أن أصله «أفرّ» بالتشديد و لكن عندما وقف الشاعر عليه عمد إلى التخفيف فحذف الراء وأبقاه براء واحدة أفر. وفيه شاهد آخر: «لا وأبيك» حيث جاءت لا زائدة قبل القسم وذلك للإعلام بأن جواب القسم منفي.

فالواو حرف قسم، وجملة لايدعى القوم جواب قسم وهي منفية، فأتى بأداة النفي قبل القسم للإشعار ابتداء بأن جوابه منفي. وقد استشهد به كل من المحتسب ٢٧٣/٢، الخزانة ٤ /٤٨٩، المغنى ٢٤٩.

(١) القائل: الفضل بن قدامه ــ أبى النجم العجلى الراجز المعروف. وتمامه:

الحَمْدُ لله العَلِىّ الأَجْلَلِ
الواسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

الشاهد في قوله «الأجلل» حيث فك الإدغام وقياسه يقتضى الإدغام، ولو أنه أتى به على مايقتضيه القياس لقال: الأجلّ بتشديد اللام، ولكنه عندما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفا للقياس. والبيت أيضا يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام لسبب مخالفة أحد مفرداته لقياس اللغة المشهورة. وقد استشهد به كل من: نوادر أبى زيد ٤٤، المقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، الخصائص ٨٧/٣، ٩٣، الخزانة ٤٠١/١، العينى ٤ /٥٩٥، التصريح ٤٠٣/٢، الهمع ١٥٧/٢، الدرر ٢١٦/٢، الأشموني ٢٤٩/٤، معاهد التنصيص ٧/١، المقرب ١٥٧/٢، اللسان (جلل).

(٢) القائل: قعنب بن أم صاحب، وهو من البسيط: الشاهد في قوله: «ضننوا» حيث أراد ضنوا فبناه على الأصل، وأظهر التضعيف هنا ضرورة شبهه بما استعمل في الكلام مضافا على أصله نحو: لححت، وضبب. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١١/١، ١٦١/٢، المقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، الخصائص ٣٥٤/٣، ١٦٠/١، ٢٥٧، المخصص ١٦٥/١، اللسان (ضنن).

وتأنيث المذكر. لأنه لم يدخل فيما ذكره إلا ثلاثة أنواع وهى الزيادة والحذف والتقديم والتأخير. أما الإبدال: فضربان: أولهما إبدال حرف بحرف لا يبدل مثله إلا فى الضرورة كقوله:

.... وَوَخْـــزٌ مِنْ أَرَانِيْهَـــا[1]

يريد أرانبها. وثانيهما: إبدال آسم بآسم كقوله:

فِيهِ الرِّمَاحُ وفِيهِ كُلُّ سَابِغَةٍ بَيْضَاءُ مُحْكَمَةٌ مِنْ نَسْجِ سَلَّامِ[2]

أراد سليمان لأنهما يرجعان فى الإشتقاق إلى أصل واحد وهو السلامة. ويريد به سليمان [بن][3] داود. وأما تغيير الإعراب عن وجهه. فكالنَّصْبِ بعد الفاء فى الواجب والوَجْهُ الرفع فى قوله:

---

(١) القائل: رجل من بنى يشكر واسمه: أبو كاهل اليشكري. وقيل النمر بن تولب وهو من البسيط. وتمام البيت:

لَهَـــا أَشَارِيْـــرُ مِنْ لَحْـــمٍ تُتَمِّـــرُهُ
من الثَّعَالِـــي وَوَخْـــزٌ مِنْ أَرَانِيْهَـــا

الشاهد في قوله: «الثَّعَالِي أرانيها» حيث أبدل الباء من الياء ضرورة. ووجه ذلك أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن وهما مما لايسكن في الوصل، أبدل مكانهما الياء، لأنها تكون في حالة الرفع والخفض. وهو هنا ليس من باب الترخيم. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٤/١، المقتضب ٢٤٧/١، مجالس ثعلب ٢٢٩، ابن يعيش في شرح المفصل ٢٤/١٠، المقرب ١٦٩/٢، شواهد الألفية ٤٤٣، شواهد العينى ٥٨٣/٤، الهمع ١٨١/١، ١٥٧/٢، الدرر ١٥٧/١، اللسان «رنب».

(٢) القائل: الحطيئة. ويروى عجز البيت:

....
جَدْلَاءُ مُحْكَمَـــــــــةٌ مِنْ نَسْجِ سَلَّامِ

الشاهد في قوله: «سلام» حيث عدل الشاعر بهذه الصيغة عن صيغة سليمان فقال سلام، وهذا البدل لاسبب له، والإبدال بدون سبب مستقبح في اللغة، لأنه قد يغير المعنى. وقد استشهد به كل من: الهمع ١٥٦/٢، الدرر اللوامع ٢٠٨/٢، ٢٢٢، ديوانه ٣٢.

(٣) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِى لِبَنِى تَمِيـمٍ وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا[1]

لانه معطوف على الحق. وأما تذكير المؤنث فكقوله:

قَامَتْ تُبَكِّيـهِ على قَبْـرِهِ مَنْ لِىَ بَعْـدَكَ ياعَامِـرُ[2]

تَرَكْتَنِـى فِى الحَىِّ ذاغُرْبَـةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ[3]

أى ذات غُرْبَةٍ. وجاز لأنه حَمَلَ المرأة على الإنسان. وكقول الآخر:

.... ولا أرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَـا[3]

---

(١) القائل: المغيرة بن حنين التميمي الحنظلي، و هو من الوافر. ويروى عجز البيت:

....

وأنـــــــزل بالحجـــــــاز فأستـــــــريحا

الشاهد في قوله: «فاستريحا» حيث جاء منصوبا بعد الفاء مع عدم سبقه بنفي أو طلب. والأصل به أن يكون مرفوعا، وإنما جاء النصب هنا على سبيل الضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٤٢٣، ٤٤٨، المقتضب ٢/٢٤، شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٩، المقرب ١/٢٦٣، الخزانة ٣/٦٠، المغنى ١٦٩، شذور الذهب رقم ١٤٩، شواهد العينى ٤ /٤٩٠، الهمع ١/٧٧، ٢/١٠، ١٦، ا لدرر ١/٥١، الأشموني ٣/٣٠٥.

(٢) القائل: إعرابية وقفت على قبر زوجها يقال له عامر، فقالت هذه الأبيات من السريع. وقد أورد العقد الفريد رواية أخرى للبيت الثاني: تركتني في الدار لي وحشة. وهناك رواية أخرى: تركتنى فى الناس. ويروى مطلع الأول: أقمت أبكيه على قبره. العقد الفريد ٣/٣٥٩. ورواية البيت الأول للإعلام بأن القائل آمرأة.

الشاهد في قوله: «ذا غربة» إذ الإصل أن تقول ذات غربة لأن المتحدث امرأة، ويخرج بتخريج آخر على أن القائل قد نظر إلى المعنى، حيث أن المرأة إنسان وقد قصد الإنسانية وإنسانا ذا غربة. وقد استشهد به كل من: الإفصاح ٦٨، العقد الفريد ٣/٣٥٩، اللسان ٦ /٢٨٦، أمالى ابن الشجرى ٢/١٦٠، الإنصاف ص ٥٠٧، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠١.

(٣) القائل: عامر بن جُوَيْن ـــ بالتصغير ـــ الطائي. قاله من قصيدة يصف بها سحابة وأرضا نافعتين. وتمام البيت:

فَلَا مُزْنَـــــــــــةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَـــــــــــا

وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــــــــــلَ إِبْقَالَهَـــــــــــا

المعنى: إن هذه السحابة من أكرم السحب، فقد أمطرت مطر سخيا ماجادت بمثله سحابة، وأن

=

وإنما ذكر إما حملا للأرض على المكان أو على حذف مضاف، وأما تأنيث المذكر فضعيف لأَنَّهُ رَدُّ أَصْلٍ إلى فعل بخلاف تذكير المؤنث فمن ذلك قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[1] فيمن قرأ بالتاء بنقطتين من فوق، فأنث الفاعل إما حملا على المعنى لأن بعض السيارة سيارة. وإما لأنه لما أضيف إلى المؤنث أكتسى منه التأنيث كما يكتسى منه التعريف ونحوه. وقال جرير:

إِذَا بَعْضُ السِّنِيْنِ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأَيْتَامَ فَقْدُ أَبِى اليَتِيْمِ[2]

وقال الآخر:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُوْرُ المَدِيْنَةِ والجِبَالُ الخُشَّعُ[3]

= هذه الارض قد أخصبت وجادت بنبات لم تنبت مثله أرض. الشاهد في قوله: «أبقل» حيث حذفت تاء التأنيث منه مع أنه مسند لضمير المؤنث المجازي وذلك حملا للأرض على المكان أو على حذف المضاف أو أن ذلك مخصوص بالشعر.

وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ٢٣/١، سيبويه ٢٤٠/١، الخصائص ٤١١/٢، المحتسب ١١٢/٢، ابن الشجرى في أماليه ١٥٨/١، ١٦١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٥، المقرب ٢٠٣/١، الخزانة ٢١/١، ٣٣٠/٣، المغنى ٦٥٦،العينى ٢٦٤/٢، التصريح ٢٧٨/١، الهمع ١٧١/٢، الدرر ٢٢٤/٢، الأشموني ٥٣/٢.

(١) سورة يوسف آية ١٠.

(٢) القائل: جرير من الوافر: الشاهد في قوله: «تعرفتنا» حيث أنث الفعل مع أن الفاعل مذكر، وسبب التأنيث هو إضافة الفاعل المذكر إلى المؤنث فاكتسب منه صفة التأنيث، فأنث الفعل لأجله. وقصد الشاعر في بيته هشام بن عبد الملك بأنه إذا أصابت الناس سنة جدب وقحط قام للأيتام مقام آبائهم. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٥/١، ٣٢، الكامل ٣٢٣/١، الخزانة ٦٦٧/٢، ديوانه ٢١٩، المقتضب ١٩٨/٤، الأصول ٥٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٥، اللسان (عرق) ١١٦/١٢.

(٣) القائل: جرير وهو من الكامل، ويروى البيت برواية أخرى:

لما أتى خبر الـــــزبير تواضعت سور المديـــــة والجبـــــال الخشع

الشاهد في قوله: (تواضعت سور المدينة) حيث أنث الفعل «تواضعت» مع أن الفاعل مذكر =

ومن كلامهم: ذهبت بعض أصابعه. فتأنيث الفاعل فى هذه وأمثالها لما ذكر.
وأعلم أن ماذكر من ضرائر الأشعار لا يختص جوازه بأشعار المتقدمين دون المتأخرين. نص عليه أبو على وأبو الفتح.

١٠٠٢ نحوية أشعارهم المروية
هذا تمام الدُّرَّة الألفيَّة

١٠٠٣ نظمها يحيى بن مُعْطِى المغربى
تذكرة وجيزة للمُغْرِبِ

١٠٠٤ وَفْقَ مراد المنتهى والنشأة
فى الخمس والتسعين والخمس المائة

١٠٠٥ والحمد الله به أعتصم
ثمّ على نبية أسلم

يقول: إن الإضطرار المتقدم ذكره المتنوع إلى الأنواع السبعة نحوية أى تجمعه أشعارهم المروية أى المنقولة المسندة إليهم كما مر، وتمام الشيء كما له انتهاؤه. والدرة: اللؤلؤة الفريدة التى لا نظير لها غالبا. الألفية: نسبة إلى الألف وهو عدد هذه الأرجوزة وقد مر فى صدر الكتاب أنها فى التحقيق ألفان وفى وصف الدرة بالألفية تورية حسنة لمن يتأملها لأنه تخييل لقولهم درة نفيسة. ألفها: أى نظمها، أى ألفها

= «سور» وهذا الشاهد أبعد شيئا ما عن المثال السابق. وذلك لأن السور وإن كان بعض المدينة فلا يسمى مدينة، كما تسمى بعض السنين سنة، ولكن الإتساع فيها متمكن، لأن معنى تواضعت المدينة وتواضع سور المدينة متقارب.

والمعنى: يصف الشاعر مقتل الصحابى مصعب بن الزبير ويقول: لما وافي خبره المدينة، مدينة رسول الله ﷺ تواضعت هي وجبالها وخشعت حزنا عليه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٥/١، السمط ٩٢٢، اللسان (سور) ٥٢/٦، ٢٨٥/١١، ٤٤٢/٢، الأشباه والنظائر ٨٠٨/٣، الخزانة ١٦٦/٢، مجاز القرآن ١٩٧/١، ١٦٣/٢، الكامل ٣٢٤/١، المخصص ٧٧/١٧، جامع الأحكام ٤٦٥/١، شرح القصائد السبع ص ٥١٢، المقتضب ١٩٧/٤، الجمهرة ٣٨٨/٢، أضداد ابن الأنبارى ٢٩٦، السيرافي ٣٢١/١٠، الخصائص ٤١٨/١، الصاحبى ٢٢٤، معانى القرآن ٣٧/٢، الأصول ٧٣١/٢، ديوانه ص ٩١٣.

فى نظام وجمعها فيه، وحذف التنوين من معط لالتقاء الساكنين. والتذكرة ماتذكر به الشيء لئلا ينسى. والوجيزة: المختصرة الألفاظ الكثيرة المعانى. والمعرب: المبين لما فى نفسه، المفصح عنه والوقف الملائم للمراد. والنشأة جمع ناشيء وهو القريب العهد بالشروع فى العلم. ويوجد فى بعض النسخ: الخمس مائة وهو قبيح لإضافة المعرفة إلى النكرة وذلك نادر فى كلامهم لقولهم الثلاثة درهم والربع درهم. وفى بعضها الخمس المائة وهو الأصح.

وهذا ماتيسر من شرح الدرة الألفية والله أعلم بالصواب ومنه المبدأ وإليه المئاب والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه الظاهرين والحمد لله رب العالمين.

نقلت جميع هذا الكتاب من نسخة بخط الشيخ الإمام العالم العلامة صدر الدين المالكى عفا الله تعالى عنه. وشاهدت بخطه على نسخته ماصورته: نقلت جميع هذا الكتاب وهو الكتاب المرسوم بالمباحاث الخفية فى حل مشكلات الدرة الألفية من نسخة عليها بخط المصنف رحمة الله عليه ماصورته فرغ من تأليفه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد العزيز بن جمعه بن زيد الموصلى المالكى عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين. وأسأل الله الذى لا يخيب قاصده، ولا يضل مسترشده أن ينفع به فى الدنيا والآخرة إنه ولى الخيرات واسع الجود والبركات، ومنه تطلب الحسنات وكان ذلك فى السادس والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة تسعين وستة ماية من الهجرة النبوية، صلوات الله على صاحبها وسلامه — وبخطه أيضا ماصورته: قرأ على هذا الجزء والذى قبله الشيخ الإمام العابد الصالح المقرىء محمد بن عبد الله بن يحيى اليمنى نفع الله به الدنيا والآخرة قراءة بحث واتقان مع مباحث اتفقت فى أثناء القراءة والبحث واطلاع على مافيه من المسائل. وذلك فى مجالس آخرها ثامن شوال من سنة ثلاثة وتسعين وست ماية بمحروسة بغداد حماها الله تعالى عن الآفات. وكتب العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد العزيز بن جمعه ابن زيد الموصلى مؤلف هذا الشرح المذكور عفا الله عنه.



خاتمـــة

فيما مر بنا من صفحات، جاءت الدراسة التى قمت بها فى فصلين:

الأول: يدور حول ناظم الألفية يحيى بن معطى حيث تحدثت عن: آسمه ولقبه، والعصر الذى عاش فيه، حيث كان فقير الحال معدما، لا يملك قوت يومه حتى حضر إلى الشام فعمل مدرسا بالإضافة إلى عمله الرسمى، ثم تحدثت عن شيوخه وعن مؤلفاته العديدة التى لم يكتب لها الإنتشار، وكذلك عن تلاميذه. وأفردت قسما خاصا للحديث عن آرائه النحوية، ومذهبه الذى كان يغلب عليه الإتجاه البصرى مع التدليل على ذلك. ثم تحدثت بعد ذلك عن أثر ألفية آبن معطى فى مؤلفات الآخرين، وخاصة فى ألفية آبن مالك. وقد أشرت إلى بعض المواقف التى قلد بها آبن مالك آبن معطى. وقد خرجت بنتيجة هامة وهى أن ابن معطى كان رائدا فى النظم النحوى المتكامل ثم جاء بعده من قلده كآبن مالك.

وفى الفصل الثانى: تحدثت عن الشارح عبد العزيز بن جمعه الموصلى، حيث تناولت حياته، والعصر الذى عاش فيه، ومؤلفاته، وشيوخه وتلاميذه. وحرصت على بيان آراء ابن جمعه النحوية، وعلى مذهبه البصرى، وقد دللت على ذلك. ثم وضحت منهجه فى شرح ألفيته وخلصت إلى أن آبن جمعه عالم نحوى بصرى، ولا يقل فى مستواه عن المبرد، والأخفش وآبن السراج وغيرهم.

أما القسم الثانى الذى خصص للتحقيق فقد آشتمل على مقدمة تحدثت فيها عن المنهج الذى آتبعته فى التحقيق ثم وصف للمخطوطات مع مقارنة بعضها بالبعض الآخر، وقد حرصت على أن يخرج النص سليما خاليا من العيوب مع كثرة الأخطاء الإملائية والنحوية الموجودة فيه.

وقد آخترت النسخة الأصلية والتى رمزت لها بالحرف (ص) حيث كانت من أفضل النسخ من حيث تمامها وعدم النقص فيها، وخطها الجيد المقرؤ، وهى من أقدم النسخ التى وجدت، ويضاف إلى هذا أنه قد تم نقلها عن نسخة المؤلف الأصلية.

وقد قمت بعد ذلك بتخريج الآيات القرآنية وألحقتها بالسورة التى هى منها وأرقامها فى تلك السور. كذلك الشواهد النحوية التى بذلت جهدا كبيرا فى تخريجها وفى نسبتها إلى أصحابها. وقد خرجت كذلك الأحاديث النبوية الشريفة. ثم أعطيت لمحة عن الأعلام التى وردت اسماؤهم فى النص.

وأخيرا عملت فهارس لمضمون الكتاب وماشملة من:

ـــ فهارس للشواهد الشعرية، ولأنصاف الأبيات والأرجاز.
ـــ فهارس للآيات القرآنية الكريمة.
ـــ فهارس للأحاديث النبوية الشريفة.
ـــ فهارس للأمثال والأقوال العربية.
ـــ فهارس للأعلام.
ـــ فهارس للأماكن.
ـــ فهارس للموضوعات.

وبعد هذا أستطيع القول أننى قد توصلت إلى مايلى:

١ ـــ أن آبن معطى يعد الرائد الحقيقى فى نظم النحو بشكل متكامل.
٢ ـــ أن ظروفه المادية، ومستواه الإجتماعى حدّت من آنتشار ألفيته وذيوعها.
٣ ـــ أن آبن مالك قد قلد فى ألفيته آبن معطى، وأنه قد أخذ منه الكثير.
٤ ـــ أن آبن معطى لم يحالفه التوفيق عندما نظم الألفية على بحرين. «الرجز والسريع» وهو بهذا قد خالف كل ماأعتاد عليه العرب.

٥ ـــ أن ابن جمعه الموصلى عالم نحوى لا يقل فى مستواه عن غيره من كبار العلماء كالمبرد وابن السراج وغيرهما.

وبعد.. إنى لأرجو أن أكون قد قدمت بعملى هذا كتابا جديدا للمكتبة العربية وأزلت الستار عن شخص كان مجهولا لا يعرف عنه شيء إلا من قول ابن مالك: فائقة الفية ابن معطى.

فإن وفقت وهذا ماأرجوه فهو حسبى، وإن جانبنى التوفيق فأرجو أن يغفر الله لى تقصيرى.



« فهارس الآيات القرآنية »


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فهارس الأحاديث النبوية الشريفة



فهرس الأمثال والأقوال العربية

أسماء الأماكن

«فهرس الأعلام



فهرس الشواهد الشعرية

(الهمزة)

(ب)

كأن أبا موسى عشية أذرج نظيف بلقمان الحكيم مرازبه ٤٥٤
لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد فى العلب ٤٦٣
فظل لنا يوم لذيذ بنعمة فقل فى مقيل نحسه متغيب ٤٧٧
لن تراها ولو تأملت إلا ولها فى مفارق الرأس طيبا ٤٩٤
حتى إذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوبا ولا طالبا ٤٩٥
إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب ٤٩٦
أمرتك الخير فأفعل ماأمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب ٥٠١
والقوم فى أثرى ظننت فإن يكن ماقد ظننت فقد نجوت وخابوا ٥٠٧
وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة لغضمهما مايقرع العظم نابه ٥١٥
وبالشعب ميمون النقيبة قوله لملتمس المعروف أهل ومرحب ٥٣٢
فإن الموعدى يرون دونى أسود خَفِيَّة الغلب الرقابا ٥٤٤
لدن يهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ٥٥٠
أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب ٥٧٩
كأنها جمل وهم ومابقيت إلا النحيزة والأرواح والعصب ٥٩٨
فمالى إلا آل أحمد شيعة ومالى إلا مذهب الحق مذهب ٦٠١
كل أمرىء ظن أن الموت يخطئة معلل بسواء الحق مكذوب ٦٠٨
لقد ولدت فقيرة جرو كلب فسب بذلك الجرو الكلاب ٦٢٠
إن لها لركبا ارزبا كأنه جبهة ذرى حبا ٦٤٢
وكمتا مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ٦٥٤
وكائن بالأباطح من صديق يرانى لو أصبت هو المصابا ٦٦٨
ليس أياى وياك ولانخشى رقيبا ٦٧٦
فإن بنى عمى الأولى يخذلوننى على حدثان الدهر إذ يتقلب ٦٩٤
ولما دخلناها أضفنا ظهورنا إلى كل حارى قشيب مشطب ٧٢٩
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فأذهب فما بك والأيام من عجب ٧٩٧
إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب ٨٠٠
سراة بنى أبى بكر تسامى على كان المسومة العراب ٨٦٦
وما الدهر إلا منجونا بأهله وماصاحب الحاجات إلا معذبا ٨٨٧
عسى الهم الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ٩٠٠
فقلت أدع أخرى وارفع الصوت معلنا لعل أبى المغوار منك قريب ٩١٠
فمن يك أمس بالمدينة رحله فأنى وقيار بها لغريب ٩٥٦

شنبـــاء أنيابـــا والحـــزن بابـــا والعقـــور كلبـــا ٩٩٧
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة محظوظة جدلت شنباء أنيابا ١٠٠٠
فذاك وخم لا يبالي السبا الحزن بابا والعقور كلبا ١٠٠١
على حين الهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب ١٠٠٨
يمشى القطوف إذا غنى الحداة له مشى الجواد فبله الجلة النجبا ١٠٢١
أبا عمرو لا تبعد فكل ابن حره سيدعوه داعى ميتة فيجيب ١٠٦٧
كلينى لهم ياأميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب ١٠٧٥
وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا ١١٢٧
أرى رجلا منهم أسيفا كأنما يضم على كشحيه كفا مخضبا ١٢٢٩
لكل أناس من معد عمارة عروض إليها يلحقون وجانب ١٢٣١
قديديمة التجريب والحلم إنني أرى غفلات العيش قبل التجارب ١٢٣٧
كأن حبرية عبرى ملاحية باتت تؤريه من تحته لهبا ١٢٧١
وبيناه يسرى رحله قال قائل لمن رجل رخوا الملاط نجيب ١٣٨٣
سيروا بنى العم فالأهواز موعدكم ونهر تيرى ولا يعرفكم العرب ١٣٨٦
وما مثله فى الناس إلا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربه ١٣٩٠

(ت)

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات ٨٠٣،٢٨٥
ولو أن الأطباء كان حولى وكان مع الأطباء الأساة ٣٠٨
زعمت تماضر أننى إن ماأمت يسدد أبينوها الأصاغر خلتى ٣٦٩
ربما أوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات ٤٠٦،٣٧١
وساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات ٥٤٧
بعد اللتيا والتى واللائى زعمن أنى قد كبرت لذاتى ٦٨٨
إلا أن قتلى الطف من آل هاشم أذلت رقاب المسلمين فذلت ٧٣١
ومنهل فيه الغراب ميت سقيت منه القوم وآستقيت ٧٧٧
وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ١٢٢٦،٨٠٤
حنت نوار ولات هنا حنت وبدأ الذى كانت نوار أحنت ٨٩٧
إن العراق وأهله سلم لديك مهبت هيتا ١١٦٢
رأت عينى مالم تر أياه كلانا عالم بالترهات ١٣٣٥

(ج)

أومت بعينيها من الهودج لولاك هذا العام لم أحجج ٣٧٨

في فتية جعلوا الصليب الههم   حاشاى إنى مسلم معذور   ٦١٠
لئن كان أياه لقد حال بعدنا   عن العهد والإنسان قد يتغير   ٦٧٥
واللد لو شا لكنت صخرا   أو جبلا أشم مشمخرا   ٦٩٠
صدعت غزاله قلبه بفوارس   تركت جموعهم كامس الدابر   ٧٤٦
لا يعدن قدوى اللذين هم   سم العداة وآفة الجزر   ٧٦٧
النازلين بكل معترك   والطيبون معاقد الأزر   ٧٦٧
ولقد أعطفها كراهة حين   وللنفس من الموت هرير   ٧٦٨
أنى واسطار سطرن سطرا   لقائل يانصر نصر نصرا   ٧٧٠
إنا وجدنا بنى خولان قاطبة   كساعد الضب لاطول ولا قصر   ٨٠٥
ترتع مارتعت حتى إذا ادكرت   فإنما هى إقبال وإدبار   ٨٢٥
فيوم علينا ويوم لنا   ويوم نساء ويوم نسر   ٨٢٧
فلا ذا جلال هبنه لجلاله   ولاذا ضياع هن يتركن للفقر   ٨٥٢
فى غرفة الجنة العليا التى وجبت   لهم هناك بسعى كان مشكور   ٨٦٦
أصبحت لا أفيك السلاح ولا   أملك رأس البعير إن نفرا   ٨٧١
ثم أضحوا كأنهم ورق جف   فألوت به الصبا والدبور   ٨٧٢
حراجيح ماتنفك إلا مناخة   على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا   ٨٧٥
فانك لا تبالى بعد حول   أظبى كان أمك أم حمار   ٨٧٨
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ مامثلهم بشر   ٨٨٨
إن آمراءاً خصنى عمدا مودته   على الشنائى لعندى غير مكفور   ٩١٣
فلا أب وآبنا مثل مروان وآبنه   إذا هو بالمجد آرتدى وتأزرا   ٩٤٧
إن الخلافة والنبوة فيهم   والمكرمات وسادة أطهار   ٩٥٢
حذر امورا لاتضير وآمن   ماليس منجيه من الأقدار   ٩٩٢
ثم زادوا أنهم فى قومهم   غفر ذنبهم غير فجر   ٩٩٢
باعد أم العمر عن أسيرها   حراس أبواب على قصورها   ٧٢٨
ضروب بنصل السيف سوق سمانها   إذا عدموا زادا فإنك عاقر   ٩٩١
ولنعم حشو الدرع أنت إذا   دعيت نزال ولد فى الذعر   ١٠١٤
متكفى جنبى عكاظ كليهما   يدعو وليدهم بها عرعار   ١٠٢٤
فمر دهر على وبار   فهلكت جهرة وبار   ١٠٢٧
إنى وأسطار سطرن سطرا   لقائل يانصر نصر نصرا   ١٠٥٢
لها بشر مثل الحرير ومنطق   رخيم الحواشى لاهراء ولانزر   ١٠٦٥

ياآسم صبرا على ماناب من حدث ... إن الحوادث ملقى ومنتظر ١٠٧٢
ألا ياليل إن خيرت فينا ... بنفسك فأنظرى كيف الخيار ١٠٧٦
ياناق سيرى وجارى ... لا تستنكرى عذيري ١٠٧٧
وقد رابنى قولهم ياهناه ... ويحك ألحقت شرا بشر ١٠٧٩
لنا يوم وللكروان يوم ... تطير البائسات ولا تطير ١٠٩٥
وجدنا فى كتاب بنى تميم ... أحق الخيل بالركض المعار ١٠٩٤
وأصفر من ضرب دار الملوك ... يلوح على وجهه جعفرا ١٠٩٥
مازال مذ عقدت يداه إزاره ... فسما فأدرك خمسة الأشبار ١١٠٨
كم عمة لك ياجرير وخالة ... فدعاء قد حلبت على عشارى ١١٢٤
وقلن على الفردوس أول مشرب ... أجل جيرإن كانت أبيحت دعاثره ١١٢٨
إذا آبن أبى موسى بلالا بلغته ... فقام بفأس بين وصليك جازر ١١٣٦
ولو بغير الماء حلقى شرق ... كنت كالغصان بالماء اعتصارى ١١٤٣
أما والذى أبكى وأضحك والذى ... أمات وأحيا والذى أمره الأمر ١١٤٧
أو راعيان لبعران لنا شردت ... كى لا يحسان من بعراننا أثرا ١١٥٥
شتان مايومى على كورها ... ويوم حيان أخى جابر ١١٦٠
أما الإماء فلا يدعوننى ولدا ... إذا تداعى بنو الأموان بالعار ١١٨٤
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم ... خضع الرقاب نواكس الإبصار ١١٩٣
ياما أميلح غزلان شدن لنا ... من هؤلاء بين الضال والسمر ١٢٠١
ويذهب بينها المرءى لغوا ... كما الغيت فى الدية الحوار ١٢٦٨
تمر على ماتستمر وقد شفت ... غلائل عبد القيس منها صدورها ١٣٨٩
مثل القنافذ هداجون قد بلغت ... نجران أو بلغت سوآتهم هجر ١٣٩٠
قامت تبكيه على قبره ... من لى بعدك ياعامر ١٣٩٦
تركتنى فى الحى ذا غرابه ... قد ذل من ليس له ناصر ١٣٩٦
فكان مجنى الليل دون من كنت أتقي ... ثلاث شخوص كاعبان ومعصر ١١٠٠
وإن كلابا هذه عشر أبطن ... وأنت برىء من قبائلها العشر ١١٠٠
تؤم سنانا وكم دونه ... من الأرض محدودبا غارها ١١٢١

(س)

أعلاقه أم الوليد بعدما ... أفنان رأسك كالثغام المخلس ١٨٠
إذا ماأتيت على الرسول فقل له ... حقا عليك إذا اطمأن المجلس ٣٢٥
لله يبقى على الأيام ذو حيد ... بمشمخربه الظيان والآس ٤٢٩

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلهم ألوم ٤٨١
لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب آستها صلب وشام ٤٨٢
تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذن حرام ٤٨٦
تذكرت أرضا بها أهلها أخوالها فيها وأعمامها ٤٩٤
لعن الأله ثعلة بن مسافر لعن يصب عليه من قدام ٥٤٦
فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها ٥٥٢
حاشى أبى ثوبان إن أبا ثوبان ليس بزميل فدم ٦١٠
وإن لساني شهدة يتقي بها وهو على من صبه الله علقم ٦٦٤
فهم بطانتهم وهم وزراؤهم وهم القضاة ومنهم الحكام ٦٦٥
ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام ٧١٩
أما والدماء المائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما ٧٢٧
ويشرق بالقول الذى قد أدعته كما شرقت صدر القناة من الدم ٧٣٩
كلا يومى أمامة يوم صد وإن كانت زيارتها لماما ٧٦١
إلى المالك وابن الهمام وليث الكتيبة في المزحم ٧٦٦
إلا يانخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام ٧٧٥
أغلى السباء بكل أدكن عاتق أو جونة قدحت وفض ختامها ٧٧٧
أم هل كبير قضى لم يفض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم ٧٨٩
رب حي لمعد علموا لفقير ولجار وابن عم ٨٠٢
على حالة لو أن في القوم حائما على جوده لظن بالماء حاتم ٨٠٦
أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم ٨٠٩
لقد كان في حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسأم سائم ٨١٠
وأنا الذى قتلت بكرا بالقنا وتركت تغلب غير ذات سنام ٨٣٨
البان أبل نعلة بن مسافر مادام يملكها على حرام ٨٥٩
وطعام حجناء بن أوفى مثلها مادام يسلك في الحلوق طعام ٨٥٩
فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام ٨٦٧
دم للخليل بوده ماخير ود لا يدوم ٨٧٣
إلا ياسنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم ٩١٢
ويوم توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تهفوا إلى وارق السلم ٩٢٥
وكنت أرى زيدا كما قيل سيد إذا أنه عبد القفا واللهازم ٩٣١
فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهو به أبدا مقيم ٩٥٠

(ن)

(ى)

وتضحك من شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا ٣٦٠

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكي ٣٦٣

مهما لى الليلة مهما لية أودى بنعلى وسر باليه ٣٩٧

قال لها هى لك ياتانى قالت له ماأنت بالمرضى ٤١٩

ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ٤٥٦

يطالبنى عمى ثمانين ناقة ومالى ياعفراء إلا ثمانيا ٥٩٩

فأصبح مافى الأرض منى تقية لناظرها ليس العظام العواليا ٦٠٥

عرفت الديار كرسم الدوات يزبره الكاتب الحميرى ٦٤٠

على أطرقا باليات الخيام إلا الثمام وإلا العصى ٦٤٠

وأخرج من بيت البيوت لعلنى أحدث عنك النفس يامى خاليا ٦٨٠

وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلا للذى ٦٩٠

بدالى أنى لست مدرك مامضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا ٨٩٢

أرانى إذا مابت بت على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا ٧٨٠

فياراكبا إما عرضت فبلغن ندا ماى من نجران أن لا تلاقيا ١٠٣٩

بنيته يعصبة من ماليا أخشى ركيبا أو رجيلا عاديا ١٢٠٥

أو تحلفى بربك العلى أنى أبو ذيالك الصبى ١٢١٩

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم تر قبلى أسيرا يمانيا ١٢٦٩

فهارس أنصاف الأبيات والارجاز

(ب)

(ذ)

(ر)

(ك)

(ل)

(م)

أطربـــــــــــــــا وأنت قنسرى ١١٣٨
فهـــى تـــزى دلوهـــا تنزيـــا ١٣٠١
وقد أعد على أشقر يغتال الصحاريا ١٣٤٥

المصادر والمراجع

- الأحاجي النحوية ــ لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق مصطفى، حماة ١٩٦٩.
- الاتباع والمزاوجة ــ لابن الحسن أحمد بن فارس، نشره. كمال مصطفى القاهرة ١٩٤٧.
- الإبدال ــ لأبي الطيب اللغوى ــ تحقيق. عز الدين التوخي دمشق ٦٠ ــ ١٩٦١.
- الإبل ــ لعبد الملك بن قريب الأصمعي (ضمن الكنز اللغوى في اللسان العربي) نشر أوغست هفنز ــ بيروت ١٩٠٣.
- الإبانة عن سرقات المتنبي للعبيدى ــ المطبعة العباسية.
- الأزهية في علم الحروف ــ لعلى بن محمد الهروى ــ تحقيق عبد المعين دمشق ١٩٧١.
- الأزمنة والأمكنة ــ لابى على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقى ــ حيدر أباد الدكن بالهند ١٣٣٢ هـ.
- الأشربة لابن قتيبة تحقيق محمد كرد على ــ الترقى ــ دمشق ١٣٦٦.
- الأضداد لابن السكيت، بعناية أوغست هفنز ــ بيروت ١٩١٣.
- اعجاز القرآن. للباقلاني تحقيق السيد صقر ــ المعارف ١٣٧٤.
- اعراب ثلاثين سورة من القرآن. لابن خالوية ــ دار الكتب ١٣٦٠.
- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون ــ مطبعة السنة ١٣٧٨.

- الاشباه والنظائر للسيوطى ــ حيدر أباد ١٣٦١.
- الأغانى، لأبى الفرج الأصبهانى ــ التقدم ١٣٢٣.
- الامالى، لابن الشجر. حيدر أباد ١٣٤٩.
- الامالى، لأبى على القالى ــ دار الكتب ١٣٤٤.
- أمالى المرتضى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. عيسى الحلبى ١٣٧٣ دار الكتب ١٣٦٩.
- الإنصاف لابن الأنبارى. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد السعادة ١٣٨٠.
- البحر المحيط ــ لأبى حيان. السعادة ١٣٢٨.
- البداية والنهاية. لابن كثير. السعادة ١٣٢٨.
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ــ السيوطى ــ السعادة ١٣٨٠.
- بلاغات النساء ــ لابن طيفور ــ القاهرة ١٣٢٦.
- البيان والتبيين للجاحظ ــ تحقيق عبد السلام هارون ــ لجنة التأليف ١٣٧١.
- بلوغ الأرب للألوسى. بعناية بهجة الأثرى ــ الرحمانية ١٣٤٣.
- البارع فى اللغة ــ لأبي على القالى ــ قطعة مصورة لندن ١٩٣٣.
- بغية الآمال فى معرفة مستقبل الأفعال. لأحمد بن يوسف اللبلى الأندلس ــ تحقيق ــ جعفر ماجد تونس ١٩٧٢.
- البصائر والذخائر ــ لأبي حيان التوحيدى ــ تحقيق د. أحمد بدوى ود. حامد عبد المجيد ــ القاهرة ١٩٦٠.
- بهجة المجالس وأنس المجالس ــ لابن عبد البر ــ تحقيق محمد مرسى الخولى «سلسلة تراثنا» الدار المصرية للتأليف بالقاهرة ــ بلا تاريخ.

- بدائع البداهة ــ لعلى بن ظافر الأزدى، بولاق ١٢٧٨ هـ.
- تاريخ العروس فى شرح القاموس ــ للزبيدى، بولاق ١٣٠٧ هـ.
- تأويل مشكل القرآن ــ لابن قتيبة الدينورى، تحقيق السيد أحمد صقر ــ القاهرة ــ ١٩٥٤م.
- تاريخ الرسل والملوك ــ لابن جرير الطبرى، مطبعة خياط ــ بيروت بلا تاريخ.
- التبيان فى شرح ديوان المتنبى ــ لعبد الله بن الحسين العكبرى ــ بولاق ١٢٨٧ هـ.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ــ لابن مكى الصقلى تحقيق ــ د. عبدالعال مطر ــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٦.
- تحرير التجير، لابن أبى الأصبع. تحقيق فتحى شرف القاهرة ١٣٨٣.
- التصحيف والتحريف، العسكرى، تحقيق عبد العزيز أحمد. الحلبى ١٣٨٣.
- تاريخ دمشق ــ لابن عساكر. مخطوط المكتبة التمورية.
- تأويل مختلف الحديث ــ لابن قتيبة ــ كردستان ١٣٢٦.
- التشبيهات لابن أبى عون ــ تحقيق محمد عبد المعيد خان كمبردج ١٣٦٩.
- تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق لداود الأنطاكى الأزهرية ١٣٢٨.
- التصريح بمضمون التوضيح الشيخ خالد ــ الأزهرية ١٣٤٤.
- تفسير القرطبى. دار الكتب المصرية.
- التنبية على أمالى القالى. الكبرى ــ دار الكتب ١٩٣٤ ــ ١٩٥٠.

- التنبيه على حدوث التصحيف. لحمزة بن حسن الأصفهانى. تحقيق محمد حسن آل ياسين المعارف ببغداد ١٣٨٧.
- تهذيب الألفاظ، لابن السكيت ــ بيروت ١٨٩٥.
- تهذيب التهذيب لابن حجر. حيدر أباد ١٣٢٧.
- ثمار القلوب فى المضاف المنسوب للثعالبى. تحقيق إبراهيم أبو الفضل ــ دار نهضة مصر ١٩٦٥م.
- ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن للرمانى والخطابى والمرجانى. تحقيق. محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلامه ــ دار المعارف بمصر ١٩٧٠م.
- جمهرة أشعار العرب ــ لابن زيد القرشى، بولاق ١٣٠٨ هـ.
- جمهرة الأمثال للعسكرى، تحقيق محمد أبو الفضل وعبد المجيد قطامش المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤.
- جمهرة اللغة ــ لابن دريد، نشر بعناية ــ كرنكو، حيدر أباد الدكن ١٣٤٥.
- جنى الجنتين ــ لمحمد أمين بن فضل الله المحبى ــ مطبعة القدسى بالقاهرة ١٣٤٨ هـ.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبى) ــ لابن عبد الله محمد بن أحمد القرطبى ط ١ دار الكتب المصرية ٣٣ ــ ١٣٤٩م.
- الجمان فى تشبيهات القرآن ــ لعبد الله بن محمد الحسن البغدادى. تحقيق أحمد مطلوب وخديجه الحديثى. بغداد ١٩٦٨.
- الجمل للزجاجى. تحقيق ابن أبى شنب. مكنسكيك بباريس ١٣٧٦.
- حماسة الخالدين ــ أبى بحر محمد وأبى عثمان سعيد بن هاشم. تحقيق السيد محمد يوسف ــ التأليف ١٩٥٨م.

ـــ الحماسة البصرية ـــ لصدر الدين بن أبى الفرج بن الحسين البصرى، نشر بعناية د. مختار الدين أحمد ـــ حيدر أباد الدكن ١٩٦٤.

ـــ الحيوان ـــ لابن عثمان عمر بن بحر الجاحظ ـــ تحقيق عبد السلام هارون ط ٢. مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة ١٩٦٥ ـــ ١٩٦٩م.

ـــ حماسة البحترى ـــ لابن عبادة الوليد بن عبيد البحترى ـــ تحقيق لويس ـــ بيروت ١٩١٠م.

ـــ الحروف ـــ لابن السكيت ـــ تحقيق دكتور رمضان عبد التواب ـــ مطبعة جامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٦٩م.

ـــ الحجة فى القراءات السبع ـــ لابن خالوية ـــ تحقيق د. عبد العال سالم بيروت ١٩٧١م.

ـــ حاشية الصبان ـــ لمحمد بن على الصبان ـــ دار أحياء الكتب العربية بالقاهرة «دون تاريخ».

ـــ حاشية الدمامينى ـــ لمحمد بن أبى الدماينى (بها نشر حاشية الشمنى).

ـــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ـــ لعبد القادر بن عمر البغدادى ـــ بولاق ١٣٩٩ هـ.

ـــ الخصائص ـــ لابن عثمان بن جنى، تحقيق محمد على النجار، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ ـــ ١٩٥٦م.

ـــ خلق الإنسان ـــ لابن أبى ثابت، تحقيق عبد الستار فراج ـــ الكويت ١٩٦٥م.

ـــ الخيل ـــ لابن عبيدة معمر بن المتنى، نشرة. سالم الكرنكوى، حيدر أباد الدكن ١٣٢٨ هـ.

ـــ الخيل ـــ لعبد الملك بن قريب الأصمعى، نشرة أوغست هفنز، فينا ـــ ١٨٩٥م.

- الدرر اللوامع ــ لأحمد بن الامين الشنقيطى، مصورة عن طبعة الجمالية بالقاهرة ١٣٢٨ هـ.
- درة الغواص ــ لأبى محمد القاسم بن على الحرير، القسطنطنين ١٣٩٩ هـ.
- دلائل الإعجاز ــ لعبد القاهر الجرجانى نشرة ــ محمد رشيد رضا ــ دار المنار بالقاهرة ١٣٣١ هـ.
- ديوان الأخطل ــ شرح ديوان الأخطل ــ شرح إيليا سليم الحاوى ــ دار الثقافة بيروت ١٩٦٨م.
- ديوان أبى الأسود الدؤلى ــ تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة ببغداد ١٩٦٤م.
- ديوان الأعشى ــ شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية بالقاهرة ١٩٥٠م.
- ديوان أبى داود ــ تحقيق غوستاف فون عزنباوم ــ دار مكتب الحياة ببيروت ١٩٥٩م.
- ديوان أبى زبيد الطائى، تحقيق نورى حمودى القيسى. المعارف بغداد ١٩٦٧.
- ديوان سراقة البارقى. تحقيق حسين نصار ــ لجنة التأليف ١٩٦٦م.
- ديوان أبى العتاهية ــ تحقيق شكرى فيصل. جامعة دمشق ١٣٨٤.
- ديوان آبن الرومى ــ شرح محمد شريف سليم. الهلال ١٣٣٥.
- ديوان أمرىء القيس ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣ دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٩م.
- ديوان حاتم الطاىء ــ (ضمن كتاب خمسة دواوين العرب) المكتبة الأهلية ببيروت «بدون تاريخ».
- ديوان الحارث بن حلزة ــ تحقيق ــ هاشم الطحان بغداد ١٩٦٩م.

- ديوان جميل بثينة ـــ جمع وتحقيق ـــ دكتور حسين نصار ط ٢ ـــ القاهرة ١٩٦٧م.
- ديوان جرير ـــ بشرح محمد بن حبيب ـــ تحقيق ـــ د. نعمان محمد أمين طه ـــ دار المعارف بمصر ١٩٦٩.
- ديوان أمية بن أبى الصلت ـــ جمعة ـــ بشير يموت ط. بيروت ١٩٣٤م.
- ديوان أيمن بن خريم ـــ أيمن بن خريم الأسدى ـــ أخباره وشعره ـــ جمع وتحقيق. الطبيب العشاشي ـــ مجلة الحوليات للجامعة التونسية ـــ العدد ٩ لسنة ١٩٧٢م.
- ديوان الأفوه الأودى ـــ الطرائف الأدبية، تحقيق، عبد العزيز الميمنى. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٧.
- ديوان الأسود بن يعز ـــ دكتور نورى حمودى القيس بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان ذى الرمة، تحقيق كارليل هنرى هيس. كمبردج ١٩١٩م.
- ديوان سحم عبد بنى الحشاسى ـــ تحقيق الميمنى ـــ دار الكتب ١٣٦٩.
- ديوان سلامه بن جندل ـــ تحقيق لويس شيخو. بيروت ١٩١٠.
- ديوان عبيد بن الأبرص ـــ تحقيق شارل ليل. لندن ١٩١٣.
- ديوان العجاج، بعناية وليم بن الورد. ليبسك ١٩٠٣م.
- ديوان أبى نواس، بعناية محمد واصف ـــ العمومية ١٨٩٨م.
- ديوان معن بن أوس بعناية كمال مصطفى. النهضة ١٩٢٧م.
- رسائل الجاحظ ـــ تحقيق عبد السلام هارون ـــ السنة ١٣٨٤.
- الرياض النضرة. للمحب الطبرى، الحسينية ١٣٢٧.
- روضة المحبين ـــ لأبن القيم الحوزية ـــ تحقيق أحمد عبيد ـــ دمشق ١٣٣٩ هـ.

- الروضى الأنف ــ لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى الحسن السهيلى، نشره، عبد الرءوف طه سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٩٧٣م.
- الزهرة للأصفهاني ــ تحقيق لويس نيكل بيروت ١٣٥١.
- زهر الآدب للمصرى ــ تحقيق على البجاوى الحلبى ١٩٥٣م.
- الزينة ــ كتاب الزينة فى الكلمات الإسلامية (١ ــ٢) لأبى حاتم أحمد بن حمدان الرازى ــ تحقيق ــ حسين بن فيض الله لهمدانى ــ القاهرة ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨م.
- زينة الفضلاء فى الفرق بين الضاد والظاء. لابن البركات ابن الأنبارى. تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب بدار القلم بالقاهرة ١٩٧١م.
- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى تحقيق على فودة ــ مطبعة الخانجى بالقاهرة ١٩٧٢م.
- سر صناعة الإعراب «الجزء المطبوع» لابن الفتح عثمان بن جنى. تحقيق: مصطفى السقا وآخرون مطبعة الحلبى بالقاهرة ١٩٥٤م.
- سمط الآلى ــ لابن عبيد البكرى ــ تحقيق عبد العزيز ــ الميمنى مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧م.
- سيبويه ــ الكتاب لسيبويه.
- السيرة النبوية ــ لابى محمد عبد الملك بن هشام، نشرت بعناية: طه عبد الرءوف سعد ــ مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٩٧٣م.
- السيرة لابن سيد الناسى ــ عيون الأثر.
- شرح أبيات سيبوية للشنتمرى، بهامش كتاب سيبويه طبعة بولاق ١٣١٦.
- شرح أدب الكاتب ــ لابى منصور موهوب بن أحمد الجواليقى. مكتبة القدس بالقاهرة ١٣٥٠ هـ.

- شرح الأبيات المشكلة الأعراب ـــ للحسن بن أسد الفارقى ـــ تحقيق سعيد الأفغانى مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٨م.
- شرح الأشمونى ـــ لنور الدين أبى الحسن على بن محمد الأشمونى دار أحياء الكتب العربية بالقاهرة «بدون تاريخ».
- شرح التصريح ـــ للشيخ خالد الأزهرى ط ٢، المطبعة الأزهرية بالقاهرة.
- شاعرات العرب فى الجاهلية والإسلام ـــ جمع بشير يموت، المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م.
- شرح شواهد الكشافة تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات لمحب الدين أفندى. المطبعة الشرقية بالقاهرة ١٣٠٧ هـ.
- شرح شواهد المغنى ـــ لجلال الدين السيوطى، المطبعة البهية بالقاهرة ١٣٢٢ هـ.
- شرح ديون الحماسة ـــ لابن على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقى ـــ أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٥١ ـــ ١٩٥٣م.
- شرح القصائد العشر ـــ لابن زكريا يحيى بن الخطيب البتريزى ـــ المطبعة المنيرية بالقاهرة ١٣٥٢.
- شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف لأبى أحمد الحسن بن عبد الله ابن سعيد السكرى، تحقيق ـــ عبد العزيز أحمد مطبعة الحلبى بالقاهرة ١٩٦٣م.
- شرح شذور الذهب ـــ لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، ط. بالقاهرة ١٩٦٥.
- شرح شواهد الكشاف. تنزيل الأيات على الشواهد من الأبيات لمحب الدين أفندى، المطبعة الشرقية بالقاهرة ١٣٠٧ هـ.

- شرح القصائد العشر ـ لأبى زكريا يحيى بن الخطيب التبريزى، المطبعة المنيرية بالقاهرة ١٣٥٢ هـ.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر الحلبى ١٣٧٠.
- الصاحبى ـ لابن فارس ـ تحقيق لجنة إحياء آثار أبى العلاء ١٣٦٧.
- الصاحبى فى فقه اللغة ـ لاحمد بن فارس، مطبعة المؤيد بالقاهرة ١٩١٠م.
- الصحاح ـ تاج اللغة وصحاح العربية ـ للجوهرى ـ دار الكتاب العربى بالقاهرة ١٣٧٧.
- الصناعتين ـ كتاب الصناعتين ـ لأبى هلال العسكرى، تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة الحلبى بالقاهرة ١٩٧١م.
- صفة الصفوة، لابن الجوزى، حيدر أباد ١٣٥٦.
- الصبح المنيرة على حيثية المتنبى للبديعى بهامشى ديوان المتنبى بشرح العكبرى.
- الطائر الآلوس بعناية محمد بهجة الأثرى ـ السلفية ١٣٤١.
- الضروسه ـ مايجوز للشاعر فى الضرورة ـ لابى عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيروانى ـ تحقيق منجى الكعبى.
- طبقات فحول الشعراء ـ لابن سلام الجمحى، تحقيق محمود شاكر دار المعارف بالقاهرة «بلا تاريخ».
- طبقات الشعراء ـ لعبد الله بن المعتز، تحقيق، عبد الستار أحمد فراج ط٢، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨م.
- طبقات النحويين واللغويين ـ لابن بحر محمد بن الحسن الزبيدى الأندلسى تحقيق ـ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

- طراز المجالس ـــ لشهاب الدين الخفاجى ـــ المطبعة الوهبية بالقاهرة ١٢٨٤ هـ.
- عبث الوليد لابى العلاء المصرى ـــ تصحيح محمد عبد الله المدنى ـــ مطبعة الترقى بدمشق ١٩٣٦م.
- العقد الفريد ـــ لابن رشيق القيروانى ـــ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ـــ المطبعة التجارية بالقاهرة ١٩٦٤م. طبعة الخانجى ١٩٠٧م.
- العينى ـــ المقاصد النحوية، شرح شواهد شروح الألفية للامام العينى محمود (بهامشى خزانة الأدب).
- عيوب الأخبار ـــ لابن قتيبه الدنيورى (مصورة عن طبعة دار الكتب) القاهرة ١٩٦٤م.
- غريب الحديث ـــ لابن عبيد القاسم بن سلام، ط ١ حيدر أباد الدكن ٦٤ ـــ ١٩٦٧م.
- الفيت المنسجم فى شرح لامية العرب ـــ لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى، بولاق ١٢٩٠ هـ.
- الفائق فى غريب الحديث ـــ للزمخشرى ـــ تحقيق على محمد بجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٤٥م.
- فوات الوفيات، لابن شاكر. بولاق ١٢٨٣.
- الفاخر، للمفضل بن سلمة ـــ تحقيق عبد العليم الطحاوى، الحلبى ١٣٨٠.
- الوصول والغايات ـــ لابى العلاء المصرى ـــ بعناية محمود حسن زناتى. حجازى ١٣٥٦.
- الفهرست لابن النديم، الرحمانية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ.
- القلب والابدال لابن السكيت (ضمن الكنز اللغوى) بعناية. أوغست هفنز بيروت ١٩١٣م.

ـــ الكامل لابن الأثير. بولاق ١٢٩٠.

ـــ الكامل للمبرد ـــ تحقيق وليم رأيت ليبسك ١٨٦٤م.

ـــ الكتاب، كتاب سيبويه. تحقيق عبد السلام هارون دار القلم ١٣٨٥ ودار الكتاب العربى ١٣٨٨.

ـــ الكنايات للثعالبى. السعادة ١٣٢٦.

ـــ الكوكب الثاقب فى أخبار الشعراء وغيرهم من ذوى المناقب ـــ مجهول المؤلف ـــ مخطوط تيمورية برقم «٣٣٥» تاريخ.

ـــ اللامات ـــ للزجاجى ـــ تحقيق دمازن المبارك ـــ المطبعة الهاشمية بدمشق ١٩٦٩م.

ـــ لحن العوام ـــ للزبيدى ـــ تحقيق د. رمضان عبد التواب ـــ مطبعة الكمالية بالقاهرة ١٩٦٤م.

ـــ لسان العرب ـــ لابن منظور بولاق ١٣٠٠ ـــ ١٣٠٧ هـ.

ـــ لمع الأدلة فى النحو ـــ لأبى البركات عبد الرحمن بن الأنبارى تحقيق سعيد الأفغانى ـــ دمشق ١٩٥٧م.

ـــ ليس فى كلام العرب ـــ لابن خالوية تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. دار مصر للطباعة بالقاهرة ١٩٥٧م.

ـــ ماآتفق لفظه وآختلف معناة ـــ الكتاب المأثور عن أبى العميثل الأعرابى ـــ نشرة. كرنكو. المطبعة الكاثوليكية ـــ بيروت ١٩٢٥م.

ـــ ماينصرف ومالا ينصرف ـــ لأبى أسحق الزجاج تحقيق هدى قراعة ـــ القاهرة ١٩٧١.

ـــ مبادىء اللغة لابى عبد الله محمد بن عبد الله الاسكافى، تصحيح محمد بدر الدين النعسانى ـــ مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٤٢م.

ـــ مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، المعارف ١٣٦٩.

ـــ مجاز القرآن. لابى عبيدة تحقيق محمد فؤاد ستركين محمد سامى الخانجى ١٣٧٤.

— مجموعة المعانى لمجهول — الجوائب ١٣٠١.
— المبهج فى أسماء شعراء الحماسة. لابن جنى — الترقى دمشق ١٣٤٨.
— المخصص، لابن سيدة — تحقيق الشنقيطى ومعاونه عبد الغنى محمود بولاق ١٣١٨ هـ.
— المزهر للسيوطى — تحقيق مبحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى البجاوى عيسى الحلبى ١٣٦١ هـ.
— معانى القرآن. للفراء تحقيق أحمد نجاتى ومحمد النجار. بيدار الكتب ١٣٧٤.
— معجم الشعراء للمرزبانى — بتعليق فى كرنكو القدس ١٣٥٤.
— مقاييس اللغة لابن فارس — تحقيق عبد السلام هارون عيسى الحلبى ١٣٦٦.
— الميسر والقداح — لابن قتيبة — تحقيق محب الدين الخطيب السلفية ١٣٤٣.
— نسب الخيل — لابن الكلبى — تحقيق جرجس لوى دلاويدا. ليدن ١٩٢٨م.
— نقائض جرير والأخطل تحقيق أنطون صالحون الكاثوليكية بيروت ١٩٢٢م.
— نهاية الأرب. للنويرى — دار الكتب ١٣٤٢.
— نوادر أبى زيد. تحقيق سعيد الخورى. بيروت ١٨٩٤.
— همع الهوامع للسيوطى — تحقيق عبد العزيز الميمى المعارف ١٩٦٣م.
— الوحشيات. لابن تمام — تحقيق عبد العزيز الميمى المعارف ١٩٦٣م.

- وفيات الأعيان ـــ ابن خلكان الميمنة ١٣١٠.
- وقفة صفين، لنصر بن مزاهم ـــ تحقيق عبد السلام هارون عيسى الحلبى ١٣٦٥.
- يس ـــ حاشية يس على التصريح.

الرسـائل الجامعيـة

ـــ إبراهيم إبراهيم بركات: الجملة الخبرية فى نثر الجاحظ ـــ إشراف محمود فهمى حجازى ـــ القاهرة ١٩٧٩م ـــ ماجستير.

ـــ إبراهيم سليمان الرشيد الشمسـان الجملة الشرطية عند النحاة العرب اشراف محمود فهمى حجازى ـــ القاهرة ١٩٧٩. ماجستير.

ـــ إبراهيم عبد البارى إبراهيم الشـافعى المعجم اللغوى لديوان لبيد بن ربيعة اشراف محمود فهمى حجازى ـــ القاهرة ـــ ماجستير.

ـــ أحمد عبد المجيد هريدى كتاب المقصور والممدود لأبي على القالى ـــ تحقيق ودراسة ـــ القاهرة جامعة القاهرة ـــ ١٩٧٣ ـــ ماجستير.

ـــ أحمد علم الدين الجندى اللهجات العربية كما تصورها كتب النحو اللغة ـــ القاهرة ـــ ١٩٦٥ ـــ دكتوراه.

ـــ أحمد حنفى ثعلب ومنهجة فى النحو اللغة ـــ القاهرة ـــ ماجستير.

ـــ أحمد مكى الأنصارى أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة القاهرة ـــ دكتوراة.

ـــ أميرة على توفيق الرضى، آثاره فى النحو واراؤه ـــ القاهرة ١٩٦٩م.

- أمين على على السيد	الكتاب المقتضب للمبرد ـ ماجستير ـ كلية دار العلوم جامعة القاهرة ـ ١٩٦٠م.
- أمين على السيد	الاتجاهات النحوية فى الأندلس وأثرها فى تطور النحو ـ دكتوراه ـ كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ١٩٦٤م.
- أمين محمد فاخر	أبن فارس اللغوى منهجة وأثره فى الدراسات اللغوية ـ دكتوره كلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر ١٩٧٣م.
- تامر سلوم سلوم	التشكيل اللغوى والجمالى عند عبد القادر الجرجانى فى ضوء فاعلية اللغة ونظرية السياق ـ اشراف عبد المنعم تليمة ـ القاهرة ١٩٧٨م.
- تقى محمد على الطحان	صيغ الأمر والنهى فى القرآن الكريم ـ إشراف د. حسين نصار ـ القاهرة ١٩٨٠ ـ ماجستير.
- ثابت أدريس الخطيب	أحرف الزيادة فى الكلام العربى وأدلتها ومواضعها ـ إشراف د. حسين نصار ١٩٦٧ ـ ماجستير.
- جعفر نايف عبابته	وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصرى وفروعه. القاهرة ١٩٧٠ ـ ماجستير.
- جميل أحمد ظفر	الفعل فى اللغة العربية من الآدب والبناء. إشراف محمود فهمى حجازى ـ القاهرة ـ ١٩٨٠ ـ ماجستير.
- حامد أحمد أسماعيل	رسالة فى التعجب ـ تخصص ـ كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ١٩٣٧م.

ـ حامد أحمد نيل: العلل النحوية ـ جامعة الأزهر ـ دكتوراه ـ ١٩٧٣م.

ـ حسين نصار: المعجم العربى ـ نشأته وتطوره ـ رسالة دكتوراة.

ـ حسن عبد الكريم الشرع: كتاب شرح اللمع لابن حنى تصنيف ابن نصر الوسطى الضرير القرن الخامس الهجرى ـ القاهرة ١٩٧٣م.

ـ حسام سعيد النعيمى: النواسخ فى كتاب سيبوية ـ القاهرة ١٩٦٧ ـ ماجستير.

ـ خالد عبد الكريم جمعه: شواهد الشعر عند سيبويه ـ إشراف حسين نصار القاهرة ١٩٨٠ ـ ماجستير.

ـ خديجة عبد الرازق الحديثى: أبنية الصرف فى كتاب سيبويه ١٩٦٠ ـ القاهرة ـ ماجستير.

ـ خديجة عبد الرازق الحديثى: أبو حيان النحوى، حياته، أثاره ومذهبه النحوى القاهرة ـ ١٩٦٣ ـ دكتوراه.

ـ خليل بنيان الحسور: اللباب فى علل البناء الإعراب لابى البقاء العكبرى القاهرة ـ ١٩٧٦ ـ دكتوراه.

ـ زبيدة طالب: البحث الصوتى عند آبن جنى ـ اشراف محمود فهمى حجازى القاهرة ـ ١٩٧٩ ـ ماجستير.

ـ زهير غازى زاهد: كتاب إعراب القرآن لابن جعفر أحمد بن محمد أسماعيل النحوى المعروف بالنحاس. دراسة وتحقيق ـ القاهرة ـ ١٩٧٦ ـ دكتوراه: اشراف د. شوقى ضيف.

ــ سليمان محمد سليمان القضاة — الجملة الشرطية عند شعراء تميم فى العصر الجاهلى إشراف حجازى ــ عبد الحميد السيورى ــ ١٩٨٠ ــ الماجستير.

ــ السعيد محمد الدهان — أحكام الإضافة ــ تخصص ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ــ ١٩٧٣م.

ــ شفيق حسن مكاوى — الوصف عند سيبويه ــ القاهرة ١٩٧١ ــ ماجستير.

ــ شكرى السيد الخلوى — القرآن والنحو ــ القاهرة ــ ماجستير.

ــ صابر بكر أبو السعود — القياس فى النحو العربى من الخليل إلى ابن جنى القاهرة ــ ١٩٧٥ ــ دكتوراه.

ــ صاحب جعفر أبو صباح — شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ــ تحقيق ودراسة ــ القاهرة ــ ١٩٧١ ــ دكتوراه.

ــ صابر بكر أبو السعود — المبرد ومنهجه النحوى ــ القاهرة ــ ١٩٦٩ ــ جامعة الأزهر ــ ماجستير.

ــ صباح عباس سالم الخفاجى — الأبنية الصرفية فى ديوان أمرىء القيس ــ اشراف محمود فهمى حجازى ــ ماجستير.

ــ صبحى عبد الحميد محمد عبد الكريم — الحروف العاملة وأثرها فى الأساليب ــ دكتوراه جامعة الأزهر ــ ١٩٧٣.

ــ طه محمد الزينى — أو الحسن الأخفش وأثره فى النحو ــ تخصص ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ــ ١٩٤٧م.

ــ عبد الرافع محمد خليل مقلد — آبن عقيل النحوى، حياته، أثاره ومنهجة اشراف د. يوسف خليف ــ ١٩٦٤م.

ــ علاء الدين أحمد الحدينى — الإبدال فى اللغة ــ اشراف د. خليل يحيى نامى، حسين نصار ــ القاهرة ١٩٦٣.

ــ عبد الحميد السيورى — كتاب «الانتصار» لسيبويه من المبرد لابن ولاء ــ تحقيق ودراسة ــ اشراف د. شوقى ضيف ــ ١٩٦٤.

ــ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم — التضمين فى النحو العربى ــ دكتوراه ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ــ ١٩٦٩م.

ــ عبد الله عبد الخالق المشد — الجمل النحوية ــ تخصص ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ــ ١٩٣١م.

ــ عدنان محمد سليمان — التوابع فى كتاب سيبويه ــ ماجستير ــ كلية الأداب ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٦٥م.

ــ كاظم فتح العسكرى الراوى — أساليب فى اللغة العربية ــ اشراف د. يوسف خليف ــ القاهرة ــ ١٩٦٦م.

ــ كاظم بحر المرجان — كتاب التكملة لابي على الفارسى ــ تحقيق ودراسة ماجستير ــ كلية الأداب ــ جامعة القاهرة ١٩٧٢م.

ــ محمد عبد الحميد سعد — الشذوذ والضرورة فى لغة العرب ــ كلية اللغة العربية ــ جمعة الأزهر ــ ١٩٦٩ ــ دكتوراه.

ــ محمد فرج عيد — مستوى الصواب والخطأ بين النحاة الأقدمين واللغويين المحدثين ــ دكتوراه ــ دار العلوم ــ القاهرة ــ ١٩٦٨م.

ــ محمد حماسة عبداللطيف — الضرورة الشعرية فى النحو العربى ــ ماجستير ــ كلية دار العلوم ــ القاهرة ــ ١٩٧٢م.

ــ محمود محمد على أبوالروس — شواهد النحو فى حماسة أبى تمام ــ دكتوراه ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ١٩٧٣م.

— محمود محمد على الطناحى: أبن معطى وأراؤه النحوية مع تحقيق كتابة «الفصول الخمسون» — ماجستير — كلية دار العلوم — جامعة القاهرة — ١٩٧١م.

— محمود أحمد المكاوى: الفاعل — تخصص — كلية اللغة العربية — جامعة الأزهر — ١٩٣٠م.

— محمود رفاعة عنبر: فى الحال — تخصص — كلية اللغة العربية — جامعة الأزهر — ١٩٣٩م.

— محى الدين توفيق إبراهيم: ابن الأنبارى فى كتابة الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين — دكتوراه — كلية الآداب — القاهرة ١٩٧٢م.

— منى حسين تقى: أساليب التوكيد بين النحاة — أشراف د. يوسف خليف — القاهرة ١٩٦٧م.

— مصطفى أحمد سعيد خنفر: أبو عمر بن العلاء — اشراف حسين نصار — القاهرة ١٩٦٦م.

— مصطفى أحمد حسن أمام: شرح الجمل فى النحو صيغ طاهر بن أحمد المعروف بابن بابشاذ (٤٦٩ هـ — ١٠٧٧م) دكتوراه — كلية اللغة العربية — جامعة الأزهر — ١٩٧٤م.

— مهدى المخزومى: مدرسة الكوفة النحوية ومنهجها فى البحث آداب — القاهرة دكتوراه — ١٩٥٣م.

— موسى حسن سالم: الإستثناء — تخصص — كلية اللغة العربية — جامعة الأزهر ١٩٢٩مت.

— موسى المرسى جهادى: ظاهر التنوين فى اللغة العربية — ماجستير — كلية دار العلوم — جامعة القاهرة — ١٩٦٧م.

الفهرس العـام

الموضـــوع **الصفحـة**

الجزء الأول

الفصل الأول

الفصل الثاني

الجزء الثاني




مطابع الفرزدق التجارية
الرياض

